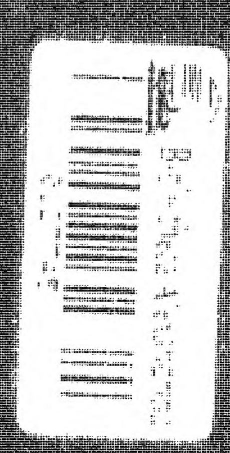
سلسلة الوثائق الاساسية للازمة اللبنانية

١٩٧٣ ـ .....

الجزء الثاني

مواقف الاطراف ومشاريع الحل

[illegible]



سلسلة الوثائق الاساسية

للازمة اللبنانية

سلسلة الوثائق الأساسية
للازمة اللبنانية

١٩٧٣ - .....

الجزء الرابع

مواقف الأطراف
ومشاريع الحل

عماد يونس

الفصل الأول

مواقف الفعاليات الدينية وطروحاتهم

الواقع اللبناني القائم
وموقف الرهبان اللبنانيين منه

«عيش الفقير تحت سقف من ألواح خير من الأطعمة الفاخرة في ديار الغربة»
- ابن سيراخ -

وذكّرْ فقد تنفع الذكرى

مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية الثماني للرجال ليس بدخيل على تاريخ لبنان العريق، ولا هو بطفيليّ في كفاح لبنان سبيلاً إلى استمرار لبنان: فلبنان وديعة فوق الثمن تناقلها السلف الرهباني بحرص وأمانة ونقلها إلى الخلف ليظل عليها على الحرص والامانة جيلاً في أعقاب جيل ما ظلّ وظل لبنان.

ولا نخال احداً من اللبنانيين قد نسي، وان تناسى ربّما، المعركتين اللتين اشعل نارهما مؤتمر الرؤساء العامين الدائم، للذود عن ارض لبنان، يوم طُرحت مرّتين، في غضون السنوات العشر الأخيرة، على موائد «الدلالين» بقانون تملّك الاجانب في لبنان، وقانون تملّك الملوك والرؤساء العرب في لبنان. كانت المعركة حادّة ضارية، وكان النصر في كلتا المرّتين، للمؤتمر.

والمؤتمر هو ابداً هو. وتصميمه هو ابداً هو: فلبنان يجب ان يبقى بحدوده ومقوّماته ومميّزاته وكامل شخصيّته. وليتذكّر من تفيده الذكرى

- امانة السرّ -

في الساعة ٩ من صباح يوم الأربعاء، ٢٣ من نيسان ١٩٧٥، عقد مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية اجتماع عمل، للنظر في الواقع اللبناني القائم، وذلك من خلال الأحداث الدامية الأخيرة التي بدأت سُحُبها القاتمة تتبدّد، وأخذت الرؤية فيها تنجلي في الأمور الكبيرة والصغيرة، وشرع اللبنانيون يستعيدون قياد النفس وضبط الأعصاب.

وقد انتهى المؤتمر إلى استجلاء طائفة من الوقائع الخطيرة أتبعها بطائفة من القرارات التي قضت تلك الوقائع باتخاذها. وها انه يقدّمها إلى الشعب اللبناني وحكّامه بكل واقعيّتها المجردة العارية.

○ الوقائع :

لقد ظلّ المؤتمر، في غضون هذه السنة، يراقب سير الأحداث المتعاقبة في لبنان، مستجلياً روابطها بمصادرها من داخل، وبالرياح الهابّة في شراعها من خارج، وما أدّت إليه، في النهاية، من وخيم المغبّات، وما قد تؤدّي اليه منها في الآتي القريب والبعيد، بالنسبة إلى كيان لبنان في مقوّماته الوجودية بالذات، وفي مختلف مرافقه الحيوية. القومية والمجتمعية، الاقتصادية والفكرية والاخلاقية.

فتبيّن له ما يأتي:

١ - ان لبنان، بفعل الفوضى الرهيبة المستحكمة والمستبدّة بكل مقوّماته القومية والوطنية، وبفعل تشريع أبوابه

لكل طارىء متشرّد، ولكل متاجر بعقائدية مشبوهة ان لم تكن هدّامة، وكل حاقد موتور، أكرهُ ما يكرهه ان يظلّ للبنان أثر بعد عين، قد بات خليطاً عجيباً سوف لا يعتّم ان تضيع معه هويّته الأصيلة، وتتلاشى شخصيّته الذاتية.

٢ ـ ان لبنان، بفعل غياب القيّمين على شؤونه في شخص حكوماته المتعاقبة، ولاسيا الحكومة القائمة، قد أمسى مجتمع دويلات تتمتّع، بالفعل، بما يشبه الاستقلال والسيادة، وتتنازع في أرضه الوجود على أوسع الأبعاد، ولا يجد، من حاملي مسؤولياته، للحدّ من طغيان هذه الفوضى، سوى الأخذ بأسباب الهزيمة، والتذرّع بوسائل المساومة وأساليب التخدير والترقيع، والخاسر أبداً هو لبنان وحده وابناؤه الأصليون

٣ ـ ان لبنان، بما هو عليه من غياب السلطة المسؤولة وموميائيّة القانون، قد فقد نعمة الأمن في مختلف ارجائه حتى أمسى شبه غاب لا سيادة فيه الاّ للظفر والناب، ولا أرخص على أرضه من حياة العباد وارزاقهم، مع استجرار النكبة على نموّه الاقتصادي والثقافي والحضاري، وجعل سمعته وكرامته مضغة عار وصَغار في فم العالم والزمن

٤ ـ ان لبنان، نتيجة لهزال ايمان أهله بقوميته الأصيلة، ولما يهبّ عليه من خارج من رياح ضاغطة قد يكون أخطر عواقبها عليه تقلّص سيادته الذاتية المستمر، وتخاذله في إثبات وجوده بالقدر الذي تقضي به شروط الاستمرار وعزّة الكرامة، قد أمسى يحمل وحده، على ضآلة طاقاته، وقر القضية الفلسطينية المرهق، ولا سيا وأن هذه القضية قد انقلبت فيها المقاييس الانسانية والسياسية والحقوقية إلى مقاييس عنصرية وطائفية قد لا تكون عواقبها الاّ وبالاً على الشعب الفلسطيني وحقوقه.

٥ ـ ان الأحداث الدامية الأخيرة، وما تقدّمها من احداث تماثلها على تفاوت في الأبعاد عمقاً وامتداداً، انّما كل لبنانيّ نزيه صادق اللبنانية يعرف موطن الداء، منها، ويعرف ايضاً العلاج الناجع لها. ولكن قلّ جدّاً من تجرّأ، أو يتجرّأ، على الاعتراف، في نبل الاستقامة، بما يعرف، إمّا بدوافع شريرة ونيات خبيثة مبيّتة، أو بعامل من عوامل الجبن والتزلّف والمكسب الخسيس، أو بفعل المزايدات الخرقاء، او بعامل انعدام الايمان بلبنان بلداً مستقلاً سيّداً، لا موضع في قاموسه لمفاهيم الاندماج، والذوبان، والعروبة المحرّفة عن معانيها الأصيلة

ففي مثل هذا الواقع الكارثة، اذا امتدّت جذوره وتأصّلت وظل الحكّام يعالجون الداء في اخمص القدمين، ومقرّه العمود الفقري، فقل السلام على لبنان، ارض الحريات والكرامة، وملجأ كل مضام في حقه وحرّيته وكرامته.

◯◯ القرارات:

وإن مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية إذ انتهى، بتدارسه الوضع اللبناني القائم، من مختلف جوانبه وابعاده، إلى تحديد الوقائع المذكورة آنفاً، وتأكّدت له بوجه قاطع لا موضع فيه للشك واللبس. وإذ يحرص فوق كل حرص على بقاء لبنان على الزمن، واستمراره على ما كان عليه منذ ما اوجده وركّز دعائمه ابناؤه الاصليون ـ أي وطناً مستقلاً كامل الاستقلال، سيّداً كامل السيادة، حرّاً كامل الحرية.

وإذ يعلن على مسمع الكون والزمن انه، في سبيل الحفاظ على لبنان اللبناني بكل مقوماته الذاتية الأصيلة، مستعدّ لان يجنّد جميع قدراته المادية، وجميع طاقاته الفكرية والمعنوية، بل ان يدقّ باب المستحيل اذا قضت الحال؛ يقدّم للرأي العام اللبناني وغير اللبناني المقرّرات التي خرج بها من اجتماعه:

١ ـ يرفض المؤتمر استمرار الفوضى الناشبة في جسم لبنان، على كل ارضه. فعلى السلطات المسؤولة، من مختلف المستويات، ان تبادر إلى وضع كل شيء في موضعه الطبيعي، ووضع كل انسان على ارض لبنان في حدود حجمه وحجم حدوده، وان تفرض على الجميع سيادة القانون والانضباط كفالةً للسلام والأمن في جميع الأراضي اللبنانية.

٢ ـ يرفض المؤتمر كل وجه من وجوه الازدواجية، في مختلف مجالات الحكم والسيادة والقوّة المسلّحة، على أرض لبنان كلها: فلا سيادة الاّ سيادة السلطة اللبنانية وحدها، ولا حكم الاّ الحكم اللبناني البحث، ولا قوّة مسلّحة الاّ قوّة

الجيش اللبناني الأصيل. وكل سلاح آخر يرمي إلى استرجاع الحقوق المسلوبة فانما بإمرة الجيش اللبناني وقيادته يكون.

وفي حال اقدام الحكومة على انتزاع السلاح من يدايّ لبنانيّ يطلب المؤتمر، بحزم وتشديد، ان يشمل هذا الاجراء جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية بأسرها.

٣ ـ يرفض المؤتمر ان يستمرّ لبنان على تحمّل وقر القضية الفلسطينية وحده. فعلى المسؤولين عن حماية لبنان ان يبادروا إلى اصلاح ذات البين بتقاسم الأعباء مع الغير على مقادير الطاقات والامكانات.

٤ ـ يرفض المؤتمر ان يظلّ لبنان مسرحاً مُباحاً لتحرّكات العقائديّات المستوردة، المشبوهة والهدّامة، في غير قيود ولا حدود تفرض شريعة الانضباط واحترام السيادة اللبنانية، اسوة منه بكل بلد في العالم، متمدّن راقٍ، حريص بصدق على استقلاله وسيادته واستمراره

٥ ـ يطالب المؤتمر رجال الحكم، وكلّ مسؤول سياسيّاً كان أم مدنيّاً، ان يفهموا أخيراً، فهماً حرّاً جريئاً، موطن الداء في جسم لبنان، وان يعالجوه بالعلاجات الصحيحة الناجعة، متحرّرين نهائيّاً، من عقدة «الوصفات» المخدّرة، والتسويات الخرقاء، والمساومات المشبوهة، على حساب المصلحة اللبنانية العليا.

ويطالب ايضاً بان تبادر الحكومة إلى وضع اليد على الجرح بكشف النقاب عن وجه «الطابور الخامس» بكل حقيقته وعريه، فمنه الشيوعية ومشتقّاتها، ومختلف الخلايا الجرثومية المتغلغلة في جسم لبنان، والمتواطئة بأجمعها على قلب نظام الحكم فيه.

٦ ـ يطالب المؤتمر الحكومة بانصاف جميع اللبنانيين على السواء لتعوّض على جميع الذين تضرّروا، سواء في الأرواح والأرزاق، نتيجة الأحداث الدامية الأخيرة: فالحكومة بتغاضيها واهمالها كانت هي العلّة.

٧ ـ لا يرى المؤتمر ايّ وجه للصواب والانصاف ومنطق الحق في الحملة العشواء المنفلتة الغوغائية الحاقدة التي تشنّها عناصر مسؤولة وغير مسؤولة، من الداخل ومن الخارج، على حزب الكتائب اللبنانية. فالمؤتمر يستنكرها بشدة، ويصرّح بأنه يؤيّد هذا الحزب ويسنده بقوّة، كما يسند كل حزب وحركة وتجمع آخر، ماثل حزب الكتائب او يماثله في عقيدته اللبنانية الصرف، وفي دفاعه الحر المستميت في سبيل بقاء لبنان بلداً مستقلاً سيّداً حرّاً عزيزاً.

والمؤتمر، فيما يقر الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني، يستنكر كل انحراف عن اهداف هذا النضال الصحيحة الكريمة، وكل استغلال له ملتوٍ ناشز على أرض مضيافة تحضنه وتظاهره كأنّما قضيته قد اضحت قضيتها بالذات. فالتزام كرم الخلق وعرفان الجميل دليل نبل القضية.

٨ ـ والمؤتمر يتمنّى على الصحافة اللبنانية الحرّة ان تكون ابداً، باعلامها النزيه، على مستوى المسؤولية والرسالة في خط الدفاع الصحيح عن حرم الحق والحقيقة، حفاظاً منها على استمرار لبنان عزيزاً، يواصل شوطه بيسر في ميادين التقدّم الحضاري، واستثمار طاقات ابنائه الميامين، المقيمين والمغتربين على السواء.

٩ ـ ويدعو المؤتمر بكل إلحاح جميع اللبنانيين، على اختلاف مذاهبهم الدينية، إلى شد بعضهم أزر بعض بروابط المواطنية الحقّة في مختلف مجالات الكرامة، والحرص على لبنان وضّاء الجبين بما يعتزّ به من سموّ القيم الروحية وغنى الطاقات الانسانية

* * *

وان مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية، بحكم ما يشدّه من الروابط التليدة الوثقى، الروحية والقومية والاجتماعية، إلى الشعب اللبناني بكلا جناحيه المغترب والمقيم معاً، من أقصى شمال لبنان إلى أقصى جنوبه، ومن مشرقه إلى مغربه، إذ يعلن موقفه هذا الصريح الحاسم من الواقع اللبناني القائم. وإذ يواصل مراقبته لتطوّرات هذا الواقع. وإذ يعلن اعتبار اجتماعاته مفتوحة؛ يؤكّد مرّة أخرى، انه يضع جميع طاقاته وامكاناته المادية والانسانية، في خدمة

المصلحة اللبنانية العليا إلى أن يستعيد لبنان لبنانيته الأصيلة بكل قيمها الروحية والخلقية والقومية معاً. وعسى ان الله يلهم جميع اللبنانيين المخلصين، وغير المخلصين انفسهم، إلى ما به خير لبنان واللبنانيين جميعاً.

الرؤساء العامون

شربل قسيس	(الرهبانية اللبنانية المارونية)
ميشال حكيم	(الرهبانية المخلصية)
لويس البستاني	(الرهبانية المارونية المريمية)
سمعان عبد الأحد	(الرهبانية الباسيلية الشويرية)
روفائيل لطيف	(الرهبانية الانطونية المارونية)
برتلماوس سمّان	(الرهبانية الباسيلية الحلبية)
يوسف العنداري	(المرسلون اللبنانيون الموارنة)
حبيب باشا	(المرسلون البولسيون)

○ وعلى الهامش

وُزّع هذا البيان على وكالات الأنباء والصحف اللبنانية فنشره بعضها بعناوين بارزة، واوجزه بعضها بذكر بعض عناصره الأساسية. وكان من الطبيعي ان يقابله بعض الصحف الناطقة بلسان غيرها، فعلّقت عليه بوحي ما يصدرها فشوّهت في الفهم ما شوهّت، وافسدت ما أفسدت، وقوّلته ما لم يخطر له قط ببال. ولا نلومها فقيادها ليس بيدها.

والأطراف الأظرف ان بعضها اعتلى منابر الوعظ وراح يلقي على الرهبان الذين حبسوا أنفسهم على معرفة الانجيل، وعلى الحياة بحسب الأنجيل، وعلى التبشير بروح الانجيل، دروساً في الدين، وفي ما تفرضه المسيحية على أهلها من تعاليم سامية في المحبّة والتسامح والغفران.

ولكنهم لجهلهم ما خطر لهم قط ان مفاهيم المحبة والتسامح والغفران ما عنت قط كثيراً ولا قليلاً من معاني الضعف والوهن والخنوع، وانها إلى جانب سموّها تقضي، مع من لا يستطيع السموّ إلى مشارفها السامية، بوضع الاشياء في مواضعها الطبيعية، وضبطها في حدود حجمها وحجم حدودها.

بيان المجمع المقدّس الأورثوذكسي بتاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥

إلى ابنائنا الارثوذكسيين في لبنان :

نخاطبكم أيها الاحبة من خلوة كان فيها هذا البلد العزيز مثار هواجسنا ومحط رجالنا في آن معاً وقد رأيناه يبكي ويتألم ويحزن نفسه حتى الموت ولكنه أخذ يرنو إلى قيامة . . وبم يتكلم اللسان والقلب موجع ؟ «ولكن الله يمسح من عيون المؤمنين كل دمعة» (رؤيا ٢١ . ٤) إذا اخذ العدل يحتل مكانه وإذا الناس شرعوا يؤمنون ببلد واحد لا يصدعه هوى ولا يجزئه خوف .

لقد ذهب بررة من مواطنينا والمقيمين معنا إلى الوطن السماوي حيث لا اقتتال ولهم جميعاً رحمة واحدة ورضوان كثير ، وسوف يعزينا الله عنهم بالغفران والصفاء وبنيان انسانية واحدة في غد طيب .

وفيما نحن ننقي حواسنا وسرائرنا من البغضاء والتفاخر والانطوائية ، وفيما نحن نلقي عنا الماضي كابوساً لا تراثاً ، فإننا مدعوون إلى تأمل دور هذا الوطن ودورنا فيه . ومن موقع الرعاية نتوجه اليكم بقوة الإيمان الحي الذي يجمعنا ويفتح أمامنا مسالك الحياة .ونحن عالمون أنه لا يملي عليكم مواقف سياسية موحدة . ومع ذلك ففي الانجيل معالم طريق للتأمل السياسي . وإن اعضاء كنيستنا ، وإن دعاهم التحليل واضطلاعهم بالشأن العام إلى شيء من التصدي في الاختيارات ، لا إن التراث المسيحي يقيم ازاء تحديات العصر ، قيماً ، انجيلية يترجمها للمؤمن في تصرفه ، فتأتي السماحة والحرية ومساندة اذلة الارض ، ومشاركة أسباب المعيشة أركاناً رئيسية في تعهدنا الدنيا حتى ترثها استقامة وانصافاً وحباً .

نحن لا نجيء بهذه الرسالة لنقدم لكم حلولاً مستحضرة . إنها لمساع تقومون بها مع سواكم من المواطنين في سبيل لبنان ، هذا الكبير ، بعد أن اخلصتم لدعوته ، غير مبتورة ، وغير رهين لنظم أو نصوص ، ورأيتم إلى مساره مع جاراته العربيات بغية إيصال الإنسان إلى حقوق له مصونة تمكنه من القيام بما القى عليه من تبعات . وعلى قدر احقاق الحق في كل بقعة من لبنان يطمئن الخائفون ويقترب المحرومون من الرغد . وإن انصهار هؤلاء واولئك في واقع لا تفريق فيه ولا امتياز يؤسس التعايش الصادق ، فلا يقوم هذا على صيغة بل على واقع . وإذا حل نور الحق يزول ظل الصيغة .

وإن انتم تأملتم ، في بساطة المسيح في الإنسان الاخر ترونه على بهائه الاصيل ، إذ تتجلى فيه الفضائل التي تصنع المستقبلات . والمهم أن تؤمنوا أن هذا الوطن يحن إلى كل بنية ، ولا سيما إلى من يفسدهم الترف ولم يغضوا الطرف عن الشقاء المتفشي بيننا . وإن تعميركم لهذا الوطن يفترض توبة كبيرة وصيانة كبيرة . إن الناهضين من الموت هم أعوانكم في الوطن الجديد وقد تبصر اباؤنا قديماً في هذه القضايا وتطلعوا إلى وقت يشبع فيه الناس من خيرات الارض وتتوزع الثروة ـ وقد أرادها الله للجميع ـ على كل ابناء الأرض بغير أثرة ولا جشع . فكائنة ما كانت اراؤكم في النظم الاقتصادية فليس هناك ما يبرىء المحتكرين ولا المستغلين للمستضعفين ، فإن الضعاف كرام في عيني المخلص ، وقد وحد نفسه بهم ، إذ كان هو الجائع لما جاعوا، والسجين إذا عذبوا ، واللاجىء إذا لجأوا .

وبعد أن تلتفتوا إلى كل نزف أينما حصل ، وأن تصلوا لكل جريح ، لا بد أن تعملوا حتى تزول أراقة الدماء ، ليبقى لنا بلد نستطيع أن نبنيه في السلام الاجتماعي والقومي ، فإنكم تمجون أن تُملى عليكم الاراء املاء ، وأن يتولى سواكم مهمة الحديث عنكم . وعلى قدر ما يتكلف حضوركم الثقافي ، ويتعلق وعيكم لمشاكل بلدكم سوف يحس القاصي والداني بانكم لم تنتدبوا أحداً لحمايتكم ، وبأنكم عشتم في هذا الشرق الفي سنة في زخم استمرارية وروح عراقة ينفيان عنكم التصعلك والذل .

وقد استلهمتم ممن ناضل عن معرفة وكبر أنكم تكرهون كل تراص «مسيحي» وكل كيان «مسيحي» للبنان . فالتراص وطني بغية مصير واحد . وبوعيكم ذلك حملتم مع مواطنين اخرين مشعل التحرر القومي منذ القرن الماضي . وكنتم منذ مطلع التاريخ العربي حضوراً مشرقياً غير منقطع في النصرانية جمعاء ، وساهمتم في نقل التراث القديم إلى الحضارة العربية ، وبثثتم في الحياة العربية كلها رأفة ورحمة ورقة .

انتظمتم في النشاط الوطني منحزبين وغير منحزبين وكنيستكم احتضنتكم في ضعفكم وقوتكم ، في خيركم وصمودكم ولم تعاملكم قصراً ولكنها تعهدت احراراً ، تنكرتم أبداً لانشاء تشكيلات طائفية وأن يكون هناك حزب ارثوذكسي التزامكم السياسي كان في حجم تطلعاتكم واحلامكم الكبيرة . كان مناخ الحرية دائماً يهيمن عليه وقد خصكم لاهوت الحرية عندنا وطابع الشورى الذي تتسم به كنيستنا أن تكونوا أسياداً في بلدكم .

والسيد الكبير يريد السيادة للجميع فإن من استعبد سواه يصبح نفسه عبداً . وهمنا أن نتربع جميعاً على ارائك العدل في انتعاش الحرية . إن تزواج العدل والحرية امنية الانسانية مذ كدحت ولن يعني لبنان شيئاً للناس إن لم يحاول أن يقيم كل سعيه على هذا القران السعيد .

الذين بلغوا هذه الرؤية لن يعيقهم نظام عن تحقيقها . نحن لم نكلمكم بشأن الدولة مباشرة فإن الانسان الرزين المبدع يخلق دولة على صورته . هذا الهيكل الحقوقي الذي اسمه الدولة قد يكون شامخاً رائع الشرائع . ولكن ماذا ينفع الانسان لو ربح الدولة كلها وخسر نفسه . إذا اكتسب شعبنا عناداً في الطهارة وانضباطاً ضرورياً للخلق وفهم كثيراً وعمل كثيراً فمشاكلنا مع الدولة إلى حل .

فلكون افاقكم اوسع من الدولة ، لكونها أفاق شعب فنحن لا نتجه إلى المنطق الطائفي لتنافس أحداً على منصب ، ولكنا سنذكر دائماً باسم الانسان في لبنان أن اسناد الوظائف إلى أصحابها على أساس طائفي إنما هو نظام بال يخسر فيه من لا يحق له أن يتبوأ الدرجات العليا من المسؤولية إنه موضوع تحريم من بطن امه . إن كرامة الانسان واخلاصه سيبقيان موضع شك إن هو أقصي عن وظائف معينة . إن القمع الطائفي هو عنصريتنا اللبنانية . في سبيل كل اللبنانيين ندعوكم إلى الكفاح في سبيل الغاء الطائفية فيا نحن نتابع انصافكم في ظل الوضع الحاضر ونحن نرجو ألا يكون واضعو بعض الانظمة كقانون الانتخاب قد عمدوا إلى ضرب فاعليتنا التاريخية وبحق فرادتنا ولعل ذلك كان تأديباً لنا بسبب ما رأوا من تطلعاتنا وإننا لا نقزم البلد كما قزموه .

لكون ولائنا للبنان غير مشروط بنزاهة الحكام وكفاءتهم سنستمر في العطاء الكثير .

وفي نحت لبنان الجديد ، لن ننسى أننا في مسيرة العرب جميعاً إلى القدس ونحن من الكلمة التي خرجت منها نأتي وبمرات قديسيها ندوم . إنها رمز دعوتنا إلى الأبدية ومغذية حنيننا إلى الفردوس ومعلمة ومطلقة ادعية لا تنقطع . ولذلك ماتت العبادة الصهيونية عليها اقتلاعها من جذورها مدينة لله وأهل الاخرة . العرب بدياناتهم قادرون وحدهم أن يحضنوا هذه المعاني وأن يجسموها .

القدس استقطبت لبنان لكونه قائماً على الروح المقدسة . من هنا رجاؤنا أن يصر اللبنانيون جميعاً على عروبة القدس . ولقد اوضحنا في لاهور وفي المحافل الكنسية في الخارج أننا ننادي بفلسطينية القدس ولا نكتفي بحمايات للأماكن المقدسة كان واضعو المعاهدات الدولية يذكرونها لما كان الاجنبي مسيطراً على فلسطين . ولكن النضال الفلسطيني اثبت للعالم بأن القدس فلسطين الحديثة الناهضة .

وإذا تبنينا فلسطين العظيمة تبنيا صادقاً تهون التضحيات في سبيلها . ولعل اعظم ما في لبنان من رسالية اليوم يقوم على أن يتجند بكامل طاقاته في سبيل قضية هي مفتاح قضايانا .

وإيماننا راسخ في أن فلسطين مستعادة لسكانها الاصليين ، قدرة العرب موجودة على أن يتعرفوا المسيحين فيما بينهم طاقة محبة وخير وفكر ، ولعل أدوار كنيستنا الارثوذكسية بامتدادها إلى المشروع العربي المشرقي وتحسسها أنها في جذوره أن

نساعد غيرها من المسيحين أن يروا أن الشرق منبتهم وموئلهم وأن العودة إلى منابيعه اللاهوتية والذوقية والحضارية تجديد لقوانا الروحية جميعاً ومسرى واحد إلى وحدة مسيحية عميقة الاصول . وعلى قدر ما يخلق المسيحيون انفسهم وهم لا يستكبرون فانهم يفرضون سلطان الروح ويكون الناس سواسية ليس أحد منهم في ذمة الاخر أو من رعاياه وكلنا جميعاً في رعاية الله الواحد المحب البشر .

الخوف ليس في اتجاه واحد ولكن المحبة تقتحم أسوار الخوف . وحاملو الانجيل أبداً يبادرون ولا يخشون من يقتل الجسد ولا ينكفئون في انتظار حرية كاملة في هذا القطر أو ذاك في دنيا العرب ، لأن المسيحيين لا يتلقون الحرية فقط ولكنهم يعلمونها أيضاً ويدافعون عنها مع الاحرار من كل مذهب ونحن واثقون بأن هؤلاء ليسوا بقلة في هذا الجوار .

وفيما نستودعكم لطف الله ورضاه نفرح حينما تكونون اقوياء (٢ كورنثوس١٣: ٩) لذلك «اكملوا . تعزوا . اهتموا اهتماماً واحداً . عيشوا بالسلام واله المحبة والسلام سيكون معكم (٢ كورنثوس ١٣ : ١١)» .

الداعون لبنوتكم بالرب
اباء المجمع الانطاكي المقدس

وثيقة : «الاسلام والحكم»
بقلم حسين القوتلي

المدير العام لدار الافتاء في الجمهورية اللبنانية
«السفير» في ١٨/٩/١٩٧٥

هناك موقف واضح في الإسلام هو أن المسلم لا يمكن أن يقف من الدولة موقف اللامبالي ، وبالتالي لا يمكن أن يكون موقفه من الحاكم والحكم موقفاً مائعاً يرضى بانصاف الحلول ، فإما أن يكون الحاكم مسلماً والحكم اسلامياً فيرضى عنه ويؤيده ، وإما أن يكون الحاكم غير مسلم والحكم غير إسلامي فيرفضه ويعارضه ويعمل على إلغائه ، باللين أو بالقوة ، بالعلن أو بالسر .

هذا موقف واضح ، لأنه موقف مبدئي هو في أساس الاسلام ، واستطراداً ، هو في أساس عقيدة المسلم وإن أي تنازل من المسلم عن هذا الموقف أو عن جزء منه ، إنما هو بالضرورة تنازل عن اسلامه ومعتقده ، ذلك أن إقامة الدولة ، كما يقول مفكرو الإسلام ، والاضطلاع بالحكم والسلطة جزء ضروري من الإسلام «لا يقوم إسلام المسلمين إلا به» .

إن ذلك يعود إلى سبب منطقي هو أن الإسلام نظام كامل ، وموقف شامل ، يضع الأسس والمبادىء لمواقف الانسان كلها من الله والكون والإنسان ، ولما كانت الدولة مؤسسة خاصة «بالإنسان» فلقد كان للإسلام فيها رأي وموقف ، ذلك أن الدولة هي أساس الممارسات الاجتماعية والفردية تخطط لها وتوجهها وتسوسها متأثرة في ذلك بمعتقدات الحكام وأنظمة الحكم . وعليه فإنه بمقدار ما تكون الدولة إسلامية تكون الرعية مسلمة محافظة على دينها ، ممارسة لمعاملاتها وعباداتها ، مراعية لحقوق الله واحكامه . والعكس صحيح .

والمسألة في الواقع ليست مسألة تعصب أو تنعير طائفي . . . المسألة بكل بساطة «أن هذا هو الإسلام» . والمسلمون لم يأتوا بهذا الدين من بيت أبيهم ليغيروا فيه أو يبدلوا منه ، وإنما ، وهم يعتقدن ، بأنه أنزل على نبيهم هكذا ديناً ودولة ، للفرد والمجتمع ، فهذه هي سنة الله «ولن تجد لسنة الله تبديلاً» .

وكذلك الامر على صعيد العقيدة ، فإن الاسلام يرى أنه لا يمكن ممارسة العقيدة دون الحكم ، وإذا كانت العقيدة مجموعة من القيم الروحية والمثل الاخلاقية يتوجه بها المسلم في نظرته إلى الله وفي علاقته بالكون والإنسان ، فإن معنى ذلك أنه ينبغي أن تكون لديه الوسيلة «السياسية» لتمكين هذه القيم والمثل في مجتمعه ، لتتمكن في نفسه ، وهنا يأتي دور

«الاعلام الإسلامي» و «الاقتصاد الإسلامي» و «التربية الإسلامية» و «الجهاد الإسلامي» . . . أي الدولة الإسلامية التي من دونها لا تتم عقيدة المسلم . وكذلك الحال على صعيد الاحكام ، وأعني أحكام الحدود بشكل خاص ، كحدود : قطع يد السارق ، رجم الزاني ، وقتل القاتل ، وعلى صعيد الفرائض ، كفريضة الزكاة وفريضة الجهاد ، فهذه الحدود والفرائض لا يمكن أن تستقيم كلياً إلا في ظل دولة الإسلام وحكم المسلمين !

والمسلم في لبنان ، من حيث المبدأ ، لا يمكن إلا أن يكون ملتزماً بما يفرضه الإسلام عليه ، ومن ضمنه قيام دولة الإسلام ، وهكذا كان منذ الفتح الإسلامي لبلاد الشام وحتى سقوط الدولة العثمانية المسلمة ، ولكن ما أن سقطت الدولة العثمانية ، وسقط معها الحكم الإسلامي في مطلع هذا القرن ، حتى وجد المسلمون في لبنان انفسهم ، نتيجة للتقسيمات السياسية المستجدة ، في دولة لا يمكن عملياً إقامة حكم إسلامي فيها لسببين متلازمين : أولهما حكم الانتداب القهري الذي تعرضت له البلاد ، وثانيهما التوازن العددي في السكان بين المسلمين والمسيحيين ، بل ان لا بد ، من وجهة نظر انتدابية ومسيحية معاً ، من إيجاد «صيغة» تمنع عودة الحكم الإسلامي إلى البلاد ، فلم «يكن» من سبيل إلى ذلك سوى «ضمان» السلطة للمسيحيين ، فكانت الصيغة التي عُرفت فيما بعد بالصيغة اللبنانية ، وهي في جوهرها كما رأينا تقوم على إبدال سلطة الإسلام بسلطة المسيحية ، المارونية بشكل خاص ، وهي الصيغة التي حرص قداسة البابا خلال الأحداث الأخيرة على إحاطتها برعايته في تصريح له خاص ، بل وفي رسالة له خاصة حملها السفير البابوي إلى رئيس الجمهورية في غمرة الأحداث المؤلمة .

ولقد كانت هذه الصيغة ، بحكم صناعتها الاجنبية ، مصدر قلق للمسلمين ، وبالنتيجة للمسيحيين أيضاً ، طيلة عهد الانتداب وإبان الاستقلال وبعده . . . وحتى اليوم . . . ولهذا السبب نلاحظ أن المسلمين . . . خلال هذه المراحل كلها لم يكونوا في الغالب ، وعلى الصعيد الشعبي خاصة ، إلا معارضين ، يتنكرون للحكم والحكام ، ويرفضون السلطة ومن فيها ، بل كثيراً ما كان يؤخذ عليهم ولاؤهم العربي ، وتنكرهم للبنان الوطن .

وإذا كانت هذه الملاحظات حول موقف المسلمين في لبنان صحيحة ، فإن السبب يعود من غير شك إلى هذه «الصيغة اللبنانية» أو إذا شئت نقل إلى هذه «الصيغة المسيحية» التي ابدلت حكم الإسلام بحكم المسيحية المارونية ، بل لقد ذهب هذا الحكم ، منذ عهد الاستقلال وحتى اليوم ، إلى ترسيخ دعائمه في مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها الإجتماعية والاقتصادية على حساب المسلمين وحقوقهم في المساواة الوطنية ، ولقد ساعد على ذلك «زعماء المسلمين» انفسهم ورؤساء الوزارات والوزراء المسلمون الذين مروا على الحكم في هذه الحقبة مدفوعين بحب الرياسة الشكلية وشهوة السلطان الصوري مع ما يرافق ذلك بطبيعة الحال من مكاسب مادية شخصية «مغرية» كانوا يحصلونها عن طريق الصفقات بحكم مناصبهم واستغلالهم لوزاراتهم ، لدرجة أصبحت معها أوضاع المسلمين في أيامنا أكثر تخلفاً عما كانت عليه في عهد الانتداب الافرنسي وفي مطلع عهد الاستقلال .

ومما لا شك فيه أن تهاون «الزعماء المسلمين» في حقوق المسلمين في لبنان ، ساعد ، ليس فقط على «تنكر المسلمين» للبنان الوطن ، وإنما على ترسيخ دعائم الحكم الماروني كذلك ، هذا الحكم الذي جاءت الأحداث الأخيرة لتكشف كشفاً مأساوياً عن هويته ، في معارضة وطنية واحتجاج جماهيري مسلح ، لم يعرف واحدنا إذا كان قد انتهى أم لا .

على كل حال إن المشكلة في نظرنا تتلخص بالنتيجة في إبدال «الحكم الإسلامي» «بالحكم المسيحي الماروني» في لبنان . هذا هو جوهر المسألة كلها . وهذا هو محور الصراع الذي دار ، بل هذه هي عقدة الحوار الذي يدور ، ويتفاعل ، في عمق اللاوعي الديني والاجتماعي الذي ما زال يحكم كلاً منا ، والذي يكاد المراقب يلتقطه ، من تصرفات المتقاتلين خلال الأحداث الذين انتهوا بالقتل بموجب تذكرة الهوية ، ومن كلمات المتحاورين الذين يختنق حوارهم عند فكرتي المساواة . . . والخوف .

والحقيقة أن المسلمين في لبنان ، عندما تنازلوا عن مطمحهم في الحكم الإسلامي منذ عهد الاستقلال وسكوتهم عنه خلال الانتداب ، إنما كان ذلك نتيجة لبروز فكرة القومية العربية ، التي رأوا فيها ، كما رأى فيها جمهرة من المستنيرين

المسيحيين ، قاسماً مشتركاً ، اجتماعياً وسياسياً ، يجمع بين المسلمين والمسيحيين على حد سواء ، في كيان اجتماعي وسياسي واحد ، ومعنى ذلك أن المسلمين إذا كانوا قد تنازلوا عن الحكم الإسلامي في لبنان ، فذلك لم يكن يعني لديهم ، أو يحق أن يعني قبولهم باستبداله بالحكم المسيحي فيه ، وإنما الذي يعنيه بالتحديد هو هذا الكيان العربي الديمقراطي الذي يساوي بين المسلمين والمسيحيين ، ليس على أساس معادلة دينية أو طائفية ، مهددة بالزعزعة في كل حين ، وإنما على أساس وطني وقومي ثابت الدعامة قوي البنيان .

ذلك أن المسلمين كانوا يعلمون ، وما زالوا ، أن لبنان وحده من دون البلاد العربية الاخرى ، وبحكم تكوينه الروحي ـ التعددي من جهة ، وبحكم موقعه الجغرافي ولغته العربية هو الذي ينبغي أن يكون الاجدر في حمل هذه الرسالة والدعوة إليها . إنهم يعتقدون بأن الحكم الإسلامي قابل للتطبيق في أي بلد عربي آخر ، إلا في لبنان . ولذلك كانت دعوة المسلمين في لبنان إلى المساواة الديمقراطية بين ابناء الشعب الواحد ، إلا أن هذه الدعوة كانت ، وما تزال حتى في مجالس الحوار الاخيرة تصطدم بمقولة الخوف عند المسيحيين .

الخوف من أي شيء ؟

الخوف من الحكم الإسلامي طبعاً . . . ويذهب بيار الجميل إلى الترديد في تصريحاته ومجالسه . . . أن المسلمين يحكمون البلاد العربية كلها . . . ألا يكفيهم ذلك . . هل يستكبرون علينا ما نحن عليه في لبنان ، كما يذهب المجلس الملي الماروني إلى القول أن المسيحيين في لبنان يمثلون مسيحي البلاد العربية كلها ، يعني أن رسالة المسيحيين في لبنان أن «يعوّضوا» ما «فقده المسيحيون في البلاد العربية في الحكم والسلطة والامتيازات» .

يكاد هذا المنطق أن يكون صحيحاً في ما لو كان لبنان ولاية إسلامية ، أو في ما لو كان المسلمون في لبنان يدعون اليوم إلى قيام الدولة الإسلامية في لبنان ، أما وأن لبنان هو دولة ذات كيان مستقل ، وأن المسلمين يدعون إلى دولة المساواة لا أكثر ، فإن كلام هؤلاء السادة يصبح في غير محله .

إن السؤال الموجه إليهم اليوم هو التالي : إذا كان المسلمون في لبنان قد تنازلوا عن حكم دولة الإسلام في لبنان مع ما يشكل ذلك من خطورة على عقيدتهم كما رأينا ، فعن أي شيء يمكن أن تتنازلوا بالمقابل ؟

طبعاً لا يقابل هذا التنازل ولا يوازيه إلا التنازل عن دولة الامتيازات المسيحية في لبنان ، تنازلاً ليس طبعاً لمصلحة الحكم الإسلامي ، وإنما لمصلحة الحكم الوطني القائم على العدالة والمساواة .

وخليق بنا جميعاً أن نتنبه إلى حقيقة أساسية جوهرية هي أن المسلمين في لبنان عندما يطرحون مبدأ الحكم الوطني ـ اللاماروني والقائم على العدل والمساواة ، إنما يفعلون ذلك كحل وسط ، أما الحل الاساسي ، فهو الدعوة ، لإقامة حكم إسلامي في لبنان ،وهذا ما كانت تروج له بعض الاحزاب الإسلامية اللبنانية في أوساط المؤتمر الإسلامي اللبناني الاول ، واغفله المؤتمرون بالرغم من بعض الإشكالات التي ظلت في الكواليس .

إذن لا داعي للاحتجاج بالخوف من الحكم الإسلامي في لبنان طالما أن المسلمين فيه لا يطرحونه .

ويتركز الحوار المزعج في نهاية المطاف ، بين المتحاورين من مسيحيين ومسلمين على مختلف الجبهات ، على المحاور التالية :

ـ المسلمون يطلبون مجتمعاً لا طائفياً تسوده المساواة في المواطنية .

ـ والمسيحيون المتميزون يرفضون دولة المساواة لأنهم خائفون . . . ويطلبون من أجل ذلك «ضمانات» تدفع عنهم الخوف .

ـ ويسأل المسلمون : وما هي هذه الضمانات ؟

ـ ويقول المسيحيون المتميزون (في مقابل المسيحيين الملتزمين) أن خير ضمان هو إبقاء «الصيغة المسيحية» على حالها ، مع حرصهم على القول بأنها صيغة لبنانية ، وبأنها أروع صيغة تعايش في العالم .

ـ ولكن المسلمين يظلون يطلبون المساواة . . . باصرار . . . ويستمر الحوار في غرفة عالية الجدران مسدودة المنافذ .

وفي رأينا تعليقاً على ذلك ، أن المسألة لم تعد مسألة سياسية ولا قومية ولا طائفية ولا دينية

المسألة في نظرنا أصبحت مسألة أخلاقية . . . وأخلاقية فحسب . ذلك أن الذي يطلب المساواة لا يمكن أن نواجهه بالخوف من المساواة ، وإلا كان ذلك اقراراً بالرغبة في التمايز والتسلط والاستئثار .

وإن الذي يطلب المساواة ، لا يمكن أن نطالبه بضمانات ، ذلك أن المساواة هي المبدأ الوحيد الذي يحمل في ذاته كل الضمانات لكل المواطنين .

هذه الحقيقة هي التي ينبغي أن يفهمها اخوتنا المسيحيون المتميزون ، كما ينبغي أن يفهموا أيضاً أن المساواة عمل فاضل ، وأن الخوف من المساواة شأنه شأن الخوف من الفضيلة وهو أمر مستغرب ومرذول . إن المسألة بالنسبة إليهم هي إذن مسألة شجاعة أخلاقية من شأنها إذا ما توفرت ، وهم جديرون بها ، أن يقتحموا عالم المساواة وينعموا بجمال الفضيلة .

ويبدو أن المسيحيين من دعاة الامتياز الطائفي ، يطيب لهم أن يطرحوا من باب الاحراج مسألة الزواج المدني كلما احتدمت المطالبة بإلغاء الطائفية وتحقيق مجتمع المساواة . . . . بانتظار أن يرفض المسلمون الزواج المدني . . . حتى يقولوا لهم أن هذا المجتمع العلماني مرفوض لديكم شرعاً . وهذا ما كان يطرحه بيار الجميل وريمون اده باستمرار . . . «لماذا لا يقبل المسلمون بالزواج المدني . . وبشكل أكثر تحديداً . . بزواج المسيحي من المسلمة» .

إن العلمنة في الواقع من حيث تاريخها وتسميتها ، لا شك أنها تشكل حرجاً بالنسبة للمسلمين ، لانها تدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، في حين أن الإسلام نظام كامل ، أعني ديناً ودولة ، إلا أن جمهرة المسلمين في لبنان اليوم بوسعهم إلا أن يردوا هذا الاحراج ، باحراج أخطر يفترض واحداً من أمرين :

إما أن يسعوا لإقامة دولة إسلامية في لبنان وهذا أمر لا يقبله المسيحيون .
وإما أن يستمر المسيحيون الموازنة في تدعيم الدولة المسيحية في لبنان ، وهذا ما لا يقبله المسلمون

إذن لا بد أن تكون هناك حلول «إنسانية» تلتقط القواسم المشتركة التي على أساسها تقوم الدولة الحديثة في لبنان . ونحن في الواقع لا يجوز لنا أن نتوقف عند اسماء الاشياء وظروفها التاريخية ، بل ينبغي أن تكون لنا «اشياؤنا» الخاصة التي بامكاننا أن نخترع لها الاسماء .

يكفينا أن نحقق مجتمع العدالة والمساواة ، بالشكل الذي لا نسمح معه أن يستغل الدين من قريب أو بعيد ، فلقد أصبح السياسيون يأتون إلى الحكم باسم الدين والدفاع عنه ، إلا أنهم في اخلاقهم وممارستهم الخاصة والعامة يكونون في طليعة المتنكرين له ولما يحمل من فضائل . . هذه الظاهرة عامة ، من غير شك لها استثناءاتها . . . إلا أن هذه الاستثناءات بلغت من الضعف والقلة ، درجة لا يمكن معها إلا اعتبار الوضع السياسي ، على ضوء الأحداث الاخيرة ، وضعاً مأساوياً للغاية .

في هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون على الزواج المدني ، فيما نظن ، لسبب بسيط هو أن الزواج في الإسلام زواج مدني ، لانه يتم بإرادة إنسانية ، وبشهادة إنسانية ، وليس لإرادة «السماء» كما نصت المسيحية عليه ، أي دخل في هذا الزواج .

وفي هذه الدولة اللاطائفية سوف لا يعترض المسلمون ، فيما نظن ، على زواج المسلمة بالمسيحي بشرط بسيط هو تحقيق العدالة في الموقف ، والعدالة هنا تقضي بأن يعترف الزوج المسيحي بدين المسلمة ويؤمن به إذا أراد الزواج منها ، كما يفعل الزوج المسلم بالنسبة للمسيحية .

على كل حال ، إن هذه الديماغوجيات ينبغي أن لا تردد عند بناء الانظمة وتأسيس الدول ، سيما وأن الذين يريدون الزواج عادة يحلون مشاكلهم بعيداً عن هذه الاجتهادات .

والمهم قبل ذلك وبعد ذلك أن لا يطرح المتحاورون التحديات بقصد الاحراج . . . وإلا سقطت الغاية من الحوار ، وسقط الحوار نفسه ، وسقط المتحاورون .

المهم أن يتفق المتحاورون على مجتمع العدالة والعلم والمساواة. مع احترامهم الكلي للمؤسسات الدينية ، ومحافظتهم التامة على دورها في بناء المجتمع والأسرة ، وفي طليعتها مؤسسات المحاكم الروحية والشرعية ، ومؤسسات التعليم الديني وما إليها .

وإننا نعتقد أن اللبنانيين قادرون بوعيهم أن يصنعوا لبنان المستقبل بروح المسيحية والإسلام ، من غير ما حاجة إلى دولة المسيحية أو دولة الإسلام في لبنان .

وقد يصنع اللبنانيون دولة المساواة هذه ، من معدن العلمنة أو من قماشة الانسنة . . . أو ما إلى ذلك من الاسماء . . . المهم في كل ذلك أن لا نتوقف عند الاسماء . . فالافكار وحدها التي تهم . . لانها وحدها القادرة على البناء .

وثيقة : «الاسلام والعلمنة»
بيان صادر عن مجلس العلماء في لبنان

(نقلاً عن جريدة «الأنوار» في ١٩٧٦/٣/٢٥

عقد مجلس العلماء في لبنان اجتماعاً مشتركاً مع ممثلي الجمعيات والهيئات الإسلامية وتداول معهم في مسألة «العلمنة» التي تطرح في الساحة اللبنانية الآن ، كشعار أو كقضية أو كحل سياسي للمحنة التي تعصف بالبلاد.

وبما أن هذه المسألة تمس بعض أحكام الدين الإسلامي ، وخصائص المسلمين ، فقد أصدر المجتمعون البيان الآتي نصه

أولاً : في الوقائع
يلاحظ المسلمون أن مسألة «العلمانية» أخذت تتسع ، وترتفع لها الأصوات كلما ارتفعت حرارة معركة رئاسة الجمهورية ، مع أنه لا علاقة سببية ولا علاقة موضوعية بين القضيتين . ففيما كان طارحو هذه الفكرة حتى الامس القريب ، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة من رجال السياسة المسيحيين ، وليس فيهم مسلم واحد .

ـ إذا بالمسلمين يسمعون لاول مرة ، خلال جلسات لجنة الحوار أن زعماء الموارنة يطالبون ، بالاجماع ، بتطبيق «العلمنة الكاملة» كحل أساسي للمحنة الوطنية الدامية .
ـ وإذا بهم يسمعون ، لاول مرة أيضاً ، بوجود ما يسمى «بالمركز العربي لدراسات العلمنة» ، الذي يدعو إلى فرض العلمنة فرضاً .
ـ ماذا بهم يشهدون سياسياً معروفاً ، يقود حركة اغلب عناصرها من المسلمين ، ويتميز بعدائه السياسي لجميع زعماء الموارنة تقريباً . . . يشهدونه وقد توافق كلياً مع زعماء الموارنة في موضوع العلمانية ، بل أنه يقررها في رأس برنامجه السياسي ويطالب مرشحي رئاسة الجمهورية بالتعهد الخطي لتطبيقها .
ـ وإذا بهم يسمعون قائد الحركة الاصلاحية الوطنية العسكرية ، يجاهر بتبنيه لهذا المبدأ . وكانت ثالثة الاثافي ، ما صدر عن انسياق وراء الداعين للعلمانية .

ـ وإذا بهم يسمعون قائد الحركة الاصلاحية الوطنية العسكرية ، يجاهر بتبنيه لهذا المبدأ . وكانت ثالثة الاثافي ، ما صدر عن انسياق وراء الداعين للعلمانية .

ثانياً ـ اهداف زعماء الحملة

نحن نعلم أن زعماء الموارنة في هذا البلد ، حينما يطرحون العلمنة كحل سياسي للمحنة ، إنما يقصدون استدراج المسلمين إلى رفضها ، وحينئذ يحققون لطائفتهم هدفين تكتيكيين .

ـ أولهما تحميل المسلمين مسؤولية فشل الحوار .

ـ وثانيهما توظيف القوى الإسلامية لمصلحة المسيحيين في محاربة العلمانية .

ونحن نعلم أيضاً أن السياسي المعروف ، المتميز بعدائه لزعماء الموارنة في السياسة ، والحليف المتوافق معهم في موضوع العلمانية ، إنما يبني موقفه على تجاهل قصد الموارنة في استدراج المسلمين لرفض العلمانية ، ويتبنى بذكاء دعوتهم ـ أي الموارنة ـ إليها محققاً بذلك لنفسه ولمنهجه السياسي هدفين تكتيكيين أيضاً :

ـ أولهما الرد على مناورة الموارنة بمناورة معاكسة ، واستخدام منطق الموارنة ضد المسيحيين جمعاً لا ضد الموارنة فحسب .

وثانيهما تحقيق تقدم ملموس في خطة انتزاع الرئاسة الاولى ، وهذا غاية ما يطمح للوصول إليه باسم «العلمانية»

فإذا كانت هذه هي أهداف زعماء الحملة من مختلف الفرقاء ، فما هي مقاصد خريجي المقاصد الإسلامية ؟

وفي الأساس : ما هي العلمانية المطلوبة .

ثالثاً : تعريف العلمانية واصلها .

إن العلمانية هي نظام من المبادىء والتطبيقات يرفض كل صورة من صور الإيمان الديني والعبادة الدينية

وأصل نشأتها في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حينما كانت اوروبا المسيحية تخضع لسلطة ذات ثلاث ركائز .
١ ـ الكنيسة . ٢ ـ الملكية . ٣ ـ النبلاء . وكانت الكنيسة اوسعها نفوذاً وأكثرها سيطرة ، وما أن ابتدأ المسيحي الاوروبي يتقدم في مجالات العلم والبحث الطبيعي حتى بدأ بنفس النسبة يبتعد عن الكنيسة وسلطتها ، وبدأ يبحث لنفسه عن الصيغ الفكرية التي تحرره من سيطرتها وتمكنه من بناء دولة عقلية محض . فكانت صيغة العلمانية للفصل بين الدولة والكنيسة ، أو بين الدين والدولة .

رابعاً : أهداف العلمنة : أ ـ في مرحلة الاعتدال .

برزت العلمانية إلى الميدان في المجتمع المسيحي الاوروبي لتحقيق هدف رئيسي واحد هو : انتزاع السيادة من الكنيسة وتسليمها للدولة .

وكان من الطبيعي أن يفرز العقل المسيحي المتمرد على الكنيسة افكاراً عديدة للتوصل إلى هذا الهدف . ويصف المؤرخون الأفكار العلمانية في المرحلة الأولى الواقعة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر بالاعتدال ، فقد اكتفى دعاتها :

١ ـ بنقد الكنيسة وطالبوا بفصلها عن الدولة . وبعبارة أخرى طالبوا بحصر الدين داخل الكنيسة وفك أي ارتباط أو علاقة بينه وبين الدولة .

٢ ـ اتهموا الكنيسة بابتعاد بعض تعاليمها عن العقل ، مثل «عقيدة التثليث» ومثل «عقيدة الطبيعة الالهية ـ الإنسانية للمسيح عليه السلام» . وحاولوا تصفية المسيحية كدين على أساس من منطق العقل ، وسموا البديل عنها باسم «دين العقل» .

(انظر الفيلسوف العلماني لوك ١٦٣٢ ـ ١٧٠٤ وزميله ليبز ١٦٤٦ ـ ١٧١٦) .

٣ ـ اعتبروا الدين المسيحي مضاداً للطبيعة في اصول التربية ، بسبب ما ينتهجه في التعليم المسيحي من قاعدة

«الخطيئة الموروثة» (انظر ج . ج . روسو ١٧١٢ ـ ١٧٧٨)

٤ ـ اعتبروا الدين امراً متطوراً وغير ثابت ولا نهائياً ، وقابلاً للنقض والتغيير . (انظر ليسنغ ١٧٢٩ ـ ١٧٨١) .

ب : مرحلة التطرف .

وافرز العقل المسيحي الاوروبي في المرحلة الاخيرة الواقعة بين القرنين الثامن عشر والعشرين ، افكاراً ومبادىء علمانية اتسمت بالتطرف اهمها :

١ ـ إلغاء الدين إلغاء كاملاً ، وعدم التوقف عند حد الفصل بينه وبين الدولة .

٢ ـ الدعوة إلى عبادة ما سموه «الإنسان العام» ـ أي جماعة العمل ـ بدلاً من الدعوة إلى عبادة الله .

٣ ـ الدعوة إلى المادية التاريخية التي تهدف إلى هدم الدين كمقدمة ضرورية لقيام عالم يكون فيه الإنسان سيداً ، والانتهاء إلى سيادة «المجتمع والدولة» ووضعها بالنسبة للافراد موضع المعبود الخالق .

وابتدأ بهذه الأفكار أحد فلاسفة العلمانية فيبرباخ ١٨٠٤ ـ ١٨٧٢ وانتهى بها لينين في تطبيق الماركسية ١٧٨٠ ـ ١٩٢٤ وقد أدت حركة هذا الاخير إلى إلغاء المسيحية كدين ، وإبدالها بدين جديد اسمه «البلشفية» ومن أول قواعد الدين الجديد أن يكون في خدمة «الواقع» الذي هو «الحزب» وان يتفرد الحزب بالربوبية والتعبد عوضاً عن الله في الكنيسة ، وأن يختص بالقداسة عوضاً عن الكنيسة .

خامساً : أهداف العلمانية في بلاد المسلمين .

إن السياسيين المعادين للإسلام ، اقتداء منهم بالمستشرقين ، يعمدون ، بمناسبة وبدون مناسبة إلى الاشادة بأي بلد إسلامي يطبق مبادىء العلمانية ومثالهم في ذلك الدولة التركية الإسلامية .

ولا بد لنا هنا من تنبيه المسلمين إلى حقائق هذا الموضوع وخلفياته :

ـ إن دول الحلفاء اثناء تسوية الصلح مع تركيا في نهاية الحرب العالمية الاولى اجبروا تركيا على قبول العلمانية واعتمادها ليتحقق لهم ما يلي :

أ ـ إلغاء الخلافة الاسلامية التي كانت أداة تجميع للمسلمين أياً كانت قوميتهم . وبالتالي تشجيع دعاة القومية ابتداء بالقومية العربية وانتهاء بالقومية الاسرائيلية ومروراً بالقومية التركية .

ب ـ عزل الدولة اسلامية ، المثال الأكبر في ذلك الحين عن التراث الإسلامي ، وتقريب شعبها المسلم من الغرب في ثقافته ومفاهيمه وطريقة عيشه ، ليشكل هذا الشعب الميكروب الناقل للداء في جسم الامة الإسلامية .

ج ـ مساعدة الاتحاد السوفياتي في اخضاع الشعوب الإسلامية الواقعة تحت سلطته ، والمتمردة على الايديولوجية الماركسية العلمانية باعتبار أن تلك الشعوب ذات أصل تركي ، وعلمنة تركيا تشكل تسهيلاً مهماً لاخضاع تلك الشعوب .

سادساً: أهداف العلمانية في لبنان .

إن المسلمين ، وجميع المواطنين يعلمون الحقائق التالية :

١ ـ إن الاسلام ، كدين ينظم الحياة ، ليس له أية سلطة في لبنان وهو بلجهة ممارسة العبادات موجود مظهرياً بنسبة أقل من وجود سواه . أما لجهة رجاله ، فليس في الإسلام رهبانية ولا اكليروس .

٢ ـ إن سياسة الحكم في لبنان لا تتأثر بالإسلام في أي مظهر من مظاهرها فالتوجيه والتعليم لا يتعرفان على الإسلام في المراحل الابتدائية والمتوسطة ، لولا بعض المدارس الخاصة . أما في مراحل التعليم العالي والجامعي فلا وجود للإسلام البتة إلا في فرع الاختصاص الجديد الذي افتتح مؤخراً في جامعة بيروت العربية .

ـ وفي التشريع والقضاء ، ادخل الإسلام في خزانة الماضي .

ـ وفي المال والاقتصاد ، يقع الإسلام في واد والنظم المالية والاقتصادية في واد آخر .

ولم يبق اذن من مظاهر الاسلام في هذا البلد إلا بعض احكام الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث والنفقة والحضانة والعدة .

ولم يبق في الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث والنفقة والحضانة .

ولم يبق في الأحوال الشخصية كفاصل بين المسلمين وغيرهم ، إلا أن المرأة المسلمة لا تتزوج بغير المسلم . وهنا بيت القصيد .

مما تقدم يتضح أن العلمانية لم يتوفر لها المناخ الذي توفر لها في اوروبا . ولم تكن لها المسببات التي كانت في اوروبا ، فهي اذن غريبة عن المسلمين والمجتمع الإسلامي أصلاً وموضوعاً وبيئةً وواقعاً ، ونقلها إلى المسلمين لا يمكن مطلقاً اعتباره كعلاج لأن الموجب منعدم تماماً . فما المقصود اذن من اطلاق دعوة العلمانية غير إباحة تزويج المسلمة من غير المسلم ؟

إن زعماء الدعوة إلى العلمانية يقصدون بالتحديد :

١ ـ تذويب الشخصية الإسلامية في لبنان عن طريق تزويج المسلمة من غير المسلم بعد أن احتضنوها في مدارس التبشير ، وعزلوها عن التحصين الفكري الإسلامي ، وبعد أن أباحوا ـ قانوناً ـ تسجيل عقد زواجها من غير المسلم فيما إذا أجري في بلاد تخضع للنظام العلماني ، وبعد أن ضمنوا لها الميراث من عصبتها وذوي ارحامها من المسلمين وبواسطة الاحكام الشرعية الإسلامية .

٢ ـ تشجيع نشؤ اجيال هجينة من آباء مسيحيين وأمهات مسلمات لإدخال الخلل في الروابط العائلية الإسلامية بين ذوي الأرحام ، تمهيداً لافساد الأصالة في الأجيال الإسلامية في العالم العربي المجاور لا في لبنان فحسب .

٣ ـ هدم الحاجز الوحيد والأخير الذي يرد عن المسلمين في لبنان اخطار الاذابة والتفتيت والتضليل التي يتعرضون لها بقسوة والحاح من علمانية الغربيين وعلمانية الماركسيين على حد سواء .

٤ ـ إيصال المجتمع الإسلامي في لبنان إلى النتيجة الطبيعية التي وصل إليها شعب بلاد اسكنديناڤيا بفضل تطبيق العلمنة فيه ، ابتداء من التحرر من القيود في العلاقات الجنسية ومروراً «بزواج المجموعة» وإقامة معارض الجنس وافلام «الحب المكشوف» و «زواج التجربة» إلى آخر المظاهر الحيوانية الشائعة هناك .

سابعاً : موقفنا ومطالبنا .

إن مجلس العلماء في لبنان ، المتيقظ لما يحاك من مؤامرات ضد الكيان الإسلامي والشخصية الإسلامية والقيم الإسلامية ، والمتألم لسقوط بعض المثقفين المسلمين في فخ العلمانية ومناداتهم بها ، ولوقوع فريق آخر منهم في سجن التبعية الالتزامية لبعض الاحزاب التي تنادي بها إيضاً .

إن المجلس يعلن استنفاره لكامل اعضائه من أجل مواجهة هذا الخطر المستفحل بكل الوسائل ويقرر ما يلي :

اولاً ـ العلمانية ليس لها مكان في وجود الإنسان المسلم ، فأما أن يوجد الإسلام ولا علمانية ، وأما أن توجد العلمانية ولا اسلام .

ثانياً ـ تحذير المرشحين لرئاسة الجمهورية من توقيع أي تعهد بتطبيق العلمانية فيما يتجاوز حدود طائفتهم وابلاغهم أن المسلمين المنتمين إلى حزب الله فقط والملتزمين بالإسلام مبدأ وسلوكاً ونظام حياة سيحافظون على احكام دينهم بكافة الوسائل .

ثالثاً ـ الاعلان للجميع أن المسلمين راضون تماماً عن تطبيق الاحكام الإسلامية في الأحوال الشخصية ، ولن يبدلوا شريعة الله بأية شريعة .

رابعاً ـ تسجيل التقدير للموقف الإسلامي الحازم الذي وقفه الرئيس صائب سلام والرئيس رشيد كرامي من مسألة العلمانية في لجنة الحوار .

خامساً ـ إن توهم بعض المثقفين أنه يمكن التوفيق بين الإسلام في المجتمع الأسلامي والعلمانية، عائد إلى قصور هؤلاء المثقفين في تصور الإسلام وإلى الخلل الواقع في منطلقاتهم الفكرية .

سادساً ـ تسجيل عدم معارضة زعماء الموارنة ومن يتوافق معهم من زعماء الدروز في مطالبتهم بتطبيق العلمانية فيما يخص أحوال طائفتهم الشخصية فحسب ، إذا كانوا يرون فيها الحلول المناسبة لما قد يشكون منه .

سابعاً ـ مطالبة اعضاء خريجي المقاصد الإسلامية بتوضيح موقفها من الدعوة إلى العلمانية ، مناشدتهم الالتزام بالاسلام وتياره لا بأي مبدأ أو تيار آخر .

ثامناً ـ اعداد دراسة شاملة وموسعة عن اهداف العلمانية في لبنان والعالم العربي والإسلامي ونشرها بكافة الوسائل والجهات .

تاسعاً ـ اعداد مشروع قانون يرمي إلى :

١ ـ اجراء تعديل في قانون الأحوال الشخصية ينص على منع تسجيل عقد زواج اللبناني واللبنانية الذي يجري أمام سلطة غير لبنانية خلافاً للاحكام والقوانين المرعية الاجراء .

٢ ـ إضافة نص في مرسوم تنظيم القضاء الشرعي يقضي بتطبيق «احكام المرتد» على المسلمة المتزوجة من غير المسلم في قضايا الارث والوصية والأحوال الشخصية الاخرى .

هذا ما اقتضى بيانه . والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل وله الحمد اولاً وآخراً .

(وحمل البيان توقيع رئيس مجلس العلماء في لبنان الشيخ مختار العلايلي امين الفتوى في الجمهورية اللبنانية ، والشيخ احمد عساف مدير المجلس) .

المذكرة الصادرة عن لجنة البحوث اللبنانية
حول الموقف المسيحي من الأوضاع اللبنانية القائمة يرفعها مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية(١) والرابطة المارونية(٢) الى السادة نوّاب الامة اللبنانية

بيروت في ١٩٧٥/١١/٣

منذ عدة أسابيع واللجان التي الفها المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية، والتي تضم نخبة من رجال الفكر والعلم، عاكفة على دراسة الأوضاع العامة الراهنة توصلاً الى تبيان حقيقة جذورها العميقة وأسبابها ومدلولها، وذلك من أجل رسم الصورة الصحيحة للبنان الجديد في ضوء عبَر الماضي وتطلعات المستقبل، والرغبة المخلصة في أن يخرج لبنان من محنته اكثر أصالة وأشرق وجهاً، متابعا دون خوف أو تردّد رسالته الحضارية الفريدة في هذه البقعة من العالم.

ولما كانت الجدية التي تتسم بها أعمال هذه اللجان تفرض الكثير من التأمل والدرس العلمي الموضوعي الرصين فهذه اللجان ما تزال دائبة في سعيها الى جلاء كل الحقائق واكمال الصورة بكل ملامحها.

غير أن بوسعنا منذ الآن أن نقدم من بواكير أعمالها الدراسة التالية عن الصيغة اللبنانية القائمة المنبثقة من ميثاق ١٩٤٣ وحتمياتها التي لا بد من التسليم بها إذا شئنا لهذه الصيغة الفريدة والرائدة ان تحيا وأن تستمر.

والمؤتمر الدائم للرهبانيات والرابطة المارونية اذ يتبنيان هذه الوثيقة المعبرة بنظرهما عن وجهة النظر المسيحية في الموضوع أحسن تعبير يتابعان باهتمام كلي اعمال اللجان آملين ان يتمكنا من إطلاع الرأي العام اللبناني والعالمي تباعاً على نتائج هذه الأعمال.

١ ـ إذا كانت الصيغة اللبنانية الحالية القائمة تجد قاعدتها ومنطلقها في الميثاق الوطني الوطني لعام ١٩٤٣، فلا بد من التذكير ببعض الحقائق التاريخية المتصلة بهذا الميثاق.

نشأ الميثاق الوطني في مرحلة كانت فيها قوى التفكك الداخلي تهدد لبنان الكبير (أي لبنان ١٩٢٠) بالتصدّع ـ وكان همّ المسيحيين آنئذ، الحريصين على العرى الحضارية التي شدت لبنان إلى العالم الغربي منذ القدم، رفع الانتداب الفرنسي دون أن يؤدي ذلك إلى فصم هذه العرى وبالتالي الى اندماجهم بالعالم العربي أو بالاصح الاسلامي وربما الى افقادهم هويتهم.

وبالمقابل كان همّ المسلمين، وقد رفضوا لبنان ١٩٢٠ ودستوره مطالبين بالالتحاق بالوحدة السورية، أن يحافظوا على هويتهم العربية أي الاسلامية وأن يتجنبوا بأي ثمن هيمنة دولة أجنبية (ولا سيما غربية)، فعلياً وشرعياً، على البلاد.

من هذين المنطلقين المتعارضين انبثق بين مختلف الطوائف الميثاق المعروف «بالوطني» ليوفق بينهما.

وهذا الميثاق الذي سلمت به ضمنا الطوائف الدينية التي تشكل مجموعات حضارية عضوية مختلفة يتألف منها المجتمع اللبناني، هو حسب الرأي المسلم به دائماً متسام على الدولة ومؤسساتها.

ويجدر التذكير بأن أركان هذا الميثاق ترتكز بشكل جوهري على الصيغة التالية:

١ ـ «لا شرق ولا غرب»
وهذا يعني بكلام أوضح أن الطوائف غير الإسلامية لن تعطي أبداً الأولوية للمصالح المعادية للعرب وللاسلام على المصالح العربية والاسلامية. ولكن من جهة ثانية، لا تعطي الطوائف الاسلامية أبداً الاولوية للمصالح العربية والاسلامية على مصالح الدولة اللبنانية بمفهومها الذي ارتضاه الجميع كياناً نهائياً بحد ذاته.

٢ ـ «لبنان بلد حر مستقل وذو سيادة» ولا يلتزم بأن يقبل لنفسه ما لا تقبله الدول العربية لنفسها كدول ذات سيادة.

٣ ـ «لبنان لن يكون للاستعمار ممراً ولا مستقراً». هاتان العبارتان (٢ و٣) المأخوذتان من البيان الوزاري الشهير الموضوع سنة ١٩٤٣ تؤكدان مضمون العبارة الأولى بمعنى أن الاستعمار قد يأتي من الشرق ومن الغرب.

٤ ـ «لبنان ذو وجه عربي يستسيغ الخيّر النافع من حضارة الغرب» هذه العبارة تشكل في ميزان الميثاق ثقلاً يقصد منه تطمين المسيحيين الى أن لبنان ليس مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالدول العربية كما هي مرتبطة فيما بينها (ولاسيما بروابط الدين المشترك والحضارة المنبثقة عنه). وأن هذا الطابع المميز يؤمن ديمومة الهوية الخاصة، للبنان كدولة، ولكل من الطوائف التي يتألف منها.

٥ ـ ان رئيس الدولة يكون في الواقع مسيحياً مارونياً. وهذا الاتفاق بين الطوائف، على أن يكون رئيس الدولة مارونياً، من شأنه ان يعزز في صفوف المسيحيين الشعور بالطمأنينة بالنسبة الى مستقبل الدولة اللبنانية وهذا ما رمى بالفعل اليه الميثاق الوطني. كذلك الحال بالنسبة إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية الماروني، إذ أن مارونيته بدون هذه الصلاحيات لا تشكل ضمانة فعلية لمسيحي البلاد. وتجب الملاحظة أن الحكم في لبنان لا يرتكز على قاعدة الأكثرية والأقلية بل ينطلق من كون لبنان مجموعة أقليات لا يستقيم فيه حكم لا يكفل لكل منها الحرية والطمأنينة اللتين جعلتا منه ملاذاً لها. أن المعنيين الرئيسيين بالأمر ولا سيما الدول العربية رأوا أن هذه الصيغ كافية لكي يتم قبول لبنان بوجهه المميز، في الجامعة العربية كعضو كامل الحقوق. كما أن لبنان لم يكن ليقبل بالانضمام إلى الجامعة العربية لولا هذه الضمانات.

إن التوازنات الأساسية هذه تشكل الميثاق الوطني. ومن المعلوم أن كل ميثاق يلزم جميع الفرقاء، فاذا اخلّ أحدهم بالتزاماته حق للفريق الآخر أن يتنصل هو أيضاً من التزاماته المقابلة.

(٢) أن الغرض من التذكير بميثاق ١٩٤٣ هو التدليل على امرين:

الأمر الأول:

إن الفريق المسيحي في الميثاق قد التزم به التزاماً صريحاً ومخلصاً في حين ان الصراحة تقتضينا القول بعد اختبار أكثر من ثلاثين سنة أن الفريق المسلم لم يقبل قط بالتخلي عن انتسابه العضوي إلى العالم العربي، وما انفك يثبت إن انتسابه إلى لبنان كدولة ذات كيان نهائي ليس من درجة انتمائه إلى القومية العربية ولا من طبيعة هذا الانتماء، في حين ان الميثاق الوطني يعترف بأن لبنان «ذو وجه عربي». وما فتىء الفريق المسلم يبدي، في هذا المجال، تصلباً يهدد بانفجار الوضع الراهن بمجمله.

إن تحليل مضمون الكثير من المطالب الاسلامية المطروحة حالياً، بقدر ما لها من تأثير على الميثاق، يكشف عند الطرف الاسلامي الذي يعبر عنها، فكرة أساسية تعتبر أن ما ورد في الميثاق، ملائماً لهذا الطرف، يبقى كسباً نهائياً ومطلقاً له، بينما ما ورد لضمانة الطرف المسيحي وحده قابل للمفاوضة.

إن في هذا النهج في التفكير وهما خطيراً لأنه كان الأحرى بالطرف المسيحي أن يتقدم بمطالب لا لتعديل الميثاق بل لتطبيقه نصاً وروحاً، خصوصاً إزاء الانحرافات التي بدت من الطرف الآخر.

فبالنسبة إلى الطلب المتعلّق بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية والتنسيق معها في ما يؤمن لها الدعم والحماية في «جميع الحقول»،

وبالنسبة الى المطلب الأخير المتعلق بالاعتراض على الميليشيات المسلحة لدى الأحزاب وحلها اجتناباً للتحرشات وتعريض سلامة البلاد للخطر،

تجدر الملاحظة أن هناك تلازماً قوياً بين الطلبين يبدو واضحاً لدى درس كل منهما ومقابلته بالآخر.

قبل كل شيء يجب التذكير بالنسبة الى المطلب الأول بأن الميثاق الوطني بين الطوائف يكرس، كمبدأ لا يقبل الجدل، سيادة لبنان بالنسبة إلى الغرب كما بالنسبة إلى الشرق حسب ما ورد اعلاه. هذه السيادة الواردة هنا بمعناها في القانون الدولي العام والمؤكدة في المادة الأولى من الدستور تفرض أن تكون الدولة اللبنانية دولة محايدة بكل معنى الكلمة من هذه الناحية لم يكن وجود المقاومة الفلسطينية ونشاطها في لبنان إحدى معطيات المعادلة التي أقامها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، بل نشأ بعد الميثاق بأمد طويل. وليس من الخطأ القول إن هذا الأمر لو كان من معطيات الميثاق حين وضع سنة ١٩٤٣ لجاء هذا الميثاق مختلفاً تماماً عما هو عليه أو لربما ما كان الميثاق ابداً.

وما دام «التعاون والتنسيق» مع المقاومة لتأمين الدعم والحماية لها في جميع المجالات هو مطلب من جانب الطرف الاسلامي غير وارد في الميثاق لهذا يجدر درس انعكاساته على موقف الطرف الآخر.

وانطلاقاً مما لهذا المطلب في حقيقته من أبعاد يقتضي:

- القبول بدون تحفظ بالحد من السيادة الداخلية والخارجية للدولة اللبنانية لصالح نشاط المقاومة السياسي والعسكري.
- اكثر من ذلك الالتزام بدون شرط، بهذا النشاط في كل ما تراه المقاومة يخدم مصالحها

نستعمل هنا متعمدين العبارتين «بدون تحفظ» «وبدون شرط» لأن كلمتي التعاون والتنسيق المستعملتين في هذا المطلب تحجبان عن طريق التورية حقيقة نية مختلفة تتكشف كفاية من خلال المواقف المستمرة للطرف الاسلامي في الميثاق.

ويتضح من تذكير موضوعي بهذه المواقف أن الطرف الاسلامي قد وافق دائماً على ما يلي:

١ ـ إن حق الدولة اللبنانية بالسيادة داخلياً وخارجياً لا يمكن الاتيان على ذكره إلا مقروناً «بحقوق المقاومة الفلسطينية» كما لو كانت هذه الحقوق قيوداً شرعية ونهائية للسيادة الوطنية اللبنانية.

٢ ـ أن تأخذ المقاومة عناصر لها، بحجة الطابع المقدس لقضيتها، وباعداد لا يستهان بها، من بين اللبنانيين، فإذا بهؤلاء مسلحون على ارض دولتهم من قبل مؤسسة غريبة عن هذه الدولة، تقودهم سلطات غير لبنانية في عمليات غالباً ما تكون موجهة ضد قوى هذه الدولة نفسها.

٣ ـ أن تستمر بدون أية رقابة عمليات عناصر المقاومة في الأراضي الاسرائيلية، انطلاقاً من الأراضي اللبنانية، رغم عواقب هذه العمليات الوخيمة (الانتقام من سكان جنوبي لبنان، ونزوح هؤلاء والدمار، والاشتباكات العميقة والباهظة مع الجيش والاعباء المالية الناتجة عنها، وغياب سلطة الدولة لصالح السلطة الفلسطينية، والمعضلات الاجتماعية المأساوية التي أثارها نزوح الجنوبيين إلى مناطق اخرى مثل جبل لبنان وبيروت الخ...)

٤ ـ أن تتحدى عناصر المقاومة التي تخالف القوانين اللبنانية السلطات العامة (العدالة، قوى الأمن) المكلفة بقمع مخالفاتها.

٥ ـ أن تستفيد المقاومة عملياً من حصانة إقليمية ويستفيد أفرادها من حصانة قضائية.

٦ ـ أن تكون للمقاومة شرطتها السياسية في حين أن الدولة اللبنانية ليس لها قط مثل هذه الشرطة.

٧ ـ أن يكون لهذه العناصر الحق والحرية في التزويد بكل الاسلحة والتصرّف بها بدون مراقبة، وبتوزيعها حتى على فئات لبنانية . وأن يصرح الناطقون باسمها أن المقاومة لا تحتاج لأذن من أية سلطة لكي تقوم بنشاطاتها في الأراضي الاسرائيلية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية فيتكرس بهذه الدلائل حكم مزدوج واقعي لبناني وفلسطيني، على لبنان السيد.

٨ ـ أن تتدخل المقاومة في السياسة اللبنانية متحالفة مع فئات تراها مفيدة لها، وتعمل جهراً على حملها إلى الحكم، بدعوتها إلى إثارة الاضطرابات حتى ولو كانت مسلحة، مستعينة بضغوط خارجية على الدولة اللبنانية عن طريق بعض الدول العربية كلما بدا من مصلحتها أن تنتزع من السلطات العامة اللبنانية امتيازات لم تنتزع بعد. وتدعو جهراً اللبنانيين إلى التنكر لنظامهم السياسي، معرقلة سير المؤسسات الدستورية والادارية الطبيعي (كالجيش مثلا) باللجوء علناً للاحتكام إلى هذه او تلك من الدول العربية التي تتدخل بأموالها في وسائل الاعلام (الصحافة بنوع خاص) لتوجيهها على هواها بل تكييفها وتقليص دورها الوطني لتحجب كل رؤية لمصلحة لبنان من أجل مصالحها الخاصة، موفرة قاعدة وملجأ للارهاب الدولي الذي لا يستفيد منه لبنان بشيء.

وهكذا يمكن الاسهاب مطولاً في شرح معنى هذا المطلب ومقصده. هذان المعنى والمقصد كما يتضحان من تصرف ثابت خلال الماضي القريب والحاضر ينبئان بالمستقبل ويختصران في فكرة فحواها أنه ما دام لبنان لا يفهم الا مرتبطاً عضوياً بالمقاومة، فطاقاته ووسائله بل وجوده بالذات انما هي جميعاً تحت تصرف المقاومة فتقرر مصيره حسبما تراه مجدياً لها أو ضرورياً.

والأخطر أن كل هذه الحقائق لم تعرض يوماً بشكل علني، بفعل أساليب الترويع والأرهاب التي اعتمدها بعض فئات المقاومة الفلسطينية متبنية أساليب المجموعات الارهابية المستترة باليسار الدولي.

وهكذا اصبحنا بعيدين جداً عن الميثاق الذي يحتّم سيادة لبنان واستقلاله وحريته ليس بالنسبة إلى الغرب فقط بل بالنسبة الى الشرق أيضاً. فمن الواضح والجلي أن ما يطلب من لبنان بفعل الخروج الاسلامي على الميثاق لم يعد مجرد التعاون ولا التنسيق بل التضحية الكاملة بالذات في سبيل قضية المقاومة، أو، في أفضل الافتراضات، «الحكم المزدوج».

ذلك رغم أن أحد مضامين الميثاق، المعبر عنه في البيان الوزاري الأول سنة ١٩٤٣، ينص على أن لبنان لا يلتزم تجاه أي بلد عربي بأكثر ما يلتزم به هذا البلد تجاه نفسه. والواقع الأكيد أن لا بلد عربياً قبل قط بالتضحية بهويته الخاصة أو بوجوده الخاص في سبيل المقاومة ولا في سبيل فلسطين ولا حتى في استضافة مثل هذا العدد الهائل من الفلسطينيين بالنسبة إلى عدد سكان لبنان ومساحة أرضه.

وإذا ما انتقلنا من هذا النكول بالتزامات الميثاق، الذي احتواه هذا المطلب بشكل مستتر ولكنه اكيد، إلى المطلب الثاني تبين أن المطلبين يتصلان بمخطط يرمي إلى افراغ هذا الميثاق من جوهره والقضاء عليه عن طريق تغليب نزعة على اخرى.

وبالفعل إذا لاحظنا، ولا يمكن إلا أن نلاحظ، أن الطرف الاسلامي في الميثاق مرتبط عضوياً بالمقاومة الفلسطينية بحيث تبدو كذراعه المسلحة. ويؤكد ما نقوله كل من التاريخ، والمعتقد، وتصرفات أصحاب العلاقة، وبخاصة الأصرار على الغاء ميليشيات ينتمي معظم اعضاؤها الى الطرف المسيحي من ميثاق ١٩٤٣. وهكذا يصبح منطقياً أن تعزى إلى أصحاب المطلب الثاني نية الافادة من امكانات المنظمات الفلسطينية المرتبطة بها عضوياً بينما يستحيل على الطرف المسيحي في الميثاق أن يقيم ثقلاً موازياً. وقد علمتنا التجارب المتتالية والمرة ما يعنيه هذا الأمر.

ولا يختلف عن هذا الخط جوهر المطلب الرامي إلى الاحصاء العام وإلى وضع حد «لمأساة التجنيس» وإلى اصدار قانون يتعلق بالمكتومين وعرب وادي خالد وسائر ذوي الحق بالمواطنية. وبالفعل، لا يقصد هنا الا احداث نوع من اللاتوازن العددي لمصلحة الطرف الاسلامي في الميثاق لتوظيف هذا اللاتوازن في اغراض سياسية. مع أن ميثاق سنة ١٩٤٣ لم يفهم قط ولا يَجوزان يفهم كأداة علاقات بين اكثرية واقلية عددية، بل كتنظيم نزعات اجمالية لكل من الطرفين

الاساسيين في الميثاق بصرف النظر عن نسبتها العددية. وهنا تكمن روح الميثاق وعبرته في حقيقتها. وفهم الميثاق على غير هذا الوجه يفسح المجال، عند إعادة النظر في الدستور التي يطالب بها الطرف الاسلامي، لمطالب معاكسة يتقدم بها الجانب المسيحي تداركاً لخطر الاخلال بالتوازن بين النزعتين العامتين اللتين تكونان الميثاق. ومهما يكن من مصير المطالب الاسلامية فانه يبدو للفريق المسيحي ان مجرد تقديمها يقيم الدليل على ان الجانب الاسلامي ما يزال يعمل منفرداً على خرق ميثاق ثنائي وافراغه من جوهره، اي مفهوم السيادة اللبنانية والولاء للبنان.

الأمر الثاني: الذي من أجله نذكر بميثاق ١٩٤٣ هو الدليل على أن مبررات الميثاق وما انطوى عليه من ضمانات تطمينية لا تزال قائمة بل ازدادت حدة والحاحا. فمخاوف المسيحيين ما زالت تتفاقم بفعل تراكم اسبابها. وعن هذه الاسباب المستجدة:

أولاً: استقطاب كل حركة وحدوية في البلدان العربية ولاء مسلمي لبنان من الفيصلية الى الناصرية الى البعث بشقيه السوري والعراقي، الى الثورة الفلسطينية. . .

ثانياً: النظرة العدائية التي ينظرها الفريق الاسلامي الى كل موقف لبناني صرف تغلب فيه المصلحة اللبنانية. واتهام الفئات «اللبنانية» بالانعزالية والعمالة للصهيونية وللاستعمار وباليمينية الرجعية وبالتحجر. . .

ثالثاً: الطفرات التعصبية التي برزت خلال الاحداث الأخيرة: من اجتياح للقرى المسيحية وتنكيل بابنائها وتهجيرهم الى ذبح الرهبان في صوامعهم الى الاعتداء على الكنائس والأديرة وانتهاك مقدساتها. . .

رابعاً: المقالات عن موقف المسلمين من الحكم غير المسلم ينشرها ذوو صفة فتعيد الى الأذهان ما تكون قد نسبته من أحكام الشريعة بشأن أهل الذمة، والخطب يبثها عبر الاذاعة اللبنانية الرسمية رجال دين يخاطبون بها المسيحيين «بأيها الغرباء» زاعمين مع هذا اننا وكل العرب امة واحدة فككها الاستعمار اوطانا.

خامساً: الارهاب الفكري الذي تمارسه صحافة تصدر في لبنان بأموال غير لبنانية وتأتمر بارادة غير لبنانية وتعمل على تهديم لبنان من الداخل واستعداء الغير عليه.

كل هذه الأسباب مضافة إلى ذكريات التاريخ الموجعة، تذكي مخاوف الفريق المسيحي في الميثاق الوطني، وتبرر اصرار هذا الفريق على التذكير بالميثاق وبدوافعه ومراميه.

٣ ـ ان الفرصة الأخيرة لاحياء صيغة التعايش والتآلف اللبنانية الفذة والرائدة هي في بعث الميثاق الوطني على حقيقته وفي الالتزام به روحاً ونصاً، علماً بان لهذه الصيغة حتميات لا تستقيم الا بها عيننا:

١ ـ اعلان جميع اللبنانيين ولاءهم للبنان ككيان دولي نهائي دائم ومستقل سياسياً عن الشرق والغرب على السواء. على أن يتخذ هذا الاعلان تعبيراً واقعياً ملموساً من خلال:

أ ـ تأمين حياد لبنان الدولي الدائم

ب ـ اعادة التفكير والنظر في حرية الصحافة والاحزاب والتنظيمات السياسية على ضوء حق الدولة وواجبها في الا تهدم من الداخل.

ج ـ حظر تملك غير اللبنانيين أياً كانوا عقارات في لبنان

د ـ تحديد نسبة الغرباء المقيمين في لبنان وضبطهم.

٢ ـ الابقاء على الضمانات التطمينية التي أقرها ميثاق ١٩٤٣ أي:

أ ـ نسبة تمثيل أطراف الميثاق على مستوى سلطتي تقرير الخيارات السياسية؟
مجلس النواب ومجلس الوزراء.

ب ـ طائفة رئيس الدولة وصلاحياته الدستورية، علما بأن بعض الصلاحيات التي أولتها القوانين المختلفة مجلس الوزراء والقرارات التي أوجب بعض القوانين اعطاءها صيغة المراسيم يمكن أن تكون موضع اعادة نظر.

٣ ـ تقوية وتعزيز مؤسّسات الدولة لتمكينها من ضبط سلطان القـانون على كل بقعة من أرض لبنان ، وكـل مقيم فيه. ان الاصرار على ضرورة الاتفاق المسبق على هـذه الحتميات عنـد بدء كـل حوار وطني جـد لا يعني في أي حال رضى الفريق المسيحي عن الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتمـاعية السـائدة. بـل على العكس من ذلـك يرافق هـذا الاصرار رفض جازم للكثير من هذه الاوضاع التي تستدعي اصلاحاً عميقاً وشاملاً سنضع في شأنه دراسة تتناولـه من جميع نواحيه ووجوهه.

هذا مع التأكيد مجدداً على أن كل محاولة اصلاح تبقى دون طائل إذا لم تتحقق في العمق رغبة العيش المشترك ووحدة التطلعات. انها امثولة المحنة التي نعيشها اليوم. فعسى ان تكون الآلام التي نكابدها آلام مخاض تؤذن بولادة لبنان الجديد

(١) الرهبانية اللبنانية

الموارنة

الاباتي شربل قسيس	(الرهبانية اللبنانية المارونية)
الاباتي بطرس فهد	(الرهبانية المارونية المريمية)
الاباتي مخائيل أبو فاضل	(الرهبانية الانطونية المارونية)
الاب يوسف العنداري	(المرسلون اللبنانيون الموارنة)

الروم الكاثوليك

الارشمندريت ميشال حكيم	(الرهبانية الباسيلية المخلصية)
الارشمندريت سمعان عبد الاحد	(الرهبانية الباسيلية الشويرية)
الارشمندريت برتلماوس سمّان	(الرهبانية الباسيلية الحلبية)
الاب بطرس المعلم	(المرسلون البولسيون)

(٢) رئيس الرابطة المارونية
الاستاذ شاكر أبو سليمان.

نص دعوة
جمعية المقاصد الأسلامية إلى العلمنة ـ ١٩٧٥/١١/٢٦

أصدرت جمعية متخرجي المقاصد الأسلامية بياناً في ٢٦ تشرين الثاني دعت فيه إلى إزالة التوترات الداخلية بإجراء الأصلاحات والغاء الطائفية السياسية وقيام العلمنة «التي لا تتعارض مع المعتقدات الدينية الأصيلة».

وقد اقترحت لذلك المجالات التالية:

١ ـ الأصلاحات تزيل التوتر: «وجوب إزالة أسباب التوترات الداخلية بإجراء الاصلاحات والتطورات الضرورية والسريعة السياسية والاقتصادية والأجتماعية والثقافية قطعاً للطريق أمام كل مغامر متآمر».

٢ ـ الغاء الطائفية: في طليعة ما يجب إزالته من أسباب التوترات الداخلية الطائفية ولا سيا الطائفية السياسية التي أصبحت ذريعة الذرائع في ضرب أي إصلاح وفي منع أي عملية إنماء وفي تجميد أي تطوير لأي قطاع من القطاعات ولأي مؤسسة من المؤسسات، الدستور مثلاً، مقدسات لا يجوز مسها أو لمسها أو الكلام عنها. ويترتب على إلغاء الطائفية إلغاء تاماً قيام العلمنة التي لا تتعارض مع المعتقدات الدينية الأصيلة

٣ ـ سقوط الصيغة الحالية للتعايش: يترتب على إلغاء الطائفية سقوط الصيغة اللبنانية القائمة على تناحر الطوائف وتقاتلها من أجل أغراض خاصة بعيدة كل البعد عن المصلحة العامة. إن هذه الصيغة اللبنانية التي إبتلينا بها منذ الأستقلال لم تخلف لنا بعد ثلاثين سنة من التجربة سوى الدمار والخراب والقتل على أبشع صوره إن جمعية متخرجي المقاصد ترفض مثل هذه الصيغة التي تتعارض مع مفاهيمها بمقدار تعارضها مع مفاهيم بناء الوطن العصري وشرعة حقوق الانسان.

إن جمعية المتخرجين تعمل على أن يحل محل الصيغة اللبنانية المذكورة التي سقطت صيغة تقوم على تعايش الأديان وتحاورها وتفاعلها بحيث تفرز قيمها وفضائلها لتستقر في أعماق المواطن اللبناني ترشد خطواته وتسددها وتلجم نوازعه البدائية وتضبطها وتسير بدوافعه وتؤنسنها بحيث يصبح مواطناً كاملاً محترماً غير منقوص الحقوق. إنتماؤه إلى وطنه وليس إلى طائفته. بذلك يبرأ اللبناني من مرضه الطائفي ويبرأ معه لبنان ويتخلص من نتائج السياسة الغبية التي خططها له سياسيون فاسدون وعندها يثق اللبناني بغده فيتسلح بالأمل المشرق بالثقة الكاملة بوطنه وبمواطنيه بعدما يئس منها جميعاً لتسلح بالبندقية. ولا يرد علينا ان الصيغة اللبنانية التي سقطت كانت تشكل تحدياً للصيغة الأسرائيلية. أن رداً من هذا النوع مرفوض أصلاً وبداهة لأن الصيغة اللبنانية التي خربت لبنان قائمة على التمييز وعدم المساواة ومن هنا كانت هي المثال الذي تذرعت به الصهيونية لأقامة دولتها العنصرية إسرائيل، ومن هنا حرص إسرائيل على الصيغة اللبنانية الحالية ومعارضتها بالتهديد لأي تغيير فيها.

٤ ـ عروبة لبنان والحياد الدولي: ومما يجب أن يزول كسبب من أسباب التوتر أيضاً، إضافة الى الطائفية، الخلاف حول عروبة لبنان. إن عروبة لبنان يجب أن تستقر نهائياً وفي شكل رسمي مباشر لتصبح في منأى عن أي خلاف وفوق أي نقاش لأنها، إضافة إلى كونها صفة قومية، تشكل ثروة كبيرة من ثروات لبنان وعماداً ضخماً في إقتصاده بحيث إذا استقل لبنان عن العرب بزعم إنه غير عربي عامله العرب بالمثل وقطعوا عنه أسباب الحياة وقاطعوه.

كذلك الحال بالنسبة إلى لبنان المحايد حياداً دولياً، فحياده هذا يخرجه من صف الدول العربية المعادية لأسرائيل ويحتم عليه، بحكم منطق الحياد القانوني، الصلح مع إسرائيل. فهل هذا هو المطلوب؟؟؟

٥ ـ السيادة، والمقاومة الفلسطينية: أما سيادة لبنان فأمر مسلم به غير قابل لأي جدل أو نقاش وهي فوق كل إعتبار، لا يرضي أي لبناني بأن تمس سيادة وطنه من أي جهة أتى المس. وتعلق اللبناني بسيادة وطنه حمله على مطالبة دولته بالتسلح للذود عن كرامة الوطن وسيادته حين أعتدت إسرائيل على المطار عام ١٩٦٨ كذلك في كل مرة تخرق طائراتها سماءنا وتمس سيادتنا وتضرب أبناءنا في الجنوب لتهجيرهم وتشريدهم.

إن عدم تقدير الدولة اللبنانية لسيادة لبنان التقدير الواجب وتهاونها في القيام بواجباتها في هذا الصدد حتى تجاه مواطنيها، جعل العدو الأسرائيلي يستمرىء الاعتداء علينا والمساس بسيادتنا الأمر الذي شجعه على دخول بيروت عنوة وقتل قادة المقاومة الفلسطينية تحت سمع السلطة وبصرها، مما حمل المقاومة على تسليح نفسها بدافع الدفاع المشروع عن النفس وهذا حق من حقوقها.

إن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وتحركها وعلاقتها مع الدولة اللبنانية خاضعة لمواثيق معروفة متفق عليها وموافق عليها من جميع الأطراف التي ترى السيادة بعين واحدة. إن هذه المواثيق حفظت سيادة لبنان بمقدار ما حفظت للمقاومة حق الدفاع المشروع عن النفس.

٦ ـ المساواة أساس كل إصلاح: وأخيراً يجب ان يزول كسبب مهم ومهم جداً من أسباب التوتر الشكوى من عدم إجراء الاصلاحات المطلوبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأول هذه الاصلاحات إرساء قاعدة المساواة بين جميع اللبنانيين في الحقوق والواجبات بحيث تصبح حقوق المواطن اللبناني كاملة غير منقوصة بسبب انتمائه الطائفي ويحق لكل مواطن لبناني، إلى أي طائفة انتمى، أن يشغل أي مركز أو منصب من دون أي عائق سوى عائق المؤهل أو الكفاية. ولا يملك أحد من اللبنانيين أن يحد من هذه المساواة أو أن يقيدها بحجة المحافظة على لون البلد أو طابعه أو تملقاً لهذه الطائفة أو تلك أملاً في منفعة أو إغراء بمنفعة. لم يعد في العالم شعب يرضى أن يعيش منقوص الحقوق، فكل الشعوب دافعت وتدافع عن حقوقها وإنسانيتها وكرامتها رافضة العيش في وطن يقوم على التمييز وعدم المساواة.

٧ ـ الطائفية والفساد ومخطط التخريب والخطف: إن قضية الاصلاحات ما كانت لتثير التوتر الداخلي وتأخذ هذا الحجم لولا أن فئة طائفية ضئيلة فاسدة وغبية، بدافع المصلحة المادية الفردية والشعور الطائفي، ما فتئت منذ الاستقلال تقف إلى جانب المستغلين الفاسدين الضاربين بمصلحة الشعب اللبناني، الذي بأسمه يحكمون،عرض الحائط وتدافع عنهم وتؤازرهم حتى أصبحت تشكل لهم غطاء مما شجع الكثيرين على الفساد. فسادت الفوضى وتراكمت الأخطاء والاخطار وتفشت الرشوة وأصبحت مقياساً لنباهة الموظف وذكائه، وبذلك فسدت المقاييس وأعتلت النفوس واختلت الفضائل بحيث أصبحنا مضرب الامثال في الفساد والأفساد. منذ الاستقلال حتى تاريخه لم تمتد يد العدالة لتطال كبيراً جنح أو أعتدى على حقوق شعبه، وما أكثر الذين فعلوا، وهذا تفسير كاف لما نحن فيه من مآس. فكيف يستقيم الحكم إذا تعارضت مصلحة الحاكم مع مصلحة المواطن؟ ومما يستلفت الانتباه ويسترعي النظر ظاهرة غريبة لا نعتقد إنها حصلت من باب الصدفة وهي كون الاحداث الجارية قد اقتصرت أضرارها على المواطنين العاديين فقط لغايات ولأغراض لا تزال غير واضحة. حتى الخطف كان موجهاً ومدروساً.

٨ ـ إصلاحات أساسية لا بد منها: لذا ترى جمعية المتخرجين في برنامج الاصلاح السياسي الذي أعدته الاحزاب والقوى الوطنية أساساً صالحاً للبحث في كل ما لا يتعارض والمبادىء الأتية سوف يبقى حبراً على ورق. وهذه المبادىء هي:

١ ـ لبنان جمهورية عربية ديموقراطية.

٢ ـ انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة، لأن من السهل التأثير على أعضاء البرلمان المحدودي العدد لانتخاب شخص لا يصلح للرئاسة بينما من المستحيل التأثير على مجموع أبناء الشعب اللبناني.

٣ ـ فصل السلطات وتحديد صلاحية كل منها في صورة دستورية مفصلة وترتيب العقوبات على تجاوزها. كما يقتضي تحديد حالات إقامة رئيس الجمهورية والجهة الصالحة لأقالته.

٤ ـ تعديل قانون الانتخاب بما يكفل تمثيل الشعب تمثيلاً صحيحاً وإعتماد التمثيل النسبي بحيث لا يصل إلى

البرلمان من يشتري نيابته بالمال أو من يقدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة.

٥ - إخضاع الرؤساء والوزراء والنواب حين تسلمهم مناصبهم للجنة تحقيق تحقق في ثرواتهم وثروات أفراد عائلاتهم ومقدارها قبل المنصب وبعده لكي لا يثري أحد من جراء منصبه على حساب الشعب كما يجب ألا تشملهم سرية المصارف.

٦ - محاكمة كل رئيس جمهورية يمضي مدة رئاسته من دون أن يحقق مشاريع إنمائية يستفيد منها لبنان لأنه في ذلك يكون قد ألحق ببلده خسارة زمنية لا تعوض.

٧ - اللبنانيون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات. ترتيباً على ذلك، يحق لكل مواطن لبناني ان يشغل أي منصب من مناصب الدولة اللبنانية بما في ذلك رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية.

٨ - استفتاء الشعب في كل القضايا المهمة الرئيسية.

٩ - معالجة القضية الاجتماعية بتحقيق العدالة الاجتماعية.

١٠ - معالجة قضايا الجنسية والمكتومين وعرب وادي خالد وغيرهم.

١١ - إنشاء محكمة دستورية لمحاكمة الرؤساء والوزراء وإصدار قانون أصول محاكمتهم مع إعطاء حق الادعاء لكل شخص لبناني طبيعي أو معنوي.

١٢ - إنشاء محكمة تنظر في دستورية القوانين.

١٣ - إستقلال القضاء اللبناني إستقلالاً تاماً وإعطاء مجلس القضاء الأعلى حق نقل القضاة وترقيتهم وتعيينهم وما شابه من دون أي تدخل من وزير العدل وذلك أبعاداً للسياسة عنه.

١٤ - الحرص على الملكية الخاصة وعلى المبادرة الفردية وتشجيعها مع إيجاد الضوابط اللازمة. ورفع كابوس الغلاء عن كاهل المواطن ومحاربة الاستغلال والاحتكار.

دراسة «لجنة البحوث اللبنانية»
حول تحييد لبنان وصحافته بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٥.

«الحياد الدائم هو الوضع القانوني والسياسي لبلاد يفرض نظامها الدولي الأمتناع عن كل عمل من شأنه جرها إلى نزاع مسلح قائم أو مشتمل أو مس عدم الانحياز الذي ينبغي أن يسود علاقاتها مع سائر الدول، أيام السلم والحرب. والدول ذات الحياد الدائم قليلة لا يعرف العالم منها اليوم سوى سويسرا والنمسا. وإذا كان الحياد الظرفي واحداً تطبق قواعده المتحدة من القانون الدولي العام على كل الدول، فالحياد الدائم يتخذ أشكالاً مختلفة إذ إنه لا يشكل مؤسسة من مؤسسات القانون الدولي بل هو وضع إتفاقي يتخذ في كل حالة وجهاً خاصاً. فإذا إختار لبنان نظام الحياد الدائم ليس من المحتوم أن يكون النظام السويسري أو النمسوي هو ما يختاره بل في وسعه أن يتخذ لنفسه نظاماً خاصاً.

إن حق الدولة ذات نظام الحياد الدائم في دخول الحرب ضيق المجال. فلبنان المحايد لا يستطيع أن يعلن كونه في حالة حرب مع إسرائيل. ولكن في وسعه ان يستمر - عن حق - في عدم الاعتراف بدولة إسرائيل وفي الالتزام باتفاقات الهدنة للعام ١٩٤٩ وفي المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، مع العلم أن هذه المطالبة تتفق مع موقف الدول العربية:

أ - فبالنسبة إلى عدم الاعتراف بدولة إسرائيل: من الخطأ الاعتقاد ان الدولة ذات الحياد الدائم هي دولة عاجزة قاصرة عن انتهاج سياسة مستقلة تؤمن لها الحفاظ على مصالحها.

يقول غورجيه أحد كبار أصحاب نظرية الحياد السويسري: «لا يمتنع على البلد الحيادي ان ينهج - في حالات معينة - سياسة خاصة قد لا ترضي هذا البلد أو ذاك، وليس ما يمنع عليه الدخول في نزاع مع بلدان أخرى خصوصاً تلك التي لم يعترف بحكوماتها، وذلك عندما تكون مصالحه العليا معرضة كما كان حال سويسرا عندما صوتت ضد قبول الاتحاد

السوفياتي في عصبة الأمم. لقد كان ذلك من صميم حق سويسرا. فالحياد لا يعني التنازل عن الحقوق. إنما هو السعي إلى البقاء خارج كل النزاع في الحاضر والمستقبل. لكن لهذا السعي حدوداً هي مصالح الدولة العليا التي لا يمكن أن يضحى بها»

ونضيف أن سويسرا رفضت الاعتراف بحكومة الاتحاد السوفياتي من العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٤٦. وإن لقي هذا الموقف ما ينير لنا السبيل، فالطريق إذاً معبدة أمام لبنان الحيادي في ما خص مشكلة الاعتراف بإسرائيل.

ب ـ وبالنسبة إلى الهدنة تبدو المسألة أكثر تعقيداً. فالهدنة حسب التعريف الكلاسيكي تبقي حالة الحرب قائمة، فهي ليست سوى وقف موقت للأعمال الحربية التي يمكن استئنافها كل حين. غير أن هدنة ١٩٤٩ ترتدي طابعاً خاصاً، إذ كان الهدف منها تجنب كل الأعمال العدائية في المستقبل والتهيئة «لأحلال سلام دائم في فلسطين». إنها كمعاهدة الصلح تحظر العودة الى الأعمال الحربية، لكنها تختلف عنها في أنها تترك مسألة الاعتراف والسيادة والحدود والعلاقات الاقتصادية معلقة. وبتعبير آخر إن لبنان لن يعلن بقاءه في حالة حرب مع إسرائيل، لكنه لن يكون في حالة سلم معها. إنه يبقى متمسكاً باتفاق الهدنة من دون ان يعترف بدولة إسرائيل وبسيادتها وحدودها وشرعية حكومتها ومن دون أن يقيم معها علاقات اقتصادية، فيحافظ بذلك على أحكام المادتين ١ و٢ من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تمنعان اللجوء إلى الحرب وتلزمان أعضاء المنظمة الدولية بتسوية نزاعاتهم الدولية بالطرق السلمية. كما يحافظ في الوقت نفسه على حقه في الدفاع المشروع عن النفس ويستمر مصراً على المطالبة بتسوية النزاع الأسرائيلي وفقاً لمصالح الفلسطينيين. وهكذا يكون كل شيء قد بقي على حاله من الوجهة القانونية ويكون لبنان قد بقي متمسكاً بكل مطالبه من الوجهة العملية. على الدولة ذات السيادة الدائم واجب الدفاع عن سلامة أراضيها ضد كل إعتداء، وإلاّ أصبحت الاعباء الملقاة على عاتق الدول ضامنة الحياد أعباء مرهقة. وهكذا يتعين على لبنان أن يقر التجنيد الاجباري أسوة بسويسرا والنمسا. إن ميثاق سان فرانسيسكو يفسح للحياد مجالاً أكيداً.

أ ـ فمن الوجهة النظرية: تسمح المادة ٣٩ وما يليها من الميثاق لمجلس الأمن بإقرار عدد من التدابير في حال تهديد السلام أو القيام بأعمال عدوانية. كما تنص المادة ٢٥ على أن أعضاء المنظمة متوافقون على تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فما يكون والحالة هذه موقف الدولة المحايدة إذا قرر مجلس الأمن، تطبيقاً للمادة ٤١، إتخاذ تدابير لا تفرض إستخدام القوة المسلحة كقطع العلاقات الديبلوماسية أو وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات البرية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات؟ وقفاً كلياً أو جزئياً؟ وما يكون موقفها فيما لو قرر المجلس، تطبيقاً للمادة ٤٢ اللجوء إلى استعمال القوة، التهديد بالسلاح أو تدابير مقاطعة أو عمليات عسكرية تنفذها القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة للدول الأعضاء في المنظمة الدولية؟

في الحقيقة، إن المادة ٤٨ من الميثاق تولي مجلس الأمن سلطة استنسابية واسعة، بموجبها يضع تنفيذ قراراته المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي على عاتق جميع الاعضاء أو بعضهم حسب تقديره. ثم أن الاعضاء، حسب ما توضح المادة ٤٣ لا يلتزمون بتقديم القوات المسلحة والمعونة والتسهيلات، بما فيها حق المرور، إلا بموجب إتفاقات خاصة تعقد مع مجلس الأمن. فإذا ما أضفنا أن مجلس الأمن لا يستطيع ان يتخذ أي قرار إذا مارس أحد الاعضاء الدائمين فيه حق النقض، يتبين أن الحياد يستطيع ان يجد له في كل الحالات مكاناً. هذا مع العلم ان القرارات التي تصدر عن الجمعية العمومية ليس لها سوى قيمة التوصيات فلا تلتزم الدول الأعضاء وليس ما يمنع الجمعية العمومية من حصر مفعول هذه التوصيات بعدد من الدول من دون الأخرى.

ب ـ ومن الوجهة العملية: إن هيئة الأمم المتحدة قد أقرت مبدأ التلاؤم بين الحياد الدائم وميثاقها عندما قبلت النمسا عضواً فيها بعدما كانت النمسا قد أعلنت حيادها. وقد تم القبول من دون مناقشة بناء على توصية مجلس الأمن في تاريخ ٥٥/١٢/١٤. وبذلك تكون الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد التزمت ضمناً بعدم دعوة النمسا إلى اتخاذ أي من تدابير التنفيذ الجبري التي تنص عليها المادة ٣٩ وما يليها من الميثاق. فمرة أخرى نجد الطريق معبدة أمام حياد لبنان.

ج ـ لبنان والمنظمات السياسية والعسكرية الاخرى: لا تستطيع الدولة ذات الحياد الدائم ان تكون عضواً في أية منظمة سياسية اقليمية أو في أية منظمة عسكرية هجومية أو دفاعية كحلف شمال الأطلسي وحلف فرصوفيا مثلاً، إذ إن هذه العضوية تحرمها حرية المبادرة وتحول دون انتهاجها سياسة محايدة. وهكذا لن يكون في وسع لبنان البقاء فريقاً في معاهدة الدفاع العربي المشترك أو الاشتراك في إجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية.

د ـ لبنان والمنظمات الدولية الاقتصادية: ليس ما يمنع دولة ذات اقليمية اقتصادية. فسويسرا مثلا عضو في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (O.E.C.E.) إلاّ أنه في حال وجود نزعة في ميثاق هذه المنظمات نحو هدف سياسي قد يتحقق في المستقبل القريب أو البعيد، كما هو الحال بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة، فإن مسألة الانتهاء إلى إحدى هذه المنظمات يصبح أمراً مشكوكاً فيه. وتذهب غالبية المؤلفين إلى أنّها غير ممكنة إذ لا يفهم كيف تستطيع دولة داخلة في وحدة جمركية ان تحترم مبدأ المساواة في المعاملة الاقتصادية.

هـ ـ لبنان والمنظمات الدولية ذات الاهتمامات المختلفة: مع التحفظات الواردة أعلاه، يمكن القول إن في وسع الدولة الحيادية ان تنتسب الى المؤسسات الدولية المتخصصة ذات الرسالة العالمية كالاونيسكو ومنظمة الصحة الدولية ومنظمة الأغذية العالمية، وهي مؤسسات ذات أهداف ثقافية وصحية وغذائية الخ...

و ـ لبنان وحرية الرأي: لا شك في أن الدولة ذات النظام الحيادي ورعاياها يحتفظون بحرية الرأي المطلقة من الوجهة القانونية. أمّا في الواقع فمن البديهي أنهم ملزمون بسلوك بعض التحفظ وبتطبيق مبدأ الحياد في الصحف والتصريحات. ويقول غورجيه: «إنها مسألة خيار ومسألة إعتدال. الحياد يزعج الصحافة ولا شك، لكن أكثرية الصحافيين السويسريين هم من الوعي بحيث يلتزمون مختارين بالحدود التي تفرضها مصالح الدولة العليا فيضحون من أجلها بميولهم الخاصة».

وعليه سيضطر لبنان إلى ممارسة هذا التحفظ في صحافته من دون ان يعرض بحرية الرأي. أما إذا استمرت بعض الصحف اللبنانية في تمثيل دور الناطق بلسان الدول المجاورة، فالحياد يصبح مستحيلاً. فلا بد من قانون خاص داخلي يساعد على خلق ذهنية جديدة ملائمة في البلاد. وقد اعتمدت سويسرا والنمسا مثل هذا القانون.

ز ـ لبنان والعالم العربي: لن يكون بالطبع على لبنان ان يتنكر لعلاقاته بالعالم العربي. ونذكر على سبيل المثال بأي وضوح تؤكد سويسرا والنمسا في وثائقهما الرسمية انتماءهما الى الحضارة الغربية: ففي رسالة وجهها المجلس الاتحادي السويسري في العام ١٩٣٨ مؤكداً بشدة هذا إنتماء سويسرا الى الحضارات الغربية الثلاث ولقاء هذه الحضارات على أرضنا، والرابطة الاتحادية وتميز ديموقراطيتنا وإحترام الكرامة والحرية الانسانية، تشكل السمات الثابتة التي تسم بها وحدة بلادنا وتحدد طبيعة اتحادنا الخاصة».

ورقة عمل المجلس الشيعي الأعلى
بالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما أذيعت بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٥.

«إن المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في اجتماعاته المتوالية في حضور الهيئتين الشرعية والتنفيذية، يواصل متابعة الأحداث المؤلمة والمساعي الحثيثة لاعادة الحياة الطبيعية الى البلاد ووضع أسس لبناء لبنان أفضل، لبنان الذي يوفر مزيداً من الكرامة والحرية والرفاه لابنائه وفي الوقت نفسه يحتفظ بسمته الحضارية وبرسالته التاريخية والانسانية المميزة. ولقد صدرت عن هذه الاجتماعات حتى الآن القرارات الآتية، وستبقى الاجتماعات مفتوحة لمتابعة الأحداث والاستمرار في المساهمة الوطنية:

اولاً: إن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى باعتباره ممثلاً للطائفة الاسلامية الشيعية يدين الاقتتال الذي يجري على أرض الوطن، ويرى ان الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يتم الا بالحوار الوطني المسؤول الهادف الى مصلحة الوطن العليا التي تؤمن حقوق جميع فئاته وطوائفه. ولذا فان المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى يناشد جميع الفرقاء وقف الاقتتال نهائياً والكف عن اعتماد اسلوب العنف الذي لا يخدم أي هدف وطني على الاطلاق.

ثانياً: أن المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ينظر الى الأحداث المحزنة الأخيرة على انها نتيجة طبيعية ومنطقية لوجود الحرمان في القطاعات الواسعة من الشعب، ولأهمال المسؤولين خلال العهود المتعاقبة بت المسائل الوطنية الاساسية.

ثالثاً: ان سوء الادارة وفسادها، والسلوك السياسي الذي يعتمد مبدأ الوصولية المطلقة، كانت سبباً أساسياً من أسباب المحنة، ولا تزال تدفعها الى التصعيد والانفجار.

رابعاً: إن مسألة غياب السلطة عن الجنوب والبحث عن السيادة المفقودة في مختلف المناطق اللبنانية، كانت وراء التسلح الشامل والشحن الاعلامي الحاقد، وبالتالي كانت احد أهم أسباب الانفجار ان هذه المسألة كانت نتيجة طبيعية لسوء سياسة السلطة التي تنازلت عن السيادة في الجنوب، وتركت مناطق واسعة من لبنان في حالة فراغ ومسرحا للعدو.

خامساً: ان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية وتطوراتها وضع لها تحديد واضح في مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية الى السلطة اللبنانية، وهي كفيلة بمعالجة الازمات الناتجة عن عدم وضوح هذه العلاقات، وبالتالي فإنه لايضاح ابعاد هذه العلاقة ونفي كل التباس في هذا الحقل، يهيب المجلس بالحكومة الاسراع في تشكيل الهيئات المختصة لدرس مختلف جوانب هذا الموضوع ومعالجته.

سادساً: ان المجلس يرى ضرورة الغاء الطائفية السياسية في لبنان مع المحافظة على طابع لبنان الحضاري وسماته التاريخية الانسانية. والمجلس على استعداد للاشتراك في حوار وطني موضوعي لوضع صيغة كاملة تحفظ للبنان اصالته وتقدمه وتضمن لجميع اللبنانيين حرياتهم وحقوقهم وتبقي هذا الوطن مثالاً رائعاً أمام الآخرين في مجال بناء العلاقات الانسانية.

سابعاً: وفي هذه المرحلة، وفي خضم هذه المحنة، يقدم المجلس ورقة عمل كاملة الى الشعب اللبناني الكريم

بمختلف فئاته وطوائفه وإلى المؤسسات المعنية بقضية الحوار، مساهمة منه في الخروج من دوامة الازمة السياسية، متوخياً أن تمثل القواسم المشتركة بين اللبنانيين جميعاً، بل بين الأجيال المتتالية أيضاً، وآملاً في ان تساعد على تخفيف المحنة ووضع حد للنزف المحزن الذي يهدد كيان البلاد ووحدتها. ويناشد المجلس جميع ابناء الطائفة الاسلامية الشيعية، خصوصاً العاملين في حقل السياسة، ان يجتمعوا ويوحدوا جهودهم في اطار هذا المجلس لتنفيذ مقرراته، وان يتجنبوا بعثرة القوى وخلق المحاور المختلفة التي تهدر جهود ابناء الطائفة وضحاياها. وفي ما يأتي نص ورقة العمل بالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقترحة:

أولاً - في تنظيم السلطات

١ - السلطة الاشتراعية:

- الشعب مصدر السلطات، يمثله مجلس النواب.
- يتألف مجلس النواب من ١٢٠ عضواً مناصفة بين المسيحيين والمسلمين.
- تفصل في صحة النيابة محكمة خاصة تؤلف من قضاة كبار، وقرارها مبرم.

- ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه واعضاء هيئة مكتب المجلس، بالاقتراع السري وبأكثرية أصوات النواب المقترعين، لمدة ولاية المجلس، ولمجلس النواب اقالة اي منهم، في حال اخلاله بواجباته أو بنظام المجلس الداخلي أو قيامه بعمل يتنافى مع سمعة المجلس او مقام الرئاسة، بقرار يتخذ بغالبية أعضاء المجلس المطلقة بناء على اقتراح خطي يقدمه ثلث الاعضاء.

- لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة، ويعتبر تولي النائب الوزارة بعد نيل الحكومة الثقة تنازلاً منه عن النيابة الى غاية نهاية ولاية مجلس النواب.

- يسمى رئيس مجلس الوزراء باقتراع سري يجريه مجلس النواب، وبغالبية اصوات النواب المقترعين في جلسة قانونية.
- لا يقال رئيس مجلس الوزراء او الوزير الا بنزع الثقة منه او من الحكومة في مجلس النواب. وعند الامتناع عن الاستقالة. وعند تقرير عدم الثقة برئيس الوزراء تستقيل الحكومة.
- يتبلغ مجلس النواب من أجهزة المراقبة الادارية والمالية (التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية) مخالفات الوزراء في اعمالهم، وبنتيجة المناقشة يقترع على الثقة بالوزراء المعنيين.
- يوضع القانون الخاص الذي يحدد شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية والمالية تطبيقاً للمادة ٧٠ من الدستور والمادة ١١٢ من قانون المحاسبة العمومية.
- توضع المادة ٨٠ من الدستور موضع التنفيذ، بتأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وباصدار القانون الخاص بتحديد أصول المحاكمات لدى هذا المجلس، وتضاف الى أسباب المحاكمة اساءة استعمال السلطة.
- لا تصبح المعاهدات الدولية نافذة إلا بعد موافقة مجلس النواب عليها، ما خلا المعاهدات التي تقتضيها ظروف الحرب مع دولة اخرى، فتنفذ باقرارها من مجلس الوزراء وتعرض في ما بعد على مجلس النواب.
- تنظر في دستورية القوانين محكمة خاصة تؤلف لهذه الغاية.
- لا يحل مجلس النواب الا في احدى حالات: الامتناع عن الاجتماع في عقد عادي او استثنائي، او رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل، أو اسقاط الحكومة ثلاث مرات في سنة واحدة.

٢ - السلطة الاجرائية

رئيس الجمهورية:

- يصدر مرسوم تعيين رئيس الوزراء الذي يسميه مجلس النواب.

- يصدر مرسوم تعيين الوزراء الذين يشترك مع رئيس الوزراء في تسميتهم.
- يصدر مراسيم قبول استقالة رئيس الوزراء والوزراء، واقالة الحكومات والوزراء الذين تنزع منهم ثقة مجلس النواب في حال الامتناع عن الاستقالة.
- ينشر القوانين، ويصدر بقية المراسيم.
- يمارس بقية الصلاحيات المعطاة له في الدستور والتي لا تتعارض مع هذا البيان.

مجلس الوزراء:

- مجلس الوزراء مصدر السلطة الاجرائية.
- يقر سياسة الدولة العامة في مختلف المجالات، ولا سيما الاقتصادية والمالية والاجتماعية والدفاعية والتربوية والخارجية والاعلامية والثقافية.
- يقر الخطة العامة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصاميمها وبرامجها الفرعية.
- يوجه ويراقب نشاطات الوزارات وادارات القطاع العام والمؤسسات المختلطة.
- يقترح القوانين والمعاهدات الدولية.
- يقر نشر مشاريع القوانين المستعجلة التي لم يبتها مجلس النواب، وذلك بعد اربعين يوما من تاريخ موافقة هذا المجلس على صفة الاستعجال.
- يقر النصوص التطبيقية للقوانين.
- يقر تعيين موظفي الفئة الاولى في الادارات والمؤسسات العامة، ومجالس ادارات هذه المؤسسات.

رئيس الوزراء:

- يوقع مع رئيس الجمهورية نشر القوانين وكل المراسيم باستثناء مراسيم تعيينه وقبول استقالة الحكومة واقالتها.
- يضع جداول جلسات مجلس الوزراء، ويعمل على تنفيذ قراراته.
- يحيل على مجلس الوزراء مقترحات الوزراء وبقية المشاريع التي يتوجب عرضها على هذا المجلس، ويبدي رأيه فيها.
- ينظر في الخلافات بين الوزراء، وينسق الأعمال بينهم.
- يمارس بقية ا لصلاحيات المعطاة له في الدستور والقانون والتي لا تتعارض مع مضمون هذا البيان.

٣ ـ السلطة القضائية

- السلطة القضائية مستقلة تماماً عن السلطتين الاشتراعية والاجرائية.
- يتولى مجلس القضاء الأعلى شؤون تعيين القضاة العدليين والأداريين وقضاة ديوان المحاسبة ونقلهم وترفيعهم وتأديبهم وانهاء خدماتهم، وقراراته نافذة في ذاتها.
- ينتخب القضاة بالاقتراع السري مجلس القضاء الأعلى من بين القضاة الكبار في الرتبة أو الدرجة، لمدة أربع سنوات، ويكرس انتخابه بمرسوم. وتراعى في انتخابه، في صورة موقتة، حقوق الطوائف.
- تعزيز صلاحيات التفتيش القضائي وقدرته.

ثانياً ـ في الادارة والوظائف:

١ ـ تطبق المادة ٩٥ من الدستور خلال سنة بملء المراكز الخالية حالياً على نحو يحقق انصاف الطوائف في الوظائف، بحيث يجري بعد ذلك اعتماد الكفاية والاستحقاق وحدهما في التعيين في وظائف القطاع العام تقيداً بالمادة ١٢ من الدستور.

٢ ـ تعدل نصوص القوانين والأنظمة لموظفي القطاع العام على وجه يحقق تطبيق ما تقدم ولا يدع مجالاً للاختيار

الاستنسابي في تعيين الموظفين والاجراء. ويكون الترفيع الى وظائف الفئتين الأولى والثانية بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي، ويبنى على علامات الموظف المسلكية. ويعين موظفو الفئات الأخرى والاجراء، بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية وبحسب تسلسل درجات النجاح في المباريات ويتم التعيين بقرار من الوزير المختص في ما يعود الى موظفي الفئتين الرابعة والخامسة والاجراء.

٣ ـ تعزيز صلاحيات اجهزة الرقابة الادارية والمالية وقدرتها (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي وديوان المحاسبة).

٤ ـ توسيع استقلال المؤسسات العامة والبلديات، والحد من الرقابة السابقة في مقابل احكام الرقابة المؤخرة ادارياً ومالياً.

ثالثاً ـ في التنمية وانصاف المناطق المحرومة والمحرومين:

١ ـ تنمية مختلف المناطق والقطاعات، عن طريق برمجة موازنات الدولة السنوية واستحداث نص يكفل عدم رصد اعتماد للتجهيز أو الانشاء المدنيين الا وفق خطة عامة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في البلاد كلها تعطي فيها الاولوية لمشاريع انماء المناطق المحرومة (الجنوب، البقاع، عكار، ضواحي بيروت) وتحسين أوضاع المحرومين.

٢ ـ ايلاء الاقتصاد الزراعي الأهمية اللازمة، بغية النهوض بالمناطق المحرومة والحد من هجرة ابنائها وتنمية موارد القطاع الزراعي، وذلك عن طريق التعجيل في تنفيذ مشاريع الري والاوتوسترادات واستصلاح الاراضي، وتأسيس شركات مختلطة تنشىء في المناطق مصانع وبرادات لتصنيع الانتاج الزراعي وتبريده، وانماء الثروة الحيوانية واستثمار المشاعات وتسليف صغار المزارعين وتوسيع وتنفيذ شبكات الطرق في القرى والمناطق الزراعية، وتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها. وتوسيع مرفأصيدا لتسهيل النشاطات الاقتصادية الزراعية، ودعم مزارعي التبغ.

٣ ـ اعطاء الجنسية للمكتومين اللبنانيين وسائر المستحقين وتنفيذ قانون التجنس.

٤ ـ اعادة النظر في خطة عمل مجلس الجنوب وفي تنظيمه، وتأمين موارد ثابتة له، تحقيقاً للغاية من انشائه وتأميناً لحسن سيره.

رابعاً ـ السياسة الدفاعية:

١ ـ وضع خطة دفاعية شاملة تأخذ في الاعتبار وحدة المصير العربي وواقع العدوان الاسرائيلي المستمر، لصيانة الوطن والمواطنين والسيادة الوطنية.

٢ ـ تعزيز الجيش، عدداً وعدة، وتكوين مجلس قيادة متوازن بموجب تعديل قانون الجيش.
٣ ـ اقرار قانون خدمة العلم وتنفيذه.
٤ ـ انشاء حرس وطني والغاء الميليشيات.
٥ ـ تحصين المناطق الحدودية.
٦ ـ تشديد العقوبات على من يخالف القوانين والمعاهدات في اقتناء الاسلحة الحربية ونقلها واستعمالها والمتاجرة بها.

خامساً ـ السياسة التربوية

١ ـ توحيد البرامج التربوية والكتاب المدرسي، وتعزيز التعليم الرسمي.
٢ ـ اقرار مجانية التعليم في كل مراحله، والزاميته حتى نهاية المرحلة المتوسطة.
٣ ـ تعزيز الجامعة اللبنانية لتصبح محور المؤسسات الثقافية في لبنان، وانشاء كليات تطبيقية فيها (طب، هندسة،

صيدلة)، وتعزيز التعليم والتدريب المهنيين.

٤ ـ وضع خطة تربوية شاملة لتربية النشىء في مختلف المدارس تربية واحدة مسؤولة وواعية يراعى فيها تدريس التراث الوطني والعربي.

٥ ـ اقرار التعليم الديني الاخلاقي في المدارس والجامعات ويكون مادة اساسية تتحمل نفقاته الدولة، وتشكيل هيئة عليا للتعليم الديني الاخلاقي في وزارة التربية الوطنية تضم مندوبين عن رؤساء الطوائف واختصاصيين في التربية الاخلاقية تضع برامج التعليم الديني الاخلاقي وتسمي المعلمين الاكفاء.

سادسا ـ السياسة الاقتصادية ـ الاجتماعية

١ ـ تأليف مجلس اقتصادي اجتماعي.

٢ ـ اقرار سلم متحرك للاجور.

٣ ـ شمول الضمان الاجتماعي فئات الشعب كافة.

٤ ـ ضمان الشيخوخة والعجز، وتطبيق ضمان طوارىء العمل والامراض المهنية وتعويض المرضى.

٥ ـ اعتماد التخطيط.

٦ ـ تقوية القطاع العام ليتمكن من مواكبة القطاع الخاص.

٧ ـ ايجاد وتوسيع المساعدات والتسهيلات لاسكان المعوزين وذوي الدخل المتواضع والمحدود.

سابعا ـ السياسة الضريبية:

١ ـ اصلاح النظام الضريبي واعتماد ضريبة الدخل التصاعدية الموحدة.

٢ ـ انشاء مجلس أعلى للواردات العامة في وزارة المال، تلحق به. :

ـ مصلحة الواردات في وزارة المال (بعد جعلها مديرية عامة).

ـ ادارة الجمارك.

ـ مديرية اليانصيب الوطني.

ـ مديرية الشؤون العقارية (بعد جعلها مديرية عامة).

ـ مصلحة تسجيل السيارات والآليات (بعد جعلها مديرية عامة).

٣ ـ نشر اسماء المكلفين المتأخرين عن الدفع، مع بيان المبالغ المتوجبة على كل منهم، في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين، مرة كل سنة على الاقل.

ثامناً ـ السياسة الاعلامية:

ثامناً ـ السياسة الاعلامية:

منبر الاعلام العام والخاص مفتوح أمام المعارضة كالموالاة.

تاسعاً ـ اعادة بناء الوطن: «التدابير المستعجلة»

١ ـ تعويض القتلى والجرحى والاضرار المادية واعادة بناء الاسواق المتهدمة.

٢ ـ اعلان لبنان بلدا منكوبا، وطلب المساعدات من دول العالم.

٣ ـ سن قوانين لحفظ الملكية التجارية ومنع الاخلاء في ما يعود الى المتضررين، وتمديد آجال الديون وتجميد الفوائد.

٤ ـ السعي الى اقامة تكامل اجتماعي.

٥ ـ وضع خطة سريعة واستثنائية تؤمن العمل للعاطلين عنه (مشاريع عامة، مكتب استخدام، صندوق بطالة . . .).

٦ ـ توجيه اعلام مناسب لهذه الخطوات ولاعادة الثقة الى الاقتصاد اللبناني».

نص المذكرة الصادرة عن لجنة البحوث اللبنانية حول إصلاح الأوضاع العامة ضمن إطار الصيغة اللبنانية القائمة يرفعها مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية[1] والرابطة المارونية [2] إلى السادة نواب الأمّة اللبنانية

بيروت في ١٩٧٥/١٢/١١

بعد أن أصدرت لجنة البحوث اللبنانية التي تعقد إجتماعات دورية مفتوحة بدعوة من مؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانية والرابطة المارونية في جامعة الروح القدس في الكسليك، مذكرتها الاولى حول الصيغة اللبنانية القائمة المنبثقة عن ميثاق ١٩٤٣، بتاريخ ٧٥/١١/٣ تصدر اليوم مذكرة ثانية حول المقترحات العامة للبرنامج الاصلاحي الذي يتناسب مع هذه الصيغة ويتناول الحقل السياسي والقضائي والاداري والاقتصادي والتربوي والاجتماعي.

إن الاصلاح مقتضى من مقتضيات الانسان والجماعة. ينبثق، مبدئياً، من الايمان الخلقي بالتوق الدائم نحو الافضل والعمل على تحقيقه في مجالات الواقع الانساني، وينبثق، مسيحياً من حدث التجسّد الالهي الذي هو حدث حاضر يتحدّى باستمرار كل نقص وظلم واستئثار . . . ويدعو إلى إزالته في شتى المجالات ويدفع بالحياة دوما نحو الكمال والعدالة والمحبة والمساواة.

لذلك نعتبر كل موقف معاكس للاصلاح أو متقاعس عنه موقفاً لا أخلاقياً ولا مسيحياً، نرفضه رفضاً باتاً ويؤكد ضميرنا المسيحي ان الدولة ملتزمة بالعمل المتواصل على تحقيق الاصلاح، إذ هي مسؤولة عن تأمين المصلحة العامة في الاستقرار والازدهار. فكل جهاز من أجهزة الدولة ومرافقها لا يجري فيه إصلاح ملائم في الوقت المناسب يسيء الى المصلحة العامة وبالتالي إلى الجماعة والافراد. لذلك نتبنى المذكرة التي أعدتها لجنة البحوث اللبنانية، بعد إمعان في الدرس وتبادل في الآراء، وانطلاقاً من البنية الاساسية للدولة اللبنانية التي حددنا حتمياتها في مذكرتنا السابقة.

بيّنا في المذكرة السابقة المقدمة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣ أن الفرصة الأخيرة لأحياء صيغة التعايش والتآلف اللبنانية هي في بعث الميثاق الوطني على حقيقته وفي الالتزام به نصاً وروحاً، وأن لهذه الصيغة حتميات لا يستقيم إلّا بها تشكل في نظرنا الحد والأدنى لما ينبغي التسليم به كمنطلق لكل حوار وطني حول الاوضاع العامة المتردية التي نرفضها ونصر على وجوب العمل على إصلاحها إصلاحاً عميقاً. إن الاصلاح الذي ننشده، إذ يستهدف خلق مجتمع نام ومتكامل والانتقال بالدولة ومؤسساتها من الفوضى والارتجال والاستغلال والتخلف إلى النظام والتخطيط والخلقية والنماء الحضاري والانساني الخليق بتاريخنا وطموحنا، يجب ان يشمل:

أولاً	:	الحقل السياسي
ثانياً	:	الحقل القضائي
ثالثاً	:	الحقل الأداري
رابعاً	:	الحقل الأنمائي الاجتماعي والاقتصادي
خامساً	:	الحقل الثقافي والتربوي.

أولاً : الحقل السياسي

إن النظرة الواقعية إلى ما وصلت إليه شؤوننا العامة من ترد وإنهيار تظهر بوضوح أن السبب الرئيسي لما نشكو منه

في هذا المجال هو سوء ممارسة الحكم على جميع المستويات وليست طبيعة النظام السياسي القائم. فالانانية والاستغلال والاستهتار بالقوانين وانحسار الرؤيا التي سلبت لبنان طموحه واضعفت مؤسسات الدولة وأعاقت تطورها وأباحت مرافقها فعززت الاقطاع السياسي وفرضته وسيطاً بين المواطن وحقه إنما هي في عقلية القادة السياسيين وأسلوبهم في الحكم والتنفيذ. وإنطلاقاً من هذا الواقع الموجع تبدو أزمة لبنان ـ في بعدها الداخلي على الأقل ـ أزمة أخلاق ورجال في الدرجة الاولى، أمّا الدستور والقوانين الأساسية فليست سوى الاطر التي تبقى فارغة ان لم تستكمل بالعناصر البشرية الصالحة.

١ ـ الدستور: ١ ـ ١ كما إن المنطق يأبى أن يكون لتعديل الدستور بحد ذاته مطلباً كذلك يأبى ان يكون رفض تعديل الدستور موقفاً مبدئياً. فالدستور ككل الأنظمة البشرية خاضع لسنّة التطور وقابل بالتالي للتعديل والتبديل وفق ما تقتضيه الحاجة.

١ ـ ٢ ان السؤال الواجب ان يطرح هو: هل ان الحاجة إلى الاصلاح السياسي في لبنان اليوم تفرض تعديل الدستور؟ في الدستور نصوص تتعلق بالحقوق والحريات العامة وأخرى تتعلق بتنظيم السلطات والعلاقات فيما بينها. بالطبع لا الحريات ولا الحقوق التي كفلها الدستور هي ما يطلب تعديله، ولا نظن مصلحاً مخلصاً يجهل ان النزعة الغالبة في كل الدساتير الحديثة في العالم تتجه نحو تقوية السلطة التنفيذية ابتغاء للفعالية في عصر بات التطور المتلاحق في كل مجال يفرض سرعة التقرير والتنفيذ، وإن الدستور اللبناني يعتبر ولا شك سبّاقاً في هذا المجال.

١ ـ ٣ إن تعديل الدستور الذي أصبح مطلباً إسلامياً رئيسياً إنما يقصد منه في الواقع الحد من صلاحيات رئيس الدولة لمصلحة رئيس الحكومة تحقيقاً «للمشاركة». ولكن الدستور والأعراف الدستورية التي ما زالت متبعة منذ فترة ما قبل الاستقلال تحقق هذه المشاركة على أكمل وجه إذ توجب توقيع جميع المراسيم من قبل رئيسي الجمهورية والوزارة بالاضافة الى توقيع الوزير المختص. والقرار الوحيد الذي ينفرد رئيس الجمهورية بتوقيعه هو مرسوم تعيين رئيس الحكومة.

١ ـ ٤ إن كل تعديل يرمي إلى أعطاء رئيس الحكومة دون رئيس الدولة صلاحية توقيع المراسيم أو إلى الزام رئيس الجمهورية بتوقيع المراسيم التي يعرضها عليه رئيس الوزارة أو مجلس الوزراء، هو في الواقع اخلال لمصلحة رئيس الحكومة، بالمعادلة القائمة حالياً وهو بالتالي نقيض المشاركة بالاضافة إلى كونه مسّاً بإحدى الضمانات الأساسية التي هي من حتميات الصيغة اللبنانية.

١ ـ ٥ إن النظرة الموضوعية إلى طريقة اختيار رئيس الوزارة تظهر:

١ ـ ٥ ـ ١ إن رئيس الجمهورية يختار رئيس الوزارة بنتيجة استشارة النواب.

١ ـ ٥ ـ ٢ إن هذا الاختيار ليس اختياراً نهائياً طالما ان لمجلس النواب حق حجب ثقته عن رئيس الوزارة المختار.

١ ـ ٥ ـ ٣ إن ما جعل رئيس الجمهورية قادراً مبدئياً على التحكم في هذا الاختيار هو في الدرجة الأولى بعثرة المجالس النيابية وعدم قيام اكثرية متجانسة فيها نظراً لضعف التمثيل الحزبي، وهو في الدرجة الثانية هزال مفهوم النيابة وضعف مؤسسات الدولة وقد تضافرا على جعل النائب طرفاً في ما سمي عن حق بالعقد الجهنمي «المثلث الأطراف الذي يقوم بين الناخب طالب الحق أو المنفعة، والنائب الوسيط، والدولة التي فقدت وظيفتها فغدت لا تعطي الحق صاحبه إلاّ تصدقاً أو قسراً». من هنا يتضح أن كل إصلاح سياسي يجد منطلقه في إصلاح التمثيل النيابي.

٢ ـ فعالية السلطة التنفيذية:

٢ ـ ١ ان تنوع وترابط وتعقد المشكلات التي يواجهها الحكم في عصرنا تجاوز قدرة الفرد وطاقاته فلا بد من أن يقوم إلى جانب السلطة التنفيذية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء) جهازٌ استشاري موحد للتخطيط والمتابعة متعدد النشاطات تابع لمجلس الوزراء من مهامه:

٢ ـ ١ ـ ١ إبداء المشورة في القضايا العامة التي تعرض عليه.

٢ ـ ١ ـ ٢ القيام بالدراسات المتعلقة بالسياسة الانمائية العامة وتقديم الاقتراحات في شأنها.

٢ ـ ١ ـ ٣ التنسيق بين السياسة الانمائية والخطط والمشاريع التنفيذية عن طريق ابداء الرأي في مشاريع النصوص التطبيقية المعروضة من قبل مختلف الادارات العامة المعنية بتنفيذ سياسة الانماء.

٢ ـ ١ ـ ٤ متابعة تنفيذ السياسة الانمائية وتقديم النتائج إلى مجلس الوزراء.

٢ ـ ٢ إن قيام هذا المجلس الاستشاري يؤدي إلى إعادة النظر في مشروع القانون المتعلق بتوسيع ملاكي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة.

٣ ـ قانون الانتخابات:

٣ ـ ١ لقد أصبح الكثيرون من فرط الترداد ـ يظنون أن ضعف التمثيل النيابي مردّه إلى قانون الانتخابات.

صحيح ان من شأن هذا القانون ان يزيد السوء سوءاً وأن في تلافي بعض الشوائب. ولكنه لن يكون في أي حال الدواء السحري الذي يوقظ وعي الناخب وشعوره بالمسؤولية الوطنية أو بجمع الناخبين ـ دون المس بحريتهم ـ أحزاباً تقوم حول اختيارات وطنية معروفة وواضحة.

٣ ـ ٢ إن كل ما يمكن ان يحدثه قانون الانتخاب هو تأمين حرية الناخبين وإيجاد الطريقة الفضلى لتمكينهم من ممارسة حقهم وواجبهم في الاقتراع لمن يشاؤون بأسهل الطرق وأقربها منالاً.

٣ ـ ٣ وعليه نرى إنه لا بد في كل نظام انتخابي سليم من الامور التالية:

٣ ـ ٣ ـ ١ تأمين سرية الاقتراع.

٣ ـ ٣ ـ ٢ تأمين سهولة الاقتراع: باعتماد البطاقة الانتخابية التي تقرب الناخب من مكان الاقتراع وبتمكين اللبنانيين المقيمين في الخارج من ممارسة حق الاقتراع لدى القنصليات اللبنانية.

٣ ـ ٣ ـ ٣ تحديد النفقات الانتخابية وتشديد عقوبة الرشوة والضغط اللذين يفسدان حرية الناخب.

٣ ـ ٣ ـ ٤ إلغاء التأمين الانتخابي.

٣ ـ ٣ ـ ٥ تمكين جميع الفرقاء بالتساوي من استخدام وسائل الاعلام الرسمية والتي تشرف عليها الدولة لبسط وشرح مناهجهم.

٣ ـ ٤ فيما يتعلق بالدوائر الانتخابية أظهر اختيار الكبير منها (المحافظة) والصغير (الدائرة الفردية) ان خير تقسيم لها هو الذي يأخذ بالاعتبار الدوائر المتوسطة الاتساع التي تضم قدر المستطاع ناخبين ومرشحين من طوائف مختلفة. فيحد من نفوذ الاقطاع من جهة (في الدوائر الكبيرة) كما تحد من نفوذ المال ومن وصول المتطرفين طائفياً من جهة أخرى (في الدوائر الفردية).

٣ ـ ٥ لان التمثيل النيابي لا يمكن ان يكون في بلد متعدد الاحزاب والنزعات مرآة تعكس انقسام الجسم الانتخابي وتفتته إنما هو وسيلة لاظهار إرادة حكم قادرة وذات فعالية ترفض التمثيل النسبي. ونرى ان التمثيل الاكثري خير منه وذلك لان النسبي يزيد من بعثرة المجالس النيابية، وبالتالي من اضعافها وانقاص فعاليتها وقدرتها على الحد من طغيان السلطة التنفيذية، والذي يفترض سلفاً انتظام الناخبين أحزاباً، مع ان الواقع اللبناني يدل على أن اكثرية الناخبين الساحقة غير ملتزمة حزبياً ولا يمكن ـ مع احترام الحرية ـ فرض هذا الالتزام عليها فرضاً.

٣ ـ ٦ مما لا ريب فيه ان خلق المجتمع اللبناني المنصهر والمتعالي في تطلعاته فوق الأنقسام الديني والطائفي هو غاية ما يصبو إليه كل متطلع إلى مستقبل زاه للبنان الجديد. غير أن الكلام على الغاء الطائفية السياسية التي تشكل بنية فوقية، والهيكلية الانسانية والاجتماعية في لبنان على ما هي عليه اليوم من انقسامات دينية وحضارية عميقة وأساسية، إنما يقصد منه تمكين الفئة الطائفية الاكثر عدداً من السيطرة على الفئات الاخرى. ومع ان المسيحيين هم الأكثر عدداً فانهم ينظرون إلى الصيغة اللبنانية على أنها ليست مبنية على قاعدة حكم الاكثرية العددية. إنما هي صيغة تآلف اقليات متعددة ضمن توازن يكفل للجميع الحرية والشعور بالاطمئنان إلى المصير.

هذا مع العلم ان المجالس النيابية التي تعاقبت منذ ١٩٤٣ حتى اليوم، بالرغم من كل ما قيل عن قصورها لم تنقسم مرة واحدة على أساس طائفي، فمن الظلم تحميل طائفية التمثيل النيابي وِزْرَ ومسؤولية تخلفنا السياسي وفي طليعة مظاهره ضعف الوعي السياسي لدى جماهيرنا وعجز الاحزاب السياسية عن استقطاب هذه الجماهير.

٤ ـ الاحزاب السياسية وحرية التعبير:

٤ ـ ١ لقد أصبح من البديهيات ان علة وجود لبنان ومنطلق رسالته في هذا الشرق وفي العالم كونه بلد الحرية. وقد كرس الدستور في أكثر من نص هذه الحرية في مختلف وجوهها ووضعها تحت حماية القانون. إلا ان الحرية لا تعني الفوضى والاباحية. إن لها حدوداً بعضها حق الغير في الدفاع عن النفس. وإذا كان للأفراد ان يمارسوا هذا الحق لصد «حرية» الآخرين في الاعتداء فللمجتمع أيضاً مثل هذا الحق المشروع.

٤ ـ ٢ إن حرية الاجتماع وتأليف الاحزاب السياسية والتعبير بكل وسائل النشر يجب ان تبقى مصونة ولكن ضمن حدود حق الوطن اللبناني في الدفاع عن نفسه ضد كل محاولة لهدمه من الداخل أو لتعريض كيانه وسلامته للخطر. ومن ضمن هذا الاطار ينبغي النظر إلى قانون الجمعيات والاحزاب وقانون المطبوعات: بحيث يمنع قيام كل حزب أو تنظيم أو وسيلة اعلام يكون أي منها تابعاً لجهة غير لبنانية أو موجهاً أو مدعوماً من قبلها وتعمل ضد كيان لبنان وديمومته ووحدته وتآلف ابنائه وتقويض القيم الحضارية التي يؤمن بها.

٥ ـ مسؤولية الرؤساء والوزراء

كثيراً ما رافقت ممارسات الحكم منذ الاستقلال حتى اليوم تجاوزات ومخالفات وأخطاء جسيمة انعكست على المؤسسات الحكومية فعرقلت فعاليتها وأداءها وظيفتها في خدمة المواطن واسهمت في خلق جو من انعدام الثقة بين الشعب وحكامه. واستفاد الحكام ـ رؤساء ووزراء ـ من عدم صدور القوانين تطبيقاً للمواد ٦٠، ٧٠، ٧١، ٨٠ من الدستور فاعتبروا انفسهم في منأى عن أي ملاحقة مما زاد في تدهور الحكم والادارة وانتشار الفوضى والاستغلال.

٥ ـ ١ ولذا أصبح من الضروري إصدار القوانين المتعلقة بمحاسبة كل مسؤول سياسي مدنياً عن المخالفات والاخطاء الجسيمة التي يقترفها اثناء توليه مهام الحكم بعد ان تبين قصور المحاسبة السياسية أمام مجلس النواب عن الردع الكافي.

٥ ـ ٢ ولان اكثر المخالفات التي يرتكبها الوزراء مردّه إلى استغلال المنصب الوزاري لاغراض انتخابية أصبح من الضروري النظر بجدية إلى فصل الوزارة عن النيابة.

٦ ـ دستورية القوانين:

إن القوانين عندنا، وقد نظمت على وجه وافٍ طرق الطعن في القرارات غير القانونية، لا تزال تغفل مسألة تنظيم طرق الطعن في القوانين التي تخالف الدستور. لقد بات من الضروري، مراعاة لحرمة الدستور وحفاظاً على ما كفل من حريات أساسية ومن حقوق، أن يصدر مثل هذا التنظيم وان تفتح ضمن حدود معقولة إمكانية تقديم الطعون في القوانين اللادستورية.

ثانياً: الحقل القضائي

حيال الفوضى التي زادها الاحداث الاخيرة استفحالاً وبعد أن أصبح الخروج على القانون والتفلت من ضوابطه القاعدة التي تسود علاقات الافراد والمؤسسات يتطلع اللبنانيون إلى قيام قضاء سليم ومستقل وحازم كأنجح وسيلة لانتظام المجتمع وحماية الحقوق والحريات من العبث والتجاوز.

ومن أجل ذالك يقتضي الأصرار على ما يأتي:

١ ـ استقلال السلطة القضائية استقلالاً فعلياً عن السلطة التنفيذية ضمانة لاستقلال القضاة وذلك:

١ ـ ١ بجعل مجلس القضاء الاعلى منتخباً بأكثريته من قبل القضاة.

١ ـ ٢ بتوسيع صلاحيات هذا المجلس بحيث تشمل بالاضافة إلى صلاحياته الحالية:

١ ـ ٢ ـ ١ إجراء ما يسمى بالتشكيلات القضائية.

١ ـ ٢ ـ ٢ إقتراح تعيين المساعدين القضائيين وتقرير توزيعهم على المحاكم والدوائر.

١ ـ ٢ ـ ٣ إعداد موازنة القضاء العدلي تأميناً لاحتياجات المحاكم إلى تطوير وتحديث جهازها البشري والمادي.

١ ـ ٢ ـ ٤ إعطاء رئيس مجلس القضاء الأعلى، بالنسبة إلى الدوائر القضائية العدلية صلاحيات الوزير الادارية والمالية ما عدا الصلاحيات الدستورية.

١ ـ ٢ ـ ٥ درس أو اقتراح كل تعديل في التنظيم القضائي ونظام القضاء.

٢ ـ إعادة النظر في تنظيم التفتيش القضائي والحاقه بمجلس القضاء الاعلى على أن تكون مهامه بـالاضافـة الى ضبط المخالفات والتحقيق في الشكاوى:

٢ ـ ١ اقتراح العقوبات التأديبية والمكافآت.

٢ ـ ٢ إبداء الرأي في مسلك وكفاءة القضاة وتقديم الاقتراحات إلى مجلس القضاء الاعلى عند كل نقل أو ترقية.

٢ ـ ٣ التخطيط الدائم والمتطور لاحتياجات الدوائر القضائية إلى العناصر البشرية والتجهيز.

٢ ـ ٤ وضع الدراسات وتقديم الاقتراحات حول تطوير وتحديث الاصول وأساليب العمل لدى المحاكم والدوائر القضائية تأميناً لمزيد من السرعة والفعالية.

٣ ـ تحسين أوضاع القضاة المادية لتجنيبهم القلق واجتذاب واستبقاء العناصر ذات الكفاءات العالية.

٤ ـ إعتماد الكفاءة العلمية والخلقية معياراً لتعيين القضاة واسناد المناصب القضائية.

٥ ـ تحديث وتبسيط أصول المحاكمات بغية تسريع عجلة القضاء.

٦ ـ تعزيز معهد الدروس القضائية وإعطاؤه مزيداً من الاستقلال وجعله مركزاً نموذجياً لأعـداد وتدريب القضـاة للبنان وللبلدان العربية ولتأهيل الخبراء والموظفين المتصلة اعمالهم بالنشاط القضائي.

٧ ـ أحداث نيابة عامة ومحاكم متخصصة للجرائم المالية والاقتصادية.

٨ ـ ربط الضابطة العدلية مباشرة بالنيابات العامة وايلاء مدعي عام التمييز صـلاحية اختيـار عناصـر هذه الضـابطة ونقلهم وتأديبهم واقتراح ترقيتهم. وتحديث أساليب عمل الضـابطة وتشـديد الـرقابـة على إجـراءات التحقيق الاولي منعاً للتجاوز.

٩ ـ إنشاء محكمة خاصة تنظر في الدرجة الاولى والاخيرة في قضايا الجنسية، والقيد المكتوم.

١٠ ـ وضع نظام جديد لخبراء المحاكم يؤمن اختيار الاكفاء وضبط الرقابة عليهم ومحاسبتهم.

١١ ـ تأمين قصور عدل لائقة وعلى مستوى عال من التجهيز العصري وحسن التنظيم.

ثالثاً: الحقل الاداري

مما لا شك فيه أن الادارة اللبنانية لم يتوافر لديها يوماً ان تجاري التطور الذي لحق بمفهـوم الادارة في العالم الحـديث. لذلك بقيت عاجزة عن إداء دورها في القيام بما تفرضـه عليها متـطلبات هـذا المفهوم. ولا سبيـل إلى التعميق بالمشكـلات والثغرات الموجودة فيها، والمتراكمة سنة بعد سنة منذ الاستقلال. المهم ان إصلاح الادارة بصورة جذريـة يبدو اليـوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وفي إعتقادنا أن على الادارة ان تعكس سياسة الدولة في شتى الميادين والنشاطات والخدمات من اقتصادية واجتماعية وتربوية وعمرانية وإنمائية. وهي لذلك بحاجة الى تغيير أساسي كي تتجاوب مع حاجات المواطنين في هذا المجال، لتكون فعلاً المنسق الوحيد لتكـامل الخـطط الانمائيـة وتنفيذهـا على وجـه صحيح من هنـا يأتي الاصـرار على التخلص من سـوء أوضـاع الادارة الحـاليـة والتـطلع إلى قيـام إدارة عصـريـة فاعلة تستنـد إلى العلم والكفـاءة والخلقيـة

والانتاجية، ويتم ذلك عن طريق الاهتمام بالمقومات الثلاثة التالية:

١ ـ التنظيم العلمي للادارة: يتم تنظيم الادارة في لبنان انطلاقاً من واجبها في تأدية وظيفتها على أكمل وجه وبأسرع وقت وبأقل كلفة، ومن أن المرفق العام هو في خدمة العموم. فهو لذلك مرتبط بوضع تخطيط إداري عام يقوم به جهاز متخصص ويأخذ بالاعتبار الخطط الحكومية للانماء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وأن يشمل بالتالي:

١ ـ ١ توضيح المهمات والصلاحيات، وذلك عن طريق:

١ ـ ١ ـ ١ توزيع المهمات والخدمات العمومية بين الوزارات بشكل علمي وعملي وتأمين التناسق بين الوزارات التي تقوم بخدمات متقاربة، مما يؤدي الى تلافي الهدر في المال والوقت ويزيل التشابك في الصلاحيات.

١ ـ ١ ـ ٢ تحديد دقيق وواضح لمهمات كل إدارة وكل موظف على مختلف المستويات.

١ ـ ١ ـ ٣ توسيع صلاحيات الموظفين التنفيذيين لتلافي البيروقراطية، وتحميلهم المسؤوليات الناتجة عن ممارسة الصلاحيات والتشدد في محاسبتهم وتسهيل ملاحقتهم عند وقوعهم في الخطأ. وفتح باب الترقية أمامهم كلما أحسنوا أداء العمل.

١ ـ ١ ـ ٤ تعزيز الرقابة على أعمال الادارة وموظفيها، من قبل السلطة التسلسلية، وأجهزة الرقابة الادارية الخارجية والقضاء

١ ـ ١ ـ ٥ تحديث انظمة اجهزة الرقابة الادارية الخارجية لزيادة فعاليتها وتسريع نشاطاتها وكذلك تأهيل موظفيها وزيادة عددهم.

١ ـ ٢ تسهيل علاقة المواطنين بالادارة:

١ ـ ٢ ـ ١ إعتماد مبدأ اللاحصرية لاعطاء الموظفين الذين يمثلون الادارات المركزية في المناطق سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بممارسة وظائفهم تبسيطاً للمعاملات واختصاراً لها.

١ ـ ٢ ـ ٢ تمثيل السلطة المركزية في المناطق على درجة واحدة وإعادة النظر في التقسيم الاداري الحالي في ضوء ذلك وبالتالي الغاء الدرجتين القائمتين (محافظ وقائمقام).

١ ـ ٢ ـ ٣ تعيين خطط لسير المعاملات وتحديد مهل قصوى لانجازها.

١ ـ ٢ ـ ٤ تعريف المواطنين بموجباتهم نحو الادارة وطرق سير معاملاتهم لديها (الضرائب ـ التسجيل العقاري ـ البناء...)

١ ـ ٣ إعادة النظر في الملاكات الادارية وذلك عن طريق:

١ ـ ٣ ـ ١ دراسة حاجات الادارة بصورة دائمة انطلاقاً من إحصائيات تتناول عدد العمليات الادارية ونوعيتها مما يؤدي إلى تحديد هيكلية عملية لملاك الادارات وعدد الموظفين اللازمين فعلياً.

١ ـ ٣ ـ ٢ الغاء الوظائف غير الضرورية، وكذلك الغاء الوظائف العائدة إلى الطوائف، إدارية كانت أم قضائية فيترك للطوائف مسؤولية تحمّل أعباء إداراتها ومحاكمها.

١ ـ ٣ ـ ٣ الغاء المؤسسات العامة ذات الصفة الادارية البحث، والتي تقوم بعمل مزدوج مع عمل الادارية وضمّها إلى وزارات الوصاية، وإبقاء المؤسسات العامة ذات الصفة الاستثمارية ومؤسسات البحوث الفنية مع إعطائها المزيد من الحرية والاستقلالية، وكذلك تحويل بعض الادارات الى مؤسسات عامة (كالاذاعة والهاتف والبريد والبرق والتلكس...) وإشراك القطاع الخاص في هذا النوع من المؤسسات.

١ ـ ٣ ـ ٤ تعديل الدوام الرسمي للوظيفة بحيث تزداد ساعات العمل الأسبوعية وتطول عطلة نهاية الاسبوع.

٢ ـ تأمين العنصر البشري: بالنظر إلى كون العنصر البشري أهم الدعائم الأساسية في الادارة، فالضرورة تحتم تزويد الادارة اللبنانية بالعنصر البشري. الصالح عملياً وخلقياً ومسلكياً.

ويتم ذلك عن طريق:

٢ ـ ١ وضع المعايير الصحيحة والدقيقة لحسن اختيار الموظف.

٢ ـ ٢ تعين الموظف في الوظيفة التي تناسب مؤهلاته.

٢ ـ ٣ تحسين أوضاع الموظف المادية والعلمية اوالوظيفية والنفسية.

٢ ـ ٤ تدريب الموظف أثناء الخدمة في لبنان أو الخارج.

٢ ـ ٥ السهر الدائم على حسن قيام الموظف بمهامه وتحسين انتاجه.

٢ ـ ٦ التشدد في إختيار العناصر للوظائف القيادية على مختلف المستويات من الذين يتمتعون بالصفات الرئاسية والخلقية والعملية والمهنية والمسلكية التي تستوجبها وظائفهم.

٢ ـ ٧ توضيح صلاحيات مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي لجهة التقيد برأيها في اختيار الموظف ونقله وترفيعه.

٢ ـ ٨ إبعاد تأثير النفوذ عن الادارة وعن الموظف في كل ما يتعلق بشؤونه الذاتية وإصلاح القوانين الحالية لهذه الجهة، وتعديل المادة ١٤ من نظام الموظفين بحيث لا يتمكن الوزير من الاصرار على مخالفة القوانين والأنظمة.

٢ ـ ٩ استقطاب الكفاءات التي تعمل في القطاع الخاص عن طريق التعاقد معهم لتولي المناصب الادارية العليا في الادارات العمومية، وذلك ضمن شروط مشجعة.

٣ ـ توفير مناخ وظيفي متطور: إن إصلاح الادارة مرتبط أيضاً بخلق جو سليم للعمل ولزيادة طاقة الموظف على الانتاج، ويتم ذلك باعتماد ما يلي:

٣ ـ ١ إنشاء الأبنية الحكومية الملائمة، والتوقف عن الاستئجار وبعثرة دوائر الادارة الرسمية الواحدة أحياناً في أكثر من مكان.

٣ ـ ٢ إعتماد المكننة في الأعمال الادارية.

٣ ـ ٣ إعادة النظر بالتشريعات القائمة، وتجميع النصوص وتوحيدها بالنسبة إلى كل إدارة على حدة، لجعلها أداة صالحة بيد الموظف.

٢ ـ ٤ توحيد أساليب العمل الأداري وتعميم الاجتهادات الأدارية والمالية على الموظفين لتنويرهم.

٤ ـ البلديات: وفي هذا المجال لا بدّ من المطالبة بوضع قانون جديد للبلديات تتمثل في مجالسها اهم النشاطات المحلية مع توسيع صلاحيات هذه المجالس بشكل يمكنها من القيام بموجباتها بمرونة واستقلالية، وفي المقابل إنشاء هيئة رقابة ذاتية في وزارة الداخلية تراقب أعمال البلديات وتوجهها. كما يقتضي أيضاً التشجيع العملي على إنشاء مجالس اقليمية مصغرة تأخذ بالاعتبار الوحدة الجغرافية والسكانية بصورة علمية دقيقة على أن تشمل خصوصاً القرى التي ليس فيها بلديات.

رابعاً: الحقلان الاقتصادي والاجتماعي

الغاية الأخيرة لكل سياسة بالمعنى الكامل ينبغي ان تكون «إنماء الانسان: كل إنسان وكل الانسان» (ترقي الشعوب).

والانماء الاقتصادي والاجتماعي جزء من هذا الانماء الشامل هدفه خلق المجتمع المتكامل، المزدهر والعادل في مناخ من الحرية واحترام كرامة الانسان. وإن الدولة في لبنان، التي عاشت حتى الامس على الارتجال والعشوائية، مسؤولة عن وضع وتنفيذ خطة انمائية واسعة الرؤية وبعيدة المدى من شأنها تحقيق هذا التكامل في مختلف وجوهه ولما كانت الاحداث المفجعة التي يعيشها لبنان قد تركت على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مضاعفات خطيرة، كان لا بد من التعجيل في وضع خطة للمدى القريب تستهدف تحريك الاقتصاد الوطني مجدداً وإعادة تعمير ما ضرب منه ومن ثم دفعه في طريق النمو.

١ ـ الخطة القصيرة المدى لاعادة التعمير: في طليعة اهتمامات المستقبل القريب تأتي مسألة إعادة تعمير وتنشيط الاقتصاد اللبناني بعد ما منيَ به من خسائر باهظة. ولا بد في سبيل ذلك من:

١ ـ ١ إجراء مسح البنيات الأساسية التي تعطلت أو توقفت، وجرد وتقييم الخسائر التي مني بها القطاعان العام والخاص وذلك للوقوف على حقيقة ما فقدنا من رأسمالنا الوطني وبالتالي من دخلنا.

١ ـ ٢ وفي ضوء ما يتكشف عنه واقع خسارتنا يقتضي وضع خطة تعمير مستعجلة على أساس خيارات نرسم هنا خطوطها العريضة:

١ ـ ٢ ـ ١ إن كل خطة من هذا النوع تفترض إجراء تقييم عام للرأسمال الوطني ـ وهو تقييم يوضع لاول مرة ـ ولانعكاس الاحداث الاخيرة عليه.

١ ـ ٢ ـ ٢ لا يجوز ان تقتصر الخطة على التعويض عن الخسائر بل يجب أن تتعدى ذلك الى إيجاد نوع من المشاركة بين الدولة والمواطنين والمتضررين انفسهم في إعادة رأسمالنا الوطني إلى ما كان عليه. ومن أجل تحقيق هذه المشاركة توضع استراتيجية تمويل ملائمة، مع الملاحظة:

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ إن اللجوء إلى الضرائب وحدهالتمويل الخطة لا يكفي. ففي الازمات الاقتصادية كثيراً ما تكون للضرائب سلبيات تفوق إيجابياتها. لذا يبدو من الضروري ان تعبّأ طاقات الشعب التي لم تفعل بعد للنهوض بعزم وشجاعة من أجل إعادة بناء ما خرب وتهدم

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ ان القروض في مثل الحالة التي وصلنا اليها تحتل مركز الصدارة في الخطة المالية للتعمير. ونفضل في هذا المجال القروض الداخلية، ما لم تتوفر قروض خارجية تعطيها، دون قيود، مؤسسات متعددة الجنسية. ومن المعلوم ان نجاح عملية الاقتراض الداخلي تتوقف على ما تعبئه المصارف من الادّخارات الفردية وعلى مدى التعاون بين الخزينة والبنك المركزي والمصارف. وتجدر الملاحظة ان إقتطاع عشرة بالمئة من مجموع الودائع غبّ الطلب يكاد لا يؤثر على سيولة النظام المصرفي ويؤمن المبالغ المكانية لانطلاق خطة التنشيط الاقتصادي، وإن كل بديل لسياسة تعبئة الادّخار سيكون من نتائجه الوخيمة تعريض البلاد لاجتياز مرحلة انكفاء اقتصادي وبطالة.

٢ ـ التكامل الاقتصادي: ينطلق الاصلاح الاقتصادي من مبدأ إحترام حرية المبادرة الفردية المنتظمة ضمن إطار خطة تشميرية وطنية تلزم القطاع العام وتحث القطاع الخاص بحيث يصبح الاقتصاد اللبناني إقتصاداً منتظماً تتكامل فيه مختلف القطاعات لتحقيق الانماء الاقتصادي العام.

وتستهدف هذه الخطة:

٢ ـ ١ تخفيض فروقات المداخيل عن طريق:

٢ ـ ١ ـ ١ إعتماد نظام ضريبي تصاعدي على الدخل يرافقه ضبط صارم للتحصيل ويتميز: بإعفاء المداخيل المنخفضة وبالاخص تلك الناتجة عن الاعمال الريفية واليدوية، وبرفع معدل الضريبة فيما خص الاشطار المرتفعة من الدخل الفردي.

٢ ـ ١ ـ ٢ مكافحة الغلاء والاحتكار عن طريق تطبيق صارم للمرسوم الاشتراعي رقم ٣٢ الصادر في ١٥ آب ١٩٦٧ وتقوية جهاز حماية المستهلك.

٢ ـ ١ ـ ٣ مكافحة التضخم المالي بالطرق التقنية المعروفة ومنها إصدار قانون يفرض ضريبة نسبية على الربح العقاري.

٢ ـ ١ ـ ٤ تأمين الاعانات والمساعدات لمعدمي الدخل وذوي الدخل المتواضع

٢ ـ ٢ رفع مستوى العمالة عن طريق:

٢ ـ ٢ ـ ١ توعية المواطنين على أهمية العمل وخلق صورة نبيلة عن العامل في مختلف المستويات عن طريق التربية ووسائل الاعلام.

٢ ـ ٢ ـ ٢ تصنيف المهن ودراسة توقعات الحاجات إلى مختلف أنواع ومستويات الاختصاصات الانتاجية.

٢ ـ ٢ ـ ٣ تحديد النسب العددية بين مستويات الاطر (العليا والوسطى والدنيا) لكل مهنة على حدة.

٢ ـ ٢ ـ ٤ إعتماد سياسة التأهيل المهني لجهة الاعداد والتدريب المتنظم اثناء الخدمة ومحو الأمية الوظيفية عند تطور المهنة الواحدة على أن تشمل برامج التأهيل النواحي الخلقية والوطنية والعلمية والتقنية والثقافية.

٢ ـ ٢ ـ ٥ تنظيم عمل الاجانب بحيث لا تعطى رخصة عمل لغير لبناني إلاّ عند الحاجة الماسة إلى إختصاصه.

٢ ـ ٢ ـ ٦ إنشاء جهاز مركزي للاستخدام لتأمين المعلومات عن سوق العمل وإرشاد طالبي العمل إلى المراكز الشاغرة.

٢ ـ ٣ التوازن بين القطاعات الاقتصادية:

٢ ـ ٣ ـ ١ ضرورة تحويل الاقتصاد اللبناني من إقتصاد الخدمات إلى إقتصاد الانتاج السلعي لجعله أقل عرضة للازمات الأقتصادية ولتخفيف العجز الهائل في الميزان التجاري وللقضاء على الروح «المركانتيلية» والفردية المرافقة لاقتصاد الخدمات.

٢ ـ ٣ ـ ٢ ضرورة الاستفادة من قطاع الخدمات لتمويل تنمية قطاعي الصناعة والزراعة دون ان يعني ذلك التصدي لقطاع الخدمات بل استثماره لتمويل عملية إنماء قطاعات إنتاج السلع.

ويجدر التأكيد على ضرورة تنمية القطاع السياحي بجميع وجوهه واستغلاله استغلالاً علمياً منظماً.

٢ ـ ٣ ـ ٣ ضرورة إيلاء التنمية الزراعية والصناعات الزراعية أهمية قصوى للحد من النزوح الريفي والبطالة ولاغناء القطاع الصناعي نفسه بالمواد الأولية، وذلك عن طريق الاستفادة إلى أقصى حد من ثروتنا المائية النهرية والجوفية واعتماد التخطيط والارشاد الزراعيين وتعميم تعاونيات الانتاج والتسويق وتوسيع وتسهيل التسليف الزراعي.

٢ ـ ٣ ـ ٤ ضرورة تنمية الصناعة وتطويرها وخاصة الصناعات الريفية واليدوية والحرفية والصناعات المتخصصة التي تعتمد على المهارات والتقنية العالية ولا تحتاج إلى الكثير من المواد الأولية، وذلك عن طريق: تجهيز وزارة الصناعة بالامكانات البشرية والمادية، وإعادة تنظيم البورصة وتعزيز الابحاث التكنولوجية وإنشاء مراكز صناعية مشجعة في المناطق الريفية وتأمين التمويل الصناعي المتوسط والطويل الاجل بخلق جو ثقة وأمن واستقرار للافادة من تشمير الرساميل الوطنية والاجنبية.

٢ ـ ٣ ـ ٥ ضرورة وضع خطة للتجارة الخارجية تهدف إلى خفض عجز الميزان التجاري مما يتطلب: تقوية وتحسين نوعية الصادرات وإيجاد أسواق خارجية جديدة وخفض المستوردات وإعادة النظر في التعرفة الجمركية.

٣ ـ التكامل الاجتماعي: ينطلق الاصلاح الاجتماعي المنشود من مبدأ التكامل الاجتماعي الذي يعني وحدة المجتمع اللبناني وتكامل مجهود عناصره اذ يكون لكل فرد وجماعة دور أساسي في بناء المجتمع لا يكتمل إلا بدور الآخرين. وهو نقيض نظرية الصراع الطبقي المنمي للروح العدوانية.

والتكامل الاجتماعي يعني كذلك وبالمقابل تأمين الحياة الكريمة والشريفة لكل مواطن وتنمية مواهبه، ويفرض بالتالي على الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الانساني الصحيح والعمل على ترقي الانسان والمجتمع في آن.

ويتم تحقيق هذا التكامل عملياً بما يلي:

٣ ـ ١ إعتماد مبدأ التشارك بين مختلف عناصر المجتمع على مستوى التخطيط وذلك بإنشاء مجلس استشاري اقتصادي ـ إجتماعي يضم جميع الفعاليات والقطاعات الاقتصادية والهيئات المهنية على إختلافها وتكون مهمته اقتراح السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع المرتبطة بها.

٣ ـ ٢ إعتماد مبدأ التشارك على مستوى الوحدات الانتاجية وذلك ضمن أطر محددة ومعايير تنسجم مع حرية المبادرة الشخصية المنظمة والتوازن بين الادوار.

ومن أجل تحقيق هذا التشارك يقتضي: تسهيل تملك العمال والمستخدمين أسهماً في الشركات المغفلة، وتحديد نسب معينة من أرباح المؤسسة الانتاجية تعطى للعمال والمستخدمين واطلاعهم على نشاطات المؤسسة وإشراكهم في تنظيم وإدارة ممارساتها الاجتماعية المتعلقة بهم.

٣ ـ ٣ تنمية وعصرنة التنظيم النقابي في جميع القطاعات وذلك بتحديث هيكلية ورفع مستوى قياداته عن طريق تدريب المسؤولين النقابيين وفرض مستوى ثقافي معين لديهم وتحديد سن تقاعد لهم.

٣ ـ ٤ تعميم التعاونيات الاستهلاكية وتوسيع نطاق خدماتها.

٣ ـ ٥ تحديث أساليب العمل في فروع الضمان القائمة. وتوسيع نطاق الخدمات المؤداة وإضافة فروع جديدة لضمان المسكن والتعليم والشيخوخة والبطالة، وشمول الضمان جميع المواطنين.

٣ ـ ٦ إعادة النظر في قانون العمل وتحديثه بحيث يتوافق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة ومع تطور مفاهيم عقود العمل الفردية والجماعية.

٤ ـ التكامل السكاني: ينطلق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال من إنتهاج خطة إنمائية لجميع المناطق اللبنانية تؤدي إلى إعادة توزيع السكان بشكل يضمن استثمار هذه المناطق بكافة طاقاتها ويغني الاقتصاد اللبناني وينوّعه ويكمل الصورة الاجتماعية الوطنية دون تمييز في الحقوق والخدمات بين تجمع سكاني وآخر.

وفي سبيل ذلك ينبغي:

٤ ـ ١ وضع خطة شاملة لأنماء مختلف المناطق اللبنانية بيئياً ومدنياً وثقافياً وإجتماعياً يؤمن توزيع الخدمات العامة من طرقات واتصالات ومؤسسات أمنية وإدارية وتربوية وصحية وإجتماعية على وجه شامل وفعّال ومتكامل، ويراعي المحافظة على البيئة وإغناء ثرواتها الطبيعية والجمالية.

٤ ـ ٢ تنظيم الريف اللبناني وتنميته للحد من هجرة سكانه ولايجاد تكامل بينه وبين المدن فلا تكتظ هذه وتختنق مع ما يرافق ذلك من آفات إجتماعية لا تحصى. وتتم عملية إنماء الريف بما يلي:

٤ ـ ٢ ـ ١ إيلاء الزراعة بإنتاجها النباتي والحيواني أهمية قصوى.

٤ ـ ٢ ـ ٢ تأمين جميع الخدمات العامة للقرى.

٤ ـ ٢ ـ ٣ تشجيع الحرف والصناعات الريفية ومنحها إعفاءات ضريبية ومنح تنزيلات ضريبية ملموسة للمداخيل الزراعية والحرفية المحدودة.

٤ ـ ٢ ـ ٤ تشجيع الأندية الثقافية والرياضية والترفيهية في القرى وتزويدها بمختلف التجهيزات العصرية.

٤ ـ ٢ ـ ٥ تعميم المستشفيات والمستوصفات بحيث تغطي كل المناطق اللبنانية.

٤ ـ ٣ المحافظة على الثروة العقارية اللبنانية بمنع بيع العقارات من الأجانب والسماح لهم فقط وضمن شروط ضيقة بإمكانية اكتساب حق استثمار لمدة معينة.

٤ ـ ٤ الحد من هجرة اللبنانيين إلى الخارج وخاصة هجرة الأدمغة والكفاءات التقنية وذلك بإتباع سياسة صارمة خلال فترة إعادة البناء الاقتصادي والاسراع في إعتماد الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المقترحة التي تؤدي بصورة طبيعية إلى التخفيف من نزف الهجرة.

٤ ـ ٥ إنتهاج سياسة اسكانية تؤمن لكل عائلة لبنانية إمكانية تملك مسكن لائق.

٤ ـ ٦ تنظيم دخول وتوطن غير اللبنانيين وإعتماد نسبة مؤوية ضئيلة لقبولهم تتفق مع النسب المعتمدة عالمياً مع الاخذ بعين الاعتبار كثافة السكان، وهي من أرفع ما في العالم، وكون لبنان قد غرق حتى الاختناق في خضم الطارئين وجلهم ممن يشكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً ينوء تحت حمله.

٤ ـ ٧ التشدد إلى أقصى حد في منح الجنسية اللبنانية بحيث لا تعطي إلا لمن يغني الوطن بكفاءة أو طاقة هو بحاجة إليها، وفي تطبيق القانون بصرامة لجهة استعادة الجنسية والقيد المكتوم.

٥ ـ التكامل الوطني: ينطلق مفهوم التكامل الوطني من كون لبنان بلد التعدد الديني والاتني والحضاري، ومن ضرورة الانتقال بهذه التعددية من التنابذ والتناحر إلى التناسق والاغناء الحضاري المتبادل، وذلك بالعمل الدائب والمتواصل على إيقاظ الشعور لدى اللبنانيين بأنهم ينتمون إلى مجتمع واحد وإلى وطن واحد وعلى جعلهم يتحسسون بالمسؤولية تجاه الوطن وقوانينه وأنظمته ويسعون بجد إلى إقامة دولة عصرية على أسس متينة من الخلقية والعلم والطموح:

وفي سبيل ذلك ينبغي:

٥ ـ ١ إيلاء التنشئة الوطنية الموحّدة الاتجاه أهمية قصوى على مستوى الاسرة والمدرسة والجامعة والمصنع والحقل. . . وخاصة على مستوى وسائل الاعلام حتى الخاصة منها. واستعمال وسائل الردع الصارمة بحق كل من يعمل في أي مجال على تمزيق وحدة الوطن وتآلف عناصر المجتمع.

٥ ـ ٢ بذل كل عناية بنشر التربية المدنية عن طريق التوعية المتواصلة من جهة والقوانين الرادعة من جهة أخرى.

٥ ـ ٣ جعل الهدف الاول من خدمة العلم صهر الشباب في بوتقة وطنية واحدة وترسيخ الولاء الوطني ومبادىء الاخلاق في نفوسهم.

خامساً: الحقل التربوي

١ ـ حتمية الاصلاح التربوي: إن الالتزام بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي يحتم تطويراً وتحديثاً للحقل التربوي لأنه يعتبر الوسيلة الاساسية والمتينة لتحقيق هذه الاصلاحات عن طريق:

١ ـ ٢ خلق المواطن الصالح اجتماعياً والفعّال انتاجياً والواعي استهلاكياً.

١ ـ ٢ تكوين الأطر الكفوءة لتحقيق الممارسات السياسية والانماء الاقتصادي والاجتماعي.

١ ـ ٣ استنباط ونشر المعارف الضرورية للمشاريع الانمائية وتطوير الموارد الوطنية البشرية منها والطبيعية.

٢ ـ منطلقات الاصلاح التربوي:

٢ ـ ١ يجب ان ينطلق الاصلاح التربوي من أهداف وطنية واضحة المعالم من حيث الطموحات القومية اللبنانية والمجتمع المستقبلي الحضاري والأسس الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة.

٢ ـ ٢ يجب ان يرتكز الاصلاح التربوي على أهداف عامة تجمع بين النواحي الانسانية والوطنية والمهنية والروحية والحضارية.

٢ ـ ٣ يجب ان تلتزم الهيئات السياسية والادارية بالتخطيط التربوي ومشاريع إنمائه حتى يأتي الاصلاح مستمراً وشاملاً.

٣ ـ المرحلة ما قبل الجامعية:

٣ ـ ١ النظام التربوي

٣ ـ ١ ـ ١ إعتماد نظام التربية المستمرة الممتد الى تعليم الكبار لتمكينهم من مواكبة التطور الحضاري ومحو الأمية الوظيفية.

٣ ـ ١ ـ ٢ ربط المناهج بالحاجات المجتمعية وظيفياً وحياتياً.

٣ ـ ١ ـ ٣ ربط المناهج بالحضارات العالمية بفرض تعدد اللغات الحضارية (لغة أجنبية أو أكثر) وإعتماد المنهجيات الحديثة لتسليح المواطن بإمكانات التواصل الحضاري العالمي.

٣ ـ ١ ـ ٤ التركيز على التربية الوطنية والاخلاقية والدينية وإعتماد التوحيد في التوجيه الوطني الانساني ومنع الاساتذة والمدرسين والمدارس من إستخدام مواقعهم كمنابر لتوجيه يناقض القومية اللبنانية والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

٣ ـ ١ ـ٥ تطوير الممارسات التربوية لتنمية المواطن كإنسان بمواهبه ومقدراته وكفاءاته، وإدخال الارشاد النفسي والمهني في جميع مراحل التعليم.

٣ ـ ١ ـ ٦ صقل الملكات الفنية وإغناؤها بالتفاعل مع النتاج العالمي ومجال البيئة الطبيعية.

٣ ـ ٢ فعالية النظام التربوي.

٣ ـ ٢ ـ ١ تعزيز التعليم الرسمي بتوزيعه على جميع المناطق ورفع مستواه وتحديث أساليبه.

٣ ـ ٢ ـ ٢ الحد من الهدر المالي عن طريق تخفيف نسبة التسرب والرسوبات والممارسات التربوية الكلاسيكية.

٣ ـ ٢ ـ ٣ إعتماد التكنولوجيات التربوية الحديثة والابنية اللائقة وتوزيعها على جميع المناطق لتكريس ديمقراطية نوعية التعليم.

٣ ـ ٢ ـ ٤ تطبيق الزامية التعليم ومجانيته وبالتالي الغاء المساعدات الحالية للمدارس المجانية.

٣ ـ ٢ ـ ٥ تحديد حقول التعليم المهني وإعداده على أساس دراسة تصنيف المهن وحاجاتها.

٣ ـ ٣ الهيئة التعليمية

٣ ـ ٣ ـ ١ رفع مستوى إعداد الهيئة التعليمية بجعل البكالوريا القسم الثاني الزامية لدخول دور المعلمين الابتدائية والاجازة للاعداد التربوي للمرحلتين المتوسطة والثانوية.

٣ ـ ٣ ـ ٢ إعادة تنظيم الأوضاع المعيشية للهيئة التعليمية بحيث تتمكن مهنة التعليم من استقطاب خيرة العناصر.

٣ ـ ٣ ـ ٣ جعل الأجازة للتعليم قضية وطنية تعتمد على دراسة ملف طالب الاجازة بصورة كاملة من قبل هيئة وطنية مستقلة لها الحق أيضاً بسحب الاجازة عندما يتبين ان المعلم قد نقص تعهداته المهنية والاخلاقية والوطنية.

٣ ـ ٣ ـ ٤ تشديد الرقابة على المعلمين بتقوية جهاز التفتيش التربوي.

٣ ـ ٣ ـ ٥ إعتماد الارشاد التربوي لمعلمي المدارس الرسمية والخاصة لمساعدتهم في تطبيق المبادىءالاصلاحية التربوية والممارسات الحديثة وربط هذا الجهاز بالمركز التربوي للبحوث والانماء.

٣ ـ ٣ ـ٦ تأهيل جميع العاملين في قطاع التربية وإعتماد التدريب المستمر.

٣ ـ ٣ ـ ٧ تنشيط مختلف أنواع الرياضة البدنية والحركات الكشفية والعناية الصحية المدرسية وخلق بيوت للثقافة والشباب.

٣ ـ ٤ التعليم الخاص:

٣ ـ ٤ ـ ١ التأكيد على حرية التعليم التي كفلها الدستور.

٣ ـ ٤ ـ ٢ تحديد الشروط التربوية لفتح واستمرار المدارس الخاصة.

٣ ـ ٤ ـ ٣ تأمين المراقبة التربوية الوطنية على المدارس الخاصة لضمان مستواها ووطنيتها.

٣ ـ ٥ مشاركة الاهلين:

٣ ـ ٥ ـ ١ إعتماد مبدأ مشاركة الاهلين في إدارة المدارس.

٣ ـ ٥ ـ ٢ إعتماد مبدأ مشاركة المواطنين في عملية التطوير التربوي.

٤ ـ المرحلة الجامعية: إن إعتماد سياسة تربوية جامعية مخططة تأخذ بعين الاعتبار ما ورد في باب حتميات ومنطلقات ونظام الأصلاح التربوي هو من الأهمية بمكان إذ أن الجامعة، إلى جانب كونها إمتداداً للمدرسة وتتويجاً لها، يجب أن تكون الذهن الواعي والمقياس الفكري والخلقي ومنبع الحاجات الادارية الكفوء للمجتمع والوطن.

٤ ـ ١ دور الجامعة في لبنان

٤ ـ ١ ـ ١ التفاعل مع المجتمع الوطني بغية تطويره وخلق المواطن الصالح وإنماء الانسان ذاتياً واجتماعياً ومهنياً.

٤ ـ ٢ ـ ٢ جعل الانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية حراً للحائزين على مستوى معيناً في التعليم الثانوي وجعل الانتساب إلى مؤسسات التعليم العالي الفنية والجامعية مرتبطاً بالتخطيط العام والحاجات الوطنية إلى سائر الاختصاصات.

٤ ـ ٢ ـ ٣ توسيع وتنويع التعليم العالي على أسس تعددية الجامعات انطلاقاً من حرية التعليم والتفاعل الجامعي الأصيل.

٤ ـ ٢ ـ ٤ إعتماد مبدأ المشاركة على مستويات مختلفة في إدارة الشأن الجامعي بين الطلاب والاساتذة والادارة وقطاعات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن اطر محددة ووفق معايير معينة تتوخى في الأساس حسن سير العمل في الجامعة وانتظام تأدية مهمتها الأساسية.

٤ ـ ٢ ـ ٥ إعتماد اللامركزية في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي ومبدأ المجتمعات الجامعية وفقاً لنوعية ومتطلبات المناطق والاقاليم.

٣ ـ ٣ التنظيم العمقي للتعليم العالي

٤ ـ ٣ ـ ١ إعتماد التخطيط والبحث في تطوير نوعية التعليم الجامعي والاحصاءات والدراسات المفصلة كأساس للتنسيق بين علوم الجامعة وحاجات المجتمع.

٤ ـ ٣ ـ ٢ تحديث البرامج والمناهج وربطها بالواقع اللبناني مع الانفتاح الكلي على الحضارات العالمية والمعارف المتطورة.

٤ ـ ٣ ـ ٣ إعتماد مبدأ التقييم المستمر للطلاب مع المحافظة على مبدأ الامتحانات التقليدية شرط تحسينها وتطويرها.

٤ ـ ١ ـ ٣ التوصل إلى استنباط المعارف الضرورية واستخدامها في تنمية الرساميل الوطنية البشرية منها والطبيعية.

٤ ـ ٢ التنظيم العمقي للتعليم العالي:

٤ ـ ٢ ـ ١ إستكمال التشريع المتعلق بتنظيم مرحلة التعليم العالي وخصوصاً لجهة.

٤ ـ ٢ ـ ٢ التمييز بين مؤسسات التعليم العالي (التعليم الثالثي) والمؤسسات الجامعية.

٤ ـ ٢ ـ ٣ إنشاء أمانة عامة للتعليم العالي لمتابعة تنفيذ القوانين والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات والاشراف على البرامج والمعادلات الجامعية.

٤ ـ ٣ ـ ٤ إعتماد تنوع المسعى الجامعي بالذات من حيث شموليته لجميع المواهب البشرية.

٤ ـ ٣ ـ ٥ فتح المناحي الجامعية بعضها على بعض انطلاقاً من وحدة المعرفة الانسانية.

٤ ـ ٣ ـ ٦ إعتماد مبدأ شمول التعليم الجامعي لتغطية جميع ميادين المعرفة.

٤ ـ ٤ ـ ٤ تعزيز الجامعة اللبنانية وذلك عن طريق:

٤ ـ ٤ ـ ١ إعادة النظر في إدارتها وأنظمتها وبنيتها وإنشاء مجلس أمناء لها يضم نخبة من رجال الفكر والاختصاص.

٤ ـ ٤ ـ ٢ إعادة النظر في شروط تعيين الاساتذة لتأمين مستوى أكاديمي للجامعة وقبول عالمي لها ولتمكينها من الانفتاح دون قيود مصطنعة على جميع الطاقات الجامعية اللبنانية العاملة خارجها.

٤ ـ ٣ ـ ٣ إعادة تنظيم الأوضاع المعيشية للهيئة التعليمية بحيث تتمكن مهنة التعليم من استقطاب خيرة العناصر.

٤ ـ ٤ ـ ٤ إعادة النظر في مناهجها وأساليب التعليم فيها لتأتي متناسبة مع دورها الوطني وعلوم التربية الحديثة.

٤ ـ ٤ ـ ٥ التمسك بمبدأ تعددية اللغات الحضارية في الجامعة والانتباه الى خطورة التعريب الكامل.

٤ ـ ٤ ـ ٦ تشييد الابنية الجامعية اللائقة والمؤهلة لاستيعاب النشاط الجامعي في مختلف وجوهه.

٤ ـ ٤ ـ ٧ إنشاء مراكز عالية للبحث العلمي والجامعي تعنى خاصة بالقضايا المرتبطة بمتطلباتنا المحلية:

٤ ـ ٤ ـ ٨ انشاء مراكز عالية للبحث العلمي والجامعي تعنى خاصة بالقضايا المرتبطة بمتطلباتنا المحلية.

٤ ـ ٤ ـ ٩ الاتصال بالجامعات العالمية والتبادل الثقافي معها.

٤ ـ ٤ ـ ١٠ خلق المناخات الجامعية عن طريق تأمين الأبنية اللازمة للنشاطات الطالبية على مختلف أنواعها وللقاءات الأساتذة والطلاب للتداول في شؤون التعليم والبحث.

(١) الرهبانيات اللبنانية

المؤارنة

الاباتي شربل قسيس (الرهبانية اللبنانية المارونية)
الأباتي بطرس فهد (الرهبانية المارونية المريمية)
الأباتي غنائيل أبو ناضل (الرهبانية الانطونية المارونية)
الاب يوسف العنداري (المرسلون اللبنانيون الموارنة)

الروم الكاثوليك

الأرشمندريت ميشال حكيم (الرهبانية الباسيلية المخلصية)
الارشمندريب سمعان عبد الاحد (الرهبانية الباسيلية الشويرية)
الارشمندريت برتلماوس سمّان (الرهبانية الباسيلية الحلبية)
الأب بطرس المعلم (المرسلون البولسيون)

(٢) رئيس الرابطة المارونية
الاستاذ شاكر أبو سليمان

نص الدراسة الموجزة حول بعض امتيازات الطوائف الاسلامية في لبنان الصادرة عن لجنة البحوث اللبنانية ـ الكسليك سنة ١٩٧٦

في غمرة المآسي التي تعصف بالبلاد، تختلف الأراء حول جميع المواضيع، ومن جملتها، بل في صدارتها، مسألة المساواة بين المواطنين والتفاوت في حقوقهم، فكثر الكلام عن الطوائف المحظوظة والطوائف المغبونة في لبنان

ولقد عزا البعض الى هذا التفاوت بالذات، ما تتخبط به البلاد من محن وكوارث لم تشهد مثيلاً لها عبر جميع مراحل تاريخها. فكان لا بد، لولوج صلب هذا الموضوع الهام، من العودة الى المصادر القانونية، والمراجع الرسمية، جلاء للحقيقة، وتبديداً لملابسات ساورت السواد الاعظم من الناس.
الدراسة الحاضرة تتناول بعض الامتيازات التي تتفرد بها الطوائف الاسلامية في لبنان.

الامتياز الاول ـ الاستقلال بالتشريع في الحقل الطائفي وصلاحيات استثنائية للقضاء الشرعي

١ ـ كان للاوقاف الاسلامية خلال العهد العثماني، وزارة خاصة سميت نظارة الاوقاف، تتولى مراقبتها بإسم السلطان. وكانت هذه الاوقاف معتبرة من صلب اجهزة الدولة العثمانية التي كانت دولة دينية إسلامية، علماً بأن الدين الاسلامي يسود هذه الاوقاف ويلازمها في إنشائها وادارتها واستبدالها وفي جميع أحوالها ومراحلها. وهذا الوضع كان يدخل الاوقاف الاسلامية في ميزانية الدولة العثمانية ويكسبها ذات الامتيازات التي كانت تتمتع بها الوزارات والادارات العامة.

٢ ـ ومعلوم ان القواعد المتعلقة بالاوقاف المسيحية مأخوذة عن الشرع الاسلامي. ولا تزال الاوقاف المسيحية خاضعة في إنشائها وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها للقواعد الشرعية (المادة ١٧٤ من القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٩٣٠/١١/١٢، المعروف بقانون الملكية العقارية). إلا أن هنالك بعض القواعد، مثال ذلك، إن الاسقف في الاوقاف المسيحية يمارس، ضمن أبرشيته، بعض صلاحيات قاضي الشرع الذي يتولى سلطة الاشراف في الاوقاف الاسلامية.

٣ ـ وهذه الاوقاف الدينية غير الاسلامية، بالرغم من اعتمادها القواعد الشرعية، فكان شأنها، في العهد العثماني، شأن بقية المؤسسات، لا تستفيد من أي امتياز، وذلك لا لسبب، إلا لاختلاف الدين.

٤ ـ بعد إنقراض العهد العثماني، اعلن لبنان جمهورية ديمقراطية، خلا دستوره من تعيين دين رسمي له. وزالت، تبعاً لذلك، الامتيازات الخاصة التي كانت تنعم بها، في ظل الدولة العثمانية الدينية الاسلامية، الاوقاف الاسلامية. واخضعت لاشراف السلطة الزمنية المنتدبة، بمقتضى أحكام القرار /٧٥٣/ تاريخ ٢ أذار ١٩٢١ الذي أنشأ، لهذه الغاية، جهازاً إدارياً خاصاً، سمي «مراقبة عامة للأوقاف الأسلامية في سوريا ولبنان».
وهذه المراقبة التي حلت، محل نظارة الاوقاف، كان يتم تمويلها، لتغطية جميع نفقاتها، من واردات الاوقاف الاسلامية ذاتها.

وكانت تتمتع بالاستقلال الاداري والمالي وبالشخصية المعنوية.

وكان جهاز المراقبة العامة مؤلفاً من المجلس الاعلى للاوقاف الاسلامية، ومن اللجنة العامة للأوقاف، ومن مراقب الاوقاف الاسلامية العام.

ولم يعطِ القرار ٧٥٣ المذكور أي حق بالتشريع لاجهزة المراقبة العامة المشار إليها. وفيما يلي، بصدد هذه النقاط، ما نص عليه القرار ٧٥٣:

المادة ١ ـ «أنشيء لمجموع مناطق سوريا ولبنان مراقبة عامة للاوقاف الاسلامية»

المادة ٢ ـ «لهذه المراقبة الاستقلال الاداري والمالي وهي اسلامية محصنة وتابعة رأساً للقوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان أو مفوضه الخاص. وهذه المراقبة حائزة للصفة الشخصية المعنوية».

المادة ٢٥ ـ «جميع المقررات التي يتخذها المجلس الاعلى او اللجنة العامة للاوقاف ما عدا المقررات الصادرة طبقاً للشريعة الغراء، وكذلك كل مقررات المراقب العام تعرض على القوميسير العالي للجمهورية الفرنساوية في سوريا ولبنان للحصول على موافقته، ويمكن للقوميسير العالي ان يوكل عنه في ذلك أحد المأمورين التابعين له. أما المقررات الصادرة طبقاً للشريعة الغراء فتنفذ بنفس الطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الصادرة عن المحاكم الشرعية».

إذاً،

في ظل القرار ٧٥٣ الذي ساد موضوع الاوقاف الاسلامية:

- الاوقاف الاسلامية مؤسسة طائفية إسلامية محضة.
- حائزة على الاستقلال المالي والاداري وعلى الشخصية المعنوية.
- خاضعة لاشراف السلطة الزمنية المنتدبة وتابعة لها.
- لا تتمتع بحق التشريع

٥ ـ وهكذا تساوت الاوقاف الاسلامية، في عهد الانتداب، تجاه السلطة الزمنية، ببقية المؤسسات الطائفية الاخرى المعترف بها.

- فالقرار رقم ٢٥٤٧ تاريخ ٧ نيسان ١٩٢٤ الذي عدل وتمم قانون ٢٢ ربيع أول ١٣٣١ و١٦ شباط ١٣٢٨ المتعلق بتصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة، قد أقر الشخصية المعنوية للطوائف والرهبانيات والمؤسسات الخيرية.

- والقرار رقم ٦٠ ل. ر. تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ المعروف بنظام الطوائف الدينية، قد حدد الطوائف المعترف بها، والمؤسسات التابعة لهذه الطوائف، واعترف لها بالشخصية المعنوية. وأعطى نظام هذه الطوائف قوة القانون، ولكنه أخضع كل تعديل لهذا النظام الى صك تشريعي تصدره السلطة الزمنية.

وفيما يلي، بعض ما نص عليه، بهذا الصدد، القرار ٦٠/ل.ر.

المادة ٢ ـ «إن الاعتراف الشرعي بطائفة ذات نظام شخصي يكون مفعوله إعطاء النص المحدد به نظامها قوة القانون ووضع هذا النظام وتطبيقه تحت حماية القانون ومراقبة السلطة العمومية».

المادة ٦ ـ كل تعديل لنظام الطوائف المعترف بها وفقاً للاحكام الواردة في المواد من الاولى الى الخامسة يجري بصك تشريعي».

المادة ٧ ـ «تتمتع بالشخصية المعنوية الطوائف الدينية وفي كل منها الجماعات المذهبية المستقلة المختصة بالتعليم أو بالاعمال الخيرية والتي يعترف لها نظام الطائفة باهلية الحصول على حقوق وواجبات تختلف عن حقوق الطائفة وواجباتها، وكذلك الرهبنات».

وهكذا يتبين، بكل وضوح، إن هذه النصوص التي لا تزال سارية المفعول، لم تتضمن اعطاء الطوائف المسيحية أي حق بالتشريع.

٦ ـ وقد بقي القرار ٧٥٣ تاريخ ١٩٢١/٣/٢ المتعلق بمراقبة الاوقاف الاسلامية ـ والذي لم يعط الاوقاف الاسلامية أي حق بالتشريع كما سبق القول ـ ساري المفعول إلى أن صدر، بتاريخ ١٩٥٥/١/١٣ المرسوم الاشتراعي رقم /١٨/ الذي أنشأ الافتاء والاوقاف الاسلامية، والغى في المادة /٨٥/ منه، سائر القوانين والانظمة والمراسيم والقرارات ومنها طبعاً القرار ٧٥٣، والنصوص التي تخالف أحكامه ولا تتفق معه.

وقد أعلن هذا المرسوم استقلال المسلمين السنيين استقلالاً تاماً عن الدولة في شؤونهم الدينية وفي أوقافهم (المادة الاولى من المرسوم رقم ١٨).

كما نص على إنشاء الافتاء وإعلان سماحة المفتي الرئيس الديني والمرجع الاعلى للمسلمين السنيين وللاوقاف الاسلامية ودوائر الافتاء، وخوله تعيين موظفين وجعلهم خاضعين لقانون موظفي الدولة.

٧ ـ ثم بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٥٦، حصل المجلس الاسلامي الاعلى على تفويض بتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٨، وعلى صلاحيات التشريع بموجب قانون نشر في العدد ٢٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠، وذلك بالنص التالي:

«أقر مجلس النواب

«ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

«مادة وحيدة ـ تدعى الهيئات الانتخابية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ الى انتخاب مجلس شرعي أعلى جديد وفاقاً لاحكام المادة ٤٢ من هذا المرسوم الاشتراعي في مدة عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القانون ويحق للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى ان يعيد النظر في جميع أحكام المرسوم الاشتراعي المذكور وان يعدّل ما يراه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الاساسية منه، وتكون قراراته في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بالافتاء وبتنظيم الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذة بذاتها، على أن لا تتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام».

٨ ـ وبناء على هذه الصلاحيات الواردة في قانون ١٩٥٦/٥/٢٨، صدر عن رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى، القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ الذي قضى بتعديل معظم مواد المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ وفقاً لمستلزمات مصالح دوائر الافتاء والاوقاف الاسلامية. وقد ألغى أيضاً كل نص وارد في المرسوم رقم ١٨ يتعارض مع هذه التعديلات (المادة ٥٠ من القرار رقم ٥) وقد نشر القرار رقم ٥ في العدد ٢٢ تاريخ ١٩٦٧/٣/١٦ من الجريدة الرسمية. وأصبحت أحكامه نافذة.

٩ ـ أما بالنسبة للطائفة الشيعية، فإن القانون رقم ٦٧/٧٣ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩، قد نص على إنشاء المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى الذي يتولى شؤون الطائفة ويتمتع بالشخصية المعنوية (المادتان ٢ و٢٨ من القانون ٦٧/٧٣ المذكور).

وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على أن للمجلس المذكور ثلاث هيئات: عامة، وشرعية، وتنفيذية.
ولهاتين الهيئتين الاخيرتين مجتمعتين صلاحية التشريع بمقتضى المادة ٣١، فقرتها الثانية، من القانون ٦٧/٧٣ ونصها:

«يحق للهيئتين الشرعية والتنفيذية، مجتمعتين، ان تعيدا النظر في أحكامه، وان تبدلاً ما تريانه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الاساسية منه، ويكون قرارها في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بشؤون الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذاً بذاته، شرط ان يقترن بموافقة الهيئة العامة وان لا يتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالنظام العام».

١٠ ـ مما تقدم يتبين ان الطائفتين الاسلاميتين السنية والشيعية تشترعان مباشرة، بواسطة المجلسين الشرعيين العائدين لهما، القوانين المتعلقة بشؤونها الطائفية وأوقافها، وتعدلان، في كل حين، هذه القوانين. وتكون قراراتها نافذة بذاتها، دون حاجة لسلوك طريقة التشريع الدستورية المعتمدة في لبنان، التي تفرض عرض مشاريع القوانين على المجلس النيابي لمناقشتها وإقرارها، ثم بعد ذلك، على السلطة التنفيذية لنشرها.

أما الطوائف المسيحية فعليها ان تتقيد بهذه الطريقة الدستورية ولا يمكنها إجراء أي تعديل في نظامها إلا بصك تشريعي!

وهذا منتهى التفاوت بين هذه الطوائف وتلك لجهة صلاحية التشريع، الامر المخالف لمبدأ المساواة المفروض تطبيقه على جميع الطوائف والمواطنين.

١١ - الى جانب هذا الامتياز في حقل التشريع، يلاحظ في حقل القضاء المذهبي، إن أقصى الصلاحيات معطاة للمحاكم الشرعية الاسلامية السنية والجعفرية، فيما انيط، بالقضاء المذهبي المسيحي، حد أدنى من الاختصاص.

هذا التفاوت الواسع في الصلاحيات القضائية يظهر جلياً، من مقارنة بين نص قانون ١٩٥١/٤/٢ المعروف بقانون الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية، وبين أحكام قانون ١٦ تموز ١٩٦٢ المتعلق بتنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري. فقد أولت أحكام هذا القانون الاخير المحاكم المذهبية الشرعية صلاحيات النظر بأمور، بقيت محفوظة بالنسبة للمسيحين، للقضاء المدني، كالحجر، وإثبات الوفاة، وإنحصار الارث، وتعيين الانصبة الارثية، ونصب المتولي للوقف الذري، الى غير ذلك مما حددته المادة /١٧/ وما يليها من قانون ١٩٦٢/٧/١٦ المذكور.

وتجدر الاشارة، بهذا المجال، الى أن وضع المسيحيين في لبنان وبصورة خاصة الموارنة، كان، منذ القدم، أحسن مما هو عليه اليوم. ففي القرون الوسطى كان لهم دستورهم الخاص يرعى شؤونهم الدينية والمدنية. وهو المعروف بكتاب «الهدى» أو «الناموس» الذي يعود الى منتصف الجيل الحادي عشر /(١٠٥٩). وقد تكرست معظم أحكام «الناموس» بالمجمع اللبناني المنعقد في اللويزه ١٧٣٦ والذي تضمن، فيما تضمن، مراعاة مآل الناموس، وتكليف الاساقفة بحكم عادة الشرقيين تسوية الدعاوى وفصلها» (القسم الاول من المجمع اللبناني، الباب الثالث عدد ٤). وقد بقيت الولاية القضائية على الموارنة في معظم احوالهم وأموالهم محفوظة للسلطة الروحية التي كانت تمارس صلاحياتها في جبل لبنان القديم على أساس القواعد الموقعية القديمة المرعية في الطائفة، ثم استمر هذا الوضع، عبر شتى المراحل التاريخية التي إجتازتها البلاد، سواء بعد دخول إبراهيم باشا الذي أبقى للبنانيين حريتهم ونظامهم وتقاليدهم، أم في ظل نظام مجلسي القائمقاميتين، أم بمقتضى بروتوكول لبنان القديم عام ١٨٦٤. ولم تتعرض هذه الحقوق للالغاء أو للانتقاض الا بعد إعلان جمهورية لبنان الكبير وفي سبيل إرساء قواعد الديمقراطية فيه.

الامتياز الثاني - إعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة» مع ما يستتبع هذا الامر من مكاسب هامة لها.

١ - استعمل المجلس الاسلامي الاعلى سلطة التشريع التي اكتسبها على الوجه المبين آنفاً، وعدل على هواه، ووفقاً لمستلزمات مصالحه، بعض مواد المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ المذكور، تمهيداً لاعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة». وحقق هكذا لنفسه، وللطائفة الاسلامية، امتيازات خاصة، لا مثيل لها لدى بقية المراجع الدينية والطوائف الاخرى.

٢ - وسط هذا الجو، ارسلت وزارة المالية، بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢ كتاباً تستطلع فيه رأى وزارة العدل، حول معرفة ما إذا كانت الاوقاف الاسلامية معفاة من رسم الطابع. فأجابتها مديرية العدلية بكتابها رقم ١٤٢ تاريخ ١٩٥٥/٣/٣١ بأنها ترى إن «الاوقاف الاسلامية تعتبر من الادارات العامة المشمولة بالاعفاء من قانون الطوابع «- كذا -».

ثم صدر عن مجلس شورى الدولة (الناظر بقضية سليم طباره، مدير الاوقاف الاسلامية السابق، ضد الدولة) قرار بتاريخ ١٩٥٥/١١/٩ قضى بان المرسوم الاشتراعي رقم /١٨/ هو خاضع للمراجعة لديه. وأبطل بالتالي بمحاكمة وجاهية، القرار الصادر عن مديرية الاوقاف الاسلامية والمتضمن صرف السيد طباره من الخدمة. وما لبث مجلس الشورى ذاته ان رجع عن رايه بالقضية ذاتها، نتيجة إعادة محاكمة قدمتها الدولة، فأصدر في الموضوع ذاته قراراً بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٨ قضى بعكس ما كان قضى به في قراره السابق ١٩٥٥/١١/٩.

في سياق هذه المراجعة، جاء في تعليل قرار مجلس الشورى، حيثية المحت، بصورة عابرة، إلى ان الاوقاف الاسلامية، هي في ظل المرسوم الاشتراعي رقم /١٨/ من «المؤسسات العمومية» وبالاستناد الى هذه الحيثية، قال ديوان

المحاسبة، في رايه الاستشاري رقم ١٩ تاريخ ١٩٦٩/٢/٤، بأن الاوقاف الاسلامية هي من المؤسسات العامة. فتمسكت الاوقاف الاسلامية بهذا الوضع وشرعت بالافادة منه في مختلف المجالات.

٣ ـ إن اعتبار الاوقاف الاسلامية «مؤسسة عامة» هو خطأ وتعسف للاسباب التالية:

أ ـ لتناقض هذا الاعتبار مع ماهية ومصرف الاوقاف الاسلامية ذاتها.

إن الاوقاف الاسلامية هي مؤسسة محض دينية إسلامية. وهذا واقع لا يقبل الجدل. وقد اعتبرها كذلك القرار ٧٥٣ تاريخ ١٩٢١/٣/٢ المتعلق بمراقبة الاوقاف الاسلامية في سوريا ولبنان، والذي تضمن في تعليله، بهذا الصدد، ما يلي:

«بما ان الذين وقفوا الاوقاف من المسلمين قد قصدوا بذلك الخير والتقوى، فاوقافهم هي دينية اسلامية محضة لا يجوز أن يديرها إلّا المسلمون».

«وبما ان الاوقاف هي بمثابة ملك الطائفة الاسلامية الديني»

ومما لا شك فيه أن الاوقاف الاسلامية هي بمفهومها ومصرفها طائفية، إسلامية خاصة بالمسلمين، مما يتنافى مع إعتبارها مؤسسة عامة ينتفع منها جميع المواطنين فكونها طائفية يحجب عنها الصفة العمومية. ثم ان مصرفها محصور بأبناء الطائفة الاسلامية فحسب، إذ لا يعقل أن يقبل القيمون على هذه الاوقاف ان يستفيد منها غير المسلمين!..

فطالما إنها طائفية إسلامية فلا يمكن إعتبارها مؤسسة عامة!... وطالما إن النفع منها هو خاص وليس عاماً، فلا يجوز أيضاً اعتبارها مؤسسة عامة!...

ب ـ لعدم شمول الاوقاف الاسلامية بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١١ الذي حدد بوجه الحصر الادارات العامة في الدولة. لا يمكن اعتبار مديرية الاوقاف الاسلامية من المديريات العامة التابعة للدولة نظراً لخلو المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢، الذي حدد، بوجه الحصر، الادارات العامة في البلاد، من أي تلميح أو إشارة اليها. مع العلم بأن هذا المرسوم يحمل تاريخاً لاحقاً ـ (١٩٥٩/٦/١٢) ـ لتاريخ صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٥٥/١/١٣.

فلو كان قصد المشترع إعتبار مديرية الاوقاف الاسلامية المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٥٥/١/١٣، مديرية عامة، أو مؤسسة عامة، لكان ذكرها في عداد المديريات التي حددها في المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ الصادر في ١٩٥٩/٦/١٢، أي بتاريخ لاحق للمرسوم الاشتراعي رقم /١٨/.

ج ـ لمخالفته القانون: ومن ناحية أخرى، إن المواصفات اللازمة، ضرورة، لتوفر صفة المؤسسة العامة، منصوص عليها في القانون الصادر بالمرسوم رقم ٦٤٧٤ تاريخ ١٩٦٧/١/٢٦، والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٩ تاريخ ١٩٦٧/١/٣٠. وهذا المرسوم يوجب ان تستهدف المؤسسة عند إنشائها، ليصح اعتبارها عامة، الغايات التي تحقق الصالح العام، والبرامج ذات منفعة وطنية، أو إنماء الموارد العامة الخ... وتبقى هذه المؤسسات العامة، بكل حال، مرتبطة بإحدى وزارات الدولة، لتمارس عليها سلطة الوصاية. وتخلو أوضاع الاوقاف الاسلامية من جميع هذه الخصائص، مما يحجب عنها إعتبارها مؤسسة عامة.

وفضلاً عما تقدم، فإن القانون ٦٤٧٤ تاريخ ١٩٦٧/١/٢٦، قد نص في مادته /٣٨/ على ما حرفيته:

«يلغى المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ وتعديلاته، والمرسوم ٥٨٧٨ تاريخ ١٩٦٠/١/٣١ وتعديلاته وجميع النصوص التشريعية العامة والخاصة والنصوص التنظيمية والانظمة المخالفة لاحكام هذا المرسوم أو غير المتفقة مع مضمونه».

وهذا الالغاء الشامل والوارد بنص تشريعي لاحق لفتوى وزارة العدل تاريخ ١٩٥٥/٥/٣١، ولقرار مجلس الشورى ولرأي ديوان المحاسبة، يتناولها جميعها.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قرار مجلس الشورى، بمعزل عن الالغاء الذي يشمله بمقتضى المادة ٣٨ من قانون ٦٤٧٤ تاريخ ٢٦/١/١٩٦٧، لا يصح اعتماده أساساً لاعتبار الاوقاف الاسلامية مؤسسة عامة. وذلك لان الدعوى المشارة لدى مجلس الشورى والتي أفضت إلى القرار المذكور لم يكن موضوعها بحث وفصل نقطة ما إذا كانت الاوقاف الاسلامية هي مؤسسة عمومية أم لا بل إن هذا القرار تناول عرضاً هذه النقطة ضمن إحدى حيثياته، بصورة هامشية عابرة. ومن المسلم به، إن مثل هذا البحث الجانبي لا قيمة قانونية له، طالما إنه لم يرد في الفقرة الحكمية أو في حيثية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً مع الفقرة الحكمية.

د ـ لمخالفة هذا الاعتبار لاحكام دستور البلاد: فضلاً عما تقدم، إن هذه الاعتبار يخالف دستور البلاد. فلبنان جمهورية ديمقراطية، لا دين رسمي له، تتساوى فيه تجاه القانون، جميع الطوائف الدينية المعترف بها المتعايشة على أرضه، فلا مبرر، في ظل هذا الدستور، لبعث أوضاع كانت قائمة في عهد دولة دينية إسلامية غابرة... ومما لا جدل فيه، إن دستور البلاد هو المقياس السليم لصحة القوانين التي يجوز تنفيذها على أرض الوطن. وكل نص يخالف لأحكام الدستور لا يصح اساساً لأي وضع او إعتبار. ومن الفائدة إدراج حرفية المادتين ٧ و٨٢ من الدستور:

«المادة ٧ من الدستور: «كل اللبنانين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم».

«المادة ٨٢ من الدستور»: «لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها إلا بقانون»..

فإعتبار طائفة ما، دون بقية الطوائف، مؤسسة عامة، خرق للدستور ـ (المادة ٧) ـ الذي لا يبيح هذا التمييز بين اللبنانيين.

ـ وإعفاء هذه الطائفة، نتيجة إعتبارها مؤسسة عامة، من رسم وضرائب تفرض على الطوائف الاخرى، إنتهاك للدستور ـ المادة ٨٢ ـ الذي لا يجيز ذلك الا بقانون سليم متوافق مع أحكامه.

هـ ـ وأخيراً، وعلى سبيل المقارنة، يلاحظ ان الاوقاف المسيحية معترف بها رسمياً منذ القدم وعبر شتى المراحل التاريخية التي اجتازتها البلاد بموجب نصوص عديدة منها.

ـ القانون الصادر في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ و ١٦ شباط سنة ١٣٢٨، المتعلق بتصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة.

ـ القرار الصادر عن دار الانتداب برقم /٢٥٤٧/ تاريخ ١٩٢٤/٤/٧، المتمم للقانون المذكور أعلاه.

ـ القرار الصادر عن دار الانتداب برقم ٦٠/ل.ر. تاريخ ١٩٣٦/٣/١٣ المعروف بقانون الطوائف الدينية.

ـ قانون الاحوال الشخصية الصادر في ١٩٥١/٤/٢.

وبمقتضى أحكام هذه النصوص وغيرها تتمتع الاوقاف المسيحية بالشخصية المعنوية، ولانظمتها قوة القانون، ولكنها لا تستفيد من الامتيازات التي تنعم بها، عن طريق مخالفة الدستور والخطأ في تفسير القانون، الاوقاف الاسلامية.

٤ ـ وبكل حال، وسواء أكان هذا الوضع الخاص مخالفاً للدستور وللقانون أم موافقاً لها، فإن الاوقاف الاسلامية، بالواقع، تنفرد بامتياز اعتبارها «مؤسسة عامة» وهذا الامر يستتبع إفادتها من مكاسب هامة من الناحيتين المعنوية والمادية وفي حقول عديدة، بعضها على سبيل المثال لا الحصر، موضوع هذا البحث.

الامتياز الثالث ـ إعفاء الاوقاف الاسلامية من الرسوم والتأمينات والكفالات والطوابع لدى جميع المحاكم والمراجع الرسمية بمقتضى المادة ٨١ من قانون الرسوم القضائية.

إنطلاقاً من إعتبارها «مؤسسة عامة» أصبحت الاوقاف الاسلامية تستفيد من الاعفاءات المنصوص عليها في المادة ٨١ من قانون الرسوم القضائية تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠. وهي المادة التي تعدلت فيها بعد بالقانون رقم ٩٧٩٦ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤، وأصبح نصها كما يلي: «تعفى الدولة في جميع الدعاوى التي تقام منها أو عليها من تأدية الرسوم القضائية والطوابع الأميرية وتمغة المرافعة عن جميع الاوراق التي تبرزها والمعاملات التي تطلبها بإسم ولمصلحة الدوائر العامة الداخلة في موازنتها، ومن دفع التأمينات القضائية وتقديم الكفالة في جميع الاحوال التي يفرضها القانون على المتداعين. يشمل هذا الاعفاء دوائر الجمرك واليانصيب الوطني والمصلحة الوطنية للتعمير ومصرف لبنان وجميع المؤسسات العامة الرسمية والمصالح المستقلة» . .

وبالرغم من الخطأ في تفسير القانون لجهة اعتبار الاوقاف الاسلامية مؤسسة عامة، فأنها تتمتع، عملياً، بالاعفاءات المبينة في المادة المذكورة آنفاً في جميع القضايا المتعلقة بها لدى جميع المراجع وفي كافة الدعاوى المقامة منها أو عليها لدى المحاكم.

والاعفاء موضوع البحث لا يشمل الرسوم والتأمينات والكفالات المتوجبة لدى المحاكم فحسب، بل إنه يطبق أيضاً على جميع المعاملات لدى جميع الدوائر الرسمية. مثال ذلك ان التعهدات والعقود والسندات، بالغة ما بلغت قيمتها، تعفى من التمغة عندما تكون الاوقاف الاسلامية طرفاً فيها. اكثر من ذلك، حتى مجرد الافادة العقارية التي تطلبها هذه الاوقاف معفاة من أي رسم، وذلك تطبيقاً للمادة ٩١ من القرار رقم ١٨٨ تاريخ ١٩٢٦/٣/١٥ ونصها: «كل مراجعة لدفتر الملكية أو لخريطة المساحة، يجب أن يتم في مركز المكتب المعاون أو المكتب العقاري دون نقل هذه الوثائق. وتعفى من الرسوم المعلومات التي تطلبها الادارات العامة في سبيل منفعة عامة».

وتجدر الاشارة الى أهمية الاعفاء من الرسوم القضائية التي، غالباً ما تكون نسبية، مرتبطة بموضوع المنازعات وقيمتها، فتبلغ مقداراً عظيماً آخذا في الازدياد مع الزمن، نتيجة تطور التشريع المالي والضريبي وإتجاهه نحو الارتفاع الملموس بهذا الصدد.

الامتياز الرابع ـ الاعفاء من ضريبة الاملاك المبنية المنصوص عليها في قانون ١٧ أيلول ١٩٦٢.

علاوة عن الاعفاء من الرسوم القضائية التي تستفيد منه الاوقاف الاسلامية في الحقل القضائي، فإنها، في المجال المالي، تستفيد من إعفاءات أخرى تتعلق بضريبة الاملاك المبنية المنصوص عليها في قانون ١٧ أيلول ١٩٦٢.

معلوم إن هذا القانون رتب ضريبة هامة على الاملاك المبنية، ونظم أصول تقديرها، ولحظ غرامات على مخالفة أحكامه، كما نص على أحوال استثنائية للاعفاء من هذه الضريبة ومن الغرامات الناشئة عنها

وانطلاقاً من اعتبارها مؤسسة عامة، تستفيد الاوقاف الاسلامية، بما خص احكام هذا القانون، مما يلي:

«١ ـ من الاعفاء من الضريبة بصورة دائمة، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون ١٩٦٢/٩/١٧ ونصها: «المادة ٨ ـ تعفى من الضريبة بصورة دائمة».

«٢ ـ الابنية التي تملكها المؤسسات العامة ولا تكون مؤجرة أو معدة للايجار».

«٣ ـ من الاعفاء حتى من موجب تسجيل عقود الايجار، وذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من ذات القانون ١٩٦٢/٩/١٧ ونصها:

المادة ٣٤ «يمكن صرف النظر عن تسجيل العقود واعتبارها بحكم المسجلة في الحالات التالية: إذا كان المؤجر مؤسسة عامة. ولا تكتفي الاوقاف الاسلامية بأن تتمتع بهذه الاعفاءات، بل إنها تبذل قصارى الجهود للتوسع في تفسير أحكام قانون ضريبة الاملاك المبنية لصالحها، للحصول على مزيد من المكاسب، مثال ذلك «ما تناقلته الصحف في حينه

عن طلب إعفاء مبنى «الريفولي» في بيروت، ملك المقاصد الاسلامية، من أي رسم أو ضريبة . . .
ـ الامتياز الخامس تمويل المجالس والدوائر والمحاكم الشرعية الإسلامية من موازنة الدولة.

١ ـ بعد صدور المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٩٥٥/١/١٣ القاضي بتنظيم دوائر الافتاء والاوقاف الاسلامية، صدر المرسوم رقم ٢٨٨٠ تاريخ ١٩٥٩/١٢/١٦ الذي حدد ملاك وسلسلة رواتب دوائر الافتاء.

٢ ـ ثم تاريخ ١٩٦٢/٦/٧، أي بعد مرور أقل من ثلاث سنوات على هذا المرسوم الاخير رقم ٢٨٨٠، صدر القانون المنشور بالمرسوم ١٢٩٨٠ القاضي بتعديل رواتب المفتي وسائر موظفي الافتاء وقد أحدث زيادة على جميع هذه الرواتب.

٣ ـ بموجب القانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩، جميع نفقات المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، بدون استثناء تتحملها الدولة.

سبق القول إن هذا القانون أنشأ المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ونظم شؤونه. وقد نصت المادة ٢٧ منه على ما حرفيته:

المادة ٢٧ «يلحظ في القسم المتعلق بالمحاكم الشرعية الجعفرية من موازنة الدولة باب خاص للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، يشمل على تعويض الرئيس، ورواتب موظفي المجلس، ونفقات إيجار دار المجلس وأثاثه، وصيانته».

٤ ـ بتاريخ ١٦ تموز ١٩٦٢ صدر قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري الوارد بالمرسوم رقم ٨٤٥٧ تاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٢. وقد نشر هذا القانون في ملحق العدد ٢٩ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٨ تموز ١٩٦٢ ـ وقد ألحق بهذا القانون ٤ جداول تبين أجهزة المحاكم الشرعية من قضاة، ومساعدين قضائيين، ومحاسبين ماليين، وسلسلة رواتبهم، وعدد المحاكم ومركزها، ونطاقها القضائي.

٥ ـ فضلاً عما تقدم، لقد أعطي القضاة الشرعيون إضافة على رواتبهم للعاملين منهم خارج بيروت، بموجب المرسوم رقم ١٦٠٢١ تاريخ ١٩٦٤/٤/٧.

٦ ـ ثم صار تعديل ملاك المحاكم الشرعية بالمرسوم ١٧٤٦٩ بتاريخ ٩ أيلول ١٩٦٤ الذي قضى بإضافة مساعدين قضائيين على ملاك المحاكم الشرعية السنية، وبإحداث وظائف جديدة في ملاك المحاكم الشرعية السنية والجعفرية، وأناط بمجلس القضاء الشرعي الاعلى القيام مقام مجلس الخدمة المدنية.

٧ ـ وأكثر من ذلك، لقد أعطى القضاة في المحاكم الشرعية السنية والجعفرية تعويض اختصاص، بموجب المادة ١١ من قانون موازنة ١٩٦٩، المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٧ صفحة ٢٢٣، بالحرفية التالية:

«يعطى قضاة المحاكم الشرعية السنية والجعفرية إعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٦٩، تعويض اختصاص يوازي التعويض المعطى للقضاة العدليين بالمرسوم رقم ١٠١٨٠ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٦٨».
«للحكومة ان تفتح بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الاعتمادات اللازمة لدفع تعويض الاختصاص المذكور، محددة فيه كيفية تغطية هذه الاعتمادات».

٨ ـ جميع هذه الاجهزة الشرعية الاسلامية، وما نتج عن حركة توسيع ملاكاتها وزيادة رواتب وتعويضات موظفيها، وكافة نفقاتها الاخرى على إختلاف أنواعها تتحملها موازنة الدولة.

ومن الفائدة بيان مواطن الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية. فهي مفصلة في الباب الثالث وفي الفصول ٥ و٦ و٧ و٨ من مشروع موازنة السنة الجارية ١٩٧٥. (الصفحات ٦٢ إلى ٦٩ من المشروع المذكور المرفقة صورها). هذا المشروع الذي صدقه المجلس النيابي، كما ورد لهذه الناحية، بموجب القانون رقم ٧٥/٣٢ تاريخ ٢٨ آب ١٩٧٥، والمنشور في الجريدة الرسمية، عدد ٧٢ تاريخ ٨ أيلول ١٩٧٥ صفحة ٧٨٢ وما يليها:

٩ ـ ورد في الباب الثالث، موازنة رئاسة مجلس الوزراء، بالنسبة لمخصصات الافتاء والمحاكم الشرعية السنية.

الفصل الخامس، دوائر الافتاء، (صفحة ٦٢ و٦٣):

ـ المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها، والمساعدات، المكافآت، والتعويضات العائلية، وتعويض سيارة، وتعويض تمثيل، وتعويض خاص، وتعويض غلاء معيشة، واللوازم الادارية من ايجارات (بلغ الاعتماد المخصص هذا العام للايجارات /٥٣٠٠٠/ ل ـ ل.) ومن إنارة، وتدفئة وماء، وهاتف، وكتب، وصحف، وإعلانات، ونفقات خدمة، وتنظيفات، ونقل وإنتقال، وأعياد، ومساعدات إجتماعية الخ. . .

/٦٩٦٧٠٠/ ل. ل.

الفصل السادس، المحاكم الشرعية السنية، (صفحة ٦٤ و٦٥)

ـ مخصصات، ورواتب، وأجور، وملحقاتها، ولوازم، ونفقات إدارية، من إنارة، وتعويض إختصاص، وتعويض تمثيل، وتعويضات عائلية، وتعويض خاص، وتعويض سيارة، ونقل وإنتقال، وبدل غلاء معيشة، ونفقات إيجارات، وتدفئة، وماء، وهاتف، وأعياد، ونفقات خدمة، وتنظيفات الخ. . .

/١٣٨٤٨٠٠/ ل. ل.

فيكون، بالنسبة للطائفة السنية، المجموع: /٢٠٨١٥٠٠/ ل ـ ل. كما هو ملحوظ في الموازنة.

١٠ ـ أما بالنسبة للطائفة الشيعية، فإن جميع نفقات المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، والمحاكم الجعفرية، قد لحظت أيضاً في الميزانية، الباب الثالث، المتعلق بموازنة رئاسة مجلس الوزراء.

الفصل السابع ـ المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، (صفحة ٦٦ و٦٧)

ـ المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها، والتعويضات والمساعدات، والمكافآت، ولوازم إدارية من إيجارات (بلغ بدل الايجار الملحوظ عن هذا العام /٦٠٠٠٠/ ل ـ ل.)[1] وصيانة، وإنارة، وتدفئة، وماء، وهاتف، ونقل وانتقال، وأعياد، وتمثيل، وتعويضات عائلية، وتعويض سيارة، وتعويض خاص، وبدل غلاء معيشة.

/٢١٩٤٠٠/ ل. ل.

١ ـ تجدر الأشارة إلى أن البناء الذي يشغله المجلس الأسلامي الشيعي الأعلى هو ملك الطائفة الشيعية ذاتها، مما يجعل هذه الطائفة تتقاضى من موازنة الدولة، عن هذا الأشغال لمجلسها المذكور بدل اجارة قدره /٦٠٠٠٠/ ل. ل. سنوياً ما عدا نفقات الصيانة، والأنارة، والكهرباء والهاتف والخدمة. . .

الفصل الثامن ـ المحاكم الشرعية الجعفرية، (صفحة ٦٨ و٦٩)

ـ مخصصات ورواتب وأجور وملحقاتها من رواتب الموظفين، وأجور الاجراء وتعويضات ومساعدات وإيجارة، وإنارة، وتدفئة، وماء وهاتف، وتنظيفات، ونقل وانتقال، وأعياد، وتمثيل، وتعويضات عائلية، وتعويضات خدمة، وتعويض ملحق بالراتب، وتعويض غلاء معيشة، وتعويض خاص، وتعويضات مباريات، وتعويض تفتيش وتعويضات شتى.

/٩٣٦٨٠٠/ ل. ل.

فيكون بالنسبة للطائفة الشيعية المجموع /١١٥٦٢٠٠/ ل. ل.

١١ ـ وهكذا يكون مجموع ما لحظ من اعتمادات لتغطية نفقات الافتاء والمحاكم الشرعية السنية ونفقات المجلس الشيعي الاسلامي الاعلى، والمحاكم الجعفرية، في موازنة عام ١٩٧٥، مبلغ /٣٢٣٧٧٠٠/ ل. ل.

هذه المبالغ الضخمة يمكن الاطلاع على تفاصيلها في الصفحات ٦٢ ـ ٦٩ من قانون موازنة ١٩٧٥ المرفقة صورها ربطاً.

١٢ ـ ولا بد من الاشارة الهامة الى كون المادة ٤ من القرار ٧٥٣ تاريخ ١٩٢١/٣/٢ كانت تنص على أن الاوقاف الاسلامية تتحمل نفقات إدارة المراقبة العامة، كما وأن المادة ١٧ من القرار ٧٥٣ المذكور كانت تنص على مجانية وظائف رئيس وأعضاء المجلس الاعلى واللجنة العامة، ومن الفائدة إدراج حرفية هاتين المادتين·

«المادة ٤ ـ»

«تتحمل الاوقاف الاسلامية نفقات إدارة المراقبة العامة. «وقد أنشىء في هذه المراقبة العامة صندوق مركزي تجمع فيه زيادات إيرادات الاوقاف المحلية وكذلك الرسومات والمخصصات القانونية المستحقة للاوقاف».

«المادة ١٧»

«إن وظائف رئيس وأعضاء المجلس الاعلى واللجنة العامة هي مجانية وإنما يمكن أن يأمر المجلس الاعلى بمخصصات للمندوبين الذين يطلبون ذلك. وهو يطلب من ميزانية الاوقاف الاسلامية بصفة نفقات يومية للانتقال والاقامة على أن لا تتجاوز هذه المخصصات العدد الحقيقي لأيام الاجتماعات التي تلتئم قانونياً»

أما بعد أن تحملت ميزانية الدولة تمويل المجالس والهيئات والمحاكم الشرعية، فقد أصبحت جميع الوظائف ذات عوض على الوجه المفصل المبين أعلاه. وهذا التمويل الملحوظ في موازنة الدولة لتغطية جميع نفقات دوائر الافتاء، والمجالس، والمحاكم الشرعية الاسلامية، لا يوجد مقابل له، من قانون الموازنة. بالنسبة للطوائف المسيحية، بحيث تكون الطوائف الاسلامية تتفرد بهذا الامتياز، مما يجعل هذه الدوائر والمجالس والمحاكم كلاّ على الخزينة في كل شيء، تستنزفها من جميع الوجوه ولا تغذيها في أي وجه.

الخلاصة

إن الطوائف الاسلامية تتمتع في لبنان بامتيازات حرمت منها الطوائف الأخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إمتياز الاستقلال بالتشريع في الحقل الطائفي.
- أقصى الصلاحيات للقضاء الشرعي الاسلامي.
- إمتياز إعتبار الاوقاف الاسلامية مؤسسة عامة مع ما يستتبع ذلك من مكاسب في الناحيتين المعنوية والمادية.
- إمتياز الافادة من الاعفاء من الرسوم القضائية لدى المحاكم في جميع الدعاوى التي تقام من الاوقاف الاسلامية أو عليها.
- إمتياز إفادة الاوقاف المذكورة من الاعفاء من رسم الطوابع.
- إمتياز الافادة من الاعفاء من ضريبة الاملاك المبنية.
- إمتياز تمويل المجالس والادارات والمحاكم الشرعية الاسلامية من موازنة الدولة وقد بلغت هذه السنة قيمة الاعتمادات المرصدة لهذه الغاية، الملايين.

هذه الامور متروكة لتقدير القارىء مع الأمل بأن يطّلع عليها بروح الموضوعية والمنطق، لمعرفة الطوائف المحظوظة والطوائف المغبونة في البلاد.

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
	الفصل الخامس - دوائر الافتاء				
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها				
	١ - رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها	٥٤٢٣٠٠	٥٥٩٤٠٠	١٧١٠٠	-
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت				
	١ - تعويضات عن أعمال إضافية	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	-

الفصل الخامس - دوائر الافتاء

رقم البند	إيضاحات		
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها		
	١ - رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها		
	آ - مخصصات مفتي الجمهورية	٢٢٠٠٠	
			٢٢٠٠٠
	ب - رواتب الموظفين		
	١ مدير عام	١٧٠٠٠	
	٨ مفتي	٧٣٨٠٠	
	٢ أمين فتوى	١٥٧٠٠	
	٣٩ فئة رابعة	١٥٢٣١٠	
	٤ فئة خامسة	١٧٠٠٠	
	٥٤		٢٧٥٨١٠
		إعتماد للتدرج	٩٢٢٥
			٣٠٧٠٣٥
	الافتاء الجعفري		
	١ مفتي ممتاز	١١٨٠٠	
	٨ مفتي	٥٤٣٠٠	
	١ أمين فتوى	٥٩٠٠	
	١ فئة ثالثة	٧٦٨٠	

	١٦ فئة رابعة	٥٩٤٧٥	
	١ فئة خامسة	٢٤٦٠	
	٢٨		١٤١٦١٥
	٨٢	إعتماد للتدرج	٤٢١٥
			٤٥٢٨٦٥
	ـ تعويضات عائلية	٥٢٣٤٦	
	ـ تعويض تمثيل	٧٢٠٠	
	ـ تعويض سيارة	٤٨٠٠	
	ـ تعويض خاص ٤٪	١٨٤١٧	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	٢٣٧٧٢	
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت		١٠٦٥٣٥
			٥٥٩٤٠٠
	١ ـ تعويضات عن أعمال إضافية		
	ـ الافتاء السني	٣٠٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	١٠٠٠	٤٠٠٠

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
٣	لوازم إدارية				
	١ ـ ايجارات	٤٣٥٠٠	٥٣٠٠٠	٩٥٠٠	ـ
	٢ ـ إنارة وتدفئة وماء وهاتف	١١٠٠٠	١١٠٠٠	ـ	ـ
	٤ ـ كتب وصحف وإعلانات	١٢٠٠	١٥٠٠	٣٠٠	ـ
	٦ ـ نفقات خدمة وتنظيفات	٢٠٠٠	٢١٠٠	١٠٠	ـ
	٧ ـ نفقات شتى	١٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	ـ
		٥٩٢٠٠	٦٩٦٠٠	١٠٤٠٠	ـ
٤	نفقات إدارية عامة				
	١ ـ نقل وإنتقال	٦٠٠	٩٠٠	٣٠٠	ـ
	٤ ـ أعياد وتمثيل	٢٥٠٠	٢٥٠٠	ـ	ـ
		٣١٠٠	٣٤٠٠	٣٠٠	ـ

٥	الصيانة				
	٣ ـ نفقات صيانة مختلفة	١٠٠٠	١٢٠٠	٢٠٠	ـ
٧	مساهمات ومساعدات				
	١ ـ نفقات ومساعدات إجتماعية	٥٩١٠٠	٥٩١٠٠	ـ	ـ
	مجموع الفصل الخامس	٦٦٦٧٠٠	٦٩٦٧٠٠	٣٠٠٠٠	ـ

الفصل الخامس ـ دوائر الافتاء

رقم البند	إيضاحات		
٣	لوازم إدارية		
	١ ـ إيجارات		
	ـ الافتاء السني	٣٤٥٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	١٨٥٠٠	
			٥٣٠٠٠
	٢ ـ إنارة وتدفئة وماء وهاتف		
	ـ الافتاء السني	٦٠٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	٥٠٠٠	
			١١٠٠٠
	٤ ـ كتب وصحف وإعلانات		
	ـ الافتاء السني	١٠٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	٥٠٠	
			١٥٠٠
	٦ ـ نفقات خدمة وتنظيفات		
	ـ الافتاء السني	١٥٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	٦٠٠	
			٢١٠٠
	٧ ـ نفقات شتى		
	ـ الافتاء السني	١٢٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	٨٠٠	
			٢٠٠٠
٤	نفقات إدارية عامة		
	١ ـ نقل وإنتقال		
	ـ الافتاء السني	٦٠٠	
	ـ الافتاء الجعفري	٣٠٠	
			٩٠٠

			رقم البند
		٤ ـ أعياد وتمثيل	
	١٥٠٠	ـ الافتاء السني	
	١٠٠٠	ـ الافتاء الجعفري	
٢٥٠٠			
		الصيانة	٥
		٤ ـ نفقات صيانة مختلفة	
	٨٠٠	ـ الافتاء السني	
	٤٠٠	ـ الافتاء الجعفري	
١٢٠٠			
		مساهمات ومساعدات	٧
		١ ـ نفقات ومساعدات إجتماعية	
	٣٧٦٠٠	ـ الافتاء السني	
	٢١٥٠٠	ـ الافتاء الجعفري	
٥٩١٠٠			

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

الفرق في النفقات المقدرة		النفقات المقدرة		بيان النفقات	رقم البند
نقصان	زيادة	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٤		
				الفصل السادس ـ المحاكم الشرعية السنية	
				المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١
٣٢٠٠	ـ	١٢٢١٥٠٠	١٢٢٤٧٠٠	٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها	
ـ	١٧٩٠٠	٧٧٦٠٠	٥٩٧٠٠	٥ ـ اجور الاجراء وملحقاتها	
٣٢٠٠	١٧٩٠٠	١٢٩٩١٠٠	١٢٨٤٤٠٠		
				التعويضات والمساعدات والمكافآت	٢
ـ	ـ	٦٩٠٠	٦٩٠٠	٢ ـ تعويضات مختلفة	

الفصل السادس ـ المحاكم الشرعية السنية

إيضاحات			رقم البند
		المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١
		٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها	
	٤١٩١٠٠	٢١ رئيس ومستشار وقاض	

رقم البند	بيان النفقات		
	فئة ثالثة	٨٢٢٠	
	٧٢ فئة رابعة	٣٨٤٧٨٠	
	١٤ فئة خامسة	٥٧٠٩٠	
	١٠٨		٨٦٩١٩٠
		إعتماد للتدرج	١٦٥٣٠
			٨٨٥٧٢٠
	ـ تعويضات عائلية	٧٩٢٠٠	
	ـ تعويض خاص ٤٪	١٨٩٣٠	
	ـ تعويض إختصاص	١٧٠٢١٢	
	ـ تعويض ملحق بالراتب لقضاة الملحقات	٧٦٧٥	
	ـ تعويض تمثيل	٣٦٠٠	
	ـ تعويض سيارة	٢٤٠٠	
	ـ تعويض نقل وإنتقال مقطوع	١٦٨٠٠	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	٣٦٩٦٣	
			٣٣٥٧٨٠
			١٢٢١٥٠٠
	٥ ـ أجور الاجراء وملحقاتها		
	١٠ أجير	٢٥٠٣٦	
	١٧ أجير بالساعة	٤٢٥٠٤	
	٢٧		٦٧٥٤٠
	ـ تعويض خاص ٤٪	٣٩٠٤	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	٦١٥٦	
			١٠٠٦٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت		٧٧٦٠٠
	٢ ـ تعويضات مختلفة		
	ـ تعويض صندوق	٣٠٠	
	ـ تعويض القضاة المنتدبين	١٨٠٠	
	ـ تعويض تفتيش ومراقبة	٤٨٠٠	
			٦٩٠٠

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفريق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
٣	لوازم إدارية				
	١ ـ إيجارات	٥١٠٠٠	٥١٠٠٠	ـ	ـ

رقم البند	بيان النفقات	عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
	٢ ـ إنارة وتدفئة وماء وهاتف	١٥٠٠٠	١٦٠٠٠	١٠٠٠	-
	٤ ـ كتب وصحف وإعلانات	١٢٠٠	١٥٠٠	٣٠٠	-
	٦ ـ نفقات خدمة وتنظيفات	-	١٠٠٠	١٠٠٠	-
	٧ ـ نفقات شتى	٣٥٠٠	٣٠٠٠	-	٥٠٠
		٧٠٧٠٠	٧٢٥٠٠	٢٣٠٠	٥٠٠
٤	نفقات إدارية عامة				
	١ ـ نقل وإنتقال	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠	-
	٤ ـ أعياد وتمثيل	١٨٠٠	١٨٠٠	-	-
		٥٨٠٠	٦٣٠٠	٥٠٠	-
	مجموع الفصل السادس	١٣٦٧٨٠٠	١٣٨٤٨٠٠	٢٠٧٠٠	٣٧٠٠

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
	الفصل السابع ـ المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى				
١	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها				
	٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها	٩٩٢٠٠	١٠١٨٠٠	٢٦٠٠	-
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت				
	١ ـ تعويضات عن أعمال إضافية	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	-
	٢ ـ تعويضات مختلفة	٢٦٣٠٠	٢٧٤٠٠	١١٠٠	-
	٣ ـ مساعدات مرض ووفاة	للذكر	للذكر	-	-
		٢٧٣٠٠	٢٩٤٠٠	٢١٠٠	-
٣	لوازم إدارية				
	١ ـ إيجارات	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	-	-
	٢ ـ إنارة وتدفئة وماء وهاتف	٨٠٠٠	١٠٧٠٠	٢٧٠٠	-
	٤ ـ كتب وصحف وإعلانات	١٥٠٠	١٥٠٠	-	-
	٦ ـ نفقات خدمة وتنظيفات	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-
	٧ ـ نفقات شتى	٢٥٠٠	٢٥٠٠	-	-
		٧٣٠٠٠	٧٥٧٠٠	٢٧٠٠	-
٤	نفقات إدارية عامة				
	١ ـ نقل وإنتقال	٢٥٠٠	١٥٠٠	-	١٠٠٠
	٤ ـ أعياد وتمثيل	١٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	-
		٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

الفصل السابع ـ المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى

رقم البند	إيضاحات		
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها		
	٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها		
	١ فئة أولى	١٦٥٦٠	
	٤ فئة ثالثة	٣٠٧٢٠	
	٧ فئة رابعة	٢٥٢٠٠	
	٢ فئة خامسة	٦٦٠٠	
	١٤		٧٩٠٨٠
		إعتماد للتدرج	٧٠٠
			٧٩٧٨٠
	ـ تعويضات عائلية	٧٦١٠	
	ـ تعويض سيارة	٢٤٠٠	
	ـ تعويض تمثيل	٣٦٠٠	
	ـ تعويض خاص ٤٪	٣٦١٠	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	٤٨٠٠	
			٢٢٠٢٠
			١٠١٨٠٠

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	نقصان	زيادة
٥	الصيانة				
	٣ ـ نفقات صيانة مختلفة	٢٥٠٠	٢٥٠٠	ـ	ـ
٧	مساهمات ومساعدات				
	١ ـ نفقات ومساعدات إجتماعية	٦٠٠٠	٦٠٠٠	ـ	ـ
	مجموع الفصل السابع	٢١٢٠٠٠	٢١٩٤٠٠	٨٤٠٠	١٠٠٠

رقم البند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
	الفصل الثامن ـ المحاكم الشرعية الجعفرية				
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها				
	٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها	٨١٠١٠٠	٨٣٥٤٠٠	٢٥٣٠٠	-
	٥ ـ أجور الاجراء وملحقاتها	٤٠٤٠٠	٤١٠٠٠	٦٠٠	-
		٨٥٠٥٠٠	٨٧٦٤٠٠	٢٥٩٠٠	-
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت				
	١ ـ تعويضات عن أعمال إضافية	١٠٠٠	١٠٠٠	-	-
	٢ ـ تعويضات مختلفة	٨٠٠٠	١٠٩٠٠	٢٩٠٠	-
		٩٠٠٠	١١٩٠٠	٢٩٠٠	-

الفصل الثامن ـ المحاكم الشرعية الجعفرية

رقم البند	إيضاحات		
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها		
	٢ ـ رواتب الموظفين الدائمين وملحقاتها		
	١٥ رئيس ومستشار وقاض	٢٧٢١٠٠	
	١ فئة ثالثة	٦٦٠٠	
	٤٨ فئة رابعة	٢٣١٥٥٠	
	١٣ فئة خامسة	٧١١٣٠	
	٧٧		٥٨١٣٨٠
		إعتماد للتدرج	١٥٤٠٧
			٥٩٦٧٨٧
	ـ تعويضات عائلية	٦٠٩٨٥	
	ـ تعويضات خاصة	١٢١٠٠٠	
	ـ تعويض خاص ٤٪	١٣٣٨٤	
	ـ تعويض ملحق بالراتب	٦٠٠٠	
	ـ تعويض تمثيل	٣٦٠٠	
	ـ تعويض نقل وإنتقال مقطوع	١٦٩٢٠	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	١٦٧٢٤	

رقم البند	بيان النفقات		
			٢٣٨٦١٣
			٨٣٥٤٠٠
	٥ ـ أجور الأجراء وملحقاتها		
	١٣ أجير	٣١٨٩٩	
	٢ أجير بالساعة	٣٦٧٩	
	١٥		٣٥٥٧٨
	ـ تعويض حاص ٤٪	٢٠٩٧	
	ـ بدل غلاء معيشة ٥٪	٣٣٢٥	
			٥٤٢٢
			٤١٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافآت		
	٢ ـ تعويضات مختلفة		
	ـ تعويضات المباريات والامتحانات	٤٠٦٠	
	ـ تعويض صندوق	٢٤٠	
	ـ تعويضات القضاة المنتدبين	١٨٠٠	
	ـ تعويض تفتيش ومراقبة	٢٤٠٠	
	ـ تعويض معاون مفتش	٢٤٠٠	
			١٠٩٠٠

الباب الثالث ـ رئاسة مجلس الوزراء

رقم التند	بيان النفقات	النفقات المقدرة		الفرق في النفقات المقدرة	
		عام ١٩٧٤	عام ١٩٧٥	زيادة	نقصان
٣	لوازم إدارية				
	١ ـ إيجارات	٢٧٩٠٠	٢٧٩٠٠	ـ	ـ
	٢ ـ إنارة وتدفئة وماء وهاتف	٩٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	ـ
	٤ ـ كتب وصحف وإعلانات	٨٠٠	٨٠٠	ـ	ـ
	٦ ـ نفقات خدمة وتنظيفات	ـ	٦٠٠	٦٠٠	ـ
	٧ ـ نفقات شتى	٢٥٠٠	٢٤٠٠	ـ	١٠٠
		٤٠٢٠٠	٤٣٧٠٠	٣٦٠٠	١٠٠
٤	نفقات إدارية عامة				
	١ ـ نقل وإنتقال	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	ـ
	٤ ـ أعياد وتمثيل	١٨٠٠	١٨٠٠	ـ	ـ
		٤٣٠٠	٤٨٠٠	٥٠٠	ـ
	مجموع الفصل الثامن	٩٠٤٠٠٠	٩٣٦٨٠٠	٣٢٩٠٠	١٠٠

البحث :

«بين علمنة الدولة والغاء الطائفية السياسية»

الصادر عن لجنة البحوث اللبنانية الكسليك سنة ١٩٧٦

لقد صور لنا أن «الطائفية» هي علة العلل في لبنان فآمنا . وإن «الغاء الطائفية» هو الدواء السحري فآمنا . وها نحن اليوم بين وجه الخير ووجه الشر ، بين النهار والليل ، تتحكم فينا الميتولوجيا ويبتعد عنا العقل فيرتاح «السياسيون» ، ويموج الشعب خمولاً . فما هي «الطائفية» ، الهة الشر هذه التي أصبحت قيمة تمويه ـ Valeur refuge لكل سياسي فاشل أو طامع متاجر جاهل ؟ دعونا نخرج من جمهرة المنشدين «فلتسقط الطائفية» لنر أية «طائفية» يجب أن تسقط وما هي سبل اسقاطها ، غير الأناشيد طبعاً . في معناها اللغوي الاولي ، القريب من طبيعتها الإنسانية الإجتماعية ، تدل الطائفية على الانتهاء إلى طائفة معينة Appartenance à une communauté donnée تماماً كعبارتي العائلية أو الحزبية أي الانتهاء إلى عائلة أو إلى حزب معين .

أما مسببات هذا الانتهاء التي تزيد البعد اللغوي البسيط ابعاداً اجتماعية معقدة ، تلزمنا بالتفريق بين العائلية والطائفية ، وخصوصاً بين هذين الانتمائين والحزبية . هذه المسببات لم نتعرض لها في انشودتنا الوطنية «فلتسقط الطائفية» لذلك بقيت الطائفية وبقينا ننشد .

أكثر من ذلك ، إن الطائفية السياسية التي نسمع كثيراً أن المطلوب هو الغاؤها فقط ، دون التعرض للطائفية ـ الانتهاء ، ليست تماماً ، كما هو متداول حتى اليوم ، مجرد توزيع مناصب الحكم والادارة على «الطوائف التاريخية» تبعاً لأهميتها. إنها نظرية سياسية تتعلق بشكل الدولة La forme de L'etat والغاؤها، أي تغيير شكل الدولة، الذي يجب أن نفرقه عن النظام السياسي Le régime politique ، فمسألة ممكنة علمياً وعملياً، ولو بصعوبة كبيرة، بقدر ما هو ممكن تغيير شكل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أو الهند أو كندا أو سويسرا، من دول فدرالية إلى دول موحدة كفرنسا وبريطانيا مثلاً.

اولاً ـ الطائفية انتهاء انساني اجتماعي :

١ ـ نستطيع اليوم تصنيف شعور انتهاء الفرد إلى المجموعات الانسانية في حالات ثلاث مميزة : مثالية ، وسطية ، وبدائية

أ ـ حالة الانتهاء الاولى ، المثالية ، هي الحالة التي يكون فيها الانتهاء انسانياً مطلقاً ، أي منزهاً عن أية فروقات تميز البشر بعضهم عن بعض خارج الجوهر وخارج القدر الإنساني La condition humaine لسائر بني البشر . بالطبع هذه الحالة ، ليست الحالة العامة المنتشرة حالياً في العالم ، كما لم تكن ، ولا مرة عبر التاريخ الانساني الطويل ، الحالة العامة . هي حالة موجودة . ولكنها وقف على قلة منورة لا تقل في سموها عن الالوهة درجات . إنها حالة في اتساع دائم ، وهذا هو في نظرنا الترقي La promotion الانساني الصحيح .

ب ـ حالة الانتهاء الثانية ، الوسطية ، هي الحالة التي لم يبلغ فيها الإنسان ذروة الانقشاع التام ليرى الجوهر الواحد ، بل يظل يشعر ، باهتماماته اليومية ، إنه ذو قدر خاص ضمن البيئة ، التي غالباً ما تكون اهتماماته تلك من

نسجها ومن قماشها . هذه الحالة الاكثر شيوعاً في العالم ، كما في التاريخ ، لانها قريبة جداً من الإنسان العادي اليومي ، تظل فيها المجموعات البشرية ذات «الاهتمامات» الواحدة منفصلة عن غيرها من المجموعات . في هذه الحالة يشعر الفرد أن تحقيق قدره ، أن ترقيه ، لا يصح اجمالاً إلا انطلاقاً من «فئته» من مجموعته وهكذا تأخذ المجموعة قيمة elle est valori-sée على طريق الترقي .

ج ـ الحالة الثالثة البدائية ، هي حالة انتماء سلبي قبل كل شيء ويمكننا أن نحلل سلوك الفرد فيها على الشكل الآتي :

ـ يرفض الفرد بداهة كل المجموعات التي لا ينتمي إليها .
ـ حتى المجموعة التي «ينتمي» إليها رافض الاخرين ، تأخذ حجمها «وتقيم» على قدر ما تتصدى للمجموعات الاخرى ، أي على قدر ما تساند غريزة التناحر عند الرافض .

بعد هذا العرض البسيط ، يمكن أن نصف حالة الانتماء المثالية بالانتماء الانساني ، وحالة الانتماء الوسيطة بالانتماء المجتمعي وحالة الانتماء البدائية بالانتماء التناحري .

٢ ـ قبل البحث في شكل الدولة اللبنانية الطائفي ، هذا الشكل الذي درجنا على تسميته «الطائفية السياسية» ، ولو لم نكن حتى اليوم نعطي هذا التعبير جميع ابعاده ، لا بد من تحديد حالة الانتماء التي يعيشها المواطن اللبناني والتي جاءت «الطائفية السياسية» تكريساً لها .

يظهر أن الأمثلة اليومية في لبنان حالياً على تأرجح المواطن اللبناني بين الانتمائين المجتمعي الوسطي والبدائي التناحري . أسباب الانتماء الاول قد تكون طبيعية ، أما اسباب الانتماء الثاني فهي بالتأكيد مزورة ، أو على الأقل مغلوطة ، وسنكتفي بكشفها صراحة دون الاسترسال في تحليلها .

أ ـ عندنا اليوم في لبنان سبع عشرة «طائفة تاريخية» معترف بها رسمياً في القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ وقانون ٢ نيسان ١٩٥٢ وهناك طوائف اخرى صغيرة وغير تاريخية .

نحن نؤكد وحتى يثبت العكس ، أنه على المستوى الانساني العادي البحت ، من الطبيعي أن يشعر الفرد في لبنان بمجرد انتمائه إلى إحدى هذه الطوائف ، إنه ينتمي إلى مجموعة امثال له متشابهين ، وإن مصلحته تقضي بتقوية هذا الانتماء حتى إذا أراد الأنفتاح على المجموعات الاخرى يكون انفتاحه عبر مجموعته وليس عن طريق رفضها . هذا مثل بسيط وواضح لنظرية دوركايم في التجمعات المصلحية Association par intérêt والتجمعات بالتشابه Association Par similitude

إن اسباب التشابه التي يمكن اعتبارها أسباب الطائفية ـ الانتماء الاول في لبنان هي الآتية :

١ ـ الدين بمعناه الايمان بمعتقدات ما ـ ورائية معينة برغم كون هذا الايمان مفروضاً في غالب الاحيان بسبب «القضاء والقدر» أي الولادة أو العلاقة الدموية للفرد .

٢ ـ حضارة الدين أو حضارة الايمان بمعتقدات معينة ، أي بتعبير عادي ولو أقل صحة ودقة ، انعكاس هذه المعتقدات على السلوك اليومي والنظرة الحياتية .

٣ ـ الجغرافية الانسانية ، أي تجمع ابناء الطائفة الواحدة في منطقة جغرافية واحدة ولو صغيرة لتصل إلى الحي أو الشارع في المدينة .

٤ ـ التاريخ أو سيرة نشوء الطائفة والاحداث التي مرت بها ، خصوصاً في فترات المجتمعات التناحرية . هنا تجب مراجعة «النهار» السنوي عن الطائفية الصادر مع مطلع عام ١٩٧٣ .

٥ ـ الاقتصاد بمعناه الشامل ، أي ليس فقط من ناحية تنازع الطبقات بل أيضاً من ناحية أنواع الأعمال والقطاعات التي غالباً ما تكون من «اختصاص» طائفة معينة .

٦ ـ الدارسة في مدارس «مختصة» بطوائف معينة .

٧ ـ السياسة التي بطبيعتها التنافسية من أجل السلطة ، تكرس التجمعات التشابهية باضافتها إلى اسباب التشابه أسباباً مصلحية أخرى .

بالنسبة إلى هذا السبب الأخير الذي ينقلنا ، خصوصاً لبنان ، من أسباب التجمعات بالتشابه إلى اسباب التجمعات المصلحية لا بد من اعطاء بعض الامثلة التي تبرز بوضوح حقيقة هذا التحليل .

كلنا يعرف في لبنان أن مصلحة كل رجل سياسي عندنا تقضي بأن ينطلق في سعيه إلى السلطة من أطار طائفته اولاً ، وإن رفض زعيم سياسي معين من قبل طائفته يعني نهاية حياته السياسية . الامثلة على ذلك كثيرة نذكر منها قصة الرئيس سامي الصلح بعد حوادث عام ١٩٥٨ كما نذكر مع بعض التحفظات قصة الرئيس فؤاد شهاب والحلف الثلاثي وانتخابات الرئاسة الاولى عام ١٩٧٠ . ويمكن أن نذكر أيضاً قصة الرئيس امين الحافظ . طبعاً هذا لا يعني أن رجل السياسة يجب أن يكون «متعصباً» لطائفته لكي يبرز على المسرح الوطني في ما بعد . الصحيح قد يكون العكس تماماً . بمعنى أنه لا حياة سياسية وطنية لزعيم متطرف في لبنان بسبب طبيعة قانون الانتخابات وطبيعة شكل الدولة والنظام السياسي لهذا الوطن . ولكن كل ذلك يدخل في باب بحث آخر . ما نريد أن نقوله هنا هو أن مصلحة كل زعيم سياسي في لبنان تقضي بأن يحافظ ، في الاعتدال ، على رضى طائفته أولاً ، فإذا خسر هذا الرضى وانكرته طائفته ، لا تعود الطوائف الاخرى تفيده سياسياً ولو مجتمعة . . .

أما المصالح التي تكرس الانتماء الطائفي في لبنان فكثيرة ومتعددة تبتدىء بحلقات الاصدقاء لتنتهي بزبائن العمل ، واخيراً بالمصلحة السياسية كما ورد سابقاً. حتى الآن نلاحظ أن الانتماء الطائفي في لبنان انتماء مجتمعي وسطي لا شر فيه إن لم يكن فيه كل الخير، بسبب تلوينه المجتمع اللبناني بألف لون ولون. وإذا أردنا خلط الأوراق هنا، علينا أن نسلك سبلاً متعددة تبتدىء ، بالزواج المدني وتنتهي ربما برسالة دينية جديدة (؟) تفوق جميع الرسالات السابقة ، بما فيها دعوة الالحاد الماركسية . قد يكون ذلك صعباً ولكنه بالطبع غير مستحيل . وأقل صعوبة منه كشف أسباب الانتماء التناحري ، هذا الذي وحده يشلّ ، في نظرنا ، لبنان .

ب ـ إن تدهور المواطن في لبنان اليوم نحو الانتماء الطائفي التناحري ، أي دخوله بين الحين والآخر في البداثية في الربع الأخير من القرن العشرين ، ناتج عن صور سياسية مزورة أو على الاقل مغلوطة ومطروحة في السوق السياسية ليس فقط بتكريس الانقسامات الطائفية ، بل لتخلق ازمة ثقة ، ومن ثم رفضاً متبادلاً ، في الضمن إن لم يكن في العلن ، بين الطوائف اللبنانية ، وخصوصاً وبكل صراحة ، بين المسلمين والمسيحيين عامة .

ما هي هذه الصور ولماذا هذه الازمة ؟ الجواب بسيط : هذه الصور هي كل وضع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي يطرح على الانسان والمجتمع الانساني في الدول اليوم . أما الازمة في لبنان فناتجة عن كون هذه المشاكل أو الأوضاع تتحول عندنا إلى مسوخ وعجائب لا خروج منها إلا في العياذ بالله .

مثل بسيط يوضح فكرتنا : لنأخذ قضية الانقسام الأيديولوجي في العالم اليوم بين يمين ويسار ، أي بين فكرة المحافظة على ما هو قائم وفكرة التغيير أو اليسار .

في لبنان لا يمكن أن تكون يمينياً فوق الشبهات كما لا يمكن أن تكون يسارياً فوق الشبهات : من كان يمينياً في لبنان من الناحية الايديولوجية فقط يظهر للاخرين ، شاء أم ابى ، كأنه يريد المحافظة ليس فقط على النظام الاقتصادي الحر بل على الوضع القائم بمجمله statu quo أي المحافظة على جوهر لبنان الحضاري كوطن للحريات أي وجه لبنان المسيحي ، أي أنه يظهر في النتيجة كأنه «متعصب» مسيحي أو خائن رجعي إذا لم يكن مسيحياً . كذلك من كان راديكالياً يسارياً ، أي

من يريد التغيير ، يظهر للاخرين كأنه يريد قلب الأوضاع الحاضرة بمجملها وليس فقط النظام الاقتصادي الحر ، أي يظهر كأنه يريد تغيير جوهر لبنان الحضاري كوطن للحريات ، أي وجه لبنان المسيحي ، فيظهر بالنتيجة كأنه متعصب مسلم أو خائن متنكر إذا لم يكن مسلماً . وهنا يكمن بالذات سلاح الفساد الأقوى الذي لا يمكن تغييره بسهولة في هذه الأوضاع .

فاليميني متهم إذا هو مرفوض واليساري متهم فهو مرفوض أيضاً . وأهلاً وسهلاً بالمجتمع التناحري البدائي حيث الغلبة تكون للأقوى وللاشد فساداً وللاقل مثالية . مثل آخر ، قضية الاختيارات القومية : هل هناك قومية لبنانية أم أن اللبنانيين جزء من الامة العربية ولا قومية سوى القومية العربية ؟ هنا أيضاً كل اختيار متهم طائفياً ومرفوض بسبب الاتهام قبل كل شيء . وهكذا دواليك كل قضية تأخذ في لبنان حجماً طائفياً فتصاب بالاتهام والشك ويبت على قواعدها الرفض .

هذا هو الوضع المرضي للطائفية ـ الانتماء في لبنان . قليل من المنطق يدلنا على أن الدواء الاول لازالة هذا الاتهام وهذا الشك المتبادلين عندنا حتى في المواقف السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية «الصافية» هو الفصل بين الانقسامات الطائفية الطبيعية أصلاً والانقسامات السياسية . بكلمة أوضح نقول أن الدواء هو عدم تسييس الطائفية ـ الانتماء بقدر ما هو عدم تطبيق السياسة ـ التناحر . ولكن هل يعني ذلك «الغاء الطائفية» السياسية فقط ؟

ثانياً ـ الطائفية السياسية شكل الدولة اللبنانية :

لا بد من الاشارة قبل كل شيء إلى خطأ نقع فيه دائماً في لبنان ألا وهو الخلط بين شكل الدولة La forme de l'Etat والنظام السياسي Le régime politique عندنا . فشكل الدولة يتعلق بهيكليتها Sa structure وينقسم نوعين رئيسيين الشكل الوحدوي La forme unitaire والشكل المركب La forme composée واهمه الشكل الفيديرالي Fédéral . أما النظام السياسي فيتعلق بقضية وجود الحكام وكيفية ارتقائهم سدة الحكم وعلاقاتهم في ما بينهم (اي علاقة السلطات في ما بينها) وعلاقاتهم مع المحكومين ومن الطبيعي أن يكون هناك أنواع من الانظمة السياسية بقدر ما هناك أنواع من الشعوب والدساتير . وهنا يجب ألا ننسى المثل القائل : «كما تكونون يولى عليكم» .

١ ـ نظامنا في لبنان تكلمنا عنه في البحث السابق[١] . أما «الطائفية السياسية» فنسارع إلى القول أنها شكل الدولة في لبنان ولا تتعلق بالنظام السياسي .

ما هي «الطائفية السياسية» ؟ «الطائفية السياسية» لا تتعلق بسلطات رئيس الجمهورية عندنا ولا بسلطات رئيس الوزراء أو الوزراء . كما لا تتعلق بسلطات المجلس ولا بعلاقته مع السلطة التنفيذية ، ولا بعلاقة هؤلاء مع الشعب . «الطائفية السياسية» هي توزيع المناصب السياسية والادارية على الطوائف التاريخية أي على الطوائف كمجموعات حضارية Ensembles culturels مختلفة بعضها عن بعض وكل منها لها شخصيتها . أي في النتيجة اشتراك Participation الطوائف ، كمجموعات ، في السلطة المركزية على اختلاف اختصاصاتها التشريعية والتنفيذية والادارية . هذا الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٩٥ من دستور عام ١٩٢٦ والمكرس في ميثاق عام ١٩٤٣ وفي المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٢ هو تكريس واضح لروح النظرية الفيديرالية التي تسعى إلى طمأنة المجموعات المتحدة عن طريق مشاركتها في اتخاذ القرارات السلطوية المركزية .

أكثر من ذلك «الطائفية السياسية» تعني اعتراف السلطة المركزية باستقلال Autonomie «الطوائف التاريخية» في لبنان في بعض الميادين السلطوية وأهمها على الاطلاق كل مواد الأحوال الشخصية والتعليم . فيكون لكل طائفة قوانينها ومحاكمها أي في النتيجة سلطاتها الخاصة بالنسبة إلى هذه المواد . هذا ما يستفاد اصلاً من المواد ٩ و ١٠ من دستور عام ١٩٢٦ . فالمادة ٩ من الدستور تلزم الدولة ، أي السلطة المركزية «باحترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية» . هذا التعبير يعني الاعتراف بوجود طوائف حريصة على انظمة تشريعية خاصة ، وعلى مصالح فئوية خاصة تختلف عن مصالح الدولة ككل . وهذا هو الأساس المركب للدولة الفيدرالية . كذلك المادة ١٠ التي تقول : «ولا يمكن أن تمس

(١) ـ راجع رقم ٣

حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة» . فهل من وضوح أكثر من وضوح هذه المادة التي تتكلم عن «حقوق الطوائف من جهة انشاء مدارسها الخاصة» . وهل من جدل حول ما تعني هذه «الحقوق» من استقلال في ميادين التعليم والتربية والتنشئة والتوجيه الحضاري وحتى القومي ؟ واليوم نرى بوضوح نتائج هذه الاستقلالية ، التي لم تتنبه اليها الدولة المركزية فتحولت عكس الدول المركبة ، من دولة فيدرالية إلى دولة كونفدرالية ، لكل طائفة كبيرة فيها حق النقض لكل قرار سلطوي لا يتلاءم مع مصالحها الطائفية. واخيراً يمكن التنويه أن شكل الدولة اللبنانية المركب هذا ، مكرس أيضاً في القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ واخيراً في قانون ٢ نيسان سنة ١٩٥١ .

الدولة مركب فيديرالي · هكذا بين ضرورة اشتراك الطوائف ، كمجموعات مختلفة عن الأفراد المنتمين إليها ، في قرارات السلطة المركزية في ميادين السياسة العامة الداخلية والخارجية ، وبين استقلال هذه الطوائف التام في ميادين أخرى أهمها مواد الأحوال الشخصية ، والتعليم ، «وعلاقات» هذه الطوائف غير الرسمية (؟) مع خارج لبنان ، يمكننا أن نجزم أن شكل الدولة اللبنانية هو شكل مركب فيديرالي كونفدرالي وليس بشكل بسيط وحدوي . هذا هو معنى عبارة «الطائفية السياسية» ولا علاقة لذلك بنظامنا السياسي الأن نفهم تساؤلنا : ما معنى الغاء «الطائفية السياسية» في لبنان ؟

٢ ـ حتى اليوم ، غالبية المطالبين بالغاء الطائفية السياسية في لبنان يقعون دائماً في خطأين فادحين .

الخطأ الاول هو الخلط بين النظام السياسي وشكل الدولة اللبنانية . ففي معرض انتقادهم النظام السياسي يطالبون بالغاء «الطائفية السياسية» المتعلقة بشكل الدولة . فلا هم أصابوا النظام ولا ادركوا شكل الدولة .

الخطأ الثاني هو النظر ، عبر الغاء الطائفية السياسية إلى قانون المشاركة **Loi de participation** فقط ، في شكل الدولة اللبنانية . يطالبون بالغاء «الطائفية السياسية» لكي لا تظل المناصب السياسية والادارية وقفاً على طوائف معينة . (لهذا السبب اعتبرت التشكيلات الادارية الأخيرة بمثابة خطوة على طريق النصر!!!) كذلك يطالبون بالغاء «الطائفية السياسية» لكي لا تظل المقاعد النيابية في المجلس موزعة على الطوائف كمجموعات تبعاً للقرار رقم ٣١٢ تاريخ ٢١ تموز سنة ١٩٤٣ .

من دون الوقوف كثيراً عند انتخابات الشوف والمتن الجنوبي وعالية ، خصوصاً عالية في انتخابات ١٩٧٢ ، وغيرها من الامثلة الأقل وضوحاً ولو كثيرة الدلالة ، لا بد من تذكير المطالبين «بالغاء الطائفية السياسية» في لبنان على هذا الأساس ، بانهم يطالبون بالغاء المهم (؟) وينسون الاهم . يتعرضون لقانون المشاركة ويتركون جانباً قانون استقلالية الطوائف ، مع العلم أن اصل «الطائفية السياسية» بمعناها المشاركة هو «الطائفية السياسية» بمعناها الاستقلال . فلولا المواد ٩ و ١٠ من الدستور والقرار رقم ٦٠ وقانون ٢ نيسان ، لما كانت المواد ٩٥ من الدستور و ٩٦ من المرسوم ٥٩/١١٢ وجدول التوزيع الملحق بقانون الانتخابات .

فتغيير شكل الدولة اللبنانية لا يكمن في «الغاء الطائفية السياسية» ، بمعنى مشاركة الطوائف في السلطة المركزية عن طريق توزيع المناصب السياسية والادارية عليها ، بل اولا واخراً في علمنة الدولة ، إذا كانت لا تزال ممكنة بعد اليوم ، أي عدم الاعتراف رسمياً «بالطوائف التاريخية» كمجموعات مختلفة والغاء قانوني المشاركة والاستقلال الاداري لهذه الطوائف ضمن حدود الدولة اللبنانية التي تفرض عندئذ تشريعاتها المدنية على سائر اللبنانيين دون تمييز .

المذكرة الصادرة عن اللجنة السياسية المنبثقة عن مؤتمر البحوث اللبنانية ـ الكسليك حول أربع صيغ جديدة ممكنة لبناء لبنان الجديد

تشرين الأول ١٩٧٦

مقدمة

الحرب التي لم تنته بعد والتي فجرت، على نحو مفجع ورهيب، الانفصام الكياني العميق في لبنان، جاءت دليلاً صارخاً يضاف الى شواهد التاريخ البعيد والقريب على أن وجود المسيحيين في لبنان، كمجموعة حضارية، حرة، مهدد بالزوال، وعلى ان الهدف الأخير الذي ينبغي ألاّ يغيب لحظة واحدة عن اهتمامهم هو المحافظة على هذا الوجود السياسي الحرّ مهما كانت التضحية.

الخطر الكبير الذي بات يهدد هذا الوجود، بمعزل عن كل عامل خارجي وبالاضافة اليه، يكمن اليوم في ما يطالب به الاسلام السياسي المتحالف مع «الحركة الوطنية» من استبدال شكل الدولة المركب الحالي، عن طريق الغاء الطائفية السياسية، بالشكل الوحدوي حيث يتيسر للأكثرية العددية، وهي اكثرية قد تصبح اسلامية، في يوم قريب، بفعل النمو الديموغرافي غير المتكافىء، ان تطغى على الأقلية وتذلها.

ان كل بناء سياسي للبنان ما بعد الحرب يجب أن ينطلق من رؤية واضحة لحقيقة هذا الخطر ومن تصميم على ضرورة تلافيه.

من هذا المنطلق يتراءى هذا البناء في أشكال اربعة محتملة:

الشكل الأول: صيغة الميثاق الوطني المعدل بموجب وثيقة ١٤ شباط ١٩٧٦ تعديلا يؤمن المشاركة في الحكم بين المجموعات الحضارية المتعددة على أساس من المساواة التامة. وقد عرضنا هذا الشكل (في الوثيقة رقم ١ المرفقة) بعد مقدمة انطوت على ما نعتبره المرتكز الواقعي والفكري للبناء المرتجى ومع ملاحظات جوهرية على وثيقة ١٤ شباط تهدف الى تصحيح وتوضيح بعض مضامين هذه الوثيقة بحيث يتأمن منع تسلط اية فئة من فئتي الشعب الكبريين على الأخرى.

الشكل الثاني: شكل الدولة الوحدوي العلماني وقد عرضناه (في الوثيقة رقم ٢) مشيرين الى خطورة الخلط بين مفهومين متميزين تماماً: العلمنة والغاء الطائفية السياسية، والى ان الغاية من العلمنة الشاملة في خلق المجتمع الواحد المنصهر عن طريق الغاء فوارق الاحوال الشخصية. إلا أن بلوغ هذه الغاية بعيد الأمد بحيث يقتضي، بانتظار أن يتحقق معه الولاء المطلق للبنان الوطن النهائي، إيجاد ضمانات حقيقية تدرأ خطر الغاء الطائفية السياسية. هذا مع العلم بأن العلمنة تواجه اعتراضات جوهرية تتعلق بقيمتها التقدمية وباستحالة تطبيقها، في بلد كلبنان، تتكون فيه المجموعات الطائفية من اتنيات حضارية عميقة الجذور في التاريخ وشديدة الحرص على شخصيتها وسماتها الخاصة ومرهفة الحذر حيال كل ما يعرض كياناتها للذوبان او الانسحاق. وقد اشرنا إلى هذه الاعتراضات في الوثيقة رقم ١ و٢.

الشكل الثالث: شكل الدولة الاتحادية المؤلفة من مقاطعات ذات استقلال داخلي واسع يتأمن داخل كل منها أكبر

قـدر ممكن من التجانس السكـاني وتلتقي في اتحاد تمـارس داخله مشاركـة متساويـة في الحكم وتتمتع كـل منها بحق النقض (Droit de Veto) (الوثيقة رقم ٣).

الشكل الرابع : مستوحى من مبادىء وثيقة ١٤ شباط ١٩٧٦ مطبق في اطـار دولة فـدرالية ذات مقـاطعات تتمتـع باستقلالية داخلية وتشارك في الحكم المركزي دون أن يكون لها حق النقض إذ أن المناصفـة في التمثيل والتصـويت بأكثـرية مزدوجة يعوضان عن ضمانات هذا الحق. (المستند رقم ٤).

وإذ نعتقد بان كلا من هذه الاشكال يصلح اساساً لحوار وطني يوم يصبح هذا الحوار ممكناً نأمل ان تحظى بـالاهتمام البالغ من قبل جميع المعنيين وخاصة من قبل الفريق «اللبناني» في لجان الحوار او طاولته المستديرة.

وثيقة رقم ١

الديموقراطية التعددية
(من الميثاق الوطني الى الوثيقة الدستورية)

ادراكاً منّا أن أول ما سيواجهه العهد الجديد من مهام جسيمة في هـذا الظرف التـاريخي والمصيري الخـطير هو مهمـة اعادة البناء السياسي للدولة بعد ان تصدّع من كـل جانب، نضـع بين الأيـدي المسؤولة هـذه الخلاصـة المعبرة، بـالخطوط العريضة، عن موقف لبناني، نريده مسؤولاً، حيال ما سيعترض اعادة البنـاء من مشكلات نـرجو ان ينـظر إليها في العمق الكافي على ضوء الحقائق والوقائع التالية:

أولاً: ان كل بناء سياسي لا ينطلق من الواقع الاجتماعي الحي ليعطي هذا الواقع اطاره الـطبيعي الصالـح هو بنـاء على رمل هارب لا يلبث ان ينهار عند اول ريح تعصف.

ثانياً: ان واقع المجتمع اللبناني هو واقع مجتمع تعددي دخلت في تركيبـه مجموعـات اتنية، دينيـة وحضاريـة، مختلفة ومتنوعة لم تلتق فيه صدفة، إنما جمعها، خلال تاريخ طويل، عـامل التمـرد على ظلم حكم الاكثـرية الجـائرة، والتمسـك بتميّز شخصيتها الرافضة ان تذوب في محيط اوسع.

ثالثاً: إن جميع المحاولات التي جرت عبر التاريخ، سواء أيام الحـروب والاضطرابـات أم أيام السلم لم يكن لهـا ان تصهر هذه المجموعات في بوتقة واحدة. فظل تشبث كل مجموعة بالمحافظة على شخصيتها وسماتها (وهو تعبير عن تعلقهـا بالحرية)[1] أقوى من أية محاولة سيطرة أو استيعاب. وظلت التعددية العنصر الأكثر صموداً أمام المحن والتجارب.

رابعا: إن محاولات التنكر لهذه التعـددية الاتنيـة والحضاريـة والدينيـة ومحاولات دمجهـا وتذويب شخصيـة كل من عناصرها في شخصية احداها او في شخصية وهمية واحدة مصيرها الفشل المحتوم. وما احـداث لبنان الأخيـرة - في بعدهـا الداخلي على الأقل - سوى دليل صارخ على هذا الفشل.

ولا ندري لماذا الأصرار على شعـار «الوحـدة الوطنيـة» بمعنى الانصهار ومحـو التعدديـة مع العلم أن هـذا الانصهار مستحيل لأنه مغالبة للطبيعة التي هي الأقوى، ومع العلم أن هذا الانصهار ليس بذي قيمة تقدمية اسمى من قيمة ما يعرف «بالوحدة في التنوع» L'Unité dans la diversité وهو مفهوم للوحدة ينطوي على قيمة خلقية رفيعة: «قبول السوى ولـو

(١) - لم تكن الحرية قيمة في المجتمع الأسلامي بل القيمة الكبرى كانت قيمة العدل بين المسلمين والتسامح المتعالي مع أهل الذمة.

مختلفاً، مع ما في هذا القبول من غنى.

إن بلداناً كثيرة لا تقل عنا تحضراً ولا تقدمية كسويسرا وبلجيكا وكندا والاتحاد السوفياتي لم تواجه تعددية مجتمعها بالسعي نحو الانصهار والوحدة العضوية بل تعمدت الافادة من غنى هذه التعددية وحاولت وتحاول ان تجد لها الاطار السياسي والثقافي السليم الذي يحافظ عليها ويصونها ويبرز ما في تعايشها وتفاعلها من ثروة حضارية ضخمة.

خامساً: إن الديموقراطية العددية أي حكم الأكثرية للأقلية لا تصلح نظاماً للحكم الا في المجتمعات المتجانسة حيث لا تخشى الأقلية على كيانها ومصيرها من حكم اكثرية لا تختلف عنها في النظرة إلى الكيان والمصير. أما في المجتمعات ذات التركيب التعددي فلا بد من أن تؤمن الديموقراطية لكل مجموعة حداً ادنى من الحماية لحقها في تقرير المصير. إن لبنان بحاجة إلى هذا النوع من الديموقراطية التعددية التي لا يمكن تحقيقها إلا في إطار الدولة ذات الشكل المركب.

سادساً: إن دستور ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ ووثيقة شباط ١٩٧٦ هي اعتراف متكرر - ولو في ظروف مختلفة - بان البناء السياسي في لبنان لا يمكن ان ينطلق الا من واقع تعددية بنيتنا الاجتماعية.

وإذا كان الدستور والميثاق قد فشلا رغم هذا الاعتراف في بناء الدولة فمرد ذلك:

١ - الى ان الدستور الذي كرس في النص (المادتان ٩ و١٠) وجود «الطوائف التاريخية» كمجموعات حضارية متميزة لها «مصالح» و«حقوق خاصة بها» لم يستخلص مطبقوه من هذا الاعتراف كل نتائجه فيقروا للدولة على وجه صريح شكلا مركباً يتلاءم مع تعددية تركيبها الاجتماعي[٢].

٢) وإلى ان ميثاق ١٩٤٣ والممارسات التي سبقته وتلته شابها منذ البدء عيبان قاتلان:

أولهما الاكتفاء بسلبيتي التخلي عن الحماية الغربية من جهة وعن النزعة الوحدوية من الجهة المقابلة وعدم الانتقال الى ايجابية الولاء للبنان الوطن النهائي الذي يستحق بذاته ولذاته ولاء جميع ابنائه. ذلك ان تخلي المسلمين في لبنان عن نزعتهم الوحدوية كان ظاهرياً ومرحلياً اذ بقي ولاؤهم مشدوداً الى خارج لبنان وكأنهم فيه سجناء. وتخلي المسيحيين عن الحماية الغربية لم يرافقه تخل عن الحذر (وقد ابرزت احداث ١٩٥٨ والأحداث الأخيرة الى أي حدّ كان هذا الحذر مبرراً).

والثاني ازدواجية موقف السياسيين حيال التعددية فقد كرسوها في الممارسة تحت اسم الطائفية وتاجروا بها واستغلوها وشوهوا وجهها من جهة. ثم راحوا يحملونها اوزار تجاوزاتهم ويصفونها بالبغيضة ويتبارون في المطالبة بالغائها تحت شعار «الوحدة الوطنية» بالمفهوم السطحي والفارغ من كل محتوى.

سابعا: أما الوحدة الوطنية الحقيقية التي كان ينبغي أن يجهد اللبنانيون لتحقيقها، وحال دونها الكذب والرياء والتحفظ الذهني، هي تلك التي لا تتنكر لتعدديتهم بل توفر لها مناخ الطمأنينة والحرية وتبرز - في الواقع لا في القول - غناها الحضاري، وفي الوقت نفسه تنمي وترسخ «الجوامع» الحقيقية الاصيلة وفي طليعتها قيم الحرية المسؤولة والعدل في كل مجال والطموح الوطني والاخلاقية...

ثامناً: ان فشل تجربة ميثاق ١٩٤٣ وفشل شعار «الوحدة الانصهارية» قد يعني، في اعتقاد الكثيرين، ان صيغة التعايش ماتت، وقد يعني ان الذي مات هو اسلوب الرياء والتزوير المتبع منذ الاستقلال والذي لم يستطع ان يخفي استحالة الانصهار (لاسباب دينية وثقافية وقانونية وتاريخية)، من جهة ولم يستطع ان يبدد الشعور بالغبن لدى المسلمين (علماً بان هذا الغبن لا وجود له في الواقع) والشعور بالحذر لدى المسيحيين، اما ضرورة التعايش - كي لا نقول الرغبة فيه - فلا تزال حية قائمة.

على ضوء هذه الحقائق والوقائع يبدو لنا ان كل محاولة جديدة لاحياء صيغة التعايش، رغم الانفصام الذي عمقته

---

(٢) - لقد كان النظام السياسي المتبع منذ سنة ١٩٢٦ حتى اليوم مزيجاً من النظام الوحدوي والنظام المركب وهو نظام فدرالي بين الطوائف ما لبث أن تحول أيام الأزمات إلى كونفدرالية واقعية من أبرز مظاهرها الفيتو الأسلامي على أمين الحافظ وانزال الجيش.....

الأحداث الأخيرة ، لا بد من أن يرتكز على اساسين :

١ ـ الاعتراف صراحة ، لا بواقع التعددية اللبنانية فحسب، بل بانها ذات قيمة حضارية كبرى .
٢ ـ اعتماد شكل للدولة ونظام للحكم ينطلقان من هذه التعددية ويبددان من النفوس الشعور بالغبن وبالغربة من جهة والشعور بالحذر من جهة ثانية .

شكل الدولة المطلوب هو الشكل المركب الذي يتيح للمسيحيين الشعور بان ناموس العدد ـ في لبنان والمنطقة المحيطة به ـ لن يقضي على هويتهم وكيانهم الحضاري وانهم لن يصبحوا في يوم من الأيام المقبلة اقلية «ذمية» تحكمها الأكثرية العددية الاسلامية. والشكل المركب هذا أما أن يكون، في لبنان ، اتحاداً بين الطوائف وأما ان يكون اتحاداً بين أقاليم متجانسة من حيث تركيبها الاجتماعي الحضاري.

ان وثيقة ١٩٧٦/٢/١٤ اعتمدت الشكل المركب الأول. واذا كانت لنا على الوثيقة تحفظات جوهرية تتعلق بظروف اعلانها وببعض مضمونها ـ وهي تحفظات نتركها الآن جانباً ـ الا أن بالامكان ـ فيما يتعلق منها بالبناء السياسي المقبل ـ اعتبارها واحداً من الأسس الصالحة للعمل على أن يؤخذ بالملاحظات التالية :

١ ـ فيما يتعلق بمبدأ المناصفة في مجلس النواب : الغرض من اقرار هذا المبدأ هو تحقيق المشاركة في الحكم بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين على مستوى السلطة التشريعية . الا أن المناصفة لن تؤدي دورها الحقيقي في تبديد تخوف أي فريق من تسلط الفريق الآخر ما لم تقترن بقاعدة الأكثرية المزدوجة عند التصويت (أكثرية اسلامية وأكثرية مسيحية). هذه القاعدة تتفق الى حد بعيد مع العرف الذي كان متبعاً منذ فجر الاستقلال وهو أن أية أكثرية نيابية من لون طائفي واحد لم تكن قادرة على دعم حكومة او انتخاب رئيس. وهي من حتميات مبدأ المناصفة لأنها تحقق العدل بين فئتي الشعب الكبريين ويستفيد من الضمانات التي تقدمها المسلمون والمسيحيون على السواء. ثم أن الأكثرية المزدوجة تتطلب لاتخاذ القرارات من مجموع عدد النواب أقل من نسبة الـ ٥٥٪ التي تفرضها الوثيقة لانتخاب رئيس الجمهورية وأقل بالطبع من نسبة الثلثين المفروضة للبت في «القضايا المصيرية» (مع الاشارة الى أن اعتماد قاعدة الأكثرية المزدوجة يوفر ما يمكن أن يقوم من جدل حول مقياس القضايا المصيرية وحول السلطة التي تضفي على القضايا المطروحة على المجلس مثل هذه الصفة).

أما إذا لقيت قاعدة الأكثرية المزدوجة صعوبات لا يمكن تذليلها فان التعددية والنظام السياسي المركب المنبثق عنها يحتمان ايجاد مجلسين : نواب على أساس العدد ومجلس شيوخ تمثل فيه الطوائف بالتساوي كمجموعات (كما هو الحال في مجلس الشيوخ الأميركي حيث تمثل كل ولاية مهما بلغ عدد سكانها بشيخين) شرط الا يزيد عدد اعضاء مجلس النواب عن ٦٠ اذا كان عدد شيوخ كل طائفة اثنين.

٢ ـ فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية : من حتميات المناصفة والمشاركة والمساواة ان يكون في قمة السلطة التنفيذية رئيسان على الأقل: رئيس جمهورية (مسيحي) ورئيس وزارة (مسلم). الا ان هذا الحكم ذا الرأسين معرض للشلل كل مرة يختلف الرأسان على أمر هام (كما كان الحال منذ قيام حكومة كرامي الحالية). لا بد إذا من ايجاد مخرج عند تنازع الرأسين. فهل يكفي ما ابقته الوثيقة من سلطة لرئيس الجمهورية في اقالة الحكومة؟

٣ ـ فيما خص الغاء الطائفية الوظيفية : نصت الوثيقة على الغاء الطائفية في الوظائف العامة واستثنت وظائف الفئة الأولى. لا شك في أن الغاء الطائفية في الوظائف ذات الطابع التقني والاداري البحت خطوة تقدمية مرجوة تفسح في المجال امام الكفاءات العلمية والخلقية . إلا أن ما حدا بواضعي الوثيقة الى استثناء وظائف الفئة الاولى كان ينبغي بحجة اولى، أن يحملهم على استثناء القوات المسلحة التي تعتبر العمود الفقري لكل نظام سياسي على وجه صريح . ان اعتماد الشكل المركب للدولة تجنباً لاحتمال قيام سيطرة فريق على آخر يستتبع منطقياً قيام توازن في القوى المسلحة يضمن عدم بروز اكثرية ذات لون طائفي واحد تطغى على الأقلية وتمتد طغيانها الى الدولة بكاملها. . .

إن تجربتنا الأخيرة مع الجيش ابرزت أهمية هذا الموضوع بشكل صارخ. . يضاف إلى ذلك ما يمكن توقعه منذ اليوم من ان اسطع البراهين على ضرورة اعتماد الشكل المركب للدولة سيكون تعذر ـ أن لم يكن استحالة ـ اعادة اللحمة إلى القوى اللبنانية المسلحة وبناء الجيش اللبناني المنصهر.

٤ ـ فيما يتعلق باللامركزية: تشير الوثيقة الى تعزيز اللامركزية في العمل الاداري دون أي تفصيل آخر. وفي اعتقادنا ان اللامركزية يجب أن تنطلق من المعطيات التالية:

أ ـ ضرورة اعادة النظر في تقسيم المحافظات الجغرافي بحيث يتأمن داخلها اكبر قدر ممكن من التجانس السكاني.

ب ـ اعطاء المحافظات أكبر قدر ممكن من الاستقلالية (Autonomie) سواء لجهة صلاحيات التقرير والتنفيذ أم لجهة اختيار السلطات المحلية عن طريق الانتخاب.

٥ ـ فيما يتعلق بالصحافة والاحزاب: تشير الوثيقة الى توازن ينبغي ان يقوم بين حرية الصحافة ومسؤوليتها واحترام مصلحة المجتمع. ان ما قيل عن الصحافة يجب أن يقال عن الأحزاب السياسية: إذا كان لا يمكن تصور لبنان إلا بلداً للحرية، لا يصح بالمقابل تناسي ما جرته الفوضى في ممارسة الحرية من ويلات. ان بعض حدود الحرية حق الغير في الدفاع عن النفس. وحرية الاجتماع وتأليف الاحزاب وحرية الصحافة يجب أن تصان ولكن ضمن حدود حق الوطن في الدفاع عن نفسه ضد كل محاولة لهدمه من الداخل او لتعريض كيانه وسلامته ووحدته وتآلف ابنائه للخطر.

والخلاصة ان «الوثيقة الدستورية»، من حيث اقرارها مبدأ الديموقراطية التعددية ومن حيث أخذها بشكل من أشكال الدولة المركبة مرتكز على اتحاد بين الطوائف، يمكن ان تصلح منطلقاً من منطلقات الحوار الوطني المرتقب.

وثيقة رقم ٢

الدولة العلمانية

أهم ما ينبغي التنبه إليه عند طرح علمنة الدولة كعلاج لازمتنا السياسية الداخلية هو تجنب الوقوع في خطأ الخلط بين العلمنة والغاء الطائفية السياسية.

١ ـ فالطائفية السياسية هي مشاركة الطوائف كمجموعات حضارية في تكوين اجهزة الحكم المركزية. انها شكل من الأشكال المركبة للدولة (Etat complexe)، أي نوع من الفدرالية القائمة على أساس التعددية الاتنية، وهي فدرالية الصق بالواقع الاجتماعي اللبناني وادق تعبيرا عن تنوعه الحضاري من أية فدرالية تقوم على أساس التعددية الاقليمية. والاكتفاء بالغاء الطائفية السياسية يعني الغاء هذه المشاركة مع الابقاء على الكيانات الطائفية وحقوقها ومصالحها وقوانينها الخاصة وانظمتها أي على كل ما يبرز تمايزها واختلافها.

ومن البديهي ان مثل هذا التدبير الفوقي سيؤدي في الواقع ـ وهو واقع الانقسام العميق في البنية الاساسية للمجتمع الخارجي من صراع طائفي رهيب ـ الى حمل ابناء كل طائفة على السعي للاستئثار بالهيمنة على مقدرات الدولة وإلى تمكين المجموعة او المجموعات الطائفية الاكثر عدداً والأكثر تماسكاً من السيطرة والتسلط فينشأ عند ابناء المجموعات الأخرى شعور بالغبن والظلم بل شعور بخطر الزوال الحضاري يعمق الانقسام ويفجر الصراعات ويؤدي الى التصادم الدموي.

٢ ـ أما العلمنة التي يمكن طرحها كحل فهي تلك التي تذهب الى اعمق وابعد من تغيير شكل الدولة. أنها تستهدف تغيير بنية المجتمع الأساسية بالانتقال به من مجتمع تعددي إلى «مجتمع منصهر» وموحد في حضاراته وثقافته واهدافه القومية وذلك عن طريق:

٢ ـ ١ الغاء الاعتراف بالطوائف ككيانات ذات حقوق ومصالح وقوانين ومحاكم خاصة.

٢ ـ ٢ توحيد قوانين الأحوال الشخصية بغية رفع الحواجز والعوائق التي تحول دون التزاوج والتوارث بين ابناء الطوائف المختلفة ، فتنشأ أجيال جديدة من اللبنانيين تشعر في العمق بان انتماءها الطائفي ـ اذا بقي لها مثل هذا الانتماء ـ انما هو فقط انتماء ديني بحت مجرد من كل المضاعفات الاجتماعية والقومية والسياسية.

٢ ـ ٣ توحيد التوجيه التربوي والثقافي والقومي.

٣ ـ العلمنة، إذا تحقق لها هذا الشمول وانتجت اثرها الايجابي الوحيد وهو خلق الوحدة الوطنية الانصهارية التي يرجوها البعض ، امكن تطبيقها ضمن الشكل الوحدوي للدولة وضمن الشكل المركب تركيباً جغرافياً على حد سواء، كما أمكن تطبيقها في نظام رئاسي للحكم أو في نظام برلماني. علماً بأن اختيار النظام السياسي يصبح عملاً تقنياً محضاً.

٤ ـ إلا أن العلمنة الشاملة تلقى في لبنان اعتراضات عديدة. وإذا فرضنا أن بوسعها تجاوز هذه الاعتراضات وتجاوز مقاومة فريق طائفي كبير يعتبرها مغايرة لاحكام دينه، يبقى ان لتطبيقها اليوم في لبنان محاذير بالغة الخطورة أهمها:

ان أثرها الايجابي لن يظهر إلا بعد جيل أو جيلين من الاختلاط والتزاوج والتربية والتوجيه المركزين على انماء شعور واحد بالانتماء القومي لدى جميع اللبنانيين. فالى ان يصبح جميع اللبنانيين او على الأقل اكثريتهم الساحقة مقتنعين في قرارة نفوسهم، «في السر والعلانية»:

- «بان لبنان ليس وطناً لدين من الاديان
- «بان لبنان لن يضم لا كلياً ولا جزئياً الى أي قطر آخر،
- بان الأمة اللبنانية يجب أن يسودها عاملان: المساواة والعدل للجميع وبوجه الجميع.
- بان حدود لبنان الحاضرة هي نهائية مقدسة،
- بان على لبنان ان يتعاون إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية تعاوناً مخلصاً يعود على الجميع في لبنان والبلاد العربية بالخير والرفاهية.
- وبان احداً من أبناء لبنان لن يشعر بانه مغبون أي غبن بسبب انتمائه إلى طائفة من الطوائف الكائنة في لبنان».

ميثاق عبد الحميد كرامي. جريدة البيرق ١٩٤٩/٣/١٠

إلى ان نصل إلى المجتمع المنصهر الموحد في أهدافه القومية، يكون الأثر القريب للعلمنة وهو الغاء الطائفية السياسية قد فعل فعله في تغليب الفريق الطائفي الاكثر عددا وتماسكاً على الفريق الآخر... ولذا يبدو من البديهي، تجنباً لهذا المحذور:

٤ ـ ١ ان يعلن جميع الفرقاء ولاءهم الكامل للبنان الوطن النهائي للامة اللبنانية الواحدة.

٤ ـ ٢ ان يضمن دستور الدولة العلمانية حقوق جميع المواطنين بالحرية والمساواة.

٤ ـ ٣ ان يعتمد لبنان نظام الحياد الدولي الدائم الذي تضمنه الأمم المتحدة والدول الكبرى. [١]

بهذه الضمانات مجتمعة وبما يمكن الاستزادة منها يصبح خطر الغاء الطائفية السياسية محدوداً بانتظار ان تخلق العلمنة اجيالاً جديدة من اللبنانيين لا يقودهم انتماؤهم الحضاري المتنوع الى ولاءات قومية متعددة الآفاق.

---

(١) ـ تراجع الوثيقة بعنوان «هل ان حياد لبنان الدائم ممكن

وثيقة رقم ٣ الدولة الأتحادية
أو نظام المشاركة السياسية

الدولة الأتحادية اللبنانية، هي دولة مستقلة واحدة مؤلفة من «محافظات» لها حكمها الذاتي السياسي والأداري وتتمتع كل منها بحق النقض في جهاز الحكم الأتحادي المشترك. فكرة هذه الدولة الأساسية هي فكرة المشاركة السياسية الفعلية الواضحة على مستويين:

ـ مشاركة القاعدة الشعبية في العمل السياسي L'Action Politique لأجهزة الحكم في المحافظات هذه المشاركة عن طريق الأنتخاب والأستفتاء في المحافظات، تعيد للبنانيين حضارتهم السياسية العريقة وتضمن لهم اليوم في ظل الأعلام العصري ديموقراطية تكاد تكون مباشرة.

ـ مشاركة المحافظات. في العمل السياسي الأتحادي العام، فيتكرس الحكم الجماعي اللبناني La Polyarchie Libanaise الذي يعطى الديموقراطية في دولة صغيرة وتعددية كلبنان اسمى معاني الانفتاح والشورى والمساواة، أي الترقي الانساني الصحيح.

أولاً ـ المحافظات

١ ـ تنظيم المحافظات واجهزتها: تنظيم المحافظات لانشاء الدولة الاتحادية هو عمل تقني بحت. ويمكن اعتماد مبادىء متعددة لاجراء هذا التنظيم. أما الفكرة الأساسية التي يجب اخذها دائماً بعين الاعتبار، نظراً لما سوف تتمتع به هذه المحافظات من حكم ذاتي سياسي واداري هو التجانس الديني والفكري والحضاري وحتى الجغرافي، لاجراء تنظيم كهذا.

أما أجهزة المحافظات فهي التالية:

أ ـ أجهزة سياسية:
* تنفيذية: حاكم ونائب حاكم منتخبان يعاونهما امناء معينون
* تشريعية: برلمان بمجلسين ينتخبه الشعب مباشرة.

ب ـ اجهزة ادارية وعسكرية:
* جهاز اداري
* جهاز عسكري
* مجلس تخطيط
* جهاز محاكم

٢ ـ صلاحيات المحافظات

تمارس المحافظات المتحددة في الدولة اللبنانية جميع الصلاحيات السياسية والادارية التي لم يولها الدستور السلطات المركزية صراحة.

ثانياً ـ الدولة المركزية او جهاز المشاركة السياسية

١ ـ اجهزة المشاركة

أ ـ اجهزة سياسية

ـ مجلس رئاسة تنفيذي مؤلف من رؤساء المحافظات أو من ممثلين عن المحافظات تنتخبهم المجالس النيابية في المحافظات. كل محافظة تتمثل في هذا المجلس بصوت واحد. ولكل محافظة حق النقض في هذا المجلس. أما رئاسة المجلس التنفيذي فتكون دورية، سنوية، وتعود الى أحد رؤساء المحافظات او ممثلها في المجلس الرئاسي.

صلاحيات هذا المجلس هي الصلاحيات التنفيذية المعطاة لرئيس الدولة في النظام السياسي الرئاسي.

ـ برلمان اتحادي مؤلّف من اعضاء ينتخبهم مجلس المحافظات. عدد اعضاء هذا البرلمان لا يجاوز الستين، وممثلو كل محافظة في هذا البرلمان لهم ايضاً حق النقض (شرط ان يقروا النقض بالأكثرية فيما بينهم اولا).

وصلاحيات هذا البرلمان الاتحادي هي تماماً صلاحيات البرلمان في النظام الرئاسي.

ـ محكمة عليا تراقب دستورية قوانين المحافظات من جهة، كما تراقب من جهة ثانية مطابقة واحترام دساتير المحافظات وقوانينها لدستور الدولة المركزي.

ب ـ اجهزة ادارية وعسكرية:

ـ ادارة مركزية

ـ مجلس تخطيط مركزي

ـ جيش مركزي مؤلف من وحدات مفصولة من قوات المحافظات

ـ وبوليس مركزي مؤلف بنفس الطريقة

ـ محكمة تمييز مركزية واحدة لجميع المحافظات.

ـ عاصمة مركزية: بيروت.

٣ ـ صلاحيات الدولة المركزية

ـ التمثيل الديبلوماسي الخارجي والسياسة الخارجية

ـ العملة الواحدة والجمارك المشتركة

ـ الدفاع المشترك

ـ قضايا التجنيس، ودخول الاجانب الى البلاد واقامتهم. وقضايا اللجوء السياسي والاسترداد الخ...

ـ كل القوانين المدنية والجزائية، ما عدا قوانين الأحوال الشخصية.

ـ قانون الملكية العقارية. مع حظر تملك غير اللبنانيين أية مساحة أرض في لبنان.

ـ مالية الدولة المركزية، خصوصاً نظام الرسوم والضرائب المستوفاة اصلاً للدولة المركزية.

ـ سلطة التخطيط العام في مجال السياحة والتنمية الاقتصادية وتنظيم العمل والضمان الاجتماعي والمواصلات والماء والكهرباء.

ملاحظة: إن وضع الدستور المركزي ودساتير المحافظات، وكذلك وضع كافة تفاصيل صيغة المشاركة السياسية هذه، يمكن ان يتم باساليب وبواسطة اجهزة مختلفة منها المجلس النيابي الحالي ومنها مجلس او مجالس تأسيسية معينة أو منتخبة. وهذه بدورها قد تعين لجاناً مختصة لوضع القوانين الضرورية لهذا النظام.

وثيقة رقم ٤

اللامركزية السياسية

يجمع المشروع المقترح فيما يلي بين الشكلين المركبين للدولة المبني احدهما على أساس التعددية الاتينية ـ الحضارية والآخر على أساس التعددية الاقليمية. وهو، إذ يعتمد المنطلقات الجوهرية التي عبرت عنها الوثيقة رقم١، يستهدف:
١ ـ تحقيق المشاركة الكاملة في الحكم على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وإقامة المساواة بين المسيحيين والمسلمين، والحؤول دون طغيان أي من الفئتين على الأخرى.

٢ ـ تحقيق لامركزية واسعة في الحكم والادارة من شأنها انعاش الاقاليم المختلفة وتحميلها القسط الوافر من مسؤولية انمائها الذاتي وتحقيق تطلعاتها الحضارية والثقافية والاجتماعية الخاصة وفقاً لارادتها الحرة.

خطوط المشروع الكبرى: تتوزع صلاحيات الحكم في جمهورية لبنان الديموقراطية الاجتماعية المستقلة بين سلطات الدولة المركزية والمحافظات.

١ ـ المحافظات :

١ ـ ١ تتألف الجمهورية من محافظات يراعى في تفصيلها:
١ ـ ١ ـ ١ توفر أكبر قدر ممكن من التجانس السكاني داخل كل منها
١ ـ ١ ـ ٢ قيامها على رقع جغرافية تتوفر فيها:
١ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ موارد طبيعية وطاقات انتاجية ذات شأن موقعها واهميتها لأن تصبح عاصمة المحافظة ونقطة استقطاب واشعاع فيها.

١ ـ ٢ السلطات المحلية: يكون لكل محافظة قانون اساسي تقره وتعدله سلطتها التشريعية باكثرية ثلثي اعضائها وتسهر السلطة المركزية على انسجامه مع الدستور العام.

١ ـ ٢ ـ ١ السلطة التشريعية: ـ مجلس واحد ينتخب لثلاث سنوات بالاقتراع المباشر دون اعتبار التوزيع الطائفي.
ـ أو مجلس واحد ينتخب نصفه بالاقتراع المباشر ويتألف النصف الثاني من ممثلي النشاطات المهنية.

١ ـ ٢ ـ ٢ ـ السلطة التنفيذية:
١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ حاكم ونائب حاكم ينتخبهما الشعب مباشرة لمدة ثلاث سنوات في نفس الوقت الذي ينتخب فيه المجلس
١ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ عدد من الامناء (وزارة المحافظة) يعينهم الحاكم من خارج المجلس.

١ ـ ٣ الصلاحيات: تمارس السلطتان التشريعية والتنفيذية ضمن نطاق المحافظة جميع الصلاحيات التي لم يولها الدستور السلطات المركزية على وجه صريح.

٢ ـ الدولة المركزية
٢ ـ ١ السلطة التشريعية:

ـ مجلس واحد (رئيسه شيعي) يشترك في انتخابه جميع الناخبين في المحافظات؛ مدة ولايته ٣ سنوات،
ـ نصفه من الطوائف المسيحية ونصفه الآخر من الطوائف الاسلامية تخضع قراراته لقاعدة الأكثرية المزدوجة (اكثرية اسلامية واكثرية مسيحية).

ـ او مجلسان:
أ ـ مجلس الشعب (رئيسه شيعي) حيث تطبق المناصفة في التوزيع الطائفي والأكثرية المزدوجة لدى التصويت.
ب ـ مجلس المحافظات: تتمثل فيه المحافظات بالتساوي وينتخب اعضاؤه مباشرة من قبل ناخبي كل محافظة.

٢ ـ ٢ السلطة التنفيذية:
ـ رئيس جمهورية (ماروني) ينتخبه المجلس المركزي باكثرية اعضائه المزدوجة
ـ رئيس حكومة (سني) يرشحه المجلس بالاكثرية المزدوجة
ـ وزراء يختارهم رئيسا الجمهورية والحكومة ولا يجمعون بين الوزارة والنيابة
ـ لرئيس الجمهورية صلاحية اقالة الحكومة
ـ يوقّع رئيسا الجمهورية والحكومة جميع المراسيم ما عدا مرسوم تعيين رئيس الحكومة ومرسوم اقالة الحكومة ومرسوم العفو الخاص. هذه المراسيم ينفرد رئيس الجمهورية في توقيعها.

٢ ـ ٣ السلطات القضائية المركزية:

ـ ديوان محاسبة مركزي تشمل صلاحياته الدولة المركزية والمحافظات.
ـ محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين ومحاكمة اعضاء السلطة التنفيذية المركزية والاقليمية.
ـ محكمة تمييز تشمل صلاحياتها جميع المحافظات
ـ محكمة ادارية مركزية تستأنف امامها قرارات المحاكم الادارية الاقليمية

أما القضاء العدلي والاداري لكل محافظة فينظم بموجب قوانين اقليمية.

٢ ـ ٤ صلاحيات السلطات المركزية: للسلطات المركزية دون سواها حق التشريع والتنفيذ في المواد التالية:

١ ـ الدستور المركزي والتدابير التي تضمن تطبيقه واحترامه وانسجام القوانين الاساسية في المحافظات مع أحكامه، والانتخابات للسلطة المركزية ـ والقضاء الدستوري.

٢ ـ الشؤون الخارجية والتمثيل الخارجي والتجارة الخارجية والمعاهدات الدولية.
٣ ـ الدفاع الوطني على ان يؤلف الجيش الوطني من فصائل منتدبة من القوات المسلحة في المحافظات.
٤ ـ الجنسية.

٥ ـ شؤون الاجانب وخاصة حرية التنقل والاقامة وجوازات السفر والهجرة :والأخراج من البلاد والاسترداد واللجوء السياسي وشرطة الحدود على ان تحدد نسبة الاجانب المقيمين بمعدل لا يتجاوز ٦٪

٦ ـ جميع قوانين الحق الخاص ما عدا الأحوال الشخصية (موجبات وعقود ـ تجارة عقارات ـ عمل ـ عقوبات....)
٧ ـ التنظيم الاداري المركزي ونظام الموظفين المركزي
٨ ـ الشرطة المركزية
٩ ـ العملة
١٠ ـ ميزانية الحكومة المركزية.
١١ ـ الجمارك
١٢ ـ المواصلات الوطنية
١٣ ـ المبادىء الأساسية للتخطيط الاقتصادي والشؤون الصحية والاشغال العامة الوطنية.

دراسة لموقف المسلمين اللبنانيين من الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية منذ نيسان ١٩٧٥ . صادرة عن لجنة البحوث ـ الكسليك تشرين الثاني ١٩٧٦

إن الأسابيع القليلة المنصرمة والأسابيع القليلة الآتية ستكون ، دون ريب ، الاسابيع التي سيبحث فيها المراقبون عن التطلعات المستقبلية للبنان عام ١٩٤٣ ، تلك التطلعات التي ما تزال غامضة في عقد الاحداث التي تميزت بها الحرب اللبنانية الفلسطينية والتي دعت إلى أقصى درجات التحير : فالدولة انهارت تحت ضربات من لاجئين تغلغلوا في أرضها أو استقروا فيها ، وفئة من اللبنانيين تحالفت معهم أو تواطأت ، والتدخل السوري الذي اتخذ أوجها متقلبة إلى حدّ أنه بدى بشكل لعب بالتحالف .

وللتعرف على هذه التطلعات لا بد من وضع العوامل السياسية العديدة ، الداخلية والخارجية للمشكلة ، في مكانها من الشبكة ، وهذه العوامل متعددة ومتشابكة إلى درجة أن المرء يعدل عن استعراضها ، وحتى عن تعدادها .

لكن ثمة عاملاً ، وعاملاً واحداً يبدو، على الفور ، ركيزة أساسية لكل تفسير للماضي ولكل تطلع للمستقبل ، وبدونه تصبح كل رؤية للماضي وللمستقبل من قبيل الوهم ، لا من قبيل الواقع .

وهذا العامل ، إذا ما أردنا أن نعرض الامور بدون مواربة ، هو الدور الذي مثله المواطنون المسلمون اللبنانيون في غمرة أحداث الحرب التي شنها اللاجئون الفلسطينيون على مسيحيي لبنان بشكل خاص.

ماذا يجدي العود هنا إلى ما قبل أكثر من مرة وبشتى أساليب التعبير ، مدعوماً بمختلف البراهين ، حول القواعد الخلقية الخاصة بالإسلام والتي تتعارض تعارضاً تاماً :

ـ من ناحية ، مع كون المواطن اللبناني المسلم الخاضع لسلطة غير اسلامية ، يمكنه القبول بهذه السلطة القائمة نهائياً والتخلي عن مفهوم «الامة» ـ أي العالم الاسلامي برمته ـ الذي يربطه إلى هذا العالم ربطاً محكماً ، وبالتالي ، إلى كل قضية ذات طابع إسلامي حتى ولو كان ذلك يعود بالضرر على لبنان .

ـ ومن ناحية ثانية ، مع قيام امة لبنانية بالمعنى الغربي لهذه الكلمة ، ضمن أطار الدولة اللبنانية ، لأن ذلك يعني حتماً سلخه عن «الامة» . وهذا أمر لا يمكنه تصوره . والمسلم اللبناني ، من هذا القبيل ـ ولا بد لنا هنا من انصافه ـ مخلص كل الاخلاص مع نفسه . ومن الواضح أن هذا الاخلاص كان العامل الرئيسي لضعف الدولة اللبنانية لأنه وضع عقبة كاداء في وجه التفاهم المسيحي الإسلامي حول هوية هذه الدول وحول مستقبلها . وكان دور الإسلام اللبناني في لحمة الحرب التي شنها الفلسطينيون على اللبنانيين غير المسلمين منسجماً كل الانسجام مع القواعد الخاصة بالاخلاق الإسلامية . ومن هنا كانت ردات الفعل الشعبية لدى المسلمين ومواقف رجال السياسة المسلمين ، دوماً مشتركة في مطابقتها التامة مع هذه القواعد .

لن نعود هنا إلى الزمان الذي عقدت فيه اتفاقية القاهرة (١٩٦٩) التي عرضت الدولة للانهيار ، ولا إلى ملحقاتها . ولولا موقف المسلمين في لبنان لما انتزعت هذه الاتفاقيات من الدولة اللبنانية (أو فرضت عليها) . ولما أدى تطبيقها إلى تجاوزات لا تصدق عطلت جميع مؤسساتها . إننا نفرض على التاريخ ، في أطار هذا البحث ، ألا يعود إلى ما قبل شهر نيسان عام ١٩٧٥ .

إن التـواطؤ المتنظم بـين اليسار الـدولي والمحلي من جهـة ، والفلسطينيـين من جهة ثـانية ، كـان إذّاك أمراً نـاجـزاً وواضحاً . وكانت مخططات تفكيك الدولة اللبنانية جاهزة . وقد جعل من هـذه الدولـة كبش محرقـة بقصد احـلاله محـل المملكة الاردنية الهاشمية التي كانت قد رفضت القيام بهذا الدور اقتداء للفلسطينيين ، وخـرجت ظافـرة . وراح الاعلام ضد الدولة وجميع مؤسساتها يقرع طبوله بواسطة الصحافة المباعة والمستعبدة. وكان هدف المتآمرين أن يجنوا، متضامنـين، الفائدة المرجوة من تفكك الدولة.

آ ـ على خلفية هذه اللوحة جرت حادثة عين الرمانة (١٣ نيسان ١٩٧٥) . وقد بينت الأحداث في ما بعد ، بوضوح كلي ، أنها لم تكن سوى مكيدة من الفلسطينيـين وحلفائهم ، خـارج الأسوار وداخلهـا ، ترمي إلى شق الـطريق المؤدية إلى هذا التفكك . إننا نذكّر هنا بهـذا الحادث نـظراً إلى الظاهـرة الجوهـرية التي يتميـز بها مـوقف المسلمين اللبنـانيين ، وهي «عزل» حزب الكتائب عن الحكم طموحاً منهم إلى جعله ، سياسياً ، في وضع المصاب بآفة البرص ، عقاباً له على الجـريمة التي نسبت إليه .

لقد بدا عزل من هذا النوع ، في نظر الفئة المسيحية برمتها قاضياً ، في مجتمـع سياسي متعـدد الطوائف في جـوهر ، وهو في الواقع اتحاد كونفدرالي سياسي داخل رقعة أرض الدولة ، بدا هذا العزل وكأنّه عزل لتلك الفئة بالذات . وجدير بالإشارة هنـا إلى أن الشعبية الهائلة التي لاقتها اصـداء هذا النـداء في صفوف الجمهـور الإسلامي الـذي لم يرَ خيـراً ، بل بالعكس ، في هذا العزل الذي تكون نتيجته المباشرة زوال عنصر مزعج من الساحـة السياسية ، رغم كون هـذا العنصر يعتبر اجمالاً المحـاور المسيحي المقبول . وقـد دلت الأحداث ، في مـا بعد ، إلى أي حـدّ ينم هذا الأمـر عن مدى تضـايق الجمهور الأسلامي من رؤية ثقل يلقى على الخيارات السياسية للدولة، أية كـانت شرعيتـه من وجهة النـظر الديمقـراطية، يوازن النزعة الأسلامية، آنذاك، إلى أن تترك للفلسطينيين حرية التصرّف بالنسبة إلى الدولة. وحرية التصرف هذه كـانت للمسلمين وما تزال، بدون شـك، تبدو شرعية كـل الشرعيـة، فماذا يمكن أن يكـون الفرق بـين الفلسطينيـين المسلمين ومسلمي لبنان، وكلاهما مرتبط في «الأمة» ارتباطاً لا تنفصم عراه؟ ولا تستطيع الـدولة اللبنـانية وهي مؤسسـة مصطنعـة، مؤقته، ومفتقرة إفتقاراً كلياً إلى الشرعية في نظر الأخلاقية الأسلامية، أن تشكل حجة مقبولة لأحداث أي انقسام بينهم.

وغني عن القـول إن الدعـوة إلى «عزل» النـزعة المسيحيـة من الحكم لاقت آذانـاً صـاغيـة. ولمـا لم يكن تحقيق هـذا «العزل» ممكناً بالوسائل الشرعية، كان لا بد من تحقيقه بالقـوة، ولبلوغ هذه الغـاية، من الأنخـراط في صف الفلسطينيـين ضد المواطنين المسيحيين. وفي الواقع، وبعد أن احتاط المسلمون اللبنانيون بالتزيّف ببهرج الشـارات التقدمّية واليساريـة المعدّة لأظهار المغامرة بمظاهر الصراع الداخـلي بين الـطبقات أو الأحـزاب، راحوا، بـالفعل، يهـاجمون مـع الفلسطينيـين المواطنين المسيحيين الذين رفضوا التسليم بالنزعة الفلسطينية المتزايدة إلى مقاسمة اللبنـانيين السلطة، في الـواقع ان لم يكن قانونياً.

إذا ما تصفحنا الأحداث وعدنا إلى الوراء ، نتبين اليوم بوضوح أكثر إلى أي مدى ينبثق باعثها من صميم الرفضية الإسـلامية النـابعة من المبـادىء التي تسود مفهـوم «الامة» ، لا من اليسـارية أو التقـدمية . لكن هـذا ليس موضـوعنـا . مـوضوعنـا هو أن نبـين ، في هذه المنـاسبة ، كم هـو مستهجن ، من وجهة نـظر المواطنيـة ، كما تفهمهـا حضارة الغـرب العصرية التي هي بالذات حضارة المسيحيين في لبنان ، إن مواطني الدولة الواحدة ، واعني بهم مسلمي لبنان ، يرون من الطبيعي الاعتماد على قوة الغرباء (وهم الفلسطينيون) لمحـاربة مـواطنيهم (أي مسيحيي لبنان). وحجتهم في ذلـك تستند إلى أن قضية هؤلاء الفلسطينين ، في نظر مفهوم «الامة» هي اعدل من قضية اللبنانيين المبنية على مفاهيم من القيم يرفضهـا هذا المفهوم . وهكذا تبدو استحالة التوفيق المطلقة بين المفهومين المتباينين كـل التباين للمواطنية في نـظر كل من الفئتـين . وهما مفهومان يسلّم كل فريق بواحد منهما ، من حسن النية والاقتناع . وبتعبير آخر. القضية هي أن نضع أمـام أعين جميع الذين تهمهم الازمة اللبنانية طريق البحث عن ميثاق قابل للتطبيق بين هذين المفهومـين للمواطنيـة . هذا مـا لم يعتبر مثـل هذا الميثاق ، في المجال الذي حددنا ، غير قابل فرضياً للتحقيق ، وهذا هو رأينا في الموضوع .

ب ـ ويزداد التشاؤم أمام مظهر آخر من مظاهر الموقف الإسلامي . إنه مظهر ينفر منه العقل إذا ما نظرنا إليه بمنـظار

القواعد المنطقية ، لكنه موافق لمصالح المسلمين اللبنانيين إذا ما اعتبرنا هذه المصالح نابعة من مفهوم «الامة» . وهنا نرجع إلى موقف المسلمين اللبنانيين من التدخل السوري . ولكن ، قبل أن نذكّر بما كان هذا الموقف ، لا بد من أن نزيل بعض المظاهر وبعض الاوهام ونعيد إلى الدور السوري وجهه الحقيقي .

نستطيع ، في مجال الحرب اللبنانية الفلسطينية ، أن نعبّر كما يعبّر الكتاب المقدس ونقول : «في البدء كانت سوريا . . .» . وفي الواقع لولا الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية في لبنان منذ قيامها ، من المرجح أن لا تكون المنظمات الفلسطينية قد وفقت إلى الوصول إلى ما صارت إليه ، على الرغم من المساندة الإسلامية المحلية التي بلغت أقصى حدودها . ولولا هذا الدعم لما كانت هذه الحرب ولما كان نشوبها ممكناً . وكانت سوريا فيها ظرفاً قبل نشوبها . فكم من مرة اشير إلى تواطؤ السوريين مع الفلسطينيين ومع اليسار والإسلام اللبنانيين ؟ وباختصار القول ، كانت سوريا قد تعهدت هذه الحرب قبل نشوبها . أما الاسباب ، التي حملتها ، في ما بعد ، على تعديل سياستها ووقوفها اليوم في المعسكر المناهض للمعسكر الذي كانت قد أثارته في البدء ، فما تزال غامضة ، ولا يمكننا هنا إلا التكهن : فبينما كان الرئيس السوري حافظ الاسد يعتقد أنه يتحكم بالفلسطينيين في لبنان ، فهل شعر بأن الفلسطينيين يتحكمون به داخل سوريا ؟ وهل أراد عندئذٍ أن يقف منهم موقف الحيطة ؟ أم أنه بعد أن تورط في المغامرة اللبنانية تعرض لضغوط كي يتخلص منها وفق خط يختلف عن الخط الذي اختاره للتورط فيها ؟ هل أدرك أنه لعب لعبة يمكن أن تنقلب يوماً عليه ؟ هل قامت اسرائيل والولايات المتحدة بدور في تبديل موقفه هذا ؟ ليس هنا مجال لمعالجة هذه التساؤلات . فقصدنا هو التذكير بالموقفين المتناقضين للتدخل السوري واللذين يصعب علينا تفسيرهما .

لقد أشار الرئيس حافظ الاسد في الخطاب الذي القاه في ٢٠ تموز ١٩٧٦ بموضوعية تامة إلى هذين الموقفين . فكانت القوات اللبنانية (المسيحية) قد استولت على موقعين محصنين (هما المسلخ والكرنتينا) يحتلها الفلسطينيون وحلفاؤهم المحليون . وباشرت بزحف مقدر له النصر نحو الاحياء الغربية من بيروت لتحرير هذه المنطقة التي كان يتمركز فيها معظم القوات العدوة المتحالفة . فذعر المسلمون اللبنانيون الذين كانوا دائماً يعتبرون انفسهم مرتبطين ارتباطاً عضوياً بسوريا ، بوصفها دولة اسلامية ، بقدر ارتباطهم بالفلسطينيين المسلمين ، وارسلوا نداءات ملحة إلى سوريا التي لم تستطع التهرب أمام امكان نكسة عسكرية جسيمة فنزعت عن وجهها قناع الحياد والقت بكل ثقلها العسكري في الدامور والجية والسعديات . وقد اتخذ تدمير هذه القرى الآمنة ، وتقتيل اهاليها بدون تمييز في السن والجنس ، وانتهاك حرمة مقابرهم من قبل القوات السورية والفلسطينية المرسلة من سوريا على جناح السرعة ، مظهر الاخذ بالثأر لتدمير المعقلين الفلسطينيين الرهيبين اللذين كانا يسدان المدخل الشرقي لبيروت ، كما اتخذ مظهر حملة تأديبية ضد المحاربين المسيحيين الذين لم يقترفوا ذنباً سوى أنهم بينوا للفلسطينيين الذين لم تقو على قهرهم الدولة اللبنانية التي مزقتها سياسة التسوية بين مسيحيين ومسلمين ، إنهم لا يستطيعون الصمود في وجه الميليشيات المسيحية التي لا ينقصها الحزم ، وإن افتقرت إلى التنظيم الصحيح .

كان ذلك نوعاً من الأيام الزاهدة أنشد فيها مسلمو لبنان أناشيد التمجيد لسوريا ولتدخلها وكانت أجمل باقات المديح تلقى ، في كل ساعة من ساعات النهار والليل ، أمام المذابح التي اقيمت معنوياً على شرف سوريا الشقيقة المعوانة . لكن الغيظ والسخط واللعنة والتهكم ما لبثت أن حلت محل التقريظ . وسوريا هذه ذاتها التي استقبل تدخلها كبلسم للجراح واعتبرت اهلاً بكل عرفان جميل ، دون أن يرى أحد في عملها أي أثر للتعدي على سيادة الدولة ، تحولت فجأة إلى غازية ومعتدية ، عليها أن تنسحب من الأراضي اللبنانية التي طال انتهاكها لحرمتها .

ذلك أن سوريا ، في هذا الاثناء ، كانت قد غيرت اتجاهها .

لقد تدخلت سوريا للحؤول دون سحق الفلسطينيين وحلفائهم في الداخل والخارج لكنها اعتبرت ، لاسباب يصعب التكهن بها ، كما بيّنا سابقاً ، أن من واجبها إيقاف حرب الإبادة الجماعية التي شنها الفلسطينيون ، مع موافقة مسلمي لبنان الذين نظروا إليها نظرة اعجاب ، وعرقلة حركاتهم الرامية إلى تطويق المناطق المسيحية المعزولة ، وصدهم بالقوة إذا اقتضى الامر ذلك ، وقد أثار تغير الاتجاه هذا في السياسة السورية . ولم يكن منتظراً ، في صفوف المسلمين

اللبنانيين ، انزهالاً يبدو على صعيد التعايش المسيحي الإسلامي ، ذا مغزى بعيد . والواقع أنه ما أن اتخذ التدخل السوري شكل حماية المناطق المسيحية المعزولة والمهددة بالابادة من قبل الفلسطينيين المسلمين المدججين بالسلاح ، حتى اعتبر المسلمون اللبنانيون ، وقد اغاظهم الأمر ، هذا التدخل بمثابة خيانة ، وإنه أصبح من الضرورة وضع حد له باسرع ما يمكن . وبتعبير آخر ، وبقدر ما تعتبر الحرب بين اللبنانيين المسيحيين واللبنانيين المسلمين حرباً اهلية ، يتضح أن الفئة الاسلامية من الشعب اللبناني تحسب أنها تستطيع ؛ لاحراز النصر على الفئة الاخرى ، الاستعانة ، لا باللاجئين المقيمين مؤقتاً على أرض لبنان وحسب ، بل على قوات تأتي من خارج الحدود . فعلى هذه القوات أن تتابع مهمة اخضاع الفئة المسيحية التي جاءت لاخضاعها ، وكل تقاعس في اداء هذه المهمة السامية يعتبر خيانة .

إن هذه النزعة المتأصلة في روح الاسلام اللبناني تنم عن الصعوبة البالغة في تصور شعب متعدد الاديان في لبنان باعتباره امة . وإذ لا يمكن تخطي هذه الصعوبة ، أو إذا بدا تخطيها مستحيلاً ، فأية نتيجة يمكن استخلاصها على صعيد المستقبل الذي ينتظر الدولة اللبنانية ؟ هذا ما نتمنى على ذوي النيات الحسنة أن يجعلوا منه موضوع تأملاتهم . ولكن قد ينبغي علينا ، قبل التوقف على أية نتيجة ، أن نتابع هذا التحليل لموقف المسلمين اللبنانيين ، مستندين إلى بعض مظاهره المختلفة الاخرى .

ج ـ إن ثمة موقفاً يدعو إلى الحيرة ، إذا ما تأملناه ، يكشف لنا عن شجب متواصل تواصلاً يرفعه إلى مرتبة الناموس ، لكل ما يصدر عن الدولة اللبنانية . ما يزال عالقاً بالاذهان إن مسؤولاً دينياً مسلماً كبيراً يتمتع ، فوق ذلك ، بنفوذ سياسي كبير ، قد صرح في ظرف خطير ورسمي ، وهو مقابلته للرئيس كوف دو ميرفيل ، الذي كان يقوم بمهمة الوساطة ، قائلاً له : «أن مسيحي لبنان هم «بيض روديسيا» (راجع الصحف بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥) . إن هذه الصورة ، في ذهن صاحب المقام الرفيع هذا ، تعبر تعبيراً صريحاً عن رأيه في كون المسيحيين في لبنان يشكلون ، بالنسبة إلى المسلمين ، طبقة من ذوي الامتيازات . وهذا يعني إبراز مساوىء البنية اللبنانية من الوجهتين الاجتماعية والسياسية .

وما يزال عالقاً بالاذهان أيضاً أن التجمع الإسلامي الذي لا يقل تمثيله للمسلمين عن تمثيل صاحب المقام الديني الرفيع هذا ، اعتبر من واجبه أن يدافع ، في مذكرته بتاريخ ٦ آب ١٩٧٦ التي أرادها تعبيراً مختصراً عن مآخذ المسلمين اللبنانيين على الدولة ، عن المنظمات الفلسطينية التي طالما انتهكت سيادة الدولة ، فأدى ذلك إلى تقويض أركانها . وثمة مبررات تحملنا على الاعتقاد بأن هذا البيان قد حظي بموافقة صاحب المقام الديني الرفيع قبل اعلانه .

والغريب في الامر ، أن هذه المدافعة تمحورت على مناخ الحرية والديمقراطية السائد في لبنان والذي ، في جوهره بالذات ، من شأنه أن يفسح المجال أمام الفلسطينيين لجميع التجاوزات التي تؤخذ عليهم .

وهكذا يظل المراقب في حيرة من أمره : لقد وضعوا أمام عيني كوف دوميرفيل (أو أي وسيط آخر) صورة المسيحيين أشبه ما يكونون ، في امتيازاتهم ، «بيض روديسيا» ، ولكنهم يدافعون عن الفلسطينيين ، الذين «تربطهم بهم روابط عضوية» ، انطلاقاً من مناخ الديمقراطية والحرية السائد في لبنان ! والسؤال المهم ، في نظرنا ، الذي يطرح هنا نفسه هو التالي : «ما هي الطبيعة الحقيقية لمخاصمة مسلمي لبنان لمواطنيهم المسيحيين ، تارة بحجة المصالح الفلسطينية وطوراً بحجة الامتيازات المزعومة ؟ نعم ما هي الطبيعة الحقيقية لهذه المخاصمة ؟

د ـ وثمة مظهر آخر من مظاهر موقف المسلمين ـ وليس اقلها جدارة بالاهتمام ـ يكمن في صمت مزدوج .

١) الصمت الاول كان حول ادعاء الفلسطينيين بأن الحرب التي يشنونها على المسيحيين ، في لبنان ، لا تستطيع أن تنهي ، بل لا يجب أن تنهي قبل أن تنتهي الحرب الاهلية بين المسيحيين والمسلمين . إذا أردنا أن نقول الأشياء بشكل أوضح ، فهذا يعني دعوة المسيحي اللبناني الذي لم يقهر بعد في الحرب ، في مظهرها الاهلي ، إلى التفاوض مع مواطنه المسلم الذي لم يحرز النصر بعد ، بينما يظل الغريب الفلسطيني ، حليف المسلم والمرتبط به ارتباطاً عضوياً ، حاملاً السلاح وعلى اهبة التدخل لصالح هذا الأخير . إنه وايم الحق عرض لا يصدق إلى حد أننا لا نجرؤ على طرحه في بساطته ، وكدنا نقول في عريه . لذلك لن نتوقف أمام المظهر العسكري لهذا العرض الذي يثير الابتسام . بل يجدر بنا

بالاحرى أن نتفحصه من زاوية لبنان «الموحد أرضاً وشعباً» . من هذه الزاوية ، يبدو كدعوة يوجهها الفلسطيني الغريب إلى أخيه في الدين ، مسلم لبنان المشارك للمسيحي في مواطنيته ، ليجني ، بدون أي حياء ، أكبر فائدة من الاسلحة الغربية الموجهة إلى صدر هذا الاخير . .

إن هذا العرض ، إذا عبرنا عنه باصطلاح المواطنية الغربية (التي تختلف كل الاختلاف عن مفهوم المواطنية المنبثق من «الامة») يرفضه رفضاً باتاً اولئك الذين كان من شأنه أن يحصل لمصلحتهم ، ولكانوا اعتبروه منافياً للوطنية وللديمقراطية . إن اسبانيا فرنكو التي ساعدتها طائرات الشتوكا والسافويا على احراز انتصارها عام ١٩٣٩ ، ما زالت حتى الآن ، تدفع ثمن مثل هذا الخطأ . غير أن الإسلام اللبناني ، بدلاً من أن يرفض هذا التآمر لسلامة لبنان هذا «الموحد أرضاً وشعباً» والذي يدعي أنه يدافع عنه ، اعتصم بصمت لا يبدو مطلقاً أنه صمت مخجول . بل بالعكس ، يبدو أن زعماء الأسلام اللبناني السياسيين ، عندما يتحدثون إلى الزعماء الفلسطينيين حديث الاخوة ، وبصراحة يضربون بكل طيبة خاطر صفحاً عن موضوع يتنافى فحواه تنافياً كلياً مع مفهوم لبنان «الموحد ارضاً وشعباً» . ولم يحدث مرة واحدة ، أن صحافة تعبر عن نزعتهم أشارت ، ولو إشارة عابرة ومعتدلة ، عن شجبها لتورط الفلسطينيين السافر في نزاع بين أطراف يفرض فيهم أن لا يكونوا إلا لبنانيين ، ولا يستطيعوا أن يكونوا إلا ذلك .

٢) أما المعنى الذي يمكن استخلاصه من الصمت الثاني فأكثر مدعاة إلى القلق من الأول . إنه يلج إلى صميم المشكلة اللبنانية . إنه يتخذ شكل الهرب من الصعوبة الأساسية التي تعترض لبنان في البقاء «موحداً أرضاً وشعباً» . ويجدر بنا هنا التذكير بأن المسلمين اللبنانيين بدأوا النزاع مع مواطنيهم المسيحيين انطلاقاً من مطلبهم السياسي الرئيسي ، وهو وضع حد «للامتيازات» المسيحية واهمها ، من ناحية ، العادة المتبعة منذ ١٩٤٣ ، اختيار رئيس الدولة من بين المسيحيين الموارنة ، ومن ناحية ثانية ، التوزيع الحالي للمقاعد في المجلس النيابي بنسبة ٥/٦ لصالح المسيحيين ، بذريعة أن الفئتين المسيحية والاسلامية من الشعب اللبناني أصبحتا متعادلتين عددياً ـ وهي ذريعة تظل موضوع نقاش . ويجدر بنا أيضاً ، من وجهة النظر المسيحية ، التذكير بأن القضية ليست قضية «امتيازات» بل قضية «ضمانات» مُنحها المسيحيون ـ نظراً إلى تعدد الطوائف الذي يتميز به لبنان ، باعتبار عاملين لا يقبلان المنازعة ، احدهما الجذب الذي يمارسه العالم العربي بما فيه من دوافع اسلامية ، على مسلمي لبنان ، نتيجة لمفهوم «الامة» بالذات ، والثاني النتيجة الملازمة لهذا الجذب ، أي ولاء المسلم اللبناني لهذه «الامة» سوى ولائهم للدولة اللبنانية ولمصالحها .

إن التعارض بين هاتين النزعتين الذي طالما اخفي أو اسدل الستار عليه نظراً لطبيعته المتفجرة ، ما لبث أن اصبح حاداً إلى درجة أنه أبرز في وضح النهار . والسكوت عنه الآن حياء ، بعدما ظل في طي الكتمان إلى زمن غير بعيد ، كان يؤدي إلى اسدال الستار على المعطيات الأساسية والمحورية نوعاً ما ، للازمة اللبنانية . إن الشرط الأساسي والذي لا غنى عنه في نظر المسيحيين اللبنانيين للتعايش السياسي مع المسلمين ، كان يقوم على الضرورة المنطقية لهذا الولاء . إنه شرط منطقي بالمفهوم الغربي للمواطنية . ولكنه ليس منطقياً بالضرورة في نظر مسلمي لبنان ووفاقاً للمفهوم الإسلامي «للامة» . وعندما شدد رئيسان للجمهورية متعاقبان في ظرفين مختلفين (راجع الصحف الصادرة بتاريخ ١٤ شباط و ٢٤ ايلول ١٩٧٦) لا علاقة لاحدهما بالآخر ، على ضرورة الولاء للبنان ، معدلين هذا القول بقول آخر مفاده أن لبنان عربي ، متجاهلين قصداً أو عن غير قصد عدم الالتئام بين هذين القولين ، أبدى مسلمو لبنان طبعاً ارتياحهم للقول الثاني واسدلوا الستار على القول الاول . إنه صمت بليغ يكذب المثل السائر القائل : «الصمت يعني القبول» ، لاننا نكتشف من خلال هذا الصمت انهم لا يتجاهلون قضية الولاء للبنان وحسب ، بل يرفضونها رفضاً باتاً . وهكذا ، لا يسعنا بعد ذلك إلا أن نطرح هذا السؤال : إذا كانت فئة من مواطني دولة لا قومية ، كلبنان ، ترفض الولاء ، فكيف مع ذلك يكون بوسع هذه الدولة أن تضطلع باولى مهماتها ، وهي أن تكوّن امة تتألف من مجموع رعاياها ؟ وإذا كانت فئة من رعاياها ترفض رأساً مهمتها هذه ، فما عساه أن يكون مصير هذه الدولة ؟

هـ ـ إن انتخاب الرئيس الياس سركيس اعتبر انتخاب رجل ذي حياد تام تجاه المعسكرين المتحاربين ، أي الفريق اللبناني الذي يحاربه الفلسطينيون والذين يحاربون إلى جانبهم . وهذا الحياد بلغ درجة أصبح معها بمثابة قانون إيمان لدى

الفريقين على السواء .

لكن المسلم به اجمالاً ، أن الوضع يختلف بالنسبة إلى رئيس مجلس الوزراء ، السيد رشيد كرامي . إن الرأي العام في صفوف اللبنانيين المسيحيين الذين يدافعون عن بلادهم ضد التسلط الفلسطيني ، رأى فيه ، لا سيما عندما كان يضطلع بمهمات وزير الدفاع ، العامل المتعمد على التفكيك النهائي للجيش . وهذا ما كان من شأنه أن يمكّن القوات المسلحة الفلسطينية من التحكم بمقدرات الدولة . ويتضح ضلوعه مع اعداء المعسكر اللبناني المسيحي ، خلال فترة طويلة من هذه الحرب حيث كان يدعي دوماً ، دون أن ترف له عين ، وبالرغم من الوقائع المادية الواضحة وضوح الشمس ، أن النزاع المسلح على الساحة اللبنانية يقتصر على اللبنانيين وحدهم . ذلك كان في وقت كان من الضروري أن يظهر فيه الفلسطينيون وكأنهم خارج المعركة تلافياً لكل تدخل دولي . ولكن ، من المعلوم الآن أن الاحداث اللاحقة كذّبت هذا الادعاء تكذيباً اتخذ حجماً عالياً . ولكن ، انطلاقاً من هذه الاعتبارات بالذات ، يرى فيه الرأي العام ، في صفوف اللبنانيين المسلمين الملتزمين بالنزاع إلى جانب الفلسطينيين ، عنوان النزاهة السياسية . حقيقة هنا ، وخطأ هناك . . . أن نرغب في ابرازه هنا هو حياد الرئيس سركيس باعتراف جميع الاطراف من ناحية ، وتحيّز الرئيس كرامي من ناحية ثانية . إن اهمية التحليل تتخذ كل معناها عندما نلاحظ الامور التالية :

- إن السيد الياس سركيس بصفته مسيحياً مارونياً متتخباً لمنصب رئاسة الجمهورية كي يمثل في هذا المنصب الوجود السياسي للمسيحين في لبنان ، يظل مع ذلك محايداً بين الفريقين ، محايداً في النزاع بين اللبنانيين من مسيحيين ومسلمين ، ومحايداً في النزاع بين مسيحيّي لبنان والفلسطينيين .

- أما السيد كرامي الذي يضطلع بمهام رئيس مجلس الوزراء ليمثل النزعة الإسلامية في لبنان ، فهو متورط في النزاعين اللذين يتورط فيهما اللبنانيون المسيحيون .

- بالرغم من حياد الرئيس سركيس التام ، والذي يجمع الكل على الاعتراف به ، فإن المسلمين اللبنانيين اعتبروا من واجبهم التعبير عن انزعاجهم لحضوره منفرداً مؤتمر الرياض الذي انعقد في الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٩٧٦ - ومع أن ذلك حقه الصريح في نظر الدستور - دون أن يصطحب السيد كرامي المنغمس ضد اللبنانيين المسيحيين في الصراعين اللذين يخوضونها ضد مواطنيهم المسلمين وضد الفلسطينيين .

فهل يحق لنا ، تلخيصاً لهذا التحليل ، أن نقول أنه في نظر مسلمي لبنان ، لا يكفي الحياد السياسي لرئيس الجمهورية المسيحي كي يمنحه الصفة الكافية لتمثيل المسيحيين والمسلمين اللبنانيين معاً ، غير أن هذه الصفة يمكن منحها لرئيس مجلس الوزراء المسلم ، مهما كان مدى تورطه في الصراع القائم بين المسيحيين والمسلمين في لبنان ؟ وهل يحق لنا أن نضيف أخيراً أن المسلمين في لبنان لا يتصورون قيادة الدولة إلا برأسين ، رأس مسيحي ورأس مسلم ، عاكسه هكذا الاتحاد الكونفدرالي في الواقع بين الاسرتين الروحيتين الكبيرتين ، لكنه اتحاد يجب أن يظل فيه الرئيس المسيحي بعيداً عن النزعة التي يمثلها ، بينما يتحتم على الرئيس المسلم أن يظل ملتزماً بالنزعة التي اوصلته إلى الحكم .

و - لو لم يكن هذا المظهر الآخر من مظاهر موقف مسلمي لبنان الناجم عن نقضهم للميثاق الوطني بحجة أن الاحداث قد تخطته ، مع أن الميثاق كان علة تكوين الدولة في كامل بنيتها ، لو لم يكن هذا المظهر قد اشبع درساً وتحليلاً لأدخلناه في أطار هذا البحث . إن نقضه قد أدى في الواقع ، وفي جميع الاتجاهات ، إلى تفكك هذه الدولة تفككاً على الارجح أن يكون نهائياً . ونحن لا نعود إلى هذا الموضوع إلا بقدر ما نرى من الضرورة الاشارة إلى نزعة المسلمين اللبنانيين إلى تجاهل المواثيق كلما مكنتهم الظروف من ذلك .

* * *

إن نتائج الموقف الإسلامي منذ أحداث شهر نيسان عام ١٩٧٥ تشكل إذا الموضوع الذي نقترح درسه والذي يبدو لنا أساسياً . وتجاهله يعني الاصرار على حل السياسيين الاجانب من رؤساء دول ووزراء وغيرهم من مسؤولين - الذين يصرحون ، بسذاجة وسطوة ما بعدها سطوة ، إنهم من انصار لبنان «الموحد أرضاً وشعباً» ، في حين أن المعطيات التي

عرضناها آنفاً قد فاتتهم أو اخفيت عنهم . وعندئذ تتساءل : لو أن جميع عظماء العالم هؤلاء ، عرفوا هذه المعطيات أو مكنوا من معرفتها ، أكانوا قد ظلوا مصرين بنفس الثقة بالنفس ، وبنفس السطوة ، على اعلان موقفهم المؤيد للبنان «الموحد أرضاً وشعباً» ، أو انهم لم يكونوا ، بتوارد افكار طبيعي ، قد فكروا بهذا المبدأ البسيط الذي قد سمعوا به احياناً ، بدون ريب ، وما هو إلا حق الشعوب المختلفة بتقرير مصيرها بنفسها ؟ ولكن ، أياً كان تفكير عظماء العالم هؤلاء ، يبدو من الواضح ، أن توارد الأفكار هذا وإن ظل غير نافذ إلى اذهانهم ، فإنه قد أصبح في الواقع واضحاً محلياً ، وإنه يسير في طريقه سيراً اكيداً ، إن لم يكن سريعاً .

بيان مجلس البطاركة والمطارنة والرؤساء العاملين الكاثوليك

الصادر عن دورته العادية للسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢

«إن مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك مع رؤساء الرهبانيات في لبنان بعدما اضطرته المحنة إلى وقف اجتماعاته الدورية لمدة تقارب السنتين ، عقد دورته العادية في الفترة الواقعة بين الثامن والعشرين من آذار والثاني من نيسان سنة ١٩٧٧ في دير سيدة اللويزة في ذوق مصبح للرهبانية المارونية المريمية وبحث في القضايا المدرجة في جدول اعماله واتخذ في شأنها المقررات اللازمة ، وناقش مواضيع الساعة المطروحة على ضمائر اللبنانيين ، ورأى من واجبه أن يصدر في ختام دورته البيان الآتي :

لقد رافقنا ، والالم يعصر منا القلوب ، ما مرّ بوطننا من أحداث وما جرى على ارضه من دماء وحلّ بمرافقه من خراب وأصاب مؤسساته من شلل ، وشاهدنا بحزن عميق ما قدّم ابناؤه على مذبحه من ضحايا ، لا يمكننا إلاّ أن ننحني أمامها في خشوع لنسأل الله لها الرحمة الواسعة ولنستمطر على قلوب ذويها غيث التعزية الالهية . ولقد آلمنا ما حل بالمؤسسات التربوية والاجتماعية من تخريب وتدمير وقد كان لها الفضل الأكبر في تربية الناشئة والتخفيف من آلام المرضى والعجزة والايتام من كل الطوائف والمذاهب . ولكم يؤسفنا أن تكون الأحداث قد خنقت الضمائر لدى كثير من الناس ، فاصبحوا لا يميزون بين الخير والشر ، واطلقت العنان للغرائز فتفجرت الاحقاد واستبدت بالنفوس وانجرف الكثيرون في تيار التعصب بدافع الجهل والاثارة وانتشر الرعب وحلت الكوارث . ولكن ما يعزي عما حدث أن هذه الفواجع حملت الكثيرين على اكتشاف معاني المسؤولية وعلى الالتزام بواجبات المواطنية الصحيحة وعززت مفاهيم التضامن والتضحية التي تذهب إلى حد بذل الذات في سبيل الوطن ، وذلك على الاخص لدى الفتيان والفتيات ، وعلمتهم مواجهة الحياة بالجد والرصانة وأتاحت لبعضهم العودة إلى الله عن طريق السعي إلى استشفاف وجه المسيح واتباع تعاليمه الالهية . وإنا إذ نحمد الله على بدء عودة الأمن إلى البلاد ، نرى لزاماً علينا ، والحال شهدنا ، أن نعلن ما يمليه علينا الواجب الرعوي من مبادىء ومواقف تتناول كل الانسان وكل انسان ، على الصعيد الوطني والاجتماعي والروحي .

١ ـ الصعيد الوطني : ما من حاجة إلى التأكيد أن الشعب اللبناني يتكون من جماعات ذات اصول مختلفة وحضارات متنوعة تدور حول مجموعتين كبريين من شأنها أن تزيد لبنان غنى روحياً وحضارياً . فعلة وجود لبنان المميز عن محيطه ، هي تشبث الذين لجأوا إليه بقيم ومبادىء ، عقائدية وانسانية ، كانوا يخشون عليها أن تندثر فيما لو ظلوا مقيمين في المحيط المسيطر وامتزجوا به . وهذا ما أدى إلى تكوين المجتمع اللبناني الحر المنفتح الذي تتلاقى فيه الحضارات وتتفاعل ، وفي رأسها الحضارة المسيحية والاسلامية . ودعوة لبنان التاريخية الاصلية هي الحفاظ على كرامة الانسان وحقوقه وحرياته الأساسية وحمايتها من كل طغيان يتأتى عن أسباب دينية أو ايديولوجية أو عددية . ومن هنا إن كل نظام يصاغ للبنان ولا يؤمن هذه الضمانات الضرورية لحقوق الانسان في جميع عناصره وعلى كل شبر من أرضه ، يخون دعوة لبنان التاريخية ويفرط بقدسية مقوماته ، لذلك فأن هذا المجلس يهمه أن يعلن :

اولاً ـ إيمانه بلبنان وطناً لجميع ابنائه ، لا تعلو مصلحة على مصلحته ، ولا يتقدم ولاء على الولاء له ، ولا تقوم على

أرضه سيادة إلا لشعبه وهي سيادة لا شرك فيها ولا انتقاص .

ثانياً ـ رفضه تقسيم لبنان .

ثالثاً ـ دعوته إلى إعادة توحيده وفقاً لصيغة تجنبه التعرض للتفكك والتمزق كلما هبت عليه ريح شر . وإن وحدة لبنان تكون اثبتت وابقى على قدر ما تحترم فيه كرامة الإنسان وحريته وتحترم شخصية مجموعاته الكيانية ، المميزة لشعبه حضارياً ودينياً ، وعلى قدر ما يطمئن كل فريق من ابنائه إلى وجوده السياسي دونما حاجة إلى حماية أو تذكير بمنة لاحد على أحد ، بعيداً عن أي تسلط فئوي .

رابعاً ـ رفضه الغاء الطائفية السياسية ، مرحلياً ، مؤثراً الغاء الطائفية على أنواعها عندما يتأمن لها المناخ المؤاتي . ويرى أن الديمقراطية العددية لا تصلح للمجتمعات التعددية التركيب ، لكونها لا تلبث أن تصبح سبيلاً لتسلط الأكثرية على الاقلية .

خامساً ـ اعتقاده أن المجتمع اللبناني الحر الذي يطمئن فيه ابناؤه إلى مصيرهم ، يزداد انفتاحاً على محيطه وتفاعلاً معه وعطاء له .

سادساً ـ مطالبة الدولة :

١ ـ بفرض سيادتها على كل شبر من تراب لبنان وعلى كل مقيم فيه ، وهذا ما يطمئن الجميع إلى مصيرهم وعلى الأخص الاقليات حيثما وجدت .

٢ ـ بالمسارعة إلى بناء جيش قوي على وجه يمكنه من القيام بواجبه في الذود عن الوطن وحرماته ، فيطمئن المواطن إلى قدرة جيشه .

٣ ـ ببذل جهد الطاقة لاعادة المهجرين اللبنانيين إلى بيوتهم واملاكهم .

٤ ـ ببذل جهد الطاقة في الأوساط الدولية لاعادة الفلسطينيين إلى وطنهم .

٥ ـ بتحديد نسبة وجود الغرباء فيه ومراقبتهم وفقاً للاعراف الدولية وقدرة استيعابه ، ومعلوم أن تزايد عدد الغرباء فيه كان وما يزال من أهم أسباب ما أصابه من ويلات وتصدع في كيانه السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٦ ـ بالاسراع في معالجة قضية الجنوب ووقف النزف فيه وتطويق الاخطار التي قد تهدد ، انطلاقاً منه ، كل لبنان .

٧ ـ باعتماد سياسة ، في تعمير لبنان ، مالية واقتصادية ترتكز في الدرجة الاولى على تعبئة قدراته الذاتية وتقيه كل ارتهان سياسي يسبب انتقاصاً من سيادته وكرامته .

٨ ـ بأعادة بناء الاجهزة الادارية على أسس متينة من الكفايات العلمية والخلقية وفقاً للطرق العصرية التي تتيح لها أن تزداد انتاجاً وفاعلية .

٩ ـ بتجنيب لبنان ثلاثة اخطار :

أ ـ قطعه عن تراثه التاريخي .

ب ـ عزله عن غنى الحضارات التي نهل منها وتفاعل معها عبر التاريخ .

ج ـ فصل شطره المقيم عن شطره المغترب بحجب حقوق المواطنية عنه .

والمجلس إذ يناشد الدولة ذلك كله ، يود أن يؤكد استعداده للمساهمة بما لديه من امكانات ، خصوصاً في المجال الاجتماعي في كل ما يعود بالخير على الوطن والمواطنين .

٢ ـ الصعيد الاجتماعي : ويسر هذا المجلس أن يشير إلى أن الكنيسة الكاثوليكية في لبنان لم تتقاعس قط عن القيام

بواجبها الاجتماعي، متأثرة في هذا المجال خطى معلمها ومؤسسها الآلهي السيد المسيح الذي تعود أن يطعم الجياع ثم يبشرهم بملكوت الله ويشفي المرضى ثم يحدثهم عن شؤون الروح . وما أن حلت المحنة بلبنان حتى بادرت الكنيسة فيه إلى مواجهتها بما تيسر لديها من طاقات ووسائل فقامت على اختلاف فئاتها بما املاه عليها الواجب ، وهكذا انفتحت في وجوه المهجرين والمنكوبين أبواب المؤسسات الكنسية من أديار وكنائس ومدارس ومطرانيات ونشط فريق كبير من الكهنة والرهبان والراهبات والعلمانيين بقيادة رعاتهم لمؤاساة اخوانهم في نكبتهم ولازموها في محنتهم بحيث اختلطت دماء بعضهم بدمائهم بعدما شاطروهم ما عانوه من بؤس وخوف ورعب . ولا يمكننا في هذا المجال آلا التنوية بما قامت وتقوم به المستشفيات والمستوصفات والاطباء والممضرات والمرضون من جهود مشكورة في سبيل معالجة الجرحى والمصابين . وقد بادرت السلطة الكنسية إلى انشاء منظمات خيرية من مثل كاريتاس لبنان الجنوبي وكاريتاس لبنان اللتين لا تزالان تعملان مع سواهما بما يتوافر لها من امكانات، على مد يد المساعدة إلى كل محتاج على اختلاف المذهب أوالمشرب . وقد لقيت تداءات الحبر الأعظم ، البابا بولس السادس ، في سبيل مساعدة لبنان ، تجاوباً عميقاً لدى المؤسسات الخيرية الكاثوليكية والدولية ، وعلى الاخص منظمة التغذية والزراعة العالمية ، وهذا ما أوجب علينا تأدية الشكر الحميم لقداسته للفتاته الابوية الكريمة ولهذه المنظمات الاعراب عن التقدير والامتنان. ولن تتوانى الكنيسة في لبنان ، في الآتي من الأيام ، عن مواصلة الجهد في هذا المجال معتبرة أنه من اوجب واجباتها ، وستسعى لعمل التنسيق بين الطوائف الكاثوليكية لتنظيم ما لديها من طاقات وتوظيفها في المشاريع الاجتماعية ، على قدر ما تسمح به الظروف والأحوال ، مساهمة منها في ما تبذله الدولة وسائر المؤسسات العاملة في هذا الحقل من جهود بغية توفير عيش كريم لكل مواطن في لبنان . ولا يسع هذا المجلس في هذا المجال إلا مطالبة الدولة :

١ ـ ببذل المزيد من الاهتمام لمساعدة المهجرين على ترميم ما تهدم من منازلهم فتقيهم شر التشرد والوقوع في هوة اليأس والكفر بلبنان مما سيدفعهم إلى الانسياق في تيار الهجرة التي لا عودة بعدها أو في تيار الاجرام .

٢ ـ بقمع الاجرام لئلا يصبح لبنان مسرحاً للاغتيالات ، وهذا ما يستنكره المجلس ويحذر منه .

٣ ـ بملاحقة المجرمين والقبض عليهم وانزال العقوبات العادلة بهم ، وقد كشف ما حدث من اغتيالات ومحاولات ،غتيال ، وما تبعها من ردات فعل في منطقة الشوف وفي غيرها من المناطق ، إن الغرائز الطائفية القابعة في قرارات النفوس ، لا تلبث أن تستيقظ لتغرق الابرياء في بحور من الدماء .

٤ ـ بوضع خطة عاجلة تهدف إلى تحريك دواليب العمل وتنشيط القطاعات الاقتصادية في البلاد .

٥ ـ بتضييق الفروقات بين مداخيل مختلف فئات المواطنين باعتماد نظام ضريبي تصاعدي عادل .

٦ ـ بمكافحة الغلاء والاحتكارات .

٧ ـ بتحقيق التكامل الاجتماعي لتأمين حياة كريمة لكل لبناني ، خصوصاً في المناطق النائية ، وهذا ما تقتضيه العدالة الاجتماعية .

٨ ـ بالعمل على إتاحة تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين ، ولا سيما منهم من كانوا في سن التحصيل ، فتتأمن لهم ثقافة لائقة وتربية صالحة تتناول المواطن في كل ابعاده الإنسانية وترمي إلى أهداف وطنية واضحة المعالم .

٩ ـ بوضع شرعة تربوية لبنانية صحيحة تأخذ في الاعتبار حرية المجموعات الحضارية التي يتكون منها المجتمع اللبناني والحاجة إلى معلمين تتوافر فيهم الضمانات العلمية والخلقية والوطنية . وهذا مما يوجب على الدولة رعاية التعليم الخاص رعايتها التعليم الرسمي فتتحمل نفقاته لتمكنه من تأدية واجبه على اكمل وجه . وهو إذ يناشد الاغنياء القيام بما عليهم من واجب مساعدة لاخوانهم الذين لا ينعمون بما ينعمون هم به من اسباب عيش كريم ، يذكرهم بما يوصيهم به بولس الرسول حيث يقول : «وصي اغنياء هذه الدنيا بأن لا يتعجرفوا ولا يجعلوا اتكالهم على الغنى الزائل بل على الله الذي يوسعنا كل شيء لنتمتع به وأن يصنعوا الخير فيستغنوا بالأعمال الصالحة ويحسنوا بطيبة نفس ويشاركوا غيرهم في

خيراتهم» . (١ تيمو ٦/١٧) .

٣ ـ الصعيد الروحي : وإذا كانت الكنيسة ترى أن من واجبها العمل على الصعيد الاجتماعي ، فإن أحد أهم مبررات وجودها هو العمل الرعوي الذي معه تلبي دعوة السيد المسيح إلى رسله بقوله لهم : «اذهبوا وعلموا الامم ثم عمدوهم باسم الآب والابن والروح القدس» . والعمل الرعوي قيام برسالة السيد المسيح وشهادة له مصلوباً حباً بالناس ، كل الناس الذين دعاهم إلى اتباعه على دروب المحبة المضحية والمتصرة على الخطيئة والموت .

ورسالة المسيح يجب أن تكون رسالة كل منا فتظهر معه ، لا قولاً بل فعلاً ، إن الله محبة وبذل ذات وإن محبة الناس بعضهم بعضاً لا تكون صادقة إلا إذا كانت تجسيداً للمحبة ، فيكونون على مثاله حبة حنطة لا تحيا إلا إذا ماتت ، ولا تثمر إلا إذا توارت لتصير مبدأ حياة وخصب روحي ، ورسالتنا أن نشهد للمسيح المنتصر على الموت بأنه قام وهو حي فينا ومعنا ولن يموت بعد ، ويدعونا إلى اكتشاف وجهه في وجه كل انسان مخلوق على صورة أبيه . وإذا كان المسيح أرادنا في هذه البقعة من الشرق التي ولد فيها وعاش ومات وقام من الموت ، فلكي يحملنا قبل سوانا رسالته التي تعلم أن لكل انسان كرامته لا يجوز امتهانها لئلا تمتهن كرامة المسيح الذي احبه فتتشوه فيه صورة الله . ونتساءل هل دلت الأحداث التي مرت بنا على أن المسيحيين وعوا دائماً هذه الحقيقة وعملوا بها وتصرفوا في ضوئها ؟ وهل سيخلعون الأنسان العتيق ليلبسوا مع المسيح الانسان الجديد ، ويبادروا إلى نبذ الاحقاد التي تفرق ، ويمدوا أيديهم إلى الجميع ليبنوا معاً أولاً نفوسهم ثم وطنهم لبنان ، فيبشروا مع قيامة المسيح بقيامته فيزدهر الامل في أن هذه الأرض ستبقى دوماً أرض التآخي والمحبة التي هي أقوى من الموت ؟

والكنيسة الكاثوليكية في لبنان ، التي أرادت أن نلبي دعوة المسيح ، بادرت إلى نشر رسالته عن طريق ما انشأت من مدارس وبنت من بيوت عبادة وامنت من ارشاد روحي ونشرت من كتب دينية . غير إن ما قامت به يبقى دون ما تريد وقد شابه نقص وتقصير . وهي تريد مواصلة هذه الرسالة القائمة على دعوة الناس إلى دخول ملكوت الله والاهتداء بالهام الروح بحيث يشعر المؤمن أمام كل موقف يواجهه شعور المسيح . فيصبح الإيمان لديه لا مجموعة معارف تاريخية ونظرية بل قاعدة حياة ونهجاً يتبعه ومبدأ يلتزم به . ويصبح المسيح في نظره لا عظيماً من عظماء التاريخ بل ما قاله عن نفسه أي : «الطريق والحق والحياة» . ويصبح كلام المسيح لا بلاغة تهز المشاعر ولا تحرك الإرادة ، بل «روحاً وحياة» ينفذ إلى اعماق الاعماق . ويصبح التعليم الديني لا سرداً لخبر زمني أو تاريخي ولا توعية سياسية أو تربية جنسية بل حديثاً عن المسيح الاله الانسان الذي جاء ليخلص الانسان وما حوله ويلهبه بمحبته ومحبة اخيه الانسان . وتصبح الطقوس لا حفلات تسحر مظاهرها العين وتشنف موسيقاها الاذن وتحجب وجه المسيح ، بل استحضاراً للمسيح وصلاة معه ومع الاب واستلهاماً لروحه القدوس ، يحرك القلب ويحفز الارداة على العمل بتعاليمه والشهادة له حتى الموت . وتصبح العظة الدينية ، لا سرداً لخبر ديني أو حضا على التزام سياسي أو تعبيراً عن مطلب اجتماعي تركيزاً على شخص المسيح المخلص الفادي والوسيط الوحيد بين الله والناس . وتصبح المسيحية ، لا ورقة هوية تتستر وراءها مآرب وغايات دنيوية هي أبعد ما تكون عن جوهرها ، تجيز ما لا يجوز من استغلال وتعديات ، بل حياة تتخذ من مبادىء الانجيل قاعدة سلوك تشدد على ما يأمر به الضمير السليم وينهي عنه وترشد إليه أبسط مبادىء العدالة الإنسانية التي لا يرضى الانسان معها لغيره ما لا يرضاه لنفسه . لذلك ، فإن الكنيسة ستسعى إلى :

١ ـ انشاء مراكز للتوعية الدينية على مستوى جامعي .
٢ ـ انشاء مجالس ابرشية ورعوية يشترك فيها الكهنة والعلمانيون متساندين في سبيل بعث الحياة الرعوية .
٣ ـ تشجيع الكتاب الديني بنقل الجديد المفيد منه إلى العربية وترويج الصالح منه الصادر بالعربية لفائدة المؤمنين .
٤ ـ تنسيق العمل الرعوي على صعيد الطوائف الكاثوليكية وفي ما بينها بحيث يستفيد جميع ابنائها من خدمات كهنتهم على اختلاف طقوسهم ، شعوراً منهم بأن الكنيسة الجامعة المقدسة الرسولية واحدة .
٥ ـ توطيد العلاقات بين ابناء الكنيسة في لبنان وابنائها في ديار الاغتراب برعاية التراث الروحي وسلامة الطقوس والأمانة على إقامتها والحفاظ على رونقها .

وإن المجلس ، إذ يدعو جميع المؤمنين بالله إلى العودة إليه تعالى بالتوبة الصادقة ، خصوصاً في الاسبوع المقبل الذي تحيي فيه الطقوس الكنسية مراحل آلام السيد المسيح ، يناشدهم التمسك بالاخلاق الفاضلة والاعتصام بالإيمان والتجدد الروحي مع المسيح والاتكال على العناية الآلهية ، ويسألهم أن يرفعوا الصلوات إلى الله تعالى أن يمد عمر قداسة الحبر الأعظم لما أظهره من عطف أبوي كبير على لبنان في محنته القاسية وأن يؤازر بامداداته العلوية المسؤولين وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس الذي ندعو الجميع إلى التعاون معه ليتمكنوا من أن يضعوا لبنان على الطريق الذي يضمن لابنائه العيش الكريم في ظل الحرية المسؤولة والسيادة الكاملة والوفاق التام والسلام .

صدر عن مجلس البطاركة

والمطارنة الكاثوليك في لبنان

دير سيدة اللويزة

في ٢ نيسان ١٩٧٧

مشروع ورقة عمل المؤتمر الإسلامي
وملاحظات لجنة البحوث اللبنانية ـ الكسليك حولها

أولاً : نص مشروع ورقة العمل للمؤتمر الاسلامي ، المنشورة في صحف ١٩٧٦/١١/١٥

١ ـ مقدمة حول اسباب الازمة وابعادها : «تتحدى الازمة اللبنانية قدرتنا ، مسلمين ومسيحيين ، على أن ننطلق انطلاقة تاريخية لبناء لبنان جديد . وإن للازمة أسبابها العميقة في نفوسنا وفي سلوكنا وفي نظام حكمنا منذ أن نشأت الدولة اللبنانية ، ومنذ أن حققنا استقلالنا حتى الآن ، ولها عللها القريبة في ما عانيناه من أحداث خلال العامين الآخيرين ، ولها ابعادها اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية ، ولها ظواهرها الوحشية الفاجعة التي تفجرت في الحرب الاهلية والتي قلبت لبنان وطن الحضارة أرض غابة وادت إلى انهيار الدولة اللبنانية انهياراً تاماً . وإذا كان اول واجباتنا الآن أن نتعاون مع قوات الردع العربية لوقف الاقتتال وقفاً نهائياً ولتوطيد الامن في كل ربوع لبنان ، فأن علينا أن نتحرك فريقاً وطنياً واحداً لاعادة بناء لبنان متآزرين مع اخواننا العرب واصدقائنا في العالم ، لنعمر لبنان على اسس جديدة ، ولنقف مع الثورة الفلسطينية صفاً واحداً لتحقيق أهدافها وفي مقدمها عودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه . كانت ازمتنا محنة فاجعة فعلينا أن نحولها فرصة نادرة لنملأ الفراغ المؤسسي ببناء مستقبلي افضل .

ونستطيع أن نفعل ذلك إذا توقفنا عن القاء اللوم في ما وقعنا فيه على غيرنا ، وحاسبنا عليه انفسنا قبل أن نحاسب الآخرين . وقع لبنان مع الثورة الفلسطينية ضحية مؤامرة اسرائيلية استعمارية جعلت منه متفجر ازمة الشرق الاوسط . وغاية هذه المؤامرة هي أن تمحو صورة تعايشه الوطني ، وأن تستنزف الفعالية الفلسطينية في حرب في الساحة اللبنانية ، وأن تشغلها عن نضالها المسلح في الارض المحتلة ، وأن تستهلك الطاقة الانمائية والدفاعية القومية والدولية الجديدة التي اكتسبها العرب بفضل حرب تشرين ، وبفضل ثروتهم البترولية . لقد كانت المؤمراة منتظرة من قبل الاعداء ومع ذلك وقعنا فيها ، وهنا السوء الذي يتحمل مسؤوليته الحكم الفردي الطائفي ، لأنه افقدنا بتعسفه السياسي وظلمه الاجتماعي وعبثه الاقتصادي المناعة الوطنية اللازمة لمواجهة الازمات الداخلية والخارجية ، وللتكيف مع التغيرات الوطنية والعربية والدولية . ويحمل بعض الحكام مسؤولية التواطؤ مع المتآمرين على سلامة لبنان وسلامة الثورة الفلسطينية . ويغطون دورهم هذا بتحميل الثورة الفلسطينية وزر ما حدث . والحقيقة هي أن الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني هما معاً ضحيتا ما حدث .

إننا نحن مسلمي لبنان نواجه قضايانا المصيرية مواجهة وطنية لا مواجهة طائفية . لكن موقفنا الوطني هذا قوبل بتشويه حقيقة الإسلام وبتشويه حقيقة القومية العربية وبتشويه حقيقة الثورة الفلسطينية وبتشويه حقيقة مطالبنا الوطنية والشعبية ، سواء أكان ذلك من قبل الاوساط الاستعمارية أو الصهيونية أو غيرها . فكان لهذا التشويه تأثيره في اضطراب حكمنا ، وفي اشعال الفتن الطائفية بيننا ، وفي نشوب مأساة العام ١٩٥٨ ، ثم لتحريك احداث ١٩٧٣ وحرب ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وتسعيرها . وسيظل لهذا التشويه تأثيره السلبي في حياتنا الوطنية وفي نظام حكمنا ما لم تحرر نفوس اللبنانيين من جميع الرواسب والعقد والتصورات الخاطئة التي استغلت في هذه الحرب البشعة . إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . وأن تفهم كل منا لحقيقة الآخر مستلزم نفسي ضروري لانطلاقتنا الجديدة ولاعادة الثقة في ما بيننا . ولذلك نجد الزاماً علينا أن نوضح لاخواننا المسيحيين موقف الاسلام والقومية العربية والثورة الفلسطينية وأهداف المطالب الاسلامية وما لها من مفعول في العلاقات الاسلامية المسيحية ـ اللبنانية خصوصاً وفي العلاقات الإسلامية ـ المسيحية عموماً . إن الإسلام ، كما نؤمن به وكما نعرفه ، هو راسلة عدل ورحمة وأخوة وعلم وتقدم وحضارة ، وهو دعوة متجددة للتآخي بين ابناء الوطن الواحد ، وهو يأمرنا بأن ندعو إلى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة ، وأن نتواد مع المسيحيين ، وأن نتحاور معهم بالتي هي أحسن . ونحن نناضل بهذه الروح السمحاء لا بروح التعصب العمياء لتحقيق مساهمة المسلمين في حكم لبنان حكماً ديمقراطياً وطنياً يتساوى فيه جميع المواطنين في التضحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات. ونرفض أي احتكار للسلطة من قبل أي فئة ، سواء أكان ذلك باسم المسيحية واللبنانية أو باسم العروبة والاسلامية . إننا نرفض حكم الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمسيحيين والمسلمين على السواء . والإسلام والمسيحية يدعوان إلى تحرير الانسان من أي شكل من أشكال الاستعباد والاستئثار . فليعمل المسلمون والمسيحيون متآخين لتحرير وطنهم وسائر الاوطان من الحرمان والتخلف والاستعمار . فالخلق كلهم عيال الله واحبهم إليه انفعهم لعياله .

وأما القومية العربية ، كما نتصورها هوية للبنان ولسائر الاقطار العربية ، فإنها عروبة انسانية لا عروبة عرقية أو دينية أو طائفية . والعروبة ليست الإسلام والإسلام ليس العروبة . إن العروبة هي التزام منا بحتميات التكامل الاقليمي والتشارك التاريخي واللغة الواحدة والحضارة الواحدة والمصالح الاقتصادية والسياسية والدفاعية الواحدة والمصير الواحد مع اخواننا العرب في الجامعة العربية التي كان لبنان بين اوائل روادها ومؤسسيها والمشاركين فيها مشاركة فعالة . ونحن ندعو إلى تعزيز هذه المشاركة حرصاً منا على خير لبنان العام ، وتأكيداً منا لدور لبنان الطبيعي الاقليمي والدولي . وقد دلتنا التجارب الدامية لمآسي ١٩٥٨ و١٩٧٣ و١٩٧٥ و١٩٧٦ على أن انحراف الحكام بلبنان عن الطريق العربي يهدد وجوده ومصيره ووحدته . وطريق لبنان العربي القويم هو طريق المشاركة في الآلام والآمال وفي المغانم والمغارم العربية .

وأما الثورة الفلسطينية ، كما نتصورها ونناصرها ، فأنها ثورة الحق والفداء والبطولة . ولئن كان بعض اخواننا في المقاومة الفلسطينية اخطاؤهم وتجاوزاتهم ، فلا يجوز أن تؤدي إلى اضعاف مناصرتنا للثورة الفلسطينية . فالفلسطينيون هم في ثورتهم المحقة طلاب تحرير فلسطين لا طلاب احتلال لبنان . وهم يناضلون لاسترجاع حقوقهم المشروعة في وطنهم لا لترجيح طائفة أو فئة على اخرى في وطننا . وإن التجاوزات لا تسوغ مبرراً لاثارة هذه الحرب الاهلية ، خصوصاً إنها تعود أكثر ما تعود إلى تهاون الدولة في تثبيت حكم القانون بالسواء على الجميع ، ولتغاضيها عن تعزيز القدرة العسكرية اللبنانية ، لضمان الدفاع عن الحدود اللبنانية وعن الثورة الفلسطينية التي التزم لبنان بالدفاع عنها بحكم التزامه بالقضية الفلسطينية ، وبحكم التزامه في جامعة الدول العربية وفي اتفاق القاهرة .

وأما المطالب التي نادى بها المسلمون ، منذ اعلان دولة لبنان الكبير حتى يومنا هذا سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ، فأنها مطالب في سبيل الخير العام للشعب اللبناني ، وإن تركز بعضها على رفع الظلم النازل بالمسلمين . إن الخير العام للشعب اللبناني هو في أن يكون الحكم والحرية والتقدم لجميع بنيه لا لفئة منهم من دون الاخرى . ومطالبة المسلمين بالتحرر من الاستعمار والصهيونية هي موقف دفاع عن حرية جميع اللبنانيين . أن الديمقراطية هي سيادة الشعب . وما دامت الديمقراطية نظامنا ، وما دامت سيادة الشعب أساس الديمقراطية ، فلا بد أن يتطور الحكم الديمقراطي تطوراً تمثيلياً يتفق مع تطور تكوين الشعب . والحؤول دون هذا التطور باصطناع الاكراه

الداخلي أو بالتواطؤ العدو الخارجي هو الذي دفعنا إلى انفجار عنفي بعد آخر منذ العام ١٩٤٣ حتى الآن ، وهو الذي سيسبب لنا انفجارات أخرى ما لم ندع إلى نظام حكمنا سبيل التطور الديمقراطي الحق .

إن المراجعة الموضوعية لطرق ممارستنا للحكم الديمقراطي منذ مطلع عهدنا بالاستقلال ترينا أن المسلمين قاموا بواجبهم الوطني والديمقراطي وكشفوا باخلاصهم للوطن سياسة الدولة المنحازة ، ذلك أن الدولة مارست الديمقراطية بوضع التوهمات والأساطير موضع الوقائع والحقائق ، وبعقلية الامتيازات الاقطاعية والطائفية المتحجرة لا بروح المساواة الوطنية المتطورة ، وبميثاق الولاء المشروط للوطن ، وبالتنازع على الهوية القومية ، وبترجيح العصبيات الفئوية الخاصة على الروح الوطنية العامة ، وبتغليب الانتماءات الخارجية على الانتماء الوطني ، وبشرذمة قوانا السياسية ، وبتقاسم الغنائم بين الشخصيات والعائلات الاقطاعية ، وبطغيان اهواء الفرد على سلطة القانون وسيادة الشعب ، وتوسيع الهوة بين الفئات والمناطق المحرومة والمتخمة وبالتهالك الأعمى على الرئاسات ، وبتسخير الادارات الحكومية لخدمة المنافع الخاصة على حساب المصالح العامة ، وبادعاء التقدم حيث يستفحل التخلف ، وباصطناع الضعف حيث تلزم القوة في الداخل والخارج ، وباهدار كل ما يمكن أن يقوم عليه المجتمع وأن تؤسس عليه الدولة من قيم روحية وخلقية ومن اصول علمية . فتولد الانفجار الرهيب من تراكم هذه الاخطاء ومن عجز القيادة عن تعهد الحكم ديمقراطياً حقيقياً ، وعن تقاعسها عن قيادة الشعب وتنظيمه تنظيماً ديمقراطياً وطنياً واعياً .

وزاد في استفحال هذه الممارسات الزائفة للديمقراطية المنطق الطائفي الخاطىء للاستقلال الذي غلف بالميثاق الوطني . كان هذا الميثاق ضرورة مرحلية عابرة املتها مقتضيات التحول عام ١٩٤٣ من التبعية إلى الاستقلال . لكن الموقف أصبح دائماً حتى استشرى في تفكيرنا وسلوكنا إلى حد جعل كلامنا لا يرى في المواطنية إلا شركة يعزز كل فريق فيها امتيازاته ويشدد شروطه ويصعد مغانمه بينما المواطنية الحق هي تلاحم عضوي وتشارك مصيري في السراء والضراء والنماء مطرد لكل امكانات الوطن وطاقاته . ووعي هذه الحقيقة من قبل كل مواطن هو المستلزم الاولى لبقاء الوطن وتقدمه لا المساومة على وجوده وهويته ومستقبله . وتنبثق من هذا الوعي صيرورة وجود الوطن وصيرورة كيانه ووحدته واستقلاله وسيادته وهويته العربية إرادة وطنية اجتماعية واحدة . إن الكيان هو التزام اجماعي عام لجميع المواطنين ، وأما النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فمن الطبيعي أن يختلف المواطنون اختلافاً حوارياً حول طرق تطويره وتطبيقه . ونحن الآن في لبنان طليعة الاجماع الوطني على وحدة الجمهورية اللبنانية واستقلالها وسيادتها وعروبتها .

إننا في ضوء هذا التمييز بين الكيان والنظام ، وعلى هدى الانفجار الرهيب الذي شهدنا للنظام الطائفي ، نستنكر أية دعوة إلى تقسيم لبنان وإلى تجزئته أو إلى اضعافه بأي شكل من الأشكال ، وندعو إلى نظام جديد نقيمه بديلاً للنظام الذي فجرته ازمتنا الفاجعة يتفق مع تطلعات اللبنانيين وحاجاتهم . ونحرص على أن يتوصل اللبنانيون إلى النظام الجديد بالعقل والحوار لا بالعنف والاكراه . ونحن لا نقول ذلك خوفاً ورهبة ، بل قناعة منا بأن النظام الجديد المنشود لن يستقيم إلا إذا اقيمت قواعده في النفوس والنصوص معاً . ولا تكره النفوس على النظام بل تقتنع به . وما دام التزامنا المبدئي التزاماً ديمقراطياً ، فإن الديمقراطية لا تستوي إلا بمقدار ما تكون ديمقراطية عقلية حوارية . ولذلك لا يكتمل الالتزام الديمقراطي إلا بالتزام العقل والحوار سبيلاً لاختيار نظام الحكم الافضل للشعب ، ومنهجاً لتسوية كل الاختلافات العارضة بين المواطنين . وفي الايمان بالحوار وممارسته الخلاقة نختبر الروح الحضارية وجوهر الحياة المدنية ومعيار المجتمعية الوطنية وميزان الديمقراطية الحقيقية . وما لم ينظر كل مواطن إلى المواطن الآخر كأخ ومحاور لا كعدو ومقاتل ، فأن الوطن معرض لخطر الاقتتال والديمقراطية معرضة لخطر الزوال . وما لم نرفع دور العقل والحوار في علاقاتنا الوطنية فوق دور أي سلاح ، فأننا نقتل لبنان بايدينا ونصدر بأنفسنا الحكم بالاعدم على نظامنا الديمقراطي

٢ ـ المبادىء العامة لبناء الديمقراطية الجديدة : «إننا نقبل التحدي التاريخي الذي تطالعنا به الازمة اللبنانية بمختلف وجوهه التي ذكرناها في القسم الاول من هذا البيان ، ونتصوره في جوهره تحدي بناء لبنان الجديد على انقاض لبنان القديم الذي فجرته الازمة ونسخه التاريخ . ولئن أشرنا في ما سبق إلى الاتجاهات العامة التي نلتزم بها في إقامة البناء الجديد ، في ضوء ما اكتسبنا من عبر تهالك البناء القديم ، فإن علينا الآن أن نترجم الاتجاهات العامة في مبادىء عامة واقتراحات

تطبيقية ، ونفعل ذلك ونحن نشعر بأن عملية البناء الجديد هي مسؤولية جميع اللبنانيين لا مسؤوليتنا وحدنا . بل إنها مسؤولية اخواننا العرب ، الذين التزموا اجماعياً بمساعدتنا في مقررات قمتي الرياض والقاهرة . وهي مسؤولية دولية عبرت عنها الامم المتحدة بانشائها صندوقاً لتعمير لبنان . ونحن نقدر للاخوان والاصدقاء عزمهم على مساعدتنا في إعادة بناء ما تهدم من وطننا . لكننا ندرك ادراك اليقين أن إعادة البناء هي مسؤولية ذاتية وطنية خلاقة قبل أن تكون مسؤولية عربية أو دولية فلن يستطيع أحد أن يساعدنا ما لم نصمم نحن على مساعدة انفسنا ، وما لم نقرر أن نؤلف فريق عمل وطنياً واحداً في سبيل تعمير وطننا واعادة تكوين دولتنا . وإننا فيما سنعرض من مقترحات نستوحي البرامج التي سبق أن اعلنتها مختلف الهيئات مكيفة مع الحاجات والظروف المستجدة بعد الحرب الاهلية . ومن المسؤولية الوطنية ننطلق لنعلن أننا نتطلع إلى ديمقراطية جديدة تقوم على الاسس الآتية :

أولاً . الهوية العربية وما يترتب عليها من التزامات .
ثانياً · الغاء الطائفية السياسية .
ثالثاً : اعتماد النظام الديمقراطي البرلماني .
رابعاً: اعتماد التخطيط الانمائي الوطني الشامل والمتكامل في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .
خامساً : تحقيق العدل الاجتماعي .
سادساً : تثبيت الحريات العامة
سابعاً : تعزيز القيم الدينية والخلقية .

إن حرصنا على إقامة الديمقراطية الجديدة على الهوية العربية يتفق مع تصورنا الانساني والحضاري للعروبة ومع التزامنا القومي العربي . ولسنا ننشد في هذا التحديد تسمية جديدة لجمهوريتنا اللبنانية بمقدار ما ننشد فيه أساساً قومياً صريحاً وراسخاً لتلاحمنا الوطني ولتكاملنا القومي والاقليمي مع اخواننا العرب . وإن عروبتنا هي فعاليتنا العربية الابداعية داخل الوطن اللبناني ، وهي فعاليتنا اللبنانية الابداعية داخل الوطن العربي ، وهي دورنا الابداعي الانساني في المحيط الدولي . وإن حرصنا على الالتزام بالديمقراطية ناشىء عن اعتقادنا بأن الديمقراطية هي أكثر من نظام للحكم . إنها صيرورة شعبية متجددة تتيح للشعب من خلال حكمه لنفسه بنفسه أن يصنع مصيره بنفسه صناعة حرة وخلاقة . ونحن على ثقة بأن مستقبل ديمقراطيتنا سيكون افضل من ماضيها بفضل اعتبار شعبنا وتعلمه من تجربة الصواب والخطأ . ونحرص على ألا يكون تصحيحنا لاخطائنا في ممارسة الديمقراطية بالسقوط في الديكتاتورية بل بالاقبال على المزيد من الديمقراطية .

إننا نحبذ القواعد الديمقراطية البرلمانية ، لأننا مجتمع تعددي ، يفترض أن تكون قواه السياسية متعددة . ونفضل أن يكون رئيس الدولة في مثل وضعنا الاجتماعي السياسي حكماً مستقلاً وعادلاً بين الحكام والمواطنين لا حاكماً منحازاً لفئة منهم ضد الاخرى . ويتحقق بذلك استقرار النظام ، ويجري التغيير السلطوي الدستوري المعزز لهذا الاستقرار بتغيير الاكثرية النيابية واختيارها ممثليها في الحكم . وننادي بالغاء الطائفية السياسية حرصاً منا على تطوير نظامنا من وضعه الطائفي الراهن إلى وضع وطني . إن النظام الطائفي يجعل ولاءاتنا الخاصة لطوائفنا تطغى على ولائنا العام للوطن فتعلو بذلك المصالح والاهواء والاغراض الفئوية فوق الخير الوطني العام . والطائفية السياسية ، كما مارسناها حتى الآن ، هي ترجيح لامتيازات طائفية على حقوق سائر الطوائف ، أي إنها تحكم الاقلية بالأكثرية تحكماً ينقض الديمقراطية من حيث أنها حكم الأكثرية لا حكم الاقلية . ولذلك فإن علينا أن نصحح المعادلة الطائفية تصحيحاً عادلاً أو أن نلغيها الغاء تاماً في كل الوظائف العامة الاشتراعية والتنفيذية والقضائية والادارية . وهذا ما نفضله وندعو إليه . ونطالب بأن تقوم الدولة باعتماد سياسة عامة للتخطيط الانمائي حرصاً منا على تحقيق النمو الذاتي المطرد المؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني ، وإلى إشاعة العدل الاجتماعي ، وإلى تكافؤ الفرص وإلى جعل التربية والثقافة في متناول جميع المواطنين . فيرتقي بذلك مستوى الشعب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي رقياً يعمق تلاحمه الوطني ، ويعزز اهليته لممارسة الديمقراطية السياسية .

ونسجل حرصنا على تأكيد الحريات التي يكفلها النظام السياسي الديمقراطي للمواطن ، كحرية المعتقد وحرية

التفكير وحرية التعبير وحرية الاعلام وحرية النشاط السياسي وحرية التنظيم الحزبي وحرية اختيار الحكام وحرية تطوير الحكم ، ونحن لا نفرط بأي وجه من وجوه الحرية التي نعتبرها جوهر وجود لبنان . إننا على يقين من أن هذا المؤتمر سيولي عنايته الكاملة مع جميع المخلصين في لبنان لحل كل القضايا والتعقيدات التي كانت في اسباب الحرب الاهلية ونتائجها ، كقضية تعديل الدستور ، واصلاح قانون الانتخاب ، وتطوير النظام الحزبي ، وتنظيم الادارة ، واصلاح المؤسسة العسكرية وتقوية النظام الدفاعي ، وتغيير البنية التربوية ووضع قانون للجنسية وتعويض المتضررين والمصابين وإعادة المهجرين ، وانصاف المحرومين وبالنتيجة العمل على بناء لبنان الجديد الذي بات الجميع يتطلعون اليه .

إن انهيار الدولة انهياراً تاماً تحت وطأة الحرب الاهلية حملنا على أن نعطي الاولوية في بياننا لبناء لبنان الجديد ، ولتكوين الديمقراطية الجديدة . وركزنا بالضرورة على الاصول والمبادىء العامة لا على الفروع والتفاصيل فإذا تحقق الاجماع الوطني على الاصول والمبادىء التي اقترحنا ، أصبح الاتفاق على الفروع والتفاصيل ، أي على وسائل التطبيق ، يسير المنال وفي نطاق الاجماع على الاصول وفي مقدمها الغاء الطائفية السياسية تصبح المطالب ، التي نادينا بها في ظل النظام الطائفي مطالب بديهية وطنية فتوضيح صلاحيات رئيس الدولة وتحديدها وتعزيز صلاحيات رئيس الحكومة ، وتقوية السلطة الاشتراعية ، وتصحيح التمثيل الشعبي ، واعتماد قانون جديد للتجنس ، واجراء احصاء دوري للسكان ، وتنظيم قوى الامن الداخلي والخارجي تنظيماً جديداً متوازناً يجعل منها قدرة وطنية للدفاع عن كل اجزاء الوطن وفي مقدمها الجنوب المهدد بخطر الاجتياح الاسرائيلي ، كل هذه هي بديهيات لوجود الدولة الديمقراطية الوطنية ، لا يستقيم من دونها الحكم ، ولا يجوز أن تكون موضع اختلاف بين المواطنين والحكام إنها حقوق وواجبات ومسؤوليات مبدئية للشعب والدولة نتطلع لأن يشملها الاجماع الوطني المرتقب حول المبادىء الغامة لاعادة بناء الدولة لخير اللبنانيين العام لا لخير فئة أو طائفة منهم من دون الاخرى . فلنعمل فريقاً وطنياً واحداً لتشييد البناء الجديد باصوله وفروعه ، والله ولي التوفيق»

ثانياً : ملاحظات حول مشروع ورقة عمل المؤتمر الاسلامي الاخير .

١ ـ ما يلفت النظر في مشروع ورقة عمل المؤتمر الإسلامي ، تكرار كلمة «الديمقراطية» حيث وردت عشرات وعشرات المرات ، تارة اسماً وطوراً نعتاً ، من غير أن يتكلف مشروع ورقة العمل هذا عناء تعريف مدلول هذه الكلمة . ولعّل هذا التعريف يبدو لأول وهلة وكأنه لا يتطلب كبير عناء، طالما أن الديمقراطية، وفق المفهوم الذي اعتاد عليه الناس، إنما هي القاعدة التي بمقتضاها ترجح إرادة الأكثرية على إرادة الاقلية. وهذا هو المعنى الذي يتراءى إلينا أن مشروع ورقة العمل قد اعتمده. ولكن هذا المشروع يتضمن بذاته عنصراً مبطلاً مثل هذا المفهوم وذلك عند قوله: «أننا نحبذ القواعد الديمقراطية البرلمانية لأننا مجتمع تعددي، يفترض أن تكون قواه السياسية متعددة». ذلك أنه إذا كان للتعددية حرمة، يبدو أن واضعي الورقة يحرصون على صونها، فماذا يكون مصير هذه الحرمة، إذا طبقت فيها القاعدة التي بمقتضاها لا بد من تغليب إرادة الاكثرية العددية، مهما كانت هذه الارادة، حتى ولو آلت إلى إزالة التعددية؟ ولعل في مفهوم «الديمقراطية» على هذا النحو المعتاد، أي مجرد تغليب الأكثرية العددية على الأقلية العددية، تنكراً خطيراً للديمقراطية الحقيقية، عندما يتعلق الأمر بمجتمع تعددي. وجدير بالذكر هنا أن ممثلي تركيا والدول العربية لدى الأمم المتحدة، أصابوا كبد الحقيقة عندما اعترضوا، بصوت واحد على فكرة اجراء استفتاء شعبي لدى القبارصة، بما فيهم من أقلية تركية وأكثرية يونانية، حول قبول أو عدم قبول تقسيم الجزيرة القبرصية. وقد عللوا اعتراضهم، إذ ذاك، بقولهم الصحيح أن قاعدة تغليب إرادة الاقلية ، لا معنى لها على الصعيد الديمقراطي ولا تأتي ثمارها المرجوة ، إلا في المجتمعات المتجانسة ، دون المجتمعات التعددية ، ومنها المجتمع القبرصي المكون من فئتين غير متجانستين ، اليونانية المسيحية والتركية الاسلامية ولا غرو في ذلك فالديمقراطية ، وفق مفهومها ومقصدها البعيد ، طريقة حكم يراد منه ، أقصى ما أمكن ، مراعاة الانسان كرامة وحقوقاً ، ولمجرد كونه إنساناً ، في حين أن الديمقراطية ، بنظر واضعي الرد ، تبدو وكأنها تلك الآلة العمياء التي بموجبها ترجّح ، على وجه ميكانيكي ، إرادة الاقلية وإنها لا تقوم أولاً وآخراً إلا على هذه القاعدة الخشنة حتى في مجتمع تعددي .

ومن هنا إنه في المجتمعات المعلمنة مدنياً بكليتها ، والموحدة علمانياً في وحدة قومية ، بحيث لا تكـون تعددية (لا سيا على الصعيد الديني) ، فأنه يجوز فهم الديمقراطية كآلة تقصر وظيفتها على ميكانيكية ترجيح إرادة الاكثرية على إرادة الاقلية ، لأن هذه الميكانيكية تكون ، عندئذ ، وجهاً من وجوه احترام الانسان ، إذ لا يكون ، في هـذه الحالـة ، ثمة مسّوغ عدم تفضيل إرادة الأكثرية على ارادة الاقلية . ولكن الامر يختلف اختلافاً بيّناً عندما يكون المجتمع تعددياً ، بحيث لا يمكن ، من خلال هذه القاعدة ، تأمين احترام حقوق الانسان ، وفق مبدأ المساواة ، لدى الفئات المتعددة والمتعايشة . ففي مثل هذه المجتمعات التعددية ، لا بد من ابتكار بعض الترتيبات التي يكون من شأنها تأمين تلك الحرمة . وهذه كانت ، من خلال الميثاق غير المكتوب الذي يقول واضعو ورقة العمل أن الزمن تجاوزه ، التجربة اللبنانية التي لفتت ، في وقت ما ، انظار العالم . ذلك أن لبنان كان حتى الامس القريب البلد الوحيد في هذه البقعة من الأرض ، الممتدة من المحيط الهندي حتى أقصى غربي افريقيا ، الذي يتداخل فيه المسيحي بشؤون الدولة السياسية ، لا بفعل تسامح من احد ، بل بفعل حق طبيعي معترف له به . وقد تجسد هذا المبدأ بتوازن اقيم بين الفئات غير المنصهرة ، على أساس حقوق ثابتة تعطى للفئات غير المرتاحة لمصيرها بسبب عزلتها ، جغرافياً ، في محيط أكثرية اذاقتها الامرين عبر القرون المتعاقبة . وقد اتخذت هذه الحقوق شكل قسط معين من التأثير على تسيير عجلة الشؤون العامة . ولم يكن ، في هذا القسط من التأثير ، أي اجحاف للفئة الاخرى المنتمية إلى الأكثرية القائمة في ذلك المحيط ، ما دام أن مجرد انتمائها هذا يتكون منه ضمانة لا تتحقق للفئة الاخرى المنتمية إلى الاقلية ، إلا عن طريق قسط التأثير المقرر لها . ولعل ما حدث في لبنان ، منذ تسعة عشر شهراً، افضل دليل على صحة ما نقول .

٢ ـ وما يلفت النظر أيضاً ، في مشروع ورقة العمل ، امعان واضعيه في الدفاع عن الفلسطينيين الـذين شنّوا تلك الحرب على اللبنانيين المسيحيين ، مستعينين بحلفاء من اللبنانيين المسلمين ، وقـولهم في هذه المناسبة ، أن «تجاوزات» الفلسطينيين لا تسّوغ مبرراً لاثارة هذه الحرب «الاهلية» لا سيا وإنها تعود أكثر ما تعـود ، لتهاون الـدولة في تثبيت حكم القانون بالسواء على الجميع ولتغاضيها تعزيز القدرة العسكرية اللبنانية لضمان الدفاع عن الحدود اللبنانية والثورة الفلسطينية» . أما كيف ، ومتى تهاونت الدولة في تثبيت حكم القانون بالسواء على الجميع ، مما أثار حفيظة الفلسطينيين ، فلا تقول ورقة العمل شيئاً عن هذا وكل ما نعلم بهذا الشأن هـو أن الدولـة كانت تجبر من قبل المـواطنين اللبنانيين المسلمين ، على التغاضي عن «تجاوزات» الفلسطينيين ، في كل مرة كانت تحاول قمعها . فكان المـواطنون المسلمـون يهددون الدولة بسوء مصير «الوحدة الوطنية» ، إن هي باشرت اعمال القمع . وهنا ، تقتضينا الصراحة القول بأن دفاع واضعي ورقة العمل عن الفلسطينيين ، يولد الشعور بأن الحق ، كل الحق ، في نظرهم ، كان دائماً على الدولة اللبنانية ، في حين أن لا تبعة اطلاقاً ، ولو مرة واحدة ، على الفلسطينيين ، الأمر الذي يتوافق مع ما لمسناه دائماً من استعداد لدى المسلمين اللبنانيين ، بأن لا يروا في الدولة اللبنانية إلا مساوىء ، بمعزل عن أية حسنة ، وذلك بـدافع كـراهيتهم الأستراتيجية لها . ولو لم يكن الامر كذلك لما سكتوا طوال ثماني سنوات على «التجاوزات» التي أقروا بها اليوم ، ولم يشجبوها بكلمة ، إلا متأخرين إلى ما بعد وقوع الواقعة بزمان .

أما نظرتنا للفلسطينيين ، فأنها تنبع من تحليلنا لسياستهم في لبنان ، وهو يبين أنهم تعّمدوا ، بل صمموا ، هدم الدولة اللبنانية ، خدمة لاغراضهم التي يصعب معرفة ما إذا كانت فلسطينية أكثر منها يسارية ، أم يسارية أكثر منها فلسطينية . وقد مرت هذه السياسة ، بمعرفة وموافقة مسلمي لبنان ، الضمنية على الاقل ، بمرحلتين .

في الاولى منها ، وابتداء من سنة ١٩٦٨ ، اخذ الفلسطينيون يهاجمون اسرائيل من أراضي الدولة اللبنانية الملتزمة ، بالنسبة للعدو ، باتفاقية هدنة ،وهم يعلمون تمام العلم أن هجماتهم هذه لن تؤدي ، بحد ذاتها إلى أكثر من إثارة مشكلة لاسرائيل ، لا تتعدى حدود المشاكل الامنية البوليسية . وقد استمرت هجماتهم خلال تلك المرحلة ، لا بقصد التوصل إلى دحر اسرائيل ، وهو قصد يبدو بعيد المنال ، بل إلى حملها ، من باب الاقدام على الثأر ، على احتلال لبنان الجنوبي أو قسم منه غير يسير . وكان هذا المخطط يرمي في ذهن الفلسطينيين إلى هدفين ، أحدهما اتعاب اسرائيل عسكرياً عن طريق امتداد خطوط مواصلاتها العسكرية ، والآخر اتعابها دبلوماسياً ودولياً لاظهارها كدولة معتدية تكراراً ، لا سيا على لبنان الذي بدا لهم أن له ، بين الدول الكبرى ، شيئاً من الحظوة ، فتندفع هـذه الدول ، بحجة هذا الاعتداء الجديد ، على

الاسراع إلى تسوية قضيتهم . هذا هو مخطط المرحلة الاولى الذي لم يفت إذ ذاك أي مراقب . غير أن ما حصل هو أن اسرائيل استمرت على سياسة الضرب والهرب ، تحاشياً منها الوقوع في شرك الاستراتيجية المهيأة لها من الجانب الفلسطيني والتي ادركتها تمام الادراك . وما حصل أيضاً ، في الوقت ذاته ، أن الفلسطينيين أدركوا وهن الدولة العاجزة عن قمعهم ، لا لشيء إلا لاندفاع المسلمين اللبنانيين إلى نصرتهم في جميع الحالات ، مما كان من شأنه ، إذا حزمت الدولة أمرها على قمعهم ، أن تعرض «الوحدة الوطنية» للخطر .

أما في المرحلة الثانية ، وبعد أن ثبت للفلسطينيين أن اسرائيل لن تتركهم يقودونها ، عسكرياً ودبلوماسياً ، إلى حيث كانوا يسعون ، وأن الدولة اللبنانية أصبحت بقبضتهم بفضل موقف المسلمين اللبنانيين منها ، فأنهم قرروا تحويل لبنان ، بكامله ، إلى قاعدة يحكمونها على هواهم . فكان تحالفهم من أجل ذلك ، مع هذه أو تلك من الدول العربية المجاورة ، ومع المسلمين ، لا سيما منهم الذين تقنعوا بقناع اليسار ، وكانت البركة الصريحة أو الضمنية التي حصلوا عليها من هذه أو تلك من الدول غير العربية ، تقدمية أكانت أم غير تقدمية . وقد نجح هذا المخطط الثاني إلى حد بعيد ما دام الفلسطينيون استطاعوا ، بمؤازرة الدول العربية ومسلمي لبنان ، وتشجيع صريح أو ضمني من هنا وهناك من جانب الدول الكبرى ، أن يحتلوا القسم الاكبر من أراضيه ، وأن يحملوا بذلك الطوائف المسيحية المتمسكة باستقلال لبنان ، على التقهقر إلى مواقعها الأخيرة ، في المعنيين الحقيقي والمجازي . هذه هي الحقيقة التي يعرفها أي مراقب ولا يجهلها أي سياسي ، لكن لم ينطق بها أي امرىء لأن لحرية الكلام ، بمفهوم «الديمقراطية» التي يدافع عنها مسلمو لبنان ، معنى خاصاً لم يكن ليسمح ، حتى الامس القريب ، الاجهار إلا بما يؤاتي مصالح الفلسطينيين ، حتى ولو كانت هذه المصالح على حساب مصلحة الدولة اللبنانية . ولعل موقف المسلمين اللبنانيين من «تجاوزات» الفلسطينيين في الجنوب ، ابلغ دليل على ذلك . فأي منطق هو هذا الذي ينادي بزيادة قدرة الدولة العسكرية لا لشيء إلا لتمكين الفلسطينيين من ضرب اسرائيل ، ومن ثم الهرب عبر الحدود ، في مقابل إتاحة الفرصة لاسرائيل بأن تحول الجنوب بأسره ، إلى ساحة حرب ينبغي إعادة تعميرها ، يوماً بعد يوم ، وساعة بعد ساعة ، نتيجة لكل عملية فلسطينية تعقب عملية فلسطينية أخرى ؟

٣ ـ ومن أغرب ما ورد في ورقة العمل قول واضعيها أن الاسلام ، كما يؤمنون به ، وكما يعرفونه ليس العروبة ، وإن العروبة ليست الاسلام . أجل ، قد يكون هذا تصور واضعي الورقة للاسلام وللعروبة . ونحن ننزههم عن قول شيء واضمار شيء آخر ، كاقتناعهم في الباطن ، بأن العروبة هي الاسلام عينه . إلا أن مثار الصعوبة ليس في ما يؤمن به ويعرفه واضعو الورقة ، بل ما تعرفه وتؤمن به جماهير «الامة العربية» التي طالما تحدث عنها مسلمو لبنان ، والتي تمتد «من المحيط إلى الخليج» ، بحيث أن لا تمييز بين العروبة والاسلام في مفهوم هذه الجماهير ، على ما يعرف القاصي والداني ، فضلاً عن الفقهاء والمستشرقين وحكومات «الوطن العربي» كافة .

ولن نسوق دليلاً على أن مفهوم واضعي ورقة العمل للاسلام والعروبة هو مفهوم يقتصر عليهم وحدهم ، إن في المشرق وإن في المغرب إلا أن ما من دولة عربية واحدة إلا واشتركت في «مؤتمر الدول الإسلامية» الذي انعقد منذ بضعة اسابيع في الباكستان ، وأن المقاتلين العرب الذين التحقوا بأخوانهم الفلسطينيين ، ليحاولوا اقتحام المناطق المسيحية الآمنة في لبنان ، إنما كانوا ، على اختلاف جنسياتهم ، مشرقية أم مغربية ، يبلون بلائهم الحسن في سبيل القضية العربية الكبرى ، وهم يطلقون صيحات «التكبير» ، وأن دساتير الدول العربية كافة ، تتضمن أن الاسلام هو دين الدولة ، أو على الاقل ، دين رئيس الدولة ، وإنه إذا نادى واضعو ورقة العمل بنظريتهم ، كما اوجزوها ، في أي بلد عربي ، فيصعب الظن أن جماهير هذا البلد تقرهم فيما ينادون ، وإنه لو كانت العروبة غير الاسلام لما وجدت فكرة العلمنة الشاملة ، لا سيما عند واضعي ورقة العمل ، تلك المعارضة الشديدة . فالصحيح الصحيح ، بخلاف ما يذهب إليه واضعو ورقة العمل ، هو ما اعلنه المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز ، في اول خطاب له لدى منظمة الامم المتحدة عندما كان وزيراً لخارجية المملكة العربية السعودية ، من أن الإسلام هو من صلب العروبة وإنه لا معنى للقومية العربية إلا لأنها نواة الامة الاسلامية . ولم ينبر إذ ذاك احد ، على حد ما نعلم ، لا في المشرق ولا في المغرب ، ليناقش هذا الرأي السديد.

٤ ـ واخيراً لا بد لنا من مصارحة واضعي مشروع ورقة العمل بما يخالجنا من تفكير في الاعماق ، بشأن موقفهم المتبرم، على الدوام، من كل ما يتعلق بالدولة اللبنانية. فإذا ما صارت المقارنة بين الحريات العامة، على اختلافها، في لبنان، وبينها في أي بلد عربي آخر، تراها أفضل بكثير، في لبنان، عما هي في أي بلد عربي آخر مهما كان تقدمياً. وإذا صارت المقارنة بين المستوى العام للحياة في لبنان، على قلة موارده الطبيعية، نراه ارفع من أي مستوى في أي بلد عربي آخر (إذا استثنينا بعض الامارات البترولية). وإذا صارت المقارنة بين مجهود الدولة اللبنانية، على صعيد العدالة الاجتماعية ومثيله في أي بلد عربي آخر، نراه أوفر وأشد في لبنان، مما هو في أي بلد عربي آخر. فما عسى هو السبب الحقيقي العميق الذي من أجله لا يعجب مسلمي لبنان أي عجب؟ وما الذي دفعهم، منذ أن كان الميثاق (الذي تجاوزه الزمن)، إلى محاولة تقويض الدولة اللبنانية، الفينة بعد الفينة، والمرة بعد المرة، عند كل سانحة؟

إننا ندرك تماماً أن هذا الدافع يكمن فيما يسمونه «بالطائفية السياسية» . ومرده إلى الخلقية الخاصة بالاسلام التي تحرم على المسلم قبول رعاية شؤونه العامة على أيد غير اسلامية ، وتوجب عليه أن يعمل ، أما في السر وأما في العلن ، أما على الامد القصير وأما على الامد البعيد ، على نقل السلطة إلى أيد اسلامية ، واسلامية فقط . فهذا هو الدافع لمطالبة المسلمين بالغاء ما اسموه «بالطائفية السياسية» ، على أمل منهم أن هذا الالغاء يؤدي إلى ابعاد غير المسلم عن سدة الحكم العليا ، وعن بعض المراكز ذات التأثير في أمور الأدارة أو الدولة . وليكن واضحاً أن لا مأخذ ، بنظرنا ، على المسلمين ، بسبب هذا المطلب ، ولا بسبب الدافع الحقيقي الذي يدفعهم للتقدم به ، فهم بذلك منسجمون كل الانسجام مع كونهم مسلمين . وهو انسجام يستحق أيات الاحترام

ولكن مأخذنا عليهم ينبع من اعتبار آخر ، وهو أنهم يبررون مطلبهم هذا بغير ما يدفعهم إليه في الحق والحقيقة ، لا سيما عند قولهم أنهم يقصدون منه تقويم ما هو معّوج في الديمقراطية اللبنانية ، في حين أن هذه الطائفية يقصد منها ، باقصى ما يمكن من ديمقراطية ، وباسمى معانيها ، تأمين ضمانات لمصير اقلية متميزة ، قوميا ، عن الأكثرية ، إلى حد غير قليل وإذا قيل أنه ينتأ عن الدافع الذي يدفع المسيحيين إلى التمسك بها ، مشكلة غير قابلة للحل ضمن هيكلية لبنان «الموحد أرضا وشعبا» ، فجوابنا على ذلك ، أننا ندرك هذا الامر تماماً ، ونقر به دون مواربة . ويغلب على اعتقادنا الظن أن من الصفاقة التنكر لوجود هذه المشكلة . ولا يقل صفاقة القول بأنه يمكن حلها ضمن لبنان الموحد أرضاً وشعباً ، بغير «قهر» أحد الفريقين وذلك ما لم يتجه إلى علمنة الشعب اللبناني بفئاته كافة حتى تنشأ عنه امة ، أو قومية لبنانية ، تتجانس فيها الفئات المختلفة بحيث تصبح الديمقراطية مقبولة بوجهها المتمثل في قاعدة الاكثرية والاقلية العدديتين . ولكننا ندرك أيضا أن هذا الحال ، بدوره ، إذ كان مقبولاً لدى المسيحيين ، فهو مرفوض بالتأكيد من المسلمين ، ما دامت الخلقية الخاصة بالاسلام لا تحول دون قبول المسلم مبدأ العلمنة وحسب بل أيضاً قيام «قومية لبنانية» قد يكون من شأنها أن تسلخه عن الامة الاسلامية التي تشكل ، بابعادها الدينية ، الجزء الجوهري من هويته النفسانية . وهكذا يجد المرء أن لمشكلة اللبنانية تراوح مكانها بين مستحيلين يتعذر التوفيق بينهما ، مهما جهد رواد الحوار والتفاهم والتفهم .

فمن المستحيل للمسلم اللبناني الذي يجذبه محيطه العربي الاسلامي الواسع ، أن يقبل باستقرار جزء غير يسير من السلطة ، في لبنان ، بين أيد غير مسلمة . ومن المستحيل للمسيحي اللبناني الذي علمته التجارب الحذر ، بأن يسلم بالتخلي عن هذا الجزء من السلطة المقرر كحق له يمكنه من مواجهة نزعة هذا المحيط الطبيعية ، بأن يفرض نفسه عليه . وعصارة القول أن ليس في لبنان ١٩٤٣ ثمة علاج مقبول من الفئتين معاً يكون من شأنه أن يعالج التناقض الناشىء عن هذين المستحيلين علاجاً يمكن الركون اليه ، بحد ادنى من الواقعية والمنطق ، مهما تحاور المتحاورون ، جاهدين . ولعل بعض الصيغ الجديدة والنابعة من تفكير علمي جديد يحترم حقيقة الواقع . . اللبناني ، كاللامركزية السياسية ، قد يكون الاطار الصحيح لوضع حل للمشكلة .

نص التقرير المرفوع إلى اللجنة السياسية لدى
مجلس البحوث اللبنانية حول الكلام عن الولاء ـ حزيران ١٩٧٧

كثر الكلام في الآونة الأخيرة عن الولاء للبنان، وخصوصاً عما ينطوي الولاء على واجب المواطن في تفضيل مصلحة بلده على آية مصلحة أخرى، مهما كانت، والانحياز لها إنحيازاً حتمياً، عندما تتعارض هاتان المصلحتان. وقد جاء هذا الكلام منصباً، بوجه أخص، على ما يقال، عند البعض، من أن لدى البعض الآخر ولاء مزدوجاً يعوزه الترتيب السليم إذ هو يتجه، في شقه الرئيسي، نحو مطلق مصلحة عربية، حتى ولو تعارضت مع مصلحة الدولة اللبنانية، ومن ثم يتجه في شقه الآخر نحو الدولة اللبنانية إذا كانت مصلحتها غير متعارضة مع مصلحة عربية. ويرى الكثيرون ان هذه هي علّة الضعف في التركيبة اللبنانية ومصدر ما عانت الدولة وتعاني منه.

ومما يلفت انتباه الباحث أن مشكلة الولاء هذه برزت بوضوح وجلاء منذ آخر الخمسينات في أعقاب أحداث ١٩٥٨. إلاّ أن الفريق الذي عانى منها وتألّم بقي محجماً عن إثارتها. ولعل مردّ هذا الاحجام إذ ذاك الى طبيعة الموضوع المولدة إمّا لانفصام ما أسمي بالـ «وحدة الوطنية» وإمّا لتفاقم هذا الانفصام وربما للتفجير. فبقيت المشكلة مطوية، بل مدفونة في أعماق نفوس البعض، تتفاعل آثارها في هذه النفوس. وبقي البعض الآخر غير مدرك لا لوجودها بالنفوس، ولا لأثارها على النفوس. وجدير بالذكر أن أول من طرحها علناً، وبصراحة، هو مجلس البحوث اللبنانية في دراسات مختلفة متعاقبة نشرت الصحف البعض منها. وقد أجيب من جانب الفريق المعنى بالمشكلة، على ما يذكر الجميع، إنه (أي الفريق المعنى) يرد مأخذ عدم الولاء للبنان لأنه «مخلص» للدولة اللبنانية، مما حمل الباحثين على إيضاح مفهوم الولاء أكثر فأكثر. فميّزوا بين الاخلاص وبين الولاء وهما مختلفان إختلافاً بيّنا لأن للمواطن، في إطار مجرد الاخلاص، حق الخيار في الانحياز لبلده أو عدم الانحياز، بحسب ما يرتأى، أو لا يرتأي، إن بلده على حق، في حين إن لا متسع له لمثل هذا الخيار في إطار الولاء. ففي هذا الاطار يكون بلده دائماً على حق.

ويبدو ان المشكلة، بعد أن أكتنفها السكوت منذ أن ظهرت في آخر الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات، شقت طريقها أخيراً وأصبحت مادة تكاد تكون يومية لاحاديث سياسية وتصريحات صادرة عن جهات مختلفة، منها تلك التي تطالب الفريق الآخر بالولاء المطلق للبنان، ومنها تلك الاخرى التي تصدر عن هذا الفريق الثاني لطمأنة الفريق الاول عن ولائه هذا. ومن المهم جداً ان يلاحظ بأن الفريق الذي كان يتجنب، فيما مضى، ولوج موضوع الولاء بالنظر لما يرى فيه من حرج له، أصبح يتكلم عنه، وكأنه لا يشكل صعوبة ـ أية صعوبة ـ بالنسبة إليه. (تراجع مثلاً «النهار» تاريخ ١٩٧٧/٢/١٤ الصفحة ٣: التنظيم الناصري يحدّد موقفه...) وقد تدخل البعض، ممن لا يعد نفسه منتمياً الى هذا الفريق أو ذاك، ولا ملتزماً بمفاهيم هذا أو ذاك السياسية، إلى ولوج الموضوع بقصد ظاهر لتبسط المشكلة وحلّ عقدتها فقال (راجع جريدة الانوار ٩ شباط ١٩٧٧) بصيغة هدوء الروح واتزان الكلام:

«... إن مشكلتنا المزمنة هي هنا، في الولاء او عدم الولاء أو نصف الولاء لهذا الوطن. ويوم تحل هذه المشكلة، كما هي محلولة في كل بلد عربي بل في كل بلد من بلدان الأرض، عندئذ فقط نبني لبنان الجديد ونضمن مستقبلاً سعيداً بعيداً عن المذابح. ولكن كيف تحل هذه المشكلة في لبنان... حوار يسأل فيه المترددون في الولاء عن أسباب ترددهم فإذا وجد بينهم من يقول: إن الموارنة يحكمون لبنان، رد عليه بقول الزعيم الخالد رياض الصلح: دعوا الاقليات تطمئن...)

وفي حديث تكرّم به أحد رؤساء الوزارة السابقين الى إذاعة «صوت لبنان» يوم الخميس ١٩٧٧/٢/١١، تعرّض

لموضوع الولاء وقال قولاً يعني، على ما نذكر، إن مع عروبته، فلا صعوبة لديه في الولاء للبنان، لان مصلحة لبنان لا تتعارض مع مصلحة العروبة. وفي هذا الكلام مبالغة في التبسيط. فقد نسي رئيس الوزارة المعني، عندما أتى بهذا القول المرضي لجميع السامعين والمستمعين، إن الواقع الراهن سبق له ان ناقضه مرة واحدة على الأقل. فعندما كان البعض، في السنوات السابقة للمحنة، يسرحون ويمرحون في الجنوب محتجين بمصلحة العروبة فيجلبون له وللبنان الويلات المتتالية تدريجياً، فإن مصلحة لبنان كانت تقتضي إيقافهم عما يفعلون، في حين إن المصلحة العربية التي يدّعونها كانت تحملهم على الاستمرار في السرح والمرح.

وقصارى القول إننا نرى في الكلام الحالي حول الولاء تبسيطاً غير جائز لمشكلة عويصة جداً يقصد منه حلها، أمّا على حساب المعطيات العلمية الصحيحة، وإما - وهذا هو الاخطر - على حساب العواطف والشعور العميقة التي تخالج نفوس الفريق المطالب (بفتح اللام) بالولاء الكامل للمصلحة اللبنانية، وبالتفضيل على المصلحة العربية، وهي مشاعر وعواطف تكوّن جزءاً، ربما هو الأهم، من هويته القومية. فإذا كان يمكن التسامح بالمساس في المعطيات العلمية والمرّ مرور الكرام عند إنتهاكها، فإننا لا نقبل المساس بهوية هذا الفريق التي نحترمها الاحترام الذي نخص به هويتنا بالذات. إذ كيف يمكن للمرء التساهل، عند تحديد هوية الغير، دون ان يطالب (بفتح اللام) بالتساهل أيضاً عند تحديد هويته بالذات. وعليه، نرى من الواجب وضع الامور في نصابها إزالة لأي التباس يمكن ان يلحق بمشكلة الولاء وإبعادها، تحاشياً لجعلها مادة تضاف إلى مواد اخرى سبقتها، إمّا الى ميدان التكاذب وإمّا الى متاحف الجهل.

وهنا نطلب الانتباه الكلي ووزن الكلام بميزان الجدية والصدق. ولعلنا في ذلك نتجاوب مع ما قاله منذ أيام قليلة رئيس الوزراء عندما صرّح بأن «الحوار» إنما هو جار فعلاً عن طريق أوراق العمل التي تطرح والدراسات التي تقدم (نراجع صحف ١٩٧٧/٢/٧، خصوصاً «الانوار»)

ومن هذا المنطلق لا بد، بادىء ذي بدء، من تحديد مفهوم العروبة. وفي إطار هذا التحديد يتبيّن ان لا معنى لها، في نظر العالم العربي، ان لم يكن الاسلام نواتها. وقد نادى بذلك المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز من منبر الأمم المتحدة عندما كان وزيراً لخارجية المملكة العربية السعودية. ولم يطلع يوماً أحد، على ما نعلم، ينادي بحد أدنى من الجدية، بعكس هذا المذهب. فهو صحيح كل الصحة. ومن البداهة بمكان إنه إذا كان الاسلام علة العروبة وغائيتها، فإن مستلزمات الاسلام إنما تكون من مستلزمات العروبة ومن صميمها. وهذا ما لا يمكن لمكابر في العلم أن يجادل به. ومن هنا، إنه لا يتصور أن بوسع العربي، بصفة كونه مسلماً أن يقبل بدوام انتمائه الى دولة غير إسلامية مع ما يعني هذا الكلام من حتمية حكم غير إسلامي. وإذا قبل بهذا الانتماء لفترة ما ولعلة ان الظروف القائمة لا تسمح له بأن يحقق لنفسه حكماً إسلامياً، فلا يسعه، في هذه الفترة، إذا ما اضطر الى المفاضلة بين مصلحتين متعارضتين، أحداهما «لبنانية» مثلاً (مع عدم احتواءالاسلام لمفهوم «اللبنانية») والاخرى «عربية» (مع إحتواء الاسلام لمفهوم «العربية») أن يفضّل، كما يفعل المسيحي، بصورة آلية، غريزية، المصلحة اللبنانية على المصلحة العربية. وأزمة العمل الفدائي في لبنان هي خير شرح ودليل على كل ذلك. ولعل هذا هو، في الاعماق، السبب الذي حمل واضعي الدساتير في الدول العربية، على التأكيد في صلب هذه الدساتير، بأن دين الدولة، أو على الاقل، دين رئيس الدولة، هو الاسلام. فلا يخفى على أحد ان دستوراً لا يتضمن صراحة مثل هذا الايضاح، من شأنه ان يحمل المواطن المسلم، في الدولة العربية المعنية، على التساؤل عن مصير الاسلام في بلده، ما دام الاسلام، بحد ذاته، دين ودولة، فيغني بالتالي عن أي دستور مكتوب. فلا بد بالتالي بأن يأتي دستور الدولة مؤكداً إنسجامه مع الدين.

ومن نافل الكلام إن قولنا هذا لا يرمي إلى إبعاد المواطن المسلم عن مشاركة المسيحي الولاء للبنان بحسب مفهوم هذا الاخير، بل إلى تعرية المشكلة من جميع ما يشوبها من تبسيطات مصطنعة انزلت بها قصداً او عن غير قصد. فلا يكون المسلم اللبناني الذي نحب ونحترم ضحية التباس يريح، على المدى القصير، الذين يدّعون التكلم او حق التكلم بإسمه، ويتعبه هو على المدى البعيد. فكما إننا نريد لنفسنا خيارات مدروسة تحافظ على كل ما نريد المحافظة عليه، كذلك نريد للمسلم خيارات تحافظ على كل ما يريد هو المحافظة عليه. وإذا قيل، رداً على ما تقدم، إن الولاء في جوهره، ليس بهذه

الصعوبة، ويدركه المواطن المسلم إدراكاً فطرياً دون حاجة لايضاح، فالجواب على ذلك أن هذا القول يناقضه الواقع مناقضة تترجم بالكفاية البلبلة بالتفكير وتحتّم الايضاحات العلمية التي نصرّ عليها إزالة للشوائب والالتباس.

واختصاراً للجدل نضرب مثلاً على ما نقول. ففي صحف ١٣ كانون الثاني ١٩٧٧، ورد، صدفة، على لسان مسؤول كبير جداً في الدولة، وهو مسلم اقرب ما يكون في لبنانيته للمسيحيين، (وذلك بدليل ظروف يعرفها الكافة اضطرته في فترة ما على نقل مقرّه من مكان إلى مكان، وبدليل تصريح صدر عنه في صحف الأمس القريب طالب فيه للبنان بالولاء غير المشروط)، ورد على لسانه، بشكل بسيط وعفوي، كلام اكثر ما يكون انسجاماً مع عاطفة المسلمين القومية وأقرب ما يكون من مفاهيمهم للبنان، مع ما تنطوي عليه هذه المفاهيم من حيث الولاء الكامل أو غير الكامل. وهذا الكلام هو في ذات الوقت أبعد ما يكون عن عاطفة المسيحيين القومية ومفاهيمهم للبنان. فقد قال متكلماً عن قضية الجنوب:

«وهذا الموضوع له محاذيره وأخطاره، ليس على الصعيد اللبناني فحسب، بل على الصعيد القومي الذي يشكّل القضية العربية ككل. . . فالمسيحي اللبناني، كالمسلم اللبناني، سواء بسواء، يفهم من هذا الكلام ان المصلحة اللبنانية ليست بحد ذاتها مصلحة قومية، فتبقى بمرتبة المصلحة الاقليمية، غير القومية، وبمستوى أدنى، في حين ان المصلحة العربية هي المصلحة العليا، أي المصلحة القومية. وفي الوقت الذي يتقبّل المسلم اللبناني، على وجه العموم، هذا الكلام ولا يرى فيه غضاضة، لأنه يتناسب مع تفكيره، فضلاً عن شعوره الذي يدفعه الى ذلك، فالمسيحي اللبناني يتأثر منه متضايقاً، لأن تفكيره، في الاعماق، فضلاً عن شعوره، يتجه الى إعتبار أن للبنان الحق بأن يكون شعبه ذا قومية واحدة، لبنانية، لا غير، تعلو مصلحتها أي مصلحة أخرى مهما كانت. فلا بد، إذن، من الوقوف بالمرصاد لكل من يتكلم عن هذا الموضوع خارجاً عن معطياته الصادقة العلمية والواقعية، وان يصار الى تدارسه في العلن مع كل من يشاء التدارس، كي لا تأتي الحلول حوله كما أتى الميثاق الذي «تجاوزه الزمن» مناقضاً للواقع، ولكي تلتئم الجراح على غير زغل. إن، تصرّف هذا او ذاك من الزعماء، او من الذين يدّعون الزعامة، بولائه للبنان على هذا الوجه أو ذاك، ليس من شأنه ان يربط الجماهير المعنية. فبقدر ما إننا لا نوافق على مفاهيم الفريق الآخر للعروبة وما يترتب عليها من نتائج، فإننا نرى لزاماً بأن لا يكون الولاء المطلوب من المواطن المسلم للبنان متنافياً، عن خطأ أو سهو، مع مفهومه للعروبة وما يترتب عليها من نتائج، وذلك إحتراماً لهويته.

أجل إن في الأمر مأزقاً شكسبيرياً ندركه كل الادراك وهو ذو طابع إنساني وسوسيولوجي عميق يستلزم التأني حتى في مجرد الكلام. فكم بالحري في وضع الحلول. وقد أحسن، في نظرنا، الدكتور أمين الحافظ عندما اقترح ـ وهو الاقتراح الوحيد العلمي، الرصين الذي سمعنا ـ بأن تشكل هيئة من العلماء المختصين، من لبنانيين وأجانب، تطلع على ما حدث في لبنان، وتضع عدة صيغ لدساتير جديدة على ضوء ظروف لبنان الانسانية والثقافية والاجتماعية. . .» (تراجع صحيفة الانوار تاريخ ١٩٧٧/٢/٤).

اقتراحات ومشاريع

لأطلاق الحوار من قبل رؤساء الطوائف وبعض الملاحظات عليها

١ ـ إقتراح البطريرك الماروني
٢ ـ مشروع بيان مفتي الجمهورية اللبنانية
٣ ـ الملاحظات على مشروع حل المشكلة اللبنانية للشيخ محمد مهدي شمس الدين
٤ ـ مشروع الشيخ محمد أبو شقرا
٥ ـ مشروع بيان للقمة الروحية

اقتراح لاطلاق حوار لحل المشكلة اللبنانية
للبطريرك انطونيوس بطرس خريش بطريرك انطاكية وسائر المشرق

١ ـ إن الأزمة المأساة التي عصفت بلبنان، منذ حوالي أربع سنوات، أصابت الجميع بويلاتها، وطاقة الاحتمال لدى الشعب اللبناني تكاد ان تنفد، وبقاء هذه الازمة بدون حل سريع قد يقود البلد الى التفتت الكامل والضياع النهائي.

٢ ـ الجميع يقولون ويصرحون بأنهم راغبون في إنهاء هذه المحنة، وهنالك دول عديدة عربية وغير عربية تصرح هي أيضاً بأنها تؤيد هذه الرغبة وتساعد على تحقيقها، وقد عقد لهذه الغاية اجتماعات ومؤتمرات عدة وتقدمت اقتراحات ومشاريع كثيرة ولكن أياً منها لم ينجح حتى الآن، بل إن الوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

٣ ـ نعتقد ان من أهم أسباب عدم النجاح، بالاضافة الى التدخلات الخارجية والمطامع الأسرائيلية:

- فقدان الثقة بين اللبنانيين
- نبش نزاعات قديمة من قبورها وإحياء رواسبها.
- تعطيل الدولة وشلل الحكم وتردد المسؤولين في القيام بواجباتهم
- وبنوع خاص، عدم إتباع نهج منطقي في عرض الحلول ومناقشتها، أي عدم التنسيق بين مختلف الحلول المقترحة والانطلاق من النقاط العامة المسلّم بها من الجميع الى التفاصيل المختلف عليها، وذلك في جوّ من الحرية والصراحة والاخلاص.

٤ ـ وحيث ان جميع اللبنانيين، على ما يبدو حتى الآن من تصاريحهم العلنية ومن المشاريع التي يقترحونها، هم متفقون على:

آ ـ الرغبة في متابعة العيش معاً متمسكين باستقلال لبنان وسيادته ووحدته، أرضاً وشعباً ومؤسسات، بحدوده الدولية، مع المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أبنائه والحفاظ على خصائص كل عائلة روحية فيه لا تضر بالوحدة، على ان تكون هذه المساواة ثابتة ودائمة وغير مرتبطة بالتقلبات والتغيرات الديموغرافية ومضمونة بطريقة أكيدة دستورياً ومن قبل جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

ب - الرفض رفضاً قاطعاً، توطين الفلسطينيين في لبنان بأي شكل من أشكاله مع تأكيدهم على متابعة لبنان نصرة قضية فلسطين.

ج - التوق من كل القلب الى عودة السلام والاستقرار الى بلدهم، لكي يستعيد دوره الحضاري الطليعي عربياً ودولياً، مقتنعين بأن ذلك لا يمكن ان يتم عن طريق القوة والعنف بل بالتفهم والتفاهم والاقناع والاقتناع بين مختلف الافرقاء، لذلك يلحون على وقف إطلاق النار وقفاً شاملاً ونهائياً لتأمين لقاءات حرّة آمنة

د - التنافس في القول بوجوب مساعدة الدولة على استعادة سلطتها وإثبات وجودها وتكوين جيش قوي متماسك وتطبيق القوانين والنظم في جميع أرجاء الوطن وعلى كل المقيمين على أرضه

هـ - الشعور مع المهجرين والمطالبة بإعادتهم الى بيوتهم وأملاكهم والالحاح على وجوب تطوير البلاد سياسياً وإجتماعياً واقتصادياً وتربوياً، بحيث تسود العدالة الاجتماعية ويتلاقى تكافؤ الفرص مع تكافؤ المؤهلات لكل المواطنين.

٥ - إن الاعلان عن هذه النقاط، وعن غيرها مما يكون مثلها عاماً ومسلماً به من الجميع، يصدر عن رؤساء الطوائف الروحيين مجتمعين، لا بدّ وأن يكسر الجمود الحالي ويخرج البلد من حالة الاستنقاع ويدفع الى إجراء الحوار لايجاد صيغة للبنان الجديد تنهي المحنة وتحول دون حدوث امثالها في المستقبل.

٦ - إن الجهة المؤهلة للقيام بالدعوة الى الحوار وتحديد قاعدة اختيار اعضائه ولادارته هي السلطة الشرعية، ذلك لأن أي مرجع سواها يثير حساسيات ويخلق عراقيل. وأما اسلوب الحوار فيجب الانطلاق فيه من النقاط المسلم بها من قبل الجميع والمعلنة بإسمهم الى النقاط المختلف عليها، في جوّ من الحرية والصراحة والاخلاص للوطن والاحترام المتبادل بين جميع الاطراف بحيث يحق لكل طرف ان يبدي رأيه دون ضغط أو إكراه وأن يقترح الصيغة التي يراها الافضل لتحقيق الاهداف المسلم بها، على ان لا يعتبر أي اقتراح كلاماً منزلاً بل رأياً حراً ووجهة نظر، غايتها خدمة لبنان لمصلحة جميع ابنائه.

٧ - إن رؤساء الطوائف الدينية، التي جعلت لبنان أرض لقاء بين الديانات والمدنيات وحق بين شطري العالم، يصرحون بأنهم على إستعداد تام للمساهمة بكل ما يملكون من وسائل في تعجيل ساعة الوفاق والوحدة بين الجميع. وإذا ما دعوا، بعد إعلانهم المبادىء العامة، من قبل السلطة الشرعية، للاشتراك في حوار إيجاد الصيغة، فسوف يلبون الدعوة.

انطونيوس بطرس خريش
بطريرك انطاكية وسائر المشرق

مشروع بيان لرؤساء الطوائف الدينية في لبنان
لمؤتمر القمة الروحية مقدم من الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية

عقد الرؤساء الدينيون في لبنان لقاءهم للتشاور في ما يمكن تقديمه للوفاق الوطني من تمهيد مناسب يساعد على نشر الأمن والسلام في ربوع لبنان ويؤدي الى بناء لبنان الجديد على أسس راسخة من القيم التي يؤمن بها اللبنانيون جميعاً.

إن الرؤساء الدينيين الذين يشعرون بالمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقهم انطلاقاً من القيم النبيلة التي يؤمنون بها جميعاً يؤكدون على ان الخلاف الراهن بين اللبنانيين الذي كان وما يزال من أسباب الحرب والتوتر ليس خلافاً دينياً أو طائفياً بالرغم من المحاولات المؤسفة لجعله يأخذ هذا الطابع، كما يؤكدون من جهة أخرى على ان هذا الخلاف هو خلاف سياسي ويعتبرون انفسهم متفقين على شجبه، ويدعون جميع اللبنانيين الى تجاوزه بمنطق العقل للنفاذ الى أعماق الأسباب التي أدت الى وقوع الاحداث الدامية بما فيها من نتائج مهلكة على كل صعيد فيتفادوا في المستقبل القريب والبعيد، وبالقضاء على هذه الأسباب، كل إحتمالات النزاع والتفجير اللذين لا يحملان للبنان واللبنانيين الا الدمار والانهيار. فاللبنانيون هم أبناء رسالة روحية نهلت من معين واحد تتجلى في المسيحية والاسلام، كما تتجلى في ما يؤمنون به من قيم ومبادىء مشتركة لجميع البشر، وفي مقدّمتها الأخوة والمحبة والرحمة والحرية والعدل والمساواة والسلام.

وإن اللبنانيين هم أبناء الحضارة العربية الواحدة التي تشارك المسلمون والمسيحيون في تكوينها، والتي قامت على صون حقوق الله والانسان متكاملة طلباً لأسعاد الانسان في الدارين الاولى والاخرة. وقد انفتحت هذه الحضارة على سائر الحضارات الانسانية في مختلف عهودها، وهي تنفتح اليوم على الحضارة العصرية في كل ما فيها من خير للانسان ولتقدمه، ولأفادته الخيرة من أحدث مستجدات التطور الحضاري الراهنة والتي لا تتنافى مع القيم الروحية والخلقية والدينية.

وإن اللبنانيين مدعوون الان لأن يستوحوا قيمهم الروحية السامية وتقاليدهم الحضارية، الأصيلة، ليضعوا حداً فورياً للمأساة الضارية وينبذوا العنف ويتحرروا من رواسبه تحرراً نهائياً ويستبدلوه بالتعقل الموصول بالله وسيلة لتعاملهم بعضهم مع بعض ونهجاً لتسوية كل ما بينهم من اختلافات عارضة

وما من شك بأن موقع لبنان الفريد في منطقته التي يتحرك فيها التاريخ اليوم محركات جديدة، يحفزه لان يكون له فيها الدور الريادي الفاعل. ولا يتسنى للبنان مثل هذا الدور اليوم ودائماً إلا إذا استقرت إرادة جميع ابنائه على أن يعقدوا إجماعهم الوطني بصدق على برنامج لبناء لبنان الجديد، يقترح الرؤساء الدينيون مبادىء الوفاق حوله، ويقرر القادة السياسيون ما يرونه صالحاً بشأنه، وتتولى السلطة العامة تشريعية إقراره ووضعه موضع التنفيذ.

لذلك يعلن الرؤساء الدينيون هذه المبادىء العامة بإعتبارها من مسلمات الوفاق الوطني:

أولاً: إن اللبنانيين يؤلفون شعباً واحداً مستقلاً له وحده حق السيادة الوطنية على أرضه وحق تقرير مصيره باختيار نظامه وتطويره نحو الأفضل.

ثانياً: إن للبنان بناءه الوطني الموحد المتحرر من أية امتيازات فئوية او طائفية أياً كان نوعها، ذلك إن لبنان هو وطن للجميع والمحافظة على وحدته وسلامته وتماسكه هو مسؤولية مشتركة بينهم.

ثالثاً: الجمهورية اللبنانية دولة عربية مستقلة تعتمد النظام الديمقراطي البرلماني الحر الذي تتحقق في ظله المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين اللبنانيين وتعتمد فيه الكفاءة وحدها معياراً لتولي جميع المسؤوليات العامة السياسية والادارية.

رابعاً: إن الاحزاب اللبنانية مدعوة فوراً الى التحول الى تنظيمات مدنية ديمقراطية والغاء تنظيماتها العسكرية، وتسليم اسلحتها للسلطة الوطنية الشرعية، والتبرؤ من التعامل مع العدو الاسرائيلي بوجه عام ومن الزمر العميلة التي يستخدمها لضرب الوحدة الوطنية والنيل من سيادة لبنان

خامساً: تضع السلطات اللبنانية خطة شاملة لاعمار لبنان ولاعادة جميع المهجرين والنازحين الى مواطنهم، ولتحقيق انطلاقة جديدة لتحريك الانتاج الوطني بجميع قطاعاته، ولاشاعة العدل والأمن الاجتماعيين في لبنان بجميع مناطقه.

سادساً. إن المسألة التربوية ينبغي ان تحظى بالعناية الاولى لدى اللبنانيين جميعاً على أساس خطة واضحة لتوحيد الاهداف التربوية والوسائل المؤدية الى تحقيقها مع الحرص التام على التزام الدولة بالتعليم الديني في المدارس والجامعات الحكومية، التزاماً معنوياً ومادياً يؤدي الى تعزيز القيم الخلقية والانسانية المشتركة بين الاجيال اللبنانية الجديدة.

سابعاً: تعتمد خدمة العلم الوطنية الزامياً لتكون ذات أثر فعال في تنشئة الشبيبة اللبنانية تنشئة وطنية واعية بحيث نؤمن للبنان جيشه الوطني المتوازن وقوى أمنه الداخلي ودفاعه الخارجي لتحل هذه القوى الوطنية المنظمة أحدث تنظيم محل القوات العربية والدولية التي استدعيت من قبل السلطة اللبنانية لحفظ أمن لبنان الداخلي والخارجي لفترة مؤقتة.

ثامناً: يعمل لبنان متعاوناً مع سائر الدول العربية في سبيل تحقيق التكامل العربي ومتعاوناً مع سائر الدول الصديقة في سبيل تحقيق السلام الدولي ملتزماً بسياسة التوفيق بين الأشقاء في المجال العربي.

تاسعاً: تنظّم بين لبنان والشقيقة سوريا، على أساس الاحترام المتبادل، علاقة التعاون الاخوي التي يفرضها التجاور الجغرافي والتاريخ المشترك والترابط القومي والواجب الدفاعي تجاه العدو الاسرائيلي وموقف التضامن الذي اتخذه الشعب اللبناني في محنته العارضة.

عاشراً: يفتتح لبنان صفحة تعاون أخوية جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ينظم فيها الوجود الفلسطيني المؤقت في لبنان تنظيماً يتفق مع مستلزمات السيادة الوطنية ومع مقتضيات المحافظة على سلامة لبنان وسلامة الثورة الفلسطينية في لبنان رفضاً قاطعاً من قبل جميع اللبنانيين وجميع الفلسطينيين التزاماً بشعار عودة القضية الفلسطينية بشكل خاص.

حادي عشر: تتولى السلطة اللبنانية إدارة الحوار السياسي للوصول الى الوفاق الوطني المنشود على أسس سليمة وتأخذ باعتبارها كل المبادىء المعلن عنها أعلاه في جو من الحرية والصراحة على أساس من الاحترام المتبادل والولاء للوطن. ويؤكد الرؤساء الدينيون استعدادهم التام لدعم هذا الحوار وما يؤدي اليه من نتائج إيجابية بكل ما يملكون من طاقات للوصول الى تحقيق الصيغة الوطنية الجديدة للبنان الجديد.

*****

ملاحظات على مشروع حل المشكلة اللبنانية

نضرع الى الله تعالى ان ينير بصائرنا، ويسدد خطانا الى النهج الافضل لأنقاذ وطننا وشعبنا بجميع فئاته وطوائفه من الفتنة التي أهلكت الحرث والنسل فيه، وأن يهدينا ويرحمنا.

إن الملاحظات التالية: منها ما يتعلق بالشكل، ومنها ما يتعلق بالنصوص والافكار التي وردت في ورقة الصيغة المقترحة، ومنها ما يتعلق بما اغفلت الصيغة المقترحة ذكره أو الاشارة إليه بما يتناسب مع أهميته في تكوين المشكلة اللبنانية وحلها.

أولاً ـ في الشكل

١ ـ وردت في رقم (٣) من المدخل في أسباب عدم النجاح عبارة (المطامع الأسرائيلية) والحقيقة ان من أكبر أسباب الفتنة (المطامع والتدخلات الأسرائيلية بمختلف الوسائل والاشكال).

ب ـ في الفقر(هـ) نقترح تقسيمها الى فقرتين: أحداهما عن المهجرين وعودتهم الى مساكنهم وأملاكهم حيث كانوا يقيمون. والاخرى عن تطوير البلاد.

ثانياً ـ فيما ورد في الصيغة المقترحة من نصوص وأفكار

أ ـ ورد النص التالي في الفقرة (أ) «. . . والحفاظ على خصائص كل عائلة روحية فيه لا تضر بالوحدة. . .»

١ ـ إذا كان المقصود من كلمة (خصائص) حقوق الممارسة الدينية وما يتصل بها فهذا أمر مسلم به بديهة، ومكفول بالدستور وشرعة الأمم المتحدة. وإذا كان المقصود من كلمة (خصائص) الامتيازات كما يسميها البعض أو الضمانات كما يسميها البعض الأخر، فهذا أمر يثور حوله جدل كثير.

٢ ـ مع وجود الامتيازات وبقائها تنتفي المساواة في الحقوق والواجبات، فيكون ثمة تفاوت في الحقوق، حيث يتمتع فريق من اللبنانيين بحقوق معينة لا يتمتع بها فريق آخر من اللبنانيين بينما تكون المساواة في الواجبات ثابتة على الجميع، وهذا ينتج أن فريقاً من اللبنانيين يتحمل واجبات متساوية مع فريق يتمتع بحقوق إضافية.

٣ ـ المساواة في الحقوق والواجبات: هل المقصود بها المساواة بين أفراد المواطنين أو بين الطوائف؟

أ ـ إذا كان المقصود المساواة بين المواطنين ـ وهو ما ورد شكلاً في النص ـ حيث وردت عبارة (بين جميع أبنائه)، فهذا الامر موضع وفاق بين اللبنانيين، والدستور اللبناني يكفله، ولا حاجة حينئذ الى القول بكون هذه المساواة «ثابتة، دائمة، وغير مرتبطة بالتقلبات والتغيرات الديموغرافية» ومضمونة بطريقة أكيدة دستورياً، ومن قبل جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة» كما ورد في النص الصيغة.

ب ـ وإذا كان المقصود المساواة بين الطوائف بقرينة اشتراط الثبات، والديمومة، وعدم الارتباط بالتقلبات والتغيرات الديموغرافية، وضمانات الدستور اللبناني والجامعة العربية والأمم المتحدة.

وعلى هذا، فكيف تكون المساواة بين الطوائف اللبنانية ثابتة مع الحفاظ على (إمتيازات ـ خصائص) عائلاته الروحية؟

٤ ـ وكيف تكون هذه (الخصائص ـ الامتيازات) «لا تضر ـ لبعض الوقت ـ بالوحدة الشكلية، ولكنها بالتأكيد ـ بوحدته ووحدة مواطنيه في المستقبل، لأنها تتفاعل مع الطموحات والمخاوف، والحقوق الطبيعية للمواطن، وتؤدي الى

تراكم المشاكل مع العجز عن حلها، لأنها تنبع من طبيعة تكوين النظام، وتؤدي في النهاية الى الفتن والانقسامات التي تعرض سلامة الوطن ووحدته للأخطار كما هو الشأن فيما نحن عليه وفيه الآن.

نقترح التعبير بوضوح عن المقصود بـ (المساواة)، وعن المقصود بـ (الخصائص).

ب ـ الاشارة في الفقرة (ب) الى علاقة لبنان بالقضية الفلسطينية لا يتناسب مع واقع الحال.

لان المشكلة فيه ليست في عدم قوته وتماسكه، وإنما في طبيعة تكوينه وتركيبه والقوة والتمسك نتيجة لطبيعة تكوينه وتركيبه.

د ـ لم يتضح المراد من عبارة «.. وقبلاً في تكافؤ الفرص مع تكافؤ المؤهلات» الواردة في الفقرة (هـ) المقصود بحاجة الى توضيح.

ثالثاً ـ ما أغفلته الورقة

١ ـ هوية لبنان وعلاقته المميزة مع سوريا

٢ ـ بناء الجيش على أسس سليمة وصحيحة تجعل منه جيش كل لبنان.

٣ ـ إدانة التعامل مع إسرائيل، لاستحالة تحقق الوفاق مع استمراره.

٤ ـ لبنان الجنوبي.

هذه هي الملاحظات التي أدى إليها النظر في مشروع الصيغة المقترحة من قبل غبطة البطريرك الماروني لحل المشكلة اللبنانية، وقد وضعنا مشروع صيغة نقدر أنه يصلح أساساً، وهو مقدم للمناقشة والنظر. ونسأل الله أن يسددنا للخير، والحمد لله رب العالمين.

محمد مهدي شمس الدين

١ ـ إن الفتنة المأساة التي عصفت بوطننا لبنان ومزقت شعبه، قد أنزلت به الدمار والتصدع في البنيان والانسان، وفي هيكل الدولة، وفي الاقتصاد الوطني، وشوهت سمعته الحضارية في العالم، وشردت الكثيرين من خيرة بنيه الى إقطار الأرض، فضلاً عن عشرات آلاف الضحايا الابرياء من جميع الطوائف والمناطق، ومئات الآلاف من المشوهين والمصابين من جميع الطوائف والمناطق، ومئات الآلاف من المشوهين والمصابين من جميع الطوائف والمناطق.

وقد ساهم مؤتمر الرياض والقاهرة بالتخفيف من حدة الفتنة وويلاتها بواسطة قوات الردع العربية. ولكن الخلافات اللبنانية، والمطامع والتدخلات الأسرائيلية بمختلف الوسائل: من إعتداءات، ومؤامرات وما تولده هذه وتلك من ثغرات في البنيان الوطني يسهلّ شتّى أنواع التدخلات... كل هذا جعل الفتنة تستمر بشكل أو بآخر.

ومن المؤكد ان استمرار الفتنة ينذر بإنهيار المؤسسات، وتصدع الوطن، وضياعه.

٢ ـ ولكن الأمر لم يبلغ حد اليأس، فاللبنانيون ـ في أكثريتهم الساحقة ـ يريدون إنهاء الفتنة، والاشقاء العرب يريدون إنهاءها ومعاونة لبنان على إعادة البناء والاعمار، ودول أخرى صديقة تريد ذلك أيضاً.

والمآسي في حياة الشعوب الراقية بواتق انصهار وتجدد وتألق، وليس كثيراً على الشعب اللبناني العريق ان يخرج من مأساته الرهيبة وقد إنصهر وتجدد وتألق، فيعمد ـ بعون الله ـ بإرادة أبنائه ومساعدة أشقائه وأصدقائه الى تعمير ما دمرته الفتنة من بنيانه، بل إلى تجديد هذا البنيان بما يكفل له وحدة وطنية حقيقية لا رياء فيها ولا زيف.

٣ ـ إن الرؤساء الروحيين للطوائف اللبنانية إدراكاً وإيماناً منهم لحقيقة أن الوطن بمعناه العميق ليس أرضاً محددة وحسب، تلتقي عليها طوائف ضمن مناطق متعايشة سلمياً في جو من الحذر والتحاسد والتمويه، بل هو قبل كل شيء مناخ استقرار وطمأنينة وثقة، ضمن حرية مسؤولة، وعدالة إجتماعية في إطار تكافؤ الفرص للجميع، وفي إطار إحترام حضاري للكرامة الانسانية.

وإنطلاقاً من واجبهم الاخلاقي والديني يدعون ابناءهم اللبنانيين الى أن يضعوا حداً للفتنة التي تعصف بهم بالتصميم على الأرتفاع الى مستوى المسؤولية الوطنية.

فيتوجهون - أولاً - إلى جميع الفئات السياسية والمسلحة بأن تأخذ على نفسها قرار ضمير وشرف أمام الله تعالى والانسانية وأمام لبنان بأن يتفق الجميع على وقف إطلاق النار على جميع الارض اللبنانية وقفاً شاملاً ونهائياً، ليمكن تأمين لقاءات أمنة يتم فيها الحوار السياسي الايجابي البناء بين جميع القيادات من جميع الفئات اللبنانية.

وإن يعي الجميع بعمق وشمول وصدق ان أية فئة ليست وحدها في الوطن لتفرض ما تشاء ولذا فإننا ندعو الجميع بمحبة وإخلاص الى أن يبلوروا في أنفسهم هذا الوعي الوطني البناء، فلبنان للجميع، وإذا كان لا بد من تمييز فالفضل لمن يعطي من مواهبه ونشاطه، لا لمن يأخذ من الاخرين وعلى حساب الوطن.

ويتوجهون ثانياً - الى السلطة والمؤسسات الشرعية - وفي طليعتها مجلس النواب بالقرارات التالية التي يعتقدون إنها أساس صحيح للانطلاق منها نحو صيغة سياسية متفق عليها للوفاق الوطني.

أولاً - لبنان الجنوبي

إن لبنان الجنوبي هو الجزء الذي يتعرض لأعظم الأخطار، وتنزل به أفدح النكبات والاضرار، ولذا فأن أي خطوات تتخذ نحو الوفاق الوطني، وأي صيغة للوفاق تم الاتفاق عليها يجب ان يكون رائدها وفي صميمها المحافظة على الجنوب جزءاً لا يتجزأ من الوطن اللبناني، ودرأ أخطار الاحتلال والتوطين، والتهجير عنه.

ثانياً - ما لا يمكن القبول به

أ - تقسيم لبنان: إن تقسيم لبنان مرفوض رفضاً قاطعاً وباتاً، بأية صورة من صور التقسيم، تحت شعار لا مركزية سياسية او إنمائية أية كانت هيكليتها - مع ترك الباب مفتوحاً لاصلاح البنية الأدارية للدولة بما من شأنه تعزيز الحكم المسؤول في المناطق، واختصار المعاملات الروتينية وتقريب القضاة من المتقاضين واشراك الهيئات الشعبية والبلدية ومجالس المحافظات في إدارة الشؤون المحلية.

ب - التوطين: إن توطين الفلسطينيين في أي جزء من لبنان بأي شكل من أشكال التوطين، مرفوض رفضاً قاطعاً. مع التأكيد على الالتزام بالعمل لاستعادة الشعب الفلسطيني حقه في وطنه فلسطين في نطاق سيادة لبنان الوطنية وسلامته الاقليمية.

ج - تشويه وجه لبنان الحضاري بتحجيم دوره العربي والدولي، أو بقطعه عن المد الحضاري الانساني بحيث يتقوقع أو يتقزم، أو يتحيز ويفقد طابعه المميز.

د - تحجير الصيغة اللبنانية بحيث يبقى عامل القلق على المصير عند البعض ذريعة للمحافظة على إمتيازات فئوية، بينما يبقى عامل الغبن عند البعض الآخر بابا للنزاع، وبحيث يبقى العاملان معاً ثغرتين في الكيان تنفذ منهما المؤامرات على سلامة البلد واستقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه. وأفضل ما نراه للحيلولة دون هذا التحجير تطوير علاقات اللبنانيين بعضهم ببعض من علاقات طائفية الى علاقات وطنية.

هـ - أية تسوية بين الفرقاء على حساب الوطن، بل يجب ان يكون العمل السياسي لايجاد وفاق حقيقي بين جميع الطوائف اللبنانية

إننا نشدد على رفض هذه الامور لأنها ضد مصلحة لبنان وضد مصلحة جميع اللبنانيين.

ثالثاً - خطوط عامة للوفاق في هوية لبنان ونظامه

أ - لبنان وطن نهائي لابنائه، حر، مستقل، سيد على جميع أراضيه بحدوده المعترف بها دولياً

ب - لبنان دولة واحدة موحدة أرضاً وشعباً ومؤسسات.

ج - لبنان بلد عربي، ويرتبط بعلاقة مميزة مع الشقيقة سوريا، وله حق ان يتمتع بمنافع محيطه العربي وعليه ان يلتزم بقضايا محيطه المصيرية وفي طليعتها القضية الفلسطينية.

د ـ لبنان جمهورية ذات نظام ديمقراطي برلماني، تقوم على مبدأ الايمان بالله تعالى والاديان، وإحترام كرامة الانسان والحريات العامة وفي طليعتها حرية المعتقد والتعبير عن الرأي، وعلى مبدأ فصل السلطات، وعلى العدالة الاجتماعية، والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

هـ ـ لبنان ذو نظام اقتصادي حر مبرمج، وفق تخطيط علمي انمائي شامل لمختلف الطاقات والنشاطات والاحتياجات. وهو نظام للمبادرة الفردية والملكية الخاصة دور أساسي فيه في نطاق مراقبة وتوجيه المبادرة الفردية لضمان تنمية منسجمة للاقتصاد الوطني ـ مع لزوم إهتمام الدولة بتدعيم هيكلية القطاع العام والعمل على إنمائه في المجالات الأساسية في حياة المواطن.

في سلطة الدولة ومهماتها

أ ـ ممارسة الدولة لسلطاتها على كل الأراضي اللبنانية، وإزالة أي سلطة غير مشروعة تفرض نفسها من الداخل أو الخارج على أي جزء من الوطن اللبناني الواحد، وإنهاء جميع المظاهر والعوائق أمام قيام سلطة مركزية قوية تعيد بناء مؤسسات الدولة التي تأثرت بالاحداث، وفي إطار ترسيخ وحدة البلاد أرضاً وشعباً ومؤسسات.

ب ـ حصر السلاح بالقوى الأمنية والعسكرية الشرعية وحدها ونزعه من كل فئة أخرى.

ج ـ تطبيق القانون ضد الذين يتعاملون مع العدو الأسرائيلي، وإدانة كل أشكال التعامل، وذلك إنطلاقاً من المصلحة الوطنية ومن الانتماء العربي للبنان.

د ـ إعادة بناء الجيش اللبناني على أسس وطنية ومتوازنة، تتناسب مع التطور ومتطلبات البلاد، بحيث يكون سياجاً للوطن، وأداة فعالة في إنمائه، ومدرسة لأرساء قواعد الوحدة الوطنية، وتعزيزه بالعدد والعتاد الكافيين.

هـ ـ إعادة جميع المهجرين الى مساكنهم وأملاكهم حيث كانوا يقيمون، ومساعدتهم على تجاوز مصاعب العودة الى مساكنهم وأملاكهم بالتسليفات والمساعدات ليتمكنوا من استئناف نشاطهم الانتاجي.

و ـ إدخال الاصلاحات التي تحقق ترسيخ الوحدة الوطنية، وتساهم في إزالة أسباب التفجير من الساحة اللبنانية.

ز ـ في الثقافة: إن المفهوم الصحيح للثقافة هو مفهوم سياسي حضاري، غايته الاولى بناء وطن موحد، متماسك، متحضر طامح. ومن وسائله اسهام كل مواطن كفوء في البناء المعنوي للوطن، ولذلك فلا بد من إعتماد وحدة الثقافة الوطنية بعد تحديد مضمونها، ومعالمها، وإتجاهاتها، ولا بد أيضاً من إقرار مبدأ الزامية التعليم المدني والاتفاق عليه من قبل الدولة.

أما الثقافات الاخرى فإن العناية بها مرتبطة برغبة المواطن ونتيجة لتفاعله مع العالم وشعوبه، وهي، مع الاحتفاظ بالثقافة الوطنية الواحدة والتركيز عليها، تغني الواقع اللبناني وتتناسب مع رسالة لبنان الحضارية في العالم.

ح ـ في الادارة: يجب إعتماد جميع أساليب العلم والخبرة، ومبدأ الفعالية، ومفهومي الانتاج والردود، واستخدام التكنولوجيا لتحديث الادارة، كما يجب تطهيرها تدريجياً من العناصر الفاسدة أو العقيمة، وإعتماد التحرك من خلال التخطيط العلمي لحاجات حركة النمو، كما يجب ان تكون الترقية والتعيين معتمدين على عنصرين المهارة والكفاءة فقط.

مشروع إتفاق ومصالحة وطنية
مشروع الشيخ محمد أبو شقرا شيخ العقل للطائفة الدرزية

بعد أن وصلت الحال بلبنان إلى وضع سيء شديد الخطورة.
وبعد ما آلت إليه الاوضاع من تعقيد وتردٍ وصعوبة.
بات الاهتمام بالعمل على إنقاذ البلاد مما تتخبّط فيه من مشاكل، أمراً ضرورياً ملزماً ومسؤولية وطنية ملحة.
وبما إنه يستحيل على أي فريق ان يفرض رأيه بالضغط والعنف، فضلاً عن كون المصلحة الوطنية تتعارض مع تغليب فريق على فريق.
وحيث انقضت سنوات ثلاث، ولبنان يرزح في المتاعب والآلام، والخراب والقتل، والتشريد والتشتت، وساد فيه الظلم وعمت الفوضى وشمل الرعب، وضاعت السيادة وذلّت العزة الوطنية، وامتدت إليه الايدي الاجنبية، وتلاعبت به المطامع والاهواء المختلفة بصور وأشكال لا يقرها عقل ولا ضمير، ولا يقبل بها وطني عزيز النفس، يحافظ على كرامته وسلامة وطنه.

وبما إنه في مثل الوضع الذي يعانيه لبنان وشعبه تفرض مصلحة الوطن العليا، ويحتم الواجب على كل لبناني، ان يلتفت الى ورائه، ويقلع عن التعنت والتصلّب، في المواقف التي تؤدي الى تفاقم الشرّ والاذى، وتهدد الوطن في مصيره، وتجرّه إلى مهاوي التهلكة والدمار والضياع.
وبما أن جميع اللبنانيين باتوا يتوقون الى الخلاص من المحنة الملمة بهم وبوطنهم، ويعلنون عن رغبتهم في العودة الى التعايش والحياة الطبيعية، في ظل سلطة شرعية، تضع حدا للقلق والمآسي.
وبما إنه يتعذر الأتفاق على أي موضوع أو قضية لم يسبقه وفاق وطني ومصلحة لبنانية.
وبما ان التشريعات التي تؤول الى خير البلاد ومصلحةالشعب، هي من إختصاص الدولة ومسؤولياتها، وتسهيلاً لمهمة الدولة وتمكينها من وضع صيغة تساعد على عودة الاستقرار وبسط سلطتها الشرعية، صار وضع مشروع الحل التالي:

الحل: يتخلى جميع الفرقاء من زعماء وشخصيات وأحزاب وتجمعات وهيئات عن مواقفهم ومطالبهم التي أعلنت سابقاً، مفوضين الى رئاسة الجمهورية العمل على صيغة اتفاق وطني خلال شهر يسمى «شهر الخلاص» وفق الترتيب الآتي:

أولاً ـ يرئس رئيس الجمهورية إجتماعات هيئة تضم رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة والوزراء.
ثانياً ـ تعلن هذه هيئة تبول الاقتراحات والمشاريع التي يتقدم بها إليها أي فريق أو شخص خلال مدة عشرة أيام، تعبر عن وجهة نظر الجهة التي تقدمها في الحلول التي تراها للاتفاق، وهذه الآراء والاقتراحات تستأنس بها الهيئة ولا تكون ملزمة بها.
ثالثاً ـ بعد إنتهاء الايام العشرة تعكف الهيئة مدة عشرة أيام على درس ما وردها من مشاريع واقتراحات، بما فيها الوثيقة الدستورية المعلومة، والمشاريع والاقتراحات التي كانت قدمت وطرحت، وتستخلص من جميعها مشروع صيغة وفاق تقتنع بأنها الافضل لتحقيق خلاص لبنان من محنته وتحقيق العدالة بين فئاته.
رابعاً ـ تدعو الهيئة الى إجتماعات متتابعة تعقدها خلال مدة خمسة أيام، مع رؤساء الجمهورية ورؤساء مجلس النواب ورؤساء مجلس الوزراء السابقين الذين هم من غير النواب الحاضرين ورؤساء الاحزاب والهيئات ومن ترى من

الشخصيات والوزراء والنواب السابقين وكل من تقدم بأقتراح أو مشروع حل، فتطلعهم على صيغة الوفاق التي وضعتها وتستمع إلى آرائهم حولها، وهي غير ملزمة بها، وتأخذ بما تقتنع به، وتعدل مشروع الصيغة على ضوء ذلك إذا رأت لزوماً لتعديله ثم تحيله على مجلس النواب.

خامساً ـ يدعى مجلس النواب الى مناقشة الصيغة المحالة عليه ويقدم الى الهيئة خلال مدة ثلاثة أيام ما يراه من توصيات، وتوصياته لا تكون ملزمة إلا إذا أقرها النواب بأكثرية الثلثين.

سادساً ـ تعكف الهيئة خلال ثلاثة أيام على درس توصيات مجلس النواب ووضع الصيغة الاخيرة للوفاق.

سابعاً ـ يدعو رئيس الجمهورية ـ بعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية ـ إلى إجتماع في القصر الجمهوري يضم رؤساء الطوائف الدينية والحكومة والنواب وكل من دعي سابقاً من قبل الهيئة وفقاً لما جاء في البند الرابع.

ثامناً ـ في هذا الاجتماع التاريخي، الذي يجب التعالي فيه عن المؤثرات جميعها، وفي إطار الشرف والمسؤولية وجو النبل والغيرة الوطنية، ترتاح النفوس وتصفو النيات، وتطوي الصفحة السوداء، فتتلى صيغة الوفاق وتعلن المصلحة الوطنية.

إن هذه الخطوة المهمة التي يجب ان تتحقق، تفسح للدولة في مجال معالجة القضايا المهمة كبناء الجيش، والمهجرين، وقضايا التسلح، وقضية فلسطين، وتسير عجلة الحكم للنهوض بلبنان من كبوته وإقالته من عثرته، فتعود إليه طمأنينته واستقراره، ويعود إليه أمنه وإزدهاره، إن شاءالله.

مشروع بيان للقمة الروحية

بعد أن انقضت أربع سنوات على المحنة التي عصفت بلبنان فمزقته شر تمزيق وزعزعت كيانه وشلّت مؤسساته وازهقت أرواح الالاف من أبنائه وشرّدت العديد منهم فتفرقوا تحت كل سماء وصدّعت وحدتهم الوطنية وانزلت بمرافقه الخراب والدمار.

وبعد أن فشلت جميع المحاولات التي قام بها وسطاء الخير من أبناء لبنان وأصدقائهم، وتعثرت بعثات السلام التي جاءته من الخارج لمحاولة عبثاً إطفاء النار التي اشتعلت في جوانبه ولما تزل.

وبعد ان وقعت في المنطقة أحداث خطيرة بدّلت بعض معالمها وحوّلت الاهتمام عن لبنان وواقعه الاليم.

واستناداً الى صحة المثل المأثور القائل: ساعد نفسك تساعدك السماء.

وتدليلاً على أن الطائفية ليست السبب في إحداث ما حدث من فرقة بين اللبنانيين وان توسلها تجارها أحياناً وصولاً الى غايات ومآرب لا مجال لذكرها الان.

وبعد أن كثر الكلام على القمة الروحية وعلى ما يعلّق عليها من أمل بأن تكون منطلقاً لحوار مخلص بناء رأينا نحن رؤساء الطوائف الدينية في لبنان ان نجتمع، بعد استئذان فخامة رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس وموافقته، في قصر رئاسة الجمهورية في بعبدا، في هذا اليوم لنتبادل الرأي في ما صرنا إليه في لبنان من سوء حال ونقلب وجوه النظر في تلمس سبل النجاة من الورطة التي وقع الوطن فيها، وقد توافقنا على بعض مبادىء عامة مستقاة من تصريحات أدلى بها قادة الرأي في لبنان وإقتراحات عرضوها على صفحات الجرائد وفي الندوات ومشاريع وفاق تقدّموا بها في مختلف المناسبات، وهي مبادىء تصلح في اعتقادنا أساساً لصيغة تضعها السلطات التشريعية الرسمية وتقرّها بالطرق القانونية فتجعل منها دستوراً يتمشى عليه اللبنانيون متقيّدين طوعاً واختياراً بنصه وروحه تدليلاً منهم على إرادة البقاء معاً والعيش عيشاً مشتركاً في ظل الحرية والاخوة والمساواة والكرامة الانسانية. وهذه المبادىء هي التالية:

١ ـ لبنان دولة مستقلّة بحدودها المعترف بها دستورياً ودولياً ذات سيادة على جميع أراضيها.
٢ ـ نظام لبنان جمهوري ديمقراطي برلماني يحترم الحريات على أنواعها ويضمن الملكية الخاصة.
٣ ـ لبنان عضو في الجامعة العربية وفي منظمة الامم المتحدة ويحترم التزاماته الاقليمية والدولية.

٤ ـ ترفض الدولة اللبنانية وجود أي سلطان على أراضيها غير سلطانها وهي تسعى إلى إزالة كل المظاهر المسلحة عن هذه الاراضي تنفيذاً لمقررات الرياض والقاهرة وبيت الدين.

٥ ـ تعمل على إعادة جميع المهجرين الى بيوتهم وأملاكهم من اللبنانيين.

٦ ـ تلزم بخدمة العلم جميع اللبنانيين الذين هم في سن الخدمة.

٧ ـ ترفض توطين الفلسطينيين في لبنان وتعمل ما بوسعها لنصرة قضيتهم العادلة.

٨ ـ تسعى الى تطوير البلاد سياسياً وإجتماعياً واقتصادياً وتربوياً بحيث تتأمن العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين وتتكافأ لديهم فرص تحقيق الذات وتتوفر أسباب العمل الشريف وتتم المساواة.

٩ ـ تؤمن التعليم الديني الالزامي وترعى القيم الاخلاقية والانسانية وفقاً لتعاليم المسيحية والاسلام.

١٠ ـ تتولى السلطة الشرعية إقامة حوار بين مختلف فئات اللبنانيين المعنيين، تمهيداً لاعلان دستور جديد للبلاد يضمن المبادىء المعلن عنها في هذا البيان.

وإنّا، إذ نسأل الله ان يوحد القلوب على الصفاء ويشدد العزائم على الوفاق، نرجو أن ينهض أصحاب المسؤوليات بما عليهم من واجب في هذه الظروف العصيبة التاريخية التي تمرّ بنا، وندعو جميع اللبنانيين الى نبذ الاحقاد لبناء مستقبلهم ومستقبل أبنائهم بأيديهم وتقرير مصيرهم بإرادتهم لتعود الى لبنان أيام السعد والازدهار والى أبنائه الطمأنينة والامل والى ربوعه إشراقة السلام.

تعليل المبادىء العشرة الموردة في مشروع البيان

١ ـ المبدأ الاول: لبنان دولة مستقلة بحدودها المعترف بها دستورياً ودولياً ذات سيادة على جميع أراضيها.

١ ـ ورد في وثيقة غبطة البطريرك ص. ١ عدد ٤ ـ أ ما يلي: «متمسكين باستقلال لبنان وسيادته ووحدته أرضاً وشعباً ومؤسسات بحدوده الدولية».

٢ ـ ورد في وثيقة سماحة المفتي ص ٢٠ ـ أولاً: «إن اللبنانيين يؤلفون شعباً واحداً مستقلاً له وحده حق السيادة الوطنية على أرضه».

٣ ـ ورد في وثيقة صاحب السماحة نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى ص ١٠: أولاً لبنان الجنوبي هو الجزء الذي يتعرض لاعظم الاخطار... وهو جزء لا يتجزّأ من الوطن اللبناني»، ثم: «ثانياً ما لا يمكن القبول به وهو تقسيم لبنان»، «فالجنوب داخل في حدود لبنان المعترف بها. فهل من حاجة الى ذكر الجنوب اسمياً؟».

٢ ـ المبدأ الثاني: نظام لبنان جمهوري ديمقراطي برلماني يحترم الحريات على أنواعها ويضمن الملكية الخاصة.

البطريرك: ص ١٠ عدد ٤ ـ أ: مع المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أبنائه والمساواة من مميزات النظام الديمقراطي.

المفتي: ص ٢٠ عدد ثانياً ان للبنان بناءه الوطني الموحد المتحرر من أية امتيازات فئوية أو طائفية. ثم عدد ثالثاً: الجمهورية اللبنانية دولة عربية مستقلة تعتمد النظام الديمقراطي البرلماني الحر الذي تتحقق في ظله المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

نائب رئيس المجلس الشيعي: ص ٤٠ فقرة د «لبنان جمهورية ذات نظام ديمقراطي برلماني تقوم... على إحترام الحريات العامة، وفقرة هـ: «والملكية الخاصة دور أساسي فيه».

٣ ـ المبدأ الثالث: لبنان عضو في الجامعة العربية وفي منظمة الأمم المتحدة ويحترم التزاماته الاقليمية والدولية.

فإذا كان لبنان عضواً في جامعة الدول العربية، فهذا معناه أنّه عربي دونما حاجة الى ذكر ذلك بأحرف، وهذا ما يحقق قول وثيقة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية دولة عربية (ص ٢٠ ثالثاً وقول سماحة نائب رئيس المجلس الشيعي: «لبنان بلد عربي» (ص ٣٠ ثالثاً ـ ب).

٤ ـ المبدأ الرابع: ترفض الدولة اللبنانية وجود أي سلطان غير سلطانها... وهي تسعى إلى إزالة كل المظاهر المسلحة...

وثيقة غبطة البطريرك: مقتنعين بأن ذلك لا يمكن ان يتم عن طريق القوة والعنف (ص ٢٠ ـ ج).

سماحة المفتي: إن الاحزاب مدعوة فوراً الى التحول الى تنظيمات مدنية. والغاء تنظيماتها العسكرية، وتسليم أسلحتها للسلطة الوطنية الشرعية (ص ٢٠ رابعاً).

سماحة نائب رئيس المجلس الشيعي: «إنهاء جميع المظاهر والعوائق أمام قيام سلطة مركزية... حصر حمل السلاح بالقوى الامنية والعسكرية الشرعية ...» (ص ٤٠ ـ ١ وب).

٥ ـ المبدأ الخامس: إعادة المهجرين الى بيوتهم وأملاكهم من اللبنانيين.

غبطة البطريرك: «الشعور مع المهجرين والمطالبة بإعادتهم الى بيوتهم وأملاكهم (ص ٢٠ ـ ٥).

سماحة المفتي: «تضع السلطة اللبنانية خطة شاملة لاعمار لبنان ولاعادة جميع المهجرين والنازحين الى موطنهم» (ص ٣٠ ـ خامساً).

نائب رئيس المجلس الشيعي: إعادة جميع المهجرين الى مساكنهم وأملاكهم حيث كانو يقيمون» (ص ٤٠ ـ ٥).

٦ ـ المبدأ السادس: خدمة العلم إجبارية.

سماحة المفتي: «تعتمد خدمة العلم والوطنية الزامياً...» (ص ٣٠ ـ سابعاً)

٧ ـ المبدأ السابع: رفض توطين الفلسطينيين.

غبطة البطريرك: الرفض قاطعاً توطين الفلسطينيين في لبنان... (ص ٢٠ ـ ب)

سماحة المفتي: «ويرفض أي مشروع لتوطين الفلسطينيين في لبنان رفضاً قاطعاً...» (ص ٤٠ ـ عاشراً)

نائب رئيس المجلس الشيعي: إن توطين الفلسطينيين في أي جزء من لبنان بأي شكل من أشكال التوطين مرفوض رفضاً قاطعاً» (ص ٣٠ ـ ب).

٨ ـ المبدأ الثامن: تطوير البلاد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتربوياً بحيث تتأمن العدالة الاجتماعية.. وتتكافأ لدى المواطنين فرص تحقيق الذات وتتوفر أسباب العمل الشريف وتتم المساواة.

غبطة البطريرك: والالحاح على وجوب تطوير البلاد سياسياً... (ص ٢٠ ـ هـ).

سماحة المفتي: الجمهورية اللبنانية دولة. تعتمد الكفاءة وحدها معياراً لتولي جميع المسؤوليات... والمسألة التربوية يجب ان تحظى بالعناية الاولى لدى جميع اللبنانيين... (ص ٢٠ ـ ثالثاً).

نائب رئيس المجلس الشيعي: ... فلا بد من إعتماد وحدة الثقافة الوطنية بعد تحديد مضمونها ومعالمها واتجاهاتها. (ص ٥٠ ـ ز).

٩ ـ المبدأ التاسع: الزامية التعليم الديني: ... ورعاية الاخلاق وفقاً لتعاليم المسيحية والاسلام.

سماحة المفتي: الحرص التام على حرص الدولة على التعليم الديني في المدارس والجامعات الحكومية... (٣٠ ـ سادساً).

نائب رئيس المجلس الشيعي: ولا بد من الزامية التعليم الديني والاتفاق عليه من قبل الدولة (ص ٥٠ ـ ز).

١٠ المبدأ العاشر: تتولى السلطة الشرعية إقامة حوار بين مختلف فئات اللبنانيين...

غبطة البطريرك: ان الجهة المؤهلة للقيام بالدعوة الى الحوار وتحديد قاعدة اختيار اعضائه ولادارته هي السلطة الشرعية (ص ٢٠ ـ ٦).

سماحة المفتي: تتولى السلطة اللبنانية إدارة الحوار السياسي (ص ٤٠ ـ حادي عشر).

نائب رئيس المجلس الشيعي: ويتوجهون ـ ثانياً ـ الى السلطة والمؤسسات الشرعية ـ وفي طليعتها مجلس النواب بالقرارات التالية التي يعتقدون انها أساس صحيح للانطلاق منها نحو صيغة سياسية متفق عليها للوفاق الوطني. (ص ٢٠ ـ ثالث مقطع).

١ ـ سقطت من وثيقة غبطة البطريرك العبارة: والحفاظ على خصائص كل عائلة روحية فيه لا تضر بالوحدة. . (ص ١٠ ـ عدد ٤ ـ أ) لكونها أثارت تساؤلاً لدى نائب رئيس المجلس الشيعي.

٢ ـ سقطت من وثيقة سماحة المفتي العبارة: التبروء من التعامل مع العدو الأسرائيلي. . . (ص ٢٠ ـ رابعاً). لكونه أمراً مفروغاً منه وبديهي ولا يحتاج إلى تأكيد. وقضية الجيش المتوازن قد حلت (ص ٣٠ ـ سابعاً) ولا مجال لذكرها. والبند الثامن من الصفحة ٣ الذي يشير إلى تعاون لبنان مع الدول العربية والصديقة لا حاجة إليه ما دام لبنان عضواً في الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وكذلك البند التاسع من الصفحة عينها المتعلق بالعلاقة مع سوريا لا حاجة إليه ما دام هذا ليس مبدأ عاماً يصلح أساساً لبند دستوري وهو مرهون بما تراه الحكومة مناسباً وفقاً للظروف والحاجات.

أما القول عن اللبنانيين إنهم أبناء حضارة عربية واحدة (ص ١٠ مقطع أخير) فقول فيه نظر ما داموا يدينون بدينين هما في أصل حضارتين مختلفتين ولكن متكاملتين ومتساندتين.

٣ ـ ورد في الصفحة ٢ من وثيقة نائب رئيس المجلس الشيعي بعنوان «ما لا يملك القبول به»:

أ ـ تقسيم لبنان ـ مرفوض ولو تحت شعار لا مركزية سياسية أو إنمائية. . . مع ترك الباب مفتوحاً لأصلاح البنية الأدارية، فهذه أمور تفصيلية لا تصلح مبادىء عامة لصيغة دستورية وعلى الحكومة أن تختار منها ما تشاء أو ترفض ما تشاء وكذلك القول عن البند «ج» الذي يشير إلى العلاقة المميّزة مع سوريا فقد وردت أعلاه الملاحظة عليها. والقول عينه على البندين «ج» و«د» من الصفحة ٤ بشأن التعامل مع إسرائيل وإعادة بناء الجيش وقد سلفت الملاحظة بهذا الصدد. وأما البند الأخير «ح» المتعلّق بالأدارة فيعود أمر البتّ به إلى الحكومة ولا شأن للدستورية فيه.

نص بيان
مجلس البطاركة الذي صدر في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٨١

في السادس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٨١، بدأ مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك أعمال دورته العادية السنوية، في دير سيدة اللويزة (ذوق مصبح) للرهبانية المارونية المريمية، برئاسة غبطة البطريرك انطونيوس بطرس خريش ومشاركة صاحبي الغبطة مكسيموس الخامس حكيم واغناطيوس انطوان الثاني حايك ومطارنة مختلف الطوائف الكاثوليكية في لبنان. واشترك أيضاً في الأعمال، بدعوة من رئاسة المجلس، حضرات الاباء العامين للرهبانيات. وافتتح غبطة البطريرك خريش الدورة بخطاب توقف فيه على الاحداث الاليمة التي لا تزال تدعو إلى القلق، وعلى التدهور الاخلاقي الذي ينذر باضطرابات اجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة، ولكنه حذر، في الوقت نفسه، من الاستسلام للقنوط واليأس، نظراً لما أخذت القضية اللبنانية تلقاه من تفهم في المحافل الكنسية والدولية، كما ظهر ذلك لغبطته، لدى مقابلته قداسة البابا وفي الولايات المتحدة الاميركية وفي جامعة الامم المتحدة. ووجه غبطته نداء إلى اللبنانيين ليتحلوا بالجرأة ويتصارحوا بالحقيقة، بعيداً عن تبادل التحديات ويواجهوا معاً تحدي التاريخ.

وفي جلسة الافتتاح، ألقى سيادة السفير البابوي، المطران كارلو فورنو، كلمة أعرب فيها مجدداً عن اهتمام قداسة البابا بلبنان ومحبته لجميع ابنائه.

١ ـ برنامج الدورة: وكان على المجلس أن يدرس شؤون العيلة في لبنان ويعالج القضايا الراهنة التي تهم الكنيسة والوطن. لكنه أرجأ البحث في الموضوع الاول إلى موعد اخر، لتعذر الاعداد له في الوقت المعين بسبب الاحداث الامنية، فاكتفى بدرس الأحوال والمشاكل الراهنة، بدرس الاحوال والمشاكل الراهنة، من خلال بيانات أدلى بها اعضاؤه وتقارير اعدتها لجانه المختلفة.

٢ ـ زيارة صاحبي الغبطة خريش وحكيم إلى روما فالولايات المتحدة.

آ ـ أطلع غبطة البطريرك خريش اعضاء المجلس على النشاطات التي قام بها في اثناء زيارته إلى الولايات المتحدة ، وكان ، قبل البدء بها ، قد قابل قداسة الحبر الاعظم البابا يوحنا بولس الثاني فعرض له أهدافها التي باركها قداسته ، وعمل بما لديه من وسائل على انجاحها . ودامت الزيارة قرابة الشهرين ، بدءاً من أوائل أيلول حتى أوائل تشرين الثاني من السنة الحالية . وقد جاءت تلبية لدعوة تلقاها من نيافة الكردينال تيرانس كوك ، رئيس أساقفة نيويورك ، ومن مجلس أساقفة الولايات المتحدة ، وسيادة المطران فرنسيس زايك ، مطران الموارنة في الولايات المتحدة .

وانقسمت إلى قسمين : احدهما رسمي والثاني رعوي . وتركز القسم الاول على زيارة الرسميين ، من فخامة رئيس الولايات المتحدة السيد رونالد ريغان ، إلى أمين عام الامم المتحدة السيد كورت فالدهايم ، إلى بعض الوزراء واعضاء مجلسي النواب والشيوخ ، ممن يسهمون في صنع القرارات في ذلك البلد ، فضلاً عن لقائه رجال السلك الديبلوماسي . وقد حدثهم عن القضية اللبنانية وأسبابها ونتائجها وأبعادها على كل الاصعدة : المحلية والاقليمية والدولية ، وشدد ، في المذكرة التي قدمها إلى رئيس البلاد ، على ضرورة تفهم ابعاد القضية على وجهها الصحيح ومعالجتها بما تقتضيه من الجدية والسرعة ، بعد أن نفذت طاقة الشعب اللبناني على الاحتمال . وهذا ما ردده على مسامع اعضاء اللجنة التنفيذية لمجلس الأساقفة الكاثوليك ، ومجلس الكنائس في الولايات المتحدة . وكان لكلامه وقعه الطيب لدى جميع المراجع الرسمية والدينية وقوبل بوعود يرجى ألا يكون موعد تحقيقها بعيداً وقام القسم الثاني من الزيارة على تفقد مجموعات عدة من المغتربين ، ولا سيما الرعايا المارونية في مختلف الولايات المتحدة . وقابل في جولته عدداً من الحكام والمسؤولين فيها وبسط لهم القضية اللبنانية في واقعها الصحيح ، مثلما عقد سبعة مؤتمرات صحفية توجه فيها إلى الرأي العام الاميركي وشرح له مضامينها .

ب ـ واطلع غبطة البطريرك حكيم بدوره اعضاء المجلس على وقائع الرحلة التي قام بها إلى اميركا الشمالية في مطلع الصيف الفائت والتي استمرت قرابة شهرين ، وذلك لتفقد أحوال المغتربين وترؤس مؤتمر عقده ، في الولايات المتحدة ، ابناء طائفته المتوافدون من مختلف انحائها . وانتهز الفرصة لمقابلة كبار المسؤولين في البيت الابيض ووزارة الخارجية ومجموعات من رجال الفكر وأهل الرأي الذين حدثهم عن قضية السلام في الشرق الاوسط على وجه الاجمال ، وعن قضية زحلة على وجه الخصوص ، وناشدهم المساعدة على اعادة الهدوء إلى منطقة أصبح ابناؤها متعطشين إلى الطمأنينة والسلام .

٣ ـ شؤون كنسية .

آ ـ التعليم الديني

ـ بعد الاستماع إلى تقرير لجنة التعليم الديني في المدارس الرسمية والخاصة شدد المجلس على ضرورة تطبيق المناهج المقررة ، ونشر الكتب الموضوعة وفقاً لهذه المناهج باشراف السلطة المسؤولة ، واسهام الجميع في انجاز احصاءات وافية ، وتعميم الوسائل التربوية السمعية والبصرية ، وتأمين النفقات اللازمة . ويعتبر المجلس أنه من واجب الدولة تحمل القسط الاكبر من نفقات هذا التعليم ، تدليلاً منها على شعورها بالمسؤولية في مجال تحصين النفوس الفتية بالمبادىء الدينية والخلقية التي بدونها لا يستقيم بناء الأوطان .

ب ـ الاعلام . وأثنى المجلس على نشاطات لجنة الاعلام في نشرها الوثائق الكنسية والبابوية ، وتنظيمها البرامج الدينية في الاذاعة والتلفزيون ، وتعاونها مع الصحافة ووكالات الانباء المحلية والعالمية لنشر المعلومات المتعلقة بالنشاطات الدينية في لبنان .

ج ـ رسالة العلمانيين : وافق المجلس على درس مشروع ، قدمته لجنة رسالة العلمانيين ، يقضي بتشييد مركز يفي بحاجات النشاطات الرسولية المتنوعة ، وشكل هيئة لهذه الغاية ، بعد أن أبدى ارتياحه للمؤتمر الذي عقدته اللجنة بغية اشراك العلمانيين في رسالة الكنيسة وتحمل مسؤولياتها .

د ـ اللبنانيون في العالم : كما أعرب المجلس عن تقديره نشاطات اللجنة التي تهتم بشؤون ابناء الكنائس الشرقية

الكاثوليكية في العالم ، لاقامة أوثق الروابط بين أبناء لبنان المنتشرين تحت كل سماء وكنائسهم البطريركية ، وعن تشجيعهم للقيام بزيارات تتيح لهم التعرف إلى وطن ابائهم وتراثه العريق .

٥ ـ كاريتاس لبنان : أعرب المجلس لرابطة كاريتاس لبنان عن تقديره الجهود التي بذلتها أبان الاحداث التي ألمت بالمناطق اللبنانية المختلفة ولا سيما مدينة زحلة ومنطقة الجنوب . وقد كلف اللجنة الخاصة إعادة النظر في قانون هذه الرابطة الداخلي ، بغية الافساح في المجال أمامها لبذل المزيد من الجهود في حقل عملها .

٤ ـ القضايا المدرسية : توقف المجلس طويلاً على شؤون التربية :

ـ فأسف للاضرار التي أصابت مؤسسات لها في خدمة الناشئة الفضل الكبير ، وللذعر الذي أصاب الاطفال والفتيان والفتيات من جراء القصف المروع ، أبان الاحداث الاخيرة ، في بيروت وضواحيها وزحلة وجوارها وجميع انحاء الجنوب

ـ ولكنه امتدح ، في الوقت نفسه ، إدارات الجامعات والمدارس وأفراد الهيئة التعليمية لما ارتضت من تضحيات بغية تأمين سنة دراسية كاملة ، وانجاز المنهج المقرر ، وإيواء التلامذة في أماكن غير تلك التي كانوا يشغلونها ، بعد أن اصيبت هذه بأضرار فادحة أدت إلى تهدم بعضها .

ـ وأبدى ارتياحه إلى الجهود التي بذلها معالي وزير التربية وموظفو الوزارة الاداريون والفنيون ، بالتعاون مع إدارات المدارس ، لاجراء الامتحانات الرسمية والحفاظ على المستوى العلمي للشهادات اللبنانية .

ـ وخص المجلس الشؤون المدرسية من ناحيتيها الاجتماعية والاقتصادية ببحث مستفيض وأبدى بصددها ما يلي :

ـ يتمنى المجلس على من يتصدى لقضايا التعليم والتربية أن يكون عارفاً حق المعرفة واقعها ومشاكلها ، ويعالجها بما تستحق من الجدية والرصانة ، وأن يدرك جميع المسؤولين أن القضية المدرسية ليست قضية أقساط بل قضية كلفة التعليم ، على وجه الاجمال . وقد دلت الاحصاءات أن هذه الكلفة بلغت ، في المدارس الرسمية وعن الطالب الواحد ، ضعفها في المدارس الخاصة . وهذا برهان على مدى هدر الأموال العامة وعلى الاجحاف الكبير اللاحق باولياء التلامذة في المدارس الخاصة الذين يكرهون على دفع ضريبة التعليم مرتين .

ـ ويرى أن الحل يبدأ عندما يشرع بتنفيذ المادة ٤٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ الصادر منذ حوالي عشرين سنة ، والقاضي بمجانية التعليم الابتدائي لجميع الاولاد اللبنانيين على السواء . وهذا ما يفسح في المجال لوضع كل المواطنين تدريجياً على قدم المساواة في ما يخص اعباء التعليم والتربية ، عن طريق اعتماد ضمان تربوي يشمل جميع مراحل الدراسة .

ـ ويناشد المجلس أرباب المدارس الخاصة ، ولا سيما الكاثوليكية ، وجوب اعتماد عصر النفقات تخفيفاً عن كواهل اولياء التلامذة ، مع المحافظة على المستوى العلمي وتأمين تطوير المؤسسات ، وذلك بتقيدهم ، من وجه الدقة والضبط ، بأحكام القوانين المستحدثة في هذا المجال ، وبتوجيهات هذا المجلس الرامية إلى إشاعة جو من الثقة المتبادلة بين جميع اعضاء الاسرة المدرسية .

٥ ـ الشؤون الوطنية : أما على الصعيد الوطني ، فقد تبنى المجلس ما جاء في خطاب غبطة رئيسه عن الحالة الراهنة التي تبعث على القلق من جراء العنف السائد في لبنان والعالم ، ومن الانهيار الاخلاقي الذي أفسد العلاقة بين المواطنين ونشر الفساد في المرافق العامة والوظيفة ، وغالباً ما حال دون وصول المواطنين إلى حقوقهم المشروعة .

وتوقف عند مشكلة الهجرة والنزوح بين المناطق وإلى الخارج ، ودرس الوسائل الايلة إلى الحد منها ، ودعا الجميع إلى الاسهام في انماء المناطق النائية ليبقى ابناؤها في أرضهم يعملون على احياء مرافقها بنشاط ووفاق وتعاون مخلص . واعضاء المجلس ، إذ يدعون إلى العمل بوحي نداء غبطته في سبيل الوفاق الوطني وبعث الثقة في نفوس اللبنانيين بعد

افضل ، يهيبون بجميع المواطنين أن يعودوا إلى الله والضمير والبحث باخلاص عما يخرج الوطن من محنته ، وذلك عن طريق مواجهة الحقيقة ، ولو أليمة ، والمصارحة بها . لقد أصبح كاهل اللبناني ينوء بتحمل تكاليف الحياة . فارتفاع الاسعار جنوني ، وازمة السكن خانقة ، وغلاء الدواء فاحش ، واعباء الاستشفاء لا تطاق . وهذه ساعة الحقيقة بالنسبة إلى اللبنانيين ، وهي ساعة المصير ، التي يجب فيها تناسي الخصوصيات ونبذ الانانيات والالتفاف المخلص حول الوطن ومؤسساته ، والاقلاع عن السياسة السلبية الرافضة التي لا جدوى منها ـ وما كانت السلبية طريقاً إلى البناء ـ واعتماد سياسة ايجابية تعمل على توضيح مفهوم الوطن والجيش والديمقراطية والالتزامات الاقليمية والدولية . وفي مثل هذه الايجابية ، وفي حوار ، شعاره : «الحقيقة ، هي التي تحرر لبنان» مجال لادراك الامال . ولا سيما أن موعد الانتخابات لرئاسة الجمهورية قد اصبح وشيكاً وهو حدث لا بد أن يتم في جو من الحرية والديمقراطية الصحيحة ، بما يترتب عليه من مسؤوليات وطنية جسام . وإن اعضاء المجلس ليدعون ابناءهم ، وستطل عليهم ، عما قريب ، الاعياد الميلادية المجيدة ، أن يستعيدوا لها بالصلاة وأعمال البر وبالعودة المخلصة إلى مخافة الله للخروج من المحنة . وما خيب الله ، يوماً ، من يتكلون عليه .

دير سيدة اللويزة
٢٦ تشرين الثاني ١٩٨١

نص الرسالة التي وجهها البطريرك الماروني
انطونيوس بطرس خريش إلى اللبنانيين لمناسبة عيد الفصح المبارك

في ١٩٨٢/٤/١٠

«أيها الاخوة والابناء الأحباء، انقضت أيام الصوم المباركة وجاء العيد ، عيد قيامة السيد المسيح من بين الأموات . فكانت أياماً رفعتم فيها الصلوات إلى الله من قلوب مؤمنة وبعقول مدركة أنه هو ، على ما يقول أشعيا النبي ، «الاول والأخر» (اشعيا ٤٨ /١٢) «والالف والياء ، والبداية والنهاية» (رؤياء ٢١ /٦) وهو المصدر والمآل . وسألتموه ، في ما مارستم من فرائض دينية وتقلبتم من اسرار وجدتم به من صدقات ، أن يعيد الطمأنينة إلى النفوس القلقة ، والرجاء إلى من دب اليأس اليهم من المواطنين ، والسلام إلى ربوع الوطن الحبيب الذي يعاني ، منذ سبع سنوات بشهورها وأيامها ولياليها ، من ويلات هذه الأحداث المشؤومة التي كلما طال أمدها تعقد حلها حتى بدأت كأنها مستعصية على كل حال .

ولكنكم تؤمنون جميعاً بأن الله لا يهمل من يلجأون إليه بنية سليمة ، ويلتمسون مرضاته وعونه ، وهم واثقون برحمته ومحبته . أو ليس هو من قال : «اسألوا تعطوا ، اطلبوا تجدوا ، اقرعوا يفتح لكم ؟» (متى ٦/ ٧) . وإذا كان قال هذا القول ، فهذا يعني إنه على استعداد لتلبية ما نطلب منه ، وهو صادق بمواعيده ، لا بل هو الصدق عينه ، على أن يكون في ما نطلب خير لنا اكيد وفائدة لنفوسنا .

وقد نتوهم أن الله بعيد عنا ، يصم أذانه عن سماع صراخنا وشكوانا ، أو يتجاهل مطالبنا ، لكن هذا وهم في غير محله . وقد جاء في الانجيل المقدس أن السيد المسيح ، بعدما قام من بين الأموات انضم في بعض الطريق إلى اثنين من تلاميذه كانا ذاهبين إلى عماوص وهي قرية تقع على مسافة ما يزيد على عشرة كيلومترات من اورشليم ـ وهما يتحدثان عنه وعن صلبه والامه وموته ، وخيبتهما لعدم قيامته ظناً منهما إنه لم يقم ، وقالا له «مضى نفر منا إلى القبر . . . أما هو (أي المسيح) فلم يروه» . فقال لهما : «ما اقصر ابصاركم وما ابطأ قلوبكم في الايمان بكل ما نطقت به الانبياء . أما كان ينبغي للمسيح أن يكابد هذه الالام ويدخل إلى مسجده ؟ ثم فسر لهما ما يختص به في الاسفار كلها ، ذاهبا من موسى إلى جميع الانبياء . ودخل البيت معهما . ولما اتكأ واخذ الخبز وبارك وكسر وناولهما ، انفتحت اعينهما وعرفاه . . لكنه غاب عنهما»

(راجع لوقا ١٣/٢٤ ـ ٣٥) . عندما كان برفقتهما لم يعرفاه ، ولما غاب عنهما عرفاه . هكذا يبدو الله وكأنه غائب عنا ، لكنه في الحقيقة معنا وهو يرافقنا ونحن لا نعرفه . علينا أن نفتح عيون الايمان عليه لتتبين وجهه ، وهو يطلب منا أن نسأله ما نحتاج إليه ، كما فعل مع اعمى اريحا الذي كان يصرخ بأعلى صوته قائلاً : «يا يسوع ابن داود ارحمني» ولما مثل : هذا أمامه ابتدره يسوع بقوله له : «ماذا تريد أن افعل لك ؟ كأنه لا يعرف ماذا يريد . لكنه طرح عليه السؤال ليجبره على الاعتراف بسلطانه ، فقال له الاعمى : أن ابصر ، يا رب . فقال له يسوع : انطلق إن ايمانك خلصك ، فابصر في الحال» (راجع مر ١٠/٤٦ ـ ٥٢) .

إن الله يعرف ويشاهد ويتتبع الأحداث التي لا تحدث إلا بسماح منه ، ويعاقب ويثيب في الاخرة وحتى في هذه الدنيا . وهو يعرف ما نحن فيه من ضيق وما نعاني من ويلات وما يتعرض له الابرياء كل يوم من عنت وعسف وظلم وامتهان وموت ، لكنه يريد أن نعترف بسلطانه علينا ، وأن نجاهر بالوهيته ، فنضع موضع العمل تعاليمه ونتقيد بوصاياه وأولاها تقول : «أنا هو الرب الهك ، لا يكن لك إله غيري» ، أي لا المال ولا السلطان ولا النفوذ ولا الاهواء ولا الملذات ولا حب التسلط ولا ما اشبه يصح أن يكون معبوداً . والسيد المسيح عينه هو من أجاب المجرب بقوله له : «للرب الهك تسجد وإياه وحده تعبد» ، بعدما أراه هذا جميع ممالك الدنيا ومجدها ووعده باعطائه إياها ، إذا سجد له (متى ٤/٨ ـ ١١) .

أجل عندما تعبد الله ، وعندما نتقيه في أقوالنا واعمالنا وتصرفاتنا ، ونتقيد بوصاياه ونعمل بوحي تعاليمه ونمارس جوهرها الذي تختصره كلمة محبة ، إذ ذاك يصمت المدفع وتختفي البندقية وتزول الضغائن والاحقاد وتعود الطمأنينة إلى النفوس ويحل الأمن في الربوع ويعم السلام في الداخل والخارج ولا سلام بين الناس إن لم يكن اولاً في داخلهم . وهذا هو السلام الذي وعد به السيد المسيح يوم ودع تلاميذه فقال لهم : «السلام استودعكم سلامي اعطيكم لست اعطيكموه كما يعطيه العالم» (يوحنا ١٤/٢٧) . وهذا هو السلام الذي تذكرنا به قيامة السيد المسيح وتدعونا إليه ذكراها المجيدة .

أيها الاخوة والابناء الاحباء ،

في الثالث عشر من هذا الشهر تدخل احداث لبنان الدامية عامها الثامن ، وليس في الافق ـ نقولها بمرارة ولكن من دون يأس ـ ما يدل على أنها اشرفت على النهاية . لقد طرقنا كل الأبواب ، واستنجدنا بكل الاصدقاء ، الاقربين والابعدين . واستقبلنا جيوشاً من الوسطاء والموفدين وأهل الخير ، واستمعنا إلى الكثير من الاراء والنصائح والارشادات ، كل ما طرح علينا من الداخل والخارج من مبادرات ، ولم نهتد بعد إلى حل نبحث عنه . غير أن الثمن الباهظ الذي دفعناه من سلامتنا وراحتنا وازدهارنا وارزاقنا وارواحنا وكرامتنا ، علمنا أمراً مهماً جداً وهو أن خلاصنا في يدنا وليس في أيدي سوانا ، وإن قول اغوسطينوس «أن الله الذي خلقك من دونك لا يستطيع أن يخلصك من دونك» يدعونا إلى التبصر في واقعنا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، فالتجربة الكاوية التي مررنا بها اعادتنا إلى حقيقة راهنة ، واضحة ساطعة ، تكاد تكون بديهية لبساطتها وهي أن منقذنا بعد الاستعانة بالله ونجدة المنجدين إنما هو وفاقنا ولا منقذ سواه . وبعد طول تطواف نرانا قد عدنا إلى نقطة البداية وإذا بنا نرى جميعاً ، أو على الاقل في غالبيتنا ، أن هناك مسلمات قد اجمعنا عليها وهي رفض التقسيم ، ومحاربة التوطين ، والتوق إلى الشرعية ، والتسليم بالصيغة وادخال ما يجب ادخاله عليها من تعديلات ، والمطالبة بالاستغناء عن الامن المستعار بالامن اللبناني الشرعي ومثل طرابلس وصيدا ناطق في حد ذاته ، فماذا يبقى لاعلان هذه الأرادة الوطنية التي بلورتها المحنة ومحصتها نارها كالذهب في البوتقة ، وللجلوس إلى طاولة مستديرة أو مستطيلة للبحث في أمر مصيرنا ومصير ابنائنا واجيالنا الطالعة التي لن ترحمنا عندما تعود ، في الآتي من الأيام ، إلى ما تكتبه لها في تاريخنا من صفحات لن تكون مشرفة لنا ولا لها ولا للتاريخ ؟

اما حان لنا أن نخرج من هذه الدوامة الجهنمية التي تكاد تفقدنا صوابنا وتقضي على ما بقي لنا من همة ونشاط وامل ؟ اقتصر على أن نريد الشيء وعكسه وفي وقت معاً ؟ افليس من بيننا من يريدون الشرعية ويطالبون بها من بسط سلطانها ويسلبونها مواردها وصلاحياتها ويشلون مؤسساتها ؟ أفليس من بيننا من يريدون الجيش ويحاربونه فيقبلون به على الحدود ويحولون دون دخوله هذه أو تلك من المناطق ويخطفون افراده ويحتجزونهم ويمتهنون كرامتهم ، كرامة الدولة

والشرعية ؟ أفليس هناك كثيرون منا من يريدون عودة القضاء ولا يسهلون على رجاله القيام بتوزيع العدالـة فيتهددونهم ويرفضون احكامهم ويحولون دون تنفيذها ، ولا يسلمون إلا بعدالة فئوية خاصة بهم ، ولا مجال معها إلا ادعـاء ومرافعة ودفاع وتطبيق قوانين ؟ افليس من بيننا من تعود المطالبة بما يرونـه حقاً لهم عـلى الدولـة ولا يقومـون بما للدولـة عليهم من واجل ؟ اوليست هي حال الكثيرين ممن يتقاضون الاجر ولا يقومون بالعمل ؟ وإذا قاموا به كلفوا المـواطن ما لا طـاقة لـه به ؟ أو بهذه الذهنية العليلة يبنى الوطن وتعود الدولة وتصان الشرعية ويسود الأمن وينتشر السلام ؟

والمواطنون الطيبون حيارى أمام ذلك كله لا يعرفـون كيف يتصرفـون ولا من يرضـون أو من يغضبون ولا إلى من يلجأون لحل مشاكلهم ، فيعيشون في قلق دائم لا يجد الكثيرون من بينهم منفذاً للنجاة غير سلوك طريق الهجـرة . افليس هذا ما رمى إليه من أراد لبنان شراً فحصل سلماً على ما لم يحصل عليه حرباً ؟

هـذا ، والضيوف المسلحـون عندنـا يرتكبـون ما يـطيب لهم من تجاوزات جعلت من هـذا البلد مركـزاً للارهـاب الدولي ، ولا يجمع اللبنـانيون عـلى المطالبـة بنزع سـلاحهم ليعيشوا فيـه مثلما يعيشون في جميع البلدان التي تستضيفهم ، وعندما تستعيد الدولة عافيتها تواصل الدفاع عن قضيتهم ، مثلها في ما مضى ، والمطالبة لهم بالانصاف والعدالة والحقوق المهضمية .

أجل لقد كفى اللبنـانيين مـا عانـوا من خراب وتشريد وتهجـير واهدار كـرامة ، وآن الاوان ليعـودوا إلى ابسط ما للانسان من حقوق في كل مكان . آن لهم أن ينبذوا الاحقاد ويعودوا إلى اصالتهم وينظروا جدياً في أمر مصيرهم ، وهناك امور خطيرة تنتظرهم من بينها انتخاب رئيس للجمهـورية تجنبـا للوقوع في فـراغ دستوري قـد يجر البـلاد إلى المجهول . وانهم ليعرفون جميعاً أن الله من وراء النيات ، إذ خلصت جاد بالعون سخياً واخرجنا من النفق المـظلم ، وإذا ساءت فلن يجدينا نفعاً أن نعلن الظلام ، وإذا تلاقت إرادات اللبنانيين وصممت على انقـاذ وطنهم ، فلا نعتقـد أن هناك إرادة ، مهـما كانت قوية تقوى على شل ارادتهم الوطنية الموحدة ، فيكـون في امكانهم إذ ذاك أن يحـطموا جميع الحواجـز ويحبطوا جميـع المؤامرات ويندفعوا إلى اعادة بناء لبنان ليجعلوا منه مجدداً ، بلد اشعاع وحضارة وحرية وإيمان وعدالة ومحبة وسلام» .

نص بيان مجلس الأساقفة الموارنة
إثر الأجتماع الدوري الذي عقدوه في بكركي بتاريخ ٧ تموز ١٩٨٢

«في الاجتماع الذي عقده بعد إجتياح لبنان أساقفة الطائفة المارونية برئاسة غبطة السـيد البطريـرك مار انـطونيوس بطرس خرش ولم يتمكن من حضوره أساقفة الجنوب والبقاع ، تدارسوا أوضاع البـلاد وعرضـوا ما يقـاسيه المـواطنون في المناطق المحتلة والمحاصرة ، وآلمهم أشد الألم إن اللبنانيين على رغم ما حل بهم من تقتيل وخراب ودمار لا يزالون على تباين في الرأي ولم يتمكنوا بعد من عقد الخناصر وتوحيد العزم والقلوب على ما فيه إنقاذ البلاد وخلاصها .

وقد تألموا على الأخص لما تحاول أيدي السوء اليوم من زرع بذور فتنة طائفية حمدنا الله على أنّها لم تنجح في زرعها في بدء الاحداث . ومنذ أيام سقط قتلى في حمانا واغتيل الاب فرنسيس ضاهر في قبيع واستهدف بيت الطائفة الدرزية الشقيقة في بيروت لأعمال تفجير وتوترت الحالة الأمنية في بعض قرى الشوف ، فأودى العنف بعائلة بكاملها في بيت الدين .

وبالأمس خطف سيادة المطران الياس الزغبي والابوان نداف وسلامة وأطلق الرصاص على ضباط وأفراد من الجيش والدرك وخطف بعضهم وقتل أخرون . فضلاً عن التراشق المدفعي الذي يحصـل على رغم إعـلان وقف إطلاق النـار ليلاً ونهاراً بين القوى المتصارعة التي لم تتورع عن توجيه القذائف الى القصر الجمهوري ، رمز الكرامة الوطنيـة . إضافـة الى ما لا يزال يجري في طـرابلس من معارك تـودي بحياة العشـرات من المواطنين كل يـوم . ومن لا يقلق أشد القلق عـلى مصير الآلاف من المدنيين الـذين أصبحوا رهـائن في بيروت الغـربية وفـريسة التخـويف والتجويـع بعدمـا ضيق عليهم الحصار ومنعت عنهم المواد الغذائية والماء والكهرباء!

وليس من يجهل إن ما أوصل البلاد إلى هذه الحالة المفجعة من التفكك والضياع انما هو تدخل الغرباء في شؤونها وهيمنتهم على مرافقهم وارتهانهم إرادة ابنائها وإفتئاتهم على كرامة الدولة فيها. وأدى هذا التدخل الى زعزعة قواعد السلطة وتفكيك الجيش وذهاب هيبة الحكم والحكومة ودخول جيوش غريبة دولية وعربية بحجة مساعدة الدولة على استعادة سلطتها ومنع المتجاوزين عن تجاوزاتهم، لكن الدولة لم تستعد سلطتها ولم يكف المتجاوزون عن تجاوزاتهم حتى كان هذا الاجتياح الذي عرف بدؤه ولا تعرف نهايته

والان بعد المحادثات التي يجريها المسؤولون على كل المستويات في لبنان، والجهود التي يبذلها بعض الاطراف والمقترحات التي تتقدم بها هذه او تلك من الدول والمنظمات الدولية، منفردة أو مجتمعة، لا نرى حتى اليوم على رغم طول انتظار ما يبشر بقرب يوم الخلاص.

أجل، إن هناك أسباباً لا تعد أحبطت هذه المساعي، ولا مجال هنا لتفصيلها. لكن السبب الذي يعنينا قبل غيره هو غياب القرار الوطني وتعذر توحيد الارادة الوطنية التي تفسدها الانانيات وتعطلها الانتماءات الخارجية. وإذا كان ما وصلت إليه البلاد من سوء حال وتفكك وما يعانيه المواطنون من كبت وحرمان وإذلال، وإذا كانت مواقف الدول، عربية وغير عربية، وقرارات المؤسسات الاقليمية والعالمية لم تقنع اللبنانيين بعد بأن ما من أحد يمكنه ان ينقذهم من دونهم، هذا إذا كانت لدى هذه الدول نية إنقاذ وليس الوصول الى غايات وأهداف غير معلنة على حساب هذا الوطن المعذب، فإن ذلك يعني ان لبنان الذي اقفلت مرافقه وانهار اقتصاده وتهددت مؤسساته وتهجر ابناؤه في مشارق الدنيا ومغاربها قد قضي عليه بالزوال، وإن ما اضمره له المضمرون سيتحقق، لكنه، بعد ان تتقطع أوصاله، سيكون ولا شك منطلقاً لشرذمة هذا الشرق، هذه الشرذمة التي يسعى إليها الساعون العابثون في سبيل مصالحهم بحقوق الانسان وكرامة الشعوب

ولا يستدلن من هذا الكلام إنه نابع من حالة يأس، ذلك ان الله قدير على كل شيء وفي إمكانه ان يبدّل القلوب، لكنه لا يبدل ما فيها ما لم يبدل الناس ما في انفسهم إذا استجابوا لداعي الضمير والواجب الوطني.

وأن لبنان الذي تعرض عبر تاريخه الطويل لغزوات واجتياحات متتالية عرف كيف يتغلب عليها ويتفلت من قيودها ويستعيد مكانته ودوره الريادي في العالم.

والآن، أما حان للبنانيين ان يدركوا ان خلاصهم في يدهم؟ فإذا ما نبذوا الانانيات وتخلوا عن الانتماءات الخارجية ووحدوا الارادة الوطنية واستردوا ذواتهم واستقلوا في إتخاذ قراراتهم، انقذوا لبنان ونفوسهم وأعادوا السلام الى ربوعه ولن يتم لهم ذلك إلا إذا أجمعوا على إخراج جميع الغرباء منه ورفعوا جميع الاحتلالات عنه وجلسوا معاً لتدارس أوضاعهم وسعوا الى حل ما تعقد منها بنية صافية وفي ضوء الواقع والتاريخ والمفهوم الوطني السليم.

وأساقفة الطائفة المارونية يهيبون بجميع المواطنين، ولا سيما منهم ابناءهم الموارنة، ان يكونوا في منتهى اليقظة والوعي والحكمة في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ وطنهم، وان يجعلوا متكلهم على الله فيضاعفوا الصلوات كي يمن العلي القدير على لبنان بالخروج من محنته ويعود الى ممارسة دوره بالمساهمة في الحفاظ على القيم الانسانية والروحية ونشر العدالة والسلام في أرجائه والعالم».

نص بيان مجلس بطاركة الطوائف الكاثوليكية ، في لبنان ، الذي تلاه أمين سره المونسنيور إغناطيوس مارون إثر إجتماع عقدوه في بكركي بتاريخ ١٩٨٢/٧/١٤

«في غمرة المحنة الاليمة التي يمر بها لبنان تنادى الى بكركي يوم الأربعاء الواقع فيه الرابع عشر من تموز أصحاب الغبطة البطاركة : مار انطونيوس بطرس خريش ، ومكسيموس الخامس حكيم واغناطيوس انطون الثاني حايك ، وأصحاب السيادة المطارنة : جورج خضر والياس عودة ممثلين غبطة البطريرك اغناطيوس الرابع وليونس تشنتانيان المدبر البطريركي للارمن الكاثوليك . وشارك في هذا الاجتماع صاحباً السيادة المطران نصرالله صفير النائب البطريركي الماروني والمطران حنا منصور «المعاون البطريركي للروم الكاثوليك .

وبعدما عرض المجتمعون الحالة الراهنة في البلاد وما يعانيه المواطنون من ويلات صدر البيان الآتي .

١ ـ إننا نتألم شديد الالم لما حدث ويحدث في جميع أنحاء لبنان ، خصوصاً في بيروت الغربية ، من مآس بسبب ما تعرضت وتتعرض له من أعمال عنف ، وأخصها القصف والحصار وما يجرانه من تقتيل وتجويع استهدفا جميع الناس دونما تمييز ، ومن بينهم شيوخ ونساء وأطفال وأيتام وعجزة ، من جميع الطوائف الاسلامية والمسيحية من هم آمنون أبرياء ، ونطالب بالحاح بفك الحصار وتسوية المشكلة بالطرق السلمية .

٢ ـ إننا نشاطر أبناءنا و مواطنينا حزنهم على أعزاء فقدوهم ونشاركهم القلق على الغد المجهول بعدما تهدمت المنازل وتعطلت المرافق وسدت أبواب الرزق فباتوا في أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة مما يجعلنا نلح على كل مسؤول في لبنان وعلى الضمير العالمي للاسراع في نجدة وطننا المعذب البريء .

٣ ـ إننا ندعو الى إخراج جميع القوات المسلحة الغريبة من لبنان وتسليم الامن في ربوعه الى الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي برعاية السلطة الشرعية التي يجب ان تتولى جميع مقدرات البلاد في كل المناطق وعلى جميع المستويات .

٤ ـ إننا ندعو جميع اللبنانيين الى تناسي خلافاتهم والسعي الى توثيق عرى التفاهم والتعاون المخلص في ما بينهم لانقاذ بلدهم ولمواجهة ما لا يزال يتهدده من أخطار والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة أرضه وصون سيادته واستقلاله .

٥ ـ إننا نستنكر أشد الاستنكار الاعتداء على المقامات الرسمية والدينية والمؤسسات الانسانية ، وخطف الابرياء من أي جهة أتى ، ونحذر من عواقب اثارة الفتنة الطائفية التي لم ينس اللبنانيون بعد ما جرته عليهم ماضياً من ويلات .

٦ ـ إننا ندعو الدول العربية إلى القيام بمسؤولياتها حيال القضية الفلسطينية بعدما استنزف لبنان في سبيلها .

٧ ـ إننا ندعو جميع دول العالم إذا كانت تريد الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط الى أن تسارع الى حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً .

٨ ـ إننا ندعو اللبنانيين الى التوجه إليه تعالى بقلوب مؤمنة صافية ليسألوه ان ينير بصائر المسؤولين ليهتدوا الى خير السبل واسرعها الى إنقاذ لبنان وابنائه وإعادة الطمأنينة الى نفوسهم والسلام الى ربوعه» .

نص مذكرة
الهيئة العليا للطائفة الدرزية إلى المسؤولين اللبنانيين بتاريخ ١٩٨٣/٥/٩

«تقديم:

«يعاني لبنان أزمة مزمنة ةمستحكمة. وهي ليست بين اللبنانيين والطامعين به فحسب، بل هي أيضاً قبل ذلك، أزمة بين اللبنانيين انفسهم، أزمة التفاوت في الحقوق وفي السلطة بين الطوائف اللبنانية.

فلكي تقوم الدولة السيدة والعادلة يقتضي ان يتساوى اللبنانيون أمام القانون وأن يتكافأوا في الحقوق والواجبات. وبالتوازن الوطني تنتقل الدولة من نظام الامتيازات الى دولة الضمانات الوطنية والاجتماعية.

ومن أجل إعادة اللحمة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين مختلف الطوائف والفئات اللبنانية التي باعدت بينها الاحداث بحيث أصبح الوطن مهدداً بالتشرذم، لا بد من مباشرة تنفيذ بعض التدابير الاجرائية والتعديلات الدستورية فوراً من دون إبطاء.

ولا ريب في أن الوفاق الوطني سيقطع دابر كل تدخل خارجي طامع أو استغلال داخلي منتهز، وسيؤول ولا شك الى إخراج جميع الجيوش الغريبة من لبنان واستقراره وطناً مستقلاً سيداً حراً.

من هذه المعطيات نرى إعتماد المطالب الآتية:

آ ـ المطالب السياسية في السلطة الاشتراعية

أولاً ـ إحداث مجلس للشيوخ يتولى، مع مجلس النواب، السلطة الاشتراعية في الدولة. تنحصر سلطة مجلس الشيوخ بالقضايا المصيرية والأساسية، فلا ينبرم أي قانون ولا يكون بالتالي نافذاً الا بموافقته في كل ما يتصل، على وجه الحصر بالقضايا الآتية:

تعديل الدستور، الحرب والصلح، المعاهدات والاتفاقات الدولية، أنظمة الاحوال الشخصية المذهبية، الجنسية، نظام انتخابات مجلس الشيوخ، الموازنة العامة، تنظيم السلطات العامة، التنظيم الاداري للدولة، قانون البلديات، تنظيم القوات المسلحة بمختلف فروعها، إعلان حالة الطوارىء.

كذلك يقتضي، قبل التعيين، إجازة مجلس الشيوخ (لجنة خاصة أو لجنة الادارة والعدل) المرشحي مجلس الوزراء لملء المراكز الآتية:

قائد الجيش ورئيس الأركان العامة، المدير العام لقوى الأمن الداخلي، المدير العام للأمن العام، رئيس مجلس الخدمة المدنية، رئيس هيئة التفتيش المركزي، رئيس مجلس الشورى، حاكم مصرف لبنان، رئيس الجامعة اللبنانية، الرئيس والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الأجتماعي، المحافظون، رئيس المجلس الأعلى للجمارك، رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان، رئيس مجلس الانماء والاعمار، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً ـ تتساوى الطوائف اللبنانية الست الكبرى في عدد ممثليها في مجلس الشيوخ وذلك في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.

ثالثاً ـ تكون رئاسة مجلسة الشيوخ لدرزي ما دام توزيع الرئاسة على أساس طائفي. في السلطات التنفيذية

رابعاً ـ يضطلع بأعباء السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

سادساً ـ يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصادقاً بذلك على اختيار المجلس.

سابعاً ـ يتولى وزير الدفاع سلطة القيادة على الجيش، على أن يمارس رئيس الاركان العامة في ظل سلطة الوزير، حق الأمرة والادارة العامة وقيادة العمليات.

ثامناً ـ تجري إعادة توزيع مراكز الفئة الاولى في الادارة والقضاء والجيش على نحو يحقق في آن معاً فعالية الدولة، والتوازن الوطني بين العائلات الروحية.

تاسعاً ـ رفع الحيف عن الدروز بإعطائهم بعض المراكز الحساسة في الدوائر الرسمية والمصالح المستقلة، إضافة الى تمثيلهم في مجلس القضاء الاعلى وتخصيصهم بنسبة ١٥ في المئة من طلاب المدرسة الحربية تكريساً لاعتبارهم فئة أساسية في إنشاء الوطن وليس قياسهم بالقياس العددي.

عاشراً ـ اعتماد اللامركزية الادارية في التنظيم الاداري للدولة الواحدة على أسس تكفل وحدة البلاد والشعب وتراعي التكافؤ في حقوق العائلات الروحية والعلاقات الاقليمية والارتباطات التراثية والتلاؤم الاقتصادي والاجتماعي.

حادي عشر ـ زيادة عدد المحافظات بدءا بأحداث محافظة تضم قضائي راشيا وحاصبيا وجعل جبل لبنان محافظتين، واحدة تضم قضاءي الشوف وعاليه ومنطقة المتن الاعلى، وأخرى تضم سائر أقضية الجبل.

ثاني عشر ـ إحداث مجلس تمثيلي يتولى إقرار المشاريع الانمائية ذات الطابع الاقليمي المشترك وتنفيذها، والرقابة على الادارات والمؤسسات العامة في المحافظة.

في السلطة القضائية

ثالث عشر ـ ضمان استقلال السلطة القضائية بجعل مجلس القضاء الاعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وإنهاء خدماتهم، وبالتالي حصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة.

رابع عشر ـ إختيار أعضاء مجلس القضاء الاعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء الجسم القضائي.

خامس عشر ـ إحداث محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والانظمة، ولمحاكمة الرؤساء والوزراء.

في الاحصاء العام والجنسية

سادس عشر ـ إجراء إحصاء عام للنفوس خلال مدة اقصاها ثلاث سنوات.

سابع عشر ـ إعتماد قاعدة «اللبناني من يحمل الجنسية اللبنانية وحدها».

ب ـ المطالب الامنية

ثامن عشر ـ يسبق انتشار الجيش اللبناني والقوة المتعددة الجنسيات في منطقة جبل لبنان الجنوبي (المتن الاعلى وعاليه والشوف) إتفاق سياسي.

تاسع عشر ـ تعاد الصلاحيات كاملة الى رئاسة أركان الجيش اللبناني.

عشرون ـ حل جميع الميليشيات والجيوش والقوات غير النظامية من أي نوع كانت، وتسليم أسلحتها الى الجيش اللبناني النظامي خلال مهلة شهر تحت طائلة الملاحقة الجزائية أمام المحكمة الخاصة. على أن يكون تسليم السلاح شاملاً وفي آن واحد من جميع الاطراف، ويبقى السلاح الفردي في حوزة المواطنين ويمنع نقله وحمله والاتجار به مدة سنة كاملة، وبعدها ينذر جميع المواطنين بتسليم الاسلحة التي في حوزتهم خلال مدة شهر تحت طائلة الملاحقة الجزائية.

حادي وعشرون ـ تجميد المذكرات القضائية ووقف التعقبات ضد الاشخاص الملاحقين لاسباب تتصل بالاحداث والاضطرابات الحاصلة منذ العام ١٩٧٥ لغاية الوقت الحاضر على ان تتم تسوية القضايا والملاحقات الناجمة عنها في إطار مصالحة وطنية وعفو شامل.

ثاني وعشرون ـ تضع السلطات الشرعية يدها على جميع المرافق العامة والادارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة. ويمنع استيفاء الجعالات والخوات على المحروقات والمعاملات العقارية وسواها.
ثالث وعشرون ـ وقف حملات التحريض في أجهزة الاعلام وإقرار الغاء الاذاعات الخاصة وتشديد عقوبة من يثير النعرة الطائفية بقول أو فعل كتابة أو إذاعة أو نشر.

خاتمة: تؤكد الطائفة الدرزية استعدادها الكامل للتفاهم والتعاون مع جميع الفئات اللبنانية، ولا سيما منها الفئات المعتدلة من الطوائف المسيحية الكريمة. وتحرص كل الحرص على وحدة لبنان أرضاً وشعباً وعلى دعم الدولة. ومن منطلق هذا الحرص رأينا طرح الحلول لخلاص الوطن آملين ان تفهم دوافعنا على حقيقتها وان يستجاب لهذه المطالب التي تبقى موضعاً للنقاش والتفاهم مع المسؤولين في الدولة والطوائف بروح إيجابية بعيداً عن أية مصلحة غير مصلحة الوطن وذلك قبل فوات الاوان.
الهيئة العليا للطائفة الدرزية.
شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا، الأمير مجيد أرسلان، الاستاذ وليد جنبلاط».

نص الخطبة
التي القاها مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد بمناسبة عيد الفطر (١١/٧/١٩٨٣)

«الله اكبر . .
الله اكبر كبيراً والحمد لله وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الاحزاب وحده ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين . . .

أما بعد أيها المسلمون ،
فهذه هي المرة الاولى التي تلتقون فيها في العراء لتؤدوا صلاة العيد احياء لسنة النبي الاكرم صلوات الله وسلامه عليه ، وهي سنة قصد بها من لا ينطق عن الهوى حشد المسلمين من أطراف البلد في تجمع اسلامي رائع يؤكد وحدتهم ويوفر اشتراكهم في اعلان موحد عن فرحتهم الغامرة بالفوز باتمام عبادة الصوم وشكرهم لله العلي الكبير الذي اقدرهم على ذلك وساعدهم على التغلب على نوازع الهوى والشهوات ليعظموا شعائر الله القائل «ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب» .

وفي صيام المسلم ، أيها الاخوة ، اختبار لقدرة النفس الانسانية على الصبر والاحتمال . . . إنه اختبار لها على الصبر والاحتمال ليس في وجه غريزة الجوع والعطش فحسب ، بل على كل ما يواجهها من عوامل التحدي والعدوان في مضمار النفس واهوائها وشهواتها ، والحياة ومحنها ونوائبها . . . وكلما كانت النفس قادرة على الصبر في مداه الواسع ، كانت قادرة على تخطي الصعاب والثبات في الملمات والتعبير بشكل عام عن كفاءتها ومتانة نسيجها . . .

وفي كل مرة يصوم فيها المسلم شهر رمضان ، يخرج منتصراً على ميوعة نفسه ، مؤكداً أنه الأقوى على مجالدة هموم الحياة وصعابها ، والامثل في التعبير عن الارداة الحازمة الخيرة الرافضة للاثم والظلم والعدوان . وبخاصة إذا كان هذا الظلم وارداً من عدو خطير كاسرائيل التي تذرعت بدعوى السلام لتشعل حرباً ضروساً وتغتصب الارض وإرادة الشعب .

لقد تجلت قوة هذه الارادة الانسانية الكريمة الرافضة للاثم الصامدة في وجه الظلم والعدوان ، يوم وقفت من خلال إرادة لبنانية عامة في مواجهة الغزو الاسرائيلي الغاشم رغم سلاحه الحربي الخطير تقول كلمتها الواحدة الموحدة ، وتعلن تمسكها بالارض محررة من كل دخيل ، وبالكيان كاملاً غير منقوص ، وبالسيادة تامة لا يعتورها حيف ولا يشوبها إبهام .

ولئن كنا جميعاً قد وقفنا هذه الوقفة في مواجهة الاعداء ، بل وفي مخاطبة الاشقاء ، إلا فاننا ندرك في قرارة الذات أن لغة التخاطب مع العدو الدخيل على الجوار تختلف عن لغة التخاطب مع الشقيق المتعاون في حمى الديار . . ولغة التخاطب مع هذا وذاك ، ليست الفاظاً تطرح وتعابير تنمق ، بقدر ما هي تعبير عن قيم وحقوق ، وترجمة لعقائد واخلاق .

بيد أن ارادتنا في تأكيد الحق ، والحرص على كرامة المواطن رغم كل ذلك ، ما تزال حتى الساعة تعصف بها أثار تجربة قاسية تمر في امتحان عسير وخطير . ذلك أن الممارسة الوطنية ما زالت تتجافى عند البعض عن القيم الوطنية المشتركة في كثير من الاحيان ، وتتمادى في امتهانها للكرامة في العديد من الظروف والأحوال ، الامر الذي يعرض الكيان الوطني للاهتزاز وبالتالي إلى التصدع والانهيار لا سمح الله . . .

ويخطىء كثيراً من يظن أن قضية تحرير الوطن وهي قضية المصير يمكن أن تتحقق بعيداً عن قضية تحرير المواطن الذي يمثل ركيزته الأساسية وإذا كانت قضية لبنان الاولى في المنظار الكبير هي بصون حرية الوطن فإن قضية لبنان هي بالمنظار الدقيق أولاً وقبل كل شيء ، في أن تصان حرية المواطن وتحفظ كرامته . . . فلا سبيل إلى تحرير وطن لا يحتضن مواطناً حراً ، ولا كرامة لوطن يفتقد فيه المواطن عزته وكرامته . . .

وإن اخطر امتهان لكرامة المواطن هو ما يمارس اليوم بقوة السلاح خطفاً وهيمنة وارهاباً ، من مواطن تجاه مواطن اخر نتيجة صراع مصطنع يريد بالوطن الشر المستطير

فاثنان لا يريدان الخير للبنان : من يحب لنفسه ما لا يحبه لغيره ، ومن يرضى لنفسه دون ما يرتضيه غيره لنفسه . واثنان لا يبغيان العزة والامان للبنان : من يرى عزه في ذل غيره ومن يرتضي ذلاً لنفسه ليبني عزا لسواه .

والمسلم في لبنان لا يريد أن يكون واحداً من هذين ، يتآمر على لبنان لا بالاقتدار الظالم ولا بالعجز المهين .

إن حقنا في وطننا ليس ملكنا يتصرف به البعض كما يهوى ويشتهي وإنما هو أمانة نحملها في اعناقنا جميعاً لنسلمها إلى احفادنا والاجيال المقبلة . . وإن شريعة لبنان الحضاري هي شريعة الدين والعقل لا شريعة الهوى والقتل ، وهي شريعة اللقاء والحوار لا شريعة الخصام والدمار .

وإن في الوطن على صغر مساحته متسع لجميع ابنائه على أساس من العدالة وصون الحريات وإن أية فئة من الفئات لا يمكنها أن تبني لبنان على صورتها سواء كانت حزبية أم طائفية أم عنصرية ، ومهما تمادت هذه الفئة أو تلك في مثل هذه المحاولات ، فإنها ستعود في الخاتمة إلى منطق المواطن الحكيم المدرك لمسؤوليته الوطنية لأن لبنان لا يمكن أن يكون إلا صورة من التجانس البديع بين جميع طوائفه تظلله الكرامة وتحفظه قواعد العدالة والمساواة . . .

أيها المواطنون ،

إن من يزن بالعدل بميزانين يخطىء في حق لبنان لأنه بذلك لا يريده وطناً متماسكاً . ومن يطبق القانون بحزم في جهة ويتردد في تطبيقه في جهة اخرى يرد موارد الظلم .

والخطر كل الخطر على لبنان من الداخل إذا وزنت الوطنية فيه بميزانين وإذا وزنت قيمة المواطن فيه أيضاً بميزانين . .

ونحن من موقعنا لن ندخر وسعاً في لفت النظر إلى ما قد يكون من ذلك على أي صعيد حرصاً منا على لبنان وعلى وحدته وسيادته وحريته وكرامته ، وحرصاً منا ألا نتركه يضطرب فوق رمال متحركة تبتلع الابناء والاحفاد وتخلف لهم الخراب والموت والدمار .

وباسم حقنا في الوطن المسيء والمتطاول على الحقوق إلى الكف عن ذلك كما ندعو المسيء والمتطاول على الحقوق إلى الكف عن ذلك كما ندعو المسترسل في الغفلة والخضوع لعوامل الارهاب بالتحول عن مواقعه التي هو فيها باسم لبنان

ولمصلحته ولاستمراره وبقائه كبيراً عزيزاً ، ندعوه إلى الوعي واليقظة ، وأن يسترجع في ذاته قوة المواطن الشريف العزيز .

وباسم هذا الحق نطالب بالنظر الجاد ، في حرب الجبل لدفع الهيمنة غير الشرعية عنه وجعله مدخلاً لوفاق وطني لبناني شامل للقضاء نهائياً على دابر الخلاف بين ابناء المنطقة الواحدة .

وباسم حق المواطن وكرامته نطالب بالكشف والتحري المخلص عن مصير المخطوفين والافراج عن المحتجزين .

وباسم هذا الحق نطالب بفتح كل الملفات بلا تمييز والضرب بيد من حديد على يد كل غاضب وجان .
وباسم هذا الحق نطالب برفع الحيف عن المواطنين الذين لا تزال بعض الممارسات الشاذة ترهق كواهلهم ، وتسد عليهم منافذ الطمأنينة ، فتهجر البعض وتفجر المؤسسات وتكره البعض على بيع الاملاك .

وباسم هذا الحق نشجب المظاهر غير الشرعية والقوات غير الشرعية التي تمتهن كرامة المواطن والوطن وتتحدى سلطة الدولة وقوانينها ، ونشير بالتحديد إلى أن الرسوم غير الشرعية واعتراض سبل الامنين وانتهاك حرمات بعض البيوت وكبت حريات الناس ، امور تمعن في التحضير لتقسيم الوطن وتقويض أركانه .

وباسم هذا الحق نهيب بالعالم أن يتحرك إلى جانبنا للدفاع عن أرض الجنوب وشعبه . فالكرامات التي يعتدي عليها العدو الاسرائيلي والرجال الذين يسوقهم إلى معسكرات الاعتقال والتعذيب والأرهاب الذي يصب عليهم كل يوم في ظل التهديد باستلاب الارض والحياة ، خليق بأن يثير ضمير العالم ، وهو الذي تعود أن يتحرك لاقل حادثة في الدنيا تمس كرامة الانسان .

وباسم هذا الحق نهيب بالاخوة اصحاب القضية الواحدة والسلاح ، أن يكفوا عن تقسيم القضية وأن يتركوا السلاح ويقلعوا عن تحويل خنادقهم إلى مقابر يدفن فيها بعضهم بعضاً .

أيها المواطنون ،
لا نريد أن تكبر بيروت ليصغر لبنان ، ولبنان الكبير الذي نتمسك به سيبقى كبيراً بمواطنه الكبير في ذاته والكبير بكرامته . والمواطن لا يكون كبيراً إلا إذا بسطت الشرعية ظلها على كامل تراب الوطن وكامل شعبه .

أيها المسلمون ،
إننا نثير هذه الهموم ونضعها عند المسؤولين لينكبوا على دراستها وتوفير الظروف المؤاتية للتجاوب مع جوانبها المحقة . ولا يسعنا إلا أن نذكر هنا :

اولاً - بأن رؤية اللبنانيين حول مسألتهم الوطنية ما تزال مهزوزة لم يتكامل فيها الصفاء ، إذ ما زال فيهم المشرق والمغرب حتى اصبح الوطن بين تشريق هذا وتغريب ذاك كالعربة المصدعة الجوانب التي تخطفها الاقدار نتيجة جموح الخيول وغياب الفرسان ، إن ذلك يقتضي الدعوة إلى مؤتمر وطني تتلاقى وتتفق فيه كل الأماني والأفكار .

ثانياً - إن حروب المناطق التي ما تكاد تهدأ حتى تشتعل باقتتال جديد هي في وضع لا يقبله عقل وقصف عشوائي لا ترتضيه اخلاق ، فلا بد من العمل فوراً لايقافه دون ابطاء .

ثالثاً - إن عشرات الالوف من مهجري الحرب اللبنانية وضحايا العدوان الاسرائيلي ما زالوا دونما سقف يأوون إليه مما يزيد الوضع تأزماً ويحمل على ضرورة القيام بأية مبادرة في هذا السبيل .

رابعاً - إن في لبنان اليوم مئات المخطوفين والمحتجزين والمفقودين الذين لا يعرف احد مصيرهم ، وهذا ما يدعونا أن نطلب من الدولة المبادرة إلى اخذ الموقف القانوني من الجميع لوضع الأمر في مساره الوطني الصحيح .

أيها السادة ،

إن فرحة العيد تجيء اليوم مشوبة بأكدار غامرة هي ثمرة الام هؤلاء المعذبين . وإن ما تعلمناه من رمضان من قدرة على الصبر ، خليق أن يدفع بنا إلى العمل لا إلى الضياع في دياجير الآلام . فالصبر ضرب من ضروب الجهاد والجهاد عبادة واحترام الحياة عبادة ، واطعام هرة عبادة واقالة عثرة حيوان عبادة ، وغرس شجرة عبادة ، واماطة الاذى عن الطريق عبادة . فكيف ببذل معروف الانسان الملهوف وإشاعة السلام والأمان في الناس وفي ربوع الوطن . . .

إن لبنان اليوم يحتاج إلى عبادة من هذا النوع ، تؤدي باخلاص ، ويبذلها كل بنيه سواء بسواء وإننا لا نخال ديناً ولا عقيدة ولا خلقاً إلا ويدعو إلى الحق ويحض على البرّ ويحرص على الخير ويعمل على البناء .

إن معركة انقاذ لبنان هي التي علينا أن نخوض غمارها على كل هذه الجبهات اليوم بصبر كبير واحتمال نادر يسع الجميع . ولا بأس من اعتماد مبدأ تقسيم العمل بصدق «فكلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته» . ويبقى أولاً واخيراً للمحكم أن يعتمده التخطيط والتنسيق والقيادة المرتكزة على قواعد تفرضها التجربة ، وتحتمها الام السنوات الثماني ، وهذه القواعد :

اولاً ـ إن تحرير الوطن ينبغي بالضرورة أن توازيه حركة تحرير المواطن وذلك يعني وجوب العمل على تحرير بعض المواطنين أولاً من عقدة الخوف التي تحولت إلى عقدة للسيطرة ، وتحرير البعض الاخر من عقدة الغبن التي تحولت فيهم إلى عقدة للاستسلام وبذلك نصل إلى تحقيق المساواة الوطنية التامة في قضية البناء وقضية المصير .

ثانياً ـ إن تحرير الوطن هو بتحريره من الاعداء وتوفير السيادة له كاملة غير منقوصة على أرضه .

ثالثاً : إن تحرير البنية المؤسسية اللبنانية من عقدة لبنان التقليدية شرط لتحرير المواطن وبالتالي تحرير الوطن ، ذلك لأن المؤسسات في لبنان قد تحكمت فيها عقد طائفية حزبية تارة ، وشخصية تارة اخرى سحابة نصف قرن من الزمان حتى استفحلت وتحولت أخيراً إلى مشاريع هيمنة حزبية أو فئوية تنذر بخطر شديد .

رابعاً ـ إن تحرير المجتمع اللبناني لا يقوم إلا على توازن جديد يقوم ويتكامل بين الطاقات الاسلامية والمسيحية ، لأن الطاقات المسيحية المتألقة والقيادات المسيحية الموحدة والمؤسسات المسيحية المتكاملة تبقى ناقصة التحرر ضعيفة العطاء إذا بقيت الطاقات الإسلامية اللبنانية متنافرة ، والقيادة الاسلامية متفرقة والمؤسسات الاسلامية مستضعفة وعكس الامر صحيح في هذا السياق . ولذلك فإن وحدة المسيحيين اللبنانيين أصبحت مسؤولية سياسية اسلامية ووحدة المسلمين اللبنانيين مسؤولية سياسية مسيحية ووحدة المسلمين والمسيحيين في وطن واحد أصبحت مسؤولية لبنانية مشتركة .

أيها المسلمون ،

إنني ما زلت أشعر بأن امتلاك الكلمة الطيبة وقولها أمانة . وقد أمرنا الله تعالى بأن نؤدي الأمانات إلى اهلها سواء كانت كلمة طيبة أم غير ذلك .

والكلمة التي نريد أن نقولها اليوم صراحة هي أن المسلمين في لبنان ما كانوا على مثل ما هم عليه اليوم من التفرق والتشتت . والمسلمون يعرفون ذلك والمسيحيون يعرفون ذلك والاصدقاء يعرفون ذلك أيضاً . وكلمتنا الصريحة لا ضير منها اليوم إذ لا حاجة بنا لاخفاء الرؤوس في الرمال والمكابرة والكذب على الذات وترك مصيرنا للظروف تتقاذفه كيف تشاء .

وإنها ليست كلمة تقال لتبرر اليأس ، وإنما هي لاجل أن تكون حافزاً على التجدد والتحسن والامل الكبير . إنها كلمة تحمل في طياتها الدعوة إلى مسؤولية المبادرة إلى العمل على التجمع والتضامن ووحدة الكلمة والصف وربنا يدعونا إلى ذلك اولاً ويقول : «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» .

إنها دعوة للتفكير المشترك والعمل المشترك تنبعث من خلال هذا الحشد الكبير الذي اجتمع على طاعة الله وعبادته .

على الله تعالى يستجيب الرجاء ويذلل الصعاب ويحقق الأمال . . . إن دعوتنا هذه لوحدة المسلمين ليست إلا دعـوة لوحـدة اللبنانيين .

فنحن الذين رفضنا ونـرفض أي شكل من أشكـال التقسيم في لبنان لا يسعنـا إلا أن نعمل لـوحدتنـا التي نرى فيهـا وحدة للبنان وقوة له وعزاً لكيانه .

ونحن الذين رفضنا أن تفـرض علينا أيـة إرادة خارجيـة نحرص الحـرص كله أن تكون لنـا إرادة واحدة في معـركة الانقاذ والبناء والتطوير .

هذا هو التلاقي الاسلامي المسيحي الذي نفهمه وندعو إليه ونشجع على إيجاد المناسبات لتعزيزه وتأكيده .

أيها المسلمون ،

تحية تقدير لكم جميعاً على هذا الموقف الذي اجتمعتم حوله وتحية تقديـر خاصة لكل المؤسسـات الاسلاميـة ولكل المسلمين الذين تعاونوا على هذه المكرمة التي أدت إلى جمع المسلمين من كل المذاهب في هذا الموقف التـاريخي الرائـع الذي يعبر عن وحدة المسلمين الحقيقية .

لقد كان رمضان لكم عبادة فليكن لكم عيدكم عبادة ، ولتكن فرحتكم ضمن هذا الاطار لا تعدوه . فـأجمل فـرحة عند الانسان أن يسعى في حاجة اخيـه ويكفكف آلامه ويسـاعده عـلى أيصال حقـوقه إليـه . تقبل الله صيـامكم واعاده الله عليكم هذا الشهر الكريم وانتم متحررون من سلطة العدو ، متمكنون من الارض ، متعاونون في مـا بينكم ، وفقكم الله وأخذ بيدكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»

ثوابت الموقف الاسلامي (١٩٨٣/٩/٢١)

بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢١ ، عقـد في دار الفتوى لقـاء اسلامي بمشـاركة مفتي الجمهـورية الشيـخ حسن خالـد، ونائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ورئيس القضـاء المذهبي الـدرزي الشيخ حليم تقي الـدين والرؤسـاء: عادل عسيـران، صائب سـلام، وسليم الحص، والوزيـر السابق سـامي يونس، والنـائب حسين الحسيني. وصدر عن المجتمعين بيان تلاه الشيخ شمس الدين كما يلي:

«هذا الاعلان ، اعـلان المبادىء ، يحمـل عنوان ثـوابت الموقـف الاسـلامي وهي تعني المبادىء الأسـاسية التي تحكم العمل السياسي الاسلامي في لبنان من أجل كل لبنان .

إن الظرف العصيب الذي يجتازه لبنان جعل كل لبناني يشعر فيه بالخطر الداهم عـلى وطنه ووحـدة أرضه وشعبـه ، وجوداً ومصيراً ، من جـراء تفاقم حـدة الانقسامـات بين فئـات الشعب الواحـد ، والتي بلغت ذروتها في حـرب الجبل ، وذلك بعد أن عمدت اسرائيـل إلى ضرب صيغـة المواطنيـة اللبنانيـة وقواعـد العيش المشترك بـين الطوائف والفئـات ، إذ زرعت عـوامل الخـوف والحذر فيهـا وبينها ، واثـارت الفتن ، وافتعلت أسباب الاقتتـال ، وكل ذلـك من ضمن المخطط الاسـرائيلي الـذي كان ولا يـزال يرمي انـطلاقاً من محـاولة ابتـلاع الجنوب ، إلى تفتيت لبنـان مقدمـة لتفتيت دول المنطقـة وشعوبها إلى كيانات طائفية عنصرية تبرر وجود اسرائيل اقليميـاً ، وتجعل من تلك الـدول والشعوب دويـلات متصارعـة تدور كالمحميات في فلكها .

وفي الوقت الذي بات المسلمون يشعرون بأن الخطر على وجودهم ينبع من السياسات والموقف والممارسات الطائفية والفئوية التي طبعت الحياة العامة في لبنان منـذ الاستقلال ، والتي بلغت أوجهـا في هذه الأيام ، فاضحى وجـود المسلمين يبـدو معها وكـأنه ثـانوي وهـامشي ، وذلك بفعـل ممارسـات مستمرة ومحـاولات الهيمنة الحـزبيـة عـلى الـدولـة وإرادتهـا

ومؤسساتها ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، مما أدى إلى وجود سلطة الدولة في منطقة وغيابها في منطقة ، وإلى ممارسة السلطة باسلوب في منطقة ، وباسلوب مغاير في منطقة اخرى كل ذلك من دون أن تحزم السلطة أمرها إزاء هذا الوضع ومن دون أن تفيد محاولات النصح والتحذير من عاقبة هذا النهج وفي هذا الوقت الذي بات الواقع المتردي فيه يهدد وجود المسلمين اللبنانيين في معناه ومظاهره ، وهو ما يرفضه المسلمون ، ليس على أساس أنهم يريدون تحقيق الذاتية الإسلامية على حساب الذاتية الوطنية اللبنانية ، وإنما على أساس أن المسلمين اللبنانيين يريدون من موقفهم هذا تصحيح الوضع اللبناني في مساره التاريخي لاجل تحقيق الذاتية الوطنية الصادقة وتعزيزها وتحقق من خلالها ذاتية كل فئة لبنانية بما تقتضيه مبادىء العدالة والمساواة ، فلا تذوب ذاتية فريق ولا تشوه على حساب عملقة مصطنعة لذاتية أخرى .

وفي هذا الوقت الذي يرى فيه المسلمون منعطفاً تاريخياً مصيرياً كان لا بد من أن يتنادوا لتحديد وتأكيد المواقف الاسلامية باعلان الثوابت التالية :

اولاً : لبنان وطن نهائي بحدوده الحاضرة المعترف بها دولياً ، سيداً حراً مستقلاً ، عربياً في انتمائه وواقعه ، منفتحاً على العالم ، وهو لجميع ابنائه ، له عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة .

ثانياً : لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وضمانها ، وعلى مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين من دون تمييز .

ثالثاً : يلتزم لبنان النظام الاقتصادي الحر ويعتمد الانماء الاقتصادي والاجتماعي تخطيطاً ونهجاً وتوجهاً في تطوير طاقات المجتمع الانتاجية والانسانية .

رابعاً ؛ اعطاء القضايا حقها الكامل في العناية بما يؤدي إلى الغاء شقة التفاوت بين المناطق والفئات اللبنانية ومعالجة المعضلات الناتجة عن الازمة .

خامساً : التمسك بلبنان متلازم مع التمسك بوحدته الكاملة غير المنقوصة أرضاً وشعباً ومؤسسات .

سادساً : رفض أي شكل من أشكال اللامركزية السياسية سواء طرحت في صيغة الكونفدرالية أو الفيدرالية أو الاتحاد بين ولايات أو كانتونات أو غيرها من أشكال الكيانات الذاتية ، لأن كل هذه الطروحات وأمثالها تضع لبنان على شفير التقسيم والتفتيت وكلاهما مرفوض رفضاً مطلقاً . بينما نرحب باللامركزية الادارية التي تعزز الحكم في المناطق وتختصر المسافة بين المواطن ومصدر الخدمة في مختلف المجالات .

سابعاً : الغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها .

ثامناً : الرفض القاطع لكل ما يتعارض مع الشرعية من مظاهر وممارسات بما في ذلك محاولات الهيمنة الحزبية أو الفئوية ، وكذلك استمرار وجود الميليشيات والتنظيمات المسلحة ووسائل الاعلام غير الشرعية والجبايات المالية غير المشروعة .

تاسعاً : الاقرار بحق المهجرين منذ بداية احداث ١٩٧٥ بالعودة إلى المساكن أو المناطق التي هجروا منها تبعاً لمبدأ حق كل مواطن بالاقامة في أي مكان من وطنه لبنان .

عاشراً : العمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي وتأمين انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و٤٢٦ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ ، ورفض أي محاولة لفرض معاهدة صلح أو تطبيع علاقات مع اسرائيل» .

نص المؤتمر الصحافي الذي عقده نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين

بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣ ، عقد نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى ، الشيخ محمد مهدي شمس الدين مؤتمراً صحافياً أعاد فيه طرح ورقة عمل المجلس التي كانت قد طرحت في ١٩٧٧/٥/١١ برئاسة سماحة الأمام موسى الصدر . ننشر أولاً نص ورقة العمل ومن ثم نص المؤتمر الصحافي الذي عقده الشيخ شمس الدين .

١ ـ نص ورقة عمل المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى

«إن الطائفة الاسلامية الشيعية في لبنان ، التي تعتز بكونها من ارسخ دعائم كيانه ، والتي ساهمت بصورة فعالة في نضاله الطويل من أجل استقلاله والتي بذلت خلال المحنة ـ المأساة كل ما بوسعها لصيانة وحدته وسلامة أراضيه وبقائه ضمن واقعه العربي ودفعت في هذا السبيل . دونما منة من حياة ابنائها وممتلكاتها ومختلف وسائل عيشهم ، ابهظ الأثمان ، والتي لا تزال مستعدة لبذل أية تضحية مهما عظمت من أجل الوطن المفدي .

بعد أن انجلت المحنة عن معظم انحاء لبنان ، ومع التشديد على وجوب اجلائها عن كامل انحاء الجنوب .

وازاء ما خلفته هذه المحنة المأساة من الدمار والتصدع في البنيان والانسان ، وفي هيكلية الدولة ، وفي الاقتصاد الوطني وفي لحمة المجتمع اللبناني ، وفي سمعة لبنان الحضارية ، وفضلاً عن عشرات الاف الضحايا الأبرياء من جميع الطوائف والمناطق .

وفي مقابل ما يطرح من الأفكار ، وما يتخذ من المواقف ، من قبل مختلف الهيئات والتجمعات الطائفية ، والسياسية ، في سبيل بناء لبنان الجديد .

وشعوراً بمسؤوليتها التاريخية في هذا المنعطف الخطير من حياة لبنان ، بل المصيري في حياة المنطقة بأسرها . وتلبية لواجب المساهمة في انهاض الوطن ، والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أرضه وشعبه .

وانسجاماً مع مواقفها الدائمة في خدمة المصلحة العامة ، تحقيقاً لمطامح الأجيال الصاعدة ، تعلن ما يأتي :

ملاحظات عامة

١ ـ مهما كانت اسباب المحنة ، ومهما كانت العناصر الخارجية التي هيأتها ودفعتها وتفاعلت بواسطتها على أرضنا ، ومهما كان دور اسرائيل ومن يشد ازرها في هذه المؤامرة الضخمة التي حيكت في عواصم عديدة قبل أن تنفذ على ارض لبنان ، ومهما كان صراع اليمين الدولي واليسار الدولي مباشرة أو بواسطة اليمين واليسار اللبنانيين على الساحة اللبنانية ، ومهما كان خلاف اللبنانيين أو بعضهم مع الفلسطينيين ومهما كانت امتيازات فئة منا وغبن فئة ، ومهما تعاظم عاملا الخوف والغبن عند كل من الفئتين . . . . وبكلمة واحدة مهما عددنا لهذه المحنة المأساة من أسباب داخلية وعربية ودولية يختلف على تحديدها اللبنانيون ، باختلاف مشاربهم ومصالحهم ، وانتماءاتهم ، يبقى أمر ثابت واضح لا خلاف عليه هو أن الجسم اللبناني كان قد فقد مناعته الطبيعية وأمسى عرضة لجميع المضاعفات .

٢ ـ إن الوطن بمعناه العميق ، ليس أرضاً محددة وحسب ، تلتقي عليها طوائف ضمن مناطق ، متعايشة سلمياً ، في نوع من الحذر والتحاسد والتمويه ، بل هو قبل كل شيء مناخ استقرار وطمأنينة وثقة في اخاء حقيقي ، وحرية مسؤولة وطموح على بساط العدالة الاجتماعية في أطار تكافؤ الفرص للجميع ، وفي احترام حضاري للكرامة الانسانية .

٣ ـ إن واجب الدولة ، واجبها الأول ، هو انماء روح المواطنية الصحيح في نفوس المواطنين ، بكل ما لديها من وسائل ، ومن الفضول القول أن جميع الوسائل الناجعة (للوصول) إلى هذا الهدف الأسمى هي اصلاً بحكم طبيعتها ، بيد الدولة .

٤ ـ إن المآسي في حياة الشعوب الراقية بواتق انصهار ، وتجدد وتألق ، وليس كثيراً على الشعب اللبناني العريق في اصالته ، أن يخرج من مأساة العامين الرهيبة وقد انصهر وتجدد وتألق . فيعمد إلى تعمير ما تدمر في بنيانه الاجتماعي . بل إلى تجديد هذا البنيان من أساسه ، بما يكفل له وحدة وطنية حقيقية ، لا رياء فيها ولا زيف ، وحدة يكون هو فيها ولا الوطن إلحي ، الدائم التجدد على ارض الوطن .

بعد هذه الملاحظات العامة ، التي تعتبرها الطائفة الاسلامية الشيعية أساسية في بناء لبنان الجديد يهمها أن تؤكد على ما يلي :

اولاً ـ في هوية لبنان ونظامه : تجدد الطائفة الاسلامية الشيعية إيمانها بلبنان الواحد الموحد :

ـ وطناً نهائياً بحدوده الحاضرة سيداً حراً مستقلاً .
ـ عربياً في محيطه وواقعه ومصيره ، يلتزم التزاماً كلياً بالقضايا العربية المصيرية ، وفي طليعتها قضية فلسطين .
ـ منفتحاً على العالم بأسره ، يلتزم بقضية الانسان ، لأنها من صلب رسالته الحضارية .
ـ جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة ، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى مبدأ فصل السلطات ، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين ، وفي نظام اقتصادي حر مبرمج ووفق تخطيط علمي انمائي شامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير ، بلد الكرامة الانسانية والطموح الحضاري .

وتشدد الطائفة الاسلامية الشيعية على أن هذه الأوصاف ليست كلياً أو جزئياً ولا يمكن أن تكون موضوع مساومة أو تسوية ، لأنها ليست عارضة أو طارئة ، وليست مطلباً من مطالب فئة دون أخرى ، بل هي منبثقة من جوهر وجود لبنان ، ومن صميم كيانه ومن رسالته التاريخية ومن آفاق مصيره ، ومن طموح ابنائه وتطلعاتهم المستقبلية .

ثانياً ـ في ما لا يمكن قبوله : ١ ـ تقسيم لبنان : إن الطائفة ترفض رفضاً باتاً أي صورة من صور التقسيم ، تحت ستار لا مركزية سياسية أياً كانت هيكليتها ، وهي على العكس ترحب بأن صيغة اللامركزية الادارية التي من شأنها تعزيز الحكم المسؤول في المناطق واختصار المعاملات الروتينية وتقريب القضاء من المتقاضين واشراك الهيئات الشعبية والبلدية ومجلس المحافظات في إدارة الشؤون المحلية .

٢ ـ تشويه وجه لبنان الحضاري بتحجيم دوريه العربي والدولي ، أو بقطعه عن المد الحضاري الانساني ، أو بجره إلى أي محور سياسي عربي أو دولي بحيث يتقوقع ويتقزم ، أو يتحيز ويفقد طابعه المميز .

٣ ـ تحجير الصيغة اللبنانية بحيث يبقى عامل القلق على المصير عند البعض ذريعة للمحافظة على امتيازات فئوية ، بينما يبقى عامل الغبن عند البعض الآخر باباً للنزاع ، وبحيث يبقى العاملان معاً ثغرتين في الكيان تنفذ منها المؤامرات على سلامة البلد واستقلاله وسيادته ووحدة ارضه وشعبه . . .

٤ ـ أي تسوية بين الأفرقاء على حساب الوطن ، ولو مؤقتة ، وقد علمتنا التجارب أن لا يدوم إلا المؤقت ، بحيث لا يسفر الحوار المرتقب عن رغبة صادقة مدعومة بتخطيط شامل لتحديث الدولة في كل مرافقها ، تحديثاً جذرياً ، والحل

المشاكل الاجتماعية التي تتفاقم ، ولايجاد تكافؤ الفرص للجميع على أساس الكفاية والنشاط والاخلاص ، في ضوء رؤية مستقبلية مستمرة الاستكشاف ، مستمرة التركيز والتحسين .

«هذه النقاط الأربع ، يهم الطائفة الاسلامية الشيعية أن تشدد على رفضها جملة وتفصيلاً لأنها شبه قنابل موقوتة ، لا بد من أن تؤدي إلى الانفجار عند اول فرصة تسنح .

ثالثاً : في الخطوط الكبرى للاصلاح المنشود : تعي الطائفة الاسلامية الشيعية في عمق وشمول ، إنها ليست وحدها في الوطن لتفرض ما تشاء وهي ، بانفتاحها على كل الأفكار الخيرة ، تطلب في محبة واخلاص إلى كل الطوائف والهيئات السياسية أن يتبلور في انفسهم هذا الوعي الوطني البناء ، فلبنان للجميع ، لا فضل فيه لأحد على أحد . وإذا كان لا بد من تمييز ، فالفضل لمن يعطي من مواهبه ونشاطه واخلاصه ، وليس لمن يأخذ من طريق الآخرين وعلى حساب الوطن .

بهذه الروح نطرح الخطوط الكبرى للاصلاح الذي نرتأيه ، كورقة عمل في الحوار المرتقب ، ونحن ، إذ نعلن عن استعدادنا لمناقشة أي بند من هذه البنود ، لوضع دراساتنا في تصرف المسؤولين ، نؤكد سلفاً أمرين أساسيين : الأول إن هذه النقاط عامة يحتاج كل منها إلى توضيح وتفصيل من رجال الاختصاص في كل بند، الثاني إننا مستعدون للقبول بأي اقتراح في هذه المجالات تتفق عليه غالبية اللبنانيين .

بنود الاصلاح المقترحة : ١ ـ في السياسة :

أ ـ الغاء الطائفية السياسية في كل مرافق الحياة العامة .

ب ـ اعتماد الاستفتاء الشعبي في القضايا المصيرية .

ج ـ تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، أو مجلس الشيوخ أو كليهما .

د ـ تعديل قانون الانتخابات النيابية على أساس جعل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة واعتماد البطاقة الانتخابية واجراء الانتخابات في يوم واحد ، وفي هذا التعديل تحقيق للاغراض التالية : يصبح النائب فعلاً «نائب الامة جمعاء» حسب نص المادة ٢٧ من الدستور الحاضر ويصبح نائب كل شبر من لبنان . ويقضي على التزوير والرشوة وما إليهما ويستغنى عن نقل الناخبين إلى مناطقهم وما يجر ذلك من نفقات ومشاكل مخلة بالأمن . ويفتح الباب واسعاً للحزبية السياسية الصحيحة ، على أساس مبادىء وليس على أساس مصالح عارضة أو تجمع اشخاص أو تكتل طائفي إضافة إلى مزايا عدة اخرى . لكن أهم مزية في هذا التدبير هو شعور النائب أن ناخبيه هم مجموعة الشعب اللبناني ، وإن منطقته هي كل ارض لبنان ، فتعتدل سياسته بعيداً عن كل تطرف وتتسع آفاقه في السعي وراء المشاريع العمرانية والانمائية .

إن المحنة المأساة التي دامت عامين ودمرت إضافة إلى المباني ومرافق الحياة الاقتصادية ، لحمة المجتمع اللبناني ، تفرض فرضاً أن يصبح لبنان دائرة انتخابية واحدة ، وإلا فسنبقى طوائف ومناطق ويبقى التمزيق في الباطن والتلفيق في الظاهر حائلين أساسيين دون أي وحدة وطنية حقيقية ، وبالتالي دون بناء وطن في المعنى العميق الأصيل الثابت الأركان ، وتمهيداً لهذه الغاية ، وإلى أن تشمل لبنان بأسره احزاب وطنية ، يمكن اعتماد الدائرة الموسعة بحيث لا تقل عن المحافظات .

هـ ـ إضافة إلى المحكمة الدستورية التي يقترحها الدستور اللبناني نرى انشاء محكمة عليا من كبار القضاة متفرغة ، كل افرادها قضاة مهمتها تقضي :

ـ ببت دستورية القوانين

ـ ببت الطعون الانتخابية

٢ ـ في تطبيق مبدأ فصل السلطات :

أ ـ فصل الوزارة عن النيابة بحيث يكون القبول بالوزارة في منزلة استقالة النائب من النيابة .

ب ـ انتخاب رئيس المجلس ومكتبه لمدة اربع سنوات ، لئلا يبقى رئيس المجلس رهن رضى النواب أو رضى السلطة التنفيذية . بالاقتراع السري .

ج ـ انتخاب رئيس الوزارة من المجلس النيابي واشتراكه بعد ذلك مع رئيس الجمهورية في تشكيل الحكومة .

د ـ عدم امكان حل المجلس النيابي إلا في حالات محددة .

هـ ـ تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء في صورة واضحة

و ـ استقلال القضاء استقلالاً تاماً قاطعاً بحيث يكون مجلس القضاء الأعلى هو المهيمن الفعلي ، الأول والأخير ، على شؤون القضاة وفقاً للشروط القانونية المطلوبة .

٣ ـ في الادارة : اعتماد اساليب العلم والخبرة ومبدأ الفعالية ومفهومي الانتاج والمردود واستخدام التكنولوجيا لتحديث الادارة وتطهيرها تدريجياً من العناصر الفاسدة ، أو المقيمة ، ورفعها إلى مستوى المسؤوليات الجسام التي تتولاها ، وأن يكون تحركها دائماً في إطار الرؤية والتخطيط وأن تعتمد على تعزيز معهد الادارة ويكون التعيين والترقية معتمدين على عنصر الكفاية والمهارة فقط .

٤ ـ في الدفاع الوطني والأمن الداخلي : ـ إعادة بناء الجيش بحيث يصبح سياجاً للوطن وإدارة فعالة في انمائه ومدرسة لارساء قواعد الوحدة الوطنية وتعزيزه بالعدد والعتاد الكافيين ، وتحديث وسائل اعداده .

ـ تعزيز الجيش وزيادة عدده وسلاحه ووضع قانون متطور جديد يتناسب مع تطور الزمن ومتطلبات البلاد .

ـ انشاء مجلس قيادة وفقاً للنظم الحديثة .

ـ تطبيق التجنيد الالزامي وقانون خدمة العلم .

ـ اعادة النظر في ملاكات الرتب العسكرية بحيث يكون عدد العمداء والعقداء والمقدمين والرواد والضباط مستوحى من مقتضيات التنظيم العسكري البحت .

ـ اعادة تنظيم قوى الأمن الداخلي وتعزيزها بالعدد والعتاد والعناصر البشرية القيادية الصالحة بحيث تصبح قادرة على ضبط الأمن ومساعدة العدالة في كل المناطق .

ـ حل كل الميليشيات والتنظيمات المسلحة وتجميع سلاحها .

٥ ـ في الثقافة : إن المفهوم الصحيح للثقافة هو مفهوم سياسي حضاري غايته الأولى بناء وطن موحد متماسك متحضر طامح . ومن وسائله إسهام كل فرد في البناء المعنوي للوطن . ولذلك لا بد من اعتماد وحدة الثقافة الوطنية بعد تحديد مضمونها ومعالمها واتجاهاتها . أما اللغات والثقافات الاختيارية الأخرى ، فإنها مرتبطة برغبة المواطن ونتيجة تفاعله مع العالم وشعوبه وهي مع الاحتفاظ بالثقافة الأصيلة الواحدة تصبح واقعاً متألقاً تتناسب مع رسالة لبنان الحضارية في العالم .

ـ انشاء وزارة للثقافة .

ـ احياء التراث اللبناني .

ـ تنمية الثقافة الريفية .

ـ انشاء مركز وطني للمعلومات والمحفوظات أو بطريقة افضل ، متابعة وتعجيل انشاء مركز الأبحاث العلمية وعلوم الانسان الذي قررت الأونيسكو انشاءه في جبيل منذ سنوات وبذل الجهود لارساء قواعده وتشييد بنيانه ، والاتصال الحثيث بكل الدول والمؤسسات الثقافية والمالية في العالم للاسهام في إقامته وتجهيزه وتزويده بكل ما يحتاج إليه .

٦ ـ في التربية والتعليم : ـ إعادة النظر في برامج التعليم في صورة جذرية شاملة في المراحل المختلفة بهدف التوحيد والتحديث وتحقيق الفعالية التي يتطلبها التطور العلمي والتكنولوجي وبغية وضع لبنان في موكب العصر الذي يعيشه .

ـ الزامية ومجانية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة .

ـ تعزيز التعليم المهني والزراعي منه في صورة خاصة وتوزيع معاهده ومدارسه على المناطق اللبنانية حسب طبيعة

تلك المناطق وحاجاتها من ضمن خطة شاملة لتطور الصناعة والزراعة والتجارة تستشرف احتياج هذه القطاعات المتزايدة وتمهد لسدها بتوجيه مهني سليم للناشئة على ضوء النمو السكاني ، وفي صورة اخص في ضوء تزايد عدد المقبلين على الفروع المهنية .

تعزيز نطاق الجامعة اللبنانية وتوسيعها مع المحافظة على وحدتها وجعلها قطب التربية والتعليم في لبنان ، وانشاء الكليات التطبيقية فيها ، وتزويدها بالأساتذة الكافيين المتفرغين وتجهيز مكتباتها ومختبراتها تجهيزاً كاملاً ، وتسهيل تعاملها بالمستوى اللائق مع كبريات الجامعات في العالم .

- دعم مجلس البحوث العلمية ، وتخصيص موازنة له في مستوى مهماته ليصبح عاملاً فعالاً في انماء الاقتصاد الوطني ، وحائلاً دون هجرة الأدمغة من لبنان .

انشاء ادارات الأعداد التربوي على المستويات المختلفة في كل المناطق .

الزامية التعليم الديني وتأسيس دار للمعلمين من أجله .

٧ - في الاعلام : الاعلام ليس اخباراً وحسب . إنه توعية وإرشاد وتوجيه . من هنا اهميته إيجاباً وسلباً فهو الذي يساهم إلى حد بعيد في خلق المواطن الصالح أو في تضليل المواطن الجاهل ، توحيداً كلياً من دون أي استثناء ومهما كلف الأمر من مال وجهود ومجابهة ثم اعطاء الاعلام الموحد مضموناً وطنياً صرفاً ثم تجهيزه بالعناصر البشرية الواعية المخلصة وبكل ما يحتاج إليه من آليات وانشاءات ووسائل اتصال ليصبح صوت لبنان وضميره ومصباحه . وانطلاقاً من هذه المبادىء يتحتم اتخاذ التدابير التالية :

- إعادة النظر في تنظيم وزارة الاعلام ، لاعطائها الحجم الملائم لرسالتها الخطيرة كمية ونوعية والاستعانة بكل معطيات التكنولوجيا الحديثة في سبيل ذلك .

توسيع الاذاعة اللبنانية فنياً ليصل صوتها واضحاً جلياً إلى كل انحاء لبنان من دون استثناء وإلى العالم بأسره .

- الغاء كل الاذاعات الخاصة التي افرزتها الحوادث .

- انشاء مؤسسة في وزارة الاعلام مهمتها جمع الأخبار وتدوين الأحداث اللبنانية والعالمية وحفظ المستندات والوثائق المتعلقة بهذه الأحداث وفي صورة عامة تجمع وتنسق وتصنف وتحفظ كل ما من شأنه أن يفيد الباحثين والمؤرخين في المستقبل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية المختلفة .

- اعلان حرية الصحافة حرية مسؤولة ، من ضمن الحدود القانونية ومراقبة مداخيل الصحافة ومصادر تمويلها وتشجيع اندماج الصحف المرخص لها في وحدات تعاونية والغاء كل الصحف غير المرخصة التي افرزتها الأحداث .

تطبيق مبدأ الزامية الاعلام ، تلتزم بموجبه السلطات بجعل المواطنين في مجرى الأحداث دائماً .
- تشجيع النشرات الدورية الثقافية والعلمية والتقنية .
- إعادة النظر ، نتيجة كل ذلك في قانون المطبوعات .

٨ - اجتماعياً : بما أن كل المشاريع التي تتولاها الدولة على كل الصعد تتوجه إلى الجسم الاجتماعي ككل ، وتهدف إلى تحسين أوضاع الشعب المادية فمن الضروري إذا أن تكون كل نشاطات الدولة مبنية في ضوء الحاجات الاجتماعية .
إن ارتقاء الانسان ورفاهيته وحقه في حياة كريمة يقتضي :

١ - بأن يتم وضع سياسة ديموغرافية شاملة بالنسبة إلى اللبنانيين ، وإلى المقيمين على الأرض اللبنانية وإلى الهجرة الداخلية والخارجية وإلى الطارئين المؤقتين والدائمين لئلا يخفى مكتوم واحد على أرض لبنان .

٢ - بأن يتجه التطور الاجتماعي بحيث تتكافأ أمام الجميع

٣ ـ بأن تتأمن المساواة على مستوى العمل والتربية والثقافة باعتماده برامج وخطط تؤدي تدريجياً إلى لا مركزية معظم المرافق الوطنية.

٤ ـ بأن يتم وضع سياسة اسكان تسمح لكل مواطن بالحصول على سكن لائق بالانسان وتمكنه من امتلاكه في مرحلة لاثقة .

٥ ـ بأن يتم وضع سياسة اشغال وتسليفات تسمح بتشييد مناطق سكنية في المدن والأرياف .

٦ ـ بأن يتمّ وضع إنماء المناطق المحرومة وانشاء مراكز تنمية في كل المناطق الساحلية والريفية.

٧ ـ تعميم الضمانات الأجتماعية بحيث تضم ضمان الشيخوخة والبطالة والمرض بالنسبة إلى كل المواطنين.

٨ ـ بأن يُرسى بناء التقدم الاجتماعي على أساس من المشاركة الفعلية بين قوى الشعب المنتجة وبأن يتأهل العمال تدريجاً للمشاركة في الادارة الذاتية مما يفسح في المجال أمام ارتقاء اجتماعي حقيقي وبناء وطني عميق الجذور (اسهام في إدارة المؤسسات ومشاركة في ارباحها) .

٩ ـ بأن ترسم سياسة لمكافحة التلوث وحماية الطبيعة والانسان والثروات الوطنية تهدف إلى تأمين مستوى أفضل لحياة المواطن في المستقبل القريب والبعيد .

١٠ ـ بأن يتم انشاء مؤسسات استشفائية وصحية تبعاً لحاجات المناطق .

١١ ـ بأن يتم وضع سياسة للطب الوقائي الاجتماعي تشمل كل انحاء الوطن .

٩ ـ اقتصادياً : «للمبادرة الفردية والملكية الخاصة دور أساسي معترف به من هنا كان وجوب المحافظة عليهما من ضمن الحدود التي لا تسيء إلى المصلحة العامة وعليه يقوم دور الدولة على :

١ ـ مراقبة المبادرة الفردية وتوجيهها لضمان تنمية منسجمة للاقتصاد الوطني .

٢ ـ تدعيم هيكلية القطاع العام والعمل في استمرار على انمائه وتغذيته .

٣ ـ اعادة النظر في مجمل النظام الضريبي الحاضر .

٤ ـ وضع سياسة تكفل التعامل بين الصناعة والتجارة والزراعة .

٥ ـ استملاك الدولة كل المرافق العامة (الطرق ، وسائل النقل ، المرافىء ، المياه ، الكهرباء ، الاذاعة والتلفزيون وغيرها) وتحمل مسؤوليات ادارتها في صورة كاملة .

٢ ـ نص المؤتمر الصحافي الذي عقده الشيخ محمد مهدي شمس الدين

«نرحب باخواننا الاعلاميين ونتمنى ونقدر الرسالة النبيلة الكبيرة التي يتحملها الاعلام في بناء المجتمع وفي بناء المواطن . ونؤكد على المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الاعلام في هذا الحقل بمقدار ما يكون بانياً وإيجابياً. هذه المناسبة التي التقيكم فيها ، مخصصة أساساً لاعادة اعلان وإذاعة ورقة العمل الوطنية التي وضعها المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى بجميع هيئاته وبعد مشاورات واسعة النطاق استوعبت جميع أهل الرأي والخبرة والفكر ، لأجل التوصل إلى تصوّر لا طائفي للبنان المستقبل وقد اذيعت هذه الورقة في تاريخ ١١/٥/١٩٧٧ .

هذه الورقة كما ترون ، لا تنطلق من رؤية للطائفة لأننا ، كما قلت سابقاً ، لا ننطلق من الوطن إلى الطائفة ، وإنما ننطلق من الطائفة إلى الوطن ، وما نسعى إليه هو أن نربح وطناً ، متجاوزين في ذلك جميع الاعتبارات الطائفية التي للأسف كثيراً ما حكمت التصورات والتصرفات السياسية في هذا البلد ، والتي انطلقت من منطلق طائفي وصبت في موقع طائفي ورؤية طائفية ، فكانت أساس التوترات والتمزقات التي سادت العلاقات بين الجماعات السياسية في لبنان وتسببت في حالة العجز عن التوصل إلى رؤية وطنية متكاملة قدر الإمكان ينطلق لبنان من خلالها لإعادة بناء نفسه من جديد .

هذه الورقة لاحظت هذه الحقيقة وقامت عليها واشتملت على رؤية غير طائفية على الاطلاق وراعت حالة التكامل في البناء الوطني ولم تلحظ الحالة الطائفية على حساب الحالة التي نسعى إليها ، وهي حالة بناء مجتمع لا طائفي . إن المسألة الطائفية يجب أن تتحول إلى مسألة مذهبية لتبقى في أطار الشأن الديني لأصحابها ولا يجوز أن تدخل في المسألة السياسية .

إن طموحنا هو التوصل لمجتمع سياسي لا طائفي يضم التنوعات المذهبية في داخله ، ولا تنعكس أبداً على الحالة السياسية ذاتها . ولذلك أردنا أن نعيد اعلان هذه الورقة في هذه الظروف بالذات ، والتي يكثر فيها الحديث عن الحوار للتوصل إلى مخرج من المأزق الوطني الذي يمر فيه لبنان اليوم . إننا نعيد طرح هذه الورقة على الرأي العام والجهات المسؤولة في النظام وفي الحياة السياسية العامة . انطلاقاً من كون المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ، هو الاطار والمرتكز الذي تنطلق منه الطائفة الإسلامية الشيعية ، في قراراتها السياسية وبلورة تصوراتها السياسية ورسمياً نقول أن هذه الورقة هي الأطار الأساسي والسقف الذي تخضع له رؤية الطائفة الإسلامية الشيعية في أية عملية حوارية وعلى أي أساس سواء كان ذلك الآن أم في المستقبل مع ملاحظة بعض المتغيرات التي حصلت على الأرض .

هذه الورقة مبنية على قاعدة مبنية على قاعدة الثوابت الاسلامية التي اعلناها منذ مدة قريبة وهي تلخص الجو العام والتوجه العام لرؤية المسلمين في لبنان إلى صيغة لبنان المستقبل والأسس التي يجب أن ترتكز عليها هذه الصيغة .

إن هذه الثوابت الاسلامية هي شريعة العمل السياسي للمسلمين في لبنان وليس لأحد أن يخرج عليها اطلاقاً على قاعدة إنها أصبحت تشكل الموقف القاعدي والأساسي للمسلمين في لبنان .

ويشتمل نص ورقة العمل هذه على بعض التغييرات القليلة جداً التي املتها ظروف كتابة هذه الورقة وزمانها وتتناول قضايا أو حالات أو جهات كانت متداولة وقتها وهي الآن غير قائمة بفعل عدد من المتغيرات الحاصلة .

فهناك المتغير الكبير جداً الذي ملأ حياتنا السياسية منذ أكثر من سنة ، وهو الاحتلال الاسرائيلي ، وورقة العمل تنص على الموقف من اسرائيل وفي ذلك الحين أي عندما وضعت ، لم يكن هناك احتلال اسرائيلي كما هو اليوم ، وهو مع الأسف يزداد توسعاً وتنوعاً في أشكال الحياة اللبنانية كافة .

إننا نؤكد على ما ورد في الورقة حول هذه النقطة ونزيد عليه أن الموقف الاسلامي العام ، والشعبي الخاص ، عليه مقاومة اسرائيل المحتلة ، والتي تسعى للتطبيع ولتفتيت لبنان وذلك على كل صعيد وبكل اسلوب وتحت أي شعار .

والمسألة الثانية هي ليست متغيراً في الحقيقة ، بل تطوراً من التطورات التي ابتليت بها حياتنا السياسية ، ونلتمس مع سائر المسلمين وسائر اللبنانيين لأجل التخلص منها وإيجاد حالة التوازن الوطني ، وهي العامل الذي دعا أساساً إلى كتابة هذه الورقة واعتمادها وإلى كل التحرك السياسي الاسلامي في السنوات الأخيرة ، وكانت دائماً في موقع الشكوى والاحتجاج والتنبيه والتحذير .

توجد ملاحظات معينة ينبغي التنبيه والتركيز عليها بالنسبة لموضوع الجنوب ، وكما تعلمون فإن الاحتلال الاسرائيلي بدأ ينحسر شيئاً فشيئاً ليتركز في الجنوب ، وتنحصر جميع مشاريعه التقسيمية والتفتيتية في الجنوب ، وربما من خلال غير الجنوب أيضاً ، ونريد أن ننبه اذهان المواطنين جميعاً ، إلى أن لبنان لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يستمر وبأي حجم من احجامه بدون أن يكون كاملاً متكاملاً من خلال حدوده الدولية ومن خلال دولة واحدة موحدة من جميع الجهات

س - تردد أن هناك اتجاهاً لعقد اجتماع اسلامي للنظرة بالخطوة التي اعلنها وليد جنبلاط وتبين أن هذا الاجتماع لم يعقد ، فما هو السبب؟

ج□ الحقيقة أننا طيلة نهار أمس واليوم ، وحتى الآن على تشاور مع بقية اخواننا لفهم ومعرفة الموقف الذي يجب أن يتخذ اسلامياً وربما في آخر النهار أو يوم غد ، تتكامل مشاوراتنا ونتوصل لمعالجة واحدة لهذا الموقف . أما بالنسبة لليوم فلم نتفق على عقد أي اجتماع لكن نحن مستمرون في اجراء المشاورات مع جميع اخواننا لهذه الغاية .

س ـ يتردد كثيراً أن الفتنة قد تنقل من الجبل إلى الجنوب فما رأيكم بذلك ؟

ج لعلكم تذكرون ، أننا حذرنا وفي بيانات سابقة من أن اسرائيل دخلت في صميم النسيج الأجتماعي للبنان وإنها تعمل تخريباً بين كل طائفة واخرى . وإنها طورت اسلوبها ووسائلها بحيث اخذت تعمل داخل كل طائفة أيضاً . إن عمليات التفتيت تجاوزت مشروع تقسيم لبنان ، هذا المشروع الذي كنا نحاربه في السنين الماضية ، وتطورت إلى أن بلغت مستوى التفتيت ، فاسرائيل تعمل لتفتيت لبنان إلى قطع متعددة وليس فقط إلى جزءين اسلامي ومسيحي .

لقد تطور مخطط التفتيت إلى استخدامه داخل الطوائف ذاتها ، وهذه هي الكارثة التي نريد من جميع اللبنانيين أن يتنبهوا لخطورتها .

لقد قلنا إنه لا يوجد في لبنان غالب ومغلوب فالجميع مغلوبون باسرائيل ومقهورون باسرائيل، وهي سترث كل شيء، إذا ما بقي الحال على ما هو عليه الآن، فلقد وصلنا إلى وضع أصبحت فيه اسرائيل محايدة، وأصبح البعض ينظر إليها على أساس أنها حامية وقوة سلام، إنه أمر يصل لحد الجنون والجريمة. فماذا يحصل إذا نجحت اسرائيل، وهي لغاية اليوم تحقق النجاحات، بالتفتيت الداخلي للطوائف؟ هذا الأمر يتم اليوم في الجنوب، وينفذ في البقاع الغربي، وفي اقليم الخروب سواء بين الطوائف أو في داخل كل طائفة على حدة.

س ـ ما هي العوامل التي تؤخر الوفاق برأيكم ؟

□ ج ـ أفضل الآن عدم الدخول في بحث هذا الموضوع .

س ـ ولماذا تأخر الحوار ؟

ج □ نحن مع أي جهد مخلص للوصول لوفاق حقيقي يخرج البلاد من مأزقها ، ومساهمتنا اليوم تقتصر على إعادة اعلان هذه الورقة ـ الوثيقة باعتبارها أساساً لا يتعدى عنه في ما يتداول عن نوايا ومشاريع للحوار من وجهة نظر المسلمين الشيعة في لبنان ، وعلى قاعدة اعلان الثوابت الإسلامية .

س ـ ما هو رأيكم باستقدام المراقبين الدوليين للأشراف على وقف اطلاق النار ؟

ج □ الواقع أن هذه المسألة لم تحظ حتى الآن بدرس مركزي من قبلنا والمهم عندنا بذل كل الجهود لتثبيت وقف اطلاق النار بأي ثمن وجعله راسخاً ، والتفاصيل لا زالت موضع درس لأخذ رأي بشأنها واعلانه وذلك في أوساط ودوائر المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الذي سيعقد لهذه الغاية ولغيرها الأسبوع المقبل والمهم هو أن تتم المحافظة على قرار اطلاق النار ، لأن كل تدهور عسكري في رأينا ، ينعكس فائدة للاسرائيليين ولمشاريع اسرائيل .

س ـ هناك شعور بالقلق في الضاحية الجنوبية واقليم الخروب فكيف تفسرونه ؟

ج □ من مآسينا النظر إلى المناطق اللبنانية قطعاً قطعاً وهو يعكس شعور المواطن بحالة اللاتماسك ، وبأن هناك أقداراً سياسية تتصدر في المناطق بمعزل عن بعضها البعض ، وفي أية حالة وطنية ومهما بلغت درجة تعاستها هناك أقداراً سياسية يجب أن تكون شاملة للبلاد كلها ، ولكن هذا الواقع ناشىء عن حالة اللاتماسك الوطني وهناك كثير من الجهات التي لديها مشروعات ذاتية وداخلية تتناول منطقة أو اقليماً بعينه . وأنا لا أحب أن افكر هكذا ، فالقلق يكون على المصير وهو موجود في كل لبنان . إن الخطر الذي تواجهه الضاحية أو الجنوب أو الاقليم أو البقاع الغربي ينبع من حالة عامة ، كحكم كل لبنان ، والأساس في كل هذه الحالات ناشىء من وتيرة ونمط العمل الاسرائيلي ، الذي بكل أسف تم تحييده ووضعه جانباً وارتمى اللبنانيون في المسألة الطائفية التي حجبت الرؤية عن اسرائيل ومشاريعها وتشعباتها . إننا نعمل على ألا تصل الأمور في المناطق إلى درجة من التمزق والتشتت ونمو المشاريع الذاتية التي تنتفع فيها اسرائيل ، وهو وضع يجب أن نخرج منه جميعاً لايجاد الحالة الوطنية الشاملة . وهنا مرتكزان في العمل الوطني اللبناني لا يمكن انقاذ لبنان إلا على أساسها وهما : مواجهة الحالة الاسرائيلية والغاء حالة الهيمنة .

س ـ كيف تحددون مساهمتكم في الحوار الوطني؟

ج □ إن مساهمتنا في اجواء الحوار اليوم ، هي لتحميل المسؤولية واقول بصراحة ، للمحاسبة على المسؤولية وذلك

من خلال إعادة طرح هذه الورقة . ولو أن في يدنا جلب الناس للحوار وجمعهم ، لما قصرنا في ذلك منذ سنين ، ولكن بمقدار ما نساعد على الحوار ونهيء له الأجواء نقدم ونتقدم . وأنا في الواقع لا احب أن اجيب بأجوبة يفترض أن يجيب عليها غيرنا .

س ـ لوحظ أن الثوابت العشر لم تتطرق إلى اتفاقية ١٧ أيار لماذا ؟

ج □ لقد بينا في الثوابت العشر أن المطلوب هو تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من لبنان وفق قراري مجلس الأمن رقم ٥٠٨ و٥٠٩ اللذين ينصان على انسحابها بدون قيد أو شرط كما أنني اعلنت مراراً وتكراراً ، أن ما نقبله بالنسبة لعلاقة لبنان مع اسرائيل ، هو فقط اتفاقية الهدنة وقرارات مجلس الامن .

س ـ في آخر بيان للمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى اعتبرتم أن الحوار الذي يهيأ له يجب أن ينحصر في حل ازمة الجبل ؟

ج □ إن الموضوع الاسرائيلي بالنسبة لرؤيتنا يمثل حجر الأساس المطلق والنهائي في أي توجه سياسي لنا ، وهو غير خاضع حتى لنظام المصالح ، وهو يحكم كل تصرفاتنا ، إن الحوار مطلوب على صعيد شامل يتناول جميع جوانب المشكلة السياسية في لبنان ، وهذه الورقة التي نعيد اعلانها بمناسبة ما يتداول فيه عن قرب اجراء مشروع حواري تلخص نظرتنا ونحن نرى أن موضوع الجبل يحتاج لمعالجة خاصة لا داعي الآن للدخول في تفاصيلها ، لأنه موضوع يحمل خصوصية فيه . واخشى ما اخشاه أن يؤدي بنا الاسترسال في المسألة الطائفية إلى حالة في الجنوب كحالة الجبل ، تستدعي معالجة خاصة وكذلك في الاقليم والبقاع الغربي ، أي أن تستدرجنا اسرائيل لمعالجة حالات خاصة ، وليس حالة احتلالها ووجودها في لبنان .

إننا نريد أن نعمل لاعادة جمع الشمل والتوجه اللبناني على أساس التوحد الكامل وعدم الدخول في أية مشروعات تهدد وحدة لبنان بأية وجه من الوجوه واعتقد بأن ما ذكرته عن التصميم الجازم والمطلق على العمل التوحيدي وعلى مقاومة أي شكل من أشكال التقسيم والتفتيت يلخص الموقف برمته ، ولكن لا أريد أن ادخل وقبل اكمال مشاوراتنا في أية ناحية تفصيلية بهذا المجال .

س ـ ذكر بعض الوسائل الاعلامية أن اسرائيل تعمل على تشكيل جيش للشيعة في الجنوب ، فما هو رأيكم بذلك ؟

ج □ نحن نتابع هذا الموضوع ، ونراقبه بشكل يومي نعم توجد محاولات اسرائيلية في هذا الشأن في النطاق الشيعي ونحن نعرف أن اسرائيل ستستمر في محاولاتها هذه داخل كل الطوائف اللبنانية لايجاد مرتكزات لها لضرب الطوائف بعضها بالبعض الآخر . ونحن نكرر الان ما قلناه في الماضي ، ونوجه عبركم هذا النداء :

«إن هذا العمل هو من أعظم اعمال الخيانة التي يمكن أن ترتكب ليس على الصعيد السياسي فقط ، بل هو خيانة لله وللاسلام وهو محرم شرعاً ومرفوض ، ومن هنا فإننا ننبه جميع اخواننا وابنائنا إلى أن هذا العمل لا يجوز شرعاً الدخول فيه ولا يجوز شرعاً الرضى به ، ولا يجوز شرعاً السكوت عنه ، يجب أن يقاوم ويحارب ويحبط بكل وسيلة متاحة.

هذا ليس موقفاً جديداً بل هو الموقف الذي عبرنا عنه قبل الاحتلال الاسرائيلي وبعده ، ومن هنا فإننا نكرر هذا البيان ونحذر من تسول لهم انفسهم أن يدخلوا بأي وجه من الوجوه وتحت أي شعار من الشعارات في هذه الأعمال ، يضاف إلى ذلك ، أن أية مساعدة على تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، وأي تعامل مع اسرائيل سواء كان سياسياً او اقتصادياً أم ثقافياً أم اجتماعياً وعلى كل صعيد هو مرفوض ومدان سياسياً ومحرم شرعياً بأشد درجات التحريم .

إن جهودنا وجهود اخواننا وابنائنا يجب أن تتوجه لتركيز كل ما يمكن تركيزه من دعائم الوحدة الوطنية والتعاون والحيلولة دون كل ما يؤدي إلى تفتيت البلد وشرذمة الشعب بجميع طوائفه وفئاته . هذا على حد الوجوب والالزام وفي ما نعلم أن الاسرائيليين لا يقومون بهذا العمل فقط في دائرة الشيعة الجنوبيين ولكن في دوائر طائفية أخرى في لبنان ، وللأسف فقد انجزوا الكثير .

نص «المذكرة الملخصة عن القضية اللبنانية»
التي قدمها البطريرك الماروني لمجمع الاساقفة في الفاتيكان (٦/١٠/١٩٨٣)

«أودّ أولاً أن أجدد الشكر لقداسة الحبر الأعظم في كل ما عمله ويستمر في عمله بلا كلل في سبيل لبنان وأشكر لمجلس رئاسة هذه الدورة السادسة لمجمع الأساقفة أتاحته المجال لي لالقي هذه الكلمة عن المشكلة اللبنانية. وأظن أن هذا لا يخرج عن نطاق دورتنا هذه الذي هو المصالحة والتوبة، لأنه إذا كانت المصالحة ضرورية حالياً في كل أنحاء العالم، فأحرى بها أن تكون كذلك في لبنان المعذب. حيث يتحمل المواطنون منذ أكثر من ثماني سنوات القتل والتعذيب والخطف والتهجير والهدم والحصار يضرب عليهم مع التجويع، وكل ما يسيء الى الانسان وكرامته. وسأقصر كلمتي على النقاط الآتية:

أ ـ الوضع الحالي

١ ـ ٧٠ في المئة من الأراضي اللبنانية يحتلها غرباء· إسرائيليون، فلسطينيون، سوريون. ٢٠ في المئة تحتلها ميليشيات خاضعة لنفوذ أجنبي ١٠ في المئة تحت السلطة الفعلية للدولة، وهي معرضة للقصف والقنص حتى بعد إعلان وقف النار.

٢ ـ الحال الاقتصادية تنذر البلاد بالافلاس.

٣ ـ نحو مليون يعيشون الان مهجرين من بيوتهم وقراهم وقسم منهم لا يجد المأوى، كثيرون منهم يغادرون الوطن سعياً وراء المأوى والرزق والعمل. فنحو مئة قرية حتى الان دمرت أو أحرقت بيوتها، وهناك نحو ٣٥ ألفاً محاصرون في دير القمر لا يسمح بنقل الاغذية والادوية اليهم ولا بنقل مرضاهم وجرحاهم الى المستشفيات للمعالجة. وقد نهبت وأحرقت كنائس وأديرة عدة، وحتى بطريركية الروم الكاثوليك في عين تريز ومطرانية الموارنة في بيت الدين لم تسلها من النهب والحريق.

٤ ـ عدد ضحايا الحرب حتى الان (منذ ١٩٧٥) يفوق المئة الف قتيل وعدد ضحايا حرب الجبل الأخيرة يقارب الـ ٣ الاف. أما عدد الجرحى والمعاقين فيفوق هذه الاعداد بكثير.

ب ـ أسباب هذا الوضع: لبنان بلد صغير، مساحته ١٠٤٥٢، كيلومتراً مربعاً، وسكانه نحو ٣و٥ ملايين موزعين على ١٧ طائفة دينية معترف بها رسمياً، وكلهم متساوون أمام القانون والموجبات. وعلى رغم هذا التعدد الطائفي الكبير عاش اللبنانيون منذ إعلان الاستقلال حتى العام ١٩٦٧، عندما لم يكن في بلدهم مسلحون غرباء غير شرعيين، عاشوا في تفاهم وتعاون مكنهم من أن يوصلوا بلدهم الى درجة من الاستقرار والازدهار جعلته موضع حسد.

وعندما كانت تحدث مشاكل في بلد متعدد المذاهب كانوا يتساءلون ماذا يعمل اللبنانيون ليعيشوا متفاهمين. إن هذا الوضع لا يعني أبداً إنه لم يكن عندهم مشاكل، لكن كل المشاكل التي كانت تنشأ عندهم كانوا يحلونها بالحوار والطرق الديمقراطية وليس بالبندقية والمدفع. والسبب الأول والأساسي لكل مآسي لبنان هو الوجود الفلسطيني المكثف والمسلح على أرضه، فلبنان بعاطفته المضيافة وشعوره مع المتألمين استقبل منذ بدء النزوح عدداً كبيراً من الفلسطينيين يفوق بكثير إمكان استيعابه. وقد إنضم في ما بعد إلى هذا العدد كل من هجروا الأردن عقب أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠. وكذلك جاء الى لبنان كل فلسطيني لم يكن مرغوباً فيه في البلدان العربية.

وبعد حرب الأيام الستة بين العرب واليهود ١٩٦٧، أخذ الفلسطينيون يتسلحون ويقومون بأعمال فدائية داخل إسرائيل إنطلاقاً من لبنان حيث أخذوا يتصرفون تصرفاً ثورياً، كأنهم أصحاب الأمر والنهي في البلد، الأمر الذي أضعف سلطة الدولة وتسبب في تدخل إسرائيل وسوريا وسواهما من الدول في شؤون لبنان. وقد أدى ذلك إلى إحتلال إسرائيل لقسم كبير من البلاد وحال دون خروج سوريا حتى الان من لبنان، وأوقع التفسخ والانقسام والتقاتل بين اللبنانيين تحت ضغط هاتين الدولتين وبتأثير غيرهما من دول أخرى، وان كانت لم تدخل لبنان بجيوشها فقد دخلته بتأثيرها ومساعداتها للفرقاء بسبب ما لها فيه من مصالح متناقضة.

المراجع التي لجأنا اليها للخروج من المحنة.

١ ـ جامعة الدولة العربية، ولبنان عضو مؤسس فيها. فقد أجمعت هذه الجامعة أكثر من مرة على مستوى السفراء والوزراء والملوك والرؤساء واتخذت قرارات جيدة، لكنها لم تنفذ. وكانت الحال بعدها أسوأ مما كانت.

٢ ـ مجلس الأمن والأمم المتحدة. تم اللجوء مراراً الى مجلس الأمن والأمم المتحدة وكل ما نتج من هذا اللجوء هو إرسال القوة التابعة للأمم المتحدة «الفينول» إلى لبنان الجنوبي، لكن النتيجة كانت شبه معدومة، لأن هذه القوة لا تملك حق تقرير التدخل الفعلي وليست لديها التجهيزات الكافية.

٣ ـ الأمم الصديقة. لبت النداء الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وقد بعثت الينا القوة المتعددة الجنسية وهي تجتهد في مساعدتنا، ضمن حدود لا تستطيع، تجاوزها، على تحرير بلدنا واستعادة سلطته الشرعية سيادتها على أجزائه كاملة. وأود أن أشكر لهذه الدول إندفاعها في سبيل إحقاق الحق وبسط العدالة بين الناس، وأسأل الله لها الحماية والتقدم والازدهار.

وأود هنا أيضاً أن أنوه بدور الوساطة المخلص الذي قامت به المملكة العربية السعودية داعياً لجلالة الملك فهد بالعمر الطويل ولبلاده باطراد التقدم والاستقرار.

ما هو الحل لهذه المحنة؟

الحل هو في إزالة السبب. والسبب هو الوجود المسلح الغريب غير الشرعي. لذلك، كي يعود لبنان سيداً حراً مستقلاً يعيش فيه جميع ابنائه متمتعين بنعمة السلام والصداقة والعدالة والاستقرار، يجب أن يخرج منه جميع الغرباء المسلحين غير الشرعيين وان يترك لابنائه أن يحلوا كل مشاكلهم بذاتهم بعيداً عن كل تدخل أجنبي مسلح غير شرعي كما كانوا يفعلون في السابق.

إن ما نطلبه من أعضاء هذا المجمع المقدس هو أن يسيروا على خطى قداسة الحبر الأعظم والكرسي الرسولي. فيساعدوا لبنان لدى الله ولدى الناس. تتم المساعدة لدى الله بالصلاة ليرحم الله لبنان وينير عقول أبنائه ويقوي إراداتهم ليعرفوا أن مصلحتهم الحقيقية تقوم في ترك العنف والقتال والرجوع الى التسامح المتبادل والتعايش الاخوي الذي تمتعوا بنعمته ردحاً من الزمن كان من أسعد أيامهم. وتقوم المساعدة لدى الناس بإيقاظ ضمائر من في أيديهم السلطة في بلدانهم فيندفعون إلى إنصاف بلدنا الصغير لبنان باتخاذ التدابير الكفيلة في جمعية الأمم وشتى المحافل الدولية بوقف القتال فيه وحماية سكانه مما يتهددهم في كل دقيقة من خطر موت محتم وقد بات معروفاً، حتى في المحافل الدولية أن الحرب في لبنان ليست حرباً دينية أو أهلية بل هي نتيجة الوجود المسلح الغريب وغير الشرعي على أرضه. ونظراً الى كثرة المهجرين والمشردين والجرحى، فإن كل مساعدة مادية يمكن الحصول عليها تخفف كثيراً من الآلام وتلقى الشكر والامتنان.

والجمعية الخيرية المشتركة لكل الطوائف والتي تساعد كل المحتاجين من دون تفرقة أو تمييز هي جمعية «كاريتاس لبنان»، ويمكن إرسال المساعدات كلها إليها».

نص البيان الذي صدر عن أركان الطائفة الارثوذكسية (١٧/١٠/١٩٨٣)

«تلبية لدعوة سيادة المتروبوليت الياس عودة مطران بيروت للروم الارثوذكس إجتمع موقعو هذا البيان من إكليروس وعلمانيين تحملوا أو يتحملون مسؤوليات سياسية في لبنان، في لقاء أرثوذكسي وطني في دار مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت إقتناعاً منهم بأن الاحداث المأسوية قد بلغت حداً بات عنده الوطن مهدداً بالزوال والدولة بالتشرذم والأرض والشعب بالانقسام فحلت محل الدولة، في غير منطقة وظرف، سلطات مختلفة، لا وجود معها لسيادة الدولة والقانون.

وبعد لقاءات عدة عرضوا خلالها المشاكل الرئيسية وتدارسوا الأوضاع الحاضرة وما تتطلبه من وعي وتحمل للمسؤولية، وبعد أخذهم في الاعتبار ما صدر عن المجمع الانطاكي المقدس المنعقد في دير مار جرجس الحميراء في ٣ تشرين الاول ١٩٨٣ وعن الاجتماعات التي حصلت أخيراً في دار مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت، شدد المجتمعون على ما يأتي:

- إن الكنيسة الأرثوذكسية مسكونية النظرة وهي تستلهم الكتب والتعاليم المقدسة وتؤمن بحرية أبناء الله، لذلك تطلق الحرية السياسية التامة لابنائها كأفراد وجماعات. وهكذا لم تجد الارثوذكسية في لبنان، كطائفة، إمتداداً لها طبيعياً في أي حزب أو تنظيم خاص.

- إن التربية الأرثوذكسية، في تقديسها الحرية المسؤولة بكل مظاهرها ومراتب وجودها، خلقت لدى أبناء الطائفة انفتاحاً عقلياً، أصبح تقليدياً، على كل التيارات الفكرية والسياسية الحديثة، المحافظة منها والثورية. في ضوء ما تقدم، رأى المجتمعون أن المواقف الاتية هي الأكثر انسجاماً مع تراثهم الديني والحضاري والفكري والسياسي ومع التزامهم الأصيل للبنان وما يرمز إليه.

١ - التأكيد على أن لبنان هو الوطن النهائي لجميع ابنائه والتصدي لأي محاولة تهدف الى تقسيم لبنان او تجزئته أو اقتطاع أي شبر من أرضه والاصرار على بقاء لبنان السيد الحر المستقل ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور والمعترف بها دولياً، موحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات.

٢ - الاعلان ان حقيقة انتماء لبنان الى العالم العربي والمشرق هي حقيقة دائمة، وأن له في هذين العالمين رسالة رائدة لا يتنازل عنها، رسالة متجذرة في تراثه المتأصل في الشرق ومتصلة بحضارة الغرب.

٣ - التمسك بلبنان مجتمعاً حراً منفتحاً، بالمعنى الأصيل لهاتين الكلمتين يضمن حقوق الانسان وحرياته الأساسية، كما يضمن للمواطنين المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة السياسية والمجتمعية، وللحكم هيبة القانون، وللشرائع اتفاقها مع القيم الاخلاقية العريقة في التراث اللبناني، ذلك بأن قيمة النظام السياسي انما هي مستمدة من مقدار ما يقضي الى إثراء الشخصية الانسانية وتعميق إنسانية المواطن وارتباطه بالانتماء الوطني.

٤ - طرح مبدأ الدولة اللبنانية أحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وادخالها في صلب الدستور.

٦ - التمسك بالنظام الجمهوري الديمقراطي وضرورة تطوير النظام الاقتصادي والمجتمعي السائد بما يكفل تحقيق عدالة مجتمعية حقيقية وإنماء إقتصادي ومجتمعي لجميع المناطق والفئات.

٧ - يرى المجتمعون ان صون مصير الوطن يجب ان يتم بالتوافق بين المسيحيين والمسلمين في جو من المحبة والتفهم وذلك في نطاق الحرص على المبادىء الأساسية للحرية والعدالة وعلى الاحترام المتبادل.

وقد تدارس المجتمعون الأوضاع الحاضرة وناقشوا الاحداث الاخيرة وانعكاساتها على الوطن. ورأوا بالنتيجة ان يعلنوا في هذا الصدد المواقف الاتية:

١ - توحيد الجهود من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي والقيام بالمساعي المكثفة لتحقيق هذا الهدف والعمل على استعادة السيادة اللبنانية كاملة وذلك بانسحاب الجيوش والقوى المسلحة غير اللبنانية وغير الشرعية عن أرض الوطن.

٢ - التنديد بالتقتيل والتخريب والتهجير والاعتداء على أماكن العبادة التي شهدها جبل لبنان خلال الأسابيع الاخيرة وما ماثلها في مناطق أخرى.

٣ - تثبيت وقف النار وتكثيف الجهود لتحاشي أي انتكاسة قد تعيد البلاد الى جحيم الاقتتال البغيض والطلب من المسؤولين والفرقاء المعنيين اتخاذ كل الاجراءات للحؤول دون تكرار المآسي في مناطق لبنانية أخرى

٤ - الدعوة الى إزالة كل ما يعيق الشرعية عن بسط سلطتها الامنية والادارية والعدلية على كل الأراضي اللبنانية ووقف كل أعمال الاقتتال ووضع حد نهائي لها وذلك باتخاذ الاجراءات الايلة الى حصر السلاح في يد الجيش اللبناني وقوى الامن التي تشكل وحدها ذراع الشرعية الامنية

٥ - حق من هجرتهم أحداث الجبل وسواها في العودة الى بيتهم وقراهم وأملاكهم احتراماً لحق كل إنسان في حماية اختياره الشرعي لسكنه وإقامته ضمن نطاق القانون. ورفض الفرز السكاني على أساس طائفي

٦ - الاصرار على ضرورة قيام حوار وطني يساهم في وضع خاتمة لمآسي هذا البلد وبنيه في أي شكل جاء هذا الحوار وفي أي إطار. وعند تلاقي الطوائف في حوار كهذا، فإن الطائفة الارثوذكسية متمسكة بالمشاركة فيه وبأوسع مشاركة للطوائف المسيحية الاخرى.

ونظراً الى خطورة الوضع القصوى، قرر المجتمعون عقد إجتماعات لاحقة، تدرس فيها المواضيع الاتية درساً موسعاً:

١ - سمعة لبنان في الخارج.
٢ - الأرهاب الفكري والجسدي، الفردي والجماعي، الذي يتعرض له الأنسان في لبنان.
٣ - التعديات على الملكية الفردية وتأثيرها على مجتمع الغد.
٤ - القضية الأخلاقية وعلاقتها بأسباب الأزمة، ثم تأثيرات الازمة على الاخلاق الخاصة والعامة.
٥ - القضية التربوية كما فجرتها الأزمة.
٦ - المشكلات المجتمعية والأقتصادية التي تبلورها الأحداث
٧ - مسألة الأغتراب اللبناني وأمر تنظيمه كي يصبح أشد فاعلية في خدمة لبنان، تزايد الهجرة المروع وكيف يمكن الحد منها، وبالاخص هجرة الادمغة والكفايات، وأمر إرجاعها الى الوطن.
٨ - إتخاذ خطوات وتحركات عملية في لبنان وفي سائر البلدان المعنية».

الموقعون: المطارنة الياس عودة (بيروت)، جورج خضر (جبل لبنان)، اسبيريدون خوري (زحلة)، الياس قربان (طرابلس)، وبولس بندلي (عكار) والأسقف الياس نجم (دير مار الياس شويا) والوزيران عصام خوري وايلي سالم ونائب رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل والنواب فؤاد غصن وموريس فاضل والبير مخيبر وميشال ساسين وسليم معلوف وميشال معلولي ونجاح واكيم ورائف سمارة والوزراء السابقون: فؤاد بطرس، غسان التويني، الياس سابا، شارل مالك، فؤاد الخوري، نسيم مجدلاني، نجيب أبو حيدر، ميشال المر وعباس خلف».

نص وثيقة

«تطلعات لبنانية التي وضعها مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك (١٩٨٣/١٢/٨)

«في هذه الحقبة الخطيرة من تاريخ لبنان، وبعد هذه الأحداث الدامية المفجعة التي تجري على أرضنا منذ تسع سنين، وإزاء ما تتفتق عنه الأذهان من تصورات تتعلق بمستقبل لبنان كياناً ونظاماً ومصيراً، رأى مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك في لبنان أن يضع أمام أعين المواطنين والأصدقاء في البلدان العربية والعالم بعض تطلعات انطلق بها من الموقع اللبناني في ضوء ما يدين به من عقيدة، وما تجمع لهذا الوطن من تقاليد نسجتها قرون طويلة وتكون له من تراثات جليلة، ملتزماً، في ما يعلن، قول الرب يسوع المسيح: «ليكن كلامكم: نعم نعم ولا لا، وما زاد على ذلك فهو من الشرير».

أولاً ـ المبادىء: لا تنهض المجتمعات ولا تزدهر الأوطان الا إذا رست قواعدها على مبادىء نابعة من طبيعة الانسان، هذا ما أكدته ولا تزال تؤكده المسيحية منذ نشأتها حتى اليوم، ومن هذه المبادىء ما يتناول المجتمع الانساني والمجتمع الديني والمجتمع المدني والمجتمع السياسي.

١ ـ المجتمع الانساني: الانسان هو محور المخلوقات وقمتها، سلطة الله عليها ليستخدمها، ضمن الإطار المرسوم لها، في تحقيق شخصيته وتنميتها واجتناء ما يعود عليه منها بالنفع والخير. وبهذا يتساوى جميع الناس، فلا تفرقة بينهم ولا تمييز ولو اختلفوا جنساً ولوناً وعرقاً ولغة وديناً وثقافة ووضعاً إجتماعياً.

ويقضي الخير العام بإيجاد مجتمع إنساني يتيح لكل من أفراده وفئاته وجماعاته سبل التكامل الذاتي ويحقق لهم ما يصبون اليه من سعادة، ويضمن مالهم من كرامة وقيم إنسانية وفي رأسها الحرية.

والمجتمع كائن حي يتطور ويتجدد وينمو وفقاً لما يستجد من أوضاع ويواجهه من تحديات في ضوء ما تكون فيه من تراث مع تعاقب الأجيال، في شتى الحقول: الدينية والثقافية والعلمية والاقتصادية والسياسية.

٢ ـ المجتمع الديني: الحرية الدينية، في نظر المسيحية، حق طبيعي ومدني يصونه القانون ويعد اغتصابه تجنياً وامتهاناً للكرامة الانسانية، لذا يحق لكل مواطن اعتناق الدين الذي يرتاح إليه ضميره والمجاهرة به وممارسة فروضه، إفرادياً وجماعياً، دونما حرج أو إكراه أو تضييق أو تمييز بين أتباع دين ودين، أياً يكن دين أكثرية المواطنين.

ويتسع المجتمع الديني لمختلف الأديان، شرط ألا يأتي أتباعها ما يخل بالأنظمة العامة والقوانين المرعية العادلة، ويقوم بين هذه الأديان تعاون مخلص وتساند مثمر في سبيل الخير العام، وليس الدين دولة والا انتفت الحرية الدينية، وليس دولة ضمن الدولة وإلا التبست الأدوار وفقد كل منها هويته. ولا يمكن ان يكون هامشياً تتجاهله الدولة وتهمله لأن له دوراً في ترقي الأمة وفي الحفاظ على التقيد بالشرائع الالهية. وما فتئت المسيحية، منذ أن كانت، تدعو الناس الى التحاب ولو اختلفوا مذاهب ومشارب، سعياً الى إقامة عيش مشترك يتبادلون فيه المنافع والمصالح والاحترام، ولا سيما بين المؤمنين بالإله الواحد.

٣ ـ المجتمع المدني: قوام المجتمع المدني العائلة والجماعة، ويترتب لهما حقوق تتناول المرافق الحياتية المختلفة، منهاالعمل والملكية والاقتصاد والثقافة.

أ ـ العائلة: إن العائلة هي أساس المجتمع البشري وخليته الأولى. في أحضانها تنشأ أجيال المواطنين وتترعرع على مبادىء الدين والأخلاق والوطنية التي تستهدي بها على دروب الحياة. وهكذا تصبح العائلة مستودع التقاليد والتراث والخيرات المتكونة على كر السنين. ولا تسلم العائلة من التفكك إلا إذا تأمن لها الثبات والاستقرار. وتزدهر العائلة إذا قام بين أفرادها تعاون مخلص يرتضون معه كل تضحية، سعياً الى سعادة مشتركة، وهي لا تتوفر إلا إذا تمتعت العائلة بما لها

من حقوق على الدولة والمجتمع وادت ما عليها نحوهما من واجبات. وفي ضوء هذا المفهوم تصبح العائلة صورة مصغرة عما يجب ان يكون عليه المجتمع الوطني الذي هو العائلة الكبرى.

ب ـ الجماعة: تتألف الجماعة من مجموعة العائلات، ومن الجماعات يتألف الوطن. وهو المحيط الجغرافي الذي يعيش ضمن حدوده مواطنون يتضافرون على تحقيق متطلبات ما للوطن من تراث وما توافقوا عليه من تطلعات. وينتظم المواطنون في طوائف أي جماعات نقابية أو حزبية أو دينية. فالنقابات تحمل هموم أصحاب المهنة الواحدة، والأحزاب ترمي، من وراء العمل السياسي، الى توفير المزيد من العدالة والازدهار، والجماعات الدينية تضم المؤمنين بعقيدة دينية واحدة. وإذا جاز للنقابات ان تتزاحم على تأمين المصالح المشتركة وللأحزاب على تولي السلطة، فلا يجوز للجماعات الدينية ان تتزاحم الا على مرضاة الله ونشر المحبة بين الناس وإلا أصبح الدين حزباً يبتعد كل البعد عن غاياته الأصيلة.

ولهذا تدعو المسيحية أبناءها الى تحمل التبعات والاضطلاع بالمسؤوليات مع إخوانهم المواطنين إلى أي دين إنتموا وتحضهم على نبذ التقاليد البالية الدخيلة على الدين، والعمل على إشاعة العدالة ونصرة الضعيف والمظلوم ومبادرة الجميع بالخدمة بدافع من محبة صادقة.

ج ـ العمل: العمل، أياً يكن حقله ووسيلته، فكراً أم يداً أم إدارية أم مهنة، يعد، على أنواعه، حقاً وشرفاً وواجباً يلزم جميع القادرين عليه سداً لحاجة، ومشاركة لله في عمل الخلق والابداع، وتوثيقاً لروابط الأخوة بين الناس، ومساهمة في بناء الوطن. وللعامل، في نظر المسيحي، قيمة وكرامة تأبى عليه ان يكون عالة على سواه من الناس وتمنع على مستخدميه استغلاله بمساواته بالآلة العجماء التي تلقى أحياناً من العناية في المصنع اكثر منه. وهو كائن مخلوق على صورة الله، وله مثل أعلى هو السيد المسيح الذي أراد ان يحيا حياة العامل.

د ـ الملكية: خيور الأرض لجميع الناس، يجب أن يكون لكل منهم نصيب منها. والمسيحية، إذ تقر الملكية الخاصة التي تتيح للمالك ان يشعر بكرامته في بسط سلطانه على جزء ولو ضئيلاً، من أرض الله الواسعة، فإنها تقول بتقييد ممارسة حق الملكية عندما يقضي بذلك الخير العام، ولكن ضمن شروط عادلة تحددها السلطات المختصة.

هـ ـ الاقتصاد: ما كان الاقتصاد الا لخدمة الانسان. لذلك يجب تنظيمه لكي لا يقتصر النمو الأقتصادي على أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو دول، بل يجب أن يعم خيره جميع الناس ولذلك لا بد من تعاون ناجع بين رأس مال وعمل، ومشاركة بين أرباب عمل وعمال. وهذا يقضي على الكثير من الفوارق الاجتماعية التي يشكو منها عالم اليوم والتي تنادي المسيحية بمكافحتها عندما تدعو الى محاربة الفقر والقهر والحرمان وتندد بالاستئثار والاحتكار والطغيان. فلا يجوز لمن يزعم الدفاع عن حرية السياسة الاقتصادية ان يرفض ما تقتضيه الحالة من إصلاحات عامة، كما لا يجوز أن تستبد السلطة بالسياسة الاقتصادية او تحد من حريتها تعسفاً.

و ـ الثقافة: الثقافة ثروة، ولجميع الناس حق في اقتناء قسطهم منها، ولها ثلاثة وجوه: تاريخي واجتماعي وآني. وتعدد الثقافات في الوطن الواحد يغني شعبه ويفتحه على سائر الشعوب ولا يؤذي وحدته، لا بل يعمل على تعزيزها إذا عرف كيف يحافظ على جوهر ثقافته الخاصة الأصيلة وحضارته المميزة. والغنى الثقافي خير وأبقى من الغنى المادي. من هنا تقول المسيحية بحق الوالدين باختيار المدرسة والثقافة التي يريدونها لأبنائهم، وذلك ضمن إطار الثقافة الوطنية.

٤ ـ المجتمع السياسي: المجتمع السياسي الأمثل هو المجتمع الديموقراطي الحر، وهو يعنى بتنظيم علاقات الافراد والجماعات وفق قوانين وأنظمة تضمن لهم الأمن والأستقرار والازدهار، وتوصلهم الى ما لهم من حقوق وتلزمهم بما عليهم من واجبات. وليس العدد قاعدة الديموقراطية الصحيحة بل هي تمكين الافراد والجماعات في الوطن من الاعراب عن شخصيتهم وميزاتهم والعمل على تحقيقها من دون ان تطغى كثرة على قلة أو تستبد قلة بكثرة.

ويعمل المجتمع السياسي:

ـ على الصعيد الداخلي، على تعزيز الروح والوحدة الوطنية عن طريق حمل المواطنين على التمسك بالتراث ومحض

الولاء للوطن والالتفاف حول قيمه ورموزه ومبادئه، ونشر العدالة والمساواة وإيجاد تكافؤ الفرص أمام المواطنين ليتمكنوا من تحقيق ذواتهم وتوظيف مواهبهم في ما يعود عليهم وعلى وطنهم بالخير والفائدة

ـ ويعمل المجتمع على الصعيد الخارجي على توطيد علاقات الصداقة مع سائر البلدان التي تشدها الى الوطن مصالح ثقافية واقتصادية وسياسية.

ويختار المجتمع السياسي حراً سلطة تسهر على شؤونه وتحافظ على حرياته وتجسد إرادة أبنائه وطموحاتهم وتعمل على تحقيقها بعيداً عن كل استبداد او انحياز أو تعسف.

ويتسع المجتمع السياسي لاحزاب تخضع في عملها السياسي للنظام وترعى المصالح الوطنية العليا، فلا موالاة لنظام أو حزب أو فئة على حساب الوطن، ولا معارضة لمقومات الوطن ومصلحة المجتمع وحرمة الاخلاق والضمائر

والمشاركة في السلطة ـ والسلطة خدمة ـ وفي إتخاذ القرار وتنفيذه، حق صريح للمواطنين يمارسونه عبر ممثليهم على المستويات المختلفة، فلا هيمنة ولا استئثار ولا طغيان فئة على فئة ولا لجوء الى عنف واحتراب، سعياً الى تحقيق مآرب ومكاسب غير مشروعة، بل وحدة وطنية ومساواة وتعاون مخلص وسلام قائم على العدالة يكون ثمرة محبة خالصة. وهذا ما تعلمه المسيحية التي لا تتقيد بنظام سياسي خاص، بل ترتضي كل نظام يصون المعتقدات والحريات والكرامة الانسانية.

ثانياً ـ الوقائع: الحرب المستمرة على أرض لبنان منذ تسع سنوات، وقد أوقعت عشرات الالاف من القتلى والجرحى والمعاقين ودمرت المرافق الاقتصادية وخربت المدن والقرى وشلت الحياة على أنواعها وجعلت من مئات الالاف من اللبنانيين لاجئين في وطنهم، ليست بالاساس حرباً أهلية بل هي حروب الاخيرين على أرض لبنان، ولهذا القول أدلة، منها:

١ ـ منذ إعلان الاستقلال حتى نشوب هذه الحرب، تمكن اللبنانيون، رغم تعدد مذاهبهم الدينية، ان يجعلوا من وطنهم قبلة الانظار بفضل ما ساده من أمان وتوفر فيه من إزدهار، رغم بعض أحداث لا يخلو منها وطن.

٢ ـ ما كانت عقدة الخوف لدى المسيحيين وعقدة الغبن لدى المسلمين لتشعل نار الاقتتال بينهم لو لم يروج لها الغرباء ويحضوا عليها ويتعهدوها بالاسلحة والذخائر. ذلك رغم ان عقدة الخوف لدى المسيحيين قديمة ولها ما يبررها، والتاريخ شاهد.

٣ ـ عقدة الخوف من تشرذم الشرق الى دويلات طائفية. التي قيل إنّها انتقلت اليوم الى المسلمين، ليست المسيحية من أسبابها بشيء.

٤ ـ وما كان إنتماء لبنان إلى محيطه العربي ولا محاولة استرداد فلسطين سبب خلاف بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، والمسيحيون كانوا السباقين الى فكرة العروبة والدفاع عن فلسطين.

٥ ـ أما الامتيازات المزعومة فليست بالواقع امتيازات، بل كانت ضمانات وافق عليها الجميع ووسيلة لطمأنة الاقلية الخائفة من طغيان اكثرية مجاورة. وبعد، فما كان نصيب المسيحيين من حيور الدولة يوماً بأكثر من نصيب المسلمين.

ثالثاً ـ التطلعات: إنطلاقاً من هذه المبادىء وهذه الوقائع يعلن المجلس التطلعات الاتية:

١ ـ لبنان بلد موحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، تلتقي على أرضه ديانات مختلفة اهمها المسيحية والاسلام. ويتألف شعبه من اتباعها وتشد افراده روح وطنية صادقة، على اختلاف الدين وتنوع الثقافة والحضارة. وهو يرعى الحريات ولا سيما الدينية منها بحيث تمارس الشعائر الدينية تحت سمائه بحماية القوانين وضمن الأنظمة المرعية.

لبنان أرض إيمان، والدولة فيه تحترم جميع الاديان وتقر حرية ممارستها دون ان تتخذ أياً منها ديناً لها.

٢ ـ لبنان، بحدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً، وطن نهائي لجميع ابنائه، سيد حر مستقل، يرفض كل إحتلال وينتمي الى محيطه العربي ويرتبط بعلاقات ثقافية واقتصادية وسياسية مع كل دولة تحترم تراثه الحضاري.

وهو يستقطب ولاء اللبنانيين الذين يتمتعون، على قدم المساواة، بنفس الحقوق ويلتزمون بنفس الواجبات، سواء أقاموا على أرضه أم غابوا عن ربوعه ولهم الحق جميعاً في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والقومية

٣ ـ نظام الحكم في لبنان جمهوري ديموقراطي لا تطغى فيه كثرة على قلة ولا تستبد قلة بكثرة، بل ينفسح فيه المجال لكل فئة من المواطنين لتحقيق شخصيتها وخصائصها الانسانية المميزة، في إطار القانون. وقد يسهل ذلك اعتماد اللامركزية الادارية الانمائية. وليس عندنا ما يحول دون علمنة الدولة بالمعنى الصحيح.

٤ ـ نظام الاقتصاد حر يشجع المبادرات الفردية ويمنع التحكم والاستثشار ويوفر أسباب العمل والازدهار لجميع المواطنين والفئات بحيث يعملون معاً بالتعاضد على توفير الانماء العام ضمن عدالة إجتماعية تعم الجميع.

٥ ـ الشرعية هي الضمان الاوحد لبقاء الوطن وسلامته ولا قوة مسلحة الا قواها من جيش وقوى أمن داخلي. اقتناء السلاح محظور والمخالفون يعاقبون. وخدمة العلم إجبارية.

٦ ـ انشاء النقابات والاحزاب حق يكفله الدستور، على ان لا تؤدي النقابات الى صراع طبقي ولا الاحزاب الى التشكيك بالوطن ومؤسساته وبالتالي الى تهديمه وكل مطالبة بالحقوق تتم بالوسائل المشروعة بعيداً عن اللجوء الى العنف والسلاح.

٧ ـ تنعم العائلة في لبنان برعاية الدولة التي تضمن لها التمتع بحقوقها جميعاً وفي رأسها حق اختيار نوع التربية والمدرسة لاولادها، كما تعمل والدولة على تعزيز دور العائلة في المجتمع بما تقدم لها من تسهيلات للقيام بما عليها من تبعات وهي لا تزال، تمثل دوراً كبيراً في تكوين لبنان والمحافظة على تراثاته وتقاليده.

٨ ـ الملكية الخاصة تتمتع بحماية القانون، وأرض لبنان للبنانيين، وعلى الدولة ان تشدد الرقابة على العلميات العقارية لمنع انتقال الاراضي الى غير اللبنانيين ولحماية املاك المهجرين والمغتربين وتسهيل عودتهم اليها، في أقرب وقت ممكن، عودة كريمة.

٩ ـ لبنان عضو فاعل في المنظمات الاقليمية والدولية. وقد قام، وفي استطاعته ان يقوم، بدور كبير في الدفاع عن حقوق الانسان، والوفاق بين الامم، ونشر السلام في العالم وقد استحق، في ما مضىء التقدير والاحترام».

تعليق الرئيس سليم الحص على الوثيقة الكاثوليكية الصادرة عن مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك. النهار ١٩٨٣/١٢/١٠ ص ٤

«إن وثيقة التطلعات اللبنانية التي أعلنها مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك أسس تتضمن الكثير من الايجابيات التي ترضي طموح اللبنانيين من جميع الفئات، وليس ذلك بالغريب نظراً الى روح المسؤولية الوطنية العليا الذي املاها. مع ذلك لا بد لنا من إبداء ملاحظة على الفقرة التي تتحدث عن «إمتيازات مزعومة» وتؤكد «إنها ليست في الواقع امتيازات بل كانت ضمانات وافق عليها الجميع ووسيلة لطمأنة الاقلية الخائفة من طغيان أكثرية مجاورة».

في اعتقادنا ان الاصلاح السياسي المطلوب من خلال الحوار الوطني لا بد ان يتناول النظام السياسي من جوانبه المختلفة. لذلك نرجو ألا يكون في هذا القول معنى التحفظ السابق على جوانب مهمة من الاصلاحات المنشودة والتي يجب أن يكون رائدها تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. ويستوقفنا في هذا الصدد ما جاء في الوثيقة من تأكيد على «أن الحرب المستمرة على أرض لبنان منذ تسع سنين ليست في الأساس حرباً أهلية بل هي حروب الاخرين على أرض لبنان».

لا جدال في أن الازمة اللبنانية لها وجه خارجي، وقد أصبح هو الوجه الابرز بعد دخول مختلف القوى الاقليمية والدولية مباشرة حلبة الصراع المستعر على أرض لبنان. ولكن هذا يجب ألا يحجب عن بصرنا حقيقة أخرى، وهي أن هناك خلافات بين اللبنانيين عمر بعضها من عمر الاستقلال، وان الازمات السياسية كانت متتالية ولو ان حدتها كانت تتفاوت بين فترة وأخرى، واحداها انفجرت صراعاً مسلحاً في العام ١٩٥٨، وان القوى الخارجية، ما كانت لتفعل فعلها تحريضاً وامداداً لولا الانقسامات الداخلية التي كانت قائمة بين اللبنانيين.

إننا لا نجادل في أن الساحة اللبنانية تشهد اليوم صراعاً أقليمياً ودوليا، فهذه حقيقة مرة لا مراء فيها. ولكن هذه الحقيقة لا تنسينا ان هناك مشكلة لبنانية داخلية كانت هي سبب الفجوة التي تسربت من خلالها عوامل التفجير من الخارج. والا، فعلام مبادرات الحوار والوفاق، ولم الحديث عن عدالة ومساواة وتكافؤ فرص؟

يبدو لنا ان الامتيازات المقصودة لم يكن فيها شيء من الضمان الفعلي للبنان ولا لاية طائفة من طوائفه، بدليل انها لم تدرأ عن لبنان ما تعرض إليه من معاناة منذ العام ١٩٧٥ ولم تدرأ عن شعبه ما وصل إليه اليوم من حال مأسوية لم تسلم منها أية طائفة ولا حتى الاقلية التي يقال ان الامتيازات هي ضمانات لها.

القول ان الضمانات المقصودة هي وسيلة لطمأنة الاقلية الخائفة من طغيان اكثرية مجاورة يوحي وكأن المقصود بالاكثرية المجاورة ليس الفئات اللبنانية الاخرى إنما المحيط العربي في المنطقة. فإذا كان الامر كذلك، فلماذا تكون الضمانات لمصلحة فئة لبنانية معينة على حساب المساواة بين الفئات اللبنانية جميعاً؟ بعبارة أخرى، لماذا تكون على شكل خصائص لفريق من اللبنانيين من دون سائر الفرقاء؟ نخشى ان يكون في التمييز بين الفئات اللبنانية على أساس وجود أكثرية مجاورة نوع من التصنيف يجعل بعض الفئات جزءا من المجتمع اللبناني ويجعل الفئات الاخرى جزءاً من المجتمع العربي في المنطقة. وهذا ما لا نقره. ان روابط لبنان العربية التي أكدها مؤتمر الحوار في جنيف ليست وقفاً على فئة دون الاخرى، إنما هي علاقة انتماء ومصير للشعب اللبناني بأجمعه. إذ كيف لنا ان نتحدث عن شعب لبناني واحد يدين بالولاء الصحيح للبنان الواحد اذا كنا نصر على التفريق بين فئاته من حيث الحقوق والواجبات والانتماء؟

نحن لا نرى مسوغاً للحديث عن أقلية طائفية، فكل الفئات اللبنانية هي في حكم الاقليات داخل المجتمع اللبناني وكلها أمست خائفة على وجودها ومصيرها بعد الاهوال والمهالك التي نزلت بلبنان من غير تمييز بين طائفة وأخرى.

لا يضمن مصير لبنان الوطن في نظرنا ولا يضمن مصالح أية فئة فيه الا نظام تتوافر فيه شروط الأمان والاستقرار، أي نظام مبني على قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وكذلك الحرية والكرامة للجميع من غير تمييز».

تعليق

السيد نبيل خليفة على الثوابت الأسلامية في جريدة العمل ١٩٨٣/١٠/٩

ما من شك في أن ما سمّي «الثوابت الاسلامية» التي أعلنت في إجتماع إسلامي موسع عقد في دار الافتاء في ١٩٨٣/٩/٢١، قد أثار الكثير من التعليقات، وسارعت أكثر من جهة الى الترحيب بهذه الثوابت بحيث أن الرئيس شمعون بالذات اكتشف «أن ثمانية من أصل عشرة من ثوابت الموقف الاسلامي هي موجودة في دستور حزب الوطنيين الأحرار»

السؤالان الأساسيان المطروحان حول هذا الاعلان الإسلامي هما:

١ ـ ما هي علاقة هذه الثوابت «بنظرية الاسلام وهديه».

٢ ـ وبالتالي ما هي قيمتها العملية في ضوء واقع الاسلام السياسي في لبنان في الوضع الحاضر؟

أولاً ـ الثوابت(١) على المستوى النظري

إن قراءة تحليلية «للثوابت الإسلامية العشر» تسمح بإبداء الملاحظات الأولية التالية:

١ ـ إن التسمية بذاتها خطأ فكري خطير. فالقول «بثوابت إسلامية»، أو «ثوابت مسيحية»، أو «ثوابت لبنانية» هو قول تنقصه الدقة العلمية ويكشف الى أي مدى يتعاطى السياسيون والمحللون ورجال الدين في الأمور السوسيولوجية من دون أن يقرأوا كتاباً في علم السوسيولوجيا. المجتمعات تتطور في شكل دائم ومستمر، لأن الحياة تتطور من ضمن ظروف جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية معينة. فكيف يمكن الحديث عن ثوابت سياسية تقوم على قاعدة من «التحولات»

* ١ راجع بنود والثوابت الأسلامية في مكان آخر حسب الفهرس.

الدائمة بدليل دافع وهو أن لو راجعنا المواقف الإسلامية على مدى عشر سنوات لوجدنا تحولات سياسية كثيرة في هذه المواقف مرتبطة بالوضع القائم على الأرض (الموقف من الفلسطينيين ثم من السوريين ثم من المسيحيين، ثم من الأسرائيليين وذلك تبع للتطورات في ميزان القوى على الساحة اللبنانية).

٢ - على الصعيد النظري العام، إن الاسلام السياسي في لبنان يحاول أن يحدد موقفه من المسألة اللبنانية بشيء من «الخصوصية» من دون أن يتخلى عن القواعد الأساسية التي تحكم وتتحكم بمواقفه كلها، وهي قواعد الشرع الإسلامي أو «المبادىء الأساسية للدولة الاسلامية». وهذه المبادىء هي «الثوابت الاسلامية» الحقيقية وعددها اثنتان وعشرون كما صاغها المؤتمر الاسلامي في كراتشي أيار ١٩٥١ (نصها منشور في نهاية البحث) . وفي هذا السياق تحاول صياغة «الثوابت العشر» بإسلوب الرئيس سليم الحص المعروف أن تبرز طرحاً مغرياً في الظاهر ولكنه ملتبس في الباطن وسنبيّن هذا الالتباس في ملاحظاتنا التالية.

٣ - ان القول بلبنان وطن نهائي يعد تحولاً بارزاً في الموقف الإسلامي ولكنه في صياغته ومحتواه يحمل التباسات عدة:

- الوطن هو الأرض. وهناك الشعب شعب الوطن. واجتماع الأرض والشعب في «النهائية» سيشكل الأمة. فهل وصلت الثوابت الى القول «بأمة لبنانية»؟!

- «ثم إن القول بلبنان «العربي في انتمائه وواقعه» يطرح أكثر من سؤال وتساؤل حول «مضمون» هذا الانتماء وهذا الواقع[1]. والدليل الدافع على ذلك ان المؤتمر الاسلامي الذي أنعقد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٦ كان قد شرح «أساس الهوية العربية للبناني وما يترتب عليها من التزامات». وجاء في هذا الشرح «إن حرصنا على إقامة الديمقراطية الجديدة على الهوية العربية يتفق مع تصورنا الإنسان والحضاري للعروبة ومع التزامنا القومي العربي. ولسنا ننشد في هذا التحديد تسمية جديدة لجمهوريتنا اللبنانية بمقدار ما ننشد فيه أساساً قومياً صريحاً وراسخاً لتلاحمنا الوطني ولتكاملنا القومي والإقليمي مع أخواننا العرب[2]».

وواضح من هذا الشرح أن إنتماء لبنان العربي وواقعه العربي يعنيان كونه جزءاً من الأمة العربية لأنه جزء من القومية العربية وهكذا يصبح «لبنان الوطن النهائي» كما جاء في مطلع الثوابت العشر كلاماً لا قيمة فكرية له. . . بل مجرد قيمة دعائية قائمة على الالتباس غير المحسوب أو المقصود. ولا فرق في ذلك.

٤ - . . . يضاف الى ذلك أن «المواطنة» لها أسسها في المفهوم الإسلامي، وهي تختلف عنها في مفهوم الدولة القومية الديمقراطية. خذوا الآن مسألة المواطنة: لما كان الإسلام نظاماً للفكر والعمل، وعلى أساس هذا النظام يقيم دولته قسمين، ويجعلهم على نوعين: المسلمين وأهل الذمة»[3]. فالأساس في الإسلام الديني ليس في الأقليم أي في الوطن بل في السكان وانتمائهم الديني وليس انتمائهم الوطني. ففي الإسلام لا مكان للانتماء «الوطني».

٥ - وعلى السياق ذاته جاء في البند الثاني من الثوابت الاسلامية أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وضمانها».

- ليس في الشرع الإسلامي ما يحدد نوعية الحكم: جمهورياً كان أم ملكياً. فهو خيار مفتوح وحسناً فعل المجتمعون باختيار النظام الجمهوري.

- لكن لفظة ديمقراطية المستعملة هب قد أدخلها الرئيس الحص على النص (ويبدو ان صياغة الثوابت هي في مجملها من وحيه) من دون أن ينتبه إلى الفارق بين الدولة الديمقراطية القومية والمفهوم الاسلامي للدولة. فالليبراليون يشددون على هذه اللفظة، وأكثر منهم الاشتراكيون والشيوعيون. ولكن، على حد قول الإمام الخميني «إن مفهوم الديمقراطية هو مفهوم أنتي - إسلامي» ولذلك رفض تسمية الجمهورية الايرانية بجمهورية إيران الديمقراطية. والخميني على حق في ذلك:

---

(١) يراجع في هذا الصدد كتاب «الكتائب وعروبة لبنان» للاستاذ نبيل خليفة.
(٢) أنطوان خويري - الحرب في لبنان. حوادث لبنان - الجزء الثالث ص ٨٥٣ - ٨٥٤
(٣) أبو الأعلى المودودي - نظرية الاسلام وهديه. دار الفكر ١٩٦٠ ص ٣٠٠

فالديمقراطية في النظريتين الليبرالية والماركسية هي قيام المجتمع(البورجوازي أو البروليتاري) بصياغة القوانين والنظم التي تحكم حياته. فالمجتمع يصنع ويضع القوانين والنظم، فهي تخرج من تحت. من القاعدة من الشعب من المجتمع. أما في الاسلام فالله قد صنع ووضع القوانين والنظم، فهي تهبط من فوق من القمة من الشريعة من الله فالمفهومان متعارضان على طول الخط. وليس من السهولة أخذ المفاهيم بسطحية كاملة من دون التعمق في معانيها. من هنا يصبح القول إسلامياً «بضرورة إحترام الحريات العامة وضمانها» صحيحاً، بمقدار ما تكون هذه الحريات متوافقة والقوانين المبنية بذاتها على الشرع أي على القرآن والسنّة.

٦ ـ إن التزام الاقتصاد الحر هو أحد هواجس البورجوازية السنيّة. ولكن الى أي مدى يعبر هذا الالتزام عن قناعة الشيخ حليم تقي الدين ممثل جنبلاط الاشتراكي في الاجتماع؟ والى أي مدى يستجيب لمطالب المحرومين كما يعبر عنها الزعماء الشيعة؟

٧ ـ بالنسبة الى الغاء التفاوت بين المناطق والفئات اللبنانية يشار الى الأمور التالية:

○ إن المسلمين درجوا على النظر في النتائج من دون النظر في الأسباب.

○ ولو فعلوا لاكتشفوا على عكس ما يصورون ويتصورون أن التقدم الذي شهدته المناطق المسيحية يعود في أسبابه اليهم هم.

□ فهم الذين منعوا الشباب المسيحي (أيام العثمانيين) من الانخراط في الجندية لأنه مشكوك فيه لكونه من أهل الذمة.

□ فحوّل نشاطه الى التجارة والثقافة وأثرى وتقدّم.

□ وهم (أي أجدادهم) الذين أوقفوا مسار العقل العربي ـ الإسلامي عن الاجتهاد في القرن السادس عشر، وفي حين كان العالم العربي وأوروبا تسيران في خط إبن رشد، اندفعت النهضة في أوروبا بفعل تحرير العقل، في حين أصاب الشلل العالم العربي ـ الاسلامي بفعل تقييد العقل والتمسك «بالثوابت». وإن علاقة بعض الفئات اللبنانية بالغرب ربطتها بحركة التحرر في حين أن علاقة فئات لبنانية أخرى بالمحيط جمّدت مسارها الفكري ـ الاجتماعي.

إن من يقرأ مثل هذا القول يظن أن لدى الفئات ومنها آبار البترول، في حين أن المناطق الإسلامية هي قفراء نفراء. والحقيقة أن المدن اللبنانية ومناطق الصناعة اللبنانية ومناطق السياحة اللبنانية ومناطق الزراعة اللبنانية هي في معظمها مناطق تسكنها أكثرية اسلامية واضحة، إن بناء الانسان هو الأساس. ولن يبنى هذا الانسان من فراغ أو من جماد أو من ماض بائد. إنه إبن الحضارة المعاصرة. ومعركة المسلمين الحقيقية هي في قبول هذه الحضارة أو رفضها، وليست مع الفئات المسيحية التي اتخذت خيارها الحضاري العصري منذ زمن بعيد.

إن المساواة المطلوبة هي مساواة في النهوض وليست مساواة في تدمير المدارس وإحراق المنازل وقصف المعالم الحضرية واحراقها!

٨ ـ أما التمسك بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات ورفض كل شكل من أشكال اللامركزية السياسية فهما أمران مفهومان ما داما يترابطان بصلب الايديولوجية الاسلامية. فمقولة التوحيد هي مقولة إسلامية بامتياز (راجع المبدأ ٢١ من مبادىء الدولة الاسلامية). والرئيس الحص جعل إحدى مهماته الأساسية خلال هذه الحرب محاربة كل اتجاه نحو اللامركزية السياسية[٤]. وقد أكّدنا ووكّدنا في أكثر من دراسة ومجال على أن القضية اللبنانية لن تحل إطلاقاً حلاً سليماً على صعيدها الداخلي الا بقيام دولة لبنانية واحدة مرتكزة على نظام اللامركزية السياسية[٥]. وإن مسارعة جهات وشخصيات

---

(٤) يراجع كتابه: نافذة على المستقبل ـ دار العلم للملايين ١٩٨١. وكذلك مقدمة كتاب الدكتور خالد قباني عن اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان ـ منشورات عويدات ١٩٨١.

(٥) عالجنا الموضوع في دراسة نشرت في «العمل» في حلقات أربع ابتداء من ١٩٨٢/١/١٢ بعنوان: «المدخل الصحيح لانجاح مغامرة الانقاذ».

وأحزاب مسيحية الى الترحيب «بالثوابت العشر» وتبنيها لهي الدليل على أن هذه الجهات لم تحفظ درساً واحداً من أمثولات الحرب اللبنانية الحالية . . . ولا من أمثولات التاريخ اللبناني!

٩ ـ إن مطلب «الغاء الطائفية السياسية» كما جاء في البند السابع، هو في الحقيقة مخرج للمسلمين أكثر منه حلاً للقضية اللبنانية. فهم لا يستطيعون الاستمرار في التمسك بالتصنيف الديني للمجتمع على أساس طائفي من جهة، ولا يستطيعون القبول بدمج مجتمعي على أساس العلمنة الشاملة من جهة أخرى لهذا طلعوا علينا منذ بداية الحرب ببدعة ابناء الطائفية السياسية. على أساس إنها «تطوير لتظامنا من وضعه الطائفي الراهن الى وضعه الوطني». والطائفية السياسية. على أساس إنها «تطوير لنظامنا من وضعه الوطني». والطائفية السياسية تتعلق بشكل الدولة لا بنظامها السياسي. إنها لا تتعلق بسلطات الرئاسة والوزارة والمجلس والسلطة التنفيذية والشعب، بل بتوزيع المناصب السياسية والادارية على الطوائف التاريخية. انها، في شكل آخر، اعتراف بحق الطوائف التاريخية. إنها، في شكل آخر، إعتراف المشاركة. وبالتالي أن إلغاء الطائفية السياسية من دون إلغاء استقلالية الطوائف وقوانينها يعني الغاء قاعدة المشاركة بين الطوائف. فالتمسك باستقلالية الطوائف يعني القول والقبول بتعددية المجتمع اللبناني (دينياً على الأقل). والتمسك بالغاء الطائفية السياسية يعني التنكر لمبدأ المشاركة والغاءه، وبالتالي تعريض طوائف أخرى لخطر الزوال الحضاري، إن الغاء الطائفية السياسية هو أسلوب مقنع لتحكيم قانون العدد الطائفي بقانون التوازن الطائفي. فهو تزكية للطائفية المجتمعية ـ السياسية تحت ستار الغاء الطائفية السياسية!!

١٠ ـ في البندين الثامن والتاسع كلام على دعم الشرعية ورفض الهيمنة الحزبية أو الفئوية والميليشيات وعودة المهجرين منذ العام ١٩٧٥،

- أما الشرعية فلسنا نعرف إذا كانت شرعية الذمّي صحيحة فكيف إذا كان كتائبياً.
- وأما الهيمنة الحزبية فهي مقولة تنقض الكلام السابق على الديمقراطية.

إن وصول كتائبي الى السلطة لكونه كتائبياً يضع الكتائب أمام امتحانين:

١ ـ إما أن ينجح ممثلها في السلطة، وهذا يقتضي له، ككل حكم ديمقراطي، جهازاً يتجاوب معه وبالتالي ينفذ سياسته. والمعترضين أن يعترضوا على النتائج وليس على المقدمات!

٢ ـ وإما أن يفشل ويقال عندها ان الكتائب فشلت وذلك لأن الحاكم كان مقيداً منذ البداية بحيث أن تعيين موظف كتائبي في منصب رفيع يعتبر من الخطايا. ألم يرد في حقوق أهل الذمة أن أهل الذمة لا حق لهم بتولي المناصب الحساسة!؟ ثم أليس من سياسة جماعة الدعايات القائلة بالهيمنة والفئوية الوصول الى مثل هذه النتيجة وهي تفشيل الكتائب سياسياً بعدما عجزوا عن تفشيلها عسكرياً؟

١١ ـ أما عن سحب القوات الأسرائيلية من لبنان بموجب البند العاشر من الثوابت الاسلامية فيمكن إبداء الملاحظات التالية:

ـ لو كانت قرارات مجلس الأمن قادرة على إخراج اسرائيل من الأراضي التي احتلتها لما كانت الموسى قد وصلت الى ذقن لبنان منذ حرب العام ١٩٦٧.

ـ لا يفرق المجتمعون بين قوات الاحتلال والقوات المتعددة الجنسيات، وهذا أمر له مغزاه، ولا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار. علماً أن هذه القوات جاءت للمحافظة على حياة ياسر عرفات وجماعته منذ البداية.

ـ إن «رفض أي محاولة لفرض معاهدة صلح أو علاقات مع إسرائيل» هو كلام مطاط يحتمل التأويل الكثير. فهو لا يرفض اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي لا يشكل معاهدة. ولكنه يغلق الباب أمام المعاهدة وتطبيع العلاقات من بعد. فهو نظرة أحدية الجانب الى الصراع تريد أن تأخذ انسحاباً إسرائيلياً من لبنان من دون أن تدفع ثمن هذا الانسحاب!

. . . هذه بعض الملاحظات على الثوابت العشر فماذا الآن على الأرض. . . اللبنانية؟

ثانياً ـ واقع الإسلام السياسي في لبنان اليوم

إذا تخطينا هذه الثوابت التي أعلنها زعماء روحيون وزمنيون مسلمون من دار الافتاء في بيروت من السنة والشيعة

والدروز، ونظرنا الى واقع الاسلام السياسي في لبنان ماذا نجد؟

١ ـ إن ما ومن يعبّر عن موقف الإسلام السياسي في لبنان حالاً، وربّما في معظم الدول الاسلامية، ليس التمثيل البورجوازي الديبلوماسي على طريقة الرئيس الحص، بل هو الحركات الراديكالية الاسلامية: إبتداء من المغرب وصولاً الى أندونيسيا. إن حمّى الانتجريسم الاسلامي هي في تصاعد مستمر. أن نظرة من الجزائر إلى إيران مروراً بمصر، تؤكد هذا التوجه. وفي لبنان بالذات فإن ما يعبر حالاً عن موقف الإسلام السياسي هو:

ـ سنياً ما يحدث في طرابلس على يد جماعة حركة التوحيد الإسلامية بقيادة سعيد شعبان (مع بداية تهجير للمسيحيين).

ـ وشيعياً: ما حدث ويحدث في بعلبك وحارة حريك على يد الخمينيين وحزب الله من جماعة حسين الموسوي.

ـ ودرزياً ما حدث ويحدث في الشوف وعاليه والمتن الاعلى على يد الجنبلاطيين من قتل وذبح وتهجير للمسيحيين وإحراق للمنازل والمعابد والأديرة.

إن هذه المواقف ترتبط بالثوابت الأساسية في الإسلام وليس الثوابت «الديبلوماسية»!

٢ ـ إن سوريا تأخذ لنفسها الآن، كالعادة صفة تمثيل الموقف الاسلامي في لبنان، إن الفيتو على رئيس المجلس والوزارة هو تعبير عن هذا الموقف وشعار سوريا في ذلك هو:

ما هو للمسلمين هو لسوريا،

وما هو للمسيحيين هو لسوريا ولهم.

وهذا هو معنى تأليف لجنة الحوار واختيار اعضائها، ومشكلة المسلمين الدائمة أنهم في حاجة الى زعامات وطنية لا الى زعامات أحياء وحارات!!

٣ ـ إن الاسلام السني ـ الشيعي يخشى حالاً من عودة المعادلة اللبنانية الى قاعدة التوازن الماروني ـ الدرزي. وجنبلاط يردد كل يوم ضرورة إسقاط ميثاق ١٩٤٣ لأنه في جوهره سلخ التوازن الماروني ـ الدرزي وجعله توازناً مارونياً ـ سنياً.

٤ ـ إن إعلان جنبلاط قيام الكانتون الدرزي لم يقابل لما يجب من المعارضة الاسلامية لقد ظل المسلمون يضربون المسيحيين منذ ثماني سنوات للبدء بإعلان كانتون مسيحي ولم يقعوا في الفخ. وعندما وجدوا ذلك متعذراً شرعوا بذلك على أساس ان القضية «أباقاش بدهما عليم الله»!! فحتى الدكتور الحص راح يجد لجنبلاط أسباباً تخفيفية لاعلان الحكم الذاتي، أليس أن ما يحق للمسلم لا يحق لأهل الذمة؟!

٥ ـ إن الاسلام السياسي وهو يتحامل على القوات اللبنانية والجباية.. شأن زعامات دينية مسيحية، ينسى أنه وهو يقبض الشيكات بملايين الدولارات البترولية لا يعود يفكّر بمبدأ استقلالية الارادة الوطنية والتمويل الذاتي. كما تنسى بعض الزعامات الدينية المسيحية ذاتها ان ما تقبضه من جعالات الوفيات لا يقل كثيراً عما يقبضه الذين نذروا أنفسهم للاستشهاد؟!

والخلاصة، أن الثوابت الاسلامية العشر تشكّل تطوراً في الفكر الاسلامي السياسي في لبنان ولكنه تطور يبقى محكوماً بثوابت أقوى منه ولا يستطيع تجاوزها للوصول الى الحل المطلوب للقضية اللبنانية. وإنه مع الأخذ بعين الاعتبار حسن النية في ما أعلن لا بد من أخذ سوء النية في ما يرتكب على أرض الواقع في البقاع وطرابلس والجبل.

إن ما ينقذ لبنان، ليس التمسك بمثل هذه الثوابت ذات الخلفية الميتولوجية، ولا حتى ربّما شقيقتها الثوابت المسيحية التي لم تظهر بعد، والتي قد تكون هي الأخرى من الفصيلة ذاتها لأنها من الخلفية الميتولوجية أيضاً.

المطلوب إسلامياً ومسيحياً العودة الى الواقعية التاريخية ـ الجغرافية لايجاد الحل السليم لمأساة لبنان!

المبادىء الاساسية للدولة الاسلامية

يجب أن يكون في دستور الدولة الاسلامية تصريح بما يأتي من المبادىء:

١ - إن الحاكم الحقيقي، من حيث التشريع والتكوين. هو الله رب العالمين وحده.

٢ - يكون قانون البلاد مبنياً على قواعد الكتاب والسنة ولا يوضع قانون ولا يصدر أمر إداري يخالف الكتاب والسنة.

التنبيه: إن كانت البلاد نافذاً فيها من القوانين ما يخالف الكتاب والسنة، فلا بد في الدستور من النص على أنها تنسخ أو تغيّر وفقاً للشريعة الأسلامية تدرجاً في مدة محدودة.

٣ - لا تقوم الدولة على أساس نظرية إقليمية أو لسانية أو نسلية أو غيرها من النظريات الباطلة الأخرى، وإنما تقوم على مبادىء وغايات أساسها ما جاء به الاسلام من نظام للحياة البشرية.

٤ - على الدولة الاسلامية أن تقيم الحسنات وتستأصل السيئات على ما أرشد إليه الكتاب والسنة، وأن تعمل على إحياء الشعائر الاسلامية وإعلائها وتهيء التعليم الديني اللازم لجميع الفرق الاسلامية المعترف بها حسب مذاهبها ومشاربها.

٥ - على الدولة أن تعمل على توكيد ما بين مسلمي العالم من أواصر الاخوة والاتحاد وأن تسعى في المحافظة على وحدة الأمة المسلمة وأحكامها بأن تسد على سكان البلاد المسلمين طرقاً يتسرب بها إليهم الفوارق العنصرية واللسانية والاقليمية وما إليها من الفوارق المادية الأخرى على قواعد العصبية الجاهلية.

٦ - تكفل الدولة الحاجات اللازمة الانسانية، كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج والتعليم، لك من كان غير أهل لاكتساب الرزق أو لم يعد قادراً عليه أو عجز عنه عجزاً موقتاً لسبب من الأسباب النازلة كالبطالة والمرض مثلاً من غير أن يفرق في ذلك بين الناس لأجل أديانهم أو سلالاتهم.

٧ - يتمتع أهل البلاد في حدود القانون بجميع الحقوق التي منحتها إياهم الشريعة الاسلامية من حماية النفس والمال والعرض وحرية المبدأ والمسلك وحرية العبادة والحرية الشخصية وحرية ابداء الرأي وحرية التنقل وحرية الاجتماع وحرية المحاولة لاكتساب الرزق والمساواة في فرص الرقي والاستفادة من المؤسسات الاجتماعية.

٨ - لا يسلب أحد من سكان البلاد حقاً من هذه الحقوق إلا إذا كان له مساغ في الشريعة الاسلامية. ولا يعاقب أحد على ذنب أو جريمة الا بعد أن يسمح له بالدفاع عن نفسه وتحكم عليه المحكمة.

٩ - جميع الفرق الاسلامية المعترف بها يتمتع أهلها بالحرية المذهبية التامة في ضمن حدود القانون فلهم أن يلقنوا ابناء مذاهبهم تعاليمها وينشروا آراءهم وأفكارهم بكلة. ولا يقضي في أحوالهم الشخصية إلا حسب مذاهبهم الفقهية، ويكون من الأنسب ان يحكم بينهم في هذه الشؤون قضاة من أنفسهم

١٠ - وسكان الدولة من غير المسلمين يتمتعون في ضمن حدود القانون بحرية تامة في ديانتهم وعبادتهم وثقافتهم وتعليمهم الديني. وكذلك يكون من حقهم أن يطالبوا بالقضاء في أحوالهم الشخصية حسب قانونهم الديني أو رسومهم وتقاليدهم.

١١ - من المحتوم على الدولة أن تحافظ على جميع العهود والمواثيق التي قطعتها لغير المسلمين من سكان البلاد. ويتمتع سكان البلاد بالحقوق المدنية التي ذكرت في المادة السابعة، من غير ما فرق بين المسلمين وغير المسلمين.

١٢ - لا بد أن يكون رئيس الدولة مسلماً ذكراً يعتمد الجمهور أو ممثلوهم المنتخبون على تدينه وكفاءته وسداد رأيه.

١٣ - رئيس الدولة هو المسؤول الحقيقي عن تسيير شؤون الدولة. غير أنه يجوز له أن يفوض جانباً من صلاحياته الى فرد أو جماعة

١٤ - لا يستبد رئيس الدولة بالأمر وإنما يسير أمر الحكومة على منهاج الشورى. ومعنى ذلك أنه يدير شؤون الحكم ويؤدي واجباته بمشورة من أعضاء الحكومة وممثلي الجمهور المنتخبين.

١٥ - لا يجوز لرئيس الدولة أن يعطل الدستور، كله أو جزءه، ويستبد بالحكم دون الشورى.

١٦ - والجماعة التي تخول حق انتخاب رئيس الدولة، هي التي يكون في مكنتها أن تعزله عن منصبه بأغلبية الآراء

١٧ - رئيس الدولة يكون مساوياً لجمهور المسلمين في الحقوق المدنية ولا يكون بريئاً من سلطة القانون.

١٨ ـ لا يكون لأعضاء الحكومة وعمالها وللعامة الا قانون ونظام واحد، ولا ينفذه فيهم الا المحاكم العامة في البلاد.

١٩ ـ تكون الهيئة القضائية في البلاد منفصلة عن الهيئة التنفيذية ومستقلة عنها، حتى لا تتأثر في القيام بواجباتها بما للهيئة الادارية من السلطة.

٢٠ ـ لا يسمح بالنشر والدعوة الى الأفكار والنظريات التي تناقض المبادىء الأساسية للدولة وتهددها بالفساد والاضطراب.

٢١ ـ مقاطعات البلاد وولاياتها المختلفة تعتبر أجزاء إدارية للدولة ولا تكون منزلتها كوحدات (يونيتس) نسلية أو لسانية أو قبلية. بل إنما تكون بمثابة مناطق إدارية يمكن أن تفوض إليها الصلاحيات الادارية تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها نظراً الى المصالح الادارية، إلا أنها لا يسمح لها أبداً بالاستقلال والانفصال عن المركز.

٢٢ ـ لا يقبل تفسير لشيء من الدستور يخالف الكتاب والسنة.

كل ما يتعلّق
بالمؤتمر المسيحي - بكركي والثوابت المسيحية

١٤-١-١٩٨٤
٣١-١-١٩٨٤

نص تصريح
البطريرك مكسيموس الخامس حكيم عشية إنعقاد المؤتمر المسيحي في بكركي.

النهار ١٩٨٤/١/١٣

أعلن بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الخامس، أن غاية المؤتمر المسيحي الشامل الذي يعقد صباح غد السبت، في الصرح البطريركي في بكركي «إعلان المبادىء الاساسية التي يتفق عليها المسيحيون، ليصار في ضوئها الى التفاهم مع الاخوة اللبنانيين من الطوائف المحمدية».

وأكد أن مصير المسيحيين يتوقف على الشرعية اللبنانية وعلى جيشها القوي والقادر مشدداً على ان التقسيم غير وارد، وهذا بناء على ما سمعناه في داخل لبنان وفي خارجه، معتبراً ان ليس في إمكان أي فئة الحصول على حقها بواسطة السلاح، لانه لم يحسم أي قضية أو خلاف في شكل نهائي.

وحذر من أن العالم الخارجي الذي إهتم سابقاً بقضيتنا بدأ يضجر منها الان، وكلما طال الحل ابتعد العالم الخارجي عنا، مطالباً بضرورة التفاهم مع سوريا، ومعرباً عن أمله في أن يؤدي عقد قمة بين الرئيسين اللبناني والسوري الى استعادة لبنان عافيته واستقراره.

عشية المؤتمر المسيحي الذي دعا إليه البطريرك الماروني الكاردينال مار انطونيوس خريش، ويحضره رؤساء الطوائف المسيحية الكبرى أو ممثلون عنهم ورؤساء الرابطات المسيحية المعترف بها، أدلى البطريرك حكيم بتصريح شرح فيه ظروف انعقاده وأهدافه ونتائجه المرجوة.

وقال: إن غاية المؤتمر اعلان المبادىء الاساسية التي يتفق عليها المسيحيون في لبنان، وما يريدونه لوطنهم في المستقبل لكي يخطوا، في ثبات، نحو تفاهم مع الاخوة اللبنانيين من الطوائف المحمدية، حتى يصل جناحا لبنان، المسيحي والمسلم، الى تفاهم بينهما على الحاضر والمستقبل.

وأضاف: إن الفكرة ولدت في روما عندما دعا قداسة البابا يوحنا بولس الثاني البطاركة الاربعة الكاثوليك الى

الاجتماع، فاتفقوا في ما بينهم على ضرورة لقاء سياسيين لاعلان رأيهم في لبنان ومستقبله، كما سبق لاخوانهم المسلمين ان اعلنوا المبادىء التي يـرونها مناسبـة لمستقبل لبنـان. ونأمـل في أن تتفق النظرة المسيحيـة مع النـظرة الاسلاميـة، وسنـدرس الفوارق بينها، وندلي باقتراحات خاصة في إجتماع عام يضم الجناحين.

س ـ ما هي نظرتكم الى الوضع المسيحي بعد حرب الجبل؟

ج ـ حرب الجبل مؤسفة، وما حدث لا يرضى عنه أحد. ويقـال ان هناك مهجـرين ومخطوفـين من المسيحيين ومن الدروز في آن واحد، وان بيوت الطرفين تهدمت، وبسببها تهجر الكثيرون. أما بالنسبة إلينـا نحن المسيحيين الـذين عشنا بأمان وسلام مع إخوتنا الدروز بعد مـذابح ١٨٦٠، أصبح ما رأينـاه من تقتيل وتهجير وهدم كنـائس ومدارس ومحـلات عبادة مستغرباً جداً. وكنا نأمل في ألا تحدث هذه الاعتداءات الاليمة البغيضة، ويفترق أبناء الوطن الواحد.
وقال: ونحن بالذات نعرف أن الاتفـاق بين المسيحيـين والدروز هـو من الاسس الثابتـة للبنان ومستقبله ولا ننسى أبداً ما سمعناه من أحد إسلافنا البطريرك كيرللس التاسع مغبغب المولود في عين زحلتـا في وسط الشوف إنـه لدى ولادتـه احتضنته إحدى العائلات الدرزية الجنبلاطية التي لجأ اليها والـده فولـد البطريـرك في بيت درزي وكان يقـول ويردد ان الاتفاق مع العائلات الجنبلاطية ضروري لمستقبلنا في لبنان، إذا كنا نريد البقاء فيه وقد تبعنا هذه النصيحة وحافظنـا على الصلات الطيبة في عين تراز مركزنا الصيفي البطريركي، على أن تكون صلاتنا مع جيراننـا الدروز صـلات إخوة ومحبـة. وكم من مرة زارنا في عين تراز المرحوم كمـال جنبلاط وكـذلك إبنـه وليد. وبيننـا وبينهم خبز وملح. وهـذا التفاهم بـين المسيحيين والدروز في الجبل وفي الشوف هو الذي حافظ على الهدوء والسلام طول الاعوام التسعـة الاولى من الحرب. ولم تتأزم الصلات بيننا وبينهم إلا بعدما دخلت إسرائيل الشوف وجنوب لبنان واللبيب من الاشارة يفهم.

س ـ ما هو مصير المسيحيين في لبنان؟

ج ـ مصير المسيحيين يتوقف على الشرعية اللبنانية التي نرجو أن يكـون لها جيش لبنـاني موحـد، يستطيـع ان يكون أقوى من كل الميليشيـات الموجـودة على السـاحة اللبنـانية. ولا شـك عندي في أننـا إذا عدنـا إلى إصالتنـا سنتفق مسيحيين ومسلمين، من دون تأخير عندما لا يكون هناك تدخلات أجنبية عربية أو أوروبية وأميركيـة. وهـذا مـا يحدث في كـل مرة يتقابل المسيحي والمسلم بعد إنقطاع إجباري فصل بينهما، فيرتمي الواحد في أحضان الاخر يقبله بدموع ويجدد الصداقة.
وأضاف: «قد نحتاج الى بعض الوقت ليزول البغض والكراهية التي ولدتها الظروف المؤسفـة الاخيرة، والى إعـادة بناء المنازل المهدمة والمهجرين من كل الاديان الى قراهم ومنازلهم. ولكن في النهايـة لا شك عنـدي في أننا سنعـود ونتفاهم مع بعضنا، إذا كنا فعلاً أبناء الانجيل والقرآن اللذين يدعوان الى المحبة والتسامح والاخاء. كذلك لا نرى ان في الامكان ان ينال اي منا حقه في السلاح إذا كان له شكوى او تظلم، لأن السلاح في لبنان لم يحسم أي قضية في صورة نهائية.
وقال: «ويجب على كل لبناني مخلص، بمعاونة الشرعية القوية والشريفة أن ينال حقه بالتفاهم والحوار المتبادلين
أما الذين يرفضون هذه المبادىء الأساسية لمستقبل لبنان فلا شك إنهم يفكرون في الهجرة، وهذا ما نـراه بكل أسف عند بعض أبنائنا المسيحيين في الاشهر الاخيرة».

س ـ ما هي نظرة الخارج الى لبنان؟

ج ـ يمكن القول ان العالم الخارجي الذي اهتم إهتماماً فائقاً بقضايا لبنـان أصبح الان في ضجـر منها، وكلما طـالت احتقرنا العالم الخارجي وابتعد عنا. ولدى وجودنا في القاهرة حيث زرنا أبناء طائفتنا، خمسة أسابيع، لاحظنا ان الحكـومة والشعب المصري يتطلعان الى لبنان بعطف كبير ويريدان ان يساعداه بكل امكاناتها، إلا أننا لمسنا لمس اليد أن زيارة السيد ياسر عرفات مصر ومقابلته الرئيس حسني مبارك قد تغير المفاهيم كلها، وقد تعـود القضية الفلسـطينية الى إستعـادة اهميتها واتخاذها المقام الاول بين القضايا العربية، فتصبح القضية اللبنانية هامشية.
وتابع: وكم من مـرة سمعنا من المسؤولـين في أثناء جـولاتنا عـلى العالم الغـربي وفي مصر: لا نفهم لماذا يتحـارب اللبنانيون وأيضاً لماذا لا يتفق اللبنانيون في ما بينهم ويضعون حداً لحرب مدمرة دامت عشرة أعوام. لذلك عندما عـدنا من

القاهرة دعونا في أول تصريح الى ضرورة التفاهم والوصول الى حل نهائي لقضايانا لاننا إذا دامت الخلافات بيننا قد نفقد ليس فقط القضية اللبنانية، بل أيضاً لا سمح الله الوطن نفسه الذي قد يتقسم او يبتلعه كله أو جزءاً منه من يريد لنا الزوال او الموت.

س ـ وهل ترى تقسيماً في لبنان؟

ج ـ نحن قلنا ورددنامرات عدة أننا ضد التقسيم، وأكدنا إنه غير وارد، بناء على ما سمعناه في داخل لبنان وفي خارجه خصوصاً في فرنسا وأميركا. وما زلنا نأمل على رغم ان التقسيم واقع الان ويدل كل شيء إلى أنه سيدوم طويلاً، في أن نزيل كابوس التقسيم عن كاهلنا ونعود الى الصيغة التي عشناها أربعين عاماً مسلمين ومسيحيين معاً مع إدخال ما يمكن إدخاله من تحسينات وتطمينات، لينال كل ذي حق حقه.
وأضاف: «وسمعنا من مسؤولين كثيرين في لبنان وفي خارجه ان لا بد من أن يتنازل البعض لكي يصبح التفاهم بين الجميع ممكناً وثابتاً».

س ـ ما رأيكم بالخطة الامنية وربطها بحلول سياسية للتنفيذ وإتفاق ١٧ أيار؟

ج ـ جوابنا عن هذا السؤال المزدوج، ليكون سلبياً وحكيماً، يتطلب منا معرفة الامور السياسية منها الكثير. ولكن لنا رأي خاص أعلناه منذ زمن طويل، هو ضرورة التفاهم بين لبنان وسوريا. فهما توأمان جغرافياً وإنسانياً وتاريخياً لا ينفصلان، وقد يكون إهمال سوريا عند إبرام اتفاق ١٧ أيار وعند درس الخطة الامنية السبب في المشاكل التي نعيشها اليوم، ونرجو من صميم الفؤاد ان يتمكن فخامة الرئيس اللبناني الذي ندعو إليه بدوام التوفيق والنجاح في مساعيه، ان يتمكن من مقابلة رئيس الجمهورية السورية الفريق أول حافظ الأسد في أقرب وقت بعد ان يكون الرئيس السوري استعاد عافيته التامة والكاملة. ولا شك ان مثل هذه القمة اللبنانية ـ السورية سيكون لها أثر فعال في كل قضايانا وقد تأتي بالثمار التي نرجوها للبنان.

س ـ هل تظنون ان المرحلة الثانية من مؤتمر الحوار في جنيف ستنعقد؟

ج ـ في رأينا ان إنعقاد مؤتمر جنيف لن يحدث قريباً ولا بد من تهيئة الاجواء المناسبة له، إذا كنا نريد له النجاح.
وقال: «وفي المناسبة، نجدد استغرابنا واستنكارنا لعدم تمثل طائفتنا شرعياً في مؤتمر جنيف، وكذلك الطائفة الارثوذكسية الكريمة. ولكن بما ان المؤتمر الاول كان للمصالحة، ونحن والارثوذكس متصالحون مع الجميع، نرجو ان نكون ممثلين في المؤتمر الثاني نظراً الى الامور المهمة التي سيتطرق اليها، لندرسها ونعطي رأينا فيها. وإلاّ سيكون هناك ظلم أساسي ينبىء بعواقب مستقبلية وخيمة. لذلك نرجو ان ينتبه المسؤولون عن المرحلة الثانية لمؤتمر الحوار الى هذه النقطة المهمة ولا تخلو الطائفتان الارثوذكسية والكاثوليكية من رجال في استطاعتهم خدمة مستقبل لبنان، كما خدموه في حاضره وماضيه»

وطلب البطريرك حكيم من الله ان يضع لبنان على طريق الخلاص هذه السنة، لينهي آلامه واحزانه وحروبه، ويزرع المحبة في قلوب بنيه، لكي نقدر ونفهم كلمة السيد المسيح: «طوبى لفاعلي السلام فإنّهم أبناء الله يدعون».
وأضاف: «كنا بشرنا منذ مدة، بأن هذه السنة ستشهد خاتمة أحزاننا وحروبنا، وما زلنا عند رأينا في أن الفرج إقترب».

برقية البابا يوحنا بولس الثاني
إلى البطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش لمناسبة المؤتمر المسيحي،

صاحب النيافة الكردينال انطونيوس بطرس خريش بطريرك انطاكية للموارنة

بكركي ـ لبنان

يطيب لنا، وقد علمنا بالاجتماع الذي سيعقده قريباً جداً الرؤساء الروحيون والمسؤولون السياسيون لجميع الطوائف المسيحية برئاسة نيافتكم، أن نعرب لكم عن عميق الرضى عن هذه البادرة المشكورة المؤاتية.

إنا ننضم بالصلاة الى جميع المشاركين ونصوغ أحر الأماني لكي يتمكن هذا اللقاء من الاسهام بطريقة فعالة، في مجال السعي الدائب وراء الحوار الوطني، في تحقيق تطلعات المسيحيين وتطلعات الشعب اللبناني بأجمعه حول السلطات الشرعية.

وأنا لعلى يقين راسخ ان هذا الاجتماع بين لبنانيين يشاركون في الايمان عينه بالمسيح الفادي، ينبوع المحبة والمصالحة، سيكون حافزاً للجميع ورمزاً لهذا التعاون المخلص البناء الذي تتوق إليه جميع طوائف البلاد والذي يمكنه وحده أن يؤمن التعايش المحق ويقام مجتمع يشعر فيه في وقت معاً بأنه من أحد المستفيدين منه واحد بناته.

مع مودّتنا وبركتنا التي تشمل الشعب اللبناني بأجمعه.

يوحنا بولس الثاني

كلمة
البطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش في المؤتمر المسيحي في ١٤/١/١٩٨٤

أصحاب الغبطة

صاحب الفخامة

أصحاب السيادة والمعالي

أيها الاخوة،

نرحب بكم أخوة يجتمعون على مصافاة ومودة في هذا المقر البطريركي الذي كان وسيبقى بإذن الله ملتقى لجميع المسيحيين في لبنان على وجه خاص ولجميع اللبنانيين على وجه عام. وكان لهذه البطريركية على كل مفترق طرق من تاريخ لبنان دور مثلته بفضل ما اكتسبت من ثقة غالية عن طريق وضعها ذاتها في الخدمة.

ونشكر لكم تلبيتكم الدعوة التي هي في الحقيقة امنية نابعة من جميع الاوساط المسيحية واللبنانية. وهذا يعني أننا لسنا نحن داعين بقدر ما نحن معكم ومثلكم مدعوون. والداعي الاوحد هو لبنان وطننا المعذب الذي يعاني الأمرين منذ تسع سنوات. لا بل يعاني ما لا نعتقد أن عانى مثله بلد سواه. ولا حاجة بنا الى تعداد ما توالى علينا من ويلات ووقع في صفوفنا من خسائر بالارواح والارزاق. وما سال على أرضنا من دماء بريئة وتهدم من مرافق ومساكن وتشرد من مواطنين فاصبحوا لاجئين في وطنهم. والادهى ان جرثومة الشر راحت تتسلل الى النفوس، فداخل الشك الكثيرين من اللبنانيين

بقيمهم وتقاليدهم وحضارتهم ومبادئهم ومـا من أجله يعيشون ويموتون. وهـو الايمان بـالقيم الروحيـة والانسانيـة، وفي مقدمتها الايمان بالله، وحقوق الانسـان والحريات في مفهومها الصحيح وعلى أنـواعها. وهـذا ما حمـل الكثيرين منهم عـلى هجرة قد لا تعقبها عودة.

وليس منا من لا يسمع كـل يوم بمـا تتناقله الصحف والاذاعـات من أنباء ويتبـادله النـاس من أحاديث حـول مصير لبنان. وهي أحاديث غالباً ما تسند إلى هذا او ذاك من المحافل الدولية والمراجـع المسؤولة عن مصـير الشعوب والأوطـان. ويعلل مطلقو هذه الاحاديث أحاديثهم بالقول ان بين اللبنانيين من الخلافات ما يقطع عليهم مجال العيش معاً على تفاهم في ظل نظام يخضعون له، ويتقيدون به، ويتعاملون بمقتضاه على قدم المساواة، دونما تفـرقة او تمييـز بين أبنـاء طائفـة وطائفـة وجماعة وجماعة، فيما الطامعون بهذا الـوطن وأصحاب المآرب والاغراض، هم الـذين يذكـون نار الاحقـاد بين اللبنـانيين ويعملون عـلى المباعـدة بينهم. وأياً تكن الأسبـاب التي أوصلتنا الى مـا وصلنا إليـه، فليس من بيننا من لا يشعـر بخطورة المرحلة التي نجتازها.

ولا يحسبن أحد أن الغاية من إجتماعنا هذا دعوة الى تكتل طائفي فئوي، لكنه على العكس من ذلـك إجتماع يـرمي الى توحيد الصف المسيحي على مبادىء وطنية ثابتة ويسهل الحوار مع الصف الاسـلامي الموحـد، لانهاض لبنان بجنـاحيه المسيحي والاسلامي من كبوته. وتركيـزه على مبـادىء وطنية تلتقي عليهـا الارادات بحيث لا يبقى في لبنان إلا مـواطنون يدينون بـالولاء الخـالص له ويـرتضونـه وطناً نهائيـاً موحـد الأرض والشعب والمؤسسات يضمن لجميع ابنائه المساواة في الحقوق والواجبات، ويعيشون تحت سمائه في مناخ حرية هي أحد أسباب وجوده، ويعتزون بارتضاء أغلى التضحيـات في سبيل كرامته، ليظل نموذجاً للتعايش بين أبناء مختلف الديـانات. وبين المجتمعين اليـوم من شاءتهم العنـاية الالهيـة في قمة المسؤولية التاريخية في هذه الظروف المصيرية، من رؤساء طوائف وزعماء وطنيين وأهل خبرة ودراية، والمقررات التي نحن مدعوون الى إتخاذها سيكون لها شأنها في نظر التـاريخ وعليهـا يتعلق مصير الاجيـال الطالعـة من أبنائنـا الى حقبة طـويلة. وسيكون لنا منهم عليها إمّا بركة وإمّا لعنة لا سمح الله.

ولنـا وطيد الأمـل بأنا سنخرج من هـذا اللقاء بمـا يعود عـلى وطننا بـالخير ويعبـر أوضح تعبـير عن رأي المسيحيين اللبنانيين، ويصلح قاعدة لما قد يتبع من حوار مع الجناح اللبناني المسلم، لينهض لبنان عـلى توافق إرادات أبنـائه وهـو خير ضمانة لجميع اللبنانيين.

وإننا فيما نستمطر بركات الله على هذا اللقاء، نسأله تعالى أن يهدينا سواء السبيل ويمدنا بأيـده لنعمل مـا فيه خـلاص وطننا من محنته وعودة كل لبناني مهجر الى بيته وقريته وحيه. وما فيه خيرنا وخير جميع اللبنانيين.

بكركي في ١٤ /١/١٩٨٤

كلمة

الرئيس كميل شمعون في المؤتمر المسيحي في بكركي في ١٤/١/١٩٨٤

سيدي صاحب الغبطة،

نشكر كلمة غبطتكم الرائعـة، وترحيبكم بهـذا اللقاء الـذي تم في صرح بكـركي مشياً عـلى التقاليـد المستمرة عبـر التاريخ وأني إذ آسف كـل الأسف لغياب فـريق عزيـز بل عضـواً فاعـلاً في مجتمعنا المسيحي واللبنـاني، أملاً في أن تكـون إجتماعاتنا المقبلة شاملة باشتراك جميع الطوائف المسيحية ممثلة ومتفقة الكلمة خصوصاً أن الهدف هو إنقاذ لبنان من المصاب الذي حل به منذ تسع سنوات وخصوصاً أننا نأمل ان مقررات هذا اللقاء ستؤلف جـدول اعمال يعـرض على مؤتمـر يضم جميع العائلات اللبنانية من دون استثناء فيتعاونون جميعاً من مسيحيين ومسلمين على إنهاء الأزمـة وبناء لبنـان، والعودة الى ما كان عليه من سيادة وسلم وحرية وإزدهار.

س - من تعني بالفريق العزيز؟

ج - الطائفة الارثوذكسية الكريمة.

بيان المؤتمر المسيحي في بكركي (١٤/١/١٩٨٤)

بعد مرور تسع سنين على الوضع المأسوي الذي يتخبط فيه لبنان، وتفاقم الاخطار التي تهدده بالتفكك والزوال وشعوراً من المسيحيين بهذه الاخطار المحدقة بالوطن بكامله من حراء أعمال العنف والأرهاب التي تمارس على جميع اللبنانيين نتيجة تخطيطات محكمة، وبوجوب توحيد الموقف المسيحي لمواجهة هذه المخططات التي وان استهدفت اللبنانيين عموماً فقد استهدفت المسيحيين خصوصاً، التقى ممثلو الطوائف المسيحية والاحزاب والهيئات في بكركي يوم السبت الواقع فيه الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٨٤ تلبية لدعوة صاحب النيافة والغبطة الكاردينال البطريرك مار انطونيوس بطرس خريش.

وقد حضر هذا اللقاء كل من ممثلي الطوائف المسيحية في لبنان:

غبطة البطريرك مكسيموس الخامس حكيم بطريرك طائفة الروم الكاثوليك برفقة معالي الاستاذ جوزف سكاف، غبطة البطريرك كيراكين سركيسيان بطريرك الارمن الارثوذكس يرافقه الاستاذ ارزومانيان، غبطة البطريرك بطرس كسباريان بطريرك الارمن الكاثوليك، فخامة الرئيس كميل شمعون، سيادة المطران أفرام جرجور ممثل غبطة بطريرك السريان الكاثوليك، سيادة المطران اثناسيوس أفرام ممثل طائفة السريان الارثوذكس، سيادة المطران روفائيل بيداويد ممثل طائفة الكلدان، سيادة المطران بولس باسيم ممثل طائفة اللاتين، حضرة القس سليم صهيوني ممثل طائفة البروتستانت، سيادة المطران نرساي دي باز ممثل طائفة الاشوريين، معالي الشيخ بيار الجميل برفقة الدكتور جورج سعاده عن حزب الكتائب اللبنانية، الدكتور شارل مالك بصفتيه الشخصية كرئيس سابق لجمعية الامم المتحدة وكمنتدب من سيادة المطران الياس عودة مطران بيروت للروم الارثوذكس بعد ان تعذر على سيادته الحضور لسبب طارىء، الشيخ بطرس حرب عن «تجمع الموارنة»، الاستاذ شاكر أبو سليمان عن الرابطات المسيحية، الاباتي بولس نعمان عن الرهبانيات، الاستاذ انطوان أبي زيد عن حزب الكتلة الوطنية، الأستاذ مارون حلو عن حزب الوطنيين الاحرار، السيد فادي إفرام عن القوات اللبنانية، صاحبي السيادة المطرانين صفير وأبو جودة النائبين البطريركين المارونيين.

وقد تليت برقية على المجتمعين وردت من قداسة الحبر الاعظم البابا يوحنا بولس الثاني تمنى فيها لهذا اللقاء النجاح فكانت موضوع تقدير جميع المجتمعين وشكرهم.

وبعد تدارس الاوضاع التي باتت تهدد لبنان في وجوده ووحدته وحرياته الاساسية التي كانت وستبقى المبرر لهذا الوجود، وإيماناً من المجتمعين بأن تقرير مصير لبنان يعود إلى اللبنانيين وحدهم وهم قادرون على ذلك، بعد إستعادتهم حرياتهم السليبة وتحرير أرضهم من كل وجود غريب غير شرعي وبسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية.

وإيماناً منهم بأن بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة والاطمئنان الى حياتهم وحقوقهم الطبيعية في جو من الأمن والحرية، لا يتم إلا في نظام يكفل للمسيحيين ولسواهم على السواء حقوق الانسان في الوجود وفي الكرامة وفي الحرية الجسدية والفكرية، رأى المجتمعون ضرورة طرح مشكلات الوطن جميعاً في محاولة جدية لانقاذه بالاستناد الى المبادىء الآتية:

أولاً ـ ضمان حقوق المسيحيين في لبنان وحرياتهم هو ضمان لبقاء لبنان كياناً فريداً وقيمة حضارية.

ثانياً ـ المقررات التي تصدر عن هذا اللقاء والاجتماعات اللاحقة هي توطئة للمؤتمر الوطني العام المسيحي ـ الاسلامي الذي يجب ان تتضافر الجهود لعقده والذي ترفع مقرراته الى السلطة الشرعية الممثلة بمؤسساتها الدستورية

ثالثاً ـ المدخل الصحيح الى كل حوار وطني مثمر هو توفير المناخ الأمني الصالح ووقف الاعتداءات على المواطنين الامنين.

رابعاً ـ حل قضية جميع المهجرين اللبنانيين في عودتهم السريعة الى قراهم واستعادتهم ممتلكاتهم والتعويض عليهم هو أمر جوهري أساسي.

وقرر المجتمعون تشكيل لجان تحضير ومتابعة تتمثل فيها كل الهيئات المشاركة في هذا اللقاء لاستكمال الاتصالات ووضع جدول أعمال مفصل يأخذ في الاعتبار كل الطروحات التي تقدمها الهيئات المشاركة.

وقد تعين اللقاء المقبل الثلاثاء في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٨٤.

ويتجه المجتمعون الى الله ليسألوه ان يساعد اللبنانيين على توحيد إرادتهم لما فيه خيرهم وخير وطنهم لبنان».

بيان الديوان الأرثوذكسي ١٩٨٤/١/١٤

«النعمة والبركة لكل من يطلع على هذا البيان:

تعلن البطريركية الارثوذكسية إنها لم تدع الى المشاركة في تحضير المؤتمر المجتمع في بكركي ولم يؤخذ رأيها في ضرورة حصوله أو عدمه في هذا الظرف بالذات ولم تعرف بتفصيل ما هو مخطط ليدور فيه من أبحاث ومداولات.

كذلك لم يتضح للبطريركية ان الاجتماع في بكركي هو قمة روحية او مؤتمر عام يشمل القوى على تنوعها. لكنها ترى ان تمثيل الكنيسة الثانية في لبنان والاولى في المنطقة بمطران واحد وعلماني واحد لا يتناسب مع مركزها لا في القمة الروحية ولا في المؤتمر الشامل.

لقد سبق لكنيستنا ان عبرت رسمياً وكتابة عن رأيها في الشؤون اللبنانية الرئيسة. لذلك فهي ترى من الضرورة الرجوع الى بيانها الرسمي الذي صدر عن الاجتماع التاريخي المنعقد في مطرانية بيروت الموقرة في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٣ لايضاح موقفها.

وتنتهز البطريركية هذه الفرصة لتلفت كل لبناني صادق الى أن أرثوذكسيي لبنان مسيحيون أصيلون منذ بدء المسيحية ولبنانيون في وضح النهار بما لا يترك زيادة لأي مستزيد، وأن لبنان بأرضه وشعبه ومؤسساته عزيز على أبناء كنيستنا، وانهم من أجل وحدته وسلامه وسلامته يدفعون الغالي والرخيص من دون حساب وفي كل يوم.

والرب معكم في كل حين،

صدر عن الديوان البطريركي في دمشق في تاريخ ١٩٨٤/١/١٤».

تصريح الرئيس كميل شمعون ـ (١٩٨٤/١/١٥)

طلب الرئيس كميل شمعون بتاريخ ١٩٨٤/١/١٥ مشاركة الطائفة الارثوذكسية في المؤتمر المسيحي العام «حتى يتم على أكمل وجه ويكون خطوة نحو مؤتمر عام يضم المسلمين والمسيحيين.».

وعلق رئيس «الجبهة اللبنانية» على البيان الذي صدر يوم السبت عن الديوان البطريركي لطائفة الروم الارثوذكس في دمشق والذي أوضح ان البطريركية لم تدع الى مؤتمر بكركي، قال:

«إنني أكن لغبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم كل محبة واحترام. كما اكن الشعور نفسه للطائفة الارثوذكسية الكريمة. فهي من العائلة اللبنانية في الصميم، وهي برهنت على مسيحيتها ولبنانيتها عبر التاريخ وفي كل مناسبة وطنية. لكنني اعتقد ان عدم توجيه الدعوة الى البطريركية الارثوذكسية بالذات سببه ان ليس للبطريركية مركز ثابت في لبنان خلافاً لكل البطريركيات الانطاكية. وكنت أتمنى لو تم على الارض ما كنت قد تحدثت عنه مع غبطة البطريرك هزيم عندما صمم على ان يشتري قطعة أرض في المنصورية ليشيد عليها مركزاً للبطريركية الارثوذكسية، فيتسنى له بذلك ان يمضي في لبنان المدة نفسها التي يمضيها في سوريا، أي ستة اشهر في بيروت وستة أشهر في دمشق، او على الاقل ان يكون للبطريركية حضور فاعل على الارض في لبنان. وهذا ما نتمناه جميعاً لأننا في حاجة الى بركة غبطة البطريرك هزيم ومساعيه الحميدة.

يجب ان يكون للطائفة المسيحية الثانية في لبنان مركز مرموق على الارض. ولأن المقر البطريركي غير موجود على الارض، فيستعاض عنه بالطبع بمطرانية بيروت وسيادة المطران الياس عودة بالذات، لذلك وجهت الدعوة الى المطران

عودة. هذا ما حصل بكل بساطة، ونحن على كل حال نرغب في مشاركة الطائفة الارثوذكسية في المؤتمر المسيحي العام بحيث يتم على أكمل وجه ويكون خطوة نحو مؤتمر عام يضم المسلمين والمسيحيين».

ورداً على سؤال، وصف شمعون المؤتمر المسيحي بأنه «ناجح ومن الممكن ان يصدر عنه شيء على المستوى المسيحي كما على الصعيد اللبناني العام إذا كانت هناك فعلاً نيات سليمة لدى الاطراف اللبنانيين. فلقد لمست ان التفاهم ليس مستبعداً بين المسلمين والمسيحيين».

حصاد الأيام : من اجل مؤتمر آخر ، وقرار ـ العمل ١٩٨٤/١/١٥

«المؤتمر المسيحي» ضروري . و«القمة الاسلامية» التي انعقدت منذ مدة كانت ضرورية . لكن ، متى يلتقي المسيحيون والمسلمون في مؤتمر واحد أو في قمة واحدة ومشتركة ؟!

وأين الصعوبة في التداعي إلى لقاء وطني على هذا المستوى إن كان ثمة مصير مشترك يربط بين العائلتين الروحيتين ؟

نحلم بيوم تلتقي فيه العائلتان كما لم تلتقيا ولا مرة . إذ ليست القمم والمؤتمرات ما ينقصنا . و«المسلمات» مسلمات هي قبل أي مؤتمر أو لقاء . فلا حاجة للتأكيد عليها كذلك . إنما الحاجة إلى خطوة متقدمة وجريئة من هذا القبيل تتعدى الشكل وتتعدى الاعلان عن مبادىء عامة ومسلمات . فاللبنانيون يختلفون على التفاصيل والنواحي التطبيقية لا على «المسلمات» والمبادىء العامة .

وإن كان من حاجة إلى تقرير مبدأ جديد أو قاعدة جديدة ، فهو الاعتراف المتبادل ـ إن صح القول ـ اعتراف اللبنانيين بعضهم ببعض ، واعتراف الطوائف بعضها ببعض ، إن هذه «التعددية» ليست كما قيل لنا زورا في السابق ، نتيجة سليمة ربما لا مرضية .

أليس لأننا افترضنا العكس كان الشعور بالقهر والغبن والخوف لدى كل الطوائف اللبنانية ؟

والصحيح أن ليس ما أساء إلى لبنان وأهله مثل تلك النظرية . . بل مثل تلك الفرضية التي تقول أننا شعب واحد أو أمة واحدة ، لكن الطائفية فرقتنا وقسمت الصف ، فوجب إعادة «صهرنا» في «بوتقة واحدة» .

كيف ؟

خيل إلينا أن «إلغاء الطائفية» يلغي الانقسامات كلها . لكن هذا الالغاء ظل كلمة فارغة أو أداة استغلال سياسي يرد عليها بالدعوة إلى «العلمنة» . وقد اثبتت الأحداث وكل المحاولات التي تمت على هذا الصعيد أن ما من طائفة تقبل أو تسلم بالغاء نفسها . وكل طائفة تتشبث بوجودها وشخصيتها اضعاف اضعاف تشبثها بلبنان . وليس هذا عيباً متى تذكرنا أن لبنان نفسه يشكل اعترافاً بهذه «المجموعات الحضارية» ويهدف أيضاً ، من جملة ما يهدف إليه ، إلى تأمين رعاية هذه «الشخصيات» وضمان سلامها وامنها وحرياتها .

أجل ، ينقصنا فقط هذا الاعتراف بعضنا ببعض ، اعترافاً حقيقياً صادقاً ومع اقصى الالتزام .

وغني عن القول أن الاعتراف بالآخر يعني اعترافاً بكونه «شخصية مختلفة» فأعز ما لدى الانسان هو خصائصه التي تجعله مختلفاً عن سواه . وهو لا يتنازل عن شخصيته المستقلة المختلفة في أي حال من الأحوال . ولا تستقيم علاقة بين شخصين ، بل بين اخوين ، إلا إذا تبادلا هذا الاعتراف مقروناً بأقصى الاحترام .

فلنعترف بهذه «التعددية» بأقصى الصدق والأمانة ، مع كل مـا تعنيه وتـرمز إليـه ، وأهمها طبيعـة العلاقـة بين هـذه «الشخصيات المختلفة» . إنه لمن الطبيعي أن تختلف الطوائف اللبنانية على كثير من الامور .

إن لم يكن على كل الأمور ، وبخاصة على «التفاصيل» . وقد يكون الاختلاف على «التفـاصيل» أهم من الاختـلاف على «المبادىء» و «المسلمات» !

في أي حـال ، هذه الاختـلافات هي في منـطق التركيبـة اللبنانيـة وليست عيباً ، إنمـا العيب أن تصبح الاختـلافات نزاعات ، وأحياناً نزاعات مسلحـة وكل التحـدي أن يكتشف اللبنانيـون الوسـائل التي تمنـع تحول الاختـلاف إلى نزاع . وهذه هي مهمة النظام السياسي ، والمؤسسات ، والتشريعات .

***

ينقصنا أيضاً . . . «استراتيجية لبنـانية» للتحـرير ، إن صـح القول ، لا التـأكيد المبـدئي على الاستقـلال والسيادة ووحدة الأرض والشعب . ولعل التقصير اللبناني على هذا الصعيد هو تقصير عقلي أو فكري عن اكتشاف الوسائل العلمية الكفيلة بتحقيق الجلاء . . جلاء كل القوات الغريبة عن أراضي البلاد .

وهل هو مستحيل أن يتفق اللبنانيون على خطة عملية تحقق هذا الجلاء وتضمنه ؟ وهذا ليس عمل الايديـولوجيـات والعقائد ، بل عمل عقل سياسي يعرف كيف يستنبط الوسائل وكيف يعبىء الامكانات لتوظيفها ، سياسياً وعسكرياً ، في معركة التحرير .

طبعاً ، لا غنى عن الأخذ بعين الاعتبار مشاعر اللبنانيين وهم أيضـاً من هذا الشـرق يشعرون أكـثر مما يفكـرون أو يعقلون ، وبخـاصة في الموقف من اسرائيـل وجيشهـا المنتشـر في بـلادنـا . لكن المشـاعـر يجب ألّا تعمي العقـل وتعـطل الاستراتيجيات . ولعل الخطر الذي يهدد وجود لبنان هو التعامل العاطفي الصرف أحياناً مع واقع الاحتلالات .

المهم أن يتفق اللبنـانيون عـلى خطة عمليـة لتحقيق الجلاء والانسحـابات ، لا أن يتبـادلوا العـواطف ، ويتباروا في قصائد التغني بوحدة الأرض والشعب أو بالسيادة والاستقلال .

والمؤتمـرات ، والقمم ، مسيحيـة صـرف كـانت أم إسـلاميـة ، أم مشتـركـة ، يجب أن تكـون من أجـل هــاتـين الضـرورتين :

- ضرورة «الاعتراف المتبادل» ، الذي هو في الوقت عينه ، اعتراف نهائي بحقيقة لبنان .
- وضرورة الاتفاق على «برنامج تحرير» ، أو على سياسة تحرير ، أو على خطة تحرير .

أما ما عدا ذلك ، فهو لا يستوجب ، ربما ، مؤتمرات وقمماً . يؤكد ذلـك تعذر عقـد مؤتمر اسلامي - مسيحي حتى الآن ، فيما كل المؤتمـرات والقمم التي تمت حتى السـاعـة لا تتكلم إلا على المبـادىء والمسلمات . . أو إلا عـلى ما هـو متفق عليه ومسلمات !

وواضح أن المطلوب ، «قرار سياسي» لا «إعلان مبادىء» .

لو عدنا إلى الدستور اللبناني لوجدنا أنه يغني عن أي «اعلان» جديد على صعيد المبادىء والمسلمـات . بل قـد يكون أفضل من أي إعلان يكتب تحت تأثير هذه الظروف المأسوية ، ولا تكون له بلاغة الدستور ولا عبقريته .

بيان أمانة سر البطريركية المارونية (١٩٨٤/١/١٦).

«إيضاحاً لما نشأ من إشكال في شأن دعوة طائفة الروم الارثوذكس الكريمة الى اللقاء الذي عقد في بكركي يوم السبت في ١٩٨٤/١/١٤، ودعيت اليه الطوائف والاحزاب والهيئات المسيحية في لبنان، تعلن أمانة سر البطريركية المارونية الآتي:

أولاً ـ جرت العادة كلما دعت الحاجة الى تلاقي ممثلي الطوائف المسيحية في لبنان للبحث في شأن عام، ان توجه الدعوة الى أصحاب الغبطة البطاركة المقيمين في لبنان. أما الطوائف التي لا يقيم بطاركتها في لبنان فكانت توجه الدعوة اليها بشخص سيادة مطران بيروت.

وبناء على ذلك، دعي سيادة المطران الياس عودة، متروبوليت بيروت للروم الارثوذكس يوم السبت في ١٩٨٤/١/٧، أي قبل الاجتماع بأسبوع وعلى أثر هذه الدعوة زار سيادته صاحب النيافة والغبطة الكاردينال البطريرك خريش في بكركي يوم الاربعاء في ١١ الجاري بصحبة الدكتور شارل مالك. وبعد البحث والتشاور وعد سيادته بالتفكير ملياً في موضوع الدعوة والأشتراك في الاجتماع. وفي اليوم التالي اتصل سيادته هاتفياً بنيافته وأفاد بأنه سيحضر الاجتماع بصحبة الدكتور شارل مالك، على ان يكون الاجتماع تمهيدياً. ويوم الجمعة في ١٣ الجاري، أوفد سيادته الارشمندريت تريفون نهرا بصحبة كاهن أخر الى بكركي للابلاغ انه استدعي على عجل الى دمشق، وان الدكتور مالك سيحضر الاجتماع في بكركي.

ولدى البحث مع سيادة المطران عودة، عندما دعي الى الاجتماع، وعندما زار بكركي، أوضح له ما الغاية من الاجتماع وما سيبحث فيه، وان أمر السير به أو عدمه يقرره المجتمعون الذين يضعون جدول الاعمال في حال الموافقة.

وقد سبق ان دعيت البطريركية المارونية في ١٩٨٣/٩/٢٤ هاتفياً وفي صورة مفاجئة الى إجتماع عقد في مطرانية الروم الارثوذكس في بيروت في اليوم التالي للدعوة، وحضره ممثلون عن الطوائف المسيحية في لبنان. وذلك في أثناء وجود صاحب النيافة والغبطة البطريرك خريش في روما. وحضر هذا الاجتماع سيادة المطران رولان أبو جوده النائب البطريركي العام، من دون ان يشارك في البحث في ضرورة الاجتماع أو عدمه، و«معرفة تفاصيل ما هو مخطط ليدور فيه من أبحاث ومداولات».

ثانياً ـ ان الاجتماع الذي عقد في بكركي ليس قمة روحية، بل إجتماع مسيحي وطني مشترك بين اكليريكيين وعلمانيين من جميع الطوائف المسيحية في لبنان.

ثالثاً ـ ان جميع الطوائف والاحزاب والهيئات التي حضرت إجتماع بكركي لم تتمثل، على إختلاف مراكزها، بأكثر من شخصين، أما العلمانيون الذين اشتركوا في الاجتماع فقد اشتركوا لا بصفتهم الطائفية بل بصفة ممثلي أحزاب وهيئات ينتسب اليها أعضاء من أبناء جميع الطوائف.

رابعاً ـ ان البطريركية المارونية تقدر «البيان الرسمي الذي صدر عن الاجتماع التاريخي المنعقد في مطرانية بيروت الموقرة للروم الارثوذكس في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٣»، كما تقدر جميع البيانات التي أصدرتها الكنائس والهيئات المختلفة في لبنان ومنها «التطلعات» التي أصدرها مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان. وكلها تعبر عن أراء مصدريها. لكن القصد من الاجتماع ليس الاطلاع على البيانات، بل استخلاص بيان موحد منها يعبر عن رأي جميع المسيحيين في لبنان.

خامساً ـ ان البطريركية المارونية التي تربطها بالكنيسة الارثوذكسية الجليلة أوثق روابط الاخوة، تحرص كل الحرص على توثيق هذه الروابط وتدعو الى توحيد صفوف المسيحيين وتضافر الجهود تمهيداً لاقامة حوار وطني مسيحي - إسلامي يرسي مستقبل لبنان على قواعد ثابتة تضمن له البقاء ولأبنائه ما يصبون إليه من حياة حرة كريمة».

بيان مطرانية بيروت للروم الارثوذكس (١٦/١/١٩٨٤)

«إن البيان الصادر عن الديوان البطريركي في دمشق في تاريخ ١٤/١/١٩٨٤ يعبر بوضوح عن الموقف الارثوذكسي، ومن تأمل فيه وجد الاجابة عن كل تساؤل والتباس.

تكتفي بهذا لاننا لا نريد ان ندخل في سجال يسيء الى كنائسنا والى الوطن».

بيان الدكتور شارل مالك (١٦/١/١٩٨٤)

«دفعا لأي التباس حول الثقة التي اتشرف بحضور هذا اللقاء (المؤتمر المسيحي) الكريم على أساسها، أريد ان أقول اني لا أملك أي تفويض رسمي من الطائفة الارثوذكسية العزيزة التي لي شرف الانتماء إليها، لتمثيلها في هذا اللقاء ولذلك لست أنا هنا ممثلاً مفوضاً للطائفة الارثوذكسية.

غير أني تلقيت الدعوة الى حضور هذا اللقاء، من مرجع رفيع عزيز علي بصفتي الرئيس السابق للجميعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشرة، وقد كنت آنذاك وزير خارجية لبنان وقد قبلت هذه الدعوة شاكراً».

حديث غبطة بطريرك الارثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم لجريدة «السفير» (١٧/١/١٩٨٤)

نفى بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس اغناطيوس الرابع هزيم علمه المسبق بفكرة عقد مؤتمر مسيحي في بكركي، وقال ان طائفته «ترفض ان تكون ضيفاً في بلدها كائناً من كان المضيف».

وأضاف: أن انقاذ لبنان لن يكون عبر مؤتمرات كهذه، بل في مؤتمرات وطنية تدعمها اللقاءات الروحية بين رؤساء الطوائف.

وأوضح البطريرك هزيم، في حديث خاص لـ «السفير» أنه لم يستشر في فكرة عقد مؤتمر مسيحي، وقال إنها «المرة الثانية التي تغيب فيها طائفة الروم الارثوذكس بعد مؤتمر جنيف، وهو ما لا يمكن للطائفة النظر اليه بشكل هامشي».

أضاف ان طائفته «تدعم أي توجه وطني وأنها ستساند أي مؤتمر وطني إذا ما تمت التهيئة والتحضير له بشكل جيد.

وقال ان طائفة الروم الارثوذكس «سكتت عن عدم مشاركتها في جنيف، لأن ذلك المؤتمر كان بين متحاربين، وليس بين الأرثوذكس وأي فريق آخر أي حرب أو قتال، إلاّ انهم يصرون ان يكونوا في قلب الأحداث، لأن الكنيسة التي بقيت في موطنها الكنسي خلال الحرب، وفي قلب النار، تعتقد بأن من واجبها ان تقدم للبنان على الأقل مكان لقاء فعالاً لكل القوى».

حول ما جاء في بيانه اثر لقاء بكركي، قال ان «التأكيد على مسيحية ولبنانية الروم الارثوذكس جاء حتى لا يقال ان الذين اجتمعوا هناك هم وحدهم المسيحيون اللبنانيون».

ورداً على ما يشاع عن مواقف تفرض على المقر البطريركي في دمشق، قال انه «إحقاقاً للحق، وصدقاً أما الله والناس، فإن أحداً لم يطلب مني مرة قول ما لا اقتنع به، وان كل ما يصدر عني نابع عن إيمان وقناعة».

أضاف أنه «ليس على المسيحيين أن يخافوا أحداً في لبنان، وان مقولة الخوف لا مبرر لها. وكونهم أقلية في الشرق الاوسط ليس سبباً كافياً لنظرية قيام وطن مسيحي لهم في لبنان، وقد طويت هذه الصفحة ولبنان لكل ابنائه».

وقال ان «على اللبنانيين الاقتناع بأن عدو لبنان هو عدو لجميع طوائفه وهكذا يجب ان تواجه إسرائيل».

وأعاد ما سبق وقاله من «ان الدول لا تقع في الغرام، بل هي تسير حسب مصالحها والغاية من وجود القوات الاسرائيلية في لبنان، ليست لبنانية، وكذا وجود القوات الاجنبية الاخرى».

وسئل هزيم عن بيان البطريركية المارونية أمس حول لقاء بكركي، والاتصالات لعقده، لا سيا على مطرانية بيروت للروم الارثوذكس! قال: نحن لسنا مع الشكليات في الاتصالات، ولكن الامور الجدية تحتاج الى اتصالات جدية، والى تأمل أكثر.

أما بخصوص بقائه في لبنان أو في دمشق قال: ان وجوده في لبنان يكون عندما تستدعي الأمور ذلك، وان دمشق ليست بعيدة كثيراً بحيث يستطيع ان يكون في بيروت عندما يرى حاجة لذلك كما يستطيع ان ينيب عنه من يشاء في بيروت... وعلى كل حال سامح الله شمعون (كان الرئيس كميل شمعون قد أشار أمس الأول الى أن أبرز أسباب عدم التنسيق مع البطريرك هزيم في شأن لقاء بكركي هو وجوده في دمشق وليس في بيروت).

مقابلة غبطة بطريرك الارثوذكس لجريدة «الأنوار» (١٩٨٤/١/١٧)

س - كيف تقومون غبطتكم اللقاء المسيحي في بكركي؟

ج - بالمطلق انا أوافق على كل لقاء بشأن الخير للبنان ولكن لم تصلني معلومات دقيقة ورسمية عما حدث، وما نتج عن هذا اللقاء لذلك لا يمكنني أن أقومه التقويم الحقيقي، ولكن كما قلت بالمطلق نحن نرحب بكل لقاء بين الاخوة.

س - رغم بيان غبطتكم الواضح، فقد صدر البيان الختامي للقاء بكركي بما يوحي وكأن جميع الطوائف المسيحية متمثلة فيه، رغم أنكم أصدرتم غبطتكم بياناً حول هذا الموضوع؟

ج - هذا السؤال كان من الأفضل ان يوجه الى من كتب هذا البيان، ولكن أنا أعرف شيئاً واحداً وهو أن الكنيسة الارثوذكسية لم تمثل في مستوى الكنيسة كما يلزم، وكان عندنا كثير من الغموض، ولا نعرف كيف نتمثل، لأننا لم نكن نعرف طبيعة هذا اللقاء، هل هو لقاء قمة روحية فقط، إذن يجب أن يكون اكليريكيون ويجب ان يكون في مستوى البطريركية والسادة المطارنة. أم هو لقاء من نوع آخر لكي ندرس تمثيلنا فيه، نحن تكوينيا وهيكلياً ليس لدينا كل المؤسسات التي عند سوانا مثلاً من سياسية وعسكرية وغيرهما من ذلك، إذن أتصور بمقدار ما أعرف الأمور، أنه لم يكن عندنا هنالك تمثيل على مستوى الكنيسة، وهذا أمر مقصود، لأننا لا نريد ان نسلك خطوة الا ونكون مهيئين لها حتى يكون اسهامنا إسهاماً إيجابياً واعياً.

س - تقول غبطتكم ان ذلك مقصود، بينما كانت هناك بعض الشخصيات السياسية ممثلة كالدكتور شارل مالك؟

ج - الدكتور شارل مالك لا يحتاج ان يكون ممثلاً لأحد ليكون حاضراً، والدكتور مالك يسأل هو ذاته عن رغبته في أن يكون، ولا شك لديه من الأسباب والدوافع ما يبرر وجوده هناك.

س - اذن لم يكلف تمثيل الطائفة الارثوذكسية؟

ج - ليس ذلك في علمي.

س - يقال بأن هناك نية في عقد المؤتمر المسيحي بعد تبديد بعض المواقف؟ فهل ستحضرونه في هذه الحال؟

ج - نحن لسنا سلبيين كما قلت لأي لقاء بالمطلق، ليس فقط مع اخوتنا المسيحيين بل مع إخوتنا غير المسيحيين المسلمين أيضاً إذن لا مانع عندنا بأي خطوة من أجل الخير في لبنان وخير لبنان، لا مانع لدينا ان نلتقي أي شخص على الاطلاق، شرط ان نكون فيه بصورة واعية وروحية ومصممة من أجل الخير العام في لبنان.

س - كيف تنظرون اليوم الى واقع الحال في لبنان؟ وأين أصبحنا في لبنان؟

ج - يبدو لي أن الوضع لا يزال يراوح مكانه على أساس ان ما يحدث للبنان في لبنان ليس من أجل لبنان، لا بل من أجل كل الناس ما عدا لبنان. وليست لدي معطيات حتى اتوسع في هذه النقطة.

س ـ هل هناك من مبادرة ما قد تقومون بها شخصياً في لبنان، وكما يعرف عنكم أنه لكم الثقل والوزن المعروفان لدى جميع الفرقاء؟

ج ـ مبادرتنا هي بأن نكون دائماً في خدمة كل لبناني مخلص بقطع النظر عن أي اعتبار آخر، لكي نحفظ للبنان الوجه الذي قرره مؤتمر جنيف والصفات التي حددها مؤتمر جنيف، وبالتالي لكي نعطيه الصيغة الوطنية التي تشمل كل إنسان في كل بقعة من أراضيه.

س ـ ما هو موقفكم بالنسبة لعقد لقاء مسيحي إسلامي من أجل لبنان؟

ج ـ نحن نوافق على كل لقاء، ولكننا نعتقد أن القوى الروحية يجب ان تكون حاضرة في كل وقت، ليكون الى جانبها اندفاع وطني ولقاءات في المستوى الوطني، لأن هذه بدون تلك قد لا تؤدي الى نتيجة مهمة، إذن مناشدتنا ان يكون هنالك شيء على المستوى الوطني.

س ـ بالنسبة للعيش المشترك في لبنان، هل تعتقدون بأنه قد يأتي يوم تتعايش فيه الناس كما كانت في السابق؟

ج ـ أنا أعتقد أن التعايش في لبنان هو شيء حتمي، والا فلن يوجد لبنان.

س ـ تروج شائعات عن تقسيم لبنان، فما هو موقف غبطتكم منها؟

ج ـ إن الكنيسة تحارب التقسيم في لبنان وفي سواه، في أي وجه من الوجوه، كيفما كانت التعبيرات. نحن منتشرون في لبنان: من جنوبه الى شماله، ومن غربه الى شرقه، ولذلك نجد ان كل انتقاص بوحدة لبنان، هو انتقاص لوجودنا بالذات.

س ـ الجنوب اللبناني هو جرح عميق في قلب كل شخص ليس في لبنان فحسب بل في العالم العربي أجمع، هل هناك من كلمة بالنسبة للجنوب؟

ج ـ لقد سبق ان قلت أنني ضد الاحتلال وهذا تحصيل حاصل، وحللت الاحتلال انه قد يكون جغرافياً، أو قد يكون روحياً أيضاً وأنا ضد كليهما، وقد حذرت من الاحتلال الروحي، إذ من الطبيعي ومن المرغوب فيه أن يكون جنوب لبنان لبنانياً مائة في المائة والا يكون طعماً للعدو الذي اغتصبه بقوة السلاح، لذلك اعتقد ان المقاومة التي تعبر عن ذاتها في الجنوب، هي مقاومة شريفة وفي مكانها، وان شاء الله تزداد أكثر فأكثر، وستنجح في مقاومتها للعدو، ويجب ان نتعاضد معها بقدر ما يمكن، خسارة كلية لاحدى أعز أبرشياتنا إذا كان الجنوب على غير ما نتمنى. ونحن لا نريد ان يكون أي شيء من هذا النوع وارداً في الواقع.

س ـ لبنان يرحب بكم دائماً وانتم أهل الدار فهل هناك من زيارة قد تقومون بها قريباً الى لبنان؟

ج ـ إن شاء الله. كان عليّ منذ زمن أن أزور معهدنا اللاهوتي في دير البلمند الذي هو مقلع نأخذ منه الحجارة الحية لبناء صرحنا الروحي سأغتنم هذه الزيارة خلال هذا الاسبوع ووجودي في لبنان هو دائماً وجود محبة، وأتمنى ان يكون نافعاً خاصة في هذا الظرف الذي نجتازه هو ظرف المؤتمر الذي حدث لا أريده ان يكون مجالاً لأي نوع من سوء التفسير أو للاستنتاجات في غير محلها. ان نيتنا سليمة ونريد كل لقاء شرط ان يكون إيجابياً وان يكون في مصلحة كل لبنان.

س ـ هل هناك من كلمة أخيرة تودون ان توجهوها؟

ج ـ تمنياتي الوحيدة هي أن نرى الواقع في وقت من الأوقات، أعتقد أن اللبنانيين نظروا الى سواهم لكي يحل لهم قضاياهم فكان أن رد هذا الامر من كل الذين حصل نوع من التوكل او الاتكال عليهم، وأصبح الامر في يد اللبنانيين لكي يقرروا إيجابياً من يريدون ان يبنوا، وكيف يجب ان يكون لبنان. وان تقوى إرادتهم، لكي لا يكونوا عن طريقة واعية او غير واعية عملاء لسواهم في بلدهم.

تصريح الرئيس سليمان فرنجيه حول مؤتمر بكركي المسيحي (١٧/١/١٩٨٤)

ـ «صدرت عن المؤتمر المسيحي مطالب ليس الوقت وقتها في نظري، وموقفي الذي استندت اليه هو أنني لا أشارك ولن أشارك في أي يوم من حياتي السياسية في مؤتمرات طائفية، فكيف يمكن ان أفكر اليوم في المشاركة وقد ظهر من نتيجة هذا المؤتمر المقررات التي لا يستفيد منها لبنان اليوم وهو في حاجة الى الابتعاد عن الطائفية والتضحية بأمور كثيرة لاعادة هذا الوطن الى حياته الطبيعية، وهذا لا يعني أنني مقرر سلفاً مقاطعة أي مؤتمر غير طائفي أي وطني يجمع كل العائلات اللبنانية للبحث في الأمور التي تعيد لبنان الى وضعه السابق، حينئذ يسمح للطوائف أياً كانت ان تطالب بحقوقها إذا كانت غير حاصلة على هذه الحقوق. وأن العائلات الروحية ليست في حاجة الى مؤتمرات طائفية لتنال هذه الحقوق، إنها تحتاج الى مذكرات، وأفضل ان تكون سرية ترسل الى رئاسة الجمهورية وتبحث في مجلس الوزراء.

عظة غبطة البطريرك الارثوذكسي في كنيسة دير سيدة البلمند (٢٢/١/١٩٨٤)

أيها الاحباء الحضور،

لقد سمعت الصلوات من أفواهكم، فإنهم هكذا يجسدون الرسالة التي من أجلها خلق الدير، هذه الرسالة التي تقضي بأن تصبح في هواء هذا العالم رائحة طيبة بالرغم من كل شيء.

بالفعل، أن عنصراً من العناصر الرئيسية التي جذبتني لكي آتي في هذا الوقت بالذات، بعد أن أنقضت الأعياد، وأتممت شيئاً من واجباتي حيث أنا، أن عنصراً من العناصر الرئيسية التي جذبتني الى هذا المكان المقدس هو أن أتمكن بالتمتع في مشاهدتكم أيها الأحباء وبسماع أبنائنا، والأرتفاع معهم الى ما فوق العالم.

منذ زمن كان علي ان أقوم بهذا الواجب، ومنذ زمن، على الاقل منذ شهر تشرين الأول، كان المجمع المقدس قد قرر أن آتي اليكم في هذا المكان، وما كنت في الواقع بحاجة الى قرارات لكي آتي الى مكان كل شيء فيه يعني لي أمراً شخصياً، فقد تابعت فيه، كما تعلمون، عملياً، كل حجر من حجارته وكل نشاط من النشاطات التي ترونها اليوم، وقد بدأت في وقت من الأوقات بمباركة الرؤساء البطاركة المثلثي الرحمات، وها هي الآن تزداد وتنمو وتتوسع.

ولكني أتيت، أيضاً، الى هذا المكان، لكي أرى تلك الوجوه المحببة التي لم يسبق لي ان رأيتها بعد ذهابي الى دمشق.

لقد أتيح لي أن آتي الى بيروت أكثر من مرة. ولكنها المرة الاولى التي آتي بها الى هذا المكان المقدس، والى منطقة الشمال، فصار من حق الشمال علي ان آتيه وأنا أتمتع بالمناخ فيه.

هذا، أيها الاحباء، شيء مما أحس فيه في هذه الساعة عندما أراكم، ويا أيها المستمعون الاحباء، هذا أيضاً لأن أشعر بنفسي أني معكم.

إني أحدثكم، في جيل اليوم، الاعمى سمع الجمع، سمعه صاخباً، فهل ظن ان هذا الصخب هو من النوع الذي نعرفه في حياتنا العملية، اليوم نتجمع، نصرخ، نطلق الرصاص، ويبدو ان أحداً لم يعد يتحدث عن إطلاق الرصاص، فهنالك أعظم بكثير. ماذا ظن ذلك الأعمى حتى سأل ما هذا؟ أيها الناس اخبروني ماذا يحدث؟ لماذا هذه الجلبة؟ فقيل له ان الناصري يمر وأن الجماهير تجتمع حوله، هذه مرة من المرات القلائل التي إجتمعت فيها جماهير حول الناصري وأمثال الناصري. وبعدئذ نرى أن هذا الاعمى وجد شفاء من مرض عضال أصابة منذ طفولته، وجد شفاء لأنه آمن، وجد شفاء لأنه تعلق تعلقاً فعلياً بالرب يسوع، لم يلتفت أفقياً الى أحد، لا هنا ولا هناك، ولكنه ثبت في تطلعه الى فوق، الى الرب الذي لا ينسى ثانية واحدة ان كل ابنائه البشريين إنما هم أبناء له. تطلع الى هناك بعملية إيمان عميقة، باندفاع كياني عميق ومن هنالك أتاه الفرج ومن هناك أتاه الشفاء.

عندما أفكر بالاوضاع اللبنانية، أيها الاحباء، لا بل بكل وضع إنساني، عندما أنظر الى هذه الاوضاع، قبل كل شيء، أفكر بأنه يجب ان يكون هنالك باب فرج من مكان ما، هذا الباب من الفرج في بلد الايمان وشعب الايمان مفتوح هو وصدقوني ان الأنسان على حقيقته لا يمكنه ان يعرف ذاته ولا يمكنه ان يعرف أخاه الانساني الا بمنظار الايمان الحقيقي

الصادق، عندما أرى جماعة متفرقة مبعثرة في بلد الايمان أشدد في نفسي على أن البعثرة إنما هي على وجه البسيطة، وأن هذه الخيوط لا بد وأن ترتبط بمركز واحد هو المركز الالهي، وعلتنا نحن في تفرقتنا وفي بعثرتنا، أننا لا نربط خيوطنا بالخيوط الالهية، تلك التي لا تجعل الواحد غريباً عن الآخر، أنا جسدي يجعلني غريباً عن أي إنسان آخر، بيتي يجعلني غريباً عن أي إنسان آخر، وحده الرب حاضر في القلب، يجعلك تحس بأن الآخر هو جزء منك لا بل عضو من أعضائه.

نتكلم عن الايمان، ونتكلم عن الدين لا بل يدعي بعضهم أنه يحارب من أجل الدين، لست أدري إذا كان الدين يحارب؟

لست أدري إذا كان ديني أنا يدفعني الى أن أصوب بندقية الى صدر أي كان ممن أنا مدعو الى محبتهم ممن أنا مدعو الى التضحية من أجلهم؟

إن هنالك كذباً في مكان ماعندما ننطق نحن عن الدين ونتحارب؟ ان هنالك كذباً في مكان ما لا أحدّد الآن.

الأعمى منذ مولده الذي لم ير نوراً كل حياته، وجد النور فجأة عندما كان إيمانه مصدر قوته، فليجرب اللبنانيون هذا المصدر للقوة، لا معامل السلاح التي تأتي من هنا وهناك، تباع لك فتشتريك وتظن انك بها تنتصر ولن يكون خاسراً سواك، لن يكون خاسراً سواك في النهاية.

إلا يخرب حامل السلاح في النهاية أخاه وبيته وبلاده؟

أما حان لنا أن نرى ذلك؟ تفننا في إيجاد الخاسرين ولم نعرف حتى الساعة كيف نوجد رابحاً واحداً.

أيها الاحباء،

كونوا اقوياء بالله، كونوا اقوياء بالرب، لقد عرف هذا البلد الصغير جغرافياً، والقليل العدد بشرياً، عرف بكبره وعظمته، بكبركم وعظمتكم، فلا تتنازلوا عن هذا! فهذا لا يرضي الله الذي لم يقصر في إعطائه لنا أقصى ما يمكن أن تعطى هبات لانسان أو لشعب.

لا تتنازلوا عن هذا، وكونوا اقوياء، فالرب وحده هو الدائم وهو الباقي الى الأبد، الرب معكم جميعاً.

تصريح الرئيس سليم الحص حول مواقف غبطة البطريرك هزيم (١٩٨٤/١/٢٢)

«لا غرو أن الكلام الذي صدر عن غبطة البطريرك اغناطيوس الرابع اثلج صدور كل المؤمنين بوحدة لبنان وبركائز العيش المشترك بين اللبنانيين، خصوصاً بعد أن بدأ شيء من القنوط يتسرب الى نفوس الكثيرين.

هذا الكلام يعبر، بلا شك، عن موقف مميز، إذ يأتي وسط جو مشحون بالتشنج والتوتر كاد ان يكون فيه صوت الشرذمة هو الاعلى ويد التفتيت هي الأقوى.

وقد جاء كلام البطريرك تتويجاً لسلسلة من المواقف الوطنية المميزة التي اطلقتها القيادات الارثوذكسية اللبنانية، الروحية منها والسياسية، في الآونة الأخيرة. وقد بعثت هذه البوادر ثقة الناس جميعاً بالدور الرائد الذي لا بد ان تقوم به طائفة الروم الارثوذكس في شق الطريق لانتشال لبنان من محنته المستعصية.

هذا الدور البناء، الذي يتلازم تلازماً وثيقاً مع الموقع الخاص الذي تشغله طائفة الروم الارثوذكس في لبنان والمشرق العربي، هو في الواقع امتداد طبيعي للدور الوطني البارز الذي لعبه ابناء هذه الطائفة الكريمة عبر تاريخ لبنان والمنطقة.

واليوم، إذ نطالع كلام البطريرك الارثوذكسي نرى فيه خير مصداق للقول ان الدين يبني والطائفية تهدم.

ندوة صحافية للبطريرك الارثوذكسي (١٩٨٤/١/٢٣)

س ـ ما هي طبيعة زيارتكم الى الشمال؟

ج ـ انا لم آت الى الشمال من قبل. وفي الواقع بحاجة لكي نعيد دراسة الكثير من الأمور في ما يخص معهد اللاهوت ونوع الحياة فيه. ويهمني أن أرافق هذه الاوضاع التي جرى التهيئة لها في المجمع المقدس. وهناك شيء أساسي هو أنني لا أستطيع ان «أغسل يدي» من هذه الاوضاع التي نجتازها الآن. فنحن نحتاج الى التشاور بالنسبة الى هذه الاوضاع ـ التشاور مع الاخوة المطارنة والاخوة في بقية الطوائف والمسؤولين على كل المستويات. ونحن لا نحب ان نشعر

س ـ في ضوء ذلك هل ستتوجه غبطتكم الى بيروت؟
ج ـ إذا لزم الامر فأنا مستعد ان أذهب الى بيروت ومستعد للذهاب الى أي مكان

س ـ وهل ستلتقون المسؤولين وغبطة الكاردينال الماروني؟
ج ـ برنامجي لا يتضمن أناساً لا أود أن التقي بهم. وفي كل مرة كنت أتي الى لبنان كنت التقي فخامة رئيس الجمهورية. وأنا حريص ان التقي به في الوقت المناسب. وهو يعرف انه في كل ساعة أبعث إليه بالتحية وبالتقدير الكامل ونحن مع الشرعية وبدون أي تحفظ لأننا لا نعتقد بأنه يجب ان يكون هناك فراغ على هذا المستوى ولا بأي صورة من الصور. ولذلك أنا مستعد في كل الأحوال. وإذا استطعت الوصول الى بيروت.

س ـ وماذا على صعيد المؤتمر المسيحي المرتقب؟
ج ـ ليس عندي أي معطيات عنه لكي أحضره أم لا. ولا أعرف إذا سيظل قائماً الى تاريخه، ولكن الشيء الاكيد سنعمل بكل ما في وسعنا كارثوذكس حتى يكون حضورنا في كل المحافل هو حضور واعد وحضور فعال وحضور مفيد.

س ـ أي دور أرثوذكسي تحملونه غبطتكم اليوم الى لبنان؟
ج ـ الدور التوافقي الذي يكون فيه كل أبناء لبنان ممثلين فيه. لأننا نستوحي كل مواقفنا من نظرتنا الى لبنان وهي وحدة أراضيه ووحدة شعبه ووحدة مؤسساته الدستورية وبالتالي كل عنصر تجزيئي أو تقسيمي نحن لا نوافق عليه ولا بأي صورة من الصور. ونعتقد ان صوتنا يجب أن يحمل دائما هذه الرسالة ولنا ضمانات بأن صوتنا هو مسموع الى حد كبير من كل الذين نتوصل الى الاتصال بهم من الرئاسات الروحية والرئاسات المدنية.

س ـ ما هي طبيعة هذا الدور في عملية انقاذ لبنان؟
ج ـ نحن لا نعتقد بأنه لنا دور وحدنا. ولكن نعتقد بأن أهم شيء أن نساعد من أجل تعبئة القوى المحبة للسلام والمحبة للبنان. ونحن لا نريد ان يكون لدينا صورة نفرضها على كل إنسان. فلكل لبناني الحق بالمشاركة في وضع التصور حول مستقبل لبنان. ونحن نريد لبنان واحداً لكل أبنائه.

س ـ في ضوء التشرذم القائم على الساحة اللبنانية كيف يمكن إنقاذ هذا الوطن؟
ج ـ من واجبنا إظهار العناصر التي لا تظهر بشكل جلي. وإيماننا ان الشعب اللبناني لا يتقاتل. وأن المتقاتلين هم فقط فئات خاصة، واللبناني العادي المواطن هو إنسان يحاول حتى من الموت ان يسير في طريق الحياة ويعمل ويعمر وليس خائفاً أو يائساً، وهذا لا يراه كل الناس. لا يرون «عجيبة» الوجود اللبناني حتى الآن، وبين قنبلة وقنبلة ترون عنصر الحياة والتجاسر أن أقول بأنه عنصر محبة. فالناس لا يتقاتلون في لبنان. وحتى الفئات المتحاربة أود أن الفت نظرها بأن حرب «البارودة» إذا تجاوز حدوده يصبح حتماً لغير صالح المتحاربين، وأخاف ان تكون بوادر هذا الشيء قد بدأت تظهر. وأن الحرب لم يعد للبناني مكان فيه وإن كان يحدث على أرض لبنان، ولكن ذلك يتطلب منا وعياً وإدراكاً حتى لا نكون مجرد عملاء لسوانا، هذا شيء أساسي جداً جداً واعتقد أنه بدأ إدراك هذا الامر على نطاق واسع

س ـ في ضوء التناقضات العربية كيف يمكن إنقاذ لبنان؟
ج ـ اعتقد إنها ليست تناقضات عربية فقط بل هناك التناقضات الدولية. لأن الوضع العربي هو يشكو من أن التناقضات الدولية هي الاخرى تلعب فيه كما تلعب بلبنان. واللعبة الحادة، التي تتم في لبنان تجري في الوقت نفسه في الاوساط الاخرى في العالم العربي. لذلك يجب أن نقوم بجهد هنا في لبنان. وبجهود أخرى في العالم العربي كذلك، وكلها يجب ان تتضافر لتخليص لبنان من حرب ليس لاحد فيه مصلحة، وأعتقد ان العالم العربي يزداد إدراكاً بأنه لم يعد ينفعه الوضع الحالي في لبنان.

س - إذاً كيف تتصورون الحل؟

ج - نحن نتمنى تكوين صورة الاتجاهات نحو الحلول بالاشتراك مع كل اخوتنا اللبنانيين مهما كان إنتماؤهم والخط هو ان لا يستمر الاقتتال خصوصاً وأنه بدأ يظهر بأنه ليس لمصلحة أحد. وكذلك ان لا يصبح اللبناني مجرد أداة تستعمل من أجل سواه. لن نخدم أحداً. لا قريباً ولا بعيداً. إذا استمرينا بهذا الاقتتال.

س - هل عقد مؤتمر وطني شامل في لبنان يساعد على الحل؟

ج - ما في شك ونتمنى ذلك ونحن نسعى إليه ويحتاج الى تهيئة، ونتمنى من جميع اخوتنا في باقي الطوائف ومن المسؤولين تسهيل هذا الامر، ونعتقد ان مؤتمر جنيف أوصل الأوضاع في لبنان الى المستوى الوطني الذي لا يجوز ان نتراجع عنه أو نتخاذل.

س - وهل تتوقع غبطتكم إنعقاد ونجاح مؤتمر الحوار الثاني؟

ج - اعتقد أن الأوضاع كما هي لا تخدم أحداً. وهذا الامر أصبح واضحاً عند الكثيرين من المشتغلين في الشؤون اللبنانية والعاملين لوحدة لبنان وسلامته. وأتصور انه سيكون هناك صعوبات ولكن ذلك لا يعني أنه يجب التراجع، لأنه ليس هناك من أمور سهلة في هذه الدنيا.

تصريح مفتي جبل لبنان
حول مواقف البطريرك هزيم ٢٣/١/١٩٨٤

أشاد مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو بتاريخ ٢٣/١/١٩٨٤ بمواقف البطريرك هزيم ووصفها بأنها «جريئة وصادقة، بخاصة قوله إن كون المسيحيين أقلية في الشرق الاوسط لا يعني أنهم يحتاجون إلى إقامة وطن مسيحي لهم في لبنان، وإن على المسيحيين ألا يخافوا أحداً، لأن احداً لا يريد الاعتداء عليهم».

وقال الجوزو: إن كلام البطريرك هزيم فيه حل للعقدة المزمنة التي تحكم تصرفات المارونية السياسية في لبنان، والتي جرتنا إلى حرب اهلية مدمرة جعلت لبنان موطناً لكل قدم محتل ومجالاً للصراع الدولي.. وهذه العقدة لولاها لما اصطدم اللبنانيون في ما بينهم ولما اختلفوا، إذ يجب علينا جميعاً أن نتخطى الرواسب التاريخية القديمة لنبني وطناً يتجاوز عقدة الخوف المتبادل وعقدة الاقلية والأكثرية، وذلك بالغاء الطائفية الغاء تاماً، وبإقامة حكم يتساوى فيه جميع المواطنين على أساس المواطنية لا على أساس الطائفية.

وتوجه الجوزو إلى «الذين يحاربون من أجل إقامة وطن مسيحي»، فسألهم: إلى أي مدى يلتزمون بالعقيدة النصرانية؟ وهل من مبادىء هذه العقيدة أن ندمر الوطن لحساب أي طرف اجنبي، وأن يقتل الاخ اخاه، والجار جاره، وابن القرية الواحدة مواطنه الذي ينتمي إلى عقيدة اخرى؟ وهل من مبادىء النصرانية ما يجري من خطف للابرياء واعتداء على النساء وتهجير للمواطنين اللبنانيين من كل العقد؟

وأكد الجوزو «أن النصرانية لا تدعو أبداً إلى هذا»، ودعا إلى «الالتزام بكلام هزيم» وتمنى على «كل المراجع الدينية في لبنان أن تحذو حذو هذا الرجل في قول الحقيقة، كي يتمكنوا من انقاذ مواطنيهم وابناء عائلتهم الروحية قبل غيرهم».

وشدد الجوزو، أخيراً، على «أن لبنان لا يمكن أن يكون وطناً لاقلية طائفية، والحل الوحيد هو بالغاء كلمة الاقلية والأكثرية والاندماج تحت شعار المواطنية وحدها».

مؤتمر دير البلمند وحديث غسان التويني - النهار - ٢٥/١/١٩٨٤

«كان اللقاء من أهم اللقاءات التي تسنى لي حضورها ومن اعمقها وافضلها، وقد أراد غبطة البطريرك والسادة المطارنة أن يكون بحثاً صريحاً في العمق يتجاوز الموضوع الطارىء، أي الدعوة إلى مؤتمر بكركي، إلى الوضع العام.

وجرى بحث مستفيض وسيستمر . وعبر المجتمعون حيال صاحب الغبطة عن شعورهم العميق في تأييد الخطة التي اتخذت وتبنى كل ما تم حتى الآن ، ثم في ابداء الاراء التي هي لدى كل واحد منا حول المسلك الذي يجب أن نسير فيه متفقين .

وفي وسعي أن اقول باسم جميع الحضور وباسم غبطة البطريرك ما دام أراد أن يكلفني ذلك ، أن الاتفاق كان تاماً وكلياً وفي العمق . واشدد على هذه الكلمة ، لا حول التصرف المباشر وحسب بل كذلك حول الموقف الارثوذكسي المستقيم الرأي من القضايا المطروحة في لبنان . وقد تمنى الحاضرون على غبطته أن يقوم بسلسلة اتصالات ومساع مساهمة منه ومن الطائفة والكنيسة الارثوذكسية في معالجة الازمات التي يواجهها لبنان في الوقت الحاضر . وهو سيتصرّف من منطلق المشاورات التي دارت والأفكار التي ادلى بها» .

وسئل هل هناك مقررات اتخذت ؟ فأجاب : «هناك اتفاق . وهناك مساهمة نرجو أن تكون جدية وأن يتجاوب معها الجميع سعياً إلى حل الازمة التي نتخبط فيها . نحن لسنا في صدد اجتماع أو لا اجتماع . نحن في صدد ازمة نعانيها جميعاً . وستقوم كنيستنا برئاسة غبطة البطريرك بدورها التاريخي في معالجة الازمة» .

وحديث مع تويني

والتقى تويني طلاب المعهد اللاهوتي التابع لدير سيدة البلمند وتحدث معهم عن الأوضاع الراهنة وأجاب عن اسئلة مختلفة تتعلق بالتاريخ والسياسة والثقافة الخ . . .

وفي لقائه مع الصحافيين سئل تويني هل سقطت الخطة الامنية ، فأجاب : «كلا لم تسقط والبحث فيها ما زال مستمراً . وحسب معلوماتي لا يجب أن نحمل الخطة الامنية أكثر مما تحمل . وفي النهاية جزء منها على الأقل يحتاج إلى موافقة الفرقاء لتنفيذه» .

وردا على سؤال اخر قال : «إننا نخشى أن تصبح الخطة الامنية شعاراً وأن تكون افرغت من مدلولاتها ومعانيها العملية . ولكنها حالياً ليست شعاراً بالنسبة إلى المواطنين ، بل رجاء بالأمن ، أمن المواطنين وليس امن الزعماء والاحزاب .

وهي لا تزال صالحة للمرحلة الراهنة ولكنها ليست كل شيء وليست حلاً . وأهم خطر يمكن أن ينتج من الخطة الامنية هو أن تصبح وسيلة لتكريس الامر الواقع . ونحن نريد خطة في النهاية تعيد الدولة دولة» .

وأضاف : «كان المقصود بالخطة الامنية حلاً واقعياً ضمن امكانات المرحلة» .

وهل ثمة بديل من الخطة ؟ قال : «لا بديل في الوقت الحاضر» .

وهل يرى أن نتائج مؤتمر جنيف قد اجهضت؟ اجاب: «لا ويجب استئناف مؤتمر جنيف. والخطة الأمنية هي طريق جنيف. ويقولون أن الحوار يصبح بشكل افضل فيمناخ امني مؤات».

تصريح الرئيس رشيد الصلح - النهار ١٩٨٤/١/٢٥

اعرب الرئيس رشيد الصلح عن اعتقاده بأن انعقاد الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني ، أصبح ممكناً ، واشترط أن تتمثل في هذا المؤتمر الطائفة الارثوذكسية .

ورأى على رغم بيانات التصعيد التي تصدر عن كل الاطراف «أن عقد مؤتمر جنيف الثاني في أسرع وقت أصبح ممكناً ، شرط أن تتمثل فيه الطائفة الارثوذكسية الكريمة بالشخص الذي اختاره المجتمعون في مطرانية بيروت ، وهو نائب

رئيس المجلس النيابي منير أبو فاضل ، قبيل اجتماع جنيف الاول» .

وناشد العاملين في الحقل العام «تجاوز كل خلافاتهم بغية التمهيد للقاء جنيف الثاني أو في أي مكان آخر ، إذ أني افضل أن يعقد اللقاء على الارض اللبنانية إذا سمحت الظروف الامنية بذلك لأنه من الافضل لنا أن نلتقي على ارضنا وأن نثبت للعالم أننا جميعاً لا نزال نؤمن بلبنان الواحد الموحد ونعمل لتحقيق الامن والاستقرار والطمأنينة على أرضه» .

تصريح مفتي الجمهورية اللبنانية ١٩٨٤/١/٢٧

أدلى مفتي الجمهورية اللبنانية ، الشيخ حسن خالد ، بعد لقائه بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٧ مع بطريرك الروم الارثوذكس اغناطيوس الرابع ، بالتصريح الآتي :

«لا يسعني إلا أن ارحب بصاحب الغبطة واخوانه اصحاب السيادة مطارنة الجنوب وبيروت وطرابلس والشمال ، ومن كل قلبي اعبر عن سروري وشكري وتقديري لهذه الزيارة الرقيقة ذات المعنى العميق والهادف . ويسعدني أن تكون هذه الزيارة في هذا اليوم الذي نعتبره يوماً من أيام الله العظيمة التي نتفرغ فيها لعبادته وشكره والثناء عليه .

والزيارة تهدف إلى معان سامية وإلى عمل كبير ، ونحن سمعنا الأن من صاحب الغبطة ما لديه من أفكار وعزائم ونيات ، ولا شك كلها تنبع من قلبه الذي عرفناه بأنه قلب يتسع لكثير من الخير ويهدف دوماً إلى القيام بالمساعي الصالحة . ولا شك في أننا شجعناه ونشجعه دائماً ، وهو يعلم بأننا سنكون إلى جانبه في كل مسعى يؤدي إلى خدمة هذا البلد ويساعد على إعادة اللحمة إلى بنيه وبناء الاستقرار والأمن والسلام على أرض هذا البلد الذي مضى عليه زمن طويل وهو يفتقر إلى هذا المعنى وهذه المفاهيم الطيبة . فنحن الان نعبر عن تأييد لكل عمل صالح ولكل خطوة هادفة إلى خدمة لبنان ومساعدة ابنائه للتفاهم والعودة إلى العيش الامن المتآخي في ظل من المساواة والعدالة . ونحن نؤيد صاحب الغبطة في كل ما عنده من هدف في هذا الأطار ، ونتمنى أن يوفق الله مسعاه ويحقق أماله وأمالنا جميعاً .

وأضاف : «كنت اتمنى أن يكون اللقاء في شكل اوسع ، لكن غبطته شاء بما عنده من قلب كبير أن يكون في هذا الجو الاخوي المصغر لأنه في ظرف لا يتسع للقاء كبير ، ولكن نتمنى أن تكون لنا مع غبطته واخوانه اصحاب السيادة لقاءات أوسع ، وإن شاء الله في جو مستمد من الاجواء التي نسعى إليها وهو جو الأمان والطمأنينة والاخاء والتعاون الذي نسعى إليه جميعاً» .

تعليقات صحفية

حول الموقف الأورثوذكسي.

جورج ناصيف: لقاء بكركي والموقف الارثوذكسي (السفير ١٦/١/١٩٨٤)

إرجاء المؤتمر «المسيحي»، بسبب رفض الطائفة الارثوذكسية خصوصاً، حضوره، يستدعي بعض التأملات الأولية، نسوقها مرجئين الكلام على المؤتمر، في توقيته ودلالاته، إلى حين إنعقاده فعلاً.

سيقال الكثير في الموقف الارثوذكسي، خلال الأيام الآتية، طعناً به أو إمتداحاً له، سيذهب البعض الى إعادة إستذكار تاريخ خروج «الروم» على النهج السياسي الذي ساد لدى الكتلة المسيحية الرئيسية، بوصفه خروجاً هرطوقياً، أضعف «التماسك المسيحي» وخدم أعداءه، داعياً الى ضبط «الشذوذ» الارثوذكسي بعدما تمادى، فيما سيرى بعض آخر إنه علامة تضاف الى علامات اللاعصبية الطائفية لدى الارثوذكس.

عندنا ان الامتناع عن المشاركة في مؤتمر لم يستشر فيه الارثوذكس، ولا أقروا برنامجه، ولا تداولوا مقرراته، ولا انتدبوا بأنفسهم من يحمل صوتهم إليه، هو إعلان جدي ومسؤول عن ان هذه الجماعة الارثوذكسية الانطاكية، المتوزعة في لبنان وسوريا والعراق واوروبا والاميركيتين، ليست تابعاً لأحد، فرداً كان أم حزباً أم هيئة أم طائفة، جماعة لم تتحدث يوماً بأسم أحد، ولا ترتاح لمن يتحدث بالنيابة عنها لكأنه الوصي، أو يقطع في المسائل دونها، داعياً إياها الى مجرد الموافقة، جماعة لا تقر ناطقاً بلسانها غير مجمعها المقدس، ذات رأي في شؤون الوطن تستقيه من لاهوتها وخبرة عيشها العتيقة في ديار العرب، تؤسسه تأسيساً غليظاً على رؤية كنسية لا تبارحها، وإلا أحالت نفسها تكتلاً طائفياً مهجوساً بذاته، تأنفه وترميه بالوثنية.

منذ زمن، اجتهد كثيرون لحجب هذه الاستقلالية بداعي وحدة مسيحية مزعومة، لا تنظر الارثوذكسية إليها بعين القبول، ولا تراها في خدمة مسيحها الذي تلتزم به وحده، دون وجهاء العالم أو حكمائه الحاذقين، كان ثمة إصرار، دوماً، على تقديم هذه النزعة المعادية بطبيعتها للتكتل الطائفي، على أنها نزعة هدامة للمصير المسيحي في الشرق، وكانت الارثوذكسية تحكي لغة اخرى تماماً، فالمصير المسيحي في الشرق عندها، لا تجيب عليه سياسات انطواء او تحصن جغرافي او إقبال على السلاح. بل يمليه انسكاب يحيل المسيحية في الشرق مغامرة خدمة وتفتح فيها، من لطف عيسى ودعته..

ومصير المسيحية في مشرق اسلامي، عزيز كريم، ما بقيت المسيحية عنصر اغناء وإبداع، تحكي شهادتها بفكر انطاكي مشرقي ولغة بيان لا عجمة فيها، وتنصت لشهادة المتنزل عليهم قرآناً كريماً انصات منفتحي القلوب، السائلين بناء الانسان بروح الاستقامة والعدل.

لذلك، كان الحرص الارثوذكسي عظيماً على كلمة خاصة تقولها الجماعة بحنجرتها هي، بلغتها، بأحاسيسها، بمذاقها الحضاري.

فإذا قالت «بجسم مسيحي» سوسيولوجي، لم تقر له بوحدة موقف ولا وحدة رؤية سياسية، ولا وحدة سلوك.

وإذا حكي عن الطوائف، دعت نفسها كنيسة مؤمنين، وقبحت الطائفة ومجدها المنفوخ الكذوب. سائلة ذل الطوائف وعزة ربها.

قد ينتهي الشهر، وينعقد المؤتمر، وقد تخلص مداولات الارثوذكس الى إقرار الحضور، إذا بطلت الشكوى واستقام العوج.

لكننا على يقين ان المسؤولين الارثوذكس، متى حضروا، فسيحضرون حاملين الموقف الذي توافقوا عليه، يوم

تنادوا الى المؤتمر الارثوذكسي في مطرانية بيروت، لأشهر خلت، في محوريه الرئيسيين:
- المحور القائل ان الجماعة الارثوذكسية لا تلتقي عند موقف سياسي موحد، ولا تلتزم خطا بعينه.
- المحور القائل ان ثمة منطلقات عامة يراها الارثوذكس أدنى الى إيمانهم وتجربة عيشهم، واخصها:
أ - ميل الى العلمنة تبطل أجسام الطوائف السياسية وترد الناس مواطنين متساوين.
ب - رفض للتقسيم، أو ما يشاكله من كانتونات طائفية تقطع الوطن وتقطع الشركة بين بنيه، وتسلس الرقاب جميعها لأسرائيل.
ج - رفض حماية تدعيها إسرائيل لمسيحيي لبنان، وهي عدو صريح.
ح - إصرار على العيش المشترك مع مسلمي لبنان وديار العرب، بما يتجاوز المجاورة المتوجسة، الى العيش الودود، في مرضاة وانفتاح وحوار.

إن مساهمة الارثوذكس الكبرى، في محنة اليوم، تقوم على منع «الجسم المسيحي» من الانغلاق على نفسه، في كسر اكتفائيته ونزوعه الى التكتل والضمية، في استبقائه ممدوداً الى الآخر.

كل ذلك على طريق الكسر الاخير لهذا «الجسم المسيحي»، ونظيره الاسلامي فلا يعود المواطنون ابناء أجسام فعلتها طوائفهم، بل ابناء وطن وتجربة ومغامرة.

يخرجون من رمادية الأجسام، الى خضرة الحياة المفتوحة.

جهاد الزين: المقاطعة الأرثوذكسية والتلقي الاسلامي (السفير ١٧/١/١٩٨٤)

التعليقات التي أثارتها المقاطعة الارثوذكسية للمؤتمر المسيحي في بكركي الذي عقد يوم السبت الماضي تركزت على نوع التلقي في الوسط السياسي المسيحي لهذه المقاطعة وعلى بعض معانيها سواء في السياسة اللبنانية أو في ما يتصل منها بسياسة المنطقة.

لكن ثمة جانباً أساسياً لهذا الموضوع تبدو الاطلالة عليه ضرورية جداً وهو الجانب المتعلق بعلاقة الوسط السياسي الاسلامي اللبناني بالموقف الارثوذكسي. وهي علاقة لا يمكن اختصارها، كما هي حتى الآن، بمجرد «التفرج» على الخلافات بين المسيحيين اللبنانيين او اللامبالاة واعتبار ذلك شأناً خاصاً.

ليس معنى هذا الكلام الدعوة الى التدخل في ما جرى بالمعنى المباشر للكلمة. فهذا يصبح تكراراً لتجربة سبق ان افلست اكثر من مرة.

فإذا كان هناك من دعوة، فهي ضرورة مراجعة المعنيين بين القيادات والفعاليات الاسلامية بالافق التوحيدي للبلد، على كل سوداويته الراهنة.. ضرورة مراجعتهم لمسؤولياتهم تجاه الموقف الارثوذكسي. المسؤوليات التي تنطلق من ذهنية «إعطاء» هذا الموقف دعامته الفعلية والعميقة، وليس محاولة «الأخذ» منه.. بما هو فقط ظاهرة تمرد على النهج الكتائبي.

العطاء في التلقي الديموقراطي لهذا الموقف بمبادرات سياسية متاحة على أكثر من مستوى.

منها اثبات الجهات الاسلامية قدرتها على استيعاب موقف «لا طائفي» كالذي اتخذته المقاطعة الارثوذكسية. فإذا كان صحيحاً ان الموقف الارثوذكسي اصطدم دائماً بانغلاقية المشروع الكتائبي وتشنجه، فقد اصطدم أيضاً في بعض الاحيان وبالمقدار نفسه بانغلاقية الشارع الاسلامي.

ان المعاناة الارثوذكسية السياسية تجاه بعض المظاهر المتنامية في بيروت الغربية وتجاه ما جرى في الجبل تتطلب تفهماً وحواراً ومبادرات جدية سياسية وعملية من القوى المعنية بتحويل هذا الموقف الى قوة سياسية فعالة في الحفاظ على الحد الادنى التوحيدي للوضع اللبناني.

فالفرحون اليوم بالمقاطعة الارثوذكسية، ربما سقطوا في وهم كبير إذا اعتقدوا أن الموقف الارثوذكسي يمكن ان يتجاوز هذه الحدود في إعلان معارضته لنهج «الجبهة اللبنانية» في ظل الوضع القائم، ذلك ان «الالتباس» الارثوذكسي دائم في الوضع اللبناني وهو يتراوح تاريخياً بين حدين لا يتجاوزهما (أعني بذلك الموقف الاجمالي للارثوذكس كما تعبر عنه الكنيسة):

الحد الأول هو نجاح بعض اتجاهات الطائفة في حعل اللون الارثوذكسي الغالب هو التضامن العام مع الموقف الماروني السياسي وتعطيل الاتجاهات الاخرى.

والحد الآخر هو إتخاذ موقف «محايد» صامت من الصدام الطائفي السياسي الحاد في البلد. أما أكثر من ذلك فمستحيل. إذ أن الارثوذكس رغم كل عناصر تمايزهم الكامنة أو المعلنة هم جزء ثابت من الجناح المسيحي اللبناني. لديهم كل معطيات القلق المسيحي العام في وجهه المشروع لا المتشنج، في وجهه الدفاعي لا الهجومي. وفي وجهه المنفتح لا الانغلاقي.

ان الادانة العميقة التي انطوت عليها المقاطعة الارثوذكسية لمؤتمر بكركي.. هي في الوقت نفسه إدانة للتوجه المتشنج في الشارع الاسلامي، وعلى هذا الأساس يجب فهمها والتعامل معها وعدم تحميلها ما لا طاقة لها على إحتماله.. حتى لا تعود فتتلاشى كظاهرة سياسية إيجابية.

بكلام آخر المعيار الآن الدقيق لنوع تلقي الوسط السياسي للمقاطعة الارثوذكسية، هو في مقدار ما يقترب الارثوذكس من الموقف الاسلامي.

... على ضوء ذلك يصبح نهج التعاطي مختلفاً.. ومسؤولياته مختلفة.. عدا أننا «نزعم» إنه وحده يستطيع مواجهة التطرف على الجهة الاخرى.

سركيس نعوم: مسؤوليات ارثوذكسية ثلاث (النهار ٢٥/١/١٩٨٤)

إمتناع الطائفة الارثوذكسية عن الاشتراك رسمياً في المؤتمر المسيحي العام الذي عقد في بكركي في الرابع عشر من الشهر الجاري، أثار تساؤلات عدة أبرزها: ما هي الأسباب التي دفعت الطائفة الى اتخاذ هذا الموقف؟ وهل هذا الموقف نهائي؟ وهل تؤدي الزيارة الرعوية التي يقوم بها للبنان حالياً بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس اغناطيوس الرابع الى إزالة الاشكالات التي حصلت والى جعل الجولة الثانية من المؤتمر المسيحي المقررة في ٣١ الجاري أشمل من ناحية التمثيل؟

يقول قطب أرثوذكسي ان الاشاعات التي عزت الامتناع الارثوذكسي الى موقف سوريا الرافض أية مؤتمرات طائفية ليست صحيحة على الاطلاق، كما إنها تحتوي على الكثير من التجني وسوء النية. فيوم تلقى مطران الطائفة في بيروت الدعوة اجتمع أركانها الدينيون والعلمانيون وتشاوروا في الموضوع وكان معظمهم مستاء من الطريقة التي جرى فيها التمهيد للمؤتمر، إذ أظهرت «مونة» واسعة على الارثوذكس الذين يشكلون الطائفة المسيحية الثانية في لبنان، وذلك بالاكتفاء بدعوتهم الى الحضور من دون الاشتراك في التحضير. وهذا الأمر أقلق المجتمعين إذ جعلهم يخشون فشل المؤتمر إذا كان التمهيد له ناقصاً أو غير جيد، أو خروجه بمواقف وتوصيات حادة لا تنسجم مع دورهم التوفيقي والتوحيدي. وبنتيجة التشاور تقرر الرأي على الاشتراك في المؤتمر وطرح هذه الاراء والمخاوف من داخله صوناً لوحدة الصف المسيحي وتفادياً للخروج بمواقف متطرفة. لكن التشاور مع البطريرك اغناطيوس الرابع غلب الرأي القائل بالامتناع وافسح في الوقت نفسه في مجال لاطلاق الاشاعات عن ارتباط موقفه بموقف دمشق والحقيقة، في رأي القطب الارثوذكسي، غير ذلك تماماً. ويعرفها كل مطلع على العلاقات بينه وبين السلطة السورية. إلا أن هذا لا يمنع في رأيه ان يكون البطريرك اخذ في الاعتبار عندما اتخذ موقفه المعروف مصالح ٩٠٠ ألف ارثوذكسي سوري، كونه مسؤولاً عن كل الطائفة في المنطقة. كما أخذ في الاعتبار «النقلة» الجيدة التي خطاها الوضع اللبناني بانعقاد مؤتمر جنيف للحوار الوطني والتي لا يجوز العودة بعدها الى خطوات طائفية.

أما بالنسبة الى نهائية الموقف الارثوذكسي من المؤتمر المسيحي، فإن شيئاً حاسماً لم يتبلور بعد. فالبطريرك هزيم أجرى منذ وصوله الى لبنان سلسلة لقاءات واجتماعات جرى خلالها درس هذه القضية كان أخرها وابرزها الاجتماع الذي عقده أمس في دير البلمند في حضور مطارنة الطائفة وعدد من أقطابها ونوابها ووزرائها السابقين. والشيء الوحيد الذي يمكن قوله الآن عن نتائج التشاور المستمر هو ان البطريرك الارثوذكسي سيلتقي خلال إقامته في لبنان عدداً من رجال الدين من الطوائف المختلفة، وفي مقدمتهم البطريرك الماروني خريش. ومن شأن هذا اللقاء والاحاديث التي ستتخلله تبديد كل الاشاعات والمخاوف ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

وفي أي حال، إن تحميل الارثوذكسي تبعة فشل المؤتمر - إذا فشل - أو تبعة انقسام الصف المسيحي ليس جائزاً ولا منطقياً. فبعض الاقطاب الموارنة تغيب عن الاجتماع، وظن في حينه ان تغيبه عائد الى أمور أمنية، وإنه يبارك المؤتمر ويؤيده، لكن الكلام العلني الذي صدر عن هذا البعض والذي دان «المؤتمرات الطائفية» أظهر بوضوح ان الارثوذكس لم ينفردوا، فضلاً عن ان بعض المشاركين من الاحزاب ينضوي تحت لوائه مسيحيون من كل المذاهب طبعاً يبقى العمل من داخل المؤتمر افضل من البقاء خارجه والعمل من خلال هذا الخارج، وذلك للاعتبارات الآتية:

١ - ان الاشتراك في «مؤتمر طائفي» ليس عيباً في وضع لبنان، خصوصاً إذا كانت غايته النهائية وطنية شاملة. علماً ان تحقيق هذه الغاية يصبح في متناول اليد إذا تعاون البطريركان الماروني والارثوذكسي من داخل وباخلاص إذ إنهما ضمانان في رأي كل الناس، وعلماً ثالثاً ان مؤتمرات اسلامية عقدت في المدة الاخيرة ولم يعترض عليها أحد.

٢ - برهنت الطائفة الارثوذكسية مراراً على أنها توحيدية سواء على الصعيد المسيحي أو على الصعيد اللبناني ككل. وبهذه الصفة تمكنت في أحلك الظروف من أن تكون الجسر الذي يربط المنفصلين والجهة التي تساعد على توفير أجواء التلاقي، وبالتالي التفاهم. ولذلك، فإن مسؤوليتها الآن أساسية ومزدوجة. فهي أولاً مطالبة بعدم الوقوع في فخ الانقسام المسيحي الذي قد يعمل له بعض الجهات لأسباب معروفة وهي مطالبة ثانياً بعدم الوقوع في فخ الانغلاق المسيحي. ويبدو ان أركانها يعون هاتين المسؤوليتين، ومعهما مسؤولية أهم هي العمل مع الأخرين للمحافظة على لبنان واحد لكل أبنائه

نص الكتاب الذي وجهه المكتب الدرزي إلى مؤتمر بكركي المسيحي عشية إنعقاده المرحلة الثانية منه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٤

«في هذه الظروف العصيبة حيث يقف لبنان على مفترق طرق خطرة قد يؤدي بعضها الى زوال الوطن واستمرار الحال المأساوية التي يعيشها اللبنانيون منذ تسع سنين وهم قلقون على مصيرهم، خائفون على مستقبل وطنهم. في هذا الظرف المصيري بالذات حيث يعقد مؤتمركم في صرح روحي كبير لعب دوراً بارزاً في تقرير السياسة اللبنانية المعاصرة، ندعوكم الى وقفة صريحة من الضمير، والى وقفة تأمل في هذا الواقع الأليم علنا نصل الى تصور ما يساعد لبنان واللبنانيين على رسم طريق الخلاص من هذه المحنة الاليمة التي يعيشونها.

«إننا ندعوكم الى خلوة تأمل بما جرى ويجري على أرض لبنان، آملين في تحكيم العقل في كل القضايا المطروحة لا العاطفة، واستخدام المنطق السليم في تعليل الأسباب التي أدت الى هذا الوضع المأساوي. وليس ثمة حاجة لوصف ما يعانيه اللبنانيون اليوم من مآس يومية نشهدها في كل انحاء الوطن، فالعاصمة بيروت ومعها الضاحية الجنوبية يسيطر الهلع والخوف على معظم أحيائها ويعج فيها المهجرون من كل حدب وصوب. المؤسسات الرسمية التعليمية. المرافق العامة مشلولة بسبب الوضع المتدهور فلا كهرباء ولا خدمات.

«الجبل اللبناني، وهو قلب لبنان النابض وأساس وحدته وسيادته ونواة لحمته تخترقه يومياً آلاف القذائف المدمرة وتتعطل فيه كل المرافق والقطاعات ويتعرض يومياً للقنص على يد القوات اللبنانية.

«الشمال حاله معروفة وفيه قوات غير لبنانية، وكذلك البقاع، أما الجنوب وما يجري فيه في ظل الاحتلال الأسرائيلي وعمليات التطبيع المتنامية وعمليات التصدي البطولية القائمة.

«كل هذا يجري في ظل القوات الدولية الموجودة في الجنوب بحيث أصبح لبنان الصغير يشهد أكبر حشد للقوات المسلحة والجيوش الغريبة المتعددة المشارب والألوان والاعلام، كل منها موجود لغرض مغاير لسبب وجود الآخر.

«هذا هو واقع لبنان اليوم،

«أما لبنان الأمس وبالأمس القريب فقد كان ينعم بالهدوء والاستقرار والازدهار انما لم يكن هذا الازدهار ليشمل كل المناطق اللبنانية، فالذين استغلوا مغانم الحكم وامتيازاته منذ عهد الانتداب الى الان اعطوا غير مناطقهم القليل مما يتمتعون به من الرعاية والاهتمام والمشاريع الانمائية والاعمارية.

«كانت هذه المناطق المحرومة ذات أكثرية إسلامية على إختلاف مذاهبها ومع ذلك لم يشهر هؤلاء السلاح يوماً في وجه الحكم والحاكمين ولا في وجه المارونية السياسية صاحبة الامتيازات التقليدية في الدولة اللبنانية، سوى أنهم رفعوا شعار الحوار الديمقراطي من أجل إقرار الحكم بمبدأ العدل والمساواة بين كل اللبنانيين.

«لقد أعطيت الطائفة المارونية على صعيد الحكم في لبنان امتيازات بقيت مكرسة لها ومقبولة، وذلك بحجة الخوف ن طغيان الاكثرية الاسلامية. الا أن أقليات أخرى أقل عدداً في لبنان مسيحية وغير مسيحية لم تطالب بامتيازات مماثلة معتبرة ان ما أعطي للموارنة لن يكون على حساب حقوقهم الدنيا في هذا الوطن، وهم كالطائفة الاورثوذكسية لا يشكون من عقدة الاقلية لأنهم متضامنون سياسياً مع محيطهم منذ ما قبل الاسلام وحتى يومنا هذا متفاعلون معه. ولا بأس من الاشارة الى أقوال بطريرك العرب المغفور له الياس الرابع ومن بعده البطريرك هزيم نفسه.

«ولكن على رغم هذه الضمانات والامتيازات فإن فئة متعصبة من الموارنة اعتبرت مبدأ الاقرار بالمساواة تنازلاً عن حق المسيحيين في هذا الوطن لا بل صورت ذلك للمسيحيين إنه بداية الخطر على وجودهم، وان مثل هذا التساهل سيهدد مصيرهم في لبنان. وبدأت حملة الاعلام المشوه ضد المطالبة بالمساواة في الربع الأخير من القرن العشرين واتهموا المطالبين بحقوقهم باليسار الهدام وبالشيوعية الى غيرها من الصفات التي تثير نقمة المسيحيين وتجندهم وراء شعار الخوف من ان يعيشوا كذميين وكأن نظم الحكم التيوقراطية في القرون الوسطى ما زالت سائدة في عالم القرن العشرين.

«لقد شنت هذه الفئة حربها الاهلية تحت شعار طرد الغرباء وأعوانهم ممن تحالفوا مع اليسار الدولي ـ وأي غرباء ـ والحقيقة يجب ان تقال ـ أولئك المنكوبين الذين جندت ضدهم حملات الابادة الجماعية. ثم اتخذت هذه الهجمة الشرسة منحى اخطر لتصيب كل ما هو إسلامي على إختلاف المذاهب بدءاً بتصفية حتى المسيحيين الذين لا يرون رأيهم ولا يسيرون في فلك تلك الموجة العاتية. وإذا بالموجة العاتية هذه تطال الكثير من اللبنانيين الابرياء عن سابق تصور وتصميم في مناطق عاشوا مع إخوانهم المسيحيين عشرات السنين إن لم نقل مئات السنين من دون ان يمر بخلد المعتدين بأن ردة فعل أهل المغدورين لن تكون أقل عنفاً. واستمرت الحرب القذرة وإذا بعشرات الضحايا البريئة يرسلون تباعاً الى مختلف المناطق اللبنانية بحجة انهم متعاطفون مع الغرباء. وكان هؤلاء الضحايا يرسلون الى ذويهم ولا سيما في الجبل، حيث ذووهم يعيشون الى جانب إخوانهم المسيحيين يتقاسمون معهم أفراحهم واتراحهم منذ عشرات السنين ولم يكن يخطر ببال هؤلاء ان أولادهم في بيروت سيذهبون ضحية الحقد الاعمى والتعصب الطائفي اللدميم.

«من هنا بالذات تبدأ قصة الصراع الدموي في الجبل. هذا الجبل الذي احتضن المسيحيين ولا سيما الموارنة منهم منذ أجيال وحماهم من ظلم الاتراك العثمانيين واعطاهم أرضاً ومجداً فأعطوه جحوداً وخراباً ودماراً ليصبح على حد زعمهم موطن من تبقى من المسيحيين المضطهدين في البلدان العربية وتكتمل مقولة الوطن القومي المسيحي على حساب سكانه الأصليين

«أيها المجتمعون في بكركي، إن قضية الجبل وما يحدث على أرضه منذ الاجتياح الاسرائيلي كشف سر المؤامرة وهو طرد بعض اللبنانيين ولا سيما الدروز واقتلاعهم من أرضهم لتكون ملجأ لبعض المسيحيين القادمين من بلدان المشرق. ان حرب الجبل لم تكن الا نتيجة طبيعية لذلك المخطط الاجرامي العنصري القاضي بتفكيك لحمة التعايش بين أبناء الوطن الواحد، وتقسيمه الى دويلات طائفية. لقد كان الجبل نموذجاً للتعايش بين الدروز والمسيحيين كحقيقة لا يستطيع أحد إنكارها. أما الذين يقولون غير ذلك فهم أصحاب المخطط الذين شوهوا التاريخ اللبناني الصحيح وقرأوا بعض أحداثه

بطريقة خاطئة حتى خلال فتنة ١٨٦٠ التي استغلها الاعلام الكتائبي سراً وعلناً لتحريض بعض المسيحيين ضد إخوانهم الدروز. فإن الكثير من هؤلاء يرون عن أسلافهم كيف حافظوا على عيشهم المشترك في عدد من القرى والمناطق باستثناء قرى معدودة ومنها دير القمر حيث هجر دروزها اثر تدخل دولي استعماري كما هو معروف.

«إنكم ولا شك تعرفون ان الدروز أعرق منكم في هذا القسم من الجبل اللبناني: لقد توطنوه قبلكم بقرون عدة وحموه بدمائهم قبل ان يستقبل الدروز بعض أجدادكم كعمال وفلاحين ومن ثم ليصبحوا شركاء الدروز في بناء وحدة هذا الوطن الحقيقية. ان الدروز لم يتنكروا يوماً لما بنته ايديكم في هذا الجبل فهم لا يعرفون المنة ولا الجحود، ولكن ان يصل الامر بمدعي حماية المسيحيين لحشد الغرباء والمرتزقة من كل انحاء الوطن لاعلان حرب شعواء على الدروز لاقتلاعهم من أرضهم والتعدي على أقدس اقداسهم بحجة واهية أي أنهم غير مسيحيين.

«وماذا فعل الدروز ضد المسيحيين حتى يقتلعوا من أرضهم ويطردوا من وطنهم. هل هم مسؤولون عن استقبال الغرباء وعن استقدام الجيوش الغريبة الى لبنان. وأية مسؤولية اعطيت لهم في دولتكم حتى تحاسبوهم من دون غيرهم عن كل ما اقترف من أخطاء سياسية في مختلف العهود. وهل خطط الدروز لغزو جونيه وكسروان وجبيل؟ وهل كانوا البادئين يوماً بأي عمل عدواني على المناطق المسيحية حتى تبادر القوات اللبنانية الى محاربتهم في عقر دارهم وحصارهم وتجويعهم وتشريدهم عن أرضهم مستغلة وهْمَ الانتصار الكتائبي في ظل الاحتلال الأسرائيلي.

«إن كثيراً من السياسيين العقلاء ومن أصحاب حق النطق بإسم المسيحية ليسوا ممثلين في مؤتمركم وأدانوا غير مرة بصراحة كل ما اقترفته تلك الفئة المسيحية الحاقدة والمغامرة بحق الوطن، ولا سيما العدوان الذي شنته القوات اللبنانية وما زالت على أبناء الجبل لأنهم كانوا يعرفون فعلاً ان القتال في الجبل يعني تسديد الضربة القاضية لوحدة هذا الوطن ولكل تعايش حقيقي فيه.

«أيها المجتمعونٌ في بكركي، ان كنتم حقاً تريدون ان يكون مؤتمركم المسيحي هذا ذا طابع وطني عليكم الا تتعاموا بعد اليوم عن الحقائق المرة التي كشفتها هذه الحرب القذرة التي شنتها فئة حاقدة مضللة تحت شعار تحرير لبنان من الغرباء ووصلت عندهم أخيراً الى رفع شعار تحرير لبنان من الدروز، وهم أعرق اللبنانيين في هذا الوطن، فيما يغضون الطرف عن كل ما جاؤوا به من جيوش محتلة وغريبة حتى ضاقت بها أرض هذا الوطن.

«إن مؤتمركم هذا لن يأتي بأي نتيجة إيجابية ما لم تحاسبوا قادة تلك الفئة المضللة الحاقدة على ما ارتكبته في حق المسيحيين واللبنانيين عموماً.

«وإن كنتم تنوون حقاً بناء وطن التعايش الاسلامي - المسيحي عليكم ان تعترفوا بحقوق الآخرين ليعيشوا في هذا الوطن أسوة بكم، لهم ما لكم من حقوق وعليهم ما عليكم من واجبات، ولتعلموا ان العودة الى صيغة الامتيازات هي مقولة خاطئة مر عليها الزمن حتى في جنوب أفريقيا، وشعار «الشعب المميز» هو طعنة في صميم حقوق الانسان وضد الديمقراطية الصحيحة التي يطالب بها كل اللبنانيين، وان الضمانة الحقيقية هي في إقرار مبدأ المساواة بين الجميع ان مبدأ التعامل بالمثل حق طبيعي لكل لبناني، وان أي ظلم يقع على فريق من اللبنانيين سيرتد طعنة في جسم هذا الوطن ولن يكون هنالك تعايش صحيح إذا بقيت فئة من اللبنانيين تشعر بالغبن أو الظلم.

«في هذه المناسبة لا بد «للمكتب الدائم للمؤسسات الدرزية» ان يدعو مؤتمركم الى الاخذ بالمبادىء التالية:

١ - ان مقولة الوطن القومي المسيحي ورفع شعار القومية اللبنانية واللغة اللبنانية بالمفهوم الطائفي يعني التنكر تلقائياً لهوية القسم الأكبر من اللبنانيين مسلمين ومسيحيين الذين يدركون صلاتهم التراثية والقومية واللغوية بمحيطهم. وان الاقلاع عن المشروع السياسي الطائفي هذا، هو في جوهره بداية الحل الصحيح للمستقبل القريب والبعيد، وهو الكفيل بإزالة كل أسباب الخلاف التاريخي القائم في لبنان بين المسلمين والمسيحيين على موقع لبنان وهويته، وبالتالي بين لبنان وسائر الدول العربية مهما حاول البعض تغطية الخلافات الداخلية بمقولة المحاور الاقليمية والدولية.

٢ - ان الموحدين الدروز هم الذي يحتاجون اليوم الى الضمانات خصوصاً بعد العدوان الغادر الذي تعرضوا له في جبلهم وهم مثلهم مثل سائر المسلمين لا يستطيعون القبول بالصيغة القديمة التي أوصلت الوطن الى ما هو عليه اليوم. ان

لبنان الكيان السياسي الديمقراطي المعترف بحقوق وواجبات كل الفئات والطوائف مرهون بإتجاه تبني مؤتمركم خطاً سياسياً لمسيحيي لبنان ينسجم مع الخط الذي تبنته الكنيسة الارثوذكسية منذ قرون، وهو يقضي بالعودة الى التراث المشرقي الصحيح وعلى الابقاء على تلك الصلات القومية السليمة مع محيطهم العربي الاسلامي مما يقطع الطريق على مقولة الاقليات ويقضي على عقدة الخوف

٣ ـ لا يمكن ان يلام الدروز إذ شككوا في خلفيات إقرار وتنفيذ أي خطة أمنية قبل الوفاق السياسي إذ مع غياب الوفاق الحقيقي ليس ما يمنع الفئة المغامرة ذاتها من تكرار عدوان مشابه لذلك العدوان الذي ارتكب في حق أقداس مقدساتهم، وهم ما زالوا يعانون آثار الحصار الذي فرضته عليهم تلك الفئة

٤ ـ إن الدروز لم يتنكروا ولا يمكن ان يتنكروا لحقوق كل اللبنانيين على إختلاف طوائفهم وبالتالي لا يسعهم الا ان يتصدوا لأي مؤامرة تطيح بمصالح مواطنيهم وتقضي على مقومات الوطن.

«إنكم مدعوون اليوم الى السعي لاقامة وطن يستطيع إقامة علاقة طبيعية مع محيطه لازالة عقدة الاقلية الخائفة، هذه العقدة التي ما برحت مطية للتدخل الخارجي ولتطاحن الدول الاجنبية على أرض لبنان. ان قراراً كهذا سيكون قراراً تاريخياً يبقي لكم صلاتكم الروحية بالغرب ويحفظ لمسيحيي لبنان تراثهم المشرقي الأصيل ويبقيهم على صلات طبيعية مع محيطهم الذي لا يمكن الاستغناء عنه للبقاء والاستمرار في العيش المشترك من دون تحد داخلي ولا طغيان خارجي.

«إننا نتوخى من هذا المؤتمر ان يكون في الموقع القادر على إتخاذ القرارات الصعبة ولكنها القرارات التاريخية وتلتقي أخيراً مع ذلك التيار الواسع الذي يعيد اللحمة بين اللبنانيين على إختلاف فئاتهم ومذاهبهم وليس مع ذلك التيار العنصري الذي أدت سياسة المغامرة الى تمزيق هذا الوطن ليصبح لقمة سائغة تبتلعها الدول للمسيحيين قبل غيرهم من اللبنانيين».

مذكرة حزب الكتلة الوطنية إلى مؤتمر بكركي المسيحي

«على رغم إنه حزب سياسي وطني، لم يشأ حزب الكتلة الوطنية الا ان يشترك في لقاء بكركي الحاضر للاسباب الاتية:

١ ـ يقيناً منه أن هذا اللقاء يمهد لمؤتمر وطني شامل يحصل في مرحلة لاحقة، بين جناحي لبنان في إطار تحرك يهدف الى تحقيق الوفاق المنشود الذي بات مطلباً ملحاً لكل اللبنانيين.

٢ ـ ويقينا منه ان بكركي كانت، عبر التاريخ، وما زالت في الموقع الوطني الأساسي الصالح لتلاقي اللبنانيين في أيامهم المصيرية العصيبة.

٣ ـ ورغبة منه في ان يسهم في إبداء الرأي، ومعالجة قضايا الوطن المطروحة.

من هذه المنطلقات كان تجاوب الحزب مع الدعوة الكريمة.

والان، وقد طرح علينا جدول أعمال مؤتمرنا هذا، يرى الحزب ان يبدي في شأنه الملاحظات الاتية:

نتيجة الدرس، اتضح للحزب ان جدول الاعمال المطروح واسع وشامل، وهو يتناول معظم القضايا المطروحة على الساحة اللبنانية.

حيال هذا الامر، يرى الحزب ان لا بد من تأخير البحث في عدد من القضايا الواردة في هذا الجدول في انتظار ان يتحقق تحرير أرض الوطن من كل الاحتلالات وتتحرر معه الارادة اللبنانية، ويأتي هذا الرأي حراً.

من أجل هذا، ومن أجل توفير أسباب النجاح للمؤتمر الوطني المرتقب عن طريق تحاشي الفوضى في مواضيع قد تختلف عليها الاراء، يرى الحزب ان يحصر جدول أعمال مؤتمرنا بالنقاط الاتية:

١ ـ وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات ورفض التوطين وكل أشكال التجزئة والتقسيم.

٢ ـ لبنان وطن نهائي لكل أبنائه.
٣ ـ لبنان سيد حر مستقل، وهو دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية يلتزم بميثاقها.
٤ ـ إستعادة السيادة الوطنية الكاملة عن طريق تحرير الارض من الاحتلال الأسرائيلي وانسحاب الجيش السوري وكل القوى العسكرية الاخرى الموجودة في صورة غير شرعية.
٥ ـ العمل على عقد مؤتمر وطني شامل.

إقتراح
بجدول أعمال المؤتمر المسيحي المنعقد في بكركي في ٣١/ ١/ ١٩٨٤

١ ـ المبادىء الأساسية التي يرتكز إليها وجود لبنان:
- لبنان:
  - ـ وطن نهائي بحدوده.
  - ـ سيد حر مستقل
  - ـ واحد موحد.
  - ـ ملتقى الحضارات.
- النظام اللبناني:

أ ـ السياسي.
ب ـ الاداري.
ج ـ الاقتصادي والاجتماعي
٢ ـ علاقات لبنان الدولية:
- خطة العمل:

أ ـ إنهاء الاحتلالات.
ب ـ فرض سيادة الدولة وسلطة القانون

ج ـ قضية المهجرين اللبنانيين.
د ـ دعوة الى مؤتمر وطني عام.
هـ ـ تشكيل لجنة متابعة لتنفيد مقررات المؤتمر، والعمل المستمر ليشمل المؤتمر كل الطوائف المسيحية.

تصريح الوزير عصام خوري ممثل الطائفة الأرثوذكسية

في الثالثة والدقيقة الخمسين غادر الوزير خوري بكركي، وقال: «كانت اتصالاتنا مع الموجودين هنا، فإما اتصالاتنا مع صاحب الغبطة فطبعاً الموقف واضح وصريح، وكان دائماً مطلعاً على الأجواء والأبحاث، وكانت على مستوى رفيع من المسؤولية والجدية والحس الوطني، وجميعها تصب في إتجاه واحد، وهو إنقاذ هذا البلد.

«أي إجتماع يهدف الى وحدة لبنان، الى تحقيق سيادته واستقلاله هو إجتماع مرحب به، بل هو قبلة الأنظار والآمال، من هنا نحن أحوج ما نكون في هذا الظرف الى إطلالة على العالم من الشعب اللبناني، تؤكد فيه وحدته في إزاء المحنة والمؤامرة التي أصبحت حقيقة راهنة في كل النفوس، لا بل في معظمها، وماثلة في كل الأذهان ان المدخل الرئيسي الى إنقاذ هذا البلد وخلاصه، المدخل هو في وحدة ابنائه وفي تضامنهم.

«هـذه الحقيقة لمسهـا غبطة البـطريرك هـزيم في اثناء لقـاءاته مـع القيادات السيـاسيـة. من هنـا كـان هـذا المـوقف الأرثوذكسي مع تعاطفه وتضامنه مع هواجس وأفكار كل الطوائف المسيحية. كانت القناعة في الموقف الأرثـوذكسي تنطلق من العبارة التي أطلقها غبطة البطريرك هزيم بأننا وحدويون في إيماننا بالله، وحدويون في محبتنا وإيماننا بلبنان، وإن الوضع الراهن يتطلب عملاً إنقاذياً.

«الاجتماعات على أهميتها هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. العمـل الانقاذي المطلوب الدعـوة الى مؤتمر حـوار إسلامي - مسيحي روحي تتمثل فيه كل الطوائف وهذا هو الموقف الأرثوذكسي كان مؤيداً للرأي القائل بالدعوة الى مثل هذا اللقاء».

س - هل أنهى المؤتمر أعماله اليوم؟

ج - ان لجنة الصياغة انطلقت في عملها بعدما انتهت المحادثات والدراسات.

البيان الختامي

ثم تلا المطران نصرالله صفير البيان الختامي التالي:

«تنفيذاً لما تقرر في لقاء سابق جرى في بكركي في ١٩٨٤/١/١٤، وبناء على دعوة كريمة من صاحب النيافة والغبطة الكـاردينال البـطريرك مـار أنطونيـوس بطرس حـريش، التقى الثلاثـاء ٨٤/١/٣١ في بكركي ممثلو الـطوائف والأحزاب والهيئات المسيحية في لبنان، وهم:

«غبطة البطريرك مكسيموس الخامس الحكيم، بطريرك الروم الكـاثوليك بصحبة معـالي الاستاذ جـوزيف سكاف والاستاذ فايز الحاج شاهين.

«غبطة البطريرك كراكين الثاني سركيسيان بـطريرك الأرمن الأرثـوذكس بصحبة معـالي الاستاذ خـاتشيك بـابكيان، والاستاذ أرزومانيان،

«غبطة البطريرك اغناطيوس أنطون حايك، بطريرك السريان الكاثوليك.

«غبطة البطريرك يوحنا بطرس كسباريان بطريرك الأرمن الكاثوليك.

«فخامة الرئيس كميل شمعون.

«فخامة الرئيس شارل حلو.

«معالي الوزير الاستاذ عصام خوري ممثلاً طائفة الروم الارثوذكس.

«سيادة المطران أثناسيوس أفرام ممثلاً طائفة السريان الأرثوذكس.

«سيادة المطران جبرائيل بطة ممثلاً طائفة الكلدان.

«سيادة المطران بولس باسيم ممثلاً طائفة اللاتين.

«القس الدكتور سليم صهيوني رئيس المجمع الأعلى للطائفة الانجيلية في سوريا ولبنان.

«سيادة المطران نرساي دي باز ممثلاً طائفة الآشوريين.

«معالي الشيخ بيار الجميل يصحبه الدكتور جورج سعاده عن حزب الكتائب اللبنانية.

«النائب الشيخ بطرس حرب عن تجمع النواب الموارنة.

«الاستاذ شاكر أبو سليمان ممثلاً الرابطات المسيحية.

«الأباتي بولس نعمان عن الرهبانيات.

«الاستاذ أنطوان أبي زيد عن حزب الكتلة الوطنية.

«الاستاذ مارون حلو عن حزب الوطنيين الأحرار.

«السيد فادي فرام عن القوات اللبنانية.

«المطران نصرالله صفير النائب البطريركي العام.

«المطران رولان أبو جوده النائب البطريركي العام.

«في مستهل اللقاء عرض معالي الوزير الاستاذ عصام خوري وجهة نظر طائفة الروم الأرثوذكس الكريمة المؤيدة لعقد مؤتمر حوار وطني، روحي مسيحي - إسلامي يكلف نيافة الكاردينال خريش العمل من أجل عقده بالتعاون مع سائر الرؤساء الروحيين، وصرح بأن الطائفة ترى إعطاء هذا الموضوع الأولوية على ما عداه من المواضيع.

«وبعد أن تبين للمجتمعين أن هذا الموقف يلتقي والموقف المعلن في لقاء بكركي السابق تاريخ ١٩٨٤/١/١٤، باشروا بمناقشة جدول الأعمال في إطار الاعلانات التي سبق ان صدرت عن مختلف الطوائف والهيئات المختلفة، انتهوا الى إعتماد المبادىء المشتركة والتوصيات التالية:

«في غمرة ما يعانيه اللبنانيون منذ ما يزيد عن تسع سنوات من مآس بعدما اشتعلت على أرضهم حروب أوقعت ولا تزال توقع في صفوفهم كل يوم قتلى وجرحى بالعشرات، وتسببت ولا تزال بأفدح الخسائر تدميراً وتهجيراً وتشريداً.
«وبعدما آلت إليه حال البلاد من تدهور خطير في مختلف المناطق والقطاعات، وفي إزاء ما يساور المواطنين من مخاوف على المصير نتيجة إحتلال القسم الأكبر من أرض الوطن، وانعكاس هذا الاحتلال على الوحدة الوطنية.
«ولما كان تحرير لبنان واجباً يقع على عاتق كل اللبنانيين، ويقيناً منا بأن وحدة الصف هي قوة لبنان، وخير وسيلة للتحرير، وان الحوار الصريح الواعي هو السبيل الأفضل الى تحقيق هذه الوحدة، والعودة بلبنان الى ما يصبو إليه ابناؤه المخلصون من سيادة وكرامة وأمن واستقرار، وتسهيلاً لقيام هذا الحوار بين جناحي لبنان المسيحي والمسلم، رأينا ان نعقد هذا اللقاء في بكركي الذي تدارسنا فيه الوضع اللبناني العام وتصورنا لانهاء مأساة لبنان، ولتحريره، وعرضنا الأسس السليمة التي تضمن لكل اللبنانيين العيش المستقر في وطن واحد تسوده الحرية والطمأنينة والعدالة.

وفي نتيجة هذا اللقاء نعلن ما يلي:

١ - لبنان في حدوده المنصوص عنها في الدستور، والمعترف بها دولياً وطن نهائي سيد، حر، مستقل يرفض كل إحتلال أو إقتطاع أو إجتزاء أو توطين، منفتح على العالم، يقيم علاقات مع كل دولة تحترم كيانه وتراثه من ضمن إطار المصلحة الوطنية العليا.
٢ - لبنان ملتقى الحضارات والأديان واحد موحد، أرضاً وشعباً ومؤسسات، وهو لكل أبنائه المقيمين والمغتربين، وله عليهم جميعاً واجب الولاء الكامل كما لهم جميعاً حق المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.
٣ - نظام الحكم في لبنان جمهوري، ديمقراطي، برلماني، يحترم كل الأديان، ويضمن حرية ممارستها من دون أن يتخذ أي منها ديناً له، يصون حقوق الانسان والحريات الأساسية، فلا تطغى فيه كثرة على قلة، ولا تستبد قلة بكثرة، ويرعى مبادىء العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص بين كل اللبنانيين من دون تمييز، ويفسح في المجال أمام كل فئة من المواطنين لتحقيق شخصيتها المميزة في إطار الدستور والقانون
٤ - تحرير كل الأراضي اللبنانية من الاحتلالات القائمة عليه، ومن أي وجود غريب غير شرعي، وإزالة كل ما يتعارض مع السيادة الوطنية، وما يتنافى مع الشرعية ومع حق الدولة في أن يكون لها من دون سواها قوى مسلحة لحماية حدود الوطن والنظام، وتوفير الأمن، وبسط سلطة القانون على كل اللبنانيين وكل المقيمين على أرض لبنان.
٥ - تركيز سيادة لبنان الخارجية على أسس واضحة تجنبه الانقسام أو التبعية، وهو عضو مؤسس وفاعل في منظمة الأمم المتحدة يلتزم ميثاقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وعضو مؤسس وفاعل في جامعة الدول العربية يبني تعاونه مع أعضائها على أساس الاحترام المتبادل واستقلال كل دولة وسيادتها وأنظمتها وقوانينها.
٦ - طرح مبدأ العلمنة والغاء الطائفية في حوار وطني صريح.
٧ - التزام لبنان النظام الاقتصادي الحر القائم على المبادرة الفردية مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة والتخطيط للحؤول دون التحكم والاستئثار، ولتحقيق الانماء الكامل المتكامل من ضمن عدالة إجتماعية تعم كل المناطق والفئات.
٨ - إعتماد اللامركزية الادارية والانمائية
٩ - التأكيد على حق كل لبناني مهجر في العودة إلى ملكه ومقر سكنه ومورد رزقه، وتمكينه بوسائل شتى من ممارسة

هذا الحق من دون قيد أو شرط أو تأجيل، للحؤول دون تمرير المخطط الرامي الى الفرز السكاني على أساس طائفي.

«وقد عهد المجتمعون الى نيافة الكاردينال البطريرك خريش وأصحاب الغبطة والى كل الرؤساء الروحيين العمل على عقد مؤتمر حوار وطني مسيحي ـ إسلامي في جو من التفاهم والتعاون لانقاذ لبنان وتدعيم ركائزه».

نص حديث
البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم إلى «النهار العربي والدولي»:

العدد رقم ٣٥٣ تاريخ ٦ ـ ١٢ شباط ١٩٨٤.

س ـ كيف تفاعل المسيحيون الشرقيون مع الاسلام، على مر العصور؟ ما هي ملامح دورهم السياسي والحضاري؟

ج ـ السؤال يتطلب إجابة طويلة ودقيقة يضيق بها المجال في هذه المقابلة. سأكتفي بالاشارة الى التفاعل على المستوى الديني أولاً، ثم الى الاسهام المسيحي الشرقي في الحضارة العربية. أما الدور للمسيحيين الشرقيين على المستوى السياسي فقد إرتدى أهمية في العصر الحديث وسوف أتوقف عنده بعض الشيء.

من غير الدخول في تمييز بين الجماعات المسيحية المختلفة، يبدو لنا ان الموقف الديني لمجموع المسيحيين الشرقيين تجاه الاسلام راوح بين إتجاهين: الأول هو الدفاع عن العقيدة المسيحية من دون التعرض للاسلام وذلك في إطار العيش مع المسلمين من غير ان يكون للمسيحيين كيان سياسي منفصل أو مجال إجتماعي ـ ثقافي منعزل. أما الاتجاه فهو البحث المستمر عن مواضع اللقاء بين الاسلام والمسيحية على مستوى الايمان والخبرة الروحية والمسؤولية الاخلاقية على حد سواء، وذلك من غير تشويه أو تلفيق. ولكن، أيا كان الموقف الديني، ظل التعبير اللاهوتي دون خبرة التفاعل الوجداني الحياتي، هذا التفاعل المغني للمسيحية والاسلام معاً. الغنى نتلمسه، أيضاً في الاسهام المسيحي الشرقي في الحياة الادبية والفنية والعلمية والذي بات اليوم، والحمدلله، موضوع إهتمام الكثيرين من البحاثة. الاهتمام هذا لا نراه افتخاراً أو حنيناً ماضوياً بل سعي لتعميق الوعي عند المسلمين او المسيحيين الشرقيين بالشراكة الحضارية ولفهم أفضل للتنوع داخل الحضارة العربية الواحدة.

إلى جانب هذا الاسهام، لا ننسى أيضاً الاشتراك المسيحي الشرقي، إذا جاز التعبير، المباشر وغير المباشر في النقاشات الفلسفية والكلامية التي عرفها المسلمون في مراحل مهمة من تاريخهم.

لم يخرج المسيحيون الشرقيون على الدولة الاسلامية وهم إذا ما تعرضوا، هنا وثمة، لضغوط حطت بالتعامل بين الاغلبية والاقلية الى دون ما يدعو القرآن إليه، لم ينسلخوا عن جسم الامة أو يلتحقوا بخصومها.

الصورة بالطبع تختلف بين جماعة مسيحية وأخرى ومن حقبة تاريخية الى حقبة. الظروف تبدلت، بشكل خاص، أيام الدولة العثمانية وبالذات عند الضغط الغربي. وأياً كان تقييمنا اليوم للحركة القومية العربية، نستطيع القول ان مساهمة المسيحيين الشرقيين باطلاقها وبصياغة أفكارها ليست مجرد تفتيش عن إطار سياسي بديل يؤمن المساواة الكاملة بين المسلمين والمسيحيين وينسجم مع مستلزمات الحداثة والتقدم ولكنها تعبير أيضاً عن رسوخ تمسكهم بالعيش الاسلامي ـ المسيحي المشترك ورفضهم لان يتحولوا من جماعة دينية الى جماعة قومية.

واليوم، نحن الارثوذكس، نرى أنفسنا أمناء لهذا التراث وحاملين للتوجهات نفسها نحن كنيسة، وكلنا يعمل في مجتمعه حيث كان، يسعى لان يأتي دوره على الصعد كافة، لمصلحة المجتمع بأسره وليس متمركزاً حول الذات، حول المصالح الطائفية او الفئوية الضيقة.

س ـ تعيش المنطقة والعالم، اليوم، موجة تطرف دينية جديدة تهدد الأنظمة القائمة في المنطقة. كيف يمكن مسيحي الشرق مواجهة هذه الموجة؟

ج ـ طبعاً، ليس المسيحيون مدعوين ان يكونوا حفظة للأنظمة القائمة. نحن، بفرح المسيح وتعزياته، نحاول

العيش في كل نظام، فأن للمؤمن تطلعات تنقذه دائماً من وطأة الاحكام انّ كانت هذا لا يعني أبداً التخلي عن المطالبة بالعدل والسلام والحرية. . .

سألت عن العالم والمنطقة، فإذا جئت من إيرلندة الى الشرق يتبين لك ان نعت هذه الموجة بالدينية يتطلب توضيحاً. الحق ان ثمة دوماً مضاعفات سياسية واقتصادية وثقافية. هل الدين بمعناه المنزه عنصر في هذه الموجات حاسم، أم نحن أمام ذاتيات جماعية تستيقظ وتعي ان الدين لحمتها، بعدما حاولت ان تعتقد أن شيئاً آخر كان يوحدها. في أحسن حال، هو الدين بمعناه الحضاري أو في فقهه ودنياه وكل الشحنات العاطفية التي تحملها هذه الجوانب. هذه شؤون تصير لحماً ودماً، تجرح الاجساد وتسفك من أجلها الدماء. لكن «مصارعتنا ليست مع لحم ودم» يقول كتابنا إنها مع الارواح الشريرة التي في الجو كما يقول بولس الرسول. علينا ان ننفذ الى ما هو سيء في الموجات الدينية المتطرفة، يهودية كانت أم مسيحية أم إسلامية. هناك في بعض الاوساط عودة الى ذهنية وممارسات تقول ان من قال قولاً آخر يجب أن يموت لأنه بممارسته لحريته، يشكل خطراً على ذلك المزيج الرهيب بين خواطر دينية وانفعالات طائفية ومنافع. هذه المواقف تتغذى من الخوف وبه تستمر. هناك خط ـ وهذا لون من ألوان عقدة مسعدة اليهودية المنشأ ـ إن الضحية ليست حصراً الكائن المقموع فعلاً ولكنها تظهر نفسها كذلك وتبتز الانسانية عاطفياً إذ تضع بديلاً من رغباتها، إحتمال الانتحار.

التطرف من أي صوب أتى، يواجه بالتنقية، بالتصفية، بالتمييز بين العناصر المكونة للتيار وبالتالي التصدي للعناد الذي ينشىء وحدة مغلوطة لهذا التيار. التقوقع الطائفي لا يواجه بتقوقع آخر بجعله أكثر صدامية ولكن يبث الايمان والشهادة للحرية والعدل حتى الموت.

السلاح خيار فاشل الى الأبد يبيد الحب. إنه خيار فاشل إذا ما أحصينا التجارب الانسانية وقيمناها. حديث العنف ليس حديثاً نظرياً عن حلال وحرام ولكنه حديث عما يجري في أزمنة الناس وقلوبهم.

موجة التطرف ذات الصبغة الدينية تعبير عن أزمة عميقة تهز مجتمعاتنا. لا يمكن فهمها، وبالتالي التعامل معها، الا انطلاقاً من التبصر في هذه الازمة. هناك مشكلة المواجهة مع الغرب، مع الحداثة، ومشكلة التفكك ومشكلة الاستبداد. . . وغيرها. من هنا، تظن الحركات الاحيائية المتطرفة نفسها مجاهدة لأجل الاستقلال وساعية للوحدة ومعتمة للمساواة. . .

التطرف يختلف من بلد الى آخر، لكنه يبدو لنا أحياناً إنه يخطىء خصمه الحقيقي والمعلن فيقسو على جاره او شريكه في الوطنية. المهم انه يتنبه المسيحيون الى كل ذلك، فيكونون هم انفسهم لا إمتداداً لغرب او قوة تعمل على التفكيك او دعامة لنظام مستبد

لكل هذا، يتطلب طاقة روحية هائلة ووعياً إجتماعياً كبيراً.

الدور الجديد

س ـ استطراداً، هل تعتقدون ان لمسيحي الشرق إمكان لعب دور فعال في المنطقة، مستقبلاً وعلى ضوء ما يجري؟

ج ـ كنت اتمنى لو ان الصحوة الاسلامية، بشكل أساسي، شخوص الى وجه الله الكريم. ان المراقبين لها من العلماء المسلمين، وقد استفتيتم بعضهم في مجلتكم، يقولون انها في الدرجة الاولى ظاهرة سياسية وشكل من أشكال تأكيد الهوية وهي تواجه، من هذا القبيل، أولاً، المسلمين الذين لا يقولون قولها.

نحن قضيتنا، قضية الحرية الحقيقية، ومن إعترف بحريتنا أصبح هو حراً من ظلم نفسه لذاتها فإذا زال القمع عن أصوله يقر لنا برموز حيثما حللنا. لسنا نحن الخائفين ولكن النظام الذي يسمح لأي مسلم، حتى الجاهل، ان يكتب ما يشاء في أمر ديننا وينكر علينا حق الرد، يبدو لنا نظاماً لا يطمئن حقاً الى الله. ان الذين إطمأنوا في العصور العربية الذهبية كانوا يسمحون ان تجري المناظرات الدينية في بلاط الخلفاء. اننا لا نقول، إنطلاقاً من اتفاقات هلسنكي، إن لنا الحق في إرسال الكتاب المسيحي الى أقطار ليس فيها مسيحي ولكننا نصر ان البلدان التي يهاجر إليها المسيحيون العرب، من واجبها تجاههم ان تبيح لهم حرية العبادة كاملة ففي ذلك تصدق العروبة.

في ظل حرية كاملة تشمل وسائل التربية والاعلام، لنا ان نلعب دوراً نفتش عنه بتواضع ليس هو بالضرورة واحداً ولا هو بالعمق نفسه في كل بلد نوجد فيه المتشرك هو الشهادة للسيد في محبته وفدائه. والشهادة تذهب من الحياة الى الفكر. نصبو ان ننحت فكرنا وان نقوله. نحن نؤمن ان المسيحية من طبيعتها ان تقال.

وإذا ما صح الكلام عن دور جديد فلن يكون حصراً امتداداً لدورنا في عصر النهضة حيث أعطى المسيحيون أدباً وصحافة وكان لهم تأثير في ميادين الاقتصاد والسياسة والديبلوماسة. كان لهم دور بارز لانهم نهلوا، يومئذ، من العلم قبل سواهم هذا دور يطمح اليه الجميع بحق وجدارة. ولكن، في ظل الاوضاع الصعبة التي تعرفها مجتمعاتنا، يجب إلا تكون أدوارنا في مواجهة الازمات منفصلة. على المسيحيين ان يعوا اهمية العمل دائماً مع المسلمين وان يحس المسلمون ان كل مساهمة مسيحية في الحياة العامة مدعوة الا تكون هامشية إذا ما اظهرت انها تسعى الى الخير العام

يبقى السؤال هل من خصائص للحضور المسيحي إذا ما عمت المعرفة وتضامن المسلمون والمسيحيون في مواجهة مشكلات المجتمع؟

أظن ان الاخلاق العيسوية كما يقول إخوان الصفاء أو جرح الحب ليسوع الناصري كما قال إبن عربي وما يستتبعه ذلك من عطاء هو الدور الذي اشتهيه للمسيحيين المشارقة جميعهم.

س - هناك خوف عند مسيحيي لبنان بعد حرب التسع سنين. ما رأيكم في هذا الاحساس المسيحي الجديد وكيف تتصورن معالجة هذه العقدة الجديدة؟

ج - للخوف عند مسيحيي لبنان، الذي يشار إليه دائماً، تاريخ جديد نسبياً. إنه لاحق لانسحاب المصريين من سوريا في عهد محمد علي باشا، فالفتح المصري لبلاد الشام ميز النصارى واعتمدهم ركائز له فتعززوا به واستقلوا وبذلك انعزلوا عن الدروز. الامر الذي ساعد في إشعال الفتن الطائفية منذ بدء الاربعينات في القرن الماضي. من هنا نشأت فكرة التوازن بعد حوادث الستين. فإذا أحس المسيحي أنه الأول وأن لا كرامة له إلا بهذه الاولية فإنه يخاف ليس فقط إذا جنح سواه الى هذه الاولية ولكن اذا تعرض الوضع المميز الى خطر الزوال.

هناك أيضاً أمام المسيحي كل صورة أهل الذمة القائمة في دار الاسلام ليس فقط على هامشية النصارى واليهود بل على ذل واستصغار ظاهرين في الفقه. نحن نعلم بلا شك ان نظام اهل الذمة قد زال من السلطنة العثمانية بالخط الهمايوني عام ١٨٥٦. ولكن، يبدو انه يستيقظ، بصورة او بأخرى، في بلدان قريبة هناك مسيحيون حساسون لظاهرة مستمرة، على المستوى السيكولوجي، هنا وثمة.

من وأي شيء نعالج؟ يبقى ان المسلم اللبناني أيضاً خائف من أولية «مسيحية» تتجسد أيضاً بالأستقواء عليه بالخارج وبرهان اجنبي يعتبره المسلم سالباً لحريته واستقلاله وإصالته. هناك مجتمعات ودول إسلامية تراهن أيضاً على الاجنبي ولكنها تحس ان ذلك شيء خارجي سطحي لا يلغي إصالتها لكون المسلمين لكل المجتمع او غالبيته الكبيرة. ان ذلك ينطبق على أوضاع يغير فيها نظام معين تحالفاته مع الخارج على نحو جذري. فعلى سبيل المثال، الموقف الساداتي من إسرائيل لم ينجح بالتطبيع الاقتصادي والثقافي والسياسي إذ بقي الشعب المصري، بمسلميه وأقباطه، رافضاً للاختراق الأسرائيلي وغير منفتح على المجتمع والدولة الأسرائيلية.

السؤال الأساسي هو هل من قاعدة مجتمعية وسياسية يرسي عليها المسلمون والمسيحيون حياتهم المشتركة؟ الجواب الذي يتداول به عدد من المفكرين الأسلاميين هو في مفهوم المواطنة. والمواطنة درجة في سلم العلمنة، علمنة غير وافدة من الخارج بل آتية في سياق تطور داخلي في المجتمعات الاسلامية ومعتبرة التشريعة الاسلامية تراثاً حضارياً رئيسياً. المهم هو المساواة او عدم التفريق او التهميش. يتحدث إخوة لنا مسلمون لبنانيون عن مساواة في الوطنية او في «اللبنانية» كخيار بديل من الطائفية السياسية والعلمنة على حد سواء. ان المساواة مثال تصبو اليه كل المجتمعات ولكنه غير محقق كلياً في مجتمع معروف. هناك دائماً نزعة لبروز فئة متسلطة طائفية كانت أو عنصرية او لغوية او حزبية. المهم ان يعي الذين يرون ان الاوطان كانت من أجلهم ان عليهم ان يتصرفوا بحيث يشعرون بقية المواطنين ان الوطن سائر الى صيرورته للجميع.

ولكن ما دمنا في هاجس التوازن فليس من حل. كل طائفة تحس ان التوازن اختل، في حقبة، على حسابها. لا يفكر الاكثرون في لبنان ان المهم لا ان تكون هذه المديرية العامة لهم ولكن ان يملأها من ينفع البلد

أخيرا، الخوف مرض روحي لا علاج له الا ان تتقبل الآخر وجذوره وتطلعاته وان تكون لكل تحديات تقتضي منك اصغاء واستجابات مبدعة. الخوف تقتضي عليه رهبانية جديدة اعني تنسكنا جميعاً في سبيل عيش واحد نبنيه في صبر وعلم وإيمان بأن طاقات الانسان الآخر مغنية لنا.

س ـ ما رأيكم في كلام البابا يوحنا بولس الثاني الذي طالب بضمانات لمسيحي لبنان، والذي شدد على أن هذه الضمانات ليست امتيازات وانها الطريق الوحيد الذي يسمح لـ «التجربة اللبنانية» بأن تستمر؟

ج ـ لم أقرأ بالحرف وبالاصل الاجنبي كلام البابا. ولكن سؤالي الاول من يعطي الضمانات، أهيئة الأمم ام الجوار العربي أم مسلمو لبنان؟ لست أرى الدول مجتمعة تلتزم مصير المسيحيين اللبنانيين وحدهم هل ضمنت هيئة الأمم حقوق المسلمين في الفيليبين مثلاً؟ الدول تحيا في السياسة الواقعية ثم، الجوار العربي؟ كيف تريد المسلمين العرب في مسيرتهم العلمية المتقدمة وفي رؤيتهم لمسيرة مشابهة عند إخوانهم المسلمين في لبنان هي امتيازات؟ في النهاية وحده اللبناني يضمن اللبناني والدولة العادلة تضمن جميع الناس السؤال هو كيف نأتي الى هذا التجربة اللبنانية نفسها متطورة ومفتوحة الصيغ لا تبقيها قائمة الى الابد على وضع للمسيحيين مميز وفي إطار الحياة المشتركة ومن داخلها، اذا أراد المسيحيون ان يحفظوا تراثهم فاعلاً وحضورهم شاهداً فليس من أحد يستطيع منعهم من ذلك.

س ـ ما علاقة الكنيسة الارثوذكسية اليوم بالطوائف المشرقية الاخرى؟

ج ـ الطوائف المشرقية المستقلة عن روما هي المسماة في الاصطلاح اللاهوتي الحاضر للطوائف غير الخلقيدونية لرفضها المجمع الخلقيدوني، وهو المجمع المسكوني الرابع المنعقد عام ٤٥١ وهي الكنائس السريانية والقبطية والأرمنية والأثيوبية. من ناحية العقيدة المحددة ثم بيننا وبينها الانفصال لأن المجمع قال بطبيعتي المسيح الالهية والانسانية معاً ولقولها هي بأن هاتين الطبيعتين اصبحتا طبيعة واحدة بعد الاتحاد، بعد التجسد الالهي وأردنا نحن ان نشدد على تمييز الطبيعتين خوفاً من أن نخلط بين الناسوت واللاهوت مع تأكيدنا على عدم انقسامهما أو فصلهما وكانت نيتهم هم الا يجعلوا المسيح اقنومين مجزئين. ودارت الابحاث كثيراً للتقارب ولم تفلح حتى إجتمع علماؤنا في الستينات ومطلع السبعينات في هذا القرن ووصلوا الى أن القول بالطبيعتين والقول بالطبيعة ما هو إلا خلاف لفظي بسبب وحدة المضمون فكل المسيحيين المشارقة الارثوذكس والمشارقة غير الخلقيدونيين والكاثوليك والانجيليين يؤمنون على حد سواء بالهية المسيح وإنسانيته وباستمرار الالهية والانسانية في الصلب والقيامة وتماسكهما مع عدم اختلاطهما.

يبقى ان تتقبّل رئاسات الكنائس رسمياً ما أتى به اللاهوتيون وتبقى بعض التفاصيل كرفع الحروم المتبادلة والتنظيم القانوني لعملية الوحدة. ولكن الشعور بالوحدة قائم والمسلك الوحدوي الصادق قائم ففي هذه البلاد عند هجرة السريان والأرمن حيثما كانوا بلا كهنة كنا نستقبلهم في كنائسنا كأنهم منا فنعمد أطفالهم ونشركهم بالمناولة ونرعاهم بلا تفريق ثم إذا بنوا كنيسة أو جاءهم من يخدمهم من ملتهم نعيدهم الى كنيستهم الأم. وأخيراً فوضنا الكنيسة السريانية ان تخدم ابناءنا في الاماكن التي لا كهنة لنا فيها فتقيم لهم سر الزواج والمعموديات وكأننا أعدنا الشركة بيننا. وبتنا طبيعياً معهم ومع الأرمن نتشاور في كل أمر يضطر كنائسنا الى مواجهة واحدة.

س ـ ما علاقة الكنيسة الارثوذكسية المشرقية بروما خاصة بعدما أجريتم غبطتكم اتصالات أخيراً مع البابا يوحنا بولس الثاني؟

ج ـ الزيارات للكنائس من شأنها، ان تنتقل كل واحدة منها من رؤيتها النظرية للاخرى الى رؤية، أدنى الى الواقع فالى رؤية متصلة بالمودة. فإذا كانت ظاهرة الانشقاق مرتبطة بضعف المحبة فتخطّي الانشقاق متّصل بلا ريب بتقوية المحبة. أجل عودة الكنائس بعضها الى بعض أمر قناعة لاهوتية في الدرجة الاولى وليس من الصحيح او لم يبق اليوم من الصحيح ما ترده العامة من ان الفرقة بيننا قائمة فقط بكبريائنا الواحدة فهناك إستعداد لتنازلات ذات طابع تاريخي او قانوني لم يأت الوحي الالهي عليها. واللاهوتيون المحترفون انفسهم الذين هم أكثر تشدداً من رؤساء الكنائس نرى فيهم

لينا جديداً وباتوا أكثر تواضعاً من الماضي. غير ان هناك فوارق بيننا لا نعرف يقيناً كيف نتعداها. إنها متصلة بالضمير اللاهوتي.

فمع كنيسة روما خلاف صعب تأصل في رؤيتين متباينتين لطبيعة الكنيسة ولما يتعلق بمكانة الروح القدس في الثالوث القدوس وما يمس طبيعة النعمة الالهية وطبيعة الطبيعة الانسانية. نتكلم في الالهيات بصورتين: هم يسدون الثغرات الفكرية التي تركها الوحي كما يحسبون وذلك استنتاجاً واستنساباً ونحن نزعم إننا لا نتجاوز التراث الرسولي. فتبين بالتالي إننا لسنا الى الاتحاد على مقربة قوسين أو أدنى.

على ذلك كله، دخلنا، كنائس ارثوذكسية مجتمعة، في حوار مع الكنيسة الكاثوليكية، رسمي. والكنيسة الانطاكية لها، من أصل ثلاثين لاهوتياً أرثوذكسياً محاوراً ممثلاً. وقد خطونا خطوات محسوسة مباركة في موضوع طبيعة الكنيسة وطبيعة الأسرار المقدسة وفي أصولها التكوينية وممارستها. واللجان ساهرة باستمرار. ولكن هذا عمل طويل وشاق يتطلب سنوات عديدة وقد يتعثر في مرحلة لاحقة. بعد هذا المسار تأتي مباركة المقامات العليا.

الى جانب هذا اتصالات ثنائية بين هذه الكنيسة الارثوذكسية، أو تلك وكنيسة روما ورجاؤنا أن ينمو ما نسميه «لاهوت الكنيسة المحلية أو الاقليمية» فقد وعينا معاً ان ما نسميه، في الاصطلاح الارثوذكسي، كنيسة مستقلة مثل كنيسة اورشليم أو كنيسة الاسكندرية او سواهما هي جسد المسيح كاملاً وحاضراً. من هذا المنظار، الكنيسة الارثوذكسية الانطاكية كنيسة كاملة تحاور كنيسة روما التي هي بدورها كنيسة محلية بمقدار كنيسة روما التي هي بدورها كنيسة محلية بمقدار مالها من استقامة رأي ومن هنا مشكلتنا مع الكثلكة الشرقية المتحدة بروما. فامتداد الولاية الرومانية الى الشرق، يحمل رؤية للكنيسة عالمية، توسعية، ضاربة لقدسية الكنائس المحلية المستقيمة الرأي، شاقة لوحدتها وشهادتها في أرض رسولية. ورأينا هذا يشاطرنا به لاهوتيون لاتين كبار يخطئون ممارسة البابوية في إنشاء الكثلكة الشرقية منذ القرن السادس عشر في سائر انحاء العالم الارثوذكسي. الصدام قائم على الساحة، بين لاهوت «بلارميني» ولاهوت الكنيسة المحلية.

على رغم ذلك كله، من منظار اللاهوت الشرقي، نحن نعامل في بلادنا كنائس من أقليم الشرق كما نقول في الاصطلاح القانوني واقترحنا عليها ولا نزال تفاهماً رعائياً على أرض الوطن أعني الرعاية المنسقة وفحص ما قد يحدث في تعايشنا من سوء فهم أو سوء إطلاع أو إستمرار لأوضاع موروثة غير مسكونية. فرغبتنا ان يرعى كل منا الخراف التي فوضه الله رعايتها بحيث لا ينسل أحد في قطيع الآخر فنتحابّ ونتشاور ونتدارس ريثما يرفع الرب عنا كابوس الانشقاق ونحن نضرع في قداس باسيليوس الى الله ان «أخمد شقاقات الكنائس». ورجاؤنا ان اللاهوت المتجدد المتأصل يعيدنا الى علاقات سليمة وان نهلنا من ينابيع الحب الالهي والمتفاوض يساعد في وضع لاهوتنا على الطريق السوي.

الآن ضمن التلاقي بالشرقيين المتحدين سعينا منذ عشر سنين هنا بصورة اوضح وأشد هو الى الاخوة الروم الكاثوليك لما بيننا من وحدة في الطقوس كاملة وتقارب في الذهنية والمشرقية الكنيسية ولا سيما ان انقسامنا الرسمي يعود فقط الى القرن الثامن عشر.

وما لا يخفى عنكم ان كل تقارب حق غير سطحي يتطلب جهداً كبيراً، فليس المهم ان نظهر واحداً برموز شكلية ولكن ان نكون واحداً في أعماق رؤيتنا الدينية. كل ذلك يقتضي تطهراً موصولاً بحيث لا يقضي أحدنا على ذاتية الآخر بل يغنى به ويكون اليه في وحدة الالم. بهذا تأتي القيامة.

أجرى المقابلة جبران تويني

نص المشروع
الذي تدارسته القيادات الأسلامية والوطنية للحل في لبنان الأنوار ١٩٨٤/٢/٢١

ويعتمد المشروع على المشاريع والافكار التي وردت في كل منها:

١ ـ وثيقة الثوابت الاسلامية الصادرة عن لقاء دار الفتوى.

٢ ـ البيان الصادر عن مؤتمر بكركي الروحي بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨

٣ ـ بيان المؤتمر الأرثوذكسي الصادر في ١٩٨٣/١٠/١٨

٤ ـ مبادرة «جبهة الخلاص الوطني» التي أذاعها الرئيس رشيد كرامي بتاريخ ١٩٨٤/٢/٣ .

٥ ـ مشروع الاصلاح الدستوري المطروح من قبل رئيس الجمهورية.

٦ ـ الأفكار التي حملها الأمير سعود الفيصل الى دمشق.

نص المشروع

أما النص الحرفي للمشروع فهو:

أولاً ـ الاعلان عن وقف شامل لأطلاق النار في كل محاور القتال على ان تقوم قوى الأمن الرسمية المتواجدة داخل كل منطقة بمهمة حفظ الامن ريثما تتشكل حكومة الاتحاد الوطني وتضع القواعد والأسس المطلوبة للجيش ومهامه.

ثانياً ـ الاعلان الرسمي من قبل رئيس الجمهورية عن رفض اتفاق ١٧ أيار بصيغته الحالية.

ثالثاً ـ إعادة اتفاق ١٧ أيار إلى مجلس النواب بحيث يتم فيه الغاء كل البنود السياسية والاقتصادية والتطبيعية التي تحمل شروطاً على الجيش اللبناني وعلى سيادة الدولة وعلى علاقات لبنان العربية.

رابعاً ـ تتولى حكومة الاتحاد الوطني الجديدة مهمة التفاوض مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى ومع مجلس الامن الدولي لاتمام عملية الانسحاب الأسرائيلي من كل لبنان وفق التعديلات الجذرية على قاعدة اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ وقراري مجلس الأمن ٥٠٨ و٥٠٩

خامساً ـ تكليف القوات العربية السورية المتواجدة في البقاع والشمال مهمة حفظ الأمن ودعم قوى الأمن اللبنانية الرسمية في المحافظتين ريثما يتم استكمال بناء الجيش اللبناني.

كما يتم إعادة أحياء مهمة قيادة ولجان الارتباط التي نصت عليها مقررات الرياض عام ٧٦ لجهة تحديد دور أعمال قوات الردع العربية في لبنان من أجل ممارسة هذه المسؤولية بالتعاون مع قوى الأمن الرسمية وفي الحيز الجغرافي المحدد.

سادساً ـ استئناف مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بعد تعديل تركيبته بحيث تتمثل فيه كل الدوائر الدينية والسياسية والشعبية لمختلف الطوائف اللبنانية.

ويضع هذا المؤتمر الأسس الجديدة للصيغة والكيان اللبناني على قاعدة مقررات مؤتمر الحوار الاول في جنيف بحيث تتحقق عملياً في كل المجالات هوية لبنان العربية وبحيث يتم إقرار صيغة الاصلاح الدستوري والسياسي والاجتماعي وفق مبدأ وحدة لبنان الكاملة ورفض أي شكل من أشكال التقسيم والفيدرالية والكونفيدرالية، وما يقتضيه هذا المبدأ من عودة المهجرين منذ عام ١٩٧٥ الى مناطقهم الاصلية.

كما يضع هذا المؤتمر القواعد المطلوب ترسيخها في مختلف المجالات لتحقيق التفاهم والتنسيق والعلاقة الخاصة بين لبنان وسوريا وكذلك تحديد المدة اللازمة لتسليم قوى الامن الرسمية اللبنانية كامل مسؤولية الامن في البقاع والشمال.

سابعاً ـ تشكيل حكومة إتحاد وطني تعبر عن كل التيارات والقوى السياسية الفاعلة وتعكس التركيبة الجديدة لمؤتمر الحوار المنشود.

وتتولى هذه الحكومة تنفيذ المقررات الصادرة عن مؤتمر الحوار الوطني بالتعاون مع المؤسسات الدستورية الاخرى كما تشرف هذه الحكومة على إعادة اعمار كل المناطق التي تهدمت في الاحداث الاخيرة والتعويض على أهلها وسكانها.

ثامناً ـ تعتبر جميع المراسيم والتعيينات والترقيات الصادرة قبل هذا التاريخ مسائل مجمدة ويعاد النظر والبحث فيها من قبل الحكومة الجديدة على ضوء نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

تاسعاً ـ استبدال القوات المتعددة الجنسيات بقوات من الأمم المتحدة ولفترة زمنية محددة.

عاشراً ـ تعتبر بنود هذا المشروع متكاملة ومتصلة ويتعهد كل فريق تنفيذ ما يعنيه منه.

الفصل الثاني

دراسات واجتهادات السياسيين والمحللين والمراقبين والمفكرين حول الحوار والوفاق والحل

مذكرة الوزير خليل ابو حمد
حول «حسنات اتخاذ لبنان نظام حياد دائم» (حسب النظام الحيادي النمساوي)

«١ ـ إن نظام الحياد الدائم يدعم استقلال وسلامة أراضي وحدود لبنان، إذ يضعه خارج الصراعات الدولية.
٢ ـ لم يعد من الضروري للبنان أن يوقع أي اتفاق مع اسرائيل، يكون بحالة سلام مع جميع بلدان العالم بشكل دائم ومستمر، ومثبت دستورياً.
٣ ـ يقي لبنان من الأزمات الوزارية التي يكون غالباً مصدرها خارج حدود لبنان.
٤ ـ يخرج اللبنانيين والتجمعات السياسية والصحافة اللبنانية من الانتماءات غير اللبنانية التي سوف تضمحل حتماً.
٥ ـ إن للحياد فائدة اقتصادية كبيرة لأن من شأنه تقرير وضع لبنان كمركز مالي ومصرفي ويشجع التوظيفات الأجنبية في لبنان.
٦ ـ يساعد لبنان كي يصبح مركزاً عالمياً للقاءات الدولية ومركزاً لعدة منظمات دولية.
٧ ـ يساعد لبنان كي يلعب دوره التقليدي كوسيط.
٨ ـ إن الحياد الدستوري يجعل من لبنان بلداً مستقراً بشكل نهائي وهذا الاستقرار يساعد لبنان كي يصبح محوراً دولياً

مشروع تعديل الدستور: عرض الأسباب

١ ـ رغم أن لبنان بلد متعدد الطوائف، فإنه نجح في إرساء التوازن بين طوائفه من خلال إقرار ميثاق وطني غير مكتوب رأى النور بعد استقلال البلاد في العام ١٩٤٣.
٢ ـ من الضروري التذكير بالمبادىء الأساسية لهذا الميثاق.
١)استقلال لبنان الناجز أزاء جميع الدول الغربية.
٢) استقلال لبنان الناجز إزاء جميع دول الشرق.
٣) لا وصاية، أو حماية، أو أفضلية أو وضع مميز لأي بلد من البلدان.
٤) تعاون وثيق مع الدول العربية الشقيقة.
٥) الاحتفاظ بعلاقات صداقة مع جميع الدول التي تعترف بلبنان المستقل وتحترم سيادته.
٣ ـ وسط هذه الظروف المأساوية التي عاشها لبنان ولا يزال منذ أعوام عدة، من المناسب العودة إلى هذه المبادىء الأساس التي رسخت الوحدة بين اللبنانيين، والتي تضم في الواقع المرتكزات الأساسية للحياد.
٤ ـ في كل مرة كانت تنتهك فيها هذه الأسس كان لبنان يغرق في الفوضى وعدم الاستقرار اللذين يهددان السلام والأمن الأقليمين العالميين.
٥ ـ لبنان اليوم بلد محتل وهناك خلافات كثيرة بين البعض من طوائفه. وقد حان الوقت لأن يلتقي اللبنانيون في ما بينهم ويعلنوا في إطار نص دستوري مكتوب هذه العناصر أو هذه الأسس والمرتكزات التي جعلت من لبنان رمز التعايش السلمي وأرض الحوار واللقاء.
٦ ـ إن أي تضحية تهون في سبيل إنقاذ إستقلال لبنان وتحرير أرضه من أي قوة أجنبية. والوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف الوطنية، تكمن في إعلان حياد لبنان التام والدائم وصونه والدفاع عنه بالوسائل كافة.
٧ ـ من الطبيعي أن إعلان لبنان حياده لا يعني ابتعاده عن العالم العربي. فأي نص لا يلغي الصلات الطبيعية والأثنية واللغوية التي تربطه ومحيطه، ولم يدع أحد يوماً أن سويسرا والنمسا، عندما أعلنتا حيادهما، لم تعودا تنتميان إلى العالم الغربي وأوروبا.
٨ ـ من العبث الإدعاء أو القول أن اعلان لبنان حياده يتعارض وعضويته في جامعة الدول العربية. فلا أحد يجهل أن مقررات الجامعة لا تلزم الدول الأعضاء الا إذا قبلتها صراحة. أليست النمسا عضواً في المجلس الأوروبي؟
٩ ـ وبالتالي أن الأمر ينطبق بالنسبة إلى لبنان كعضو في الأمم المتحدة. فهل يجب التذكير أن النمسا قبلت عضواً في الأمم المتحدة بعد إعتمادها الحياد؟

١٠ ـ هل من الضروري التوضيح أن الحياد لا يترادف ونزع السلاح أو تجريد البلد منه؟ فلبنان ينوي تشكيل جيش قوي مستعد للتضحية من أجل استقلال الوطن وسيادته وحياده. وفي هذا المجال يبرز الجيش السويسري مثالاً للجيش القادر والقوي.

١١ ـ الحياد الذي يمكن للبنان اعتماده لن يكون حياداً سلبياً، إنما على العكس يكون حياداً ايجابياً في خدمة السلام الإقليمي والعالمي. وهذه الطريق أو الوسيلة تساعد لبنان في استعادة رسالته الأساسية التي تكمن في أن يكون أرض لقاء ووفاق. فالشعب اللبناني عانى كثيراً من حروب الآخرين على أرضه. وقد حان للبنان أن يستقبل المتنازعين ليس من أجل التقاتل بل من أجل الحوار

١٢ ـ وأخيراً يمكن للبنان إستناداً إلى طبيعة نظامه وانفتاحه على العالم الخارجي، والسهولة اللغوية التي يتمتع بها أبناؤه أن يصبح مركزاً للمنظمات الدولية في هذا الجزء من العالم.

* * *

استناداً إلى هذه الأسباب جميعها، وتطبيقاً للبند ٦٧ من الدستور، فإن نص القانون الدستوري المقترح يتضمن:

١ ـ يعلن لبنان حياده الدائم من أجل ضمان إستقلاله في شكل دائم ازاء الخارج، والمحافظة على سيادته وكرامة أرضه. وقد قرر الدفاع عن هذا الحياد والزود عنه بكل الوسائل.

٢ ـ لا ينضم لبنان إلى أي تحالف عسكري ولا يسمح باقامة قواعد عسكرية غريبة على أرضه.

٣ ـ تلغى جميع التدابير التي تتعارض مع تدابير القانون الجديد او لا تتناسب معه، اياً كانت طبيعتها.

٤ ـ يبيح القانون للحكومة حق إتخاذ أي تشريع مناسب.

٥ ـ يوكل إلى الحكومة تنفيذ هذا القانون الدستوري

حقوق الدولة الحيادية وواجباتها:

أ ـ الحقوق والواجبات في زمن الحرب:

١ ـ إن الحياد العادي، الموقت أو الذي يعتمد مصادقة أو بموجب إتفاق هو الوضع القانوني والسياسي الذي تعتمده دولة ما عندما تواجه حرباً بين دولتين أو أكثر بملء ارادتها البقاء بعيدة عن الصراع.

تجدر الاشارة إلى ان خمسة اتفاقات من اتفاقات لاهاي التي عقدت في العام ١٩٠٧ وتضمنت ١٣ اتفاقاً، تتعلق بالحياد العادي. وهي تفرض على الدول الاحجام عن التصويت والتجرد في حين أنها تمنحها حقاً مزدوجاً إذ تضمن الحصانة الكاملة لارضها والحرية في العلاقات التجارية. والجدير ذكره أن الحياد العادي لا معنى له في زمن السلم.

٢ ـ الحياد الدائم هو الوضع القانوني والسياسي لدولة يفرض عليها النظام العالمي البقاء بعيدة عن أي نزاع مسلح. ومن شأن هذا الحياد أن يؤدي إلى نتائج عدة في زمن الحرب كما في زمن السلم. ففي الحرب، تخضع الدولة ذات الحياد الدائم إلى الحقوق والواجبات نفسها للدولة التي تتمتع بالحياد العادي مع فارق عدم إمكان دولة الحياد الدائم ترك حيادها وتمتع الأخرى بهذه الامكانية.

ب ـ الحقوق والواجبات في زمن السلم:

٣ ـ لا يمكن للدولة التي تتمتع بالحياد الدائم ان تعلن الحرب، أو الاشتراك في أي حرب تنشأ بين دول أخرى.

٤ ـ في حين، أنها ملزمة بالدفاع عن أرضها لدى تعرضها إلى أي اعتداء بالوسائل التي تملكها كافة. ولها الحق أيضاً في أخذ المبادرة في حرب الدفاع عن أرضها. لذا نرى أن سويسرا والنمسا، وهما الدولتان الوحيدتان في العالم اللتان تتمتعان بالحياد الدائم، وقد اعتمدتا التجنيد العسكري الإلزامي وأسست كل منها جيشاً قوياً.

٥ ـ إن الدولة ذات الحياد الدائم ملزمة بعدم التزام اي قرار قد يقودها الى نزاع مسلح حالي أو محتمل، أو قد يقودها الى خرق تجردها الذي ينبغي أن يسود علاقاتها مع جميع الدول. لذا ليس في استطاعة هذه الدولة أن تعقد إتفاقات عسكرية، أو تسمح بإقامة قواعد عسكرية على أرضها، أو الأنضواء والإنضمام إلى أي منظمة عسكرية حتى ولو كانت دفاعية (على غرار حلف الأطلسي، حلف فرصوفيا...).

٦ ـ تتمتع دولة الحياد الدائم بالحرية الكاملة في تقرير مسيرة سياستها الداخلية والخارجية. فهي تحتفظ باستقلالها كاملاً وتستطيع أن تنتهج سياسة لا تولي اهتماماً لانزعاج أي دولة اخرى في تنفيذها، لا بل تستطيع أن تسمح بنشوء خلاف بينها وبين أي دولة.

فسويسرا صوتت ضد قبول الاتحاد السوفياتي في (إس. دي. إن) SDN ولم تعترف به الا في العام ١٩٤٦. كما أكدت كل من سويسرا والنمسا دوماً انتمائهما إلى الغرب وتعلقهما بالنظام الديموقراطي الغربي.

٧ ـ تملك الدولة التي تتمتع بالحياد الدائم حرية الرأي ولا يشكل الحياد الايديولوجي جزءاً من واجباتها. لكن تجدر الإشارة الى أن الصحف السويسرية والنمساوية تمتلك الحس اللازم الذي يسمح لدولتيهما التحرك ضمن الاطر التي اختطها كل منهما لنفسها.

٨ ـ منذ قبول النمسا في منظمة الأمم المتحدة، برز واضحاً ان لا تعارض بين الحياد الدائم وميثاق سان فرنسيسكو. وقد تعهدت الأمم المتحدة ضمناً عدم دعوة النمسا الى تبني إجراءات الإلزام التي يفرضها الميثاق. وسويسرا من جهتها تستعد لتقديم طلب قبولها في الأمم المتحدة.

٩ ـ يمكن للدولة التي تتمتع بالحياد الدائم أن تنضم إلى أي منظمة مختصة ذات رسالة عالمية على غرار الاونيسكو، الفاو واليونيسف وغيرها. . والتي تتحدد أهدافها في المجالات الإنسانية الثقافية والإجتماعية (والنمسا وسويسرا تنتميان إلى غالبية هذه المنظمات).

وفي إمكان هذه الدولة أيضاً الإنضمام إلى منظمة اقليمية تكون أهدافها شبيهة بأهداف المنظمات المتخصصة. والنمسا وسويسرا هما من أعضاء المجلس الأوروبي ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي.

إلا أنه تجدر الإشارة الى أن المنظمة الاقتصادية الأوروبية تسعى من خلال الوحدة الجمركية إلى الوحدة السياسية.

١٠ ـ وبالتالي، فإن في إمكان لبنان في حال تمتعه بالحياد الدائم أن يبقى حيادياً في جامعة الدول العربية، خصوصاً في المناقشات السياسية حيث يلزم عندئذ بالاحتفاظ بحقه في التجرد.

وإذا أرادت الدولة ذات الحياد الدائم أن تؤمن احترام نظامها، ينبغي عليها إعتماد الحياد الايجابي (يجب التفريق هنا بين هذا المفهوم ومفهوم سياسة الحياد او موقف الحياد في السياسة) الذي يختلف مفهومه بين دولة وأخرى. ولبنان لن يستطيع في هذه الحال البقاء عضواً في معاهدة الدفاع العربي المشترك.

ج ـ كيف يمكن إرساء نظام الحياد الدائم؟

١١ ـ أخضعت سويسرا إلى نظام الحياد الدائم بموجب اتفاق عالمي، بقرار عام ١٨١٥. والنمسا حصلت على الحياد الدائم بعد حصولها على موافقة الدول الأربع الكبرى وبعدها وقعت معهم معاهدة الدولة. وأعلنت حيادها في قانون دستوري العام ١٩٥٥.

١٢ ـ هذا القانون، وما يماثله، احتاج الى اعتراف من الدول الأخرى بهذا الحياد. وقد وجهت الدولة النمساوية مذكرات إلى مختلف السفارات وقد حصلت من بعضها على اعتراف مباشر فيما احتفظ البعض الآخر بالصمت مما فسر باعتراف ضمني.

١٣ ـ حياد سويسرا مضمون عالمياً في حين لم تطالب النمسا بضمان حيادها. وقد وقعت الدولة الأوروبية الثماني ميثاق ١٨١٥ والقاضي بضمان حياد سويسرا وحصانتها واستقلالها الذين يشكلون اهتماماً حقيقياً في سياسة أوروبا بأسرها.

١٤ ـ يمكن للبنان أن يعتمد المسيرة القانونية نفسها التي اعتمدتها سويسرا، بعد إجراء اتصالاته الضرورية على الصعيدين الوطني والعالمي: القانون الدستوري، واعتراف الدول بهذا الحياد، وربما ضمانة من قبل بعضها. لكن، ان حصل لبنان على ضمان حياده أو لم يحصل، فإن هذا الحياد ينشأ من اتفاق دولي ويؤدي إلى وضع أو نظام دولي: إحدى الدول تختار الحياد الدائم والدول الأخرى تلتزم احترام هذا الحياد. ومن شأن الحياد أن يخلق حقوقاً وواجبات للجميع، لأن هذا الحياد سيعتمد من أجل مصلحة الجميع».

ملاحظة: عرضت المذكرة ـ المشروع التي اعدها وزير الخارجية اللبنانية الأسبق خليل أبو حمد على مراجع لبنانية سياسية وروحية وعلى كبار المسؤولين في الفاتيكان، وعلى موفد الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط السفير فيليب حبيب. ووضعت المذكرة بالفرنسية.

برنامج الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لاصلاح النظام السياسي في لبنان
كما عرض في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٥

يواجه لبنان في هذه المرحلة من تطوره ازمة عامة لم تكن الاحداث التي تتابعت انطلاقاً من استشهاد المناضل الوطني معروف سعد مروراً بمجزرة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥، سوى تعبير صارخ عن بلوغها طوراً من الاحتدام بات يفرض بالحاح معالجة جادة تنفذ من ظواهر الاحداث الى العوامل الفعلية الكامنة وراءها.

- فعلى الصعيد الوطني تبرز الآن اكثر من اي وقت مضى خطورة النهج الانعزالي القائم على محاولة فصل لبنان عن المنطقة العربية والانسحاب الكلي من ميدان الصراع القومي الشامل مع العدو الصهيوني وحلفائه، وهو النهج الذي تدفع البلاد ثمنه منذ سنوات طويلة هدراً لسيادتها الوطنية تحت وطأة العدوان الاسرائيلي المستمر وازمات دورية في علاقات لبنان باشقائه العرب واقتتالاً داخلياً فجرته وتفجره محاولات التصدي المتكررة للثورة الفلسطينية.

ان تفاقم النتائج السلبية المدمرة التي يولدها النهج الانعزالي المذكور، كان وما يزال في اساس المطالبة الشعبية الواسعة بتكريس الاختيار الوطني العربي قاعدة لانخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع اسرائيل، وبالانتقال في التعامل مع الثورة الفلسطينية من صعيد قبولها كامر واقع في احسن الاحوال الى صعيد احتضانها رسمياً كقوة عربية لا تقاتل من اجل تحرير وطنها والدفاع عن نفسها فحسب، بل تقاتل دفاعاً عن لبنان ايضاً، ثم المطالبة الواسعة بتدعيم بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني على امتداد الحدود الجنوبية مع ما يتطلبه ذلك من سياسة انماء للجنوب وتوفير مقومات الصمود لابنائه.

- وعلى الصعيد الاقتصادي تتجلى بوضوح النتائج السلبية الفادحة المترتبة على استمرار تطور لبنان الاقتصادي محكوماً بنظام لم يعد له شبيه بين الانظمة الرأسمالية المعاصرة في العالم، وبات يشكل تحت ستار المحافظة على «الاقتصاد الحر» مصدراً للفوضى والازمات المتكررة وقاعدة لنشوء الاحتكارات مع ما يرافقها من موجات غلاء متصاعدة، وأساساً لتشويه نمو الاقتصاد اللبناني على حساب القطاعات الانتاجية الرئيسية.

ويشكل النهج الانعزالي هنا ايضاً سبباً للتأزم المتزايد في اوضاع الاقتصاد اللبناني، لأن هذا النهج باضعافه للروابط القومية التي تشد لبنان الى الوطن العربي يحول دون تكامل الاقتصاد اللبناني مع محيطه العربي، ويحد من امكانية تجاوز بنيته الطفيلية ومعالجة الامراض المتلازمة معها.

- وعلى الصعيد الاجتماعي تتركز اكثر فاكثر الامتيازات التي تضع مصادر الثروة الوطنية بين ايدي قلة ضئيلة بينما تعيش الاكثرية الساحقة اوضاعاً تتسم بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة وبضيق فرص العمل، مما يدفع بالالاف كل عام في هوة البطالة او الهجرة، كما تتسم بالحرمان من الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية وبالخراب المتزايد للفئات المتوسطة التي باتت تتحمل الى جانب العمال والفلاحين وسائر الجماهير الكادحة في المدن والريف نتائج الازمات الاقتصادية واشتداد وتيرة الاستغلال والتمايز الاجتماعي.

- وعلى الصعيد السياسي، يعيش لبنان، خلف واجهة من الديمقراطية البراقة، في ظل نظام سياسي يأخذ بأشد اشكال التمييز اللاديمقراطي تخلفاً ويتنكر لابسط متطلبات التحديث لمؤسسات وبنى سياسية موروثة عن عهود الاقطاع والانتداب.

هذه الازمة التي تطال مختلف مجالات الحياة اللبنانية تؤكد الحاجة الملحة الى تعديلات اساسية في السياسة الوطنية الدفاعية وفي النهج الاقتصادي وفي الميدان الاجتماعي وفي التركيب السياسي وهي حاجة تبرز منذ سنوات على نحو اكثر زخماً في صيغة مطالب تحملها فئات شعبية عريضة لا نبالغ اذا قلنا انها تمثل الاكثرية الساحقة من اللبنانيين.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي اضطلعت بدورها النضالي والتوجيهي وسط الجماهير على امتداد السنوات الماضية، تجد من واجبها في هذه المرحلة من تطور البلاد ان تبادر الى تسليح الحركة الشعبية الناهضة والنامية ببرنامج مرحلي يحدد مطالبها الرئيسية في مختلف المجالات ويشكل دليل عمل تهتدي به في هذا الطور من نضالها المديد من اجل لبنان عربي وطني ديمقراطي متقدم. وهي تبدأ في هذا المجال بطرح برنامجها المرحلي في محوره الاول: تحقيق الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي، على ان تستكمله خلال الفترة المقبلة بمعالجة المحورين الآخرين المتعلقين بالسياسة الوطنية الدفاعية من ناحية وبالقضية الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية من ناحية ثانية.

ان اختيار الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لقضية الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي مدخلاً اول لطرح برنامجها، تمليه في الواقع الاولوية التي تحتلها هذه القضية في المرحلة الراهنة من تطور البلاد. فلقد بات واضحاً ان الحاجة الى التغير في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية تصطدم اساساً بتخلف النظام السياسي وعجزه بمختلف مؤسساته عن ان يشكل اطاراً لعملية التطور الديمقراطي المطلوب.

ان الطائفية السياسية بما ترسيه من امتيازات متعاكسة مع المصالح الحقيقية للاكثرية الساحقة من الشعب اللبناني، هي السمة الرئيسية لنظامنا السياسي المتخلف ومنها تنبع وعليها تترتب مختلف مظاهر الخلل الرئيسية التي يعانيها هذا النظام. وعلى قاعدة الامتيازات الطائفية الموروثة يؤدي النظام السياسي اللبناني وظيفته في: حماية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهيمنة، وتكريس عزلة لبنان عن المنطقة العربية، وتسليط طبقة من الاقطاع السياسي عاجزة عن تقديم الحلول الفعلية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطور لبنان الرأسمالي. يضاف الى ذلك كله ان النظام الطائفي المتبع، بما ينشره من عصبيات ويكرسه من علاقات سياسية عشائرية متخلفة قد حجب الكفاءات عن الظهور وعن تسلم مقاليد الامور فانحدرت الدولة الى مستوى من العجز اضحى يهدد مصير الديمقراطية ذاتها ويخفض باستمرار مستوى التمثيل والانتاجية كما ان قانون التمثيل السياسي بصيغته الراهنة قد اسهم بدوره في خفض مستوى الكفاءات وفي حجبها عن الظهور.

هكذا تتحدد وتتضح عوامل التخلف والتأزم في تركيب السلطة السياسية حيث تعيش البلاد في ظل برلمان موصد الابواب في وجه القوى الاجتماعية الفعّالة والرئيسية يشكل مرآة للبنان الطائفي الاقطاعي القديم ولا يلعب دوره التشريعي والسياسي المفترض كمصدر لكل سلطة، كما تعيش في ظل اختلال مزمن على صعيد التوازن بين السلطات بعيداً عن قواعد مما يولد جنوحاً نحو السلطة الفردية الديمقراطية البرلمانية الحقيقية واصولها تزداد معه ازمة النظام السياسي وضوحاً وتفجراً كما كانت الحال خلال السنوات الماضية. ذلك ان انعدام التوازن بين السلطات قد ادى عملياً الى تقويض مفاهيم الديمقراطية الى قيام ممارسات كيفية في الحكم وفي القضاء والتشريع تعتبر من الانحرافات الخطيرة التي تهدد مستقبل النظام السياسي الديمقراطي ومصير البلاد.

واذا كان التناقض بين طبيعة التركيب الطائفي شبه الاقطاعي لنظامنا السياسي وبين حاجات وضرورات تطور البلاد الديمقراطي في مختلف المجالات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هو اساس الازمة اللبنانية الراهنة، فان هذا التناقض كان لا بد ان يتحول الى انفجار حين لجأت القوى الرجعية المستفيدة وحدها من الامتيازات التي يكرسها هذا النظام الى حماية امتيازاتها بقوة السلاح في وجه المطالبة المشروعة بالتغيير والتي باتت تستقطب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين.

ان استعمال السلاح في وجه التحرك المطلبي الاجتماعي للصيادين في صيدا، ثم استعماله لضرب الارادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعّالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه، ان ذلك كان في اساس الاحداث الدامية التي شهدتها البلاد على امتداد هذا العام ولا نبالغ اذا قلنا ان استمرار تحجر النظام السياسي وانغلاقه في وجه ضرورات التطور وطنياً واقتصادياً واجتماعياً، كما ان استمرار نهج القوى الرجعية والانعزالية في محاولة ترسيخ هذا النظام وحماية امتيازاتها بقوة السلاح، سوف يدفع بالبلاد الى دوامة من الاقتتال الداخلي المتجدد لن تجني منها سوى الدمار.

اننا نطرح بديلاً لذلك كله نهج الصراع السياسي الديمقراطي القائم على الاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية. ومن هنا وكي لا تتفجر الازمة اللبنانية بشكل يتحول معه الصراع الاجتماعي السياسي الطبيعي والمشروع الى اقتتال داخلي متكرر، وكي تنفتح امام لبنان افاق التطور باتجاه تلبية الحاجات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لغالبية ابنائه، لا بد من احداث تعديلات ديمقراطية اساسية في تركيب النظام السياسي اللبناني ومؤسساته الرئيسية.

ان هذه التعديلات ترمي اولاً وفي الاساس الى تحديث النظام السياسي وتجاوز صيغته الطائفية شبه الاقطاعية المتخلفة نحو نظام ديمقراطي عصري قادر على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن التطور الرأسمالي للبنان، وقادر ايضاً على الوفاء بالحد الادنى من موجبات انتماء لبنان العربي على الصعيدين الوطني والقومي. ان هذه التعديلات المقترحة لا تقيم بالطبع نظام الديمقراطية المتكاملة الذي يفترض تغييراً جذرياً في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسلطة السياسية، لكنها تؤمن الحد الادنى من التطور الديمقراطي المطلوب في هذه المرحلة من خلال ضرب الاقطاع السياسي الذي بات يشكل طبقة طفيلية يعيق استمرار هيمنتها على السلطة السياسية كل تطور، وفتح ابواب

المؤسسات السياسية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها امام القوى الاجتماعية الفعالة والرئيسية في البلاد بما يؤمن لكل منها الحد الادنى من التمثيل ويحول تلك المؤسسات الى اطار تنعكس في داخله محصلة الصراع الاجتماعي السياسي وتتبلور ضمنه اتجاهات الحكم الاساسية في هذه المرحلة من تطور البلاد

انطلاقاً من هذه الحقائق جميعاً تطرح الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان البرنامج التالي للاصلاح السياسي:

لقد بات مستحيلاً قبول استمرار نظام الامتيازات الطائفية الراهن او الابقاء عليه بعد ان نخرته مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي توالت على البلاد بحيث اصبح تجاوزه شرطاً لكل تقدم.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تؤمن ان الحل الديمقراطي العلماني المتمثل بالغاء الاساس الطائفي للنظام اللبناني اصلاً، هو الاختيار الوحيد المنسجم مع تطلع الجماهير اللبنانية الى نظام وطني ديمقراطي متقدم. لذا فان الاحزاب التقدمية تعتبر الغاء الطائفية من النصوص الدستورية والتشريعية والنظامية وعلى صعيد الواقع الاجتماعي السياسي واحداً من الاهداف الرئيسية الملحة لنضالها خلال هذه المرحلة من تطور لبنان، وذلك من اجل الوصول الى العلمنة الكاملة للنظام السياسي وازالة كل اثر للصيغة الطائفية في مختلف مجالات الحياة اللبنانية.

وترى الاحزاب التقدمية، في هذا الطور من نضالها المستمر لالغاء الطائفية السياسية، ان الحد الادنى المطلوب لتجاوز الطائفية السياسية يتمثل الآن في: الغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش.

ان تحرير التمثيل الشعبي من قيود الطائفية السياسية يشكل الخطوة الرئيسية الاولى على طريق تحرير الحياة السياسية اللبنانية كلها من اثقال البنية الطائفية المتحجرة والتي تدفع الجماهير وحدها ثمن استمرارها من مصالحها وكرامتها الانسانية والوطنية.

١ ـ في مجال التمثيل الشعبي النيابي: اعتماد قانون جديد للانتخاب على الاسس التالية:

الغاء الطائفية السياسية ـ جعل لبنان كله دائرة وطنية واحدة ـ الاخذ بنظام التمثيل النسبي ـ نائب لكل عشرة آلاف ناخب ـ تخفيض سن الانتخاب لثمانية عشر عاماً ـ اعتماد البطاقة الانتخابية ـ تأمين مراكز الاقتراع في اماكن السكن ـ الاستخدام المتساوي والمجاني لاجهزة الاعلام الرسمية في الدعاية الانتخابية ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني ـ انشاء لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات وبت الطعون ـ الغاء الضمانة المالية ـ اخضاع النائب لمراقبة ديوان المحاسبة ولمحكمة الاثراء غير المشروع ـ وضع سن لتقاعد النواب في الرابعة والستين.

ب ـ في مجال التمثيل الشعبي المحلي والتنظيم الاداري للدولة:

١ ـ وضع تنظيم اداري جديد للدولة اكثر تطابقاً مع الواقع الاجتماعي للبلاد بتقسيم لبنان الى عشر محافظات.

٢ ـ انشاء مجلس تمثيلية اقليمية في المحافظات والاقضية منتخبة لاربع سنوات يكون من صلاحياتها اقرار الموازنات المحلية وتنفيذها بواسطة لجنة دورية يعاونها المحافظ او القائمقام في عملها هذا، وتتمثل في هذه المجالس الهيئات والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية والتعاونية والبلدية والثقافية والمعنوية. ويكون لهذه المجالس حق الرقابة على المؤسسات العامة في القضاء او المحافظة.

٣ ـ اعادة النظر باوضاع البلديات باتجاه وضع قانون جديد لانتخابها وفق قاعدة التمثيل النسبي، وتعديل نظم الوصاية عليها باتجاه تعزيز صلاحياتها وتوفير الحد المطلوب لها من الاستقلال للقيام بدورها كهيئات تمثيلية محلية.

ينطلق الاصلاح المطلوب في هذا المجال من اعتبار الديمقراطية نظام شوري وحكم للقانون يقوم على روح المسؤولية وتوزيع الصلاحيات ويتساوى فيه جميع المواطنين الى اية فئة اجتماعية انتموا والى اية عائلة روحية انتسبوا.

لذا فان اقتراحات الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تتوخى في هذا المجال ترسيخ جملة مبادىء: تكريس الهيئة التمثيلية للشعب مصدراً لكل السلطات، العودة الى الاصول الديمقراطية البرلمانية في مجال تحديد الصلاحيات وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وعلاقة الاطراف المكونة للسلطة التنفيذية فيما بينها توفيراً للتوازن المطلوب في هذا المجال، ثم تأمين استقلال السلطة القضائية.

وانطلاقاً من هذه المبادىء العامة ترى الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية انه لا بد، في سبيل اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها، من الاخذ بالاسس التالية:

أ ـ على صعيد السلطة التشريعية:

١ ـ حصر صلاحية التشريع في مجلس النواب.

٢ ـ تحديد الحالات التي يحق فيها لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، بثلاث: امتناعه عن الاجتماع بعد دعوته ثلاث مرات متتالية، ردة الموازنة برمتها، واسقاطه الحكومة مرتين في مدى سنة واحدة.

٣ ـ احداث مجلس دستوري منتخب تتمثل فيه جميع النشاطات اللبنانية من مهنية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومعنوية يدعى «مجلس النشاطات اللبنانية الاساسية» ويكون من صلاحياته المشاركة في اقتراح القوانين ومناقشتها والاشتراك مع مجلس النواب في انتخاب رئيس الجمهورية. ويكون لمجلس النواب وحده صلاحية البت النهائي بمشاريع القوانين.

٤ ـ جواز اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي العام المباشر حول بعض المواضيع المهمة بحيث تكون نتيجته ملزمة للمجالس التمثيلية والسلطات التنفيذية.

٥ ـ فصل صفة الوزارة عن النيابة واسقاط صفة النيابة حكماً عن كل وزير.

٦ ـ انشاء لجنة تحقيق نيابية دائمة للنظر في شكاوي النواب والمواطنين.

ب ـ على صعيد السلطة التنفيذية:

١ ـ يتم انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة يعقدها مجلس النواب ومجلس النشاطات اللبنانية الاساسية

٢ ـ يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقاً بذلك على اختيار المجلس.

٣ ـ يكون لرئيس الحكومة الحق المطلق في تسمية وزراء حكومته بعد استشارة الكتل النيابية، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تعيينهم بالاشتراك مع رئيس الوزراء وتبقى لرئيس الجمهورية سلطة عزل الوزراء بناء لاقتراح رئيس الحكومة في حال مخالفتهم للدستور او للقوانين. كما تبقى لرئيس الجمهورية سلطة اقالة الحكومة على ان يصار في هذه الحالة الى اجراء انتخابات نيابية عامة.

٤ ـ يرئس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويدير رئيس الوزراء في حضوره المناقشات. اما المجلس الوزاري فيجتمع برئاسة رئيس الوزراء للمناقشة وللبت في القضايا والمشاريع التي ليست لها صفة الاهمية الخاصة

٥ ـ يصدر رئيس الجمهورية بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء المختصين المراسيم التي يقرها مجلس الوزراء. وفي حال امتناع رئيس الجمهورية عن اصدارها يجري اعتماد المبدأ بان كل مرسوم يوقعه رئيس الوزراء يكون نافذاً خلال مدة معينة.

٦ ـ يحق لمجلس الوزراء المنعقد في حضور رئيس الجمهورية ان يتخذ مراسيم تنظيمية لا تتجاوز اموراً محددة في الدستور وتصبح هذه المراسيم نافذة بعد ان يوافق عليها ثلثا اعضاء مجلس الوزراء.

ج ـ على صعيد السلطة القضائية:

١ ـ الانطلاق من مبدأ تحقيق الاستقلال التام للسلطة القضائية عن باقي السلطات.

٢ ـ جعل مجلس القضاء الاعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم وتعيين جهاز معهد القضاء والاشراف الفعلي على اعماله، وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة، وتخويل مجلس القضاء الاعلى صلاحية اقتراح القوانين والانظمة الآيلة الى رفع مستوى القضاء واعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والانظمة امام المحكمة العليا الى جانب المتضررين من اشخاص القانون العام والاشخاص الطبيعيين.

٣ ـ اختيار اعضاء مجلس القضاء الاعلى بالاقتراع السري المباشر من قبل افراد الجسم القضائي مرة كل سنتين.

٤ ـ انشاء محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين.

٥ ـ انشاء محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

٦ ـ حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم المرتكبة من العسكريين وربط القضاء العسكري بالقضاء العدلي وتحديد اختصاصاته وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئاته واجهزته. وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في حالة الحرب فقط.

٧ ـ اعطاء حق الطعن بدستورية القوانين لكل مواطن، واعطاء كل مواطن حق اقامة الدعوى امام المحكمة المختصة بمحاكمة المسؤولين بالمخالفات التي ارتكبها هؤلاء او يرتكبونها ابان ممارستهم للاحكام، بما في ذلك جريمة الاثراء غير المشروع. ويكون للادعاء العام العادي الصلاحية ذاتها في تحريك الدعوى.

٨ ـ وضع قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية.

١) اعادة تنظيم الادارة لتبسيط اجهزتها وضمان فعاليتها ونزاهتها وتنفيذ قانون الاثراء غير المشروع بين جميع

القائمين بخدمة عامة من سياسيين وموظفين

٢) احداث امانة عامة تقنية وادارية من ذوي الاختصاص التقني والاداري الى جانب كل وزير لمعاونته في توجيه الحكم في وزارته وتنفيذ المخطط العام الموضوع لاجل ذلك.

٣) اناطة تعيين جميع موظفي الادارات والمؤسسات العامة بمجلس الخدمة المدنية باستثناء المديرين العامين وامناء سر الدولة والسفراء وقادة وضباط وافراد القوات المسلحة.

٤) انشاء هيئة للرقابة العليا من رؤساء مجلس الخدمة المدنية وادارة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة مهمتها رفع كفاية الادارة وتطوير تنظيمها وتطهيرها سنوياً من العناصر الفاسدة.

٥) الزام الادارة بتنفيذ القرارات القضائية لمجلس الشورى تحت طائلة المسؤولية الشخصية للوزير.

ان اعادة النظر باوضاع المؤسسة العسكرية، والتي باتت ضرورة ملحة لتعزيز الديمقراطية وتقوية الدفاع الوطني، تتطلب ادخال تعديلات اساسية على تنظيم الجيش باتجاه:

١ ـ حصر مهمته بالدفاع عن حدود لبنان واستقلاله الوطني والاضطلاع بمسؤوليته القومية حيال القضية الفلسطينية والقضايا العربية، ومنع زجه في قضايا الحكم والشؤون الداخلية للبلاد.

٢ ـ خضوعه كلياً للسلطة السياسية، وخضوع قيادة الجيش لسلطة وزير الدفاع الوطني المسؤول عن تنفيذ المهام العامة للوزارة.

٣ ـ ازالة القيود الطائفية والفئوية التي تحول دون فتح باب التطوع في الجيش والانتساب اليه امام جميع اللبنانيين دون تمييز، والغاء الطائفية في مجال التنظيم الداخلي للجيش.

٤ ـ انشاء مجلس دفاع اعلى يرئس اجتماعاته رئيس الجمهورية ويتكون من: رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير المالية، وزير البريد والبرق والهاتف، قائد الجيش، رئيس الاركان.

يتولى مجلس الدفاع الاعلى تحديد السياسة العسكرية للدولة وتحديد وجهة استخدام الجيش واعداد خطط الدفاع والتعبئة والاشراف عليها، وتحديد دور مختلف مؤسسات الدولة والقوات المسلحة في مهمات الدفاع الوطني.

٥ ـ انشاء مجلس قيادة من: قائد الجيش، رئيس الاركان، قادة الاسلحة، والمفتش العام. يتولى مجلس القيادة صلاحيات اقتراح: ترقية الضباط، وتشكيلات الضباط، والدورات الدراسية، والمكافآت والاقدمية، وتشكيل مجالس التأديب ومجالس الامتحانات. ويقدم اقتراحاته بهذا الخصوص لوزير الدفاع. ويعود له حق البت بترقية الرتباء والافراد.

٦ ـ يجري تعيين قائد الجيش، ورئيس الاركان، وقادة الالوية، وقادة المناطق العسكرية، وقادة الاسلحة، ومديري وزارة الدفاع، ورؤساء المحاكم العسكرية، وقادة المدارس والمعاهد العسكرية، بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء وفقاً لاقتراح وزير الدفاع الوطني.

٧ ـ تحصر صلاحيات قائد الجيش بالقيادة المباشرة لهيئات اركان الحرب وقوى الجيش البرية والجوية والبحرية والالوية والوحدات المقاتلة. ويضطلع بمسؤولية العمليات الحربية واعداد القوى المسلحة للقيام بالمهام الموكولة اليها.

١ ـ تطوير مفهوم الحقوق والحريات الديمقراطية والعامة في الدستور والقوانين بحيث يشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٢ ـ اعتبار شرعية حقوق الانسان بمثابة قانون لبناني وتعديل القوانين غير المتلائمة مع بنودها.

٣ ـ ازالة كل اشكال التمييز في معاملة المرأة على جميع الاصعدة وتحقيق مطالب الحركة النسائية الديمقراطية في هذا المجال.

٤ ـ وضع قانون ديمقراطي يطلق حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية من كل قيد سياسي ترسيخاً للحريات العامة.

٥ ـ اقرار هيكلية ديمقراطية للعمل النقابي تضع حداً لواقع التشتت الراهن الذي تعانيه الحركة النقابية وترسي التنظيم النقابي على اساس قطاعي يعزز اتجاهه نحو الوحدة.

٦ ـ اعطاء الموظفين حق التنظيم النقابي.

٧ ـ اصدار تشريع يحدد حالات التوقيف الاحتياطي وحدوده ضماناً للحريات الشخصية والغاء مبدأ التوقيف الاحتياطي بالنسبة للصحف وللجنح.

٨ ـ الغاء القيود التعسفية المفروضة على حرية النشر وخصوصاً لجهة فرض الموافقة المسبقة لاجهزة الامن على اصدار النشرات.

٩ ـ تعديل قانون تنظيم الصحافة لجهة ازالة النصوص والقيود اللاديمقراطية التي تحد من حريتها، وايجاد الوسائل الكفيلة بتحريرها من الارتهانات المالية والتجارية التي تشوه دورها السياسي كاداة اعلام للرأي العام الشعبي.

١٠ ـ وضع قانون عصري للجنسية يكفل اعطاء الجنسية اللبنانية لمستحقيها بمعزل عن اي اعتبار عنصري او فئوي او سياسي.

١١ ـ جعل حق السلطة التنفيذية في اعلان حالة الطوارىء محصوراً بحالة الحرب واقتصاراً على وضع جميع المرافق في خدمة الدفاع الوطني دون مساس بالحريات العامة الاساسية.

ان الصيغة الأفضل لتنظيم عملية الوصول الى هذا الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي تكون بالاحتكام الى ارادة الاكثرية الشعبية عبر دعوة اللبنانيين الى انتخاب جمعية تأسيسية من مئتين وخمسين عضواً على اساس لا طائفي يمثلون مختلف التيارات السياسية والتجمعات الشعبية في البلاد لتقود حواراً واسعاً بشأن الاصلاح المقترح ولتضع التشريعات الدستورية والنظامية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

* * *

تبقى قضية اخيرة لا بد من الاشارة اليها هنا وهي ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية قد كلفت لجنة مختصة من بين صفوفها مهمتها استكمال وضع نصوص المشاريع القانونية التطبيقية لهذا البرنامج المرحلي: مشروع الدستور المعدل، ومشروع قانون الاحزاب والجمعيات، ومشروع قانون الانتخاب، وغير ذلك من مشاريع القوانين التي سوف تنجزها اللجنة المذكورة لتشكل بالنتيجة الملاحق التطبيقية المفصلة لهذا البرنامج العام.

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اذ تطرح برنامجها المرحلي هذا من اجل اصلاح ديمقراطي للنظام السياسي، مؤكدة بشكل خاص على ما يتعلق منه باصلاح التمثيل الشعبي الذي هو مفتاح كل اصلاح سياسي في هذه المرحلة من تطور لبنان، تدعو الجماهير اللبنانية الى التكتل حول هذا البرنامج والى شن نضال طويل النفس لتحقيقه بارادة الاكثرية الشعبية التي لا نشك بوقوفها القاطع الى جانب هذه الدعوة الى التغيير على طريق بناء لبنان عربي وطني ديمقراطي جديد.

بعض الصيغ البديلة[1]

ابراهيم نجار ٣/ ١١/ ١٩٧٥

يلتقي الكثيرون في لبنان اليوم على القول بأن الميثاق الوطني والنظم السياسية والطائفية والاجتماعية التي تمخضت عنها حوادث سنة ١٩٧٥ قد غيرت وجه لبنان، بل قضت على ما تمّ الاتفاق عليه من اسس منذ ١٩٢٠ مروراً بـ١٩٤٣ حتى هذا اليوم. فالمسلمون واليسار يريدون تغيير القواعد الدستورية التي كانت ترعى الحياة السياسية، والمسيحيون، بصورة عامة، يفكرون بلبنان ما قبل ١٩٢٠، مع شعورهم العميق بان هذا التفكير محتار بين الجدية والتهويل والانتحار والانكماش.

المسلمون واليسار يريدون ويطالبون ويبادرون، والمسيحيون يخافون على ما حققوه طيلة اجيال من السعي الحثيث الى الانوجاد السياسي والحضاري المستقل في الشرق الأوسط.

المسلمون واليسار يطالبون باقرار «اصلاحات» وتعديلات سياسية...، فيقترحون صيغاً سياسية جديدة... والمسيحيون يحضرون صيغا «جغرافية حياتية» تحسباً لكل صيغة سياسية جديدة لا تضمن لهم انوجادهم السياسي..

المسلمون واليسار قرروا انهم لن يبقوا مواطنين محكومين، والمسيحيون قرروا انهم لن يصبحوا ذميين او اقباطاً...

هذا هو الواقع الجديد: بعض لبنان الامس قد مات، اذ قضي على اطاره القانوني.

لبنان القانوني، كيف كان؟ كان صيغة معقدة جداً.

دستورياً، كان النظام برلمانياً ـ رئاسيا:

ـ فسلطة مركزية وجيش مركزي،

ـ ورئاسة جمهورية قوية، من حيث الممارسة، توجه الانتخابات النيابية وتتحكم بالاكثرية النيابية بصورة عامة...

١ ـ ان هذه الورقة اعدت خلال اشتراك مؤلفها في حلقات مؤتمر الكسليك في بدء خريف ١٩٧٥، وقد عرضت اجزاء منها في جلستي عمل للمكتب السياسي...

ـ ودولة موحدة لجهة التشريع التجاري والامني والمدني والديبلوماسية، كما لو كان المسيحيون والمسلمون قد اتفقوا على توحيد العمل بكل ما يضمن لهم الربح المادي «والأمن». . . ليس الا.

اما سياسياً، فان الدولة كانت دولة فدرالية قائمة على الاتفاق بين اكثريتين (مارونية وسنية) وعلى قاعدة الاجماع بين هاتين الاكثريتين فاذا تأمن الاجماع توحد الحكم، واذا لم يتأمن اندلعت الحرب الاهلية (١٩٥٨-١٩٧٥) او تعطلت المؤسسات الحكومية (١٩٦٩-١٩٧٣) لفترة من الزمن. واذا قويت السلطة المركزية ضعفت السلطات الطائفية والفئوية والاقليمية. واذا انشئت اطر توحيدية (كمحكمة توحيد الاجتهاد في القضايا القضائية)، لا تلبث الا وتتفكك عندما تتطرق الى القضايا التي تهم مصالح المسلمين واحوالهم الشخصية (نصاب الهبة عند المسلمين)، واذا عرضت مشاريع قوانين موحَّدة (قانون الارث، حزف المحاكم المذهبية) تعرض لها الرأي العام الاسلامي اكثر من اية فئة اسلامية في اي بلد عربي (الوصية الواجبة اقرت في الكويت وسوريا ومصر. . . ولم يمكن اقرارها في لبنان)، بحيث ان الدولة الفدرالية سياسية كانت كونفدرالية في الاحوال الشخصية طوائف مستقلة، قوانين مستقلة، محاكم مستقلة. . .

حتميات تلك الصيغة كانت قائمة، سياسياً على الأقل، على معطيات ابرزها:

١ ـ التفاهم الاسلامي المسيحي (عند انعدامه تتعطل الصيغة)،

٢ ـ التفاهم اللبناني السوري (عند فقدانه تتعطل الصيغة ويحرج الاقتصاد)،

٣ ـ التوازن العددي «المعقول» بين المسلمين والمسيحيين،

٤ ـ التفاهم الموضوعي الاسلامي ـ مسيحي ضد اليسار،

٥ ـ نظام حرية المعتقد وحرية التجارة والصناعة،

كل هذه الحتميات لم تعد متوفرة،

وما ابقاها منذ فترة هو قيام دولة اسرائيل، وتناقضات الدول العربية بين بعضها البعض، والدعم السياسي والعسكري الغربي.

اليوم كل تلك المعطيات قد تغيرت. ويكفي ان نشير الى ان الغرب بحاجة لنفط العرب، وان الدول العربية ازدادت قوة، وان احزاباً عقائدية توصلت الى الحكم في سوريا والعراق، وان المقاومة الفلسطينية استوطنت لبنان «مرحلياً» على الأقل.

مع تغير هذه المعطيات وبروز قوى يسارية جديدة، واغلاط سياسية مسيحية، انتقل لبنان الى واقع جديد: لبنان الاحداث، او لبنان ١٩٧٥.

لبنان الاحداث ١٩٧٥

لبنان الاحداث ليس سوى انقاض لبنان القانوني:

١ ـ لتقسيم فعلي، مع اعتراف، بل اصرار عالمي، على الكيان القانوني وضرورته.

٢ ـ عدم وجود دولة: حكم الأقوياء، والمنظمات، والاحزاب.

٣ ـ لبنان عرضة للتدخل الخارجي وللتفاعلات الشرق اوسطية والعالمية.

٤ ـ اجماع ظاهري على ابقاء لبنان القانوني برقعته الجغرافية الحالية.

٥ ـ تعطيل للحياة الاقتصادية والمهنية والجامعية والاجتماعية.

٦ ـ هجرة مسلمين ومسيحيين من كل المناطق اللبنانية.

٧ ـ نزيف دموي مستمر نتيجة لجولات متتالية ولتطور نوع السلاح المستعمل.

٨ ـ الاستقلال نسبي.

٩ ـ السيادة الوطنية اصبحت سيادة فلسطينية او يسارية او اسلامية او مسيحية حسب المناطق بحيث ان خريطة السيادة اصبحت كالجلد المرقط «Peau de léopard» وهي الحالة التي استتبت في فيتنام الجنوبية قبل وقوع «سايغون».

لكل ما تقدم، لا بدّ اليوم من درس الصيغ البديلة للصيغة القانونية الحالية. تلك الصيغ البديلة على نوعين رئيسيين:

ـ منها ما يفترض تقسيماً او ترتيبات جغرافية وبشرية جديدة،

ـ ومنها ما يكتفي ببعض الاصلاحات الدستورية والسياسية والمؤسسية.

النوع الأول هو نوع الصيغ الحياتية لأنه يستتبع تعديلات جوهرية في المصير المستقل والتطلعات الاساسية، والنوع

الثاني هو نوع الصيغ السياسية، الذي يبقي التعايش قائماً بين المسلمين والمسيحيين، مع حفظ بعض الضمانات الاساسية للمسيحيين.

ان النوع الثاني هو النوع الذي يبحث فيه جدية على الصعيد السياسي والعالمي (اميركا، فرنسا، سوريا) وفي «الأسواق السياسية».

اما النوع الأول من الصيغ البديلة هو الذي عكف المسيحيون على تدارسه بصورة مفصلة «واستطرادية»، مع علمهم اليقين ان تنفيذه هو صعب للغاية، وتلك الصيغ البديلة متعددة ومتنوعة، اهمها التالية:

القسم الأول: الصيغ الحياتية:

منها ما يفترض تعديل جذري في الخريطة الجغرافية، اي في الرقعة الجغرافية الحالية، ومنها ما يفترض ترتيبات جغرافية داخل الرقعة الجغرافية الحالية،

اولاً: تعديلات جذرية في الرقعة الجغرافية

هنالك صيغتان رئيستان:

الف: الاستيلاء على كل لبنان (اي تعديل الجغرافية السكانية)

تفترض:

- ان المسيحيين هجّروا المسلمين والفلسطينيين من لبنان، كما هجّر اليهود العرب في فلسطين
- ان المسيحيين يستطيعون القيام بهذا العمل عسكرياً وبشرياً وتنظيمياً.
- النتائج:
- ردة فعل عربية واسلامية عالمية، واستنكار الرأي العام المسيحي في العالم، الا اذا تم الاستيلاء بسرعة البرق... على كل ما يخرج عن «لبنان الصغير» وعلى المخيمات الفلسطينية داخل «لبنان الصغير».
- قطيعة نهائية مع العرب والمسلمين وحصار اقتصادي ان لم نقل حرب استنزاف دائمة.
- يستبعد تدخل اسرائيل في حالة كهذه، حتى لو دخلت سوريا الى طرابلس والبقاع، لأن اسرائيل ستفضل الافادة من الوضع الجديد لتسوية اوضاعها مع العرب لقاء عدم تدخلها. فضلاً عن ان الولايات المتحدة لن تكون مع اسرائيل في حالة كهذه.

هذه الصيغة نظرية، خطرة، تنطلق من افتراضات لم تتوفر حتى لدى اليهود (الذين كانوا يجتاحون الأرض، بينما المسيحيون هم على اراضيهم)، فضلاً عن ان الضمير الانساني يرفضها بصورة عفوية ونهائية.

باء: لبنان الصغير:

١ - يفترض العودة الى حدود لبنان ما قبل تاريخ ضم الاقضية الاربعة (١٩٢٠) وقسمة بيروت الى شطرين.
٢ - يفترض ضمانات عالمية فعلية.
٣ - يفترض قبولاً او تقبلاً من قبل سورية، ولو بعد حين.
٤ - يفترض رضوخاً من قبل المسلمين، او استمراراً في الحالة التي اوجد فيها لبنان ١٩٧٥.
٥ - يفترض اسواقاً تجارية عربية، ويد عاملة عربية، ولو بعد حين.
٦ - يفترض جيشاً قوياً جداً واسلحة متطورة.
٧ - يفترض عدم اعلان حالة الحرب بينه وبين «الجمهورية العربية اللبنانية» او دحر هذا الآخر من قبل لبنان الصغير (وتلك هي الجمهورية التي ستقوم على اراضي ما يخرج عن نطاق لبنان الصغير):
٨ - يفترض تعبئة المغتربين بشرياً ومالياً واقتصاديا.
٩ - يفترض تهجير الفلسطينيين من مخيماتهم الواقعة ضمن نطاق لبنان الصغير عن طريق قطع الطرقات عليهم ومحاصرتهم وقصفهم المستمر والاستيلاء على اراضيهم.

كل هذه الافتراضات تحتاج لسعي مركز، متواصل، يأخذ بعين الاعتبار بعض الاعتبارات والترتيبات وسياسة تموينية وعسكرية لم يوضع شيء منها حتى الآن على حد علمنا.

لمراحل التقسيم ثلاث:

١ - تنفيذه عسكرياً وواقعياً طيلة فترة مستمرة من الوقت (وقد تحقق هذا الشرط الأول جزئياً حتى الآن، خاصة

وان عدم انزال الجيش قد سمح للمسيحيين تدبير شؤونهم على هواهم. الا ان المخيمات ما زالت في تل زعتر والنبعة والكرنتينا وكمب رحال، وضبيه. . .

٢ ـ ضمان بقاء حالة الامر الواقع هذه، عالمياً واقتصادياً. (ونيات الولايات المتحدة الاميركية ليست واضحة بعد، مع انها ترفض التدخل ظاهرياً في شؤون لبنان الداخلية. اما فرنسا ودول اوروبا فهي ضد التقسيم حتى الآن).

٣ ـ تكييف الواقع الجديد بطريقة قابلة العيش مؤسسياً وقانونياً وتجارياً، وتحضير برنامج حكم كامل ومتكامل للنهوض بلبنان الجديد على اسس علمانية وعلمية ومسؤولة.

تقييم: افكار متضاربة ومترددة وغير نهائية اهمها:

١ ـ الدبلوماسية لا تحرك القوى بقدر ما تكرس نتائج انتصارات القوى. لكن بعض الدبلوماسيين يفعلون في الوقائع: سولداتوف وغودلي، على ما يردد. .

٢ ـ كل تقسيم حقيقي ونهائي يؤدي الى نزوح عشرات الآلاف من السكان (وهذا ما تمّ حتى الآن) والى وقوع مئات الضحايا في المناطق المختلفة.

٣ ـ تقسيم لبنان على هذا النحو هو عداء لسوريا وللفلسطينيين، ويؤدي الى اقامة اسرائيل ثانية على حدود سورية.

٤ ـ مشاكل لبنان اقتصادياً تصبح هائلة: الاسواق العربية، اليد العاملة، هجرة الادمغة والمسيحيين طلباً للعيش والتفتح.

٥ ـ ثروة لبنان الجغرافية تنقص نقصاً كبيراً: أخصب سهول في خارج لبنان الصغير ـ البترول لا يصب في مناطق لبنان الصغير ـ الليطاني وسد القرعون خارجه. . . ان كل خيار من هذا النوع هو من قبيل الانتحار المرحلي، او الولادة الجديدة، حسب الظروف العالمية والعربية والشرق الأوسطية.

٦ ـ ان كل مزايدة من قبل المسلمين واليسار، وكل تحجر فلسطيني، وكل اقتتال عسكري، وكل تصلب سوري، يؤدي، وضعياً، الى تأصل التقسيم الواقعي في المرحلة الراهنة.

٧ ـ ان التقسيم يفترض ان يقبل به حزب كحزب الكتائب، الذي ما زال يراهن على التعايش الاسلامي المسيحي والصيغة الفريدة.

٨ ـ لا شك ان هنالك من يفكر بالتقسيم، ولكن هل هنالك مخطط للتقسيم؟ فالسياسة لا تتجه ظاهرياً نحو التقسيم، ولكن هل ان التقسيم يوجه السياسة؟

٩ ـ لا يشبه لبنان بوضع قبرص او سنغافورة او سويسرا او اثيوبيا او هونغ كونغ، الا من حيث بعض المعطيات العامة. لكن لكل بلد ظروفه الخاصة، او حتمياته الجدلية التاريخية، اذا اردنا اعتماد بعض التعابير الماركسية.

١٠ ـ ان بناء لبنان جديد مقسم يحتاج لدراسات ومواقف لم تتغير حتى الآن.

ثانياً: ترتيبات جديدة ضمن الرقعة الجغرافية الحالية

اهم تلك الترتيبات:

- النظام الكونفدرالي
- النظام الفدرالي
- النظام «المزيج»

مع العلم بأن هنالك مشاريع أخرى، كمشروع الاستعاضة بالاقلمة السياسية Régionalisation عن الطائفية السياسية.

الف: الدولة الكونفدرالية تفترض:

١ ـ نظام الكانتونات او المحافظات (لطفاً مراجعة المشروع بالفرنسي الموزع منذ ابتداء اعمال المؤتمر في الكسليك).

٢ ـ قاعدة الاجماع، والا فلا تكون الدولة كونفدرالية بل دولة موحدة تؤخذ فيها القرارات السياسية بالاكثرية، ونعود الى ما نحن عليه.

٣ ـ الاقلمة المحلية، وشيئاً من تقاسم الصلاحيات.

٤ ـ التباين بين كل كانتون ومعطيات تبرر التقسيم الى الكانتونات.

٥ ـ تحديد صلاحيات الكانتون بالنسبة للسلطة المركزية.

٦ ـ رئاسة دورية بين المسلمين والمسيحيين.
٧ ـ مجالس محلية ومجلس مركزي.
تقييم: ١ ـ قاعدة الاجماع تعطل، أو تضمن، الطموح والوجود المسيحيين، حسب الحالات، وحسب نوع مشاريع القرارات المعروضة على البحث.
٢ ـ وحدة الدولة تكون سلبية غالباً، اي الاتفاق يكون على عدم القبول بسياسة معينة.
٣ ـ تحييد المؤسسات (الجيش، المصرف المركزي، قوى الأمن الداخلي) يكون نتيجة التصارع وحق النقض
٤ ـ لا ضمانات حقيقية بوجود اكثرية اسلامية عددية.
٥ ـ يبقى الجيش مركزياً، ثم يصبح اسلامياً بعد حين، خاصة اذا فتح الباب امام التجنيد الاجباري وخدمة العلم.
٦ ـ قيام سلطة مركزية يجعل من هذه الصيغة البديلة صيغة لبنان القانوني الحالي، مع «محاذيرها واخطارها»،
٧ ـ ان الممارسة السياسية، والتاريخ السياسي والسوسيولوجي في لبنان، لا يجعل من السلطة المحلية او الاقليمية سلطة حقيقية.

باء: الدولة الاتحادية اهم ما تفترض:

١ ـ سلطة مركزية قوية Etat fédéral اقوى من الدولتين المتحدتين او الدول المتحدة Etats fédérés
٢ ـ لها صلاحيات واسعة، وموحدة.
٣ ـ ابقاء الرئاسة للمسيحيين للحفاظ على واجهة لبنان، يقابل ذلك الحد من صلاحيات رئيس الاتحاد. بمعنى ان الاتحاد يصبح شبيهاً بنظام المالنيا الغربية اكثر منه الولايات المتحدة الاميركية
٤ ـ جيشاً مركزياً قوياً، للسيطرة على «النزعات الانعزالية» لدى دولة «لبنان الصغير» ـ غير ان ردّة الفعل من قبل دولة لبنان الصغير ستكون تقوية اجهزتها البوليسية المحلية (رودوس لها بوليس قوي جداً، لأن تركيا اشترطت الا يكون لديها جيش).
٥ ـ بقاء الطائفية والتناحر الطائفي محلياً.
٦ ـ بقاء نظام الاحوال الشخصية الكونفدرالي.
٧ ـ بيروت مدينة واحدة، ومركز الجمهورية.
تؤدي الى: ١ ـ جعل الدولة الجديدة ذات ارجحية اسلامية، بالنظر للعدد.
٢ ـ دخول اليسار بقوة الى المجلس، تبعاً لالتصاقة بالاسلام، ولتغيير جذري في القانون الانتخابي وقاعدة التمثيل النيابي.
٣ ـ استقلال لبنان الصغير يصبح استقلالاً ذاتياً، ادارياً، يحفظ له طريقة انوجاده وتصرفه، ويملي عليه انتهاج سياسة صارمة لحماية اراضيه وشعبه من الغرباء.
٤ ـ تأمين اليد العاملة للبنان الصغير، وعدم قطع الموارد النفطية والزراعية عنه.
٥ ـ ابقاء علاقاته مع البلاد العربية واقتصادها واسواقها.
٦ ـ ابقاء صيغة التعايش الفريدة.
٧ ـ ان قيام جيش مركزي قوي وسلطة مركزية قوية اسلامية يسارية سيؤدي الى ممارسة الضغط على لبنان الصغير في كل القضايا الاتحادية والجوهرية والمصيرية.
٨ ـ الاستقلال الذاتي الذي تمتع به جبل لبنان عبر التاريخ يشبه وضع جبل لبنان ضمن ولايات متحدة لبنانية.

جيم: الدولة المزيج
١ ـ حدود لبنان الحالي.
٢ ـ بيروت مدينتان مفتوحتان عالمياً، مركزان للدولتين: الشرقية والغربية ـ كل منها عاصمة ـ وبوليس يفصل بينهما.
٣ ـ لبنان الصغير، يكون دولة:
ـ اما بوحدة واحدة Entité مع جزين والشوف.
ـ واما باكثر: المتنان ـ كسروان ـ جبيل ـ الكوره ـ الزاوية ـ البترون ـ بشري ـ زحله ـ الشوف ـ جزين.
٤ ـ الدولة الثانية تتألف من: طرابلس ـ الجنوب ـ جزء من البقاع ـ عكار.

٥ ـ الدولتان تؤلفان دولة واحدة في بعض الميادين
- السياسة الخارجية
- السياسة الدفاعية
نقد واحد (كما كان النقد واحداً بين لبنان وسوريا)
- انتماء موحد الى الجامعة العربية.
- وحدة جمركية.
- رئيس ومجلس ادارة واحد لادارة القضايا المشتركة في بيروت.
- ضمان متبادل للطرق الرئيسية والدولية.
٦ ـ الدولتان تستقلان عن بعضهما البعض في باقي الميادين:
- جيشان مستقلان،
- سلطتان نيابيتان وتقريريتان مستقلتان،
- سياسيتان نقديتان مستقلتان
- نظامان اقتصاديان وقانونيان مستقلان (نظام اقتصاد حر وعلماني في جبل لبنان، ونظام اقتصادي موجه واسلامي في الدولة الاخرى).
وهذه الخصائص تميز الصيغة المزيج عن الدولة الفدرالية او الكونفدرالية
٧ ـ السلطة المشتركة
- لادارة القضايا المشتركة في بيروت،
- لوضع قوانين مدنيّة وعلمانية وتجارية لبيروت،
- للاتفاق على القضايا والسياسات الموحدة (اعلاه رقم ٥)
- رئيس السلطة، هو رئيس لبنان الصغير او الرئيس الآخر بصورة دورية، كل ٣ سنوات،
- اعضاء السلطة المشتركة هم الذين يتولون المهام الناتجة عن القطاعات الموحدة (اعلاه رقم ٥).
٨ ـ الهدف من هذه الصيغة
١ ـ ضمان سياسة خارجية عربية، وعدم اقامة اسرائيل ثانية على حدود سورية.
٢ ـ الحؤول دون قيام جيش اتحادي ذات اكثرية اسلامية.
٣ ـ كسب عطف العرب ورساميلهم واسواقهم،
٤ ـ الحؤول دون الوقوع في محاذير الحرب الاهلية،
٥ ـ ابقاء بيروت عصباً تجارياً في الشرق الاوسط،
٦ ـ ضمان حقوق المسيحيين.
٧ ـ لبنان الجبل والتاريخ يصبح حاضراً للاستقلال التام في حال عدم نجاح الصيغة الخليط.
٨ ـ الابقاء على لبنان الحالي برقعته الجغرافية وموارده وعلى ما تبقى من «التعايش».
٩ ـ الوسائل:
- الاتفاق مع المسلمين، وهذه هي الصعوبة الكبرى.
- التحضير العالمي والعسكري والاعلامي.
ملاحظة: هذه الصيغة المزيج تشبه واقع لبنان ١٩٧٥.

الخلاصة: ان كل هذه الصيغ الحياتية البديلة تصطدم بعقبات كبيرة ومعقدة. المهم بصددها ان يختار رجل السياسة وان يعمل من اجل التحقيق. فاذا وجد ان الثمن اغلى من المنافع المرتقبة، عليه ان يوجه اهتمامه نحو الصيغ السياسية البديلة.

القسم الثاني: الصيغ السياسية البديلة

هذه الصيغ السياسية تفترض بقاء لبنان دولة موحدة، وعلى ذات الرقعة الجغرافية، كما تفترض ان المسلمين قد اكدوا بعض الضمانات الاساسية للمسيحيين بمقابل حصولهم على بعض المكاسب الدستورية وعلى بعض المطالب السياسية. وكل هذه الصيغ لا يمكن ان تقر الا تمهيداً لاقرار الامن ونتيجة لاعادة السيادة اللبنانية على كل اراضي

الجمهورية، وذلك بعد المصالحات الشخصية وبعد خلق جو من الثقة وبعد ايجاد الثقة مجددا للمسيحيين.

سياسياً، ان كل هذه الصيغ تفترض اختياراً بين تقوية المسلمين على اليسار وبين ابقاء المحاور حيث هي الآن. اهم الصيغ السياسية هي:

أولاً العلمنة

الف: العلمنة عن طريق الغاء الطائفية السياسية

ـ هي كسب للمسلمين:

١ ـ رئيس الجمهورية ممكن ان يصبح مسلماً، نظرياً

٢ ـ المجلس النيابي يصبح مرحلياً ٦ × ٦، وباكثرية اسلامية بعد حين، مما يؤدي الى تقوية رئيس الوزارة على رئيس الجمهورية

٣ ـ الجيش يتجه نحو الاسلمة.

٤ ـ الوظائف الحساسة قد تصبح بيد مسلمين

٥ ـ الكفاءة قد تعطي بعض المسيحيين وظائف اسلامية. هذه نتيجة نظرية.

٦ ـ تؤمن مشاركة فعلية.

افتراض: ١ ـ تغيير كامل في الذهنية الولائية والسياسية

٢ ـ ان الميثاق وليد معادلة عددية.

النتائج: ١ ـ تعديل الميثاق الوطني.

٢ ـ تفسير المادة / ٩٥/ مع التشديد على العبارة «بصورة مرحلية».

٣ ـ الاتجاه نحو اعطاء حق التقرير للاكثرية العددية، وبالتالي الى الديموقراطية العددية.

٤ ـ فتح الباب أمام التعديلات الأساسية في القضايا الجوهرية (استفتاء شعبي، دستور...).

٥ ـ واقعيا، اقفال الباب امام العلمنة الشاملة، لأن المسلمين يصبحون السلطة التقريرية وبالتالي يهيمنون على الاكثرية السياسية.

٦ ـ زوال «الامتيازات المسيحية»

٧ ـ اعطاء المسيحيين ضمانات لكفالة حرية المعتقد والممارسة، فيصبحون «اهل ذمة» ـ وبالتالي العودة الى ما كان عليه لبنان قبل ١٨٤٠ ـ ١٨٦٤.

٨ ـ تغيير في السياسة الدفاعية تجاه اسرائيل، وانشاء قيادة موحدة سورية لبنانية اردنية فلسطينية.

٩ ـ تغيير في السياسة الخارجية والدخول في منطق المحاور العربية.

١٠ ـ وصاية سوريا على لبنان، خاصة اذا تبدل النظام الحكم في سوريا.

١١ ـ تقوية الشيعة على السنة بعد حين.

١٢ ـ التصاق اليسار نهائياً بالاسلام.

١٣ ـ التصاق المسيحيين باليسار للتصدي للاسلام السياسي

١٤ ـ تغيير جذري في البنية اللبنانية والنظام الليبرالي.

١٥ ـ تفجير تناقضات جديدة اسلامية ـ اسلامية تبعاً لتراجع القوى المسيحية.

باء: العلمنة الشاملة الكاملة

افتراض: ان البنية الاجتماعية اصبحت واعية ومتقلبة، وان الطائفية في لبنان ليست في الجذور (Structurelle)

افتراضات:

١ ـ ان الكفاءة هي المقياس في كل شيء: وهذا نظري

٢ ـ توعية شعبية لدى المسلمين لتقبل القيادات المسيحية. وهذا نظري.

٣ ـ ان هنالك سلطة علمانية بالفعل وادارة علمانية بالفعل تنظر الى «الشيء العام» بكثير من المسؤولية. وهذا نظري.

٤ ـ ان المسلمين يقبلون بازالة المحاكم الشرعية والقوانين المذهبية وبالزواج المدني وبالقوانين المدنية للاحوال الشخصية. وهذا نظري.

نتائج:
١ ـ زوال الطابع الكونفدرالي في القضايا الشخصية.
٢ ـ توحيد لبنان
٣ ـ الاتجاه نحو العصرنة
٤ ـ توجيه المحور السياسي نحو اليمين واليسار، وبالتالي الى تقوية الاحزاب.
٥ ـ تغيير جذري في الدعوات الوحدويّة العربية نحو العلمنه. وبالتالي نحو الثورة الاجتماعية الحقيقية في البلاد العربية. ذلك ان ما يجري في لبنان سيؤدي الى ردّة فعل داخل البلاد العربية التي يعكس تناقضاتها.

ثانياً: تعديلات سياسية «محدودة»
ان التعديلات المحدودة المطروحة في الميدان السياسي هي التالية:
الف: تنظيم «المشاركة والمساواة» في السياسة
الوسيلة:
١ ـ اقرار المناصفة في التمثيل الطائفي النيابي، وانشاء مجلس طوائف تكون الأكثرية فيه للطوائف المسيحية. ثم اشتراط موافقة المجلسين باكثرية معيّنة لاقرار الأمور الاساسية التي يتم تحديدها في قانون دستوري (هذا ما يطالب به حزب الكتائب في وثيقة المطالبة تبعديل الدستور التي رفعها رئيس الحزب الى رئيس الجمهورية الاستاذ الياس سركيس)[1]

٢ ـ مع ابقاء رئاسة الجمهورية للمسيحيين، وحق رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء واقالته، منح هذا الاخير الحق بتأليف حكومته، على ان يعرضها على رئيس الجمهورية، الذي يوافق عليها او يرفضها ككل.
٣ ـ اقرار قانون انتخاب جديد واعتماد الدائرة المتوسطة الحجم والاصلاحات التي تؤمن حرية الانتخابات ونزاهتها.
٤ ـ تعديل قانون الجيش.
٥ ـ اعتماد قانون عصري للتجنس
٦ ـ اقرار مشروع المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

تقييم:
١ ـ هذه التعديلات باتت واردة جدياً، بشرط ان يعود مناخ الثقة وان يطمئن المسيحيون على مصيرهم.
٢ ـ هذه التعديلات تؤجل انفجار لبنان نهائياً الى عشية الانتخابات الرئاسية اللبنانية في سنة ١٩٨٢.
٣ ـ حتى ذلك الاستحقاق، سيتغير موقف اميركا من العرب ومن القوى النفطية العربية. وستستجد اشياء وعوامل ووقائع جديدة بصدد القضية الفلسطينية، والنظام البعثي في سورية. ولا شك ان رئيس الجمهورية الجديد سيتخذ من حوادث ١٩٧٥ عبرة يقل مثيلها في التاريخ.
٤ ـ هذا التأجيل يمكن ان يستعمل لاعادة اليسار اللبناني وفي لبنان الى حجمه الطبيعي، ولوضع الاسس الحديثة لحل المشاكل الاجتماعية والتربوية والاقتصادية.
٥ ـ حل كهذا يؤمن نوعاً جديداً من المشاركة يتوقف مصيرها على طريقة استعمالها من قبل المسلمين، وعلى بروز مشاكل جديدة.
٦ ـ هذا يفترض عدم تخفيض سن الاقتراع الى /١٨/ سنة وعدم اقرار التمثيل النسبي.
باء: التعديلات الاخرى
كل تعديل آخر تحت ضغط الاحداث (هوية لبنان العربية، حذف المادة /٩٥/ من الدستور، الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية الاساسية، قانون انتخابي علماني، قاعدة ٦ × ٦ في المجلس دون انشاء مجلس طوائف...) يؤدي الى التمهيد لانقلاب وشيك في ميزان القوى الشرعية، لأنه يعتبر نصراً لفريق على آخر، ويؤدي الى تقزيم المشاركة المسيحية وبالتالي الى نكسة للمقاومة اللبنانية، والى تحكم اليسار.

٢ ـ ان هذه الوثيقة قد اعدّت ونوقشت واقرت من قبل المكتب السياسي بصورة رسمية. خلاصتها: علمنة الدولة تدريجياً، بقاء الرئاسة للمسيحيين مع زيادة صلاحياتها، واقرار اللامركزية الادارية، اقرار اصلاحات دستورية تضمن مستقبل المسيحيين السياسي. (١٩٧٧/١/١٠)

خاتمة : المعجزة

المعجزة هي ان يخرج لبنان سليماً من المحنة، وان يأتي رئيس جمهورية جديد ليخلق ديناميكية جديدة للتعايش، تقوى على الطائفية وعلى المشاكل الاجتماعية، وعلى القضايا الاقتصادية التي طرحتها احداث ١٩٧٥، وعلى الفئوية المحلية، وعلى الحزازات الشخصية، وعلى رواسب الاقطاع على انواعه.

المعجزة هي في قيام طبقة جديدة من الحكام الشباب، المؤمنين بضرورة تحديث النظم والمؤسسات والتقاليد اللبنانية.

المعجزة هي في الوعي ان كل ما حل بلبنان ناتج عن تناقضاته الاساسية والجوهرية (الطائفية، الاقليمية، الطبقية، الحضارية...)، وان لبنان لا يمكن ان يبنى موحداً الا عن طريق ازالة حدة تناقضاته وجذورها العميقة.

لبنان، ليبقى كما هو قانوناً اليوم، بحاجة لثورة تتجاوز الثورة الاسلامية والفتنة اليسارية والامر الفلسطيني الواقع والمقاومة اللبنانية المسيحية.

دولة لبنان تحتاج اليوم لقيام . دولة.

هل كل هذه المعجزة ممكنة؟...

* * *

ملاحظة: إن هذه الصيغ هي بنظر بعض أصحاب الرأي.. وفي رأيي الشخصي، نظراً لتطابق نوعية الأحداث على ما ورد فيها، رؤيا عميقة الجذور، واعية، صادرة عن إحاطة شبه شاملة لكل مجريات الأمور وما قد ينتج عنها، إنها الحدس السياسي الواقعي الأصيل .. كما سيجد فيها القارىء... اي قارىء...

مذكرة الكتائب حول الاصلاح السياسي

كانون الأول ١٩٧٥

عقد المكتب السياسي في حزب الكتائب اللبنانية برئاسة الشيخ بيار الجميّل سلسلة اجتماعات متتالية طيلة شهر كانون الأول ١٩٧٥ للبحث في الأزمة اللبنانية أسباباً ونتائج ودرس المستقبل اللبناني شعباً وارضاً.

بالإضافة إلى البيانات التي كان يذيعها المكتب السياسي اثر الاجتماعات فقد تبين ان إجماعاً في الرأي تركّز حول نقطتين جوهريتين: ضرورة استمرار الصيغة اللبنانية والعمل على انقاذها من جهة ما، وضرورة تطوير هذه الصيغة لتتلاءم والمتغيرات العصرية من جهة ثانية.

لقد أكّد القادة الكتائبيون إيمانهم بالصيغة اللبنانية ليس فقط كمعادلة سياسية فريدة انبعثت عن ارادة اللبنانيين في توطيد الوطن والدولة، بل ايضاً وخاصة كأنموذج حضاري مميّز يطرح نفسه كحل لصراع الاقليات الدينية والأتنية العقائدية.

وعلى الرغم من التصدع الذي أصاب الصيغة اللبنانية في العمق بسبب احداث ١٩٧٥ فإن المكتب السياسي قد اجمع على العمل وفق القواعد التالية:

١ - نبذ فكرة التقسيم بكل أشكالها وشجب الممارسات التي تغذيها جملة وتفصيلاً. فالتقسيم هو مشروع حرب دائمة تدمّر الوجود اللبناني وحدها الصيغة الحالية يمكن أن تكون صيغة سلام.

٢ - ان عودة السلام إلى لبنان لا تعني وقف اطلاق النار اي الهدنة ولا تعني وقف القتال أي الترقب المسلح فحسب بل تعني إنهاء القتال بشكل حاسم اي عودة الأمن إلى كل المناطق اللبنانية دون استثناء ولا يكفي الأمن الطوعي المرتبط بإرادة الفرقاء بل يقتضي تثبيت الأمن القسري المرتهن بحضور الدولة وقدرتها على فرض القانون على الجميع من لبنانيين ومقيمين على أرض لبنان وبالقوة المسلحة عند الاقتضاء.

٣ - ان استتباب الأمن لا يكون ثابتاً ودائماً إلّا بيسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية والسيادة بالنسبة إلى اللبنانيين تعني الاقرار بالشرعية القائمة وعدم اللجوء إلى العنف لتعطيل المؤسسات الديمقراطية كما ان السيادة تجاه الفلسطينيين تعني تطبيق الاتفاقات المعقودة مع الدولة تطبيقاً شريفاً دقيقاً ووضع موضع التنفيذ المذكرة التي قدمتها إلى هيئة الحوار وإلى الحكومة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهكذا يمكن تلخيص النقطة الجوهرية الأولى التي اجمع عليها المكتب السياسي كالآتي: لا بديل للبنان عن الصيغة الحالية المبنية على الشرعية والسيادة.

* * *

وبقدر ما يتمسك القادة الكتائبيون بضرورة استمرار الصيغة اللبنانية بقدر ما يجمعون على ضرورة تطوير هذه الصيغة من رواسب الماضي ومن تصدعات الحاضر وتحضيرها لمواجهة المستقبل.

فقد اجمع المكتب السياسي على ان إصلاح الدولة ليس عملية تنازلات لارضاء مطالب فئوية ولا مسألة ظرفية للخروج من محنة ضاغطة. ان حزب الكتائب اللبنانية كان ولا يزال وسيبقى رائد اصلاح في اطار المبادىء التالية:

١ ـ الاصلاح يكون ديمقراطياً او لا يكون. فالعنف هو نقيض الاصلاح. العنف يؤدّي إلى عنف مضاد أو إلى الفوضى. في حين ان الاصلاح يبدأ معاناة وجدانية وينتهي ممارسة سياسية على أساس الحوار والاقناع. اذاً طريق الاصلاح هو في تطوير العودة إلى الأصول والمؤسسات الديمقراطية. ومحتوى الاصلاح هو في تطوير النظام الديمقراطي البرلماني وصيانة الملكية الفردية بتوظيفها اجتماعياً وحماية المبادرة الفردية بتثميرها في اطار تخطيط شامل.

٢ ـ الاصلاح يكون شاملاً أو لا يكون. فالاصلاح عملية متكاملة تتناول الانسان والاقتصاد والتشريع في آن معاً. فكل إصلاح جزئي يُعتبر ترقيعاً أو تخديراً. وفي النتيجة قد يضر الاصلاح المتكامل. فالاصلاح يبدأ بتغيير الانسان أولاً والاقتصاد ثانياً والتشريع ثالثاً. فالاصلاح الحقيقي يبدأ بالتربية والعلم وينتهي بالقوانين والدساتير مروراً بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تقدم حزب الكتائب بسلسلة اصلاحات على الأصعدة التربوية والاقتصادية والاجتماعية ويكتفي بهذه الوثيقة بعرض نظرته على الصعيد السياسي شرط أن يعتبر الاصلاح السياسي جزء من الاصلاح الوطني ويقتضي ان يواكبه اصلاح اجتماعي واقتصادي ملائم. فالاصلاح الوطني قد يبدأ بالاصلاح السياسي لكنه لا ينتهي إلا بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

٣ ـ الاصلاح السياسي يكون واقعياً أو لا يكون. والواقعية لا تعني التحجر ولا تلغي الطموح بل تعني التقدم على أرض ثابتة ولا تكتفي بالاحلام ولا تلغي الطموح بل تعني التقدم على أرض ثابتة ولا تكتفي بالاحلام بل تحوّلها إلى واقع وحقيقة. فالمنهجية الواقعية تقضي بالنظر للظروف التي يمر بها لبنان اتباع المرحلية والتدرج في الاصلاحات السياسية في رؤيا واضحة ليس فقط للهدف المرحلي إنما أيضاً للهدف المستقبلي. فهدف الاصلاح الدستوري هو الانتقال من الديمقراطية التقليدية التي نمارس إلى ديمقراطية عصرية ومعقلنة تؤمّن فعالية الديمقراطية اللبنانية بتركيزها على مؤسسات تتلاءم والتطور الحاصل منذ الاستقلال وتجعل من النظام الديمقراطي نظاماً أكثر جدوى وعدالة.

وأول مشكلة تعترض الاصلاح الدستوري هي الطائفية. والعلمنة تشكل بنظرنا اختياراً أساسياً فلا يكتفي حزب الكتائب بالعمل على الغاء الطائفية ولو تدريجياً، بل يسعى إلى تطعيم المجتمع اللبناني بمؤسسات علمانية وتشريعات مدنية موحدة

ولا يمكن تحقيق العلمنة واقعياً إلاّ بالانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الحزبي. وقد بات ثابتاً ان هناك ارتباطاً عضوياً بين نمو الاحزاب وقانون الانتخاب، لذلك يهدف الاصلاح التمثيلي إلى وضع قانون للانتخاب لتدعيم الاحزاب، لأن تقدم الديمقراطية مرتبط بتقدم الاحزاب فيها خصوصاً ان الحلقة المفقودة في نظامنا السياسي هي في ضعف الاحزاب السياسية. يبقى ان الاصلاح السياسي لكي يكون شاملاً يجب ان يتناول الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في اطار التنمية الشاملة، والاصلاح الاداري الهادف إلى تحديث الادارة وتعزيز البلديات وإرساء اللامركزية والاقلمة، والاصلاح القضائي الهادف إلى المحافظة على استقلالية القضاء وتطويره بالاضافة إلى اصلاحات عامة تتناول الجيش والصحافة والتجنس وإقامة الأجانب وعملهم إلى آخره.

أ ـ الاصلاح الدستوري

المطالبات بتعديل الدستور والأنظمة السياسية في لبنان كثيرة، وهي تعود إلى أوقات مختلفة. وبعض هذه المطالبات يربط دون حق بين الاحداث الواقعة في البلاد وبين عدم أجراء التعديل المطلوب، وقد ثبت ان لهذه الأحداث أسباباً داخلية وخارجية متعددة.

مع الاشارة إلى أن المطلوب غير واضح وغير موحد.

والمشروع الذي تقدمت به الاحزاب التي تدعي التقدمية لا يرتكز على أساس علمي ولا يؤمّن الاصلاح المنشود، ولا ينطلق من معطيات تحافظ على الديمقراطية، او تكرس العلمنة الحقيقية الكاملة. وهو سيؤدي بالنتيجة إلى الاقتتال الطائفي أو إلى التسلط وطغيان فئة على أخرى وذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة.

باستثناء ذلك المشروع، لا توجد مشاريع أخرى منسجمة او متّسقة. كما لا يوجد مشروع ينطلق من النصوص الدستورية الحالية مبيناً النواقص فيها او الخلل الذي يشوبها ويدعو إلى اصلاحها، وكان من الواجب البدء في طرح القضية

من هذا الاساس لأن الدستور الحالي، على ايجازه، وهذه حسنة من حسناته، قد أظهر صموده بحكم مرونته وقابليته للتكيف مع جميع الظروف التي مرت بها البلاد بسبب الأوضاع الداخلية والتطورات الخارجية، وبالرغم من كون بلدان المنطقة قد اضطرت إلى اجراء تعديلات شاملة جذرية في دفاترها لاضطراب ظروفها الداخلية وبضغط الأحداث الخارجية.

غير ان الممارسة الواقعية للحياة الدستورية دلت على ان النصوص لم تُطبق بصورة دقيقة تمنع تشابك الصلاحيات والاحتكاك الشخصي والتكتلات الطائفية. بالاضافة إلى ذلك جاء الميثاق الوطني يجعل بعض النصوص معطّلاً. كما ان الاختبار الطويل أكد وجود نواقص يقتضي معالجتها.

أولاً: الدستور لم يطبق بصورة صحيحة

المادة ٥٤ من الدستور اللبناني تنص على ان مقررات رئيس الجمهورية يجب ان يشترك معه في التوقيع عليها الوزير او الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء واقالتهم قانوناً. وفيما عدا ذلك، لا يحق لرئيس الجمهورية ان يتخذ أي قرار إلّا بموافقة الوزير المختص.

أما رئيس الوزراء فلا ينص الدستور على أية صلاحية خاصة تتعلق به سوى ما جاء في المادة ٦٦ منه: «ويُعِدُّ بيان خطة الحكومة ويُعرَض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء او وزير يقوم مقامه».

وهذا يعني ان النصوص الدستورية تحقق المشاركة القانونية والفعلية على اساس ان رئيس الجمهورية لا يمكنه ان يتخذ قراراً دون موافقة الوزير المختص، ورئيس الحكومة لا يمكنه ان يتخذ قراراً دون موافقة الوزير المختص، ورئيس الحكومة لا يمكنه ان يتخذ قراراً بصفته وزيراً للوزارة التي يتولاها دون موافقة رئيس الجمهورية، والوزير هو الذي يتولى الادارة العليا لمصالح الدولة ضمن حدود وزارته، كما يتحمل مسؤولية سياسية بالتضامن مع الوزراء «المواد ٦٤ و٦٦ من الدستور».

ويتضح من هذه النصوص ان اي خلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يمكن ان يفصله مجلس الوزراء.

وكذلك اي خلاف بين رئيس الحكومة والوزير المختص. واذا لم يحسم مجلس الوزراء الخلاف فيمكن الأحتكام إلى المجلس النيابي.

غير ان النصوص الدستورية المذكورة أعلاه لم تطبق بحرفيتها أو بروحها، لان مجالس الوزراء لم تكن تنعقد دائماً بصورة أصولية دقيقة بحيث تُدرس فيها القضايا، وتتّخذ القرارات عن طريق التصويت وخضوع الاقلية للأكثرية.

كما أنه لم يسبق عادة للمجلس النيابي ان اسقط حكومة أو أسقط وزيراً لسياسة معينة.

وبما ان المؤسسات الدستورية لم تعمل ضمن الحدود والأصول المقررة لها، فقد شهدت هذه المؤسسات شللاً ظاهراً ومورست الديمقراطية بصورة شكلية وطغت الفوضى على المرافق العامة وأصطبغ الحكم في أكثر الأحيان، وخاصة في الظروف الصعبة بصراع بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، يجر وراءه صراعاً طائفياً دون ان يتصدى مجلس الوزراء او المجلس النيابي لهذا الصراع لحسمه مما كان يؤدّي إلى طرحه في الشارع وإلى الانقسام الطائفي.

ثانياً: الميثاق الوطني

إلى جانب الدستور المكتوب يوجد ميثاق وطني غير مكتوب يكمّل الدستور ويعدله. والميثاق الوطني هو بنظرنا أقوى من الدستور المكتوب لأنه جاء نتيجة اجماع رسمي وشعبي وعربي، وكان الأساس لتدعيم لبنان المستقبل بطابعه المميز. وان السيادة التي احتواها هذا الميثاق فهي التالية:

١ ـ استقلال لبنان تجاه جميع دول الشرق وجميع دول الغرب.

٢ ـ لا حماية ولا وصاية ولا أفضلية ولا مركز خاص لأية دولة.

٣ ـ تعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة وصداقة مع الدول الأجنبية التي تعترف بالاستقلال وتحترمه.

غير ان مضمونه وقيمته الوطنية وفعاليته أثارت مؤخراً مناقشات ومواقف متناقضة، غير جدية أحياناً، وتخفي أحياناً أخرى نوايا سياسية أو طائفية لا تتفق مع روح الميثاق ولا مع المصلحة الوطنية، كأن يُنعت الميثاق مثلاً بأنه كان ظرفياً وفوقياً وسطحياً. مع ان الحقيقة هي عكس ذلك تماماً.

فالميثاق الوطني لم يكن ظرفياً: انما كان أساساً للتفاهم المسيحي المسلم في لبنان وتوطيد لبنان كياناً حراً سيداً مستقلاً.

«فالميثاق الوطني لم يكن تسوية بين طائفتين وحسب، بل كان ولم يزل إنصهاراً لعقيدتين متباينتين، متضاربتين ترمي الأولى إلى إذابة لبنان في غيره، وتريد الثانية بقاءه محفوظاً بحماية او وصاية أجنبية، فجاء الميثاق واقصى، بالتفاهم والرضى، هاتين العقيدتين المتناكرتين وأقام بدلاً عنها عقيدة واحدة وطنية لبنانية: تعايش سليم بين جميع الطوائف في البلاد، وبالتالي إقامة دولة وإنشاء وطن».

(من أقوال الشيخ بشاره الخوري نقلاً عن مؤلف الدكتور ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني صفحة ٤٧٨).

والميثاق لم يكن فوقياً: يعني أنه لم ينحصر في الاتفاق بين بشاره الخوري ورياض الصلح. بل جاء وليد اختبار وطني تاريخي يجسّد ارادة اللبنانيين في التحرير والاستقلال. وقد تحققت هذه الارادة بنضالات جميع المخلصين وبينهم على صعيد التنظيمات الشعبية حزبا الكتائب والنجادة. لذلك نالت وزارة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح ثقة المجلس النيابي بالاجماع، وقد ايّدت الدول العربية هذا الميثاق، فدخل لبنان جامعتها عضواً مؤسسا.

والميثاق لم يكن سطحياً: لانه وضع أساساً ثابتاً لإرساء التفاهم المسيحي الإسلامي ولإنصهار عقيدتها ضمن الكيان اللبناني السيد المستقل بطابعه المميز وللدلالة على أهمية الميثاق وعلى سموه على الدستور المذكور تجدر الملاحظة إلى كونه مثلاً قد عطّل عملية مفعول المادة ٥٣ من الدستور التي تقول بأن رئيس الجمهورية يعيّن الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً. كما تمم أحكام الدستور التي لا تنص على دين معيّن لرئيس الدولة ولرئيس الحكومة ولرئيس المجلس النيابي.

وهذا الأمر معروف قانوناً، لأن التعامل الدستوري يمكن ان يتمم أو يعدل في القوانين التي سبق إقرارها بموجب قانون دستوري مدوّن كتابة بصورة رسمية (اندريه هوريو ـ القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المترجم إلى اللغة العربية ـ الجزء الأول ـ صفحة ٢٨٥)

ثالثاً: الاختبار الطويل دلّ على وجود نواقص تقتضي معالجتها

من هذه النواقص عدم تحديد اختصاص الحكومة بطريقة واضحة وعدم إنشاء المحكمة العليا التي ينص عليها الدستور.

جميع هذه العوامل بالإضافة إلى تطور البلاد والمنطقة تجعل موضوع الإصلاح مطروحاً. ومن الطبيعي بحث هذا الإصلاح وفقاً للأصول الدستورية المحددة بعد ان يسود الأمن وتستعيد الدولة سيادتها على أراضيها. فما هي الأسس التي يجب ان يتناولها البحث لإجراء الإصلاح المنشود.

هذه الأسس تتناول:

أولاً: المبادىء العامة

ثانياً: النظام

ثالثاً: السلطات

ونستعرضها تباعاً:

أولاً: المبادى الأساسية

هذه المبادىء مستوحاة من الميثاق الوطني وهي تقوم على اعتبار لبنان قيمة حضارية لا تقاس بالمساحة ولا بالعدد، إنما تقاس بما تمثله من رسالة فريدة ضرورية للعالم العربي، والإسلامي وللانسانية وهي تعتبر:

ـ لبنان جمهورية مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة ضمن حدوده الحاضرة.

ـ وبالإضافة إلى تكريس الحريات الأساسية العامة يجب ان يكرس الدستور أيضاً الحقوق الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين.

النظام الديمقراطي هو النظام الوحيد الذي يأتلف مع تاريخ لبنان ويلائم طبيعة شعبه ويؤمّن الحريات الأساسية على أرضه ضمن نطاق الشرعية والقانون.

أي نظام ديمقراطي؟ هنالك النظام الرئاسي والنظام البرلماني. النظام البرلماني يُعتبر أكثر ملاءمة لتركيبة الشعب اللبناني لتعدد طوائفه وفئاته ولأنه يؤدّي إلى تعاون أقوى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية دون طغيان واحدة على أخرى.

«الأستاذ عبده عويدات ـ النظام الدستوري في لبنان والبلاد العربية صفحة ٥٨٨ ـ «إذا كان النظام الرئاسي يصلح لبلاد عظيمة كأميركا يسودها التنظيم الشعبي والحكومي وتتمتع بإمكانات لا حدّ لها وتتحكم فيها مصالح عليا يؤمّن بها

الحكام قبل المحكومين فهو ليس بالنظام الملائم لبلد صغير كلبنان تسيطر عليه النزوات والأحقاد. . .

«وهكذا يتّضح ان النظام البرلماني هو الأكثر ملاءمة. . .» فضلاً عن ان الشعب اللبناني قد تمكن، في تطبيق دستوره، من ان ينشىء لنفسه نظاماً برلمانياً نابعاً من عقليات طوائفه ومتجاوباً وعاداتهم وتقاليدهم «الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني صفحة ٩٠٤»

ثالثاً: السلطات

١ ـ السلطة الإجرائية. رئيس الدولة. اختصاصه.

يلاحظ الدكتور ادمون رباط في مؤلفه المذكور صفحة ٩٠٤ و٩٠٥ ان المطالبات الإسلامية لتعديل الدستور، ليس في تقنينه، وإنما من جهة أركان نظامه، تنصّب خلاصتها على رئاسة الجمهورية لاسباب نابعة من الطائفية وذلك بغية ازالة سيطرتها وجعل سلطانها موزعاً بين المسلمين والنصارى، ويضيف بأن إصلاحاً من هذا النوع لا يحقق الغاية المنشودة لأن من شأنه ان يضعف رئاسة الجمهورية على حساب الوحدة الوطنية التي تتمركز في هذه الرئاسة، وان يزيد بالتالي الانقسام الطائفي شدّة وان يحوّل في النهاية النظام السياسي إلى محاربة مشروعة بين الطوائف المسيحية والطوائف الاسلامية بل وإلى انفراط سلطان الدولة بجعله مشاعاً بين الطوائف كافة، فتجد عندئذ كل طائفة من حقها ان تغرف من مَعينها ما يعود اليها من حصة على غرار ما هي الحالة في الحكم والادارة.

«فالحل لم يكن في تعديل الدستور بجعل رئاسة الجمهورية جماعية او مناوبة على أساس الطائفية وإنما في تقييم الاخلاق السياسية وتطويرها وهي أخلاق تتصل عضوياً بالأوضاع الطائفية والإقتصادية والفكرية».

ان هذا الرأي يعبّر عن واقع وعن حقيقة وهي ان رئاسة الدولة عامل اساسي في ترسيخ الوحدة الوطنية. والعمل على اضعافها يؤدّي إلى اضعاف الدولة وتفكيك اواصرها. فضلاً عن ان هذا العمل يتنافى مع التطورات الحديثة في جميع دول المنطقة التي تعطي رئيس الدولة صلاحيات قيادية واسعة. وهذا التطور واقع أيضاً في معظم الدول الديمقراطية الحديثة. وإذا طالب البعض في لبنان بالحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية، فهذه المطالبة تتسم بالطابع الطائفي ولا تخدم المصلحة العليا التي تفترض تعزيز هذه الصلاحيات. وبالإضافة إلى ما نصّ عليه الدستور من صلاحيات، يختص رئيس الجمهورية بما يلي:

١ ـ يسهر على احترام الدستور وسيادة القانون وحفظ الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي اللبنانية واستقلال الوطن ويؤمّن النظام سير السلطات العامة واستمرارية الدولة ويسهر على صيانة المواثيق والمعاهدات الدولية.

٢ ـ يرأس مجلس الوزراء.

٣ ـ هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٤ ـ له حق توجيه الخطاب إلى البرلمان والشعب.

٢ ـ اختياره: يجب ابقاء اختيار رئيس الدولة منوطاً بالمجلس النيابي وذلك:

ـ لأن أكثرية الشعب لم تبلغ درجة من الوعي السياسي المجرّد تمكنه من الاختيار بقناعة.

ـ ولأن مناطق لبنانية عديدة تخضع لتأثيرات خارجية.

٣ ـ شروط الترشيح: هي الشروط المؤهلة للنيابة تضاف اليها وجوب حيازة شهادة جامعية معترف بها من الدولة اللبنانية، ووجوب تقديم الترشيح الخطي إلى رئاسة مجلس النواب قبل التاريخ المحدد للاقتراع بخمسة عشر يوماً على الأقل تحت طائلة عدم القبول.

الحكومة: هي الهيئة المجتمعة في مجلس الوزراء او مجلس وزاري.

١ ـ رئيس الحكومة: ـ يشرف على سير العمل الحكومي ويسهر على السياسة المرسومة في مجلس الوزراء وعلى تطبيق القرارات المتخذة.

ـ ينسق بين مختلف الوزارات.

ـ يحفظ وحدة الوزارة.

ـ يرأس المجلس الوزاري.

ـ يعرض البيان الوزاري ويدافع عن سياسة الحكومة أمام المجلس النيابي.

. يقترح على رئيس الجمهورية أسماء الوزراء والحقائب.

ـ يوقع مراسيم التعيين مع رئيس الجمهورية.

- ويرأس مجالس وزارية ومجالس عمل.
٢ - نائب رئيس الحكومة: - ينوب عن رئيس الحكومة في حال غيابه
- يعد بالتعاون مع رئيس الحكومة جدول أعمال القضايا التي يراد عرضها على مجلس الوزراء او المجلس الوزاري.
- يقوم بالمهام التي يفوضه بها رئيس الحكومة
٣ - انعقاد مجلس الوزراء والمجلس الوزاري: يجب ان يحدد الدستور كيفية الدعوة إلى هذه المجالس وانعقادها والتصويت فيها على ان تتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة، وفي حال رفض أحد الوزراء تنفيذ قرار الأكثرية يستقيل او يعتبر مستقيلاً وكذلك رئيس الحكومة، ويبقى الوزير رئيساً للوحدة الادارية التابعة له وممثلها لدى جميع المراجع كما يبقى متضامناً مع الوزراء الآخرين من الناحية السياسية.
٤ - اختيار رئيس الحكومة والوزراء واقالتهم وفصل الوزارة عن النيابة: دستور جمهورية مصر العربية ينص على ان يختار رئيس الدولة الوزراء (مادة ١٤١ من الدستور). وكذلك دستور المملكة المغربية (الفصل ٢٤) ودستور السودان (المادة ٩٠) ودستور الجمهورية العراقية (المادة ٥٧) وكذلك دستور الجمهورية السورية (المادة ٩٥).
أما في لبنان فينص الدستور على ان يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً. ويمكن لهؤلاء ان يكونوا من داخل المجلس او من خارجه. غير ان التعامل بوحي الميثاق الوطني قضى بأن يختار رئيس الدولة رئيس الوزراء ومن ثم يعيّن الوزراء بناء على اقتراحه. وقد دلّ الاختبار على ان معظم الوزراء والنواب يهتمون بمصالحهم الانتخابية أكثر من اهتمامهم بالمصالح العامة. لأن كثرة مصالح الناخبين لا تترك لهم الوقت الكافي للاهتمام بالمصالح العامة.
لذلك يكون من الضروري الفصل بين الوزارة والنيابة. واذا تولى أحد النواب وزارة تسقط نيابته حكماً ويحل محله للمدة الباقية منها المرشح الرديف من طائفته. ولا يحق لمن تولى وزارة ان يترشح للنيابة في الدورة المقبلة، قبل مرور سنة على الأقل عن تركه منصبه الوزاري. ولكن هذا الشرط لا يسري على رئيس الحكومة ويجري تعيين هذا الأخير من قبل رئيس الجمهورية لتأليف الحكومة بالاتفاق معه. ويكون هذا التكليف لمدة معينة حتى إذا اخفق الرئيس المكلف بتأليف الحكومة ضمن هذه المدة يسقط تكليفه حكماً. وفي هذه الحالة يدعى المجلس النيابي إلى جلسة لاقتراح اسم معيّن لتأليف الحكومة. فاذا اقترح المجلس اسم الرئيس المكلف سابقاً يحق لهذا الأخير تأليف الحكومة التي يراها مناسبة ويجب على رئيس الدولة الموافقة على الحكومة المقترحة.
اما إذا اقترح المجلس اسماً جديداً فيجب على الشخص المقترح تأليف الحكومة ضمن مدة معينة بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. فإذا فشل بالتأليف ضمن هذه المدة يدعى المجلس النيابي ثانية لاقتراح اسم الشخص الذي سيدعى للتكليف. فإذا أصرّ على الاسم السابق يحق لرئيس الجمهورية اما حلّ المجلس النيابي او القبول بالحكومة التي يقترحها الرئيس المكلف.

ودلّ الاختبار السابق على ان اختيار رئيس الحكومة من رئيس الجمهورية فقط بعد الاستشارات النيابية المألوفة لم يخدم أحياناً المصلحة العامة وكان يؤدي إلى صراع بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة يجر وراءه صراعاً طائفياً بين المسلمين والمسيحيين. كما نتج عنه في بعض الأحيان تحرك طائفي لفرض رئيس حكومة معين مما أضرّ بالنظام الديمقراطي وبسلطة رئيس الحكومة نفسه الذي يتحول من رئيس وطني إلى رئيس طائفة. ومن المفروض ان تكون للرئاسات الثلاث مراكز وطنية واسعة تعمل على هذا الأساس لا ان تصبح اسيرة طائفة معينة. وان هذه المحاذير تخف وتنحصر دون شك:
- إذا كان الوزراء من خارج المجلس النيابي.
- إذا كان تكليف رئيس الحكومة قد اعطي لمدة محددة.
- إذا كان يحق للمجلس النيابي في بعض الأحيان ان يقترح اسم الرئيس المكلف.
- إذا كان يحق للرئيس المكلف ان يؤلف في بعض الأحيان الحكومة التي يراها مناسبة.
- ويجب أيضاً أن يبقى لرئيس الجمهورية حق إقالة الحكومة والوزراء ضمن شروط محددة.
٥ - أمناء سرّ الدولة: الوزراء منهمكون بالسياسة العامة وبالقضايا الهامة ولا يتسع لهم الوقت للاهتمام بالشؤون القانونية والادارية وللتدقيق في المعاملات والمراجعات. ولا يمكن ترك هذه الأمور للمديرين العامين او للموظفين الاداريين الآخرين لأن لهؤلاء حدوداً إدارية لا يمكنهم تجاوزها ويبقى تحديد السياسة العامة والإشراف على تنفيذها من اختصاص الوزراء يعاونهم عند الاقتضاء امناء السر. لذلك يحسن ان ينص الدستور على اجازة تعيين امناء سرّ دولة عند الاقتضاء مع تحديد مدى اختصاصهم.

○ السلطة التشريعية

١ ـ رئيس المجلس: ـ اجراء انتخاب رئيس المجلس واللجان النيابية كل سنة امر لا يخدم المصلحة العامة بشيء انما يسيء اليها ويقلل من أهمية رئيس المجلس ومن انتاجية المجلس واللجان.
ونقترح ان يكون انتخاب الرئيس واللجان لمدة سنتين وأن لا يجاز اعادة انتخاب الرئيس إلّا مرة واحدة وبعد ذلك يمكن إعادة انتخابه بعد مرور سنة على الأقل على تركه منصبه لأي سبب.
٢ ـ نائب رئيس المجلس: ـ يقوم مقام الرئيس حال غيابه.
ـ يضع بالتعاون مع الرئيس جدول اعمال الجلسات النيابية.
ـ يدعو ويرأس جلسات اللجان النيابية عند الاقتضاء.
ـ يقوم بجميع المهام التي يكلفه بها الرئيس.

المحكمة الخاصة للنظر في دستورية القوانين وفي صحة ترشيح رئيس الجمهورية وفي صحة الانتخابات النيابية: نرى من الضروري إنشاء محكمة واحدة مختصة للنظر بجميع هذه الأمور.
المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: إنشاء المجلس الوطني الإقتصادي الاجتماعي على أساس مهني وعلماني مع صلاحيات لاقتراح القوانين الاقتصادية والاجتماعية ومناقشتها أمام اللجان البرلمانية المختصة وهذا المجلس يُؤلَف من ممثلي الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

ب العلمنة: المواطنون جميعهم يشكون من الطائفية ويطلبون الغاءها ظاهرياً. غير ان الحقيقة هي ان الناس معظمهم في لبنان وفي الشرق طائفيون، ومن يطالب بالغاء الطائفية يبغي بالحقيقة من مطالبته التوصل إلى نتائج تخدم فئة طائفية معينة لتطغي على الفئات الأخرى. وبالواقع ان الطائفية متأصلة في منطقة العالم العربي وفي لبنان:
أ ـ فهي متأصلة في العالم العربي: يقول الدكتور سليمان الطماوي في كتابه السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي طبعة ١٩٧٤ صفحة ٧ ما يلي: «وبالرغم من الاختلاف بين الدساتير العربية المشار اليها فقد استرعى انتباهنا التقاؤها على معنى معين نرى من المصلحة عدم إغفالها ذلك أن أغلبية الدساتير التي أوردناها فيا سلف نصت صراحة على ان الاسلام دين الدولة».
وان دساتير الدول العربية تنص على ان دين الدولة الاسلام وعلى ان دين رئيس الدولة الاسلام ايضاً. وقد اشتدت هذه الصبغة الطائفية بعد النزاع العربي ـ الاسرائيلي وإنشاء الدولة الاسرائيلية التي تقوم أيضاً على الدين اليهودي، كما اشتدّت في لبنان بعد الحوادث الأخيرة. وقد أصبحت هذه المنطقة تحتوي دولاً تتخذ أساساً لتشريعها الدين الاسلامي وتنص على دين معيّن لرئيس الدولة، ودولة تتخذ أساساً لتشريعها ولوجودها الدين اليهودي.

ب ـ وهي متأصلة في لبنان: وسبب تأصلها:
١ ـ كون الدين الإسلامي يعتبر المسيحيين من أهل الذمة وفي حماية المسلمين ومن هنا كانت حاجة المسيحيين ولا تزال إلى ضمانات تؤمن لهم المساواة والكرامة دون أي طغيان.
٢ ـ كون المسلمين في لبنان يرتبطون شعورياً ودينياً بالدول المجاورة.
تجدر الملاحظة ان المسلمين في لبنان كالمسيحيين هم متعددو النزعات الدينية والطائفية والسياسية. ولا توجد في لبنان أكثرية طائفية معينة يمكنها ان تطغي على الأخرى. ويوجد نوع من التوازن بين مختلف الطوائف والفئات. وإذاً لا يمكن في الوقت الحاضر الغاء الطائفية دفعة واحدة. لأن الطائفية قد اشتدت في لبنان للأسباب المبينة اعلاه ولغيرها ولأن الغاء الطائفية السياسية يوجب علمياً علمنة الدولة وهذا امر لا تقبل به بعض الفئات ولا يمكن تحقيقه دفعة واحدة. (الدكتور أدمون ربّاط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ـ صفحة ١٨٧). «وبدلاً من ان تنخفض حدة الطائفية وتسلك سبيل الزوال فقد توطدت الطائفية ليس فقط في الحياة العامة بل وأيضاً في التشريع توطيداً أصبح مرتبطاً بكيان الدولة».
صفحة ١٤٩: «ومن الطبيعي أنه لا يمكن الغاء الطائفية اللبنانية السياسية دفعة واحدة لأن هذا الالغاء يستوجب تأمين الأحوال الشخصية لاخضاعها إلى أحكام قانون الدولة الوضعي». فالغاء الطائفيه يأتي إذاً تدريجياً عن طريق:
١ ـ توجيه سياسة الدولة نحو العلمنة الكاملة.
٢ ـ تطوير الوضع الطائفي.
٣ ـ تخفيف حدة الطائفية.

فضلاً عن ان الغاء الطائفية الغاء تاماً مرهون إلى حدّ بعيد بتطور العالم الإسلامي نحو العلمنة.

١ ـ توجيه سياسة الدولة نحو العلمنة الكاملة وذلك عملاً بروح الدستور ونصه (المواد ٧ و١٢ و٩٥).

الغاء الطائفية تدريجياً بالوظائف العامة الادارية والقضائية الخاضعة للمباراة: وكذلك في الجامعة اللبنانية، واعتماد الكفاءة مقياساً. وتطعيم النظام بمؤسسات علمانية.

ـ وضع برنامج ثقافي تربوي لمعالجة الطائفية والتعصب وذلك بواسطة الجامعة والمدرسة وحركات الشباب والاعلام وإعطاء التربية الشاملة (الشخصية والعائلية والاجتماعية والمدنية والوطنية والإنسانية) الاهمية القصوى، وجعل الولاء للبنان ولاء حضارياً وإنسانياً لدعوته ورسالته العربية والانسانية.

ـ وضع مشروع قانون مدني موحّد واختياري للأحوال الشخصية.

ـ شطب ذكر المذهب عن تذكرة الهوية.

٢ ـ تطوير الوضع الطائفي: نشأ الميثاق الوطني أصلاً بإتفاق مبدئي بين الموارنة والسنّة قبلت به جميع الطوائف الأخرى. غير ان أهمية الطوائف في لبنان بالنسبة لبعضها البعض وحجم تأثيرها على الأحداث قد تبدّلت أثناء الحقبة الممتدة بين سنة ١٩٤٣ حتى اليوم. ولم يعد يكفي ان يتفق الموارنة والسنّة على أمر لكي يصبح هذا الأمر مقبولاً إنما يجب ان يحصل هذا الاتفاق من الطوائف اللبنانية وعلى الأخص من معظمها والأكثرها أهمية. وعلى هذا الأساس يجب اشراك جميع الطوائف بصورة فعلية في ادارة دفة السياسة العامة حتى لا تأخذ القضايا الهامة طابعاً طائفياً وحتى يشتد ارتباط اللبنانيين بوطنهم واهتمامهم بمصيره. وقد اصبحت الطوائف الهامة موزعة كما يلي:

١ ـ الموارنة. ٢ ـ السنّة. ٣ ـ الشيعة. ٤ ـ الروم الأرثوذكس. ٥ ـ الروم الكاثوليك. ٦ ـ الدروز. ٧ ـ الأرمن.

ومن المعلوم ان الممارسة الواقعية أعطت دوراً رئيسياً للموارنة والسنّة ويحدّ من دور الطوائف الأخرى. ولا يصحّ التوقف عند القول بأن الشيعة قد احتفظوا برئاسة المجلس النيابي، ذلك ان دور المجلس النيابي وهو اساسي من حيث المبدأ وحسب النصوص الدستورية، لم يكن ذا فعالية بارزة. وقد عمل معظم القادة على تفشيل هذا الدور والتقليل من أهميته وذلك بتوجههم إلى الشارع مباشرة بدلاً من ممارسة دورهم داخل المجلس. كما ان معظم رؤساء المجالس المتعاقبين لم يعملوا على تقوية دور المجلس. أما الطوائف الأخرى فقد اعطيت لها أدوارٌ ثانوية.

فالروم الأرثوذكس لهم نيابة رئاسة الحكومة ونيابة رئاسة المجلس دون اعطائهم صلاحية دستورية معينة. ولم يمارسوا بالفعل أية صلاحية فاعلة بهذا الشأن. وبقية الطوائف اعطيت تمثيلاً مناسباً داخل الوزرارات غير ان هذا التمثيل لم يكن فاعلاً أيضاً بصورة كافية لأن المجالس الوزارية ومجالس الوزراء لم تكن تنعقد بمعنى ان تتخذ القرارات بطريقة أصولية ونتيجة تصويت محدد. وعلى هذا الأساس نقترح اشراك جميع الطوائف الرئيسية باعطائها مراكز دستورية هامة على أن تكون رئاسة الدولة للموارنة، لأن الموارنة يشكلون الطائفة المسيحية الأكثر أهمية في لبنان ولدور الموارنة في تاريخ لبنان ولأهمية المغتربين في العالم وأكثريتهم الساحقة من الموارنة. ولأن اعطاء رئاسة الدولة لماروني أي لمسيحي يخدم القضايا العربية والإسلامية ولأن هذا الاجراء قد أصبح مطلب جميع اللبنانيين.

٢ ـ رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس النيابي للطوائف المحمدية على أنه لا يحق لطائفة واحدة ان يكون لها أكثر من مركز في آن واحد.

٣ ـ نيابة رئاسة الحكومة ونيابة رئاسة المجلس للطوائف المسيحية غير الموارنة على ان يحدد لهما أيضاً دور معيّن بحيث لا تكون المهام صورية. ولا يحق لطائفة واحدة ان يكون لها أكثر من مركز في آن واحد.

٤ ـ بقية الطوائف المشار اليها تُعطى أيضاً مركزاً دستورياً.

ومن ناحية ثانية: يجب اشراك رئيس المجلس وجوباً بصفته يمثل أعلى مركز سياسي لطائفته في مناقشة جميع القضايا الوطنية الكبرى واستشارته فيها.

ومن ناحية ثالثة: يجب الأعتراف الرسمي لجميع الطوائف اللبنانية.

٣ ـ تخفيف حدة الطائفية: توزيع المراكز السياسية الرئيسية على الطوائف الهامة وتحديد الصلاحيات الدستورية بوضوح يؤدّي إلى هذه الغاية. وبالاضافة إلى ذلك قد يمكن اعتماد الحلول التالية أو بعضها:

١ ـ اعتبار الطوائف الاسلامية تؤلّف كلها فئة واحدة وكذلك الطوائف المسيحية، وتوزيع المقاعد النيابية والمناصب الوزارية على هذا الأساس.

٢ ـ اعطاء الحق لكل طائفة بأن تتحد مع طائفة أخرى ضمن الفئة الواحدة وذلك لتوزيع المقاعد النيابية، والمناصب الوزارية على هذا الأساس. ويجري الاتحاد بتصويت يجريه نواب الطوائف المعنية التي تبغي الاتحاد وبأكثرية ثلاثة أرباع عدد

نواب كل طائفة منها.

٣ ـ ايجاد محاكم موحدة للكاثوليك ومحاكم موحدة للارثوذكس.

ج ـ في الاصلاح الانتخابي: نقترح تعديل قانون الانتخابات العامة تعديلاً يمكنه من اصلاح النظام إصلاحاً ديمقراطياً وتطويرها حقيقياً وذلك بتحقيق الاصلاحات التالية:

أ ـ اعتماد البطاقة الانتخابية.

ب ـ إنشاء مراكز اقتراع في المدن الرئيسية لناخبي المحافظات.

ج ـ تأليف لجنة قضائية للاشراف على الانتخابات

د ـ تصحيح لوائح الشطب وتنظيمها علمياً وعصرياً وتوزيعها مجاناً في الموعد المناسب.

هـ ـ تنظيم الإعلام الانتخابي تنظيماً جديداً يتيح للمرشحين فرصة الاعلان المجاني في الاذاعة والتلفزيون على قدم المساواة.

و ـ تحديد الحدّ الأعلى للنفقات الانتخابية.

ز ـ اعتبار الرشوة الانتخابية جناية والتشدد بمكافحتها باشراف اللجنة القضائية.

ح ـ تأمين حق اللبنانيين الساكنين خارج لبنان بالاقتراع وتنظيم ذلك تطبيقاً بواسطة السفارات والتنظيمات.

ط ـ إعادة النظر في القانون الداخلي لمجلس النواب واعتماد مبدأ التكتل البرلماني الحزبي.

ي ـ الابقاء على نظام الاقتراع الأكثري.

ك ـ اعتماد الدائرة الوسطى والمختلطة قدر المستطاع.

ل ـ بالنسبة للعدد ٩٩ مقعداً والاّ فتعديل طفيف.

م ـ النسبة الطائفية ٦/٥، والاّ احصاء المغتربين وإعادة النظر في هذه النسبة.

د ـ الاصلاح الاداري: ١ ـ اعادة النظر في التنظيم الاداري تحقيقاً للاقلمة واللامركزية. وذلك:

ـ بإنشاء محافظات جديدة.

ـ بإنشاء مجلس إنماء لكل محافظة على أساس غير طائفي

ـ بتعزيز البلديات وتوسيع صلاحياتها بجعلها وحدة إنماء محلية واقليمية.

ـ تطوير الادارة وتحديثها وايلاء العناصر البشرية منها العناية القصوى معنوياً ومادياً.

هـ ـ في الاصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي ١ ـ يحصل تطوير النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي المالي اولاً: بتحقيق العدالة الاجتماعية على أوسع مدى انطلاقاً من التنمية الشاملة بالتعاون مع جميع الفعاليات الوطنية. ويتم هذا التعاون من خلال التنظيمات المهنية والبلدية والتعاونية في جميع المجالات، في المدن والأرياف تركيزاً على المؤسسات النقابية لأرباب العمل والعمال والتعاونيات على اختلاف أنواعها، التي تكوّن مجتمعة (هيكلاً هرمياً) يربط الأمة اللبنانية المنظمة بأجهزة الدولة والحكام.

ومن وحي هذه الرؤية: إنشاء المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص. رسم المخطط التوجيهي العام بغية تحقيق أهداف الشعب اللبناني الاقتصادية والاجتماعية وبالدرجة الأولى تنمية المناطق المتخلفة.

٢ ـ يجب ان يكون النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الحرّ منظماً أي:

ـ ان يُفسح المجال الرحب أمام المبادرة الشخصية في جميع الميادين الاقتصادية في حدود المصلحة العامة وان يحقق التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، لتوظيف الأموال في المشاريع الإنمائية وفقاً لمخطط توجيهي شامل، تشترك في وضعه الفعاليات الوطنية عبر مؤسساتها المختلفة.

ـ ان يكرس حق الملكية الخاصة ويسعى إلى تعميمها على أوسع نطاق بين جميع المواطنين مع التأكيد على وظيفتها الاجتماعية أي على مسؤولية أصحابها عن التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في اطر المجهود الوطني.

ـ ان يؤمن تكافؤ الفرص بين المواطنين.

ـ وان يقر حرية التنظيم المؤسسي في حدود الانتظام العام.

٣ ـ يفترض ان يحقق النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية على أعلى مستوى من الرفاهية. ولبلوغ هذه الغاية يقتضي تنمية القطاعين الزراعي والصناعي إلى جانب قطاع الخدمات، استكمالاً للتوازن الاقتصادي وتحسيناً لوضع ميزاننا التجاري. وعلى الصعيد المالي يقتضي اعتماد سياسة ضريبية عادلة ومعتدلة وسياسة العروض الداخلية والخارجية، من أجل القيام بالانجازات الإنشائية والتجهيزية.

٤ ـ وحيث ان دخل فئات كبيرة من المواطنين هي أدنى من ان يؤمن لهم العيش الكريم. فعلى النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ان يأخذ على عاتقه الأعباء الاجتماعية التي يجب ان تتحملها الطاقة الاقتصادية الجماعية وذلك بواسطة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

٥ ـ وحيث ان الانسان هو ثروة الأوطان الأولى، يقتضي الاعتناء بإعداد المواطن اللبناني للقيام بدوره في تحقيق التنمية الشاملة اعداداً حسناً، وذلك استناداً الى الاحتياجات والمجالات الاقتصادية الآنية والمستقبلية وهذا الاعداد هو خلقي ـ تربوي وعلمي وتقني.

و ـ الاصلاح القضائي: ١ ـ تحقيق استقلال القضاء وجعل مجلس القضاء الاعلى المرجع الوحيد لتعيين القضاة واجراء مناقلاتهم، واعادة النظر بكيفية تشكيله

٢ ـ توسيع صلاحيات هيئة التفتيش العدلي واعادة النظر بكيفية تشكيله وبأصول عمله.

٣ ـ انشاء محاكم بدائية ادارية في المحافظات تكون احكامها قابلة للاستئناف لدى مجلس الشورى، واعتماد مبدأ المرافعة الشفوية بعد تقديم الملاحظات على تقرير مستشار المقرر ومطالعة مفوض الحكومة.

٤ ـ اعتماد مبدأ ابلاغ تقرير المستشار المقرر لدى محكمة التمييز إلى الفرقاء لابداء الملاحظات عليه ضمن مهلة معينة مع حق طلب المرافعة الشفوية على أساسها.

٥ ـ توسيع صلاحيات محاكم البداية والحكام المنفردين.

٦ ـ اعتماد مبدأ الحاكم الاستئنافي المنفرد المدني في القضايا التي لا تتجاوز قيمتها حداً معيناً.

٧ ـ الغاء مبدأ العلنية في المخالفات اذا كانت العقوبة المقررة لا تقضي بالحبس. واعتماد مبدأ الحاكم الاستئنافي المنفرد فيها.

٨ ـ اعتماد مبدأ وجوب ايداع القلم نسخة للفرقاء عن اللوائح والمستندات والمذكرات المقدمة لدى المحاكم الجزائية.

٩ ـ اعتماد مبدأ النقل الالزامي لكل من رؤساء المحاكم الاستئنافية والمدعين العامين وقضاة التحقيق ورؤساء غرف التمييز كل ٤ سنوات.

ز ـ اصلاحات عامة: نتناول أهمها أي:

١ ـ السياسة الدفاعية.

٢ ـ قانون المطبوعات.

٣ ـ قانون الجنسية.

٤ ـ الأجانب.

٥ ـ قانون الأحزاب والجمعيات.

١ ـ السياسة الدفاعية: ـ وضع سياسة دفاعية وتعزيز قوى الجيش وقوى الأمن للقيام بالواجبات كاملة.

ـ وكذلك اقرار مشروع قانون الجيش الأخير.

٢ ـ اصلاح قانون المطبوعات: تعديل هذا القانون لجهة المراقبة على مصادر المطبوعات المالية ولجهة فرض عقوبة سحب ترخيص المطبوعة في حال ارتكاب صاحبها أو المسؤول عنها عدداً معيناً من المخالفات خلال مدة معينة.

٣ ـ قانون التجنس: وضع قانون حديث للتجنس.

٤ ـ الأجانب: نظراً لعدد الأجانب الهائل في لبنان يقتضي:

أولاً. ابعاد كل أجنبي وضعه الحالي غير قانوني ولا يحصل على رخصة اقامة خلال مهلة معينة «ثلاثة أشهر مثلاً».

ثانياً: تعزيز ملاك الأمن العام المتعلق بمراقبة الأجانب مراقبة فعالة (كما يحصل في جميع البلاد للسياح مثلاً عند انتهاء مدة اقامتهم المسموح بها).

ثالثاً: تشديد العقوبة المفروضة على المخالفين وتطبيق أحكام القانون لجهة ابعاد كل أجنبي يُحكم عليه بجناية أو جنحة.

رابعاً: فرض سمات الدخول على جوازات السفر لكل الأجانب باستثناء السوريين.

خامساً: اخضاع العمال السوريين المؤقتين والموسميين لمعاملة خاصة فيما يتعلق بوثيقة السفر بين سوريا ولبنان وبشروط الدخول الى لبنان ومدة اقامتهم فيه، وكذلك العمال الفلسطينيين الخ...

سادساً: تنظيم عمل سائر الاجانب بموجب قانون جديد وفقاً للأسس المعتمدة في مشروع القانون المقدم من وزير العمل والشؤون الاجتماعية الى مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٧٣.

٥ ـ قانون الأحزاب والجمعيات: نؤيد مشروع القانون المعدل من قبل اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الادارة والعدل والمرفق بتقرير الأستاذ عبده عويدات المؤرخ في ٤ كانون الأول سنة ١٩٧٢. وينص هذا المشروع المعدل على أن تأسيس الأحزاب السياسية يحصل بعد ترخيص مسبق يعطى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية وعلى أنه يحظر تأسيس حزب يتسّق ارتباطه الفعلي بحزب سياسي غير لبناني أو بدولة أجنبية أو أية مؤسسة أجنبية أو دولية ذات أهداف سياسية وينشأ عن هذا الارتباط أي من المحظورات المبينة في القانون. وتخضع للطعن أمام مجلس الشورى من قبل كل ذي مصلحة مراسيم قبول أو رفض طلب تأسيس الحزب وعلى مجلس الشورى تطبيق الأصول الموجزة للبت بالمراجعات المقدمة اليه.

أما المطلب الآيل الى السماح بتأسيس الأحزاب والمنظمات والهيئات السياسية بمجرد تقديم التصريح عنها وأخذ ايصال من وزارة الداخلية فإنه مرفوض رفضاً باتاً نظراً للمخاطر التي يتعرض لها أمن البلاد من جراء عدم التحقق المسبق عن أهداف وسوابق مؤسسي الحزب الظاهرين أو الحقيقيين وعلاقاتهم بالخارج وقد أثبتت الأيام صحة هذه المخاوف بعد أن «ازدهرت» الأحزاب والمنظمات الهدامة في الآونة الأخيرة على أثر تطبيق السيد جنبلاط هذه النظرية بوصفه وزيراً للداخلية عام ١٩٧٠ مخالفاً بذلك القانون المعمول به الآن رغم احتجاجاتنا المتكررة.

وما الجرائم المرتكبة من قبل بعض المنظمات الشيوعية والثورية في الآونة الأخيرة الآخير دليل على صحة أقوالنا.

مقترحات لجنة المبادرة النيابية
لحل الأزمة بتاريخ ١٩ كانون أول ١٩٧٥

واقع مؤلم رهيب، لا يزال هذا الوطن يتخبط فيه، منذ ثمانية أشهر ونيف، وهنالك حقائق تزداد يوماً عن يوم، مع استمرار هذا الواقع، وضوحاً ورسوخاً.

الحقيقة الأولى، ان الإقتتال الأهلي الذي يعصف بلبنان، وما يؤدي اليه من دمار وتخريب واراقة دماء، لا يمكن ان يكون بالنتيجة معه، خاسر او رابح منتصر أو منهزم، من مختلف الفرقاء، بل ان الخاسر والمغلوب الوحيد، في هذه المعركة، واياً كان امدها ونتائجها هو لبنان، كل لبنان، بمختلف طوائفه وابنائه وفئاته.

والحقيقة الثانية، التي لا تقل وضوحاً ورسوخاً عن الأولى، هي، ان الأهداف والأماني والمطاليب والقضايا الكبرى، التي ينادي بها جميع الفرقاء، على اختلافها وتشعبها، جميعها قد طعنت في الصميم من جراء هذه المجزرة الرهيبة.

فالقضية العربية، اصيبت في اهم واولى قواعدها، ونعني التضامن العربي في صفوف ابناء القضية الواحدة على ارض لبنان، مسيحيين ومسلمين لبنانيين وفلسطينيين، الأمر الذي لا بدّ وان يتصل بالتضامن العربي الشامل ويتفاعل معه، سلباً وايجاباً، ويشكل بالنتيجة ثغرة كبرى، يعمل العدو على النفاذ من خلالها الى تحقيق اهدافه وغاياته.

اما القضية الفلسطينية، وهي رمز القضية العربية، فيكفي اهتزاز الصيغة اللبنانية، وشحوب وجهها ان لم نقل أكثر من ذلك، على هذا الشكل، حتى تخسر الكثير من منطق دفاعها، وقوة حجتها في سبيل قيام الدولة الفلسطينية العلمانية المرتجاه.

اما بالنسبة لكيان لبنان، ومناعة هذا الكيان، فقد اصابته المحنة في صميم سمعته ورصيده الحضاري في العالم، فضلاً عن تهديدها د داخلياً، بالتفتيت والتجزئة وتقطيع الأوصال.

خلال هذا الواقع المأساوي الذي أجمع اللبنانيون كافة، على ان استمراره لا يخدم إلا العدو، واغراضه ومراميه، عشنا ولا نزال، في دوامة وقف الإقتتال، والحوار السياسي الإصلاحي، وايهما يجب ان يسبق الآخر، أو يجب ان يسيرا معاً، جنباً الى جنب، فكانت النتيجة ان لا الإقتتال توقف، ولا الحوار السياسي، ان خارج مجلس الوزراء، أو داخله، أدى الى نتيجة.

وعلى اثر الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بتاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ٧٥ والتي اعلنت فيها الحكومة انها استنفذت جميع الوسائل والتدابير، لوقف الإقتتال وتوطيد الأمن، دون جدوى، بادر المجلس النيابي الى القيام بهذه المحاولة، عبر هذه اللجنة التي تضم زملاء من مختلف الطوائف. وهنا لا بدّ من العودة الى التوضيح، منعاً للإلتباس والتضليل، ووضعاً للنقاط على الحروف.

ان قضية الأمن وتوطيده ليست من مهام المجلس النيابي على الإطلاق، ثم ان الإنقسام في صفوف الشعب لا بدّ له اذا لم ينطلق من مجلس النواب إلا وان ينعكس عليه لأن المجلس يمثل حسب التيارات والنزعات والإتجاهات وهذه ضريبة الديمقراطية والنتيجة الطبيعية لممارستها. فلا يمكن ان يطلب ادن الى المجلس النيابي في هكذا ازمات ان يكون له سياسة

موحدة من الأزمة، بل ان دوره يقتصر على محاسبة الحكومة التي يجب ان تكون لها سياسة موحدة ومخطط واضح لمعالجة الأزمة. اما فيما عدا ذلك، فاني استطيع ان اقول، بان المجلس النيابي، كان حاضراً، يمارس دوره كاملاً، بقدر ما تسمح له ظروف الأمن، وأحياناً رغم هذه الظروف، وبقدر ما تسمح له مسألة النصاب، وملابساتها المعروفة، علماً بأن هذه المؤسسة تعطلت كلياً في عامي ١٩٥٩ و١٩٦٩ في ازمات، لا يمكن مقارنتها، بالأزمة الحالية.

ان هدف هذه اللجنة اذن كان منذ تأسيسها، وبعد ان استمر النزف، ولم يتوقف الإقتتال، قبل الإتفاق على الأصلاح ، وبعد ان تعثر اتفاق الفرقاء على الإصلاح في ظل الإقتتال. هدفنا، هو التوصل الى خطوط عريضة، ومبادىء عامة، يصح اعتبارها قاسماً مشتركاً بين مختلف الفرقاء، جديراً بان يلتزم مختلف الفرقاء، بوقف القتال على اساسه على ان يصار فيما بعد، الى القيام بالدراسات والمنجزات، لوضع هذه الخطوط والمبادىء، موضع التنفيذ. فكان لا بدّ للجنة، من محاولة استقصاء رأي جميع الفرقاء، عبر اتصالات قامت بها، والعودة فيما بعد، الى تقييم هذه الآراء، في ضوء الوضع الراهن، تقييماً مجرداً موضوعياً، ادى بعد اجتماعات متتابعة الى وضع هذه المقترحات. وفي ما يلي مقترحات لجنة المبادرة النيابية على الصعيد الإقتصادي ـ الإجتماعي ـ والمالي. اصدار التشريعات اللازمة واعطاء الأولوية في الموازنة وقوانين البرامج من أجل:

١ ـ تأمين المسكن للعامل وصاحب الدخل المحدود، على ان يلحظ نسبة مئوية في الموازنة لتمويل مشاريع الإسكان.

٢ ـ تعزيز مستوى التعليم الرسمي المجاني وتعميمه في المرحلتين الإبتدائية والمتوسطة وجعله الزامياً.

٣ ـ جعل الضمانات الإجتماعية تشمل جميع المواطنين، ولا سيما في حقول التطبيب والإستشفاء وضمان العجز والشيخوخة.

٤ ـ تحقيق التوازن بين مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وتعزيز القطاعين الصناعي والزراعي وذلك توفيراً للعمل، وتأميناً للعدالة في توزيع الدخل الوطني.

٥ ـ انشاء مناطق صناعية حرة في المحافظات من اجل انماء المناطق والأرياف، وتحقيق اللامركزية، لتسهيل انتشار المشاريع الصناعية والزراعية القادرة على امتصاص اليد العاملة.

٦ ـ تعديل النظام الضريبي، على نحو يؤمن العدالة الضريبية، ويحول دون التهرب وانشاء نيابة عامة مالية متفرغة لهذه الغاية.

وعلى الصعيد السياسي:

١ ـ تحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يؤدي الى التوازن في الحكم، والى الممارسة الصحيحة، بين رئيس الجمهورية وبين رئيس الحكومة وذلك بتحقيق ما يلي:

أ ـ انتخاب رئيس الحكومة من قبل اعضاء المجلس النيابي، بدلاً من الإستشارات التي تسبق التكليف بتشكيل الحكومة.

ب ـ تحديد الشروط والأسباب التي يجوز معها للسلطة الإجرائية حل مجلس النواب.

ج ـ تحديد الشروط التي ينبغي توفرها لممارسة السلطة الإجرائية حق نشر مشاريع القوانين بمراسيم.

٢ ـ تعديل قانون الإنتخابات النيابية العامة، على نحو يؤدي الى:

أ ـ الحد من الإلتزام والتطرف الطائفي.

ب ـ تشجيع الحياة الحزبية، انتشار الأحزاب.

٣ ـ انشاء مجلس اقتصادي ـ اجتماعي، تتمثل فيه جميع القطاعات والفعاليات وذلك على اساس غير طائفي.

٤ ـ اما فيما يتعلق بتأمين التوازن الطائفي في التمثيل النيابي، فهناك مطلب يجعل هذا التمثيل مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، يقابله تمسك بالصيغة الحالية من الطرف الآخر.

وقد ارتدى هذا الموضوع، في هذه الفترة، طابعاً حساساً ودقيقاً، بالنسبة لازدياد الشعور الطائفي، حدة وتفاقماً، بتأثير الأوضاع الراهنة، والظروف والملابسات المحيطة بلبنان والمنطقة.

ان اللجنة، إذ ترى ان هذا الموضوع، لا يتصل في الأصل بمستقبل الدولة وطاقاتها على التنمية، وتحقيق العدالة في صفوف المواطنين، كما يتنافى مع طموحنا جميعاً في صهر الشعب اللبناني في بوتقة المواطنية والوحدة المصيرية، تناشد حكمة جميع الفرقاء، الإتفاق حول هذا الموضوع، ولعله من المفيد، ان يعلن الإتفاق على تكريس الصيغة الحالية التي تقضي بانتخاب رئيس الجمهورية من بين ابناء الطائفة المارونية، مقابل تعديل قانون الإنتخابات، على أساس جعل التمثيل النيابي مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، شرط ان لا يتخذ أي قرار نيابي، يتناول السيادة أو المصير، إلا بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلس على الأقل.

وعلى الصعيد الإداري:

١ ـ تأمين التوازن في الوظائف العامة بفسح المجال أمام أصحاب الكفاءات من جميع الطوائف، لتولي الوظائف العامة على اختلافها بدون تمييز، تمهيداً لالغاء الطائفية في مجال الوظائف العامة، واعتماد الكفاءة وحدها، أساساً لاسناد أية وظيفة أو عمل في القطاع العام، وذلك في فترة انتقالية اقصاها ثلاث سنوات.

٣ ـ انشاء أجهزة ادارية، قادرة بموجب مؤهلاتها وصلاحياتها، على تنفيذ المشاريع بمواعيدها المحددة، وعلى القيام بمسؤولياتها في تلبية حاجات المواطنين.

على صعيد العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، ترى اللجنة ان التزام لبنان بالقضية الفلسطينية، هو التزام وطني وتاريخي، تمليه عليه وحدة المصير العربي، في وجه التحدي الإسرائيلي، وقد اعترى في الفترة الأخيرة وفي فترة الأحداث الراهنة، العلاقات اللبنانية الفلسطينية بعض الشوائب والملابسات.

وترى اللجنة ان المخرج من المأزق الذي دخلت فيه هذه العلاقات، هو في تحقيق الأمور التالية:

١ ـ الإلتزام المتبادل من قبل منظمة التحرير الفلسطيني، بوصفها الممثلة الشرعية الوحيدة للمقاومة الفلسطينية، ومن قبل السلطة اللبنانية، ومن سائر الفرقاء، بالمواثيق نصاً وروحاً، لأن احترام السيادة اللبنانية، مطلب وطني متفق عليه من الجميع.

٢ ـ تولي السلطة اللبنانية وحدها، عن طريق مؤسساتها الشرعية، أمر العلاقات مع المقاومة والسهر على تطبيق الإتفاقات المعقودة.

٣ ـ تأليف لجنة خاصة من اعضاء المجلس النيابي، تسمى لجنة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية مهمتها السهر على حسن سير هذه العلاقات، ومراقبة تنفيذ الإتفاقات القائمة بين الجانبين.

ان هذه المقترحات، ليست حصيلة تسوية بين المطاليب المختلفة والمتناقضة وان كانت تشكل نقطة التقاء، وقاسماً مشتركاً لجميع الأطراف، بل هي جديرة في نظرنا، بصورة مطلقة وبمعزل عن الحاح الأحداث والظروف، بتحقيق الإصلاح الجذري، الذي من شأنه، ان يعالج الداء من أساسه، وان يحقق طموح الشعب، وتطلعاته، الى لبنان الغد، لبنان الأفضل المتشرد.

ان تبني هذا القاسم المشترك، الذي تشكله هذه المذكرة، لا سيما من قبل الفرقاء، القادرين على الإسهام في ايقاف النزف، هو في نظرنا، خير ضمان لانقاذ لبنان، والشعب اللبناني، من المحنة وخير ضمان لدرء الأخطار التي تهدد القضية العربية الفلسطينية والتي تتخذ من المحنة، مدخلاً لها، في هذا المنعطف المصيري الحاسم، من تاريخ القضية.

اما بالنسبة للسلطة، فلا بدّ من اتخاذ موقف معين، اما بمحاولة وقف الإقتتال، باتخاذ اجراءات وتدابير، رادعة وجدية، قبل تبني اي برنامج اصلاحي، واما تبني هذا البرنامج، أو أي برنامج آخر، اثناء استمرار الإقتتال، والعمل على انجازه توخياً لوقف الإقتتال، وانهاء الأزمة. اما استمرار الموقف الحالي، بوجوب انتظار وقف الإقتتال تلقائياً، مع علم السلطة واعلامها، ان هنالك فئات همها التصعيد والتأزيم، ولا يردعها وازع من ضمير، دون تبني أي مخطط اصلاحي بالإتفاق مع الفرقاء، أو بمعزل عنهم، هذا يعني، القبول بترك المحنة، تفعل فعلها، وتسليم الوطن الى الأقدار، وترك المؤامرة أياً كان مخططها ومخططوها تأخذ طريقها نحو الأهداف المرسومة.

كلمة الشيخ بيار الجميّل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية
حول وجهة نظر حزبه من الأحداث ودعوته الى قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٧٥

منذ بداية هذا النزاع، والجهد يبذل سخياً على حجب اسبابه ودوافعه الحقيقية. حتى ليخيل الينا احياناً انه لو ذهب نصف هذا الجهد على معالجة الأسباب بدلاً من تغييبها لكانت بلادنا ربما في احسن حال.

اما لماذا هذا التضليل، فلأن النزاع لم ينفجر صدفة أو بصورة تلقائية، بل فجروه عمداً لخدمة أغراض معينة. واذا قيل بانه نزاع بين رجعية تقدمية، بين فئات مترفة وفئات محرومة، أو بين ما يسمى امتيازات يتمتع بها المسيحيون، وحرمان يتخبط فيه المسلمون، أو بين جماعات تنشد التغيير وجماعات أخرى تتمسك بما هو قائم وتتشبث بالقديم. ان كل هذا الكلام يدخل في اطار التخطيط الموضوع للنزاع، والذي يقضي بتزوير اسبابه تزويراً يلهي الناس ويصرفهم عن الأسباب الحقيقية، هكذا حتى يعطي ثماره واغراضه المرجوة والمنشودة. يؤكد ذلك ان ما كانت بلادنا مسرحاً له على مدى ثمانية أشهر

دون انقطاع، لا تبرره أية رجعية أو أية امتيازات أو أي حرمان. واذا كان في لبنان فقر وتخلف، فليس فيه بؤس كما يقال. واذا كان فيه رجعية فليس بالقدر الذي يجيز الفظائع التي ارتكبت بحق الإنسان ولبنان. لا، ليس صحيحاً ان نظام لبنان جائر الى الحد الذي يصنع مثل هذا الإنفجار. وليس صحيحاً ان التخلف في بلادنا كان يحتاج الى هذه المذبحة التي قلما رأينا لها مثيلاً في أية حرب، أو في أية ثورة، أو في أي انفجار اجتماعي مهما كان.

وباختصار، ان بلداً وصل دخل الفرد فيه الى الألفي ليرة لبنانية، وبلغ دخله القومي أعلى دخل في هذه المنطقة، واحتل نقده احدى اعلى مراتب العملات في العالم، فيما اجر العامل قد وصل الى العشرين ليرة، واسعار الأراضي اغلى الأسعار وسط اقبال على العمل في لبنان قلما شهده بلد آخر. . ان بلداً يمارس ديمقراطية نادرة في هذه المنطقة وينشىء للحرية صروحاً في أكثر من مجال حتى غدا مضرباً للمثل وقدوة يشار اليها كلما جرى الكلام على الحريات في الأندية والمحافل الدولية. . ان بلداً هذه حاله لا يفرز فتنة كالتي عصفت بلبنان. واذا صح بانها ثورة على امتيازات يتمتع بها المسيحيون دون سواهم، فلا نعتقد ان انتزاع هذه الإمتيازات، أو الحد منها، كان يستوجب كل هذه الفتنة. فكيف اذا كانت هذه ضمانات قد اعطيت للمسيحيين، لكي يطمئنوا، ويزدادوا ثقة بالمسلمين؟

وهل بفتنة مثل هذه تنتهك فيها حرمات المسيحيين ومقدساتهم وحرياتهم، تكبر الثقة وتنمو وتعالج الأسباب التي أوجبت هذه الضمانات؟ يكفي التوقف قليلاً عند هذه التساؤلات، لكي ندرك مقدار التضليل والتزوير في ما يكتب ويقال عن الأزمة اللبنانية واسبابها. وانا معكم هنا الساعة لاساهم قدر معرفتي بالحقيقة اللبنانية، وقدر اخلاصي لها، برفع كل هذا الضلال وكل هذه التصورات الخاطئة.

واذا قيل بان تصورنا، تصور فريق في النزاع، فلا يخلو، بالتالي، من الفرضية أو الأنانية الحزبية والفئوية، فكلام لا يحزمنا الحق من ابداء وجهة نظرنا. بل انه لا غنى عن وجهة النظر هذه لمن يريد الحقيقة ويطلبها، ما دامت الحقيقة لا يحتكرها انسان وليست ملك اي انسان. ونترك للرأي العام، هنا وفي الخارج، ان يقارن ويحكم ويدين فمن اين نبدأ؟ هل نبدأ بالسؤال عمن كان البادىء في اطلاق النار، وقد لا يكون البادىء هنا دائماً هو الأصل والعلة؟ هل نتحدث عما الصق بالكتائب من تهم باطلة فارغة أقلها العمالة والتواطؤ مع الإمبريالية والإستعمار، أو الدفاع عن «امتيازات» نتمتع بها ولا نريد ان نخسرها؟ هل نرد على التهمة بتهمة مماثلة أو أشد ايذاء، ونرجم الخصم بالشتائم مثلما يفعل هو في اغلب الأحيان؟

اعفيكم من كل هذه التفاصيل والصغائر التي ملأت الأرض والسماء فاضافت الى ويلاتنا ويلات ولم ترد رصاصة عن بريء مظلوم. وكلامنا الساعة يستهدف فتح نافذة خلاص ولا يتوخى المفاضلة أو الادانة ونكء الجراح. لذلك ابدأ بهذا السؤال الذي لم يطرح بعد. . أو أن طرحه كان ناقصاً: لماذا لبنان؟ أو لماذا هذه الرقعة الصغيرة من الأرض، المعلقة بين البحر والسماء، كانت وطناً ودولة وكياناً سيد.. مستقلاً؟

أوثر الإنطلاق من هذا السؤال، لأن النزاع يبدأ منه، وعنده ينتهي اذا اردنا له نهاية سعيدة. وكل كلام خارج هذا السؤال أو بعده يبقى، نظري على الأقل، بلا معنى. فمن خلاله عرف لماذا كانت الإصطدامات مع الفلسطينيين بل مع بعضهم فقط، ومن خلاله أيضاً نعرف السبيل لمنع هذه الإصطدامات. ومن خلاله كذلك نعرف ما اذا كان النظام السياسي ملائماً أم لا، واذا كان لبنان يحتاج الى دستور جديد أم لا. . الى ما هنالك من قضايا ومسائل يستحيل معالجتها والوصول الى القواسم المشتركة إلا بالعودة اليه بوصفه المقياس والمحور والأساس.

في اعتقادنا نحن ـ ولبنان في أي حال قام على هذه النية ـ يكون هذا البلد وطن التعايش والتفاعل بين الأديان والحضارات أو لا يكون. ويجب ان يفهم من ذلك، طبعاً، ان تكون الحرية. . وحرية المعتقد بنوع خاص، هي روحه وجوهره. فليس على العصبية القومية قام لبنان. والعصبية الدينية تقتله، وفي حاله الآن أكبر دليل وبرهان. انها تقسمه وتشطره الى شطرين وربما الى أكثر. وان ما قضى بان يكون لبنان هذه الصيغة الفريدة، هو كونه متعدد المذاهب والأديان والحضارات.

ويكفي أن نتساءل لماذا يتألف شعب لبنان من هذه السلسلة الطويلة من الأقليات الدينية لكي ندرك مبرر وجوده. فليس صدفة أن تلتقي فيه كل هذه الأقليات. انه تاريخ الحرية وتاريخ الإضطهادات الدينية والمذهبية في هذه المنطقة من العالم ما قضى بهذه الصيغة الفريدة، وقد كانت هي القاسم المشترك بين كل هذه الجماعات والتي تعني أن الإنسان على هذه الأرض، الى أي دين انتمى، حر في معتقده وايمانه الى أبعد حدود الحرية.

على هذا توافق اللبنانيون منذ كان لبنان. وعلى هذا الأساس قام الحكم فيه وقامت السلطة السياسية، وقام النظام السياسي أيضا.

وفي كل مرة شذ اللبنانيون أو بعضهم عن هذه القاعدة، كانت الفتن والإضطرابات والنزاعات الدامية. ونحن الآن في حال من هذه الحالات. ان ما هو مطروح الآن، ليس الحرمان كما يقال، أو التغيير، أو التآمر على القضية الفلسطينية وثورتها. وليست القضية قضية نظام سياسي لم يعد ملائماً أو قصية دستور لا يكفل الحريات ويضمنها ويؤمنها. وسأبين ذلك بالأدلة الحسية، أو على الأقل بما نعتقده صحيحاً وأكيداً حتى اشعار آخر.

ان ما يتعرض له لبنان منذ سنوات ليس اقل من طغيان يستهدف، صراحة قلب القواعد التي قام عليها ومن اجلها منه ما هو مقصود ومخطط له، ومنه ما يعتبر ظاهرة عادية قياساً على ظروف لبنان وموقعه في هذه المنطقة.

وأقصد بالطغيان المخطط له مطامع الحركة الشيوعية العالمية في بلادنا. وهو واقع معروف ومعترف به. ولا أدري لماذا تنكر الشيوعية الدولية طموحاً لها هو من صلب وجودها وتتظاهر بالعفة والبراءة؟! فليس سراً، أو شيئاً غير عادي، ان تحاول الثورة الشيوعية والعالمية السيطرة على لبنان، مثلما تحاول ذلك في سائر البلدان. فمهما كانت سلامة لبنان عزيزة عليها كما تدعي، فلن تتقدم هذه السلامة، في أي حال، على اغراض الثورة الشيوعية واهدافها. أليس كذلك؟

وقد صدف ان تركيبة لبنان السوسيولوجية لا تحقق للشيوعية المنفذ الذي تعبر منه الى هذه الأغراض. فليس من صراع طبقي، بالمعنى الماركسي، في لبنان، لأن الفوارق الإقتصادية والإجتماعية ليست ناتئة. ولأن تعدد الطوائف الدينية يقف حائلاً دون الإنقسام الطبقي. فمن أين تنفذ الشيوعية الى داخل المجتمع اللبناني، اذا لم تتخذ من التمايز الديني بديلاً للتمايز الطبقي؟

وقد صدف أيضاً ان صيغة التعايش الديني في لبنان لا تزال طرية العود وتجربة انسانية لم تكتمل بعد. وصدف كذلك ان اللبنانيين المسلمين يتأثرون، حتى الآن، بما يسمى القومية العربية التي يشكل الدين فيها عنصراً اساسياً وعاملاً طاغياً، ويتأثرون كذلك باغراءات الوحدة أو العروبة التي يتصورونها اداة توحيد لبلدان هذه المنطقة وشعوبها. وصدف أخيراً أن أصبح لبنان المصب الذي تتجمع من خلاله روافد الدفق الفلسطيني الآتي من الدول المجاورة، فيستحيل هذا البلد، بفضل مناخ الحرية فيه، وطن الفلسطينيين الموقت، وطريقهم الوحيد تقريباً الى وطنهم الأصلي السليب. فهل كان ينتظر من الثورة الشيوعية العالمية ان تقف من كل هذه الإغراءات والتسهيلات متفرجة، فلا تستغلها أو تحاول استغلالها الى أبعد حد مستطاع؟ وهذا ما أقدمت عليه بكل ما لديها من قدرات وتقنية وامكانات.

فسارعت، أولاً، الى احتواء المقاومة الفلسطينية، والى ايهام هذه المقاومة بأنها لا تستطيع الإعتماد إلا عليها في لبنان. فكل من ليس ماركسياً أو متمركساً على الأقل، هو بالضرورة خصماً للثورة الفلسطينية وعدواً لها، أو على الأقل، خاضعاً للضغوط الأميركية، أو الغربية، أو الإمبريالية كما يقال. وقد تأكد لنا كما تأكد لكل مراقب حيادي، مقدار حرص الشيوعية على هدم كل جسر يربط المقاومة الفلسطينية باللبنانيين الرافضين للماركسية. فكان كلما حاولت المقاومة، أو حاولنا نحن في الكتائب، اقامة حد ادنى من التضامن بيننا وبينها، كان الفريق الأخر المنضوي تحت لواء الماركسية ومشتقاتها، ينبري للمحاولة يهدمها بسرعة فائقة. وكانت المقاومة الفلسطينية توضع دائماً أمام الإختيار الصعب.. الإختيار بين خسارة دعم الشيوعية الدولية لها، أو خسارة محبتنا نحن اللبنانيين لها. ولم يكن سهلاً عليها أن تضحي بالدعم هذا، من أجل المحبة تلك، وهي واحدة من مآسي فلسطين والدروب الشائكة التي فرضت على شعبها. ان قضية فلسطين التي هي ايديولوجية في حد ذاتها وقضية انسانية يفترض ان يلتقي عندها وحولها كل مؤمن بالحق والعدل، في أي بلد كان، وأياً كان انتماؤه ومنحاه الفكري ومرتجاه، وسقطت مثلما سقطت من قبل قيم انسانية عديدة وقضايا عادلة عديدة، ضحية الصراع السياسي، دولياً ومحلياً. وقد صدف ان اسرائيل قد اتخذت من الغرب ومن الولايات المتحدة الأميركية حمى لها وسنداً فأصبح سهلاً على الشيوعية الدولية أن تحتكر القضية الفلسطينية وتحتوي ثورتها وتتخذ من الإثنين اداة لتوسعها وانتشارها في هذه المنطقة وفي لبنان بنوع خاص.

ان جذور الإصطدامات بين اللبنانيين تبدأ من هذا العمل الإيديولوجي السياسي. ويؤكد ذلك ان الفلسطينيين عاشوا بيننا، منذ نكبتهم الأولى، عشرات السنين اخوة احباء. وظلوا اخوة احباء حتى ما بعد قيام الثورة الفلسطينية بخمس سنوات على الأقل.

وفيما لبنان يحاول عبثاً ان يبني لنفسه علاقة سليمة مع المقاومة الفلسطينية، كانت الحركة الشيوعية تطبق من جهة أخرى على الفارق الديني بين اللبنانيين، تعمقه في العقول والأذهان وتضغط عليه بكل فنونها المشهود لها بالفعالية «الثورية». يؤكد ذلك، ان اللبنانيين كانوا قد قطعوا شوطاً بعيداً في بناء وحدتهم، وفي بناء الثقة المتبادلة التي تشكل عصب هذه الوحدة ولحمتها. كانوا قد بدأوا يتحاورن حول النظام، ويعقدون اللقاءات والإجتماعات، ويحاولون، صادقين من الجانبين، تخطي

الطائفية السياسية، تدريجياً وبخطوات متئدة ورصينة. وكان مجلس الوزراء قد وضع يده على ما يسمى «مطالب المسلمين». فأقر بعضها وبدأ ينظر في البعض الآخر. وعندما الغى قاعدة الخلافة الطائفية في بعض الوظائف والمناصب الرئيسية، كانت الكتائب أول من أيد وبارك وردت يومذاك، على المتخوفين من هذه الخطوة، انه اذا كانت الصيغة اللبنانية، التي مضى عليها ثلاثون سنة ونيف، لا تتحمل مثل هذا الأجراء، فمعناه انها غير قابلة للحياة. وقلت أنا شخصياً، في ذلك الحين، لنضع الصيغة، من خلال هذا التطوير، على محك التجربة. وليكن الإختبار محاولة للوقوف على سلامة هذه الصيغة، وعلى اهلية اللبنانيين في الإعتماد على أنفسهم.

أذكر هذه الوقائع للدلالة على اننا كنا قد بدأنا نمشي خطوات التغيير ونتعاون على امراضنا مسلمين ومسيحيين، وننظر الى المستقبل من خلال العزم المشترك على تخطي الطائفية السياسية، ولكن دون مغامرات أو مجازفات وكان ذلك قبل هذه المحنة باشهر قليلة. فما الذي قضى بالتعجيل بالإنفجار بحجة تغيير النظام، ما دامت النيات في الجانبين، كانت في اتجاه التغيير والتبديل والتعديل؟

ألا يشكل ذلك دليلاً حسياً على ان الشيوعية الدولية، مثلما على صعيد علاقتنا بالمقاومة الفلسطينية، لم تشأ أن تتركنا نبني غدنا بأيدينا ونعالج امراضنا بالمحبة والثقة المتبادلة؟ فقد سارعت هنا أيضاً الى استدراك ما فاتها، وأطبقت على «مطالب المسلمين» لتحتويها وتحتكرها. فجعلت من الضمانات التي أعطيت للمسيحيين في الأربعينات، امتيازات واحتكاراً للسلطة والمسؤولية والمستقبل والمصير. ومضت تحرض المسلمين على المسيحيين. مستعينة في ذلك بالقضية الفلسطينية نفسها، وما استكانت حتى تأمن لها اقامة جبهة عريضة تجمع ما بين المسلمين، والفلسطينيين، والماركسيين، والمتمركسين، تحارب المسيحيين من ابناء هذا الوطن، وترجمهم بالشتائم وتنتهك حرماتهم ومقدساتهم، كل هذا بحجة انهم يحتكرون الخير والبركة والسلطة.

وكي تكون الهجمة فعالة وتؤدي اغراضها كاملة، طرحت مسألة الجيش كما لم تطرح من قبل. لماذا؟ لحرمان السلطة، التي يفترض فيها الضرورة، من عصبها الأقوى وساعدها الفعال. يؤكد ذلك ان «مارونية» الجيش المزعومة ليست جديدة. فلماذا طرحت بهذه اللجاجة وبهذا الإلحاح وبهذا التحريض السافر؟

ويؤكده أيضاً ان اعادة تنظيم الجيش بما يتلائم وادواره ومطالب المسلمين، كان مشروعاً مطروحاً على مجلس الوزراء، وكان ذلك مطلباً من مطالب الجيش بالذات. ويؤكده أخيراً ان جيشنا كان أفضل مؤسسات الدولة وأطهرها وأشدها تماسكاً وطنياً . . أو أقل هذه المؤسسات طائفية. حتى ليصح القول انه كان التجربة الناجحة في تخطي الفروقات الدينية والمذهبية. فلماذا العجلة والإستعجال في طرح موضوع الجيش ان لم يكن بقصد تعطيل هذه المؤسسة وتحييدها؟ وقد تأمن التعطيل والتحييد كأفضل ما يكون. فاذا الشعب يتذابح دون أن يتاح للسلطة التدخل بهذا الشكل أو ذاك . . دون أن يتاح لها حماية البريء، على الأقل، الذي لا شأن له أو يد في النزاع! أعود فأوجز ما قلته على الصورة التالية:

١ ـ كان اللبنانيون وسط محاولة هادئة لمعالجة امراضهم واختلافاتهم وكانوا على وشك ان يتفاهموا ويتفقوا، عندما تدخلت الحركة الشيوعية بواسطة رسلها وعملائها لتعطيل المحاولة، وتفجير الأحقاد امتيازات.

أول ضمانة هو تخلي اللبنانيين المسلمين عن المطالبة بالوحدة والإتحاد مقابل تخلي المسيحيين عن الإنتداب الفرنسي، وعن طلب الحماية الغربية بوجه عام، والتقاء الإرادتين حول اعتبار لبنان وطناً نهائياً ودولة سيدة مستقلة ناجزة السيادة والإستقلال.

واثباتاً لذلك، ولكي يطمئن المسيحيون أكثر، ويزدادوا ثقة وشعوراً بالأمان، اتفق أيضاً على توزيع المناصب الرئيسية في السلطة بين الطوائف بما يكفل حماية هذه السلطة من أية ضغوط خارجية، ومن أي اغراء يؤدي الى تمييع السيادة أو التفريط بالإستقلال. فأعطيت رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة، ورئاسة الحكومة للمسلمين السنة، ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة، الى آخر السلسلة. وقد كان واضحاً ان هذا التوزيع للصلاحيات والمسؤوليات، لم يكن تمييزاً بين الناس أو الطوائف أو الأديان، بل إعترافاً واقراراً ضمنياً بأن المسيحيين هم أشد خوفاً على الإستقلال من المسلمين، فاذا اسندت اليهم هذه الضمانات، اطمأنوا، وارتاحوا، وقامت الثقة مكان الحذر والخوف. وليس للدستور أي شأن في ذلك، انه تفاهم ضمني. وانا عندما أذكر حرص رياض الصلح في ذلك الحين، على تأمين هذه الثقة، فللدلالة على ماهيته. وقد كان بطل الإستقلال يكرر دائماً على مسامعي هذه العبارة: يجب ان يطمئن المسيحيون مهما كان الثمن وأي ثمن يدفع لتحقيق هذه الطمأنينة يبقى رخيصا! وقد اتاحت هذه الترتيبات للبنانيين ان ينهضوا ببلدهم، فنعموا فترة طويلة بالسلام والإستقرار.
وبدأت صيغة التعايش بين الأديان والحضارات تعطي ثمارها. وأصبح لبنان، في الأندية والمحافل الدولية، مضرب المثل ونموذجاً يطرح كلما طرحت قضية بلد تمزقه الإختلافات الدينية والأتنية أو يهدده خطر الإنشقاق والإنقسام، أو تخضخضه التيارات الإنفصالية والعرقية.

ولكن الوطن المشترك والمثالي هذا استمر يتعرض للضغوط الخارجية، تارة خفيفة هادئة، وطوراً قوية وعنيفة. ومن هذه الضغوط ما كان من امره مع الدعوة الوحدوية الناصرية في الخمسينات والستينات، التي كادت تجرفه مثلما جرفت سواه. ولم ينج منها إلا بثمن باهظ دفعه من عافيته في محنة ١٩٥٨. وقد كلفته مئات الضحايا وفتنة دامت ستة شهور كاملة خرج منها ليستأنف بناء نفسه من جديد ويكمل مسيرة التعايش الديني والحضاري بعزم أشد. والإنصاف يقضي بالإعتراف انه لولا مقاومة المسيحيين الضارية لهذا التيار، لما كان لبنان قد صمد في وجهها. وهذا لا يعني ان افضالهم على لبنان تفوق افضال المسلمين، أو أن هؤلاء هم أقل وطنية من المسيحيين. فليس من هذه الزاوية نشير الى دور هؤلاء وأولئك. انما القضية ان الرابطة الدينية التي تشد اللبنانيين المسلمين الى محيطنا العربي - وهو شعور كريم نحترمه ونقدره كما قلت أيضاً قبل قليل - تجعلهم أقل خوفاً على السيادة والإستقلال من العروبة والدعوة الوحدوية العربية. وقد كان هذا العامل من أسباب محنة ١٩٥٨ الكبيرة، وهو أيضاً من أسباب محنتنا الراهنة التي تمتد بجذورها الى بداية الثورة الفلسطينية المسلحة التي اتخذت من ارضنا مجالاً لها وميدانا.

لا أريد هنا أن اتبسط في سرد وقائع علاقتنا بالثورة الفلسطينية. يكفي ان أؤكد على النقاط الرئيسية التالية:

١ - قضية فلسطين، بنظرنا، عنوان من عناوين الحق والعدالة. فليس معقولاً ان نكون ضد العدالة والحق. وهي عندنا أيضاً قضية عقائدية قبل أن تكون قضية سياسية.

٢ - لولا ثورة شعب فلسطين، لكانت القضية قد انتهت. ولن يسترد الشعب هذا حقوقه المسلوبة إلا بهذه الثورة. فليس معقولاً، ما دمنا نؤمن بقضية فلسطين. ان نكون ضد ثورة شعبها.

٣ - ان كل اختلافاتنا ونزاعاتنا مع الثورة الفلسطينية تدور حول الممارسة وليس حول الحق الفلسطيني، أو حول حق الشعب الفلسطيني في الثورة أو حول واجبنا في دعم نضاله بما يتلاءم وقدراتنا وامكاناتنا.

٤ - انما منشأ كل اختلاف أو نزاع ان الثورة الفلسطينية، عرضة للوقوع في الخطأ، والتجاوزات، والفوضى. وأي شعب قام بثورة، ولم يتعرض لمخاطر الفوضى والشغب والمزايدات؟ انها ظاهرة طبيعية وعادية بالنسبة لكل الثورات.

ولكن المشكلة ان ثورة الفلسطينيين تحدث على أرض لبنان ومن أرض لبنان وليس على أرض فلسطين. انها ثورة على أرض غير أرضها. وليس في ذلك أي تأفف من قبلنا. انما العقدة من صعوبة التأليف بين واقع الدولة وواقع الثورة.. بين حاجة الدولة الى سيادتها كاملة لحفظ الأمن وتأمين سلامة الأرض والكيان، وحاجة الثورة الى الإستفادة من كل مجال ومن كل قدرة ومن كل امكانية. فجاء انقسام اللبنانيين هنا حول علاقة لبنان بالعروبة أو بمحيطنا العربي بوجه عام، ليزيد من حدة المشكلة ومخاطرها. فبدلاً من أن تكون مثل اي بلد عربي آخر، عوناً للدولة في وجه طغيان الثورة، تصورنا.. أو تصور بعضنا على الأقل، بأن تساهل الدولة مع الثورة هو الخير والبركة.. فكانت النتيجة، ان انهارت الأولى، ولم نعد نعرف ما اذا لبنان نفسه هو دولة أم ثورة.. وما اذا كان القانون هو قانون الثورة أم الدولة.

وفيما كنا نحن، نحاول الحفاظ على لبنان الدولة. يقيناً منا بانه اذا استحال لبنان هو أيضاً ثورة، خسر حصانته الدولية التي تستفيد منها ثورة فلسطين، وتحتمي بها وخسر نفسه. كان الآخرون لا يسألون ولا يحاسبون. والدافع الى ذلك كان دائماً عاطفياً، أي عصبية دينية أو مذهبية جعلت المسلمين منا أكثر تأثراً بمنطق الثورة، والمسيحيين أكثر حرصاً على منطق الدولة. وراح هذا الفارق يكبر وينمو مع الزمن، بصورة تلقائية من جهة، وتأثراً بالضغوط التي مارستها شيوعية الدولية من جهة أخرى. ذاذا بنا بعد حين امام هذه المأساة. فلم يعد ممكناً قيام ارادة مشتركة تجسد في الحكم، تنتمي السلطة السياسية الواحدة. هذا فيما كانت الثورة الفلسطينية تستحيل هي السلطة في مناطق عدة، وفي مجالات عدة، حتى انفجر الواقع الشاذ واغرق لبنان والثورة في الدم. فهل في مثل هذه الحال نطرح مسألة التغيير في النظام وما يستتبعها من مسائل؟.. وهل تحت هذا الطغيان نطلب من المسيحيين أن يتخلوا عن الضمانات، دون أي بديل، سوى الوعد بالأمان والتسامح. وقد كانت الأفعال كلها، بخلال هذه المحنة وقبلها، تكذب كل الوعود الماضية والحاضرة وتكفرها!

على هذا الأساس قلت، ولا ازال عند قولي، بضرورة تقديم مسائل الأمن والسيادة والإستقرار والأمان على أية مسألة أخرى مهما كانت مهمة. إذ ليس معقولاً ان نبني لانفسنا غداً يمتد على مائة سنة على الأقل، ونحن في هذه الأجواء. كما ليس معقولاً ان نصنع لبنان المستقبل، من الخوف والحذر المتبادل. فالدستور، والنظام السياسي، وحقوق الطوائف وما اليها، مسائل نتفق عليها بمنتهى السهولة متى تأمنت الثقة، وسادت علاقاتنا المحبة، والإيمان بهذه الصيغة الرائدة. أجل، بالإيمان نصنع المعجزات. وبالإيمان تتحقق القيامة.. قيامة لبنان من الموت. وفي اعتقادي بانها حرارة الإيمان ما ينقصنا، مسلمين ومسيحيين.

وأنا من هذا القبيل، لا أضع اللوم كله على المسلمين. بالمسيحيين أيضاً مسؤولون. واذا بدا من كلامي بانني احصر المشكلة بالمسلمين، فلأن مسؤوليتهم في انقاذ الصيغة اللبنانية هي المعول عليها اليوم. أما المسيحيون، فهم مطالبون أيضاً بالإلتفات الى ذواتهم يسألونها عما اذا الايمان كان دائماً بحجم الصيغة الرائدة والعظيمة.

ان هذه المراجعة ضرورية لكي ندرك جميعاً بان الصيغة هذه ليست شيئاً عادياً أو بسيطا. فلم يسبق ان صنع الإنسان تجربة كهذه. ولم يسبق ان التفت المسيحية بالإسلام على هذه الصورة الفريدة. نحن بصدد بناء معجزة لا أدري الى أي حد كنا مؤهلين لها. لقد مشينا خطوة الإستقلال ونحن امة ناشئة ينقصها الكثير. ولعلها لم تكن على قدر التجربة العظيمة. فكم من اخطاء! . . بل كم لهونا عنها بالصغائر. والقضية، في اعتقادي، لم تكن قضية نظام بقدر ما كانت قضية ذهنية لم تحسن الإفادة من النظام ومن «الصيغة». واذا لم يكن الوقت وقت محاسبة وادانة، فهو بالتأكيد وقت التذكير بالحاجة الى الإيمان الذي يعوضنا النقص في الأهلية والكفاءة والإحساس بالمسؤولية. وانا متأكد بأنه لو حكم الإيمان بالصيغة الرائدة، افعالنا وتصرفاتنا لكانت الأخطاء أقل، والتجاوزات أقل واللهو ايضاً اقل.

قد اعطينا حرية لم نحسن الإفادة منها. واعطينا ديمقراطية لم نمارسها بامانة. وانا متأكد انه لو اعطنا حكمنا على مستوى الصيغة لكانت هذه اقوى دائماً على المحن هذا منذ الأربعينات وبمعزل عن أية مفاضلة بين عهد وعهد، أو بين حكم وحكم. وفي اعتقادي، انه اذا وعى المسلمون مقدار مسؤوليتهم الراهنة في انقاذ لبنان، ومقدار انضمامهم على هذه الصيغة، واهمية الشهادة التي يقدمها الإسلام من خلالهم على انفتاحه وانسانيته. واذا راجع المسيحيون ايضاً اخطاءهم ووقفوا على ما كان ينتظر منهم ولم يفعلوه. . . اذا تأمن هذا الوعي وهذه المراجعة، تكون هذه المحنة، في نظري ورغم ويلاتها ومآسيها، ضرورية لبعث لبنان واحيائه من جديد.

ملف الوثيقة الدستورية:

١ ـ نص الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦)

٢ ـ ما لها وما عليها:

أ ـ من قبل لجنة البحوث ـ الكسليك.

ب ـ ندوة المناقشات حول الوثيقة الدستورية.

ج ـ تعليق الدكتور انطوان معربس وملاحظاته عليها.

د ـ نص مذكرة السيد كمال جنبلاط إلى الوفد السوري بصددها.

أيها اللبنانيون،

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان. فمنذ الزمن القديم عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق، وهي عين ود وصفاء.

من هنا كانت مبادرة الاخ الرئيس حافظ الاسد الذي انبرى لردّ الاذى عن لبنان بدافع من اخوة لا تطلب، غير الخير، اجراً.

* * *

انه لمن حقكم، ايها اللبنانيون، ونحن في نظام ديمقراطي حر، ان تطلعوا على ما انتهت اليه المحادثات في دمشق.

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف الى لبنان، فلبنان معروف الهوية لديها. لكننا رأينا ان نعرّف العالم، مرة اخرى، الى هوية لبنان من دمشق ليعرف:

ان لبنان بلد عربي، سيد، حرّ، مستقل.

انه مهد الدعوات التي شعّت مشرقة في العالم العربي.

انه ملتقى حضارات العالم، ومختبر انساني فذّ.

وانه صوت العرب في الدنيا على يد ابنائه المقيمين والمغتربين.

ولم يكن ليغيب عن الاشقاء العرب ان من حق لبنان، ان يبقى سيداً ليبقى ذلك اللسان الامين، فيبقى وجه الحق مشرقاً، وخير الاشقاء المصون متألقاً.

ولا كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بان مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد الى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الامم المتحدة، وان لبنان انجز المهمة بايمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح واولى القبلتين وثالث الحرمين، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق.

او كان الفلسطينيون في حاجة الى التذكير بان تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على ارض متماسكة ضيقة، كأرض لبنان التي ليست، في الاصل، ارض الثورة بالذات، بان هذا التواجد كان يفرض مزيداً من انعام النظر والتحسب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجر، وبان الوضع، اليوم، يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيد بتنفيذها ولا سيا اتفاق القاهرة.

فانطلاقاً من هذا،
وتحسساً بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه وتخضب بالدم ثراه،
ثم في سبيل حياة جديدة فضلى،
في سبيل عدالة اجتماعية احسن توزعاً، واكثر شمولاً، واعمق اثراً في حياة الانسان،
في سبيل انصاف ومساواة لا يدركان، من طبعهما، الا على مراحل وفي آخر الطريق،
في سبيل قهر المخاوف بالاطمئنان،
وفي سبيل توطيد الاساس لوطن شامخ الرأس راسخ الوجود،
واخذاً بالرأي الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات،
وتكريساً لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية،
رأينا ان نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها، كنا اعلنا عناوينها الكبرى في خطابنا عند ازاحة الستار عن تمثال فخر الدين، في بعقلين، في تاريخ ٢٣ آب ١٩٧٥، بعدما دعونا مجلس الوزراء الى درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور، بعد، في الخواطر وذلك عندما قلنا:

«المطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية. فما هو نابع من صميم الناس ينبع، هو هو عفوياً، من ضمائر حكامهم. فلا نائل ولا منيل، ان هي الا عدالة اجتماعية مستحقة سوية.

وقلنا: ان الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش اخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الاخوي الكريم متجاوباً، ابداً، مع ارادة اللبنانيين، ومتطوراً مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور، في نظرنا، بالشيء المنزل، انما الدستور تطوره ظروف الحياة. ولطالما تطور دستورنا بالممارسة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد. فضرورة التطوير شيء والتعنت في التغيير شيء آخر.

وقلنا: نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعاً، وفي ظله كان لنا ازدهار وصفاء والحرية ان لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق. اذ ذاك اي منقلب ننقلب وماذا يكون المصير؟

وعندما قلنا: لن يكون امن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب اخيه اللبناني، فيؤمنان معاً، ايماناً سوياً، بان ارض لبنان لجميع ابنائها، وخيرات هذه الارض لهم جميعاً بالسواء، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكدّ والاجتهاد، عندما يرى الجميع ان التوافق والمشاركة والمساواة من عاديات الامور التي تكون بداهة ولا تطلب».

وبهذه الروح كان لقاؤنا في دمشق، ثم انسجاماً مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا، جرى بحث النقاط الآتية:

- التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.
- توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً افضل للمواطنين.
- انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية النسبية. ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة باسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية. وبعدها تصدر المراسيم.
- اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية، واكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى.

- وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

- - قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية.

- اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.

- تعزيز استقلال القضاء وانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
- تعزيز اللامركزية في العمل الاداري.
- ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الاولى.
- انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء من مهماته وضع برامج الخطط الانمائية
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.
- وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.
- تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.
- تعديل قانون الجنسية.

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصيّر العمل بها تبعاً لتنفيذ اتفاق القاهرة، ما هي؟

انها اعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، الى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة من الولاء للبنان ومن الاخلاص في خدمته.

ايها اللبنانيون،

اياً كان حكم التاريخ غدا، فان حكماً لا بد من اصداره، اليوم، وهو ان لبنان، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه، ابنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب. بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح ابوابه، واسعة، في وجوههم.

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته، ويستحقه، بالتالي، ليظل قادراً على القيام برسالته العربية، ورسالته في تعايش الطوائف والاديان. هذا التعايش يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح، شرقاً وغرباً، على كل المستويات وهو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين.

ان هذا البلد المحب يجب الا يرد عليه بغير المحبة.

ايها اللبنانيون،
ثقوا ان ليس من شرف يفوق خدمة لبنان
ولطالما خدمتموه، في ما خدمتموه، برأيكم الصريح الشجاع.
وانكم غداً مدعوون الى ابداء هذا الرأي.
فقولوا: نعم، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه.
وقولوا: لا، لكل ما يمسه ويؤذيه
ويا ايها اللبنانيون،
كل شيء يزول،
كل واحد منا زائل،
اما لبنان، له المجد، فباق الى الأبد.

«عاش لبنان»
سليمان فرنجية
رئيس الجمهورية اللبنانية

الردّ على الوثيقة الدستورية

الغرض من هذه المذكرة الاستجابة للدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية الى جميع اللبنانيين في خاتمة رسالة ١٤ شباط ١٩٧٦ كي يبدوا رأيهم في مضمونها.

واذا كنا نلبي هذه الدعوة فلاعتقادنا ان كل تردد في هذا المجال وفي الظروف الراهنة انما هو دليل ضعف او لامبالاة ونحن نأبى ان نتهم باي منهما.

لا شك في ان الرسالة تنطوي على عدد من الايجابيات طالما تمنّى الخيّرون ان يتسم بها دائماً تفكير اولي الامر في دولتنا.

فثمة اجزاء من الرسالة هي في منأى عن كل نقد او جدل على اي صعيد كالتي تنبىء بتشريعات او مؤسسات تعنى:

- بتأمين سرعة اصدار المراسيم والقرارات وبتدعيم استقلال القضاء وبخلق مجلس دستوري.
- بتعزيز اللامركزية في العمل الاداري.
- بتزويد الدولة بمجلس تخطيط وانماء.
- بتأمين مجانية التعليم والزاميته وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.
- بوضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش
- وخاصة بايجاد توازن بين حرية الصحافة ومسؤوليتها بعد كل ما شهدنا من سيطرة الاموال الوافدة من وراء الحدود على صحافتنا.

وثمة اجزاء اخرى تثير التحفظ وشيئاً من القلق:

- كيف سيكون مثلاً قانون الجنسية الجديد الذي تعد به الرسالة؟ هل سيضع حداً للفضائح الماضية والحاضرة على الصعيدين الاداري والقضائي وقد كان من نتيجتها إعطاء غير اللبنانيين حق حمل الجنسية اللبنانية بالاستناد الى قيود ادارية مزورة او احكام صدرت في ظروف القت الظل على نزاهة مصدريها؟ ان كل قانون للجنسية لا يبطل مثل هذه الاحكام والقيود لن يؤدي الا الى مزيد من تعهير الجنسية اللبنانية.
- ثم اي مصير سيكتب لدولة تتخذ الوحدانية لها شكلاً في حين ستكون سلطتها التنفيذية برأسين وسلطتها التشريعية ترتدي ظاهر المجلس الكونفدرالي؟

وهناك اجزاء من الرسالة كانت تستحق، لا ان تبقى فقط في منأى عن النقد، بل ان تنال القبول دون تحفظ لولا الظروف الشاذة التي رافقت توجيهها الى اللبنانيين وهي ظروف سنعود اليها فيا بعد:

هذه الاجزاء تتعلق بصلب المشكلة التي سببت تفكك الدولة عنينا: مشكلة ولاء جميع اللبنانيين على اختلاف طوائفهم للبنان الدولة الوطنية. تقول الرسالة: «ان لبنان، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه، ابنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بعيب... وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته...».

هذه العبارات ذات المدلول العميق والمثقل بالنتائج، نرحب بها دون تحفظ فهي تتجاوب مع ما سبق ان اشرنا اليه مراراً من ان ولاء المسلمين في لبنان، كل مرة تعارض، فيه مصالح لبنان مع اية مصلحة عربية، كان يتجه حكماً نحو المصلحة العربية اتجاهاً يكاد يتسم بحتمية النواميس الطبيعية. وهذا الانحراف في الولاء هو الذي كان ولا يزال يهدد كيان الدولة بالزوال.

فلو ان الاسلام اللبناني قبل قبولاً كلياً ونهائياً ودون اي تحفظ ذهني ما ورد في الرسالة حول الولاء للبنان لتخلصنا من هذا الانحراف المميت. اذ كان واضحاً منذ بداية الاحداث اللبنانية الاخيرة ان ولاء الاسلام اللبناني للقضية الفلسطينية وتسخير مصالح لبنان لهذه القضية كان في اساس تلك الاحداث.

غير اننا مع الأسف ما زلنا بعيدين كل البعد عن ذلك القبول. ففي عظة الجمعة ٢٠/٢/٧٦ أغفل سماحة مفتي المسلمين اغفالاً مستغرباً هذا الجزء من الرسالة، رغم كل ما له في نظر المسيحيين من اهمية في تحديد لبنان نفسه، في حين افاض في الحديث عن جزء آخر يتعلق بهوية لبنان العربية مصراً على ان يجعل من هذه الهوية شرطاً من شروط وجود لبنان.

مع انه يبدو لنا ان قبول الرسالة بكامل اجزائها، بما في ذلك ما يتعلق بالولاء، كان من شأنه ان يزيل كل عائق يحول دون التسليم بالعروبة من جهة ودون قبول مبدأ حياد لبنان من جهة مقابلة.

لقد تحول لبنان في رسالة الرئيس من «لبنان ذي الوجه العربي» كما كان في ميثاق ١٩٤٣ «الى لبنان العربي». وهي العبارة التي ترضي الاسلام اللبناني الذي يفهمها على انها تربط لبنان عضوياً الى البلدان العربية وتخضع مصالحه كدولة لكل مصلحة عربية اياً كانت.

ومن الواضح ان هذا المفهوم لعروبة لبنان تتعارض بشدة مع ما ورد في الرسالة ـ الوثيقة من ان لبنان، لبنان كله يستحق ولاء ابنائه الكلي والمطلق لذاته وبذاته.

ان الرسالة اذ تؤكد عروبة لبنان تضع على المحك رفض المسيحيين وجود مصالح عربية تسمو على مصالح الدولة اللبنانية كما يضع على المحك رفض الاسلام اللبناني اعتبار لبنان غاية بذاته وكياناً نهائياً يمكن ان تكون له مصالح متميزة عن هذه او تلك من القضايا العربية او متعارضة معها كما يمكن ان تتعارض مصالح اية دولة عربية مع مصالح دولة اخرى.

وكما ان سلبيتي ميثاق ١٩٤٣ فشلتا في جعل لبنان امة واحدة كذلك يبدو ان ايجابيتي الرسالة (عروبة لبنان من جهة والولاء الكامل له من جهة اخرى) ستفشلان حيث فشل الميثاق مخلفاً فشله آلاف القتلى ومليارات الخسائر واستمرار حوار الطرشان بين فريقي البلاد المتعارضين.

ان ارادة الرئيس، حتى ولو حظيت بموافقة أسياد دمشق او جاءت بوحي منهم كما يتراءى من خلال الرسالة لن تكفي لتبديل هوية المسيحيين اللبنانيين الوطنية كما يرونها هم ولا هوية المسلمين اللبنانيين الذين لا يتعرفون على أنفسهم الا كعرب لانهم مسلمون.

اليوم، اكثر من اي يوم مضى، يبدو لنا ان المعضلة اللبنانية لم تحل. فلا المشاركة الفلسطينية في الحكم، وقد فرضت بالقوة على لبنان، ولا السيطرة السورية على شراكة الحكم، الواقعية هذه لن تتغلبا على رفض المسيحيين القبول بان تسمو اية مصلحة عربية مهما كانت ـ حتى مصلحة القضية الفلسطينية نفسها ـ على مصلحة لبنان او بان تنتقص من سيادته. مثلهم في ذلك مثل الدول العربية نفسها وقد رفضت كلها ان تتساهل في تفضيل اية مصلحة عربية على مصلحتها الذاتية. اما المسلمون في لبنان، وهم يقرّون هذا الموقف بالنسبة الى الدول العربية، فيرفضونه بالنسبة الى لبنان الذي يفرض عليه ـ بنظرهم ـ لانه ليس دولة اسلامية كباقي الدول العربية ان يكون في خدمة كل مصلحة عربية ولو على حساب مصلحته. ومع اننا نأنف من نكء جراح لا تزال دامية لا يمكننا الا ان نقدم كدليل ساطع على ذلك الحرب التي شنّها كل المتحالفين من الخارج والداخل ضد مسيحيي لبنان.

ومهما يكن من أمر مضمون الرسالة حتى فيما انطوت عليه من نقاط تلتقي مع وجهة نظرنا، يبقى ان الرسالة غير مقبولة بكاملها كوثيقة. انها تستحق الرفض الصارم الذي سبقنا الى إعلانه «حراس الارز» بشجاعة تحت الوجود المسلح السوري ـ لأنها وليدة هذا الوجود بالذات.

فالرسالة كما يستفاد من نصها حبل بها في دمشق وان قرئت في لبنان. لقد كانت نتيجة لتدخل الجيوش السورية والفلسطينية من اجل حل مسائل محض داخلية تتعلق بالسيادة اللبنانية دون سواها. وانه لمن دواعي الامتعاض والأسف تصور كل هذه المسائل الداخلية التي تضمنتها الرسالة ووعدت بحلها متخذة صيغة القوانين الدستورية او العادية التي ستعرض على مجلس نيابي واقع تحت ضغط الاحتلال. اذ يتساءل المرء: اي اتجاه يمكن ان يعطيه المجلس لمشاريع القوانين هذه التي لن تعرض عليه الا بعد ان يكون رئيس الدولة قد تشاور في شأنها مع دولة اجنبية هي في الوقت نفسه دولة محتلة لم تترك للدولة اللبنانية من الاستقلال الا القدر الذي يناسبها هي او الذي تفرضه الظروف الدولية الراهنة مع الاحتفاظ بامكانية الحد من هذا الاستقلال او الغائه حسب الظروف المتاحة.

وهكذا تظهر رسالة الرئيس من زاوية السياسة السورية التي يؤازرها قطاع من الاسلام اللبناني سيطرة سوريا والفلسطينيين على لبنان كما تظهر من زاوية تفتت الدولة الذي يزيد منه كل يوم دعم السوريين والفلسطينيين لمسلمي لبنان «فنلندة» Finlandisation هذا الأخير من قبل كل اولئك.

ولكن الرئيس، في محاولته الحازمة استدراك الاعتراض على صحة رسالته من الناحيتين المعنوية والقانونية والاحتجاج الصارخ او الصامت الذي يمكن ان تثيره الرسالة، قد أوضح ان ما تعالجه من اوضاع داخلية، بما فيها، الوجود الفلسطيني واتفاقية القاهرة، انما هو بالرغم من المشاورات العلنية مع السلطات السورية. مبادرة لبنانية بحتة نجد لها اثراً في الخطاب الذي القاه في بعقلين بتاريخ ٢٣/٨/٧٥.

ونحن، وان كنا لا نريد استبعاد صحة هذا المبرر، الا اننا نعتقد جازمين ان هذا المبرر لا يمحو عيب التدخل الاجنبي

المسلح في مضمون الرسالة ولا عيب التدخل الاجنبي المحتمل في الاجراءات التشريعية التي يتحقق بموجبها هذا المضمون.

وبتعبير آخر سواء أكان رئيس الجمهورية قد اضطر الى تأدية الحساب عن نواياه لسلطة اجنبية ام كانت ارادة البرلمان معرضة للافساد بفعل الموافقة الاجنبية المسبقة والمسلحة على هذا الحساب، لا بد من الملاحظة ان سيادة لبنان المتّفق عليها في ميثاق ١٩٤٣ لم تعد سوى خدعة لانها إرتهنت لدولة اجنبية هي سوريا بالذات التي وجد الميثاق ليشكل حصناً في وجهها.
ان الخدعة التي كان ميثاق ١٩٤٣ ضحيتها يجب ان تفضح. ولا يكفي القول ان الوضع ما زال متفقاً مع الميثاق طالما ان اية وحدة شكلية لم تقم مع سوريا والفلسطينيين وان اي اندماج قانوني لم يحصل. ذلك ان واقع الاحداث يظهر بوضوح سيطرة سوريا والفلسطينيين على لبنان كما يوضح ان الدولة لم تعد تحتفظ ولو بمظاهر السيادة التي كانت لها منذ شهور.
ونحن، اذ نعترف باننا اصبحنا خاضعين لسيطرة قوى خارجية مهّد التواطؤ الداخلي لها الطريق بعناية، يهمنا ان نفضح هذه السيطرة. نرفضها. وسنقاومها. ومن اجل التصدي لها نعتبر كل الوسائل مشروعة.

المناقشات

الاستاذ فارس الحاج

هذه الندوة التي تفضلتم بالمشاركة فيها، تهدف ان تكون عامل بحث موضوعي وحوار جدي من أجل المساهمة في توضيح المفهومات للقضايا اللبنانية المطروحة والمختلف عليها.
وكان الاختيار في هذه الامسية للرسالة ـ الوثيقة، هذه الوثيقة، التي أريد لها ان تكون مخرجاً من الازمة بل من الحرب التي تشهدها بلادنا، تفاوتت وجهات نظر اللبنانيين المطلعين بصدد ما تضمنته، بين الرضى التام، او القبول ببعضها، أو رفضها كلياً لذلك، ان ما نأمله من ندوتنا الليلة، وفي الامسيات اللاحقة، هو ان ينتج عن حوارنا، تقييم موضوعي متجرد، للنقاط التي تضمنتها الوثيقة، وارى حضراتكم توافقون ان نبدأ بالقسم الاول من الوثيقة والمتعلق بهوية لبنان.

الدكتور جان شرف:

موضوع هوية لبنان يطرح للمرة الثالثة على الصعيد الرسمي. ففي المرة الاولى طرح ما بين ١٨٤١ ـ ١٨٤٢. والثانية في الميثاق الوطني. وتطرح اليوم في الوثيقة الدستورية.
لن ادخل في تفاصيل مرحلة ما بين ١٨٤١ و١٨٤٢ انما يمكن ان اؤكد ان الظروف لم تختلف عن ايامنا مع الفارق ان العالم العربي في حينه كام ممثلاً بالدولة العثمانية.
في هذه المرحلة طرح الموضوع انطلاقاً من العددية بين الطوائف. وهذا المنطلق طرح بدوره كل ماضي الامارة حتى سنة ١٨٤٠. ثم تحولت المسألة العددية الى سياسية وانتهت بمسألة حضارية بكل معنى الكلمة.
فانطلاقاً من اختلال التوازن العددي بين الموارنة والدروز اثيرت هوية الامارة، ثم صيغة الامارة ككيان سياسي، مما ادى الى تفكك هذا الكيان ثم تذويبه في الواقع العثماني بعد اقامة نظام القائمقاميتين.
وطرح هوية لبنان في عهد الامارة، ترتب عليه التزام سياسي: فالموارنة بعد ما نالوا حقوق الملة من السلطان العثماني قالوا بضرورة اعطاء لبنان حاكماً مارونياً من العائلة الشهابية. ورفضوا بالمقابل الخضوع للقوانين العثمانية. فالبطريرك الماروني مثلاً رفض دفع الضرائب للسلطنة بحجة انها لا تؤدي اي خدمة للموارنة. ومن ناحية ثانية ادى هذا الموقف الى انتهاج سياسة تربوية ثقافية خاصة بالطائفة المارونية ومرتبطة بالثقافة الغربية.
بالمقابل، عارض الدروز هذا الموقف، وارتبطوا بالقوانين العثمانية، وقالوا: نحن مسلمون ونخضع لسيادة السلطان.

هذه المواقف ادت الى ما سمي «بالحركات» في عهد القائمقاميتين: من غير الدخول في تفاصيل الاحداث التي انتهت بطرح المسألة الحضارية في لبنان والشرق العربي نشير الى محور الموضوع وهو: الى أي حد يمكن ايجاد عامل تطوير حضاري في الشرق؟ رأى الفرنسيون ان يكون هذا العامل من الشرق ولدى الموارنة بالذات. وقال الانكليز بايجاد امارة يهودية في فلسطين لتطوير الشرق العربي[1]. والموقف الفرنسي يعود الى عصور سابقة عندما كتب الفرنسيون عن La Saine Syrie. واستمر هذا الموقف ابان الانتداب، اذ سعى الى توحيد لبنان وسوريا. وقد حسم هذا الموقف بالميثاق الوطني سنة ١٩٤٣. حيث طرحت مسألة الهوية للمرة الثانية.
والموضوع الذي اثير في الوثيقة الدستورية «لبنان بلد عربي» طرح انطلاقاً من مشكلة داخلية مزمنة ومشكلة خارجية يعاني منها العالم العربي ككل.

داخلياً: ان وجود التعددية الطائفية في لبنان اتخذ اتجاهات حضارية راسخة في التاريخ. كل طائفة ترفض التنازل عن هويتها الحضارية. ولم يكن الموضوع ليطرح لولا مسألة العددية في لبنان. على ان هذه المسألة تعكس في جوهرها مشكلة حضارية عميقة الهوة بين المسيحية والاسلام بشكل عام.

وعلى الصعيد الخارجي، اعتقد ان العالم العربي يعاني من العقدة الحضارية تجاه الغرب اكثر من اي يوم مضى اذ توفرت في العالم العربي كل الامكانات المادية ولم تتوفر له بعد القابليات الذهنية التي بامكانها استعمال الطاقات المادية لتلحق بالركب الحضاري، وبما ان الوضع في لبنان متلازم بين حضارتين، كان الشعور بالعقدة الحضارية اقوى من اي بلد آخر. لذلك تطرح هوية لبنان باصرار. ثم ان تحديد «لبنان بلد عربي» بما يفرضه من التزام سياسي وموقف حضاري فيه تناقض مع «انه صاحب صيغة فريدة» باعتبار ان اعطاء لبنان هوية عربية يعني هوية اسلامية محضة.

١ ـ راجع الملحق رقم ٤.

الدكتور ندي تيان:

نشأت الدولة اللبنانية، سنة ١٩٤٣. قبل هذا التاريخ لم يكن هناك لبنان موحد، بل طوائف، كل طائفة تريد العيش في دولة مختلفة. اراد المسلمون التأكيد على كون لبنان بلد عربي، فتمت تسوية الامر بين المسلمين والمسيحيين بأن وضعت عبارة «لبنان دولة ذو وجه عربي، تستسيغ الخير من الحضارة الغربية». ومثل هذه المشكلة، اي مشكلة الانتماء العربي، لا توجد في غير لبنان، وذلك بسبب وجود الطوائف المتعددة فيه، كما يجب التمييز بين الاسلام والعروبة. ماذا تعني «في لبنان» كلمة العروبة:

يجب ان يكون الانتماء العربي بفعل فكر علماني، والا لا يمكن للمسيحي ان يكون عربياً، فعليه يجب الفصل بين الدين والانتماء القومي العربي، واللبنانيون وحدهم قادرون على حل مثل هذه المشكلة. فهناك فكر عربي علماني لا بد من تطويره وقوى تنادي بالعلمنة في الدولة العربية. فالبعث العربي (عفلق) لم يربط بين الاسلام والعروبة بصورة حتمية (وهنا قال امين ناجي مقاطعاً: اخالف الدكتور تيان لناحية قوله عن علمانية ميشال عفلق وحزب البعث. هذا الحزب لا يمكنه بمناداته بالقومية العربية الا ان ينادي بالقومية الاسلامية والاستاذ عفلق هو القائل: «العروبة جسم روحه الاسلام»).

الدكتور جوزيف ريشا:

اعتقد دون الغوص في المعلومات التاريخية والقانونية ان طريقة التفاهم والتعايش بين الطوائف التي تشكل الهيكلية العرقية والاجتماعية اللبنانية، تسيطر عليها نفسيتان:

الاولى: وهي الممثلة بالاكثرية الاسلامية، وخاصة السنة، تتميز بالخط السفياني (نسبة الى معاوية بن ابي سفيان والتقليد السياسي الذي تبعه آنذاك والمتلخص بانشاء دولة تيوقراطية ذات طابع سني يتحكم في الامور الدنوية من منطلق اسلامي متعصب). هذا الخط تبناه السنة في لبنان، واتخذوا منه نهجاً سياسياً يتبلور تاريخياً حسب المعطيات الظرفية. اذ يكون التفاهم والتعايش امراً غير مقبول به اذا ما توفرت امكانيات الحسم العسكري، مقبولاً حين يكون هذا الحسم غير ممكن او تحول قوة خارجية دون حدوثه. وعلى كل الاحوال يبرز من حين لآخر تهديد مبطن يستمد قوته من طغيان عددي وتكاثر عشوائي متعارض مع متطلبات العصر الحديث انما مسلم به كاداة ضغط مستقبلي (تهديدات الاستفتاء المتتالية منذ الاربعينات على السنة السياسيين السنة).

والنفسية الثانية الممثلة بالخط الماروني المستمدة تاريخياً من مآسي الاضطهاد واللاتسامح وهي في كل الاحوال تبغي البقاء والصمود في اطار من حرية الفكر والمعتقد. دون نوايا طغيان عددي عندما كان هذا ممكناً في الاربعينات. هذه النفسية كانت تفرض دائماً نوايا تحفظية، مقرونة بتأكيدات وضمانات، تسمح لها بتكميل مسيرتها التاريخية. وصراعنا اليوم على تحديد هوية لبنان العربي وتشديد المسلمين السنة، على هذا الموضوع بالذات يعود الى زمن وضع الميثاق حيث كانت نوايا المسيحيين البقاء والحرية والطمأنينة، تقابلها نوايا مبيتة عند المسلمين، بانتظار طغيان عددي مستقبلي يعود ويفسح في المجال لطرح الميثاق ومضمونه على بساط البحث من جديد. هذا الذي دفع بعضهم الى القول بان المسلمين حين قبلوا بالميثاق كانوا اشبه بالمسافر الذي ينتظر القطار ساعة الانتظار ولو دام هذا الانتظار بعض الوقت. واذا لم نسلم بهذا التفكير، فهناك سؤال يطرح نفسه: ترى ماذا جرى بين ١٩٤٣ و١٩٧٦ حتى ينفجر الوضع بطرح صيغة لبنان العربي ويحصل ما نشهده من خراب ودمار؟ طبعاً لا التخلف النسبي في بعض المناطق، ولا قصر نظر الحكام وقلة رؤياهم هي السبب الذي يسمح لاهل البيت بتهديمه حتى على رؤوسهم...

ان العقلية الاسلامية هي اسيرة نظام ديني، يقول القيمون عليه جهراً، (ان المسلم المسلم لا يمكن ان يرضى الا بحكم اسلامي، وايضاً المسلمون هم دعاة دولة اسلامية). لبنان بلد عربي؟ سيبقى سؤال بدون جواب ونظرة علمية مستقبلية ما لم تنقذه علمنة العالم العربي وعندها تبقى عروبة الاسلام وتغيب اسلامية العروبة.

الاستاذ امين ناجي:

بعد هذا العرض الذي تفضل به الدكتور جان شرف. اتساءل متى تطرح قضية الهوية؟ تطرح متى قام اصطدام بين جماعتين او اكثر، او متى كان هناك خطر قيام اصطدام. تاريخياً هكذا كان الوضع. اذاً، من الطبيعي ان يعي المسيحي ذاتيته المسيحية في بقعة يغلب عليها الطابع غير المسيحي. خصوصاً وان الاسلام قد قسم الناس الى مؤمنين والى غير المؤمنين. وهؤلاء هم اما ذميون واما كفار. مع العلم ان الاسلام، كدين، ينظر الى ذاته انه يتوج «الاديان السماوية». فلا يمكن ان يقبل له نداً. والموقف السياسي للمسيحيين في لبنان، وموقف الموارنة من ضمنه، هو موقف اناس يريدون الحفاظ على حرية الضمير بكل ابعادها وعلى مختلف وجوهها. فاذا كان الموقف السياسي الذي يطرحه الغير في لبنان وفي خارجه لا يمس لا من قريب ولا من بعيد هذه الحرية، فان المسيحيين لا يقفون منه موقف المناهض المحارب المتصلب. اما اذا شعروا بأن الموقف السياسي او العقائدي سيؤدي، بطريقة او بأخرى، الى المس بحريتهم والى جعلهم مواطنين من درجة دنيا، او ذميين. فانهم لا يتوانون عن مجابهته، اياً كان الثمن واياً تكن النتائج.

وفي لبنان، يخاف المسيحيون ان ينقلبوا الى أهل ذمة اذا ما قام في وطننا حكم اسلامي، او قام حاكم مسلم باسم الاكثرية العددية يطالب باستلام الحكم، من دون ان يدخل ذلك ضمن خطة للعلمنة الشاملة. ومن المؤسف ان الاسلام لا يأتلف، حتى الآن، مع العلمنة. لا بل هو يناهضها ويعتبرها عدوة كبيرة. وبانتظار قيام الدراسات والاجتهادات الاسلامية اللازمة لتخطي هذه العقبة الكؤود، لا بد من القبول بنظام حكم ديموقراطي توازني يعطي المسيحيين الاطمئنان اللازم.

ولا ننس ان المسلمين، والسنّة منهم بنوع خاص الذين يؤلفون الاكثرية الساحقة مما نسميه اليوم العالم العربي، يحنون الى استعادة نوع من انواع الوحدة الاسلامية التي كانت للمسلمين في الماضي. وهزيمة الامبراطورية العثمانية في العقد الثاني من هذا القرن كانت نكسة كبيرة لهذا الشعور الوحدوي. وما السعي للوحدة العربية، اليوم، الا تعويض عن الوحدة الاسلامية.

ومن جهة أخرى، فان لفظة «أمة» لم تكن عند اكثرية المثقفين والمتعلمين العرب تعني، الى جانب المعنى القرآني، المعنى الذي تعطيه لها النظرية القومية عموماً. فشكيب ارسلان كان يستعمل معاً وسوية لتعابير: أمة عربية، أمة عثمانية، أمة سورية. . . الخ. كذلك الدكتور عبدالله اليافي في استعماله لتعابير: أمة عربية، أمة لبنانية، أمة سورية. . . واني هنا أذكر بموقف الكتائب اللبنانية من «العروبة» ومن لفظة «عربي» وهو التالي:

اذا كانت العروبة لا تعني قومية عربية، وبالتالي سعياً نحو الوحدة العربية السياسية القانونية،

واذا كانت العروبة تعني التضامن والتآلف والتعاون بين من لغته الرسمية اللغة العربية.

فان الكتائب لا ترى ضيراً في القول بالعروبة وباستعمال لفظتي «عروبة» و«عرب».

ومن الآن الى ان تتأكد الكتائب من ذلك، فانها ستبقى متحفظة من موضوع العروبة.

ولكي ندلي برأينا بشأن العبارة «لبنان بلد عربي» الواردة في الوثيقة الدستورية، أرجو الزملاء الكرام، والحقوقيين منهم بنوع خاص، ان يوضحوا لنا الفرق في المعنى بين لفظة «بلد» ولفظة «دولة».

الدكتور ندي تيان:

لناحية توضيح الفرق بين لفظة «بلد» ولفظة «دولة»، ان الدولة هي التكوين القانوني للمجتمع السياسي وهي تعني المؤسسات الدستورية التي تنظم السلطة والعلاقات بين الشعب والاجهزة الحكومية. اما البلد فليس لها معنى حقوقي، وهي عبارة غريبة عن القاموس الدستوري وفي القانون الدستوري يميز بين الدولة والامة وبين الدولة والشعب.

الاستاذ فارس الحاج:

كون كلمة بلد غير واردة في الدستور، فان العبارة التي تفرض ذاتها هي كلمة وطن، وهناك مفهوم مشترك للوطن والدولة من حيث ضرورة وجود عناصر أساسية ذاتها في كليهما كالارض، والشعب، وارادة العيش معاً ووحدة المصير. . .

الاستاذ امين ناجي:

فلنطلع على اللفظات والتعابير التي استعملها ركنا الاستقلال والميثاق الوطني الاولان، أعني الشيخ بشاره الخوري ورياض الصلح. ففي البيان الوزاري الاول يتكلم رياض الصلح، بموافقة الشيخ بشاره وبمصادقته، على. «لبنان وطن ذو وجه عربي...». وهذه خطب الشيخ بشاره في المناسبات الرسمية المختلفة تدل صراحة على ان الصفة العربية تطال لبنان الوطن والدولة العربية وبميثاق الدفاع المشترك وبالاتحادات النقابية العربية وبقبول لبنان التكليف بأن يكون ناطقاً باسم جميع البلاد العربية في هيئة الامم المتحدة عندما ذهب الرئيس فرنجية يدافع هناك عن القضية الفلسطينية.

اذاً، كان لبنان دولة عربية، أمر لا خلاف عليه او حوله. وكون لبنان بلداً عربياً، والقول عن اللبنانيين انهم «عرب»، يجب ألا يوقع بيننا أي خلاف. وأعود فاذكر بأن قبول اللبنانيين المسيحيين بالصفة العربية يبقى بدون تحفظ، ما دامت العروبة لا تجرنا الى ضياع استقلال لبنان وسيادته وضياع الذاتية اللبنانية. والتحفظ يقوم ويقوى ويشتد بنسبة ما يشعر اللبنانيون المسيحيون بالخطر على استقلال لبنان وسيادته وبالخوف على فقدان شخصيتهم وحرية الضمير التي يستميتون من أجل المحافظة عليها.

فارس الحاج:

ارى ان الندوة متفقة على اعتبار كلمة بلد تعني او يراد بها كلمة وطن. وبالتالي ان لبنان هو بلد او وطن عربي. يبقى ان الخلاف والحساسية ينتجان عن مزايدات بعض الاشخاص او الفئات «ولصقهم» صفة العربي مباشرة بلبنان في قولهم «لبنان العربي». فاذا كانت ندوتنا لا ترى ضيراً في القول ان لبنان بلد عربي. فهل القول «بلبنان العربي» يغير شيئاً فيما لو سلمنا به؟ مع التأكيد بأن هذا التسليم من الجانب المسيحي مرتهن بتسليم واضح ونهائي من الجانب الاسلامي باستقلال لبنان وبسيادته.

الدكتور جان شرف:

يجب ان نميز بين الانتماء السياسي والهوية الحضارية للبنان. وانطلق من تحديد الدكتور تيان «بأن الدولة هي التكوين القانوني للمجتمع السياسي». فاذا سلمنا بالانتماء العربي للبنان، يبقى ان المسألة تطرح على صعيد المجتمع السياسي: ما هي طبيعة الاجتماع السياسي في لبنان؟

اعتقد، بحكم الظروف التاريخية والتكوين البشري في لبنان، ان طبيعة الاجتماع السياسي هي تعاقدية أكثر منها عضوية. وهذه الطبيعة التعاقدية تفرض، على الاقل، التمايز بين جماعتين حضاريتين (كي لا أقول دينيتين) تطورت كل منها بخط متواز للاخرى. مع الاصرار على الحفاظ على طبيعة كل جماعة. وبالرغم من المراحل التاريخية الطويلة من التعايش، ترسخ التمايز وظل قائماً، حتى في مرحلة الاستقلال ولم يتطور باتجاه الاجتماع السياسي العضوي. وبالتالي فان مسألة عروبة لبنان تظل تطرح بقدر ما التمايز قائم وبقدر ما العروبة تفرض سلوكاً ونهجاً حضارياً مستلزماً للعروبة.

وانطلاقاً من التمايز ايضاً، تطرح مسألة هوية الدولة بمفهومها الاجتماعي او بوظيفيتها الاجتماعية (Fonctionnalité Sociale) وما يمكن ان توجه المجتمع نحو غاية معينة، الى اي حد هذه الغاية مرتبطة او منفصلة عن مستلزمات العروبة. من هنا نلاحظ ان الذين يعارضون عروبة لبنان هم المسيحيون وخاصة الموارنة. من هنا ارى واعتقد ان عروبة لبنان يجب الا تطرح من الوجهة القانونية، انما من حيث طبيعة الاجتماع السياسي في لبنان.

الدكتور ندي تيان:

أخالف نقطة انطلاق الدكتور شرف، حيث يعتبر ان طبيعة الاجتماع السياسي في لبنان هي تعاقدية، أكثر مما هي عضوية، وأرى ان الارتباط بين اللبنانيين هو عضوي عربي، بقدر ما لا دخل للعروبة بالاسلام، وبالتالي فان الشعب اللبناني هو شعب عربي أصيل كسائر العرب، ولا ننس بأن العرب قبل الاسلام كانوا مسيحيين بمعظمهم. ان ما يثير حساسية الموارنة هو اتسام العروبة بطابع ديني، وأظن ان مثل هذه الحساسية تفقد وجودها عندما يحصل التمييز بين الاسلام والعروبة، والا سنبقى ندور في حلقة مفرغة. وأؤكد انه على اللبنانيين ـ بفضل تواجد المسلمين والمسيحيين ـ ان يعملوا على تطوير فكرة العروبة العلمانية.

الدكتور جان شرف:

انا مع الدكتور تيان فيما يجب ان يكون دور لبنان العربي، انما يجب التمييز بين ما يجب ان يكون وما هو الواقع الذي نعيشه. هذا الواقع هو نتيجة تجربة حضارية عاشها العرب منذ الاسلام حتى اليوم. وقد بنيت هذه التجربة على «الاسلام دين ودولة» وما استتبع هذا الربط من التزامات حضارية.

اما القول بأن الشعب اللبناني هو عربي أصيل، فهو من الوجهة الاثنية موضع بحث وجدل. فمعاوية مثلاً استقدم

الفرس الى الساحل اللبناني، وهناك موجات بشرية اخرى نزلت في لبنان لغايات سياسية. وطنوس الشدياق يميز ايضاً بين اللبنانيين وغيرهم من القبائل التي استقدمت الى لبنان كبني سيفا مثلاً . . . فالناحية الحضارية شكلت عبر التاريخ حواجز بين امتزاج الشعوب في لبنان موارنة ودروز، موارنة ومسيحيين، وموارنة واسلام. والسبب يعود الى ان الاسلام فرض على المجتمع سلوكاً معيناً لا يمكن تجاوزه مهما كلف الامر. والمسألة تطرح انطلاقاً من هذا السلوك والى اي حد يمكن لبنان ان يتخطى ذاته، أن يتخطى طوائفه للوصول الى العلمانية. قابلية المسيحيين قوية لا بل ملحاحة، بينما الاعتراض يعود الى الاسلام باعتباره ايديولوجية اجتماعية «وكنتم خير أمة اخرجت للناس».

ومن تحليل الاسلام منهجياً نلاحظ انه عصبية دينية: فبأية صفة يقاتل الباكستاني والصومالي والتركي في لبنان؟ واعتقد ان بحث المشكلة يجب ان يكون على مستوى الدراسة التولدية Etude genetique لنفهم بعمق اصرار المسلمين على عروبة لبنان، وبالمقابل رفض المسيحيين لهذه العروبة.

الاستاذ أمين ناجي:

اود ان يوضح الدكتور تيان ما يعنيه بعبارة شعب عربي أصيل، التي افهمها بالنسبة لسكان الجزيرة العربية قبل الاسلام وبعده، علماً انهم كانوا مسيحيين ويهوداً ووثنيين.

الدكتور ندي تيان:

المقصود ان اللبناني عربي اصيل بقدر ما هو السوري عربي اصيل، أو المصري، أو العراقي. وأوضح ان النظرية العرقية ليست كافية لتحديد (القومية) الهوية، بل هناك حضارة، ولغة مشتركة، وتقاليد، وعيش مشترك بين سكان الدول العربية، هذه العوامل المشتركة تولدت منذ الفتح العربي حتى الآن، مما جعل المجموعة البشرية في لبنان تتمتع بذات المميزات للشعوب العربية ما عدا عامل الدين الذي لا يعتبر ضرورياً لتكوين أمة.

الاستاذ أمين ناجي:

استغرب جداً ان تكون العلائق على هذه القوة وبهذا العمق، بين شعوب وسكان الدول العربية، ولا ينادي الدكتور تيان بالوحدة العربية السياسية من المحيط الى الخليج. فكيف تكون وحدة حياتية شعبية بهذا العمق، حضارة ولغة وتقاليد وعيش مشترك، ولا ننادي بالكيان العربي الواحد؟

الدكتور ندي تيان:

الجواب الجوهري، ان أنظمة الدول العربية وهي بمعظمها ديكتاتورية، ما تزال تتسم بالطابع الديني، وحين زوال هذا الطابع لا أرى مانعاً من المناداة بالوحدة العربية، فمعظم الدول اصبحت تنزع الى الوحدة. والتحفظ عندي سببه الارتباط الديني.

الاستاذ امين ناجي:

لا يؤاخذني الدكتور تيان اذا قلت ان في كلامه تناقضاً فاضحاً. فكيف تقوم في ما بين «العرب» جميعاً - بمن فيهم اللبنانيون المسيحيون - حضارة واحدة وتقاليد واحدة وعيش مشترك (علماً بأن هذه المصطلحات ولفظة «أمة» بحاجة الى تعاريف واضحة) ولا يكونون جميعاً خاضعين لنظام حياتي موحد (بكسر الحاء) يقود تلقائياً الى وحدة سياسية. فاما ان الاسلام يشمل الجميع، بمن فيهم اللبنانيون المسيحيون، واما لا. وفي الحالة الثانية يكون اللبنانيون المسيحيون - على الاقل - خارجين عن هذا النظام الحياتي الموحّد (بفتح الحاء) والموحد المعبر عنه بالحضارة الواحدة والتقاليد الواحدة والعيش المشرك. اما القول بكل ما يوحد ثم اعتبار الاسلام عائقاً - بالنسبة للمسيحيين - دون التوحيد، فهو قول يناقض ذاته بذاته.

الدكتور جان شرف:

ان ارتباط الدول العربية بالدين يطرح على الصعيد المنهجي، تساؤلاً حول الدين. هل هو عامل اجتماعي جانبي (Epiphénomène) ام هو مكون لجماعة ما على الصعيد العام؟ اعتقد، حسب الوقائع، ان الدين كان ولا يزال عاملاً اجتماعياً مكوّناً، وهو يفرض سلوكاً وتفكيراً وتطلعات معينة. وكيف الحال في دين يشكل ايديولوجية مغلقة كالدين الاسلامي. حتى ان مفهوم التطور في الاسلام هو رجعي Rétrospectif، فمن سموا بالمصلحين في الاسلام في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، قالوا بأن الاصلاح هو عودة الى جذور الاسلام. واذا أردنا ما يجب ان يكون، علينا ان نطلب من كل دين ان يكون ما ليس هو، وهل هذا مستطاع؟ فاذا تمكن الاسلام ان يكون ما ليس هو انحلت المشكلة.

الدكتور ندي تيان:

لماذا اذاً التفريق بين الدول الاسلامية وبين الدول العربية؟ لماذا التفريق بين تركيا والدول العربية؟

شرف وناجي:

انه تفريق سياسي فقط.

الاستاذ أمين ناجي:

انا اعارض ما قاله الدكتور تيان، وأؤيد ما قاله الدكتور شرف:

١ ـ هل ان تقاليدنا هي كتقاليد العراقي او الليبي او مشابهة لها؟

٢ ـ من حيث الاثنية، ليس هنا اثنية واحدة وليس هناك عرق عربي واحد.

٣ ـ العيش المشترك: أقول انه حتى في قلب لبنان لا يوجد وحدة عيش مشتركة، فكيف الحال في هذه البلاد المترامية الاطراف، حيث فيها كل شيء مختلف حتى اللغة. هناك فرق جوهري بين اللغة الرسمية ولغة التخاطب العفوية. يقول ساطع الحصري في تعريفه للغة القومية انها «لغة الام والبيت». وفي علم الجميع ان لغة الام والبيت هي التي تخاطب بها الام ولدها، ويتخاطب بهاالناس مع بعضهم. وهي غير اللغة الرسمية. ويكفي هذا للتدليل على انه لا توجد لغة ام وبيت واحدة في العالم العربي. ويؤكد الاب روفائيل نخله اليسوعي، ان في العالم العربي ما لا يقل عن عشرين لغة. حتى الآن بيني انا اللبناني وبقية الشعوب العربية لا توجد لغة واحدة، ولا تقاليد واحدة، ولا وحدة عيش فأين الحضارة الواحدة؟

ومن جهة اخرى، عندما نقرأ توصيات مؤتمرات المنظمات الاسلامية في العالم المنعقد في مكة المكرمة في نيسان ١٩٧٤، ونقرأ كلام ميشال عفلق عن العروبة والاسلام، لا أرى اي امكان بأن يأتلف الاسلام والعلمانية. قناعتي حتى الآن ان لا وجود لعروبة دون اسلام، واقول انه لولا لبنان لسميت جامعة الدول العربية جامعة الدول العربية الاسلامية.

الاستاذ فارس الحاج:

الاحظ ان الاستاذ ناجي أكد واقع كون لبنان عربياً، بالدلائل التي أشار اليها، وهو يخالف الدكتور تيان في قوله اننا نشترك مع العرب في حضارة واحدة ناشئة عن عيش ولغة وتقاليد مشتركة، وما يهمنا حصراً وبوضوح هو معرفة نقاط التلاقي مع الجناح الآخر، الذي يصر على «لبنان العربي» بكل معنى الكلمة، وهل من مانع يحول دون الاخذ بما يقوله الدكتور تيان لجهة تطوير الذهنية الدينية، وبالتالي ابراز النهج العلماني في المجتمع المسيحي وبشكل اقوى واشد في المجتمع الاسلامي، بحيث تبين من آرائنا جميعاً ان الاسلام لا يتقبل العلمانية.

الدكتور ندي تيان:

انا اعتقد انه آن الاوان لكي نتلاقى مع الجناح الآخر، ونساعده، ونؤازر بعض الشباب المثقف لديه، لاعادة فتح باب الاجتهاد المقفل لدى السنيين منذ القرن الثالث عشر، والذي لا يزال يعمل بموجبه عند الشيعة، ولتطوير بعض المفاهيم من اجل الوصول الى بناء دولة عصرية علمانية، تحترم كل المعتقدات الدينية، وتميز بين شؤونها والشأن الديني، وتفسح في المجال لكل مواطن بأن يعتنق المذهب او الدين او الفكر الذي يريده، بذلك نتخلص من الدولة التيوقراطية التي لا تزال سائدة في معظم البلدان العربية.

الاستاذ أمين ناجي:

بعد ما تقدم سماعه من تحليل وتوضيح اود ان اجيب على مسألة هوية لبنان العربية بالآتي:

لبنان بلد عربي، ودولة عربية، ووطن عربي، واللبنانيون عرب. انما كل ذلك من حيث الانتماء السياسي. واشدد على هذه الفكرة كثيراً. وبفعل ظروف جغرافية وتاريخية، وبفعل وجود المسلمين في لبنان. ولكن من حيث الهوية الذاتية، وبالتالي القومية، فاللبنانيون ينتمون الى اثنيات متعددة، ليست بالضرورة كلها عربية او ذات صفة عربية. ولو كانت الهوية الذاتية عربية ايضاً، لما كان من مبرر لكي نبقى بعيدين عن العمل للوحدة العربية السياسية من المحيط الى الخليج. وهذا بنظري السبب الاساسي في اصرار المسلمين على الصفة العربية، والنعت العربي، وفي تحفظنا على هذين النعت والصفة. ولهذا ايضاً نقبل بالعروبة بقدر ما لا تكون العروبة قومية. اما من حيث نقاط التلاقي مع الجناح الآخر، فأرى ان ما يجمعنا هو الاعتراف من قبل الجميع بالانتماء السياسي العربي، وهذا من مستلزمات الميثاق الوطني، اذ لو كانت العروبة قومية بنظر جميع اللبنانيين دون استثناء، لما كان هناك ضرورة لميثاق وطني يقول لا للحماية الاجنبية، ويقول لا للوحدة العربية. اما بالنسبة للمستقبل فأتمنى اشد التمني ان يفتح المسلمون باب الاجتهاد وان يتغلب هذا الاجتهاد على التناقض القائم بين

الاسلام والعلمانية، عند ذاك يصبح لكل حادث حديث، وبوجود معطيات جديدة تقوم ابحاث جديدة وبالتالي تتكون مواقف وارادات جديدة.

الدكتور جان شرف.

عندما تستعمل كلمة الوحدة وكلمة القومية، هل هما بمعنى واحد قومي ام لكل تعبير معنى خاص به؟

الدكتور ندي تيان:

يمكن أن تكون الوحدة مبنية على قومية واحدة، أو على جمع بين قوميات مختلفة، والاتجاه العام حالياً في دول العالم هو نحو الوحدة، وهذا ما بادرت الدول الاوروبية للعمل اليه، ولكن الوحدة الاوروبية مبنية على قوميات مختلفة، وفيما يتعلق بالوحدة العربية وموقف اللبنانيين بالنسبة اليها، يمكن ان يطرح السؤال: هل هذه الوحدة هي على اساس قومية واحدة او عدة قوميات؟ اعتبر ان هذه الوحدة يمكن ان تكون مبنية على قومية واحدة، وهي القومية العربية، اذا ما أزيل كل خلط بين الدين الاسلامي، ونظرية القومية العربية، والمطلوب من اللبنانيين خاصة المسيحيين متابعة ما سبق وقام به بعض المفكرين الموارنة في تطوير الفكر العربي، والوصول الى الفكر العربي الاسلامي.

الاستاذ فارس الحاج:

أود الملاحظة انه يمكن الفصل بين أية وحدة وبين القومية واسأل الاستاذ أمين ناجي، فيما اذا كان يسلم بهذا الامر، واذا تم الفصل بين القومية العربية والاسلام ماذا يبقى من تحفظات تجاه هذا الامر؟

الاستاذ امين ناجي:

اذا استعرضنا النظريات القومية في مكان منشئها اي في اوروبة نرى ان الدعوة لأي وحدة سياسية كيانية في القرن التاسع عشر، كانت تنطلق دائماً من الدعوة لقومية ما، بمعنى ان الدعوة القومية هي التي كانت تسعى الى الوحدة. استعمال كلمة «الوحدة» بمعان مختلفة يمكن ان يجرنا الى بلبلة اكثر مما يؤدي بنا الى الوضوح. بالنسبة للوحدة الاوروبية، فان اصحابها لا يقصدون بها الوحدة السياسية الكيانية. المقصود هو أكبر قدر ممكن من التقارب والتعاون. بهذا المعنى ايضاً قامت ما سمي جامعة الدول العربية حيث حافظت كل دولة على شخصيتها القانونية. هذا النوع من الوحدات شيء يختلف عن الدعوة الى الوحدة العربية السياسية التي ينادي بها القوميون العرب من أمثال البعثيين، وغيرهم. اذا فالكلام على القومية يفرض حتماً كلاماً على الوحدة. من جهة اخرى اذا افترضنا يوماً من الايام، وتخلصت العروبة في الاسلام، لا ان تتخلص منه كصفة، بل كمكون جوهري، من الآن الى ان تتخلص العروبة من الاسلام، لا ندري ما اذا كان الكلام على القوميات والوحدات سيبقى سارياً ام لا. فهل يحق لنا اليوم ان نفرض اجابة مسبقة لزمن لا ندري معطياته؟..

الدكتور ندي تيان:

يظهر لي ان الاستاذ ناجي قولني غير ما قلته، انطلقت عندما تكلمت عن القومية العربية، بأن على اللبنانيين ان يطالبوا بالوحدة العربية، ولا يعملوا من أجلها اذا كانت مرتبطة بالقومية العربية الا اذا تم الفصل بين القومية العربية والاسلام، وطالما لم يتحقق ذلك لا يمكن للبنانيين ان ينادوا بالوحدة العربية. وقد حصل ان نشأت الدولة قبل نشوء الفكرة القومية، تكونت الدولة ومن ثم نشأت القومية، وكمثل الدولة الاميركية: عندما اعلن الدستور الاميركي، الذي بموجبه نشأت دولة الولايات المتحدة، يمكن الجزم انه لم تكن هناك اية علاقة قومية، تجمع بين سكان هذه الدولة، والقومية الاميركية تكونت من بعد وجود الكيان السياسي، في حين انه هناك وحدة تحققت كالوحدة الايطالية استناداً الى القومية الايطالية، والوحدة الالمانية. التاريخ يعطي امثلة عن دول تأسست بناء الى دعوة قومية، وامثلة عن دول سبقت القومية.

الاستاذ امين ناجي:

عندما تكلمت على القومية والوحدة انما كنت انقل آراء القوميين الاوروبيين والذين اخذوا عنهم. اما حقيقة تفكيري المبين في دراسات عديدة، هي انني لا اؤمن بالقومية بمفاهيمها الاوروبية واعتبرها خدعة تاريخية كبيرة، ارفضها رفضاً باتاً، وقد برهن وجود الدول المستقلة حديثاً وهو العدد الغالب، ان الفكرة القومية كما نودي بها في أوروبة غير صحيحة، لهذا السبب الموضوع في رأيي هو الوجود السياسي لمجتمعات ما، او عدم وجودها السياسي...

الدكتور جوزف ريشا:

هناك شيء مهم بالنسبة للمستقبل، يتلخص بمدى قابلية التغيير في الذهنية العربية، وانتقالها من التفكير الديني، وقبولها بفصل الدين عن الدولة. كلبناني، أريد أن أفتش ان كان هناك تيار عربي ينادي بهذا الامر والى تجسيده فعلاً وممارسة، وهو غير متوفر حتى الآن، البعث السوري له الفضل الاكبر في اعطاء صورة بعدم التفرقة الدينية، انما يظل عند ظواهر الموضوع ان كان من ناحية التشريع او النص العقائدي، ولولا الوجود العلوي لتغير ربما النظام السوري

السؤال: هل بالامكان على مواطن عربي غير مسلم ان تسترضيه العروبة فكرياً وعقائدياً، وهل هناك ايديولوجيات عربية منفصلة عن الدين الاسلامي؟

برزت محاولات تاريخية، لاستبدال الاسلام كتيار فكري بتيارات اخرى. كما الماركسية التي ظهرت كحركة للحلول مكان الدين اليهودي. وضمن هذه التيارات يبرز دور سعادة ودور عفلق. فسعادة استبدل الدينين الاسلامي والمسيحي بدين سعاده وعفلق اعتمد مبدأ٠ ؤ الوحدة القوة. والمؤكد ان الصومالي والارتري والباكستاني، وغيرهم، الدين يحاربون ابن الجبل، هم منغمسون في الغريزة الدينية، والا ماذا يعني تصنيف اللبناني بالانعزالي؟ ماذا يفهم السوري البعثي بكلمة انعزالي؟ والسني في ماذا يعنوب بالانعزالي؟ المسيحي يستطيع أن يعيش مسيحيته دون تنافر مع الاسلام، فهل باستطاعة المسلم ان يعيش اسلامه بالقرب من مسيحية لبنان؟

عروبة المسيحي في لبنان بحاجة وبانتظار «لبنانية المسلم» كي تكملا سوية المسيرة.

الاستاذ فارس الحاج:

اتمنى على الندوة ان تغلب على الحوار الامور الواقعية وبهذا الاتجاه اطرح الآتي:

١ - هل يستبعد افتراض تغلغل الشيوعية في المحيط الاسلامي؟

٢ - هل ما يقال عن البعث السوري يصح بالنسبة للبعث العراقي والى اي مدى؟

٣ - عوضاً عن ان نسترسل في تأكيد رسوخ الاسلام في العروبة، وباتخاذ نهج المطالبة بالتطوير باتجاه العلمنة، ألا ترون من الافضل على الصعيد اللبناني وعلى صعيد التيار العالمي، ان نطلب الى النخبة المفكرة في الوسط الاسلامي تحديد نقاط التلاقي مع العلمنة؟

الدكتور جان شرف:

ان نشأة القومية في أوروبا كانت في الاساس موقفاً من الانسان المفكر تجاه المجتمع والدولة والتاريخ معاً، وكان ما سمي بالعقلانية، التي رفضت كل شيء او انها اعادت البحث والتقييم في التراث الذي ورثته أوروبا عن العصور الوسطى. وهنا اصطدمت العقلانية مع فكرة الدولة التيوقراطية. فكان ان خرج المفكرون بفكرة العلمانية، لتكون البديل لفكرة التيوقراطية. وفي مرحلة ثانية، نظراً لفشل العلمانية، نشأت فكرة القومية لتكون بديلاً للعلمانية، فاتخذت عدة اتجاهات، فكانت هناك النظرية القومية العنصرية في المانيا، وكانت نظرية الارادة المشتركة في فرنسا هذه الفكرة القومية اتخذت طابع الصراع الحضاري بين الفكر الالماني والفكر الفرنسي.

ان الفكرة القومية نشأت انطلاقاً من موقف تحرري فعندما وصلت الفكري الى مسيحيي لبنان، وحلت اما على أساس العنصرية (سعاده)، واما على اساس الارادة المشتركة، والتعاون للوصول الى تأكيد سياسي لشعب ما، من هنا نلاحظ ان الفكرة القومية، قصدوا الوجود السياسي على أساس التضامن بينما المسلمون تبنوا الفكرة القامية وقالوا بالقومية المبنية على العنصر العربي، على اللغة العربية، بينما الدين كان الجامع الاساسي.

من هنا نلاحظ ان قول العرب المسلمين بالقومية، كان ردة فعل تجاه الاتراك، ولم يكن نتيجة تحرر فكري عند المسلمين. وعدم امكانية هذا التحرر الفكري مرجعها ان الاسلام ليس فقط ديناً انما هو اطار للمعرفة، لا يمكن ان يفهم اي شيء الا على أساس الاسلام، من هنا تأتي استحالة تحرر المفكرين المسلمين من الاسلام، للانطلاق الى العقلانية. فالمصلحون المسلمون لم يفهموا الاصلاح الا عودة الى الجذور، بينما في اوروبا، كان الاصلاح خروجاً عن الجذور والانطلاق في اتجاهات جديدة، ركزت على دور الانسان في التاريخ، وعلى اهمية الزمن في الحضارة. اما في العالم العربي فالزمن دوري، ويترتب على هذا الموقف تأثير ربما يكون في اساس المعاناة الحضارية التي تكلمت عنها سابقاً، فاذا اردنا ان نلتقي حتى مع النخبة المفكرة في الوسط الاسلامي، لا بد اولاً من ان تعاني هذه النخبة من المأزق، فاما ان تثور على ذاتها فتتجدد، وتجدد معها القيم، واما ان تظل جامدة، وهنا يترك الامر للمسلمين بالذات. على المسلمين ان يعانوا من هذه العقدة الحضارية، اما ان يحلوا هذه العقدة بتخطيها واما ان يتجمدوا.

الاستاذ امين ناجي:

في الجواب على اسئلة الاستاذ فارس الحاج.

الجواب على السؤال الاول: لا شيء مستبعد ولا يمكن الحكم منذ الآن على فشل الشيوعية في الدخول الى المجتمعات الاسلامية، انما هناك شيء أكيد ان هناك نوعاً من أسلمة الماركسية، وذلك يظهر كما يلي:

١ ـ تصريحات بومدين بأن عقيدته ماركسية ـ اسلامية.

٢ ـ ان الاجتماعات الرسمية للحزب الشيوعي السوداني، تبدأ بتلاوة آية من القرآن.

٣ ـ مقال لعلياء الصلح في جريدة «النهار» ٣٠/٧/ ١٩٧١ وقد جاء فيه: «. . . لا أظن الشيوعية تحل محل الاسلام. قد يؤخذ ببعض مبادئها الاقتصادية. لكن التجارب تدل على ان المسلم يبقى مسلماً ان لم يكن دينياً فثقافياً، معاشياً، عرقياً، واضعف الايمان فولكلورياً. اما المسيحي فان الحد فلا يبقى له من المسيحية شيء». وردت السيدة الصلح على لسان احدهم، في عدد «النهار» ذاته، قوله: «الشيوعية العربية لم تقض على فرض من فروض الاسلام. كنت في موسكو عند انعقاد احد المؤتمرات الشيوعية العالمية. حين استأذن احد الاعضاء العرب ليصلي صلاة الظهر في ركن من اركان المبنى المنعقد في المؤتمر، ولن انسى هذا المنظر في حياتي».

الجواب على السؤال الثاني: المبادىء العقائدية هي نفسها. والمؤتمر القومي الثامن سنة ١٩٦٣، وضع منطلقات عقائدية نظرية هي نفسها بين الحزبين، الخلاف سياسي، يرتكز على تركيب شعبي سني في العراق، وعلوي ومسيحي واقليات غير سنية في سورية.

الجواب على السؤال الثالث: نحن نتمنى ان يقوم المسلمون بدراسة هذا الموضوع، وبدون ان نحكم مسبقاً على نجاح محاولة كهذه او على فشلها، فان تأكيد المفكرين المسلمين المعاصرين، وتأكيد المنظمات الاسلامية الحديثة على ان الاسلام دين ودولة، وسلوك واخلاق، وحياة يومية ومعاملات، لا يدل حتى الآن على امكان التلاقي بين جوهر الاسلام، وجوهر العلمنة، لان العلمانية تفترض استقلال المجتمع السياسي عن الدين، وعدم جعل التشريع الديني تشريعاً مدنياً. وفي لبنان اجراءات العلمانية، تفترض: ١ ـ الغاء رتبة المفتي الرسمية مع كل الدوائر والمكاتب الملحقة بها، ٢ ـ جعل الاوقاف مدارة بواسطة الدولة، ٣ ـ عدم اعطاء اي امتياز لرجال الدين، ٤ ـ جعل شؤون الزواج والطلاق والارث وكل ما له علاقة بالاحوال الشخصية خاضعاً لقانون مدني، ٥ ـ السماح لاي مواطن بتغيير دينه وباعتناق الالحاد وبالتبشير له اذا اراد، ٦ ـ واهم شيء على الصعيد النفسي هو ان يعتبر المسلمون انفسهم مساوين لبقية الناس. لا ان يعتبروا انفسهم «خير أمة اخرجت للناس»، ولا ان يعتبروا بقية الناس في ذمتهم وتحت حمايتهم. اما كيفية «فك الارتباط» بين العروبة والاسلام. فموضوع يميل الى الاستحالة اكثر من ميله الى النجاح. وبرهان ذلك ما يلي:

١ ـ لو لم يكن الاسلام هو جوهر العروبة لما كان من رابط جوهري بين الموريتاني والاريتري واليمني والعراقي وابن صيدا وطرابلس وبيروت الغربية. فاذا قيل لي بأن اللغة هي الجامع بين كل هؤلاء، اجيب: أية لغة؟ فاذا كانت اللغة المحكية، فان في العالم العربي، بحسب دراسات الاختصاصيين، نحواً من عشرين لغة محكية مختلفة. واذا كانت اللغة العربية، أجيب: انها اللغة الرسمية التي يجهل قراءتها والكتابة بها اكثر من ثلاثة أرباع «العرب». واليكم الاحصاءات التالية:

أ ـ يقول الدكتور عبد الوهاب الكيالي في «الموسوعة السياسية» ان «نسبة الاميين في الوطن العربي هي ٧٣ بالمئة من مجموع عدد السكان اي ما يمثل عام ١٩٧٠: ٩١ مليون امي من أصل ١٢٥ مليون عربي».

ب ـ جاء في دراسة اعدتها اليونسكو وقدمتها لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، الذي انعقد في المغرب في كانون الثاني سنة ١٩٧٠، ما يلي: «قدرت نسبة الاميين حوالي عام ١٩٦٠ من بين الراشدين الشباب من السكان الذين هم في سن ١٥ ـ ٢٤ سنة بما يقارب ٧٥ بالمئة» (مكتب الاحصاء في اليونسكو في باريس ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ص ١٠).

فكيف يمكن ان تجمع اللغة العربية كل هؤلاء الناس الذين يجهلونها؟

وبالاضافة الى ذلك، فان اعتبار اللغة العربية هي جامع العروبة المشترك هو اعتبار ديني ايضاً. فلقد جاء في دراسة في جريدة «الاهرام» بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٤، تحت عنوان: «بلاد العربية» ان هناك حديثاً شريفاً للرسول يقول فيه ما معناه: ان من يتكلم العربية عربي. وهذا يدل على انتساب العروبة حتى الى اللغة فقط انما يعود الى تعليم ديني. وهذا ليس علمانياً.

٢ ـ ولا ننسى ايضاً ما قاله السيد ميشال عفلق عن العروبة والاسلام. وها انني اورد هذه النصوص الثلاثة بدون اي

تعليق. يقول عفلق: «ان العرب ينفردون دون سائر الامم بهذه الخاصة. ان يقظتهم القومية اقترنت برسالة دينية، او بالاحرى كانت هذه الرسالة مفصحة عن تلك اليقظة... وما دام الارتباط وثيقاً بين العروبة والاسلام وما دمنا نرى في العروبة جسماً روحه الاسلام، فلا مجال اذن للخوف من ان يشتط العرب في قوميتهم» في سبيل البعث - الطبعة الثانية - ص ٥٥).

ويقول الاستاذ عفلق ايضاً: «ان اوروبا اليوم، كما كانت في الماضي، تخاف على نفسها من الاسلام. ولكنها تعلم الآن ان قوة الاسلام (التي كانت في الماضي معبرة عن قوة العرب) قد بعثت وظهرت بمظهر جديد هو القومية العربية» (المصدر نفسه - ص ٥٧).

ويقول الاستاذ عفلق ايضاً وايضاً: «فالفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية اذ تقرر انفصال القومية عن الدين، لأن الدين دخل على أوروبا من الخارج فهو اجنبي عن طبيعتها وتاريخها... في حين ان الاسلام بالنسبة الى العرب ليس عقيدة اخروية فحسب، ولا هو اخلاق مجردة، بل هو اجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم الى الحياة، واقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر، والتأمل بالعمل، والنفس بالقدر... فعلاقة الاسلام بالعروبة ليست اذاً كعلاقة اي دين بأية قومية» (المصدر نفسه - ص ٥٨).

الاستاذ فارس الحاج:

تناول ندوتنا هذه الامسية، النقطة الاولى من النقاط السبع عشرة، وهي المتعلقة بتوزيع الرئاسات الثلاث، وقد جاءت تأكيداً على العرف القائم كما ورد في النص وكما هو الواقع.

الدكتور ندي تيان:

علينا ان نتبين جذور توزيع الرئاسات طائفياً في لبنان.

الاستاذ فارس الحاج:

اعتقد، انه في العودة الى الجذور، يقتضي التمييز بين العرف العائد للرئاسة الاولى، والعرف المتبع بالنسبة لرئاستي المجلس والحكومة.

الدكتور جان شرف:

سأعرض التأكيد على العرف القائم تاريخياً، ومن ناحية علاقة هذا العرف بالتكوين الاجتماعي، والسلطة العليا في لبنان الامارة. فالعرف انبثق من تكوين الامارة الاجتماعي وطموحها السياسي منذ فخر الدين الثاني يوم تلاقت الطوائف اللبنانية وخاصة الموارنة والدروز، على انشاء كيان سياسي تتمثل فيه السلطة العليا بشخص الامير، على ان يكون حكماً وليس حاكماً على الاعيان، اي زعماء الطوائف وزعماء المقاطعات من امراء ومشايخ ومقدمين.

كانت السلطة شورى بين الامير والاعيان، اما هوية الامير فلم تكن مدار جدل لأن اعيان الموارنة لم يقدموا الطاعة للسلطان سليم سنة ١٥١٦، وبالتالي لم يعترف بهم كملة. بينما السلطان ثبت الاعيان الدروز وقدمهم على غيرهم، فقبل الموارنة تقية حكم الامير الدرزي ثم الامير المسلم الشهابي، علماً بان اي امير لم يجاهر بهويته الدينية، ويروي «هنري دي غيز» انه سمع من بعض سكان الجبل كلاماً حول الميثاق الذي يعطي حق الامارة للعائلة الشهابية، شرط ان لا يتجاوز الامير الصلاحيات المعطاة له من قبل الاعيان.

وفي عهد بشير الثاني حدث امران: الاول تحول اجتماعي واقتصادي في بنية الامارة، وقد رافق هذا التحول نمو سكاني عند الموارنة خاصة. والامر الثاني طلب بطريرك الموارنة: «الانعامات المطلوبة من مولانا السلطان» وهي مجمل حقوق الملة التي وافق عليها السلطان سنة ١٨٤١. وجاء في البند الثاني عشر «ان يكون الامير الحاكم مارونياً من العائلة الشهابية كما هو المعتاد». واستناداً الى العدد اثيرت مسألة هوية الامير ومعها مسألة السلطة العليا في الامارة. مما ادى الى الحركة الاولى سنة ١٨٤١ وتقسيم الامارة الى قائمقاميتين تمثل كل منهما اتحاداً فدرالياً من الطوائف الموجودة فيها وبضياع الكيان السياسي للامارة عادت الطوائف الى حكمها الذاتي مع ما رافق هذا الحكم من مآس حتى سنة ١٨٦٠. وقد اثيرت ممارسة السلطة العليا في القرى المختلطة على اعتبار ان الطوائف تأبى الخضوع لغير قوانينها وزعمائها.

وبصدور بروتوكول المتصرفية سنة ١٨٦١ فصلت السلطة السياسية والتشريعية عن الادارة التي ترأسها رجل غير لبناني شرط ان يكون مسيحياً من رعايا السلطان. وقد ساعد المتصرف مجلس ادارة منتخب تتمثل فيه جميع الطوائف. وهنا أطلب الى الدكتور تيان متابعة العرض التاريخي منذ نشأة الجمهورية.

الدكتور ندي تيان:

عندما صيغ الدستور اللبناني من قبل اللجنة الفرنكو ـ اللبنانية تم الاخذ بعين الاعتبار التركيبة الطائفية بلبنان، وقد نصت المادة ٩٥ من الدستور:

«بصورة موقتة والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة».

ولم يتطرق الدستور اطلاقاً الى توزيع الرئاسات بين الطوائف. وبمقتضى احكامه تم انتخاب السيد شارل دباس الارثوذكسي اول رئيس للجمهورية، بالرغم من اصرار بطريرك الموارنة على ترشيح السيد ملحمي، معتبراً بأن الرئاسة هي للموارنة. وأول رئيس جمهورية ينتمي الى الطائفة المارونية كان حبيب باشا السعد المعين من قبل المفوضية الفرنسية (لطفاً راجع الجداول التي تبين كيفية توزيع الرئاسات منذ ١٩٢٦). وتضمن الميثاق الوطني ـ الدستور غير المكتوب ـ ١٩٤٣ الاتفاق على توزيع الرئاسات الثلاث على الطوائف الكبرى الثلاث، ولم يتم الخروج عليه الا عام ١٩٤٦ حين انتخب حبيب ابي شهلا، اورثوذكسي، رئيساً لمجلس النواب ولعدة شهور فقط. فهذا الميثاق بقي كما هو معلوم عرفاً، والعرف عندما يقبل به الشعب ضمناً ولا يطعن به جدياً يصبح قاعدة ملزمة، ويحصل ان تكون القاعدة العرفية اكثر الزامية من القاعدة المكتوبة، والمثل على ذلك هو الدستور البريطاني، الذي لا يزال دستوراً عرفياً بمعظم احكامه، واثبت الزمن مكانته.

رؤساء الجمهورية			
شارل دباس	١٩٢٦ ـ ١٩٣١	انتخاب	ارثوذكسي
حبيب باشا السعد	١٩٣٤ ـ ١٩٣٦	تعيين	ماروني
اميل اده	١٩٣٦ ـ ١٩٤٠	انتخاب	ماروني
الفرد نقاش	١٩٤١ ـ ١٩٤٣	تعيين	ماروني
ايوب تابت	١٩٤٣ ـ	رئيس دولة معين	بروتستانتي
بترو طراد	١٩٤٣ ـ	رئيس دولة معين	بروتستانتي
بشارة الخوري	١٩٤٣ ـ ١٩٥٢	انتخاب	ماروني
كميل شمعون	١٩٥٢ ـ ١٩٥٨	انتخاب	ماروني
فؤاد شهاب	١٩٥٨ ـ ١٩٦٤	انتخاب	ماروني
شارل حلو	١٩٦٤ ـ ١٩٧٠	انتخاب	ماروني
سليمان فرنجية	١٩٧٠ ـ ١٩٧٦	انتخاب	ماروني

رؤساء المجلس النيابي		
موسى نمور	تموز ١٩٢٦ ـ تشرين اول ١٩٢٧	ماروني
الشيخ محمد الجسر	أيار ١٩٢٧ ـ ايار ١٩٣٢	سني
شارل دباس	ك ١٩٣٤ ـ ت ١٩٣٥	اورثوذكسي
خالد شهاب	ت اول ١٩٣٥ ـ حزيران ١٩٣٧	سني
بترو طراد	ت اول ١٩٣٧ ـ ايلول ١٩٣٩	بروتستانتي
صبري حماده	ايلول ١٩٤٣ ـ تولى عدة مرات	شيعي
حبيب ابو شهلا	ت اول ١٩٤٦ ـ نيسان ١٩٤٧	ارثوذكسي
احمد الاسعد	حزيران ١٩٥١ ـ ايار ١٩٥٣	شيعي
عادل عسيران	آب ١٩٥٣ ـ ت اول ١٩٥٩	شيعي
كامل الاسعد	تولى عدة مرات	شيعي

رؤساء مجلس الوزراء		
اوغست اديب	١/٦/١٩٢٦ تولى عدة مرات	ماروني
بشارة خليل الخوري	٥/٥/١٩٢٧ تولى عدة مرات	ماروني
حبيب باشا السعد	١٩/٨/١٩٢٨ الى ١٤/٥/١٩٢٩	ماروني
اميل اده	١٢/١٠/١٩٢٩ الى ٢٠/٣/١٩٣٠	ماروني

مجلس المديرين	من ١٠/٥/١٩٣٢ الى ٢/١/١٩٣٤	
امانة سر الدولة		
عبدالله بيهم	٢/١/١٩٣٤ الى ٢٠/١/١٩٣٦ ومن ٢١/٩/١٩٣٩ الى ٩/٤/١٩٤١	سني
رؤساء مجلس الوزراء		
خير الدين الاحدب	٥/١/١٩٣٤ الى ٣٠/١٠/١٩٣٧ عدة مرات	سني
خالد شهاب	٢١/٣/١٩٣٨ الى ١/١١/١٩٣٨	سني
عبدالله اليافي	١/١١/١٩٣٨ تولى عدة مرات	سني
احمد الداعوق	٢١/١٢/١٩٤١ الى ٢٧/٧/١٩٤٢	سني
سامي الصلح	٢٧/٧/١٩٤٢ الى ١٨/٣/١٩٤٣	سني
رئاسة الدولة والحكومة		
الدكتور ثابت	١٨/٣/١٩٤٣ الى ٢١/٧/١٩٤٣	بروتستانتي

الدكتور جان شرف:

الى اي حد تعبر المادة ٩٥ من الدستور عن الواقع الاجتماعي في لبنان، ويمكنها ان تساعد على تخطي الوضع الطائفي؟

الدكتور ندي تيان:

ماذا يعني التأكيد على العرف وهل يتوافق ام لا مع لبنان الجديد، وهل هو ضروري؟

الدكتور جوزف ريشا:

لماذا الاصرار على التأكيد على العرف، وهل يرضي الفئات التي تطالب بالعلمنة؟

الاستاذ فارس الحاج:

أتصور ان الاصرار على التأكيد على العرف مرده الى عدم امكانية تطبيق العلمنة، على الاقل في الظرف الحاضر وبالنسبة للمسلمين.

الاستاذ أمين ناجي:

قبل أن أجيب على السؤال، أطرح الآتي: هل ان الشعب اللبناني متجانس وموحد من حيث تكوينه البشري ومن حيث تطلعات ابنائه الوطنية والقومية؟

انا اعتبر ان الشعب اللبناني غير متجانس وغير موحد، من حيث تكوينه البشري، ومن حيث تطلعاته الوطنية والقومية، لذلك لا يمكن ان يكون الحكم شكلاً من الاشكال الموحدة، بل انعكاساً لوضعه الاجتماعي، أي شكلاً من الاشكال الاتحادية. وفي كل نظام اتحادي لا بد من توزيع المسؤولية على: اما المناطق الجغرافية التي تكون الاتحاد، واما على الجماعات الطائفية او الاتنية التي تكون عملياً الاتحاد. ولما كان لبنان في واقعه وليس في دستوره اتحاداً لطوائف ـ اتنيات، فلا يمكن الا ان توزع المسؤوليات على هذه الطوائف ـ الاتنيات على نحو تعتبره هذه الجماعات عادلاً. ان القوميين عموماً والعلمانيين خصوصاً لا يقبلون بمعيار لتسلم اية مسؤولية في الدولة الا معياة الكفاءة والاخلاص، وهذا صحيح في المجتمع الموحد وطنياً بنوع خاص. ولما كان الشعب اللبناني غير موحد لا بشرياً ولا وطنياً، ولما كان المسيحيون فيه يخافون على وجودهم الكياني والسياسي من اية وحدة عربية، لذلك، فهم يرون ان التأكيد على هذا العرف تأكيد ينسجم والواقع المجتمعي، وينسجم وعقدة الخوف عندهم، ويساعد على اقامة توازن صحيح في المجتمع اللبناني.

الدكتور جوزف ريشا:

منذ رفض الطوائف الاسلامية الاستفتاء الدستوري الى مرحلة تعديل الدستور سنة ١٩٤٣ ووضع الميثاق الوطني، اعتبرها مرحلة غامضة من تاريخ لبنان، يستخلص منها ان الشعب اللبناني كان غير ناضج في حينه قبل ان يكون غير متجانس لاستقبال مسؤوليات تقرير المصير، والذي ساعد على استمرارية الحكم آنذاك، وتولي الرئاسات الاولى شخصيات دون التقيد بالعرف في التمثيل الطائفي، هو وجود قوة الانتداب العسكرية التي كانت تشكل عنصراً قوياً في حل المشكلات السياسية آنذاك. والسؤال المطروح اليوم حول التأكيد على العرف القائم، سؤال يطلب ايضاح: من هي القوة الوطنية التي تسمح باستمرارية عرف؟ حين يقول الاستاذ امين ناجي، بأن الشعب اللبناني غير متجانس من حيث تكوينه البشري وتطلعات ابنائه الوطنية، وهنا تبرز خطورة الموقف المستقبلي، اذ اقول ما الذي يمنع بأن تكون الوثيقة الدستورية استراحة محارب لا نهاية بحد ذاتها، ومن المؤسف الملاحظة بأنه حينما يطلب من الشعب اللبناني حلاً جذرياً لما يتخبط به، يختار أهون الامور واسهلها مرّحلياً، فالتأكيد على العرف سيبقى بنظري حالياً، ما اسماه بعضهم بالارجحية المسيحية، بانتظار ما سيحرك في المستقبل استمرارية هذه الارجحية.

الدكتور ندي تيان:

١ ـ اني اوافق على ما قاله الاستاذ امين ناجي، كون لبنان لغاية الآن دولة ذات اتحاد طائفي، وطالما ان الموضوع لا يزال هكذا، فلا بد من ان يحصل اتفاق بين الطوائف المؤلفة لهذا الاتحاد حول طريقة ممارسة الحكم وتوزيع هذه الممارسة على بعضها البعض.

٢ ـ بعد هذه الحرب الطائفية التي عاشها لبنان، لا يمكن باعتقادي الغاء هذا التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث لان النعرات الطائفية والمخاوف المسيحية ازدادت.

٣ ـ ولكن لا بد من اجل بناء لبنان الجديد ان يتطور المجتمع اللبناني وينصهر في ما بين ابنائه، ونتنقل من الولاء الطائفي الى الولاء للدولة، ونصل بالتالي الى نظام العلمنة الشاملة.

٤ ـ وضمن مرحلة انتقالية ارى ان يبقى التأكيد عرفياً على توزيع الرئاسات دون تدوين ذلك في نص دستوري، واعتبر ان هذا من وحي الوثيقة الدستورية بحد ذاتها، عندما استبدلت عبارة «تثبيت» بعبارة «التأكيد».

الاستاذ فارس الحاج:

ماذا يترتب من الناحية الدستورية والقانونية على «اعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين».

الدكتور ندي تيان:

تمثيل كل من الرؤساء الثلاثة لكل من اللبنانيين اراه أمراً ضرورياً خاصة فيما يتعلق برئيس الجمهورية كونه الحكم الاخير بين اللبنانيين، واشير الى انه كلما تحول احد الرؤساء الى ممثل لطائفة معينة، نشأت أزمة كبيرة في لبنان، مع العلم بأن معظم رؤساء الجمهورية قد رجح انتخابهم ارجحية اسلامية في مجلس النواب.

الدكتور جوزف ريشا:

الا تعتقدون ان المطالبة بالغاء طائفية الرئاسات هي مدخل او خطوة اسرع نحو العلمنة الشاملة.

الدكتور ندي تيان: نعم.

الاستاذ امين ناجي:

شكلاً نعم، جوهراً لا، لان هذا الالغاء مقبول من المسلمين لانه يسمح لهم بالهيمنة على الحكم، ومرفوض من المسيحيين لانه لا يضمن لهم امرين اساسيين:

الاول: استمرارية الوجود اللبناني المستقل.

الثاني: تحولهم من مواطنين الى أهل ذمة. فما دام هذا الشعور قائماً، فان هذا الاجراء يعيد البلاد الى الوراء اي ليس خطوة عملية نحو العلمانية. ومن جهة اخرى اعتقد ان استمرارية، التوزيع المعمول به باق وذلك للاسباب التالية:

١ ـ لانه لا دليل ايجابي حتى اليوم على امكان قبول المسلمين بالعلمانية.

٢ ـ لان المسيحيين كما قال الدكتور حسن صعب في الندوة الاولى لاسبوع الفكر الملتزم سنة ١٩٦٨، لا يثقون بأن المسلمين اذا استلموا الحكم أي رئاسة الجمهورية يبقون على استقلال لبنان وعلى سيادته[1].

٣ ـ ليس من دليل حتى الآن على ان المسلمين مستعدون للتنازل عن تطلعهم نحو الوحدة العربية السياسية الكيانية. كل ما يجري ويقال يدل على سعي حثيث لهم نحو هذه الوحدة.

٤ ـ ان الشعب اللبناني، كما يقول بيان الرئيس كرامي في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٥، والموافق عليه من مجلس الوزراء في التاريخ ذاته، يتألف من مجموعة اقليات تريد كل أقلية منها المحافظة على معتقداتها وثقافتها واسلوب حياتها[2].

اذاً: لا مجال لالغاء هذا التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث الا بشرطين رئيسيين:

الاول: ان يطمئن المسيحيون انهم لن يكونوا، ولا بأي شكل من الاشكال، نوعاً من أنواع اهل الذمة.

الثاني: ان يجمع اللبنانيون على مفهوم وطني واحد، اما نهائية الاستقلال اللبناني، واما الايمان بالوحدة السورية، واما الايمان بالوحدة العربية.

واذا لم يتحقق هذان الشرطان واذا لم تتغير المعطيات الاساسية للتكوين اللبناني بشرياً ووطنياً، فان النظام الفدرالي للحكم سيبقى قائماً.

الدكتور جان شرف:

ان مسألة تكوين لبنان البشري هي مسألة تقاس في المكان والزمان، وقد تحكمت بتاريخ لبنان الاجتماعي والسياسي، وتعود اهمية هذه المسألة، لا الى التكوين الاثني، والى الحجم البشري، انما الى تمثيلها للتباين الحضاري وما ينتج عنه من سلوك فردي وجماعي، وتطلعات مستقبلية تؤثر في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية وان تمثيل الطوائف الحضاري قام على اساس الانتماء الطائفي للجماعات البشرية، تحكم هذا الانتماء بالنمو الطائفي، وافرز طبيعة الاجتماع السياسي، وقد انعكست هذه الطبيعة على شكل الدولة ومفهوم السلطة في لبنان منذ تكوين الامارة المعنية.

الاستاذ امين ناجي:

هل يعتقد الدكتور شرف انه في المدى المتوسط حتى لا اقول القريب يمكن لبنان ان يتجاوز التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث؟

الدكتور جان شرف:

لا اعتقد بمثل هذه الامكانيات.

١ ـ انظر الملحق رقم ٣.

٢ ـ انظر الملحق رقم ٢.

الدكتور جوزف ريشا:

هل يعتقد الدكتور شرف بأن توزيع الرئاسات الثلاث بشكل لا ينحصر بمارونية الاولى بل بمسيحية الاولى، وباسلامية الرئاستين الباقيتين، الا يشكل مدخلاً الى علمنة مستقبلية.

الدكتور جان شرف:

اذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة الاجتماع السياسي القائمة على استقلالية الطوائف، نلاحظ ان تركيب لبنان السياسي هو انعكاس لاتحادية الطوائف، واذا نظرنا الى الوثيقة الدستورية من حيث وظيفة القوانين الآيلة الى تطوير المجتمع وتخطي واقعه، نلاحظ ان التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث يعكس الامور التالية:

١ ـ واقعاً تاريخياً.

٢ ـ استقلالية الطوائف.

٣ ـ الطبيعة التعاقدية للمجتمع اللبناني، التي تتمثل بتجزئة السلطة بين الرئاسات الثلاث. وان هذا الواقع لا يمكن تخطيه طالما ان الطوائف تأبى التنازل عن هويتها، وما تفرضه هذه الهوية من تطلعات مستقبلية. اما ان تكون المطالبة باعطاء الرئاسة الاولى للمسيحيين دون حصرها بالموارنة، والثانية والثالثة للمسلمين دون حصرها بطائفة معينة، فأمر قد يساعد على التقرب من العلمنة، على اعتبار ان الرئاسة الاولى للمسيحيين قد تخفف من حدة الولاء الوطني، وقد يفترض مثل هذا الاقتراب تغيراً في الذهنيات السائدة وترجيحاً لوظيفة الدولة والقوانين على الارتباط بالزعامات المسيطرة.

الاستاذ فارس الحاج:

أود ان اشير الى ان ما ذهب اليه الدكتور شرف هو افتراض بعيد التحقيق فيما لو أصبحت الرئاسة مسيحية وغير محصورة بالموارنة، علماً بأن ما يسلم به، بأن اقرار العلمنة امر يتعدى توزيع الرئاسات، ويرتبط جوهرياً بالاسلام الذي على ما يبدو، «لا يأتلف مع العلمنة»، ومن هنا لا أرى كيف يطلب الدكتور ريشا حلاً جذرياً للمسألة الطائفية في لبنان، والمعطيات حتى الآن لا تفسح في المجال لحل آخر غير ما ورد في الوثيقة بالنسبة لهذه النقطة بالذات.

الدكتور جوزف ريشا:

يبقى من المسلم به بأن المطالب الاسلامية، ومسألة المشاركة التي طرحت في السنوات الاخيرة، من أهم المشاكل التي بواسطتها تدخلت الفئات الاخرى، ووجدت لها طريقاً للحوادث المؤسفة حالياً، وبرأيي ان الحل الجذري المطلوب لن يكون بوثيقة دستورية جديدة، تضمنها حالياً سوريا، وانما بنقل الصراع من صراع طائفي، وامتيازات طائفية، الى صراع اجتماعي تشكل فيه التيارات المعروفة باليسارية، وبالتيارات الاصلاحية الاجتماعية، جناحين يضمنان التحاماً طائفياً، نظراً للمطلب الاساسي الذي يبقي الصراع، نحو حياة اجتماعية عادلة وحرة تضمن تكافؤ الفرص.

الاستاذ فارس الحاج:

الا يعتبر الدكتور ريشا انه اعتمد كثيراً على الحل الاجتماعي من اجل حل المسألة الطائفية؟

الدكتور جان شرف:

أنا اود ان اسجل ملاحظة، ان الندوة قد استرسلت كثيراً في معالجتها لمختلف المواضيع على الناحية الوصفية، ولم تحاول كفاية ان تتخطى الامر الواقع لطرح ما يمكن ان يشكل، انطلاقة الحل على الاقل للمسألة الطائفية، فالسلبيات هي واقع يتحكم الى حد ما بتفكيرنا ويفرض علينا منهجاً معيناً في معالجة مشاكلنا. المطلوب على ما اعتقد ان نبدل في جوهر المعادلة الطائفية، لنخلق دينامية اجتماعية عن طريق نقدنا للمفاهيم والقيم الموروثة، ومن ثم الانتقال الى مرحلة التجديد والبناء، وقد يكون هنا تغيير مفهوم الدولة.

الاستاذ فارس الحاج:

مقاطعاً: نحن الآن بصدد مناقشة نقطة واحدة من الوثيقة، علماً بأن النقاط الاخرى التي تشير الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون موضع ندوات لاحقة.

الاستاذ امين ناجي:

رداً على الدكتور ريشا اقول: لا يمكن اختراع الصراعات. ولا يمكن نقلها اعتباطاً من نوع الى نوع. الصراع يقوم على واقع يمثل اختلافاً. والواقع هما الامران اللذان ذكرتهما، واستطرد بأن رئاسة الدولة لا يمكن حتى في المستقبل المتوسط،

كي لا اقول البعيد، الا ان تكون للموارنة ورئاسة الوزارة الا للسنة، - رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة هما قطبا الحكم الاجرائي لان الموارنة يتزعمون نزعة سياسية، والسنة يتزعمون نزعة سياسية هي، حتى الآن، مناقضة للاولى. هذا مع العلم ان ما من طائفة مسيحية في لبنان عندها القدرات والامكانات التي عند الموارنة في هذا الصدد.

الاستاذ فارس الحاج:

نتابع في هذه الامسية مناقشة الرسالة - الوثيقة الدستورية وبالحصر النقطة الثانية من نقطها السبع عشرة وهي المتعلقة بتوزيع المقاعد النيابية في لبنان، ويسعدني ان ارحب بالدكتور خيرالله غانم لمشاركته في ندوة «اللبناني» لاول مرة.

الدكتور خيرالله غانم:

توزيع المقاعد على الطوائف.

١ - قضية غير مرتجلة مبنية على تكوين الدولة وشكلها السياسي المركب الفدرالي.

تم التوزيع على اساس قانون المشاركة في الدولة الفدرالية اللبنانية تبعاً لدستور عام ١٩٢٦ وميثاق ١٩٤٣ والقرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ اذار سنة ١٩٣٦ وقانون الطوائف ٢ نيسان ١٩٥١. كل هذه القوانين الاساسية تظهر ان الدولة اللبنانية هي دولة مركبة complexe بشكل فدرالي فمن حق الطوائف اذاً، ان تشترك في الحكم المركزي للدولة، وان توزع على الطوائف، كطوائف، مراكز سياسية وادارية في الاجهزة المركزية هذه هي ابعاد المادة ٩٥ من الدستور والمادة ٩٦ من المرسوم ١١٢/ ١٩٥٩ قانون الموظفين.

٢ - النقطة الثانية ان نسبة ٦ على ٥ قد لا تكون دقيقة ولكن اتفق عليها بعد احصاء ١٩٣٢ بين واضعي الميثاق الوطني، الرئيسين بشاره الخوري ورياض الصلح، وتكرست بالقرار رقم ٣١٢ تاريخ ١٣ تموز ١٩٤٣

ان تغير قاعدة التوزيع تتم على اساسين:

أ - مجابهة شكل الدولة اللبنانية، المركبة بعلمية وموضوعية. هذا الشكل الفدرالي يفرض خلق مجلسين:

- مجلس شيوخ يمثل الطوائف كمجموعات حضارية متساوية.
- مجلس نيابي يمثل المواطنين بمعزل عن التوزيع الطائفي.

ب - ثاني طريقة في تغيير شكل الدولة من دولة فدرالية تعترف بالطوائف وبميزاتها، خصوصاً الاحوال الشخصية الى دولة وحدودية الشكل، لا تعترف بوجود الطوائف، ولا بقوانينها ومحاكمها.

هذه الدولة الوحدوية نسميها الدولة العلمانية، لكن بذلك نعطي معنى جديداً للعلمانية، لانها تعني فصل السلطة الدينية، عن السلطة السياسية ولبنان هو دولة بهذا المعنى، ولو فدرالية طائفية. اما العلمانية التي نتكلم عنها في لبنان اليوم فهي تغيير شكل الدولة من مركبة فدرالية الى وحدوية، بعدم الاعتراف بالطوائف ولا بقوانينها. ويجب الملاحظة ان العلمانية لا تقتصر فقط على الغاء الطائفية السياسية، اي الغاء قانون المشاركة في الدولة الفدرالية. اكثر من ذلك ان الغاء قانون المشاركة والابقاء على قانون استقلالية الطوائف قد يأتي بيوم يستأثر فيه منتمون الى طائفة معينة بكل أو بغالبية مناصب الدولة السياسية والادارية، مما يحمل سواهم من الطوائف المحرومة الى التصادم حتى دموياً مع الطائفة المحظوظة! (مثال: الحبشة، السودان، الفيليبين).

لتلافي هذا الخطر يجب الغاء الاعتراف بالطوائف بالذات، هذا هو المعنى الصحيح للعلمانية على الطريقة اللبنانية. أكثر من ذلك هناك تحفظ لا بد من ابدائه في كل حال حول العلمانية. فالعلمانية اللبنانية اي الغاء الاعتراف بالطوائف وقوانينها قد لا تكون حلاً جذرياً نهائياً للمشاكل السياسية والاختيارات الحضارية في لبنان لان الغاء الطوائف لا يمكن ان يلغي الانتماءات السياسية والاجتماعية للبنانيين وستظل اختيارات هذه المجموعات من المنتمين تختلف مع اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، وسيظل المنتمون غير المشتركين بقيادة البلاد سياسياً يشعرون بالغبن وبخطر الزوال الحضاري وسيظل اذاً خطر التصادم قائماً. اضف الى ذلك ان العلمنة المطلقة التي فيها احراج للمتدينين، لا تمثل بحد ذاتها اية قيمة تقدمية لا من ناحية جوهرها الذي هو في لبنان تحويل شكل الدولة من مركبة فدرالياً الى وحدوية ولا من ناحية هدفها الذي هو القضاء على الفروقات الحضارية الموجودة حالياً في لبنان لخلق المجتمع «المنصهر». فالمجتمع المنصهر لا يمثل اية قيمة اخلاقية بالنسبة للمجتمع التعددي، فالمجتمع التعددي المسالم، العادل، برهان على الترقي الانساني الاكمل لان فيه قبولاً للآخرين ولو مختلفين.

على ضوء ما تقدم ان اعادة توزيع المناصب النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين هو حل ارتجالي غير علمي من ناحية نسبة التوزيع، الا اذا كان السبب في اعتماده هو محاولة خلق توازن بين الحضارتين الاساسيتين في لبنان الاسلامية الشرقية

والمسيحية الغربية. ولكن هل هذا التوزيع يخلق هذا التوازن؟ أكثر من ذلك دون النظر الى اسباب اقرار المناصفة، لماذا الاعتراف بالتعددية ومن هنا مبدأ التوزيع ثم الاعتراف بمبدأ التجانس والوحدوية في الوظائف الادارية مما يسبب خطراً على مبدأ التعددية؟ وأيضاً ان المناصفة التي اقرت بوجود مجموعتين حضاريتين عبر السبع عشرة طائفة في لبنان اقرت في نفس الوقت نتيجة حتمية لها عند التطبيق الا وهي الاكثرية المزدوجة في البرلمان المؤلف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين فمن اجل المساواة بين المجموعتين: لكي لا تشعر اي منها بغبن لاحق بها، ولكي لا تفرض احداها رأيها بشكل او بآخر على المجموعة الاخرى يجب تعداد اكثريتين في التصويت على كل قانون وفي كل اقتراع اكثرية في النصف المسلم واكثرية في النصف المسيحي، هكذا تصبح المجموعتان مشتركتين على قدم مطلق من المساواة في اقرار سياسة البلاد وقيادتها عن طريق التشريع او الانتخابات.

على كل حال ان الديمقراطية اللبنانية لم تكن يوماً الا ديمقراطية اجماع لانه كان دائماً من الضروري ان تتوافر ارادتان لدعم اية سياسة في لبنان· ارادة مسلمة وارادة مسيحية. وعندما كانت اي من الارادتين تنقض موقفاً سياسياً او اختياراً سياسياً معيناً لم يكن امام الارادة الثانية سوى الخضوع مثلاً:

- النقض الاسلامي ضد سياسة كميل شمعون الخارجية.
- النقض المسيحي ضد دخول الحرب سنة ١٩٦٧.
- النقض الاسلامي ضد حكومة امين الحافظ سنة ١٩٧٣.
- النقض الاسلامي ضد نزع السلاح من الفلسطينيين سنة ١٩٦٩.
- النقض الاسلامي ضد انزال الجيش سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٦.

اخيراً ان فرض اكثرية موصوفة لانتخاب رئيس الجمهورية او للبت بالقضايا المصيرية هي ضمانات وهمية، وقد تعرقل التشريع اكثر من الاكثرية المزدوجة واخيراً قد تصطدم بعراقيل كبيرة:

١ - لان مفهوم القضايا المصيرية غير محدد ولا يمكن تحديده بدقة. وبكل الاحوال سوف يصطدم المسؤولون السياسيون واللبنانيون عامة ازاء كل قضية بمسألة وصفها بمصيرية ام لا، فهنا ارى نقطة نزاع داخلة في اساس الوثيقة الدستورية ويجب تلافيها عن طريق الاكثرية المزدوجة التي تؤمن حقوق وواجبات كل اللبنانيين وكل الطوائف بالتساوي.

٢ - لان كل القضايا السياسية اليوم هي مصيرية وان حددت بالقضايا المصيرية منذ الآن يمكن الخروج عنها.

الدكتور جان شرف:

اعتقد ان التمثيل بالمناصفة هو انعكاس لطبيعة الاجتماع السياسي التعاقدية في لبنان، هذه الطبيعة التي فرضت شكل الدولة واعطت السلطة مضموناً معيناً.

تاريخياً ان مسألة التمثيل النسبي طرحت للمرة الاولى سنة ١٨٤٠ كمطلب اصلاحي. اذ جاء في مطالب الثوار:

«ان يضع المير في ديوانه من الطوائف من كل طائفة اثنين». وهذا المطلب مرده الى ان هوية الامير الحاكم اثيرت مع بشير الثاني فجاء مطلب المشاركة ليخفف من حدة الهوية ويصحح ما اعتقد تحيز في الحكم. ثم طرحت للمرة الثانية في عهد القائمقاميتين اذ الحق بكل قائمقام «مجلس شورى «يعالج جميع المصالح الجسيمة العائدة الى الاهالي». وقد تمثلت كل طائفة «بعضو مستشار واحد وقاض عدل واحد. ويتم انتقاء هؤلاء الاعضاء بالتعاون بين القائمقام والمطارنة عند المسيحيين وشيخي العقل عند الدروز». اما صلاحية هذا المجلس فكانت ادارية وقضائية. وفي عهد المتصرفية تختلف الطوائف في مجلس الادارة بنسبة: ٤ موارنة - ٣ دروز - ٢ روم كاثوليك - ١ روم ارثوذكس - ١ سني - ١ شيعي. وقد حصرت صلاحية هذا المجلس في الحقلين المالي والاداري. ولم يتعاط القضايا السياسية والتشريعية، لان بروتوكول المتصرفية فصل الادارة عن السلطة.

يلاحظ من هذا العرض ان تمثيل الطوائف لم يتعلق اطلاقاً بنظام الحكم انما ارتبط بالوضعية الاجتماعية لمختلف الاشكال السياسية التي عرضها لبنان.

الدكتور خيرالله غانم.

مجرد ان نتكلم بمجموعات يعني انها انعكاس للبنية الاجتماعية وشكل الدولة هو مركب.

الدكتور جان شرف:

ثم ان تمثيل الطوائف فرض تجزئة السلطة. والنقطة الثالثة وهي ان التمثيل لم يصبح مشكلة الا بعدما انتقلت السلطة التشريعية من الطوائف الى مؤسسة مركزية. فكل طائفة عندئذ راحت تسعى للحصول على أكبر حجم ممكن من المشاركة.

وقد نتج عن هذا السعي أمران: الاول مسألة التعددية والثاني هوية الدولة.

فيما يختص المسألة التعددية نلاحظ ان التمثيل لم يعد يستند على التعددية الحضارية انما اصبح يرتكز اكثر على الحجم البشري لكل طائفة. مما يتنافى مع شكل الدولة الفدرالي المستند اساساً على التعددية الحضارية وهذا امر مخالف لكل عرف وعلم. اما مسألة هوية الدولة فستحول المناصفة والتمثيل الطائفي الى الاستئثار بالدولة اقله على الصعيد الحضاري، لذلك ان مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين يثير من المشاكل بقدر ما يخالف الواقع في لبنان.

الاستاذ أمين ناجي:

قبل كل شيء، عندي ملاحظتان تتعلقان ببعض ما تفضل به الدكتور خيرالله. الاولى، ان العلمانية لا تحرج على الاطلاق المسيحيين المؤمنين المتدينين، هذه حقيقة اكيدة. وانا على استعداد لان ابرهن على صحتها على نحو قاطع. والثانية، ان قاعدة ستة على خمسة لم تقم، في وقتها، الا كعنصر من عناصر الاطمئنان للمسيحيين. فقد كان في اعتقاد هؤلاء ان تغليب عدد النواب المسيحيين على عدد نواب المسلمين يعطيهم بعض التفوق العددي على مجرى التصويت على القوانين.

اما في ما يتعلق بموضوع المناصفة، فأنا مع المناصفة. لماذا؟ للسبب التالي:

المجتمع اللبناني مركب، كثاري، تعددي: اتنيا ونظرة وطنية. والاهم في الموضوع هو عدم التجانس في الاتجاه الوطني الاساسي، اي في النظر الى لبنان والى نهائيته.

والتجانس المطلوب في اي مجتمع (على نحو عام) يعود الى ثلاثة امور أساسية: وحدة النظر الى الوجود الوطني، شعور المواطنين بالاطمئنان الى حرية ضميرهم وبعدم الخوف وبعدم الغبن، احترام خصائص بعضهم بعضاً اذا كان لهذا البعض خصائص معينة (لغوية، جنسية، اتنية. . .). وبقدر ما تتحقق هذه الامور معاً، بقدر ما يقوى التجانس ويتكثف ويتعمق، وبقدر ما لا تتحقق، بقدر ما يذهب المجتمع اكثر فأكثر الى التباعد في ما بين ابنائه. ولما كان اللبنانيون، اجمالاً، ينتمون الى جماعتين كبيرتين متمايزتين في النظر الى لبنان وطبيعة وجوده وفي الشعور بالاطمئنان الى المستقبل وفي الشعور بالخوف او الغبن، فان من الطبيعي ان تتمثل الجماعتان تمثيلاً عادلاً. وهل هناك اعدل من المناصفة بين الفريقين؟ خصوصاً وان المناصفة تبقى حتى ولو تغيرت النسبة العددية في عدد النفوس بين الفريقين. وبكلام آخر، المناصفة تعبر عن اتجاهين لا عن اعداد وبالاضافة الى ذلك، فأنا أؤيد، لا بل اصر، على مبدأ الاكثرية المزدوجة عند التصويت على القوانين في المجلس النيابي. والا انتفت الحكمة من فكرة المناصفة في عدد النواب. ولعل ذلك يوصلنا اكثر فأكثر الى شكل من الحكم في لبنان يراوح بين الفدرالية والكونفدرالية. ذلك ان الشكل الوحدوي القائم في النصوص الدستورية في الوقت الحاضر، اثبت فشله وعقمه، وهو، اذا بقي، سيوصلنا بعد مدة الى تناحر آخر بين اللبنانيين.

واذا كان يحق لي هنا ان اتخطى الوثيقة الدستورية بعض الشيء لابدي بعض التمنيات المستقبلية (ولا ادري متى يمكن تحقيقها) فأنا اتمنى الغاء التمثيل الطائفي ضمن المجموعة المسيحية (ولتلغ ايضاً ضمن المجموعة الاسلامية اذا كان المسلمون يقرون ذلك). كما اتمنى في المستقبل ان يتكون لبنان الحالي من دويلتين متحدتين كونفدرالياً. يحقق شعب كل دويلة (وهو متجانس) ما يصبو الى تحقيقه: دويلة مسيحية - درزية ودويلة اسلامية. في الاولى، تتحقق العلمانية التامة الشاملة، وفي الثانية، يحقق المسلمون نظاماً اسلامياً كما هو مطلوب منهم في الدين الاسلامي. وما من شيء على الاطلاق يمنع من ان تنتظم علاقات هاتين الدويلتين على نحو يزيل شعور الخوف والغبن من الجميع، ويقيم تعاوناً صحيحاً في ما بينهم، وفي ما بين لبنان والعالم الاسلامي العربي.

الاستاذ فارس الحاج:

لماذا تكلمت على دويلة مسيحية - درزية في معرض تمنيك اقامة نظام علماني تام وشامل؟

الاستاذ امين ناجي:

لان طبيعة الدينين المسيحي والدرزي يسمحان بنظام العلمانية. اما الدين الاسلامي فلا يسمح به.

الاستاذ فارس الحاج:

ان موضوع الندوة في هذه الامسية يدور حول نقطة انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي وسائر النقاط التي تضمنتها الرسالة الوثيقة الدستورية بذلك تكون هذه حلقة الختام.

الدكتور خيرالله غانم:

انتخاب رئيس الوزارة من النواب، وان يعطي رئيس الوزارة بعض الثبوت في مركزه وبعض القوة في صلاحياته التي

أقرها العرف، فهؤلاء ينقص من صلاحيات رئيس الدولة بشيء.

أولاً : في النظم السياسية التي على الحكومة فيها ان تنال ثقة البرلمان لتحكم، قضية انتقاء رئيس الوزراء من قبل رئيس الدولة هي قضية ثانوية، لان الارادة الاخيرة هي ارادة البرلمان، وفي لبنان لم يشذ اي من رؤساء الجمهورية عن القاعدة ابداً، فكانت الاستشارات النيابية بمثابة اقتراع لمصلحة شخص معين ترشحه الاكثرية لرئاسة الحكومة ، لذلك ان انتخاب رئيس الحكومة مباشرة من مجلس النيابي يثبت العرف في تغليب ارادة الاكثرية النيابية من جهة وفي مشاركة رئيس الجمهورية في انتقاء الوزراء فيا بعد.

ثانيا: الخطر الوحيد الذي كان يمكن ان يشل الدولة بعد اقرار مبدأ انتخاب رئيس الحكومة قد تنبه له واضعوا الوثيقة، واحتاطوا للامر بعدم المساس بأي من صلاحيات رئيس الدولة وخصوصاً من ناحية حقه في اقالة رئيس الوزراء والوزراء، ولولا هذا الحق في الاقالة، لكان انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس يشكل خطراً مميتاً على النظام السياسي برمته، وعلى اطار الدولة بكاملها، لانه كان يمكن ان يؤدي الى دولة ذات رئيسين متناقضين ثابتين، وقد ينظران كل في اتجاه، مما يشل اي عمل سياسي، لذلك احتفظ بالوثيقة الدستورية ـ باللا ـ والنعم الاخيرتين لرئيس الدولة بالذات، الذي له حق اقالة رئيس الحكومة والاحتكام للمجلس النيابي أولاً، وللرأي العام الوطني ثانياً، في كل خلاف يقع بينه وبين رئيس الحكومة. اذا المبدأ بحد ذاته مقبول، مع الاخذ بعين الاعتبار ملاحظة اخيرة ولو شكلية تتعلق بنص الفقرة المتعلقة بانتخاب رئيس الوزراء من المجلس النيابي، وخصوصاً بالكلمات الثلاث الاخيرة فبعد انتخاب رئيس الحكومة من المجلس يقوم هذا الاخير باجراء المشاورات ويضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، ثم تصدر المراسيم، كان من الافضل ان يذكر صراحة ان المراسيم تصدر في التعيين كما في الاقالة عن رئيس الجمهورية، طبعاً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

الاستاذ فارس الحاج :

مقاطعاً: بالواقع ان الالتباس الوارد في عبارة «وبعدها تصدر المراسيم» توضحه بشكل مفصل فقرات لاحقة.

الدكتور خيرالله غانم :

انطلاقاً من انتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابي، وانطلاقاً من توزيع المناصب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، يمكن القول ان الوثيقة الدستورية كالميثاق الوطني الذي كرسته مرة اخرى هذه الوثيقة، قد اعترفت بمبدأ التعددية في البنية الاجتماعية اللبنانية وانطلاقاً منها بوجوب تكريس هذه التعددية على مستوى البنية السياسية. لهذا السبب يمكن ملاحظة تناقض واضح بين هذا الاختبار وبنود اخرى واردة في الوثيقة الدستورية، تنطلق من مبدأ الوحدوية في النظرة الى الدولة اللبنانية، مثلاً:

١ ـ يمكن الملاحظة ـ ان عبارة الوحدة الوطنية واردة عدة مرات في الوثيقة دون تحديد كون هذه الوحدة وطنية في التعددية، فهي وحدة بمعنى اتحاد وليست وحدة بمعنى تجانس مجموعة واحدة، بعد اعتماد مبدأ التعددية كما ذكرنا سابقاً.

٢ ـ ان الغاء الطائفية في الوظائف وخصوصاً في الوظائف العسكرية بكاملها وحفظ المساواة بين الطوائف في وظائف الفئة الاولى فقط، ان هذا الالغاء يتناقض مع مبدأ التعددية المذكور سابقاً، لان توزيع المناصب الادارية على الطوائف هو من صنع هذه الطوائف، اذا كان الاعتراف بها كطوائف ما زال قائماً، وسوف ينشأ بالتأكيد نزاعات وتصادمات بين المجموعات الطائفية التي قد تكون بغالبيتها بعيدة عن مراكز التقرير الاداري في الدولة وبين الطوائف الاخرى التي قد تكون قد «سيطرت» على غالبية مناصب التقرير في الدولة، ومثل هذا النزاع هو ايضاً نزاع خطر، لان الادارة اليوم في الدولة الحديثة هي محرك، وهي بالنتيجة صانعة السياسة «اليومية» للدولة، ولذلك ولتلافي امكانية هذا التصادم لا بد بعد ان اقر مبدأ التعددية، وتم توزيع المناصب السياسية من متابعة اقرار نتائج هذا المبدأ واعتماد المناصفة في توزيع المراكز، اما الكفاءة والمساواة فلا يمكن اعتمادها الا ضمن مجموعة متجانسة وهذه هي الديمقراطية الحقة. اما اذا كان هناك مجموعات متعددة، فالمساواة تكون بين أفراد المجموعة وليس ضمن المجموعات.

طبعاً قد توجه انتقادات بالنسبة لمبدأ اعتماد الكفاءة فقط ضمن هذه النقطة، ولكن لا حول ولا قوة ازاء المنطق الا في اعتماد المنطق مرة اخرى، فأما ان نعتمد مبدأ التعددية وكافة نتائجه المنطقية العادلة، واما ان نخرج منه نهائياً ونعتمد مبدأ الوحدوية ونتائجه المنطقية العادلة، واما ان نخرج الوحدوية يعني تغيير شكل الدولة اللبنانية من دولة مركبة ما بين طوائف حضارية الى دولة مؤلفة من مواطنين ينتمون لشعب واحد ويدينون بالولاء اولاً وآخراً لدولة لبنان، دون الاعتراف بوجود كيانات متداخلة. وهذا يعني الغاء الاعتراف بالطوائف وبقوانيها والنظر الى لبنان نظرة واحدة من قبل كل اللبنانيين، بعدها يمكن الغاء كل توزيع ان كان في المناصب السياسية، وفي المناصب الادارية، وهذا هو مفهوم «العلمنة» على الطريقة اللبنانية،

أي الغاء الطوائف والاعتراف بقوانينها، أي بالنتيجة تغيير شكل الدولة من شكل مركب فدرالي، الى شكل وحدوي بسيط.

كلمة اخيرة بالنسبة للسياسة التربوية وبالنسبة لقانون الجنسية ايضاً، ان مبدأ الاختيار الاول تعددياً كان أم وحدوياً يفرض في كل من هذين الحقلين اتجاهات واقعية، عند اقرار الاصلاحات بشأنها. أما البنود الاخرى الواردة في الوثيقة حول تغييرات اقتصادية وادارية وحقوقية عدلية، الخ. فكلها امور تقنية علمية لا يمكن الخلاف حولها وان تعددت الآراء. المهم في النتيجة هو الاختيارات السياسية الاولية، وبعد هذا لكل قضية حل علمي.

الدكتور جان شرف:

ان انتخاب رئيس الوزراء وتخصيصه بالطائفة السنية بالاضافة الى رئيس المجلس الشيعي ورئيس الدولة الماروني، يثبت العرف من ناحية، لكنه من ناحية ثانية، يؤكد على الانقسام الاجتماعي العامودي في المجتمع اللبناني. كما يؤكد على التعددية الطائفية في البنية الاجتماعية. والانقسام هذا يجعل أو يعطي الوحدة الوطنية طابعاً تعاقدياً مما قد لا يؤدي على المدى البعيد الى اقامة «المجتمع الوطني».

الدكتور خيرالله غانم:

التعددية لا تنفي التطور اطلاقاً. هذا الكلام يأتي في خط الشعارات المزورة التي كانت تطرح في الحلبة السياسية سابقاً والتي كانت تصور التعددية في المجتمع وكأنها شر بينما الوحدوية (لا الاتحاد ولا حتى الوحدة) وكأنها هي الخير وهي القيمة المتطورة وكأننا بذلك ننسى ان سويسرا مثلاً هي أكثر تحضراً من بنغلادش او الاتحاد السوفياتي من الحبشة الخ... التعددية العادلة المتكاملة والتي ينظر الفرقاء فيها بعضهم الى بعض وكلهم في اتجاه واحد هي قيمة حضارية اكثر من الوحدوية البسيطة.

الدكتور جان شرف:

ان مأخذي على التعددية ليست طبيعتها الحضارية انما انعكاساتها الاجتماعية والسياسية في لبنان وان هذه الانعكاسات هي التي غالباً ما تؤدي الى خلق الصراعات بين الطوائف وتأكيد التناقضات في المجتمع اللبناني. فسويسرا في هذا المجال هي مجتمع تعددي موحد الاتجاهات بالرغم من الانقسامات الاثنية المذهبية. أما لبنان فهو نقيض سويسرا تماماً. فالتعددية في سويسرا قد انتظمت في شكل للدولة مركب ارتضته جميع الفئات، بينما في لبنان لم تزل الطوائف تطرح على صعيد البحث مسألة ليس فقط شكل الدولة انما هويتها. وان هذا الانقسام سيثير المشاكل على صعيد الغاء طائفية الوظيفة ذلك ان التفاوت الثقافي بين المجموعات اللبنانية لا يوفر امكانات المساواة والمشاركة العلمية على صعيد الوظيفة. لذلك فان الغاء طائفية الوظيفة يحمل بذور نزاعات ربما في المستقبل القريب بشكل سيعيد مفهوم الوحدة الوطنية الى طابع التعددية التعاقدية في المجتمع اللبناني، هذا بالاضافة الى ان الوثيقة هي ذات طابع توفيقي لمتناقضات المجتمع اللبناني وبالتالي فهي لا تحمل اليه اي تجديد باتجاه العمق وهذا ما يعطل وظيفة التشريع الاجتماعية والسياسية في لبنان.

الاستاذ امين ناجي:

لكي لا أكرر ما تفضل به الدكتور غانم فانني أضيف ثلاث ملاحظات: الاولى، ان انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي له فائدة اخرى وهي انه يحرر رئيس الجمهورية من مسؤولية الاختيار الكبيرة لتضعها على اكتاف المجلس النيابي. فلا يعود الناس يتهمون رئيس الجمهورية بتعمد تعيين من يتمكن بواسطته من «تمرير» كل ما يريد، او تعيين رئيس وزراء ضعيف الشخصية. الثانية، أرى ان تحدد مدة التكليف. اي ان يعطى الرئيس المكلف مدة محدودة للقيام بمهمته. فان أفلح، كان به. والا، يكلف المجلس النيابي شخصاً آخر. والحكمة من هذا الطلب هو ان الرئيس المكلف، اذا لم تحدد له مدة معينة ليشكل حكومته، قادراً، في حال فشله، ان يرفض الاعتذار وان يبقي القضية «لا معلقة ولا مطلقة». الثالثة، هي فصل النيابة عن الوزارة. وفي ذلك مساعدة كبرى على تخطي عقبات تأليف الوزارة، فضلاً عن تحسين وضع الادارات الحكومية.

أما على الصعيد المستقبلي، وهذا أمر في غاية الاهمية، فان انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي يثبت مبدأ وجود جماعتين متمايزتين في لبنان. ولعل هذا «الاقرار العملي» يلهم الجميع وضع تنظيمات داخلية تتلاءم وهذه الحقيقة الاجتماعية ومن ناحية الوظائف العامة، فأنا اشارك الدكتور غانم رأيه مشاركة تامة. وأرى، من جهة أخرى، أن يعطى لعبارة «الوحدة الوطنية» محتوى واضحاً، يخلصنا من «النفاق المتبادل» الذي نمارسه في لبنان ويعكس حقيقتنا الاجتماعية.

* * *

الملحق رقم ١

فيما يلي مقطع من خطاب الرئيس حافظ الاسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الذي القاه بتاريخ ٢١ تموز ١٩٧٦ وتناول فيه موضوع الوثيقة الدستورية:

الوثيقة الدستورية

«بعد هذا الاتفاق قلنا هناك بعض المسائل الوطنية. وبدافع من روح الاخوة، ولعلمنا بكثير من النواقص الممكن تلافيها في هذه المرحلة من قبل السلطة في لبنان، لكل هذا قلنا علينا ان نبذل جهداً اخوياً لعلنا نستطيع تحقيق بعض ما هو مفيد. ايضاً جرت مناقشات كثيرة ولقاءات كثيرة وتم الاتفاق على عدد من الاجراءات سميت اصلاحات وطنية، نسخت وكتبت على ورقة وسميت هذه الورقة في ما بعد الوثيقة الدستورية. هذه الوثيقة تضمنت على الاقل ٩٥ بالمئة مما كان مطروحاً من قبل الاحزاب الوطنية، وأقول هنا أضفنا في سوريا بعض الامور التي لم تكن مطروحة من قبل هذه الاحزاب كالنص على عروبة لبنان الذي لم يكن مطروحاً من قبل الاحزاب الوطنية، وافقت السلطة ايضاً. اذن تم الاتفاق على تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية وتم الاتفاق على الوثيقة التي تضمنت الاصلاحات الوطنية.

بالنسبة الينا في سوريا ومن خلال اتصالنا بهذه الاحزاب اعتبرنا ان ما حصل بالوثيقة كان نصراً وطنياً كبيراً، نصراً لكل لبناني من دون استثناء.

في لبنان الآلاف ممن ليست لديهم الجنسية اللبنانية منذ سنين طويلة، واكثر القادة العرب يعرفون هذا الواقع في لبنان والكثير توسطوا وناضلوا وكافحوا من اجل حل هذا الاشكال ولم يحل. حل هذا الاشكال كما ورد في هذه الوثيقة الدستورية واتفق على اعطاء الجنسية اللبنانية للجميع.

طائفية الوظيفة التي كان يعاني منها المواطنون اللبنانيون جميعاً ولم يكن يستفيد منها سوى طبقة من القادة الزعماء، اتفق على الغاء طائفية الوظيفة وتبين لي في ما بعد ان هذا الالغاء كان سبباً في تفجير الموقف، لان الغاء طائفية الوظيفة الغى الامتيازات لبعض الناس رغم انهم كانوا يقولون ويطالبون بالغاء طائفية الوظيفة، لكنهم عندما تحقق هذا الالغاء او عندما اتفق عليه أصيبوا بصدمة لانهم فقدوا امتيازاتهم. طبعاً كما تقدرون انا احاول وسأحاول ويجب ان احاول الا اذكر الاسماء اطلاقاً الا بقدر الضرورة.

نص على المساواة بين الجميع، نص على انشاء محكمة دستورية، نص على اصلاحات اقتصادية واجتماعية، نص على عروبة لبنان وعلى اعطاء الجنسية كما ذكرت وعلى الغاء الطائفية، على اشياء كثيرة هي كما نعرف سابقاً بمجمل المشاكل التي كانت مطروحة.

ولكن هناك من يريد ان تبقى المشاكل هي اياها لانه يريد ان يعمل. فبعض المسلحين الآن في لبنان هم ضد الامن، ولو تحقق الامن لفقدوا العمل وهذه مشكلة. عندما اتفق على هذه الامور جاء رئيس الجمهورية اللبنانية الى دمشق واتفق على كل شيء في صيغته النهائية وعاد الى بيروت ودرست هذه الامور في مجلس الوزراء وتقررت في الوثيقة الدستورية واذاعها رئيس الجمهورية من راديو وتلفزيون لبنان وكما سمعنا اطلقت النار ابتهاجاً في كل مكان عندما اذيعت هذه الوثيقة».

الملحق رقم ٢

فيما يلي نص رسالة الرئيس سليمان فرنجية وبيان الرئيس رشيد كرامي اللذان اذيعا بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٥ [*١]:

*١ ـ يرجى العودة إلى نص الرسالة في مكان آخر من هذا الكتاب حسب الفهرس، وكذلك بيان كرامي

تعليق حول الوثيقة الدستورية

يوم الجمعة في ٢٨ أيار من العام ١٩٧٦ نشرت جريدة «العمل» التحليل التالي للوثيقة الدستورية الذي كتبه الدكتور أنطوان معربس:

الرسالة الوثيقة التي وجهها رئيس الجمهورية الى اللبنانيين بتاريخ ١٤ شباط ١٩٧٦، بعد الاتفاق على مضمونها، في جلستي مجلس الوزراء اللتين انعقدتا في التاريخ نفسه تضمنت سبع عشرة نقطة تناولت أموراً سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية وقضائية ودفاعية وتربوية وغيرها (العمل تاريخ ١٥ شباط ١٩٧٦).

وكانت هذه الرسالة موضوع تقديرات وتعليقات عامة مختلفة، ولكن بما أن الرسالة هي الوثيقة الرسمية الوحيدة الصادرة بعد درسها في مجلس الوزراء، فاننا نتوقف فقط عند بعض القضايا الدستورية والسياسية الواردة فيها وهي المتعلقة بالطائفية وتوزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين، وبانتخاب رئيس الوزراء وتعيين الوزراء وبانشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم ومسؤولية رئيس الجمهورية والوزراء واصدار المراسيم ومشاريع القوانين وصلاحيات رئيس الوزراء.

أولاً: الطائفية: أكدت الرسالة على الطائفية السياسية في توزيع الرئاسات الثلاث، واعتبرت كلاً منهم ممثلاً لكل اللبنانيين. كما أكدت على الطائفية في توزيع المقاعد النيابية واذا أضفنا الى هذا الأمر أن المادة ٩٥ من الدستور قد نصت على تمثيل الطوائف بصورة عادلة بتشكيل الوزارة دون أن يؤدي ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة، لتبين أن الطائفية السياسية قائمة على جميع أصعدة السلطات الاجرائية والتشريعية، وعلى هذا الاساس لا تكون الرسالة قد تضمنت جديداً بالاستناد الى العرف السابق القائم والى القوانين المعمول بها في هذا المجال.

ونعتقد أن الرسالة لم تكن قادرة في الظروف القائمة على تجاوز الطائفية السياسية وذلك بالاستناد الى أصول الطائفية في لبنان والى تطورها وبالاستناد الى الأوضاع في منطقة العالم العربي.

١ ـ فمن المعلوم أن للنظام الطائفي في لبنان وفي سواه من البلاد العربية التي سادها الاسلام أصولاً بعيدة متصلة بنشأة الدولة الاسلامية (الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني ص ١٦٥) وجعلت هذه الوضعية الطوائف المسيحية واليهودية من أهل الذمة أي الواقعة بذمة الاسلام وحمايته وتحتل مكانها بجانب الامة الاسلامية وفي ظلها (المرجع نفسه صفحة ١٦٦).

وبدلاً من ان تنخفض حدة الطائفية في لبنان وتسلك طريق الزوال، فقد توطدت في الحياة العامة وفي التشريع توطيداً أصبح مرتبطاً بكيان الدولة (المرجع نفسه ١٨٧). وجاءت الأحداث الأخيرة تقوي الطائفية وتعمق جذورها.

٢ ـ مع العلم أن الطائفية ليست مقتصرة على لبنان وهي متأصلة في العالم العربي وفي اسرائيل فقد جاء في مؤلف الدكتور سليمان الطماوي «السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي» طبعة ٧٤ صفحة ٧ ما يلي:

«وبالرغم من الاختلاف بين الدساتير العربية المشار اليها فقد استرعى انتباهنا التقاؤها على معنى معين نرى من المصلحة عدم اغفاله وذلك أن أغلبية الدساتير التي أوردنا فيها سلف قد نصت صراحة على أن دين الدولة الاسلام».

والكيان الاسرائيلي يقوم على العنصر الديني اليهودي.

وعلى هذا الأساس تكون المنطقة مشتملة على دول تتخذ أساساً لتشريعها الدين الاسلامي وتنص على دين معين لرئيس الدولة ودولة تتخذ أساساً لوجودها الدين اليهودي

ونلاحظ ان الطائفية في بلدان المنطقة تفرق بين المواطنين وتجعلهم درجات بالنسبة لانتمائهم الطائفي بينما الطائفية في لبنان ترمي الى تأمين قدر كبير من المساواة بين المواطنين في جميع الحقول.

وانطلاقاً مما تقدم لا يمكن الغاء الطائفية السياسية في لبنان دفعة واحدة لأن هذا الالغاء يتوقف على أمرين:

الأمر الأول: تطور الأوضاع في العالم العربي واتجاهها نحو العلمنة وسيكون لهذا التطور تأثير على لبنان لأن المسلمين في لبنان مرتبطون شعورياً ودينياً بالدول المجاورة.

الأمر الثاني: لأن هذا الالغاء يستوجب أن يسبقه تأميم الأحوال الشخصية لاخضاعها الى أحكام القانون الوضعي (الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني صفحة ١٢٩) وهذا أمر لا تقبل به بعض الفئات اللبنانية في الوقت الحاضر ولا يمكن الزامها به بالرغم من هذه العوامل الجدية كنا نفضل أن تشير الرسالة أولاً: الى أن الهدف الاساسي

من تطوير النظام السياسي هو بلوغ العلمنة الكاملة والشاملة والعمل على هذا الأساس. وثانيا: اعتماد مبدأ المساواة بين الطوائف.

وبنظرنا أن العلمنة الكاملة تتحقق بصورة تدريجية ومرحلية فيتم الانصهار الحقيقي بين المواطنين وذلك عن طريق:

١ ـ تطوير الوضع الطائفي.

٢ ـ تخفيف حدة الطائفية.

١ ـ تطوير الوضع الطائفي: تشأ الميثاق الوطني أصلاً باتفاق مبدئي بين الموارنة والسنة قبلت به جميع الطوائف الأخرى ومهما تكن نظرة البعض الى هذا الميثاق والى مضمونه وقيمته الوطنية وفعاليته فمن الأكيد انه لم يكن ظرفياً ولا فوقياً ولا سطحياً.

فهو لم يكن ظرفياً: لأنه حدد الأساس العميق للتفاهم المسيحي المسلم في لبنان وتوطيد كيانه حراً سيداً مستقلاً.

«فالميثاق الوطني لم يكن تسوية بين الطائفتين وحسب بل كان ولم يزل انصهاراً لعقيدتين متبادلتين ومتضاربتين ترمي الأولى الى اذابة لبنان في غيره، وتريد الثانية بقاءه محفوظاً بحماية أو وصاية أجنبية فجاء الميثاق وأقصى، بالتفاهم والرضى، هاتين العقيدتين المتناقضتين وأقام بدلاً عنها عقيدة واحدة وطنية لبنانية، تعايش سليم بين جميع الطوائف في البلاد وبالتالي اقامة دولة وانشاء وطن. (من أقوال الشيخ بشاره الخوري نقلاً عن مؤلف الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري اللبناني صفحة ٤٧٨).

والميثاق هو أكثر من تسوية ادارية على أساس الكم انه تسوية حضارية على أساس الكيف «هو انصهار عقيدتين جبارتين انه اسلام بالله ذو رسالتين. . محمدية ومسيحية». اذ نحن أمام عملية خلق، أمام نظرة شاملة. والحق أن العقيدتين اللتين تتجاذبان لبنان هما من الخطورة بحيث لا يكون التساوي الكمي ممكناً بينهما لحد بعيد لذا كان من اللازم ايجاد عقيدة ثالثة ضخمة ضخامتهما تجمع بين كنوز هذه بتحالف متخالف. هذه العقيدة الثالثة تنطلق منها لتعود اليهما، يعني أنها ليست بعيدة غريبة، انها امتشاق منهما صريح واضح دون أن تكون احداهما بمعزل عن الأخرى تماماً (الدكتور كمال الحاج فلسفة الميثاق الوطني صفحة ١٥١ و١٥٢).

والميثاق لم يكن فوقياً: بمعنى أنه لم ينحصر في الاتفاق بين الشيخ بشاره الخوري ورياض الصلح وقد شمل العاملين الكبار في السياسة العربية آنذاك وفي مقدمتهم شكري القوتلي ولطفي وجميل مردم بك وسعد الله الجابري وعمر بيهم وعبد الحميد كرامي (الدكتور ادمون رباط المرجع المذكور آنفاً صفحة ٤٧٧) كما جاء وليد اختيار وطني تاريخي يجسد ارادة اللبنانيين في التحرر والاستقلال. وقد تحققت هذه الارادة بنضال جميع المخلصين وبينهم على صعيد التنظيمات الشعبية حزبي الكتائب والنجادة. لذلك نالت وزارة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح ثقة المجلس النيابي بالاجماع تقريباً وقد أيدت الدول العربية هذا الميثاق، فدخل لبنان جامعتها عضواً مؤسساً.

والميثاق لم يكن سطحياً: «وهكذا يكون واضعو الميثاق قد نفذوا بثاقب وجدانهم الى الأبعاد الحضارية التي بدونها لا يعود ثمة مبرر عقلاني لوجود لبنان. الحضارة أولاً وآخراً، الادارة ثانياً (الدكتور كمال الحاج المرجع المذكور أعلاه صفحة ١٥٢)». أجل جاء الميثاق وجمع بين العقيدتين الكبيرتين لا هو مسيحي فينعزل عن الشرق ولا هو مسلم فينعزل عن الغرب، ذلك لأنه يفقد في كل حالة على حدة قيمته الحضارية الجامعة. اذ يضطر الى الانكماش على هذا أو ذاك من الشرق أو الغرب ليتخذ هكذا معناه الحضاري الجامع. ان الناحية الحضارية من الميثاق هي الأشد خطورة فيها لأنها قاعدته الفلسفية (الدكتور كمال الحاج ـ المرجع نفسه صفحة ١٥٤).

وبعد نشوء الميثاق تبين أن أهمية الطوائف في لبنان بالنسبة لبعضها البعض وحجم تأثيراتها على الأحداث تعدل أثناء الحقبة الممتدة من سنة ١٩٤٣ حتى اليوم.

واعتماد النظام الطائفي السياسي يوجب انطلاقاً من مبدأ المساواة اشراك جميع الطوائف بصورة فعلية في ادارة دفة السياسة العامة حتى لا تأخذ القضايا العامة طابعاً طائفياً معيناً وحتى يقوى ارتباط المواطنين بلبنان واهتمامهم بمصيره بصرف النظر عن حجم طائفتهم وذلك الى أن تتحقق العلمنة الشاملة.

وقد أصبحت الطوائف الكبيرة موزعة كما يلي:

١ ـ الموارنة.

٢ ـ السنة.

٣ ـ الشيعة.
٤ ـ الروم الأرثوذكس.
٥ ـ الكاثوليك.
٦ ـ الدروز.
٧ ـ الأرمن.
بالاضافة الى الطوائف الأخرى المسيحية والاسلامية التي تعتبر أقليات بالنسبة للطوائف الكبرى.

ومن المعلوم أن الممارسة الواقعية أعطت دوراً رئيسياً للموارنة والسنة وحدت من دور الطوائف الأخرى ولا يصح التوقف عند القول بأن الشيعة قد احتفظوا برئاسة المجلس النيابي، ذلك أن دور المجلس وهو أساسي من حيث المبدأ والنصوص الدستورية لم يكن ذا فعالية بارزة. وقد عمل معظم القادة على تفشيل هذا الدور أو التقليل من أهميته بتوجههم الى الشارع مباشرة بدلاً من ممارسة دورهم داخل المجلس.

فضلاً عن أن معظم رؤساء المجالس لم يعملوا على تقوية دوره ودورهم. أما الطوائف الأخرى فقد أعطيت لها أدوار ذات فعالية ضئيلة.

فللروم الأرثوذكس نيابة رئاسة الحكومة ونيابة رئاسة المجلس دون صلاحية دستورية معينة بهذا الشأن ولم يمارسوا بالواقع أية صلاحية ظاهرة ضمن هذا الاطار.

وبقية الطوائف أعطيت تمثيلاً مناسباً داخل الحكومة غير أن هذا التمثيل لم يكن كاملاً بصورة كافية لأن المجالس الوزارية ومجالس الوزراء لم تكن تنعقد أصولاً بمعنى أن تتخذ القرارات بعد المناقشة عن طريق التصويت.

وعلى هذا الأساس نقترح:

أ ـ اشراك الطوائف الرئيسية باعطائها مراكز دستورية هامة وتوجد بالفعل مراكز للجميع منها على أن تكون رئاسة الدولة للموارنة لأن الموارنة يشكلون الطائفة المسيحية الأكثر عدداً في لبنان ولأهمية المغتربين في العالم وأكثريتهم الساحقة من الموارنة ولأن هذا الاجراء أصبح مطلب اللبنانيين.

وتكون رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس النيابي للطوائف المحمدية بمعنى أن لا يحق لطائفة واحدة أن يكون لها أكثر من مركز في آن واحد.

وتكون نيابة رئاسة الحكومة ونيابة رئاسة المجلس للطوائف المسيحية غير المارونية على أن يحدد لهما دور معين بحيث لا تكون المهام صورية، ولا يحق لطائفة واحدة أن يكون لها أكثر من مركز في آن واحد.

ب ـ جعل انتخاب رئيس المجلس واللجان النيابية على سنتين على الأقل تأميناً للاستقرار والانتاجية ووجوب اشراك رئيس المجلس بصفته ممثلاً أعلى مركز سياسي في طائفته في مناقشة جميع القضايا الوطنية الكبرى واستشارته فيها.

ج ـ تحديد أصول انعقاد مجلس الوزراء والمجالس الوزارية وطرق وأصول التصويت على أن تتخذ القرارات بعد المناقشة عن طريق التصويت واعتبار الوزير لا يتقيد بالقرارات المتخذة مستقيلاً حكماً.

د ـ تأمين الاعتراف الرسمي لجميع ' الطوائف، واعطاؤها الحقوق التي تتمتع بها الطوائف الأخرى.

واشراك ممثل عن الأقليات المسيحية واحر عن الأقليات المسلمة في الحكومة وفي مراكز دستورية لأن لهذه الأقليات أصولاً تاريخية وسياسية تغني الصيغة اللبنانية بالمحافظة عليها في النظام الطائفي المتبع.

٢ ـ تخفيف حدة الطائفية: توزيع المراكز الرئيسية على الطوائف الهامة وغيرها وتحديد الصلاحيات واعتماد التدابير المبينة أعلاه يؤدي الى تحقيق هذه الغاية.

وبالاضافة الى ذلك يقتضي فتح المجال لتدابير أخرى تتيح للمواطنين اعتمادها بفعل ارادتهم الحرة واختيارهم الواعي، ومن هذه التدابير:

- وضع قانون مدني موحد واختياري للأحوال الشخصية تمهيداً لتحقيق العلمنة بصورة شاملة.
- اعطاء الحق لكل طائفة بأن تتحد مع طائفة أخرى ضمن الفئة الواحدة.

ويجري الاتحاد بتصويت يجريه نواب الطوائف المعنية التي تبغي الاتحاد وبأكثرية ثلاثة أرباع عدد نواب كل طائفة منها، وعند تعذر وجود النواب فاتفاق رؤساء الطوائف المعنية.

- الغاء الفئوية الطائفية واعتبار لبنان مؤلفاً من طائفتين مسيحية واسلامية واعتماد الطائفية فقط لرئيس الدولة فيكون

مسيحياً ولرئيس الحكومة فيكون مسلماً.
ـ ايجاد محاكم موحدة للكاثوليك ومحاكم موحدة للأرثوذكس.
ـ توحيد المحاكم المذهبية.

وقبل ختام البحث في الطائفية السياسية لا بد من الاشارة الى أن بعض العاملين في الحقل العام قد اعترضوا على تكريس رئاسة الدولة لماروني ويعارضون أن يأتي هذا التكريس بنص قانوني.
ومن الطبيعي أن هذين الاعتراض والمعارضة لا يستقيمان على أساس جدي. فمن جهة تكريس رئاسة الدولة لماروني: الاتفاق الذي حصل مؤخراً يقضي بتوزيع الرئاسات بين الطوائف الكبرى. وتوجد ثلاث طوائف كبرى أهمها عدداً المارونية بالنسبة للمسيحيين وبالنسبة لكل من الطوائف الاسلامية فاذا أعطيت رئاسة الدولة لمسيحي غير ماروني اقتضى اعطاء الموارنة رئاسة أخرى من الرئاسات الثلاث المشار اليها مما يجعل التوازن القائم بين الطوائف مفقوداً ويؤدي بالتالي الى اخلال بالاستقرار. ومن جهة تكريس رئاسة الدولة بنص قانوني: هذا التكريس ضروري طالما أن اللبنانيين متفقون على أن يتسلم هذا المركز ماروني والتكريس المطلوب يؤدي الى الطمأنينة وضرورة سلوك الطرق القانونية للتعديل عند وجود رغبة بأجراء تعديل ما من قبل الأكثرية القانونية.

وقد تبين أن العرف الذي كان متبعاً سابقاً بهذا الشأن لم يكن يخلو من تجاوزات وتفسيرات مغلوطة أو مزايدات من قبل البعض كانت تؤدي الى محاذير وانعدام في الثقة والى هزات طائفية لا يستفيد منها أحد.
وطالما أن الاتفاق قد تم على هذه النقطة وغيرها فمن الطبيعي أن يصار الى تكريسه قانوناً. والاتفاق المشار اليه يشكل وحدة فلا يجوز تكريس بعض مضامينه بنصوص قانونية وابقاء العرف قائماً بالمضامين الاخرى.
فضلاً عن أن بلداً يجد صعوبة في احترام المواثيق والقوانين المكتوبة لا يتورع عن تجاوز الأعراف وتجاهلها.

ب ـ الطائفية الادارية: نصت الرسالة على «ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى».
واعتماد هذا المبدأ يشكل خطوة جريئة لتخطي الطائفية الادارية وحصرها ضمن نطاق ضيق للغاية غير ان العبرة ستكون في التنفيذ.
وفي رأينا ان التنفيذ لا يمكن أن يأخذ طريقه بصورة صحيحة الا اذا تحققت الأمور التالية:
الأمر الأول: اناطة جميع أمور الوظيفة من نقل وتعيين وترقية وغيرها بجهاز مستقل متحرر تماماً عن السلطة الاجرائية اذ لا يعقل ان تتولى هذه الأمور سلطة سياسية مرتكزة على الطائفية.
الأمر الثاني: اخضاع جميع القرارات المتعلقة بهذه القضايا الى مراقبة قضائية سريعة وفعالة.
الأمر الثالث: فصل النيابة عن الوزارة لكي يبقى الجهاز الوزاري بعيداً عن المصالح الانتخابية وغير مؤثر من قريب أو بعيد في الأجهزة المتعلقة بالموظفين.

ثانياً: توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين: من المعلوم أن للدولة سيادتها الداخلية والخارجية وتستمد أصولها من شعبها وهو المصدر الأوحد للسيادة في نظرية الديمقراطية الحديثة. وتحديد عدد النواب وتوزيعهم مبدئياً يجري بالاستناد الى عدد السكان ولم تتبع هذه القاعدة بدقة في لبنان لأسباب طائفية ولعدم وجود احصاء دقيق ولعدم الاتفاق على أساس للاحصاء وبالنظر لكثرة عدد اللبنانيين المغتربين وأكثريتهم الساحقة من المسيحيين.
وعلى هذا الأساس جرت تسوية بين المسيحيين والمسلمين على تحديد معدل نواب كل فئة بالنسبة الى الفئة الأخرى.
وحصلت هذه التسوية على حساب المسيحيين بضغط من الجنرال سبيرس أو من مصطفى النحاس باشا ودخلت في صلب الميثاق الوطني الذي يعتبر متمماً للدستور ويؤلف معه وحدة لا تتجزأ.
وتنويراً للحقيقة الموضوعية حول هذه النقطة لا بد من الرجوع الى أقوال بعض الشخصيات الذين ساهموا في وضع الميثاق واطلعوا على دقائقه وتفاصيله. فقد جاء في مذكرات الرئيس الصلح بعنوان «أحتكم الى التاريخ» صفحة ٥٩ ما حرفيته:
«ونتيجة الأزمة التي عصفت بالبلاد بسبب الصراع على السلطة وتوزيع المقاعد النيابية تم التفاهم حول الميثاق الوطني الذي لا يزال اللبنانيون يرددونه في كل لحظة منذ سنة ١٩٤٣ وهو بمثابة دستور ضمني مفهومه الاحترام المتبادل بين الفريقين اللذين يعترفان بلبنان ذي الوجه العربي كوطن لهما بحدوده الحاضرة ويلتزمان بحماية استقلاله ومصالحه الأولية وحرياته

الأساسية على ألا يتجه المسلمون بعد هذا التاريخ الى الداخل السوري العربي في مقابل أن يحجم المسيحيون عن الاتجاه نحو فرنسا والغرب عامة على أن يتولى مهام رئاسة الجمهورية ماروني ومسلم سني رئاسة الوزارة ومسلم شيعي مهام رئاسة مجلس النواب وعلى أن توزع المقاعد النيابية على أساس ٥ بـ٦ أي بمعدل ٦ للمسيحيين و٥ للمسلمين الا أن هذا البيان غير المكتوب المرتبط ارتباطاً وثيقاً لم يكن قادراً على ابدال النفوس بين ليلة وضحاها برغم أنه خدم كعنصر تهدئة لفترة وجيزة وذلك بأن المسلمين يعتبرون لبنان جزءاً من العالم العربي في حين يعتبر المسيحيون أن لبنان ذو هوية خاصة وله اعتبارات خاصة تميزه عن سائر بلدان العالم العربي وغير العربي.

وجاء في مذكرات الأستاذ يوسف سالم بعنوان: «٥٠ سنة مع الناس» صفحة ١٣٨ ما يلي:

«وعين الدكتور أيوب ثابت رئيساً للدولة يعاونه وزيران أحدهما الأستاذ جواد بولس نقيب محامي الشمال والآخر الرئيس الميرخالد شهاب. وبدأت الحكومة الجديدة الاعداد للانتخابات ولم تلبث أن اصطدمت برغبة الجنرال سبيرس بعدم الاعتماد على الاحصاءات المعمول بها لأن فيها عشرات الألوف من أسماء المغتربين الذين لا يعيشون في لبنان وهذه الاحصاءات تجعل عدد النواب المسيحيين زائداً زيادة نعتها الجنرال سبيرس بأنها «مفتعلة» ولكن حكومة الدكتور أيوب ثابت أصرت على اجراء الانتخابات بموجب الاحصاءات فرفض سبيرس صحتها رفضاً جازماً وكان الدكتور أيوب ثابت صديقه ومرشحه لرئاسة الدولة وفجأة تحرك الشارع واضطرب الرأي العام وبدأ الغليان وقامت تظاهرات عاصفة هددت الأمن في لبنان كله مما جعل النحاس باشا يتدخل بالأمر. وأقنع الجنرال كاترو بوجوب الضغط على الحكومة في تحقيق رغبة الجنرال سبيرس ونقل الجنرال كاترو هذا الرأي وأيده فأصرت الحكومة على موقفها وأعلنت استقالتها.

«وجيء بالأستاذ باترو طراد رئيساً للدولة يعاونه عبدالله بيهم وتوفيق لطف الله عواد بعد أن تعهد السيد عواد باقناع نسيبه البطريرك عريضة بضرورة الموافقة على وجهة نظر الجنرال سبيرس.

«وهكذا جعل عدد النواب المسيحيين ثلاثين نائباً وعدد المسلمين خمسة وعشرين أي بنسبة ستة الى خمسة».

وصفحة ١٥٣: ما هو الميثاق الوطني.

«الميثاق الوطني هو دستور غير مكتوب انه عهد شرف بين الفريقين اللذين يتألف منهما شعب لبنان الفريق المسيحي والفريق المسلم...

«وجوهر الميثاق الوطني في رأيي المتواضع وهدفه السامي وأبعاده ومراميه هي قبل كل شيء أن يكون ولاء اللبنانيين محمديين ومسيحيين لهذه البقعة من الأرض التي اسمها لبنان لا سواها، أن يكون اخلاصهم لها وايمانهم بها لا بغيرها وتطلعهم بها لا الى سواها من بلدان قريبة أو غريبة لا عبر الصحراء ولا خلف البحر.

«وأخذ رياض الصلح يردد على مسامع الجميع في أثناء المناقشات الطويلة التي كانت تدور حول التفاهم على ميثاق يلتقي عنده الجميع قوله «وعدنا نتفق على أن يكون رائدنا جميعاً لا وحدة سورية ولا انتداب».

«ومرة قال أحدهم ولكن فرنسا بعيدة تفصلنا عنها مسافة عدة آلاف من الكيلومترات أما سوريا فهي على حدودنا.

فأجاب رياض: يجب أن نكرس اتفاقنا هذا باخلاص أحدنا للآخر ولكي أزيدك اطمئناناً فنحن مستعدون للتعهد بأن يكون رئيس الدولة دائماً من الطائفة المارونية واحترام نسبة التمثيل النيابي الحالي بين المسلمين والمسيحيين أليست هذه الضمانات كافية لارساء الطمأنينة في نفوسكم.

«وهكذا كان واتفق الجميع على هذه الأسس.

وفي تحقيق أجراه الأستاذ جوزف نصر مع الرئيس صبري حماده في العدد الخاص من جريدة النهار «ميلاد ١٩٧٤» ورأس السنة ١٩٧٥ عن الدستور والميثاق والمشاركة صفحة ٦٦:

«لا بد من القول أنه في أيام الفرنسيين لم تظهر أية خلافات بين الفريقين والطائفية لم تكن يوماً من الأيام عائقاً في سبيل تفاهم اللبنانيين على أحوالهم العامة ومن هنا كان من السهل جداً أن يتم الاتفاق على الميثاق الوطني وفي مقابل اعتراف المسيحيين بالوجه العربي للبنان، قبل المسلمون بتوزيع المقاعد على أساس ٦/٥ واتفق على أن تكون رئاسة الجمهورية للطائفة الأكثر عدداً وهي الطائفة المارونية، وأن تكون رئاسة الوزارة للطائفة الثانية عدداً وكانت الطائفة السنية، ورئاسة المجلس للشيعة، مع العلم أنه اذا أخذنا هذا اليوم التفاهم المذكور بعين الاعتبار نجد أن عدد الطائفة الشيعية هو أكثر من عدد الطائفة السنية وانه صار يجوز لنا المطالبة برئاسة الوزارة لكن الطائفة الشيعية متساهلة دائماً من أجل ضمان استقرار لبنان.

Edmond Rabbath - La formation historique du Liban Politique et Constitutionnel. Ed. 1973, p. 452.

Un premier éveil surgit, lors que le Dr. A. Tabet tenta de reconstituer le corps électoral, en y insérant, pour la répartition des sièges entre les différentes communautés, le nombre des émigrés libanais d'outre-mer, appartenant en très grande partie aux confessions chrétiennes, celle des maronites au premier rang... Mais le conflit était ouvert et ne pouvait recevoir qu'une solution transactionnelle. Il procure alors au Général Spears le privilège de jouer ce rôle d'arbitre, en réussissant, faire accepter aux Chrétiens et aux Musulmans, un compromis qui a depuis, devenant coutume, révêtu la force d'une convention, au sens constitutionnel que les Anglais attachent à une tradition déterminée, ancrée dans l'esprit du public.

ويتضح مما تقدم أن ما جاء في رسالة رئيس الدولة من اعتماد مبدأ المساواة في توزيع المقاعد النيابية بين المسيحيين والمسلمين يشكل تنازلاً اضافياً من قبل المسيحيين في وقت كان يتطلع فيه هؤلاء الى مزيد من الضمانات بالنظر للحوادث الأخيرة وتلك التي تعاقبت منذ ١٩٤٣، من هنا يظهر شعور بالغبن لدى الفئات المسيحية بالنسبة لهذه النقطة ولغيرها الواردة في الرسالة. وهذا الشعور بالغبن قد يتحول في المستقبل الى المطالبة بضمانات والى مزايدات تعكر الاستقرار وروح الميثاق الأساسي والقيمة الحضارية التي بني عليها وذلك بالرغم مما جاء في مجلة الحوادث (صفحة ٤ عدد ١٠٠٦) تاريخ ١٩٧٦/٢/٢٠:

«ان الروح الطائفية هي في الوثيقة الجديدة أخف بكثير منها في أي نص رسمي لبناني آخر، ذلك لأن قاعدة المناصفة تعكس رغبة في التمثيل المتساوي بقطع النظر عن منطق الأرقام والاحصاء الجاف. فالمسلمون يعتبرون أنفسهم أكثر من النصف عدداً والمسيحيون يعتبرون أنفسهم أكثر من النصف كذلك، لأنهم يحصون المغتربين اللبنانيين وينظرون اليهم على أنهم مواطنون. وهكذا المناصفة تحمل سماحاً من الطرفين يعلو على التعنت الطائفي المعروف في توزيع المناصب. وبهذا المعنى يقولون ان الوثيقة الجديدة هي وثيقة تقدمية من حيث تساميها على النظرة الطائفية الضيقة مع تمثيلها لمختلف البيئات والمجتمعات اللبنانية على قدر متساو».

ولكننا لا نشاطر هذا الرأي المتفائل لأن المسلمين كانوا بغنى عن التشبث بالحصول على زيادة في عدد المقاعد النيابية حفاظاً على الثقة بصيغة حضارية فريدة هي أساساً لمصلحتهم ولمصلحة القضايا العربية والاسلامية وان قبول المسيحيين بالصيغة الجديدة المقترحة حتى اذا تم دون مضاعفات سيكون بتحفظ كبير وبحذر شديد في تطلعهم الى المستقبل وما قد يحمله من مفاجآت.

من هنا تنشأ الحاجة الملحة الى تطوير النظام الحالي الى علمنة شاملة تحقق الانصهار الكامل والمساواة بين المواطنين جميعهم بصرف النظر عن انتمائهم الطائفي وعن التفكير بأكثرية أو بأقلية.

ثالثاً ـ انتخاب رئيس الوزراء وتعيين الوزراء:

ثالثاً: انتخاب رئيس الوزراء وتعيين الوزراء: تضمنت الرسالة بنداً صريحاً يقول: «لانتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية وبعدها تصدر المراسيم».

يتناول هذا البند النقاط التالية:

النقطة الأولى: انتخاب رئيس الوزراء.

النقطة الثانية: المشاورات لتشكيل الوزارة ووضع اللائحة بأسماء الوزراء.

النقطة الثالثة: صدور المراسيم.

لعن النقطة الأولى: انتخاب رئيس الوزراء. يعيش لبنان في ظل نظام ديمقراطي برلماني، وهو النظام الأكثر ملاءمة لطبيعة شعبه ولتأمين الحريات الأساسية على أرضه ضمن نطاق الشرعية والقانون.

واذا كان النظام الرئاسي يصلح لبلاد عظيمة كأميركا فهو ليس النظام الملائم لبلد صغير كلبنان (الأستاذ عبدو عويدات) النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية (صفحة ٥٨٨) فضلاً عن أن الشعب اللبناني قد تمكن في تطبيق دستوره

من أن ينشأ لنفسه نظاماً برلمانياً نابعاً عن عقليات طوائفه ومتجاوباً مع عاداتهم وتقاليدهم (الدكتور ادمون رباط) الوسيط في القانون الدستوري اللبناني (صفحة ٩٠٤) وطبيعة هذا النظام انما هي في تحقيق التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو يقوم على ثلاث دعائم رئيسية أولها المجلس المنتخب أو البرلمان وثانيها تمتع رئيس الدولة بحصانة تجعله غير مسؤول سياسياً وثالثها: وجود وزارة متضامنة بين أعضائها في مجالسها الوزارية ومسؤولة أمام البرلمان عن أعمالها وأعمال أعضائها الوزراء.

فالحكم في النظام البرلماني يكون منبثقاً عن تعاون وثيق بين البرلمان المنتخب وبين رئيس دولة غير مسؤول وذلك بواسطة الحكومة المسؤولة (الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري العام - الجزء الثاني - صفحة ٥٧١) أمام المجلس النيابي ويحق للحكومة أن تحل هذا المجلس.

وقد تطور النظام البرلماني الديمقراطي مع تطور الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أصبحت تتطلب حكماً قوياً يتمكن من مجابهة متطلبات المواطنين والحالات المستجدة بسرعة وحزم.

Maurice Duverger - La Monarchie Républicaine, p. 39.

La nécessité de substituer un Etat fort à un Etat faible constitue probablement le facteur essentiel de l'avènement des monarchies républicaines en Occident. L'évolution technologique a développé une structure économique basée sur des grandes firmes complexes bénéfiçiant de monopoles ou d'oligopoles, développant leur production par une planification rationnelle, écoulent leur marchandise par un pillonnage publicitaire assez proche de la propagande des Etats totalitaires.

P. 38... L'Etat faible, l'Etat limité, l'Etat passif du capitalisme traditionnel doit céder la place à un Etat fort, organisé, dynamique.

وفي ضوء هذه المعطيات يقتضي بحث نقطة انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي.

في رأينا أن هذا التدبير يؤدي الى اضعاف السلطة التنفيذية بدلاً من تقويتها ويؤدي أيضاً الى ازدياد فرص الاحتكاك بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. واذا أضفنا الى ذلك الحساسيات الطائفية لتبين بوضوح خطورة الوضع الذي قد يؤدي اليه التدبير المقترح لأن الخاصة الجوهرية البارزة في النظام البرلماني تكمن في أن السلطة الاجرائية تعود فيه بسلطة مزدوجة ذات رأسين، رأس يتخذ صورته برئيس الدولة، ورأس ينتصب بجانبه أو قبله باسم رئيس الحكومة أو الوزارة أو الوزير الأول (الدكتور ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري العام الجزء الـ٢ - صفحة ٥٧٦).

Maurice Duverger - Institutions politiques et Droit constitutionnel, p. 182.

On appelle Exécutif dualiste, une organisation gouvernementale dans laquelle on trouve face - face un Chef de l'Etat et un cabinet ministériel formé de ministres sous la présidence de l'un d'entre eux qualifié de Chef de Gouvernement.

جميع هذه المحاذير توجب ايجاد تعاون وثيق بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة والحكومة ويصعب ايجاد مثل هذا التعاون اذا كان رئيس الحكومة منتخباً من قبل المجلس النيابي وعلى هذا تنص معظم الدساتير في الديمقراطيات الليبرالية على اختيار رئيس الحكومة من قبل رئيس الدولة ولا ترى في هذا الأمر أي انتقاص من قدر رئيس الحكومة أو من سلطته وتأثيره على الأحداث. لذلك فاننا نقترح الأمور التالية:

يقوم رئيس الدولة باختيار الرئيس المكلف لتأليف الحكومة بالاتفاق معه، ويكون هذا التكليف لمدة معينة فاذا أخفق الرئيس المكلف بتأليف حكومة بالاتفاق مع رئيس الدولة ضمن المدة المحددة يسقط تكليفه حكماً. وفي هذه الحالة يدعى المجلس النيابي الى جلسة لاقتراح اسم معين لتأليف الحكومة، فاذا اقترح المجلس الرئيس المكلف سابقاً من قبل رئيس الدولة يحق لهذا الأخير تأليف الحكومة التي يراها مناسبة ولا تمارس هذه الحكومة أعمالها الا بعد الحصول على ثقة المجلس النيابي.

أما اذا اقترح المجلس اسماً جديداً فيجب على المرشح تأليف الحكومة ضمن مدة معينة بالاتفاق مع رئيس الدولة، واذا فشل بالتأليف ضمن هذه المدة يدعى المجلس النيابي ثانية لاقتراح اسم الشخص الذي سيدعى للتكليف فاذا أصر على الاسم السابق يحق لرئيس الدولة اما حل المجلس النيابي أو القبول بالحكومة التي يقترحها الرئيس المكلف.

الأصول المبينة أعلاه تجعل المجلس النيابي الحكم الأخير بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وتحافظ على مبادرة رئيس الدولة وشخصية رئيس الحكومة وحرية تحركه ضمن اطار اللعبة البرلمانية وعند وجود اختلاف قوي بين رئيس الدولة

والمجلس النيابي يصير الاحتكام الى الشعب عن طريق الانتخابات النيابية.

واذا لم يؤخذ بالاقتراح المبين أعلاه وكان الاصرار على المبدأ المعتمد في رسالة رئيس الجمهورية يجب معالجة الصعوبات التي يمكن أن تنشأ والتي قد تجعل البلاد في فراغ حكومي منها عدم وجود مجلس نيابي أو عدم التئامه أو عدم اكتمال النصاب القانوني، أو عدم قيام أو توفق الرئيس المنتخب بتأليف الحكومة ضمن مدة معينة أو عدم حصول اتفاق بينه وبين رئيس الدولة على تعيين وزراء.

وفي جميع الأحوال نرى أن يكون التكليف لمدة معينة حتى اذا لم يتم تعيين الحكومة ضمن هذه المدة يسقط التكليف حكماً.

النقطة الثانية: المشاورات لتشكيل الوزارة ووضع اللائحة بأسماء الوزراء.

تستدعي هذه النقطة الملاحظات التالية:

١ ـ لا يمكن أن ينفرد رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية طالما أن وضع اللائحة بأسماء الوزراء يكون بالاتفاق مع رئيس الدولة فمن يعطى الحق بالاشتراك باختيار الوزراء يكون له الحق ايضاً باجراء المشاورات لكي يأتي الاختيار عن قناعة ومعرفة.

٢ ـ من الضروري فصل الوزارة عن النيابة للأسباب التالية:

السبب الأول ـ لأن انتخاب رئيس الوزراء أو ترشيحه من قبل المجلس النيابي يجعل هذا الأخير أسير الاعتبارات الحزبية والشخصية والمصلحية فيما اذا حصل اختيار الوزراء من بين النواب.

السبب الثاني ـ لأن الاختيار قد دل على أن معظم الوزراء النواب ملزمون بالاهتمام بالمصالح الانتخابية أكثر من اهتمامهم بالمصالح العامة. وكثرة المصالح الانتخابية لا تترك لهم الوقت الكافي للاهتمام بالمصالح العامة.

السبب الثالث ـ لأن الحكم يتطلب مزيداً من الأخصائيين والمتفرعين للعمل بينما يتضاءل دور المجالس النيابية في هذا المضمار.

Maurice Duverger - La Monarchie Républicaine, p. 42.

Les Assemblées sont pratiquement incapables d'intervenir efficacement dans le jeu des technostructures. L'évolution du rôle des parlements en matière économique et financière le montre bien. De plus ils sont réduits dans ce domaine à entériner les décisions prises en dehors d'eux ou à faire des lois-cadres si larges qu'elles laissent le champ libre à l'éxécutif.

واذا تولى أحد النواب وزارة ما تسقط نيابته حكماً ويحل محله للمدة الباقية منها المرشح الرديف، ولا يحق لمن تولى وزارة أن يترشح للنيابة في الدورة المقبلة قبل مرور سنة على الأقل على تركه منصبه الوزاري.

النقطة الثالثة: صدور المراسيم: تصدر المراسيم بتوقيع رئيس الدولة ورئيس الحكومة اذا حصل تعيين الوزراء بموافقتها أما اذا أعطي الحق لرئيس الحكومة في بعض الحالات بأن يؤلف الحكومة على مسؤوليته فيكون قرار تأليفها بتوقيعه فقط ولا تمارس أعمالها قانوناً الا بعد أخذ ثقة المجلس النيابي.

رابعاً: انشاء محكمة دستورية عليا: بما أن الدستور يتمتع بصفة شرعية عليا فمن الطبيعي أن تأتي القوانين العادية والأنظمة والمراسيم والقرارات منسجمة مع الدستور في حرفيته وفي روحه أيضاً. وعلى هذا الأساس يكون انشاء المحكمة الدستورية ضرورياً من حيث المبدأ أما من حيث الاختصاص نرى أن يشمل اختصاصها بالاضافة الى انسجام القوانين والأنظمة مع الدستور البت بصحة الترشيح لرئاسة الدولة والاشراف على الانتخابات النيابية والبت بصحة هذه الانتخابات.

خامساً: مسؤولية رئيس الجمهورية والوزراء: من المعروف أن النظام البرلماني يجعل رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً. والدستور اللبناني قد نص على مسؤولية رئيس الدولة والوزراء في أقوال خاصة مبينة في المادتين ٦٠ و٧٠ منه والمبدأ الذي أشارت اليه الرسالة لا يمكن بحثه لعدم وجود ايضاح يعين نطاقه وتفاصيله.

سادساً: اصدار المراسيم ومشاريع القوانين: ورد في الرسالة ان جميع المراسيم والقوانين يجب ان تحمل توقيع رئيس الدولة ورئيس الحكومة ما عدا بعض الاستثناءات. بالاضافة الى هذين التوقيعين يجب أن تحمل المراسيم ومشاريع القوانين أيضاً تواقيع الوزير أو الوزراء المختصين لأن الوزير عملاً بالمادتين ٦٤ و٦٥ من الدستور يتولى مصالح الدولة والمناط به

تطبيق القوانين الأنظمة في كل ما يتعلق بالأمور العائدة الى ادارته ولأن الوزراء في النظام البرلماني متضامنون في مسؤوليتهم السياسية.

سابعاً: صلاحيات رئيس الوزراء. تقول الرسالة ان رئيس الوزراء يتمتع بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً، ومنعاً لأي التباس نرى من الضروري تحديد هذه الصلاحيات وتوضيحها كتابة.

الخلاصة: رسالة رئيس الجمهورية تناولت مبادىء عامة تستوجب التوضيح والتفصيل كما تناولت نقاطاً معينة دون أن تبين الهدف من التوقف عندها لتكون وسيلة لتحقيق الهدف المنشود. وبالطبع لم يكن بامكان الرسالة أن تستوعب او تتناول جميع الأمور المطلوب اصلاحها أو التصدي لها فيبقى أن هذه الرسالة تصح منطلقاً لاجراء اصلاح قوي والمهم أن تبدأ مسيرة الاصلاح بزخم جدي ومسؤول.

نص المذكرة التي قدمها السيد كمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الى الوفد السوري حول «الوثيقة الدستورية» في ١٩٧٦/٢/٢٤

بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٦ عقد مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي اجتماعه الاسبوعي وعرض الوضع السياسي من كافة جوانبه وبعد ان بحث المجلس بيان رئيس الجمهورية الأخير قرر ما يلي:

الموافقة على النقاط التالية لأن معظمها ورد في التسوية التي تقدم بها الوسيط السوري واطلعنا على مضمونها:

١ ـ الاستمرار على الاتفاق الضمني غير المعلن بأن ينتخب مسيحي لرئاسة الجمهورية ولكن دون الاقرار بأي عرف دستوري لمثل هذا التوافق الضمني غير المعلن.

٢ ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً افضل.

٣ ـ انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالاكثرية المطلقة وليس النسبية كما ورد في بيان رئيس الدولة وقيامه باجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة وان يكون له الحق باختيار الوزراء وبعد ذلك تصدر المراسيم كما تنص ذلك الاعراف والأصول البرلمانية (لا كما ورد في نص البيان: «بالاتفاق مع رئيس الجمهورية»).

٤ ـ وضع نص يضمن الاسراع باصدار المراسيم والقرارات (مثلاً تحديد مدة شهر يصدر بعدها المرسوم ويبلغ).

٥ ـ انشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم والأحكام والقرارات النهائية.

٦ ـ تعزيز اللامركزية.

٧ ـ ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.

٨ ـ انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء من مهامه وضع برامج للخطط الانمائية.

٩ ـ اعتماد اكثرية ٥٥ بالمئة لانتخاب رئيس الجمهورية بعد الدورة الأولى ولو ان هذه المادة لم ترد في الاتفاق الأصلي.

قرر مجلس القيادة عدم القبول باعتبار بيان رئيس الجمهورية الأخير بياناً وزارياً او ادراجه في البيان الوزاري لأنه يتضمن اخطاء فادحة ولأنه يحتوي على نقاط مغايرة لأسس النظام البرلماني. كما قرر رفض النقاط الآتية:

١ ـ رفض العبارة التالية: «التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث» واستبدالها باتفاق ضمني غير معلن، كما اوردنا سابقاً بالنظر لعدم وجود عرف بل مجرد اتفاق ضمني.

٢ ـ رفض انتخاب رئيس الحكومة من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية والاستعاضة عن ذلك بالأكثرية المطلقة.

٣ ـ رفض وضع لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لأن هذا الأمر من صلاحيات رئيس الوزراء وحده وهو مكرس في الأعراف الدستورية البرلمانية.

٤ ـ رفض اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية لأن جميع الدساتير في العالم لا تميز بين القضايا المصيرية والقضايا العادية.

٥ ـ رفض مسؤولية رئيس الجمهورية السياسية باعتبار ان النظام البرلماني الديمقراطي يجعل رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياً، وتكون الحكومة وحدها مسؤولة سياسياً وخاضعة للرقابة والثقة امام المجلس النيابي.

٦ ـ رفض انشاء المجلس الأعلى الذي ينص عليه الدستور لمحاكمة الرؤساء والوزراء والمطالبة بقيام محكمة مؤلفة من كبار القضاة دون سواهم وتعديل الدستور من اجل ذلك.

٧ ـ رفض قيام رئيس الوزراء بحلف يمين دستورية امام رئيس الجمهورية، لأن هذا الأمر مخالف للأصول البرلمانية.

٨ ـ رفض نص لاصدار جميع مشاريع القوانين والمراسيم بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لأن كل مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء او عن الوزير المختص يفترض توقيعه من قبل رئيس الجمهورية.

٩ ـ رفض تكريس حرية مسؤولة للصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع الخ.. باعتبار ان مثل هذا الشرط يخفي تضييقاً على حرية الرأي التي يكفلها الدستور ويعتبر افتئاتاً على النظام البرلماني الديمقراطي.

١٠ ـ رفض تعديل قانون الجنسية والمطالبة بتطبيق قانون الجنسية الحالي على مستحقيها وفقاً لأحكامه

لذلك كله نطالب:

١ ـ بعودة هيئة الحوار الوطني الى ممارسة أعمالها.

٢ ـ تأليف حكومة من خارج المجلس النيابي.

٣ ـ اننا نضع هذه النقاط كدليل عمل للحكومة المقبلة كشروط اساسية مبدئية للبحث في دخول اية حكومة مع تأكيدنا على ان الاصلاح المرحلي الحقيقي يستوجب الالتزام بالبرنامج المرحلي لتطوير النظام الذي وضعته الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية.

نداء الشيخ بيار الجميل
إلى المسلمين وردّات الفعل حوله ـ اب ١٩٧٦

١ ـ رسالة الجميّل الى المسلمين

أيها الأخوة المسلمون،

هذا الصوت، صوت انسان ما زال يعلن، وسط موجة الكفر واليأس ويتمسك ايضاً، رغم حالة التفسخ التي عمت الشعب وكل المؤسسات، بالصيغة الحضارية التي عرف بها لبنان وجهاً له وجوهراً.

وهو صوت من القلب والوجدان، بل فعل ايمان وددت ان اعلنه هكذا دون تكليف من أحد، ودون اي تكلف. وقد خيل الي أن اعلان هذا الإيمان، بمنتهى العفوية والصراحة، هو أجدى من الوساطات ومشاريع التسوية التي فاق عددها عدد أيام هذه المحنة، والتي ما افادت حتى الآن، لفرط ما تكررت وتكرر فشلها ايضاً، الا في تعميم اليأس وتعميقه.

وفي أي حال، أن لبنان بات يحتاج الى ما يشبه المعجزة لكي ينجو من شرور التقسيم والتجزئة، ولكي يخلص ويبعث من جديد. وهل غير الإيمان ما يصنع المعجزات؟!

. . . الإيمان بلبنان طبعاً، ومن قبل ابنائه بالدرجة الأولى. فإن اعوزتهم هذه الجذوة، فهو مائت حتماً. وان اشتعلت في صدورهم، فهو حي لا يموت. والمعجزة، هنا، لن تكون، طبعاً، سماوية، بل من عمل الإنسان. وفي أي حال، ان حدود الأوطان لم تكتب في الإنجيل والقرآن ولا القرآن او الإنجيل قالا بأن لبنان هو للمسيحيين أو للمسلمين، أو للفريقين معاً. ولا الله، عز وجلّ، وقف نفسه على هؤلاء القوم او اولئك.

قياساً على هذه الحقائق الأساسية، ليس من حق المسيحيين والمسلمين ان يختلفوا بسبب الله. بل من واجبهم ان يتحدوا فيه، بوصفه اله البشر جميعاً، وبوصفه، قبل ان يزج البشر بإسمه في صراعاتهم على الأرض، الخير المطلق، والجمال المطلق، والمحبة المطلقة. كما ليس من حق المسيحيين والمسلمين ان يزجوا بالدين في اختلافهم حول لبنان. فلا الإسلام يقضي بتطويب هذا البلد على اسمه ولا المسيحية ايضاً. وغني عن القول ان احتكار لبنان من قبل هذا الفريق او ذاك ليس من وصايا الله، أو من وصايا المسيحية والإسلام. انما روح الإحتكار من خطايا الأرض. فيا السماء والأديان كلها براء من أي نزاع حول لبنان ومن أي اختلاف مهما كان. فكيف اذا كان لبنان نفسه قد وجد لكي تلتقي الأديان فيه وتتفاعل وتثري الإنسان بالتقائها فيه وتفاعلها؟!

ان دور اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، في هذه الحال، هو أعظم الأدوار. فلم تعط هذه الرسالة لغيرهم. وقلما أتيح لغيرهم ان يحمل مثل هذه الرسالة. واذا صح بأن لكل شعب مهمة أو دوراً في هذا العالم يؤدي، من خلاله، قسطه في خدمة البشر والإنسانية جمعاء، فليس أمام اللبنانيين، افضل من هذه المهمة، يخدمون بها انفسهم واديانهم ويخدمون الإنسان أيضاً والحرية وسائر القيم الإنسانية. فلا الإسلام بحاجة الى بلد اسلامي آخر. ولا المسيحيّة تحتاج هي أيضاً الى اضافة مماثلة.

... ولا العرب تنقصهم المساحة او ينقصهم العدد والثروات الطبيعية لكي يطوب هذا البلد على اسمهم.
انما ما ينقص الجميع، ويفتقرون اليه، هو هذا اللبنان الذي بفضل موقعه، وطبيعته، استطاع ان يحضن كل الذين، على مر التاريخ، قد اضطهدوا بسبب المعتقد أو الدين، وان يؤمن لهم أيضاً، الحرية، والإحساس العميق بالكرامة، فاستحق ان يكون وطن الحريات، أي وطن الإنسان. فهل ما هو اعظم من هذا الدور يتعهده اللبنانيون، ويمارسونه، ويتعاونون عليه، ويتناقلونه جيلاً بعد جيل، هكذا حتى نهاية العالم؟ ان كل الأدوار تضؤل أمام هذه الرسالة. وفي اي حال، اذا تخلف لبنان عن هذه المهمة التاريخية فلا يبقى من مبرر لوجوده. ... ينهار أو يتداعى، أو ينقسم مثلما ينقسم الآن! وهو لم ينقسم على هذه الصورة، الا لأنه تخلى عن دوره، وبالتالي عن مبرر وجوده... أو بالأصح، أكره على هذا التخلي.
هذا منذ أن خيل لبعضنا، بدافع العصبية الدينية، بان الذوبان في العروبة يفضل على هذا الدور ويتقدم عليه. ولأن اللبنانيين ليسوا كلهم على هذا المعتقد، لألف سبب وسبب... ولأن المسيحيين، ما زالوا يرتابون في العروبة، ويتساءلون أيضاً، عن معنى اكراههم على الإيمان بها، اذا صح بأنها لا تحتاج الى أي اكراه. فقد بدأ لبنان يخسر نفسه ويتنصل من قيمه ووجوده الحضاري ويتعثر ايضاً في علاقته بمحيطه العربي وفي علاقة ابنائه بعضهم ببعض. وصدف أن كان الفلسطينيون، ضيوفنا منذ أن نكبوا في وطنهم، قد بدأوا يتخذون من لبنان، مستقراً لهم، ومنطلقاً دائماً لمحاولتهم الطويلة في العودة الى الوطن. ولكنهم، بدلاً من أن يتعاملوا مع هذا البلد المضياف، من خلال جوهره، ومبرر وجوده ورسالته... وبالمراعاة التامة لظروفه الخاصة، ومخاوفه، وعقده ايضاً وأمراضه...
... بدلاً من ذلك، تعاملوا معه من خلال المعتقد الذي يقسم اللبنانيين ولم يوحدهم بعد، فما رفقوا الا في تعميق الإنقسام، وتعميق مخاوف المسيحيين وحذرهم. وقد خيل اليكم بأنهم ينصرونكم وينصرون قضيتهم، فيما الحقيقة انهم كانوا يتورطون في لعبة اعدت خصيصاً لتفجير التناقضات الدينية في بلادنا، بعد أن تعذر تفجير التناقض الطبقي، وتفجير نظام، اذا احتاج الى تطوير وتقويم واصلاح، فهو لا يستوجب التفجير والإنفجار. واراني بغنى عن ذكر هوية القائمين بهذه اللعبة. انكم تعرفونهم، بمجرد أن نشير الى افعالهم. وقد ابتليتم، مثلما ابتلينا، بهذه الأفعال. فانظروا الى ما حل بهذا الوطن، الذي كان أحلى الأوطان، واغناها ربما، وأكثرها رخاء وهناء وصفاء سماء، واصبح لوحة سوداء تضج بالحزن والأسى، ولا تتحدث الا عن الأحقاد. وتساءلوا معي عما اذا كانت هذه الخاتمة تخدم غير الشيوعية التي ترفضونها مثلما نرفضها أن لم يكن أكثر.
ولا نرفضها معاً، الا لأنها لا تتفق مع طبيعة لبنان. وطبيعة لبنان، ملتقى اديان وحضارات. ... ولأنها ملحدة، ونحن وإياكم مؤمنون بالله وبالعالم الآخر. ... ولأنها توتاليتارية، فيما لبنان يقوم على التعددية، وعلى الحرية. أما نصائحها الإقتصادية والإجتماعية، فانتم ونحن بغنى عنها. ناهيك بأن الغنى في بلادنا، والثروة، والإزدهار، هي من اختراع العقل اللبناني الرائد الخلاق، وليست آبار نفط مدفونة في الأرض أو مهدورة على سطحها... وليست مناجم ذهب وفضة ونحاس، تبدو على بضعة مستغلين بلديين أو غرباء!

في أي حال، نحن لا نعترض على ايمان الشيوعيين، بل على أفعالهم. ... ولا على الثورة الفلسطينية، بل على فوضاها التي فاقت كل حدود الفوضى وتعدتها بأشواط. ونعترض أكثر على هذا الحلف الغريب العجيب، المعقود بين الفلسطينيين، ضيوفنا... والشيوعيين البلديين وغير البلديين... حلفاً يتخذ منكم، انتم المسلمون، سبيلاً للإستيلاء على هذا الوطن، أو لتغيير طبيعته، أو لإكراهه على ممارسة دور ليس من أدواره، وتحميله أعباء ليست من أعبائه، والزامه بخدمة كل الأغراض الا أغراضه وجوهر وجوده. فهل هذه الإعتراضات تستوجب مثل هذا العقاب الذي انزلوه بلبنان؟ ولا تستوجب أبداً أن يكون المسيحيون في جانب، وانتم في الجانب الآخر.

أيها الأخوة المسلمون،
أنتم والمسيحيون أخوة في الإيمان بالله، ... أخوة في الإنتماء الى لبنان، أخوة في الحاجة الى هذا الإنتماء قبل أي انتماء آخر.

أما الإختلاف حول عروبة هذا الوطن أو عدم عروبته فليس له ما يبرره ما دامت مهمة لبنان، الا يكون بلداً عربياً، فقط، مثل سائر البلدان العربية... أو بلداً اسلامياً مثل سائر البلدان الإسلامية، أو بلداً مسيحياً مثل سائر البلدان المسيحية. فكيف اذا كانت العروبة أو هكذا يجب ان تكون، رابطة تلقائية يعبر عنها بالإيمان وليس بأي شيء آخر؟! واذا صح بأن المسيحيين يشكون فتوراً في شعورهم بالإنتماء اليها، أو يتنصلون، أحياناً، من هذا الإنتماء، ويتبرأون منه، فليس أسوأ من الإكراه علاجاً لهذا التنصل أو التبرؤ أو الفتور. وعندي أن المسلمين مطالبون، بوصفهم مشبعين بالعروبة هذه حتى

الأعماق، بالتساؤل عما يحمل المسيحيين على الإرتياب فيها والحذر. أن واقع الإنقسام حولها على هذه الصورة دلالة واضحة على مقدار العصبية الدينية فيها. فكيف اذا اقترن ذلك بالإكراه؟! فلو فعلتم، وتساءلتم عما تسبب في هذا الإرتياب، لاكتشفتم مقدار مسؤوليتكم التاريخية في هذا المجال.

فكونوا رسل العروبة الأمناء. ولكن، لا تكونوا الضاربين بسيفها. حافظوا على ايمانكم بها، ولكن لا تكرهوا احداً على هذا الإيمان. لأنه ليس ما يبرر الإكراه الا أن تكون العروبة مكروهة مثلاً من قبل واحد أو أكثر، من قبل فئة من الناس أو أكثر... والا أن تكون هي نفسها لا تستقر في القلوب الا بالإكراه.

في اي حال، ان ما يقلق اخوانكم المسيحيين ويستثير الحذر في صدورهم والإرتياب، هو مصير الحرية في لبنان، اما العروبة فلا تزعجهم الا بقدر ما تشكل تهديداً لهذه الحرية أو انتقاصاً منها أو اساءة. فعدا عن أن الإكراه عليها هو في حد ذاته اعتداء على الحرية... حرية المعتقد والرأي والإيمان، فقد طرحت نفسها عندنا، وطرحها دعاتها. بما لا يترك مجالاً للشك أن الغرض منها هو ازالة كل ما يميز لبنان عن جواره. اليس لكي يكون هذا البلد عربياً مثل سائر البلدان العربية يريدون تعريبه روحاً وجسداً؟

فأي مبرر بعد هذا لوجوده واستقلاله وسيادته.

وغني عن القول أن المسيحيين في لبنان بدون خصائص. وبدون استقلال صحيح، وبدون سيادة كاملة، لن يكونوا أحراراً.

ليس، طبعاً، لأنكم انتم تبخلون عليهم بهذه الحرية. أو لأن الإسلام يبخل بها هو أيضاً بل لأنكم في هذه المنطقة، أكثرية. ولأن كل أكثرية، بالتالي، هي طاغية حتى ولو كانت مسيحية، فمن الطبيعي أن يشعر المسيحيون بالحذر، ويتشبثوا بما يميز لبنان عن محيطه دون انفصال أو انسلاخ طبعاً، ويتشبثوا ايضاً بالإستقلال الناجز والسيادة التامة. وقد صدف أن للفلسطينيين بيننا، وجوداً كثيفاً ومسلحاً، ومتجاوزاً كل الحدود، وكل القواعد والأصول، الى حد الإطاحة بالسيادة والإستقلال. فهل كان ينتظر من المسيحيين أن يباركوا هذا الطغيان، وان يقفوا متفرجين من استغلال الشيوعية الدولية له استغلالاً فاق هو أيضاً كل حد. وكانوا يتوقعون منكم ان تتضامنوا معهم بدلاً من التضامن مع الطغيان. ولما لم تفعلوا كانت هذه المحنة التي لم تنته فصولها. ولكن يجب ان تنتهي. ولن تنتهي الا بأحياء التضامن بين اللبنانيين. ولن يتحقق ذلك الا بالعودة الى الأصول... الى دوركم التاريخي، انتم المسلمون، في لبنان، الذي لا يقتصر على الشعور بأنكم عرب مسلمون مثل سائر العرب المسلمين، والتعبير عن هذا الشعور بما يثير الحذر بدلاً من الثقة، والإرتياب بدلاً من الإطمئنان.

دوركم أن تبرهنوا، من خلال لبنان، على أن العروبة ليست عصبية دينية أو مذهبية. دوركم أن تحيوا الإيمان بالصيغة الرائدة في صدور المسيحيين. ولا اعتقد أن الدور هذا صعب أو مستحيل. بل انه في منتهى البساطة. فيكفي أن تتعرفوا بالشكل الذي يؤكد بأن لبنان لن يصبح دولة اسلامية، حتى تنتهي القضية من الأساس، ويستمر المسيحيون أوفى الناس للعرب والقضايا العربية. فليس للمسيحيين أية مصلحة في أن يكونوا في لبنان اسرائيل ثانية. فلا دينهم يوصي بذلك. ولا حضارتهم تجيز هذه العفوية. ناهيك بأن الإنسلاخ عن محيطهم يحرمهم هذا المجال الرحب والحيوي بآن. فهل هم اغبياء لكي يطلبوا هذا العداء المجاني للعرب وللشعوب العربية؟

ولكن عندما تصبح المسألة مسألة ذل واذلال... ومسألة حرية وكرامة، تغيب كل الإعتبارات، وتبقى اعتبارات الكرامة والحرية. وقد كان خطأ العرب المسلمين حتى الآن انهم، مثل كل اكثرية، لم يحسنوا التعامل مع الأقليات، وبنوع خاص، الأقلية المسيحية، لقد تصوروا بأن «الحماية» أو «التسامح» كفيلان بحسم هذه المشكلة، فيما الحقيقة ان الأقلية تشعر دائماً بالحاجة الى ما هو أكثر من التسامح. فلا يكفي اذا أن تقولوا لاخوانكم المسيحيين: لا تخافوا، فالعروبة تحميكم. بل ينبغي ان يكون هؤلاء اسياداً مثلكم، أحراراً بكل ما تعني لفظة الحرية في كل ابعادها. وقد كانت هذه الصيغة. وقد كان لبنان نفسه، لكي تتأمن هذه الحرية، وهذه السيادة، فكنتم، من هذا القبيل، الساعد الضرورية، وساهمتم فيها كأحلى ما تكون المساهمة. هذا حتى جاء من يتصرف بها وكأنها أداة فيما هي لا تتحمل أن تكون أقل من غاية وقيمة لا تمس.

أيها الأخوة المسلمون،

ان وجود الفلسطينيين بيننا ليس هو المسألة. وقضية فلسطين ليست هي المسألة ايضاً. ولا غنى عن ثورة الفلسطينيين... لا غنى عن الفداء والفدائيين. ولكن، من منكم يرضى بالفوضى؟ وقد صدف أن الثورة الفلسطينية قد مورست في بلادنا بما يجعلها اقرب الى الفوضى منها الى الثورة الحقيقية. وعلى هذا كان الإعتراض وكان الرفض وكانت الممانعة. وقد خيل اليكم بأن التساهل مع الفلسطينيين يفضل على التصلب. ونحن، من هذا القبيل، لم نرفض التساهل

ايضاً، وقد قضينا فيه حتى حده الفعلي. ولكن فيما المسيحيون كانوا يطالبون بالتوقف عند هذا الحد، كنتم انتم تصرون على المضي فيه. وقد تأكد لنا ولكم الآن، كم كان الإختلاف عند هذه النقطة بلا مبرر... وكم كان التساهل مسيئاً لكم وللمسيحيين وللقضية الفلسطينية أيضاً. فلا غنى، والحالة هذه، من الرجوع الى حدود السيادة الحقيقية. ولا غنى أيضاً من ابراز هذه الحدود واحترامها. فهل هذا ممكن اذا لم يكن تضامنكم معها أقوى من التساهل مع الفوضى؟ وهل هذا ممكن اذا لم تعلنوا انتم، بأي شكل من الأشكال، هذا التضامن، وتؤكدوه.

على هذه النية اخاطبكم اليوم، متوجهاً الى ضمائركم، مناشداً اياكم أن تنقذوا هذا الوطن المهدد بالتشتت والتقسيم. وأملي أن تكونوا، مثلما كنتم في الأربعينات، يوم عزمتم أن تبنوا، مع اخوانكم المسيحيين وطناً ليس كسائر الأوطان، وبلد ليس كسائر البلدان. انني لا اتصور طموحكم اليوم، طموحاً الى أقل من وطن نموذجي، يفتقر اليه الإسلام، والمسيحية، والعروبة، والإنسانية جمعاء. والأمر موقوف على ارادتكم. بل أن انقاذ هذا الوطن مما هو فيه، لم يكن ساعة رهن هذه الإرادة، مثل هذه الساعة. فأعلنوها مثلما تعلنون كل يوم ايمانكم بالله. ولكم من المسيحيين كل الوفاء، والمحبة، والولاء.

... ومني هذا الدعاء: يحيا لبنان.

بيروت في ٢٤ تموز ١٩٧٦
بيار الجميل

٢ ـ رد محسن سليم على نداء الجميّل

أيها الشيخ اللبناني الجليل،

نداؤكم الأخير الموجه الى المسلمين والذي اذيع بواسطة «صوت لبنان» بتاريخ ٢٤ تموز سنة ٧٦ لإعادة احياء الصيغة اللبنانية الفريدة في نوعها على أسس جديدة وعودة التضامن الأخوي بين المسلمين والمسيحيين في هذا الوطن والعمل على نزع عقدة الخوف التي تراود المسيحيين من موضوع العروبة والداعين اليها بحرارة وحماسة في الآونة الأخيرة. ان هذا النداء الذي يبدو انه صادر من أعماق قلبكم وصفاء وجدانكم اللبناني، قد لاقى صدى ايجابياً ومستحباً لدى جميع المسلمين المخلصين الحريصين كل الحرص على وحدة لبنان أرضاً وشعباً وعلى عدم التنكر لعروبته الحضارية الحقيقية وعلى ان يظل لبنان بلد الحرية والإنسان كما طالبتم به في ندائكم.

ما أريد ان أقوله لكم في هذه المناسبة رداً وتعليقاً على بيانكم الآنف هو الرد الطبيعي لكل لبناني مسلم يعيش على أرض لبنان محباً لوطنه حريصاً على بقائه واستمراره عزيزاً حراً مستقلاً سيداً، ان نداءكم ايها الشيخ الجليل قد نفذ الى اعماقنا نحن المسلمين اللبنانيين واستحوذ على مجامع تفكيرنا وتأملاتنا ونال منا قبولاً حسناً لا لأنه صادر عنكم فحسب بل لأنه يعبر في جوهره عن تفكيرنا وقلقنا وتخوفنا على مستقبل هذا الوطن ومصيره المجهول اذا لم تتلاق نحن اللبنانيين مسلمين ومسيحيين على قاسم مشترك يجمعنا لانقاذ وطننا من التهلكة والزوال.

ولكن كيف السبيل الى وضع هذا النداء موضع التنفيذ؟ هذا هو السؤال الذي طرحناه على انفسنا عند سماعنا النداء. اذ لم تقل لنا في ندائكم الأخير ماذا يجب علينا نحن المسلمين في لبنان ان نفعل ومن أين يجب أن نبدأ باحياء الصيغة اللبنانية التي اجتمع حولها في الماضي جميع اللبنانيين.

لم تقل لنا ايضاً ما هي الخطوات العملية التي يجب ان يتخذها المسلمون اللبنانيون ليغدو لبنان الى وحدته واصالته ويكون ذلك مقبولاً من اخوانهم المسيحيين.

ان المسلمين اللبنانيين الذين خاطبتوهم في ندائكم الأخير وبعد النكبة التي اصابتهم مؤخراً واصابت معهم جميع اخوانهم اللبنانيين يتمنون عليكم لو حددتم لهم في بيان توضيحي لاحق كيف ترون انتم من مركز المسؤولية التي تتكلمون منها احياء الصيغة اللبنانية وما هي الأسس التي يجب ان تتركز عليها وباية وسيلة وما هي السبل التي يجب ان تعتمد لتحديد هوية لبنان العربية تحديداً علمياً واضحاً يكون مقبولاً من جميع اللبنانيين على السواء مسلمين ومسيحيين. في اعتقادي أن الموضوع المتعلق بهوية لبنان وبتحديد عروبته تحديداً علمياً مسؤولاً هو أهم المواضيع التي يهتمّ لها اللبنانيون في الوقت الحاضر ولعل هذا الموضوع هو المدخل الأساسي لكل المسائل والقضايا الأخرى المتعددة التي هي موضع اهتمام اللبنانيين.

فاذا ما تحددت عروبة لبنان تحديداً واضحاً وصريحاً لا لبس فيه ولا ابهام تحديداً مقبولاً من جميع الفئات اللبنانية وخصوصاً من الفئات الإسلامية أمكنتنا عندئذ حل جميع القضايا الأخرى المطروحة لأنها تصبح ثانوية بالنسبة الى هذه المشكلة الجوهرية.

في ما يتعلق بعروبة لبنان فقد اكتفى اللبنانيون بالموافقة والإلتزام بالعبارة التي اطلقها المغفور له رياض الصلح رئيس وزارة اول حكومة استقلالية في لبنان في أول بيان وزاري لحكومته وهذه العبارة «بأن لبنان ذو وجه عربي» وقد اعتبرت هذه العبارة المقتضبة اساساً وقاعدة لتعامل اللبنانيين مع العروبة.

ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥ ودخول البلاد بمثابة عضو مؤسس في تلك الجامعة وعلى مر الثلاثين سنة التي شارك فيها لبنان في أعمال وقرارات الجامعة العربية لم نسمع ولم نقرأ أن لبنان وقف يوماً موقفاً معارضاً لأي من قرارات الجامعة مما يؤكد حرص لبنان على عروبته وعلى مشاركته العرب مشاركة فعلية في جميع مواقفهم القومية. اما قضية فلسطين هذه القضية التي هي قضية العرب الكبرى، فلبنان كان ولا يزال حاملاً لواءها في جميع المجالات حتى ان لبنان كان صوت العرب كل العرب في الدفاع عنها من على منبر الأمم المتحدة. وقد كان لموقف لبنان ولصوته الداوي في العالم ما اضفى على قضية فلسطين في العالم ان ينكره او يقلل من اهميته فاذا كانت العروبة مناقبية وممارسة، وفعل ايمان في المصلحة القومية ـ فلبنان لم يخرج يوماً منذ استقلاله عن خط العروبة السليمة ولم يتنكر لها. وأنى له ان يتنكر ولبنان لغته عربية وتراثه عربي، وهو منفتح على العالم العربي انفتاحاً كاملاً، وواقع في محيط عربي ومصيره مصير عربي، واقتصاده عربي، وتطلعاته عربية، وكل شيء فيه يحمل على القول انه والعالم العربي جزء لا يتجزأ منه.

الا ان لبنان بالإضافة الى ذلك وخلافاً لأي بلد عربي، له طابع مميز يجعل منه بلداً عربياً ذا طابع خاص، وخصائص ذاتية، لا يجدر بلبنان ولا يحق له ان يتنحى عنها لأنها مرتبطة بشخصيته الفريدة وبتاريخه العظيم وبحضارته المجيدة، هذه الحضارة التي يفخر بها لبنان، كما يجب ان يفخر بها العرب كل العرب.

أليس غريباً ان لا يعترض احد على مصر العربية عندما تفاخر بتاريخها القديم وحضارتها الفرعونية، ويعترض على لبنان ويتهم بالتنكر للعروبة لانه يريد ان يفاخر بتاريخه وتراثه القديم. هذا التاريخ الذي هو جزء من تاريخ الحضارة الإنسانية العالمية.

فيا ايها الشيخ اللبناني الجليل،

نحن معك في ندائك بل نحن على اتم الإستعداد لاحياء الصيغة اللبنانية الفريدة التي تجمع اللبنانيين في بيت واحد موحد على أسس جديدة تسودها العدالة والمساواة وترعاها المحبة والثقة المتبادلة.

ولكن قبل البحث في أي موضوع آخر يجب علينا ان نبدأ من البداية والبداية هنا هي الإتفاق على تحديد هوية لبنان وعروبته تحديداً وطنياً وعلمياً وقومياً، لا لبس فيه ولا ابهام، تحديداً يمنع على ان لبنان فيما بعد المناقشة تحت اي سبب او ستار بهذه الهوية التي يكون قد ارتضاها ووافق عليها جميع اللبنانيين على اختلاف اديانهم وطوائفهم وفئاتهم.

فالمطلوب اذا، قبل كل شيء تحديد واضح وصريح لهوية لبنان وعروبته. لا يتحقق ذلك الا بتأليف لجنة من كبار المثقفين والمفكرين والسياسيين اللبنانيين من جميع الطوائف والفئات لأجل الإتفاق على وضع شرعة أو وثيقة تعتمد تحديداً علمياً وسياسياً لهوية لبنان وعروبته طالما ان عروبة لبنان هي علة العلل واساس الخلاف بين اللبنانيين.

ان المسلمين ايها الشيخ الجليل، يقابلون نداءك اليهم بالترحيب كما انهم خلافاً للإعتقاد السائد عند فئة من اخوانهم المسيحيين يفرقون جيداً بين العروبة والإسلام. فالعروبة التي يؤمن بها المسلم الحقيقي هي العروبة الحضارية التي تستمد من الأديان السماوية ومن كافة الحضارات والقيم البشرية والإنسانية لحياتها وتحركها واستمرارها.

والعروبة التي يؤمن بها المسلم الحقيقي في لبنان بعيدة عما سمعناه منك في مناسبات مختلفة عندما كنت تتحدث عن هذه العروبة وتحاول شرحها وتحليلها.

فالى ان ينبلج هذا الصبح الجميل على اللبنانيين الى الحياة الكريمة المشتركة التي كانوا ينعمون بها اقبلوا مني أطيب التحيات والإخلاص والمحبة.

٣ ـ رد على رسالة الأستاذ محسن سليم الى الشيخ بيار الجميل

نستميحك والشيخ بيار الجميل عذراً ان نحن تصدينا للجواب على سؤال نوجهه اليه. فالأمر الذي يثيره السؤال يعني كل اللبنانيين ومن حق، بل من واجب، كل منهم ان يبدي حوله وجهة نظره. فالرجاء ان يتسع صدرك لما سنبديه بكل صدق ومحبة:

١ ـ اننا اذ ننوه بما تعبر عنه رسالتك الى الشيخ بيار الجميل من رغبة في تلمس «الخطوات العملية التي يجب ان يتخذها المسلمون اللبنانيون ليعود لبنان الى وحدته واصالته ويكون ذلك مقبولاً من اخوانهم المسيحيين» نتمنى لو تكون هذه الرغبة رغبة سواد المسلمين، قادة وقاعدة، مع الظن بأنها لو كانت كذلك لما عدموا وسيلة لتحقيقها.

٢ ـ تقول في رسالتك: «المطلوب قبل كل شيء تحديد واضح وصريح لهوية لبنان وعروبته . . . فعروبة لبنان هي عقدة العقد وأساس الخلاف بين اللبنانيين» على قولك هذا لنا ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: ان طرح المشكلة على هذا الوجه يفترض ان لبنان ضائع الهوية، لقيط، وانه بحاجة الى هوية غير هويته. هذا الإفتراض، يا سيدي، بحاجة الى تصويب. ان نصف اللبنانيين على الأقل ـ ولعلك منهم ـ يؤمنون بلبنان كياناً سياسياً مستقلاً قائماً بذاته لا يحتاج الى وصف ولا الى تعريف لأنه بنظرهم وطن نهائي تنتهي عند حدوده مطامحهم وأحلامهم، وينشد اليه وحده ولاؤهم، ولا ينظرون الى شأن أو قضية أو مشكلة في العالم البعيد أو القريب الا من خلال مصالحه، وكل مرة تتعارض فيها مصلحة لبنان مع اية مصلحة اخرى لتغليبهم دون تردد، لمصلحة لبنان وحدها. اليس هذا شأن كل الأوطان؟ ثم انهم يرون في لبنانهم من الغنى الحضاري المتراكم منذ ستة آلاف سنة ما يحررهم من كل العقد، ويملأهم زهواً، ويشكل بالنسبة الى غدهم أكبر حافز على المضي في حمل رسالتهم الحضارية باعتزاز. انهم يؤمنون بلبنان ايمانهم بالله الذي لا يعرف عنه الا بانه «هو الذي هو».

هؤلاء يرون ان هوية لبنان لا يمكن ان تكون موضوع نقاش او جدل او خلاف. وان السؤال عن هوية لبنان سؤال لا يطرح كما لا يطرح السؤال عن هوية فرنسا او المانيا او الإتحاد السوفياتي او غيرها . . . ما لم يكن المقصود سؤالاً آخر هو: هل ان لبنان، لبنان أم سواه .وبتعبير اوضح: هل ان لبنان كل أم جزء، هل هو مرحلة ام محطة؟

والواقع ان في لبنان فئة ثانية من المواطنين تعتبر لبنان جزءاً من كل اوسع، وانه مرحلة موقتة لا بدّ من تجاوزها عند اول سانحة، وان اي تعارض بين مصلحة لبنان الجزء ومصلحة «الكل الأوسع»، او حتى مصلحة جزء آخر من هذا الكل، يجب ان ينتهي بتضحية المصلحة اللبنانية.

وعليه أن تكون المشكلة الحقيقية: مشكلة ولاء للبنان، هل هو ولاء مطلق يستحقه لبنان لذاته ام هو ولاء مشروط وموقت ومن درجة ادنى من الولاء للقومية السورية او القومية العربية او غيرها من القوميات.

والملاحظة الثانية: انك تطلب، من جهة، تكليف لجنة من كبار المثقفين والمفكرين والسياسيين: «من اجل الإتفاق على وضع شرعة او وثيقة تعتمد تحديداً علمياً وسياسياً لهوية لبنان»، ثم تقرن، من جهة أخرى، هذه الهوية بالعروبة بتساؤلك عن «السبيل التي يجب ان تعتمد لتحديد هوية لبنان العربية تحديداً علمياً واضحاً. . .».

وكأني بك تصدر مسبقاً الحكم الذي تطلب ان تصدره اللجنة التي تقترح. فلا تتصور للبنان هوية الا الهوية العربية.

فهلا سمحت لنا بأن نسألك: لماذا تتجاهل كل هذه الكثرة من اللبنانيين الذين يرفضون ان ينعت لبنانهم بسواه، لا تعالياً ولا عداء لأحد بل خشية ان يجر النعت المنعوت الى المجهول، وان يفرغه من محتواه ليملأه بمحتوى آخر غير معروف الكنية. وهو محتوى اقل ما يقال فيه انه متفجّر ومفجّر على النحو المفجع الذي نشهده منذ ستة عشر شهراً. . .

ولماذا تفرض سلفاً ان اللجنة، حين ستنكب على درس تاريخ لبنان وتراثه الحضاري وتكوين مجتمعه ومقومات وجوده واستمراره لن يستوقفها طويلاً ما اشرت الى بعضه في رسالتك من ان لبنان، «خلافاً لأي بلد عربي، له طابع مميز يجعل منه بلداً ذا طابع خاص وخصائص ذاتية لا يجدر بلبنان ولا يحق له ان يتنحى عنها لأنها مرتبطة بشخصيته الفريدة وبتاريخه العظيم وبحضارته المجيدة». . .

«الطابع الخاص» و «الخصائص الذاتية المرتبطة بشخصية لبنان الفريدة وبتاريخه وحضارته» تعود، كما تعلم يا سيدي، الى تعددية هذا البلد الأتنية، الذي لم تلتقِ مجموعاته الحضارية المتنوعة صدفة، بل جمعها، خلال تاريخ طويل، عامل واحد وموحد هو توقها الى الحرية وتمردها على ظلم حكم الأكثرية الجائرة وتمسكها بتميّز شخصيتها. هذه التعددية الأتنية ـ الحضارية ـ صمدت وحداتها خلال اجيال امام كل محاولات الدمج والصهر، رافضة ان تذوب في شخصية احداها أو في شخصية وهمية واحدة.

وهذه التعددية الملازمة لتكوين لبنان هي ذات قيمة حضارية وتقدمية تفوق العروبة وتفوق كل القيم ذات البعد الواحد ومن الحيف والغبن عدم الإستفادة من غناها بايجاد الأطر السياسية والثقافية التي تحفظها وتصونها وتبرز ما في تعايشها وتفاعلها من ثروة حضارية ضخمة.

ان الإنطلاق من فرض الهوية العربية، وهي الهوية الحضارية لفئة واحدة، على لبنان ككل، هو تنكر لهذه التعددية ومحاولة سيطرة البعض منها على الكل واستيعابه؛ انه ضرب من ضروب القهر والتسلط الذي تأباه وتحاربه حتى الموت كل

المجموعات التي ترى فيه تهديداً لحريتها وبالتالي لوجودها.

ثم لا ندري لماذا كل هذا الإصرار على فرض العروبة على لبنان. ما الفائدة منه، ومفهوم العروبة، كما تعرف، غير واضح ومن العسير جعله المفهوم الواحد لدى الجميع - ولو اجمعت لجنة رجال الفكر والثقافة والسياسة على تحديد معالمه؟

فاذا كانت العروبة لغة مشتركة، فليس من خلاف على ان لبنان اعطى لغة العرب، طوعاً واختياراً دون نعت، ما لم يعطه اي بلد آخر ينطق بها او يتطفل عليها.

واذا كانت العروبة انتماء جغرافياً تنشأ عنه مصالح اقليمية مشتركة، كأوروبية فرنسا وايطاليا والمانيا او كأميركية البرازيل وفنزويلا. . . فالجغرافيا وما ترتب من علاقات طبيعية بين الدول والشعوب هي من الأمور الواقعية التي لا تصلح موضوع خلاف بين اثنين. وهل سمعت مرة ان الفرنسيين او البرازيليين تقاتلوا وتذابحوا من اجل تحديد هوية فرنسا الاوروبية او هوية البرازيل الأميركية؟

واذا كانت العروبة التزاماً حراً بقضايا مشتركة، ففي رسالتك ما يغني عن اي شرح لما التزم به لبنان وخدمه من قضايا العرب خدمة مخلصة صادقة فاقت احياناً طاقاته وارتهنت لها سياسته الخارجية وعلاقاته الدولية منذ قيام جامعة الدول العربية حتى اليوم. ورغم كل هذا الإلتزام بقي عروبيو لبنان غير مكتفين. . .

أفتكون العروبة اذا غير كل هذا، غير اللغة وغير الجغرافيا، وغير الإلتزام الحر بالقضايا المشتركة؟ هل بقي من المفاهيم التي يمكن ان تلصق بها الا مفهوم العرق والدين، واولهما غير معقول والثاني، بالنسبة الى غير المسلمين، غير مقبول؟ وهل تفرض وحدة العرق او الدين فرضاً؟

٣ - وتقول: «في اعتقادي ان الموضوع المتعلق بهوية لبنان وبتحديد عروبته. . . هو أهم المواضيع التي يهتم لها اللبنانيون في الوقت الحاضر. . .»

لا يا سيدي! ليست هوية لبنان - ولا جنس الملائكة - ما يأتي اليوم في طليعة هموم اللبنانيين! ان لبنان يحترق، ويتمزق، ويستباح، ويغتصب. فالأهم من كل أمر او شأن يبقى لبنان، وان يبقى وطناً لشعب حر.

وتساءل عن دور المسلمين اللبنانيين؟ أفلا ترى، ولبنان يفترس، ان دور بل واجب كل لبناني مسلماً كان ام مسيحياً ام بوذياً ان يهب لانتزاع وطنه من اشداق مفترسيه؟

دور المسلمين، بكل بساطة، ان يبرهنوا، ولو مرة واحدة، ان ولاءهم للبنان فوق ولائهم لأية قضية او قومية او عصبية خارجة عنه. وثق يا سيدي بان ك العقد، عندئذ، ستحل، وبأن لبنان، بذلك، وبذلك فقط، «يعود الى وحدته واصالته».

ن. ط.

٤ - كتاب مفتوح من أمين ناجي الى محسن سليم

حضرة الأستاذ الكريم،

جوابك على نداء الشيخ بيار الجميل كان له وقع حلو في نفسي، خصوصاً وانا اعرف انحيازك العنيد الى كل ما هو حق وعدل وذو علاقة باحترام الإنسان: قيمة وحرية وكرامة.

واذ اخاطبك الآن، فانما باسمي الشخصي وكمواطن اجتازته الأحداث حتى الصميم، فعمل، بما تيسر له من قدرة، على استيعاب دروسها وعبرها وعلى استشفاف الحلول التي تستأصل الداء الذي يعيث اليوم في لبناننا الحبيب دماراً وموتاً.

وما كنت لأكتب اليك لو لم اشعر، وأنا اسمعك واقرأك، انني كسائر اللبنانيين، معني بما تقوله وتطلبه. علماً بأن الأسئلة المطروحة قد اجبت عليها سلفاً - او هكذا خيل لي - باقوال كانت لنا، معشر الجبهة اللبنانية وبالنسبة لغير واحدة منها، افعال ايمان بديهية.

وأهم ما لفتني في كلامك وجوب البدء «من البداية». والبداية هنا هي الإتفاق على تحديد هوية لبنان وعروبته تحديداً علمياً وقومياً، لا لبس فيه ولا ابهام. . ». كذلك قولك «ان المسلمين. . . خلافاً للاعتقاد السائد عند فئة من اخوانهم المسيحيين يفرقون جيداً بين العروبة والإسلام. فالعروبة التي يؤمن بها المسلم الحقيقي هي العروبة الحضارية التي تستمد من الأديان السماوية من كافة الحضارات والقيم البشرية والإنسانية حياتها وتحركها واستمرارها».

ولا اظنك مخطئاً ان انت انطلقت من قضيتي عروبة لبنان وعلاقة العروبة بالإسلام. فهاتان النقطتان متكاملتان وتوحيان بغير سؤال وسؤال.

لماذا تبقى هوية لبنان مطروحة على بساط البحث والخلاف بعد ثلاثة عقود من الاستقلال، وما يقرب من ستة عقود من انشاء لبنان الكبير؟

ولماذا كان هذا الخلاف قادراً على جرنا الى حرب والى تهديد الشرق الأوسط بالإنفجار؟

وهل البحوث التي قامت حول هوية لبنان منذ سنة ١٩٢٠ كانت كلها «غير علمية»، فعجزت عن اقامة اجماع لبناني حول مفهوم واحد لها؟

اعتقد ان مثل هذه الأسئلة تخطر على البال عندما يقرأ احدنا ردك على رئيس الكتائب اللبنانية أو يسمع الرئيس حافظ الأسد في خطابه في ٢٠ تموز الماضي يفتخر بأنه ادخل في «الوثيقة الدستورية» نصاً يؤكد «على انتهاء لبنان العربي» و «على عروبة لبنان»، أو يرى في «لجنة الحوار» اصرار «المحاورين» من الفريق الآخر على تكريس عروبة لبنان في نص واضح في صلب الدستور وحذف عبارة «الأمة اللبنانية» الواردة في المادة ٥٠ منه، او يلاحظ ان كمال جنبلاط والفصائل الفلسطينية المختلفة والماركسيين المحليين والمتمركسين وابراهيم قليلات وسواهم يعتبرون ان قبول اللبنانيين المسيحيين بالعروبة وتحقيقهم لمقتضياتها شرط اساسي من شروط وقف الإقتتال.

لذلك آمل ان يساهم كتابي اليك في فتح الضمائر على بعضها بعضاً، حتى لو ان كلامي سيصدم «الميثاقين» والذين لا يزالون يعيشون في ذهنية ما قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ ومفاهيمها. كما آمل ان تزول احدى العوائق الأساسية التي ما برحت تغرقنا في اللبس والإبهام معاً.

أولاً: الاسلام والعروبة

ان علاقة الإسلام بالعروبة ليست عرضية ولا سطحية ولا ظرفية. علاقتهما عضوية مستمرة. انها علاقة العلة بالمعلول. فالعروبة لا تقوم ولا تبقى ولا يمكنها ان تحيا لحظة واحدة اذا لم يكن الإسلام نسغها الذي يغذي كل خلية من خلاياها.

١ ـ الاسلام دين ودولة، سلوك واخلاق، حياة يومية ومعاملات.

ولقد أقر اهل الثقة من علماء الإسلام، قديماً وحديثاً، وانطلاقاً من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة الصريحة بهذا الشأن، أن الفصل بين الدنيوي والديني غير ممكن في الإسلام. لذا نفهم تماماً موقف المسلمين المؤمنين الممارسين المعارض للعلمانية. وليس لي ان اذكرك بكل ما قيل وكتب بهذا الموضوع في داخل لبنان وخارجه. وحسبي ان اذكرك بتأكيدات صدرت في خلال هذه الأزمة عن صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية وسماحة الإمام الصدر وفضيلة الدكتور الشيخ صبحي الصالح وفضيلة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والأستاذ القوتلي وسواهم. وقد يكون من المفيد، بالإضافة الى كل ذلك، ان أنقل اليك ما جاء في مقررات مؤتمر المنظمات الإسلامية المنعقد في مكة المكرمة من ٦ الى ١١ نيسان ١٩٧٤. تقول هذه المقررات:

«لذلك يوصي المؤتمر بما يلي:

«١ ـ بما ان الإسلام دين ودولة وعمل وعبادة فانه يرفض فكرة العلمانية التي تحاول ابعاده عن التأثير في الحياة العامة للأمة الإسلامية.

«٢ ـ مطالبة الدول الإسلامية باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد لدساتيرها وقوانينها.

«٣ ـ الزام المؤسسات التعليمية العلمانية في العالم الإسلامي بادخال العقيدة الإسلامية في برامجها[1]».

وهذه الوحدوية العضوية بين الديني والدنيوي يجعل الحياة المجتمعية من نواحيها كافة ـ بما فيها الإيمان القومي، في حال وجوده ـ اسلامية المنطلق والجوهر والهدف. لهذا السبب تنص دساتير البلدان العربية (باستثناء لبنان) اما على ان دين الدولة الإسلام واما على ان الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع.

وقد يكون من الضروري ـ استكمالاً سريعاً لعناصر هذه الفقرة من كتابي اليك ـ ان اذكرك بما يلي:

أ ـ «ولاء المسلم لا يمكن ان يكون الا للأمة الإسلامية. فلا قيمة للوطن الا بارتباطه بالدين. ولا ولاء لوطن الا بقدر ولائه للإسلام»[2]. «ان هذه امتكم واحدة وانا ربكم فاعبدوني».

ب ـ ولكن الإسلام لا يفرض حتماً والزاماً على جميع المسلمين في العالم ان يكونوا دولة سياسية واحدة (بالمعنى الحديث للعبارة)، وان كان يفرض عليهم التعاون والتضامن العميقين. «وانما المؤمنون اخوة».

ج ـ هكذا، فان الأخوة الإسلامية، وان كانت لا تلغي حتماً المواطنية، فالإيمان القومي الوطني، انما تأتي قبلهما وتطبعهما بالطابع الإسلامي الصريح.

٢ ـ على الرغم من ان «لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى»، ومن ان «الناس سواسية كاسنان المشط»، فان الإسلام أعطى لصفة «عربي» قيمة خاصة أكان ذلك مداورة ام مباشرة. فالقرآن الكريم نزل باللغة العربية: «انا انزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون» (يوسف ٢). والنبي المرسل عربي: «ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم». كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم.

وقد بلغ من افتخار المسلمين بكل ما هو عربي حداً جعل الكثيرين من الأعاجم يسعون بطريقة او بأخرى الى اي شكل من اشكال الإنتماء العربي. وفي ايامنا جاهد الموريتانيون والصوماليون ليثبتوا عروبتهم وليدخلوا جامعة الدول العربية. وقد يلحق بهم الأرتريون.

٣ ـ قد تعترض علي لتقول بان عروبة الموريتانيين والصوماليين والأرتريين ثابتة باللغة العربية التي بها ينطقون، كما هي ثابتة عروبة سورية والعراق والمغرب... او كما تثبت قديماً عروبة الفارابي وابن المقفع وابن سينا وبشار وسواهم.

واستميحك عذراً اذا ما اضطررت في هذا المجال الى الدخول في بعض التفاصيل لابرهن لك امرين. الأول، ان الإنتماء العربي بواسطة اللغة انما هو بتأثير ديني مباشر. والثاني، ان اللغة العربية ليست «اللغة القومية» أو «اللغة الأم» للعرب.

أ ـ من المعروف أن تأثير اللغة العربية على خلق شعور الإستعراب عند المسلم قوي الى درجة ان غلاة الإتحاديين الأتراك في اسطنبول ـ قبل الحرب العالمية الأولى ـ كانوا يقرون بان طبيعة الإسلام التعريب، «لأن كل مسلم عربي ولو بمقدار الكلمات التي يقولها في الصلاة»[٤]. ولا أدري اذا كنت تعلم ان الحجة القاطعة التي استند اليها المترددون الى المنتدى الأدبي في الأستانة ـ ثم سواهم مثل الدكتور محمود عزمي ـ في اطلاق تسمية «البلاد العربية» هي «الحديث الشريف الذي معناه: ان من يتكلم العربية عربي»[٥].

ب ـ هل صحيح ان اللغة العربية هي اللغة القومية لجميع «العرب»؟

ان ساطع الحصري ـ وهو من هو في عالم الدعوة الى العروبة والوحدة العربية ـ يحدد اللغة القومية بانها «لغة الأم والبيت»[٦]. وجميعنا يعلم ان لغة الأم، اللغة، التي تخاطب بها الأم ولدها، ولغة البيت، ولغة الشارع، واللغة التي يتخاطب بها الناس عفوياً، ليست اللغة العربية. يقول الإختصاصيون ان هناك عشرين لغة قائمة بذاتها ـ تركيباً واعراباً ـ يتكلمها سكان ما بين المحيط والخليج. (العربيون يسمونها «لهجات» ويريدون اعتبار المشاركة في بعض المفردات وكأنها دليل على وحدة اللغة).

ومن جهة أخرى، كيف تكون اللغة العربية هي اللغة الجامعة ويجهل قراءتها والكتابة بها اكثر من ثلاثة ارباع «العرب»؟ ولكي تصدق ما اقوله، اليك الإحصاءات التالية:

يقول الدكتور عبد الوهاب الكيالي في «الموسوعة السياسية» ان «نسبة الأميين في الوطن العربي هي ٧٣ بالمئة من مجموع عدد السكان اي ما يمثل عام ١٩٧٠: ٩١ مليون امي من أصل ١٢٥ مليون عربي»[٧].

وجاء في دراسة أعدتها اليونسكو وقدمتها لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقتصادي في الدول العربية الذي انعقد في المغرب في كانون الثاني سنة ١٩٧٠، ما يلي: «قدرت نسبة الأميين حوالي عام ١٩٦٠ من بين الراشدين الشباب من السكان الذين هم في سن ١٥ ـ ٢٤ سنة بما يقارب ٧٥ بالمئة»[٨].

فكيف يمكن أن تجمع اللغة العربية كل هؤلاء الناس الذين يجهلونها؟

وبالرغم من ذلك، فهناك «شعور بوحدة اللغة» في ما بينهم. فما هو مصدره؟ وما الذي يبرره؟ أولاً، الإسلام. ثانياً، المفردات العربية التي تتخلل اللغات المحكية. ثالثاً، كون اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولغة الصحافة ولغة المدرسة الأولى.

٤ ـ ان الأكثرية الساحقة من الذين كتبوا عن العروبة موضوعياً، لم يتمكنوا من نكران الإرتباط العضوي بين العروبة والإسلام.

يقول الدكتور محمد حسين:

«الإسلام حقيقة كبرى من حقائق العروبة، وعنصر اصيل من مقومات مجتمعها وادابها. نزل كتابه بلغتها وحفظ تراثه كله فيها. ان الإسلام من ناحية اخرى هو الذي وحد العرب ورفع ذكرهم ودفعهم الى طريق المجد وحمل لغتهم الى الآفاق. وهو الذي جمع الناطقين بها على قيمه ومثله في اخوة زالت معها فوارق الجنس واللون: فالإسلام هو الذي حدد الشخصية العربية على مر العصور، وربط آخرها بأولها، لغة وحضارة وخلقاً. وليس للعروبة تاريخ يعتز بها العرب ويجتمعون حوله

قبل الإسلام. نعم، الإسلام، حقيقة كبرى من حقائق العروبة وعنصر اصيل من مقوماتها»[٩].

ويقول الدكتور اسماعيل مظهر في مجلة «المقتطف» في نيسان ١٩٤٥: «فاذا قال احدنا الجامعة الإسلامية فانما يعني جامعة عربية روحها الإسلام، واذا قال أحدنا الجامعة العربية، فانما يعني جامعة اسلامية روحها العروبة. وكل قول ينابذ هذا القول خطأ. وكل نزعة تخالف هذه النزعة شعوبية خسيسة».

وكمثال بارز واضح، مغزى عميق، اسمي لك ميشيل عفلق، مؤسس حزب البعث العربي (الإشتراكي، في ما بعد).

لقد اضطر شخص مسيحي مثل ميشيل عفلق الى الإقرار نفسه، حتى يكون مخلصاً مع الحقيقة.

يقول عفلق: «ان العرب ينفردون دون سائر الأمم بهذه الخاصة. ان يقظتهم القومية اقترنت برسالة دينية، أو بالأحرى كانت هذه الرسالة مفصحة عن تلك اليقظة... وما دام الإرتباط وثيقاً بين العروبة والإسلام وما دمنا نرى في العروبة جسماً روحه الإسلام، فلا مجال اذن للخوف من ان يشتطّ العرب في قوميتهم»[١٠].

ويقول ايضاً: «ان اوروبا اليوم، كما كانت في الماضي، تخاف على نفسها من الإسلام، ولكنها تعلم الآن ان قوة الإسلام (التي كانت في الماضي معبرة عن قوة العرب) قد بعثت وظهرت بمظهر جديد هو القومية العربية»[١١].

ويقول ايضاً: «فالفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية اذ تقرر انفصال القومية عن الدين، لأن الدين دخل على اوروبا من الخارج فهو اجنبي عن طبيعتها وتاريخها... في حين ان الإسلام بالنسبة الى العرب ليس عقيدة اخروية فحسب، ولا هو اخلاق مجردة، بل هو اجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم الى الحياة، واقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر، والتأمل بالعمل، والنفس بالقدر... فعلاقة الإسلام بالعروبة ليست اذا كعلاقة اي دين بأية قومية»[١٢].

وهذا ما يجعلنا نفهم لماذا اضطر بعثيو العراق وسوريا والرئيس عبد الناصر الى الإعلان عن ان (الإسلام دين الدولة) الإتحادية المعلنة في بيان الوحدة الثلاثية الشهير. وعندما استلم البعث الحكم في العراق، الغى قانون مساواة المرأة بالرجل الذي اصدره الفريق عبد الكريم قاسم. والرئيس حافظ الأسد نفسه طلب الى مجلس الشعب السوري في شباط ١٩٧٣ تضمين الدستور الجديد نصاً صريحاً يعلن الإسلام ديناً لرئيس الدولة، مع ان مشروع الدستور كان ينص على ان «الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع».

أما الذين لم يربطوا العروبة بالإسلام فثلاثة:

أ ـ المسيحيون. ومن بينهم نجيب العازوري وقد كان في خدمة اهداف سياسية غربية معينة) الذين رأوا في ما بعد انهم يسيرون في خط مخالف للحقيقة.

ب ـ الشيوعيون والماركسيون الذين يمتطون أي جواد يوصلهم الى هدفهم. والعروبة، بين ايديهم، ستتحطم اشلاء.

ج ـ المسلمون الذين ليست لهم مسؤولية حزبية أو عقائدية او رسمية. وليست لهم بالتالي صفة تمثيلية. وهم متأثرون بالمفاهيم القومية الأوروبية، من جهة، ومن جهة اخرى ليس عند أكثرهم من الإسلام اكثر من الإنتماء السوسيولوجي. أما من حيث الإيمان الحقيقي والممارسة فهم الى البرودة واللامبالاة الدينية اقرب. فضلاً عن أنهم، حتى اليوم، لم تكن لهم أية فاعلية عملية.

أما القول الساذج، في معرض التفريق بين الإسلام والعروبة، بان العرب موجودون قبل الإسلام، وبأن هناك عرباً غير مسلمين، فنقول لا يحل المشكلة:

أ ـ ان الحقيقة التاريخية القائلة بوجود عنصر عربي في شبه الجزيرة العربية قبل الدعوة الإسلامية، لا علاقة له بالدعوة «العروبية». العروبيون لم يجرأوا ـ على حد علمي ـ على تقديم العروبة» وكأنها معبرة عن وجود سلالي او عرقي.

ب ـ والقول بوجود عرب، اليوم، غير مسلمين، خارج نطاق شبه الجزيرة العربية، هو المشكلة المطروحة بالذات والتي في حاجة الى من يبرهن عليها. فالأمر موضوع الخلاف لا يمكنه أن يكون حجة ينهي الخلاف.

٥ ـ والداعون الى العروبة يدعون في الوقت نفسه وبذات الفعل، الى الوحدة العربية السياسية الكيانية.

تقول «الموسوعة السياسية» عن «العروبة» بأنها «فكرة قومية وشعور جامع بانتساب الشخص العربي الى الأمة العربية ذات المزايا والخصائص المشتركة على امتداد ارجاء الوطن العربي من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي... تتبلور (العروبة) في حركة شعبية يحدوها التطلع الى ازالة حواجز التجزئة والتغلب على النزعات الإقليمية الضيقة من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة وابراز الشخصية المعنوية في هذا المجال».

وهذه الدعوة منطقية مع نفسها. فاذا لم تكتمل العروبة بالقومية العربية فبالوحدة العربية، ناقضت نفسها بنفسها وادخلت في ذاتها بذرة اضمحلالها.

والوحدة العربية كانت ولما تزل اسلامية الجوهر والمرتجى، بحكم طبيعة العروبة، أساساً وبشها! الداعين الى الوحدة العربية.

وعندك انت، ولا شك، غير شهادة في هذا المجال. لذا اكتفي، بالإضافة الى ما ذكرته آنفاً على لسان ميشيل عفلق، بشهادة مرب كبير في لبنان، له شأن فعال في توجيه السياسة التربوية، وقد تخرجت على يديه اجيال من الشباب المسلم. أنه الدكتور عمر فروخ.

يقول الدكتور فروخ: «الإسلام هو في الواقع ديانة القومية العربية، وانا اؤمن شخصياً بان هذين المفهومين، اي الإسلام والقومية العربية، هما واحد. في السياسة يقولون ان الإسلام يمثل شطراً كبيراً من العروبة، وليس هذا سوى تساهل من قبل الساسة. في الواقع لا فرق بين الإثنين ويجب ان يكون الأمر كذلك. ولا بد للوحدة من أن تأتي يوماً ونحن دائماً مع الذين يتجهون في هذا الإتجاه»[13].

الخلاصة:

لا عروبة لولا الإسلام.

ولا استمرار للعروبة لولا الإسلام.

ولا مجال للدعوة القومية العربية والوحدة العربية لولا العروبة.

فهل يبقى قولك صحيحاً، يا سيدي: «ان المسلمين... يفرقون جيداً بين العروبة والإسلام»؟

ثانياً: هوية لبنان وعروبته

المجتمع اللبناني السياسي مجتمع تعاقدي

والتعاقد قام بين جماعتين على نفيين (كما قال المرحوم الأستاذ جورج نقاش). لا: للحماية الأجنبية ولا: للوحدة العربية (المتمثلة يومذاك بالوحدة السورية، بنوع خاص).

والجماعتان المتعاقدتان مختلفتان في كل شيء (وفي داخل كل منها اختلافات ايضاً، ولكنها ثانوية بالنسبة لكل مجموعة). مختلفان من حيث التكوين النفسي والحضاري، من حيث اسلوب الحياة، من حيث النظرة الى قيم المجتمع السياسي ودوره واهدافه، ومن حيث التطلعات الوطنية والأهداف السياسية.

ومن هنا احد الأسباب الذي ابقى الجماعتين مشدودتين الى الأمل او الخوف الذي كان يعتلج في القلب.

أمل الوحدة العربية بالنسبة للجماعة الإسلامية (في اكثريتها الساحقة)، والخوف من فقدان المجتمع المستقل الذي تعيش فيه حرياته كاملة بالنسبة للجماعة المسيحية (في اكثريتها الساحقة).

من هنا، ايضاً، الإيمان بالعروبة، ايماناً عفوياً وطبيعياً، بالنسبة للجماعة الإسلامية، ورفض للعروبة (تتفاوت حدته بحسب الظروف السياسية وبحسب فهم المسيحيين لحقيقة العروبة) بالنسبة للجماعة المسيحية.

هذا هو واقعنا المجتمعي والإجتماعي على حقيقته.

وعندما قام «الميثاق الوطني» بفضل الساعين الى الإستقلال، ومنهم، من الطرف المسيحي الشيخ بشاره الخوري وبيار الجميل، جاء ذكر عروبة لبنان باسلوب فيه الكثير من الإستحياء. وهو يريد ان يجمع النقيضين. فلا ينفر المسيحيين ولا يخيب أمل المسلمين فحمل في ذاته بذرة فساده فقال بيان الحكومة الإستقلالية الأولى بان لبنان «وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

ومنذ ذلك التاريخ، والجدل لما يزل قائماً.

المسيحيون اعتبروا عبارة «ذو وجه عربي» شيئاً من التنازل من قبلهم، والمسلمون لم تروي لهم عطشاً. لذا عادوا الى الجهر بالعروبة والى العمل لها فور جلاء الفرنسيين عن ارضنا.

أجل. وبرهاناً على ذلك ثلاثة. الأول، ان المسلمين في لبنان اعتنقوا فوراً وبشكل جماهيري كاسح، فكرة القومية العربية عندما نادى بها عبد الناصر. والثاني، هو هذا الإنتساب للأحزاب العاملة من أجل الوحدة العربية على نحو ظاهر وصريح. والثالث، موقف المسلمين اليوم من السيادة اللبنانية ومن الحرب القائمة اساساً بيننا وبين الفلسطينيين.

فكيف تريد، ايها الأستاذ الكريم، الأ يبقى الجدل قائماً حول عروبة لبنان؟

أما اذا كنت تقول بان انتهاء لبنان الى العروبة امر مفروغ منه لأن لبنان:

أ ـ قبل بأن يكون «ذا وجه عربي».

ب ـ اسس جامعة الدول العربية. وهو عضو أصيل فيها.
ج ـ وافق على مشروع الدفاع المشترك وجميع الإتفاقات التي توثق علائقه بالبلدان العربية.
فانا أجيبك بأن هذا الإنتماء هو سياسي فقط. ولا يدل البتة على الهوية الذاتية للشعب. ولولا مسلموا لبنان لما كان هذا الإنتماء. فوجودهم ثبت اللغة العربية لغة رسمية واولى. وايمانهم العروبي جعلهم يشكلون امتداداً بشرياً وجغرافياً للعالم الإسلامي العروبي.

ولو كانت هوية لبنان الذاتية عربية لما كان من ضرورة لأن يقول «الميثاق الوطني» لا «للوحدة العربية»، ولما كان من مبرر لكي يبقى لبنان بعيداً عن العمل للوحدة العربية السياسية الكيانية.

ان اللبنانيين ينتمون، من حيث الهوية الذاتية، الى اثنيات متعددة (بالمعنى العلمي الحديث لهذه اللفظة). قد يكون بعضها حتى من اصل عربي.

اذا، المجتمع اللبناني مركب، كثاري، تعددي: اثنيا ونظرة وطنية. أما التباين الظاهر، ذو التأثير العنيف المباشر في مجرى الحياة اللبنانية، فواضح في عدم التجانس في الإتجاه الوطني الأساسي. ولا يمكن دولة ان تستمر اذا كان شعبها غير متجانس، على الأقل، في الإتجاه الوطني الأساسي. وفي رأينا ان التجانس المطلوب في أي مجتمع (على نحو عام) يعود الى ثلاثة امور اساسية: وحدة النظر الى الوجود الوطني، شعور المواطنين بالإطمئنان الى حرية ضميرهم وبعدم الخوف او الغبن، احترام خصائص بعضهم بعضاً اذا كان لبعضهم خصائص معينة (لغوية، جنسية، اتنية...). وبقدر ما تحقق هذه الأمور معاً، بقدر ما يقوى التجانس ويتكثف ويتعمق. وبقدر ما لا تتحقق، بقدر ما يذهب المجتمع أكثر فأكثر نحو التباعد في ما بين ابنائه.

فهل يقبل جميعنا بهذه الحقيقة الكيانية التي تعبر عن واقع وجودنا؟

اذا كان الجواب سلبياً، واصراراً على النظر الى اللبنانيين وكأنهم متجانسون اصلاً وتركيباً وتكويناً نفسياً وحضارة واهدافاً،

واذا كان الجواب لا يريد ان يأخذ بعين الإعتبار الوجود غير الإسلامي المميز في لبنان واعتباره بالنسبة «للوطن العربي الكبير» اقلية عددية يكاد يكون لها حساب،

فانا سنبقى نتخبط في مشاكلنا، وننتقل من ازمة الى ازمة.

اما اذا قبلنا بالإعتراف بحقيقتنا الكيانية القائلة باننا مجموعتان غير متجانستين، فعند ذلك نكون قد خطونا الخطوة الأولى من رحلة الألف ميل.

ثالثاً: اقتراح حل

ينطلق الإقتراح من القبول بالبديهيات التالية:

١ ـ اللبنانيون شعب غير متجانس.
٢ ـ اسلام المسلم لا يكتمل الا بالنظام الإسلامي.
٣ ـ «العروبة جسم روحه الإسلام».

واعتماد هذه البديهيات يعني تحولاً جذرياً في اسلوب تفكيرنا وفي محتوى هذا التفكير. والتحول الجذري ليس بالامر السهل. يستلزمه تغلب على الكبرياء والتخلي عن كل ما يظهر أنه خطأ.

ومن الأفضل، خلقياً واخلاصاً مع الذات، ان يتم هذا التحول من ان يستمر التشبث بالخطأ.

فمثلاً، ان الاصرار على عروبة «كل» لبنان، أو الإصرار على «نكران» عروبة «كل» لبنان، شبيه بالجدل حول جنس الملائكة. سيتهدم البيت فوق رؤوس الجميع، ولن نصل الى أية نتيجة ايجابية.

فمنطلقات المسلمين بشأن العروبة عميقة الجذور في ضمائرهم وفي كيانهم، كما رأينا، فلا مجال لسلخهم عنها. وموقف غير المسلمين من العروبة مرتبط جوهرياً بحرية الضمير ضدهم وبالحياة احراراً ومستقلين في مجتمع غير تيوقراطي، فلا مجال لزحزحتهم عنه.

واعتماد البديهيات أعلاه يوصل تلقائياً الى الإقرار:

١ ـ بحق المسلمين في أن يعيشوا وفاقاً لنظامهم الإسلامي.
٢ ـ بحقهم في الإيمان بالعروبة وبكل مستلزماتها.

والإقرار:

١ ـ بحق غير المسلمين في الحياة في نظام علماني تام شامل.
٢ ـ بحقهم في الحياة في مجتمع لا يخشون ان يكونوا فيه أهل ذمة أو مواطنين من درجة ثانية.
٣ ـ بحقهم في الحياة في مجتمع يمارسون فيه حرية الضمير بكل ابعادها.
كل ذلك يصلح لأن يقودنا نحو الحل المنشود.
أما كيف يتجسد هذا الحل، وأي شكل يتخذ، فذلك عائد الى ما يتفق بشأنه.

واذا كان لي ان أدلو برأيي هنا فانا أرى حلًا من اثنين:
١ ـ اما ان يعيش غير المسلمين في دولة خاصة بهم، مستقلة تماماً، ويعيش المسلمون في دولة خاصة بهم ايضاً (أو يلتحقوا بدولة أخرى)، وهذا حل مثالي (بالمعنى الخلقي للفظة)
٢ ـ واما ـ اذا ارتؤي الإبقاء على الجمهورية اللبنانية القائمة بحدودها الحاضرة ـ ان يوضع ميثاق وطني جديد ينظم الدولة اللبنانية على نحو يجعل كلًا من الجماعتين تسير وفاقاً للخط الذي ترى فيه اكتمالاً لشخصيتها، تربوياً وثقافياً واجتماعياً... وذلك على أساس الكونفدرالية.
في الحل الأول، يتجنس بجنسية الدولة كل من يؤمن بالعلمانية التامة الشاملة من اللبنانيين الحاليين، والى اية طائفة انتمى. فالإنسان المسيحي او المسلم او الدرزي حر في ان يتنازل عن مسيحيته او اسلامه أو درزيته. وهذه الدولة تكون أيضاً حيادية وعلى اطيب الصلات بالعالم الإسلامي العربي.
والحل الثاني يفترض، في جملة ما يفترضه، اعلان الحياد اللبناني وتدويله. بهذا الحياد ينتهي صراع الدولتين العظميين. كذلك ينسحب لبنان من جميع اللجان السياسية لجامعة الدول العربية ولهيئة الأمم المتحدة.
حضرة الأستاذ،
ان العالم الإسلامي العربي في حاجة، ايضاً، لأن يتخلص من «عقدة لبنان». هذه العقدة التي منعته، مثلًا، من تسمية جامعته بـ «جامعة الدول الإسلامية العربية».
واذا تحرر العالم الإسلامي العربي من هذه العقدة، وتحرر العالم الإسلامي العربي من هذه العقدة، وتحرر مسلمو لبنان من الشعور بالغبن وقدروا على تحقيق نظامهم الإسلامي، فعند ذلك، وعند ذلك فقط، تجد «المسألة اللبنانية» حلها الدائم النهائي.
لقد قلت لك ما قلت بدافع الصدق مع الذات والإخلاص للحقيقة. وآمل أن يكون كلامي القدر اللازم من المساهمة في خروج لبنان من محنته.
ودمت.

امين ناجي

١ ـ مجلة «الهلال» ـ عدد خاص ـ انقرة ـ ايار ١٩٧٤، ص ٣١
٢ ـ صبحي الصالح، النظم الإسلامية ـ ص ٢٥٥
٣ ـ البقرة ١٢٩
٤ ـ البقرة ١٥١
٥ ـ جريدة «الأهرام» ـ ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٤
٦ ـ ساطع الحصري ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها ط ١ بيروت ـ ١٠٥٢ ـ ص ١٣٢
٧ ـ عبد الوهاب الكيالي ـ الموسوعة السياسية ـ ص ٦٢٦
٨ ـ مكتب الإحصاء في اليونسكو في باريس ـ المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ـ ص ١٠
٩ ـ الدكتور محمد حسين ـ الأدب العربي في ظل القومية العربية
١٠ ـ ميشيل عفلق ـ في سبيل البعث ـ ص ٥٥ ـ ط ٢
١١ ـ المصدر نفسه ـ ص ٥٧
١٢ ـ المصدر نفسه ـ ص ٥٨
١٣ ـ ورد هذا النص في اطروحة الدكتوراه للالماني السيد تيودور هنق ـ ١٩٧٠

بيان جمعية متخرّجي المقاصد الإسلامية
حول «ملامح لبنان الذي نريد» بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٧٦

«ان جبل لبنان كان قبل ١٩٢٠ متصرفية عاصمتها بعبدا، وضعها الإقتصادي سيء لضآلة الموارد، اضافة الى تصرف العثمانيين والجراد الذي سبب مجاعة. وفي العام ١٩٢٠ اعلن الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير الذي ضمت اليه الأجزاء المطلوبة، فاتسعت المساحة من ٢٥٠٠ كيلومتر مربع الى ١٠٤٠٠ وزاد السكان من ٤١٤ الف نسمة الى ٦٢٨ واصبحت بيروت عاصمة لبنان الذي كسب السهول في عكار والبقاع والجنوب، فلم يعد عرضة للمجاعة كما حدث خلال الحرب واصبحت له مرافىء مهمة في بيروت وطرابلس وصيدا ومراكز اثرية كصور وبعلبك».

واشار البيان الى ان سكان المناطق المضمومة ومعظمهم من المسلمين، قابلوا ضم مناطقهم الى متصرفية جبل لبنان التي معظم سكانها من المسيحيين، «بالرفض والإستنكار والرغبة الملحة في الإنفصال والإنضمام الى سوريا على اساس اللامركزية. وتجلى هذا الرفض في عرائض رفعها «المتضمنون» الى لجنة الدستور اللبناني في العام ١٩٢٦ والتي رفضوا فيها الإجابة عن الأسئلة العشرة لأن الحاقهم بلبنان تم من دون استفتائهم ورغبتهم. وظل موقف هؤلاء المنضمين، خصوصاً المسلمين، سلبياً خلال الإنتداب حتى من الهوية اللبنانية الى اعلان الإستقلال ١٩٤٣»

وانتقل البيان الى الميثاق الوطني الذي اعطى فيه بشارة الخوري المسلمين ضماناً محدداً يطمئنهم الى عدم طلب المسيحيين الحماية الأجنبية وفي المقابل اعطى رياض الصلح المسيحيين ضماناً بعدم مطالبة المسلمين بالإنضمام الى سوريا. وقال: «ان كل تفسير للميثاق على انه اعطى الطائفية المارونية حقوقاً وامتيازات للإطمئنان لم يعطها لسواها هو تفسير لشيء غير موجود اصلاً فضلاً عن كونه تفسيراً غير منطقي ما دام الفريق المسلم هو الذي كان يرفض الإنضمام الى لبنان الكبير ويطلب الإنفصال عنه».

وعرض البيان فقرات من البيان الوزاري الأول منها: «من اسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها... ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان... لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب».

واضاف: «ان هذا الكلام يشكل رداً تاريخياً يضاف الى رد التجربة الدامية التي نعيشها، على الذين يعتبرون ان الميثاق والاستقلال قد كرّسا الصيغة الطائفية ونظامها كصيغة لا بديل لها لتقدم لبنان».

اما عن الغاء الطائفية ففرّق البيان بين التدين الصحيح الذي هو مظهر مجسد للدين او المذهب يتجلى في مراسم وطقوس وعبادات وتقاليد و «الطائفية التي هي مظهر كشكل من اشكال التفرقة والتمييز بين المواطنين». واضاف: «ان هذه الصيغة فشلت في بناء الوطن الواحد والمواطن ذي الولاء الوطني الواحد ونجحت نجاحاً باهراً في خراب لبنان وخلقت في المواطن اللبناني شخصية مزدوجة تتظاهر خلاف ما تبطن وتبطن خلاف ما تظهر... وهي ضربت مبدأ المساواة بترتيبها الطوائف درجات وبالتالي بتمييزها وتفريقها الطوائف فسوّت بينهم في الموجبات وميّزت في الحقوق واقامت في طريقهم الحواجز السياسية والإقتصادية والإجتماعية بسبب لونهم الطائفي، ومن مساوىء هذه الصيغة انها تحول النظام السياسي البرلماني الى نظام تسلطي وتجعل من رئيس الجمهورية، غير المسؤول دستورياً، حاكماً مستبداً يتصرف في ادارات الدولة ومؤسساتها تصرف المالك في ملكه من دون رقيب لأسباب ثلاثة:

١ ـ عدم تحديد صلاحياته.

٢ ـ استمراره في الحكم من دون انقطاع ست سنوات مما يجعل ولاء الإدارة والمؤسسات الحكومية له من دون سواه.

٣ ـ انحيازه في الحكم لتمثيل طائفته وليس الشعب اللبناني، الأمر الذي يجعله بالضرورة فريقاً الى جانبها وهي فريق الى جانبه في اي نزاع.

ويترتب على ذلك خلل كبير في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية يعرض البلاد للمآسي. وفي المقابل يكون موقف رئيس الحكومة ضعيفاً بل مشلولاً امام موقف رئيس الدولة، فلا يتمكن من المشاركة الفعلية في الحكم وفي القرارات المترتبة عليه للاعتبارات الآتية:

١ ـ عدم وجود صلاحيات دستورية لرئيس الوزراء اصلاً تخوله ان يقف موقفاً ايجابياً من كل قضية لا يوافق عليها، وبالتالي يكون مجبراً على الموقف السلبي اي تقديم استقالته.

٢ ـ عدم استمراره في الحكم المدة نفسها التي يستمر فيها رئيس الجمهورية.

٣ ـ عدم وجود اكثرية حزبية برلمانية تحكم بواسطة رئيس الحكومة.

٤ ـ ان حكم رئيس الوزراء يعني عملها حكم طائفته الأمر الذي ترفضه طائفة رئيس الجمهورية لتعارضه مع اغراضها سياستها ومصالحها ».

وبعد مقارنه صلاحيات رئيس الجمهورية بصلاحيات رئيس الوزراء، اقترحت الجمعية في بيانها ان يكون الحل في انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب «فيأتي الى الحكم ممثلاً لشعبه ومصالحه وليس لطائفته ومصالحها، فاذا احفق في الحكم حوسب وحوكم شخصياً. اما اذا اتى الى الحكم ممثلاً لطائفته فيعتبر فشلاً لها واتهامه ومحاكمته اتهاماً ومحاكمة لها».

وتساءل البيان اي لبنان نريد؟ وقال: «ان لبنان الذي نريد هو لبنان العربي الديمقراطي المنفتح، لبنان الوطن الواحد والشعب الواحد الموحد. لبنان الدولة الواحدة، لبنان النظام المنضبط، لبنان الذي رسم بعض ملامحه البيان الوزاري الإستقلالي الأول وتنكر له السياسيون والمسؤولون في ما بعد.

لقد تأكدت عروبة لبنان في البيان الوزاري الإستقلالي في القول ان «لبنان وطن ذو وجه عربي» وفي كلمات رجال الإستقلال. ونواب الشعب انذاك:

احمد الأسعد: «نريد لبناناً عربياً مستقلاً استقلالاً صحيحاً متمتعاً بكل حقوقه وبالحرية والصلاحيات»

كمال جنبلاط: «اني ـ والعزة تملأ نفسي ـ احيي هذه البادرة وهذا العهد، احيي لبنان بصبغته العربية لان العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والإستقلال المصون».

عبد الحميد كرامي: «بعدما صرحت الحكومة ان لبنان هو عربي بدمه ولسانه وقلبه، فلا فرق عندي اذاً بين بيروت والشام وبغداد ومصر».

صائب سلام: «هل سنرضى ان يكون دستور هذا البلد العربي الحر المستقل دون دساتير شقيقاته العربية الحرة المستقلة في شيء؟ كلا ثم كلا! فيا نواب الأمة، يا نواب لبنان العربي الحر المستقل...».

الدكتور يعقوب الصراف: «لا نرضى ان تذهب دماء شهدائنا الأبطال اللبنانيين العرب سدى»

رشيد بيضون: «حيا الله كل لبناني يختلج في قلبه حب لبنان العربي المستقل»

جورج عقل: «أريد ان اعلن ان لبنان كان دائماً عربياً في كل دور من ادوار تاريخه وسيظل كذلك هذه هي اماني لبنان، فاني اعبر عن رأي اللبنانيين بصرف النظر عن حزبياتهم ونحلهم».

لهذا اكد رجال الإستقلال ونواب الشعب، خلافاً لما يتوهمه البعض، ان لبنان عربي وان عروبته لا تتعارض مع خصائصه ككيان مستقل اجتمع في اطاره الإسلام والنصرانية بما يمثلان من حضارتين كبيرتين تاريخيتين وما يترتب على تفاعلهما من ثراء روحي بالغ الأهمية والفاعلية في عالم جفت فيه ينابيع الروح وانقطعت عن النفس الإنسانية مصادر امدادها بالراحة والطمأنينة والإستقرار نتيجة انتحار الآلة وسيطرة المادة على النفوس والعقول.

فلا خوف اذا على التفاعل الحضاري في لبنان من العروبة، انما الخوف عليه من الخلفيات الفكرية والنفسية الطائفية التي تبدت اخيراً لدى البعض في شكل تعال يدعو الى تصنيف المواطنين بين متحضر ومتخلف وفقاً لانتمائه الديني مما يؤول الى القضاء على كل امل في امكان العيش المشترك، والتي تعطل في الممارسة، خلافاً لما يعلن، هذا التفاعل وتقضي عليه بما تؤدي اليه من تصوير مشوه مقصود للمفاهيم الدينية والقومية وبما تشحن به النفوس من التعصب الطائفي الذي يميز ويفرق بين المواطنين ولا يوحد ويباعد بينهم ولا يقرب فينقطع بذالك كل وصل تفاعلي وكل اتصال حضاري بين الإسلام والنصرانية وتكون النتيجة التجافي والإختصام بدلاً من ولادة حضارة روحية جديدة يفيد منها الإنسان العربي والإنسان في كل مكان.

ومن الامثلة على تشويه المفاهيم القومية الخلط المقصود بين العروبة والإسلام تبريراً لرفض العروبة، علماً ان العروبة صفة قومية بعيدة عن المفهوم الديني، اساسها اللغة العربية وليس الإسلام وقد كانت الضمانة الوحيدة والمبرر الأساسي للمناضلين من مسلمين ومسيحيين ضد الحكم العثماني الإسلامي وضد التتريك وهي التي ميزت بين الدول العربية والدول الإسلامية وغير الإسلامية القريبة والبعيدة كتركيا وايران والهند...

واضافة الى كون العروبة صفة قومية، فقد كانت ولا تزال مصدراً من اهم مصادر ثروة لبنان الإقتصادية، بفضلها

وجد لبنان في الوطن العربي سوق عمل لبنيه وسوقاً لتصريف منتجاته الصناعية والزراعية ومدى حيوياً لازدهار تجارته ونشاطه كما وجد في الأموال العربية معيناً لا ينضب من مصادر التمويل والإبداع حتى غدت بيروت بفضل ذلك المركز المالي الأول في الشرق ومدينة المصارف العالمية.

وليس من العبث ان اسرائيل تسعى جاهدة بشتى الوسائل لرفع المقاطعة العربية عن اقتصادها والوصول الى الأسواق العربية وهي الدولة التي تعرف اكثر من سواها قيمة السوق العربية وقيمة خيرات العرب.

ان العروبة في رأي منكريها سبيل مطلوب لا غنى عنه لازدهار الإقتصاد اللبناني والسياحة وهي لعنة ولطخة يجب التخلص منها ومعاداتها كصفة قمعية!

لبنان الذي نريد هو لبنان الديمقراطي البرلماني لبنان الذي يكون فيه لكل مواطن الحق في ان يشغل اي وظيفة واي مركز واي منصب بما في ذلك الرئاسات الثلاث بلا قيد او شرط، سوى قيد الكفاية وشرط الجدارة والمؤهل هو لبنان المساواة الكاملة التامة في الحقوق والموجبات، مساواة لا ينتقص منها لون طائفي او عرقي او اصل اجتماعي، هو لبنان شرعة حقوق الإنسان. والديموقراطية البرلمانية لا تكون بلا ضمانات دستورية تصونها من تجاوزات الحاكم وجنوحه وسوء استعمال سلطته، ونرى ان الضمانات الآتية هي من بين الضمانات الأساسية الواجب اقرارها:

١ ـ فصل السلطات وتحديد صلاحية كل منها بصورة دستورية مفصلة وترتيب النتائج على تجاوزها.

٢ ـ جعل رئيس الجمهورية مسؤولاً وتحديد حالات اقالته والجهة الصالحة لاقالته.

٣ ـ استفتاء الشعب في كل القضايا الهامة الرئيسية لأنه لا يملك احد كائناً من كان الكلام بإسمه نيابة عنه في القضايا التي يتقرر فيها مصيره.

٤ ـ انشاء محكمة دستورية لمحاكمة الرؤساء والوزراء مع اقرار قانون اصول محاكمتهم يعطى فيه لكل لبناني طبيعي او معنوي حق الإدعاء.

٥ ـ انشاء محكمة تنظر في دستورية القوانين.

٦ ـ اخضاع الرؤساء والوزراء والنواب حين تسلمهم مناصبهم الى لجنة تحقيق تحقق في ثرواتهم وثروات افراد عائلاتهم ومقدارها اينما وجدت قبل ترك المنصب وبعده لكي لا يثرى احد من جراء منصبه على حساب الشعب كما يجب الا تشملهم سرية المصارف.

٧ ـ جعل القضاء مستقلاً استقلالاً تاماً عن السياسة وتدخلاتها.

وهنا نجد انفسنا وجهاً لوجه امام العلمنة سواء على الصعيد السياسي ام على الصعيد الإداري. والعلمنة المطلوبة هي العلمنة التي لا تتعارض مع الحرية الشخصية الصميمية للمواطن اياً كان انتماؤه الطائفي والتي لا تكون وسيلة للتعجيز والإحراج او سبيلاً الى الحائط المسدود والا كان رفع شعارها والمناداة بها دافعها سوء النية والتهرب من اقرارها وليس الرغبة في الإصلاح والبناء ووضع لبنان على طريق الحضارة والتقدم.

لبنان الذي نريد هو لبنان الوطن الذي يستسيغ الخير النافع من حضارة العصر، لبنان الآخذ منها باسباب نهضته وتحضره والناهل منها عصارة جوهرها ورحيق فاعليتها في تطوير الحياة الوطنية وترقيها، لبنان المنظور اليه كقيمة وطنية انسانية مطلقة نضحي من اجله ولا نضحي به من اجل ذواتنا وانانياتنا ومصالحنا الشخصية والفئوية. نريد لبنان حيث حرية الشخص تمارس من خلال النظام والتنظيم، وهما سمة الحضارة الحديثة، وليس على حسابهما او خارجهما وذلك سمة التخلف، وحيث ممارستها لا تعرض حياة ممارسها او مصالحه لأي تهديد او اذى.

نريد لبنان حيث كرامة شخص الإنسان فيه مصونة ومحترمة من كل المؤسسات. نريد لبنان حيث المحبة مفهومة ككينونة لا ككلمات تلوكها الألسن وتقضي عليها الممارسة. نريد لبنان حيث العدل يكون بجانب الحق وليس بجانب اللون الطائفي وحيث العدالة الإجتماعية تشمل بنعمتها كل محروم منها من دون تمييز او تفريق. نريد لبنان القيم لا لبنان البقرة الحلوب ننحرها اذا نضب لبنها او جف ضرعها. لبنان الذي نريد هو لبنان الوطن الواحد والشعب الواحد الموحد وتحقيقه يكون بابدال النظام الطائفي وصيغته بالنظام الوطني الديموقراطي البرلماني الذي يزيل تعددية الأوطان ضمن الوطن ويبدد تبعثر الشعب الواحد في طوائف كل منها تسعى للفوز بخيرات الوطن على حساب سائر الطوائف الأخرى فيقع التناحر والتقاتل.

النظام الوطني هو البديل وهو وحده الضمان لكل ما يشكو منه البعض من خوف وغبن وعدم اطمئنان. هذا النظام من شأنه ان يزيل الشعور بالأقلية وعقدتها وينمي مكانه الشعور بالوطنية كجامع موحد.

ان الشعور بالأقلية نتيجة للممارسة الطائفية وللشحن بالتعصب الطائفي استحال منذ الإستقلال الى عقدة الأقلية. والفرق واضح وكبير بين الإثنين. الشعور بالأقلية هو شعور طبيعي لدى الفئات الدينية او العرقية التي لم تنصهر انصهاراً كاملاً ولم تندمج اندماجاً تاماً في الأوطان والمجتمعات المختلفة عنها التي تعيش فيها.

اما عقدة الأقلية فتقوم على شعور مركب له اعراض ظرفية تشبه في بعض الأحيان اعراض الأمراض النفسية الخطيرة وتصل بمن يعانيها في ظروف ملائمة حد اقتراف الجرائم والأفعال البشعة تشفياً وتفريجاً. فهذا الشعور يتميز بخوف صاحبه ممن يتصوره الأكثرية الطاغية والحقد والكراهية لها تمثله من مفاهيم وقيم وتراث وسياسة ومحاربتها ويدفع بمن يعانيه الى الإنغلاق على نفسه والتقوقع داخلها والإنعزال ضمنها مما يجرده، على صعيد المجتمع والوطن، من كل فاعلية ويؤدي به الى الإلتفاف الدائم الى الماضي والعيش المسته في حنايا التاريخ، ويولد لديه الشعور بالخوف من المستقبل والتشاؤم من الغد ويستبد به منطق الأخذ ويصبح خاصة من خصائصه ويتنكر لمنطق العطاء واجداً له المبررات النفسية كلها ويسيطر عليه الإهتمام الكامل بمصالحه الأنانية من دون ما مراعاة لمصالح سواه خصوصاً اذا كان من الأكثرية التي يخشاها.

من هنا يحق لنا ان نتساءل عن مدى جدارة واهلية من تحكمه عقدة الأقلية هذه للحكم وسياسة البلاد وبناء الوطن والمواطن، وكل ذلك يقتضي هذه الثقة بمواطنيه وبمستقبل وطنه، فلا نعتقد انا نبتعد عن الحقيقة اذا ما اكدنا ان عقدة الأقلية هذه بتفاعلها المتبادل مع الصيغة الطائفية قد ادت بلبنان الى هذا الإنهيار الكلي والى هذا الخراب والدمار والقتل. وليس من حل لهذه العقدة الا باقامة النظام الوطني الذي يوفر للمواطنين الممارسة والتربية الوطنيتين، وعندها تحل الثقة محل الخوف والمحبة محل الكراهية والحقد، والتضامن الإجتماعي والوطني محل الأنانية والإنكماش، وعندها تلمس الفئات المصابة بعقدة الأقلية، عن طريق التجربة والممارسة، ان ما كانت تخشاه وتتخوف منه لا اساس له [illegible] كانت تتوهم انها [illegible] تخسره بالغاء النظام الطائفي تجد مثله واكثر منه في النظام الوطني وان ما كانت تخشاه من الغ[illegible] يتكفل التطور بتبديده وبذلك تخلق شعباً واحداً موحداً وبذلك ننقذ لبنان.

لبنان الذي نريد هو لبنان القوي الواثق من خطاه غير الخائف من المتغيرات الواعي كونه جزءاً من هذا العالم المتغير باستمرار يتأثر بما يجري فيه ولا يمكن ان يبقى في منأى عن مؤثراته لاستحالة تجميد التطور وتعليبه ولتعارض ذلك مع سنة الحياة. لقد طرأت على العالم المتحضر تغييرات هي بمثابة ثورات في المفاهيم والقيم والعلوم والحقوق تناولت شتى نواحي الحياة من سياسية واجتماعية واقتصادية واخلاقية وثقافية وتكنولوجية وفكرية، ساعد على انتشارها في كل انحاء المعمور وسائل الإعلام بشتى صورها واشكالها وشبكة المواصلات التي قربت الأبعاد، فحصلت، نتيجة لذلك، انتفاضات هنا وثورات هناك اجتاحت بتأثيرها دول العالم المتخلف وقد لعبت شرعية حقوق الإنسان دوراً بارزاً في انتفاضات الشعوب المغلوب على امرها وفي تحريرها من شتى انواع القيود المعيقة لتقدمها وتطورها.

فكان من المستحيل على لبنان ان يسد النوافذ لتفادي هذه الرياح وهو المشرع الأبواب دائماً لكل ما هو مفيد ومضر في آن معاً وهو الواقع في الوطن العربي محط انظار العالم في بتروله وثرواته واهميته الاستراتيجية وحضارته وبجوار اسرائيل التي ساعدت بقيامها على الإغتصاب والقهر، في توعية المواطن العربي ولا سيما المواطن اللبناني.

فكان لا بد للمواطن اللبناني ان يلاحظ التناقض الصارخ بين الواجهة الديموقراطية والحكم الاستبدادي الفعلي، وكان لا بد له ان يلاحظ مظاهر الإزدهار وتدفق الأموال العربية وواقع التخلف والحرمان وعدم توزيع الدخل الوطني توزيعاً صحيحاً عادلاً لأن هذا الدخل يستفيد منه اربعة في المئة فقط، وكان لا بد له ان يلاحظ الفرق بين الدعاية الرسمية ان لبنان بلد المحبة والحرية والمساواة وكون البلد قائماً فعلاً على التسلط والإستغلال والتمييز والتعصب والحذر، وكان لا بد ان يلاحظ الفرق بين الإعلان المستمر بان قضية فلسطين هي قضية لبنان المقدسة وبين العمل فعلياً على ضرب رجالها والإمتناع عن تقديم اي تضحية جدية من اجلها. وكان لا بد اخيراً ان يلاحظ وان يقارن بين فضيحة ووترغايت وما آلت اليه وبين الفضائح اليومية التي تحصل عندنا والتي تصبح ووترغايت تعففاً وتنسكاً كان لا بد للمواطن ان يلاحظ كل هذا واكثر من هذا وكان لا بد ان تختمر في نفسه كل العوامل المؤدية الى طلب التغيير والتطوير.

وبدلاً من ان ينكب المسؤولون والسياسيون على تدارك ما فات بالإقدام على اجراء الإصلاح المنشود الأساسي تكفيراً عما اوصلوا البلاد اليه من خراب ودمار وانقسام ليس من السهل ترميمه، راح هؤلاء السياسيون عديمو الرؤيا ينسبون ما حصل الى اليسار والشيوعية ابعاداً للتهمة عنهم ولئلا يطاحوا وكأن اليسار والشيوعية هما اللذان حكما البلاد ٣٢ سنة، وقاداها الى هذا المصير الأسود. لا بديل لاصلاح جذري يجعل من لبنان وطناً قوياً واثقاً من غده فاعلاً في محيطه، تحدوه ارادة الحياة على تخطي المحن والعقبات.

لبنان الذي نريد هو لبنان الدولة الواحدة المستقلة في الخارج، ذات السلطان المطلق في الداخل. هذه الدولة كنا اقمناها لو ان الذين ساهموا في حكم لبنان، ومنهم المتباكون على السيادة اليوم، بذلوا من اجلها ومن اجل اعدادها لمواجهة اي خطر بما في ذلك خطر اسرائيل اسوة بما فعلته الدول العربية، عشر ما اصاب لبنان في هذه الحوادث المؤلمة من خراب ودمار وضحايا، وكنا انشأنا جيشاً واحداً قوياً حائزاً ثقة المواطنين كافة وقادراً على صيانة السيادة في الداخل والخارج، وكنا تفادينا كل هذه المآسي، ولكن ما الحيلة والسياسة الرسمية المسيطرة هي سياسة قوة لبنان في ضعفه، سياسة الصيغة الطائفية والنظام الطائفي.

من هنا نرى ان الذين يتباكون اليوم على السيادة ويضعون اللوم كل اللوم على المقاومة الفلسطينية لو انصفوا لوجب ان يلوموا انفسهم وهم الذين كانوا ولا يزالون يمانعون في خلق الدولة القوية القادرة على تجسيد معنى السيادة الكاملة في الداخل والخارج. لا وجود للسيادة في ظل دولة ضعيفة مفككة الأوصال يدير شؤونها فئة جعلت منها مزرعة سائبة لكل متطاول على حقوق الشعب ومصلحة الوطن ولكل متجاوز على الدستور والقوانين والأنظمة.

في مفهوم الوطن لا يمكن النظر الى الأمور بصورة جزئية بل بصورة كلية متكاملة فاذا كانت السيادة في لبنان في حال لا نحسد عليها، فمعنى ذلك ان كل شيء في لبنان في حال يرثى لها، وفي طليعة ذلك القيادة السياسية المهترئة التي خانت الأمانة ونقضت العهد في بناء الوطن والدولة ومؤسساتها ومنها الجيش.

ان القول بان فريقاً من اللبنانيين يتساهل في قضية السيادة عوناً للثورة على الدولة، هو قول يدل على فهم سطحي للأمور فضلاً عن تعارضه مع الواقع الذي اثبت ان هذا الفريق هو الذي كان ولا يزال يطالب بتقوية الدولة ومؤسساتها والجيش لحماية السيادة من اي مس ولحماية الثورة من اي اعتداء اسرائيلي. ولكن ما العمل اذا كانت قناعة البعض ان الإعتداء الإسرائيلي لا يمس السيادة وان الوجود الفلسطيني يشكل مساً بها وان اسرائيل تشكل ضماناً للإستقلال وان المقاومة تشكل تهديداً له مما يؤول الى النتيجة المنطقية عندهم ان ما هو عدو لاسرائيل هو عدو للإستقلال والسيادة.

ان قضية السيادة اتخذت في الواقع ذريعة، بعد اتفاق سيناء، لتحقيق اغراض هي أبعد ما تكون عن دعم السيادة والتمسك بها. فقد اثيرت قضية السيادة في ظرف تضافرت فيه جهود العالم اجمع لايجاد حل للقضية الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية، وفي ظرف كثر الحديث فيه عن انشاء دولة فلسطينية تمهيداً لانتقال الفلسطينيين اليها. فما الداعي اذن وما الموجب لافتعال حادثة صيدا بتدبير مقتل المرحوم معروف سعد وفي اقتراف جريمة عين الرمانة وما تبعها وجرى بعدها اذا لم يكن هنالك مخطط مدروس يجري تنفيذه على حساب لبنان والمواطن اللبناني لأي فئة طائفية انتمى؟ الحوادث لم تفرق في ضررها بين لبناني ولبناني. فلا يقبل اذن القول انه ليس مهماً ان نعرف من اطلق الرصاصة الأولى، بل ان معرفة ذلك هي على جانب كبير من الأهمية في بلد مثل لبنان تسوده الحساسية الطائفية وتتحكم فيه عقدها وتستعر في صدور اللبنانيين نارها بفعل المؤثرات المختلفة وفي طليعتها الشحن المدروس المستمر للنفوس قبل وقوع الحوادث وذلك عن طريق تذكير قسم من المواطنين بوقائع التاريخ وحركاته ايقاظاً للفتنة النائمة مع ما يترتب على ذلك من ردات فعل. لن ندع الوهم يذهب بنا الى حد التصديق ان ما حصل كان من أجل انقاذ سيادة لبنان من ممارسات الفلسطينيين، فمهما كان الحرص على السيادة كبيراً والإخلاص لها متفانياً لن يبلغ حد المجازفة بكل القيم وبكل الأوراق الرابحة وبالسيادة نفسها وبلبنان اذا لم يكن هنالك مخطط موضوع للتنفيذ ضالع به عدد محدود من هذه القيادات، تجردت من كل حس وطني، في مقابل منافع خاصة وشخصية على حساب دموع المواطنين اللبنانيين وآلامهم ومصلحة لبنان العليا. ان قضية السيادة كانت للتغطية بغية تحقيق اهداف وأغراض لا تزال علامات الإستفهام مرسومة حولها فنترك للغد القريب امر جلائها.

لبنان الذي نريد هو لبنان النظام المنضبط المنظم اقتصادياً المتناسب مع امكاناته الإقتصادية ومصادر ثروته، الصائن للملكية الشخصية والمشجع على المبادرة الفردية ضمن مقتضيات المصلحة العامة، الآخذ بالتنمية الإقتصادية على مختلف الصعدان وبالعدالة الإجتماعية وبالتوزيع العادل للمدخل الوطني، الضارب على يد الإحتكار والإستغلال عن طريق ضبط الأرباح والأسعار وتحديدها المحقق لتكافؤ الفرص ولاتاحة الفرص امام كل المواطنين على السواء من دون اي عائق او حاجز او حرم نتيجة تخطيط هادف او انانية طائفية بسبب اللون الطائفي او الدين او العرق او الأصل الإجتماعي، بحيث تكون الديموقراطية السياسية متوازية مع الديموقراطية الإجتماعية الإقتصادية. بهذا نخفف النقمة ونزيل الشعور بالغبن والحرمان ونجعل من لبنان حقاً بلد المحبة والتآخي ومرتع أمان واستقرار».

اما عن الضمانات فقال: «ان صيغة لا غالب ولا مغلوب هي من أسوأ الصيغ على الصعيد الوطني، اذ تكرس انشطار الشعب الى شطرين مسلحين كما لو كانا معسكرين اجنبيين لا رابط بينهما ولا جامع وفي هذه الحالة يستحيل استتباب الأمن واستقرار الحال فضلاً عن ان هذه الصيغة تكون ذريعة بيد من يمانع في اجراء اي اصلاح فتحل بذلك محل الصيغة الطائفية

التي وقفت طويلاً كعقبة كؤود في طريق اي انماء واي تطوير وتستدعي في نهاية المطاف وتحت ضغط الظروف والحاجة الملحة الى اجراء الإصلاح والتطوير، ان يكون هنالك جولات مقبلة، تحقيقاً لنظرية المراحل، يكون فيها غالب ومغلوب وفقاً للمفاهيم العسكرية وهنا مصدر البلاء والخطر. واذا ذهب الوهم بمن يتمسك بصيغة لا غالب ولا مغلوب انها تشكل ضماناً لابقاء الأوضاع على حالها، فقد أخطأ واساء الى نفسه والى وطنه اذ ان البندقية، كسلاح ذي حدين، لا يمكن ان تشكل ضماناً يغني عن التطوير والإصلاح فضلاً عن عدم امكان تجميد التطور بالبندقية لما في ذلك من رهان ضد سنة الحياة والطبيعة والمجتمع. ان التهديد بالتقسيم فيما لو فشلت صيغة لا غالب ولا مغلوب يحمل في طياته خطر التكفير بلبنان مما يؤدي في ظروف مؤاتية مقبلة الى اعطاء المبرر لمن له غرض، من الداخل ام من الخارج، ان يجد التجاوب الشعبي المطلوب لتجاوز الكيان. ومن غريب المفارقات ان الذين رفضوا الإنضمام الى لبنان وأصروا على الإنفصال عنه في البدء يتمسكون اليوم بوحدة ترابه ووحدة شعبه بينما الذين طالبوا في البدء بوحدة لبنان يهددون اليوم بتقسيمه! ان الضمان الوحيد المطلوب هو في اجراء الإصلاح الأساسي وهو وحده يصون الإستقلال ووحدة الشعب والكيان والحرية ويعقم التربة اللبنانية، فلا تعود ملائمة لأي تطرف ولا صالحة لأي استغلال من أي جهة أتى، ان الإصلاح يحصّن لبنان من أي احتمال مضر بينما التخلف والفساد يشكلان بؤرة صالحة لكل الإحتمالات الخطرة. فالتاريخ لم يرو لنا ان وطناً ساده التخلف ونجا من الإضطراب وان دولة قامت على الفساد واستمرت. لذا يخطىء البعض اذ يتصور ان الإصلاح الرامي الى الغاء الطائفية يتعارض مع حرية التفاعل الحضاري بين الإسلام والنصرانية، ذلك لأن التجربة قد اثبتت في كل مكان وزمان ان التخلف اذا استمر واستشرى عدد الحرية ذاتها وربما اقتلعها من جذورها».

كذلك يخطىء خطأ فادحاً من يتصور ان الضمان لا يكون الا في ابقاء بعض المناصب والصلاحيات في ايدي سياسيين معروفين، جربناهم واختبرناهم، ينتمون الى طائفة معينة لأن ذلك حصل طوال اثنين وثلاثين سنة ولم تحل المشكلة بل تعقدت وزادت تأزماً مع الأيام بسبب عدم كفاية هؤلاء السياسيين علماً ان هؤلاء وحدهم قد استفادوا ويستفيدون من هذه المناصب والصلاحيات على حساب الوطن واللبنانيين ولا سيما ابناء طائفتهم وجلهم من القرويين المستوري الحال حيث قراهم تتساوى في معظمها مع سواها من القرى اللبنانية في الحرمان. من هنا لا نجد مندوحة عن الإعلان للذين ما فتئوا يهددون بصورة او بأخرى، اما بالتقسيم واما بابقاء الأوضاع الحالية على حالها من التخلف، ان لا بديل لخيار ثالث هو خيار الإصلاح الجدي لبناء لبنان الجديد، لبنان الذي نريد كنطاق ضمان للجميع أياً كان الثمن. وعلى ذلك لا نرى من الجائز ان يدور الإختلاف حول القاسم المشترك من الإصلاح المطلوب، لأن الإخلاص للبنان الغد يوجب ان ينصب الإهتمام على مدى حاجة لبنان الحاضر الى الإصلاح الجدي الضروري لانقاذه مما يتخبط فيه. اننا تجاه انقاذ وطن ولسنا في صدد تقسيم جبنة او تأليف شركة تجارية يحاول كل فيها ان يضمن لنفسه اكثر ما يستطيع من الحصص والإمتيازات.

وعلى جميع اللبنانيين ان يرفضوا بعد اليوم العيش في مزرعة يسودها التخلف السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي وان يعملوا على بناء لبنان وطناً للجميع لكي يكون لبنان».

وحضر المؤتمر اعضاء الهيئة الإدارية في الجمعية السادة: الدكتور نجيب قرانوح، الدكتور سهيل ادريس، الدكتور سعد الدين مدلل، الدكتور أسامة فاخوري، الدكتور فؤاد سروجي، المهندس سعيد الجزائري، المهندس محمد ستيتية، المحامي سامي شمار، منير منيمنة وحمد لبّان.

دراسة التنوع في الوحدة التي وضعها بعض الحقوقيين «كوثيقة عمل». في مشروع دستور فديرالي للجمهورية اللبنانية*[1]. ومقال أمين ناجي بعنوان «المناطقية عبر أساس التنوع»

الجزء الأول: مبادئ عامة

● المادة الأولى:

١ ـ لبنان جمهورية مستقلة، غير قابلة للتجزئة أو للتنازل.

٢ ـ في سبيل تأكيد استقلاله وضمان عدم المساس بأراضيه، ولمصلحة السلام العالمي، لن ينضم لبنان إلى أي حلف

*[1] راجع مجلة العمل الشهري العدد ١ ـ آذار ١٩٧٧.

عسكري، ولن يقبل باقامة أي قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيه.

● المادة الثانية: لبنان جمهورية ديمقراطية، اجتماعية ودستورية. السيادة هي ملك الشعب، الذي يمارسها لمصلحة المجموعة، ضمن أصول وحدود هذا الدستور.

● المادة الثالثة: لبنان جمهورية عربية. لغته الرسمية هي اللغة العربية. ولغتاه الدبلوماسيتان هما الفرنسية والانكليزية.

● المادة الرابعة:

١ ـ لبنان جمهورية فدرالية.

٢ ـ تتكون الدولة الفدرالية من ستة أقاليم هي: بعبدا، بعلبك، بيت الدين، جبيل، طرابلس وصور.

٣ ـ لا يمكن تغيير حدود الدولة الفدرالية والاقاليم الا بموجب قانون دستوري.

٤ ـ يشكل لبنان أرضاً واحدة، من النواحي الاقتصادية والمالية والجمركية، ولا يمكن اقامة أي حاجز أو أي قيد من أي نوع كان داخل الدولة الفدرالية.

٥ ـ العاصمة الفدرالية هي بيروت. انها مقر الهيئات العليا للدولة الفدرالية. وتشكل العاصمة أراضي فدرالية، لها نظام خاص.

● المادة الخامسة: تملك الدولة الفدرالية حق التشريع والتنفيذ الحصريين في الأمور التالية:

١ ـ الدستور الفدرالي، لا سيما التدابير الآيلة إلى تأمين تطبيقه واحترامه، تدابير من شأنها أن تؤمن توافق قوانين الاقاليم الاساسية مع الدستور الفدرالي، ضمان القوانين الأساسية وأراضي الاقاليم، الانتخابات الفدرالية، القضاء الدستوري، تعديل الحدود.

٢ ـ الشؤون الخارجية، لا سيما عقد المعاهدات الدولية، والتمثيل في الخارج، والتجارة الخارجية، وتملك الدولة الفدرالية وحدها الشخصية القانونية الدولية، وتجرد منها الاقاليم.

٣ ـ الدفاع الوطني، لا سيما المحافظة على الامن الداخلي والخارجي بالنسبة لجميع أراضي الدولة الفدرالية، وقضايا الحرب والسلام، تنظيم القوى المسلحة وادارتها وحق استعمالها، مراقبة الاسلحة، صناعة الأسلحة والذخائر والاتجار بها وحيازتها، أضرار الحرب.

٤ ـ الجنسية والاحوال الشخصية.

٥ ـ وضع الاجانب، لا سيما حرية التنقل وحق الاقامة العابرة أو الدائمة، نظام الجوازات، الهجرة، الاستيطان، تسليم المجرمين إلى حكوماتهم الشرعية، اللاجئون، حق للجوء، بوليس الحدود.

٦ ـ القانون المدني، القانون الجزائي، تنظيم القضاء وأصول المحاكمات، ونظام السجون.

٧ ـ الحماية القانونية للملكية الفكرية.

٨ ـ الاحصاءات ذات المنفعة الفدرالية.

٩ ـ العمل والضمان الاجتماعي، تنظيم المهن والصنائع التي تستلزم معارف خاصة.

١٠ ـ تنظيم السلطات الفدرالية ووضع المندوبين العامين الفدراليين القانوني.

١١ ـ أعمال البوليس الجنائي الفدرالي، والمكافحة الدولية للجريمة.

١٢ ـ نظام العملة والبورصات والمصارف والتسليف والصيرفة والتأمين واليانصيب والاوزان والمقاييس والمعادن الثمينة.

١٣ ـ المالية الفدرالية، لا سيما الضرائب، التي تُجبى كلياً أو جزئياً لصالح الدولة الفدرالية، الرسوم الجمركية، والاحتكارات.

١٤ ـ الاتصالات بالسكك الحديدية والتنقل السيار والملاحة البحرية والجوية، والميتيورولوجيا، والبريد والاتصالات للمسافات البعيدة، والطرق المعلنة فدرالية، واستعمال الطاقات المائية، وتوزيع الطاقة الكهربائية.

١٥ ـ نظام المعادن والمياه والغابات والصيد وحماية الشواطىء، والنظام العقاري.

١٦ ـ وضع المبادىء الاساسية في موضوع التنظيم والتصميم الاقتصادي.

١٧ ـ وضع المبادىء الأساسية في موضوع الصحة العامة، وتنظيم تجارة المنتجات الطبية والمخدرات والمواد السامة.

١٨ ـ وضع المبادىء الأساسية بشأن التربية الوطنية.

١٩ ـ وضع المبادىء الأساسية في موضوع الادارة الاقليمية.

● المادة السادسة:

١ ـ النظام المالي للدولة الفدرالية، لا سيما صلاحيات كل من الدولة الفدرالية والاقاليم في موضوع الضرائب والرسوم، يحدد بموجب قانون دستوري فدرالي خاص، يُسمى القانون الدستوري للشؤون المالية.

٢ ـ كي تساعد الاقاليم الضعيفة النمو أو ذات الدخل الضريبي الضعيف على أن تقوم بفعالية بالمهام العائدة لها، تقدم لها الدولة الفدرالية اعانات مالية، لتغطية بعض النفقات، أو لتأمين تمويل بعض البرامج الخاصة.

٣ ـ سيكون نظام الاقاليم الضريبي أخف عبئاً من النظام المعتمد في أراضي بيروت الفدرالية.

● المادة السابعة:

١ ـ في الحالات التي تكون فيها الدولة الفدرالية صالحة لوضع تشريع مبدئي، يكون الاقليم صالحاً لوضع تشريع تكميلي.

٢ ـ يمكن للقانون الفدرالي أن يحدد مهلة ستة أشهر لاعداد القانون التكميلي. وبعد انقضاء هذه المهلة، تضع الدولة الفدرالية القانون التكميلي، الذي يبقى نافذاً حتى صدور قانون الاقليم.

● المادة الثامنة:

١ ـ تُمارَس المهام التنفيذية الفدرالية في الاقليم، اما مباشرة بواسطة مندوبي الدولة الفدرالية، ضمن حدود اختصاصهم الدستورية، واما بواسطة حاكم الولاية والمندوبين الخاضعين له، بموجب تفويض من الدولة الفدرالية وتحت رقابتها.

٢ ـ لكن المهام التنفيذية المتعلقة بالشؤون الواردة أدناه لا يمكن أن تُفوض، بل يجب أن تتولاها كلياً الاجهزة الفدرالية: الدستور الفدرالي، الشؤون الخارجية، تنظيم السلطات الفدرالية ونظام المندوبين العامين الفدراليين، المالية الفدرالية، سكك الحديد، البريد والاتصالات البعيدة المدى.

● المادة التاسعة:

١ ـ يتكون علم الدولة الفدرالية من خطين حمراوين أفقيين، يحيطان بخط أبيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء.

٢ ـ يتكون رمز الدولة الفدرالية من رسم مؤلف من خطين حمراوين أفقيين، يحيطان بخط أبيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء. وسوف يظهر هذا الرمز في جميع الادارات العامة الفدرالية والاقليمية

٣ ـ يظهر علم الدولة الفدرالية إلى جانب علم الاقليم، في جميع المناسبات.

● المادة العاشرة:

١ ـ التجنيد الوطني، العسكري والمدني، هو الزامي بالنسبة لجميع اللبنانيين، دون أي تمييز ودون تفريق في الجنس. وينظم بموجب قانون فدرالي.

٢ ـ يكلف الجيش الفدرالي حماية حدود الجمهورية. وعندما تطلب السلطة المدنية المختصة مساعدته وتعلن حالة الطوارىء أو حالة الحرب، يصبح الجيش الفدرالي مدعواً إلى حماية المؤسسات الدستورية، وإلى المحافظة على النظام والأمن في الداخل وعندما تحدث كوارث، لها أبعاد استثنائية، يدعى الجيش إلى تقديم مساعدته.

٣ ـ يتألف الجيش الفدرالي من الوحدات المقاتلة التابعة للاقاليم، ومن جميع اللبنانيين، الذين هم ملزمون، وان كانوا غير منتمين إلى هذه الوحدات، بتأدية الخدمة العسكرية. يتلقى كل جندي مجاناً عدته العسكرية، ويبقى السلاح بحوزة الجندي، ضمن الشروط المحددة في القانون الفدرالي الخاص بالخدمة الوطنية.

٤ ـ يحدد القانون الفدرالي المتعلق بالخدمة الوطنية مساهمة الاقاليم في اختيار وتعهد واسكان أفراد الجيش الفدرالي، كما في التقديمات، التي هي ضرورية له.

٥ ـ الجيش هو بتصرف الجمعية الفدرالية. وفي الحالات التي لا يحصر القانون التصرف المباشر بها، يوكل هذا التصرف إلى الحكومة الفدرالية، أو، في حدود الصلاحيات التي منحته اياها هذه الاخيرة، إلى وزير الدفاع الفدرالي. وتتصرف الأقاليم بالقوى العسكرية التابعة لأراضيها، إلى الحد الذي يجيزه القانون الفدرالي حول الخدمة الوطنية.

● المادة الحادية عشرة:

١ ـ تلغى الامتيازات على أنواعها.

٢ ـ يحظر منح امتيازات جديدة، كالآتية:

أ ـ استعمال التسميات الشرفية والالقاب والصفات الخاصة الممنوحة للأشخاص، للمندوبين العامين وللشخصيات الكبيرة في الدولة.

ب ـ حمل الشارات المميزة.
ج ـ اطلاق اسم شخص حي على مؤسسة وشارع وساحة عامة، ومنح لوحات خاصة للسيارات، حتى لو كانت سيارات رسمية. ستحمل وحدها آليات المعتمدين الدبلوماسيين والجيش والبوليس وسيارات الاسعاف وسيارات التاكسي، شارات فارقة.
٣ ـ حمل الأوسمة، أياً كان مصدرها، ممنوع. تلغى الاوسمة اللبنانية، المدنية والعسكرية.
٤ ـ أعضاء السلطات الفدرالية والاقليمية، وأفراد الجيش وأفراد البوليس والوظائف العامة الفدرالية والاقليمية، لا يمكنهم أن يقبلوا من الحكومات الاجنبية لا ألقاباً ولا أوسمة ولا هدايا ولا مرتبات أو معاشات سنوية، تحت طائلة سقوط حقوقهم.
٥ ـ قواعد التصور والبروتوكول في الاحتفالات الرسمية تحدد بمرسوم.
● المادة الثانية عشرة:
١ ـ تتعاون الاحزاب في تكوين ارادة الشعب السياسية ينظم القانون تأسيسها. ويجب أن يكون تنظيمها الداخلي متوافقاً مع المبادىء الديمقراطية. وعليها أن تؤدّي علناً كشفاً عن مصادر تمويلها.
٢ ـ الاحزاب التي تميل، ببرامجها أو تصرفها، إلى المساس بالنظام الدستوري، أو إلى تعريض وجود الجمهورية للخطر، هي لا دستورية. ويعود للمحكمة الدستورية العليا أمر البت في موضوع لا دستوريتها.

الجزء الثاني: الجمعية الفدرالية

القسم الأول: المجالس

● المادة الثالثة عشرة: السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية. وتضم هذه مجلس الشعب ومجلس الاقاليم.
● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الأولى):
١ ـ يتألف مجلس الشعب من خمسين نائباً مسيحياً وخمسين نائباً مسلماً، يمثلون الشعب اللبناني بأسره
٢ ـ يتم انتخاب نواب مجلس الشعب، بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة الاغلبي، وفي دورة واحدة، مع امكانية التشطيب. ويشكل كل اقليم وحدة انتخابية.
٣ ـ يُنتخب مجلس الشعب لمدة ثلاث سنوات، ويُجدد كلياً في كل مرة.
● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثانية):
١ ـ يتكون مجلس الشعب من مئة نائب للشعب اللبناني، بمعدل نائب واحد لكل (. . .) ألف نسمة أو لكل شطر يزيد على (. . .).
● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثالثة):
١ ـ السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية تتألف هذه من نواب الاقاليم، بمعدل عشرين نائباً عن كل اقليم.
● المادة الخامسة عشرة:
١ ـ ينتخب مجلس الشعب، من بين أعضائه، لكل دورة عادية او استثنائية، رئيساً ونائباً للرئيس.
٢ ـ العضو الذي كان رئيساً في خلال دورة عادية، لا يستطيع، في خلال الدورة اللاحقة، أن يحتل هذا المنصب ولا منصب نائب الرئيس. والعضو نفسه لا يستطيع أن يكون نائباً للرئيس في خلال دورتين عاديتين لاحقتين.
٣ ـ يقترع الرئيس ونائب الرئيس كبقية النواب. وفي حال تعادل الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.
● المادة السادسة عشرة:
١ ـ يتكون مجلس الاقاليم من نواب الاقاليم، بمعدل سبعة نواب لكل اقليم.
٢ ـ يتم انتخاب نواب مجلس الاقاليم بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة المحصورة بدورة واحدة، وحسب التمثيل النسبي. ويجري توزيع المقعد، وفق نظام القاسم الانتخابي. ويؤلف كل اقليم دائرة انتخابية واحدة.
٣ ـ يُنتخب مجلس الاقاليم لمدة ثلاث سنوات، ويجدد كلياً في كل مرة.
● المادة السابعة عشرة:
١ ـ ينتخب مجلس الاقاليم، من بين أعضائه، لكل دورة عادية أو استثنائية، رئيساً ونائباً للرئيس.

٢ ـ لا يمكن أن يُنتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين نواب الاقليم، الذي اختير منه الرئيس في الدورة العادية السابقة مباشرة. ولا يمكن لنواب الاقليم الواحد أن يشغلوا منصب نائب الرئيس في خلال دورتين لاحقتين.

٣ ـ يقترع الرئيس ونائب الرئيس كباقي النواب. وفي حال تعادل الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

● المادة الثامنة عشرة:

١ ـ يجري تجديد انتخاب مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، في خلال الستين يوماً التي تلي نهاية ولاية المجالس السابقة.

٢ ـ يعقد كل مجلس أول اجتماع له، في خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي انتهاء الانتخابات. واذا عقدت هذه الجلسة خارج الفترات الملحوظة للدورات العادية، تفتح دورة استثنائية حتماً لمدة خمسة عشر يوماً.

٣ ـ تمدد سلطات المجالس السابقة، طوال الفترة التي لا تنعقد في خلالها المجالس الجديدة.

٤ ـ في حال حدوث شغور في أحد مجلسي الجمعية الفدرالية، يحل محل النائب الخارج، طيلة الولاية، المرشح، الذي لم يُنتخب، والذي نال أكبر عدد من الأصوات في الدائرة نفسها.

● المادة التاسعة عشرة:

١ ـ يلتئم مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، في جلسة عامة مشتركة، بصفتيهما جمعية فدرالية، مرة كل سنة في دورة عادية، وعند الحاجة في دورة استثنائية، لمناقشة المسائل التالية والتصويت عليها:

أ ـ انتخاب أعضاء الحكومة الفدرالية.

ب ـ انتخاب رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس مجلس الوزراء.

جـ ـ انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

د ـ انتخاب القائد العام للجيش الفدرالي.

هـ ـ انتخاب المستشار الفدرالي.

و ـ تقرير الحكومة حول أوضاع الدولة الفدرالية.

ز ـ بت نزاعات الاختصاص بين السلطات الفدرالية.

حـ ـ اعلان حالة الطوارىء وحالة الحرب.

٢ ـ لا تستطيع الجمعية الفدرالية بدء مشاوراتها، الا اذا كان النواب الحاضرون يشكلون الاغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الشعب، والاغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الاقاليم. تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء المقترعين في مجلس الشعب، وأغلبية مجموع عدد أعضاء مجلس الاقاليم.

٣ ـ عندما يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم في جلسة مشتركة، يكون مقرهما ومكتبهما في مقر ومكتب مجلس الشعب.

● المادة العشرون:

١ ـ يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم حكماً في دورتين عاديتين كل سنة. ينعقدان كل على حدة، في الوقت نفسه. تفتتح الدورة الأولى في أول يوم عمل من شهر تشرين الأول. وتفتتح الدورة الثانية في أول يوم عمل من شهر نيسان. ومدة الدورة العادية تسعون يوماً.

٢ ـ يمكن دعوة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم إلى عقد دورة استثنائية، على أساس جدول أعمال محدد، وبناء على طلب الحكومة أو ثلث أعضاء أحد المجلسين. ومدة الدورة الاستثنائية شهر على الأكثر.

● المادة الواحدة والعشرون:

١ ـ جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم علنية. وينشر محضر المناقشات الكامل في الجريدة الرسمية.

٢ ـ بناء على اقتراح ثلث أعضائه أو اقتراح الحكومة، يستطيع كل من المجلسين أن يقرر الاجتماع، بشكل لجنة سرية. والاقتراع على هذا الاقتراح هو نفسه سري.

٣ ـ الا اذا كان هذا الدستور يفرض أغلبية موصوفة، وقرارات مجلس الشعب ليست صالحة الا في حال حضور أغلبية أعضائه وفي حال اقرارها بالأغلبية المطلقة للأصوات المقترعة، وتتخذ قرارات مجلس الاقاليم بأغلبية مجموع عدد أعضائه.

● المادة الثانية والعشرون: يحق لأعضاء الحكومة ويتوجب عليهم، اذا طُلب منهم ذلك، حضور جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم. ويُستمع اليهم، عندما يطلبون ذلك.

● المادة الثالثة والعشرون:

١ ـ يمارس النائب مسؤولياته، بدون تفويض أمري.

٢ ـ لا يستطيع النائب أن يشغل في آن معاً أي منصب فدرالي. ولا يستطيع بنوع خاص الجمع بين منصبه النيابي

ومنصب عضو في الحكومة الفدرالية.

٣ ـ يحدد القانون حالات عدم جواز انتخاب النائب وعدم جواز الجمع بين منصب النيابة ومناصب اخرى.

٤ ـ يفقد منصبه النيابي كل نائب يتغيب، بدون اجازة دون عذر شرعي، عن حضور الجلسات.

٥ ـ تُدفع للنائب تعويضات من الصندوق الفدرالي، بواسطة قسائم حضور، حسب عدد جلسات العمل التي يشارك فيها فعلياً.

٦ ـ يستطيع النائب، اذا احتاج ذلك وطلبه، أن يحصل على معاش تقاعدي، عندما يبلغ ٦٥ سنة من العمر. ويحسب المعاش بشكل متناسب مع مدة الولايات، التي يكون قد أتمها النائب.

● المادة الرابعة والعشرون:

١ ـ لا يمكن أن يُلاحَق النائب ويُبحث عنه، ويوقف ويُسجن أو يحاكم، بسبب الآراء والاقتراحات الصادرة عنه في خلال ممارسة ولايته.

٢ ـ لا يمكن أن يُلاحَق النائب، في خلال مدة الدورات، أو يوقف، بسبب جريمة أو عقوبة، الا بموافقة المجلس، الذي ينتمي اليه، باستثناء حالات الجرم المشهور.

٣ ـ لا يمكن أن يوقف النائب، خارج الدورة، الا بموافقة مكتب المجلس، الذي ينتمي اليه، باستثناء حالات الجرم المشهود والملاحقات الموافق عليها او الادانة النهائية.

القسم الثاني: نشوء القوانين

● المادة الخامسة والعشرون:

١ ـ اقتراح القوانين منوط بالحكومة الفدرالية والنواب.

٢ ـ مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة الفدرالية تُناقش في مجلس الوزراء، وتحال في آن معاً إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم.

٣ ـ يجب أن تحمل القوانين المقترحة من النواب تواقيع ثلث نواب كل مجلس على الاقل.

٤ ـ لا تقبل الاقتراحات والتعديلات الصادرة عن النواب، عندما يؤدّي اعتمادها اما إلى تخفيض الواردات العامة، واما إلى زيادة خطرة في عبء عام.

● المادة السادسة والعشرون:

١ ـ يبحث كل مشروع او اقتراح قانون من قبل كل من المجلسين، بهدف اعتماد نص موحد. ويبحث فيه، حسب النظام الداخلي، من قبل لجنة، ثم من قبل المجلس نفسه، الذي يقره مادة مادة، ثم بتصويت نهائي على مجمل النص.

٢ ـ عندما لا يُقر مشروع أو اقتراح قانون بعد قراءتين من قبل كل من المجلسين، او اذا أعلنت الحكومة الطوارىء، بعد قراءة واحدة من قبل كل منهما، تؤلف لجنة توفيق مختلطة، مكونة مناصفة من أعضاء المجلسين، تقترح نصاً حول الاحكام الباقية قيد المناقشة.

٣ ـ اذا توصلت لجنة التوفيق إلى اعتماد نص مشترك، لا يمكن قبول أي تعديل عليه، ويقره المجلسان نهائياً. واذا لم تتوصل اللجنة المختلطة إلى اتفاق، يعتبر مشروع أو اقتراح القانون مرفوضاً.

● المادة السابعة والعشرون:

١ ـ يستطيع المجلسان، عن طريق اقتراع مشابه، الموافقة على اقتراحات ملزمة، تدعو الحكومة إلى تقديم مشاريع قوانين تتناول مسائل معينة، مع التقيد بتعليماتها.

٢ ـ يستطيع أيضاً كل من المجلسين التصويت على دعوات موجهة للحكومة بخصوص درس بعض المسائل.

● المادة الثامنة والعشرون: ينشر رئيس الدولة الفدرالية القوانين، في خلال العشرة أيام، التي تلي احالة القانون الذي أقر نهائياً إلى الحكومة الفدرالية.

● المادة التاسعة والعشرون:

١ ـ لا يمكن تفويض الحكومة الفدرالية بممارسة المهام التشريعية.

٢ ـ اذا أعلنت حالة الطوارىء أو حالة الحرب، تستطيع الحكومة اعتماد أوامر لها قوة القانون. وهي ملزمة، يوم نشرها رسمياً بالذات، بأن تحيلها إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، اللذين يدعيان إلى الانعقاد خلال عشرة أيام، من أجل تحويل الأوامر إلى قوانين عادية، باللجوء إلى الاصول المعجلة. ومفعول الأوامر الرجعي يعتبر ملغياً، اذا لم تحول إلى

قوانين، في خلال الثلاثين يوماً، التي تلي نشرها.

● المادة الثلاثون:

١ ـ تستطيع الحكومة الفدرالية أن تحيل إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم مشاريع قوانين معلنة مستعجلة. يعمد كل من المجلسين إلى بحثها بالأولوية وفق أصول معجلة، يحدد النظام الداخلي شكلياتها. وعند الحاجة، تطلب الحكومة الفدرالية فتح دورة استثنائية لهذه الغاية.

٢ ـ تكون موافقة كل من المجلسين حاصلة ضمناً، عند انتهاء مهلة الثلاثين يوماً، ابتداء من احالة مشروع القانون المعجل، اذا لم يبته المجلسان في خلال هذه الفترة. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، اذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة.

٣ ـ مشاريع القوانين في المواضيع الدستورية والانتخابية، ومشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، لا يمكن أن تعطى صفة الاستعجال. بل يجب أن تبحث وتقر، حسب الاصول العادية. تحصل ضمناً، مع ذلك، موافقة كل من المجلسين، عند مرور مهلة التسعين يوماً، ابتداء من تاريخ احالة مشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، اذا لم يبتها المجلسان في خلال هذه المدة.

٤ ـ في حال الموافقة الضمنية، ينشر رئيس الدولة الفدرالية القانون، بالطريقة نفسها التي تُعتمد، عند اقراره من قبل المجلسين.

الجزء الرابع: الحكومة الفدرالية

● المادة الواحدة والثلاثون: تمارس حكومة فدرالية، أو مجلس وزراء مؤلف من عشرة أعضاء، السلطة العليا التوجيهية والتنفيذية والادارية للدولة الفدرالية.

● المادة الثانية والثلاثون:

١ ـ تتألف الحكومة الفدرالية من عشر وزارات.

٢ ـ الوزارات السياسية هي: أ ـ وزارة العدل. ب ـ وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية. ج ـ وزارة الداخلية. د ـ وزارة الدفاع.

٣ ـ الوزارات الاقتصادية هي: أ ـ وزارة المال والموازنة والشؤون الاقتصادية. ب ـ وزارة الاشغال العامة والمواصلات. ج ـ وزارة البريد والاتصالات البعيدة المدى.

٤ ـ الوزارات ذات الصفة التربوية والاجتماعية هي: أ ـ وزارة التربية والثقافة. ب ـ وزارة الشؤون الاجتماعية. ج ـ وزارة الصحة.

● المادة الثالثة والثلاثون:

١ ـ أعضاء الحكومة الفدرالية او الوزراء يعينون لمدة ثلاث سنوات من قبل الجمعية الفدرالية، ويُختارون من بين المواطنين الذين يمكن اختيار أكثر من وزيرين تابعين لاقليم واحد او لأراضي بيروت الفدرالية.

٢ ـ يعاد انتخاب الحكومة الفدرالية كلياً، بعد كل انتخاب جديد للجمعية الفدرالية. ويمكن اعادة انتخاب الوزراء الخارجين من الحكومة أنفسهم مرة اخرى.

٣ ـ يصار فوراً إلى ملء الشغور، الذي قد يحصل في الحكومة الفدرالية، في خلال فترة الثلاث سنوات، للفترة الباقية من ولاية الحكومة. واذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة، تدعى إلى دورة استثنائية لهذه الغاية.

٤ ـ يوضع كل عضو في الحكومة على رأس وزارة. ويحظر الجمع بين وزارتين أو أكثر من قبل عضو واحد.

● المادة الرابعة والثلاثون: لا يستطيع أعضاء الحكومة الفدرالية، في خلال مدة ولايتهم، ممارسة أي عمل آخر، ان في خدمة الدولة الفدرالية، أو في خدمة الاقاليم، ولا ممارسة مهنة أو أي نشاط في القطاع الخاص. والنائب، الذي يصبح وزيراً، يعتبر مستقيلاً. والمندوب العام، الذي يصبح وزيراً، يحال على الاستيداع.

● المادة الخامسة والثلاثون:

١ ـ الحكومة الفدرالية يرئسها رئيس الدولة الفدرالية، ولها نائب رئيس.

٢ ـ رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية يعينان، لمدة سنة، من قبل الجمعية الفدرالية، من بين أعضاء مجلس الوزراء.

٣ ـ الرئيس الخارج لا يمكن أن يُنتخب رئيساً أو نائباً للرئيس في السنة اللاحقة. والعضو الواحد لا يمكن انتخابه نائباً للرئيس سنتين متتاليتين.

٤ ـ يتقاضى رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية والوزراء تعويضاً شهرياً من الصندوق الفدرالي.

ويستطيعون، اذا كانوا بحاجة إلى ذلك وطلبوه، الحصول على معاش تقاعدي، عند بلوغهم سن الخمس والستين سنة. يحسب المعاش قياساً على مدة خدمتهم.

٥ ـ يوضع كل من رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية على رأس وزارة.

● المادة السادسة والثلاثون: ان مهام الحكومة، ضمن حدود هذا الدستور، هي بنوع خاص التالية:

١ ـ تسهر على تطبيق الدستور والقوانين والأنظمة الفدرالية، وتتخذ التدابير الضرورية من أجل تطبيقها وتأمين تنفيذها.

٢ ـ تسهر على ضمان القوانين الاساسية الخاصة بالاقاليم

٣ ـ تدير الشؤون الفدرالية.

٤ ـ تشارك مع الجمعية الفدرالية في اقتراح مشاريع القوانين، وتبدي رأيها في القوانين المقترحة من قبل النواب.

٥ ـ تعمد إلى تعيين المندوبين العامين الفدراليين، عندما لا يكون ذلك من اختصاص سلطة اخرى.

٦ ـ تقترح أسماء المندوبين الفدراليين، الذين يعود انتخابهم إلى الجمعية الفدرالية.

٧ ـ تناط بها العلاقات الدولية للدولة الفدرالية، وتسهر على مصالح هذه في الخارج.

٨ ـ تسهر على أمن الدولة الفدرالية الخارجي، وعلى المحافظة على استقلالها.

٩ ـ تسهر على أمن الدولة الفدرالية الداخلي، وعلى المحافظة على النظام العام والطمأنينة.

١٠ ـ تدير الادارة الفدرالية، وتراقب المندوبين العامين للادارة الفدرالية.

١١ ـ تراقب دوائر الادارات الاقليمية الموضوعة تحت رقابتها

١٢ ـ تتولى ادارة مالية الدولة الفدرالية، تحضّر الموازنة، وتؤدّي حساباً عن الواردات والنفقات.

١٣ ـ تؤدّي حساباً للجمعية الفدرالية عن ادارتها للشؤون العامة، في كل دورة عادية، وترفع اليها تقريراً حول أوضاع الدولة الفدرالية.

● المادة السابعة والثلاثون:

١ ـ توزع الشؤون الحكومية على الوزارات وتعالج من قبلها، ضمن حدود الاختصاصات العائدة لكل منها. لكن القرارات تصدر عن الحكومة، بصفتها سلطة.

٢ ـ يمكن للقانون أن يخوّل الوزارات والاجهزة التابعة لها صلاحية بت بعض الشؤون بنفسها.

٣ ـ لا يمكن أن تلتئم الحكومة بصورة شرعية، الا اذا حضر على الاقل ستة من أعضائها.

● المادة الثامنة والثلاثون:

١ ـ تكلف مستشارية فدرالية، تابعة لمستشار الدولة الفدرالية، أمانة سر الجمعية الفدرالية والحكومة الفدرالية.

٢ ـ يُنتخب المستشار من قبل الجمعية الفدرالية، لمدة ثلاث سنوات، في الوقت نفسه، مع المجلس الفدرالي.

٣ ـ توضع المستشارية تحت مراقبة الحكومة، ويتم تنظيمها بقانون.

● المادة التاسعة والثلاثون: يُكلّف ديوان للمحاسبة مهام المحاسبة الوطنية الفدرالية، والتفتيش العام على الأموال الفدرالية. ديوان المحاسبة مستقل، وهو تابع اداريا للحكومة.

● المادة الأربعون:

١ ـ تكوّن محكمة ادارية فدرالية ناظرة في النزاعات قاضياً عادياً في الشؤون الادارية الفدرالية.

٢ ـ المحكمة الادارية الفدرالية مستقلة. وهي مرتبطة ادارياً بالحكومة.

● المادة الواحدة والأربعون:

١ ـ يملك مجلس الخدمة العامة صلاحيات في الامور التالية:

أ ـ ممارسة رقابة مسبقة على قانونية الاعمال الادارية المتعلقة بسير تمرس أفراد الجيش والبوليس والخدمة العامة بوظائفهم، على أن تُستثنى منها المراقبة الاستنسابية.

ب ـ اختيار وتعيين، عن طريق المباراة، المندوبين العامين الفدراليين، الذين لا يعود تعيينهم، حسب القانون، للحكومة الفدرالية أو لسلطات اخرى.

ج ـ ابداء رأيه حول مشاريع واقتراحات القوانين والانظمة المتعلقة بالادارة الفدرالية، أو تحضير ووضع نص هذه المشاريع بنفسه، اذا طُلبت منه.

د ـ التفتيش على الادارة الفدرالية، بما فيها المصالح الادارية العائدة للجيش والبوليس الفدرالي.

٢ ـ مجلس الخدمة العامة مستقل، وهو مرتبط ادارياً بالحكومة
● المادة الثانية والاربعون: تنظم المحاكم الفدرالية بموجب قانون يحدد بنوع خاص اختصاصها، في ما يتعلق بالشؤون التي تثير اعتراضاً على القوانين الفدرالية، والنزاعات بين مواطنين منتمين إلى أقاليم مختلفة، والنزاعات التي تدخل طرفاً فيها الدولة الفدرالية أو أحد موظفيها، والنزاعات المتعلقة بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين في الدولة الفدرالية، والمخالفات للقوانين الجنائية والضريبية.

الجزء الخامس: العلاقات الدولية

● المادة الثالثة والأربعون: يؤمن رئيس الدولة الفدرالية ادارة العلاقات الدولية ويمثل الدولة في الخارج وهو يتولى اعتماد الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الاجنبية، ويقبل اعتماد الممثلين الاجانب لديه
● المادة الرابعة والاربعون: يعقد رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات. ويمكنه أن يفوض هذه الصلاحية، بالنسبة للمعاهدات المعفية من المصادقة.
● المادة الخامسة والأربعون: لا يمكن لأي معاهدة، أياً كان شكلها أو اسمها، أن تربط لبنان بدون موافقة مسبقة صريحة أو ضمنية، لمجلس الشعب ومجلس الاقاليم، باستثناء الحالات المنصوص عنها في المادة الثانية والأربعين.
● المادة السادسة والأربعون:
١ ـ يصادق رئيس الدولة الفدرالية على المعاهدات، بعد موافقة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم عليها. تُعطى الموافقة بموجب قانون.
٢ ـ تخضع وحدها للمصادقة: أ ـ المعاهدات التي تشير صراحة إلى أنه سيصادق عليها ب ـ معاهدات السلام ج ـ معاهدات الاحلاف. د ـ المعاهدات التي تنص على تعديل الحدود. هـ ـ المعاهدات التي ينتج عنها تفويض سيادة. و ـ المعاهدات المتعارضة مع هذا الدستور.
وفي الحالات المنصوص عليها في البنود «د» و«هـ» و«و»، لا تستطيع الجمعية الفدرالية اعطاء موافقتها، الا باللجوء إلى أصول التعديل الدستوري.
● المادة السابعة والأربعون: تخضع المعاهدات المعفاة من المصادقة لموافقة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم. وتمنح الموافقة ضمنياً، عند انتهاء مهلة ثلاثين يوماً، اعتباراً من تاريخ احالتها على مكتبي المجلسين، إذا لم يعمد خلال هذه الفترة ثلث أعضاء كل من المجلسين إلى مناقشة قانون الموافقة والتصويت عليه. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، عندما لا تكون الجمعية الفدرالية في دورة.
● المادة الثامنة والأربعون: تعفى من الموافقة المسبقة من قبل مجلس الشعب ومجلس الاقاليم:
أ ـ المعاهدات التي أجاز عقدها القانون.
ب ـ المعاهدات التي يكون موضوعها تفسير معاهدة أو تنفيذها.
جـ ـ المعاهدات المعقودة لمدة لا تزيد على سنة واحدة، والتي لا يفرض تنفيذها فتحاً فورياً وأكيداً لاعتماد.
د ـ معاهدات الهدنة والاستسلام العسكرية.
● المادة التاسعة والأربعون: ينشر رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات، بمرسوم، في الجريدة الرسمية. وللمعاهدات المعقودة والمنشورة بصورة قانونية، صفة القوة الملزمة في النظام القانوني الداخلي، اعتباراً من تاريخ نشرها. ويتقدم مفعولها على مفعول القوانين، شرط أن تطبق، كل على حدة، من قبل الفريق الآخر المتعاقد.
● المادة الخمسون: المعاهدات، التي تتطلب موافقة مجلسي الجمعية الفدرالية، والتي تتخذ، حسب رأي الحكومة الفدرالية، صفة الاستعجال، يمكن أن تكون نافذة، قبل أن تحظى بهذه الموافقة، شرط أن تتضمن بنداً، يخول لبنان حق نقضها، في حال رفض المجلسين الموافقة عليها.
● المادة الواحدة والخمسون: تطبق الاحكام السابقة أيضاً في حالة الانضمام إلى معاهدة.
● المادة الثانية والخمسون: ينقض رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات. ولا يمكن نقض المعاهدات، التي حازت على موافقة الجمعية الفدرالية، الا عن طريق الموافقة اياها.
● المادة الثالثة والخمسون: المحاكم على اختلافها مخوّلة صلاحية تفسير المعاهدات. ولا اختصاص لها لبت دستورية المعاهدات. واذا أثيرت مسألة اللادستورية، عند حصول خلاف ما، على الهيئة القضائية، التي يحال اليها الأمر، أن تعلق البحث فيه وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية.

● المادة الرابعة والخمسون: قواعد القانون الدولي العام هي جزء عضوي من القانون اللبناني. لها سلطة أعلى من سلطة القوانين، وتنشأ عنها مباشرة حقوق وموجبات بالنسبة للأشخاص الحقيقيين والمعنويين. واذا ظهر شك، في خلاف ما، حول قاعدة من قواعد القانون الدولي العام، على الهيئة القضائية، التي يحال اليها الامر، أن تمتنع عن بته، وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية.

الجزء السادس: الاقاليم

● المادة الخامسة والخمسون:

١ ـ تدار شؤون كل اقليم بموجب قانون أساسي، يوضع بموجب قانون اقليمي وقابل للتعديل بالطريقة نفسها. لكن القانون الاساسي لا يمكن اعتماده من قبل الجمعية الاقليمية الا بأغلبية ثلثي الاصوات المعبّر عنها.

٢ ـ يجب أن يتوافق قانون الاقليم الاساسي مع مبادىء الدولة القائمة على أسس قانونية جمهورية وديمقراطية واجتماعية، وفق المعنى الوارد في هذا الدستور.

٣ ـ تضمن الدولة الفدرالية مطابقة قانون الاقليم الاساسي لاحكام الدستور الفدرالي، لا سيما للحقول الاساسية المنصوص عليها في الجزء الأول من هذا الدستور.

● المادة السادسة والخمسون: يتقدم القانون الفدرالي على القانون الاقليمي.

● المادة السابعة والخمسون: تتبادل السلطات الفدرالية والاقليمية المساعدة والمؤازرة.

● المادة الثامنة والخمسون:

١ ـ تملك الاقاليم حق التشريع والتنفيذ في الشؤون، التي لا ينيطها صراحة هذا الدستور بالسلطات الفدرالية.

٢ ـ في ميدان التشريع المحصور بالسلطات الفدرالية، لا صلاحية للاقاليم بالتشريع، الا بمقدار ما يجيز ذلك قانون فدرالي صريح.

● المادة التاسعة والخمسون:

١ ـ على الاقاليم أن تتخذ، تحت مراقبة السلطات الفدرالية، التدابير الضرورية الآيلة إلى تأمين تنفيذ القوانين الفدرالية والمعاهدات الدولية، في حدود اختصاصاتها الذاتية

٢ ـ عندما لا يلتزم اقليم بالموجبات الفدرالية، التي يفرضها أما هذا الدستور وأما القوانين الفدرالية، تستطيع الحكومة الفدرالية، بموافقة مجلس الاقاليم، اتخاذ التدابير الضرورية الآيلة إلى جعل هذا الاقليم يلتزم بالتزاماته، عن طريق الاكراه الفدرالي.

● المادة الستون: تسري ذات الحقوق والموجبات على جميع اللبنانيين، في كل اقليم.

● المادة الواحدة والستون: في المناصب الفدرالية العليا، يجب أن يُعين موظفون ينتمون إلى جميع الاقاليم، قدر الامكان، وبنسبة ملائمة. وفي بقية المناصب الفدرالية، يجب اختيار الموظفين، بصورة عامة، من الاقليم، الذي يمارسون فيه نشاطهم.

● المادة الثانية والستون:

١ ـ في كل اقليم، يتمثل الشعب بجمعية اقليمية، تمارس السلطة التشريعية وتكون العاصمة الاقليمية مقرها.

٢ ـ يتم انتخاب الجمعيات الاقليمية بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع مواطني الاقليم، الذين يخولهم قانون الانتخاب حق الاقتراع.

٣ ـ لا يجوز أن يُخضِع قانون انتخاب الاقليم الناخبين والمرشحين لشروط أقسى من تلك التي يفرضها قانون انتخاب الجمعية الفدرالية.

٤ ـ تتكون الوحدة الانتخابية من الدائرة. يجب أن توزع المقاعد النيابية على الدوائر بنسبة عدد مواطنيها. يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي الثلاثين.

٥ ـ تُنتخب الجمعية الاقليمية لمدة ثلاث سنوات، وتجدد كلياً في كل مرة.

● المادة الثالثة والستون: لا تكون قرارات الجمعية الاقليمية صالحة، الا اذا حضرت أغلبية أعضائها، وأقرت بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبّر عنها، باستثناء الحالات، التي ينص فيها هذا الدستور أو قانون الاقليم الاساسي على أغلبية موصوفة.

● المادة الرابعة والستون:

١ ـ كل قانون تقره الجمعية الاقليمية، يجب أن يُبلغ، قبل نشره، إلى الوزارة الفدرالية المختصة، من قبل حاكم الاقليم.

٢ ـ كل قانون تقره الجمعية الاقليمية يجب أن يصدر، وفق أحكام قانون الاقليم الاساسي، وأن ينشره حاكم الاقليم في نشرة قوانين الاقليم.

● المادة الخامسة والستون:

١ ـ يمكن حل الجمعية الاقليمية، بناء على اقتراح الحكومة الفدرالية وبموافقة مجلسي الجمعية الفدرالية.

٢ ـ بعد حصول الحل، يصار إلى إجراء انتخابات جديدة، في مهلة ثلاثة أسابيع، طبقاً لأحكام القانون الاساسي. ويجب أن تدعى الجمعية الجديدة إلى الانعقاد خلال الأسابيع الثلاثة، التي تلي الانتخابات.

● المادة السادسة والستون:

١ ـ يتمتع المستشارون الاقليميون بنفس الحصانة التي يتمتع بها النواب.

٢ ـ تدفع للمستشارين الاقليميين تعويضات من الصندوق الاقليمي، بموجب قسائم حضور، وبناء على كل جلسة عمل يشاركون فيها فعلياً.

● المادة السابعة والستون:

١ ـ تُمارَس السلطات التنفيذية في كل اقليم من قبل حكومة اقليمية، تنتخبها الجمعية الاقليمية.

٢ ـ تتألف الحكومة الفدرالية من حاكم الاقليم، ونواب، حاكم، وعدد ضروري من الاعضاء. الحكومة الاقليمية هي مسؤولة أمام الجمعية الاقليمية، ويمكن لهذه أن تسقطها. تتخذ قراراتها بصورة جماعية.

٣ ـ يحق فقط للأشخاص الممكن انتخابهم للجمعية الاقليمية أن يكونوا أعضاء في الحكومة الاقليمية.

٤ ـ تدوم ولاية الحاكم سنة واحدة. لا يمكن تجديدها مباشرة.

● المادة الثامنة والستون:

١ ـ يقسم كل اقليم إلى وحدات ادارية على نوعين: الدوائر والبلديات.

٢ ـ تتبع البلديات للدوائر.

٣ ـ تتمتع الدوائر والبلديات بالشخصية القانونية، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين الفدرالية والاقليمية.

٤ ـ الهيئة العليا في الدائرة هي مجلس الدائرة والهيئة العليا في البلدية هي المجلس البلدي.

٥ ـ يتم انتخاب المجالس بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع المواطنين، الذي تكون اقمتهم في الوحدة الادارية والذين يحق لهم الاقتراع. حق الانتخاب والترشيح لا يمكن اخضاعه لشروط أقسى من تلك المفروضة على انتخابات مجلس الاقاليم. ولكي يمكن انتخاب شخص ما في وحدة ادارية، يجب أن يكون فيه سكنه الرئيسي.

٦ ـ يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي في الدائرة التسعة. ويكون الأمر كذلك بالنسبة للمستشارين البلديين.

٧ ـ تحدد القوانين الفدرالية والاقليمية، ضمن نطاق اختصاصات كل منها، الشؤون الادارية، الداخلة في صلاحيات مجالس الدوائر والمجالس البلدية.

الجزء السابع: أراضي بيروت الفدرالية

● المادة التاسعة والستون: يطبق هذا الدستور مباشرة على كل ساحة أراضي بيروت الفدرالية.

● المادة السبعون: تعود السلطة التشريعية على أراضي بيروت الفدرالية إلى الجمعية الفدرالية.

● المادة الواحدة والسبعون:

١ ـ يمارس السلطة التنفيذية على أراضي بيروت الفدرالية مجلس للعاصمة، مؤلف من عشرة أعضاء، يُنتخبون بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق مبدأ التمثيل النسبي. مواطنو العاصمة الذين لهم حق الاقتراع هم ناخبون كما يمكن انتخابهم.

٢ ـ قرارات مجلس العاصمة هي جماعية.

● المادة الثانية والسبعون: يرئس مجلس العاصمة حاكم العاصمة، الذي يعاونه نائب الحاكم. يتم اختيار الحاكم ونائب الحاكم من قبل الحكومة الفدرالية، من بين أعضاء مجلس العاصمة المنتخبين.

● المادة الثالثة والسبعون:

١ ـ يمنع ادخال صناعات جديدة إلى أراضي بيروت الفدرالية.
٢ ـ يتوجب على المؤسسات الصناعية أن تقيم مركزها الاداري في الاقليم، الذي يوجد فيه مركزها الاستثماري الرئيسي.

● المادة الرابعة والسبعون: يحدد قانون فدرالي تفاصيل تطبيق الجزء السابع من هذا الدستور، وينظم ادارة أراضي بيروت الفدرالية.

المناطقية
عبر أساس التنوع في الوحدة

بقلم: أمين ناجي

ان أبرز ما تمخضت عنه الحرب هو ظهور نية شبه اجماعية عند اللبنانيين ترمي إلى القيام «بشيء ما» يقتلع أسباب الانفجار الذي حصل والذي كان بدوره ثمرة للتجاذب القائم منذ ١٩٢٠، على نحو عام، بين «لبنانيي المتصرفية» و«لبنانيي المناطق» الملحقة بالجبل في قرار ٣١ آب (اغسطس) من تلك السنة.

ولكن القليلين يقبلون، في سبيل تشخيص الوضع اللبناني موضوعياً وبالعمق، بالعودة هكذا الى «أصول» المشكلة، ويتجرأون على وصف العلاج الملائم، حتى ولو أثار غضب المتعيشين من «نظام النعامة».

فلقد قيل الكثير عن أسباب هذه الحرب ومسبباتها. وقد تكون جميعها صحيحة بنسب متفاوتة في الحدة والتأثير. ولكن اقتصار تفسير الحرب عليها يفسد في التحليل والتركيب ويبعدنا، بالتالي، عن طريق النجاح في استئصال العلة من جذورها.

في رأينا ان تلك الاصول تعود إلى جهل المسيحيين بالدوافع العميقة لمواقف المسلمين، وجهل المسلمين بحقيقة شعور المسيحيين وأسباب قلقهم، والابعاد الصحيحة لسلوكهم.

عن هذين «الجهلين»، وانطلاقاً منهما، نفهم رفض المسلمين، في أكثريتهم، القبول بلبنان الكبير عام ١٩٢٠، وتسليمهم، مرحلياً، بالميثاق الوطني ١٩٤٣، واستقتال المسيحيين لانشاء لبنان الكبير وتصورهم بأن الميثاق الوطني ـ في جوهره لا في ضماناته ـ عهد نهائي دائم.

كذلك، نفهم نظرة المسلمين إلى الواقع الفلسطيني في لبنان وتحليلهم له والتحامهم به، وموقف المسيحيين منه ونظرتهم اليه ورفضهم له.

ولو ان المجال هنا أرحب لكنا ألقينا نظرة استرجاعية للوقائع التاريخية المحددة، والمؤيدة لكلامنا. منذ لبنان الكبير حتى قرار دار الفتوى في رفض حكومة العسكريين، مروراً بمؤتمر دمشق ومؤتمري الساحل، ودور مصر في الاستقلال ومشكلة النقد، والوحدة الاقتصادية مع سوريا، وأحداث عام ١٩٥٨ وأزمة ١٩٦٩ ورفض المسلمين لحكومة أمين الحافظ، وسوى ذلك مما سيكشف عنه التاريخ في المستقبل. لكننا نسعى إلى تفسير «الجهلين» المذكورين، وبعد ذلك نقترح المرتكزات الصحيحة لحكم صحيح في لبنان الغد.

● جهل المسيحيين لحقيقة احكام المسلمين:

أولاً: لقد نظر المسيحيون إلى المسلمين بمفاهيم مسيحية أوروبية غربية. فأخطأوا في أحكامهم وأهمها ان المسلمين متعصبون ورفضيون وبعيدون عن أي حوار.

هذا الخطأ الفادح يعود إلى الخلط في ذهن المسيحيين، بين تمسك المسلم ـ وهذا حقه بدون منازع ـ بتحقيق ما تأمره به الشريعة الاسلامية تمسكاً مستمراً واعياً ارادياً ووجدانياً، والتشبث بموقف معين، لا لشيء الا تقوقعاً وانغلاقاً ورفضاً لأي تنازل. الاسلام يطلب من المسلم أن يحيا اسلامه في نظام اسلامي: الحاكم يجب أن يكون مسلماً، والفقه الاسلامي مصدراً للتشريع، والاحوال الشخصية النظام الوارد في القرآن الكريم، والمسلم المرتد يُقتل شرعاً، والعلائق بين المسلم والمسلم أقوى من أي علائق اخرى بين مسلم وغير مسلم. وبكلام آخر، الاسلام نظام كامل متكامل في الشأنين الروحي والمدني. انه دين ودنيا، سلوك وأخلاق، حياة يومية ومعاملات. فالوحدوية العضوية بين الديني والدنيوي تجعل الحياة من نواحيها كافة اسلامية المنطلق والجوهر والهدف. هكذا هو الاسلام. والمسلم لم «يخترع» دينه. ولم يأت به من بيت أبيه، كما يقول ذلك بحق الاستاذ حسين القوتلي. لذلك فان المسيحيين يرتكبون خطأً فادحاً ويخالفون مبدأ حرية الضمير، عندما يريدون فرض العلمانية على المسلمين، ويحولون دون أن يكون حاكم المسلمين مسلماً.

وبشأن العلمانية، فان المسلمين واعون لطبيعتها. ورفضهم لها ينطلق من قناعتهم الوجدانية انها تخالف دينهم. وفضلاً عن المواقف الرسمية الصريحة لأهل الثقة والمسؤولية في الاسلام التي ظهرت في خلال هذه الحرب بالنسبة لهذا الموضوع، فان «مؤتمر المنظمات الاسلامية» المنعقد في مكة المكرمة من ٦ إلى ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤، كان واضحاً كل الوضوح في موقفه من العلمانية. تقول مقررات المؤتمر بهذا الشأن ما نصه الحرفي.

«لذلك يوصي المؤتمر بما يلي.

«١ ـ بما أن الاسلام دين ودولة، وعمل وعبادة، فانه يرفض فكرة العلمانية التي تحاول ابعاده عن التأثير في الحياة العامة للأمة الاسلامية.

«٢ ـ مطالبة الدول الاسلامية باعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد لدساتيرها وقوانينها

«٣ ـ الزام المؤسسات التعليمية العلمانية في العالم الاسلامي بادخال العقيدة الاسلامية في برامجها».

ومن ناحية اخرى، فان الشريعة الاسلامية فرضت ان يكون حاكم المسلم مسلماً، وفرضت أن يكون القرآن الكريم والاحاديث الشريفة المرجع الفصل في أي خلاف أو نزاع: «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» (النساء ٥٩).

«لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة، ويحذركم الله نفسه، والى الله المصير» (آل عمران ٢٨).

واذا علمنا ان «الدولة العثمانية» التي كانت قائمة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى انما كانت تجسيداً لنوع من أنواع الوحدة الاسلامية. واذا تأكد لنا ان نجاح بريطانيا في اثارة العرب على العثمانيين (عام ١٩١٦) هو استغلال ابتعاد الاتراك الطورانيين عن الدين الحنيف والظلم الذي كان هؤلاء يتزلونه بالناس (والاسلام يأمر المؤمن بتقويم اعوجاج صاحب السلطان اذا خرج عن الايمان او العدل في ما بين المؤمنين)، واذا فهمنا ان الحاق ما ألحق بلبنان عام ١٩٢٠ كان في نظر المسلمين عاملاً مقصوداً من عوامل «تفريقهم» و«سلخهم» عن مجتمع اسلامي لضمهم إلى مجتمع غير اسلامي تسوس ادارته فرنسا المنتدبة مع «أصدقائها» و«مؤيديها» المسيحيين، والموارنة بنوع خاص، فاننا، عند ذلك، نفهم بعمق موقف المسلمين من الكيان اللبناني عند اعلانه ومواقفهم اللاحقة منه. والمطالب الاسلامية المعبّر عنها في المذكرات العديدة الصادرة عن مختلف الهيئات الاسلامية تعكس، بطريقة او بأخرى، هذا الشعور الاسلامي. ومطالبة المسلمين في لبنان بتطبيق المبدأ الديمقراطي القائل بحق الاكثرية باستلام الحكم، وتجاهل المبدأ نفسه في قبرص او في الفليبين، مثلاً، دليل من الادلة على سعيهم الحثيث لاستلام الحكم. (مع العلم ان ربط مبدأ الديمقراطية على نحو مطلق بالديموقراطية العددية، أي الطغيان العددي، سواء في المجتمعات المتجانسة أم غير المتجانسة، قضية مرفوضة من حيث جوهر الديموقراطية). هذه الأمور كلها جهلها ويجهلها المسيحيون. واذا ما رموا إلى فهمها حللوها وقيّموها بموجب معايير قامت لحضارة غير الحضارة الاسلامية.

● وجهل المسلمين بحقيقة مخاوف المسيحيين:

ثانياً ـ والمسلمون يجهلون لماذا يقف المسيحيون دون تحقيق المطالب الاسلامية ويتساءلون عن السبب الذي يجعل المسيحيين يكررون رفضهم بأن يحاكي وضعهم في لبنان وضع سائر المسيحيين في البلاد الاسلامية المجاورة أو البعيدة.

ان المسيحيين يميزون بين حقلي الزمنيات والروحانيات فهم يعطون «ما لقيصر لقيصر وما لله لله». انهم علمانيون في طبيعة تطلعاتهم المدنية، وان تأخرت العلمانية ـ لأسباب تاريخية ـ في الظهور في اوروبا والمسيحيون يرون في العلمانية، أي في نظام الدولة الحديثة التي تحترم حرية الضمير على نحو مطلق، الضمان المجتمعي الحقيقي للايمان، لايمان كل مواطن بمفرده وبحقه في تغيير دينه اذا شاء ذلك. والمسيحيون لا يستسيغون على الاطلاق ان «يتسامح» (بضم الياء) معهم، حتى ولو لم يكن التسامح استعلائياً. حقهم في الحرية، كحق أي شخص اخر، ليس هبة ولا منة من أحد. والمسيحيون في لبنان لا يقبلون أن يكونوا «أهل ذمة» او مواطنين من درجة ثانية. فالتجربة التي كانت لمسيحيين لبنان مع الدولة العثمانية في خلال أربعة قرون، وقبل ذلك مع المماليك، والخلفاء العباسيين والامويين، لا تشجعهم على الاطلاق أن يوافقوا على ما قد يجعلهم أقلية في المستقبل بفعل النمو الديموغرافي غير المتكافىء بين المسلمين والمسيحيين، وأهل ذمة في حال تطبيق الشريعة الاسلامية.

ولا يجهلن أحد وضع المسيحيين في بعض الاقطار العربية مثل العراق ومصر. فقد يكونون هناك على أحسن حال مادياً وتناسلياً، ولكنهم غرباء في مجتمعاتهم. وحقوقهم، في الواقع العملي وفضلاً عن بعض النصوص الدستورية والقانونية، أدنى من حقوق مواطنيهم المسلمين. لذلك يبدو موقف المسيحيين في لبنان لغير العارفين بهذه القضايا ـ وبالنسبة للأوروبيين

والاميركيين الذين يقيّمون الأمور بمعايير حضارية غربية لا اسلامية ـ وكأنه «ديكتاتورية» أو «تمييز عنصري». ان اصرار المسلمين على عدم الاعتراف بصوابية هذا الشعور عند المسيحيين ـ اذا ما قيل للمسلمين عنه ـ زاد من حدته ومن تجذره في قلوبهم. يضاف الى ذلك ان المسيحيين يعلنون صراحة ان تنازلات كثيرة قاموا بها من أجل «الوحدة الوطنية» ولم تثمر أي ايجابية، بدءاً من التنازل عن الانتداب، ووصولاً الى التخلي عن بعض الوظائف المصيرية ـ كالمديرية العامة للتربية، مثلاً ـ مروراً بالانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية، والانضواء إلى الدفاع المشترك، واعطاء المفتي حق التشريع وتخصيص الاموال الطائلة للمناطق «المحرومة» والتوقيع على اتفاق القاهرة...

رغم كل ذلك، يقول المسيحيون، حلت بلبنان حرب مدمرة أتت على الاخضر واليابس وخلقت بين المسيحيين والمسلمين هوة لا يعرف غير الله قرارها.

● كيفية الخروج من أجواء التجاذب:

إلى مَ يقودنا هذا الشرح والتحليل؟

يقودنا إلى التأكيد على الخروج من أجواء التجاذب هذه، فتحديد معالم الحل المستقبلي للمعضلة اللبنانية يكمن في اعتراف المسيحيين للمسلمين بحقهم في الحياة في ظل نظام اسلامي (أو أقرب نظام ممكن اليه) وتسليم المسلمين للمسيحيين بحقهم في الحياة في ظل نظام علماني تام شامل. أما مواضيع «المحرومين» و«الديموقراطية» و«المحافظة على الثورة الفلسطينية»، فليست الاصل ولا السبب الجوهري. قد يزول الحرمان، وقد تسوّى قضية الديموقراطية بميثاق جديد، وقد يعود الفلسطينيون إلى وطنهم، ومع ذلك ستبقى المعضلة اذا لم نعالجها في أسبابها البعيدة التي ذكرناها والتي ستتخذ من أي عامل آخر في المستقبل سبباً مباشراً لانفجار جديد.

ومن جهة أخرى، لا يغفل عن بالنا بأن ما قيل أعلاه اقرار بتعددية المجتمع اللبناني، تعددية دينية، واتنية، في الاساس وعلى مر التاريخ، انعكست تعددية حضارية. هذا هو الواقع الذي لا مراء فيه. فلماذا التعامي عنه؟ ولماذا الادعاء اننا جميعاً أبناء «أمة واحدة» و«حضارة واحدة»؟ ولماذا نتجاهل ادارة كل مجموعة من المجموعات اللبنانية بالتمسك بشخصيتها وبرفض الذوبان في شخصية اخرى او في شخصية وهمية اصطناعية؟ هذه الاطر كلها هي، في يقيننا، المنطلقات التي يجب أن تقود خطانا نحو الحل المنشود. واذا كان لنا أن نوجزها فاننا نصيغها على النحو التالي:

١ ـ واقع المجتمع اللبناني واقع تعددي، بمجموعاته مختلفة وغير متجانسة دينياً، واتنياً، وحضارياً.

٢ ـ ضرورة ايجاد شكل للدولة اللبنانية يكفل مشاركة فعلية في حكم البلاد، يزيل شعور الغبن والغربة عند المسلمين، ويضمن الشعور بالاطمئنان وبالمواطنية الكاملة عند المسيحيين وجميع العلمانيين.

٣ ـ جعل الانماء للمناطق كافة يرتكز على أساس عملية الترقي الذاتي في الدرجة الأولى.

فما هي الصيغة التي تكفل تحقيق هذه المنطلقات؟

لقد تردد كلام كثير حول صيغ متعددة، فقد أثيرت الكونفدرالية، والفيدرالية، واللامركزية السياسية، واللاحصرية الادارية، والمناطقية (Le Régionalısme) فضلاً عن المطالبة بتأكيد وحدودية الدولة بالغاء الطائفية السياسية او بتطبيق العلمانية الكاملة على أراضي الجمهورية كافة وكتب الحقوق الدستورية تغص بالتعاريف المختلفة لكل من المفاهيم المذكورة أعلاه. ولا يمكن هنا استعراضها وتحليلها ومناقشتها. المهم أن أي صيغة تُطرح لشكل الدولة الدستوري في لبنان الغد لا يمكنها أن تكون نسخة جاهزة مستوردة. فمن مصائبنا اننا ودول العالم الثالث النامية استوردنا الاشكال جاهزة. فلم تفصل على قياسنا ولم تنبع من أرضنا ولم تفرزها حقيقتنا.

هذا القول لا يعني اننا نرفض الافادة من كل ما يوافقنا من الاشكال الدستورية المختلفة. انما يعني ان الاساس هو تدبير الشكل الذي يتوافق مع حقيقتنا، مع الافادة من كل الايجابيات ومن أي أفق أتت.

الصياد ٩/١٢/٧٦ العدد ١٦٧٦

* ـ راجع مجلة العمل الشهري العدد ١ ـ اذار ١٩٧٧

نظام سياسي مقترح للبنان الجديد

يكثر الحديث هذه الأيام عن ضرورة «الحوار» بين الفرقاء اللبنانيين للتوصل الى اتفاق حول لبنان الجديد. ونلاحظ أن الشعارات والأفكار التي تطلق كأساس للحوار يكتنفها الكثير من الغموض المقصود أو العفوي بحيث تفهم بمعاني مختلفة واحياناً متناقضة مما لا يسهل عملية الحوار المقبلة.

والحوار لا فائدة منه اذا لم يسبقه اتفاق على المبادىء الأساسية، كما أن الحوار لا يفي بغرضه إلا اذا ارتكز على تعابير تؤدي معنىً واحدا للمتحاورين فلا يفهمها كل فريق على هواه.

ولما كان بناء لبنان الجديد لا يمكن أن يرتكز بعد حرب السنتين إلا على صراحة كاملة بين مختلف الفرقاء وهي صراحة لم تظهر بعد.

ولما كان من المتفق عليه ان اسلوب «التكاذيب المتبادل» و«الشطارة باستغلال الآخرين» و«تمرير الحلول» لا يصلح أساساً لبنان وطن الغد،

فاننا سنسرد فيما يلي بعض الوقائع والقناعات التي تولدت بنتيجة الحرب ويقرّ بها معظم اللبنانيين، والتي لا يستطيع المتحاورون ان يتجاوزوها أو يتجاهلوها، وسنحاول إعطاء مفاهيم واضحة ومحددة لبعض التعابير والشعارات السياسية المتداولة هذه الأيام لتخرج لغة الحوار من الباطنية وازدواجية المعاني الى الوضوح، ثم نسعى الى استخلاص بعض النتائج السياسية من الوقائع والقناعات والمفاهيم.

الوقائع والقناعات

أولاً: سقوط صيغة ١٩٤٣

يعترف اللبنانيون بعد الحرب ان الصيغة والتركيب السياسي الذين قاما على ميثاق ١٩٤٣ قد سقطا وان اختلفوا على اسباب سقوطهما. ويترتب على هذا الإعتراف شعور اقل وضوحاً بأنه يجب تعديل أو تغيير نظام الحكم الماضي وتركيبته السياسية والدستورية.

ثانياً: فشل اللجوء الى القوة

اكدت الحرب ان ما من فريق لبناني يستطيع التغلب عسكرياً على فريق آخر وفرض صيغة سياسية عليه وان استنجد بقوى مسلحة غير لبنانية موجودة على أرض لبنان أو مستوردة. فالقوى اللبنانية الداخلية، والصراع العربي والدولي في المنطقة يمنعان الحسم العسكري الذي يشكل قهراً لإحدى الفئات المتصارعة.

ثالثاً: القدرة اللبنانية القتالية

فاجئت الحرب جميع المراقبين بالقدرة القتالية للمحارب اللبناني، وحماسه الوطني، وتمسكه باستقلال بلده واستعداده للتضحية في سبيله والدفاع عن نمط الحياة التي اختارها فيه. وهي كلها عوامل وطنية لم تظهر عنها مؤشرات قبل الحرب ولم تكن متوقعة، وادخلت عنصراً جديداً مهماً في المعادلة اللبنانية والإقليمية.

رابعاً: فشل الحكم برأسين

اثبتت الحرب وما سبقها من احداث انه لا يمكن قيام دولة عصرية متماسكة يحكمها رأسان يتجاذبان السلطة كما حدث بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة في الأزمات التي عصفت بالبلاد. وكانت نتيجة هذا التجاذب شلّ عمل مؤسسات الدولة الأمنية والإدارية وتوقفها عن العمل، وفقدان الأمن والإستقرار وانقسام البلاد طائفيا. (١٩٥٨ و٦٩ و٧٣ و٧٥). وليس من المعقول أن تترك شؤون الحكم الى مزاج الرئيسين فاذا انسجما تيسّرت الأمور واذا اختلف مزاجهما تعرقل الحكم.

خامساً: انقسام الجيش

رافق الإنقسام السياسي انقسام واضح في صفوف الجيش وقوى الأمن. وليس هذا الإنقسام جديداً أو طارئاً بل هو ملازم للجيش منذ تأسيسه. فقائد الجيش رفض مساندة السلطة الشرعية عام ١٩٥٨ وكانت حجته ان الجيش يتعرّض

للإنقسام اذا قمع الحركات السياسية الداخلية. وانفرط الجيش وقوى الأمن في الحرب الحالية وتقاتلت فصائله بعنف. وهذا امر معرّض للتكرار اذا أعيد تشكيل الجيش وقوى الأمن على الأسس السابقة أو ما يشابهها.

وعلى الذين يدعون الى إعادة توحيد الجيش ان يشرحوا للمواطنين معنى «التوحيد» وهل يعني حشد الضباط والجنود من مختلف الطوائف في ثكنات مشتركة كالسابق أم شيئاً آخر لا يزال مخفياً. وهل لدى هؤلاء تأكيد بأن الروح القدس حلّت على الضباط والجنود فأنستهم المعارك التي دارت بينهم والتي لا تزال دائرة في الجنوب ورمت في نفوسهم الإلفة والمحبة الدائمتين.

واذا كان حلول الروح القدس لا يدخل عنصراً في الترتيبات السياسية، فهل للمخططين الوحدويين ان يطلعوا المواطنين على الصيغة السحرية التي ستوحد الجيش على اساس الخلط والدمج وبشكل يتفادى تكرر الإنقسام.

لقد استند احد المؤيدين لعملية الخلط الى أمثلة تاريخية عن جيوش انقسمت وتقاتلت ثم توحّدت واندمجت واعطى مثلاً على ذلك الجيش الأميركي بعد الحرب الأهلية والجيش الفرنسي بعد انقسامه الى جيش فيشي وجيش ديغول. وقد فاته ان الحرب الأهلية الأميركية اسفرت عن جيش شمالي منتصر وجيش جنوبي استسلم دون شروط بعد الهزيمة ولم يتألف الجيش الجديد من دمج جيشي الشمال والجنوب بل من جيش فرضه الشمال.

وجرى الشيء نفسه في فرنسا بعد انتصار الحلفاء فزال جيش فيشي وضباطه وأنشأ ديغول الجيش الذي يريده. اما عندنا فلا يوجد جيش منتصر يستطيع ان يكون نواة الجيش الجديد ولا جيش مهزوم مستسلم. وقد تقدم احد ضباط الجيش بمشروع يقول انه استوحاه من نظام الجيش البلجيكي ليعالج الإنقسام الحاصل فقوبل رأساً من البعض بالإستنكار وبالغوغائية المعهودة بأنه مشروع تقسيمي كأن بلجيكا دولة مقسمة. والمهم انه لم يتقدم احد لمناقشة المشروع مناقشة رصينة تستند على دراسات علمية توضح مزايا المشروع أو نقائصه. ولم يتقدم غيره بآراء تعالج الإنقسام الحاصل والمستمر عدا الشعارات العمومية الوحدوية التي تدل على نوايا طيبة لكنها لا تعني شيئاً.

سادساً: الوجود الفلسطيني

من وقائع الحرب الوجود الفلسطيني في لبنان. ففي انصار «الجبهة اللبنانية» حقد على الفلسطينيين لما سبّبوه من ضحايا وخراب ودمار. وقد تمكنت «القوات اللبنانية» من إخراج المقاتلين الفلسطينيين من المناطق التي تسيطر عليها. وبالنظر الى الحالة النفسية في هذه المناطق والأحياء فمن المستبعد عودة الفلسطينيين اليها بأية صفة الى وقت بعيد.

وقد أبدت زعامات درزية وشيعية معارضتها للفلسطينيين على تدخلهم بالشؤون اللبنانية، وفكت ارتباطها معهم. وبقيت الزعامات السنيّة الى الآن وحدها ملتزمة بالتصرفات الفلسطينية تدافع عنها. حتى ان بعض «اوراق العمل» التي تقدمها جماعات سنيّة كأساس للحوار «تدعو الدولة اللبنانية للتفاهم مع الفلسطينيين» ولا تدعو الفلسطينيين للتفاهم مع حكومة لبنان. وشتان بين التعبيرين! نتيجة لذلك انحصر الوجود الفلسطيني المسلح والمدني في منطقة سنيّة ضيقة تشمل طرابلس وبيروت الغربية وامتداداً على الساحل جنوباً الى صيدا واقليم الخروب. اما في الجنوب حيث عاد الفلسطينيون المسلحون مؤخراً فانهم يلاقون رفضاً صامتاً لوجودهم في بعض المناطق، ورفضاً مسلحاً عنيفاً في مناطق اخرى جنوبية. واذا صحّ ان عدد الفلسطينيين في لبنان يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ الف فان هذه الكثافة المحصورة في المنطقة الضيقة التي أشرنا اليها تولّد مشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية وسيطرة سياسية فلسطينية تنعكس على السكان المقيمين.

ان التزام المسلمين السنّة بالمقاومة الفلسطينية ومواقفها يضعهم عملياً في صف واحد مع الإشتراكيين والشيوعيين بمواجهة باقي القوى اللبنانية ولو لم يرغبوا بذلك. ويترتب على هذا الموقف زيادة التباعد والحذر بين المناطق السنّية والمسيحية التي لا تتساهل بالوجود الفلسطيني. ويؤدي ذلك عملياً الى تثبيت التقسيم الجغرافي الفعلي وهو ما يعارضه زعماء السنّة حتى الآن. وليس باستطاعة هؤلاء التوفيق بين التزامهم بمواقف الفلسطينيين من جهة ودعوتهم الى الوحدة المركزية في لبنان مع المعارضة المسيحية للوجود الفلسطيني من جهة أخرى. وسيبقى التباعد المسيحي ـ الإسلامي قائماً ومستمراً وعميقاً بقدر ما يدوم التزام المسلمين بالوجود الفلسطيني العسكري والمدني في لبنان، سواء تجلى هذا التأييد بالقبول الصامت أو بالأقوال والأعمال العلنية.

سابعاً: التوزيع الإجتماعي

ان التهجير القسري في بعض المناطق، والهجرة الناتجة عن تدمير المنازل في عدد من القرى خلقت توزيعاً اجتماعياً جديداً زاد من حدّته ان ما خلفته الحرب من مرارة وحزازات حملت عدداً كبيراً من السكان على النزوح من الأحياء المشتركة،

خصوصاً في طرابلس وبيروت وضواحيها، الى مناطق الإنتماء. ولا يحدّ من هذا النزوح إلا عوامل اقتصادية تتعلق بغلاء الإيجارات الجديدة حين الإنتقال، أو ملكية عقارية، أو ارتباط رب البيت بعمل قريب من منزله. ويشجع النزوح ما قلناه عن الوجود الفلسطيني الكثيف النازح من المخيمات الى الأحياء السكنية الذي بدأ ينعكس على المستوى الإجتماعي في بعض الأحياء ويغيّر من نمط الحياة الذي اعتاده اللبنانيون.

ثامناً: التوزيع الإقتصادي

اذا كان للحرب التي نكبت لبنان من حسنة فهي انها كسرت الإحتكار الإقتصادي لبيروت وانعشت عواصم الأقاليم ووزعت التجارة والنشاط الإقتصادي عليها. فقبل الحرب احتكرت كتل مالية وتجارية وصناعية اقتصاد لبنان بمساعدة الدولة أو باهمالها وركّزته في العاصمة وضواحيها على حساب باقي المناطق. فحصرت الإستيراد والتصدير بمرفأ بيروت واهملت باقي المرافىء، وركّزت أكثر الصناعات في العاصمة وضواحيها فجلبت الى العاصمة المشاكل الإجتماعية الناجمة عن اكتظاظ السكان وعرقلة السير. واحتكرت هذه الكتل التجارة بحيث اصبح اللبناني من اقاصي الريف لا يجد بداً من المجيء الى بيروت لمشترى حاجات عمله ومنزله. وانحصر السفر من لبنان واليه بمطار واحد قرب بيروت مما لا مثيل له في بلاد العالم. واستطاعت هذه الكتل الإحتكارية ان تدخل في روع اللبنانيين على مدى اربعين عاماً ان احتكار العاصمة للإقتصاد اللبناني هو وضع طبيعي، فقبلوا به بدلاً من ان يعملوا على تحطيمه. بل اصبح المواطن يدافع الآن عن هذا الإحتكار البيروتي ويقاوم من يتصدى له تحت شعار «محاربة التقسيم». وقام حلف عجيب يدافع عن الإحتكار مؤلف من الإحتكاريين، ومن اليساريين اللبنانيين الذين يقاومون بضراوة كل اشكال اللامركزية السياسية والفدرالية.

لكن الحرب أوجدت وقائع جديدة قد تتغلب بالنهاية على الإحتكار الإقتصادي. فقد نشطت مرافىء تقليدية على الشاطىء اللبناني كطرابلس والبترون وجبيل وجونيه وصيدا وصور، ومرافىء اخرى على الساحل. وقام الى جانب مطار بيروت مطاران كبيران على الأقل احدهما في الجنوب وآخر قرب حامات من المنتظر ان يعملا قريباً، بالإضافة الى مطاري رياق والقليعات اللذين يمكن استعمالها للسفر المدني ونشطت التجارة في عواصم الأقاليم بعد تدمير اسواق بيروت، في النبطية وصيدا وصور وانطلياس وجونيه والبترون وطرابلس وبعض قرى الجبل فصار المواطن يجد أكثر حاجاته في البلدة الأقرب اليه، وصار التاجر يسعى الى المواطن فيفتح فروعاً في عواصم الأقاليم ولم يعد المواطن هو الذي يسعى الى المتجر في اسواق بيروت ويتكلف نفقات الإنتقال وزحمته ومصاريف الإقامة احياناً. ولا يعني هذا ان المدن الأخرى ستحل محل بيروت تجارياً. إذ ستبقى العاصمة المركز الرئيسي للإستيراد والتصدير والترانزيت والتجارة الدولية. لكن قبضة بيروت التجارية على المدن اللبنانية الأخرى قد تزول.

ونتج عن الحرب أيضاً في الميدان الإقتصادي تصميم على إقامة الصناعات ومستودعات البضائع في المناطق البعيدة عن الإحتكاك المحتمل، وفي الأماكن الآمنة بالنسبة لهوية اصحاب المعامل والمستودعات وهذا قد يعني ابتعاداً عن المناطق المشتركة في بيروت وغيرها، واستقطاباً للفعاليات الإقتصادية في مناطق تتفق مع انتماءات اصحابها. يضاف الى ذلك ان كثيراً من المؤسسات الإقتصادية والمالية الأجنبية التي كانت تتمركز على الغالب في المنطقة التجارية وفي الأحياء الغربية من بيروت صارت تجد من الضروري ان يكون لها نشاط موازي في المناطق المقابلة. واذا استمر الضغط السكاني الفلسطيني الذي أشرنا اليه والذي يغير المستوى الإجتماعي لتلك الأحياء، فان نزوح المصالح الأجنبية الى احياء اخرى قد يصبح أسرع. وهكذا نرى ان البلاد بدأت تمارس توزيعاً جديداً للنشاطات الإقتصادية وصارت تظهر خارطة جديدة للإقتصاد اللبناني لعلها في بعض وجوهها اكثر صحة من التوزيع السابق.

تاسعاً: الولاء الوطني والغبن السياسي

ان تعاون فئات لبنانية في الحرب مع الفلسطينيين ضد مواطنيها كان مثار استهجان وحمل الفريق الآخر على البحث بصراحة لم تكن مألوفة بنظام الحكم الذي ينص عليه الشرع الإسلامي. فصدرت دراسات عديدة اتفقت على ان المسلم ينتمي أولاً الى «دار الإسلام» أي الى الجماعة الإسلامية اينما وجدت، قبل ان ينتمي الى وطن وأرض وحدود. وان اللبناني المسلم المؤمن يجد رابطة الدين مع مسلم آخر مهما بعدت بلاده، أوثق من الرابطة الوطنية بينه وبين اللبناني من دين آخر. وهذا يفسر، حسب هذه الدراسات، وقوف المسلمين اللبنانيين في الحرب ضد «الجبهة اللبنانية» ومع الفلسطينيين رغم اتجاهات بعض هؤلاء الشيوعية واليسارية.

ويطرح هذا الترابط الديني موضوع الولاء الوطني للبنان واستطاعة المسلم ان يكون وفياً لوطن لا تكون الجماعة

الإسلامية هي الحاكمة فيه. لكن المسلمين يظهرون الوجه الآخر للقضية فيقولون انهم طلاب مشاركة عادلة بالحكم. ولما لم تتأمن لهم هذه المشاركة بالطرق الدستورية لجأوا الى الثورة لتحقيق المساواة السياسية ورفع الغبن اللاحق بهم واستنصروا بالفلسطينيين. ولا شك ان هذا الشعور بالغبن حقيقة لا يمكن تجاهلها سواء كان الشعور مبنياً على حقائق أو على أوهام. وبكل الأحوال فان الرجوع الى الصيغة الماضية التي منحت رئيس الجمهورية الماروني تلك الصلاحيات الواسعة يبدو امراً متعذراً وتدبيراً غير حكيم

عاشراً: الطائفية

تناولت الأبحاث والدراسات ايضاً موضوع الطائفية بمعنى تصنيف اللبنانيين الى فئات متفاوتة الحقوق. فقالت انها مقررة في صلب بعض المذاهب في حين ان التصنيف غير موجود في مذاهب اخرى. فبعض المذاهب تحرم المسيحيين من الحقوق السياسية بنص ديني صريح وتجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية لا يتكافئون مع الآخرين فيما يتعلق بشؤون الحكم. لذلك فان كل كلام عن إلغاء الطائفية في لبنان سواء كانت طائفية سياسية أو إدارية يبقى مجرد لغو لا يُعتدّ به لدى اللبناني من اتباع هذه المذاهب الذي لا يمكن ان يقبل بغير السلطة السياسية التامة تتجمع بين يديه ويمارسها بالكامل، إلا اذا اعتبر إلغاء الطائفية السياسية والإدارية مرحلة لا بدّ منها للتوصل الى مبتغاه في فترة لاحقة.

وتستشهد الدراسات على صحة تحليلها لموضوع تلازم الطائفية مع تعاليم الدين بأن جميع دساتير البلاد العربية عدا لبنان تنص على ان الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي أو أن دين رئيس الدولة هو الإسلام. وتقول الدراسات ان هذا تكريس دستوري للطائفية حسب رغبة المسلمين العرب ولا يعقل أن يستثنى من هذه الرغبة مسلمو لبنان.

الطائفية السياسية: والكلام عن الطائفية يجر الى بحث شعار جديد مطروح هو «إلغاء الطائفية السياسية» أي جعل جميع وظائف الدولة في كل الأجهزة مفتوحة أمام جميع المواطنين دون تمييز مذهبي. ولا نعتقد ان اصحاب هذا الطلب يرغبون حقاً باخضاع التعيينات للكفاءة وحدها بل المطلوب على الأرجح هو إعادة توزيع الوظائف الكبرى على جميع الطوائف الرئيسية.

وتوزيع الوظائف أمر لا اعتراض عليه ضمن النظام الطائفي اذا تساوت الكفاءات. لكنه بكل الأحوال لا يجوز ان يُعطى وصفاً معاكساً لحقيقته. فالمطلوب بموجب هذا الشعار ليس إلغاء الطائفية، بل تكريسها وتوزيع الوظائف على أساسها. وهو بهذه الصفة أتفه من أن يصبح ركناً من اركان الإصلاح المرتقب. بل قد يكون بالفعل شعاراً رجعياً يبعد العلمانية الكاملة بدلاً من أن يدنيها، ويستبعد مقياس الكفاءة في التوظيف بدل تكريسه.

حادي عشر: المجتمع اللبناني مجتمع مركّب وتعددي

ان الوقائع التي نجمت عن الحرب، والقناعات المختلفة التي تكونت بسببها والتي ذكرنا بعضها، وانقسام المواطنين الذي اشرنا اليه، كلها ابرزت الحقيقة التي طمستها التركيبة السياسية السابقة، وهي ان المجتمع اللبناني مجتمع مركّب لا يشكّل سكانه جسماً منسجماً فيه أكثرية واضحة لفئة من الفئات، بل يتألف من مجموعة اقليات دينية تختلف في أصولها وحضاراتها ونمط حياتها وتطلعاتها عن بعضها. وقد اكدت الحرب ان هذه الجماعات مستعدة لأشرس انواع القتال ضد من يحاول محو شخصيتها المميزة واسلوب حياتها وارتباطها بمنابعها الروحية والثقافية والحضارية المتنوعة. وقد قاومت جماعات لبنانية كبيرة محاولات فرض الوحدة الدينية والثقافية عليها طيلة اجيال وتغلبت على تلك المحاولات. وكان آخر صراع ناجح خاضته للإحتفاظ بشخصيتها المستقلة عن المجموعات المحيطة بها هي حرب ٧٥ - ١٩٧٦.

اما بالنسبة للبنانيين آخرين فقد حاربوا بنفس الضراوة واستنصروا باخوانهم في الدين ليكسبوا ما يعتبرونه حقوقاً سياسية واقتصادية مهضومة، وليؤكدوا انتماءهم الى اخوانهم المجاورين. أما ما يحمل هذه المجموعات البشرية المتعددة الأصول والميول والإتجاهات على التمسك بلبنان الوطن فهو ادراكها ان الحرية التي تطلبها كل مجموعة لنفسها لممارسة حياتها المستقلة لا تتيسر لها إلا في هذا البلد الذي يكرس الحرية ويحترم التعدد والتنوع ولا يحاول ان يفرض نمطاً عقائدياً ومعيشياً معيناً على الجميع. وهذا لا يعني أن ممارسة المجموعات اللبنانية لأمورها الثقافية والحياتية يتم بمعزل عن بعضها البعض. فالتفاعل والتعاون مستمران لكن دون ان يصلا الى حد الإنصهار وضياع شخصية أية جماعة لبنانية. هذه «التعددية» في المجتمع اللبناني كانت موضوع شرح وايضاح اثناء الحرب. وكان الأباتي شربل قسيس من أوائل الذين اشاروا اليها ووضّحوا معانيها في عدة مناسبات منها حديثه لمجلة مونداي مورنينغ الصادرة بتاريخ ٤/١٦ - ١٩٧٦/٥/٢. وتكلم بالموضوع نفسه الدكتور شارل مالك في حديث صحفي أكّد فيه على تعددية المجتمع اللبناني في أصوله وحضاراته. وشدّد على المحتوى الإنساني لهذا المجتمع ومحافظته على الحرية لكافة افراده وفئاته. وأكّد الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب الرئيس

س الشيعي الأعلى وجود «تنوعات دينية وثقافية» بين اللبنانيين ورفض محاولات فرض الإنصهار فقال في حديث لمجلة
ث بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٧٦ وهو يعارض مطلب العلمنة الشاملة: «لنا ان نتساءل هل نحن امام مرحلة تؤدي بنا الى مجتمع
ن التنوعات الدينية والثقافية سعياً وراء الطموح المستحيل لايجاد مجتمع متجانس من جميع الوجوه وخال من
ات؟»

وأقرّ المؤتمر الإسلامي المنعقد في اليونسكو يوم الأحد ١٤/ ١١/ ٧٦ ورقة العمل التي جاء فيها. «اننا نحبّذ القواعد
اطية البرلمانية لأننا مجتمع تعددي يفترض ان تكون قواه السياسية متعددة».

وقال الرئيس الياس سركيس في خطابه الذي القاه اثناء استقباله لاعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة يوم
ن ٦/ ١/ ١٩٧٧: «ينبغي ان يتوافق (تعزيز سلطة الدولة) مع المبادىء الأساسية التي يرتكز عليها نظامنا الديمقراطي
ي القائم على التعددية وشرعية المعارضة...» (العمل ١٧/١/١٩٧٧).

لكن هذه «التعددية» التي كانت موجودة دائماً في المجتمع اللبناني، والتي ظهرت بصورة واضحة اثناء الحرب بحيث لا
شتغلون بالشؤون العامة مناصاً من الاقرار بها، لا تزال غير واضحة الدلالات والمفاهيم لدى العديد من الكتّاب
سيين. لذلك نرى الكثيرين من الذين بدأوا يقولون بالتعددية يتنصلون من استخلاص نتائجها المنطقية، ويحومون
احات والحلول المتعلقة بشكل الدولة الجديدة ليصلوا الى اقتراح نظام يتعارض تماماً مع التعددية ويعيدنا الى النظام
ي السابق الذي دفنته الحرب كما سيأتي شرحه.

التعددية والتقسيم: بل الأخطر من ذلك ان حقيقة التعددية تتعرض منذ أشهر لحملة دعائية تضليلية عنيفة تصوّرها
كس حقيقتها لتنفر المواطنين منها. فالمعروف ان المجتمع التعددي يختار لنفسه على الغالب نظاماً سياسياً يُعرف بالنظام
ي الفدرالي الذي يحفظ لكل مجموعة حكماً داخلياً راسعاً حرية كاملة بتدبير أمورها المعيشية واليومية ضمن دولة
ة تضم المجموعات ذات الأصول والتطلعات المختلفة وبرى ان عدداً من ارقى شعوب العالم اختارت النظام الفدرالي
ت بين الحرية الإقليمية الواسعة والحكومة المركزية القوية. ويكفي ان نذكر من هذه الدول الفدرالية الولايات المتحدة
كية والمانيا الغربية وسويسرا وكندا واستراليا والبرازيل والإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

لكن بعض اللبنانيين من الفريقين المتقاتلين لم تقنعهم الحرب باستحالة إخضاع الفئات المختلفة لسيطرة فئوية يسارية -
ية، أو دينية مذهبية، والذين لا يزالون يحلمون بحكم كل لبنان عن طريق أكثرية عددية صحيحة أو مزعومة، والذين
ع افقهم الفكري أو السياسي لتصوّر نوع آخر من الحكم غير النظام المركزي الذي تعوّدوه من سنة ١٩٤٣، والذي
ن منه لكنهم لا يستطيعون التخلص من إرثه، كل هؤلاء يشنّون حملة عنيفة على النظام السياسي التعددي بطريقة غير
ة ومضللة مستغلين نفرة اللبنانيين من التقسيم ليدمغوا نظام اللامركزية ونظام الفدرالية بأنه نظام تقسيمي.

فأحد زعماء اليسار الذي يحلم بحكم كل لبنان اذا استولى بالضغط والإرهاب الفكري على السلطة المركزية الممثلة
يمة ومجلس النواب، والذي يرى حلمه يتبدد اذا تحررت المناطق من السيطرة المركزية، يكرر في كل مناسبة اتهام
مه بانهم يعملون لإنشاء كانتونات مستقلة ليقسموا البلاد (والكانتونات هي اسم المقاطعات المستقلة داخلياً في الإتحاد
الي السويسري). وهو بحكم علمه السياسي يعرف ان نظام الكانتونات يجمع ويوحّد ولا يقسم. لكنه يلجأ الى
ائية لتحقيق اهدافه.

واحد اعضاء الجبهة الوطنية الإسلامية قال لجريدة الأنوار يوم ٨/ ١٢/ ٧٦: «ان الحديث عن اللامركزية السياسية هو
بنان. وزيادة بالتوضيح نرفض الحكم الذاتي أو حكم الكانتونات أو أي شكل من أشكال الحكم التقسيمي». ولم يكلف
م نفسه عناء الإيضاح للمواطنين لماذا يشكل الحكم الذاتي كفراً بلبنان وكيف يجرؤ احد له اطلاع على علم السياسة ان
عن نظام الكانتونات انه شكل من اشكال الحكم التقسيمي وهو يعلم ان الجمهورية السويسرية ليست مقسمة.

ضافة الى هذه المواقف السياسية التي تتكرر، هناك حملة صحفية يومية ترمي الى غسل دماغ الشعب اللبناني وإقناعه خطأ ا
مركزية والفدرالية تعني تقسيم لبنان وأقل ما يقال عن هذه الحملة انها افتراء وتضليل.

والغريب ان الذين يرفضون الإستقلال المحلي الواسع للمناطق اللبنانية يؤيدون هذا الإستقلال ضمن دول عربية
. فالذين يعترضون الآن على النظام الإتحادي الفدرالي كانوا من المعجبين بالحكم العراقي لما منح المناطق الكردية
لاً محلياً واسعاً بموجب نصوص دستورية، وكالوا له المديح على واقعيته وبُعد نظره. وهؤلاء انفسهم مدحوا الحكم
اني عندما منح الأقاليم الجنوبية استقلالاً داخلياً بعد حرب دامت ستة عشر عاماً، ورأوا بهذا الإجراء تدبيراً مصيباً.
ء أيضاً أو بعض فئاتهم، تطالب الآن بالإستقلال المحلي لمسلمي الفيليبين في الجزر الجنوبية ويرفضون ان يخضع
ون للحكم المركزي في العاصمة مانيلا. وتتفاوض حكومة الفيليبين الآن حول هذا الأمر مع حكومات عربية منها

المملكة العربية السعودية وليبيا برعاية المؤتمر الإسلامي.

لكن ما ترضاه هذه الفئات اللبنانية للعراق والسودان ولمسلمي الفيليبين وتراه منتهى الحصافة السياسية والعدالة وحسن التدبير، لا تقبله للبنان ليس لأن التدبير سيىء أو «تقسيمي» كما تدعي، وإلا ما كانت قبلته في العراق والسودان، بل لأن اللامركزية السياسية أو الفدرالية تحد من مطامعها بالسيطرة على جماعات لبنانية غير منتمية اليها. وتظهر ضعف حجة هذه الفئات بمعارضة الفدرالية واللامركزية السياسية عندما نرى احدى اعرق الدول المركزية الموحدة في العالم تتخلى عن مركزيتها لأنها ترى البيروقراطية القاتلة الملازمة للمركزية منافية لحاجات المواطنين في هذا العصر المعقد والمركب وتلجأ الى اعتماد نظام اللامركزية السياسية تحت اسم «ديفوليوشن» وتعني بذلك المملكة المتحدة (انكلترا) التي قدمت حكومتها الى مجلس النواب يوم ٣٠/ ١١/ ٧٦ مشروع قانون يقضي بمنح مقاطعتي سكوتلندا وويلس استقلالاً داخلياً واسعاً يتناول شؤون التعليم والإسكان والنقل وغيرها على أساس إنشاء برلمان اقليمي لسكوتلندا مؤلف من ١٥٠ عضواً، وبرلمان آخر لويلس مؤلف من ٨٠ عضواً. ولم تجد الحكومة الإنكليزية في الإستجابة لرغبة شعبي سكوتلندا وويلس ما يخلّ بالوحدة الوطنية بل لعلها وجدت بذلك المخرج الوحيد الذي يجنّب البلاد التفتت والإنقسام لأن وحدة البلاد لا يمكن ان تبنى على التسلط والقهر.

واذا كانت المملكة المتحدة قد سبقت فرنسا بتحقيق اللامركزية السياسية، فان الحكومة الفرنسية، وهي مثال الدولة الموحدة مركزياً في العالم، تبحث منذ مدة باعطاء المقاطعات الفرنسية قدراً واسعاً من الإستقلال المحلي بموجب نظام «الريجيوناليزم» لتخفيف مساوىء البيروقراطية ولتلبية الحاجات الشعبية المحلية وهي تدرك ان التخلي عن المركزية لا يضعف الوحدة الوطنية. ومع ذلك يقوم بين السياسيين والكتّاب اللبنانيين مَن يتجاهل تجارب الأمم المتقدمة ولا يتورّع عن التصريح وشن الحملات على نظام الكانتونات، وعلى الفدرالية، وعلى اللامركزية السياسية، التي طبّقت مثلها المملكة المتحدة مدعياً ان تطبيق ذلك في لبنان يقسم البلاد!

ثاني عشر: الوحدة الوطنية: الوحدة في الإنصهار أم الوحدة في التنوع؟

مع إقرار غالبية اللبنانيين بأنهم يعيشون في مجتمع تعددي مختلف الأصول والحضارات والثقافات والتطلعات وانماط المعيشة والحياة، فان مفهومهم لمعنى «الوحدة الوطنية» التي تسود المجتمع التعددي يعاني من بلبلة كبيرة. فقد مارست الدولة منذ ١٩٤٣ مفهوماً «للوحدة الوطنية» يرتكز على الأسس والفرضيات التالية:

١ ـ تأثر مؤسسو الدولة بالثقافة والتجربة الفرنسية. وفرنسا هي أكثر دول العالم مركزية في مؤسساتها السياسية والإدارية والثقافية. ونقل مؤسسو لبنان التجربة الفرنسية وطبّقوها على علاّتها في لبنان ولا يزال الإرث الفرنسي في الفكر السياسي ينوء بثقله على الوضع اللبناني المختلف جذرياً عنه.

٢ ـ تأثر الوضع اللبناني من ناحية اخرى بالإرث الإسلامي الذي يدعو الى «وحدة الأمة» ولا يقبل بالخروج على الجماعة. وهذان الإرثان، وان اختلفا في نواحي عديدة إلا أنهما يتفقان على أن الوحدة لا تكون إلا بالإنصهار الكامل للفرد وللجماعات في بوتقة واحدة تزيل خصائص المجموعات البشرية وتعمل على محوها.

٣ ـ اقتنع حكام لبنان بتأثير هذين الإرثين، بالفرضية القائلة ان انصهار المواطنين يتحقق بتوفير أكبر قدر ممكن من احتكاكهم بعضهم ببعض. فكان من مبادىء الحكم انه من الضروري حشد الناس من مختلف الطوائف وخلطهم في كل دائرة حكومية في العاصمة والملحقات، وفي الجيش، وفي قوى الأمن، وفي المدارس الرسمية والجامعة، وفي كل مؤسسة تطالها يد الدولة أو لها عليها تأثير باعتبار ان الإحتكاك يولّد الإلفة والإلفة تولّد التماثل والتماثل يولّد الإنصهار.

ورافق هذه الفرضية فرضية اخرى لا تقل عنها خطأ وهي ان الوحدة الوطنية لا يمكن ان تتحقق إلا اذا توحدّت مناهج التعليم لجميع الطلاب على جميع المستويات بحيث ينشأ جيل جديد على ثقافة واحدة لتزول الخلافات القائمة بين الجماعات.

وقد أظهرت الحرب في لبنان خطأ هذه السياسة وهذه الفرضيات بالنسبة للمجتمع التعددي. وتأكد ان الإحتكاك الشخصي قد يولّد النفور بدل الإلفة، ويدفع الى التزاحم والحسد بدل التعاون، ويركّز الخلافات وينميها بدل ان يمحوها. وتأكد ايضاً ان مناهج التعليم الموحدة التي استمرت ثلاثين سنة لم يكن لها أي تأثير في توحيد العقول والإتجاهات بل كانت المنابع الثقافية والروحية في البيت والبيئة أقوى من أي منهج يتبعه الطالب في المدرسة والجامعة. وكل ما عملته المناهج الموحدة انها طمست انطلاقات فكرية وثقافية محتملة وكبتتها. وليس صدفة ان نسبة كبيرة من المحاربين كانوا من الطلاب الذين لم توحّد بينهم مناهج التعليم الموحدة.

والغريب انه رغم وضوح فشل نظرية الإنصهار، ما زالت ترتفع اصوات تطالب بالعودة الى المركزية، وتصرّ على توحيد برامج التعليم ومناهجه وتعترض على إنشاء فروع للجامعة اللبنانية منعاً للتقسيم حسب زعمها. أي انها تريد ببساطة العودة الى الأوضاع السابقة التي سببت الحرب في لبنان وكأنها لم تتعلم شيئاً مما جرى. وهي تفعل ذلك مع الإدعاء بأنها تعمل

من اجل لبنان جديد في حين انه ليس لديها ما تعرضه إلا العودة الى لبنان القديم.

٤ ـ ان الإنصهار الذي لا تزال تطالب به جماعات لبنانية رغم دروس الحرب يرمي الى جعل اللبنانيين متماثلين في معظم خصائصهم الإنسانية والثقافية والإجتماعية. فهل يعتقد هؤلاء حقاً ان المسلم يمكن ان يصبح نسخة ثانية عن المسيحي، أو أن يصبح الأرثوذكسي نسخة عن الماروني، وكذلك الكاثوليكي والسرياني والبروتستانتي والأرمني. أو أن يصبح الشيعي نسخة عن السني وكذلك الدرزي والنصيري؟

واذا كان هذا الإنصهار غير ممكن وغير مستحب حسب قول الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي يشاركه به كثير من العلماء والمفكّرين، فذلك لأن لكل واحدة من هذه الجماعات خصائص وميزات ثمينة يجب تنميتها لا كبتها لتغني بها المجتمع اللبناني ثقافياً وحضارياً.

الوحدة في التنوع

مقابل نظرية الإنصهار التي سارت عليها الدولة اللبنانية والتي اثبتت الحرب عقمها وخطأها، تطالعنا النظرية المتلازمة مع المجتمعات التعددية وهي نظرية «الوحدة في التنوع».

هذه النظرية تترك للمجتمعات المختلفة أوسع الحريات في تنظيم شؤونها الحياتية والثقافية والتعليمية والسياسية الداخلية بالطرق الديمقراطية حسب رغبة افرادها ضمن إطار الدولة الواحدة فتنشأ مجتمعات مطمئنة ومرتاحة تتعاون فيما بينها دون خوف من تسلط أو قهر، وتتحد بادارة الشؤون المشتركة للدولة بأقل احتكاك وتزاحم وبموجب نصوص دستورية صريحة وواضحة.

واذا قيل ان هذا الوضع يؤدي الى اضعاف الدولة أو الى التقسيم وهو «البعبع» الجديد الذي يثار بوجه اي إصلاح جذري للمجتمع اللبناني فيكفي ان نذكر ان اقوى واكبر واغنى دولتين في العالم هما دولتان تعدديتان اتحاديتان فدراليتان ونعني بهما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

في الولايات المتحدة لكل ولاية قوانينها الخاصة في الأمور الحقوقية والجزائية والتجارية والأحوال المدنية. ولها حكومتها وميزانيتها وبرامجها التعليمية المستقلة، وجامعاتها وعَلَمها وجيشها الخاص (تسميه الميليشيا أو الحرس الوطني)، لكنها تتحد برئاسة الجمهورية وبمجلسي الكونغرس وبالسياسة الخارجية وبالجيش والكمارك والنقد وغيرها.

والإتحاد السوفياتي مؤلف من شعوب مختلفة الأصل واللغة والثقافة. والدولة تشجع اللغات والثقافات المتعددة وتنشطها ولا تجد في ذلك ما يخل بالوحدة الوطنية كما انها لا تحاول ان تفرض اللغة الروسية على هذه الشعوب. ومع ذلك فالوحدة الوطنية بخير عند السوفيات وفي الولايات المتحدة.

ومن يجرؤ على الإدعاء ان هذا الإستقلال المحلي الواسع، وهذا النظام الإتحادي السمح، اخلّ بالوحدة الوطنية أو أقام حكومات مفككة ضعيفة والدولتان هما اقوى حكومتين في العالم؟ وما قلناه عن هذه البلاد يقال أيضاً عن دول فدرالية اخرى كسويسرا والمانيا الإتحادية واستراليا وكندا والبرازيل ويوغسلافيا التي لا يشك احد بوطنية شعوبها ووحدتها وهي وحدة قائمة على التنوّع لا على الإنصهار. وفي هذا السياق لا بدّ ان يطرح اللبنانيون على انفسهم بعض الأسئلة لتوضيح بعض المفاهيم التي سيتحاورون عليها ومنها:

١ ـ هل صحيح ان الدول الفدرالية كالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والمانيا الإتحادية وسويسرا وكندا واستراليا والبرازيل ويوغسلافيا هي دول مفككة ضعيفة ومنقسمة لأنها ذات نظام فدرالي؟ وهل حكوماتها أضعف من حكومات الدول الموحدة المركزية كفرنسا وبريطانيا وبولونيا وهنغاريا وبيرو والأرجنتين مثلاً. وهل صحيح ان الفدرالية نظام تقسيمي يولّد الوهن والضعف؟ واذا جاء الجواب بالنفي كما هو المعقول فعلى اللبناني ان يتساءل عن سبب الغوغائية التي تسود بعض مجتمعنا والتي تصور ان اي بديل للنظام المركزي الفاسد الذي ساد في العهود السابقة للحرب يعني تقسيم لبنان؟

٢ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان لا تتمثل الديمقراطية إلا بالنظام الفوقي، أي بانتخاب مجلس للنواب واستبعاد الإنتخابات الأقرب الى اهتمامات المواطنين كانتخابات مجالس القرى والبلديات والأقضية والمحافظات؟ وهل من المعاداة للوحدة الوطنية ان تتسع صلاحيات هذه المجالس المحلية لتشمل جباية بعض الضرائب لأعمال الاعمار والاهتمام بأمور المواطنين المختلفة من ادارية وسياسية وثقافية حسب الأسلوب الفدرالي؟

٣ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان يدرس جميع تلاميذ لبنان، سواء كانوا في الريف أو في المدن برامج تعليمية واحدة فلا يتعلم ابن الريف شيئاً له علاقة بمحيطه. واستطراداً، لماذا تمنع المجموعات الحضارية المختلفة من تدريس البرامج التي تتفق مع تراثها؟ واذا لوّح البعض بشبح التقسيم فالرد هو الإقتداء بما تفعله الدول الفدرالية التي ذكرناها والتي لا يجرؤ

عاقل على اتهامها بأنها مقسمة.

٤ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية أم للإحتكارات المالية ان لا يكون في لبنان إلا مرفأ واحد ومطار واحد. وهل هذا مثيل في دول العالم المتقدمة؟ وقد انشأت ظروف الحرب مرافىء ومطارات غير تلك التي في بيروت وضواحيها فهل وظيفة الدولة ان تمنع التوسع الإقتصادي، أم ان المرافىء والمطارات قضية اقتصادية تبث بها العوامل الإقتصادية المتعلقة بكمية البضائع المستوردة وعدد المسافرين؟

٥ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان يكون في لبنان اذاعة واحدة فقط واخبار موحدة في التلفزيون في حين انه توجد في الدول التعددية اذاعات ومحطات تلفزيون في كل مدينة تستقل باخبارها وتعليقاتها.

٦ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية أن تكون هناك جامعة واحدة متمركزة في منطقة تخضع لاتجاهات ثقافية وسياسية معينة؟ ولماذا الضجة حول إنشاء فروع للجامعة اللبنانية في مناطق اخرى ما دام الإنصهار الثقافي غير ممكن وحتى غير مستحبّ؟ وتأتي في هذا السياق دعوات «تعريب» التعليم من الإبتدائي الى الجامعي. وهي دعوات من شأنها الإنحطاط بمستوى التعليم وحجب الثقافة العصرية عن الطلاب. فاذا رغب فريق من اللبنانيين بهذا المستوى لابنائهم فهل من حقهم ان يفرضوه على غيرهم؟

ثالث عشر: الديمقراطية والأكثرية العددية

المفهوم الشائع للديمقراطية في التطبيق تعني انها حكم الأكثرية التي تفوز في الإنتخابات الشعبية على أساس برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تلتزم بتطبيقها اذا وصلت الى الحكم. ويرافق هذا المفهوم قاعدة اخرى ملازمة لا تستقيم الديمقراطية بدونها، وهو استطاعة الأقلية ان تقنع الناس بمبادئها وبرامجها لتصبح أكثرية في انتخابات مقبلة فتتوصل الى الحكم. ومن البديهي انه عندما تقطع ظروف خاصة على الأقلية أي أمل بأن تصبح أكثرية، فان حكم الأكثرية الحاكمة يصبح قهراً وتسلطاً يتنافى كلياً مع الديمقراطية. وهذا ما يحدث بالفعل في المجتمعات التعددية الثيوقراطية أو الطائفية ومنها لبنان.

في هذه المجتمعات ينصرف ولاء المواطن بالدرجة الأولى الى طائفته لا الى الوطن. وفي أحسن الأحوال ينساق المواطن لاشعورياً الى اعتبار مصلحة الطائفة والوطن متماثلة وممتزجة.

وما دامت الرابطة الأساسية عندنا هي الإنتماء الديني أو المذهبي، وما دامت غالبية الناس تتصرف سياسياً بهذا الشكل، فان الأقلية السياسية المنتمية الى مذهب معين لا يمكن ان تصبح أكثرية على مدى الدهر إذ من غير المحتمل في هذا العصر ان تستميل إحدى الطوائف الى مذهبها افراداً من مذاهب اخرى وباعداد تنقلها من وضع الأقلية الى وضع الأكثرية العددية. وبذلك انتفى اساس رئيسي من أسس الديمقراطية في لبنان ذي النظام المركزي لأن الأكثرية تبقى أكثرية حاكمة والأقلية المذهبية تبقى اقلية محكومة الى الأبد. وقد ادرك هذه الحقيقة المسيحيون والمسلمون على السواء. فسعى فريق الى زيادة عدده بمنح الهويات لأفراد من مذهبه هاجروا اليه من البلاد المجاورة. وسعى فريق آخر الى استجلاب ما امكن من افراد مذهبه، والى التناسل الكثير لقلب المعادلة العددية وصار يطالب بتعديل قانون التجنس وبالإحصاء ليثبت اكثريته العددية ويستولي على شؤون الحكم. ورد الفريق الأول على ذلك بأن التناسل الكثير الذي يأخذ من الدولة ولا يعطيها والذي يشكل عبئاً على المجتمع، ليس الطريق الصحيح الموصل الى الحكم، وانه الأولى ان يشترك بالحكم المغتربون الذين يعطون لبنان ولا يأخذون منه خلافاً لدعاة النسل الوفير.

وتستمر بين الفريقين هذه المماحكة التي لا تؤدي الى نتيجة. والغريب ان احداً منهما لم يفطن الى ان هذا السعي المرهق لإثبات اكثريته لا طائل تحته إذ لن يتمكن فريق من حكم الفريق الآخر على هذا الأساس لأن النظام الديمقراطي القائم على الأكثرية والأقلية منتفي الوجود اصلاً في المجتمعات الثيوقراطية أو ما نسميه عندنا المجتمع الطائفي كما ذكرنا. ولو تخلص السياسيون من العقلية التي تحاول السيطرة على الآخرين بذريعة الأكثرية العددية، أي لو تخلصوا من عقلية النظام المركزي الموحّد الذي اعتدنا، ولو وسعوا افقهم ليطلعوا على تجارب المجتمعات التعددية التي نحن منها، لوفروا على انفسهم هذا العناء بالركض وراء اكثرية لا يمكن ان تحكم، واقلية لا يمكن ان تستكين سواء كانت الأكثرية في هذا الجانب أو ذاك.

في المجتمعات التعددية التي اختارت النظام الفدرالي لتتفادى مع غيره من الأمور قضية قهر الأكثرية للأقلية على مستوى البلاد بكاملها، تعمل قاعدة الأكثرية والأقلية ضمن كل مجموعة سكانية متجانسة في منطقة جغرافية معينة. وليس للأكثرية الموجودة في مقاطعةٍ ما تأثير سياسي في المنطقة الجغرافية المجاورة بصرف النظر عن وضع الحكم فيها. مثال ذلك ان ولاية نيويورك التي تعد نحو ثلاثين مليوناً ليس لها تأثير في الحكم المحلي لولاية ماريلاند التي تعد نحو ثلاثة ملايين. وكانتون جنيف في سويسرا ليس له تأثير في أوضاع الحكم المحلي لكانتون «فو» القليل السكان والمجاور لجنيف. ولو ازداد سكان

احدى الولايات اضعافاً بالهجرة والتوالد فان ذلك لا يمنحها سلطة سياسية على غيرها من الولايات.

وفي هذا النظام الفدرالي يمضي معظم المواطنين في اي ولاية اميركية أو كانتون سويسري كل حياتهم من المهد الى اللحد دون ان يحتاجوا الى مراجعة اية دائرة تابعة للحكومة الفدرالية أي للحكومة المركزية في عاصمة البلاد إذ ان جميع حاجات المواطنين الحياتية تقضيها لهم الحكومات المحلية القريبة من مسكنهم ومحل عملهم في الولايات أو المقاطعات. وهذا يخالف بصورة كلية ما اعتاده المواطن اللبناني الذي لا يستطيع ان يحل شيئاً يتعلق بحياته البيتية أو بعمله إلا بمراجعة الموظف القابع في العاصمة. والمبدأ الذي نريد اثباته هو انه في مجتمعنا الطائفي لا توجد ديمقراطية صحيحة يمكن ممارستها على مستوى لبنان بكامله لاختلال قاعدة الأكثرية والأقلية. ولن تتوفر الديمقراطية الحقيقية للبنانيين إلا اذا مورست ضمن المناطق المتمتعة بحكم ذاتي واسع، وعلى مختلف المستويات تدرجاً من الإنتخابات القروية الى المجلس النيابي.

ولا يمكننا القول لسوء الحظ ان هذا الواقع اصبح يشكل قناعة لبنانية عامة. فما زالت فئات من اللبنانيين تستميت برفض التعددية التي تحرمها من احتمال فرض نظريتها على كامل البلاد وتتمسك بالنظام السابق وتعتقد انها تستطيع «تمريره» على الأخرين اذا طعّمته «باصلاحات» تعمل لمصلحتها ولا تغير من جوهره. وهي بالحقيقة تبغيه وسيلة لفرض نفوذها على اللبنانيين الأخرين. وهذا الإتجاه ليس محصوراً بفئة لبنانية واحدة بل يوجد في الفريقين اللبنانيين الكبيرين وخصوصاً بين اليساريين من لا يزال يطمع بأن تكون له السيطرة السياسية على الجميع بواسطة الحكومة المركزية الموحدة مستغلاً ظروفاً آنية لتحقيق ما يعتبره مكاسب، وهو بالحقيقة انما يحضر لحرب اهلية جديدة.

رابع عشر: العروبة

كثر حديث بعض الفئات اثناء الحرب عن عروبة لبنان، وانتمائه العربي، وثقافته العربية، وضرورة تكريس ذلك بشكل صريح لا رجوع عنه. ولعل اللبنانيين بالأحوال العادية هم أكثر الشعوب مساهمة بالعروبة بمعناها الحضاري والثقافي. فهم الذين احيوا اللغة والأداب العربية في القرن التاسع عشر، وهم الذين نشروا الصحافة العربية الحديثة وكانوا ولا يزالون واسطة رئيسية لنقل الثقافة الغربية الى العرب، وهم الذين اغنوا الفن العربي في العشرين السنة الماضية بنوع متطور فريد من الموسيقى والمسرح. واذا استعرضنا الشعراء العرب المبدعين في الأربعين سنة الماضية لجاء اللبنانيون في طليعة الشعوب العربية بعدد شعرائهم بالنسبة لعدد السكان.

واذا كانت العروبة تعني الإندماج بالثقافة والحضارة العربية، وهي يجب ان تكون كذلك، فاللبنانيون هم العرب الحقيقيون أكثر من اي شعب آخر يسكن المنطقة من المحيط الى الخليج. ذلك ان الإندماج بالحضارة والثقافة يزداد بالإطلاع والمعرفة المتأتية من العلم. واللبنانيون متعلمون لا أمية فيهم. وقد درسوا في مدارسهم وجامعاتهم الأداب العربية واطلعوا على مناحي الفكر العربي واعمال الفلاسفة والعلماء وتأثروا بها بالإضافة الى تشبع بيئتهم بالكثير من القيم العربية.

مقابل ذلك نرى الشعوب العربية الأخرى تشكو من الأميّة بنسبة ٦٥ ـ ٩٠ بالمائة. ولا يستطيع الأمّي المحروم من القراءة ان يطلع على الحضارة والثقافة العربية ويندمج بها كالعربي المتعلم إلا اذا كانت العروبة تعني انتماءاً عرقياً أو مذهبياً وهو ما ينكره العروبيون. لذلك فان الدعوة الى العروبة التي تصدر عن فئة وتبدو موجهة الى الفئة الأخرى وتحمل طابع التحدي، تخطىء هدفها ولا تؤدي غرضاً لأنها تطالب بما هو حاصل. إلا اذا كان الكلام عن العروبة يقصد الإكتفاء بالحضارة والثقافة العربية ويطالب أيضاً بالإنغلاق على الحضارة الغربية المعاصرة. وهو ما يبدو المقصود من الدعوات الى «تعريب» التعليم، واخضاع الجامعات كلها لمنهاج واحد تحت إشراف الدولة. وهذا المفهوم للعروبة مرفوض طبعاً لأن بعض الفئات اللبنانية تنتمي الى الحضارة الغربية ذات الأصول المسيحية بقدر ما تنتمي الى الحضارة العربية، ولا ترى تناقضاً بين الإنتمائين بل ترى في ذلك ثروة فكرية وغناء حضارياً يتيحان لها المجال لتدخل على الثقافة العربية اضواء جديدة تنعشها وتحمسها. ثم ان العروبة اي الإنتماء الى الجماعة العربية شعور فردي داخلي يقرره كل انسان لنفسه ولا يمكن فرضها بقرار حكومي. ومحاولة القسر فيه سمىي عكس المطلوب خصوصاً اذا لم يكن لصاحب المحاولة القدرة على الإرغام. واذا كان الكلام عن العروبة يعني الإنتماء السياسي، فلبنان بكل فئاته أول المنفتحين على التضامن العربي السياسي والإقتصادي والمالي. وفي فترة الستينات وأول السبعينات عندما كان شعار الوحدة العربية سائداً، انتظر لبنان ان تتحقق وحدة صحيحة بين اي بلدين عربيين ليتخذ موقفاً من الموضوع برمته، فرأى مشاريع الوحدات والإتحادات تتهاوى واحدة بعد اخرى حتى ضاق عنها الحصر. وكان تمهله حكيماً وفي محله. وانتقل العالم العربي بعد ذلك من مشاريع الوحدة الى مساعي التضامن التي قادها المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز، وهي أكثر جدوى وواقعية وكان لبنان أول المنسجمين مع هذه المساعي ولا يزال.

وفي معرض التسمية «العربية» التي يصرّ البعض على إلصاقها بلبنان فليس في ذلك غضاضة كما ليس له لزوم ذلك لأن

لبنان درج على مجاراة الأكثرية بين الدول العربية في مواقفها. واذا استعرضنا اسماء الدول العربية العشرين المنضمة الى جامعة الدول العربية، نجد ستة فقط تصنف نفسها «عربية» هي: المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية. اما الدول الأربعة عشر الباقية فهي كلبنان تكتفي باسمها دون الصفة العربية. فهل يعني هذا ان اليمن الجنوبية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والعراق والأردن والسودان والجزائر وتونس والمغرب اقل عروبة من الدول التي تضيف الى اسمها الصفة العربية؟ ولماذا يطلب المتحمسون اللبنانيون من لبنان ان يغير اسمه ولا يطلبون ذلك من العراق والأردن والسودان الخ. وهم الذين يعتبرون من حقهم التدخل بشؤون جميع البلاد العربية؟ ان قضية التسمية العربية للبنان اخطأت هدفها لأنها تهتم بالشكل وتهمل المضمون، واخذت طابع التحدي والقسر الذي اصطبغ لسوء الحظ بالصبغة الدينية مما جعل الموضوع مثار حساسيات ولا جدوى منه. وكما قلنا وذكرنا عن الديمقراطية، لا يمكننا القول ان هذا الواقع المتعلق بالعروبة اصبح يشكل قناعة عامة عند الجميع وسيبقى ميدان صراع وتجاذب يثير الخلافات دون فائدة.

خامس عشر: كثافة الغرباء في لبنان

من وقائع الحرب ايضاً ازدياد عدد الغرباء في لبنان ازدياداً مخيفاً. وهذا الموضوع يشكل عنصراً آخر من عناصر الخلاف بين اللبنانيين. إذ تقول احصاءات بعض المصادر انه يوجد حالياً في لبنان ٥٧ غريب منهم ٢٠ فلسطيني مقابل كل مائة لبناني. وهذه نسبة غير مقبولة دولياً إذ من المتعارف عليه انه لا يجوز ان تزيد نسبة الغرباء المقيمين في اي بلد عن ستة بالمائة. ومع ذلك فعندما يطالب فريق باخراج الغرباء من لبنان وباعادة الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان بعد سنة ١٩٦٩، الى البلاد التي جاؤوا منها يجدون أذناً صماء لدى الفريق الآخر الذي يعتبر الغرباء، واكثرهم من البلاد العربية، مناصرين له في نزاعه السياسي الداخلي. وستبقى كثافة الغرباء، كالوجود الفلسطيني، موضوع نزاع داخلي مثبطة لكل المساعي لإعادة الوحدة الوطنية وعاملاً تقسيمياً فعالاً في المجتمع اللبناني.

اقتراحات وحلول

ان الوقائع والقناعات التي ذكرنا سواء أكانت قناعات مشتركة أم قناعات عند فريق تقابلها قناعات معاكسة عند فريق آخر، تكفي لتوضيح شكل لبنان الجديد الممكن والمرغوب. لكنه قبل البحث بالحلول الإيجابية يستحسن ان نسهل الأمر على أنفسنا فنستبعد ما هو مرفوض سلفاً من اللبنانيين أو من فئة كبيرة منهم:

أولاً: يرفض اللبنانيون بعد آلاف الضحايا ان يعودوا الى أية تسوية ترقيعية ترضي بعض المطالب، وتغطي على الخلافات الجوهرية فتؤجل الحل الجذري، وتشحن النفوس لحرب جديدة بعد بضعة سنين.

ثانياً: يرفض المسلمون، تحت شعار المشاركة، نظاماً يضع السلطة الحقيقية في يد رئيس الجمهورية الماروني. أما ما يروج له الآن السياسيين وبعض وسائل الإعلام من اعتماد النظام الرئاسي الذي يركز السلطة في يد الرئيس أكثر من السابق فلا نعتبره حلاً يمكن ان يرضى به المسلمون على المدى الطويل.

ثالثاً: يرفض المسيحيون، تحت شعار الضمانات، أي تغيير يمكن ان يؤدي بهم في المستقبل القريب أو البعيد الى وضع مواطنين من الدرجة الثانية كحالهم في بعض الدول المجاورة. ويصرّون على المساواة الكاملة في الحقوق السياسية على أساس حقهم الصريح بحكم بلدهم لا على أساس «التسامح» و«الرعاية».

رابعاً: ترفض فئة كبيرة من اللبنانيين، تحت شعار «التعددية» الإنصهار في المجتمع المحيط بلبنان وضياع شخصيتهم المميزة، ويرفضون بالتالي الديمقراطية التي تستند على الأكثرية العددية في المجتمع اللبناني التعددي المركّب.

خامساً: يرفض اللبنانيون عموماً الإحتكار الإقتصادي الذي مارسته بيروت على المحافظات ويؤيدون اللامركزية الإقتصادية التي نشأت اثناء الحرب. ولا يقبلون أن يكون معنى الوحدة الوطنية افراغ المحافظات من النشاط الإقتصادي الذي بدأ يدب فيها، لمصلحة العاصمة.

ما هي الحلول الممكنة تجاه هذه السلبيات الرافضة؟ لنرَ أولاً ما قدمته الأطراف المختلفة من حلول:

أولاً: اليساريون والشيوعيون قدموا برنامجهم منذ نحو سنة تحت اسم «البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى التقدمية» ولا يزالون يتمسكون به ويعرضونه في كل مناسبة. وهو يهدف الى أعادة توزيع السلطة السياسية بما يعزز دورهم ويوصلهم بعد زمن الى الحكم. عدا عن انه برنامج «مرحلي» ستتبعه خطوات اخرى في الوقت المناسب لدفع لبنان نحو الإشتراكية الكاملة. وهو برنامج لم تقبل به «الجبهة اللبنانية» ولا التجمعات الإسلامية.

ثانياً: المسلمون السنّة اعلنوا مطالبهم في مؤتمر عرمون ثم في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في اليونسكو يوم الأحد ١٤/١١/٧٦ ومثل قسماً منهم. وقد تبنى المؤتمر ورقة العمل المقدمة له فاصبحت مواقفهم ومطالبهم معروفة ويمكن اختصارها. بشعارات «المشاركة» و«تعريب لبنان» و«الإلتزام بالفلسطينيين» و«الغاء الطائفية السياسية».

ثالثاً: المسلمون الشيعة شاركوا بمطالب مؤتمر عرمون، وتحملوا العبء الأكبر من الحرب في بيروت وضواحيها الى جانب الفلسطينيين، خلافاً لرأي الكثير من زعمائهم. ثم تغير موقف الذين قادوا الحرب ففكوا ارتباطهم بالفلسطينيين خصوصاً بعد التدخل السوري العسكري بأول حزيران ١٩٧٦، ولم تعد شعارات «حركة المحرومين» واضحة المعاني والدلالات. ويبدو انهم في منزلة الوسط بين موقف السنّة و«الجبهة اللبنانية».

رابعاً: يبقى موقف «الجبهة اللبنانية» التي تمثل الفريق الذي قاوم المد الفلسطيني المسلح وأوقفه وانتزع منه ومن حلفائه اللبنانيين مواقع استراتيجية رئيسية عسكرية وسياسية.

واذا كانت مواقف «الجبهة اللبنانية» واضحة ومنسجمة ومتفقة ايام الدفاع عن الوطن والمصير، فانها تبدو موزعة الإتجاهات حالياً في تصوراتها للبنان الجديد. وفيما يلي بعض الأمثلة:

١ ـ الرهبانيات الكاثوليكية: وصف رئيس مؤتمر الرهبانيات الأباتي شربل قسيس لبنان بأنه مجتمع مركّب وتعددي وانتقد محاولات صهر جماعاته، المختلفة عرقياً وحضارياً، تحت شعار الوحدة الوطنية «الزائفة» (مجلة مونداي مورننغ ٢٦/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٧٦). وأصدرت لجنة الدراسات السياسية في الكسليك دراسة الصيغ السياسية الممكنة التي تنسجم مع وضع لبنان التعددي وقدمت اربع خيارات هي:

أ ـ صيغة الميثاق الوطني المعدل بموجب وثيقة ١٤/٢/١٩٧٦.

ب ـ صيغة الدولة العلمانية.

ج ـ صيغة الدولة الإتحادية الفدرالية.

د ـ صيغة اللامركزية السياسية ـ الإقتصادية.

ولم تشأ اللجنة أن تفضل صيغة على اخرى وتركت للبنانيين حرية الإختيار وبالتالي حرية الإختلاف.

إلا أن وثيقة اللجنة نشرت في جريدة العمل بتاريخ الأحد ٢١/ ١١/ ١٩٧٦ أوصت باعتماد «شكل للدولة ونظام للحكم... يبددان من النفوس الشعور بالغبن وبالغربة من جهة والشعور بالحذر من جهة ثانية... أي اتحاد بين اقاليم متجانسة من حيث تركيبها الإجتماعي والحضاري» مما يوحي بأن الرهبانيات تميل الى صيغة الدولة الإتحادية الفدرالية أو الى صيغة اللامركزية السياسية ـ الإقتصادية. وبقي الأمر مبهماً الى الآن.

٢ ـ حزب الكتائب: تسبب تصريحات اركان حزب الكتائب لإنصهارها ولمتتبعي السياسة اللبنانية بلبلة لا نهاية لها مما يعطي انعكاسات سيئة على الصعيد السياسي. وقد صدرت تصريحات عن اعضاء في المكتب السياسي الكتائبي تدعو الى مركزية سياسية شديدة والى تحبيذ نظام الحكم الرئاسي بينما صدرت تصريحات اخرى تدعو الى اللامركزية السياسية. ويبدو ان خلوة «الجبهة اللبنانية» في دير سيدة البير بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٧٧ وحدّت الصفوف والآراء حول ما يمكن وصفه بالنظام الفدرالي أو ما أصبح يسمى اللامركزية السياسية.

٣ ـ الرئيس كميل شمعون وحزب الوطنيين الأحرار: كان الرئيس شمعون أوضح أركان الجبهة اللبنانية في تصوّره للبنان الجديد. فقد اختار النظام الإتحادي الفدرالي بصراحة ووضوح ودعا له. وفي حديث مع وكالة «رويتر» بتاريخ ٦/١٢/ ٧٦ دعا الى «إقامة نظام اتحادي في لبنان على غرار النظام السويسري» لأنه يستبعد امكانية استمرار التعايش بين الطوائف الإسلامية والمسيحية «وينبغي جعل الحكومة لا مركزية اذا اريد الحؤول دون حصول مزيد من الإحتكاكات».

وقال ان الجنود المسيحيين والمسلمين الذين كانوا تابعين للجيش اللبناني يجب ان يظلوا في الوقت الحاضر على الأقل، في اماكنهم وفي مقاطعاتهم الخاصة بهم. (العمل ـ الثلاثاء ٧/ ١٢/ ٧٦). (هذا الكلام عن الجيش يبدو مختلفاً عن تصريح الشيخ بيار الجميّل الذي أدلى به بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ٧٦).

وقال الرئيس شمعون في حديث آخر أذيع يوم الجمعة ٣١/ ١٢/ ٧٦ «ان الوضع القائم اليوم هو وضع تقسيمي فلماذا نداور ونوارب. فلنعدّ منذ الآن مشروع اللامركزية الذي أصبح في وضعنا الحاضر لا غنى عنه. ولا أعتقد أن احداً يستطيع ان يزوّر الحقيقة. فمن اجل راحة الجميع يجدر بكل منطقة ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً وقابلة للعيش بامكاناتها وحدها وتتحمّل مسؤولية ميزانيتها ومشاريعها. وفوق ذلك تقوم السلطة الفدرالية بمعونة المناطق المحتاجة ومساعدتها ودعمها بما يحقق استقرارها وازدهارها».

وسئل الرئيس شمعون عما اذا كان لدى «الجبهة اللبنانية» مشروع متكامل على هذا الصعيد فقال: لدينا مشاريع غير جاهزة في تفاصيلها، لكن لا يتبادر الى ذهن احد ان اللامركزية تعني التقسيم وانما تهدف الى بقاء البلاد واحدة كما هي الحالة في الولايات المتحدة وسويسرا حيث تنقسم المناطق وفق استقلال ذاتي معين وتظل موحدة في نطاق الدولة المركزية (الأنوار ٣١/١٢/٧٦ والعمل ١/١/١٩٧٧).

في هذا الإستعراض لبعض اقوال اركان من «الجبهة اللبنانية» يبدو تقارب في المواقف بين الرهبانيات والرئيس كميل شمعون والشيخ بشير الجميّل. في حين يبدو اعضاء من المكتب السياسي لحزب الكتائب سائرين في منحى مختلف جداً. والمؤسف في الموضوع انه لم تظهر حتى الآن دراسة أو بحث يفسر للبناني العادي ماهية الدولة الإتحادية الفدرالية وكيفية تركيبها وممارساتها، وعلاقة المواطن بالسلطات الإقليمية والفدرالية. واكتفى الداعون اليها بذكر امثلة مقتضبة عنها كالدولة السويسرية والولايات المتحدة الأميركية مع انه ليس من المفروض بالمواطن اللبناني ان يعرف كيف تسير الأمور في هاتين الدولتين. حتى دراسة لجنة الكسليك لم تقدم «الأسباب الموجبة» التي توضح وتقارن بين الدولة الإتحادية ودولتنا اللبنانية لتقريب الموضوع الى اذهان الناس، بل دخلت مباشرة في التنظيم الدستوري لدولة الإتحاد وتوزيع الصلاحيات بين السلطات. اما الذين رفضوا الدولة الفدرالية فارتكبوا خطيئة أكبر لعلها مقصودة، إذ اتهموا هذا الشكل من الحكم «بالضعف» و«التقسيم» و«تحطيم لبنان وتقزيمه»، دون ان يكلفوا انفسهم عناء تفسير ما يدعونه.

الحل الفدرالي

ليس موضوعنا الآن بحث انظمة الحكم المختلفة والمقارنة بينها واختيار احدها بدراسة نظرية مطلقة ومجردة، لأننا لا نبحث في فراغ بل نعالج حالة نفسية وسياسية واقتصادية نشأت عن حرب عنيفة وخلقت أوضاعاً تقسيميّة معينة علينا ان نعيد تجميعها على أفضل صورة وبشكل قابل للإستمرار. ونحن لسنا بصدد منع تقسيم لبنان. فالوطن انقسم بشهادة قطبين سياسيين مطلعين هما الرئيسان كميل شمعون وصائب سلام. والمطلوب هو إعادة تجميع لبنان بصيغة تضمن وحدته، وتزيل العوامل التي سببت احداث ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣ وحرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦، وتحقق مشاركة كاملة بالحكم، وتطمئن اللبنانيين الخائفين من طغيان الأكثرية العددية المؤيدة من الجوار على كيانهم وثقافتهم وحضارتهم، وتسمح للبنانيين آخرين بتوثيق الإنتماء الفكري والثقافي باخوانهم في البلاد المجاورة، وتتيح المجال لتجارب متنوعة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، وتسلّم «المحرومين» ادارة شؤونهم كي لا يحرمهم احد من مواردهم، كل ذلك مع متابعة التفاعل والتعامل في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية بين مختلف العائلات الروحية ضمن الدولة الواحدة. وقد يتساءل المرء هل توجد هذه الصيغة العجائبية التي تحل مشاكلنا دفعة واحدة؟ والجواب انها موجودة وقد مارستها أمم راقية ومتقدمة تتشابه أوضاعنا مع أوضاعها، وهي الصيغة الإتحادية الفدرالية.

ماذا تعني هذه الصيغة؟ نكرر للإيضاح ولو كان التكرار مملاً انه حيثما توجد جماعات مثل الجماعات اللبنانية ذات اصول وثقافات واساليب حياة مختلفة، وحينما تريد كل جماعة منها ان تحافظ على شخصيتها ونمط حياتها، وتنمية مواهبها وخصائصها لكنها تريد في الوقت نفسه أن تمارس حياة سياسية مشتركة في اطار من الحرية الواسعة ضمن وطن واحد يوفر لها منعة سياسية وامكانات اقتصادية لا تتيسر لكل جماعة لو استقلت منفصلة عن شريكاتها أو لو انضمت الى جوارها، فان هذه الجماعات تختار النظام الفدرالي الذي يلبي رغبتها المزدوجة بالإستقلال المحلي الواسع من جهة، والإشتراك بالحياة السياسية العامة من جهة اخرى. وهكذا يتألف كل نظام اتحادي فدرالي من حكومة على درجتين:

أولاً: الحكومات المحلية

وهي حكومات منتخبة تمارس جميع الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتتولى جميع الشؤون التي لها علاقة بحياة الناس واعمالهم بحيث لا يحتاج المواطنون الى التوجه لأية سلطة خارج اقليمهم. فالحكومة المحلية تسن القوانين الحقوقية والجزائية والعمالية وتلك المتعلقة بالأحوال الشخصية وكل ما تحتاجه الحكومات لتنظيم احوال المواطنين واعمالهم. وتختار الحكومة المحلية النظام الإداري وتعيّن الموظفين. وتقرر النظام التربوي للإقليم. وتحفظ الحكومة المحلية الأمن بواسطة قوات مسلحة محلية. وتضع الحكومة الميزانية ويقرر المجلس التشريعي الضرائب اللازمة لحاجة الإقليم ومشاريعه العمرانية من طرق داخلية، ومواصلات، ومدارس ومستشفيات وجميع ما يلزم للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. ويختار اهل الإقليم بالأسلوب الديمقراطي النظام الإجتماعي والإقتصادي الذي يرغبون. وبالإختصار فان كل علاقة تنشأ عادة بين المواطن والحكومة تجرى في اطار السلطة المحلية.

ثانياً: الحكومة المركزية

تقوم الحكومة المركزية الى جانب الحكومات المحلية وليس فوقها. وتتولى الأمور المشتركة بين مختلف الأقاليم ومع الدول الأجنبية ولا تتعاطى مع المواطنين مباشرة إلا بقدر محدود جداً. وتختص بصورة عامة بالسياسة الخارجية والدفاع والنقد والجمارك وشؤن الجنسية والتجارة الخارجية وتجبي بعض الضرائب لنفقاتها إما مباشرة من المواطنين أو بواسطة السلطات المحلية. وتتخذ الحكومة المركزية شكل النظام البرلماني ككندا واستراليا، أو شكل النظام الرئاسي كالولايات المتحدة الأميركية، أو الشكل المجلسي كسويسرا. ولكل نظام حسناته ومبرراته وليس هنا مجال التفصيل. ويجدر بنا التأكيد ان صلاحيات وحقوق الحكومات المحلية مصانة بنصوص دستورية ولا تخضع لمشيئة الحكومة المركزية التي لا تملك حق الحد من هذه الحقوق والصلاحيات بعد هذا الشرح المختصر لآلة الحكم الفدرالي يحق للمواطن ان يسأل كيف تحل هذه الصيغة المشاكل اللبنانية.

ان الفئات اللبنانية التي تتناحر على السلطة والنفوذ والمنافع والمصالح والتي يدور نزاعها عملياً الآن حول حصتها في الحكومة المركزية لأن هذه الحكومة هي بالفعل مصدر المنافع والمكاسب المعنوية والمادية، هذه الفئات تجد معظم هذه الخلافات قد انحلت تلقائياً بمجرد نقلها من الحكومة المركزية الى حكومات الأقاليم ذات التجانس السكاني إذ انه عند ذاك تتغير صورة النزاع من خصام بين الطوائف الكبيرة وما يسببه من انعكاسات على البلاد بكاملها، الى تزاحم ومنافسة بين سكان متجانسين وفي اقليم واحد منفرد

ان الحكمة في الفدرالية هي تصغير المشاكل الداخلية وتحجيمها وتضييق رقعتها بنقل مسؤوليتها من المستوى الوطني العام الى المستوى المحلي الضيق.

المحافظة على خصائص المجموعات اللبنانية: وعندما تستقل الجماعات اللبنانية بحكمها المحلي في أقاليمها فانها تأمن على خصائصها من تدخل الغير ومن محاولة فرض الهيمنة عليها واجبارها على ما لا تريد، وتستطيع ان تتابع نموها وتطورها في جو من الإطمئنان والإستقرار.

المشاركة: اما بصدد المطالبين «بالمشاركة» بالحكم فسيكون الحكم بكامله لهم في مناطقهم وهذا يشمل معظم اعمال الحكومة المعروفة الآن. اما فيما يتبقى من الصلاحيات القليلة للسلطة المركزية في النظام الفدرالي فيمكن ان تكون المشاركة تامة ايضاً باقتباس النظام المجلسي السويسري فتتمثل جميع الطوائف اللبنانية الكبيرة على قدم المساواة في المجلس الذي يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية كسويسرا.

الإنتماء الثقافي: وما دامت امور التعليم على مختلف المستويات من الإبتدائي الى الجامعي من صلاحيات الحكومات المحلية فان الخصام يزول حول انتماء لبنان الثقافي. فالمناطق الإسلامية تستطيع اذا ارادت ان «تعرب» التعليم بالقدر الذي تشاء، وتأخذ من الثقافة الإسلامية النصيب الذي يطيب لها دون ان يكون لها الحق بفرض ذلك على المناطق الأخرى. بالمقابل تستطيع المناطق المسيحية ان تأخذ من المناهج الغربية ما تريد دون ان تفرض ذلك على غيرها. ويمكن ان تتفق الحكومات المحلية بالتراضي على مواضيع معينة مشتركة في برامج التعليم كتاريخ لبنان والتربية المدنية وما شابه.

العلمانية: وكما تنحل مشكلة الإنتماء الثقافي بنقلها الى الحكومات المحلية، كذلك تنحل مشكلة العلمانية. فاذا رغبت بعض المناطق ان تتبع مبدأ العلمانية المطلقة وتفصل الدين عن الدولة وتطبق القانون المدني على الأحوال الشخصية فذلك شأنها.

واذا ارادت مناطق اخرى ان تطبق الشريعة الإسلامية على مواطنيها وان تعطل يوم الجمعة بدل الأحد فذلك شأنها أيضاً ما دام سن القوانين من صلاحية الحكومات المحلية لا الحكومة المركزية.

اختيار النظام الإجتماعي والإقتصادي: وهذه الحرية المحلية تنطبق ايضاً على اختيار النظام الإجتماعي والإقتصادي. فليس ما يمنع حكومة محلية من تطبيق النظام الإشتراكي بالدرجة التي تريدها في منطقتها اذا رغب السكان. والضابط الوحيد الذي ينص عليه الدستور عادة هو ان تلتزم الحكومات المحلية بالأسلوب الديمقراطي المعبّر عن ارادة شعب الإقليم بواسطة انتخابات حرة.

قضية المحرومين: والحكم المحلي هو أيضاً أفضل اسلوب لمعالجة قضية «المحرومين». والمحرومين حسب التعبير الشائع هم سكان المناطق الفقيرة المتخلفة عمرانياً واقتصادياً عن مناطق لبنانية اخرى. وقد اتجه بعض زعماء هذه المناطق الى تحميل الحكومة مسؤولية تخلّف السكان. واتهموها بالإهمال وتعمد تأخير المشاريع العمرانية، وطالبوا بالمدارس والمستشفيات

ومختلف الضمانات الإجتماعية.

ورد آخرون على موضوع الحرمان بان بلداً يستخدم ما يزيد على مائتي الف عامل اجنبي لا يحق لأحد من رعاياه ان يدعي البطالة والفقر إلا اذا كانت البطالة ناتجة عن كسل أو عن بطر. ثم انه لا بدّ ان يوجد نوع من التكافؤ بين ما يقدمه المواطن لمجتمعه ولدولته وما يطلبه منها. فاذا كان كل ما يقدمه هو النسل الكثير وحسب، فليس من حقه ان يطالب المواطنين الآخرين بتحمل اعباء ذريته وما يحتاجونه من عناية ورعاية ومدارس وتطبيب وعمل. إذ لا توجد دولة في العالم تستطيع ان تخطط برنامجاً عمرانياً قابلاً للنجاح اذا لم تربط بينه وبين تنظيم صارم للنسل. ومن سوء الحظ أن «المحرومين» يرفضون مجرد التعرض لهذا الموضوع وهكذا تبقى المتاهة قائمة بين مطالبهم والمطلوب منهم.

ولسنا هنا بصدد الإنتصار لوجهة النظر هذه أو تلك. وما يهمنا قوله هو ان الفدرالية تتيح لسكان المناطق المتخلفة فرصة تنمية انفسهم حسب رغباتهم ودون تدخل السلطة المركزية وظلمها الذي يدعونه. فمواردهم تبقى لهم، وتساعدهم الحكومة الفدرالية المركزية بما تستطيع. ويتوجب على حكومتهم المحلية تهيئة المشاريع وتنفيذها من الموارد المحلية وبواسطة المساعدات والقروض من الدول الشقيقة والصديقة ومن المؤسسات الدولية التي تعني بالتنمية فيزول بذلك عامل رئيسي من عوامل الإحتكاك بين اللبنانيين.

كثافة الغرباء: اما فيما يتعلق بالغرباء في لبنان ورفض بعض الفئات لوجودهم، وتمسك فئات اخرى بهم، فليس أسهل من حل هذا المشكل بواسطة الفدرالية. إذ من شأن كل حكومة محلية ان تضع النظام الذي تريده بالنسبة لعدد الغرباء الذين تقبلهم وشروط إقامتهم. ونظامها بطبيعة الحال لا يسري على المناطق الأخرى. فالأجنبي الذي يحوز على حق الإقامة في كانتون لوزان مثلاً لا يستطيع الإقامة في كانتون جنيف إلا اذا حصل على إذن من سلطاتها المحلية. وبالنسبة للبنان فان رخصة الإقامة لاجنبي في طرابلس مثلاً لا تخوله الإقامة في صيدا أو جبيل.

الوجود الفلسطيني: وبهذا الأسلوب أيضاً تنحل مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان. فالمبدأ الأساسي اذا طبقنا الفدرالية هو انه ليس من حق المسيحيين ان يمنعوا المسلمين من قبول الفلسطينيين في مناطقهم بالعدد الذي يريدونه. كما انه ليس من حق المسلمين ان يفرضوا على المسيحيين قبول الفلسطينيين في مناطق الحكم المسيحي المحلي. واذا كان المسلم يقبل الفلسطيني الآن على مضض في بيروت وصيدا وطرابلس والجنوب لكنه لا يجرؤ على التذمر والإنتفاض، بسبب الرابطة الدينية أو غيرها، فليس من شأن المسيحي ان يخلصه من هذا الكابوس ويبوء بالملامة لأنه دخل بين مسلمَين اخوَين. وليس ما يمنع ان تتشكل الدولة الفدرالية ويبقى الفلسطينيون في المناطق التي تقبل بهم في حين تمنعهم مناطق اخرى من دخول اراضيها والإقامة فيها. وسيبقى هذا الموضوع مشكلة لبنانية دائمة حتى يفرض تشكيل دولة فلسطينية لأن تلك الدولة لن تستطيع استيعاب جميع الفلسطينيين المنتشرين في انحاء البلاد العربية.

الفدرالية نظام نهائي لا مرحلي. وتبقى ملاحظة اخيرة. فقد لاحظنا في بعض الكتابات والتصريحات، حتى تلك المؤيدة للامركزية السياسية أو للإتحاد الفدرالي انهم ينظرون الى الفدرالية كمرحلة لمعالجة أوضاع ما بعد الحرب على ان تعود البلاد بعدها الى الوحدة المركزية. وهذا خطأ ووهم. فالفدرالية شرحناها تنطبق على أوضاع لبنان. فاذا اختار لبنان الفدرالية يكون اختياره نهائياً لا عودة عنه، وليس اختياراً مرحلياً.

الإعتراضات على الفدرالية

عندما بدأتُ الدعوة للنظام الفدرالي في لبنان في صيف ١٩٧٥ أي منذ سنة ونصف، لشعوري ان الأمور وصلت الى حد لم يعد يسمح بعودة الصيغة السابقة، وعندما باحثت اصدقائي ومعارفي بالفكرة، لاقيت منهم في البدء استهجاناً واستغراباً ناتجين عن الصعوبة التي يصادفها معظم الناس عند التفكير بتغيير النظام الذي اعتادوه، وعن ان قليلاً منهم يعرف ماهية الفدرالية.

ومع تفاقم الأزمة الداخلية وتعمق الخلافات حول مسائل جوهرية، ازداد عدد القائلين بالفدرالية، أو اللامركزية السياسية، رغم الحملات العنيفة والإرهاب الفكري الذي مارسه اليساريون وبعض الفئات الأخرى لاستبعاد الموضوع تماماً.

رفض تقسيم لبنان: تأثراً بهذه الحملات الغوغائية التي ادخلت في روع معظم الناس ان اللامركزية أو الفدرالية مرادفة للتقسيم، كان الإعتراض الأول على الفكرة من الذين باحثتهم هو انهم يرفضون التقسيم. وكان من الضروري بالدرجة الأولى التأكيد لهم واقناعهم بأن الفدرالية توحّد ولا تقسم كما سبق وشرحنا.

صغر مساحة لبنان: وكان اعتراضهم الثاني ينبع من انصراف ذهنهم لأول وهلة الى الدولة الفدرالية التي يعرفون شيئاً

عنها وهي الولايات المتحدة الأميركية بمساحاتها الشاسعة. فيكون ردهم السريع والعفوي ان لبنان اصغر بالمساحة من ان يتسع لأقاليم محلية مستقلة. ولما ينتقل ذهنهم من الولايات المتحدة الى سويسرا ويقال انه توجد كانتونات سويسرية تعد نحو خمسة آلاف من السكان وتمارس الديمقراطية المباشرة، وان اتساع المساحة وكثرة السكان ليست من ضرورات الفدرالية، ينتقل الإعتراض الى صعيد آخر فيقولون ان لبنان ليس برقي الشعب السويسري حتى يتمكن من حكم نفسه بالفدرالية. ولكن قبل الإنتقال الى هذا الإعتراض، أودّ أن أشير الى ان دولة عربية قريبة منا واصغر من لبنان بالمساحة والسكان اتخذت لنفسها النظام الإتحادي الفدرالي بمباركة البلاد العربية وتأييدها، واعني بها دولة الإمارات العربية المتحدة

تتألف هذه الدولة من امارات ومشيخات منها ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، وام القوين وعجمان. أكبرها لا يزيد عدد سكانها عن عشرين الفاً، ومجموع سكان الدولة يقل عن مائتي الف، أي أقل من حي في بيروت أو من مقاطعة لبنانية جبلية أو ساحلية. وليس لمعظم هذه المشيخات موارد مالية لأن البترول محصور في إمارتين أو ثلاثة اما المناطق الباقية فاراضيها صحراوية غير منتجة. وبين هذه المشيخات منازعات على الحدود والأراضي، كما يوجد نزاع مماثل بينها وبين سلطنة عمان. ومع ذلك فقد بارك العرب هذا الإتحاد وشجعوه ولم يحاولوا ان يستبدلوه بحكومة موحدة مركزية واذا انتقلنا من الخليج الى بلد اقرب الينا واصغر من لبنان بالمساحة والسكان اي جزيرة قبرص التي تعد ٤٠٠ الفاً، نجد انها اذا ارادت ان تتفادى التقسيم الكامل فهي سائرة حتماً نحو اتحاد فدرالي بين القبارصة اليونان والأتراك

عدم كفاءة اللبنانيين: الإعتراض الثالث الذي الححت اليه هو قول المعترضين، بعد اقرارهم بأن صغر المساحة لا يحول دون الفدرالية، ان اللبنانيين ليسوا بمستوى الشعب السويسري ليستطيعوا ممارسة الحكم الذاتي. ويفترض هذا الإعتراض سلفاً ان الدولة المركزية الموحدة لا تحتاج الى كفاءات ويمكن ان يحكمها المتخلفون والجهلة وانها صالحة للشعوب المتأخرة بخلاف الدولة الفدرالية. والجواب انه اذا كان الشعب غير ناضج لحكم نفسه في أقاليمه الصغيرة فكيف يمكن ان يكون صالحاً لحكم نفسه في الدولة الكبيرة؟ ان المعترضين لا يرمون الى هذه المعاني لكن هذا هو مدلول كلامهم عندما يقولون ان الشعب اللبناني غير ناضج للحكم المحلي

ومع ذلك فلنقبل التحدي حول كفاءة اللبنانيين دون ان نضعهم في مصاف السويسريين. فنجد انهم يستحقون ان يكونوا على الأقل بمستوى اهل رأس الخيمة وام القوين وعجمان الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. واللبنانيون يستحقون أيضاً ان يكونوا بمصاف الأكراد الذين يمارسون حكماً ذاتياً في شمال العراق، وبمصاف الزنوج الإفريقيين الذين يمارسون أيضاً حكماً ذاتياً واسعاً في جنوب السودان بأواسط افريقيا السوداء. وليسمح لنا المعترضون ان نضع اللبنانيين بمستوى سكان جزر الفيليبيين الجنوبية الذين تجهد بعض الدول العربية للحصول على حكم ذاتي واسع لهم ضمن دولة الفيليبين. واخيراً، فاللبنانيون ليسوا اقل كفاءة أو ادنى مستوى من سكان بعض مقاطعات البرازيل التي تشكل دولة فدرالية.

فقر لبنان: الإعتراض الرابع الذي صادفته هو ان لبنان دولة ليست غنية بالموارد الطبيعية ولا تستطيع تحمل تكاليف الفدرالية التي تكرر الدوائر الحكومية المتماثلة في كل اقليم ذي استقلال محلي وتزيد بذلك عدد الموظفين والنفقات الإدارية. وهذا صحيح. لكن يقابله ان بعض الأقاليم اللبنانية الآن تكاد لا تدفع ضرائب وتعتمد لدرجة كبيرة على الضرائب التي تدفعها اقاليم اخرى. فاذا طبقنا الحكم المحلي تضطر هذه الأقاليم ان تجبي من اهاليها الضرائب اللازمة لادارتها وتختصر نفقاتها الإدارية لتتناسب مع ميزانيتها. ثم انه من المفروض ان تكون رقابة المواطنين على الإنفاق العام اشد في الحكم المحلي منها في العاصمة بيروت حيث يهدر كثير من الأموال العامة الآن على أمور غير منتجة. وبالنهاية، فان بلداً أصبح أرقى بلد في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد ومستوى معيشته، لا يسمى بلداً فقيراً، وهو قادر بجهد ابنائه، ان يتحمل مصاريف استقلال بلده وتنظيمها الفدرالي.

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة ان تبرز الوقائع التي اظهرتها الحرب، وان توضح بعض المعاني والشعارات المستعملة وان تستخلص النظام الإتحادي الفدرالي كحل لمشاكل لبنان القائمة والمستمرة. ولعلها توقفت بعض الشيء. والمهم بهذا الظرف بالذات توعية المواطنين انصار الجبهة اللبنانية، وتوجيههم بوضوح نحو المستقبل المرغوب نظراً للبلبلة التي تسود صفوفهم بسبب المواقف المتغايرة التي أشرت الى بعضها.

ويبقى الأمر الملحّ هو اتخاذ موقف سياسي واضح من مستقبل لبنان واعلانه والدعوة له.

جبران شامية

دار الابحاث والنشر

الرابية ـ لبنان ١٩٧٧/١/١١

محاضرة الشيخ بشير الجميّل حول الوحدة اللامركزية

في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٧، نظم مجلس كسروان - الفتوح الثقافي مناظرة، اشترك فيها السادة، الدكتور زكي المزبودي، الشيخ بشير الجميل، شاكر أبو سليمان وماجد حماده.
في المناظرة ألقى الشيخ بشير الجميل كلمة، لا يزال النقاش يدور حولها حتى اليوم. وفيما يلي نص الكلمة:

الذين يرفضون الاتعاظ من أحداث التاريخ يجربهم التاريخ مرات أخرى، وكل تجربة تكون اقسى من سابقاتها. . .
اقول هذا لأننا بدأنا نلاحظ ضياع اللبنانيين في دوامة الصيغ السياسية بعدما ضاعوا سنتين في دوّامة المعارك العسكرية ونلاحظ أيضاً أن الاختلاف الذي كان سائداً قبل الأحداث حيال ما اذا كانت الصيغة ماتت ام لا، يسود حالياً تجاه ما اذا كانت صيغة جديدة ستولد ام لا. باعتقادنا ان هذه الصيغة بدأت تنهار أمام أعين اللبنانيين والعرب والعالم منذ سنة ١٩٥٨، يومها، نشبت حوادث دامية، اتخذت طابعاً طائفياً بسبب الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين على موقف موحد من المدّ الناصري وأمور سياسية وقومية أخرى. واذا كانت سنة ١٩٥٨ تاريخ اصابة صيغة ١٩٤٣ بداء السرطان فان سنة ١٩٧٥ تعتبر تاريخ موتها. . . وكان كل تطويل بعمر الصيغة المريضة تقصيراً من عمر اللبنانيين وإبقاء المجال واسعاً لتعاقب الأزمات وتعميق الانقسامات. اذن نرفض الآن صيغة ١٩٤٣ لأننا نرفض الاستمرار موحدين شكلياً ومنقسمين واقعياً، ونسعى إلى صيغة جديدة توحد فعلياً. حين كان زعماؤنا يتغنون بالوحدة الوطنية والانصهار النفسي والتعايش الأخوي كان انقسامنا يزداد يوماً بعد يوم.
اليوم يمكننا التحدث عن وحدة وطنية. فاللبنانيون متوحدون في هذه اللحظات أكثر من اي يوم مضى. لقد كوتهم ويلات الحرب. لكن هل يعمر هذا الشعور؟ بعد كل تجربة دموية كانت تطل براعم الوحدة، لكن سرعان ما كانت تختفي فور استتباب الأمن وجفاف الدماء والدموع وبدء الممارسات السياسية.
بعد مجازر ١٨٤٠ برزت الوحدة الوطنية في صك عامية انطلياس، لكن سرعان ما انقسم اللبنانيون من جديد سنة ١٨٦٠. سنة ١٩١٤ واجه اللبنانيون المشانق معاً، لكن سرعان ما طالبت فئات بالوحدة السورية سنة ١٩١٩. سنة ١٩٤٣ تظاهر اللبنانيون ضد الفرنسيين من أجل الاستقلال لكن سرعان ما انقسموا تجاه المد الناصري الوحدوي سنة ١٩٥٨. بعد الثورة قالوا لبنان واحد لا لبنانان، لكن سرعان ما اصبح هذا اللبنان أكثر من لبنانين، أمام مشكلة الوجود الفلسطيني.
الآن تطلع أصوات تؤكد ان الولاء للبنان هو فوق كل ولاء لكن من يضمن عدم تكرار المأساة مرة أخرى بأشكال جديدة وفرقاء جدد. اعتقد ان مائة وسبعة وثلاثون سنة من التجارب والاختبار كافية لان تبحث الآن عن أسس جديدة تؤمن مستقبلاً آمناً ومستقراً. لذلك شاركت شخصياً في قتل الصيغة السابقة وطعنتها بخنجر في صدرها، ودفنتها ورميت التراب على نعشها ووضعت حراساً على باب قبرها حتى لا تقوى على القيام مرة ثانية. بعضنا ينتظر اليوم الثالث، لن يأتي. انتهت التمثيلية، ايها السادة، واحترق المسرح وسقط الممثلون، ولم يبق إلا القادة الحقيقيون الذين لا يصدقون يعاكسون مسيرة التاريخ السياسي، يعيقون تقدم المجتمع ويعرقلون تعاقب الأجيال ويتنكرون للتغييرات الطبيعية.
من جهتنا سنتخطى هولاً. العالم بعد الطوفان غير العالم قبل الطوفان، لبنان بعد الاحداث سيكون غير لبنان قبل الأحداث. ايعقل، ايعقل ان تقوم حرب تدوم سنتين، يسقط بخلالها حوالي ستين الف شهيد وقتيل، يهجر حوالي نصف مليون مواطن، يدمر ثلث لبنان يحرق ثلث بيروت، ينهار الاقتصاد، تتعطل المؤسسات يتمزق الجيش، تحتل الثكنات، تخرج دول وتدخل جيوش. . . ايعقل ان يحصل كل ذلك ونستمر نرد كالببغاء: «كل شيء على ما يرام سيدتي المركيزة».
بعضاً من الواقعية أيها السادة. لنعترف معاً ان التناقضات التي تجمعت في الصيغة السابقة كانت قنبلة حملتها في احشائها وقضت عليها. فالصيغة ترتكز على دستور علماني يصلح لدولة وحدوية هو دستور سنة ١٩٢٦، وعلى ميثاق طائفي يصلح لدولة اتحادية هو ميثاق ١٩٤٣.
قبل الاحداث دعا نصف لبنان إلى اسقاط الميثاق على أساس أن الزمن تخطاه، فتمسك به النصف الآخر، وكنا منه اليوم سقط الميثاق بفعل عاملي الزمن والأحداث، وعوض أن نتفق حيال هذا الموضوع اختلفنا، فالنصف الذي كان يريد تغيير الميثاق أصبح يتمسك به، والنصف الذي كان يتمسك به بات ينقضه. هذه ظاهرة تؤكد الانقسام الذي كان يضلل حياتنا بغض النظر عن العوامل الخارجية.

صحيح أن الفلسطينيين يتحملون مسؤولية تفجير الحرب الأخيرة، لكن من السذاجة اعتبار ان كل مشاكلنا تحل برحيل الفلسطينيين او تحييدهم. التناقضات بين اللبنانيين والفلسطينيين تناقضات طرفية، سياسية عسكرية أما التناقضات

بين اللبنانيين فهي تمتد إلى التكوين النفسي والانتماء الحضاري والاختيار القومي. واذا كان حل مشكلة الفلسطينيين في لبنان يقوم على عودة الفلسطينيين إلى دولة ينتظرون قيامها أو على توزيعهم على الدول العربية، فليس في ذهن أحد اللبنانيين ان يرحل بعضنا البعض او يوزع بعضنا البعض. لبنان وطن جميع اللبنانيين ـ كان، هو الآن، وسيبقى. اذن تعالوا نبحث سوية عن صيغة جديدة تؤمن بقاءنا معاً. وفي هذا المجال يجدر بنا أن نتلافى أمرين: ـ

أولاً: لا يجب ان يستغرق الوقت المعطى لولادة صيغة جديدة الوقت ذاته الذي استغرقه سقوط الصيغة القديمة لأن تطويل الوقت من شأنه تعريض البلاد لانتكاسات امنية لا تحمد عواقبها كما يجعل الولادة صعبة ويزيد من احتمالات الانفجار.

ثانياً: من الأفضل ان لا تستدعي ولادة الصيغة الجديدة تضحيات بشرية ومادية على قدر التضحيات التي استدعتها وفاة الصيغة السابقة. بتعبير آخر، على اللبنانيين ان يجهدوا انفسهم لتلافي التصادم العسكري أثناء البحث عن الوفاق السياسي...

بات واضحاً ان الوحدة المركزية ادت إلى تضارب في الصلاحيات والمسؤوليات اسهم في تفجير التناقضات. لذلك نبحث عن وحدة لا مركزية تحدد الصلاحيات وتوزع المسؤوليات فتسهم في تنفيس التناقضات. وامر طبيعي ان تشمل اللامركزية الشؤون التي كانت موضع خلاف في ظل المركزية الحالية. أعني الشؤون الادارية والأمنية والمواقف السياسية والأحوال الشخصية والبرامج التربوية. تخوف البعض من هذه الوحدة اللامركزية واعتبرها تؤدي عاجلاً ام آجلاً إلى التقسيم جوابنا على المتخوفين واضح، عملي وعلمي.

لن يجد هؤلاء في مجلدات العلوم السياسية اي مستند يدعم وجهة نظرهم. فالتجارب اثبتت ان الوحدة المركزية ادت في عدد من الدول إلى نظام اتحادي، وعلى سبيل المثال النمسا يوغسلافيا، الاتحاد السوفياتي، المانيا الغربية، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، وفنزويلا وكندا على الطريق. بينما أدى النظام الاتحادي في دول أخرى إلى وحدة إنصهارية مثل تشيكوسلوفاكيا، كولومبيا، وحدة جنوب افريقيا، اندونيسيا واكوادور. من هنا نستنتج ان مجالات التقسيم والاجتزاء في الدول ذات الوحدة المركزية أوسع مما هي عليه في الدول ذات الوحدة اللامركزية ففي الوقت الذي كانت دول اتحادية تتوحد كانت دولة وحدوية تنقسم. على صعيد آخر يمكن تطبيق الوحدة اللامركزية في الدول الكبيرة كما تستوعبها الدول الصغيرة وتصلح لدولة ذات نظام اشتراكي كما تصلح لدولة ذات نظام آخر. ان اعتماد لبنان صيغة الوحدة اللامركزية لا تحتمه الجغرافيا بل طبيعة الانسان اللبناني بكل جوانبها وتنبثق من هذه التعددية التي تغني وجودنا. فهناك تعددية دينية موزعة على سبع عشرة طائفة وتعددية طائفية موزعة على ديانتين مسيحية واسلامية. وهناك تعددية قومية تبرز في التوق العلني او السري نحو وطن قومي مسيحي أو وطن قومي إسلامي او وطن قومي سوري او وطن قومي عربي، ناهيك مؤخراً بمحاولة إنشاء وطن قومي فلسطيني بديل.

وهناك تعددية ثقافية وتربوية عمقتها علاقاتنا المتفاوتة بالثقافتين الشرقية ،الغربية، وانعكست على تحديد البرامج التربوية. وهناك تعددية اثنية، ذلك ان اللبنانيين ليسوا من أصل واحد، ولكن تمنّينا ان يقبل كل اللبنانيين بمشروع الزواج المدني ليتم الانصهار الانساني ـ الاجتماعي الحقيقي. وهناك تعددية اجتماعية [illegible] تنحدر من الواقع الديني والحضاري والاقتصادي ومن التوزيع الديمغرافي على المحافظات. واثبتت التجربة من سنة ٤٣ حتى اليوم ان صيغة الوحدة المركزية لم تنجح في صهر هذه التعدديات المتنوعة، فكانت الواحدة تعرقل تفتح الأخرى، ولم تستطع أيضاً ان تجد تناغماً إيجابياً يخفف من حدتها. لذلك نطرح صيغة الوحدة اللامركزية لتألف بين التعدديات.

علمياً كيف يتحقق هذا المشروع؟

اولاً ـ لن يصبح لبنان عدة دويلات طائفية يجمعها نظام اتحادي بل محافظات جغرافية توحدها دولة واحدة وتنسق بين مصالحها.

ثانياً ـ يكون لكل محافظة بنيتها التحتية Infra-structure بحيث تنشىء أجهزتها الادارية والأمنية والتربوية ووسائل اتصالها بالعالم، وتحدد شروط التجنس وتملك الأجانب تنقلهم إنطلاقاً من واقعها وحاجاتها، كما تتمتع كل محافظة بحق التفاعل مع الثقافات التي تختارها إضافة إلى المنهاج التعليمي المشترك.

ثالثاً ـ تنتخب كل محافظة هيئتها التمثيلية ومحافظتها مع عمدته، مقابل جيش موحد وبرلمان مركزي وحكومة مركزية ورئيس واحد لدولة واحدة.

يناط بالحكم المركزي المسؤوليات التالية: ـ التنسيق بين مختلف المحافظات. ـ تنفيذ السياسة الخارجية. ـ تحقيق السياسة الدفاعية المشتركة. ـ المحافظة على نقد واحد.

● ماذا ننقذ باعتمادنا هذه الوحدة اللامركزية؟ ننقذ وحدة الدولة والأمة والوطن على حساب وحدة المسؤوليات والصلاحيات، ونعتقد أن الوحدة الأولى أهم بكثير من الوحدة الثانية ان الوحدة اللامركزية تقرب من جديد بين اللبنانيين وتعطيهم فرصة أخرى لإعادة التوحيد الكلي الذي نريده. ولقد وجدنا في هذه الصيغة الجديدة مظهراً ديمقراطياً حديثاً، يتّسم بالمرونة وبشكل يجعل الوحدة اللامركزية تتكيف مع كل الفئات والمعتقدات، ومع مختلف الذهنيات ومستويات التطور لا شك ان لهذه الصيغة التي نطرحها للمناقشة والاعتماد، حسنات قلما نجدها مجتمعة في صيغة واحدة أخرى. وأبرز هذه الحسنات:

أولاً ـ من شأن الوحدة اللامركزية ان تساوي بين كل الطوائف اللبنانية، وتعيد الدور السياسي التاريخي للشيعة والدروز كما تحافظ على دور السنة والمسيحيين

ثانياً ـ توفق بين التمثيل الديمقراطي التعددي وبين الامتداد الديمغرافي العددي فلا يشوه أحدهما الآخر.

ثالثاً ـ تفسح المجال أمام بروز قيادات سياسية جديدة بصورة مستمرة دون التأثر بعوامل الزعامات التقليدية والمركزية.

رابعاً ـ تؤمن للبنانيين كل اللبنانيين كرامتهم التاريخية وحرياتهم التقليدية إذ تلقي ظلال الأمان والاطمئنان في نفوس كل الفئات بحيث يستطيع المسيحي ان يمارس حضارته المسيحية والمسلم حضارته الاسلامية دون مضايقات متبادلة وبذلك لا تعود اي فئة تشعر بالغبن او بالخوف أو أنها محكومة من الأخرى. بمعنى آخر تصبح كل فئة الأولى في محافظتها والثانية في لبنان.

خامساً ـ تنمي صيغة الوحدة اللامركزية أوضاع الأطراف كالبقاع والجنوب وعكار اقتصادياً وعمرانياً وتحيي النشاطات المختلفة في القرى والريف فيتكامل اقتصاد اللبنانيين ويجد أسواقه المناسبة والمشجعة.

سادساً: لا يعود يؤدي تدخل فريق ثالث غريب بين اللبنانيين إلى تعطيل النظام والحياة العامة وتوفيق نبض السلام فيتقاتل اللبنانيون بين بعضهم البعض أو بين بعضهم من جهة وبعضهم الآخر مع الفريق الثالث من جهة ثانية أما الحكم فيتحرر في الأزمات وأثناء تقرير المصير من معادلة الاختيار بين «اهون الشرين» مثلما حصل سنة ١٩٦٩ باتفاقية القاهرة. وبالمناسبة نؤكد أننا نرفض أن يتقلص دورنا في محيطنا ليصبح مثل دور سويسرا في محيطها الأوروبي، نحن حريصون على تعزيز دور لبنان عربياً متوسطياً وعالمياً. هذا الحرص ينبع من شعورنا بالانتماء إلى محيط لنا عليه الفضل الكبير حضارياً وحتى عسكرياً وإذا كنا سنتحاشى الانزلاق في سياسة المحاور فاننا نأبى أن نكون تينة يابسة تمر عليها الفصول دون ان تحرك فيها الحياة والحركة والثمرة فاللبنانيون شعب فاعل متحرك منفتح ومؤثر.

هكذا نتمثل لبنان بعد التضحيات أقول بعد التضحيات وليس بعد الأحداث لأن أي قرار يتخذ وأي مرسوم يصدر وأي اختيار مستقبلي يستقر الرأي عليه يجب ألا ينطلق من واقع الدمار ورؤية الخراب اللذين خلفتهما الأحداث بل من تحسس المعنويات والمعاناة والاعانات ومن رؤية مستقبلية بعيدة النظر. ان المنطلق الأول مادي بنياني بينما المنطلق الثاني إنساني معنوي ومثالي. ونحن قادرون على الانطلاق معاً بلبنان الجديد ولن نتوقف عند نظريات الظروف الملائمة والظروف غير الملائمة. هذه مواقف اتكالية وضيعة تمقتها الظروف ليست مع احد. تريدها معك أعمل لها. لنقرر مشيئتنا بغض النظر عن لعبة الكبار ووكلائهم وعملائهم ولنتحرك على ضوء اختياراتنا حينئذ تصبح الظروف ملائمة ومطواعة. من جهتنا كقوات لبنانية نعتبر ان باستطاعتنا تحويل الظروف لصالح تطلعاتنا لأننا على استعداد دائم للنضال من أجل اختيارات نؤمن بها ونرتاح اليها. لقد اثبتنا ذلك، ان الظروف التي قاتلنا فيها وصمدنا، في بدء الحوادث لم تكن ملائمة هي أيضاً من الناحيتين العسكرية والسياسية، ومع ذلك استطعنا تغيير اتجاه الأحداث ونتائجها واقمنا ميزاناً جديداً للقوى أدهش متتبعي بل أقول مخططي الأزمة في لبنان. وكما استطعنا عسكرياً ان نجعل الظروف مناسبة بشكل او بآخر علينا حالياً ان نجعل الظروف السياسية مناسبة لإقرار اختياراتنا المستقبلية. والسلام.

وثيقة الخطوط العريضة لتحرك المجلس النيابي[1]

ايضاح. بعد حرب السنتين وعودة الحياة نوعاً ما إلى المؤسسات الدستورية مع بداية عهد جديد برئاسة الرئيس الياس سركيس راح المجلس النيابي يتحرّك لوضع قواسم مشتركة لبناء لبنان جديد، فتألفت لجنة باسم «لجنة المبادرة النيابية» ابدت في ٢١/٣/١٩٧٧ «ارتياحها إلى الأجواء القائمة، وإلى التحسّن المطرد الذي من شأنه القضاء على الانفعالية والعصبية ليحلّ محلّها التعقّل والتفكير الموضوعي المسؤول».

[1] ـ راجع صحف ١٩٧٧/٣/٢٢

وقررت بالنسبة الى الصيغة السياسية الجديدة، العمل على تحقيق الغايات والخطوط العريضة الآتية:
اولاً: المشاركة في المسؤولية بين كل الطوائف.
ثانياً: تبني الاستفتاء الشعبي كأساس للحكم، وبخاصة حول القضايا المصيرية والحياتية.
ثالثاً: تعزيز العمل السياسي المنظم وجعل الاحزاب المنظمة قادرة على الفعل في الواقع السياسي.
رابعاً: القضاء على التفاوت الطبقي والاجتماعي بين مختلف الفئات.
خامساً: اقامة التوازن بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية.

مقتطفات من حديث الرئيس رشيد كرامي
لجريدة «النهار» حول الأوضاع العامة في البلاد - ((٧/ ٤/ ١٩٧٧)

س - ما رأيك في ما يطرح من صيغ كونفدرالية او لا مركزية سياسية للبنان الجديد؟ وكيف ترى انت لبنان الجديد؟

ج - اننا جميعاً ننشد لبنان الجديد، ولكن على اسس مدروسة وبعيداً عن التشنج والتعصب والفئوية والطائفية. فلبنان الجديد اولاً يجب ان يبنى على المحبة والوحدة والعلم والعدالة والمساواة. اما اذا كان كل منا يريد ان يجتهد لنفسه ومن اجل مصلحته ضارباً عرض الحائط بمصلحة الآخرين، فهذا ليس في شيء من لبنان الجديد.

وبعد ذلك ان التطور هو عملية لا بد منها. فالحياة في حد ذاتها تطور مستمر. ولا يمكن حسب سنن الحياة قلب الواقع رأساً على عقب. ان واقعنا هو على ما هو عليه، فاذا كنا نريد ان نخرج منه الى وضع افضل فلا بد من تشخيص امراضنا ووصف العلاج الصحيح لها.

انا اقول ان لبنان يجب ان يبنى على المحبة والا ندخل عنصر الطائفية في بناء الدولة. ولست ادري لماذا يطالب البعض بالعلمنة تعجيزاً عندما نطالب نحن بالغاء الطائفية السياسية. فاذا كنا نريد ان نمنع التطور الذي يؤدي إلى خلق هذه اللحمة الحقيقية وصهر المواطنين في بوتقة واحدة، فعلينا الا نطلب المتعذر بل ان نعمل الممكن. فخيرلنا ان نحقق بعض ما فيه تقدمنا ووحدتنا، من ان يعجز بعضنا بعضاً بغية تفويت كل الفرص المتاحة. وعندما نقول باللامركزية على اساس تلبية حاجات المواطنين وتأمين الخدمات لهم وتقريب الادارة منهم، يقابلوننا باللامركزية السياسية. فاذا كنا جادين فعلاً في خلق لبنان الجديد، فليس بمثل هذه العقلية والأساليب نصل الى ذلك. لنضع العلم والواقع معاً ولنبحث في افضل السبل التي تؤمن لهذا الشعب ما يريده من وحدة واستقرار وتقدم وازدهار.

س - يرى البعض في قيام «التجمع الاسلامي» و«الجبهة اللبنانية» محاولة للعودة الى تحالف قطبي الصيغة القديمة، اي الى السنة والموارنة من دون اخذ التطورات السياسية والاجتماعية، في الاعتبار سواء على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد الديموغرافي لدى الطوائف الاخرى، فهل هذا صحيح؟

ج - هذا ابعد ما يكون عن تفكيرنا وعن الواقع. فانا، في الحقيقة، من انصار الجبهة العريضة بطريقة أو باخرى، اي مع قيام هيئة تمثل مختلف المؤسسات والهيئات العاملة على الصعيد السياسي العام لكي تتدارس الأمور في ما بينها وتتفق على ما يحقق مصلحة هذا الشعب. فكيف يجوز ان يقال ان مجرد قيام «تجمع اسلامي» و«جبهة لبنانية» هو من اجل تكريس الموضوع على النحو الذي ذكرت، اي سنة وموارنة؟ بالعكس نحن نعتبر ان كل الطوائف يجب ان تشعر بالطمأنينة وتشعر بذاتيتها وبحقوقها، وان الجميع سواسية امام الواجب والمسؤولية. وفي هذا الاطار يجب ان يكون التعاون. وكل عمل لا يحقق هذا التكامل ويخلق هذا التعاون، لا يحقق المصلحة الوطنية العليا.

س - ما هي رؤياك لمستقبل الاوضاع في لبنان، وهل تعتقد ان التوتر سيزول قريباً؟

ج - ان ربط قضية لبنان بقضية الشرق الأوسط هو ربط لا يجوز ان نقف عنده من دون العمل على فكه. وعلى اللبنانيين ان يوحدوا صفوفهم. فما حل بهم حتى الآن هو من البشاعة والضخامة بحيث يحتم علينا ان نعيد النظر في كل ما هو جار ليلتقي بعضنا بعضاً، اذ علينا ان نعيش على هذه الأرض، وليس فقط ان نعيش في مثل ما نحن فيه من شقاء واسى، بل ان نعيش وان نجعل من حياتنا هناء وعدالة وازدهاراً.

س - كيف ترى فك الارتباط بين مسألة لبنان ومسألة الشرق الأوسط؟

ج - الامر بسيط. الشعب الفلسطيني يناضل من اجل العودة وفي سبيل حقوق مشروعة اعترف بها العالم اجمع. فما لم

ننته من التنفيذ، وان بعد وقت، نبق على ما نحن عليه من تشنج وتقاتل وكل هذه الماسي التي نسببها لمواطنينا وشعبنا. فيجب ان يثق بعضنا ببعض، ونعود الى اصالتنا ومحبتنا. ولا استطيع ان اتصور اننا عاجزون عن ايجاد الحلول لقضايانا مهما كانت شائكة.

مقتطفات من حديث النائب طوني فرنجية
لوكالة الأنباء الصحفية حول اتفاق القاهرة ومسؤولية العرب
والوفاق السياسي وقضية الجنوب
١٩٧٧/٦/٢٣

س ـ هل ترى ان الحوار الفلسطيني مع بعض الشخصيات اللبنانية، اذا صح التعبير، يمكن ان يؤدي إلى نتائج ايجابية بالنسبة إلى الحلول المتوخاة؟

ج ـ كل عمل فردي لا يمكن ان يؤدي إلى نتيجة، وقد حصلت اجتماعات كثيرة قبل اليوم، على هذا الشكل ولم تسفر عن اية نتيجة. وما دام لم يحصل اي ارتياح من قبل المسيحيين، في لبنان، الى تنفيذ اتفاقية القاهرة فان اي حوار يعتبر باطلاً سلفاً وبالتالي فان كل محاور «بيكون عمال يغش نفسه».

س ـ كثرت الآراء وتضاربت الاجتهادات حول طريقة تنفيذ اتفاق القاهرة فكيف ترى الطريقة المثلى لهذا الغرض؟

ج ـ لبنان دولة ذات سيادة، وذات استقلال تام وهي التي تقرر كيف يجب تنظيم العلاقات مع الأجنبي على الأراضي اللبنانية.

س ـ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة تناولت تنفيذ اتفاق القاهرة فهل ترى ان هذه المقررات ما زالت صالحة للتنفيذ؟

ج ـ هذا يعود الى الدول التي وقعت على هذه المقررات والتاريخ هو الذي يدين كل مخطىء وذات يوم التاريخ سوف يحاكمهم اذا اخطأوا.

س ـ سؤال حول وضع الجبهة اللبنانية . لماذا لم يحضر الرئيس سليمان فرنجية اجتماع الجبهة الذي عقد في بكفيا؟ وهل يعبر عدم حضوره عن موقف معين؟

ج ـ هذا السؤال وجهوه الى الرئيس سليمان فرنجية.. وهو يمثل نفسه وانا امثل نفسي.

س ـ على صعيد الجبهة ايضاً . الحوار الفلسطيني اللبناني شمل احدى شخصيات الجبهة فما هو رأيك في ذلك؟

ج ـ انني اتألم عندما ارى ان هناك «قسماً» من الجبهة اللبنانية اجتمع مع الفلسطينيين... ونحن مفهومنا للسياسة لا يعني المكاسب فقط، في بعض الأحيان يمكن المسؤول السياسي يواجهه صعوبات الا انه اذا لم يكن بامكانه ان يتحمل هذه الصعوبات فمن الأفضل ان «لا يشتغل» في السياسة.

س ـ الأوضاع اللبنانية بصورة عامة كيف يمكنك تقييمها في ضوء مرور بضعة اشهر على بداية عهد جديد؟

ج ـ كل ما باستطاعتي ان اقوله حتى الآن هو اننا في حالة وقف اطلاق نار.

س ـ يعني مجرد هدنة؟

ج ـ نعم مجرد هدنة. . ولم يتم حل اي امر اساسي من الأمور الأساسية التي كان من المفروض ايجاد حلول لها في اول شهر بعد وقف اطلاق النار كالأمور التي وقع عليها رؤساء الدول العربية.

س ـ على هذا الأساس يمكن القول انك متشائم؟

ج ـ متشائم؟ لست متشائماً لأن بامكاننا ان نفعل شيئاً جديداً كل يوم.. ولكن بكل صراحة اقول ان القضية «ما انحلت».

س ـ هل هناك: في نظرك، ما يشير الى امكان الانتقال من حالة وقف اطلاق النار الى حالة سلام دائم؟

ج ـ يوم سمعنا ان الدول العربية ستوكل المهمة الى سوريا تفاءلنا وفي اعتقادي ان رأساً واحداً يمكن ان يحل اي قضية افضل من حلها عن طريق اربعة او خمسة رؤوس.

س ـ هناك من يتوقع استمرار قوات الردع حتى عام ١٩٧٨؟

ج ـ لا يمكننا ان نستغني عن قوات الردع طالما اننا لا نملك القوات اللبنانية المطلوبة لتهدئة الموقف لماذا نضحك على بعض.

● المادة السادسة:

١ ـ النظام المالي للدولة الفدرالية، لا سيما صلاحيات كل من الدولة الفدرالية والاقاليم في موضوع الضرائب والرسوم، يحدد بموجب قانون دستوري فدرالي خاص، يُسمى القانون الدستوري للشؤون المالية

٢ ـ كي تساعد الاقاليم الضعيفة النمو أو ذات الدخل الضريبي الضعيف على أن تقوم بفعالية بالمهام العائدة لها، تقدم لها الدولة الفدرالية اعانات مالية، لتغطية بعض النفقات، أو لتأمين تمويل بعض البرامج الخاصة.

٣ ـ سيكون نظام الاقاليم الضريبي أخف عبئاً من النظام المعتمد في أراضي بيروت الفدرالية.

● المادة السابعة:

١ ـ في الحالات التي تكون فيها الدولة الفدرالية صالحة لوضع تشريع مبدئي، يكون الاقليم صالحاً لوضع تشريع تكميلي.

٢ ـ يمكن للقانون الفدرالي أن يحدد مهلة ستة أشهر لاعداد القانون التكميلي وبعد انقضاء هذه المهلة، تضع الدولة الفدرالية القانون التكميلي، الذي يبقى نافذاً حتى صدور قانون الاقليم.

● المادة الثامنة:

١ ـ تُمارَس المهام التنفيذية الفدرالية في الاقليم، اما مباشرة بواسطة مندوبي الدولة الفدرالية، ضمن حدود اختصاصهم الدستورية، واما بواسطة حاكم الولاية والمندوبين الخاضعين له، بموجب تفويض من الدولة الفدرالية وتحت رقابتها.

٢ ـ لكن المهام التنفيذية المتعلقة بالشؤون الواردة أدناه لا يمكن أن تُفوض، بل يجب أن تتولاها كلياً الاجهزة الفدرالية: الدستور الفدرالي، الشؤون الخارجية، تنظيم السلطات الفدرالية ونظام المندوبين العامين الفدراليين، المالية الفدرالية، سكك الحديد، البريد والاتصالات البعيدة المدى.

● المادة التاسعة:

١ ـ يتكون علم الدولة الفدرالية من خطين حمراوين أفقيين، يحيطان بخط أبيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء.

٢ ـ يتكون رمز الدولة الفدرالية من رسم مؤلف من خطين حمراوين أفقيين، يحيطان بخط أبيض، تظهر في وسطه أرزة خضراء. وسوف يظهر هذا الرمز في جميع الادارات العامة الفدرالية والاقليمية.

٣ ـ يظهر علم الدولة الفدرالية إلى جانب علم الاقليم، في جميع المناسبات.

● المادة العاشرة:

١ ـ التجنيد الوطني، العسكري والمدني، هو الزامي بالنسبة لجميع اللبنانيين،دون أي تمييز ودون تفريق في الجنس. وينظم بموجب قانون فدرالي.

٢ ـ يكلف الجيش الفدرالي حماية حدود الجمهورية. وعندما تطلب السلطة المدنية المختصة مساعدته وتعلن حالة الطوارىء أو حالة الحرب، يصبح الجيش الفدرالي مدعواً إلى حماية المؤسسات الدستورية، وإلى المحافظة على النظام والأمن في الداخل وعندما تحدث كوارث، لها أبعاد استثنائية، يدعى الجيش إلى تقديم مساعدته.

٣ ـ يتألف الجيش الفدرالي من الوحدات المقاتلة التابعة للاقاليم، ومن جميع اللبنانيين، الذين هم ملزمون، وان كانوا غير منتمين إلى هذه الوحدات، بتأدية الخدمة العسكرية. يتلقى كل جندي مجاناً عدته العسكرية، ويبقى السلاح بحوزة الجندي، ضمن الشروط المحددة في القانون الفدرالي الخاص بالخدمة الوطنية.

٤ ـ يحدد القانون الفدرالي المتعلق بالخدمة الوطنية مساهمة الاقاليم في اختيار وتعهد واسكان أفراد الجيش الفدرالي، كما في التقديمات، التي هي ضرورية له.

٥ ـ الجيش هو بتصرف الجمعية الفدرالية. وفي الحالات التي لا يحصر القانون التصرف المباشر بها، يوكل هذا التصرف إلى الحكومة الفدرالية، أو، في حدود الصلاحيات التي منحته اياها هذه الاخيرة، إلى وزير الدفاع الفدرالي. وتتصرف الأقاليم بالقوى العسكرية التابعة لأراضيها، إلى الحد الذي يجيزه القانون الفدرالي حول الخدمة الوطنية.

● المادة الحادية عشرة:

١ ـ تلغى الامتيازات على أنواعها.

٢ ـ يحظر منح امتيازات جديدة، كالآتية:

أ ـ استعمال التسميات الشرفية والالقاب والصفات الخاصة الممنوحة للأشخاص، للمندوبين العامين وللشخصيات الكبيرة في الدولة.

ب ـ حمل الشارات المميزة.

ج ـ اطلاق اسم شخص حي على مؤسسة وشارع وساحة عامة، ومنح لوحات خاصة للسيارات، حتى لو كانت سيارات رسمية. ستحمل وحدها آليات المعتمدين الدبلوماسيين والجيش والبوليس وسيارات الاسعاف وسيارات التاكسي، شارات فارقة.

٣ ـ حمل الأوسمة، أياً كان مصدرها، ممنوع. تلغى الاوسمة اللبنانية، المدنية والعسكرية.

٤ ـ أعضاء السلطات الفدرالية والاقليمية، وأفراد الجيش وأفراد البوليس والوظائف العامة الفدرالية والاقليمية، لا يمكنهم أن يقبلوا من الحكومات الاجنبية لا ألقاباً ولا أوسمة ولا هدايا ولا مرتبات أو معاشات سنوية، تحت طائلة سقوط حقوقهم.

٥ ـ قواعد التصور والبروتوكول في الاحتفالات الرسمية تحدد بمرسوم.

● المادة الثانية عشرة:

١ ـ تتعاون الاحزاب في تكوين ارادة الشعب السياسية ينظم القانون تأسيسها. ويجب أن يكون تنظيمها الداخلي متوافقاً مع المبادىء الديمقراطية. وعليها أن تؤدّي علناً كشفاً عن مصادر تمويلها.

٢ ـ الاحزاب التي تميل، ببرامجها أو تصرفها، إلى المساس بالنظام الدستوري، أو إلى تعريض وجود الجمهورية للخطر، هي لا دستورية. ويعود للمحكمة الدستورية العليا أمر البت في موضوع لا دستوريتها.

الجزء الثاني: الجمعية الفدرالية

القسم الأول: المجالس

● المادة الثالثة عشرة: السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية. وتضم هذه مجلس الشعب ومجلس الاقاليم.

● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الأولى):

١ ـ يتألف مجلس الشعب من خمسين نائباً مسيحياً وخمسين نائباً مسلماً، يمثلون الشعب اللبناني بأسره

٢ ـ يتم انتخاب نواب مجلس الشعب، بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة الاغلبي، وفي دورة واحدة، مع امكانية التشطيب. ويشكل كل اقليم وحدة انتخابية.

٣ ـ يُنتخب مجلس الشعب لمدة ثلاث سنوات، ويُجدد كلياً في كل مرة.

● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثانية):

١ ـ يتكون مجلس الشعب من مئة نائب للشعب اللبناني، بمعدل نائب واحد لكل (. . .) ألف نسمة أو لكل شطر يزيد على (. . .).

● المادة الرابعة عشرة (الصيغة الثالثة):

١ ـ السلطة العليا للجمهورية تمارسها الجمعية الفدرالية تتألف هذه من نواب الاقاليم، بمعدل عشرين نائباً عن كل اقليم.

● المادة الخامسة عشرة:

١ ـ ينتخب مجلس الشعب، من بين أعضائه، لكل دورة عادية او استثنائية، رئيساً ونائباً للرئيس.

٢ ـ العضو الذي كان رئيساً في خلال دورة عادية، لا يستطيع، في خلال الدورة اللاحقة، أن يحتل هذا المنصب ولا منصب نائب الرئيس. والعضو نفسه لا يستطيع أن يكون نائباً للرئيس في خلال دورتين عاديتين لاحقتين.

٣ ـ يقترع الرئيس ونائب الرئيس كبقية النواب. وفي حال تعادل الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

● المادة السادسة عشرة:

١ ـ يتكون مجلس الاقاليم من نواب الاقاليم، بمعدل سبعة نواب لكل اقليم.

٢ ـ يتم انتخاب نواب مجلس الاقاليم بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق نظام اللائحة المحصورة بدورة واحدة، وحسب التمثيل النسبي. ويجري توزيع المقعد، وفق نظام القاسم الانتخابي. ويؤلف كل اقليم دائرة انتخابية واحدة.

٣ ـ يُنتخب مجلس الاقاليم لمدة ثلاث سنوات، ويجدد كلياً في كل مرة.

● المادة السابعة عشرة:

١ ـ ينتخب مجلس الاقاليم، من بين أعضائه، لكل دورة عادية أو استثنائية، رئيساً ونائباً للرئيس.

٢ ـ لا يمكن أن يُنتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين نواب الاقليم، الذي اختير منه الرئيس في الدورة العادية السابقة مباشرة. ولا يمكن لنواب الاقليم الواحد أن يشغلوا منصب نائب الرئيس في خلال دورتين لاحقتين.

٣ ـ يقترع الرئيس ونائب الرئيس كباقي النواب. وفي حال تعادل الاصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.

● المادة الثامنة عشرة:

١ ـ يجري تجديد انتخاب مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، في خلال الستين يوماً التي تلي نهاية ولاية المجالس السابقة.

٢ ـ يعقد كل مجلس أول اجتماع له، في خلال الخمسة عشر يوماً التي تلي انتهاء الانتخابات. واذا عقدت هذه الجلسة خارج الفترات الملحوظة للدورات العادية، تفتح دورة استثنائية حتماً لمدة خمسة عشر يوماً.

٣ ـ تمدد سلطات المجالس السابقة، طوال الفترة التي لا تنعقد في خلالها المجالس الجديدة.

٤ ـ في حال حدوث شغور في أحد مجلسي الجمعية الفدرالية، يحل محل النائب الخارج، طيلة الولاية، المرشح، الذي لم يُنتخب، والذي نال أكبر عدد من الأصوات في الدائرة نفسها.

● المادة التاسعة عشرة:

١ ـ يلتئم مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، في جلسة عامة مشتركة، بصفتيهما جمعية فدرالية، مرة كل سنة في دورة عادية، وعند الحاجة في دورة استثنائية، لمناقشة المسائل التالية والتصويت عليها:

أ ـ انتخاب أعضاء الحكومة الفدرالية.

ب ـ انتخاب رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس مجلس الوزراء.

جـ ـ انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية العليا.

د ـ انتخاب القائد العام للجيش الفدرالي.

هـ ـ انتخاب المستشار الفدرالي.

و ـ تقرير الحكومة حول أوضاع الدولة الفدرالية.

ز ـ بت نزاعات الاختصاص بين السلطات الفدرالية.

حـ ـ اعلان حالة الطوارىء وحالة الحرب.

٢ ـ لا تستطيع الجمعية الفدرالية بدء مشاوراتها، الا اذا كان النواب الحاضرون يشكلون الاغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الشعب، والاغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الاقاليم. تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء المقترعين في مجلس الشعب، وأغلبية مجموع عدد أعضاء مجلس الاقاليم.

٣ ـ عندما يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم في جلسة مشتركة، يكون مقرهما ومكتبهما في مقر ومكتب مجلس الشعب.

● المادة العشرون:

١ ـ يجتمع مجلس الشعب ومجلس الاقاليم حكماً في دورتين عاديتين كل سنة ينعقدان كل على حدة، في الوقت نفسه. تفتتح الدورة الأولى في أول يوم عمل من شهر تشرين الأول. وتفتتح الدورة الثانية في أول يوم عمل من شهر نيسان. ومدة الدورة العادية تسعون يوماً.

٢ ـ يمكن دعوة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم إلى عقد دورة استثنائية، على أساس جدول أعمال محدد، وبناء على طلب الحكومة أو ثلث أعضاء أحد المجلسين. ومدة الدورة الاستثنائية شهر على الأكثر.

● المادة الواحدة والعشرون:

١ ـ جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم علنية. وينشر محضر المناقشات الكامل في الجريدة الرسمية.

٢ ـ بناء على اقتراح ثلث أعضائه أو اقتراح الحكومة، يستطيع كل من المجلسين أن يقرر الاجتماع، بشكل لجنة سرية. والاقتراع على هذا الاقتراح هو نفسه سري.

٣ ـ الا اذا كان هذا الدستور يفرض أغلبية موصوفة، وقرارات مجلس الشعب ليست صالحة الا في حال حضور أغلبية أعضائه وفي حال اقرارها بالأغلبية المطلقة للأصوات المقترعة، وتتخذ قرارات مجلس الاقاليم بأغلبية مجموع عدد أعضائه.

● المادة الثانية والعشرون: يحق لأعضاء الحكومة ويتوجب عليهم، اذا طُلب منهم ذلك، حضور جلسات مجلس الشعب ومجلس الاقاليم. ويُستمع اليهم، عندما يطلبون ذلك.

● المادة الثالثة والعشرون:

١ ـ يمارس النائب مسؤولياته، بدون تفويض أمري.

٢ ـ لا يستطيع النائب أن يشغل في آن معاً أي منصب فدرالي. ولا يستطيع بنوع خاص الجمع بين منصبه النيابي

ومنصب عضو في الحكومة الفدرالية.

٣ ـ يحدد القانون حالات عدم جواز انتخاب النائب وعدم جواز الجمع بين منصب النيابة ومناصب اخرى.

٤ ـ يفقد منصبه النيابي كل نائب يتغيب، بدون اجازة دون عذر شرعي، عن حضور الجلسات.

٥ ـ تُدفع للنائب تعويضات من الصندوق الفدرالي، بواسطة قسائم حضور، حسب عدد جلسات العمل التي يشارك فيها فعلياً.

٦ ـ يستطيع النائب، اذا احتاج ذلك وطلبه، أن يحصل على معاش تقاعدي، عندما يبلغ ٦٥ سنة من العمر. ويحسب المعاش بشكل متناسب مع مدة الولايات، التي يكون قد أتمها النائب.

● المادة الرابعة والعشرون:

١ ـ لا يمكن أن يُلاحَق النائب ويُبحث عنه، ويوقف ويُسجن أو يحاكم، بسبب الآراء والاقتراحات الصادرة عنه في خلال ممارسة ولايته.

٢ ـ لا يمكن أن يُلاحَق النائب، في خلال مدة الدورات، أو يوقف، بسبب جريمة أو عقوبة، الا بموافقة المجلس، الذي ينتمي اليه، باستثناء حالات الجرم المشهور.

٣ ـ لا يمكن أن يوقف النائب، خارج الدورة، الا بموافقة مكتب المجلس، الذي ينتمي اليه، باستثناء حالات الجرم المشهود والملاحقات الموافق عليها او الادانة النهائية.

القسم الثاني: نشوء القوانين

● المادة الخامسة والعشرون:

١ ـ اقتراح القوانين منوط بالحكومة الفدرالية والنواب.

٢ ـ مشاريع القوانين الصادرة عن الحكومة الفدرالية تُناقش في مجلس الوزراء، وتحال في آن معاً إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم.

٣ ـ يجب أن تحمل القوانين المقترحة من النواب تواقيع ثلث نواب كل مجلس على الاقل.

٤ ـ لا تقبل الاقتراحات والتعديلات الصادرة عن النواب، عندما يؤدّي اعتمادها اما إلى تخفيض الواردات العامة، واما إلى زيادة خطرة في عبء عام.

● المادة السادسة والعشرون:

١ ـ يبحث كل مشروع او اقتراح قانون من قبل كل من المجلسين، بهدف اعتماد نص موحد. ويبحث فيه، حسب النظام الداخلي، من قبل لجنة، ثم من قبل المجلس نفسه، الذي يقره مادة مادة، ثم بتصويت نهائي على مجمل النص.

٢ ـ عندما لا يُقر مشروع أو اقتراح قانون بعد قراءتين من قبل كل من المجلسين، او اذا أعلنت الحكومة الطوارىء، بعد قراءة واحدة من قبل كل منهما، تؤلف لجنة توفيق مختلطة، مكونة مناصفة من أعضاء المجلسين، تقترح نصاً حول الاحكام الباقية قيد المناقشة.

٣ ـ اذا توصلت لجنة التوفيق إلى اعتماد نص مشترك، لا يمكن قبول أي تعديل عليه، ويقره المجلسان نهائياً. واذا لم تتوصل اللجنة المختلطة إلى اتفاق، يعتبر مشروع أو اقتراح القانون مرفوضاً.

● المادة السابعة والعشرون:

١ ـ يستطيع المجلسان، عن طريق اقتراع مشابه، الموافقة على اقتراحات ملزمة، تدعو الحكومة إلى تقديم مشاريع قوانين تتناول مسائل معينة، مع التقيد بتعليماتها.

٢ ـ يستطيع أيضاً كل من المجلسين التصويت على دعوات موجهة للحكومة بخصوص درس بعض المسائل.

● المادة الثامنة والعشرون: ينشر رئيس الدولة الفدرالية القوانين، في خلال العشرة أيام، التي تلي احالة القانون الذي أقر نهائياً إلى الحكومة الفدرالية.

● المادة التاسعة والعشرون:

١ ـ لا يمكن تفويض الحكومة الفدرالية بممارسة المهام التشريعية.

٢ ـ اذا أعلنت حالة الطوارىء أو حالة الحرب، تستطيع الحكومة اعتماد أوامر لها قوة القانون. وهي ملزمة، يوم نشرها رسمياً بالذات، بأن تحيلها إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم، اللذين يدعيان إلى الانعقاد خلال عشرة أيام، من أجل تحويل الأوامر إلى قوانين عادية، باللجوء إلى الاصول المعجلة. ومفعول الأوامر الرجعي يعتبر ملغياً، اذا لم تحول إلى

قوانين، في خلال الثلاثين يوماً، التي تلي نشرها.

● المادة الثلاثون:

١ ـ تستطيع الحكومة الفدرالية أن تحيل إلى مكتبي مجلس الشعب ومجلس الاقاليم مشاريع قوانين معلنة مستعجلة. يعمد كل من المجلسين إلى بحثها بالأولوية وفق أصول معجلة، يحدد النظام الداخلي شكلياتها. وعند الحاجة، تطلب الحكومة الفدرالية فتح دورة استثنائية لهذه الغاية.

٢ ـ تكون موافقة كل من المجلسين حاصلة ضمناً، عند انتهاء مهلة الثلاثين يوماً، ابتداء من احالة مشروع القانون المعجل، اذا لم يبته المجلسان في خلال هذه الفترة. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، اذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة.

٣ ـ مشاريع القوانين في المواضيع الدستورية والانتخابية، ومشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، لا يمكن أن تعطى صفة الاستعجال. بل يجب أن تبحث وتقر، حسب الاصول العادية. تحصل ضمناً، مع ذلك، موافقة كل من المجلسين، عند مرور مهلة التسعين يوماً، ابتداء من تاريخ احالة مشاريع الموافقة على الموازنات والحسابات، اذا لم يبتها المجلسان في خلال هذه المدة.

٤ ـ في حال الموافقة الضمنية، ينشر رئيس الدولة الفدرالية القانون، بالطريقة نفسها التي تُعتمد، عند اقراره من قبل المجلسين.

الجزء الرابع: الحكومة الفدرالية

● المادة الواحدة والثلاثون: تمارس حكومة فدرالية، أو مجلس وزراء مؤلف من عشرة أعضاء، السلطة العليا التوجيهية والتنفيذية والادارية للدولة الفدرالية.

● المادة الثانية والثلاثون:

١ ـ تتألف الحكومة الفدرالية من عشر وزارات.

٢ ـ الوزارات السياسية هي: أ ـ وزارة العدل. ب ـ وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية. ج ـ وزارة الداخلية. د ـ وزارة الدفاع.

٣ ـ الوزارات الاقتصادية هي: أ ـ وزارة المال والموازنة والشؤون الاقتصادية. ب ـ وزارة الاشغال العامة والمواصلات. ج ـ وزارة البريد والاتصالات البعيدة المدى.

٤ ـ الوزارات ذات الصفة التربوية والاجتماعية هي: أ ـ وزارة التربية والثقافة. ب ـ وزارة الشؤون الاجتماعية. ج ـ وزارة الصحة.

● المادة الثالثة والثلاثون:

١ ـ أعضاء الحكومة الفدرالية او الوزراء يعينون لمدة ثلاث سنوات من قبل الجمعية الفدرالية، ويُختارون من بين المواطنين الذين يمكن اختيار أكثر من وزيرين تابعين لاقليم واحد او لأراضي بيروت الفدرالية.

٢ ـ يعاد انتخاب الحكومة الفدرالية كلياً، بعد كل انتخاب جديد للجمعية الفدرالية. ويمكن اعادة انتخاب الوزراء الخارجين من الحكومة أنفسهم مرة اخرى.

٣ ـ يصار فوراً إلى ملء الشغور، الذي قد يحصل في الحكومة الفدرالية، في خلال فترة الثلاث سنوات، للفترة الباقية من ولاية الحكومة. واذا لم تكن الجمعية الفدرالية في دورة، تدعى إلى دورة استثنائية لهذه الغاية.

٤ ـ يوضع كل عضو في الحكومة على رأس وزارة. ويحظر الجمع بين وزارتين أو أكثر من قبل عضو واحد.

● المادة الرابعة والثلاثون: لا يستطيع أعضاء الحكومة الفدرالية، في خلال مدة ولايتهم، ممارسة أي عمل آخر، ان في خدمة الدولة الفدرالية، أو في خدمة الاقاليم، ولا ممارسة مهنة أو أي نشاط في القطاع الخاص. والنائب، الذي يصبح وزيراً، يعتبر مستقيلاً. والمندوب العام، الذي يصبح وزيراً، يحال على الاستيداع.

● المادة الخامسة والثلاثون:

١ ـ الحكومة الفدرالية يرئسها رئيس الدولة الفدرالية، ولها نائب رئيس.

٢ ـ رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية يعينان، لمدة سنة، من قبل الجمعية الفدرالية، من بين أعضاء مجلس الوزراء.

٣ ـ الرئيس الخارج لا يمكن أن يُنتخب رئيساً أو نائباً للرئيس في السنة اللاحقة. والعضو الواحد لا يمكن انتخابه نائباً للرئيس سنتين متتاليتين.

٤ ـ يتقاضى رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية والوزراء تعويضاً شهرياً من الصندوق الفدرالي.

ويستطيعون، اذا كانوا بحاجة إلى ذلك وطلبوه، الحصول على معاش تقاعدي، عند بلوغهم سن الخمس والستين سنة. يحسب المعاش قياساً على مدة خدمتهم.

٥ ـ يوضع كل من رئيس الدولة الفدرالية ونائب رئيس الحكومة الفدرالية على رأس وزارة.

● المادة السادسة والثلاثون: ان مهام الحكومة، ضمن حدود هذا الدستور، هي بنوع خاص التالية:

١ ـ تسهر على تطبيق الدستور والقوانين والأنظمة الفدرالية، وتتخذ التدابير الضرورية من أجل تطبيقها وتأمين تنفيذها.

٢ ـ تسهر على ضمان القوانين الاساسية الخاصة بالاقاليم.

٣ ـ تدير الشؤون الفدرالية.

٤ ـ تشارك مع الجمعية الفدرالية في اقتراح مشاريع القوانين، وتبدي رأيها في القوانين المقترحة من قبل النواب.

٥ ـ تعمد إلى تعيين المندوبين العامين الفدراليين، عندما لا يكون ذلك من اختصاص سلطة اخرى.

٦ ـ تقترح أسماء المندوبين الفدراليين، الذين يعود انتخابهم إلى الجمعية الفدرالية.

٧ ـ تناط بها العلاقات الدولية للدولة الفدرالية، وتسهر على مصالح هذه في الخارج.

٨ ـ تسهر على أمن الدولة الفدرالية الخارجي، وعلى المحافظة على استقلالها.

٩ ـ تسهر على أمن الدولة الفدرالية الداخلي، وعلى المحافظة على النظام العام والطمأنينة.

١٠ ـ تدير الادارة الفدرالية، وتراقب المندوبين العامين للادارة الفدرالية.

١١ ـ تراقب دوائر الادارات الاقليمية الموضوعة تحت رقابتها.

١٢ ـ تتولى ادارة مالية الدولة الفدرالية، تحضّر الموازنة، وتؤدّي حساباً عن الواردات والنفقات.

١٣ ـ تؤدّي حساباً للجمعية الفدرالية عن ادارتها للشؤون العامة، في كل دورة عادية، وترفع اليها تقريراً حول أوضاع الدولة الفدرالية.

● المادة السابعة والثلاثون:

١ ـ توزع الشؤون الحكومية على الوزارات وتعالج من قبلها، ضمن حدود الاختصاصات العائدة لكل منها لكن القرارات تصدر عن الحكومة، بصفتها سلطة.

٢ ـ يمكن للقانون أن يخوّل الوزارات والاجهزة التابعة لها صلاحية بت بعض الشؤون بنفسها.

٣ ـ لا يمكن أن تلتئم الحكومة بصورة شرعية، الا اذا حضر على الاقل ستة من أعضائها.

● المادة الثامنة والثلاثون:

١ ـ تكلف مستشارية فدرالية، تابعة لمستشار الدولة الفدرالية، أمانة سر الجمعية الفدرالية والحكومة الفدرالية.

٢ ـ يُنتخب المستشار من قبل الجمعية الفدرالية، لمدة ثلاث سنوات، في الوقت نفسه، مع المجلس الفدرالي.

٣ ـ توضع المستشارية تحت مراقبة الحكومة، ويتم تنظيمها بقانون.

● المادة التاسعة والثلاثون: يُكلّف ديوان للمحاسبة مهام المحاسبة الوطنية الفدرالية، والتفتيش العام على الأموال الفدرالية. ديوان المحاسبة مستقل، وهو تابع ادارياً للحكومة.

● المادة الأربعون:

١ ـ تكوّن محكمة ادارية فدرالية ناظرة في النزاعات قاضياً عادياً في الشؤون الادارية الفدرالية.

٢ ـ المحكمة الادارية الفدرالية مستقلة. وهي مرتبطة ادارياً بالحكومة.

● المادة الواحدة والأربعون:

١ ـ يملك مجلس الخدمة العامة صلاحيات في الامور التالية:

أ ـ ممارسة رقابة مسبقة على قانونية الاعمال الادارية المتعلقة بسير تمرس أفراد الجيش والبوليس والخدمة العامة بوظائفهم، على أن تُستثنى منها المراقبة الاستنسابية.

ب ـ اختيار وتعيين، عن طريق المباراة، المندوبين العامين الفدراليين، الذين لا يعود تعيينهم، حسب القانون، للحكومة الفدرالية أو لسلطات اخرى.

ج ـ ابداء رأيه حول مشاريع واقتراحات القوانين والانظمة المتعلقة بالادارة الفدرالية، أو تحضير ووضع نص هذه المشاريع بنفسه، اذا طُلبت منه.

د ـ التفتيش على الادارة الفدرالية، بما فيها المصالح الادارية العائدة للجيش والبوليس الفدرالي.

٢ ـ مجلس الخدمة العامة مستقل، وهو مرتبط ادارياً بالحكومة.

● المادة الثانية والاربعون: تنظم المحاكم الفدرالية بموجب قانون يحدد بنوع خاص اختصاصها، في ما يتعلق بالشؤون التي تثير اعتراضاً على القوانين الفدرالية، والنزاعات بين مواطنين منتمين إلى أقاليم مختلفة، والنزاعات التي تدخل طرفاً فيها الدولة الفدرالية أو أحد موظفيها، والنزاعات المتعلقة بأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين في الدولة الفدرالية، والمخالفات للقوانين الجنائية والضريبية.

الجزء الخامس. العلاقات الدولية

● المادة الثالثة والأربعون: يؤمن رئيس الدولة الفدرالية ادارة العلاقات الدولية. ويمثل الدولة في الخارج. وهو يتولى اعتماد الممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الاجنبية، ويقبل اعتماد الممثلين الاجانب لديه.

● المادة الرابعة والاربعون: يعقد رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات. ويمكنه أن يفوض هذه الصلاحية، بالنسبة للمعاهدات المعفية من المصادقة.

● المادة الخامسة والأربعون: لا يمكن لأي معاهدة، أياً كان شكلها أو اسمها، أن تربط لبنان بدون موافقة مسبقة صريحة أو ضمنية، لمجلس الشعب ومجلس الاقاليم، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية والأربعين.

● المادة السادسة والأربعون:

١ ـ يصادق رئيس الدولة الفدرالية على المعاهدات، بعد موافقة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم عليها. تُعطى الموافقة بموجب قانون.

٢ ـ تخضع وحدها للمصادقة: أ ـ المعاهدات التي تشير صراحة إلى أنه سيصادق عليها. ب ـ معاهدات السلام. ج ـ معاهدات الاحلاف. د ـ المعاهدات التي تنص على تعديل الحدود. هـ ـ المعاهدات التي ينتج عنها تفويض سيادة. و ـ المعاهدات المتعارضة مع هذا الدستور.

وفي الحالات المنصوص عليها في البنود «د» و«هـ» و«و»، لا تستطيع الجمعية الفدرالية اعطاء موافقتها، الا باللجوء إلى أصول التعديل الدستوري.

● المادة السابعة والأربعون: تخضع المعاهدات المعفاة من المصادقة لموافقة مجلس الشعب ومجلس الاقاليم. وتمنح الموافقة ضمنياً، عند انتهاء مهلة ثلاثين يوماً، اعتباراً من تاريخ احالتها على مكتبي المجلسين، إذا لم يعمد خلال هذه الفترة ثلث أعضاء كل من المجلسين إلى مناقشة قانون الموافقة والتصويت عليه. تعلق مهلة الثلاثين يوماً، عندما لا تكون الجمعية الفدرالية في دورة.

● المادة الثامنة والأربعون: تعفى من الموافقة المسبقة من قبل مجلس الشعب ومجلس الاقاليم:

أ ـ المعاهدات التي أجاز عقدها القانون.

ب ـ المعاهدات التي يكون موضوعها تفسير معاهدة أو تنفيذها.

جـ ـ المعاهدات المعقودة لمدة لا تزيد على سنة واحدة، والتي لا يفرض تنفيذها فتحاً فورياً وأكيداً لاعتماد.

د ـ معاهدات الهدنة والاستسلام العسكرية.

● المادة التاسعة والأربعون: ينشر رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات، بمرسوم، في الجريدة الرسمية. وللمعاهدات المعقودة والمنشورة بصورة قانونية، صفة القوة الملزمة في النظام القانوني الداخلي، اعتباراً من تاريخ نشرها. ويتقدم مفعولها على مفعول القوانين، شرط أن تطبق، كل على حدة، من قبل الفريق الآخر المتعاقد.

● المادة الخمسون: المعاهدات، التي تتطلب موافقة مجلسي الجمعية الفدرالية، والتي تتخذ، حسب رأي الحكومة الفدرالية، صفة الاستعجال، يمكن أن تكون نافذة، قبل أن تحظى بهذه الموافقة، شرط أن تتضمن بنداً، يخول لبنان حق نقضها، في حال رفض المجلسين الموافقة عليها.

● المادة الواحدة والخمسون: تطبق الاحكام السابقة أيضاً في حالة الانضمام إلى معاهدة.

● المادة الثانية والخمسون: ينقض رئيس الدولة الفدرالية المعاهدات. ولا يمكن نقض المعاهدات، التي حازت على موافقة الجمعية الفدرالية، الا عن طريق الموافقة اياها.

● المادة الثالثة والخمسون: المحاكم على اختلافها مخوّلة صلاحية تفسير المعاهدات. ولا اختصاص لها لبت دستورية المعاهدات. واذا أثيرت مسألة اللادستورية، عند حصول خلاف ما، على الهيئة القضائية، التي يحال اليها الأمر، أن تعلق البحث فيه وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية.

● المادة الرابعة والخمسون: قواعد القانون الدولي العام هي جزء عضوي من القانون اللبناني. لها سلطة أعلى من سلطة القوانين، وتنشأ عنها مباشرة حقوق وموجبات بالنسبة للأشخاص الحقيقيين والمعنويين. واذا ظهر شك، في خلاف ما، حول قاعدة من قواعد القانون الدولي العام، على الهيئة القضائية، التي يحال اليها الامر، أن تمتنع عن بته، وأن تحيل القرار إلى المحكمة الدستورية.

الجزء السادس. الاقاليم

● المادة الخامسة والخمسون:

١ ـ تدار شؤون كل اقليم بموجب قانون أساسي، يوضع بموجب قانون اقليمي وقابل للتعديل بالطريقة نفسها. لكن القانون الاساسي لا يمكن اعتماده من قبل الجمعية الاقليمية الا بأغلبية ثلثي الاصوات المعبّر عنها.

٢ ـ يجب أن يتوافق قانون الاقليم الاساسي مع مبادىء الدولة القائمة على أسس قانونية جهورية وديمقراطية واجتماعية، وفق المعنى الوارد في هذا الدستور.

٣ ـ تضمن الدولة الفدرالية مطابقة قانون الاقليم الاساسي لاحكام الدستور الفدرالي، لا سيما للحقول الاساسية المنصوص عليها في الجزء الأول من هذا الدستور.

● المادة السادسة والخمسون: يتقدم القانون الفدرالي على القانون الاقليمي.

● المادة السابعة والخمسون: تتبادل السلطات الفدرالية والاقليمية المساعدة والمؤازرة.

● المادة الثامنة والخمسون:

١ ـ تملك الاقاليم حق التشريع والتنفيذ في الشؤون، التي لا ينيطها صراحة هذا الدستور بالسلطات الفدرالية.

٢ ـ في ميدان التشريع المحصور بالسلطات الفدرالية، لا صلاحية للاقاليم بالتشريع، الا بمقدار ما يجيز ذلك قانون فدرالي صريح.

● المادة التاسعة والخمسون:

١ ـ على الاقاليم أن تتخذ، تحت مراقبة السلطات الفدرالية، التدابير الضرورية الآيلة إلى تأمين تنفيذ القوانين الفدرالية والمعاهدات الدولية، في حدود اختصاصاتها الذاتية.

٢ ـ عندما لا يلتزم اقليم بالموجبات الفدرالية، التي يفرضها أما هذا الدستور وأما القوانين الفدرالية، تستطيع الحكومة الفدرالية، بموافقة مجلس الاقاليم، اتخاذ التدابير الضرورية الآيلة إلى جعل هذا الاقليم يلتزم بالتزاماته، عن طريق الاكراه الفدرالي.

● المادة الستون: تسري ذات الحقوق والموجبات على جميع اللبنانيين، في كل اقليم.

● المادة الواحدة والستون: في المناصب الفدرالية العليا، يجب أن يُعين موظفون ينتمون إلى جميع الاقاليم، قدر الامكان، وبنسبة ملائمة. وفي بقية المناصب الفدرالية، يجب اختيار الموظفين، بصورة عامة، من الاقليم، الذي يمارسون فيه نشاطهم.

● المادة الثانية والستون:

١ ـ في كل اقليم، يتمثل الشعب بجمعية اقليمية، تمارس السلطة التشريعية وتكون العاصمة الاقليمية مقرها.

٢ ـ يتم انتخاب الجمعيات الاقليمية بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع مواطني الاقليم، الذين يخولهم قانون الانتخاب حق الاقتراع.

٣ ـ لا يجوز أن يخضع قانون انتخاب الاقليم الناخبين والمرشحين لشروط أقسى من تلك التي يفرضها قانون انتخاب الجمعية الفدرالية.

٤ ـ تتكون الوحدة الانتخابية من الدائرة. يجب أن توزع المقاعد النيابية على الدوائر بنسبة عدد مواطنيها. يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي الثلاثين.

٥ ـ تُنتخب الجمعية الاقليمية لمدة ثلاث سنوات، وتجدد كلياً في كل مرة.

● المادة الثالثة والستون: لا تكون قرارات الجمعية الاقليمية صالحة، الا اذا حضرت أغلبية أعضائها، وأقرت بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبّر عنها، باستثناء الحالات، التي ينص فيها هذا الدستور أو قانون الاقليم الاساسي على أغلبية موصوفة.

● المادة الرابعة والستون:

١ ـ كل قانون تقره الجمعية الاقليمية، يجب أن يَبلغ، قبل نشره، إلى الوزارة الفدرالية المختصة، من قبل حاكم الاقليم.
٢ ـ كل قانون تقره الجمعية الاقليمية يجب أن يصدر، وفق أحكام قانون الاقليم الاساسي، وأن ينشره حاكم الاقليم في نشرة قوانين الاقليم.

● المادة الخامسة والستون:

١ ـ يمكن حل الجمعية الاقليمية، بناء على اقتراح الحكومة الفدرالية وبموافقة مجلسي الجمعية الفدرالية.
٢ ـ بعد حصول الحل، يصار إلى إجراء انتخابات جديدة، في مهلة ثلاثة أسابيع، طبقاً لأحكام القانون الاساسي. ويجب أن تدعى الجمعية الجديدة إلى الانعقاد خلال الأسابيع الثلاثة، التي تلي الانتخابات

● المادة السادسة والستون:

١ ـ يتمتع المستشارون الاقليميون بنفس الحصانة التي يتمتع بها النواب.
٢ ـ تدفع للمستشارين الاقليميين تعويضات من الصندوق الاقليمي، بموجب قسائم حضور، وبناء على كل جلسة عمل يشاركون فيها فعلياً.

● المادة السابعة والستون:

١ ـ تُمارَس السلطات التنفيذية في كل اقليم من قبل حكومة اقليمية، تنتخبها الجمعية الاقليمية.
٢ ـ تتألف الحكومة الفدرالية من حاكم الاقليم، ونواب، حاكم، وعدد ضروري من الاعضاء. الحكومة الاقليمية هي مسؤولة أمام الجمعية الاقليمية، ويمكن لهذه أن تسقطها تتخذ قراراتها بصورة جماعية.
٣ ـ يحق فقط للأشخاص الممكن انتخابهم للجمعية الاقليمية أن يكونوا أعضاء في الحكومة الاقليمية.
٤ ـ تدوم ولاية الحاكم سنة واحدة. لا يمكن تجديدها مباشرة.

● المادة الثامنة والستون:

١ ـ يقسم كل اقليم إلى وحدات ادارية على نوعين: الدوائر والبلديات.
٢ ـ تتبع البلديات للدوائر.
٣ ـ تتمتع الدوائر والبلديات بالشخصية القانونية، ضمن الحدود المنصوص عليها في القوانين الفدرالية والاقليمية.
٤ ـ الهيئة العليا في الدائرة هي مجلس الدائرة والهيئة العليا في البلدية هي المجلس البلدي.
٥ ـ يتم انتخاب المجالس بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق التمثيل النسبي، من قبل جميع المواطنين، الذي تكون اقمتهم في الوحدة الادارية والذين يحق لهم الاقتراع. حق الانتخاب والترشيح لا يمكن اخضاعه لشروط أقسى من تلك المفروضة على انتخابات مجلس الاقاليم. ولكي يمكن انتخاب شخص ما في وحدة ادارية، يجب أن يكون فيه سكنه الرئيسي.
٦ ـ يجب ألا يتعدى عدد المستشارين الاجمالي في الدائرة التسعة. ويكون الأمر كذلك بالنسبة للمستشارين البلديين.
٧ ـ تحدد القوانين الفدرالية والاقليمية، ضمن نطاق اختصاصات كل منها، الشؤون الادارية، الداخلة في صلاحيات مجالس الدوائر والمجالس البلدية.

الجزء السابع: أراضي بيروت الفدرالية

● المادة التاسعة والستون: يطبق هذا الدستور مباشرة على كل ساحة أراضي بيروت الفدرالية.
● المادة السبعون: تعود السلطة التشريعية على أراضي بيروت الفدرالية إلى الجمعية الفدرالية.
● المادة الواحدة والسبعون:

١ ـ يمارس السلطة التنفيذية على أراضي بيروت الفدرالية مجلس للعاصمة، مؤلف من عشرة أعضاء، يُنتخبون بالاقتراع العام، المباشر والسري، وفق مبدأ التمثيل النسبي. مواطنو العاصمة الذين لهم حق الاقتراع هم ناخبون كما يمكن انتخابهم.
٢ ـ قرارات مجلس العاصمة هي جماعية.

● المادة الثانية والسبعون: يرئس مجلس العاصمة حاكم العاصمة، الذي يعاونه نائب الحاكم. يتم اختيار الحاكم ونائب الحاكم من قبل الحكومة الفدرالية، من بين أعضاء مجلس العاصمة المنتخبين.
● المادة الثالثة والسبعون:

١ ـ يمنع ادخال صناعات جديدة إلى أراضي بيروت الفدرالية.
٢ ـ يتوجب على المؤسسات الصناعية أن تقيم مركزها الاداري في الاقليم، الذي يوجد فيه مركزها الاستثماري الرئيسي.

● المادة الرابعة والسبعون: يحدد قانون فدرالي تفاصيل تطبيق الجزء السابع من هذا الدستور، وينظم ادارة أراضي بيروت الفدرالية.

المناطقية
عبر أساس التنوع في الوحدة

بقلم: أمين ناجي

ان أبرز ما تمخضت عنه الحرب هو ظهور نية شبه اجماعية عند اللبنانيين ترمي إلى القيام «بشيء ما» يقتلع أسباب الانفجار الذي حصل والذي كان بدوره ثمرة للتجاذب القائم منذ ١٩٢٠، على نحو عام، بين «لبنانيي المتصرفية» و«لبنانيي المناطق» الملحقة بالجبل في قرار ٣١ آب (اغسطس) من تلك السنة.

ولكن القليلين يقبلون، في سبيل تشخيص الوضع اللبناني موضوعياً وبالعمق، بالعودة هكذا الى «أصول» المشكلة، ويتجرأون على وصف العلاج الملائم، حتى ولو أثار غضب المتعيشين من «نظام النعامة».

فلقد قيل الكثير عن أسباب هذه الحرب ومسبباتها. وقد تكون جميعها صحيحة بنسب متفاوتة في الحدة والتأثير. ولكن اقتصار تفسير الحرب عليها يفسد في التحليل والتركيب ويبعدنا، بالتالي، عن طريق النجاح في استئصال العلة من جذورها.

في رأينا ان تلك الاصول تعود إلى جهل المسيحيين بالدوافع العميقة لمواقف المسلمين، وجهل المسلمين بحقيقة شعور المسيحيين وأسباب قلقهم، والابعاد الصحيحة لسلوكهم.

عن هذين «الجهلين»، وانطلاقاً منهما، نفهم رفض المسلمين، في أكثريتهم، القبول بلبنان الكبير عام ١٩٢٠، وتسليمهم، مرحلياً، بالميثاق الوطني ١٩٤٣، واستقتال المسيحيين لانشاء لبنان الكبير وتصورهم بأن الميثاق الوطني ـ في جوهره لا في ضماناته ـ عهد نهائي دائم.

كذلك، نفهم نظرة المسلمين إلى الواقع الفلسطيني في لبنان وتحليلهم له والتحامهم به، وموقف المسيحيين منه ونظرتهم اليه ورفضهم له

ولو ان المجال هنا أرحب لكنا ألقينا نظرة استرجاعية للوقائع التاريخية المحددة، والمؤيدة لكلامنا. منذ لبنان الكبير حتى قرار دار الفتوى في رفض حكومة العسكريين، مروراً بمؤتمر دمشق ومؤتمري الساحل، ودور مصر في الاستقلال ومشكلة النقد، والوحدة الاقتصادية مع سوريا، وأحداث عام ١٩٥٨ وأزمة ١٩٦٩ ورفض المسلمين لحكومة أمين الحافظ، وسوى ذلك مما سيكشف عنه التاريخ في المستقبل. لكننا نسعى إلى تفسير «الجهلين» المذكورين، وبعد ذلك نقترح المرتكزات الصحيحة لحكم صحيح في لبنان الغد.

● جهل المسيحيين لحقيقة احكام المسلمين:

أولاً: لقد نظر المسيحيون إلى المسلمين بمفاهيم مسيحية أوروبية غربية. فأخطأوا في أحكامهم وأهمها ان المسلمين متعصبون ورفضيون ويبعيدون عن أي حوار.

هذا الخطأ الفادح يعود إلى الخلط في ذهن المسيحيين، بين تمسك المسلم ـ وهذا حقه بدون منازع ـ بتحقيق ما تأمره به الشريعة الاسلامية تمسكاً مستمراً واعياً ارادياً ووجدانياً، والتشبث بموقف معين، لا لشيء الا تقوقعاً وانغلاقاً ورفضاً لأي تنازل. الاسلام يطلب من المسلم أن يحيا اسلامه في نظام اسلامي: الحاكم يجب أن يكون مسلماً، والفقه الاسلامي مصدراً للتشريع، والاحوال الشخصية النظام الوارد في القرآن الكريم، والمسلم المرتد يُقتل شرعاً، والعلائق بين المسلم والمسلم أقوى من أي علائق اخرى بين مسلم وغير مسلم. وبكلام آخر، الاسلام نظام كامل متكامل في الشأنين الروحي والمدني. انه دين ودنيا، سلوك وأخلاق، حياة يومية ومعاملات. فالوحدوية العضوية بين الديني والدنيوي تجعل الحياة من نواحيها كافة اسلامية المنطلق والجوهر والهدف. هكذا هو الاسلام. والمسلم لم «يخترع» دينه. ولم يأت به من بيت أبيه، كما يقول ذلك بحق الاستاذ حسين القوتلي. لذلك فان المسيحيين يرتكبون خطأ فادحاً ويخالفون مبدأ حرية الضمير، عندما يريدون فرض العلمانية على المسلمين، ويحولون دون أن يكون حاكم المسلمين مسلماً.

وبشأن العلمانية، فان المسلمين واعون لطبيعتها. ورفضهم لها ينطلق من قناعتهم الوجدانية انها تخالف دينهم. وفضلاً عن المواقف الرسمية الصريحة لأهل الثقة والمسؤولية في الاسلام التي ظهرت في خلال هذه الحرب بالنسبة لهذا الموضوع، فان «مؤتمر المنظمات الاسلامية» المتعقد في مكة المكرمة من ٦ إلى ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٧٤، كان واضحاً كل الوضوح في موقفه من العلمانية. تقول مقررات المؤتمر بهذا الشأن ما نصه الحرفي:

«لذلك يوصي المؤتمر بما يلي:

«١ ـ بما أن الاسلام دين ودولة، وعمل وعبادة، فانه يرفض فكرة العلمانية التي تحاول ابعاده عن التأثير في الحياة العامة للأمة الاسلامية.

«٢ ـ مطالبة الدول الاسلامية باعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد لدساتيرها وقوانينها

«٣ ـ الزام المؤسسات التعليمية العلمانية في العالم الاسلامي بادخال العقيدة الاسلامية في برامجها».

ومن ناحية اخرى، فان الشريعة الاسلامية فرضت ان يكون حاكم المسلم مسلماً، وفرضت أن يكون القرآن الكريم والاحاديث الشريفة المرجع الفصل في أي خلاف أو نزاع: «يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم. فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» (النساء ٥٩).

«لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم تقاة، ويحذركم الله نفسه، والى الله المصير» (آل عمران ٢٨).

واذا علمنا ان «الدولة العثمانية» التي كانت قائمة قبل نهاية الحرب العالمية الأولى انما كانت تجسيداً لنوع من أنواع الوحدة الاسلامية. واذا تأكد لنا ان نجاح بريطانيا في اثارة العرب على العثمانيين (عام ١٩١٦) هو استغلال ابتعاد الاتراك الطورانيين عن الدين الحنيف والظلم الذي كان هؤلاء ينزلونه بالناس (والاسلام يأمر المؤمن بتقويم اعوجاج صاحب السلطان اذا خرج عن الايمان او العدل في ما بين المؤمنين)، واذا فهمنا ان الحاق ما ألحق بلبنان عام ١٩٢٠ كان في نظر المسلمين عاملاً مقصوداً من عوامل «تفريقهم» و«سلخهم» عن مجتمع اسلامي لضمهم إلى مجتمع غير اسلامي تسوس ادارته فرنسا المنتدبة مع «أصدقائها» و«مؤيديها» المسيحيين، والموارنة بنوع خاص، فاننا، عند ذلك، نفهم بعمق موقف المسلمين من الكيان اللبناني عند اعلانه ومواقفهم اللاحقة منه. والمطالب الاسلامية المعبّر عنها في المذكرات العديدة الصادرة عن مختلف الهيئات الاسلامية تعكس، بطريقة او بأخرى، هذا الشعور الاسلامي. ومطالبة المسلمين في لبنان بتطبيق المبدأ الديمقراطي القائل بحق الاكثرية باستلام الحكم، وتجاهل المبدأ نفسه في قبرص او في الفلبين، مثلاً، دليل من الادلة على سعيهم الحثيث لاستلام الحكم. (مع العلم ان ربط مبدأ الديمقراطية على نحو مطلق بالديموقراطية العددية، أي الطغيان العددي، سواء في المجتمعات المتجانسة أم غير المتجانسة، قضية مرفوضة من حيث جوهر الديموقراطية). هذه الأمور كلها جهلها ويجهلها المسيحيون. واذا ما رموا إلى فهمها حللوها وقيّموها بموجب معايير قامت لحضارة غير الحضارة الاسلامية.

● وجهل المسلمين بحقيقة مخاوف المسيحيين:

ثانياً ـ والمسلمون يجهلون لماذا يقف المسيحيون دون تحقيق المطالب الاسلامية ويتساءلون عن السبب الذي يجعل المسيحيين يكررون رفضهم بأن يحاكي وضعهم في لبنان وضع سائر المسيحيين في البلاد الاسلامية المجاورة أو البعيدة.

ان المسيحيين يميزون بين حقلي الزمنيات والروحانيات فهم يعطون «ما لقيصر لقيصر وما لله لله». انهم علمانيون في طبيعة تطلعاتهم المدنية، وان تأخرت العلمانية ـ لأسباب تاريخية ـ في الظهور في اوروبا. والمسيحيون يرون في العلمانية، أي في نظام الدولة الحديثة التي تحترم حرية الضمير على نحو مطلق، الضمان المجتمعي الحقيقي للايمان، لايمان كل مواطن بمفرده وحقه في تغيير دينه اذا شاء ذلك. والمسيحيون لا يستسيغون على الاطلاق ان «يتسامح» (بضم الياء) معهم، حتى ولو لم يكن التسامح استعلائياً. حقهم في الحرية، كحق أي شخص اخر، ليس هبة ولا منة من أحد. والمسيحيون في لبنان لا يقبلون أن يكونوا «أهل ذمة» او مواطنين من درجة ثانية. فالتجربة التي كانت لمسيحيين لبنان مع الدولة العثمانية في خلال أربعة قرون، وقبل ذلك مع المماليك، والخلفاء العباسيين والامويين، لا تشجعهم على الاطلاق أن يوافقوا على ما قد يجعلهم أقلية في المستقبل بفعل النمو الديموغرافي غير المتكافيء بين المسلمين والمسيحيين، وأهل ذمة في حال تطبيق الشريعة الاسلامية.

ولا يجهلن أحد وضع المسيحيين في بعض الاقطار العربية مثل العراق ومصر. فقد يكونون هناك على أحسن حال مادياً وتناسلياً، ولكنهم غرباء في مجتمعاتهم. وحقوقهم، في الواقع العملي وفضلاً عن بعض النصوص الدستورية والقانونية، أدنى من حقوق مواطنيهم المسلمين. لذلك يبدو موقف المسيحيين في لبنان لغير العارفين بهذه القضايا ـ وبالنسبة للأوروبيين

والاميركيين الذين يقيّمون الأمور بمعايير حضارية غربية لا اسلامية ـ وكأنه «ديكتاتورية» أو «تمييز عنصري». ان اصرار المسلمين على عدم الاعتراف بصوابية هذا الشعور عند المسيحيين ـ اذا ما قيل للمسلمين عنه ـ زاد من حدته ومن تجذره في قلوبهم. يضاف الى ذلك ان المسيحيين يعلنون صراحة ان تنازلات كثيرة قاموا بها من أجل «الوحدة الوطنية» ولم تثمر أي ايجابية، بدءاً من التنازل عن الانتداب، ووصولاً الى التخلي عن بعض الوظائف المصيرية ـ كالمديرية العامة للتربية، مثلاً ـ مروراً بالانضمام إلى عضوية جامعة الدول العربية، والانضواء إلى الدفاع المشترك، واعطاء المفتي حق التشريع وتخصيص الاموال الطائلة للمناطق «المحرومة» والتوقيع على اتفاق القاهرة...

رغم كل ذلك، يقول المسيحيون، حلت بلبنان حرب مدمرة أتت على الاخضر واليابس وخلقت بين المسيحيين والمسلمين هوة لا يعرف غير الله قرارها.

● كيفية الخروج من أجواء التجاذب:

إلى مَ يقودنا هذا الشرح والتحليل؟

يقودنا إلى التأكيد على الخروج من أجواء التجاذب هذه، فتحديد معالم الحل المستقبلي للمعضلة اللبنانية يكمن في اعتراف المسيحيين للمسلمين بحقهم في الحياة في ظل نظام اسلامي (أو أقرب نظام ممكن اليه) وتسليم المسلمين للمسيحيين بحقهم في الحياة في ظل نظام علماني تام شامل. أما مواضيع «المحرومين» و«الديموقراطية» و«المحافظة على الثورة الفلسطينية»، فليست الاصل ولا السبب الجوهري. قد يزول الحرمان، وقد تسوَّى قضية الديموقراطية بميثاق جديد، وقد يعود الفلسطينيون إلى وطنهم، ومع ذلك ستبقى المعضلة اذا لم نعالجها في أسبابها البعيدة التي ذكرناها والتي ستتخذ من أي عامل آخر في المستقبل سبباً مباشراً لانفجار جديد.

ومن جهة أخرى، لا يغفل عن بالنا بأن ما قيل أعلاه اقرار بتعددية المجتمع اللبناني، تعددية دينية، واتنية، في الاساس وعلى مر التاريخ، انعكست تعددية حضارية. هذا هو الواقع الذي لا مراء فيه. فلماذا التعامي عنه؟ ولماذا الادعاء اننا جميعاً أبناء «أمة واحدة» و«حضارة واحدة»؟ ولماذا نتجاهل ادارة كل مجموعة من المجموعات اللبنانية بالتمسك بشخصيتها وبرفض الذوبان في شخصية اخرى او في شخصية وهمية اصطناعية؟ هذه الاطر كلها هي، في يقيننا، المنطلقات التي يجب أن تقود خطانا نحو الحل المنشود. واذا كان لنا أن نوجزها فاننا نصيغها على النحو التالي:

١ ـ واقع المجتمع اللبناني واقع تعددي، مجموعاته مختلفة وغير متجانسة دينياً، واتنياً، وحضارياً.

٢ ـ ضرورة ايجاد شكل للدولة اللبنانية يكفل مشاركة فعلية في حكم البلاد، يزيل شعور الغبن والغربة عند المسلمين، ويضمن الشعور بالاطمئنان وبالمواطنية الكاملة عند المسيحيين وجميع العلمانيين.

٣ ـ جعل الانماء للمناطق كافة يرتكز على أساس عملية الترقي الذاتي في الدرجة الأولى.

فما هي الصيغة التي تكفل تحقيق هذه المنطلقات؟

لقد تردد كلام كثير حول صيغ متعددة، فقد أثيرت الكونفدرالية، والفيدرالية، واللامركزية السياسية، واللاحصرية الادارية، والمناطقية (Le Régionalisme) فضلاً عن المطالبة بتأكيد وحدودية الدولة بالغاء الطائفية السياسية او بتطبيق العلمانية الكاملة على أراضي الجمهورية كافة. وكتب الحقوق الدستورية تغص بالتعاريف المختلفة لكل من المفاهيم المذكورة أعلاه. ولا يمكن هنا استعراضها وتحليلها ومناقشتها. المهم أن أي صيغة تُطرح لشكل الدولة الدستوري في لبنان الغد لا يمكنها أن تكون نسخة جاهزة مستوردة. فمن مصائبنا اننا ودول العالم الثالث النامية استوردنا الاشكال جاهزة. فلم تفصل على قياسنا ولم تنبع من أرضنا ولم تفرزها حقيقتنا.

هذا القول لا يعني أننا نرفض الافادة من كل ما يوافقنا من الاشكال الدستورية المختلفة. انما يعني ان الاساس هو تدبير الشكل الذي يتوافق مع حقيقتنا، مع الافادة من كل الايجابيات ومن أي أفق أتت.

الصياد ٩/١٢/٧٦ العدد ١٦٧٦

* ـ راجع مجلة العمل الشهري العدد ١ ـ اذار ١٩٧٧

نظام سياسي مقترح للبنان الجديد

يكثر الحديث هذه الأيام عن ضرورة «الحوار» بين الفرقاء اللبنانيين للتوصل الى اتفاق حول لبنان الجديد. ونلاحظ أن الشعارات والأفكار التي تطلق كأساس للحوار يكتنفها الكثير من الغموض المقصود أو العفوي بحيث تفهم بمعاني مختلفة واحياناً متناقضة مما لا يسهل عملية الحوار المقبلة.

والحوار لا فائدة منه اذا لم يسبقه اتفاق على المبادىء الأساسية، كما أن الحوار لا يفي بغرضه إلا اذا ارتكز على تعابير تؤدي معنىً واحدفا للمتحاورين فلا يفهمها كل فريق على هواه.

ولما كان بناء لبنان الجديد لا يمكن أن يرتكز بعد حرب السنتين إلا على صراحة كاملة بين مختلف الفرقاء وهي صراحة لم تظهر بعد.

ولما كان من المتفق عليه ان اسلوب «التكاذيب المتبادل» و«الشطارة باستغلال الآخرين» و«تمرير الحلول» لا يصلح أساساً لبنان وطن الغد،

فاننا سنسرد فيما يلي بعض الوقائع والقناعات التي تولدت بنتيجة الحرب ويقرّ بها معظم اللبنانيين، والتي لا يستطيع المتحاورون ان يتجاوزوها أو يتجاهلوها، وسنحاول إعطاء مفاهيم واضحة ومحددة لبعض التعابير والشعارات السياسية المتداولة هذه الأيام لتخرج لغة الحوار من الباطنية وازدواجية المعاني الى الوضوح، ثم نسعى الى استخلاص بعض النتائج السياسية من الوقائع والقناعات والمفاهيم.

الوقائع والقناعات

أولاً: سقوط صيغة ١٩٤٣

يعترف اللبنانيون بعد الحرب ان الصيغة والتركيب السياسي الذين قاما على ميثاق ١٩٤٣ قد سقطا وان اختلفوا على اسباب سقوطهما. ويترتب على هذا الإعتراف شعور اقل وضوحاً بأنه يجب تعديل أو تغيير نظام الحكم الماضي وتركيبته السياسية والدستورية.

ثانياً: فشل اللجوء الى القوة

اكدت الحرب ان ما من فريق لبناني يستطيع التغلب عسكرياً على فريق آخر وفرض صيغة سياسية عليه وان استنجد بقوى مسلحة غير لبنانية موجودة على أرض لبنان أو مستوردة. فالقوى اللبنانية الداخلية، والصراع العربي والدولي في المنطقة يمنعان الحسم العسكري الذي يشكل قهراً لإحدى الفئات المتصارعة.

ثالثاً: القدرة اللبنانية القتالية

فاجئت الحرب جميع المراقبين بالقدرة القتالية للمحارب اللبناني، وحماسه الوطني، وتمسكه باستقلال بلده واستعداده للتضحية في سبيله والدفاع عن نمط الحياة التي اختارها فيه. وهي كلها عوامل وطنية لم تظهر عنها مؤشرات قبل الحرب ولم تكن متوقعة، وادخلت عنصراً جديداً مهماً في المعادلة اللبنانية والإقليمية.

رابعاً: فشل الحكم برأسين

اثبتت الحرب وما سبقها من احداث انه لا يمكن قيام دولة عصرية متماسكة يحكمها رأسان يتجاذبان السلطة كما حدث بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة في الأزمات التي عصفت بالبلاد. وكانت نتيجة هذا التجاذب شلّ عمل مؤسسات الدولة الأمنية والإدارية وتوقفها عن العمل، وفقدان الأمن والإستقرار وانقسام البلاد طائفيا. (١٩٥٨ و٦٩ و٧٣ و٧٥). وليس من المعقول أن تترك شؤون الحكم الى مزاج الرئيسين فاذا انسجما تيسّرت الأمور واذا اختلف مزاجهما تعرقل الحكم.

خامساً: انقسام الجيش

رافق الإنقسام السياسي انقسام واضح في صفوف الجيش وقوى الأمن. وليس هذا الإنقسام جديداً أو طارئاً بل هو ملازم للجيش منذ تأسيسه. فقائد الجيش رفض مساندة السلطة الشرعية عام ١٩٥٨ وكانت حجته ان الجيش يتعرّض

للإنقسام اذا قمع الحركات السياسية الداخلية. وانفرط الجيش وقوى الأمن في الحرب الحالية وتقاتلت فصائله بعنف. وهذا أمر معرّض للتكرار اذا أعيد تشكيل الجيش وقوى الأمن على الأسس السابقة أو ما يشابهها.

وعلى الذين يدعون الى إعادة توحيد الجيش ان يشرحوا للمواطنين معنى «التوحيد» وهل يعني حشد الضباط والجنود من مختلف الطوائف في ثكنات مشتركة كالسابق أم شيئاً آخر لا يزال مخفياً. وهل لدى هؤلاء تأكيد بأن الروح القدس حلّت على الضباط والجنود فأنستهم المعارك التي دارت بينهم والتي لا تزال دائرة في الجنوب ورمت في نفوسهم الإلفة والمحبة الدائمتين.

واذا كان حلول الروح القدس لا يدخل عنصراً في الترتيبات السياسية، فهل للمخططين الوحدويين ان يطلعوا المواطنين على الصيغة السحرية التي ستوحد الجيش على اساس الخلط والدمج وبشكل يتفادى تكرر الإنقسام.

لقد استند احد المؤيدين لعملية الخلط الى أمثلة تاريخية عن جيوش انقسمت وتقاتلت ثم توحّدت واندمجت واعطى مثلاً على ذلك الجيش الأميركي بعد الحرب الأهلية والجيش الفرنسي بعد انقسامه الى جيش فيشي وجيش ديغول. وقد فاته ان الحرب الأهلية الأميركية اسفرت عن جيش شمالي منتصر وجيش جنوبي استسلم دون شروط بعد الهزيمة ولم يتألف الجيش الجديد من دمج جيشي الشمال والجنوب بل من جيش فرضه الشمال.

وجرى الشيء نفسه في فرنسا بعد انتصار الحلفاء فزال جيش فيشي وضباطه وأنشأ ديغول الجيش الذي يريده. اما عندنا فلا يوجد جيش منتصر يستطيع ان يكون نواة الجيش الجديد ولا جيش مهزوم مستسلم. وقد تقدم احد ضباط الجيش بمشروع يقول انه استوحاه من نظام الجيش البلجيكي ليعالج الإنقسام الحاصل فقوبل رأساً من البعض بالإستنكار وبالغوغائية المعهودة بأنه مشروع تقسيمي كأن بلجيكا دولة مقسمة. والمهم انه لم يتقدم احد لمناقشة المشروع مناقشة رصينة تستند على دراسات علمية توضح مزايا المشروع أو نقائصه. ولم يتقدم غيره بآراء تعالج الإنقسام الحاصل والمستمر عدا الشعارات العمومية الوحدوية التي تدل على نوايا طيبة لكنها لا تعني شيئاً.

سادساً: الوجود الفلسطيني

من وقائع الحرب الوجود الفلسطيني في لبنان. ففي انصار «الجبهة اللبنانية» حقد على الفلسطينيين لما سبّبوه من ضحايا وخراب ودمار. وقد تمكنت «القوات اللبنانية» من إخراج المقاتلين الفلسطينيين من المناطق التي تسيطر عليها. وبالنظر الى الحالة النفسية في هذه المناطق والأحياء فمن المستبعد عودة الفلسطينيين اليها بأية صفة الى وقت بعيد.

وقد أبدت زعامات درزية وشيعية معارضتها للفلسطينيين على تدخلهم بالشؤون اللبنانية، وفكت ارتباطها معهم. وبقيت الزعامات السنيّة الى الآن وحدها ملتزمة بالتصرفات الفلسطينية تدافع عنها. حتى ان بعض «اوراق العمل» التي تقدمها جماعات سنيّة كأساس للحوار «تدعو الدولة اللبنانية للتفاهم مع الفلسطينيين» ولا تدعو الفلسطينيين للتفاهم مع حكومة لبنان. وشتان بين التعبيرين! نتيجة لذلك انحصر الوجود الفلسطيني المسلح والمدني في منطقة سنيّة ضيقة تشمل طرابلس وبيروت الغربية وامتداداً على الساحل جنوباً الى صيدا واقليم الخروب. اما في الجنوب حيث عاد الفلسطينيون المسلحون مؤخراً فانهم يلاقون رفضاً صامتاً لوجودهم في بعض المناطق، ورفضاً مسلحاً عنيفاً في مناطق اخرى جنوبية. واذا صحّ ان عدد الفلسطينيين في لبنان يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ الف فان هذه الكثافة المحصورة في المنطقة الضيقة التي أشرنا اليها تولّد مشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية وسيطرة سياسية فلسطينية تنعكس على السكان المقيمين.

ان التزام المسلمين السنّة بالمقاومة الفلسطينية ومواقفها يضعهم عملياً في صف واحد مع الإشتراكيين والشيوعيين بمواجهة باقي القوى اللبنانية ولو لم يرغبوا بذلك. ويترتب على هذا الموقف زيادة التباعد والحذر بين المناطق السنّية والمسيحية التي لا تتساهل بالوجود الفلسطيني. ويؤدي ذلك عملياً الى تثبيت التقسيم الجغرافي الفعلي وهو ما يعارضه زعماء السنّة حتى الآن. وليس باستطاعة هؤلاء التوفيق بين التزامهم بمواقف الفلسطينيين من جهة ودعوتهم الى الوحدة المركزية في لبنان مع المعارضة المسيحية للوجود الفلسطيني من جهة أخرى. وسيبقى التباعد المسيحي ـ الإسلامي قائماً ومستمراً وعميقاً بقدر ما يدوم التزام المسلمين بالوجود الفلسطيني العسكري والمدني في لبنان، سواء تجلى هذا التأييد بالقبول الصامت أو بالأقوال والأعمال العلنية.

سابعاً: التوزيع الإجتماعي

ان التهجير القسري في بعض المناطق، والهجرة الناتجة عن تدمير المنازل في عدد من القرى خلقت توزيعاً اجتماعياً جديداً زاد من حدّته ان ما خلفته الحرب من مرارة وحزازات حملت عدداً كبيراً من السكان على النزوح من الأحياء المشتركة،

خصوصاً في طرابلس وبيروت وضواحيها، الى مناطق الإنتماء. ولا يحدّ من هذا النزوح إلا عوامل اقتصادية تتعلق بغلاء الإيجارات الجديدة حين الإنتقال، أو ملكية عقارية، أو ارتباط رب البيت بعمل قريب من منزله. ويشجع النزوح ما قلناه عن الوجود الفلسطيني الكثيف النازح من المخيمات الى الأحياء السكنية الذي بدأ ينعكس على المستوى الإجتماعي في بعض الأحياء ويغيّر من نمط الحياة الذي اعتاده اللبنانيون.

ثامناً: التوزيع الإقتصادي

اذا كان للحرب التي نكبت لبنان من حسنة فهي انها كسرت الإحتكار الإقتصادي لبيروت وانعشت عواصم الأقاليم ووزعت التجارة والنشاط الإقتصادي عليها. فقبل الحرب احتكرت كتل مالية وتجارية وصناعية اقتصاد لبنان بمساعدة الدولة أو باهمالها وركّزته في العاصمة وضواحيها على حساب باقي المناطق. فحصرت الإستيراد والتصدير بمرفأ بيروت واهملت باقي المرافىء، وركّزت أكثر الصناعات في العاصمة وضواحيها فجلبت الى العاصمة المشاكل الإجتماعية الناجمة عن اكتظاظ السكان وعرقلة السير. واحتكرت هذه الكتل التجارة بحيث اصبح اللبناني من اقاصي الريف لا يجد بدأً من المجيء الى بيروت لمشترى حاجات عمله ومنزله. وانحصر السفر من لبنان واليه بمطار واحد قرب بيروت مما لا مثيل له في بلاد العالم. واستطاعت هذه الكتل الإحتكارية ان تدخل في روع اللبنانيين على مدى اربعين عاماً ان احتكار العاصمة للإقتصاد اللبناني هو وضع طبيعي، فقبلوا به بدلاً من ان يعملوا على تحطيمه. بل اصبح المواطن يدافع الآن عن هذا الإحتكار البيروتي ويقاوم من يتصدى له تحت شعار «محاربة التقسيم». وقام حلف عجيب يدافع عن الإحتكار مؤلف من الإحتكاريين، ومن اليساريين اللبنانيين الذين يقاومون بضراوة كل اشكال اللامركزية السياسية والفدرالية.

لكن الحرب أوجدت وقائع جديدة قد تتغلب بالنهاية على الإحتكار الإقتصادي. فقد نشطت مرافىء تقليدية على الشاطىء اللبناني كطرابلس والبترون وجبيل وجونيه وصيدا وصور، ومرافىء اخرى على الساحل وقام الى جانب مطار بيروت مطاران كبيران على الأقل احدهما في الجنوب وآخر قرب حامات من المنتظر ان يعملا قريباً، بالإضافة الى مطاري رياق والقليعات اللذين يمكن استعمالها للسفر المدني. ونشطت التجارة في عواصم الأقاليم بعد تدمير اسواق بيروت، في النبطية وصيدا وصور وانطلياس وجونيه والبترون وطرابلس وبعض قرى الجبل فصار المواطن يجد أكثر حاجاته في البلدة الأقرب اليه، وصار التاجر يسعى الى المواطن فيفتح فروعاً في عواصم الأقاليم ولم يعد المواطن هو الذي يسعى الى المتجر في اسواق بيروت ويتكلف نفقات الإنتقال وزحمته ومصاريف الإقامة احياناً. ولا يعني هذا ان المدن الأخرى ستحل محل بيروت تجارياً. إذ ستبقى العاصمة المركز الرئيسي للإستيراد والتصدير والترانزيت والتجارة الدولية. لكن قبضة بيروت التجارية على المدن اللبنانية الأخرى قد تزول.

ونتج عن الحرب أيضاً في الميدان الإقتصادي تصميم على إقامة الصناعات ومستودعات البضائع في المناطق البعيدة عن الإحتكاك المحتمل، وفي الأماكن الآمنة بالنسبة لهوية اصحاب المعامل والمستودعات وهذا قد يعني ابتعاداً عن المناطق المشتركة في بيروت وغيرها، واستقطاباً للفعاليات الإقتصادية في مناطق تتفق مع اتجاهات اصحابها. يضاف الى ذلك ان كثيراً من المؤسسات الإقتصادية والمالية الأجنبية التي كانت تتمركز على الغالب في المنطقة التجارية وفي الأحياء الغربية من بيروت صارت تجد من الضروري ان يكون لها نشاط موازي في المناطق المقابلة. واذا استمر الضغط السكاني الفلسطيني الذي أشرنا اليه والذي يغير المستوى الإجتماعي لتلك الأحياء، فان نزوح المصالح الأجنبية الى احياء اخرى قد يصبح أسرع وهكذا نرى ان البلاد بدأت تمارس توزيعاً جديداً للنشاطات الإقتصادية وصارت تظهر خارطة جديدة للإقتصاد اللبناني لعلها في بعض وجوهها اكثر صحة من التوزيع السابق.

تاسعاً: الولاء الوطني والغبن السياسي

ان تعاون فئات لبنانية في الحرب مع الفلسطينيين ضد مواطنيها كان مثار استهجان وحمل الفريق الآخر على البحث بصراحة لم تكن مألوفة بنظام الحكم الذي ينص عليه الشرع الإسلامي. فصدرت دراسات عديدة اتفقت على ان المسلم ينتمي أولاً الى «دار الإسلام» أي الى الجماعة الإسلامية اينما وجدت، قبل ان ينتمي الى وطن وأرض وحدود. وان اللبناني المسلم المؤمن يجد رابطة الدين مع مسلم آخر مهما بعدت بلاده، أوثق من الرابطة الوطنية بينه وبين اللبناني من دين آخر. وهذا يفسر، حسب هذه الدراسات، وقوف المسلمين اللبنانيين في الحرب ضد «الجبهة اللبنانية» ومع الفلسطينيين رغم اتجاهات بعض هؤلاء الشيوعية واليسارية.

ويطرح هذا الترابط الديني موضوع الولاء الوطني للبنان واستطاعة المسلم ان يكون وفياً لوطن لا تكون الجماعة

الإسلامية هي الحاكمة فيه. لكن المسلمين يظهرون الوجه الآخر للقضية فيقولون انهم طلاب مشاركة عادلة بالحكم. ولما لم تأمن لهم هذه المشاركة بالطرق الدستورية لجأوا الى الثورة لتحقيق المساواة السياسية ورفع الغبن اللاحق بهم واستنصروا بالفلسطينيين. ولا شك ان هذا الشعور بالغبن حقيقة لا يمكن تجاهلها سواء كان الشعور مبنياً على حقائق أو على أوهام. وبكل الأحوال فان الرجوع الى الصيغة الماضية التي منحت رئيس الجمهورية الماروني تلك الصلاحيات الواسعة يبدو امراً متعذراً وتدبيراً غير حكيم.

عاشراً: الطائفية

تناولت الأبحاث والدراسات ايضاً موضوع الطائفية بمعنى تصنيف اللبنانيين الى فئات متفاوتة الحقوق فقالت انها مقررة في صلب بعض المذاهب في حين ان التصنيف غير موجود في مذاهب اخرى. فبعض المذاهب تحرم المسيحيين من الحقوق السياسية بنص ديني صريح وتجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية لا يتكافئون مع الآخرين فيما يتعلق بشؤون الحكم. لذلك فان كل كلام عن إلغاء الطائفية في لبنان سواء كانت طائفية سياسية أو إدارية يبقى مجرد لغو لا يُعتدّ به لدى اللبناني من اتباع هذه المذاهب الذي لا يمكن ان يقبل بغير السلطة السياسية التامة تتجمع بين يديه ويمارسها بالكامل، إلا اذا اعتبر إلغاء الطائفية السياسية والإدارية مرحلة لا بدّ منها للتوصل الى مبتغاه في فترة لاحقة.

وتستشهد الدراسات على صحة تحليلها لموضوع تلازم الطائفية مع تعاليم الدين بأن جميع دساتير البلاد العربية عدا لبنان تنص على ان الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي أو أن دين رئيس الدولة هو الإسلام. وتقول الدراسات ان هذا تكريس دستوري للطائفية حسب رغبة المسلمين العرب ولا يعقل أن يستثنى من هذه الرغبة مسلمو لبنان.

الطائفية السياسية: والكلام عن الطائفية يجر الى بحث شعار جديد مطروح هو «إلغاء الطائفية السياسية» أي جعل جميع وظائف الدولة في كل الأجهزة مفتوحة أمام جميع المواطنين دون تمييز مذهبي. ولا نعتقد ان اصحاب هذا الطلب يرغبون حقاً باخضاع التعيينات للكفاءة وحدها بل المطلوب على الأرجح هو إعادة توزيع الوظائف الكبرى على جميع الطوائف الرئيسية.

وتوزيع الوظائف أمر لا اعتراض عليه ضمن النظام الطائفي اذا تساوت الكفاءات. لكنه بكل الأحوال لا يجوز ان يُعطى وصفاً معاكساً لحقيقته. فالمطلوب بموجب هذا الشعار ليس إلغاء الطائفية، بل تكريسها وتوزيع الوظائف على أساسها. وهو بهذه الصفة أتفه من أن يصبح ركناً من اركان الإصلاح المرتقب. بل قد يكون بالفعل شعاراً رجعياً يبعد العلمانية الكاملة بدلاً من أن يدنيها، ويستبعد مقياس الكفاءة في التوظيف بدل تكريسه.

حادي عشر: المجتمع اللبناني مجتمع مركّب وتعددي

ان الوقائع التي نجمت عن الحرب، والقناعات المختلفة التي تكونت بسببها والتي ذكرنا بعضها، وانقسام المواطنين الذي اشرنا اليه، كلها ابرزت الحقيقة التي طمستها التركيبة السياسية السابقة، وهي ان المجتمع اللبناني مجتمع مركّب لا يشكّل سكانه جسماً منسجماً فيه أكثرية واضحة لفئة من الفئات، بل يتألف من مجموعة اقليات دينية تختلف في أصولها وحضاراتها ونمط حياتها وتطلعاتها عن بعضها. وقد اكدت الحرب ان هذه الجماعات مستعدة لأشرس انواع القتال ضد من يحاول محو شخصيتها المميزة واسلوب حياتها وارتباطها بمنابعها الروحية والثقافية والحضارية المتنوعة. وقد قاومت جماعات لبنانية كبيرة محاولات فرض الوحدة الدينية والثقافية عليها طيلة اجيال وتغلبت على تلك المحاولات. وكان آخر صراع ناجح خاضته للإحتفاظ بشخصيتها المستقلة عن المجموعات المحيطة بها هي حرب ٧٥ - ١٩٧٦.

اما بالنسبة للبنانيين آخرين فقد حاربوا بنفس الضراوة واستنصروا باخوانهم في الدين ليكسبوا ما يعتبرونه حقوقاً سياسية واقتصادية مهضومة، وليؤكدوا انتماءهم الى اخوانهم المجاورين. أما ما يحمل هذه المجموعات البشرية المتعددة الأصول والميول والإتجاهات على التمسك بلبنان الوطن فهو ادراكها ان الحرية التي تطلبها كل مجموعة لنفسها لممارسة حياتها المستقلة لا تتيسر لها إلا في هذا البلد الذي يكرس الحرية ويحترم التعدد والتنوع ولا يحاول ان يفرض نمطاً عقائدياً ومعيشياً معيناً على الجميع وهذا لا يعني أن ممارسة المجموعات اللبنانية لأمورها الثقافية والحياتية يتم بمعزل عن بعضها البعض. فالتفاعل والتعاون مستمران لكن دون ان يصلا الى حد الإنصهار وضياع شخصية أية جماعة لبنانية. هذه «التعددية» في المجتمع اللبناني كانت موضوع شرح وايضاح اثناء الحرب. وكان الأباتي شربل قسيس من أوائل الذين اشاروا اليها ووضّحوا معانيها في عدة مناسبات منها حديثه لمجلة مونداي مورنينغ الصادرة بتاريخ ١٦/٤ - ٢/٥/١٩٧٦. وتكلم بالموضوع نفسه الدكتور شارل مالك في حديث صحفي أكّد فيه على تعددية المجتمع اللبناني في أصوله وحضاراته. وشدّد على المحتوى الإنساني لهذا المجتمع ومحافظته على الحرية لكافة افراده وفئاته. وأكّد الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائب الرئيس

للمجلس الشيعي الأعلى وجود «تنوعات دينية وثقافية» بين اللبنانيين ورفض محاولات فرض الإنصهار فقال في حديث لمجلة الحوادث بتاريخ ٢٢/ ٧/ ٧٦ وهو يعارض مطلب العلمنة الشاملة: «لنا ان نتساءل هل نحن امام مرحلة تؤدي بنا الى مجتمع خال من التنوعات الدينية والثقافية سعياً وراء الطموح المستحيل لايجاد مجتمع متجانس من جميع الوجوه وخال من التنوعات؟»

وأقرّ المؤتمر الإسلامي المنعقد في اليونسكو يوم الأحد ١٤/ ١١/ ٧٦ ورقة العمل التي جاء فيها: «اننا نحبّذ القواعد الديمقراطية البرلمانية لأننا مجتمع تعددي يفترض ان تكون قواه السياسية متعددة».

وقال الرئيس الياس سركيس في خطابه الذي القاه اثناء استقباله لاعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة يوم الخميس ٦/ ١/ ١٩٧٧: «ينبغي ان يتوافق (تعزيز سلطة الدولة) مع المبادىء الأساسية التي يرتكز عليها نظامنا الديمقراطي البرلماني القائم على التعددية وشرعية المعارضة...» (العمل ١٧/ ١/ ١٩٧٧).

لكن هذه «التعددية» التي كانت موجودة دائماً في المجتمع اللبناني، والتي ظهرت بصورة واضحة اثناء الحرب بحيث لا يجد المشتغلون بالشؤون العامة مناصاً من الاقرار بها، لا تزال غير واضحة الدلالات والمفاهيم لدى العديد من الكتّاب والسياسيين. لذلك نرى الكثيرين من الذين بدأوا يقولون بالتعددية يتنصلون من استخلاص نتائجها المنطقية، ويحومون بالإقتراحات والحلول المتعلقة بشكل الدولة الجديدة ليصلوا الى اقتراح نظام يتعارض تماماً مع التعددية ويعيدنا الى النظام المركزي السابق الذي دفنته الحرب كما سيأتي شرحه.

التعددية والتقسيم: بل الأخطر من ذلك ان حقيقة التعددية تتعرض منذ أشهر لحملة دعائية تضليلية عنيفة تصوّرها على عكس حقيقتها لتنفر المواطنين منها. فالمعروف ان المجتمع التعددي يختار لنفسه على الغالب نظاماً سياسياً يُعرف بالنظام الإتحادي الفدرالي الذي يحفظ لكل مجموعة حكماً داخلياً راسعاً ,حرية كاملة بتدبير أمورها المعيشية واليومية ضمن دولة واحدة تضم المجموعات ذات الأصول والتطلعات المختلفة. ونرى ان عدداً من ارقى شعوب العالم اختارت النظام الفدرالي فجمعت بين الحرية الإقليمية الواسعة والحكومة المركزية القوية. ويكفي ان نذكر من هذه الدول الفدرالية الولايات المتحدة الأميركية والمانيا الغربية وسويسرا وكندا واستراليا والبرازيل والإتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

لكن بعض اللبنانيين من الفريقين المتقاتلين لم تقنعهم الحرب باستحالة إخضاع الفئات المختلفة لسيطرة فئوية يسارية - شيوعية، أو دينية مذهبية، والذين لا يزالون يحلمون بحكم كل لبنان عن طريق أكثرية عددية صحيحة أو مزعومة، والذين لا يتسع الفهم الفكري أو السياسي لتصوّر نوع آخر من الحكم غير النظام المركزي الذي تعوّدوه من سنة ١٩٤٣، والذي يشكون منه لكنهم لا يستطيعون التخلص من إرثه، كل هؤلاء يشنّون حملة عنيفة على النظام السياسي التعددي بطريقة غير منطقية ومضللة مستغلين نفرة اللبنانيين من التقسيم ليدمغوا نظام اللامركزية ونظام الفدرالية بأنه نظام تقسيمي.

فأحد زعماء اليسار الذي يحلم بحكم كل لبنان اذا استولى بالضغط والإرهاب الفكري على السلطة المركزية الممثلة بالحكومة ومجلس النواب، والذي يرى حلمه يتبدد اذا تحررت المناطق من السيطرة المركزية، يكرر في كل مناسبة اتهام خصومه بانهم يعملون لإنشاء كانتونات مستقلة ليقسموا البلاد (والكانتونات هي اسم المقاطعات المستقلة داخلياً في الإتحاد الفدرالي السويسري). وهو بحكم علمه السياسي يعرف ان نظام الكانتونات يجمع ويوحّد ولا يقسم. لكنه يلجأ الى الغوغائية لتحقيق اهدافه.

واحد اعضاء الجبهة الوطنية الإسلامية قال لجريدة الأنوار يوم ٨/ ١٢/ ٧٦: «ان الحديث عن اللامركزية السياسية هو كفر بلبنان. وزيادة بالتوضيح نرفض الحكم الذاتي أو حكم الكانتونات أو أي شكل من أشكال الحكم التقسيمي». ولم يكلف المتكلم نفسه عناء الإيضاح للمواطنين لماذا يشكل الحكم الذاتي كفراً بلبنان وكيف يجرؤ احد له اطلاع على علم السياسة ان يقول عن نظام الكانتونات انه شكل من اشكال الحكم التقسيمي وهو يعلم ان الجمهورية السويسرية ليست مقسمة. وبالاضافة الى هذه المواقف السياسية التي تتكرر، هناك حملة صحفية يومية ترمي الى غسل دماغ الشعب اللبناني وإقناعه خطأ ان اللامركزية والفدرالية تعني تقسيم لبنان وأقل ما يقال عن هذه الحملة انها افتراء وتضليل.

والغريب ان الذين يرفضون الإستقلال المحلي الواسع للمناطق اللبنانية يؤيدون هذا الإستقلال ضمن دول عربية أخرى. فاللذين يعترضون الآن على النظام الإتحادي الفدرالي كانوا من المعجبين بالحكم العراقي لما منح المناطق الكردية استقلالاً محلياً واسعاً بموجب نصوص دستورية، وكالوا له المديح على واقعيته وبُعد نظره. وهؤلاء انفسهم مدحوا الحكم السوداني عندما منح الأقاليم الجنوبية استقلالاً داخلياً بعد حرب دامت ستة عشر عاماً، ورأوا بهذا الإجراء تدبيراً مصيباً. وهؤلاء أيضاً أو بعض فئاتهم، تطالب الآن بالإستقلال المحلي لمسلمي الفيليبين في الجزر الجنوبية ويرفضون ان يخضع المسلمون للحكم المركزي في العاصمة مانيلا. وتتفاوض حكومة الفيليبين الآن حول هذا الأمر مع حكومات عربية منها

المملكة العربية السعودية وليبيا برعاية المؤتمر الإسلامي.

لكن ما ترضاه هذه الفئات اللبنانية للعراق والسودان ولمسلمي الفيليبين وتراه منتهى الحصافة السياسية والعدالة وحسن التدبير، لا تقبله للبنان ليس لأن التدبير سيىء أو «تقسيمي» كما تدعي، وإلا ما كانت قبلته في العراق والسودان، بل لأن اللامركزية السياسية أو الفدرالية تحد من مطامعها بالسيطرة على جماعات لبنانية غير منتمية اليها. وتظهر ضعف حجة هذه الفئات بمعارضة الفدرالية واللامركزية السياسية عندما نرى احدى اعرق الدول المركزية الموحدة في العالم تتخلى عن مركزيتها لأنها ترى البيروقراطية القاتلة الملازمة للمركزية منافية لحاجات المواطنين في هذا العصر المعقّد والمركّب وتلجأ الى اعتماد نظام اللامركزية السياسية تحت اسم «ديفوليوشن» وتعني بذلك المملكة المتحدة (انكلترا) التي قدمت حكومتها الى مجلس النواب يوم ٣٠/١١/٧٦ مشروع قانون يقضي بمنح مقاطعتي سكوتلندا وويلس استقلالاً داخلياً واسعاً يتناول شؤون التعليم والإسكان والنقل وغيرها على أساس إنشاء برلمان اقليمي لسكوتلندا مؤلف من ١٥٠ عضواً، وبرلمان آخر لويلس مؤلف من ٨٠ عضواً. ولم تجد الحكومة الإنكليزية في الإستجابة لرغبة شعبي سكوتلندا وويلس ما يخلّ بالوحدة الوطنية بل لعلها وجدت بذلك المخرج الوحيد الذي يجنّب البلاد التفتت والإنقسام لأن وحدة البلاد لا يمكن ان تبنى على التسلط والقهر.

واذا كانت المملكة المتحدة قد سبقت فرنسا بتحقيق اللامركزية السياسية، فان الحكومة الفرنسية، وهي مثال الدولة الموحدة مركزياً في العالم، تبحث منذ مدة باعطاء المقاطعات الفرنسية قدراً واسعاً من الإستقلال المحلي بموجب نظام «الريجيونااليزم» لتخفيف مساوىء البيروقراطية ولتلبية الحاجات الشعبية المحلية وهي تدرك ان التخلي عن المركزية لا يضعف الوحدة الوطنية. ومع ذلك يقوم بين السياسيين والكتّاب اللبنانيين مَن يتجاهل تجارب الأمم المتقدمة ولا يتورّع عن التصريح وشن الحملات على نظام الكانتونات، وعلى الفدرالية، وعلى اللامركزية السياسية، التي طبّقت مثلها المملكة المتحدة مدعياً ان تطبيق ذلك في لبنان يقسم البلاد!

ثاني عشر: الوحدة الوطنية: الوحدة في الإنصهار أم الوحدة في التنوع؟

مع إقرار غالبية اللبنانيين بأنهم يعيشون في مجتمع تعددي مختلف الأصول والحضارات والثقافات والتطلعات وانماط المعيشة والحياة، فان مفهومهم لمعنى «الوحدة الوطنية» التي تسود المجتمع التعددي يعاني من بلبلة كبيرة. فقد مارست الدولة منذ ١٩٤٣ مفهوماً «للوحدة الوطنية» يرتكز على الأسس والفرضيات التالية:

١ ـ تأثر مؤسسو الدولة بالثقافة والتجربة الفرنسية. وفرنسا هي أكثر دول العالم مركزية في مؤسساتها السياسية والإدارية والثقافية. ونقل مؤسسو لبنان التجربة الفرنسية وطبّقوها على علّاتها في لبنان ولا يزال الإرث الفرنسي في الفكر السياسي ينوء بثقله على الوضع اللبناني المختلف جذرياً عنه.

٢ ـ تأثر الوضع اللبناني من ناحية اخرى بالإرث الإسلامي الذي يدعو الى «وحدة الأمة» ولا يقبل بالخروج على الجماعة. وهذان الإرثان، وان اختلفا في نواحي عديدة إلا أنهما يتفقان على أن الوحدة لا تكون إلا بالإنصهار الكامل للفرد وللجماعات في بوتقة واحدة تزيل خصائص المجموعات البشرية وتعمل على محوها.

٣ ـ اقتنع حكام لبنان بتأثير هذين الإرثين، بالفرضية القائلة ان انصهار المواطنين يتحقق بتوفير أكبر قدر ممكن من احتكاكهم ببعضهم ببعض. فكان من مبادىء الحكم انه من الضروري حشد الناس من مختلف الطوائف وخلطهم في كل دائرة حكومية في العاصمة والملحقات، وفي الجيش، وفي قوى الأمن، وفي المدارس الرسمية والجامعة، وفي كل مؤسسة تطالها يد الدولة أو لها عليها تأثير باعتبار ان الإحتكاك يولّد الإلفة والإلفة تولّد التماثل والتماثل يولّد الإنصهار.

ورافق هذه الفرضية فرضية اخرى لا تقل عنها خطأً وهي ان الوحدة الوطنية لا يمكن ان تتحقق إلا اذا توحدّت مناهج التعليم لجميع الطلاب على جميع المستويات بحيث ينشأ جيل جديد على ثقافة واحدة فتزول الخلافات القائمة بين الجماعات. وقد أظهرت الحرب في لبنان خطأ هذه السياسة وهذه الفرضيات بالنسبة للمجتمع التعددي. وتأكد ان الإحتكاك الشخصي قد يولّد النفور بدل الإلفة، ويدفع الى التزاحم والحسد بدل التعاون، ويركّز الخلافات وينميها بدل ان يمحوها. وتأكد ايضاً ان مناهج التعليم الموحدة التي استمرت ثلاثين سنة لم يكن لها أي تأثير في توحيد العقول والإتجاهات بل كانت المنابع الثقافية والروحية في البيت والبيئة أقوى من أي منهج يتبعه الطالب في المدرسة والجامعة. وكل ما عملته المناهج الموحدة انها طمست انطلاقات فكرية وثقافية محتملة وكبتتها. وليس صدفة ان نسبة كبيرة من المحاربين كانوا من الطلاب الذين لم توحّد بينهم مناهج التعليم الموحدة.

والغريب انه رغم وضوح فشل نظرية الإنصهار، ما زالت ترتفع اصوات تطالب بالعودة الى المركزية، وتصرّ على توحيد برامج التعليم ومناهجه وتعترض على إنشاء فروع للجامعة اللبنانية منعاً للتقسيم حسب زعمها. أي انها تريد ببساطة العودة الى الأوضاع السابقة التي سببت الحرب في لبنان وكأنها لم تتعلم شيئاً مما جرى. وهي تفعل ذلك مع الإدعاء بأنها تعمل

من اجل لبنان جديد في حين انه ليس لديها ما تعرضه إلا العودة الى لبنان القديم.

٤ ـ ان الإنصهار الذي لا تزال تطالب به جماعات لبنانية رغم دروس الحرب يرمي الى جعل اللبنانيين متماثلين في معظم خصائصهم الإنسانية والثقافية والإجتماعية. فهل يعتقد هؤلاء حقاً ان المسلم يمكن ان يصبح نسخة ثانية عن المسيحي، أو أن يصبح الأرثوذكسي نسخة عن الماروني، وكذلك الكاثوليكي والسرياني والبروتستانتي والأرمني. أو أن يصبح الشيعي نسخة عن السني وكذلك الدرزي والنصيري؟

واذا كان هذا الإنصهار غير ممكن وغير مستحب حسب قول الشيخ محمد مهدي شمس الدين الذي يشاركه به كثير من العلماء والمفكّرين، فذلك لأن لكل واحدة من هذه الجماعات خصائص وميزات ثمينة يجب تنميتها لا كبتها لتغني بها المجتمع اللبناني ثقافياً وحضارياً.

الوحدة في التنوع

مقابل نظرية الإنصهار التي سارت عليها الدولة اللبنانية والتي اثبتت الحرب عقمها وخطأها، تطالعنا النظرية المتلازمة مع المجتمعات التعددية وهي نظرية «الوحدة في التنوع».

هذه النظرية تترك للمجتمعات المختلفة أوسع الحريات في تنظيم شؤونها الحياتية والثقافية والتعليمية والسياسية الداخلية بالطرق الديمقراطية حسب رغبة افرادها ضمن إطار الدولة الواحدة فتنشأ مجتمعات مطمئنة ومرتاحة تتعاون فيما بينها دون خوف من تسلط أو قهر، وتتحد بادارة الشؤون المشتركة للدولة بأقل احتكاك وتزاحم وبموجب نصوص دستورية صريحة وواضحة.

واذا قيل ان هذا الوضع يؤدي الى اضعاف الدولة أو الى التقسيم وهو «البعبع» الجديد الذي يثار بوجه اي إصلاح جذري للمجتمع اللبناني فيكفي ان نذكر ان اقوى واكبر واغنى دولتين في العالم هما دولتان تعدديتان اتحاديتان فدراليتان ونعني بهما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

في الولايات المتحدة لكل ولاية قوانينها الخاصة في الأمور الحقوقية والجزائية والتجارية والأحوال المدنية. ولها حكومتها وميزانيتها وبرامجها التعليمية المستقلة، وجامعاتها وعَلَمها وجيشها الخاص (تسميه الميليشيا أو الحرس الوطني)، لكنها تتحد برئاسة الجمهورية وبمجلسي الكونغرس وبالسياسة الخارجية وبالجيش والكمارك والنقد وغيرها.

والإتحاد السوفياتي مؤلف من شعوب مختلفة الأصل واللغة والثقافة. والدولة تشجع اللغات والثقافات المتعددة وتنشطها ولا تجد في ذلك ما يخل بالوحدة الوطنية كما انها لا تحاول ان تفرض اللغة الروسية على هذه الشعوب. ومع ذلك فالوحدة الوطنية بخير عند السوفيات وفي الولايات المتحدة.

ومن يجرؤ على الإدعاء ان هذا الإستقلال المحلي الواسع، وهذا النظام الإتحادي السمح، اخلّ بالوحدة الوطنية أو أقام حكومات مفككة ضعيفة والدولتان هما اقوى حكومتين في العالم؟ وما قلناه عن هذه البلاد يقال أيضاً عن دول فدرالية اخرى كسويسرا والمانيا الإتحادية واستراليا وكندا والبرازيل ويوغسلافيا التي لا يشك احد بوطنية شعوبها ووحدتها وهي وحدة قائمة على التنوّع لا على الإنصهار. وفي هذا السياق لا بدّ ان يطرح اللبنانيون على انفسهم بعض الأسئلة لتوضيح بعض المفاهيم التي سيتحاورون عليها ومنها:

١ ـ هل صحيح ان الدول الفدرالية كالولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والمانيا الإتحادية وسويسرا وكندا واستراليا والبرازيل ويوغسلافيا هي دول مفككة ضعيفة ومنقسمة لأنها ذات نظام فدرالي؟ وهل حكوماتها أضعف من حكومات الدول الموحدة المركزية كفرنسا وبريطانيا وبولونيا وهنغاريا وبيرو والأرجنتين مثلاً. وهل صحيح ان الفدرالية نظام تقسيمي يولّد الوهن والضعف؟ واذا جاء الجواب بالنفي كما هو المعقول فعلى اللبناني ان يتساءل عن سبب الغوغائية التي تسود بعض مجتمعنا والتي تصور ان اي بديل للنظام المركزي الفاسد الذي ساد في العهود السابقة للحرب يعني تقسيم لبنان؟

٢ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان لا تتمثل الديمقراطية إلا بالنظام الفوقي، أي بانتخاب مجلس للنواب واستبعاد الإنتخابات الأقرب الى اهتمامات المواطنين كانتخابات مجالس القرى والبلديات والأقضية والمحافظات؟ وهل من المعاداة للوحدة الوطنية ان تتسع صلاحيات هذه المجالس المحلية لتشمل جباية بعض الضرائب لأعمال الاعمار والاهتمام بأمور المواطنين المختلفة من ادارية وسياسية وثقافية حسب الأسلوب الفدرالي؟

٣ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان يدرس جميع تلاميذ لبنان، سواء كانوا في الريف أو في المدن برامج تعليمية واحدة فلا يتعلم ابن الريف شيئاً له علاقة بمحيطه. واستطراداً، لماذا تمنع المجموعات الحضارية المختلفة من تدريس البرامج التي تتفق مع تراثها؟ واذا لوّح البعض بشبح التقسيم فالرد هو الإقتداء بما تفعله الدول الفدرالية التي ذكرناها والتي لا يجرؤ

عاقل على اتهامها بأنها مقسمة.

٤ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية أم للإحتكارات المالية ان لا يكون في لبنان إلا مرفأ واحد ومطار واحد. وهل لهذا مثيل في دول العالم المتقدمة؟ وقد انشأت ظروف الحرب مرافىء ومطارات غير تلك التي في بيروت وضواحيها فهل وظيفة الدولة ان تمنع التوسع الإقتصادي، أم ان المرافىء والمطارات قضية اقتصادية تبت بها العوامل الإقتصادية المتعلقة بكمية البضائع المستوردة وعدد المسافرين؟

٥ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية ان يكون في لبنان اذاعة واحدة فقط واخبار موحدة في التلفزيون في حين انه توجد في الدول التعددية اذاعات ومحطات تلفزيون في كل مدينة تستقل باخبارها وتعليقاتها.

٦ ـ هل من الضروري للوحدة الوطنية أن تكون هناك جامعة واحدة متمركزة في منطقة تخضع لاتجاهات ثقافية وسياسية معينة؟ ولماذا الضجة حول إنشاء فروع للجامعة اللبنانية في مناطق اخرى ما دام الإنصهار الثقافي غير ممكن وحتى غير مستحبّ؟ وتأتي في هذا السياق دعوات «تعريب» التعليم من الإبتدائي الى الجامعي. وهي دعوات من شأنها الإنحطاط بمستوى التعليم وحجب الثقافة العصرية عن الطلاب. فاذا رغب فريق من اللبنانيين بهذا المستوى لابنائهم فهل من حقهم ان يفرضوه على غيرهم؟

ثالث عشر: الديمقراطية والأكثرية العددية

المفهوم الشائع للديمقراطية في التطبيق تعني انها حكم الأكثرية التي تفوز في الإنتخابات الشعبية على أساس برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تلتزم بتطبيقها اذا وصلت الى الحكم. ويرافق هذا المفهوم قاعدة اخرى ملازمة لا تستقيم الديمقراطية بدونها، وهو استطاعة الأقلية ان تقنع الناس بمبادئها وبرامجها لتصبح أكثرية في انتخابات مقبلة فتتوصل الى الحكم. ومن البديهي انه عندما تقطع ظروف خاصة على الأقلية أي أمل بأن تصبح أكثرية، فان حكم الأكثرية الحاكمة يصبح قهراً وتسلطاً يتنافى كلياً مع الديمقراطية. وهذا ما يحدث بالفعل في المجتمعات التعددية الثيوقراطية أو الطائفية ومنها لبنان.

في هذه المجتمعات ينصرف ولاء المواطن بالدرجة الأولى الى طائفته لا الى الوطن. وفي أحسن الأحوال ينساق المواطن لاشعورياً الى اعتبار مصلحة الطائفة والوطن متماثلة وممتزجة.

وما دامت الرابطة الأساسية عندنا هي الإنتماء الديني أو المذهبي، وما دامت غالبية الناس تتصرف سياسياً بهذا الشكل، فان الأقلية السياسية المنتمية الى مذهب معين لا يمكن ان تصبح أكثرية على مدى الدهر إذ من غير المحتمل في هذا العصر ان تستميل إحدى الطوائف الى مذهبها افراداً من مذاهب اخرى وباعداد تنقلها من وضع الأقلية الى وضع الأكثرية العددية.

وبذلك انتفى اساس رئيسي من أسس الديمقراطية في لبنان ذي النظام المركزي لأن الأكثرية تبقى أكثرية حاكمة والأقلية المذهبية تبقى اقلية محكومة الى الأبد. وقد ادرك هذه الحقيقة المسيحيون والمسلمون على السواء. فسعى فريق الى زيادة عدده بمنح الهويات لأفراد من مذهبه هاجروا اليه من البلاد المجاورة. وسعى فريق آخر الى استجلاب ما امكن من افراد مذهبه، والى التناسل الكثير لقلب المعادلة العددية وصار يطالب بتعديل قانون التجنس وبالإحصاء ليثبت اكثريته العددية ويستولي على شؤون الحكم. ورد الفريق الأول على ذلك بأن التناسل الكثير الذي يأخذ من الدولة ولا يعطيها والذي يشكل عبئاً على المجتمع، ليس الطريق الصحيح الموصل الى الحكم، وانه الأولى ان يشترك بالحكم المغتربون الذين يعطون لبنان ولا يأخذون منه خلافاً لدعاة النسل الوفير.

وتستمر بين الفريقين هذه المماحكة التي لا تؤدي الى نتيجة. والغريب ان احداً منهما لم يفطن الى ان هذا السعي المرهق لإثبات اكثريته لا طائل تحته إذ لن يتمكن فريق من حكم الفريق الآخر على هذا الأساس لأن النظام الديمقراطي القائم على الأكثرية والأقلية منتفي الوجود اصلاً في المجتمعات الثيوقراطية أو ما نسميه عندنا المجتمع الطائفي كما ذكرنا. ولو تخلص السياسيون من العقلية التي تحاول السيطرة على الآخرين بذريعة الأكثرية العددية، أي لو تخلصوا من عقلية النظام المركزي الموحّد الذي اعتدنا، ولو وسعوا افقهم ليطلعوا على تجارب المجتمعات التعددية التي نحن منها، لوفروا على انفسهم هذا العناء بالركض وراء اكثرية لا يمكن ان تحكم، واقلية لا يمكن ان تستكين سواء كانت الأكثرية في هذا الجانب أو ذاك.

في المجتمعات التعددية التي اختارت النظام الفدرالي لتتفادى مع غيره من الأمور قضية قهر الأكثرية للأقلية على مستوى البلاد بكاملها، تعمل قاعدة الأكثرية والأقلية ضمن كل مجموعة سكانية متجانسة في منطقة جغرافية معينة. وليس للأكثرية الموجودة في مقاطعةٍ ما تأثير سياسي في المنطقة الجغرافية المجاورة بصرف النظر عن وضع الحكم فيها. مثال ذلك ان ولاية نيويورك التي تعد نحو ثلاثين مليوناً ليس لها تأثير في الحكم المحلي لولاية ماريلاند التي تعد نحو ثلاثة ملايين. وكانتون جنيف في سويسرا ليس له تأثير في أوضاع الحكم المحلي لكانتون «فو» القليل السكان والمجاور لجنيف. ولو ازداد سكان

احدى الولايات اضعافاً بالهجرة والتوالد فان ذلك لا يمنحها سلطة سياسية على غيرها من الولايات.

وفي هذا النظام الفدرالي يمضي معظم المواطنين في اي ولاية اميركية أو كانتون سويسري كل حياتهم من المهد الى اللحد دون ان يحتاجوا الى مراجعة اية دائرة تابعة للحكومة الفدرالية أي للحكومة المركزية في عاصمة البلاد إذ ان جميع حاجات المواطنين الحياتية تقضيها لهم الحكومات المحلية القريبة من مسكنهم ومحل عملهم في الولايات أو المقاطعات. وهذا يخالف بصورة كلية ما اعتاده المواطن اللبناني الذي لا يستطيع ان يحل شيئاً يتعلق بحياته البيتية أو بعمله إلا بمراجعة الموظف القابع في العاصمة. والمبدأ الذي نريد اثباته هو انه في مجتمعنا الطائفي لا توجد ديمقراطية صحيحة يمكن ممارستها على مستوى لبنان بكامله لاختلال قاعدة الأكثرية والأقلية. ولن تتوفر الديمقراطية الحقيقية للبنانيين إلا اذا مورست ضمن المناطق المتمتعة بحكم ذاتي واسع، وعلى مختلف المستويات تدرجاً من الإنتخابات القروية الى المجلس النيابي.

ولا يمكننا القول لسوء الحظ ان هذا الواقع اصبح يشكل قناعة لبنانية عامة. فما زالت فئات من اللبنانيين تستميت برفض التعددية التي تحرمها من احتمال فرض نظريتها على كامل البلاد وتتمسك بالنظام السابق وتعتقد انها تستطيع «تمريره» على الأخرين اذا طعّمته «باصلاحات» تعمل لمصلحتها ولا تغيّر من جوهره. وهي بالحقيقة تبغيه وسيلة لفرض نفوذها على اللبنانيين الآخرين. وهذا الإتجاه ليس محصوراً بفئة لبنانية واحدة بل يوجد في الفريقين اللبنانيين الكبيرين وخصوصاً بين اليساريين من لا يزال يطمع بأن تكون له السيطرة السياسية على الجميع بواسطة الحكومة المركزية الموحدة مستغلاً ظروفاً آنية لتحقيق ما يعتبره مكاسب، وهو بالحقيقة انما يحضر لحرب اهلية جديدة.

رابع عشر: العروبة

كثر حديث بعض الفئات اثناء الحرب عن عروبة لبنان، وانتمائه العربي، وثقافته العربية، وضرورة تكريس ذلك بشكل صريح لا رجوع عنه. ولعل اللبنانيين بالأحوال العادية هم أكثر الشعوب مساهمة بالعروبة بمعناها الحضاري والثقافي. فهم الذين احيوا اللغة والأداب العربية في القرن التاسع عشر، وهم الذين نشروا الصحافة العربية الحديثة وكانوا ولا يزالون واسطة رئيسية لنقل الثقافة الغربية الى العرب، وهم الذين اغنوا الفن العربي في العشرين السنة الماضية بنوع متطور فريد من الموسيقى والمسرح. واذا استعرضنا الشعراء العرب المبدعين في الأربعين سنة الماضية لجاء اللبنانيون في طليعة الشعوب العربية بعدد شعرائهم بالنسبة لعدد السكان.

واذا كانت العروبة تعني الإندماج بالثقافة والحضارة العربية، وهي يجب ان تكون كذلك، فاللبنانيون هم العرب الحقيقيون أكثر من اي شعب آخر يسكن المنطقة من المحيط الى الخليج. ذلك ان الإندماج بالحضارة والثقافة يزداد بالإطلاع والمعرفة المتأتية من العلم. واللبنانيون متعلمون لا أمية فيهم. وقد درسوا في مدارسهم وجامعاتهم الأداب العربية واطلعوا على مناحي الفكر العربي واعمال الفلاسفة والعلماء وتأثروا بها بالإضافة الى تشبع بيئتهم بالكثير من القيم العربية.

مقابل ذلك نرى الشعوب العربية الأخرى تشكو من الأميّة بنسبة ٦٥ ـ ٩٠ بالمائة. ولا يستطيع الأمّي المحروم من القراءة ان يطلع على الحضارة والثقافة العربية ويندمج بها كالعربي المتعلم إلا اذا كانت العروبة تعني انتماءً عرقياً أو مذهبياً وهو ما ينكره العروبيون. لذلك فان الدعوة الى العروبة التي تصدر عن فئة وتبدو موجهة الى الفئة الأخرى وتحمل طابع التحدي، تخطىء هدفها ولا تؤدي غرضاً لأنها تطالب بما هو حاصل. إلا اذا كان الكلام عن العروبة يقصد الإكتفاء بالحضارة والثقافة العربية ويطالب أيضاً بالإنغلاق على الحضارة الغربية المعاصرة. وهو ما يبدو المقصود من الدعوات الى «تعريب» التعليم، واخضاع الجامعات كلها لمنهاج واحد تحت إشراف الدولة. وهذا المفهوم للعروبة مرفوض طبعاً لأن بعض الفئات اللبنانية تنتمي الى الحضارة الغربية ذات الأصول المسيحية بقدر ما تنتمي الى الحضارة العربية، ولا ترى تناقضاً بين الإنتمائين بل ترى في ذلك ثروة فكرية وغناء حضارياً يتيحان لها المجال لتدخل على الثقافة العربية اضواء جديدة تنعشها وتحسنها. ثم ان العروبة أي الإنتماء الى الجماعة العربية شعور فردي داخلي يقرره كل انسان لنفسه ولا يمكن فرضها بقرار حكومي. ومحاولة القسر فيه ستعطي عكس المطلوب خصوصاً اذا لم يكن لصاحب المحاولة القدرة على الإرغام. واذا كان الكلام عن العروبة يعني الإنتماء السياسي، فلبنان بكل فئاته أول المنفتحين على التضامن العربي السياسي والإقتصادي والمالي. وفي فترة الستينات وأول السبعينات عندما كان شعار الوحدة العربية سائداً، انتظر لبنان ان تتحقق وحدة صحيحة بين اي بلدين عربيين ليتخذ موقفاً من الموضوع برمته، فرأى مشاريع الوحدات والإتحادات تتهاوى واحدة بعد اخرى حتى ضاق عنها الحصر. وكان تمهله حكيماً وفي محله. وانتقل العالم العربي بعد ذلك من مشاريع الوحدة الى مساعي التضامن التي قادها المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز، وهي أكثر جدوى وواقعية وكان لبنان أول المنسجمين مع هذه المساعي ولا يزال.

وفي معرض التسمية «العربية» التي يصرّ البعض على إلصاقها بلبنان فليس في ذلك غضاضة كما ليس له لزوم ذلك لأن

لبنان درج على مجاراة الأكثرية بين الدول العربية في مواقفها. واذا استعرضنا اسماء الدول العربية العشرين المنضمة الى جامعة الدول العربية، نجد ستة فقط تصنف نفسها «عربية» هي: المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية. اما الدول الأربعة عشر الباقية فهي كلبنان تكتفي باسمها دون الصفة العربية. فهل يعني هذا ان اليمن الجنوبية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والعراق والأردن والسودان والجزائر وتونس والمغرب اقل عروبة من الدول التي تضيف الى اسمها الصفة العربية؟ ولماذا يطلب المتحمسون اللبنانيون من لبنان ان يغير اسمه ولا يطلبون ذلك من العراق والأردن والسودان الخ. وهم الذين يعتبرون من حقهم التدخل بشؤون جميع البلاد العربية؟ ان قضية التسمية العربية للبنان اخطأت هدفها لأنها تهتم بالشكل وتهمل المضمون، واخذت طابع التحدي والقسر الذي اصطبغ لسوء الحظ بالصبغة الدينية مما جعل الموضوع مثار حساسيات ولا جدوى منه. وكما قلنا وذكرنا عن الديمقراطية، لا يمكننا القول ان هذا الواقع المتعلق بالعروبة اصبح يشكل قناعة عامة عند الجميع وسيبقى ميدان صراع وتجاذب يثير الخلافات دون فائدة.

خامس عشر: كثافة الغرباء في لبنان

من وقائع الحرب ايضاً ازدياد عدد الغرباء في لبنان ازدياداً مخيفاً. وهذا الموضوع يشكل عنصراً آخر من عناصر الخلاف بين اللبنانيين. إذ تقول احصاءات بعض المصادر انه يوجد حالياً في لبنان ٥٧ غريب منهم ٢٠ فلسطيني مقابل كل مائة لبناني. وهذه نسبة غير مقبولة دولياً إذ من المتعارف عليه انه لا يجوز ان تزيد نسبة الغرباء المقيمين في اي بلد عن ستة بالماية. ومع ذلك فعندما يطالب فريق باخراج الغرباء من لبنان وباعادة الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان بعد سنة ١٩٦٩، الى البلاد التي جاؤوا منها يجدون أذناً صماء لدى الفريق الآخر الذي يعتبر الغرباء، واكثرهم من البلاد العربية، مناصرين له في نزاعه السياسي الداخلي. وستبقى كثافة الغرباء، كالوجود الفلسطيني، موضوع نزاع داخلي مثبطة لكل المساعي لإعادة الوحدة الوطنية وعاملاً تقسيمياً فعالاً في المجتمع اللبناني.

اقتراحات وحلول

ان الوقائع والقناعات التي ذكرنا سواء أكانت قناعات مشتركة أم قناعات عند فريق تقابلها قناعات معاكسة عند فريق آخر، تكفي لتوضيح شكل لبنان الجديد الممكن والمرغوب. لكنه قبل البحث بالحلول الإيجابية يستحسن ان نسهل الأمر على أنفسنا لنستبعد ما هو مرفوض سلفاً من اللبنانيين أو من فئة كبيرة منهم:

أولاً: يرفض اللبنانيون بعد آلاف الضحايا ان يعودوا الى أية تسوية ترقيعية ترضي بعض المطالب، وتغطي على الخلافات الجوهرية لتؤجل الحل الجذري، وتشحن النفوس لحرب جديدة بعد بضعة سنين.

ثانياً: يرفض المسلمون، تحت شعار المشاركة، نظاماً يضع السلطة الحقيقية في يد رئيس الجمهورية الماروني. أما ما يروج له الآن السياسيين وبعض وسائل الإعلام من اعتماد النظام الرئاسي الذي يركز السلطة في يد الرئيس أكثر من السابق فلا نعتبره حلاً يمكن ان يرضى به المسلمون على المدى الطويل.

ثالثاً: يرفض المسيحيون، تحت شعار الضمانات، أي تغيير يمكن ان يؤدي بهم في المستقبل القريب أو البعيد الى وضع مواطنين من الدرجة الثانية كحالهم في بعض الدول المجاورة ويصرّون على المساواة الكاملة في الحقوق السياسية على أساس حقهم الصريح بحكم بلدهم لا على أساس «التسامح» و«الرعاية».

رابعاً: ترفض فئة كبيرة من اللبنانيين، تحت شعار «التعددية» الإنصهار في المجتمع المحيط بلبنان وضياع شخصيتهم المميزة، ويرفضون بالتالي الديمقراطية التي تستند على الأكثرية العددية في المجتمع اللبناني التعددي المركّب.

خامساً: يرفض اللبنانيون عموماً الإحتكار الإقتصادي الذي مارسته بيروت على المحافظات ويؤيدون اللامركزية الإقتصادية التي نشأت اثناء الحرب. ولا يقبلون أن يكون معنى الوحدة الوطنية افراغ المحافظات من النشاط الإقتصادي الذي بدأ يدب فيها، لمصلحة العاصمة.

ما هي الحلول الممكنة تجاه هذه السلبيات الرافضة؟ لنرَ أولاً ما قدمته الأطراف المختلفة من حلول:

أولاً: اليساريون والشيوعيون قدموا برنامجهم منذ نحو ستة تحت اسم «البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى التقدمية» ولا يزالون يتمسكون به ويعرضونه في كل مناسبة. وهو يهدف الى أعادة توزيع السلطة السياسية بما يعزز دورهم ويوصلهم بعد زمن الى الحكم. عدا عن انه برنامج «مرحلي» ستتبعه خطوات اخرى في الوقت المناسب لدفع لبنان نحو الإشتراكية الكاملة وهو برنامج لم تقبل به «الجبهة اللبنانية» ولا التجمعات الإسلامية.

ثانياً: المسلمون السنّة أعلنوا مطالبهم في مؤتمر عرمون ثم في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في اليونسكو يوم الأحد ١٤/١١/٧٦ ومثل قسماً منهم. وقد تبنى المؤتمر ورقة العمل المقدمة له فاصبحت مواقفهم ومطالبهم معروفة ويمكن اختصارها. بشعارات «المشاركة» و«تعريب لبنان» و«الإلتزام بالفلسطينيين» و«الغاء الطائفية السياسية».

ثالثاً: المسلمون الشيعة شاركوا بمطالب مؤتمر عرمون، وتحملوا العبء الأكبر من الحرب في بيروت وضواحيها الى جانب الفلسطينيين، خلافاً لرأي الكثير من زعمائهم. ثم تغير موقف الذين قادوا الحرب ففكوا ارتباطهم بالفلسطينيين خصوصاً بعد التدخل السوري العسكري بأول حزيران ١٩٧٦، ولم تعد شعارات «حركة المحرومين» واضحة المعاني والدلالات. ويبدو انهم في منزلة الوسط بين موقف السنّة و«الجبهة اللبنانية».

رابعاً: يبقى موقف «الجبهة اللبنانية» التي تمثل الفريق الذي قاوم المد الفلسطيني المسلح وأوقفه وانتزع منه ومن حلفائه اللبنانيين مواقع استراتيجية رئيسية عسكرية وسياسية.

واذا كانت مواقف «الجبهة اللبنانية» واضحة ومنسجمة ومتفقة ايام الدفاع عن الوطن والمصير، فانها تبدو موزعة الإتجاهات حالياً في تصوراتها للبنان الجديد. وفيما يلي بعض الأمثلة:

١ ـ الرهبانيات الكاثوليكية: وصف رئيس مؤتمر الرهبانيات الأباتي شربل قسيس لبنان بأنه مجتمع مركّب وتعددي وانتقد محاولات صهر جماعاته، المختلفة عرقياً وحضارياً، تحت شعار الوحدة الوطنية «الزائفة» (مجلة مونداي مورننغ ٢٦/٤ ـ ٢/٥/١٩٧٦). وأصدرت لجنة الدراسات السياسية في الكسليك دراسة الصيغ السياسية الممكنة التي تنسجم مع وضع لبنان التعددي وقدمت اربع خيارات هي:

أ ـ صيغة الميثاق الوطني المعدل بموجب وثيقة ١٤/٢/١٩٧٦.

ب ـ صيغة الدولة العلمانية.

ج ـ صيغة الدولة الإتحادية الفدرالية.

د ـ صيغة اللامركزية السياسية ـ الإقتصادية.

ولم تشأ اللجنة أن تفضل صيغة على اخرى وتركت للبنانيين حرية الإختيار وبالتالي حرية الإختلاف.

إلا أن وثيقة اللجنة نشرت في جريدة العمل بتاريخ الأحد ٢١/١١/١٩٧٦ أوصت باعتماد «شكل للدولة ونظام للحكم... يبددان من النفوس الشعور بالغبن وبالغربة من جهة والشعور بالحذر من جهة ثانية... أي اتحاد بين اقاليم متجانسة من حيث تركيبها الإجتماعي والحضاري» مما يوحي بأن الرهبانيات تميل الى صيغة الدولة الإتحادية الفدرالية أو الى صيغة اللامركزية السياسية ـ الإقتصادية. وبقي الأمر مبهماً الى الآن.

٢ ـ حزب الكتائب: تسبب تصريحات اركان حزب الكتائب لإنصهارها ولمتتبعي السياسة اللبنانية بلبلة لا نهاية لها مما يعطي انعكاسات سيئة على الصعيد السياسي. وقد صدرت تصريحات عن اعضاء في المكتب السياسي الكتائبي تدعو الى مركزية سياسية شديدة والى تحبيذ نظام الحكم الرئاسي بينما صدرت تصريحات اخرى تدعو الى اللامركزية السياسية. ويبدو ان خلوة «الجبهة اللبنانية» في دير سيدة البير بتاريخ ٢٣/١/١٩٧٧ وحدّت الصفوف والآراء حول ما يمكن وصفه بالنظام الفدرالي أو ما أصبح يسمى اللامركزية السياسية.

٣ ـ الرئيس كميل شمعون وحزب الوطنيين الأحرار: كان الرئيس شمعون أوضح أركان الجبهة اللبنانية في تصوّره للبنان الجديد. فقد اختار النظام الإتحادي الفدرالي بصراحة ووضوح ودعا له. وفي حديث مع وكالة «رويتر» بتاريخ ٦/١٢/٧٦ دعا الى «إقامة نظام اتحادي في لبنان على غرار النظام السويسري» لأنه يستبعد امكانية استمرار التعايش بين الطوائف الإسلامية والمسيحية «وينبغي جعل الحكومة لا مركزية اذا اريد الحؤول دون حصول مزيد من الإحتكاكات».

وقال ان الجنود المسيحيين والمسلمين الذين كانوا تابعين للجيش اللبناني يجب ان يظلوا في الوقت الحاضر على الأقل، في اماكنهم وفي مقاطعاتهم الخاصة بهم. (العمل ـ الثلاثاء ٧/١٢/٧٦). (هذا الكلام عن الجيش يبدو مختلفاً عن تصريح الشيخ بيار الجميّل الذي أدلى به بتاريخ ٢٦/١٠/٧٦).

وقال الرئيس شمعون في حديث آخر أذيع يوم الجمعة ٣١/١٢/٧٦ «ان الوضع القائم اليوم هو وضع تقسيمي فلماذا نداور ونوارب. فلنعدّ منذ الآن مشروع اللامركزية الذي أصبح في وضعنا الحاضر لا غنى عنه. ولا أعتقد أن احداً يستطيع ان يزوّر الحقيقة. فمن اجل راحة الجميع يجدر بكل منطقة ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً وقابلة للعيش بامكاناتها وحدها وتتحمّل مسؤولية ميزانيتها ومشاريعها. وفوق ذلك تقوم السلطة الفدرالية بمعونة المناطق المحتاجة ومساعدتها ودعمها بما يحقق استقرارها وازدهارها».

وسئل الرئيس شمعون عما اذا كان لدى «الجبهة اللبنانية» مشروع متكامل على هذا الصعيد فقال: لدينا مشاريع غير جاهزة في تفاصيلها، لكن لا يتبادر الى ذهن احد ان اللامركزية تعني التقسيم وانما تهدف الى بقاء البلاد واحدة كما هي الحالة في الولايات المتحدة وسويسرا حيث تنقسم المناطق وفق استقلال ذاتي معين وتظل موحدة في نطاق الدولة المركزية (الأنوار ٣١/١٢/٧٦ والعمل ١/١/١٩٧٧).

في هذا الإستعراض لبعض اقوال اركان من «الجبهة اللبنانية» يبدو تقارب في المواقف بين الرهبانيات والرئيس كميل شمعون والشيخ بشير الجميّل. في حين يبدو اعضاء من المكتب السياسي لحزب الكتائب سائرين في منحى مختلف جداً. والمؤسف في الموضوع انه لم تظهر حتى الآن دراسة أو بحث يفسر للبناني العادي ماهية الدولة الإتحادية الفدرالية وكيفية تركيبها وممارساتها، وعلاقة المواطن بالسلطات الإقليمية والفدرالية واكتفى الداعون اليها بذكر امثلة مقتضبة عنها كالدولة السويسرية والولايات المتحدة الأميركية مع انه ليس من المفروض بالمواطن اللبناني ان يعرف كيف تسير الأمور في هاتين الدولتين. حتى دراسة لجنة الكسليك لم تقدم «الأسباب الموجبة» التي توضح وتقارن بين الدولة الإتحادية ودولتنا اللبنانية لتقريب الموضوع الى اذهان الناس، بل دخلت مباشرة في التنظيم الدستوري لدولة الإتحاد وتوزيع الصلاحيات بين السلطات. اما الذين رفضوا الدولة الفدرالية فارتكبوا خطيئة أكبر لعلها مقصودة، إذ اتهموا هذا الشكل من الحكم «بالضعف» و«التقسيم» و«تحطيم لبنان وتقزيمه»، دون ان يكلفوا انفسهم عناء تفسير ما يدعونه.

الحل الفدرالي

ليس موضوعنا الآن بحث انظمة الحكم المختلفة والمقارنة بينها واختيار احدها بدراسة نظرية مطلقة ومجردة، لأننا لا نبحث في فراغ بل نعالج حالة نفسية وسياسية واقتصادية نشأت عن حرب عنيفة وخلقت أوضاعاً تقسيميّة معينة علينا ان نعيد تجميعها على أفضل صورة وبشكل قابل للإستمرار. ونحن لسنا بصدد منع تقسيم لبنان. فالوطن انقسم بشهادة قطبين سياسيين مطلعين هما الرئيسان كميل شمعون وصائب سلام. والمطلوب هو إعادة تجميع لبنان بصيغة تضمن وحدته، وتزيل العوامل التي سببت احداث ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣ وحرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦، وتحقق مشاركة كاملة بالحكم، وتطمئن اللبنانيين الخائفين من طغيان الأكثرية العددية المؤيدة من الجوار على كيانهم وثقافتهم وحضارتهم، وتسمح للبنانيين آخرين بتوثيق الإنتماء الفكري والثقافي باخوانهم في البلاد المجاورة، وتتيح المجال لتجارب متنوعة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي، وتسلّم «المحرومين» ادارة شؤونهم كي لا يحرمهم احد من مواردهم، كل ذلك مع متابعة التفاعل والتعامل في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية بين مختلف العائلات الروحية ضمن الدولة الواحدة. وقد يتساءل المرء هل توجد هذه الصيغة العجائبية التي تحل مشاكلنا دفعة واحدة؟ والجواب انها موجودة وقد مارستها أمم راقية ومتقدمة تتشابه أوضاعنا مع أوضاعها، وهي الصيغة الإتحادية الفدرالية.

ماذا تعني هذه الصيغة؟ نكرر للإيضاح ولو كان التكرار مملاً انه حيثما توجد جماعات مثل الجماعات اللبنانية ذات اصول وثقافات واساليب حياة مختلفة، وحينما تريد كل جماعة منها ان تحافظ على شخصيتها ونمط حياتها، وتنمية مواهبها وخصائصها لكنها تريد في الوقت نفسه أن تمارس حياة سياسية مشتركة في اطار من الحرية الواسعة ضمن وطن واحد يوفر لها منعة سياسية وامكانات اقتصادية لا تتيسر لكل جماعة لو استقلت منفصلة عن شريكاتها أو لو انضمت الى جوارها، فان هذه الجماعات تختار النظام الفدرالي الذي يلبي رغبتها المزدوجة بالإستقلال المحلي الواسع من جهة، والإشتراك بالحياة السياسية العامة من جهة اخرى. وهكذا يتألف كل نظام اتحادي فدرالي من حكومة على درجتين:

أولاً: الحكومات المحلية

وهي حكومات منتخبة تمارس جميع الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتتولى جميع الشؤون التي لها علاقة بحياة الناس واعمالهم بحيث لا يحتاج المواطنون الى التوجه لأية سلطة خارج اقليمهم. فالحكومة المحلية تسن القوانين الحقوقية والجزائية والعمالية وتلك المتعلقة بالأحوال الشخصية وكل ما تحتاجه الحكومات لتنظيم احوال المواطنين واعمالهم. وتختار الحكومة المحلية النظام الإداري وتعيّن الموظفين. وتقرر النظام التربوي للإقليم. وتحفظ الحكومة المحلية الأمن بواسطة قوات مسلحة محلية. وتضع الحكومة الميزانية ويقرر المجلس التشريعي الضرائب اللازمة لحاجة الإقليم ومشاريعه العمرانية من طرق داخلية، ومواصلات، ومدارس ومستشفيات وجميع ما يلزم للإنماء الإقتصادي والإجتماعي. ويختار اهل الإقليم بالأسلوب الديمقراطي النظام الإجتماعي والإقتصادي الذي يرغبون. وبالإختصار فان كل علاقة تنشأ عادة بين المواطن والحكومة تجرى في اطار السلطة المحلية.

ثانياً: الحكومة المركزية

تقوم الحكومة المركزية الى جانب الحكومات المحلية وليس فوقها. وتتولى الأمور المشتركة بين مختلف الأقاليم ومع الدول الأجنبية ولا تتعاطى مع المواطنين مباشرة إلا بقدر محدود جداً. وتختص بصورة عامة بالسياسة الخارجية والدفاع والنقد والجمارك وشؤن الجنسية والتجارة الخارجية وتجبي بعض الضرائب لنفقاتها إما مباشرة من المواطنين أو بواسطة السلطات المحلية. وتتخذ الحكومة المركزية شكل النظام البرلماني ككندا واستراليا، أو شكل النظام الرئاسي كالولايات المتحدة الأميركية، أو الشكل المجلسي كسويسرا. ولكل نظام حسناته ومبرراته وليس هنا مجال التفصيل. ويجدر بنا التأكيد ان صلاحيات وحقوق الحكومات المحلية مصانة بنصوص دستورية ولا تخضع لمشيئة الحكومة المركزية التي لا تملك حق الحد من هذه الحقوق والصلاحيات. بعد هذا الشرح المختصر لآلة الحكم الفدرالي يحق للمواطن ان يسأل كيف تحل هذه الصيغة المشاكل اللبنانية.

ان الفئات اللبنانية التي تتناحر على السلطة والنفوذ والمنافع والمصالح والتي يدور نزاعها عملياً الآن حول حصتها في الحكومة المركزية لأن هذه الحكومة هي بالفعل مصدر المنافع والمكاسب المعنوية والمادية، هذه الفئات تجد معظم هذه الخلافات قد انحلت تلقائياً بمجرد نقلها من الحكومة المركزية الى حكومات الأقاليم ذات التجانس السكاني إذ انه عند ذاك تتغير صورة النزاع من خصام بين الطوائف الكبيرة وما يسببه من انعكاسات على البلاد بكاملها، الى تزاحم ومنافسة بين سكان متجانسين وفي اقليم واحد منفرد.

ان الحكمة في الفدرالية هي تصغير المشاكل الداخلية وتحجيمها وتضييق رقعتها بنقل مسؤوليتها من المستوى الوطني العام الى المستوى المحلي الضيق.

المحافظة على خصائص المجموعات اللبنانية: وعندما تستقل الجماعات اللبنانية بحكمها المحلي في أقاليمها فانها تأمن على خصائصها من تدخل الغير ومن محاولة فرض الهيمنة عليها واجبارها على ما لا تريد، وتستطيع ان تتابع نموها وتطورها في جو من الإطمئنان والإستقرار.

المشاركة: اما بصدد المطالبين «بالمشاركة» بالحكم فسيكون الحكم بكامله لهم في مناطقهم وهذا يشمل معظم اعمال الحكومة المعروفة الآن. اما فيما يتبقى من الصلاحيات القليلة للسلطة المركزية في النظام الفدرالي فيمكن ان تكون المشاركة تامة ايضاً باقتباس النظام المجلسي السويسري فتتمثل جميع الطوائف اللبنانية الكبيرة على قدم المساواة في المجلس الذي يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية كسويسرا.

الإنتماء الثقافي: وما دامت امور التعليم على مختلف المستويات من الإبتدائي الى الجامعي من صلاحيات الحكومات المحلية فان الخصام يزول حول انتماء لبنان الثقافي. فالمناطق الإسلامية تستطيع اذا ارادت ان «تعرب» التعليم بالقدر الذي تشاء، وتأخذ من الثقافة الإسلامية النصيب الذي يطيب لها دون ان يكون لها الحق بفرض ذلك على المناطق الأخرى.

بالمقابل تستطيع المناطق المسيحية ان تأخذ من المناهج الغربية ما تريد دون ان تفرض ذلك على غيرها.

ويمكن ان تتفق الحكومات المحلية بالتراضي على مواضيع معينة مشتركة في برامج التعليم كتاريخ لبنان والتربية المدنية وما شابه.

العلمانية: وكما تنحل مشكلة الإنتماء الثقافي بنقلها الى الحكومات المحلية، كذلك تنحل مشكلة العلمانية. فاذا رغبت بعض المناطق ان تتبع مبدأ العلمانية المطلقة وتفصل الدين عن الدولة وتطبق القانون المدني على الأحوال الشخصية فذلك شأنها.

واذا ارادت مناطق اخرى ان تطبق الشريعة الإسلامية على مواطنيها وان تعطل يوم الجمعة بدل الأحد فذلك شأنها أيضاً ما دام سن القوانين من صلاحية الحكومات المحلية لا الحكومة المركزية.

اختيار النظام الإجتماعي والإقتصادي: وهذه الحرية المحلية تنطبق ايضاً على اختيار النظام الإجتماعي والإقتصادي. فليس ما يمنع حكومة محلية من تطبيق النظام الإشتراكي بالدرجة التي تريدها في منطقتها اذا رغب السكان. والضابط الوحيد الذي ينص عليه الدستور عادة هو ان تلتزم الحكومات المحلية بالأسلوب الديمقراطي المعبّر عن ارادة شعب الإقليم بواسطة انتخابات حرة.

قضية المحرومين: والحكم المحلي هو أيضاً أفضل اسلوب لمعالجة قضية «المحرومين». والمحرومين حسب التعبير الشائع هم سكان المناطق الفقيرة المتخلفة عمرانياً واقتصادياً عن مناطق لبنانية اخرى. وقد اتجه بعض زعماء هذه المناطق الى تحميل الحكومة مسؤولية تخلّف السكان. واتهموها بالإهمال وتعمد تأخير المشاريع العمرانية، وطالبوا بالمدارس والمستشفيات

ومختلف الضمانات الإجتماعية.

ورد آخرون على موضوع الحرمان بان بلداً يستخدم ما يزيد على مائتي الف عامل اجنبي لا يحق لأحد من رعاياه ان يدعي البطالة والفقر. إلا اذا كانت البطالة ناتجة عن كسل أو عن بطر. ثم انه لا بدّ ان يوجد نوع من التكافؤ بين ما يقدمه المواطن لمجتمعه ولدولته وما يطلبه منها. فاذا كان كل ما يقدمه هو النسل الكثير وحسب، فليس من حقه ان يطالب المواطنين الآخرين بتحمل اعباء ذريته وما يحتاجونه من عناية ورعاية ومدارس وتطبيب وعمل. إذ لا توجد دولة في العالم تستطيع ان تخطط برنامجاً عمرانياً قابلاً للنجاح اذا لم تربط بينه وبين تنظيم صارم للنسل. ومن سوء الحظ أن «المحرومين» يرفضون مجرد التعرض لهذا الموضوع وهكذا تبقى المتاهة قائمة بين مطالبهم والمطلوب منهم.

ولسنا هنا بصدد الإنتصار لوجهة النظر هذه أو تلك. وما يهمنا قوله هو ان الفدرالية تتيح لسكان المناطق المتخلفة فرصة تنمية انفسهم حسب رغباتهم ودون تدخل السلطة المركزية وظلمها الذي يدعونه. فمواردهم تبقى لهم، وتساعدهم الحكومة الفدرالية المركزية بما تستطيع. ويتوجب على حكومتهم المحلية تهيئة المشاريع وتنفيذها من الموارد المحلية وبواسطة المساعدات والقروض من الدول الشقيقة والصديقة ومن المؤسسات الدولية التي تعني بالتنمية فيزول بذلك عامل رئيسي من عوامل الإحتكاك بين اللبنانيين.

كثافة الغرباء: اما فيما يتعلق بالغرباء في لبنان ورفض بعض الفئات لوجودهم، وتمسك فئات اخرى بهم، فليس أسهل من حل هذا المشكل بواسطة الفدرالية. إذ من شأن كل حكومة محلية ان تضع النظام الذي تريده بالنسبة لعدد الغرباء الذين تقبلهم وشروط إقامتهم. ونظامها بطبيعة الحال لا يسري على المناطق الأخرى. فالأجنبي الذي يحوز على حق الإقامة في كانتون لوزان مثلاً لا يستطيع الإقامة في كانتون جنيف إلا اذا حصل على إذن من سلطاتها المحلية. وبالنسبة للبنان فان رخصة الإقامة لاجنبي في طرابلس مثلاً لا تخوله الإقامة في صيدا أو جبيل.

الوجود الفلسطيني: وبهذا الأسلوب أيضاً تنحل مشكلة الوجود الفلسطيني في لبنان. فالمبدأ الأساسي اذا طبقنا الفدرالية هو انه ليس من حق المسيحيين ان يمنعوا المسلمين من قبول الفلسطينيين في مناطقهم بالعدد الذي يريدونه. كما انه ليس من حق المسلمين ان يفرضوا على المسيحيين قبول الفلسطينيين في مناطق الحكم المسيحي المحلي. واذا كان المسلم يقبل الفلسطيني الآن على مضض في بيروت وصيدا وطرابلس والجنوب لكنه لا يجرؤ على التذمر والإنتفاض، بسبب الرابطة الدينية أو غيرها، فليس من شأن المسيحي ان يخلصه من هذا الكابوس ويبوء بالملامة لأنه دخل بين مسلمَين اخَوَين. وليس ما يمنع ان تشكل الدولة الفدرالية ويبقى الفلسطينيون في المناطق التي تقبل بهم في حين تمنعهم مناطق اخرى من دخول اراضيها والإقامة فيها. وسيبقى هذا الموضوع مشكلة لبنانية دائمة حتى يفرض تشكيل دولة فلسطينية لأن تلك الدولة لن تستطيع استيعاب جميع الفلسطينيين المنتشرين في انحاء البلاد العربية.

الفدرالية نظام نهائي لا مرحلي: وتبقى ملاحظة اخيرة. فقد لاحظنا في بعض الكتابات والتصريحات، حتى تلك المؤيدة للامركزية السياسية أو للإتحاد الفدرالي انهم ينظرون الى الفدرالية كمرحلة لمعالجة أوضاع ما بعد الحرب على ان تعود البلاد بعدها الى الوحدة المركزية. وهذا خطأ ووهم. فالفدرالية شرحناها تنطبق على أوضاع لبنان. فاذا اختار لبنان الفدرالية يكون اختياره نهائياً لا عودة عنه، وليس اختياراً مرحلياً.

الإعتراضات على الفدرالية

عندما بدأتُ الدعوة للنظام الفدرالي في لبنان في صيف ١٩٧٥ أي منذ سنة ونصف، لشعوري ان الأمور وصلت الى حد لم يعد يسمح بعودة الصيغة السابقة، وعندما باحثت اصدقائي ومعارفي بالفكرة، لاقيت منهم في البدء استهجاناً واستغراباً ناتجين عن الصعوبة التي يصادفها معظم الناس عند التفكير بتغيير النظام الذي اعتادوه، وعن ان قليلاً منهم يعرف ماهية الفدرالية.

ومع تفاقم الأزمة الداخلية وتعمق الخلافات حول مسائل جوهرية، ازداد عدد القائلين بالفدرالية، أو اللامركزية السياسية، رغم الحملات العنيفة والإرهاب الفكري الذي مارسه اليساريون وبعض الفئات الأخرى لاستبعاد الموضوع تماماً.

رفض تقسيم لبنان: تأثراً بهذه الحملات الغوغائية التي ادخلت في روع معظم الناس ان اللامركزية أو الفدرالية مرادفة للتقسيم، كان الإعتراض الأول على الفكرة من الذين باحثتهم هو انهم يرفضون التقسيم. وكان من الضروري بالدرجة الأولى التأكيد لهم واقناعهم بأن الفدرالية توحّد ولا تقسم كما سبق وشرحنا.

صغر مساحة لبنان: وكان اعتراضهم الثاني ينبع من انصراف ذهنهم لأول وهلة الى الدولة الفدرالية التي يعرفون شيئاً

عنها وهي الولايات المتحدة الأميركية بمساحاتها الشاسعة. فيكون ردهم السريع والعفوي ان لبنان اصغر بالمساحة من ان يتسع لأقاليم محلية مستقلة. ولما ينتقل ذهنهم من الولايات المتحدة الى سويسرا ويقال انه توجد كانتونات سويسرية تعد نحو خمسة آلاف من السكان وتمارس الديمقراطية المباشرة، وان اتساع المساحة وكثرة السكان ليست من ضرورات الفدرالية، ينتقل الإعتراض الى صعيد آخر فيقولون ان لبنان ليس برقي الشعب السويسري حتى يتمكن من حكم نفسه بالفدرالية.
ولكن قبل الإنتقال الى هذا الإعتراض، أودّ أن أشير الى ان دولة عربية قريبة منا واصغر من لبنان بالمساحة والسكان اتخذت لنفسها النظام الإتحادي الفدرالي بمباركة البلاد العربية وتأييدها، واعني بها دولة الإمارات العربية المتحدة

تتألف هذه الدولة من امارات ومشيخات منها ابو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، وام القوين وعجمان. أكبرها لا يزيد عدد سكانها عن عشرين الفاً، ومجموع سكان الدولة يقل عن مائتي الف، أي أقل من حي في بيروت أو من مقاطعة لبنانية جبلية أو ساحلية. وليس لمعظم هذه المشيخات موارد مالية لأن البترول محصور في إمارتين أو ثلاثة. اما المناطق الباقية فاراضيها صحراوية غير منتجة. وبين هذه المشيخات منازعات على الحدود والأراضي، كما يوجد نزاع مماثل بينها وبين سلطنة عمان. ومع ذلك فقد بارك العرب هذا الإتحاد وشجعوه ولم يحاولوا ان يستبدلوه بحكومة موحدة مركزية. واذا انتقلنا من الخليج الى بلد اقرب الينا واصغر من لبنان بالمساحة والسكان اي جزيرة قبرص التي تعد ٤٠٠ الفاً، نجد انها اذا ارادت ان تتفادى التقسيم الكامل فهي سائرة حتماً نحو اتحاد فدرالي بين القبارصة اليونان والأتراك.

عدم كفاءة اللبنانيين: الإعتراض الثالث الذي الححت اليه هو قول المعترضين، بعد اقرارهم بأن صغر المساحة لا يحول دون الفدرالية، ان اللبنانيين ليسوا بمستوى الشعب السويسري ليستطيعوا ممارسة الحكم الذاتي. ويفترض هذا الإعتراض سلفاً ان الدولة المركزية الموحدة لا تحتاج الى كفاءات ويمكن ان يحكمها المتخلفون والجهلة وانها صالحة للشعوب المتأخرة بخلاف الدولة الفدرالية. والجواب انه اذا كان الشعب غير ناضج لحكم نفسه في أقاليمه الصغيرة فكيف يمكن ان يكون صالحاً لحكم نفسه في الدولة الكبيرة؟ ان المعترضين لا يرمون الى هذه المعاني لكن هذا هو مدلول كلامهم عندما يقولون ان الشعب اللبناني غير ناضج للحكم المحلي.

ومع ذلك فلنقبل التحدي حول كفاءة اللبنانيين دون ان نضعهم في مصاف السويسريين. فنجد انهم يستحقون ان يكونوا على الأقل بمستوى اهل رأس الخيمة وام القوين وعجمان الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. واللبنانيون يستحقون أيضاً ان يكونوا بمصاف الأكراد الذين يمارسون حكماً ذاتياً في شمال العراق، وبمصاف الزنوج الإفريقيين الذين يمارسون أيضاً حكماً ذاتياً واسعاً في جنوب السودان بأواسط افريقيا السوداء. وليسمح لنا المعترضون ان نضع اللبنانيين بمستوى سكان جزر الفيليبين الجنوبية الذين تجهد بعض الدول العربية للحصول على حكم ذاتي واسع لهم ضمن دولة الفيليبين. واخيراً، فاللبنانيون ليسوا اقل كفاءة أو ادنى مستوى من سكان بعض مقاطعات البرازيل التي تشكل دولة فدرالية.

فقر لبنان: الإعتراض الرابع الذي صادفته هو ان لبنان دولة ليست غنية بالموارد الطبيعية ولا تستطيع تحمل تكاليف الفدرالية التي تكرر الدوائر الحكومية المتماثلة في كل اقليم ذي استقلال محلي وتزيد بذلك عدد الموظفين والنفقات الإدارية. وهذا صحيح. لكن يقابله ان بعض الأقاليم اللبنانية الآن تكاد لا تدفع ضرائب وتعتمد لدرجة كبيرة على الضرائب التي تدفعها اقاليم اخرى. فاذا طبقنا الحكم المحلي تضطر هذه الأقاليم ان تجبي من اهاليها الضرائب اللازمة لادارتها وتختصر نفقاتها الإدارية لتتناسب مع ميزانيتها. ثم انه من المفروض ان تكون رقابة المواطنين على الإنفاق العام اشد في الحكم المحلي منها في العاصمة بيروت حيث يهدر كثير من الأموال العامة الآن على أمور غير منتجة. وبالنهاية، فان بلداً أصبح أرقى بلد في الشرق الأوسط من حيث دخل الفرد ومستوى معيشته، لا يسمى بلداً فقيراً، وهو قادر بجهد ابنائه، ان يتحمل مصاريف استقلال بلده وتنظيمها الفدرالي.

الخلاصة

حاولت هذه الدراسة ان تبرز الوقائع التي اظهرتها الحرب، وان توضح بعض المعاني والشعارات المستعملة وان تستخلص النظام الإتحادي الفدرالي كحل لمشاكل لبنان القائمة والمستمرة. ولعلها توفقت بعض الشيء. والمهم بهذا الظرف بالذات توعية المواطنين انصار الجبهة اللبنانية، وتوجيههم بوضوح نحو المستقبل المرغوب نظراً للبلبلة التي تسود صفوفهم بسبب المواقف المتغايرة التي أشرت الى بعضها.

ويبقى الأمر الملحّ هو اتخاذ موقف سياسي واضح من مستقبل لبنان واعلانه والدعوة له.

الرابية ـ لبنان ١٩٧٧/١/١١

جبران شامية
دار الابحاث والنشر

محاضرة الشيخ بشير الجميّل حول الوحدة اللامركزية

في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٧ ، نظم مجلس كسروان ـ الفتوح الثقافي مناظرة، اشترك فيها السادة، الدكتور زكي المزبودي، الشيخ بشير الجميل، شاكر أبو سليمان وماجد حماده.

في المناظرة ألقى الشيخ بشير الجميل كلمة، لا يزال النقاش يدور حولها حتى اليوم. وفيها يلي نص الكلمة:

الذين يرفضون الاتعاظ من أحداث التاريخ يجربهم التاريخ مرات أخرى، وكل تجربة تكون اقسى من سابقاتها. . .

اقول هذا لأننا بدأنا نلاحظ ضياع اللبنانيين في دوامة الصيغ السياسية بعدما ضاعوا سنتين في دوّامة المعارك العسكرية. ونلاحظ أيضاً أن الاختلاف الذي كان سائداً قبل الأحداث حيال ما اذا كانت الصيغة ماتت ام لا، يسود حالياً تجاه ما اذا كانت صيغة جديدة ستولد ام لا. باعتقادنا ان هذه الصيغة بدأت تنهار أمام أعين اللبنانيين والعرب والعالم منذ سنة ١٩٥٨، يومها، نشبت حوادث دامية، اتخذت طابعاً طائفياً بسبب الاختلاف بين المسلمين والمسيحيين على موقف موحد من المدّ الناصري وأمور سياسية وقومية أخرى. واذا كانت سنة ١٩٥٨ تاريخ اصابة صيغة ١٩٤٣ بداء السرطان فان سنة ١٩٧٥ تعتبر تاريخ موتها. . . وكان كل تطويل بعمر الصيغة المريضة تقصيراً من عمر اللبنانيين وإبقاء المجال واسعاً لتعاقب الأزمات وتعميق الانقسامات. اذن نرفض الآن صيغة ١٩٤٣ لأننا نرفض الاستمرار موحدين شكلياً ومنقسمين واقعياً، ونسعى إلى صيغة جديدة توحد فعلياً. حين كان زعماؤنا يتغنون بالوحدة الوطنية والانصهار النفسي والتعايش الأخوي كان انقسامنا يزداد يوماً بعد يوم.

اليوم يمكننا التحدث عن وحدة وطنية. فاللبنانيون متوحدون في هذه اللحظات أكثر من اي يوم مضى. لقد كوتهم ويلات الحرب. لكن هل يعمر هذا الشعور؟ بعد كل تجربة دموية كانت تطل براعم الوحدة، لكن سرعان ما كانت تختفي فور استتباب الأمن وجفاف الدماء والدموع وبدء الممارسات السياسية.

بعد مجازر ١٨٤٠ برزت الوحدة الوطنية في صك عامية انطلياس، لكن سرعان ما انقسم اللبنانيون من جديد سنة ١٨٦٠. سنة ١٩١٤ واجه اللبنانيون المشانق معاً، لكن سرعان ما طالبت فئات بالوحدة السورية سنة ١٩١٩. سنة ١٩٤٣ تظاهر اللبنانيون ضد الفرنسيين من أجل الاستقلال لكن سرعان ما انقسموا تجاه المد الناصري الوحدوي سنة ١٩٥٨. بعد الثورة قالوا لبنان واحد لا لبنانان، لكن سرعان ما اصبح هذا اللبنان أكثر من لبنانين، أمام مشكلة الوجود الفلسطيني.

الآن تطلع أصوات تؤكد ان الولاء للبنان هو فوق كل ولاء لكن من يضمن عدم تكرار المأساة مرة أخرى بأشكال جديدة وفرقاء جدد. اعتقد ان مائة وسبعة وثلاثون سنة من التجارب والاختبار كافية لان تبحث الآن عن أسس جديدة تؤمن مستقبلاً آمناً ومستقراً. لذلك شاركت شخصياً في قتل الصيغة السابقة وطعنتها بخنجر في صدرها، ودفنتها ورميت التراب على نعشها ووضعت حراساً على باب قبرها حتى لا تقوى على القيام مرة ثانية. بعضنا ينتظر اليوم الثالث، لن يأتي. انتهت التمثيلية، ايها السادة، واحترق المسرح وسقط الممثلون، ولم يبق إلا القادة الحقيقيون الذين لا يصدقون يعاكسون مسيرة التاريخ السياسي، يعيقون تقدم المجتمع ويعرقلون تعاقب الأجيال ويتنكرون للتغييرات الطبيعية.

من جهتنا سنتخطى هولاً. العالم بعد الطوفان غير العالم قبل الطوفان، لبنان بعد الاحداث سيكون غير لبنان قبل الأحداث. ايعقل، ايعقل ان تقوم حرب تدوم سنتين، يسقط بخلالها حوالي ستين الف شهيد وقتيل، يهجر حوالي نصف مليون مواطن، يدمر ثلث لبنان يحرق ثلث بيروت، ينهار الاقتصاد، تتعطل المؤسسات يتمزق الجيش، تحتل الثكنات، تخرج دول وتدخل جيوش. . . ايعقل ان يحصل كل ذلك ونستمر نرد كالببغاء: «كل شيء على ما يرام سيدتي المركيزة».

بعضاً من الواقعية أيها السادة. لنعترف معاً ان التناقضات التي تجمعت في الصيغة السابقة كانت قنبلة حملتها في احشائها وقضت عليها. فالصيغة ترتكز على دستور علماني يصلح لدولة وحدوية هو دستور سنة ١٩٢٦، وعلى ميثاق طائفي يصلح لدولة اتحادية هو ميثاق ١٩٤٣.

قبل الاحداث دعا نصف لبنان إلى اسقاط الميثاق على أساس أن الزمن تخطاه، فتمسك به النصف الآخر، وكنا منه اليوم سقط الميثاق بفعل عاملي الزمن والأحداث، وعوض أن نتفق حيال هذا الموضوع اختلفنا، فالنصف الذي كان يريد تغيير الميثاق أصبح يتمسك به، والنصف الذي كان يتمسك به بات ينقضه. هذه ظاهرة تؤكد الانقسام الذي كان يضلل حياتنا بغض النظر عن العوامل الخارجية.

صحيح أن الفلسطينيين يتحملون مسؤولية تفجير الحرب الأخيرة، لكن من السذاجة اعتبار ان كل مشاكلنا تحل برحيل الفلسطينيين او تحييدهم. التناقضات بين اللبنانيين والفلسطينيين تناقضات طرفية، سياسية عسكرية أما التناقضات

بين اللبنانيين فهي تمتد إلى التكوين النفسي والانتماء الحضاري والاختيار القومي. واذا كان حل مشكلة الفلسطينيين في لبنان يقوم على عودة الفلسطينيين إلى دولة ينتظرون قيامها أو على توزيعهم على الدول العربية، فليس في ذهن أحد اللبنانيين ان يرحل بعضنا البعض او يوزع بعضنا البعض. لبنان وطن جميع اللبنانيين ـ كان، هو الآن، وسيبقى. اذن تعالوا نبحث سوية عن صيغة جديدة تؤمن بقاءنا معاً. وفي هذا المجال يجدر بنا أن نتلافى أمرين: ـ

أولاً: لا يجب ان يستغرق الوقت المعطى لولادة صيغة جديدة الوقت ذاته الذي استغرقه سقوط الصيغة القديمة لأن تطويل الوقت من شأنه تعريض البلاد لانتكاسات امنية لا تحمد عواقبها كما يجعل الولادة صعبة ويزيد من احتمالات الانفجار.

ثانياً: من الأفضل ان لا تستدعي ولادة الصيغة الجديدة تضحيات بشرية ومادية على قدر التضحيات التي استدعتها وفاة الصيغة السابقة. بتعبير آخر، على اللبنانيين ان يجهدوا انفسهم لتلافي التصادم العسكري أثناء البحث عن الوفاق السياسي...

بات واضحاً ان الوحدة المركزية ادت إلى تضارب في الصلاحيات والمسؤوليات اسهم في تفجير التناقضات. لذلك نبحث عن وحدة لا مركزية تحدد الصلاحيات وتوزع المسؤوليات فتسهم في تنفيس التناقضات. وامر طبيعي ان تشمل اللامركزية الشؤون التي كانت موضع خلاف في ظل المركزية الحالية. أعني الشؤون الادارية والأمنية والمواقف السياسية والأحوال الشخصية والبرامج التربوية. تخوف البعض من هذه الوحدة اللامركزية واعتبرها تؤدي عاجلاً ام آجلاً إلى التقسيم. جوابنا على المتخوفين واضح، عملي وعلمي.

لن يجد هؤلاء في مجلدات العلوم السياسية اي مستند يدعم وجهة نظرهم. فالتجارب اثبتت ان الوحدة المركزية ادت في عدد من الدول إلى نظام اتحادي، وعلى سبيل المثال النمسا يوغسلافيا، الاتحاد السوفياتي، المانيا الغربية، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، وفنزويلا وكندا عى الطريق. بينما أدى النظام الاتحادي في دول أخرى إلى وحدة إنصهارية مثل تشيكوسلوفاكيا، كولومبيا، وحدة جنوب افريقيا، اندونيسيا واكوادور. من هنا نستنتج ان مجالات التقسيم والاجتزاء في الدول ذات الوحدة المركزية أوسع مما هي عليه في الدول ذات الوحدة اللامركزية ففي الوقت الذي كانت دول اتحادية تتوحد كانت دولة وحدوية تنقسم. على صعيد آخر يمكن تطبيق الوحدة اللامركزية في الدول الكبيرة كما تستوعبها الدول الصغيرة وتصلح لدولة ذات نظام اشتراكي كما تصلح لدولة ذات نظام آخر. ان اعتماد لبنان صيغة الوحدة اللامركزية لا تحتمه الجغرافيا بل طبيعة الانسان اللبناني بكل جوانبها وتنبثق من هذه التعددية التي تغني وجودنا. فهناك تعددية دينية موزعة على سبع عشرة طائفة وتعددية طائفية موزعة على ديانتين مسيحية واسلامية. وهناك تعددية قومية تبرز في التوق العلني او السري نحو وطن قومي مسيحي أو وطن قومي إسلامي او وطن قومي سوري او وطن قومي عربي، ناهيك مؤخراً بمحاولة إنشاء وطن قومي فلسطيني بديل.

وهناك تعددية ثقافية وتربوية عمقتها علاقاتنا المتفاوتة بالثقافتين الشرقية والغربية، وانعكست على تحديد البرامج التربوية. وهناك تعددية اثنية، ذلك ان اللبنانيين ليسوا من أصل واحد، ولكن تمنينا ان يقبل كل اللبنانيين بمشروع الزواج المدني ليتم الانصهار الانساني ـ الاجتماعي الحقيقي. وهناك تعددية اجتماعية ـ تنحدر من الواقع الديني والحضاري والاقتصادي ومن التوزيع الديمغرافي على المحافظات. واثبتت التجربة من سنة ٤٣ حتى اليوم ان صيغة الوحدة المركزية لم تنجح في صهر هذه التعدديات المتنوعة، فكانت الواحدة تعرقل تفتح الأخرى، ولم تستطع أيضاً ان تجد تناغماً إيجابياً يخفف من حدتها. لذلك نطرح صيغة الوحدة اللامركزية لتألف بين التعدديات.

علمياً كيف يتحقق هذا المشروع؟

اولاً ـ لن يصبح لبنان عدة دويلات طائفية يجمعها نظام اتحادي بل محافظات جغرافية توحدها دولة واحدة وتنسق بين مصالحها.

ثانياً ـ يكون لكل محافظة بنيتها التحتية Infra-structure بحيث تنشىء أجهزتها الادارية والأمنية والتربوية ووسائل اتصالها بالعالم، وتحدد شروط التجنس وتملك الأجانب تنقلهم إنطلاقاً من واقعها وحاجاتها، كما تتمتع كل محافظة بحق التفاعل مع الثقافات التي تختارها إضافة إلى المنهاج التعليمي المشترك.

ثالثاً ـ تنتخب كل محافظة هيئتها التمثيلية ومحافظتها مع عمدته، مقابل جيش موحد وبرلمان مركزي وحكومة مركزية ورئيس واحد لدولة واحدة.

يناط بالحكم المركزي المسؤوليات التالية: ـ التنسيق بين مختلف المحافظات. ـ تنفيذ السياسة الخارجية. ـ تحقيق السياسة الدفاعية المشتركة. ـ المحافظة على نقد واحد.

● ماذا نتقذ باعتمادنا هذه الوحدة اللامركزية؟ ننقذ وحدة الدولة والأمة والوطن على حساب وحدة المسؤوليات والصلاحيات، ونعتقد أن الوحدة الأولى أهم بكثير من الوحدة الثانية. ان الوحدة اللامركزية تقرب من جديد بين اللبنانيين وتعطيهم فرصة أخرى لإعادة التوحيد الكلي الذي نريده. ولقد وجدنا في هذه الصيغة الجديدة مظهراً ديمقراطياً حديثاً، يتّسم بالمرونة وبشكل يجعل الوحدة اللامركزية تتكيف مع كل الفئات والمعتقدات، ومع مختلف الذهنيات ومستويات التطور. لا شك ان لهذه الصيغة التي نطرحها للمناقشة والاعتماد، حسنات قلما نجدها مجتمعة في صيغة واحدة أخرى. وأبرز هذه الحسنات:

أولاً - من شأن الوحدة اللامركزية ان تساوي بين كل الطوائف اللبنانية، وتعيد الدور السياسي التاريخي للشيعة والدروز كما تحافظ على دور السنة والمسيحيين.

ثانياً - توفق بين التمثيل الديمقراطي التعددي وبين الامتداد الديمغرافي العددي فلا يشوه أحدهما الآخر.

ثالثاً - تفسح المجال أمام بروز قيادات سياسية جديدة بصورة مستمرة دون التأثر بعوامل الزعامات التقليدية والمركزية.

رابعاً - تؤمن للبنانيين كل اللبنانيين كرامتهم التاريخية وحرياتهم التقليدية إذ تلقي ظلال الأمان والاطمئنان في نفوس كل الفئات بحيث يستطيع المسيحي ان يمارس حضارته المسيحية والمسلم حضارته الاسلامية دون مضايقات متبادلة وبذلك لا تعود اي فئة تشعر بالغبن او بالخوف أو أنها محكومة من الأخرى. بمعى آخر تصبح كل فئة الأولى في محافظتها والثانية في لبنان

خامساً - تنمي صيغة الوحدة اللامركزية أوضاع الأطراف كالبقاع والجنوب وعكار اقتصادياً وعمرانياً وتحيي النشاطات المختلفة في القرى والريف فيتكامل اقتصاد اللبنانيين ويجد أسواقه المناسبة والمشجعة.

سادساً: لا يعود يؤدي تدخل فريق ثالث غريب بين اللبنانيين إلى تعطيل النظام والحياة العامة وتوقيف نبض السلام فيتقاتل اللبنانيون بين بعضهم البعض أو بين بعضهم من جهة وبعضهم الآخر مع الفريق الثالث من جهة ثانية أما الحكم فيتحرر في الأزمات وأثناء تقرير المصير من معادلة الاختيار بين «اهون الشرين» مثلما حصل سنة ١٩٦٩ باتفاقية القاهرة.

وبالمناسبة نؤكد أننا نرفض أن يتقلص دورنا في محيطنا ليصبح مثل دور سويسرا في محيطها الأوروبي، نحن حريصون على تعزيز دور لبنان عربياً متوسطياً وعالمياً. هذا الحرص ينبع من شعورنا بالانتماء إلى محيط لنا عليه الفضل الكبير حضارياً وحتى عسكرياً وإذا كنا سنتحاشى الانزلاق في سياسة المحاور فاننا نأبى أن نكون تينة يابسة تمر عليها الفصول دون ان تحرك فيها الحياة والحركة والثمرة فاللبنانيون شعب فاعل متحرك منفتح ومؤثر.

هكذا نتمثل لبنان بعد التضحيات أقول بعد التضحيات وليس بعد الأحداث لأن أي قرار يتخذ وأي مرسوم يصدر وأي اختيار مستقبلي يستقر الرأي عليه يجب ألا ينطلق من واقع الدمار ورؤية الخراب اللذين خلفتها الأحداث بل من تحسس المعنويات والمعاناة والاعانات ومن رؤية مستقبلية بعيدة النظر. ان المنطلق الأول مادي بنياني بينما المنطلق الثاني إنساني معنوي ومثالي. ونحن قادرون على الانطلاق معاً بلبنان الجديد ولن نتوقف عند نظريات الظروف الملائمة والظروف غير الملائمة هذه مواقف اتكالية وضعيفة تمقتها الظروف ليست مع احد. تريدها معك أعمل لها. لنقرر مشيئتنا بغض النظر عن لعبة الكبار ووكلائهم وعملائهم ولنتحرك على ضوء اختياراتنا حينئذ تصبح الظروف ملائمة ومطواعة. من جهتنا كقوات لبنانية نعتبر ان باستطاعتنا تحويل الظروف لصالح تطلعاتنا لأننا على استعداد دائم للنضال من أجل اختيارات نؤمن بها ونرتاح اليها. لقد اثبتنا ذلك، ان الظروف التي قاتلنا فيها وصمدنا، في بدء الحوادث لم تكن ملائمة هي أيضاً من الناحيتين العسكرية والسياسية، ومع ذلك استطعنا تغيير اتجاه الأحداث ونتائجها واقمنا ميزاناً جديداً للقوى أدهش متتبعي بل أقول مخططي الأزمة في لبنان. وكما استطعنا عسكرياً ان نجعل الظروف مناسبة بشكل او بآخر علينا حالياً ان نجعل الظروف السياسية مناسبة لإقرار اختياراتنا المستقبلية. والسلام.

وثيقة الخطوط العريضة لتحرك المجلس النيابي[1]

ايضاح: بعد حرب السنتين وعودة الحياة نوعاً ما إلى المؤسسات الدستورية مع بداية عهد جديد برئاسة الرئيس الياس سركيس راح المجلس النيابي يتحرّك لوضع قواسم مشتركة لبناء لبنان جديد، فتألفت لجنة باسم «لجنة المبادرة النيابية» ابدت في ٢١/٣/١٩٧٧ «ارتياحها إلى الأجواء القائمة، وإلى التحسّن المطرد الذي من شأنه القضاء على الانفعالية والعصبية ليحلّ محلّها التعقّل والتفكير الموضوعي المسؤول».

[1]- راجع صحف ١٩٧٧/٣/٢٢

وقررت بالنسبة الى الصيغة السياسية الجديدة، العمل على تحقيق الغايات والخطوط العريضة الآتية:
اولاً: المشاركة في المسؤولية بين كل الطوائف.
ثانياً: تبني الاستفتاء الشعبي كأساس للحكم، وبخاصة حول القضايا المصيرية والحياتية.
ثالثاً: تعزيز العمل السياسي المنظم وجعل الاحزاب المنظمة قادرة على الفعل في الواقع السياسي.
رابعاً: القضاء على التفاوت الطبقي والاجتماعي بين مختلف الفئات.
خامساً: اقامة التوازن بين السلطتين الاشتراعية والتنفيذية.

مقتطفات من حديث الرئيس رشيد كرامي
لجريدة «النهار» حول الأوضاع العامة في البلاد ـ ((٧/٤/١٩٧٧)

س ـ ما رأيك في ما يطرح من صيغ كونفدرالية او لا مركزية سياسية للبنان الجديد؟ وكيف ترى انت لبنان الجديد؟

ج ـ اننا جميعاً ننشد لبنان الجديد، ولكن على اسس مدروسة وبعيداً عن التشنج والتعصب والفئوية والطائفية. فلبنان الجديد اولاً يجب ان يبنى على المحبة والوحدة والعلم والعدالة والمساواة. اما اذا كان كل منا يريد ان يجتهد لنفسه ومن اجل مصلحته ضارباً عرض الحائط بمصلحة الآخرين، فهذا ليس في شيء من لبنان الجديد.

وبعد ذلك ان التطور هو عملية لا بد منها. فالحياة في حد ذاتها تطور مستمر. ولا يمكن حسب سنن الحياة قلب الواقع رأساً على عقب. ان واقعنا هو على ما هو عليه، فاذا كنا نريد ان نخرج منه الى وضع افضل فلا بد من تشخيص امراضنا ووصف العلاج الصحيح لها.

انا اقول ان لبنان يجب ان يبنى على المحبة والا ندخل عنصر الطائفية في بناء الدولة. ولست ادري لماذا يطالب البعض بالعلمنة تعجيزاً عندما نطالب نحن بالغاء الطائفية السياسية. فاذا كنا نريد ان نمنع التطور الذي يؤدي إلى خلق هذه اللحمة الحقيقية وصهر المواطنين في بوتقة واحدة، فعلينا الا نطلب المتعذر بل ان نعمل الممكن. فخير لنا ان نحقق بعض ما فيه تقدمنا ووحدتنا، من ان يعجز بعضنا بعضاً بغية تفويت كل الفرص المتاحة. وعندما نقول باللامركزية على اساس تلبية حاجات المواطنين وتأمين الخدمات لهم وتقريب الادارة منهم، يقابلوننا باللامركزية السياسية. فاذا كنا جادين فعلاً في خلق لبنان الجديد، فليس بمثل هذه العقلية والأساليب نصل الى ذلك لنضع العلم والواقع معاً ولنبحث في افضل السبل التي تؤمن لهذا الشعب ما يريده من وحدة واستقرار وتقدم وازدهار.

س ـ يرى البعض في قيام «التجمع الاسلامي» و«الجبهة اللبنانية» محاولة للعودة الى تحالف تطبي الصيغة القديمة، اي الى السنة والموارنة من دون اخذ التطورات السياسية والاجتماعية، في الاعتبار سواء على الصعيد الاقتصادي او على الصعيد الديموغرافي لدى الطوائف الاخرى، فهل هذا صحيح؟

ج ـ هذا ابعد ما يكون عن تفكيرنا وعن الواقع. فانا، في الحقيقة، من انصار الجبهة العريضة بطريقة او باخرى، اي مع قيام هيئة تمثل مختلف المؤسسات والهيئات العاملة على الصعيد السياسي العام لكي تتدارس الأمور في ما بينها وتتفق على ما يحقق مصلحة هذا الشعب. فكيف يجوز ان يقال ان مجرد قيام «تجمع اسلامي» و«جبهة لبنانية» هو من اجل تكريس الموضوع على النحو الذي ذكرت، اي سنة وموارنة؟ بالعكس نحن نعتبر ان كل الطوائف يجب ان تشعر بالطمأنينة وتشعر بذاتيتها وبحقوقها، وان الجميع سواسية امام الواجب والمسؤولية. وفي هذا الاطار يجب ان يكون التعاون. وكل عمل لا يحقق هذا التكامل ويخلق هذا التعاون، لا يحقق المصلحة الوطنية العليا.

س ـ ما هي رؤياك لمستقبل الاوضاع في لبنان، وهل تعتقد ان التوتر سيزول قريباً؟

ج ـ ان ربط قضية لبنان بقضية الشرق الأوسط هو ربط لا يجوز ان نقف عنده من دون العمل على فكه. وعلى اللبنانيين ان يوحدوا صفوفهم. فما حل بهم حتى الآن هو من البشاعة والضخامة بحيث يحتم علينا ان نعيد النظر في كل ما هو جار ليلتقي بعضنا بعضاً، اذ علينا ان نعيش على هذه الأرض، وليس فقط ان نعيش في مثل ما نحن فيه من شقاء واسى، بل ان نعيش وان نجعل من حياتنا هناء وعدالة وازدهاراً.

س ـ كيف ترى فك الارتباط بين مسألة لبنان ومسألة الشرق الأوسط؟

ج ـ الامر بسيط. الشعب الفلسطيني يناضل من اجل العودة وفي سبيل حقوق مشروعة اعترف بها العالم اجمع. فما لم

نته من التنفيذ، وان بعد وقت، نبق على ما نحن عليه من تشنج وتقاتل وكل هذه الماسي التي نسببها لمواطنينا وشعبنا. فيجب ان يثق بعضنا ببعض، ونعود الى اصالتنا ومحبتنا. ولا استطيع ان اتصور اننا عاجزون عن ايجاد الحلول لقضايانا مهما كانت شائكة.

مقتطفات من حديث النائب طوني فرنجية
لوكالة الأنباء الصحفية حول اتفاق القاهرة ومسؤولية العرب
والوفاق السياسي وقضية الجنوب
١٩٧٧/٦/٢٣

س ـ هل ترى ان الحوار الفلسطيني مع بعض الشخصيات اللبنانية، اذا صح التعبير، يمكن ان يؤدي إلى نتائج ايجابية بالنسبة إلى الحلول المتوخاة؟

ج ـ كل عمل فردي لا يمكن ان يؤدي إلى نتيجة، وقد حصلت اجتماعات كثيرة قبل اليوم، على هذا الشكل ولم تسفر عن اية نتيجة. وما دام لم يحصل اي ارتياح من قبل المسيحيين، في لبنان، الى تنفيذ اتفاقية القاهرة فان اي حوار يعتبر باطلاً سلفاً وبالتالي فان كل محاور «بيكون عمال يغش نفسه».

س ـ كثرت الآراء وتضاربت الاجتهادات حول طريقة تنفيذ اتفاق القاهرة فكيف ترى الطريقة المثلى لهذا الغرض؟

ج ـ لبنان دولة ذات سيادة، وذات استقلال تام وهي التي تقرر كيف يجب تنظيم العلاقات مع الأجنبي على الأراضي اللبنانية.

س ـ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة تناولت تنفيذ اتفاق القاهرة فهل ترى ان هذه المقررات ما زالت صالحة للتنفيذ؟

ج ـ هذا يعود الى الدول التي وقعت على هذه المقررات والتاريخ هو الذي يدين كل مخطىء وذات يوم التاريخ سوف يحاكمهم اذا اخطأوا.

س ـ سؤال حول وضع الجبهة اللبنانية.. لماذا لم يحضر الرئيس سليمان فرنجية اجتماع الجبهة الذي عقد في بكفيا؟ وهل يعبر عدم حضوره عن موقف معين؟

ج ـ هذا السؤال وجهوه الى الرئيس سليمان فرنجية.. وهو يمثل نفسه وانا امثل نفسي.

س ـ على صعيد الجبهة ايضاً.. الحوار الفلسطيني اللبناني شمل احدى شخصيات الجبهة فما هو رأيك في ذلك؟

ج ـ انني اتألم عندما ارى ان هناك «قسماً» من الجبهة اللبنانية اجتمع مع الفلسطينيين... ونحن مفهومنا للسياسة لا يعني المكاسب فقط، في بعض الأحيان يمكن المسؤول السياسي يواجهه صعوبات الا انه اذا لم يكن بامكانه ان يتحمل هذه الصعوبات فمن الأفضل ان «لا يشتغل» في السياسة.

س ـ الأوضاع اللبنانية بصورة عامة كيف يمكنك تقييمها في ضوء مرور بضعة اشهر على بداية عهد جديد؟

ج ـ كل ما باستطاعتي ان اقوله حتى الآن هو اننا في حالة وقف اطلاق نار.

س ـ يعني مجرد هدنة؟

ج ـ نعم مجرد هدنة.. ولم يتم حل اي امر اساسي من الأمور الأساسية التي كان من المفروض ايجاد حلول لها في اول شهر بعد وقف اطلاق النار كالأمور التي وقع عليها رؤساء الدول العربية.

س ـ على هذا الأساس يمكن القول انك متشائم؟

ج ـ متشائم؟ لست متشائماً لأن بامكاننا ان نفعل شيئاً جديداً كل يوم. ولكن بكل صراحة اقول ان القضية «ما انحلت».

س ـ هل هناك: في نظرك، ما يشير الى امكان الانتقال من حالة وقف اطلاق النار الى حالة سلام دائم؟

ج ـ يوم سمعنا ان الدول العربية ستوكل المهمة الى سوريا تفاءلنا وفي اعتقادي ان رأساً واحداً يمكن ان يحل اي قضية افضل من حلها عن طريق اربعة او خمسة رؤوس.

س ـ هناك من يتوقع استمرار قوات الردع حتى عام ١٩٧٨؟

ج ـ لا يمكننا ان نستغني عن قوات الردع طالما اننا لا نملك القوات اللبنانية المطلوبة لتهدئة الموقف لماذا نضحك على بعض.

س ـ ما هي اسباب الأزمة في نظرك؟
ج ـ في رأيي ان الكل متفقون على ان كل واحد يريد ان يحصل على المكسب السياسي لنفسه.
س ـ اين دوركم من الوضع طالما انكم تدركون هذا الواقع؟
ج ـ الوضع، في الواقع، اكبر منا كلنا لأنه لا يتعلق بنا فقط بل يتعلق بكل المجموعة العربية والمجموعة الدولية ايضاً، والدور الوحيد الذي يمكن ان تلعبه الجبهة اللبنانية هو ان تبقى جاهزة.
س ـ يعني مجرد عملية حذر او احتياط؟
ج ـ نعم.. ويوم يصل الدور للحل اللبناني ـ اللبناني ساعتها يمكن «للجبهة اللبنانية» ان تلعب الدور الذي يجب ان تلعبه ولكن في الوقت الحاضر ليس هناك بوادر لهذا الشيء.
س ـ اللبنانيون يعيشون هذا الوضع في الوقت الذي يسمعون باستعدادات وتحركات اسرائيلية فكيف ترى مستقبلهم؟
ج ـ هناك حرب في المنطقة لأن التصلب الاسرائيلي لا يمكن ان ينتهي الا بحرب
س ـ اذا وقعت الحرب ما هو دورنا؟
ج ـ حسب وقوعها.. قبل بناء الدولة او بعد ذلك.
س ـ في كلا الحالتين؟
ج ـ قبل بناء الدولة لا يمكننا القيام بأي دور. وبعد بناء الدولة اعتقد ان باستطاعتنا ان «نضبط».
س ـ ماذا عن التنسيق الأمني مع سوريا او ما يسمى بالدفاع المشترك؟
ج ـ هذا امر يعود الى الدولة وانا لم اطلع على شيء بهذا الصدد ثم ان التنسيق الأمني هو اليوم مع سوريا.
س ـ الدفاع المشترك؟
ج ـ لما بيصير عندنا جيش يمكن نقدر نعمل دفاع مشترك لأن امن لبنان وامن سوريا هو واحد.
س ـ في ضوء ذلك بماذا يمكن ان نصف الحديث حول الدفاع المشترك؟
ج ـ بأنه سابق لأوانه.. اضعف الايمان يجب ان ننتظر بعض الشيء لنعرف كيف سيكون شكل جيشنا.
س ـ ما هو رأيك في الوفاق السياسي؟
ج ـ مفروض ان نبني دولتنا على اسس علمية وليس على اسس عاطفية لأنه صار لنا ٣٠ سنة ونحن ندجل و«نفرشي» لبعضنا الأمر الذي اوصلنا الى هذا الواقع المؤلم. واقصد بذلك ان احصل انا على حقوقي وتحصل انت، بدورك، على حقوقك، لا حقوق ولا واجبات لفريق اكثر من الفريق الآخر.. هناك دراسات تظهر هذه الحقوق والواجبات يجب التقيد بها فلا يعود من خلاف.
س ـ الوثيقة الدستورية. هل يمكن القول انها سقطت بمرور الزمن؟
ج ـ تعتبر ساقطة لأنها لم تنفذ لدى اعلانها اما اذا ارادت الأكثرية اليوم العودة إليها فأهلاً وسهلاً...
س ـ هناك من يقول «اتفاقية القاهرة تنفذ عندما توافق على الوثيقة الدستورية» فما هو رأيك في ذلك؟
ج ـ .. وقالوا في الماضي ايضاً ان الأمن في لبنان سيتوفر عندما يؤخذ بالوثيقة الدستورية فمن نصدق؟
س ـ الوضع في الجنوب كيف يمكن حله؟
ج ـ بدك الحقيقة.. الحقيقة كل واحد بيقلك انو عارف شو في بالجنوب بيكون كذاب.. هيدي الحقيقة.
س ـ ما حدا عارف؟
ج ـ ما حدا عارف
س ـ على صعيد الحوار اللبناني: الجبهة اللبنانية لا تجد لدى الفريق الآخر من هو مؤهل للدخول معه في حوار وكذلك يرى الفريق الآخر ان الجبهة اللبنانية لا تمثّل الرأي العام الذي تعبر عنه والشعب ينتظر اتفاق كلمة السياسيين فكيف الوصول إلى ما نريد؟
ج ـ أولاً: لم نقل انه ليس لدى الفريق الآخر من هو مؤهل للدخول معه في حوار
ثانياً: إن الجبهة اللبنانية اذا لم تكن تمثل الرأي العام الذي تعبّر عنه، فهي، على الأقل، تمثّل ٩٠ بالمئة من الذين يشكلون الرأي العام هذا.
ثالثاً: اننا ما زلنا نقول باجراء الحوار اللبناني ـ اللبناني باشراف جامعة الدول العربية وفي القاهرة ايضاً لفور تطبيق اتفاق القاهرة، وهذا الاقتراح قدّمه الرئيس سليمان فرنجية عندما زارته ذات يوم بعثة وزراء الخارجية العرب الرباعية في الكفور.

بيان الحركة الوطنية حول المشروع السياسي
من اجل تسوية متوازنة (١٩٧٧/٧/٧)

(..) تطرح الحركة الوطنية المشروع السياسي التالي من اجل تسوية متوازنة للأزمة اللبنانية.

أولاً: استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية.

وذل[illegible]لب:

- معالجة قضية المهجرين وفق مبدأ عودتهم جميعاً الى مناطقهم واماكن اقامتهم الأصلية.
- عودة المؤسسات الدستورية والتنفيذية الى ممارسة وظائفها بما في ذلك إستئناف المجلس النيابي لدوره التشريعي والسياسي.
- حصر السلطة التنفيذية مبدئياً وعلى صعيد الممارسة بالمراجع المسؤولة وحدها في هذا المجال اي: رئاسة الجمهورية والحكومة، وشمول صلاحياتها كافة الميادين وجميع المناطق اللبنانية.
- عودة الجسم القضائي موحداً الى استئناف اعماله وبعث الحياة في السلطة القضائية.
- توحيد الجامعة اللبنانية.
- الشروع باعادة بناء وتوحيد قوى الأمن الداخلي وتجهيزها وبدء اشرافها على الأمن.
- الشروع باعادة بناء جيش لبناني متوازن وطنياً يمارس مهمته الأصلية في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها وحماية حدودها ضد المطامع الصهيونية في الجنوب خاصة وفي لبنان عامة.

ثانياً: تكريس عروبة لبنان الفعلية واستقلاله الوطني.

وذلك يتطلب:

- تثبيت عروبة لبنان ارضاً وشعباً والتمسك باستقلاله الوطني.
- التزام لبنان الرسمي، وجميع اللبنانيين، بموجبات انتمائه العربي وفي طليعتها موجبات المواجهة العربية المشتركة للعدو الصهيوني.
- اعادة الإعتبار الى القوانين الخاصة بالمقاطعة العربية لاسرائيل وبجرائم التجسس وعودة العمل بها في المحاكم المختصة.
- تولي الجيش اللبناني باشراف السلطة الشرعية مسؤولية الحفاظ على امن وسلامة منطقة الحدود الجنوبية.

ثالثاً: اقامة حكم المشاركة الديمقراطية المتوازنة.

وذلك يتطلب:

١ - الأخذ بصيغة سياسية تؤمن المشاركة الديمقراطية المتوازنة في مؤسسات الحكم والتمثيل الشعبي والإدارة وسائر اجهزة الدولة امام جميع الفئات اللبنانية.

٢ - تأمين التوازن الضروري بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضمن السلطة التنفيذية نفسها.

رابعاً: اعمار لبنان اقتصادياً واجتماعياً

وذلك يتطلب:

١ - وضع وتنفيذ سياسة عامة توفر العون اللازم لمتضرري الحرب وامكانية إعادة اعمار البلاد.

٢ - تمكين الإقتصاد اللبناني من استئناف دورته الموحدة وفتح سبل النمو المتوازن امامه.

٣ - معالجة المشكلات الإجتماعية الناتجة عن الحرب والتي تطال اوسع الفئات الشعبية، وفي طليعتها مشكلة المهجرين.

٤ - اعتماد سياسة جدية لمكافحة الغلاء وتخفيض الأسعار.

خامساً: تعزيز الحريات الديمقراطية

سادساً: توطيد العلاقات اللبنانية - الفلسطينية.

سابعاً: نحو تحقيق الإصلاح الديمقراطي.

يتولى رئيس الجمهورية، في اطار استعادة وحدة لبنان السياسية والإدارية، تنظيم حوار سياسي واسع بين القوى السياسية الممثلة لمختلف قطاعات الرأي العام الشعبي اللبناني من اجل الوصول الى برنامج حد ادنى مشترك لتحقيق الإصلاح

الديمقراطي بما يفتح امام لبنان افاق التطور السياسي والإقتصادي والإجتماعي وسبل الإفادة من دروس الحرب ويسهل اعاده اعماره.

ان الحركة الوطنية اللبنانية على يقين من ان احتشاد جميع اطراف الصف الوطني قوة موحدة ضاغطة سوف يشكل عنصراً فعالاً من عناصر اعادة الإعتبار لميزان القوى الفعلي في البلاد، ومنطلقاً جدياً لترجيح احتمالات التسوية السياسية المتوازنة التي تفتح امام اللبنانيين - في مواجهتهم لقضايا تطور لبنان وطناً وشعباً - اختياراً اخر غير اختيار الحرب.

وتأمل الحركة الوطنية ان تشكل مبادرتها هذه لطرح وجهة نظرها في تطورات الوضع اللبناني الراهن اسهاماً جدياً في الحوار الدائر ضمن اطراف الصف الوطني حول سبيل تنظيم مواجهة مشتركة للأخطار المحدقة بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي.

بيان الجبهة اللبنانية «بعد خلوة اهدن حول الأمن والجنوب والتهجير وقوات الردع العربية» (٢٧/ ٨/ ١٩٧٧)

ان الجبهة اللبنانية

في ختام خلوتها المنعقدة منذ صباح الخميس ٢٥ آب ١٩٧٧ في منزل الرئيس سليمان فرنجية في اهدن، مجتمعة في الساعة التاسعة من يوم السبت هذا، برئاسة فخامة الرئيس كميل شمعون، وبحضور الرئيس فرنجية والشيخ بيار الجميل، الأباتي شربل القسيس، الأرشمندريت سمعان عبد الأحد، جواد بولس، شارل مالك، فؤاد افرام البستاني، الشيخ قبلان عيسى الخوري، رئيس الجبهة الوطنية في الشمال، هنري طربيه، جان نفاع، دوري شمعون، جوزيف ابو خليل، موسى برنس، وادوار حنين.

تعلن البيان التالي:

لقد كان متوقعاً ان تعقد الجبهة خلوتها الثانية هذه الموعودة في بيان سيدة البير قبل هذا التاريخ وفي شكل موسع، متابعة للمسيرة التي خطتها لنفسها في طريقها الى انشاء لبنان المنتظر.

غير ان عوائق ناتجة بمعظمها عن وجود الغرباء على ارض لبنان وعن الأوضاع غير المستقرة خارجية وداخلية حملت الجبهة على التمهل في طريق المخارج والحلول التي تنشد من اجل ان تأتي اعمالها حرة صافية الوحي محكمة الوضع كما تريدها ان تكون.

على ان تحسس الجبهة بالواجب الملقى على عاتقها، وعزمها على اداء الخدمة التي ندبت نفسها لها، حملا اعضاءها الى التداعي لخلوة مصغرة تنظر فيها الأمور التي باتت تتأذى من طُول انتظار، فاقروا في اثنائها ميثاق الجبهة ونظامها المنتظرين. ثم توافقوا على وضع الخطوط الأساسية في بناء لبنان الغد.

اما الميثاق والنظام فيجري اعدادهما للنشر فوراً. وأما خطوط لبنان الغد فلن تنشر الا في الأجواء التي تناسب جلالها.

كما قرر المجتمعون ان يقفوا من كل ما يبحثه الأخرون ويعرضونه في هذا الصدد موقف الرفض او القبول بنسبة ما يكون الأمر المبحوث متوافقاً مع المبادىء التي جعلتها في اساس بنائها، فعينت الجبهة من اجل ذلك لجنة من الإختصاصيين لدرس كل هذه الأمور وتقويمها في ضوء ما يناسب خطتها وما لا يناسب.

وبعد ان استعرض المجتمعون شؤون الساعة واستعادوا تلاوة بيان سيدة البير وكرروا اتفاقهم على كامل مضامينه، قررت الجبهة:

١ - الموافقة على الأمور التي بسطها امامهم القواد الذين استدعوا للمشاورة بشأن حوادث الشوف.

٢ - لفت نظر السلطة الى المآسي التي تجري في الجنوب.

٣ - الإصرار على وجوب نشر اتفاقية شتورة لتتمكن الجبهة من درسها بنداً بنداً وكلمة كلمة.

٤ - التحذير من تهجير الأهلين المخطط منذ بدء الحوادث والذي يجري اليوم على اشده في الجنوب سواء في القرى المسيحية ام في القرى الشيعية ام المختلطة منها.

وتتساءل الجبهة: لمصلحة من يفتعل هذا التهجير؟

٥ - القاء مسؤولية الحوادث في الجنوب ومسؤولية التهجير الذي افضت الحوادث اليه على عاتق الفلسطينيين الذين يعرقل وجودهم، بالإضافة الى كل ما ذكر، تحرك الإقتصاد الوطني الذي تحرص الجبهة على ابقائه حراً منظماً بعد ان انهار

بسبب الحوادث الأمر الذي يعزز مطالبتها بضرورة توزيع الفلسطينيين المقيمين على ارض لبنان، افي الجنوب كانوا ام في غير الجنوب، على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

٦ - تهيب الجبهة بالمسؤولين ان يحققوا في حركة البواخر التي توالي انزال السلاح والذخيرة في مرفأ صور.

٧ - توعية المسؤولين عن قوات الردع التي حققت امراً نبيلاً على حالات باتت تتكرر كل يوم.

٨ - تلفت الجبهة الى ان اللبنانيين بعدما يقارب السنة من دخول قوات الردع الى لبنان لم يتساووا بعد بالفلسطينيين.

٩ - وقد قررت الجبهة الى جانب ذلك تحضير نداء تتوجه به الى الرأي العام العالمي بموضوع ما جرى وما لا يزال يجري على ارض لبنان، وعاقبة كل ذلك.

١٠ - مواجهة الحالة الإقتصادية التي ما برحت تتخبط فيها البلاد لمنع نزف انسانها بسبب الهجرة ونزف مالها بسبب الجمود الإقتصادي.

١١ - توثيق الروابط بين الجبهة وبين اللبنانيين الماوراء البحار توصلاً الى تمتيع هؤلاء بكامل حقوقهم السياسية والى اشراكهم في جميع نشاطات البلاد وبخاصة الثقافية والإقتصادية والأمنية اشراكاً فعلياً.

١٢ - تعلن الجبهة انها وضعت في الدرس علاقاتها المقبلة.

ايها اللبنانيون

لم يكن ليدور في خلدنا ان استعادة العافية بعد القاء السلاح ستكون بمثل هذا التباطؤ الذي يشبه الجمود.

عين جبهتكم لن تغفل. ولن تمل هي العمل. كلكم، كلنا على البلاد خفير. كونوا متيقظين.

اهدن ٢٧ آب ١٩٧٧

البيان المشترك بين «منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي في لبنان» و«الحزب التقدمي الإشتراكي» حول اقامة جبهة وطنية لحل الأزمة في لبنان (١٩٧٧/٩/١٢)

ايها اللبنانيون - هيئات واحزاباً واشخاصاً:

لقد تعرض لبنان في الآونة الأخيرة الى ازمة حادة وعميقة نزفت خلالها دماء شعبنا بغزارة، اذ قاتل الأخ اخاه والجار جاره، فباتت وحدة البلاد وعروبتها مهددة بخطر حقيقي فتهدم الإقتصاد الوطني وشردت مئات الألوف من المواطنين من ديارهم مما وضع البلد على حافة الإنهيار.

ولم يكن للقوى الخارجية المعادية للأمة العربية ولشعب لبنان العربي ان تلعب الدور الكبير في المأساة اللبنانية لو لم يتوفر لها الأرضية المواتية على اكثر من صعيد، مستفيدة من عدد من الظواهر السلبية في بيئتنا السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية. ولقد كان العدو الإسرائيلي هو المستفيد الأول من مجريات المأساة، وكانت جميع القوى المعادية لطموحات شعبنا القومية والوطنية مصممة على الحاق الضرر بالقضية العربية برمتها وبالنضال من اجل تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني وذلك عبر خلق بؤرة جديدة للصراع في منطقتنا تحرف النضال العربي عن أهدافه وتحول الصراع الى صراع عربي - عربي بدل حشد كل الطاقات ضد العدو الصهيوني.

اما وقد توقف القتال وتوقفت هذه المأساة بفعل الجهد القومي الكبير والتاريخي الذي بذلته سورية متحملة من اجل ذلك تضحيات جسيمة على حساب امنها واقتصادها فإن لنا ان نقف وقفة تاريخية امام الذي حدث ليكون وطننا اللبناني العربي ومصيره القومي غاية وقفتنا، منطلقين من الحرص على الإستفادة من السلام المتأتي بفعل المبادرة العربية السورية لتحويله الى امن دائم واقتصاد مزدهر ودولة عصرية بمؤسساتها وقيمها ولكي نمارس تصميمنا الوطني على اقتحام كافة الحواجز التي قد تتيح لأعداء لبنان ان يقوضوا هذا الحد المتوفر من السلام الذي ينعم فيه ويعيدونه الى دائرة الفتنة، باذلين جهودنا وكل طاقة متوفرة لدينا للإسراع في اعادة بناء بلدنا محافظين على وحدته الوطنية ارضاً وشعباً ومصيراً.

ايها اللبنانيون: اننا من اجل تجاوز المرحلة السابقة للمأساة وتصفية كل آثارها، ومن اجل وحدة شعب لبنان وتقدمه وازدهاره والمحافظة على استقلاله الوطني ودوره في خدمة القضايا العربية والإنسانية وفي سبيل تحديث نظامه الديمقراطي البرلماني وجميع مؤسساته الدستورية منطلقين من فكرة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات دونما تمييز طبقي او اجتماعي او طائفي. فلقد اتفق حزبانا الحزب التقدمي الإشتراكي ومنظمة حزب البعث العربي الإشتراكى على اقامة جبهة وطنية

في لكافة الأحزاب والهيئات والقوى السياسية والإجتماعية والشخصيات السياسية التي تلتزم بالأهداف والمبادىء

١ ـ تأكيد الولاء للبنان العربي الحر المستقل الذي يعلو الولاء له فوق كل عصبية محلية او طائفية او عشائرية.
٢ ـ دعم السلطة الدستورية ومساندتها لاعادة بناء الدولة ومؤسساتها ومعالجة المشاكل الإجتماعية التي خلفتها الحرب
مة تلك المشاكل موضوع المهجرين لوضع الحلول العادلة والسريعة لها وتأكيد هيمنة الدولة على كافة المرافق الوطنية.
٣ ـ العمل على بناء جيش وطني قادر على الإسهام في تحقيق الأمن والإستقرار والحفاظ على وحدة الوطن وحمايته من
المشاركة في النضال القومي ضد العدو الصهيوني.
٤ ـ على صعيد الحريات تكفل الدولة لجميع مؤسساتها الحريات العامة والإقتصادية والسياسية والثقافية للمواطنين
وهيئات واحزاباً بما يخدم وحدة الوطن ومصيره القومي.
٥ ـ الغاء الطائفية في المؤسسات ودوائر الدولة.
٦ ـ تعزيز التعليم الرسمي وتعميمه واقرار مجانيته والزاميته على مراحل وتوحيد البرامج التعليمية لخدمة وحدة لبنان

٧ ـ وضع خطة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لجميع المناطق اللبنانية وبصورة خاصة المناطق المحرومة.
٨ ـ تعديل قانون الإنتخابات بما يضمن تمثيلاً اوسع لجماهير الشعب والغاء الطائفية في الإنتخابات اللبنانية.
٩ ـ ايجاد اعلى درجات التنسيق السياسي والأمني والإقتصادي بين لبنان وسورية فكما ان للبنان موقعاً متميزاً في سورية
فإن لسورية موقعاً متميزاً في لبنان.
١٠ ـ تأكيد الأخوة اللبنانية ـ الفلسطينية والإلتزام بتنفيذ الإتفاقات المبرمة بين السلطة اللبنانية ومنظمة التحرير
طينية
١١ ـ التزام لبنان بالتضامن العربي وتعزيز هذا التضامن بما يسهم بتحقيق الأهداف القومية للامة العربية وتنسيق
ة الخارجية مع قوى المواجهة العربية.
١٢ ـ انتهاج سياسة الحياد ودعم الإنحياز على الصعيد الدولي واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية والعمل بصورة
في جميع المحافل تأكيداً لدور لبنان على الصعيد العالمي.
١٣ ـ ابراز اهمية الإعلام ودوره في نضالنا في توضيح الحقائق وتبيان المواقف للمواطنين بما يسهم في تعزيز الوحدة
ية

الأمين العام القطري لمنظمة حزب البعث العربي الإشتراكي في لبنان الرفيق عاصم قانصوه.
رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي في لبنان الأستاذ وليد جنبلاط.

الوثيقة النيابية بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٨

انطلاقاً من الإيمان الثابت بوجوب الحفاظ على وحدة لبنان وسيادته وامنه وسلامة اراضيه ونظامه الديمقراطي البرلماني.
وانسجاماً مع المواقف التي التزم بها لبنان في تأييد القضايا العربية لا سيما قضية الشعب الفلسطيني وحقه في استعادة
وممارسة جميع حقوقه الوطنية، والسياسية فوق هذه الأرض.
وبناء على مقررات القمة في الرياض والقاهرة، ومنها: «... مسلحة».
وبما ان وحدة لبنان، واستقلاله، وسيادته، وسلامة اراضيه: مسلمات يجمع عليها اللبنانيون على اختلاف فئاتهم
هم
وبما ان ممثلي الشعب الفلسطيني اعلنوا في البيان الصادر عن القمة العربية السداسية في الرياض وفي قرار الدورة
ثنائية لمؤتمر القمة العربي في القاهرة: موافقتهم على اشراف الدولة على جمع الأسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة.
وبما ان قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ الذي اعلنت جميع الأطراف التزامها باحكامه قد قضى بوضع قوات دولية
نطقة لبنان الجنوبي (للتثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية وتثبيت السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على
عودة سلطتها الى المنطقة).
ولما كان القرار رقم ٤٢٥ الذي قبلت به كل الأطراف يفرض تثبيت السلام والأمن الدوليين فضلاً عما يفرضه من
ب عودة السلطة اللبنانية الى منطقة لبنان الجنوبي.

واستناداً الى ان من اولى مهام قوات الأمن العربية تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة ومساندة السلطات اللبنانية في فرض الأمن وضمانة السلامة لكل مقيم على ارض لبنان.

لذلك نعلن ما يلي:

اولاً: وجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ القاضي:

أ ـ بالإحترام الدقيق لسلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن الحدود الدولية المعترف بها.

ب ـ بإنسحاب القوات الإسرائيلية دون ابطاء من جميع الأراضي اللبنانية.

ج ـ وبتأمين عودة سلطة الدولة الفعلية الى منطقة لبنان الجنوبي.

ثانياً: وقف العمل المسلح الفلسطيني وغير الفلسطيني في جميع الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: منع اي وجود مسلح لغير قوى السلطة الشرعية وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع البنانيين وجميع المتواجدين على ارض لبنان دون استثناء.

رابعاً: بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية سليمة وصحيحة ليكون قادراً على الإضطلاع بمسؤولياته والقيام بالمهام الموكولة اليه.

خامساً: اتباع سياسة انمائية اقتصادية في اطار النظام الإقتصادي الحر بمفهومه الحديث تقوم على استثمار جميع الموارد الطبيعية في البلاد مما يؤدي الى توفير تكافؤ الفرص امام جميع المواطنين وفي تحقيق العدالة الإجتماعية الصحيحة في جميع المناطق اللبنانية وبين جميع افراد الشعب.

سادساً: الطلب الى السلطات المختصة وضع هذه المقررات موضع التنفيذ.

بيروت يوم الأحد

الموافق ٢٣ نيسان ١٩٧٨

صائب سلام، بيار الجميّل، نصري المعلوف، خاتشيك بابكيان، اميل روحانا صقر، عبدو عويدات، عادل عسيران، مجيد ارسلان، كاظم الخليل، رشيد الصلح، زكي مزبودي، اوغست باخوس، سليم المعلوف، كميل شمعون، بشير الأعور، البير مخيبر، حسن الرفاعي، ميشال معلولي، بطرس حرب، كامل الأسعد، امين الحافظ، بهيج تقي الدين، سليمان العلي، فؤاد نفاع، ملكون ابليغتيان، مخايل الضاهر.

بيان لقاء اهدن

بين الرئيسين فرنجية وكرامي والسيد وليد جنبلاط (٣١/٨/١٩٧٨)

ايها اللبنانيون

في هذه الظروف المصيرية من تاريخ لبنان التي يتعرّض فيها الوطن الى مخاطر تهدد فيه الإنسان والمصير والكيان. وفي الوقت الذي تعالت اصوات الفعاليات الإقتصادية والعمالية وسواها تلفت الى المخاطر الحقيقية التي تهدد مركز لبنان المميز ولا سيما اقتصاده وتنذر بالنتائج الوخيمة في جميع المرافق والمجالات. وبعد ان برزت خطوط المؤامرة الكبرى على الوطن والشعب والهادفة الى تقسيم لبنان وحل قضية الشعب الفلسطيني على حسابه وحساب جنوبه بصورة خاصة عن طريق التوطين الذي يعلن عنه صراحة المسؤولون في اسرائيل. وفي ضوء ما يعانيه الشعب اللبناني من مآسي ومصائب يدفع ثمنها من مصيره وحياته وماله وامنه وطمأنينته. وقد بلغ عدد ابنائه الذين يغادرونه يومياً الى دنيا الإغتراب المئات. كما بلغ عدد المهجرين منه مئات الألوف تتفاقم اوضاعهم يوماً بعد يوم وهم ينتظرون تحقيق الوعود بحل مشاكلهم وعودتهم الى مناطقهم وبيوتهم على لسان من تسبب بتهجيرهم.

وازاء عجز الدولة وانفلات الأمن وقيام دويلات تنشر الرعب والإرهاب وتمارس التقتيل والتهجير والتعديات على الحرمات والممتلكات وتفرض الخوات على المواطنين الآمنين وتهدم القيم الأخلاقية العامة بحيث اصبحت ممارسة المنكرات والإدمان على المخدرات من الأعمال الشائعة. وامام تطورات الأحداث المسرعة والمقلقة في الداخل والخارج وتراكم الممارسات اللامسؤولة بل المشبوهة التي انفضح امر ارتباطها باسرائيل بالتصريحات العلنية والوقائع المادية.

انطلاقاً من كل هذا وتحسساً منا بواجبنا ومسؤولياتنا الوطنية رأينا ضرورة التحرك والإجتماع والإنطلاق بمبادرة نرمي من ورائها الى ضرب هذا الواقع الأليم وتحريك الموقف من اجل الوصول الى تجميع القوى والصفوف التي تلتقي على مبادىء واهداف واحدة وذلك لوضع حد للمأساة التي استمرت طيلة هذا الوقت دون ان يتمكن الحكم من ان يتخذ المواقف والقرارات المنتظرة والمؤملة.

ايها اللبنانيون
في طليعة الأهداف التي نلتقي وتلتقي معنا حولها القوى التي تؤمن ايماناً واحداً بلبنان وتعقد العزم على الوقوف في وجه التيارات التي تعصف بمقدراته وبمصالح ابنائه مؤازرة الحكم كي يقوم بدور الحاكم لا الحكم. فتحكم الشرعية ونحن معها، وتتصدى لكل من يتعرض لها ولقواها، فيكون عندها الخلاص عن طريق الشرعية وبها.
ايها اللبنانيون
ان هدفنا الأساسي يبقى المحافظة على وحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات. وعلى سيادته وحريته واستقلاله ونظامه الديمقراطي وعروبته رافضين التقسيم الذي يستميت المتآمرون في الداخل والخارج من اجل تحقيقه. ان تقسيم لبنان لا سمح الله يعني في نظرنا القضاء على وجوده ومقوماته السياسية والإقتصادية والإنسانية وعلى صيغة التعايش الفريدة التي يتميز بها والتي هي النقيض لعنصرية اسرائيل كما يؤدي الى خلق اسرائيل ثانية مرفوضة من المحيط الذي توجد فيه ومن العالم وغير قابلة للحياة والإستمرار.
ايها اللبنانيون

مما يؤسفنا ان يتعامل بعض اللبنانيين المنحرفين مع اسرائيل في السر وفي العلانية ويفسحون امامها المجال لمحاولة استغلال الفرصة للظهور بمظهر الغيورة على مصلحة المسيحيين والمدافعة عن وجودهم في وجه الخطر العربي الذي يتهددهم حسب زعمها وخاصة السوري مدعية ان قوات الردع تخطط لابادتهم والإستيلاء على لبنان. انها ذرائع باطلة ومرفوضة لأنها ابعد ما تكون عن الحقيقة والواقع والتاريخ.
ان اسرائيل دولة عنصرية مغتصبة لا يصدقها احد عندما تزعم انها ضامنة وحامية ومدافعة عن وجود المسيحيين. انها وراء الحرب ـ المؤامرة التي اشعلتها في لبنان وانها لم تبد اية غيرة على المسيحيين فيه طيلة حرب السنتين. كما انها وراء المحاولات المتعددة لضرب وضع لبنان المميز كمركز للخدمات والترانزيت والتجارة والبنوك والسياحة والصناعة والزراعة. ولو صحت مزاعم اسرائيل بحماية المسيحيين لما عاملت المسيحيين المقيمين داخل حدودها بالتهجير والقتل والإرهاب كما كان مصير القريتين المارونيتين في الجليل. ولما بقي الفاتيكان اكبر مرجع مسيحي في العالم مصراً على عدم الإعتراف بها طيلة ثلاثين سنة والى يومنا هذا وانا لواثقون من ان سياسة الفاتيكان ستستمر في هذا الموقف النابع من ايمان وقناعة، واضعين تحت نظر قداسة البابا يوحنا بولس الأول الذي كان اغتباطنا عظيماً بوصوله الى السدة البابوية وبالإلتفاتة الكريمة التي خص بها لبنان وبلداناً اخرى في اول عظة له. هذه الحقائق التي تثبت ان كل المصائب التي حلت بلبنان لا سيما في الفترة الأخيرة مصدرها اسرائيل وعملاؤها في الداخل
ان التعامل مع اسرائيل، فضلاً عن كونه يشكل خيانة وطنية ونسفاً للميثاق الوطني وطعنة للتضامن العربي، من شأنه ان يلحق الضرر الفادح بمئات الألوف من اللبنانيين الذين يعملون في العالم العربي ويشكل ما يرسلونه من اموال الى لبنان احد المداخيل الرئيسية غير المنظورة.
ان التعامل مع اسرائيل ادى الى الحؤول دون تمكين الجيش اللبناني والقوات الدولية من الإنتشار في الجنوب ونحن ننتظر من السلطة ان تقوم بدورها في سبيل تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و ٤٢٦ وبسط سلطتها على كامل الجنوب مهما بلغت التضحيات.
من هذه المنطلقات نعلن ادانتنا للمتعاملين مع اسرائيل بأي شكل من الأشكال وعزمنا على التصدي لهذا التعامل بكل الوسائل الممكنة.

ايها اللبنانيون
ان وجود قوات الردع العربية في لبنان هو بطلب من السلطة الشرعية وبأمرتها وهو بالتالي وجود شرعي لا يمكن لأحد ان يتنكر له. وقد وافق ورحب في حينه على هذا الوجود الأطراف انفسهم الذين انقلبوا عليه اليوم. وان بعض الحوادث المؤلمة التي تقع ليس من العدل والإنصاف تحميل مسؤوليتها الى قوات الردع او الى سوريا دون ان يتحملها اولئك الذين يتسببون بها عن طريق استفزازاتهم وتحرشاتهم وتعدياتهم المقصودة مما يحمل هذه القوى الى التصدي بحكم مسؤولياتها ومهامها الأمنية ودفاعاً عن النفس فيسقط الأبرياء وتقع الأضرار، فتنشط الدعاية لاثارة الرأي العام تنفيذاً للمخطط المرسوم والرامي الى تشويه دور قوات الردع والمطالبة بانسحابها قبل ان يكون لدى السلطة الشرعية القدرة على القيام بحفظ الأمن بواسطة قواها الذاتية مما يسهل تحقيق التقسيم وخلق الدويلات الطائفية.

ايها اللبنانيون

ان اوضاع لبنان اصبحت اوراق ابتزاز بيد اكثر من جهة وطرف يستعملها لمصلحته الخاصة وذلك بسبب عمالته وانغماسه في المخططات الصهيونية. ان ربط لبنان بقضية الشرق الأوسط الشائكة والمعقدة امر في غاية الخطورة ويلحق الأضرار الفادحة بالمصلحة اللبنانية العليا.

واننا نهيب بالرأي العام العالمي ان يعلم حقيقة الموقف في لبنان ورأي الأكثرية الساحقة من ابنائه فلا يقع فريسة الدعايات المضللة والمغرضة. فقد آن للعالم باسم شرعة حقوق الإنسان ان يتحسس قضية الإنسان المعذب في لبنان.

ايها اللبنانيون

لقد بات علينا نحن اللبنانيين ان نعود الى اصالتنا والى انفسنا والى دورنا لأن خلاصنا لا يمكن ان يكون الا بأيدينا. وهذا طريقه الوفاق اللبناني - اللبناني مما يهيب بنا ان نضع تصوراتنا للأهداف والحلول التي تحقق الإنقاذ.

ان لقاءنا هو انطلاقة مخلصة لتحقيق هذه المبادىء والأهداف التي نعلن ايماننا بها واتفاقنا وتضامننا على تنفيذها معاهدين مواطنينا بأن نلجأ الى كافة الوسائل ومؤازرة بعضنا البعض في سبيل تحقيقها. واننا ندعو اخواننا من جميع مناطق لبنان وطوائفه وفعالياته السياسية والإقتصادية والعمالية ومثقفيه وجميع ابنائه «، طليعتهم ممثلو الشعب اللبناني الى الإلتقاء حول هذه المبادىء والأهداف وبذلك تتحقق الوحدة الوطنية ويكون الوفاق والإنقاذ داعين الله ان يوفقنا في مسعانا وان يعيننا على خلق لبنان الجديد الذي يجسد طموح شعبنا الأبي.

عشتم وعاش لبنان

الرئيس سليمان فرنجية. الرئيس رشيد كرامي. الأستاذ وليد جنبلاط.

اهدن في ٣١/٨/١٩٧٨

مشروع صيغة للوفاق الوطني
مقدم من رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص

المعالجة الأمنية:

١ - منع أي وجود مسلح غير شرعي، وتطبيق القوانين والأنظمة اللبنانية على جميع المقيمين على ارض لبنان. ويترتب على هذا:

أ - بالنسبة للوجود الفلسطيني المسلح. تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة مع اخذ المعطيات المستجدة في الإعتبار، بما فيها قراري مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ و ٤٢٦.

ب - ازالة المظاهر المسلحة وحل التنظيمات العسكرية ومن ثم جمع السلاح.

٢ - التعجيل في احياء القضاء الجنائي.

٣ - اقفال الإذاعات الخاصة ووقف المطبوعات غير المرخص بها واعادة تطبيق الرقابة الصحفية الى ان تزول الحالة الإستثنائية التي فرضتها.

بناء الجيش: التعجيل في بناء الجيش اللبناني على اسس وطنية متوازنة ليتولى الدفاع عن سيادة الوطن وسلامته ويتمكن من القيام بالمهام الأمنية الموكولة حالياً الى قوات الردع العربية وقوات حفظ السلام الدولية.

هوية لبنان: لبنان بلد عربي مستقل يجمع اللبنانيين على التمسك باستقلاله ووحدة اراضيه وسيادته الكاملة على ترابه. وينطوي هذا على المعاني التالية:

١ - لبنان جزء من العالم العربي لا يتجزأ عنه، وهو عضو فاعل في الأسرة العربية.

٢ - مصلحة لبنان الوطنية هي الرائد الأول للدولة في توجهاتها وسياساتها وعلاقاتها ضمن اطار التزامات لبنان العربية.

٣ - يتمتع لبنان بكل ما يكسبه انتسابه الى جامعة الدول العربية من حقوق ويلتزم بكل ما يترتب على انتسابه اليها من واجبات.

٤ - قضايا العرب هي من قضايا لبنان القومية.

٥ - التلازم التاريخي والجغرافي والمصيري بين لبنان وسوريا يضع البلدين في اطار من العلاقات المميزة التي تفرض التنسيق المنتظم والمستمر بينهما على كل صعيد وفي كل ميدان.

٦ - للبنان دور عربي نابع:

أ - من ايمانه برسالته الثقافية والحضارية في العالم العربي.
ب - من وعيه لامكاناته ومسؤولياته في المحافظة على التضامن العربي وتعزيز أسبابه.
ج - من تقديره للمصالح الإقتصادية العميقة التي تربط بينه وبين سائر البلدان العربية.
٧ - ان انتماء لبنان العربي يحتم ادانة كل تعامل وكل تعاون وكل اتصال مع أعداء لبنان والعرب، وبالتحديد اسرائيل والصهيونيين.

في النظام السياسي: يلتزم لبنان بنظام ديمقراطي برلماني حر، مع الأخذ بالمبادىء التالية:
١ - التقيد بالعرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.
٢ - تعديل اصول انتخاب رئيس الجمهورية بحيث يتم الإنتخاب بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي في الدورة الأولى وبأكثرية ٥٥ بالمئة في الدورات التالية.
٣ - انتخاب رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتب المجلس لمدة تعادل نصف مدة ولاية المجلس النيابي.
٤ - يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة في ضوء استشارة أعضاء المجلس النيابي..
وتعتمد المبادىء التالية بالنسبة للوزارة ورئاستها:
أ - تكرس الصلاحيات التي يمارسها رئيس الوزراء عرفاً وبالتالي تقترن جميع المراسيم بتوقيع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء باستثناء مراسيم تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة او اعتبارها مستقيلة، التي يوقع عليها رئيس الجمهورية منفرداً.
ب - تعتبر الوزارة بحكم المستقيلة اذا حجب مجلس النواب ثقته عنها او اذا استقال [illegible] نصف اعضائها.
ج - تحجب الثقة عن الحكومة بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس النيابي الحاضرين او بالأكثرية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس النيابي.
د - باستثناء الحالات التي تطرح فيها الحكومة الثقة بنفسها او يطرح أحد الوزراء الثقة بنفسه، لا يجوز للمجلس ان يقترع على الثقة بالحكومة الا اذا طلب طرح الثقة بموجب استدعاء خطي لرئيس المجلس يحمل توقيع ١٥ بالمائة على الأقل من مجموع أعضاء المجلس النيابي.
٥ - تعديل قانون الإنتخابات العامة لجهة تحقيق المناصفة في عدد اعضاء المجلس النيابي بين الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية ونسبياً ضمن كل طائفة.
٦ - الأكثرية المطلوبة لتعديل الدستور ثلاثة ارباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس النيابي، وأكثرية الثلثين مطلوبة لاقرار بعض القوانين التي تتعلق بقضايا أساسية.
٧ - انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، ومحكمة دستورية عليا، واصدار قانون ينص على اصول المحاكمات امام المجلس الأعلى.
الهيكلية الإدارية للدولة: الأخذ بمبدأ اللامركزية الإدارية واللاحصرية الى أبعد الحدود التي تسمح بها الموارد المالية والبشرية المتاحة، مع التمسك بوحدة البلد السياسية من خلال المحافظة على وحدة قوى الأمن الداخلي والجيش والخزينة العامة والخطة الإنمائية والمناهج التربوية والتمثيل الخارجي والتشريع والإعلام.
١ - تطبق اللامركزية على أساس الأقضية بحدودها الراهنة، ويدعى القضاء «دائرة». وتطبق اللاحصرية على أساس المحافظات بحدودها الراهنة وتدعى المحافظة «اقليماً».
٢ - لكل دائرة مجلس ادارة يتكون من خمسة اعضاء ينتخبهم رؤساء البلديات من بينهم. وينضم اليهم نواب المنطقة. وينتخب المجلس رئيساً له من بين أعضائه. ويمكن للمجلس ان ينتخب رئيساً له من خارج المجلس شرط ان يحرز على ثلثي الأصوات في الدورة الأولى، ورئيس مجلس الإدارة هو المرجع التنفيذي الأعلى في الدائرة.
٣ - يعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء مندوب عن الإدارة المركزية يدعى محافظاً، يشترك في كل اجتماعات مجلس الإدارة وله حق الإعتراض دون ان يكون له حق التصويت. واذا اعترض المحافظ على قرار واصر عليه مجلس الإدارة، يرفع الأمر الى مجلس الوزراء للبت به. ويتولى المحافظ تمثيل الدولة لدى مجالس ادارة الدوائر الواقعة في الإقليم (المحافظة)، ويمكن ان يكون للمحافظ نائب ينوب عنه في اداء مهامه.
٤ - موظفو الإدارات الخاضعة لنظام اللامركزية تابعون لملاك مجلس الإدارة في الدائرة المعينة، وتحدد ملاكات الدوائر وتنظم بموجب قوانين تصدر عن المجلس النيابي.

٥ ـ لكل دائرة موازنة عامة تدخل ضمن الموازنة العامة للدولة، يضع مشروعها وينفذها مجلس الإدارة.
٦ ـ يجوز لأي دائرة ان تنشىء، الى جانب موازنتها العامة، موازنة رديفة لتمويل المشاريع الإنمائية المحلية، ولا سيما المشاريع المجزية مالياً. اما مصادر تمويل هذه الموازنة فتشمل:
أ ـ الإقتراض.
ب ـ الهبات.
ج ـ الرسوم المحلية التي قد تستحدث بقوانين.
د ـ عائدات المشاريع المجزية مالياً.
٨ ـ تدار النشاطات غير الخاضعة لنظام اللامركزية وفقاً لنظام اللاحصرية في الحالات التي تدعو الحاجة الى ذلك. ويكون لكل من تلك النشاطات نقاط تمثيل: مكاتب او فروع او شعب في مركز كل اقليم (عواصم المحافظات المحلية) وفي امكنة اخرى حسب مقتضيات الحال.
التمسك بنظام الحرية الإقتصادية مع التأكيد، من جهة، على ضرورة تعزيز دور الدولة في التنظيم والمراقبة حرصاً على حسن اداء الإقتصاد الوطني واستقراره، ومن جهة اخرى على ضرورة اعتماد التخطيط الإنمائي الشامل سبيلاً لتطوير قدرات الإقتصاد الوطني في المستقبل.
من قواعد سياسة الحكم:
١ ـ تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال الخطة الإنمائية والسياسية الضريبية والخدمات الإجتماعية التي تقدمها او تساعد في تقديمها الدولة، او غير ذلك من السبل.
٢ ـ الغاء الطائفية في الإدارة والقضاء والجيش.
٣ ـ توثيق العلاقات بين لبنان المقيم ولبنان المغترب.

مشروع كلمة لاعلان مبادىء الوفاق

في هذه المرحلة المصيرية التي نجتاز، يقتضينا الواجب والكرامة ان نكون في مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا فنقبل التحدي الكبير ونعمل بعزم اكيد على قهره لنخرج نهائياً من الأزمة الطارئة التي ألمت بنا ولم تستثن مرفقاً من مرافق حياتنا حتى كادت ان تقوض كياننا لولا ان وعينا اخطارها ولولا ايماننا بلبنان وبما نكنه له من كبير الطموح مهما بلغت وسائلنا المادية من صغر الحجم.
ان للأزمة التي عصفت بلبنان اسباباً متشعبة تنطق بابعادها. وما كان لمسائل ناجمة عن القضية الفلسطينية بشكل خاص وعن الواقع العربي بشكل عام ولا لانعكاسات متأتية عن العوامل والتفاعلات الدولية ولا لمواضيع طرحت في شتى الميادين على الساحة اللبنانية، ما كان لذلك كله ولغيره مما قيل وكتب ان ينال من لبنان لولا ثغرات في البيت اللبناني اصابت تضامن ابنائه وجعلتهم اقل مناعة في التصدي للمشكلات. هذا التضامن الذي يفرضه العقل والمصلحة العليا، تتعالى اليوم من صميم القلب الجريح اصوات مطالبة به. انها اصوات الضمير والمصير، اصوات مواطنين يرفض اباؤهم ان يظلوا موضوع شماتة او سخرية، وفي افضل حال موضوع شفقة بعد ان كانت الدنيا تشيد بتآخيهم وبالمثل الرائع الذي يعطون.
ان هنالك اجماعاً على ضرورة الخروج من الأزمة دونما رجعة، فنعيد بناء الدولة على دعائم ثابتة في جميع الحقول السياسية والأمنية منها والإقتصادية، الإجتماعية والعلمية، مع نظرة دائمة الى العوامل النفسانية، اذ ان من شروط النجاح، نجاح اي مخطط، استئصال العقد النفسية وازالة اسباب القلق والخوف والحذر لتحل محلها الثقة والطمأنينة. ومن شروط هذا النجاح ايضاً معالجة المعضلات بالطرق الجذرية، فلا التمويه ولا التسويف ولا انصاف الحلول تجدي نفعاً، بل علينا ان نجابه الواقع بواقعية ونناقش المعطيات بروح الصراحة والأمانة، بروح المحبة والصفاء. علينا ان نعلو بتفكيرنا ضخامة الأحداث فتتضح الرؤيا، وتتضاءل صغائر الأمور وما تولده من جدل عقيم.
انطلاقاً من تلك الإعتبارات وتحقيقاً لمتطلبات التطوير التي تعزز الشأن الوطني، اقرّ مجلس الوزراء في جلسة اليوم برنامجاً بالمشاريع الدستورية والتشريعية التي رأى انها توفق بين تلك المتطلبات وبين ما يتوفر بالواقع، وفي المرحلة الحالية، من امكانات التنفيذ. هذه المشاريع، لن اكتفي بعرض عناوينها عليكم بل سأتولى منذ الآن، بايجاز، شرح ما نطمح الى تحقيقه منها لدى اقرارها:

اولاً: تعديل سن الإنتخاب، بحيث تصبح ٢٠ سنة بدلاً من ٢١ سنة وذلك بغية توسيع مجال اشراك الشباب في تحمل

مسؤولية مقدسة كمسؤولية اختيار الشعب لممثليهم وبصورة خاصة في المجلس النيابي، واعرابا عن الثقة بقدرة الشباب اللبناني على تحمل مثل هذه المسؤوليات قبل بلوغ الحادية والعشرين.

ثانياً: إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، يهدف الى اشراك مختلف الفئات المهنية في رسم سياسة الدولة الإنمائية في الحقلين الإقتصادي والإجتماعي، كما يهدف الى توثيق التعاون بين الفئات المهنية فيتأمن بذلك تلاق وتقارب بين اداة الحكم ومرافق الحياة وحاجات الشعب.

ثالثاً: انشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والنصوص التي لها قوة القانون، اذ لا يجوز ان تصدر قوانين ونصوص تشريعية تلزم المواطنين ولا تكون مطابقة انطباقاً تاماً مع احكام الدستور او تأتي مخالفة لتلك الأحكام. هذا وان النصوص التي تعلنها المحكمة الدستورية العليا غير دستورية، لا يمكن اصدارها ولا نشرها.

وسيكون من مهمة المحكمة ايضاً بت الطعون في انتخابات اعضاء مجلس النواب ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ونائبه. وهذا ما نصت عليه معظم دساتير الدول سواء تلك التي تعتمد نظاماً سياسياً شبيهاً بنظامها او سواها من دول.

رابعاً. التأكيد على ضرورة الإسراع باصدار مشروع القانون المتعلق باصول المحاكمات امام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة ٨٠ من الدستور المختص بمحاكمة رؤساء الدولة ورؤساء الحكومة والوزراء عندما يتهمهم مجلس النواب بخرق الدستور او بالخيانة العظمى، فيما يتعلق برؤساء الدولة، وبالخيانة العظمى او عند الإخلال بالواجبات المترتبة عليهم، فيما يتعلق برؤساء الحكومة وبالوزراء.

خامساً: رفع الأكثرية المطلوبة لتعطيل الدستور الى ثلاثة ارباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، بدلاً من الثلثين، وذلك تأميناً لمزيد من الضمانات التي يجب ان يحاط بها دستور البلاد، وبحيث لا يأتي التعديل الا منسجماً مع رغبة الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني عبر ممثليه في مجلس النواب.

سادساً: اعتماد اكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، لإقرار القوانين الهامة، ولا سيما ما يتعلق منها، على سبيل المثال لا الحصر بالقضايا التالية:

- جوهر النظام الإقتصادي والإجتماعي.
- المساس بحق الملكية الفردية.
- الحرية الشخصية.
- وسوى ذلك من قضايا تفرض المصلحة العامة ضرورة اعطائها هذا الطابع.

اما الغاية من ذلك فهي تثبيت ثقة المواطن بصيانة حقوقه الأساسية في ضوء الأنظمة التي يعيش في ظلها. ومن البديهي ان لا نذكر هنا النظام الديمقراطي البرلماني، لأن اي مساس به يستوجب تعديلاً للدستور.

سابعاً: احداث منصب وكيل وزارة ذلك ان مقتضيات حسن سير العمل في الوزارات ومختلف الإدارات والمؤسسات العامة، بالإضافة الى ظروف سياسيه مختلفة، قد تضطر السلطة الى تعيين وكلاء وزارات. وقد اثبتت ممارسة هذا الأسلوب في دول مختلفة، الفائدة العملية التي حققتها وتحققها.

ثامناً: تعزيز اللامركزية على اساس المحافظات وذلك بتطوير فكرة مجالس المحافظات وباعطاء هذه المجالس صلاحيات ادارية ومالية من شأنها ان تسهم اسهاماً فعّالاً في انماء المناطق، في اطار خطة عامة شاملة ومتكاملة.

ولن يقتصر هذا التطوير على صلاحيات مجالس المحافظات فقط، بل على كيفية تشكيلها ايضاً، اذ ستتألف من اعضاء منتخبين ومن اعضاء معنيين يجري اختيارهم وفقاً لقواعد واصول يحددها القانون.

تاسعاً: تعديل قانون الإنتخابات العامة لجهة تحقيق المناصفة في اعضاء المجلس النيابي بين الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية ولجهة ما يقتضيه تطوير هذا القانون في ضوء الممارسة التي جرت في ظله منذ تاريخ العمل به خلال سنة ١٩٦٠.

عاشراً: انتخاب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين بدلاً من سنة واحدة، وذلك توفيراً لما يحدثه هذا الاجراء من استقرار يفيد منه بصورة خاصة سير العمل التشريعي.

حادي عشر: تكريس الصلاحيات التي يمارسها رئيس الحكومة عرفاً وتفويضه من قبل رئيس الجمهورية بترؤس مجالس الوزراء في كل مرة يتغيب فيها رئيس الجمهورية عن حضور الجلسة، ويتم ذلك بتفويض يتناول جدول اعمال معيناً.

اما اختيار رئيس الحكومة فيتم من قبل رئيس الجمهورية بعد اجراء استشارات نيابية.

ثاني عشر: اعتبار الوزارة مستقيلة حكماً اذا حجب مجلس النواب ثقته عنها بالأكثرية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين

يتألف منهم المجلس، واعتبارها مستقيلة ايضاً في حال استقالة نصف اعضائها على الأقل. هذه المشاريع، بالإضافة الى تكريس العرف المعمول به حالياً بالنسبة لكل من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة الحكومة، تشكل برأينا، التنظيمات الهيكلية الأساسية والإطار الذي تمارس من ضمنه النشاطات على مختلف الأصعدة. وتقتضي المسؤولية هنا ان اؤكد ان من واجب الحكم، امام كل ظرف، ان يتمكن من ارساء مقرراته على المعطيات الواقعية وفي ضوء المصلحة الوطنية العليا.

وعلى امل ان تتم مناقشة هذه المشاريع في جو من المحبة والتضامن الوطني اود ان اقول ان لا الشرعات ولا المواثيق ولا الدساتير. . . تعلو ناموس المحبة التي لا يوازيها ثمن ولا هي غاية بذاتها بل وسيلة لاعلاء شأن الوطن وتأمين خير المواطنين. فلا ندع المناورات تطغى فتجنح بنا الى المغامرات. ولننطلق من مجموعة القناعات المشتركة بيننا وهي الكثرة. ففي هذا الوقت العصيب والدولة منهمكة في استعادة قواها والمخاطر محيطة بنا وبسائر المنطقة، يهيب بنا الواجب الى جمع الصفوف وتوحيد الكلمة لتسد قوة الوحدة ثغرات الضعف.

ان الأبصار شاخصة الينا، الى ما يترتب على فشلنا ـ لا سمح الله بذلك ـ من وخيم النتائج وعلى نجاحنا من صميم الخير. ان حبائل الشر ستتقطع حتماً اذا اصطدمت بتلاحم اخائنا وصفاء محبتنا ورسوخ ايماننا بلبنان.

عاش لبنان.

البيان الوزاري للحكومة المؤلفة
برئاسة الدكتور سليم الحص ـ ١٦ تموز ١٩٧٩

حضرة النواب المحترمين،

ان الحكومة التي لها شرف المثول امامكم طالبة ثقتكم الغالية، لهي فريق عمل موحد الرغبة والإرادة في مجابهة مأساة لها اسبابها الخارجية والداخلية. غير انه لا يمكن مواجهة تلك المأساة الا بتحقيق وفاق وطني، يتيح لنا جميعاً التصدي قدر الإمكان، للاسباب الخارجية، والقضاء تدريجياً على الأسباب الداخلية.

وهذا الوفاق ينطلق من القناعة بان ما يوحدنا اقوى مما يباعد بيننا، ويتحقق اذا استطعنا، مجلساً وحكومة، توجيه المواطنين نحو نظرة مستقبلية واحدة للبنان ولدوره العربي الدولي، وذلك عن طريق العقل والفكر لا العنف والإكراه، وتوفير الأمن والإستقرار، وخلق جو من الثقة المتبادلة، ووضع حد لأية ممارسة تتنافى مع السيادة، وارساء قواعد الديمقراطية الحقة بما تعني من عدل وحرية مسؤولة ومساواة بين اللبنانيين في الحقوق والواجبات، وذلك من خلال تشريعاتنا واعمالنا. لن نعدكم بتحقيق المعجزات واجتراح العجائب، الا انه لا بد ان تزيدنا ثقتكم تحسساً بضخامة المسؤولية الملقاة علينا في هذه الظروف العصيبة.

في طليعة المعضلات التي تواجهنا، قضية الجنوب وما يتعرض له من عدوان وما حل به من نكبات. وقد قامت حكومتنا باتصالات على الصعيد الدولي لمعالجة هذا الوضع الخطير، وستواصل السعي لتنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي، وبصورة خاصة القرارين ٤٢٥ و ٤٥٠. ان احدى غايات الإعتداءات الإسرائيلية احراج القوات الدولية واذلالها، وتحطيم معنوياتها وحملها بالتالي على الإنسحاب من الجنوب، لذلك ستدأب حكومتنا على السعي لتفويت هذه الغاية على اسرائيل، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وقواتها في الجنوب.

ويطيب لنا بهذه المناسبة ان ننوه بالدور الذي قام به الجيش في الجنوب، تحت التصرف العملاني لقوات الأمم المتحدة وان نوجه الإمتنان الى مجلس الأمن الدولي والى أمين عام الأمم المتحدة والى الدول التي اشتركت في تكوين هذه القوات.

اننا نؤكد ان حكومتنا تولي قضية الجنوب ما تستحقه من اهتمام، وان هذه القضية ـ وهي مسؤولية عربية ايضاً ـ بحاجة الى مزيد من الدعم العربي على كل الأصعدة. واذا صح ان قضية الجنوب مرتبطة الى حد بمعضلة الشرق الأوسط، فيجب ان لا يحول ذلك دون عملنا على معالجة الأزمات الناشئة عن العدوان الإسرائيلي، وعن ضبط الممارسات التي يتخذها المعتدي ذريعة ولو باطلة لتبرير اعتداءاته.

ان حكومتنا تؤكد اصرارها على ان تستعيد الدولة سيادتها على الجنوب بمساعدة مجلس الأمن وقوات الطوارىء الدولية، وعلى ان تستعيد سلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية.

حضرة النواب المحترمين،

قلت ان هذه الحكومة منبثقة عن ارادتكم، وستكون قاعدة عملها التجاوب مع رغبات مجلسكم مما صدر عنه من

توصيات ولا سيما التوصية التي اقرها مجلسكم الكريم بالإجماع في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩ والتي اتلوها على مسامعكم: ان مجلس النواب في جلسته المنعقدة في تاريخ ١٩٧٨/١٢/١٩، وبعد المناقشة في الوسائل الكفيلة بتنفيذ مقررات بيت الدين، المصادق عليها في مجلس الوزراء في تاريخ ١٩٧٨/١٠/٢١ يقرر ما يأتي:

ان وضع مقررات بيت الدين موضع التنفيذ، التي من شأنها اعادة السلطة الفعلية الى الدولة، هو تجسيد لارادة الشعب اللبناني، على اختلاف الطوائف والفئات، والشرط الأساسي الذي لا بد منه لمتابعة مسيرة بناء الوطن، ومواجهة مختلف الأخطار المحدقة به، من تقسيم وتوطين كما انها المدخل الحتمي للتوصل الى الوفاق الوطني حول صيغة مستقبلية للبنان، توفر له المناعة الذاتية التي تحول دون جعله في المستقبل تربة خصبة لمحاولات التفجير، ان من الداخل او من الخارج.

لذلك، فان مجلس النواب يطلب من الحكومة الإسراع في انجاز البرنامج التطبيقي لمقررات بيت الدين، ووضعه موضع التنفيذ، وذلك انطلاقاً من كون القوات الأمنية الشرعية المؤلفة من قوات الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي وقوات الردع العربية، وحدة امنية لا تتجزأ، يناط بها في اطار المسؤولية الأمنية العسكرية الواحدة، تنفيذ هذا البرنامج في كل الأراضي اللبنانية.

بوحي من هذه التوصيات، وبوحي من القرار الصادر عن مجلسكم الكريم بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٧٨، ستعمل الحكومة بكل ما تستطيع على تنفيذ هذه المقررات تنفيذا كاملاً وصحيحاً.

وفي سهر الحكومة على ازالة العقبات التي تحول دون تنفيذ المقررات المشار اليها، لن يغيب عن بالها وجود اوضاع شاذة خلفتها ظروف الأحداث او العدوان الإسرائيلي، او سائر اعمال العنف من تهجير واحتلال لأملاك الغير في مختلف المناطق، وستعمل الحكومة على ازالة هذه الأوضاع.

حضرة النواب المحترمين،

من البديهي ان تكون قضية الأمن في رأس اهتماماتنا وفي موضوع الأمن يهمنا التأكيد على حقائق ثلاث: الأولى انه يجب ان تستعيد عناصر الأمن ثقتها بنفسها، بعد ان كادت الأحداث ان تحطم معنوياتها. وقد سعينا وسندأب على بلوغ هذه الغاية ويطيب لنا ان نعلن اننا قطعنا شوطاً بعيداً في هذا المجال، ونرجو ان تتمكن قوى الأمن الداخلي من تأدية مهماتها، على الوجه الكامل الصحيح. اما الجيش، فسوف تتابع حكومتنا عملية بنائه استناداً الى قانون الدفاع الجديد، وعلى النحو الذي يؤمن له الفعالية المطلوبة في الدفاع عن الوطن ووحدته، وبسط سيادة الدولة على اراضيه كافة.

والحقيقة الثانية ان اقرار الأمن مطلب وطني وضرورة ملحة للخروج من الأزمة ـ المحنة التي يعانيها الوطن. فعلى جميع المواطنين ان يساعدوا السلطة في محاولة ضبط الأمن وتوطيد اركانه، وان يتركوا لها ـ ولها وحدها ـ ممارسة مهامها في هذا المجال.

اما الحقيقة الثالثة، فهي ان الأمن لا يستتب الا اذا عادت الى الأجهزة القضائية فاعليتها، والحكومة جادة في ان يستعيد القضاء فاعليته في مستهل السنة القضائية.

ايها السادة،

اذا كان المواطن يجد تفسيراً لما قد يحول دون وضع الحلول الجذرية للقضايا المصيرية المتشابكة فمن حقه ان لا يجد مبرراً لأي تقاعس او اهمال في الأمور الحياتية الملحة. ان في طليعة هذه الأمور قضايا الماء والكهرباء وسائر القضايا التموينية، والمواصلات ولا سيما السلكية واللاسلكية والبريدية من هاتف وتلكس وبرق وبريد. وستعمل الحكومة بكل الوسائل الممكنة على تنفيذ المشاريع الإعمارية والإنمائية العاجلة، وعلى تحسين اوضاع الخزينة ومحاربة الضغوط التضخمية والغلاء، وعلى معالجة المشاكل الإجتماعية وقضايا العمل وشؤون العمال، والقضايا الصحية والتربوية، وعلى انعاش نشاط القطاعات الخاصة في الإقتصاد الوطني.

حضرة النواب المحترمين،

لقد اشرنا الى بعض القضايا الحياتية التي تهم المواطن ولم نعددها جميعاً. كل ما يمكن ان نقوله ان الحكومة ستدأب على معالجة هذه القضايا بالجدية التي يفرضها الظرف الراهن. ونعود الى القول ان على المواطن ان يتحسس بدوره بمسؤولياته وان يسهل عمل السلطة لتحقيق المطالب الشعبية الملحة. كما اننا من على هذا المنبر، نؤكد ان الحكومة ستطبق القانون والأنظمة بكل شدة في كل المجالات.

اما على الصعيد الخارجي، فان الحكومة تؤكد حرصها على المحافظة على اطيب العلاقات مع الدول الصديقة بصورة عامة والدول العربية الشقيقة بصورة خاصة، ايماناً منا بان يساعد تعاوننا معها على انقاذ لبنان من محنته، ومما يتعرض له من

اعتداءات بربرية من جانب اسرائيل، وما يعانيه من مآس انسانية واجتماعية ونؤكد حرصنا بشكل خاص على الروابط الأخوية الوثيقة التي كانت ولا تزال تتميز بها علاقاتنا مع سوريا الشقيقة، على أسس من الإحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ونحن على يقين ان سوريا ستواصل التعاون معنا في مواجهة الشدائد، وفي بذل الجهود باخراج لبنان من المحنة التي حلّت به.

حضرة النواب المحترمين،

نكرر القول انه ليس بمقدور هذه الحكومة - او اية حكومة - ان تعيد الى لبنان الإستقرار الذي كان ينعم به والدور الرائد الذي لعبه في المنطقة العربية، وهو البلد الصغير في حجمه الكبير في امكاناته، اذا لم يتحسس كل فرد من افراد الشعب بواجب الإسهام في اعادة بناء الدولة بصورة فاعلة وجدية.

ونحمد الله على ان المحنة التي مرت بلبنان لم تقوَ، رغم ما نتج عنها من ضحايا بشرية وخراب ودمار، على النيل من نظامنا الديموقراطي، وقد بقيت مؤسساته الدستورية سليمة وفاعلة.

هذا البيان الوزاري حرصنا على ان يكون واضحاً وصريحاً، بوحي من ايماننا بأن بوسعنا معالجة القضايا الهامة دون الإدعاء بأنه في وسعنا حلّها جميعاً، وعلى أساسه تطلب من المجلس الكريم ان يمنحنا ثقته».

نص الرسالة التي وجهها الرئيس الياس سركيس
في مطلع سنة ١٩٨٠ إلى اللبنانيين بعد توافق مع رئيس حكومته سليم الحص حولها

ايها اللبنانيون

نحن على عتبة السنة السادسة للمحنة التي حلت بنا.

ان ما يجيش في نفوسنا جميعاً من الم واشتياق لحياة اخوة كانت لخمس سنوات خلت مثلاً يحتذى، لم يعد مجرد شعور داخلي يخالج كلّاً منا في أعماق ذاته، بل تعدى ذلك الى التصريحات العلنية في مناسبات عديدة، والى الإعلان عن برامج عمل تتوخى ترميم ما تصدع واعادة بناء ما تهدم، وتأمين السياج الحريز للوحدة والسيادة والإستقلال.

لقد أكدت الإتصالات والإستشارات الأخيرة التي قمت بها ودولة رئيس الحكومة على ان اللبنانيين، وان اختلفوا في الأساليب وفي بعض التفاصيل، إلا انهم متلاقون في المبادىء الرئيسية التي يقوم عليها كيان لبنان، وعلى الأسس التي ينبغي اعادة بنائه عليها.

هذه الأسس، وقد ناديت بها غير مرة منذ قسمي اليمين الدستورية، أعود الآن للتذكير بها، ايماناً مني بأنها تعكس حقيقة ايمانكم وحقيقة هذا الوطن المعذب.

اننا نتمسك بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات، ونؤكد على استقلاله وسيادته، وعلى ان في قيام دولة قوية السياج الحريز والدرع الواقية لتلك المبادىء الأساس، ولا يجوز بالتالي التسليم بما يتعارض وكيان الدولة.

لذلك نرفض رفضاً قاطعاً قيام دويلات فيها وعلى حسابها كما نرفض استمرار ما نحن عليه من تشرذم وتشتت، فلا بدّ من اخلاء الساحة من كل الكيانات التي تنمو على حساب الوطن لتحل محلها الدولة بقواها الشرعية وحدها دون المجموعات المسلحة، لبنانية كانت أم غير لبنانية.

وهذا يقضي بضرورة تعزيز سلطة الدولة وبالغاء كل ما يتنافى مع الشرعية أو النظام والقانون، ويفرض بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وعلى جميع المقيمين عليها.

اننا نؤمن بان لا غنى لنا عن الدولة الواحدة المكتملة المعالم، المتكاملة الأجهزة، التي تستطيع فرض احترام القانون والذود عن حقوق المواطنين، وضمان الحرية والأمن لجميع اللبنانيين وفي جميع مناطقهم، واعلاء بنيان لبنان سيداً، مستقلاً.

نتمسك بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر، وبتعزيزه وتطويره، بحيث يبقى متجاوباً مع تطلعات الشعب في الإستقرار والتقدم والعدالة، ومع متطلبات العصر، كما نتمسك بالمحافظة على طابع لبنان القائم على احترام الحريات الأساسية في اطار النظام والقانون، وعلى الإنفتاح الثقافي والحضاري على العالم.

لبنان يجب ان يبقى بلد الحريات

هذه هي تقاليدنا وهذه هي نظرة العالم الينا. ان مفهوم الحرية لا ينفصل عن مفهوم لبنان بالذات. نحن ندين بالحرية عنصراً من العناصر المكونة لشخصيتنا وحياتنا، وفكرة لا تنفصل عن إنفة عرفنا بها وبدونها لا تعيش. انها ملازمة لتطورنا

الحضاري والفكري، ولما حققناه في شتى المجالات وتحت كل سماء.

نتمسك بالنظام الإقتصادي الحر، مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة، وعلى ضرورة اعتماد التخطيط لاعمار لبنان وتطوير قدراته الإنتاجية، وتمتين اسباب عافيته الإقتصادية والإجتماعية، وذلك في اطار تصميم انمائي شامل.

نؤكد على ضرورة الأخذ بمقوّمات الإستقرار الإجتماعي، ومنها معالجة القضايا الإجتماعية الناتجة عن الأحداث، والإلتزام بمبدأ تحقيق العدالة الإجتماعية الشاملة، ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل البعيد والقريب ونحن حريصون على ان تتجلى العدالة والمساواة حقيقة عملية توصل الإنسان والمواطن الى حقه بالخدمات الإجتماعية من صحية، وتربوية، وباهتمام المسؤولين في الحقلين العام والخاص بإيجاد عمل يتناسب والكفايات العلمية والعملية وباقامة العدل وهو اساس لكل ملك ولكل حكم.

لبنان بلد عربي، وعضو فاعل في الأسرة العربية. ويلتزم وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية، وهو من مؤسسيها، بالعمل على تعزيز دورها في المحافظة على التضامن العربي. واننا نعتز بما كان لنا وما يزال، من اسهام في النهضة الفكرية والسياسية العربية، وبما أدينا ونؤدي على الصعيد العربي من خدمات في شتى الميادين.

اننا نعتبر قضية فلسطين قضيتنا:

لقد كان دأبنا ولا يزال، دعم القضية الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني على بلوغ اهدافه الوطنية واقامة دولته على ارضه. وكم استأثرت هذه القضية من جهودنا ومساعينا على الصعيد الدولي، وكم تحملنا في سبيلها على الصعيد الداخلي عملاً منا بواجب الأخوة وإيماناً بأنها قضية حق. ومن هذا القبيل، وحرصاً منا على نصرة كل حق:

- رفضنا ونرفض اتفاقية كامب دايفيد:

لأنها لا تراعي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ترابه الوطني، ولأنها لا تشكل اطاراً صالحاً لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة وتؤدي، في آخر مطافها، الى إقصاء الفلسطينيين عن وطنهم وبيوتهم والى توطينهم حيث هم الآن يستضافون.

- نؤكد على التضامن مع الأشقاء العرب في كل موقف مصيري، ونرفض كل اشكال التعاون مع العدو الإسرائيلي.

لقد تجند لبنان، ولا يزال، لكل قضية عربية ودافع عنها باخلاص واندفاع، متضامناً مع الأشقاء العرب في كل موقف مصيري، رافضاً ما يتعارض ومصلحتهم العليا. من هنا مناداتنا بوجوب تعبئة الطاقات العربية في الصراع العربي الإسرائيلي، وتأمين رص الصف في النضال من اجل قضايا العرب.

ان لبنان يؤكد على وجوب احترام مقررات مؤتمرات القمة العربية برمتها وتمسكه بمواقفه فيها، كما يؤكد على ان العلاقات بين الدول العربية الشقيقة يجب ان تكون مبنية على أساس الأخوة والتعاون والإحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها وانظمتها وقوانينها، مع الحرص على عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

لبنان متمسك بمنزلته العالمية وبدوره الدولي وبمبادىء الأمم المتحدة وبعضويته في منظمتها. وهو حريص على احترام مقرراتها، وبخاصة على تنفيذ مقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان تنفيذاً كاملاً وصحيحاً بكل الوسائل الممكنة، بهدف انهاء الإحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي واستعادة الدولة لسيادتها على كامل أرض الجنوب دونما استثناء حتى الحدود المعترف بها دولياً.

العلاقات بين لبنان وسوريا هي علاقات خاصة قائمة على أساس الإحترام المتبادل لسيادة واستقلال ونظام كل من البلدين.

وان لحكم الجوار والتاريخ والنضال المشترك وأواصر القربى والمصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين، ان في ذلك بليغ الأثر في جعل العلاقات القائمة بينهما تفرض قيام تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وتنظيم اطار العمل المشترك بينهما لما فيه مصلحتهما المتبادلة.

أما العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية فينبغي تنفيذ الإتفاقات المتعلقة بها تنفيذاً سليماً، وغني عن القول انه لا يجوز ان يتعارض ذلك مع سيادة لبنان وسلامته، ومع مقررات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالجنوب.

ايها اللبنانيون.

ان من أراد البناء وجب عليه حمايته. والشعب الذي كتب له النضال، عليه ان يمتلك الوسيلة الناجعة لمجابهة ما كتب له.

لذا أعود وأؤكد على ان دولة بدون جيش وعلى ان سياستنا الدفاعية تستهدف خدمة المبادىء التي ذكرت وبالتالي تمكين الجيش من تحقيق اهدافه الوطنية.

اني اعتبر جميع هذه المسلمات ـ المبادىء متماسكة متكاملة لا يجوز تجزئتها إذ هي تشكل الأساس الذي يبنى عليه حاضر لبنان ومستقبله. وككل اساس لا يمكن إلا ان يكون متماسكا.

إنّها مسلمات لا يجوز ان نتصرف ازاءها وكأننا نريد الجدل للجدل. ان تصرفاً كهذا، كان دائماً من أسباب انحطاط المجتمعات وانهيار الدول.

فلنبدأ باحلال هذه المبادىء المرتبة التي تستحق.

من هنا أدعو جميع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، الى الإلتفاف حول هذه المبادىء بذلك نخلق الجو المؤاتي للحوار الصحيح البناء وبالتالي نستطيع بحث التفاصيل للإنتقال الى مقررات عملية نضعها في حيز التنفيذ لنواصل المسيرة في خدمة لبنان واعلاء شأن لبنان.

عاش لبنان

«مسلمات الوفاق الـ١٤»
التي أقرتها الحكومة اللبنانية في ٥/٣/ ١٩٨٠

«ان جلسة مجلس الوزراء اليوم كانت للبحث في مبادىء الوفاق الوطني واقرارها واعلانها.

فقد عرض فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس سركيس نتائج الإستشارات التي اجراها في حضور دولة الرئيس الحص مع الكتل النيابية والفعاليات السياسية والمبادىء التي يمكن اعتبارها منطلقاً وأساساً صالحاً وقاسماً مشتركاً بين اللبنانيين لتحقق الإتفاق الوطني.

وقد تبنى مجلس الوزراء مبادىء الوفاق هذه وفقاً لما يأتي:

١ ـ التأكد على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات وعلى استقلاله وسيادته، وهذا يوجب تعزيز السلطة والغاء كل ما يتعارض معها وكل ما يتنافى مع الشرعية أو النظام أو القانون وفرض بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وعلى جميع المقيمين عليها وتوفير الأمن، ويستلزم الإسراع في وضع خطة امنية تتناول كل المناطق اللبنانية بالتنسيق بين قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وقوات الردع العربية.

٢ ـ التمسك بالنظام الديمقراطي البرلماني الحر مع الأخذ بواجب تعزيزه وتطويره ليبقى متجاوباً مع تطلعات الشعب في الإستقرار والطمأنينة والتقدم والعدالة ومع متطلبات العصر والمحافظة على طابع لبنان القائم على احترام الحريات الأساسية في اطار النظام والقانون وعلى الإنفتاح الثقافي والحضاري على العالم.

٣ ـ التمسك بالنظام الإقتصادي الحر مع التأكيد على دور الدولة في التنظيم والمراقبة وعلى ضرورة اعتماد التخطيط الإنمائي الشامل لاعمار لبنان وتطوير قدراته الإنتاجية وتمتين بنيته الإقتصادية والإجتماعية.

٤ ـ التأكد على ضرورة الأخذ بمقومات الإستقرار الإجتماعي بما في ذلك الحرص على معالجة القضايا الإجتماعية الناجمة عن الأحداث الإلتزام بمبدأ تحقيق العدالة الإجتماعية الشاملة ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على خلق الأجواء المؤاتية لمعالجة موضوع الطائفية في المستقبل.

٥ ـ لبنان بلد عربي وعضو فاعل في الأسرة العربية ويلتزم العمل وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية على تعزيز دورها في المحافظة على التضامن العربي وفي تنسيق الطاقات العربية ضد العدو الصهيوني في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي تأمين رص الصف في النضال من أجل قضايا العرب القومية.

٦ ـ الإسراع في ارساء علاقات لبنان مع الدول العربية الشقيقة على أساس الأخوة والتعاون والإحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها وأنظمتها وقوانينها والحرص على عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٧ ـ دعم القضية الفلسطينية وتأكيد رفض الدولة لمشاريع التوطين ولمقررات كمب ديفيد باعتبار انها لا تشكل اطاراً صالحاً لاحلال سلام عادل ودائم في المنطقة ولا تؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ترابه الوطني في فلسطين وتؤدي بالتالي الى توطين الفلسطينيين في البلدان المستضيفة لهم.

٨ ـ الإصرار على تأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بجنوب لبنان تنفيذاً كاملاً وصحيحاً بكل الوسائل الممكنة بهدف انهاء الإحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي واستعادة الدولة لسيادتها على كامل ارض الجنوب دونما استثناء حتى الحدود المعترف بها دولياً والتمسك باتفاق الهدنة والعمل على تطبيق احكامه ودعم صمود الجنوب بكل الوسائل والإمكانات.

٩ ـ رفض كل اشكال التعامل والتعاون مع العدو الإسرائيلي.
١٠ ـ العلاقات بين لبنان وسوريا علاقات خاصة قائمة على اساس الإحترام المتبادل لاستقلال كل من البلدين وسيادته ونظامه انطلاقاً من الروابط التاريخية والمصالح المشتركة والنضال المشترك وأواصر القربى بين الشعبين الشقيقين.
ان هذه العلاقات تفرض قيام تعاون وثيق وتنسيق متكامل بين البلدين وبالتالي تنظيم العمل المشترك بينهما.
١١ ـ ضرورة تنفيذ الإتفاقات المعقودة مع منظمة التحرير الفلسطينية تنفيذاً سليماً وكلياً في اطار سيادة لبنان وسلامته مع مراعاة مقررات مجلس الأمن الدولي.
ويؤكد لبنان تعاونه مع المنظمة في سبيل استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة ولا سيما حقه في اقامة دولته على أرضه.
١٢ ـ ينفتح لبنان على اعضاء المجموعة الدولية ويتعامل معهم على اساس مصادقة من يصادقه ويتعاون معهم ضمن اطار منظمة الأمم المتحدة مع حرصه على الإبتعاد عن سياسة المحاور.
١٣ ـ تنمية الصلات مع اللبنانيين المغتربين وتوثيق الإتصال بهم وتعزيز دور الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في خدمة لبنان وقضاياه.
١٤ ـ اعتبار كل هذه المبادىء متماسكة متكاملة لا يجوز تجزئتها.

نص البيان

الذي اذاعته الجبهة اللبنانية في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٨٠ تحت عنوان: أي لبنان نريد

«ان الجبهة اللبنانية، في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ لبنان والمشرق، ترى ان توضح امام الشعب اللبناني وامام الرأي العام الدولي وامام التاريخ، مواقفها الأساسية وما تبتغيه.

١ ـ باسم التراث والقيم والشعب

تعي الجبهة اللبنانية تماماً انها تتكلم باسم تراث لبناني متراكم متواصل، نسبياً، لستة آلاف سنة. ومع ان تواصلية هذا التراث انتابها بعض التقطع، فتقطعيته لا تقاس بغيرها. لا توجد في شرق البحر الأبيض المتوسط تواصلية تراث كتواصلية التراث اللبناني.

تعي الجبهة اللبنانية، تماماً كذلك، قيمة هذا التراث للبنان وللشرق الأوسط وللعالم. ولا تفهم مواقفها الأساسية إلا في ضوء وعيها هذا. فهي تحرص أشد الحرص على الحفاظ على اعراف هذا التراث وقيمه وحرياته، وعلى الوقوف في وجه كل ما يحدق به اليوم من أخطار. هذا الوعي وهذان الحرص والمواجهة تفسر مواقف الجبهة كلها. تعرف الجبهة ان لبنان مؤتمن على كنز لا أثمن منه ولا أقدس، وهي ترفض ان تفرط بذرة واحدة من هذه الأمانة.

ثم ان الجبهة اللبنانية تعرف انها تتكلم باسم أكثرية ساحقة من اللبنانيين. وتعرف كذلك، ان قسماً من هذه الأكثرية ليس في وسعه التعبير عن رأيه بحرية. لذلك يشرف الجبهة اللبنانية شعورها بأنها لا تمثل، فقط رأي من في وسعه التعبير الحر عن رأيه، بل تمثل أيضاً رأي أولئك الذين لا يملكون اليوم هذه الحرية.

٢ ـ البنية السياسية

لبنان الذي نريد ان نبني هو لبنان الثابت خلال العصور، والذي يأبى ان يدمج بأي كيان آخر أو ان ينعت بغير ذاته، وهو بالتالي دولة مستقلة سيدة حرة.

نرفض كل محاولة لتذويب لبنان في غيره أو في محيطه، تذويباً يفقده خصائصه المميزة. حدود لبنان الذي نريد أن نبني هي حدوده الحالية المعينة له في الدستور والمعترف بها دوليا.

نظام لبنان الذي نريد ان نبني نظام جمهوري ديمقراطي برلماني تعددي حر منفتح بالمعاني التقنية العالمية التي لهذه الكلمات. مع الحفاظ على سيادته واستقلاله التامين، ينشىء لبنان علاقاته مع غيره من الدول على اساس التساوي في السيادة، وعلى اساس الإحترام المتبادل. في انشاء هذه العلاقات، يأخذ لبنان في الإعتبار المصالح المشتركة، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً بينه وبين غيره من الدول، سواء منها الدول الغربية دول الشرق الأوسط ودول العالم.

لبنان الحر السيد المستقل الذي نريد ان نبني لا ننفرد وحدنا ببنائه، بل يبنيه معنا ويحميه ويشارك في توجيه سياسته

وتنظيم ادارته ابناؤه كلهم، مقيمين ومنتشرين في جميع انحاء الدنيا.

ترى الجبهة اللبنانية ضرورة اعادة النظر في الصيغة التي جربها لبنان منذ العام ١٩٤٣ بغية تطويرها. وذلك بهدف تجنّب أي احتكاك أو اصطدام بين أعضاء الأسرة اللبنانية الواحدة.

قد تقضي اعادة النظر هذه بتحويل هذه الصيغة نوعاً من اللامركزية أو الفيديرالية، أو الكونفيديرالية في اطار لبناني شامل واحد موحد، على غرار ما تتجه اليه الأنظمة الدستورية الحديثة في العالم، للحؤول دون اية كارثة في المستقبل كالكوارث العديدة التي ألمت بلبنان منذ السنة ١٨٤٠ الى يومنا الحاضر. نوع الصيغة الجديدة يتفق عليه بين اللبنانيين في مناخ لا اكراه فيه ولا ارهاب ان من الداخل أو من الخارج.

يستلهم لبنان احكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تحديد مبادىء كيانه، على الأخص بالنسبة الى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٣ ـ الحريات الدينية

هم لبنان الأول ضمان الحريات الفردية والجماعية لكل بنية ولكل مؤسساته:

١ ـ ان مشكلة الشرق الأوسط الأساسية والأولى، بل مشكلة كل آسيا وافريقيا بل ما هو أوسع من آسيا وافريقيا، هي مشكلة الأقليات.

٢ ـ ولأن الأقليات الأساسية في الشرق الأوسط هي الأقليات الدينية.

لهذين الإعتبارين تحتم على لبنان، بالنسبة الى تكوينه وتاريخه ان يعنى أول ما يعنى بمجتمعاته الدينية وضمان حرياته بهدف الى ان يتميز لبنان تميزاً واضحاً من غيره من بلدان الشرق الأوسط، بأن مشكلة الأقليات فيه حلت حلاً نهائياً. لذلك لن يكون في لبنان الذي نريد ان نبني أي غبن أو اجحاف في حق اية طائفة من طوائفه.

فلبنان الذي ثار على مشكلة الأقليات الدهرية في الشرق الأوسط لا يسمح لهذه المشكلة بأن يذر لها قرن فيه.

المجتمع المسيحي في لبنان يحتل مركزاً خاصاً، نظراً الى تفرده عبر القرون بتاريخ حر متواصل. لذلك يحرص لبنان الذي نريد ان نبني على ان تبقى المسيحية فيه بالفعل حرة آمنة سيدة نفسها وقيمها ومصيرها، تماماً كما في أي بلد في العالم هي فيه بالفعل حرة آمنة، سيدة نفسها وقيمها ومصيرها. يعتبر لبنان هذه الأمانة من أقدس ما أوكل اليه.

لا تريد المسيحية في لبنان لنفسها أكثر مما تريده لغيرها، لكنها في الوقت ذاته لا تقبل بأقل مما يريده غيرها لنفسه. حرية المسيحية في لبنان لا تختص ببقعة معينة في البلاد فحسب، بل تشمل كل مسيحي وكل مجتمع مسيحي في كل لبنان. حرية المسيحية في لبنان وأمنها وسيادتها على نفسها وقيمها ومصيرها لا تتوقف على أي اعتبار ديموغرافي أو أي اتجاه سياسي.

بكل تأكيد لا تفهم الجبهة اللبنانية بالمسيحية الموارنة فحسب، بل سائر الطوائف المسيحية التي عملت جميعاً بفضل تراثها الأصيل ونموها الحر، منذ عهد المسيح ومنذ ان اتى منها هذا الجبل المضياف، على ازدهار هذه الحضارة الخاصة المميزة.

أما ما يهب على الموارنة اليوم من ريح تشتيتية فلا تجد الجبهة فيه، على انه هم من همومها المرهقات، هما يستطيع ان يبقى. ذلك ان الجبهة، حيال ما يتهددنا من اخطار مقضة، تؤمن بأنه عندما يسمو كل واحد منا على جرحه نستطيع ان ننصرف كلنا إذ ذاك الى تضميد جرح لبنان، وسنقوى على تضميده.

وترى الجبهة اللبنانية ان لا غنية للمسيحيين جميعاً عن اخوانهم من الأقليات الأخرى الذين ساهموا معهم في تكوين هذا الوطن الفذ المدل منذ مئات السنين بشخصيته الفريدة في الشرق الأوسط.

وهي ترى ان لبنان هذا ليس ملتقى دينين كبيرين يتساكنان مرغمين ويتحايلان على حياة التعايش المعرض دائماً للإنهيار، بما يغذيه كل منهما من رغبة في التسلط والتحكم، بل اتحاد وداد وتعاون بين ست عشرة طائفة من الأقليات، ضمن هذا الخضم الأكثري في الشرق الأوسط، تتضافر كلها في سبيل الحرية والكرامة والمساواة التي تنعم بها جميعاً بصرف النظر عن التفاوت في الأرقام والحالات المجتمعية.

ثم ان الجبهة اللبنانية تشمل اللبنانيين جميعاً بنظرة عدل قوامها: ان لا يفضل لبناني لبنانياً آخر إلا بالنسبة الى الخلاصه للبنان ولحرياته وقيمه ايماناً منها عميقاً بأن ضمان بقاء لبنان الولاء المحب للبنان.

٤ ـ سلام الشرق الأوسط بسلام لبنان وسلام لبنان بسلام المسيحية

سلام لبنان احد مفاتيح سلام الشرق الأوسط. لا يمكن ان يعم سلام في الشرق الأوسط ويستقر اذا كان لبنان ممزقاً سياسياً وروحياً، وسلامه مهزوزاً مضطرباً غير مستقر، عدم استقرار لبنان يعني بالضبط عدم استقرار الشرق الأوسط. اذا

كان سلام لبنان احد مفاتيح سلام الشرق الأوسط، فمفتاح سلام لبنان الأساسي ان تكون جميع مجتمعاته الدينية حرة سعيدة آمنة مطمئنة سيدة نفسها وقيمها ومصيرها.

كل من يظن ان في الامكان قهر المسيحية الحرة في لبنان من دون احداث رد فعل عالمي هائل، واحداث صدى انقلابي اساسي واسع في الشرق الأوسط يشط ويخطىء. ذلك لأنه يجهل قوة الحرية وحقيقة المسيحية وواقع شعوب المنطقة وتاريخها وتطور علاقاتها المحتم بعضها مع بعضها الآخر في المستقبل.

المستقبل ليس للقهر بل للتحرر. المستقبل ليس لتقليص الحرية الموجودة بل لتوسيعها المستقبل ليس لتوسيع العبودية وترسيخها بل لتحجيمها والتخلص منها. المستقبل ليس للانحياز ضد الأقليات الدينية، بل لانالتها المساواة التامة في المسؤوليات والحقوق والواجبات المستقبل ليس للظلام بل للنور الذي سطع ويسطع في لبنان.

واذا كانت المسيحية حاضرة فاعلة في شرق البحر الأبيض المتوسط، طوال الألفي السنة الماضية من دون انقطاع، واذا كانت حية فاعلة، وستبقى حية فاعلة في الغرب، واذا كان البحر الأبيض المتوسط مجالاً حيوياً للغرب، أو كان الغرب مجالاً حيوياً للبحر الأبيض المتوسط، فليس معقولاً ان يزول حضور المسيحية الفاعل اليوم من شرق البحر الأبيض المتوسط. على العكس، ان المعقول بل المحتم هو أن يتأصل ويتعمق حضور المسيحية وفعلها وحريتها فيه.

٥ ـ التحرر التام من الاحتلالين

الاحتلال السوري يجب ان يرفع. كل اتفاق من أي نوع كان يصار اليه في ظل الحراب لا يمكن ان يكون اتفاقاً حراً، وبالتالي نعتبره باطلا.

لا، جزماً، لتوطين الفلسطينيين في لبنان، وهو جزم عبرت عنه الجبهة اللبنانية في جميع بياناتها السابقة، وبخاصة بيانها الصادر يوم الثلثاء في ٢٠ ايار ١٩٨٠، حيث جاء:

«... تسارع الجبهة فتعلن رفضها رفضاً قاطعاً للاستيطان، وبخاصة استيطان الفلسطينيين، في اية ارض لبنانية مهما ضاقت رقعتها واينما كان موقع هذه الرقعة، عازمة على اللجوء الى جميع الوسائل، مهما عصت، التي من شأنها ان تمنع هذا العدوان الذي يرمي منذ الآن الى تحديد مصير لبنان».

وقد سر الجبهة اللبنانية ان يكون الموقف الذي عبرت عنه السلطة اللبنانية على لسان وزير الخارجية في بيانها الأخير امام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في تاريخ ٢ تشرين الأول ١٩٨٠، قد اتى موافقاً لرأيها اذ جاء فيه:

«تأكيداً لما قاله رئيس لبنان في اكثر من مناسبة: اننا نرفض رفضاً قاطعاً اي مشروع للتوطين، وكل ما يمكن ان يؤدي اي اليه مباشرة أو مداورة. وسنقاوم ذلك التوطين المقنع في كل مراحله، بكل ما أوتينا من قوة تنبع من ايماننا بحقنا المقدس في وطننا هذا الحق الذي لا يشاركنا فيه احد. فارض لبنان ليست أرضاً ساب، وليست سلعة مطروحة في مزاد الصفقات الدولية».

وهو هذا الجزم بالذات الذي يجهر به كل لبناني بأعمق ما في صوته واثبته وأقواه. منذ البدء، اعتزمنا تعطيل كل مشروع يهدف الى توطين الفلسطينيين في لبنان. أية كانت كلفة ذلك. وان ما عرف من شأن بيوعات عقارية مباشرة وملتوية حصلت، هنا وهناك، قصد تمليك الفلسطينيين أرضاً لبنانية، هذه البيوعات ستبطل. ذلك ان أرض لبنان للبنانيين، ولا أرض في لبنان لغيرهم. وستبطل كذلك كل حيازة غير مشروعة للجنسية اللبنانية، أياً كان حائزها.

أيضاً نقول: لا، جزماً، للتقسيم. ولكن بالقوة ذاتها وبالجزم ذاته: لا لأي اجراء يؤول أو يمكن ان يؤول الى اضعاف الحرية الشخصية الكيانية الإنسانية المسؤولة التوفيق بين هاتين اللائين، لا للتقسيم ولا لاضعاف الحرية المسؤولة، هو المطلب المصيري في هذه اللحظة من عمر لبنان.

٦ ـ لبنان واجب الوجود

لبنان ضرورة ذاتية وضرورة عربية وضرورة شرق أوسطية وضرورة عالمية. لبنان حارب ويحارب وسيحارب، صمد ويصمد وسيصمد، في جميع قطاعات مجتمعة، دفاعاً عن كيانه وحرياته وذوداً عن قيمه الذاتية. ولن يقبل بأي افتئات على حرياته وقيمه حتى لو وقف العالم كله في وجهه وعندما يصحو العالم من غفوته سيرى عظمة تشبث لبنان المستميت بقيمه، ليس فقط من اجل نفسه بل من أجل العالم كله.

وبما ان لبنان ضرورة عربية، لأن مناخه الحرية، فعلى العالم العربي ان يتفهم وضعه ويعمل كل ما في وسعه، لا لاضعافه وقهره وتحجيمه وامتصاصه بل لاشعاره حقاً بأنه في مأمن، تام من أي خطر عربي أو اسلامي عليه، وان يدعه وشأنه

يتطور تطوراً ذاتياً برضى أهليه. الظن ان خير العرب والإسلام يحصل في تمثل لبنان وامتصاصه، الظن ان «لبنان شوكة في خاصرة العالم العربي» يجب ان تزول، ظن خاطىء فضلاً عن كونه ظناً مستحيلا.

وبما ان لبنان ضرورة شرق أوسطية لأن قيام نظام سلمي تفاعلي بين شعوب الشرق الأوسط امر محتم، ولأن للبنان في وسط هذا النظام دوراً فعالاً، فعلى بلدان الشرق الأوسط كلها، ان تشعر لبنان الحر السيد المستقل الآمن المعافى، ان تشعره بالفعل بانه غير مهدد بالزوال.

وأخيراً، بما ان لبنان ضرورة عالمية، نظراً الى:

١ ـ انه انساني عالمي في جوهر كيانه، واعطى العالم والإنسان ويعطيهما اليوم عطاءات كثيرة، خصوصاً في الحقل الفكري وفي مجال التعامل المادي والبشري.

٢ ـ انه نافذة الشرق الأوسط الأصيلة على الشرق الأوسط.

٣ ـ وانه عامل تلطيف وتقريب بين شعوب الشرق الأوسط وحضاراته. والشرق الأوسط كان دائماً، وهو اليوم على الأخص، عالمياً من حيث الدين والإقتصاد والمركز الاستراتيجي والتاريخ.

نظراً الى هذه الإعتبارات جميعاً ينبغي للعالم كله ان يرعى لبنان ويحميه، وان يقدر ان لبنان اذا خسر حريته وذاتيته العالمية المميزة جف عطاؤه وخسر العالم من جراء ذلك قيمة لا تعوض. لذا تجد الجبهة اللبنانية ان مصلحة العالم اجمع توجب على هذا العالم بالذات ان يهب الى توفير ضمانات رسمية فعلية فاعلة لهذا البلد الصغير الكبير لبنان، ليظل ثابتاً في بقاء حر سيد، وليظل قادراً على القيام بالرسالة المنتدب لها منذ فجر التاريخ. فاذا اعطى لبنان هذه الضمانات اطمأن ليعمل. وان لم يعطها عمل ليطمئن. . . وسيبقى لبنان على كل حال حضارة بحد ذاته.

٧ ـ لبنان عالمي انساني

لبنان، في جوهر كيانه، متأصل في الحضارة العالمية الإنسانية الواحدة. لذلك يرفض كل محاولة ترمي الى اقتلاع جذوره العريقة في هذه الحضارة وهو يتصدى لها. وما وجوده التاريخي المتواصل إلا تعبير عن ثباته في هذا الاباء والتصدي.

ونرفض كذلك كل محاولة لاضعاف علاقات لبنان التقليدية الكيانية مع اوروبا والعالم الغربي على العموم. لبنان على مدى القرون والأجيال فعل في هذا العالم وتفاعل معه، ولن نقبل في آخر هذا الزمن فصله عنه رافضين رفضاً باتاً كل محاولة تهدف الى ذلك. ويرفض لبنان الذي نريد ان نبني ان تكون اية قمة من قمم الفكر والروح في التاريخ والعالم في غير متناول بنيه. لذلك يبني لبنان نظام تربيته على انفتاحه المسؤول التام على جميع مصادر العقل والروح، في التاريخ وفي العالم.

كما اننا نرفض كل محاولة لاضعاف تفاعله التقليدي الحر الخلاق في شتى المجالات. مع محيطه العربي ومحيطه الشرق أوسطي. ونرفض أخيراً كل محاولة لفصم لبنان ما وراء البحار، عاطفياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً وادارياً عن لبنان الأب. بل على العكس، نهدف الى تدعيم صلة لبنان الأب بلبنان ما وراء البحار تدعيماً تاما.

لمناسبة المؤتمر السنوي الأخير للرابطة الأميركية اللبنانية المنعقد في واشنطن في تاريخ ١٨ ـ ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠، نمتدح المساعي المباركة التي تقوم بها هذه الرابطة لدى السلطات الأميركية والرأي العام الأميركي، كما نمتدح ثباتها في رؤيتها السليمة لكل ما هو متعلق بجوهر لبنان، وبمصيره. ولا يسعنا، في هذه المناسبة أيضاً، الا ان نبدي اغتباطنا بالمؤتمر الماروني العالمي الثاني الذي عقد من ٨ تشرين الأول ١٩٨٠ الى ١٢ منه في نيويورك، مرحبين بالمقررات التي اتخذ وبالتوصيات التي اعطى، وبخاصة:

تأكيد المارونية العالمية على تعلقها بلبنان الحر، السيد المستقل. تأكيد رفضها كل توطين للفلسطينيين على ارضه، والتأكيد امام قداسة البابا، على القيمة الإنسانية العالمية الكبرى التي للبنان الحر.

اخطار اربعة تقطيعية تلوح في الأفق، عن تصميم أو غير تصميم: قطع لبنان عن جذوره المتأصلة والمتواصلة نسبياً في التاريخ، قطع صلته الحميمة بالحضارة الإنسانية العالمية الواحدة، قطع تفاعله الخلاق أو تحجيم هذا التفاعل، مع محيطه العربي ومحيطه الشرق أوسطي، وقطع صلاته العضوية الحية مع ابنائه المنتشرين في العالم. لبنان الذي نريد ان نبني يرفض هذه التقطيعات الأربعة رفضاً باتا.

٨ ـ المجتمعية اللبنانية

للبنان الذي نريد ان نبني مجتمعية لبنانية جديدة تقوم على:

الخلق الرفيع، الحرية المسؤولة، الصدق، احترام الغير، وضع الخير العام فوق الخير الخاص، كبح الجشع المادي،

سيادة القانون، الإلفة المجتمعية، العدالة المجتمعية، توسيع الضمانات المجتمعية، قدوة القادة. وسنسعى الى ترسيخ هذه الفضائل وما يتوافق معها في العائلة، في الأدب والفن الشعبيين، في الدعاية العامة، في المعاملة المجتمعية، وفي القانون.

٩ ـ مخاطبة العالم

كان الغرب في الماضي يفهم حقيقة لبنان وينعطف اليه، اما الغرب الحاضر فلا يفهمها أو يفهمها ويشيح بوجهه عنها. وبفضل الصمود اللبناني الرائع في شتى قطاعات المجتمع اللبناني، عاد الغرب، اخيراً، اكثر استعداداً لتفهمها. فهذا الغرب المجافي، اياه، نخاطب:

نخاطب الدول والشعوب الغربية غرباً وشرقاً، نخاطب فرنسا والشعب الفرنسي، نخاطب المانيا والشعب الألماني، نخاطب بريطانيا والشعب البريطاني، نخاطب هولندا والبلجيك واللكسمبور وشعوبها، نخاطب ايطاليا واسبانيا واليونان وايرلندا وشعوبها، نخاطب الدول الاسكندينافية وشعوبها، ثم نخاطب الولايات المتحدة وكندا واوستراليا ونيوزيلندا والعالم اللاتيني الأميركي التي لنا فيها جميعاً جاليات لبنانية عظيمة، نخاطبها جميعاً حكومات وشعوبا.

نخاطب هذه الدول والشعوب بثقة وأمل، لأن نظمها ونظراتها وقيمها، جميعاً، هي النظام والنظرة والقيم اللبنانية نفسها: نظمها ديمقراطية حرة، ونظامنا ديمقراطي حر، قيمها قيم الحرية والإنسان، وهذه هي قيمنا بالذات.

نقول لها جميعاً: اقتناعنا ان بعض المسؤولية يقع على عاتقكم في الخراب الذي حل بلبنان، لقد كنتم في الغالب متفرجين غير مكترثين، مع انه كان في امكانكم، لو شئتم، ان تساهموا مساهمة فعالة هي تجنيبنا هذا الخراب، أو على الأقل تخفيفه هذا الى عشر قدره.

نؤمن بالقيم ذاتها التي انتم بها تؤمنون اننا عريقون فيها كما انتم فيها عريقون. حاربنا ونحارب، متنا ونموت، من أجل النظرة الى الحياة ذاتها التي من أجلها انتم حاربتم وتحاربون ومتم وتموتون. حربنا حربكم، واذا اندحرنا فيها فلا نندحر وحدنا فحسب، بل انتم ايضاً المندحرون. بقاؤنا بقاؤكم، فاذا بقينا نحن بقيمنا في هذه الديار، انتم ايضاً الباقون: نحن الذين تحبون اكثر مما تحبون شعوب هذه المنطقة لأننا نتشبث بالقيم التي نرعاها والتي هي قيمنا قبل ان كانت قيمكم، ولأن شعوب المنطقة في اشد الحاجة الى شهادتنا الحية الصامدة لها.

العين الضيقة تكمنت في غفلة منكم من حملكم على الظن خطأ ان مصالحكم لا تؤمن إلا بحرماننا البقاء اسياداً كرماء. تحرركم من سطوة هذه العين الضيقة السقيمة تلك هي مشكلتكم. من زين لكم ان بقاءنا احراراً كرماء مسالمين غير ملحقين اي اذى باي انسان يتعارض مع مصالحكم؟ اين حريتكم، اين تراثكم العريق، اين قيمكم الأصيلة، اين بعد نظركم، اين التمييز الرفيع بين الروح والمادة الذي تحلى به اجدادكم لقرون وقرون؟

اننا نجزم ان طاقات ديبلوماسيتكم تقدر، براحة تامة اذا توافرت الإرادة، ان توفق توفيقاً رائعاً بين بقائنا احراراً اسياداً كرماء وبقاء كل مصالحكم الحيوية في هذا المشرق. بل بقاؤنا دعم في آن واحد لمصالح هذا المشرق ولمصالحكم انتم. نحن لا نصدق ان ديبلوماسيتكم التي تمكنت بمهارتها ودهائها في الماضي، من ازالة الف تعارض وتعارض، لا تستطيع ان تعي الآن بسهولة زيف هذا التعارض وتلغيه. وقد تكون ثقتنا بكم اشد من ثقتكم بانفسكم لأننا نؤمن بأنكم، يوماً، ستصحون وتقدرون بطولة معاناتنا الدهرية المأسوية في الدفاع عن قيم هي قيمكم تماماً كما هي قيمنا.

ثم نخاطب الإتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه ايضاً بثقة وامل: نظامنا غير نظامكم، ونظرتنا غير نظرتكم. لكن هذا التغاير لا يمنع التعاطف والتفهم المتبادلين. ماذا يضيركم اذا بقينا على نظامنا وقيمنا ولم نهدد نظمكم وقيمكم في شيء؟ ماذا يضيركم اذا تعاملنا واياكم على اساس المصلحة والإحترام على رغم التغاير في النظم والقيم؟ انتم تتعاملون مع غير نظمكم على الأساس نفسه. بعض قيمكم تنطبق على بعض قيمنا، فعلى اساس هذا الجامع المشترك نستطيع ان نلتقي.

اننا واثقون في امكاننا تفهم أوضاعكم، ونرجو ان يكون في امكانكم، انتم ايضاً تفهم أوضاعنا على اساس هذا التفهم السمح المتبادل نستطيع ان نبني معاً علاقات حرة خلاقة سليمة بيننا وبينكم.

اننا لن ننسى كل من كان في جنبنا ايام المحنة التي المت ببلادنا. وما دمنا في مجموعة الدول والشعوب العاملة في خدمة تراث الإنسان لخير الإنسان. وسنظل، فلن ننفك عن التعاون الوثيق الدائب مع اية دولة من دول هذه المجموعة حتى نفي الإنسان دينه والدول عطفها والعالم حقه.

١٠ ـ نداء الى الشعب اللبناني: ثقة تامة بالمستقبل

تؤكد الجبهة اللبنانية ايمانها التام بأن الشعب اللبناني سيتغلب على جميع الصعاب، مهما كانت المسيرة بعد معقدة متعرجة

غامضة، استناداً الى ما بان من متانة هذا الشعب على مجرى التاريخ، وبفضل الصمود الرائع الذي تتحلى به المقاومة اللبنانية بشتى قطاعاتها، والتضحيات الفائقة التي بذلتها وستظل. وتؤكد ايمانها بأن لبنان سيبزغ من التجربة - المحنة واحة حرية وانسانية ورخاء وانفتاح ووئام وفرح وسلام، على ما كان في ماضيه القريب والبعيد.

ايها اللبنانيون، من كل ميل وصوب، اخوتنا. تعرفون الصوت الذي يناديكم، فلطالما تعودتم سماعه، وها هو اليوم يهيب بكم هاتفاً من جديد. ان لبنان الذي نريد ان نبني نبنيه لنا ولكم، فهو بيتكم وبيتنا سواء وسواء بنينا فيه اكثر، أم اكثر بنيتم، وقد اردناه لنا ولكم مقاماً للعزة وللشرف وللكرامة ومرتعاً للحرية والهناء. لقد تعبنا وتعبتم من غريب يقحم نفسه في فراشنا ويده في معجننا، ومكره في اعراضنا. لقد تعبنا وتعبتم من غريب يهدم مؤسساتنا وعمراننا ومصادر ارتزاقنا، ومنابع سعادتنا وما يطل من مستقبل ايامنا. تعبنا وتعبتم من غريب يخرب تراثاتنا يحطم تاريخنا ويختلس ما بقي منها ومنه. تعبنا وتعبتم من لاجىء يريدنا في رعايته لاجئين في بلادنا، غرباء عنها واعداء له. ثم تعبنا وتعبتم من مغتصب يحاول ان يضع اسمه الى جانب اسمنا على اللافتة التي علقتها جهودنا وتضحياتنا وشقاؤنا على جبين لبنان.

ايها اللبنانيون، القضية اللبنانية، قضيتنا، قضية عالمية تجري وقوعاتها على ارض لبنانية فلن يكون لها حل غير الحل العالمي. ولكن هذا الحل لن يكون إلا على يد لبنانية. هذه اليد اللبنانية، يدكم، هي التي تستطيع ان تحز جمجمة الدنيا من هنا ومن مطارح الإنتشار اللبناني، فوق كل ارض، بأن تعمد الى تنظيم الطاقات اللبنانية تنظيماً معمقاً لا تهدر منها ذرة مهما صغرت. ويشهد التاريخ لنا لم نعزم على امر الا ادركناه.

ويا ايها اللبنانيون، على قدر ما في انفسنا حصادنا، وان ما في انفسنا لكثير، فليس من في نفسه هذا الذي فينا معذوراً ان خشي او تقاعس او فشل. اجمعوا امركم يضمن لكم الظفر وانا، بعون الله، لظافرون.

كميل شمعون، بيار الجميّل، الأباتي بولس نعمان، شارل مالك، فؤاد افرام البستاني، ادوار حنين.

دير عوكر

في ١٩٨٠/١٢/٢٣

مشروع المحامي موسى برنس
تحت عنوان: «حوار حلم حل»

حوار من أجل الوفاق

في زمن كثر فيه الكلام في كل مكان عن الحوار في لبنان، يجدر بنا جميعاً المساهمة بقسطنا مهما ضؤل، والعمل على تأمين الحوار الصريح المخلص البنّاء دون اكتراث لما يحاك في الخفاء ويهمس ويقال...

لقد سئمنا حقاً من مفهوم أهل الحكم للأوضاع ووضع الأحكام عندنا، ونحن قد دفعنا الثمن غالياً دماً ودماراً ومآسي. وما ذلك إلا للتحرر من هيمنة الجشعين المستثمرين من سياسيين وغير سياسيين لعذاب شعب آمن أمين، المتآمرين سلباً أو ايجاباً مع الطارئين من كل جنس ولون ودين، وهم أصحاب النظريات المستوردة الهدامة، والمناورات المعلومة المشؤومة. إنهم وراء من يدعون الحوار من أجل وضع صيغة سياسية سلبية أخرى، ربما صيغة مرتجلة الأصول، متعددة الفصول، مؤجلة الفشل.

يجب علينا ان نعمل اذاً، وكلٌ ضمن إمكاناته، على تحقيق ما يلي:

I - إزالة كل ما من شأنه التأثير على حرية الحوار بين الفئات اللبنانية وعلى الأرض اللبنانية او على الأقل بتجميده حتى الانتهاء من بناء الدولة اللبنانية الجديدة العتيدة على أسس ثابتة أكيدة، تستقي من المشاركة الحقيقية في العيش الأخوي المشترك دون تعايش مفكك نتيجة اشتراك في القومية اللبنانية او تبعية لحكم غير ديمقراطي او تشبث بآرء خاصة او نزعة سلطوية لدى فريق من الأطراف في الحكم وبين ابناء الشعب الواحد المتحد لبلوغ الهدف المنشود.

هذا مع أخذ بعين الاعتبار المقومات الرئيسية التالية والتي لا تقبل تأويلاً او تعديلاً في الحوار، أملاً بالوفاق من اجل الاتفاق.

١ - مصلحة لبنان فوق كل مصلحة

لا مصلحة أشخاص وجماعات وفئة من الفئات في الواجهة، ولا سياسة انعزال او إعتزال، ولا التزام بالمحاور،

وبالتالي لا تأييد ولا معاداة بدون تحفظ بل حياد ايجابي في الخلافات الفردية والنزاعات الفئوية وتمسك عنيد بالسلم والسلام وطنياً وأممياً.

٢ ـ الولاء المطلق للبنان واحد احد

لا شرك فيه ولا شريك له.

٣ ـ لبنان وطن أبدي سرمدي غير محلي

لا يقبل بنعت يحط من جلاله أو يمس بكماله أو يحد من إستقلاله أو من شأنه مثلاً أن.

أ ـ يخلق حساسية ما لدى احد أطراف النزاع فيه والحوار، فيعطل الحوار أصلاً وفصلاً.

ب ـ يُؤَوَّل عند فئة من المواطنين دون الفئة الأخرى، فتحصل التلجئة في معنى اللجوء واللاجئين وتخلق نوعاً من حوار الطرشان في لبنان.

ج ـ يعزز باطنية سياسية ممقوتة، ويا للأسف عمل بها الفريقان المتنازعان طويلاً سيما منذ بزوغ فجر عهد الاستقلال حتى أيام الاحتلال هذه. . وإذا بها تقول خلاف ما تفكر، وتعمل عكس ما تقول. . مع «أن الأعمال بالنيات».

٤ ـ لبنان لجميع اللبنانيين

لا استثناء فيه او تحيز او تمييز ولا تقسيم للبنان او تقزيم او تعظيم له، وأخيراً، دون تلوين او تزيين فيه او توطين للغرباء على ارضه، أكانوا من الأشقاء أمْ من الضيوف يوم الشقاء.

لأن لبنان هو:

أ ـ وطن قومي للحريات على انواعها وعلى قدر مستواها.

ب ـ اتحاد اقليات يعتمد ديمقراطية النوعية لا الكمية والمساواة في الحظ والعيش المشترك في محبة ووئام وسلام، لا التعايش المفروض غبناً او بالاحتلال على الأنظمة والتحايل بالكلام ان على المسيحية او على الاسلام، هذا فضلاً عن تكاذب على التقدمية والتحررية.

ج ـ ملجأ مواطنين أصليين لا وطن لاجئين مشردين من ديارهم يفتكون باللبنانيين مضيفيهم في عقر دارهم. . فلا هم بضيوف ولا بنزلاء ولكنهم من المعتدين بالنتيجة، المعذّبين بأنفسهم وبقضيتهم، الحاقدين على العام بحق ربما ولكن بغير تمييز.

٥ ـ لبنان وطن الانسان

اذ:

أ ـ يقيّم الاعتبار وحده لمجد الأسلاف وعهد الأحلاف ووفاء الأضياف في جميع نشاطاته وتحركاته، معززاً العلاقات الأخوية بالصداقات الحقيقية حتى انه يفضل الصديق على الشقيق في يوم الضيق، آملاً ان ينعم يوماً بتحقيق وجود الشقيق الصديق والجار الرفيق.

ب ـ يؤمن بالتاريخ كاملاً شاملاً متواصلاً دون امتياز فيه لحقبة تاريخية على حقبة تاريخية اخرى ولا تمييز عنده بين منزلة لغة، ولغة مُنزلة، وذلك في خدمة التراث اللبناني المتحرر المتحضر المتطور على مر السنين المؤمن دوماً وابداً بأن «في البدء كان الكلمة». . .

ـ أما انطلقت الأبجدية من شواطىء لبنان الى العالم، بالفينيقية، ونشرت تعاليم الناصري من ساحل طبرجا، بالآرامية؟

ـ أما علّم لبنان الشرع من بيريت، باللاتينية، والفلسفة من صور، باليونانية، وحافظ تحت ظلال الأرز الخالد في المغاور الجبلية على المسيحية في ولائها لسدة بطرس عبر المارونية بالسريانية، واخيراً رافعاً لواء العروبة عالياً في كل انحاء المعمورة من أجل نهضة العرب في دينهم ودنياهم، بالعربية رغم سلطان الأتراك وخلافة المسلمين عند بني عثمان؟ أمّا والتاريخ يعيد نفسه، فلِمَ لا بلبنان المتحرر من كل طغيان، لبنان التحدي والعنفوان، ينقل اليوم بجميع اللغات الحياة الى عالم الاغتراب أمجاد الانسانية جمعاء دون استثناء او منة أو إستجداء.

ج ـ يساهم في نشر مبدأ الانفتاح الحضاري شرقاً وغرباً، والانعتاق من كل احتلال أو انتداب حتى ولو جاء هذا الأخير عن طريق الأصحاب والأحباب، والاتفاق على كل ما يعود بالخدمة على جميع اللبنانيين دون تفريق، والتوحيد فيما بينهم بغير تسلط او تضييق او خنق او تمزيق.

٦ ـ مرتع التعددية العرقية الحضارية العقائدية

في مميزاتها المعلومة التي تغني دون افقار وترفع المستوى بكل افتخار، تعددية ترفض الامتيازات، حيث تتظافر الجهود فيها والاجتهادات لاعلاء شأن لبنان الفسيفساء، لبنان «قوس قزح» في دنيا الأمم اذ يمثل عهد صداقة جديدة بين الله وقوم يؤمنون به وباليوم الأخير. هذا مع التذكير دائماً بما سبق لنا وكتبناه في مقدمة (ورقة عمل لحوار من أجل حل» (في مجلة «حاليات» ـ عدد / ١٥/) اذ قلنا حرفياً: «إن الأزمة اللبنانية التي نعيشها اليوم، هي أزمة مجذّرة في اعماق التاريخ سواء في ثنائيتها الممتدة في الأبعاد الأربعة، اتجاهاً وزمنكةً، حضارياً وكينونة، وسواء في النوعية التنافرية والتجاذبية التي يخلقها توازن القوى المتصارعة. وما تزال صيرورة الأمة اللبنانية مطروحة على مدى الأزمنة تعاني التشرّد من حفّاري القبور، وتعاني الشهادة في كل جيل. حتى انها الأمة الوحيدة المولودة بالفكر والدم، يوم كان الدم والشهادة مرحلة واحدة في تاريخ كينونة الأمم». «إلاّ أن هذه الثنائية المتأصلة في التاريخ هي قضية الانسان «المشرقي» بصورة خاصة سواء في عهده الماورائي او اللاهوتي او في عهده العصراني. . من هنا نظرية التوفيق بين السماء والأرض، بين الانسان والانسان، هي نظرية المعاناة الشرقية التي تجسدت في لبنان الميتولوجي، الاجتماعي والسياسي، في لبنان الوطن والأمة. . . زمن المدينة ـ الدولة Polis كان الصراع الثنائي واقعاً بين المدن الفينيقية في كل طروحاته السياسية والإجتماعية والانتمائية. إلا أن الثالوث الكنعاني كان مبرر الديمومة، والميزة التي رفعت الوطن من بين أنقاض الشرق وقيصرية الغرب. ايل والحرية والإبداع استمرارية لبنان. لكن امتلاك الله دون الغير، والارتباط الدنيوي التشريعي الوضعي في حدود النبوّة، والاتباع عملاً بانتهائية الإنزال، كانت جميعها نقائض المثلث والثالوث. والقضية ما تزال مطروحة اليوم في بيروت المقصولة المدمرة والقرى المحروقة المسروقة. . لأسباب كثيرة وصحيحة في زمنها القريب، كحرب اجتماعية، او كحرب طائفية، او كحرب سياسية. إلا أن السبب الأهم وهو ثنائية «الشخص» والتراثية السيكولوجية للإنسان اللبناني هي جوف الأزمة كما جوف النبع بحيرة في عمق الأرض. واذا كنا نطرح اليوم هكذا اسئلة ومعالجات عن طريق التحاور بعد التنافر والتناحر، فسؤالنا: ما هو الجامع المشترك لا القاسم المشترك كما يسميه البعض، دون مساومة على المبادىء. لأن ما نسقطه مقايضةً يكون البذرة الساقطة في التربة بانتظار ربيع قادم وبعث متقدم. من هنا نبدأ من السطح باتجاه العمق متناولين الطروحات والتحليلات التي تنطلق في اغلبها من ازمة «الميثاق» الى أزمة «الحرب» الحالية، متجاهلةً رواسب ومكنونات ومؤثرات التاريخ. وكأن قبل ١٩٤٣ كان «زمن الفردوس او العدم. . ونحن خلاصة الماضي الموجود فينا، حيث ان الحاضر بعضه والمستقبل سليله ارتقائياً حيث لا وقوفية في الأزمنة حسب اعتقاد وعقيدة الآخرين».

هذا وبعد،

II ـ في تعيين أهل الحوار في لبنان.

وهم من فئات ثلاث:

١ ـ المسيحيون اللبنانيون (بجميع طوائفهم المعترف بها قانونياً).

٢ ـ المحمديون اللبنانيون (بجميع طوائفهم المعترف بها ايضاً).

٣ ـ والعلمانيون العقائديون من المواطنين اللبنانيين الذين لا يمتّون الى الخارج بصلة قومية من عرقية او دينية او لغوية او تبعية امية او بمصلحة مادية من فردية وجماعية تعارض المصلحة اللبنانية، هذا مع الإشارة هنا الى ما قلناه ايضاً في ذات المقال المذكور اعلاه:

«ان التقدمية الحقيقية تفرض العلمنة، والعروبة المسلمة ـ وهي العروبة الأصلية ـ لا تقبل بالعلمنة أساساً. ومن حسنات الجماهيرية الليبية مثلاً انها كثيراً ما تكشف الأقنعة عن الحقيقة تعصباً، حتى ولو تجنت احياناً، فتقول بلسان «معمرها» حيناً او «جلّودها» احياناً ـ هذا فضلاً عن معظم ائمة الدين الحنيف الكريم ـ ان «لا علمنة في الإسلام». وبالتالي «لا علمنة في العروبة الإسلامية في لبنان». يلاحظ ان هذه الأخيرة «نادت يوماً بالمشاركة في الحكم مراوغةً، و«بالمطالب الاسلامية» مزايدة و«باللاطائفية السياسية» مناورة، وبالحرمان اخيراً عند غير المحرومين الحقيقيين، تغطية «للسموات بالقبوات». وفي آخر المطاف وقفت في لبنان العروبة الإسلامية بوجه التقدمية العربية المزعومة وقالت لرأس «اليسار» يومذاك: كفى! . . اما الأستاذ كمال جنبلاط رحمه الله فكان قد رفع لواء «قومية لبنانية علمانية» كما أسماها متحدياً. . ولكن

هل كان لعلمنته فحوى ولتحديه جدوى يا ترى؟ . . ام انها كانت كلها من سبحة المبادىء المتعدّدة المتضاربة في اشتراكيته الغربية العجيبة ذات القاعدة الإقطاعية الطائفية . . اما قيل همساً انه لربما دفع بمماته اغتيالاً ثمن ما أكده بحياته اقوالاً وافعالاً . . والله أعلم . لقد اثبتت التجارب ان الحوار بين فئتين هو معرض للفشل اكثر من أي حوار آخر لأن واقع المد والجزر في دنيا الحوار يكشف دوماً عن شوائب وزغل . ان صيغة ١٩٤٣ قد فشلت في لبنان اسوة بصيغة القائمقاميتين في جبل لبنان في القرن الماضي من قبلها، وما ذلك الا لحلها المشكلة اللبنانية حلّاً ثنائياً لا حلّاً جماعياً وحلّاً فئوياً لا حلّاً وطنياً.

وقد اوردنا في مقالنا الآنف الذكر ما نصه ايضاً:

«في الواقع، وبعد مناورة «ميثاق ١٩٤٣» كي لا نقول «المؤامرة» كسوانا في واقع تطبيقها اذ ان ضعف اثباتها يوازي بنظرنا عدم اثباتها، وبعد «صيغة» اطلقت شعار «لا مقر ولا ممر» على الطريق الدستورية «الخورية ـ الصلحية» المعلومة آنذاك، فانه لم يبق في لبنان سوى ارادتين كما قيل حرفياً:

«ارادتان تتجاذبان المصير اللبناني ـ ارادة التذويب ـ تذويب لبنان في المحيط العربي، وارادة البقاء، من ناحية ثانيةً ـ بقاء لبنان حراً سيداً مستقلاً الى جانب التعاون والتضامن عربياً والانفتاح عالمياً. (راجع مقال «الحوادث» العدد رقم/ ١١٨٩/).

«وذلك على خلاف ما كان قد اتفق عليه في وقت مضى بين أصحاب «الصيغة» وأهل «الميثاق» غير انهم صوروه بدورهم للشعب اللبناني المسكين دون حرمة لقدسية او نقاوة دين، أكان ذلك عن حسن ام سوء نية . . لقد ظهر المسكّن وبرز المخدر وكان الكمين . . وهكذا بقيت الأزمة اللبنانية دفينة، والقضية اللبنانية مغطاة منذ الخمسينات، بالقضية الفلسطينية، وقرار التقسيم في هيئة الأمم المتحدة حتى انبلاج فجر الناصرية العارمة الجارفة ودق ناقوس العروبة، وصيحة مئذنتها داعية العرب الى «الوحدة من المحيط الى الخليج . . »

«إن احداث ١٩٥٨ قد بينت مجدداً حدة الأزمة اللبنانية بالرغم من عدم وجود فلسطيني مسلح آنذاك على ارض لبنان، وقضية جنوبي لبنان «الجبهة العربية الساخنة الوحيدة» منذ حرب تشرين. ولكن ما كان شعار «لبنان واحد لا لبنانان» هذه المرة إلا اثباتاً لبعث الأزمة من جديد. إلا أن حدة المحنة اخذت تتقلص رويداً رويداً مع الحل «لا غالب ولا مغلوب»، وما أقوى بلدنا بالشعارات. هذا مع العلم ان الحقد كان الغالب، ولبنان كان المغلوب على أمره إبان العهد الشهابي نتيجة المساواة الحاصلة والتنازلات المتواصلة، ولكن دون حل جذري مرتجى وسلام أمني مرتقب. فأضحت السياسة اللبنانية العليا تتنكر خلاف عاداتها لسياسة الحياد بين المحاور العربية، باسم ما يسمى «بالحياد الايجابي» رافضة الابقاء على مبدأ عدم الانحياز الحقيقي بين الكتلتين الشرقية والغربية ايضاً. وعادت العلة الأصلية علة الطائفية دون سواها تهدد الكينونة اللبنانية، خصوصاً بعد نكسة ١٩٦٧؛ وذلك بفعل خيانة العرب الكبرى للقضية الفلسطينية وتحالف الطارئين مع المسلمين واليساريين دون سواهم. هذا مع الإشارة دائماً الى الـ «أبو عمار» قال للرئيس سليمان فرنجية في الرباط على مسمع ومشهد من الملوك والرؤساء العرب المجتمعين يومذاك في القمة العربية «ان لبنان هو صاحب الفضل الأول على الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية»

لقد قطع احد طرفي الأمة اللبنانية كل صلة تاريخية له بالغرب عملاً بشرعة «الميثاق» ومنطق «الصيغة» ولكن الطرف الآخر تمسك أكثر فأكثر بدنيا العرب غير الموحدة، معتبراً ان لبنان بحاجة لنعت «عربي» كامل بدلاً من نعت الكمال المجرد وان لا سيادة ولا استقلال إلا عن طريق العروبة مخالفاً بذلك طرح «عبارة لبنان» «ذو الوجه العربي» كما فعلوا في اول بيان وزاري لعهد الاستقلال سنة ١٩٤٣».

III ـ في تحديد موضوع الحوار في لبنان على الوجه التالي:

أ ـ ما هي التدابير والاجراءات التي يؤدي اعتمادها الى ترسيخ الاحساس لدى المسلم اللبناني بانه مواطن لبناني بجميع الحقوق والواجبات الموجودة لدى اي مواطن لبناني آخر؛ لا مجرد مواطن من الدرجة الثانية؟

لقد تحدد موضوع الحوار عن قصد بدءاً من زاوية من يرى حقه مجحفاً بالنسبة لدينه وعروبته، علماً بان المنطق يعطي في لبنان اليوم ـ دولة عربية (بحكم انتمائها لجامعة الدول العربية على الأقل) ـ لا دين دولة فيها دستورياً ولا دينَ لرئيس الدولة.

فالحوار من أجل حل يفترض ان يؤدي بالتالي الى:

- لبناني سني غير مقضوم.
- ولبناني شيعي غير محروم.
- ولبناني درزي غير مظلوم.

وبالتالي يجب الا تبقى عندهم جميعاً لا عقدة حيف ولا عقدة خوف.

ألف) ـ في عقدة الحيف عند المحمديين

- اما اسباب عقدة الحيف عند السني في لبنان عادة، إنما هي في العودة الى التأمل بأن:

١ ـ الإسلام هو دين ودولة ومرجع تمييز وتعالٍ بين الأمم.
٢ ـ المناخ الديني في البلاد العربية المجاورة للبنان اذ ينادي بدين الاسلام ديناً للدولة وحكم القرآن.
٣ ـ ذكريات الفتوحات الاسلامية من عربية وعثمانية لا تزال عالقة في الأذهان تلقى الحنين والحنان.
٤ ـ الشرع الاسلامي الذي يعفي المسلم من الولاء لغير المسلم من الحكام، عملاً بسنة الله ورسوله ومنطوق الآيات الكريمة، ومنها «اطيعوا الله والرسول وأولياء الأمر منكم».
مما يجعل:
أ ـ الولاء لحكم غير المسلم تنازلاً موقتاً وتسامحاً خاصاً من المسلم، وهي الحال في لبنان.
ب ـ الولاء للوطن اللبناني عند المسلم أمر مشروط بحتمية الولاء للأمة العربية حتى لا نقول الاسلامية.
ـ وأما اسباب عقدة الحيف عند اللبناني الشيعي عادة، فتتلخص بالعودة الى كل ما تقدم مع زيادة عنصري الإضطهاد السني التاريخي لها مبدئياً، والزيادة العددية فيها ديمغرافياً.
وأخيراً ان أسباب عقدة الحيف عند اللبنانيين الموحدين (الدروز) هي من نوع آخر لا يمت الى ما تقدم بصلة، ما عدا، اللهم عنصر الاضطهاد اصلاً والذي يضاف اليه التأمل والحنين والتذكير بالعودة الى التاريخ اللبناني الغابر.
١ ـ حيث كانت الدرزية الى جانب المارونية من دعائم القومية اللبنانية العصرية (راجع الأب لامنس في «تاريخ سوريا» وماريتي في «تاريخ فخر الدين»)
هذا فضلاً عن:
٢ ـ المساهمة الأساسية في الحكم آنذاك ان لم نقل المساهمة الرئيسية في حكم لبنان من المعنيين الى الشهابيين.
٣ ـ وأخيراً المشاركة الفعالة في استقلالية «الجبل» والذي كان يسمى «بجبل الدروز» تيمناً بالنسبة لحكم الولاية الواقع تحت السيطرة العثمانية.
فالنتيجة تفرض، والحال ما ذكر، العمل على الحد من عقدة الحيف هذه.
باء) ـ في عقدة الخوف عند المحمديين:
وأما عقدة الخوف عند المحمديين جميعاً من أهل لبنان، فهي من عوامل:
١) رواسب ذكرى الحروب الصليبية في جميع انحاء البلاد العربية وخاصة الديار اللبنانية.
٢) العودة والتأمل بعهد الانتداب الفرنسي حيث فرضت عليهم المشاركة في الحكم فرضاً وهمهم أن يكونوا الحكم لا أن يشاركوا فيه عملاً بكل ما تقدم.
٣) مواجهة رؤية شبح التقسيم الذي لا يكتفي باقتطاع ارض يعتبرونها اليوم إسلامية جغرافياً على الأقل ان لم نقل تاريخياً، بل يخلق لديهم وفي نفوسهم التوّاقة الى الحكم موضوع مقارنة قلما يقبلون به...
وأما المرحلة الثانية فتقتضي بالتساؤل:
ب ـ ما هي الصيغة البديلة للصيغة الجاهزة؟
التي:
١) تضمن حرية المسيحيين اللبنانيين العائشين هم أيضاً في هواجس عقدة حيف وخوف.
٢) لا تؤدي في حال قيام اعتمادها الى قيام صيغة إسلامية على غرار البلاد العربية والتي لها من المقومات ما سبق وبيّنا؟
فالمسيحيون في لبنان يريدون التحرر بدورهم من عقدة الحيف والخوف أيضاً ومن وضع «أهل الذمة» المنصوص عنها في «الكتاب» الكريم و«الشريعة» السمحاء... إنهم من ثلاث فئات أيضاً. والحوار من أجل حل يفترض أن يؤدي إلى أن يعتبر المواطن اللبناني المسيحي نفسه بعد الحل أنه:
ـ لبناني ماروني غير مقضوم.
ـ لبناني مسيحي غير ماروني، ولكنه تابع للكرسي الانطاكي، غير مظلوم.
ـ لبناني مسيحي غير محروم.
وبالتالي يجب ألّا تبقى عندهم جميعاً دون استثناء لا عقدة حيف ولا عقدة خوف.
ألف) ـ في عقدة الحيف عند المسيحيين:
أما أسباب عقدة الحيف عند اللبناني الماروني عادة هي بنتيجة:
١) اعتبارات خاصة بالطائفة المارونية منها:
أ ـ العودة إلى تاريخ الموارنة الذي اتحد عضوياً بتاريخ لبنان طالما أن الطريق «من الموارنة الى اللبننة» باتت سالكة على

خطين.

ب ـ إن الكنيسة المارونية هي كنيسة قومية لبنانية حيث تنطلق المارونية من ربوع لبنان الى العالم على غرار انطلاق المسيحية في عهد الرسل.

٢) اعتبارات عامة متعلقة بجميع المسيحيين اللبنانيين منها:

أ ـ العودة الى تاريخ المسيحية الدامي في الشرق الآسيوي والوسطي والتي ذاقت على طول القرون الماضية من جور الاضطهادات الدينية ما ذاقت، فتراجعت حدود حرية الايمان والمعتقد شرقاً حتى بحر جزر الفيليبين، وغرباً حتى السلسلة الشرقية من لبنان.

ب ـ إن الشرق المسيحي يذكر بأسى وحزن، عقب الاضطهادات الدينية المتوالية: أيام رفرفت فيه بيارق جحافل الجيوش الصليبية حيث ثار الغرب بأسره أكثر من مرة وجند أكثر من حملة عسكرية من أجل إنقاذ بيت المقدس وحماية حرية طريق الحج إليه.

ج ـ وأيام انتشرت فيه آثار المسيحية نقشاً وحفراً وتصويراً وكتابة، فشجعت النهضة البيزنطية والسريانية وغيرها، فسارت بلاد الشرق بركاب التقدم العلمي الحضاري الى أقصى الحدود.

باء) ـ في عقدة الخوف عند المسيحيين

وأما عقدة الخوف عند المسيحيين فهي تكمن عند جميع المسيحيين:

١) في ذكرى المآسي والمذابح والاضطهادات وقوانين التمييز الديني بين فئة وفئة من المواطنين من ذميين وغير ذميين على طريقة ابن ست وابن جارية وكأن في ذلك إرثاً إنتقامياً نفسانياً لذرية إسماعيل من ذرية إسحاق بن إبراهيم الخليل.

٢ ـ في النظر الى ما يجول حول لبنان من استهتار بالحق وانتصار للباطل، وكأن الحق كان زهوقاً عند الجيران كل الجيران إن شمالاً أو شرقاً أو جنوباً.

فالخلاصة لهذه الجهة تفرض من أجل الحوار الايجابي البنّاء أن يصار الى التساؤل بكل صدق وإخلاص: ما هي الصيغة البديلة للصيغة الحاضرة التي تعتبر بدون حق دخيلة على الشرق العربي عامة ولبنان خاصة، صيغة بديلة لا تؤدي في حال قيام اعتمادها الى قيام صيغة إسلامية أو صيغة عربية مبطنة بإسلامية على غرار البلاد العربية الأخرى التي هي مبدئياً من صلب تعاليم الدين الاسلامي الكريم؟ . . . إنه واقع الابقاء قصداً على الالتباس المقصود والاشكال الموجود بين المحتوى Contenu والمحتوي Contenant في درس هوية لبنان (راجع دراستنا «هوية لبنانية ولبننة» وبالفرنسية: Identité Libanaise et Libanité موضوع محاضرات «بوردو» في ٢٤/ ٤/ ٨٠ و«مونبليه» في ٥/ ٥/ ٨٠. و«باريس» في ٨/ ٥/ ٨٠). وبذلك نصل إلى المرحلة الثالثة من باب تحديد موضوع الحوار الى التساؤل أخيراً مسلّمين دائماً بصدق النوايا والارادة المتبادلة في العيش المشترك في ظل سماء لبنان بلد الايمان والأمان.

ج ـ ما هي الحلول والاقتراحات التي تؤدي بعد تحقيق كل ما سبق وذكرنا الى وضع الأمور في نصابها دون النيل من حق أحد ولا الافتراء على حق أحد.

فلا المسيحي (بجميع طوائفه) بحاجة إلى حماية المسلم بجزية أو بغير جزية ولا العكس بالعكس.

وبالتالي يجدر بنا الدخول الى الحلول من بابها الكبير بعد حوار مواطنين مخلصين تواقين الى الوصول الى حل معقول يكفل حق الجميع من مسلمين ومسيحيين وعقائديين مؤمنين بلبنان الماضي والحاضر والمستقبل، لبنان التراث القديم والنهج القويم والبعد العليم، كل ذلك من أجل إرساء قواعد الدولة اللبنانية في الثمانينات على أسس متينة. فلا هي بدولة لبنانية فيها إحساس المسيحي كما وإحساس المسلم أيضاً، وأخيراً إحساس العلماني أيضاً. دولة لجميع الفئات اللبنانية، دولة لبنانية تدين بالقومية اللبنانية حيث انصهرت فيها جميع القوميات بايجابية خلاقة وإرادة عملاقة.

لقد كتبنا في إفتتاحية لنا مؤرخة في ١٣/٨/٧٦ في جريدة «صوت الاحرار» ما نصه:

«المطلوب هو الابقاء على لبنان ـ بهويته اللبنانية الأصيلة ـ وطناً للحريات التي أقرتها شرعة حقوق الانسان الدولية وبعبارة أخرى من أجل لبنان وطن الانسان بكل ما في الكلمة من معنى. هذا الوطن الذي يمارس فيه المؤمن والملحد على حد سواء حقه في الايمان او عدمه شرط ان لا يضر ذلك بالمواطنية الصالحة والنظام العام». «المطلوب هو ان يتحسس المسيحي اللبناني بلبنانيته لأنه ليس اقل حقاً من غيره من المسيحيين في بلاد الغرب حيث يمارس بكل حرية معتقده الديني، كما يجب ان يتحسس المسلم اللبناني بلبنانيته بالنسبة لأخيه المسلم في بلاد الاسلام والعرب . . . «فلا دار اسلام» ولا «دار حرب» في لبنان بل تعايش وطني مسالم مثمر مفيد في خدمة الانسان».

وأخيراً IV ـ في الحوار على أساس المشرقية

قلنا بهذا الصدد في خلاصة «ورقة عمل لحوار من اجل حل» المنوه بها اعلاه ما حرفيته:
«ان المشرقية، وقد اكتشفت في لبنان علة الداء الحقيقية على ما يظهر، لا تتورع عن وصف الدواء. فهي من اجل احقاق السلام والوئام بين ابناء الشعب الواحد على الأرض الواحدة في الدولة ذات النظام الاتحادي، وهو الاصلح بالنسبة لواقعنا، دون فقدان معادلة «توازن الخوف» عند جميع اللبنانيين، كما سبق واسمينا».
«ولكن علينا ان لا نخاف بدورنا من «الخوف» نفسه لأن فيه فضيلة لمن يعرف انتقاء الفضائل اينما وجدت. وأول فضيلة فيه هي «خوف الله» والضمير، إذ أن «رأس الحكمة مخافة الله» وهو على كل شيء قدير. علينا، اذا، ان نعالج الخوف من خلال ايجابياته دون سلبياته فهو خلّاق للهمم ومحور التوازن بين الأمم».
«الخوف عند المسيحيين والمسلمين في لبنان موجود بالتعادل والتكامل حتى ولو أن الكثيرين من اللبنانيين هم في الواقع غير متدينين. فذكر المذهب على بطاقة الهوية يشير الى تكتل اجتماعي أساساً، وهو التصنيف عن كل معتقد ودين. هذا ما لم يفهمه الغرب ولم يتنبه اليه العرب وهو الخاص بفدرالية الطوائف الاجتماعية عندنا في لبنان منذ القدم، تلك التي يتنكر لها الجهال والمتجاهلون على السواء...».
«المسيحيون يخافون تاريخياً وسياسياً من رواسب حروب الجهاد المقدس وفكرة دحر الصليبيين وسقوط بيزنطية، هذا فضلاً عن ظاهرة كثافة اهل المنطقة المتزايدين عدداً، والمتطورين عدة، يوماً بعد يوم، والمتنقلين من جو القحط الى مناخ النفط، ومن فقر الرمال الى سلطان المال، وهم بتعاطفهم الديني مع فئة دون فئة يعملون على قلب المقاييس وزيادة الخوف، ناهيك عن الطغيان العددي في الداخل ونزعة دينية راديكالية له نحو الحكم الذي يبقى الهدف المطلق والرمز المطبق لطبيعة المطالب الاسلامية الفردية والجماعية في كل مناسبة وزمان».
ومقابلة، ان المسلمين يخافون تاريخياً وسياسياً ايضاً من ذكريات الحروب الصليبية والاستعمار الغربي والامبريالية الاوروبية والأميركية، هذا بعد انقراض سلطان المسيحية كدين ودولة قبل العلمنة. انهم يخشون التعاطف الحضاري بين مسيحيي لبنان والغرب، وتسلط الفكر على المادة وانتصار القيم الروحية والثقافية والتباعدية، نتيجة انفتاح طبيعي اتبعه لبنان منذ القدم، اذ كان همهم ان لا يتطور هذا البلد خارج نطاق العالم العربي الاقليمي، مخافة التحرر من عبودية الكلمة وقيود الغرضية، وبقاء السلطة بيد النوعية لا الكمية خلاف احكام ديمقراطية مغلوطة، الا وهي ديمقراطية الوحدوية لا الاتحادية.
«خوف مسيحي» و«خوف مسلم» وكلاهما مبنيان على تطورات حقيقية او شبه حقيقية يمكن درسها بتجرد واخلاص ومحبة من اجل الوصول الى صيغة عيش بمحبة تحل المحنة لا تتحايل عليها. ان السلبية لم تحل يوماً ازمة بل اجلت حلها. والفضل الحلول هو دائماً في الانصاف لا في التصفية. على كل حال، لا بد للتنازل من ان يؤدي الى التخاذل. فهو أساساً لا يرضي احداً بل يلعب على الرضى مناوراً، لأنه ليس بحكم حل ولا بمحاور من اجل حل.
«قلنا العيش لا التعايش بمحبة عن قصد لأننا نبغي من ورائه فرض عملية «تفهم وتفاهم» عزيزة على قلب الرئيس صائب سلام مقرونة بعملية عطف يؤيد التعاطف، متذكرين قول الشاعر:
«اني بقرآني عرفت مسيحهم ورأيت في الانجيل وجه محمد»
نقول ذلك حتى بعد حرب الشجاعة والبشاعة، لا من اجل المحاباة والحفاظ على الشكليات بين المواطنين من كل الفئات في لبنان بل بكل محبة نريدها متبادلة بين فئات بالأمس متقاتلة وهي اليوم في مواقف متقابلة بحثاً عن حقوق متعادلة عن طريق حوار مخلص ايجابي بناء دائماً.
وخلاصة: نكتفي بالقول فقط حذار ان يصبح الحوار المرتقب في لبنان حوار طرشان لأن التضحيات الأخيرة خاصة كانت جسيمة للغاية، ولا يجوز الوصول الى حلول مشوّومة لصيغة عقيمة عقب مؤامرة معلومة.
اننا نرجيء الى الدراسة التالية موضوع اعطاء الحل الذي نرى بكل وضوح تسهيلاً منا لتفاعل الحوار ديمقراطياً على الساحة اللبنانية بين جميع المتحاورين الباحثين عن حل جذري للأزمة اللبنانية، وكلنا امل ان الصيغة سوف تكون من نسج جميع اللبنانيين المخلصين لإيمانهم الوطني وضميرهم الانساني، معلنين سلفاً مكررين: ان لبنان هو البداية والنهاية في الوفاق والاتفاق والسلام لمن عرف حده ووقف عنده واهتدى في سبيل الحق والحقيقة من اجل لبنان.

حل للأزمة اللبنانية

كانت الأزمة اللبنانية في بدء حدتها التصاعدية، أي في خريف سنة ١٩٧٥، عندما اقترحنا على الملأ مشروعين للبنان المستقبل، احدهما كونفدرالي والثاني فدرالي، مرفقين بخريطتين وبخطتين عضويتين تنظيميتين Organigrammes (راجع

الملحق). وقد تمسكنا وتثنذ بالفدرالية عن قصد بعد ان تركنا جانباً الكونفدرالية مؤقتاً، خوفاً من الإنزلاق نحو التقسيم، لا سيما بعد تفاقم الأحداث الدامية وتطور الأزمة على الأرض اللبنانية والفدرالية من شأنها بنظرنا ان تصون وحدة لبنان الاتحادية عقب فشل الصيغة الوحدوية ظاهراً والاتحادية بالطائفية باطناً والتي ادت الى صيغة سنة ١٩٤٣ فسقطت سقوطاً مريعاً إلى الأبد. وهكذا جعلنا آنذاك من الفدرالية اداة لمحاربة التقسيم في دراسة كاملة متكاملة باللغتين العربية والفرنسية حددناها في اطار بحث سياسي دستوري بعنوان: «UN Liban à refaire!» حتى اضحى شعارها بالفرنسية هكذا: «Combattre la partition par la Fédération». هذا بعد ان كان شعار دراسة الكونفدرالية بالفرنسية هكذا: «La Confédération ou l'harmonie entre deux affirmations» فأمست تلك «الشعارات العناوين» ذكرى للتاريخ على الرغم منا، وفي بلد كثرت فيه الشعارات والتيارات على السواء.. وأما ردة الفعل على ما تقدم، فكانت ان قامت عفواً وبصورة جد اعتباطية قيامة الفريق الوحدوي المزعوم (التقسيمي بالواقع)، والذي نعتنا بأبشع النعوت تجنياً، منها الخيانة والعمالة وريادة المشاريع الانعزالية التقسيمية الخ... الا سامحه الله على افترائه لأن «الظلم مرتعه وخيم»... هذا، ناهيك عن ان الفريق الآخر الذي كان، رغم تيقنه من فشل الصيغة الوحدوية ـ وهو يحارب منذ ست سنوات من اجل بقاء لبنان ـ قد التزم الترقب كعادته لأكثر من سبب، وذلك طيلة ردح من الزمن، ثم استفاق اخيراً من سباته العميق لتبني مبدأ الاتحادية.. فسكتنا من جهتنا على مضض يومذاك، وكلنا ايمان بأن لا بد في نهاية المطاف من تغلب صيغة اتحادية ما على كل الحلول المطروحة من هنا وهناك، وذلك صوناً للتعددية اللبنانية في كل ما يبنى على الاخلاص والموضوعية في عالمي العلم والوطنية.

أما اليوم وقد أقرّ السواد الأعظم من فريقي النزاع على الأرض اللبنانية واقعتين: سقوط الصيغة الوحدوية القديمة وبروز تيار اتحادي دينامي يبحث عن صيغة تلائم لبنان، فاننا بتواضع كلي وتجرد علمي واخلاص لبناني، نعود لنذكر مجدداً بمشروع اقتراح «حل» حتى لا نقول «الحل» تبجحاً، هذا بعد ان سبق لنا وتقدمنا في الدراسة السابقة (I) بمشروع لمراحل الوفاق عن طريق الحوار البناء، طالبين من الله عز وجل ان ينير الأذهان في لبنان بعد تصفية النوايا وكشف الخفايا وتسديد خطانا في الصراط المستقيم، فننهض جميعاً بوطننا المفدى من مأساة كبوته الدامية الابادية في عالم الكينونة المصيرية. فلا ينتظر المسؤولون في الحكم والفعاليات مرة أخرى خمس سنوات، للموافقة على دراسة الحل المقدم. هذا، بعد ان انتظروا خمس سنوات للقبول بدرس الصيغة الاتحادية في لبنان من بين الصيغ السياسية التي من شأنها ان تحافظ على وحدة الوطن ارضاً وشعباً ومؤسسات كما يزعم الكل، متفقين، دون استثناء.

فمن باب التذكير ليس إلا، نعيد للأذهان ما قلناه لخمس سنوات خلت على صفحات الجرائد وفي طيات مطبوعات بالعربية والفرنسية تسربت الى عالم الغرب بعد ان انتشرت في كل ارجاء البلاد. هذا مع الاشارة الى ان البعض مزقها، واهملها البعض الآخر، واطلع عليها البعض الأخير، ليطلع علينا بها مؤخراً، ومنهم المعارضون والمؤيدون والمهددون والمتوعدون.. فشكراً لهم جميعاً والحق يقال، ومن كان مثلي صغيراً كفاه فخراً ان يكون شكوراً، تاركاً للمستقبل وحده ان يقيّم الأمور خاذلاً او مقدراً او منتقداً.

I ـ لبنان بين الوحدة العقلانية والوحدة السياسية

في مقال افتتاحي لعدد «صوت الأحرار» السنوي سنة ١٩٧٧ وعنوانه «مساهمة في الحل لا مساومة على الحل»، قلنا من زاويتنا الخاصة، وبصدق مع نفسنا واخلاص في وطنيتنا ومحبة للبنانيين كافة، كاتبين:

«يشهد الله والضمير وتاريخ حياتنا الاجتماعية والسياسية وخدماتنا للبنان ودنيا العرب اننا «بمشروع فدرالي ـ كونفدرالي» مطروح على بساط البحث، حاولنا متواضعين مساهمة منا في حل لا مساومة على حل، اذ إن كل شيء في لبنان كان حتى الآن مبنياً على المساومة».

«لقد حاولنا كسر طوق ذلك الصمت المطبق المغلق، وكنا، بمحاولتنا المتواضعة هذه نعيد الكرة بعد مشاهدة جحيم النار والدم في حرب إبادة، كما حاولنا اختراق ضباب التحايل على المسميات بالتسميات والحقائق بالأحاجي والجمر المستعر بالرماد المضطرب، حاولنا ايضاً، فيما حاولنا، ان نخرج من دوامة اجترار الكلمات المغشاة الى شاطىء الواقع الراسخ القائم على التاريخ والطبيعة اللبنانيين».

او ليس ان الكل يقول بالفم الملآن ان لا عودة الى الوراء ولا «تبويس لحى» بعد الآن؟ اوليس ان عبارة «لبنان المستقبل» الذي يريده الجميع قد ارهقت صفحات الجرائد وعرقلت سير الكلمات في المقالات المدبجة والخطب الطنانة والمحافل السياسية دون ان يقدم أحد على تخطي الأقوال والكلمات الى حيز المساهمة في وضع المداميك واللبنات؟

وبهذا المعنى ايضاً كتبنا لجريدة «الجريدة» في عددها السنوي وقتئذ ما حرفيته:

«لقد حان الأوان لنأتي بحل جذري، لا بمسكّن مخدّر كالمعتاد. على ان يكون حلاً يرضي اللبناني المخلص في لبنانيته، وصيغة مثلى نابعة من الاعتراف بحق الغير هادفة الى بناء أمة لبنانة على إيجابيتين لا على سلبيتين اثنتين كما فعلوا منذ عهد الاستقلال».

أما آن لنا حقاً ان نخرج من دوامة الكلمات المنمقة الى حيز وقائع محققة، يبوح بها البعض سراً او يهمس بها البعض الآخر همساً، فتكون لنا شجاعة كسر طوق الصمت وطرح القضايا المصيرية على بساط البحث العلمي على الأقل، وكاد اعتماد العلم ان يكون كفراً في منارة العلم: لبنان؟

إن الصمت الغبي حيناً والكاذب احياناً والخائن حيناً بعد آخر، اوصلنا الى هذه الكارثة السياسية التي عشناها مؤخراً، والتي لا تمت بجذورها الى تجاوزات فلسطينية يسارية ومناورات اقتصادية اجتماعية طائفية؛ فحسب، بل تمت خصوصاً، الى ازمة حكم (Crise de pouvoir) ناتجة عن تحايل في مفاهيم السلطة والحكم. انها ازمة سلطة وحكم في إدارة ازمة من قبل الحكم، مستطردين في مكان آخر من المقال، كاتبين بالحرف:

«... لقد اردت منذ بدء الحوادث الدامية الأخيرة ان اترجم أقوالي وافكاري بخرائط سياسية واجتماعية وغير ذلك، داعياً سواي الى تخطي الأقوال والكلمات الى حيز المساهمة في إيجاد حل جذري يرضي الجميع ويوائق الجميع في الأساسيات دون الخلفيات. واذا بنا امام فئة تقول بربط الدين بالدولة مثلاً وفئة اخرى تنادي بفصل الدين عن الدولة. فئة لا تقبل عن ازدواجية الولاء بديلاً. وفئة أخرى تقبل بازدواجية الولاء المشروطة. فئة تعتبر نفسها جزءاً من كل وفئة تعتبر انها في وطن البداية والنهاية وطن الكل والكمال. . ان لبنان يكمن في متنوعات تاريخية واجتماعية وسياسية وطائفية لها قيمتها، متنوعات متحدة منذ الأزل في اتحاد مزوّر. هذا ما يرفض ان يراه الآخرون عن غباء او قصر نظر او قصد مدروس لنوايا خاصة في النفوس، وقد وصلنا الى ما نحن عليه اليوم بعد هزات عنيفة متعددة برزت اشهرها في السنوات التالية: ١٩٥٢ و٥٨ و٦٧ و٦٩ و٧٢ و٧٣ و٧٥ و٧٦. . ناهيك عن الاستهتار في اتخاذ تدابير من غير نوع التخدير. فكان الانهيار على جميع المستويات وكان الموت والدمار. اما الانفجار الحقيقي في لبنان، عنينا الانفجار الكياني، فلم يحصل بعد ولله الحمد».

«وقد رأينا في الحل الاتحادي اللامركزي المبدئي منعاً له. واذ بمشروع الكونفدرالية، كما هو مبين إجمالاً في دراستنا الآنفة الذكر، يصل بنا الى العلمنة المنشودة. أمّا الفدرالية فهي خطى مستقبلية على «طريق العلمنة المرحلية». وفصل الدين عن الدولة، لا يعني استعداء اي دين من قبل الدولة. واذا كان البعض، تحت ستار الغاء الطائفية الوظيفية وهو من نوع حلول مبدأ «الضحك على الذقون»، لا يستطيع حقاً القبول بهذا التحرر الكامل الشامل الكفيل وحده بجعل لبنان وطن الانسان، لنقل مرة اخرى بالفدرالية او الكونفدرالية حسب الاتفاق على النظام من قِبَل الجميع، وهو اتفاق على الاتحادية المرتقبة على كل حال، والتي من شأنها وحدها أن تعيد الحق الى نصابه وأصحابه في لبنان الذي نريد، لبنان المميزات لا لبنان الامتيازات كما يزعمون. . .».

إن اقتراح الاتحادية، هو لانقاذ الوحدة اللبنانية لا تقسيماً للبنان، في نظرنا ونظر كل مدقق مخلص في الأمور الاجتماعية السياسية اللبنانية. «فالمشروع النموذج» الذي نقدم هو دولة لبنانية ديمقراطية لا طائفية اتحادية فدرالية او كونفدرالية، حسب الارادة الشعبية كما وحسب القابلية المحلية والظروف الخاصة المستحدثة على الساحة اللبنانية، ضمنها كانتونات او مقاطعات في الفدرالية ودويلات في الكونفدرالية. بعضها يتبع العلمنة والبعض الآخر يكتفي باللاطائفية السياسية والادارة مع قليل من الطائفية في رأس الهرم من اجل اعتراف بحق تاريخي واعطاء ضمانة سياسية لفئة الأقليات الخائفة الضعيفة بالنسبة للأكثرية العددية المخيفة في هذا الشرق، هذا مع التذكير دائماً ان لبنان هو اتحاد اقليات دوماً وابداً.

* * *

II ـ في المشروع الاتحادي النموذجي

أما ميزات هذا المشروع الاتحادي المزدوج (فدرالي وكونفدرالي) كما طرحناه على صفحات الجرائد منذ ١٩٧٥ بغية فتح حوار مسيرة توحيد لبنان، بعد إتباع النظام الأفضل والمقبول من الجميع، فهذه بعضها:

١ ـ إنقاذ لبنان بحدوده الطبيعية من الناقورة الى النهر الكبير ومن المتوسط الى السلسلة الشرقية، ووضع حد فيه للمزايدات في الوطنية واللبننة بين الجميع.

٢ ـ تمكين جميع الفئات ان تحقق ذاتها ضمن البيئة الخاصة والتفاعل الوطني.

٣ ـ وضع الأمانة الوطنية فوق كل الشبهات، إذ يمكن لكل قسم من لبنان ان يحافظ على ميزاته الخاصة دون الافتراء على الميزات اللبنانية الأصيلة، فيصبح لبنان مجمع ميزات لا مجموع امتيازات.

٤ ـ مماشاة المنطق التاريخي الذي يفرض علمياً تقديم الاتحادات على الوحدويات.

٥ ـ تثبيت الوحدة اللبنانية على انها حقيقة جغرافية تاريخية، وان الخطأ في الهيكلية هو خطأ في التجميع اكثر منه في طبيعة العناصر المكونة المجمعة.

٦ ـ إعلان لبنان كوحدة تاريخية لا كصيغة وليدة الانتداب الفرنسي كما يزعم متطرفو الفريقين.

٧ ـ انقاذ لبنان من التقسيم الذي هو بمثابة كارثة اقتصادية واجتماعية وسياسية على المدى الطويل.

٨ ـ الاعتراف بأن الوضع التاريخي الاجتماعي الجغرافي في لبنان هو واقع شرق اوسطي دون التنكر لميزاته اللبنانية الخاصة وسيادته المطلقة المعترف بها في العالم الغربي والعالم العربي.

٩ ـ إعطاء هذا العالم إمكانية البقاء على الايمان بأن لبنان منفتح على جميع التيارات الحضارية دون استثناء. يأخذ من الشرق ما هو جيد ومن الغرب ما هو أجود. هذا مع العلم ان تصغير لبنان هو إذلاله، وإذلاله هو الحكم على وجوده.. ولبنان هو كبير وصغير في آن واحد.

١٠ ـ تفادي العقبات والمزات الاستقلالية الاقليمية والانعزالية.

١١ ـ تجنب التناقضات التي يمكن ان تظهر في المجتمعات الصغيرة المحدودة المكبوتة.

١٢ ـ الحفاظ على لبنان الاتحادي في مهمته الكونية لأنه الصيغة المثلى لمجتمع متعدد القوميات والأثنيات والمعتقدات الدينية.

وبالتالي نقول في المشروع الفدرالي، وقد تركنا المشروع الكونفدرالي في هذا الاقتراح جانباً، للأسباب المذكورة اعلاه: ان فيه توطئة دستورية، تتضمن اعترافاً خطياً بلبنان وطناً اتحادياً فدرالياً دائماً، في كيان قائم بحد ذاته، وأزلياً غير مرحلي بحدوده الحاضرة، صاحب سيادة وطنية وميزة خاصة يصر على المحافظة عليها، وعضواً في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

إن النظام السياسي للاتحاد هو شبه رئاسي اتحادي برلماني ديمقراطي، ليس طائفياً سياسياً، يتوق الى العلمنة في بلد اتحاد اقليات ذات ثقافات متنوعة وقوميات مختلفة متعددة انصهرت كلها في بوتقة القومية اللبنانية.

الاتحاد الفدرالي اللبناني يضم أربع حاكميات او مقاطعات. نورد ذلك على سبيل المثل لا التحديد ليس إلا، أي أن كل شيء ما عدا الجوهر يبقى خاضعاً للتغيير والتبديل بعد درس وتمحيص وتدقيق. وعلى من يعارض بايجابية وموضوعية ان يأتينا بالبديل....

أ ـ مقاطعة جبل لبنان: عاصمتها ـ بعبدا أو عاليه أو بحمدون أو برمانا أو المتين أو غزير أو جبيل (الترجيح لبرمانا) وتضم محافظة جبل لبنان الحالية يضاف اليها قائمقاميات البترون والكورة والجبة والزاوية في الشمال وقائمقامية زحلة في البقاع وقائمقاميتا جزين ومرجعيون في الجنوب.

ب ـ مقاطعه لبنان الشمالي: عاصمتها: طرابلس. وتضم الباقي من محافظة لبنان الشمالي، يضاف اليه قائمقاميتا بعلبك والهرمل.

ج ـ مقاطعة لبنان الجنوبي: عاصمتها: صيدا او النبطية (الترجيح للنبطية). وتضم الباقي من محافظة لبنان الجنوبي يضاف اليه قائمقاميتا البقاع الغربي وحاصبيا.

د ـ مقاطعة بيروت: وهي ما تسمى ببيروت الكبرى. يحدها جسر كفرشيما جنوباً وبلدة الكحالة شرقاً فتشمل مطار بيروت الدولي والمرفأ وقصر الرئاسة من بعبدا ووزارة الدفاع ونهر الكلب شمالاً والبحر غرباً ـ عاصمتها: بيروت التي هي في الوقت ذاته عاصمة فدرالية للاتحاد اللبناني.

ان النظام شبه الرئاسي هو على مستوى الحاكمية والدولة. فيكون انتخاب الرئيس ونائبه والحاكم ونائبه في كل مقاطعة من الشعب مباشرة ولمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد اكثر من مرة. وصلاحيات كل منهما هي نفس صلاحيات الرئيس والحاكم في الولايات المتحدة الأميركية. اما سن المنتخب للرئيس والحكام فهو /٢١/ وسن المرشح /٤٥/.

وأما بخصوص طائفة رئيس الدولة الفدرالية فقد اجتمعت الأقليات اللبنانية ـ مع الاشارة دائماً الى ان لبنان هو اتحاد اقليات ـ واجمعت مقررة متفقة فيما بينها وحتى استتباب نظام العلمنة او التدويل على ان يكون رئيس الاتحاد الفدرالي اللبناني «مارونياً» وذلك ضماناً للأقليات المسيحية في سبيل تبديد مخاوفها ـ واعترافاً للأقدمية بين الطوائف الدينية في لبنان مع تحديد طائفة نائب الرئيس «بالمحمدية» للتوازن ولكن دون تحديد طائفية حكام المقاطعات ونوابهم.

إنّ نظام الاتحاد الفدرالي اللبناني يكفل حرية المعتقد والقول والعمل ضمن حدود المصلحتين الاقليمية والفدرالية كما يكفل حرية التنقل بين جميع المقاطعات دون حرية نقل قيد النفوس في الأحوال الشخصية والمشروط بالقوانين الاقليمية والفدرالية معاً.

أ ـ في النظام الهيكلي للمؤسسات الرسمية العامة

١ ـ في الحاكمية الأقليمية

ـ الغاء الطائفية السياسية في التمثيل الشعبي الاقليمي والادارة والقضاء والدرك ورجال الأمن الخ...

ـ لا طائفية في وزارة يؤلفها الحاكم الرئيس على مسؤوليته وهي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ فصل النيابة عن الوزارة. وفي حال تعيين احد النواب وزيراً تسقط عضويته حكماً ويحل الرديف مكانه طيلة مدة الولاية.

ـ مجلس تشريعي منتخب على اساس الدائرة المصغرة (٢-٤) وممثل لكل عشرة آلاف ناخب.

ـ مدة المجلس ثلاث سنوات للدورة النيابية الكاملة ومدة ستة اشهر لانتخاب رئاسة وهيئة المجلس.

ـ سن المنتخب /١٨/ والمرشح /٢٥/ سنة.

ـ حرية وحقوق المرأة السياسية كاملة في المقاطعات كما في الحكومة والمجالس الفدرالية.

٢ ـ في المجلس النيابي الفدرالي

ـ إلغاء الطائفية السياسية في التمثيل الشعبي الفدرالي والادارة الفدرالية والقضاء الفدرالي على جميع درجاته وذلك على اساس ممثل لكل خمسة عشر الف ناخب حسب الدائرة الصغرى ذاتها اي المتعلقة بانتخاب المجلس التمثيلي.

ـ لا يجوز الجميع بين التمثيل الشعبي الاقليمي والفدرالي.

ـ مدة المجلس التشريعي الفدرالي هي اربع سنوات للدورة النيابية الكاملة ودمة ستة اشهر لانتخاب رئاسة وهيئة المجلس.

ـ سن المنتخب ١٨ سنة والمرشح ٢٥ سنة.

ـ لا يجوز الجمع بين النيابة والوزارة. وفي حال تعيين احد النواب وزيراً تسقط نيابته حكماً ويحل محله الرديف في دائرته.

٣ ـ في مجلس الشيوخ الفدرالي

إعتماد الطائفية السياسية في مجلس الشيوخ على أساس المناصفة بين المحمديين والمسيحيين على ألّا يزيد عدد اعضاء المجلس المذكور على ستين عضواً، ينتخبهم الشعب مباشرة، ويكون مجموع المقاعد /٣٠/ للطوائف المسيحية و/ ٣٠/ للطوائف المحمدية.

أ ـ تجري انتخابات مجلس الشيوخ على أساس الدوائر الانتخابية الخاصة والطوائف المذهبية كما هو مبين في الخريطة وعلى ان يكون سن المنتخب /٢١/ على الأقل والمرشح /٤٥/.

ب ـ يمنع الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ وعضوية الوزارات الاقليمية والحكومة الفدرالية منعاً باتاً. وفي حال تعيين احد اعضاء مجلس الشيوخ في منصب وزاري اقليمي او فدرالي تسقط عضويته في هذا المجلس حكماً ويصار الى اجراء انتخابات فرعية في مقاطعته.

ج ـ ان مدة الدورة هي ست سنوات يسقط ثلثها كل سنتين، وأن مدة الرئاسة وهيئة المجلس هي لسنتين فقط.

د ـ ان الأكثرية في مجلس الشيوخ مزدوجة، فهي توجب اكثرية الكتلة المسيحية والكتلة المحمدية اي /٣٢/ صوتاً منها /١٦/ في كل كتلة.

٤ ـ في المجلس المهني الاقتصادي والاجتماعي الفدرالي.

انه منتخب من الفئات المهنية والاقتصادية والاجتماعية من جميع البلاد دون تحديد للسن او للطائفة وله الصفة الاستشارية في التشريعات العائدة اليه.

٥ ـ في الحكومة الفدرالية

يؤلفها رئيس الدولة الفدرالية على مسؤوليته دون اعتبار طائفي او اقليمي متوخياً الكفاءة في الأعضاء والمصلحة اللبنانية العامة، هذا بعد موافقة مجلس الشيوخ ـ اي نظام الولايات المتحدة الأميركية.

وأما في الصلاحيات، فنقول:

أ ـ في الصلاحيات العامة لمجلس التمثيل الشعبي الفدرالي: ان القوانين والصلاحيات الفدرالية تحدد حصراً خلاف القوانين الاقليمية فهي التي تتعلق مبدئياً:

١ ـ بالمؤسسات الفدرالية من ادارة وقضاء وجيش.
٢ ـ بالسياسة الخارجية والدفاع الوطني واجهزة الأمن الوطني الفدرالي.
٣ ـ بتطوير الموارد البشرية ـ التربية والصحة وشؤون العمل والضمان ومختلف الخدمات الاجتماعية مع أخذ بعين الاعتبار توصيات مجالس المقاطعات الاقليمية.
٤ ـ بتحديد إقامة جميع الأجانب وشؤون الجنسية والهجرة وحق اللجوء.
٥ ـ بالقضايا المالية والجمركية والاقتصاد الوطني والنقل الدولي والمواصلات وتطوير الموارد الطبيعية.
٦ ـ بالأحوال الشخصية بما يتعلق باعتماد قانون مدني لبناني غير الزامي في المقاطعات الأربع على ان تترك الحرية لكل مقاطعة في جعل هذا القانون الزامياً واتخاذ ما يناسب من الاجراءات للوصول الى العلمنة الكاملة في المستقبل، هذا والغاء الطائفة على الهوية مع الاحتفاظ بها في القيود الرسمية فقط من اجل مجلس الشيوخ.
ب ـ في الصلاحيات الخاصة بمجلس الشيوخ
١ ـ مراقبة دستورية القوانين واقتراح أو تبني اقتراح تعديل الدستور بأكثرية ٧٥٪ على ان توافق المجالس الشعبية بأكثرية الثلثين في ثلاث مقاطعات على الاقل وذلك خلال مدة ستة كاملة بعد موافقة مجلس الشيوخ.
٢ ـ انتخاب محكمة عليا من بين أعضائه لمحاكمة رئيس الجمهورية الاتحادية ورئيس وأعضاء الحكومة الفدرالية بالنسبة للخيانة العظمى والخطأ الفادح.
٣ ـ اقرار حالة الحرب ووضع حد لها.
٤ ـ الموافقة على جميع المعاهدات الدولية قبل ان تصبح نافذة، وكذلك على الغاء هذه المعاهدات، هذا بالاضافة الى اعلان الحياد الدولي الذي يفترض أكثرية ٧٥٪ من مجموع أعضاء المجلس المذكور دون اعتبار للكتل الطائفية أي / ٤٥/ صوتاً.

أما باقي الصلاحيات غير الملحوظة فهي عائدة للسلطة التمثيلية التشريعية الأخرى. وأما في الادارة، فيجب اعتماد الكفاءة في جميع الدرجات والغاء طائفة الوظيفة مع إقرار حرية القضاء على أساس التمسك بمبدأ استقلال وتعاون جميع سلطات الحكم الاقليمية والفدرالية. هذا بالاضافة الى انشاء المحكمة الفدرالية على النمط نفسه وبالشروط ذاتها. وفي الجيش يجب اعتماد الكفاءة في جميع الدرجات وإلغاء الطائفية على أن تكون للجيش السلطة القيادية في الأمور العسكرية الهامة أي قائد الجيش يعاونه مجلس قيادة دون أي اعتبار طائفي.

ج ـ في النظام الإقتصادي الإجتماعي الثقافي:
إن النظام الاقتصادي الاجتماعي الثقافي للدولة اللبنانية الاتحادية يفرض من جملة ما يفرض:
١ ـ إقرار مبدأ النظام الاقتصادي الحر المراقب مع محاربة الاحتكار على جميع المستويات
٢ ـ توفير العدالة الإجتماعية والمساواة في الحظ والفرص والحقوق والواجبات لجميع اللبنانيين.

٣ ـ تطبيق برنامج وطني موحد للتربية والثقافة تحت إشراف الحكومة الفدرالية مع مراعاة توصيات حكومات ومجالس المقاطعات لا سيما بما يتعلق بالتميزات الخاصة الناتجة عن التعددية الحضارية.
٤ ـ إنشاء المؤسسات الوطنية والخدمات الاجتماعية الآيلة الى رفع مستوى الرفاهية لجميع اللبنانيين تحت اشراف الحكومة الفدرالية، وتشمل هذه الخدمات التعليم المجاني وكذلك تطوير الخدمات في مجالات الصحة العامة والضمان الاجتماعي في مختلف حقوله.

ـ إن الوحدة العقلانية بالنسبة للبنان ـ والحال ما ذكر، هي الوحدة الاتحادية التي تحافظ على المميزات دون الامتيازات وعلى التعددية دون التباينية، وتصون وحدة الأرض في أجزائها وأرجائها، ووحدة الشعب في حضاراته المتنوعة المتجددة وفي لغاته المتكاملة المتعددة. وما وجود الطوائف الدينية الحضارية المتآلفة المتحالفة إلا ذخراً كبيراً للبنان لا عبئاً ثقيلاً عليه، فيصبح وطن الأرز بما تقدم جامعة حضارية متقاربة، لها صفة استكمالية غير انفصالية، لا مجموعة تيارات متضاربة تهدد في كل وقت مصيره وكيانه في تهديد أمنه واستقراره في صلب وجوده.

لقد فشلت الصيغة المبنية على الوحدة السياسية ظاهراً وعلى الوحدة الاتحادية الطائفية واقعاً وهي صيغة ١٩٤٣. فالوحدة السياسية التي يبشرون بها في لبنان اليوم لا تصلح إلا في ظل نظام علمنة شاملة كاملة توحد الولاء قبل الأجزاء والقلوب قبل الجيوب، وتوحد خصوصاً قوانين الأحوال الشخصية لأنها من القوانين الأساسية التكوينية للمجتمع الوطني. فتزيل بذلك الفروقات في الحقوق والواجبات لأن إلغاء السياسية دون العلمنة هو كالحياكة على النول في عهد المكننة.

* * *

III ـ الاتحادية (الفدرالية) اللبنانية مرحلة من مراحل بناء الوطن اللبناني وهيكلية الاستقرار فيه:

هذا إذا استبعدت الكونفدرالية في الوقت الحاضر كما سبق وأسلفنا خوفاً من خطر التقسيم الذي أصبح واقعاً ويا للأسف بعد ست سنوات حرب تقتيل وتعذيب وتدمير... فلا يسعنا ونحن على عتبة سنة ١٩٨١ الا أن نأخذ بعين الاعتبار الأمور الأساسية الملحة التالية:

١ ـ إن إقرار مبدأ الاتحادية في لبنان من قبل جميع الأطراف اللبنانية المخلصة وهي اليوم في وضع بحث عن صيغة إتحادية ملائمة للأوضاع اللبنانية الأصيلة تاريخياً وأمنياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً لا بد منه. إنها إتحادية طارئة بعد أزمة دامية، لم تنته بعد وقد أدت إلى التقسيم الفعلي على الأرض ولكنها لا تكفي إذ لا تفي بالمطلوب طالما ان هذا المطلوب يفرض في الواقع:

أ ـ حكم مركزي قوي يثبت عزائم الأطراف من دويلات أو كونتونات أو محافظات، لا يضعفها...

ب ـ حكم مركزي منصف يزيل عقدتي الحيف والخوف عند جميع المواطنين أفراداً وجماعات وطوائف اجتماعية دينية، لا يزيدها...

ج ـ حكم مركزي جامع يقف على التيارات على أنواعها مشرفاً عليها. فيوحد جهودها أو يحيد أضدادها أو يحدّ من جموحها أو يصعدها. فهو الحكم لمعرفة الظواهر والخلفيات. إنه الحكم الذي يقيِّم العلاقات في الاعتبارات كل الاعتبارات، لا المحكوم بتلك الاعتبارات وفقاً لما نحن عليه اليوم.

ولكن من أين المجيء بهذا الحكم المركزي القوي بعد كل الذي حصل على الأرض اللبنانية، والحكم اللبناني اليوم ان في بعبدا، أو في الفياضية سياسياً كان أم عسكرياً، هو في مهب الريح يتصدى للأنواء من كل حدب وصوب دون جدوى ولا أمان حتى الآن؟... الغرب في ترقب، والعرب في تقلب، وإسرائيل في تأهب، ومصالح الفئات اللبنانية الخاصة في تضارب مع المصلحة اللبنانية العليا، والجو في تكهرب والخلاص على الله...

* * *

IV ـ التحييد الدولي على الطريقة النمساوية على الأقل وباعتراف العرب وإسرائيل بها هو الحل.

إننا بحاجة إلى اتحادية نمساوية لا إتحادية سويسرية مع كل ما ينبع من مستلزمات لهذا الواقع لا سيما لجهة التحييد الدولي للبنان.

فلا مجال للبحث هنا في أمر عروبة لبنان مثلاً حتى لا نفسح مجالاً للأخذ والرد إذ يحمل الخلاف القائم تعمقاً أكبر وتصعيداً أخطر وتشعباً أكثر ونحن بغنى عن كل هذه الأمور في هذه الظروف العصيبة، لننطلق من واقع لا جدل فيه ألا وهو ان لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، كما انه، ومن مواقفه المتواصلة المتكاملة حتى اليوم، لا يزال يؤمن بجامعة باتت تتمزق كتلاً لتفشل تنسيقاً، فتتمحور للتناحر لا للحوار بين العربان.

أما قضى العرب على جامعتهم الاسمية على الأقل بتشرذمهم المخجل المحزن حتى الآن؟ وقمة «عمان» الأخيرة، القمة الحادية عشرة، هي عنوان هذا التشرذم بالذات. لقد أصبح لبنان والحال ما تقدم، بحل منطقي من الالتزام بمحاور العرب وجهلهم ومنازعاتهم دون التنكر أصلاً لوضعه في العالم العربي وهو الباقي على مبادئه والصامد في وجه التيارات رغم كل الاعتبارات. انه بحاجة أكثر وأكثر من أي وقت مضى لضمان كيانه من جيرانه كل جيرانه دون تفريق.

لقد أردنا التحييد اللبناني على الطريقة النمساوية لا السويسرية لأن في ذلك ضماناً إيجابياً من الخارج قبل الداخل ولكنا نعلم ان مصيبتنا الكبرى في هذا البلد اللبناني، هي من تدخل الخارج في الداخل.

وإنه، لما كان الحياد السويسري يحمي مبدئياً نفسه بنفسه على ممر السنين، حيث أن السويسري الألماني يحمي حياد سويسرا من ألمانيا والسويسري الايطالي يفعل ذلك من إيطاليا والسويسري الفرنسي من فرنسا، فهكذا أصبح التحييد في سويسرا حياداً تاريخياً ذاتياً مشهوراً، ويصعب على لبنان الاتكال على مثل تلك الحماية المطلقة الذاتية في الوقت الحاضر.

أما الحياد النمساوي فحمايته هي بضمان الدولتين الكبيرتين: أميركا والاتحاد السوفياتي.

بل نقول أكثر من ذلك إذ نريد تحييداً للبنان على الطريقة اللبنانية بمعنى أننا نبغي بالاضافة إلى الضمان المزدوج من الجبارين والآنف الذكر، نريد ضماناً مثلثاً أي باضافة ضمان المجموعة الأوروبية على ما تقدم هذا مع موافقة العرب

واسرائيل على هذا الضمان دفعاً لكل زيادة أو نقصان في التوازن الدولي على ساحة الشرق الأوسط خاصة.

إن الأمر جدي وسهل في الواقع نظرياً إذ يكفي أن يطالب الحكم في لبنان ـ نعم الحكم ـ المراجع الدولية المختصة بذلك ـ وهو المكفى بالشرعية ـ فيمكن عندئذ لهيئة الأمم المتحدة فرض مثل هذا التحييد على دول المواجهة عند العرب وهم ثلاثة: مصر والتي هي في حالة صلح مع اسرائيل والأردن والذي هو في وضع مواجهة سياسية مع سوريا والعكس بالعكس، كما وفرض هذا التحييد على اسرائيل نفسها إذا كانت تبغي حقاً ضماناً لحدودها وأمنها، كما تدعي لا توسعاً إقليمياً صهيونياً كما يقال...

أما كفانا من الاعتبارات العاطفية عند معشر العرب ما كفانا، وكل منهم يسعى لمصلحته الخاصة ما عدا لبنان الشقيق الصغير وارث المصاعب والتعتير. لقد كان من حق لبنان أن يخذل الجامعة العربية منذ وقفتها المعادية منه وخذلها له أكثر من مرة، بدءاً بسنة ١٩٥٨ حتى اليوم، فلم يفعل، حرصاً منه على أخوة من طرف واحد ووفاء وإخلاصاً من جهة واحدة.

إن لبنان ـ الدولة العربية إذا شئتم تسميتها هكذا ـ حتى لا ندخل في جدل بيزنطي مع القائمين على الشرعية بهذا الصدد، يبقى على موقفه من إسرائيل في حالة التحييد، هذا فضلاً عن حالة الهدنة مع دولة اسرائيل وحالة الحياد بالنسبة للأشقاء العرب أو الاخياف في خلافاتهم فيما بينهم واختلافهم على سياسة عربية موحدة. فلا هو صالح اسرائيل كمصر مثلاً ولا هدد شقيقاً كما فعل الأردن وسوريا في موقفهما المعادي المخزي من بعضهما، وموقف أحدهما المعادي صراحة من دولة العراق الفرعية في حربها مع ايران الفارسية.

فالتحييد اللبناني على الطريقة اللبنانية أو النمساوية على الأقل هو الضمانة الوحيدة لتحييد لبنان بالنسبة للعرب واسرائيل على السواء، انه الضمانة الرئيسية لكيانه هذا فضلاً عن أنه الضمانة الأساسية لبقائه محايداً في معترك المحاور العربية المتعددة المتزايدة، ومحايداً في الخلاف الاسرائيلي العربي المزمن المتطور. اما تنكره أخيراً في المؤتمرات العربية لمصر الشقيقة الكبرى وللأردن الشقيق الرفيق وللعراق الشقيق الصديق وللسعودية الشقيقة المحبة وللكويت الصديقة المعطاء وغيرهم من الأشقاء الأحباء الكرماء، فكان من أجل التزامه قسراً بموقف سوريا الشقيقة الصديقة أحياناً ولكنها الجارة الى الأبد.

ان التزام لبنان بما يفرق العرب لا بما يجمعهم مخالف لمبادئه وشرعة الجامعة العربية، اما خرج الحكم اللبناني بمقاطعة «قمة عمّان» عن السياسة الخارجية التي انتهجها منذ عام ١٩٤٣ والتي عبّر عنها وزير الخارجية اللبناني السابق فيليب تقلا عندما قال: «إن لبنان مع الدول العربية عندما تتفق وعلى الحياد عندما تختلف»؟ وأي حياد للبنان يا ترى هو أفضل من الحياد على الطريقة النمساوية؟ وأي خلاف هو أخطر من الذي أصاب العرب عقب قمة عمّان؟ والتحييد في مثله وضع افضل عقلانياً ومنطقياً وعاطفياً وانسانياً وسياسياً له وللعرب من أي موقف آخر انه من صنع ميثاق جامعة الدول العربية بالذات عند نشأتها والتي باتت تجمع الأضداد اليوم من أهل الضاد لتفريق العرب لا لتوحيدهم، حيث أصبحت الجامعة العربية بالتالي اسماً لغير مسمّى ولبنان لم يساهم يوماً في فشلها بل كان ـ نردد ذلك بحق ـ أول من تأسف وخجل من هذا الفشل.

لقد ورد في مقال عنوانه «واعرباه» بقلم نشأت التغلبي في مجلة «الحوادث» عدد /١٢٥٧/ عقب مؤتمر «عمان» أخيراً فكتب بالحرف:

«إن الذي كان متوقعاً حدث، لكن الذي حدث كان أسوأ مما كان متوقعاً. فانفجار القمة العربية وقع فعلاً...

«... أسوأ ما في الانفجار الذي حدث كانت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين. فدول الصمود والتصدي وصفت المجتمعين في «عمان» بأنهم «عرب الأميركيين» ووصمتهم بالتآمر والخيانة... وبعض هؤلاء المجتمعين وصف كتلة الصمود والتصدي بأنهم «عرب السوفيات» وكأن المجال لم يعد متسعاً لوصف العرب بأنهم «عرب العرب».

ثم استطرد في مقاله مؤكداً (ولكن دون جرأة التأكيد بأن جميع العرب مسؤولون عن هذه الكارثة العربية بحق ما عدا لبنان): «... وبعدما ارتكزت المبادرة الأوروبية على «وحدة العالم العربي»، اكتشف العالم ان لا وحدة بقيت وحدة ولا التضامن بقي تضامناً.. وإن كل شيء قد تفتت وتناثر. وأصبحت الحاجة ملحة الى مصباح «ديوجين» للبحث عن شظايا التضامن حتى ولو كان في أدنى مستوياته. بل إن بعض المحللين السياسيين الفرنسيين لم يخفِ أساه مما حصل فاختصر كل شيء بقوله: «إسمحوا لنا بأن نقول إننا مشفقون عليكم... فأنتم تفعلون بأنفسكم أكثر مما تفعل إسرائيل بكم..

ألا فليسمح لنا العرب بدورنا أكانوا «عرب الأميركان» أو «عرب السوفيات» أو «عرب العرب» إذا كان هناك بقية باقية من هؤلاء بعد مؤتمر «عمان» الذي كشف النقاب عن الحقيقة العربية أن نتمسك أكثر من أي وقت كان «بالتحييد»... لقد أردناه على الطريقة النمساوية عن قصد معززة بالطريقة اللبنانية. وكلنا على ثقة بأن فيه مصلحة كبرى للبنان أولاً ومصلحة ثانية لـ«عرب العرب».

ولربما لأصبح «لبنان العربي الوحيد» كما أورد ميشال أبو جودة في عنوان إفتتاحياته في «النهار» العدد / ١٤٤٢٩/ والقائل بالحرف:

«الواقع أن لبنان يكاد يكون العربي الوحيد. وعلى صعيد الاتهامات يمكن القول أن لبنان وحده يستطيع أن يقول أنه لا هو أميركي ولا هو روسي ولا هو اسرائيلي. فقد قاطع «عرب أميركا» أسوة بسوريا والآخرين وكأنه أقوى من كل الحاضرين من كل الغائبين ولا يبالي بالعواقب. إلا أنه في نظرة أقرب إلى الواقع، وخصوصاً في نظرة أقرب إلى أميركا وروسيا وإسرائيل، يمكن القول إنه إذا كان من السهل توجيه الاتهامات الى الأصناف الثلاثة من العرب لا يسهل إثبات هذه الاتهامات. فلا أميركا تنفذ ما يريده «عرب أميركا» ولا روسيا تنفذ ما يريده «عرب الروس» ولا إسرائيل تنفذ ما يريده «عرب اسرائيل» فنسبة هذه الأصناف الثلاثة من العرب إلى هذه الجهات الدولية الثلاث يرتدي طابع التبسيط أو بالتحديد طابع الاتهامات السهلة. لذلك كان ولا يزال الصنف العربي الرابع - وهو لبنان وبكل تواضع، وبكل ما هو عليه في كارثته أقرب الأصناف العربية الى الواقع الدولي فلا هو مبالغ في اعتماده على الولايات المتحدة كـ«عرب أميركا» ولا هو مثالي في نظرته الى الاتحاد السوفياتي كـ«عرب الروس» ولا هو مقامر في جيرته لاسرائيل كـ«عرب اسرائيل»».

وخلاصة الاقتراح الحل لجهة صيغة «لبنان الغد» نقول: وبما أن السياسة هي فن إدارة التناقضات والخلافات، لذلك رأينا من واجبنا أن نعرض ما من شأنه تعطيل مراكز التناقضات والخلافات في لبنان طالما أن طبيعتها هي أساساً رهينة علاقة سلطة وحكم كما سبق وأسلفنا. فالمشروع الفدرالي يؤمن شخصية لبنان المميزة كوطن الانسان صاحب الرسالة الحضارية الأممية التعددية في الوحدة والتكاملية في الهوية، هذا فضلاً عن الكونفدرالية التي تحافظ على الشخصية اللبنانية التاريخية محافظة تامة دون تقاعس أو تناقض ولكن مع تحفظ كبير لجهة خطر التقسيم.

إن لبنان كما قلنا ونكرر هو لجميع اللبنانيين دون استثناء ولا فضل للبناني على لبناني آخر إلا بالمواطنية الصالحة. فنضع إذاً على محك الحسنات والسيئات ما هو أربح وأفضل وأضمن للبنان لأن لا عذر لنا بعد اليوم في مأساة كالتي عشنا حتى ولا بخلاف في الجوهر.

وفيما نرى أن في الرجوع الى «الصيغة» القديمة صيغة ١٩٤٣، هو تكريس قطعي للطائفية وتدعيم لليسار المخرب والحياد الداخلي المضر والاقطاعية المجرمة، فانه الى كل ذلك نوع من التحدي للانتفاضة الدموية والنهضة الشعبية والأمثولة الثورية والبطولة اللبنانية. كما وأن التقسيم هو على عتبة تدعيم وحدة عاطفية دون إتحاد مصيري، لأن البناء يوجب هندسة وحجارة ومواد متينة. فالويل ثم الويل إذا كانت الهندسة خاطئة أو الحجارة غير متناسبة والمواد عديمة الحيوية.

لنكن واقعيين في لبنان، ولو لمرة واحدة، ولننظر هذه المرة الى مصلحة اللبناني دون سواها نظرة شمولية وطنية غير فئوية، ولنطالب بالتحييد الدولي بعد تثبت النظام الاتحادي وذلك على الطريقة اللبنانية أي دون التعرض إلى شخصية لبنان - الدولة الاتحادية - في انتمائه القومي والتاريخي، أو لنقل بالتحييد على الطريقة النمساوية على الأقل تدعيماً لاتحادية لبنانية تقوى في التحييد فتنتصر وتتطور.

أجل إننا نطالب من أجل حل للأزمة اللبنانية بتحييد لبنان تجاه الصراعات الشرق أوسطية والخلافات العربية والمناظرات العقائدية والمداخلات الدولية والتي جعلت كلها من هذا البلد المنكود الحظ حلبة صراع بدل أن تبقيه كما كان ملجأ أحرار لا مرتع لاجئين.

لقد مات الشهداء الأبطال ليحيا لبنان بلد الرؤية التعددية والرسالة الانسانية الحضارية. فاما أن يكون لبنان بلد الحرية دون مساومة، وبلد المساومة بدون لقر، وبلد الأخوة بغير تحفظ وحذر، أو لا يكون. والسلام لمن أراد السلام واهتدى به وعمل له من أجل كينونته وديمومة لبنان.

حلم لبنان الغد

في بحثنا المتفائل جداً عن مشروع «حل كامل لمثلث الأزمة السياسية اللبنانية» على الأصعدة الدولية والشرق اوسطية والمحلية، حلمنا بفردوس حقيقي على الأرض اسمه لبنان. هذا البلد الذي تعمد في شهادة الدم سنوات عدّة، وذاق عذاب الاعتداءات والإضطهادات قروناً عديدة، وهو العائش في خطر دائم منذ القدم، كان لا بد لنا من الحلم بالمستحيلات في التمنيات والامكانات ظاهرا، وهو الحل المثالي بنظرنا والآتي من الخارج بغير ارادتنا رغم انه يهدف لبناء لبناننا الغالي بناء متيناً في جو سلام ووئام، محققاً الآمال كل الآمال... نقولها للذكرى وللتاريخ ربما، متذكرين بدورنا ان بوسع حبة الخردل من الايمان ان تنقل الجبل من مكان الى مكان في عالم «ما اضيق العيش - فيه - لولا فسحة الأمل»...

مشروع حلم رحبت به مؤسسة علمية اوروبية فوضعته قيد الدرس في اطار تحسين اوضاع هيئة الأمم المتحدة التي

تبدو اليوم اكثر من اي وقت آخر في طريق تشييع مجتمع الأمم. فأزمتها الحادة مع المشكلة العربية ـ الاسرائيلية بنوع خاص، تبقى شبيهة بتلك الأزمة التي طغت على جامعة الأمم بمناسبة الحرب الايطالية ـ الأثيوبية عشية الحرب العالمية الثانية.
ولكن يبقى من الضروري للجميع، افراداً وجماعات ودولاً، بغية الحفاظ على السلام العالمي، العمل بانسجام وانتظام من خلال تخطيط مقرر مسبقاً، كي يتمكن العالم من انقاذ هيئة الأمم المتحدة، في وقت اصبحت قراراتها ضعيفة كأحكامها، لأنها اصبحت بالتحديد ثمار جو دولي غير صحيح، حيث ان الرقابات تحولت الى ارادات معينة، والاحلام الى وقائع.
ان قصر «البلور» في «منهاتن» ليس ما يمكنه من ان يلزم احداً باحترام قراراته وباستماع صوته. فكان جوابنا جريئاً وهو ان اقتراحاً ربما فريداً في نوعه، ولكنه قيم بنظرنا، يفرض ذاته في العالم المترجرج اليوم بموقف مزدوج من مجمع الأمم الا وهو:

نقل المركز الرئيسي للأمم المتحدة الى لبنان

فبعد حفظ المشروع المذكور للدرس من ضمن برنامج مؤسسة علمية مشهورة للدراسات والابحاث ونشره في الصحف الأوروبية والمحلية (ريفو دي ليبان) دون اسم صاحبه، رأينا من واجبنا لعدة اشهر ان نميط اللثام عنه وان نتكلم بصدده بالاذاعة (صوت لبنان) في حلقة تتعلق «بعلم الحروب» Polemologie، على امل الاستفادة منه دولياً ولبنانياً. وكنا قد اعتبرناه بحق، ومنذ لحظة التفكير به، «الحل الحلم» للبنان المستقبل. هذا مع الاشارة طبعاً الى انه رغم صدوره عن فكر لبناني، فانه في مرحلة التنفيذ من صنع اياد ومخططات غير لبنانية، يطال باعها المؤسسات الدولية على أعلى المستويات.
طبعاً ليس اقتراحنا مطروحاً في الأمس واليوم بنية الهواية، ولا بنية العدائية للآخرين، لأن المعطيات التي سنجهد في ابرازها لاحقاً ولو عرضاً في هذه الدراسة، انما هي لنؤكد الاقتراح ونثبته بموضوعية وجدية بعد تحليل وتدقيق.
علماً، ان بحثنا سيكون بروح ايجابي لا يصطدم واية مصلحة قومية في العالم ودون التعرض للمصلحة الدولية، حيث اننا نرى في النهاية تحقيق جميع هذه المصالح، من خلال هذا الاقتراح الغريب العجيب عند اول وهلة، موضوع البحث الذي هو ايضاً من اجل تسوية مناسبة وكاملة للمشكلة المطروحة. اذ ان لبنان هو المرشح بديلاً «لمنهاتن» وقد سبق لنا لعدة سنوات خلت ان تحدثنا عنه في تصريح صحفي لنا لجريدة «التايمس» الاوسترالية وذلك ابان مرورنا «بسدني» سنة ١٩٧٨ لتنشر بالصفحة الأولى.
لا بد لنا اذاً ونحن بصدد تقديم «الحل ـ الحلم» اكتمالاً لدراستنا التي بدأنا فيها بالبحث في مراحل الحوار من اجل الوفاق، بيّنا فيه الحل الممكن والمتعلق «بالتحييد الايجابي» بعد «الاتحاد الفدرالي» من ان نمر ولو عابراً ونحن بصدد التأمل في الحلم المذكور «للأزمة الدولية» في القسم الأول من بحثنا و«بالأزمة الشرق اوسطية» في القسم الثاني و«الأزمة اللبنانية» في القسم الثالث، هذا مع الاشارة والتأكيد، بالمناسبة، على ان الأزمة اللبنانية بالاضافة الى تعقيداتها الداخلية قد ورثت الكثير من مصاعب الأزمتين: الدولية والشرق اوسطية...

* * *

القسم الأول

حل للأزمة الدولية

خروجاً على مظهر الاقليمية بشكلها الجلي، ليس من الصعب الكشف في النهاية ان هيئة الأمم المتحدة بوجودها على أرض الولايات المتحدة الأميركية ليست حالياً في وضع يمكنها من تسهيل الأمور كيما تسوى المشكلات الدولية التي تتزايد من يوم الى آخر. فمن قضية فيتنام حتى قضية كوبا، واخيراً قضية ايران مروراً بأنغولا وأفغانستان وبغيرها من النقاط الساخنة في العالم كانت الأمم المتحدة تتواجد على ارض بلد فريق في النزاع، ولهذا نرى ا. انتقالها بـ ناه الأراضي اللبنانية، هو امر له مميزاته بالنسبة لنا، اذ انه بصورة طبيعية ودقيقة يقلل من جميع العثرات التي نعيها بنا
وهذا يعني بعد جولة افق، ودائماً دون اهمال البحث بأتم موضوعية وإيجاز قدر الممكن، ان هكذا موقف له تأثير على مجمع الأمم المتحدة عامة وعلى عدد معين من الدول الاعضاء في الهيئة الدولية وبصورة خاصة المعنية منها مباشرة بالموضوع.
وانه لبروح منهج «ديكارتي» يفرض ذاته في مثل هذا البحث، نجد انفسنا في التزام خلقي في ان نحاول تصنيف هذه الدول كما يلي:

I ـ الدولتان الكبريان

١ ـ الولايات المتحدة الأميركية

بلد على أرضه تركزت في الوقت الراهن مؤسسة الأمم المتحدة.

أ ـ ننوه بدءاً بانه بعد نمو العدد، وتأثير بلدان العالم الثالث، بات التمسك بالوضعية القائمة للأمم المتحدة بالنسبة لمركز اقامتها.

١) لا يفيد السياسة الأميركية بشيء اطلاقاً، حيث ان فعاليات الأمم المتحدة تضيع يوماً بعد يوم في متاهات السياسة.

٢) وإذا كان هناك من ازعاج للأمن الأميركي، فهو ازعاج لا قيمة له ان قيس بالفائدة السياحية والمالية المجناة او غيرها.

وننظر هنا الى عدم كفاءة اميركية امام التصعيد المحموم والحاد لعدوانية سياسية تنال الكثير من البلدان في الأمم المتحدة. وهي عنف مدعَّم غالباً بارهاب قاسٍ وخطير.

فالتخلص من هكذا مجموعة من الديبلوماسيين ومرافقيهم الأغراب القديرين التي يتوجب السهر عليها، وان كان ٢٤ على ٢٤ ساعة، والعدو الأكبر يبقى كرهها للسياسة الاميركية التقليدية. علماً ان هذه الحماية قد انحسرت الى ٤٠٪ بسبب اهتمامات الـ اف. بي. اي. ونشاطات الـ سي. اي. اي الأخرى.

ب ـ ونذكر ايضاً، ان نقل المركز الى لبنان كما نوهنا آنفاً، انما هو عملية دولية بدافع نشأة هذا البلد الشمولي، الحر بطبيعته، والديمقراطي الهدف، لا يمكن ان يلقى فيتو اميركياً انما العكس هو المنتظر طبيعياً. وكل شيء يحمل على الاعتقاد اننا نجد في لبنان بريق الأمل والسلام والحرية في العالم رغم ازمة السنوات الخمس الدموية ومضاعفاتها الخطيرة. مع التذكر دائماً ان هذه الأزمة، جوهرياً، خاضعة في الأساس لعدم اتزان في التعايش بين شعوب امة واحدة، وهو عدم اتزان متأتٍ بسبب الضغوط والمداخلات التي ترشحها الدول المجاورة الحاصلة مبدئياً على الضوء الأخضر المعطى لها من قبل القوتين الكبريين في محاولة لتسوية مشكلة ما، فتخلق بذلك مشكلة اخرى ليست اقل من القضية العالقة.

٢ ـ الاتحاد السوفياتي

وهو الدولة الاخرى الكبرى في الازمنة الحاضرة، التي ترغب طبيعياً في ان ترى مركز هيئة الأمم المتحدة:

أ ـ يبتعد عن الأرض الاميركية، بسبب منافستها للولايات المتحدة الاميركية في سياسة الانتشار، وهي تشكل معها البلدين صاحبي القوى المميزة على كل صعيد من القوة العسكرية المتطورة جداً حتى النووية منها، التي يمسكان بها في الوقت الراهن. كل منهما يتابع العمل دائماً على تأمين اشعاعه الايديولوجي والسياسي في كل مكان وبأي ثمن كان.

ب ـ وكون لبنان من حيث المبدأ ليس خصماً لأحد، فتمركز هيئة الأمم فيه لا يمكن ان يلقى الفيتو السوفياتي، وفي حساب السوفيات عطف شرقي معين من حيث ازدواجية الميل الديني بارضاء الكنيسة الأثوذكسية، الكنيسة القومية التقليدية الروسية بصورة اخص، جبار يرضي اليسار في العالم ظرفياً في شعوره القومي. ان للعالم اكثر من دليل على ذلك كما هو معروف ومبينٌ في تتبع الدعاية السوفياتية. وقد ايد ذلك، حديث قيّم جرى عرضاً بين «دوشكين» والدكتور فؤاد افرام البستاني ابان سنة ١٩٦٧ باعتراف هذا الأخير الذي اكده شخصياً لنا بمناسبة حديثنا الاذاعي الآنف الذكر.

II ـ الفاتيكان او قوة الروح

وهو يبقى قوة عالمية كبرى بسبب قوته الروحية، يؤثر على القادة بين الشعوب وعلى القوى بين الأمم. ان للبنان «الصغير جداً والكبير جداً» في نظر الفاتيكان الأهمية المميزة بسبب التعايش في وطن الأرز بصيغة مثلى بين مختلف الطوائف الاجتماعية والدينية والأثنيات الأكثر تنوعاً، المتواجدة على ارض واحدة.

اليس كل حساب يجعل من هذا البلد ما نسميه «التسامح في الفروقات»؟

فالفاتيكان عدا ارتضائه فقط، بأن يسمح في هكذا تغيير لمركز الأمم، لا يمكنه الا ان يدعم هكذا انتقال للمركز، لصالح بلد يأخذ من الغرب ما عنده من حسنات ومن الشرق ما عنده من فضائل، كما كانت العاصمة الروحية في عديد المرات تعلن عنه مرتكزة على مبررات صحيحة.

III ـ الدول الكبرى الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن

أ ـ الصين

وهي مركز آخر لليسار الدولي، وان هي على غير توافق مع الاتحاد السوفياتي، فلا يمكنها تغيير قيمة اختيار المركز، وهذا يعني ان بلداً صغيراً يمكنه بنظر الصين ان يعطي ضمانة كبرى للحياد وللايجابية الضروريتين في هكذا عملية نقل للمركز.

ونعترف بالمناسبة ان «نداءنا» الى الصين الشخصي العفوي إبان تشرين الأول سنة ١٩٧٨ اي في اشد ايام المحنة اللبنانية خطراً نداء كان له اصداء ايجابية في نتيجة التصويت بمجلس الأمن وذلك خلافاً للعوائد الصينية المتبعة آنذاك.

ب ـ فرنسا وبريطانيا العظمى

دولتا المجلس الاوروبي بين الدول الخمس في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، انما يدعمان الانتقال المذكور الى الأرض اللبنانية لأكثر من دافع تاريخي، ومن سبب نفساني ـ اجتماعي ولغوي خاصة، اذ ليس عندهما اي مبرر لابداء اقل «فيتو» في هذا الموضوع. وفي رأينا المتواضع ان البلدين سيكونان شغوفين بأن يريا لبنان الذي عرفاه عن كثب، يصبح في النهاية ارض المؤسسة الدولية، مركزاً يتمنون رؤيته يزدهر عبر مدرستهم الدهرية للسياسة الأوروبية والانسانية في الشرق الأوسط.

IV ـ بعض بلدان مجلس اوروبا

وهي بلدان تبقى على تجاور اقليمي تام مع بلدان القارة الأوروبية الأخرى، دون ان نتجاهل التقارب الخلقي المثالي الذي ليس بأقل اهمية، بل الواقع، ان هذه البلدان هي دائماً على علاقة مع ذلك المكان الالتقائي بين الشرق والغرب الذي هو لبنان.

V ـ اليابان

على أمل مستقبلية سياسية مرتكزة على دافع اقتصادي، ذات اهمية ملحوظة بفضل نشاط جامح في اكثر من ميدان، تبقى اليابان البلد الذي ليس عنده اي مبرر كي يعترض على ولادة مجمع الأمم في لبنان اي في مكان اتصال هو اقرب اليه والذي يمكن ان يكون ذا افضلية.

VI ـ البلدان الأخرى في العالم

انه لمن المناسب ههنا التذكير فقط بأن الغالبية من بلدان العالم في الأمم المتحدة وخاصة العالم الثالث حتى لا نقول جميعها لا يمكنها الا ان تكون لصالح هكذا انتقال، لأن مصالح البلد المركز لا تكون بتاتاً ضد هذه البلدان الأخرى الاعضاء في الهيئة.

* * *

القسم الثاني

حلّ لأزمة الشرق الأوسط

إن الصراع الاسرائيلي ـ العربي، والصراع الفيتنامي ـ الكمبودي هما واقع لا يمكن رفضه ويبقيان منذ نشوء الأمم المتحدة، الجرحين المدميين للهيئة المذكورة حتى الآن يضاف اليها اخيراً الصراع العراقي ـ الايراني في منطقة الخليج. فبعد مجابهات عسكرية عدة في حروب متتابعة، ان هذا الصراع العربي الاسرائيلي لنصف قرن خلا، هو بعيد عن ان ينتهي رغم الجهود الكبيرة عسكرياً وسلمياً منذ معركة «القسطل» عشية «حل التقسيم» وحتى اتفاقات «كامب دايفيد» التي وفقت فقط بأن تضع المصريين خارج القتال وبانسحاب اسرائيلي من شبه جزيرة سيناء

ان العالم العربي واسرائيل كذلك، بحاجة الى ان تكون الأمم المتحدة بجانبها وهذا يعني ان بوليس هيئة الأمم ومحاكمها تكون على حدودهما كونها تتمركز في بلد مجاور، وفي ذات التوقيت للفريقين المتخاصمين. فلبنان ليس ارض الميعاد بالنسبة لاسرائيل ولا جزءاً من ارض خاضعاً للمقايضة بالنسبة للفلسطينيين.

هذا ما نعرفه مبدئياً وواقعياً، ولمن الواجب ان يكون لبنان ايضاً بسبب طبيعته الأثنية ـ الاجتماعية وازدواجية وضعه التاريخي ـ الجغرافي مركز التحكيم والالتقاء لندوة الأمم. فبين العرب واليهود اخوانه واقربائه في العائلة السامية الشرق اوسطية، لا يمكن لوطن الأرز الا ان يكون ساح لقاء لوئاق عادل يجلله السلام في العالم.

ومن ثم، هل من بلد افضل من لبنان مؤهل لتقديم شروط احسن كي يحمي «قدس الأقداس» للأمم المتحدة ويحتوي بشكل اجود مركز الهيئة الدولية؟

لبنان؟ من هو؟ - انه:

١ - بالنسبة للعالم العربي

أ - الولد المدلل والاصغر بين اخوته، والذي يرفض طبيعياً ومبدئياً الانزلاق في سياسة المحاور في قلب الجامعة العربية اذ إنه يبقى العضو الأكثر تعلقاً بالمبادىء الدستورية لهذه الهيئة. واذا ما تمحور يوماً كما حصل ذلك مؤخراً بصدد مؤتمر عمان فيكون ذلك قسراً منه ويبقى به مغلوباً على امره.

ب - ارض المحبة التي استقبلت اللاجئين الفلسطينيين بذراعين مفتوحتين، منذ الساعة الأولى لتهجيرهم، فتحملت ما لم يتحمله بلد مضياف من ضربات في تاريخ الضيافة والأمم.

ج - الأرض التي تسامحت كذلك في وقت ما، تجاه وجودهم المسلح كي تمكنهم من تأكيد حقوقهم بالدفاع عن مخيماتهم مع تحديد ذلك ذاتياً حتى ولو نكسوا بالوعد وخانوا العهد وحملوا السلاح بوجه اللبنانيين.

د - وطن الناس المؤمنين بإله مبشر بالمحبة والوداعة. والذي يرجع الى ابراهيم الخليل في الايمان والى موسى الكليم، فيسوع الناصري والنبي محمد هما كذلك في رؤية الوصول الى رجال بالمحبة.

هـ - ميناء السلام والحرية الانسانية في زمن ذيوع الصراع ضد المحورية والانعزالية والاستعمارية بكل انواعها وبكل اجناسها. وهو:

٢ - بالنسبة لاسرائيل:

أ - النسب الصالح، لأنه بعيد عن طموح مرضي، او تعامل تقلصي. لقد عرف ان يبقى العدو الأنبل في ساحة الفداء.

ب - البلد المفتوح على كل الحضارات، الساعي الى جميع منابع المعرفة والازدهار، الواعظ بالفضائل الديمقراطية. فلبنان يرفض العنصرية بكل اشكالها كما يرفض كل التآمرات ضد الحرية والسيادة مهما كان مصدرها.

٣ - بالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي

لبنان هو نموذج فريد للتعايش الوطني. انه تحريض بحد ذاته، لا بد له، ان يشجع على الانتماء الكوني والانساني رغم كل علاقات القربى والعيش الهني ايًّا كانت. وهو يتوخى يوماً ان يضاعف صداقاته الرسمية مع الأخوة العربية في النسب السامي، وذلك دون كره من احد او تحفظ لدى احد، او خلفيات عند احد، وعلى امل ان يصبح الرمز الحي للتحالف الجديد، يبقى البلد الأكثر بروزاً وتأهلاً في ان يصبح مركزاً للهيئة الدولية التي عليها دائماً ان تفرض مبادىء القانون، وان تقدم احياناً القوة عليها، وذلك للاصلاح كما للعدالة في كل الحلول المفيدة.

* * *

القسم الثالث

حل لأزمة لبنان

ان نجد حلاً لأزمة بلد يعيش بخطر منذ فجر التاريخ، هو ان نساعده كي يحقق ذاته فيخدم الانسانية بشكل افضل لأن خدمة الانسانية هي من صلب مهماته.

الأزمة اللبنانية هي في الوقت ذاته ازمة مثلث النمو، والضمير، والحكم، بطبيعة داخلية كما وخارجية. انها ولو قليلاً ازمة «عقدة السعادة» في «فردوس مفقود» اكثر منها كون اللبنانيين لا يستحقونها. انهم يتناحرون في البداية كي يحسنوا الاتفاق في النهاية. ويتقاتلون احياناً كي يتوصلوا عاجلاً ام آجلاً الى الوجود الهادىء في تعايش فريد من نوعه تحسدهم عليه الشعوب وتندهش له الأمم.

ان الأحداث الدامية في السنوات الأخيرة برهنت على ان الطالب والمعلم والتاجر والمزارع والصناعي في لبنان ايام الشدة جنود لا يضاهون في المعارك. فهم املوا الانتصار على اتحاد القوى المحاربة مجتمعة من كل مكان والباعثة على اسقاط كل فكرة في مقاومتها وذلك، رغم الصعاب التي لا يمكن تجاوزها، والفرق الكبير في ميزان القوى، فاللبنانيون قد استثمروا هذه الفروقات حتى اغوارها، وعايشوا الرعب الذي شاركوا احياناً في خلقه ليتلقوه في ارواحهم واجسادهم، وهذا دون التكلم عن خسارة ثروات مادية واخلاقية. لهذا السبب، عندما نقترح لبنان مركزاً عاماً للأمم المتحدة انما نكون قد تساءلنا بكل ايجابية اكثر من مرة وبالتحديد:

ـ كيف نتجاوز أزمته الداخلية؟
ـ كيف نحتوي ازمته الخارجية؟
ـ وكيف ان لبنان، اخيراً، عندما يصبح مركزاً للأمم المتحدة، يمكنه ان يخدم هذه المؤسسة الدولية ويحقق ذاته في آن واحد؟

١ ـ أما كيف نتجاوز الأزمة الداخلية: فبمواجهة كل من:

أ ـ عقدة الخوف: هذه العقدة تكلمنا عنها بصورة مسهبة في بحثنا (I) المتعلق بمشروع حوار من اجل الوفاق. عقدة نفسية عند المسيحيين كما عند المسلمين بدأت منذ تخاوفهم من بعضهم البعض، تخوف مناقض للجذور التاريخية العائدة تقريباً الى الحروب الدينية حيث ان الله يوجد مشركاً في كل القضايا والصرخات مثال «الله أكبر» و«هكذا الله اراد» الى ما اشبه ذلك من شعاراتٍ للجهاد المقدس والحروب الصليبية.

ـ ان حضور الأمم المتحدة الجدي في لبنان، وليس «بقبعات زرقاء» وحسب، بل بكل مؤسساتها المركزية من سياسية، وادارية، وعسكرية، انما يضع حداً جذرياً لهذا الخوف الفردي والجماعي للخطر المتأصل. وتخيم الثقة على الجميع من جديد، لأن الأمم المتحدة القائمة على توحيد عدة جماعات، والتنوعية في الكثرة، هي مثال في الانسجام حيث ان الجميع يتعاونون من اجل كل ما تفرضه دائماً سيادة التحرك.

ب ـ التعطش الى السلطة والحكم

عند كل الجماعات الأثنية والدينية اللبنانية تلهف الى وجود سلطان اعلى من وطني، الى سلطة عالمية حيث هي تتجاوز الفروقات الصغيرة الداخلية، والخلافات بين المختار والناطور حتى ولو حصلت تلك الخلافات على مستوى الوطن.

ج ـ مشكلة فقدان الأمن.

اذا ما حلّت هذه المشكلة، فالقوة العسكرية تتحرك كقوة بوليسية. اما المشاكل الكبرى في الاتصالات الوطنية والعالمية للتمثيل الديبلوماسي والتي لها اعتبارات مالية وغيرها، فانها ستكون في لبنان ذات اهمية ثانوية بسبب مركز الأمم المتحدة بالتحديد.

ان وجود هذه الهيئة يفرض النظام، كما يدل اسمها، لا الفوضى، وهي تكافح ضد الهواية والسلوى والـ«يكن ما يكون» لأنها بعيدة عن القناعة بالـ«دعه يفعل» والـ«دعه يمر» التي كانت مبادىء التحرريين في بداية العصر السابق.

د ـ التدخل الغريب المجمد

انه الوقت المناسب اكثر من اي وقت مضى، كي تقلم اظافر كل تدخل من خارج الحدود في الشؤون اللبنانية. فازدواجية السياسة على الساحة اللبنانية بوجود هيئة الأمم المتحدة وان فرضت اللباقة القانونية فانما توجب الا نترك الملاحقات ولكن على ان نمر بين الامور بذكاء دون اصطدام ودون مداورة.

هـ ـ قضية عزل الوطنيين اللبنانيين

قضية هؤلاء اللبنانيين المتألمين من استقلال مهدد كما من تبعية الاممين، انما نجد اننا قد تجاوزناها معاً بوجود مركز هيئة الأمم في لبنان.

٢ ـ اما كيف نحتوي الأزمة الخارجية، ففي مقابلة:

أ ـ روح التوسعية الكامنة في الطموحات المجاورة بكل أشكالها. انما تتوارى بوجود هيئة الأمم حيث لا احد يمكنه المس بمصلحة جميع البلدان التي يهمها ان ترى لبنان يعيش في صيغة من التعايش الهادىء على صعيد الحكام والمحكومين.

ب ـ فكرة الحياد الايجابي في لبنان والتي نرغب في تأكيدنا لها واعلانها الى حد ما على طريقة النمسا كما سبق واسلفنا في بحثنا (II)، انما نعني حياداً مضموناً من حيث المبدأ، ليس فقط بمعادلاته الوطنية والدولية، بل بارادة الدولتين الجبارتين بالاضافة الى الاسرة الاوروبية وموافقة جامعة الدول العربية ودولة اسرائيل. هذا لا ينقص من اطار اللبنانية في الهوية اللبنانية، بل هو حياد بعد التحييد يفرض لبناناً معيناً دون ان يؤدي ذلك الى رفض عالم الشرق الأوسط في تناقضاته السياسية. كما انه يبقي لبنان متعلقاً بالعالم العربي تاريخياً ولغوياً، وعندئذ يكون العالم عارفاً بحدود تعامل لبنان مع هذا العالم العربي.

٣ ـ لبنان اذ يصبح المركز الرئيسي للأمم المتحدة، يمكنه خدمة هذه الهيئة الدولية وتحقيق ذاته مذكرين العالم مرة أخرى أنه يصبح أكثر من أي وقت مضى:

أ ـ نقطة استطلاع للتدقيق والتحليل السياسي، واقعة على مفترق القارات الثلاث القديمة.

ب ـ مركز مراقبة في الشرق الأوسط حيث تتكاثر العمليات، وتجري المؤامرات، ويسرح الكوماندوس، ويتدفق اخيراً العنف الدولي والمحلي.

ج ـ قلعة دفاع عن الحرية والديمقراطية في كل شيء.
د ـ مختبر تجارب لتحقيق دمج وتنسيق التحالفات النادرة والفريدة في العالم.
هـ ـ معبر مرور بين الشرق والغرب دون تحجيم وطني، ودون عون لغوي، ودون رفض طبعي.
و ـ ملجأ حرية ومساواة واخوة حيث ان المسيحي رافضاً كل حماية، يعيش اكثر تحرراً منه في روما. والمسلم اكثر منه في مكّة المكرمة. وكذلك اليهودي الذي هو غير خاضع الى التعاليم المعادية للسامية في البلد اللبناني.
ز ـ منارة انسانية وكونية تأخذ من الغرب حسنه ومن الشرق احسنه.
ح ـ مدرسة رائدة حيث ان التنوعية الاثنية والدينية واللغوية لمختلف الفعاليات والقدرات تتداخل كلها، وتتحد متمايزة لتصل في الشوط الأخير الى الصيغة السياسية الفضلى من الوفاق والتفاهم.
ط ـ وسيط مصلح بين العرب التواقين الى من يوحدهم اكثر منهم الى من يفرقهم.
ي ـ مفوض الامتيازات السياسية والالتزامات العقائدية في بلدان الشرق الاوسط تجاه الدول الكبرى التي منها دول السوق الأوروبية وحتى تلك التي لها عالمها الخاص.
ك ـ ترجمان سياسي مميز بين الشرق والغرب وبين مختلف بلدان الشرق العربي والمسلم.
ل ـ حقل تجربة لحكم سياسي يريد نفسه مستقلاً في التوحيد الإلهي وحر كذلك تجاه المعتقدات والأديان دون ان يميل الى عدائية هدّامة.
م ـ لوحة تدليل دورانية من حيث موقعه المميز جغرافياً وانسانياً، ومن حيث الخدمات الفائقة لأبنائه الموهوبين الذين يمكنهم تأدية الخدمات الكبرى للهيئة الدولية.
ن ـ مكتب دراسات للمشاريع الاقتصادية في الاستثمار والانتاج والتنقيب والتسويق والتمثيل، كل ذلك في جو مشجع مع التدقيقات اللازمة والامكانيات الكافية والضرورية للربح الأفضل.
س ـ مركز تحررية سياسية ـ اقتصادية للتبادل الحر والتسهيلات المصرفية الكبرى دون حماية جمركية محجمة او مراقبة القطع، واخيراً دون مواجهة مخاطرة التأميم.
ع ـ بلد مثالي، مستواه المعيشي المتوسط مقبول نسبياً، ولكن مع امكانية استيضاف واتصال وراحة في مناخ مرغوب، ومرغب، وايضاً طبيعة انسانية اليفة ومضيافة ودائماً مستعدة ان تؤجر خدماتها الطيبة بكل مسرة ومحبّة.
ف ـ وسيط معروف سبق له ان قدم عبر العالم. فلبنان هو ارض شعب موضوع ثقة متحدر من اصل فينيقي يشتري ويبيع بذكاء لحساب الآخرين. لذلك نرى ان شخصيات العالم وخاصة الشرق اوسطية قد منحت هذا الشعب ثقتها دون تمييز في الدين، تقديراً لنبله وتمجيداً لحسن تصرف ابنائه.
ص ـ مفاوض قدير حيث ان العالم ليس على استعداد ان ينساه كما انه ليس من السهل استبداله بسواه لسبب ميزات العرق والمستوى.
ق ـ رب عمل لا شبيه له حين يضع ما قد فاوض به وما قرأه ودرسه قيد التنفيذ، منجحاً كل عمل مثله ومربحاً كل شخص عمل له.
ر ـ موزع افكار ضرورية للثقافة الانسانية التي تجاهد ضد كل ظاهرة رفض سلبية في العالم.
ش ـ جامعة حرة غير خاضعة لتأثير تيوقراطي معين، وبعيدة عن كل دعاية إلحاد أو إتنية.
ت ـ رسول مهمة شمولية واصلاحية، ناشراً هذه الرسالة الكلية الانسانية امام التاريخ والانسانية معاً.
ض ـ منهل معرفة دون تحفظ حيث انه يمكن لجميع العطاش ان يرتووا من المعرفة كي يتعلموا ويعوا يفهموا غيرهم من العالم، فيبحث عن السلام والحرية.
ظ ـ قوة اندفاعية نحو الازدهار بغية بلوغ درجة حضارة معاصرة، غنية بالنتاج الروحي والمادي، عاملاً على احياء العصر الذهبي للحضارات الشرق اوسطية السالفة في ذاكرة مجمع الأمم.
غ ـ وأخيراً هو محجة بارزة، حيث ان الانسانية تعظم التوحيد في اديانها الثلاثة: اليهودية والمسيحية، والاسلامية، وذلك بسبب الفكر التحرري الذي يهيمن ويتوج حرية الفكر والسيادة الروحية رغم تجربة «البترو ـ دولار»، وذلك ايضاً بسبب التنظيم العلمي في المعرفة وفي الاستغلال الأفضل والأصح لثروات هذا العالم لمصلحة الانسانية جمعاء.
في خلاصة هذا «الحل ـ الحلم» الذي تأملنا فيه وبه بكل تفاؤل، ومن حقنا ان نحلم بغير البارود والنار واشلاء الضحايا وركام الدمار، لا بد لنا من القول ان لبنان في وضعه الراهن لا يمكنه الا ان يسهل هكذا انتقال، وذلك لأسباب مادية رئيسية غير مجهولة من احد ويجوز التمويه ببعضها كما يلي:

١ - حكم لبنان توفيقي، هو في الوقت الحاضر على علاقة ضيقة مع الأمم المتحدة خاصة منذ وصول اصحاب «القبعات الزرقاء» الى لبنان الجنوبي وتمركزهم فيه وتعرفهم عليه وتعلقهم به.

٢ - بلد في تعبئة لاعادة الاعمار، حيث ان وسط مدينة بيروت هو نموذج صارخ بعد الهدم والدمار للأرض الفسيحة وهذا يساعد كثيراً على تنفيذ «تصاميم» المركز المرتقب وبشكل يتوافق مع نظرة لبنان الى المستلزمات الحالية لقصر الأمم.

٣ - لبنان والضمانات: انه البلد «الصغير الكبير» الذي يبقى دائماً بحاجة ماسة الى ضمانات سياسية، واية ضمانات يا ترى افضل من الضمانات الدولية، لا سيما ولبنان تواق الى ان يكون دولة اتحادية ذات تحييد دولي ايجابي بضمانة الجبارين والأسرة الاوروبية وموافقة العرب واسرائيل في آن واحد، ولا فائدة من ضمانة اقل فلا خوف بعد ذلك، على الاقليات من الاكثرية ولا على اللبنانيين من الطارئين المسالمين او المسلحين.

هذا يعني، أن كل شيء يحملنا على الاعتقاد والتأكيد أن للبنان روحاً حيّة.

وان انطلاق الحل في لبنان مهما كان نوعه، يجب ان يكون من الايمان خلاف ما يتصوره الكثيرون من الذين يخلطون عن قصد أو غير قصد، عن فهم أو جهل، بين العلمنة والالحاد.

لقد تكلمنا فيما سبق من الأبحاث عن «المشرقية» التي نعتبرها أساساً لكل حل في لبنان حتى في واقع «الحل - الحلم» الذي نتمنى، ولذا نرانا نردد مرة أخرى ما أوردناه في «ورقة عمل لحوار من أجل حل» المنوه بها آنفاً ونقول تكراراً: «إن المسيحي في لبنان هو في ذمة «المسلم» حسب دينه، وفي قلبه حيث يلتزم الصمت... فالمسلم في لبنان هو في «محبة» المسيحي حسب إيمانه ومن صلب حبه حيث يتغلب على الكبت... فالمسلم والمسيحي في لبنان صنوان يختلفان فيتقاتلان ليتصالحا... وكأن الأقدار أبت أخيراً إلا أن تؤيد هذا الواقع الواضح الصريح في الوطن الجريح، وإذ بالاقتتال بين المسيحيين أنفسهم وبينهم وبين المسلمين ذاتهم في لبنان في آخر المحنة الدامية ليس بأقل شراسة وضراوة من اقتتال المسيحيين في أولها.

«إن «العشق» بالمعنى الأساسي اللغوي بين المسيحي والمسلم شئنا ذلك أم أبينا، هو ناتج عن عوامل علمية مدروسة، وحقيقة واقعية ملموسة. انه في الاختلاف دون التخلف الذي وحده يؤدي الى الخلاف. وما الاختلاف في الأوضاع عندنا إلا توطئة لمن يبغي الائتلاف في الالفة، والاتحاد في الأحلاف. فالعشق لا يكون مبدئياً وطبيعياً إلا في اختلاف الطبيعة وأطباع العاشقين إذ أن كلاً منهما يرى نفسه في الآخر Il se voit dans l'autre عملاً بقوانين علم النفس البديهية أي يحب نفسه في الآخر، وباختلافها تتميز الأشياء. فتتجاذب. فتتجاوب. فتتقارب لتتحد كما هي الحال في عالم الجماد والنبات والحيوان والانسان. وأخيراً، في عالم الكون ذاته، حتى بلوغ الاتحاد بالله في آخر المطاف... إنها سنّة الجاذبية الكونية بين الأطراف.

«هذه هي حقيقة الاختلاف عند المسيحي والمسلم في لبنان... فكان علينا أن نتخطى الخوف العادي عند كل منهما ونمنعه من حبائل التعقيد بتعزيز اختلافها الطبيعي والسعي إلى زيادة إمكانية «العشق» فيما بينهما. هذا بعد أن نكون قد تخطينا الاختلاف في علاقاتهما لأنه ناتج عن التخلف ليس إلا، كما سبق وذكرنا. فالاختلاف في النوعية بين الفرقاء لا يجوز أن ينقلب إلى اختلاف في العلاقة، وتشبث في الحماقة، وتمرس في العداء.

«من أجل كل ذلك، قلنا بنعت «المشرقية» للبنان، هذا إذا كان لا بد له من نعت يتميز به دون تمايز على سواه. فهي تحافظ على الواقع اللبناني الجغرافي والتاريخي والديني والسياسي، والحضاري، إذ انها مقبولة لدى جميع الأطراف الحقيقيين المعنيين على الساحة اللبنانية بحكم واقعها...

١ - المسيحية المشرقية: مسيحية الكرسي الانطاكي - للموارنة والكاثوليك والأرثوذكس والسريان والتي لا تحالف طبيعياً أية صليبية دينية غربية من أوروبية أو أميركية، كيفما برزت أو أية قومية دينية غير مسيحية أو إلحادية قومية أو أممية بل بالعكس فانها تقبل:

أ - بالعروبة: شرط أن تعترف لها هذه الأخيرة بالمساواة في الحقوق والواجبات وبالمميزات دون الامتيازات وذلك لكل فئة من الفئات اللبنانية.

ب - بالاسلام: مع التحفظ لجهة قومية «الذمية» و«العلمنة» وحل هذه المسألة مربوط «بالاتحادية» دون سواها في سبيل انقاذ الوحدة من التقسيم كما سبق وأسلفنا.

٢ - المسلمون اللبنانيون: الذين يرتاحون لرؤية «المشرقية» اللبنانية في وضع تحرر تام من كل ما هو غربي في العادات والمعتقدات. فلا خوف بنظرهم بعد اليوم على دينهم ودنياهم من تطور حضاري يلتزم السبل الشرقية مهما تعددت وتنوعت، ولكن دون التنكر للحرية.

٣ - أهل الشرق والغرب: على السواء، حتى ولو قيل أن «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» لأن الشرق يرى في «مشرقية» لبنان سنداً، والغرب يرى فيها عضداً ولا خوف في عالم الحضارات من تعددية تواقة نحو الاتحادية السياسية، طالما

أن في هذه الأخيرة غنى النوعية وسمو التقدميّة.

«إن أرضية الصفة اللبنانية قبل أي حوار هي في منطلق المشرقية التي ترفض للبنان العزلة والتذويب كما سبق وقلنا في البحث (I) لنصل إلى حل ممكن كما سبق وذكرنا في البحث (II) فهي أسمى بنظرنا من العروبة طالما أنها في فرص الحل وإيجاد صيغة لا تهمل حقوق الأقليات الوطنية والقوميات السياسية والطائفية في الوطن الواحد المتحد الذي هو بحكم قوانينه الدستورية والعادية، إتحاد طوائف. كما وأنها لا تقبل بتأويل أو تحوير أو تكبير أو تصغير للواقع القومي الوطني اللبناني.

فالشرق مهبط الأديان كلها ومهد كبريات الحضارات على مدى الأزمان، ولبنان من صلب هذا الشرق، مهما جارت الأقدار وناور الأشرار وتآمر الكفار عليه، إنه مع موطن الانسان صنوان لا يفترقان حتى ولو استضاف هيئة الأمم المتحدة بين ربوعه وهو البلد المضياف منذ الأزل ولنا في الضيافة الدولية هذه المرة حلم وحل.

«الحل إذاً ليس بمعاكسة المسيرة اللبنانية أي «المشرقية» دون صفة دينية أو لغوية أو قومية. فلا إنعزالية في لبنان بل إتحادية فيه، كما وأن لا إتحادية مع أحد من جيرانه أكانوا من الأشقاء أو الأصدقاء في التسمية الحالية بل تحالف دائم ضد الغاصبين كل الغاصبين من دون تمييز بين جنس وعرق ودين.

«الحل هو في الولاء المطلق، من قبل المسيحيين والمسلمين والملحدين أي من جميع المواطنين للبنان المشرقية المتحد وهو «الجامع المشترك» صديق العرب لا شقيقهم، عملاً بقاعدة «أنه يتقي الصديق ويُلزم الشقيق». ولا خير في ما يفرض على البشر فردياً أو جماعياً في حقل الاختبارات السياسية، بل الخير كل الخير في سيادة أمة على أراضيها، وحريتها في تقرير مصيرها وإتخاذ الموقف المناسب من أحلافها وأخيافها، فيعود عندئذ لبنان الى أفضل مما كان عليه سابقاً من مجد وعظمة وسؤدد، بعد أن يكون قد التف حوله جميع أبنائه دون استثناء، لبنان الوطن الأبدي السرمدي غير المرحلي، لبنان البداية والنهاية. لبنان الثوابت التاريخية، لبنان الواحة والرسالة والرجاء كونه منذ القدم كان: للحريّة مقراً، للفكر ممراً، وللانسان العربي والعروبة ملاذاً ومنبراً. فنزيد بدورنا على قولهم هذا، لبنان المشرقي لبنان وطن الانسان والأمم.

إن لبنان هو موطن الروح حقاً وكثيرة هي البلدان غيره الأوفر غنى والأكثر قوة والتي لا تفهمه لأنها لا تتمتع بهذه الروح.

أليس من السهل على لبنان أن يتدبر أمره بذكائه، وأن يتآمر لا سمح الله على رسالته، وأن يترك مهمته ليقوم بعملية خضوع أو تبعية؟ - إنه لا يفعل ذلك، فقط، كي لا يفقد هذه الروح.

أمجاهداً دون كلمة شكر، منذ ست سنوات، كي تصبح الروح اللبنانية ضحيّة الهلاك؟ - إن الشهداء اللبنانيين لم يموتوا بالآلاف من أجل لا شيء، وبخاصة ليس من أجل إصلاح سطحي ومساومات رخيصة.

وأخيراً ان لبنان المطهّر بأزمته الدموية سيكون ما يجب أن يكون، أي برؤية متمددة الأبعاد ورسالة كونية شاملة. لقد كتب عليه أن يكون وطن الأحرار دون غوغائية، وطن المتساوين دون محسوبية، وطن الأخوة دون تحاذر، ومن يعلم فقد يصبح هذا البلد أيضاً مركز الأمم المتحدة ويحل «قصر الفولاذ» محل «قصر البلور» في ظل الأرز الخالد.

ولمَ لا؟... أما قال «برنارد شو» يوماً: إذا كنا نسعى لفعل ما راودنا في السياسة فيحق لنا أن نحلم بما نتمنى»...

أليس هذا حلاً للبنان؟ للشرق الأوسط والعالم؟ - إنه ليقتضي التفكير جدياً... إنه الحل الحلم للبنان وطن الحرية والانسان.

المشروع الفدرالي
امانة التوجيه والاعلام
موسى بريس

بيروت - كانون الاول - ١٩٧٦

الحكومة الفدرالية
١٢ عضواً منتخبين ...
(لا طائفية)
الرئيس - نائب الرئيس

المجلس التشريعي الفدرالي
١٣٢ عضواً لا طائفي - ١٥٠٠٠/ ممثل - قوانين فدرالية محددة حصراً
اربع سنوات (دائرة ...)

مجلس الشيوخ
٦٠ عضواً - طائفي - ٢٤ دائرة انتخابية
ست سنوات ...

المجلس المهني
الاقتصادي والاجتماعي

الحاكم - الحكومة الاقليمية (لا طائفية)

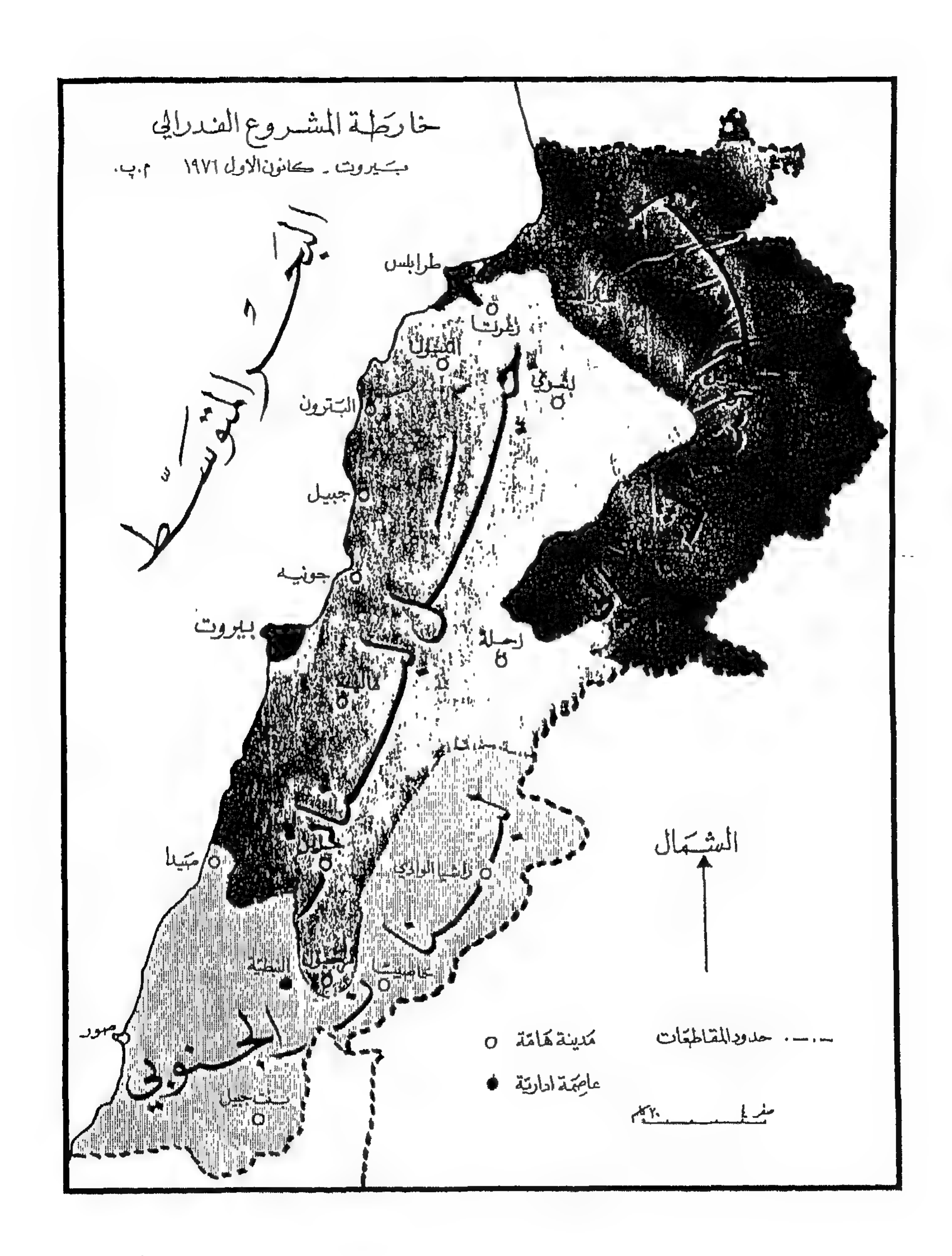
مجلس تشريعي لبنان الجنوبي
مجلس تشريعي لبنان الشمالي
مجلس تشريعي جبل لبنان
مجلس تشريعي بيروت

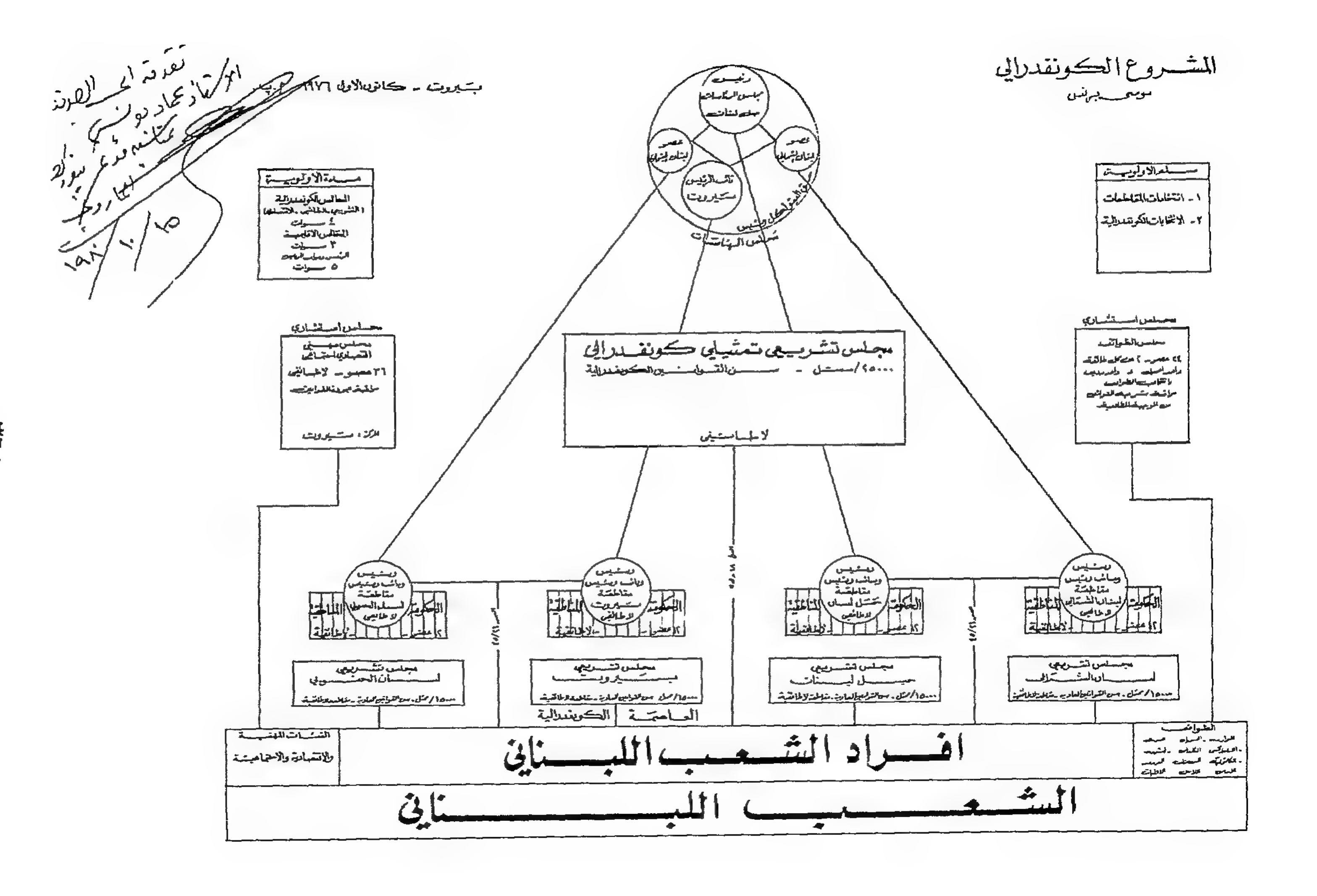
سلم الاولوية
مدة الاولوية

الفئات المهنية والاقتصادية والاجتماعية

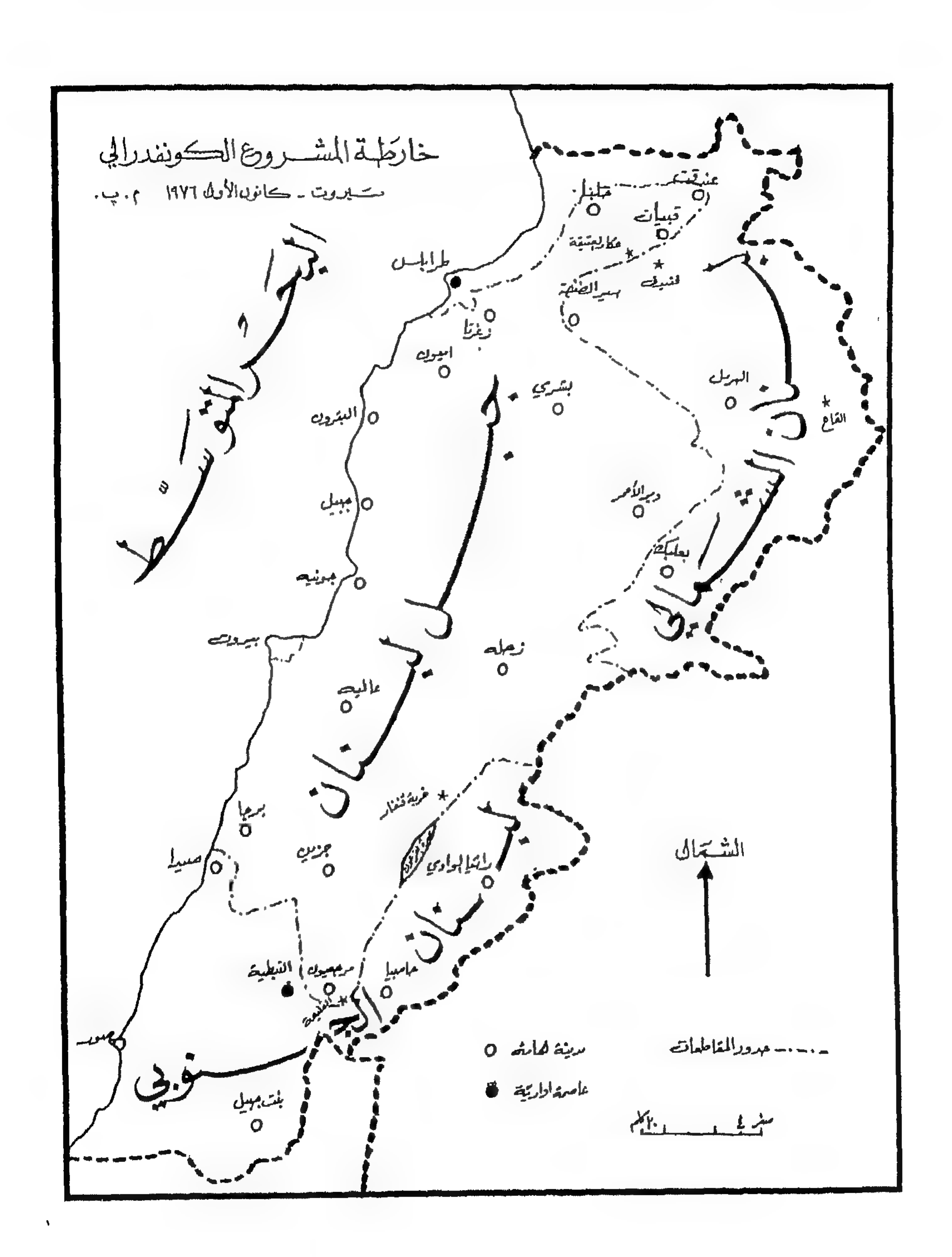
أفراد الشعب اللبناني

الشعب اللبناني


خارطة المشروع الفدرالي
بيروت ـ كانون الاول ١٩٧٦ م.ب.
البحر المتوسط
طرابلس
البترون
جبيل
جونيه
بيروت
زحلة
صيدا
صور
الشمال
حدود المقاطعات
مدينة هامة
عاصمة ادارية
صفر
٢٠ كلم



المشروع الكونفدرالي
بيروت - كانون الأول ١٩٧٦
مجلس تشريعي تمثيلي كونفدرالي
٢٥٠٠٠/ممثل - سن القوانين الكونفدرالية
نائب الرئيس
مجلس الرئاسات
مجلس استشاري
مجلس تشريعي
أفراد الشعب اللبناني
الشعب اللبناني
الطوائف
العاصمة
الكونفدرالية



خارطة المشروع الكونفدرالي
بيروت - كانون الأول ١٩٧٦ م.پ.
البحر المتوسط
جبل لبنان
لبنان الجنوبي
عندقت
حلبا
قبيات
عكار العتيقة
القبيت
سير الضنية
طرابلس
زغرتا
اميون
البترون
بشري
الهرمل
القاع
دير الأحمر
جبيل
بعلبك
جونيه
بيروت
زحلة
عاليه
قرية قنار
برجا
راشيا الوادي
صيدا
جزين
النبطية
مرجعيون
حاصبيا
صور
بنت جبيل
الشمال
مدينة هامة
عاصمة ادارية
حدود المقاطعات
مقياس ٢٠ كلم

مقتطفات من حوار مع الرئيس رشيد كرامي وجريدة «اللواء»
حول الشرعية والصيغة وتحديد الهوية (٢٩/١٢/١٩٨٠)

دولة الرئيس، لا زلتم تركزون على الوسائل، مع العلم ان الوسائل حسب عدة تجارب لم تؤد الى نتيجة على صعيد الوفاق الوطني سواء في عهد رئاستكم بالحكم ابان الاحداث، وسواء في ما جرى من محاولات خلال الخمس سنوات الماضية، بينما الاطراف الاخرى «كالجبهة اللبنانية» اعلنت وثيقة تنطلق منها للحوار، والحركة الوطنية ايضاً عندها البرنامج المرحلي عادت اليه واعتبرت وثيقة ايضاً للحوار. بتصوركم ما هي الوثيقة التي تصلح من جانبكم للحوار مع الفريق الآخر؟

كرامي: لا شك بأنه في ظل الواقع اللبناني والتركيبة القائم عليها والموجود فيها لا يمكن لجهة ان تطرح شيئاً يكون مقبولاً من الآخرين مئة بالمئة، او ان يكون طرحها ملزماً للجميع، من هنا، كل ما يطرح هي مشاريع للبحث لا اكثر ولا اقل، فإذن، كل من يجتهد مشكور، ولكن الخلاص لا يكون الا بنتيجة الاتفاق على الجوامع المشتركة التي يقبل بها الكل، ويتعاون على اساسها، من هنا الاجتهادات والالحاح على ضرورة الوصول الى هذه النتيجة.

اما رأيي بالنسبة للأسس التي يمكن اعتمادها، فهي ايضاً اراء تطرح للبحث. لقد مرت فترة اعلن بأنه الآن المفيد الاكتفاء بأن يعلن ان لبنان واحد ارضاً وشعباً ومؤسسات عربياً ديمقراطياً مستقلاً. وهذا التحديد لهوية لبنان يضع حداً لهذه «الشوشرة» المقصودة، والتي ترمي الى استمرار البلبلة دون الوصول الى التفصيلات، والى الجوهر الذي في ضوئه يجب ان يكون الالتقاء العام بين الجميع على نظام هذا البلد بتفصيلاته، وجميع اسسه ومبادئه. لذلك، بالنسبة لهذه الناحية لقد كثر الحديث حول الميثاق والصيغة، وما يعني الميثاق وما هو الفرق بين الصيغة والميثاق؟ اتحدث عن الصيغة فأقول بأن النظام يجب ان يكون برلمانياً ديمقراطياً. وهنا اركز بعدما وصلنا الى حالة الانهيار الكلي، بأن المطلوب اولاً العودة الى ما كنا عليه، لأنه من الصعب جداً ان تهدم تاريخك وشخصيتك والبناء الذي تحقق بنتيجة عشرات السنين، بحيث تعتبر بأن الماضي كأنه لم يكن، واننا قد خلقنا من جديد، هذا منطق لا يستقيم مع الحقيقة ومع طبيعة الامور.

لذلك! يجب التأكيد على ان التطور المستمر والذي هو ايضاً امر طبيعي بالنسبة لحياة الانسان والشعوب وبالنسبة لعصرنا القائم، والمستجدات التي تطرأ على المجتمعات، بحيث يجب ان يكون عندنا المرونة الدائمة والاستعداد لتقبل كل ما يفرضه التطور وما يتجاوب مع المستجدات. من هنا يجب البحث في النواقص وفي الاخطاء في نظامنا، من اجل تداركها ومن اجل اصلاحها. واقول بوضوح اكثر ان الطائفية السياسية في لبنان هي عائق من العوائق التي ادت دائماً الى الحساسيات والتناقضات التي من خلالها استغلت كثير من امورنا، فساهمت الى حد بعيد في زعزعة الصلات والعلاقات بين العائلات اللبنانية، من هنا اقول بأن الخيارات التي نطرحها تتلخص بنظام ديمقراطي برلماني جمهوري، فإذا كان رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس الحكومة سنياً ورئيس المجلس شيعياً، فلا اقل من ان تتحدد المسؤوليات والصلاحيات لهذه المراكز، بحيث تتوضح الامور لتتكامل السلطة، وتتعاون بعيداً عن التصادم والاختلاف عند كل مناسبة، وهذا التحديد امر ضروري، واما ان يبقى رئيس الجمهورية حاكماً وغير مسؤول، ورئيس الحكومة يسأل وغير حاكم بالصورة التي تمكنه من الاستمرار في عمله دون الضغوط التي توفرها الثغرات القائمة في النظام حالياً، بحيث ان استمرارية رئاسة الجمهورية لست سنوات، وبقاء رئيس الحكومة معرضاً في كل يوم للهزات وللسقوط، ناهيك عن كيفية اختياره التي كثيراً ما يؤتى به تحت مظلة رئيس الجمهورية بحيث يكون مديناً له، فإذا ساير استمر، واذا اختلف ابعد وفي كثير من الحالات يكون الحق مع رئيس الحكومة، ورغم ذلك هو الذي يدفع الثمن، هذه من الأمور التي تتناقض كلية مع العدل والمنطق، ولذلك جاء في الوثيقة الدستورية بأن المجلس النيابي هو الذي يجب ان يختار، وبالقرعة السرية رئيس الحكومة، لا ان تجري الاستشارات في القصر الجمهوري، ولا ندري في الواقع حقيقتها، ان سريتها تجعل رئيس الجمهورية هو وحده الذي يتفرد بعملية اختيار رئيس الحكومة.

واما ان تلغى الطائفية السياسية من هذه المراكز، فعند ذاك تزول الكثير من الاشكالات. واذا كان هناك من رغبة الابقاء على النظام الحالي وهو في جوهره نظام رئاسي، فلا مانع لدينا من ان يعتمد رسمياً، وان يؤخذ به ككل، كما يحصل في اي بلد يحكم رئاسياً، وعند ذاك تزول ايضاً العقد والتناقضات ولا مانع لدينا من ذلك. وهناك امر آخر حتى تستقيم الامور، يجب اعتماد الاحزاب رسمياً بحيث يكون هناك ثلاثة احزاب يمين، يسار، وسط، وتجري الانتخابات على هذا الاساس، اي على برامج يستطيع الناخب ان يختار في ضوئها، وهكذا من يحكم حزبياً يبقى ملتزماً امام الشعب بتنفيذ ما ورد في برنامجه، وعند ذاك تصبح المحاسبة اسهل وافيد في ضوء ذلك. هناك مجال واسع للاقتراحات وللآراء، لكن المهم هو ان نتفق فيما بيننا على ما نراه في مصلحتنا جميعاً، وهذا ينتظر الحوار الذي كنا ولا نزال ننادي به.

دولة الرئيس طرحت الجبهة اللبنانية ان التقسيم امر لا تؤمن به فإذا سلمنا بوحدة لبنان يبقى السؤال كيف نتعايش داخل هذه الوحدة، هناك من يطرح مشروع الفيدرالية كأفضل الحلول السيئة لهذا الوضع لأنه من الصعب العودة للصيغة الماضية. طالما هنالك وجود فلسطيني مسلح؟

كرامي: من الملاحظ عند الجميع بأن هناك هوة واسعة بين ما يقال، وبين ما يفعل، فنحن نريد الصراحة فيها بيننا لأن الواقع هو الذي يحدد في ضوء الممارسات وما يجري على الساحة، عندما يقولون بوحدة لبنان وضد التقسيم ومع الشرعية، هذا يتطلب فعلاً يثبت بأن هذه المبادىء محترمة ومعمول بها. واما عندما نرى جميعاً كيف انه في مناطقهم ممنوع على الدولة ان تمارس اي عمل او اي دور، فكيف تريد ان اصدق بأنهم مع الدولة ومع الشرعية ومع وحدة المؤسسات. هذا يجوز على البعيد. واما على اللبناني فلا اظن ان احداً يصدق ذلك اولاً وثانياً، لقد قلت في مطلع حديثي بأن الأسهل ان نعود الى الوضع الطبيعي وبعد ذاك نفكر بالاصلاحات، لم تسألني ماذا اقصد من وراء هذا؟ المقصود هو ان يتخلى الكل للشرعية، فتقوم الدولة اذ ذاك والمؤسسات، وتعود الامور الى مجاريها الطبيعية، والى اهلها، وبعدها يمكن البحث بجو هادىء ديمقراطي عن الصيغ والحلول، هذا هو الامر الواجب اذا كان هناك حقاً اخلاص وصدق فيها نعلن ونقول، واذا لم يتحقق هذا، فالتقسيم واقع، والحكم الذاتي واقع، والدولة موجودة في بعبدا فقط، وهي اذا مارست تمارس بشكل خجول في مناطقنا فقط، لأننا نرفض التقسيم، ونرفض الحكم الذاتي، ونؤمن بوحدة لبنان ارضاً وشعباً ومؤسسات، اما الفيدرالية فهي مرفوضة منا جملة وتفصيلاً، ولا نقبل الا بنظام ديمقراطي يوحد ويخلق المجال الواسع امام كل مواطن ليمارس عمله في ضوء تكافؤ الفرص، وعلى اساس اللامركزية الادارية، التي ترمي الى تقريب الادارة من المواطنين، لا ان تقسم البلاد شيعاً وارباً.

مبادرة الرئيس سليمان فرنجيه للوفاق الوطني التي اذاعها من زغرتا في ٢٤ شباط ١٩٨١ المرتكزة على الوثيقة الدستورية مع بعض التعديلات

«اخواني اللبنانيين،

من حقكم، ونحن نعيش في نظام ديموقراطي حر، ان تشاركوا في كل خطوة تقريباً من حل الازمات وتخطي المخاطر التي تهدد اليوم الانسان والكيان والمصير في وطننا لبنان.

ومن واجبنا ان نصارحكم بأن وطننا الحبيب، بعد السنوات العسيرة التي انهكت قدراته ومناعته، يمر اليوم في أخطر ظروف عرفها تاريخه الحديث اذ يتعرض كيانه للتفتت وحضارته للتقسيم وفئاته وطوائفه المتعددة للتمييز والتفرقة.

وان لبنان اليوم لا يزال يتعرض للمؤامرة الاميركية ـ الصهيونية التي استهدفته شعباً وكياناً ومؤسسات منذ أكثر من خمس سنوات، والتي صمدتم في وجهها صمود الابطال الذين استحقوا من جديد وطنهم وتراثهم وحرياتهم وكرامتهم.

اخواني اللبنانيين،

وحيال هذه المخاطر التي لا تزال محدقة لبنان. وامام تقاعس الحكم واضاعته الكثير من الفرص الذهبية.

وحيال قيام دويلات غير شرعية، واحياناً بتواطؤ من الحكم، تنشر الرعب والارهاب وتهدم القيم الاخلاقية والانسانية بتخطيط من اسرائيل وتعمل لتنفذ اهدافها في تهديم لبنان وتنفيذ المؤامرة عليه، بالتقسيم والتوطين مستوحية ارشاد الاعلام الاسرائيلي لنشر الاضاليل ودغدغة الاحاسيس العنصرية والطائفية البغيضة.

وأمام اصرار أصحاب الدويلات للابقاء على انهيار الاوضاع العامة مستفيدين من ضعف الدولة لاستغلال المواطنين، كما هو الحال اليوم، وواقفين في وجه قيام دولة قادرة حفاظاً على مكاسبهم غير المشروعة وخوفاً من ارجاعهم الى حجمهم الحقيقي.

وأمام حالة التشرذم في كل مبادرة لانقاذ الوطن الذي نفديه ولتوفير الامن وللحفاظ على الحياة والكرامة والملك للمواطنين الذين كفاهم ما عانوه من مآس وخراب ودمار.

رأينا أن نتقدم بمشروع حل سياسي متكامل من شأنه أن يكون مع غيره من المشاريع حجر الاساس الذي يبنى عليه وفاقنا الوطني وتهدف اليه مسيرتنا الوطنية، معلنين منذ الآن أن ما نقترحه قابل لكل تعديل يطرح ويكون أساساً افضل لمستقبل الوطن والمواطنين.

وان مشروعنا هذا يرتكز اساساً على صيغة التلاحم التي انبثقت من ميثاق ١٩٤٣، هذا الميثاق الذي كان احدى الركائز

التي وفرت لنا الاستقلال والاستقرار وصيغة فريدة في العيش وفي المواطنية جعلت العالم يحسدنا عليها طوال اكثر من خمس وثلاثين سنة.

كما أن مشروعنا هذا يرتكز على الوثيقة الدستورية التي أعلناها في ١٤ شباط ١٩٧٦ والتي نالت في حينه موافقة جميع الاطراف اللبنانيين، مع بعض التعديلات التي فرضها تطور الاحداث وتغيير المعطيات التي رافقت وضع الوثيقة الدستورية.

اخواني اللبنانيين،

اننا في كل ظرف وحال، نرى ان يستمر لبنان على صيغة التلاحم بين جناحيه وان يستمر على نظامه الديموقراطي البرلماني الحر مع بعض العديلات وفقاً للأسس الآتية:

أولاً: الحفاظ على لبنان وحدة لا تتجزأ، كياناً وشعباً وارضاً، بمساحته وحدوده الحاضرة المعترف بها دولياً.

وهذا يقتضي:

١ ـ بسط سيطرة السلطة الشرعية، بوسائلها الشرعية من جيش وقوات امن داخلي وقوات ردع على كل الأراضي اللبنانية.

٢ ـ ازالة جميع الدويلات غير الشرعية وحل الميليشيات المسلحة التي يهدد وجودها الدولة الشرعية الواحدة الموحدة كما يهدد المواطنين الأبرياء في حياتهم وملكهم وكرامتهم وحرياتهم.

٣ ـ تجنيد كل الطاقات اللبنانية والعربية والدولية للمحافظة على الجنوب من المخاطر والأطماع والإعتداءات الإسرائيلية ومن عملائها على الحدود.

٤ ـ التصدي للمؤامرة ولأدواتها وعملائها في الداخل والهادفة الى التقسيم والتوطين والتهجير.

٥ ـ رفض كل اشكال التقسيم المباشر مثل الفيديرالية او الكونفيديرالية او ما شاكلها.

٦ ـ توثيق الصلات مع اللبنانيين المغتربين.

٧ ـ الإلتزام بتنفيذ تشريع يحد من تملك الأجانب في لبنان.

ثانياً: الحفاظ على لبنان بلداً حراً سيداً عربياً مستقلاً ارضاً وشعباً منفتحاً على المنطقة العربية التي هو فيها ومنها ولها، يتعامل ودولها وشعوبها على أسس الأخوة والإحترام والسيادة المتبادلة، ومواكباً الإنفتاح الثقافي والحضاري على العالم. وهذا يقتضي:

١ ـ التزام لبنان ميثاق الجامعة العربية والمواثيق العربية التي وقعها.

٢ ـ الزام الفلسطينيين الموجودين في لبنان التقيد بتنفيذ اتفاق القاهرة وجميع ملحقاته واحترامها.

٣ ـ التمسك بسياسة التضامن العربي، وبتنسيق الطاقات العربية ضد العدو الصهيوني، وبالنضال من اجل نصرة قضايا العرب القومية.

٤ ـ رفض مشاريع التوطين ورفض مقررات كمب ديفيد رفضاً قاطعاً، ودعم القضية الفلسطينية في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني في فلسطين. والنضال من اجل استعادة القدس الى السيادة العربية وتحريرها من الإحتلال الصهيوني.

٥ ـ ابتعاد لبنان عن سياسة المحاور والإنفتاح على جميع دول العالم على اساس التعاون والصداقة المتبادلة ضمن اطار الحفاظ على سيادة الأرض المقدسة.

٦ ـ الحفاظ على العلاقات اللبنانية ـ السورية المميزة بما يؤمن لكل من لبنان وسوريا اوضاعاً سياسية واقتصادية وامنية افضل.

٧ ـ تنفيذ مقررات المؤتمرات التي عقدت من أجل درس قضية لبنان. ويكون هذا التنفيذ بمساندة الشقيقة سوريا وبمساندة من يشاء من الشقيقات العربية.

ثالثاً: ادانة المتعاملين مع العدو الإسرائيلي ورفض جميع اشكال التعاون والتعامل مع هذا العدو ومع عملائه في الدخل تنفيذاً للبند السابع من مقررات بيت الدين.

وهذا يقتضي:

١ ـ اعتبار اسرائيل عدواً للوطن غايته تهديم لبنان وتخريب صيغة تعايشه التي هي صيغة الدولة العنصرية الطائفية الصهيونية.

٢ ـ حفاظ لبنان على نظامه الديموقراطي البرلماني الحر.

مع التعديلات الآتية:

١ ـ نظام سياسي مركزي موحد، يستند الى سلطات اشتراعية وتنفيذية موحدة.

٢ ـ تضاف الى النظام الحالي ملاحق تنظيمية تحدد لامركزية ادارية موسعة.
٣ ـ المحافظة على التقسيم الاداري الحالي.
٤ ـ الحفاظ على الحريات وتعزيزها.
٥ ـ التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.
٦ ـ توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين جناحي الوطن ونسبياً ضمن كل جناح وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك بما يضمن تمثيلاً افضل للمواطنين.
٧ ـ اعتماد اكثرية الثلثين في مجلس النواب لاقرار القضايا المصيرية واكثرية ٥٥ في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الاولى.
٨ ـ وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين وانشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء بقسم يمين دستورية امام رئيس الجمهورية وفقاً لما يحصل في العديد من بلدان العالم.
١٠ ـ اصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزراء واقالتهم. ويتمتع رئيس الحكومة بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.
١١ ـ انشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
١٢ ـ انتخاب رئيس مجلس الوزراء في المجلس النيابي بالاكثرية النسبية. ثم يقوم رئيس الوزراء باجراء المشاورات البرلمانية. وتشكل الحكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وبعدها تصدر المراسيم.
خامساً: لبنان دولة تقدمية قوية، لها وحدها السلطات الشرعية الدستورية لبسط سيادتها على كامل الاراضي اللبنانية ولسن القوانين وتنفيذها وتحترم حرية المعتقدات والاديان التي تحدد علاقة الانسان بخالقه وبجاره وبنفسه.

وهذا يقتضي:
١ ـ ازالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاية مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى خلال مدة اقصاها اربع سنوات على انشغالهم ووظائفهم.
٢ ـ انشاء مجلس اعلى اقتصادي ـ اجتماعي.
٣ ـ التمسك بالنظام الإقتصادي الحر وتنظيمه.
٤ ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والإقتصادي.
٥ ـ تعزيز التعليم العام بما يؤدي الى تعميم التعليم المجاني والزامية تطوير البرامج التربوية وصولاً الى تحديثها بما يرسخ الوحدة الوطنية.
سادساً: تعزيز الجيش وتقويته.
وهذا يقتضي:
١ ـ وضع خطة امنية ودفاعية.
٢ ـ تعيين قيادة قادرة وشجاعة للجيش.
٣ ـ اعتبار قوات الجيش والامن الداخلي وقوات الردع العربية وحدة امنية شرعية لا تتجزأ ريثما يتم بناء جيشنا ويصبح قادراً على القيام بمسؤولياته ليحل محل قوات الردع العربية.
٤ ـ تنفيذ قانون خدمة العلم والغاء الطائفية في الجيش عندما يصبح قانون خدمة العلم نافذاً ومطبقاً فعلياً.

اخواني اللبنانيين،
ان هذه المبادىء والاهداف نؤمن بها. وهي قابلة لكل تعديل افضل من وحي المصلحة العامة. واننا نضع في سبيل تنفيذها كل امكاناتنا. واننا في حال قبولها والاجماع عليها من الشرفاء اللبنانيين نفديها بكل ما لدينا من غال ونفيس. ولن نوفر أي جهد واية تضحية من أجل وضعها موضع التنفيذ الفعلي.

اخواني اللبنانيين،
ان قلبنا مفتوح ويدنا ممدودة لكل فئة لبنانية باستثناء المتعاملين مع العدو الاسرائيلي الى أن يعاقبوا على ما اقترفوا حيال الافراد والوطن، الى أن تنفذ في حقهم العقوبات التي تفرضها القوانين المرعية الاجراء.
واننا ندعو اللبنانيين من جميع مناطق لبنان وطوائفه وفعالياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمالية والثقافية الى

الاتحاد والالتقاء حول هذه المبادىء والاهداف أو حول تلك التي يرونها افضل لانقاذ الوطن والمحافظة عليه وخلقه من جديد.
عشتم وعاش لبنان.

وهنا نص البنود الـ٣٥ للمشروع:
١ ـ اعتماد النظام الجمهوري البرلماني الديموقراطي.
٢ ـ الابقاء على العرف بالنسبة الى الرئاسات الثلاث فقط.
٣ ـ الغاء طائفية الوظيفة في كل الفئات باستثناء الفئة الاولى.
٤ ـ انشاء المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.
٥ ـ انشاء محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
٦ ـ سن قانون للانتخاب يتلاءم والمستجدات، ويؤمن توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين.
٧ ـ توسيع التمثيل النيابي بزيادة عدد النواب.
٨ ـ تعزيز القضاء وتثبيت استقلاليته.
٩ ـ تعزيز التعليم الرسمي وتوحيد المناهج والكتب.
١٠ ـ بناء الجيش على أساس وطني وتعزيزه عدة وعدداً.
١١ ـ حصر مهمات الشعبة الثانية في القضايا العسكرية وتحويل مخصصاتها الكبيرة للانماء والاعمار.
١٢ ـ وضع قانون خدمة العلم موضع التنفيذ.
١٣ ـ انشاء مجلس للتخطيط والبرمجة والانماء.
١٤ ـ تعديل قانون الجنسية.
١٥ ـ انشاء مجلس للصناعات وتعزيز تأسيس الصناعات الوطنية.
١٦ ـ تحقيق اللامركزية الادارية.
١٧ ـ التأكيد على عروبة لبنان باعتباره جزءاً من الوطن العربي.
١٨ ـ التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بغض النظر عن الدين والجنس والطبقة.
١٩ ـ تأمين جميع انواع الضمانات الاجتماعية لمختلف القطاعات في الوطن ولا سيما القطاع الزراعي.
٢٠ ـ التأكيد على الزامية التعليم في المرحلة الابتدائية ومجانيته في جميع المراحل.
٢١ ـ تعزيز الجامعة اللبنانية وانشاء مختلف الكليات العلمية.
٢٢ ـ تعزيز فروع الجامعة اللبنانية في سائر المحافظات ومتابعة انشاء مختلف الكليات التطبيقية.
٢٣ ـ انشاء المدارس المهنية وزيادة عددها.
٢٤ ـ انشاء المدارس الزراعية وزيادة عددها.
٢٥ ـ تأمين الدواء لمنع التلاعب باسعاره وبمدة بقائه صالحاً للاستعمال عن طريق انشاء مصلحة تؤمن الدواء بسعر الكلفة.
٢٦ ـ اعادة النظر في السياسة الضريبية وتحديث فرضها وجبايتها.
٢٧ ـ التأكيد على الاهتمام بالمناطق المحرومة.
٢٨ ـ التأكيد على تعزيز مشاريع الاسكان.
٢٩ ـ التأكيد على حق المرأة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وضرورة اشراكها في العمل السياسي.
٣٠ ـ تأمين التطبيب المجاني عن طريق انشاء المستشفيات والمستوصفات في مختلف المحافظات والأقضية والمناطق.
٣١ ـ التأكيد على الإهتمام بالمطالب العمالية والعمل على امتصاص البطالة وايجاد فرص عمل جديدة.
٣٢ ـ تعزيز دور جامعة الدول العربية، وتمتين الروابط مع الدول العربية الشقيقة لما فيه خيرها جميعاً.
٣٣ ـ تطبيق الإتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية، والتنسيق بذلك مع الدولة في هذا المضمار والتأكيد على رفض التوطين.

٣٤ ـ التأكيد على مطامع الصهيونية في ارض لبنان ومياهه على الأخص، بغض النظر عن وجود الفلسطينيين او عدم وجودهم، واعتبار اسرائيل العدو الأول للبنان.
٣٥ ـ تكريس الحرية المسؤولة للصحافة.

مبادرة الرئيس الراحل الشيخ بشير الجميل
من أجل حل الأزمة اللبنانية في عيد الكتائب في ١٩٨١/١١/٢٩

«ليست الخمس والأربعون سنة، المنقضية اليوم، جزءاً من عمر حزب الكتائب اللبنانية، بل من تاريخه. العمر مرادف للزوال. بينما التاريخ مواز للبقاء. وكلما تعاقبت السنوات على حزبنا، توغلنا في المستقبل وشعرنا ان قوة دخلت فينا ومجداً جديداً أطل.

واذ يتمسك حزب الكتائب باحياء ذكرى تأسيسه الخامسة والأربعين على رغم احزان الوطن، فلأنه من قلائل المؤسسات اللبنانية التي قامت بواجبها وأكثر حيال لبنان في محنه، فاستحق ان يحتفل بعيده. اعطى الكتائبيون الدولة اللبنانية ما كان يفترض في اجهزة الدولة ان تعطيه للكتائبيين ولكل مواطن لبناني، فأصبح حزبنا الرجاء الصالح للبنانيين: ظللنا معهم في ساعات الشدة، لم نساوم على رغم الإغراءات، لم نخف على رغم الأهوال، ولم نطلب ابعاد الكأس عنا. الفداء تراثنا والقيامة رجاؤنا. جوهرتنا المحن وصقلتنا التحديات. واتت نتائج اضطهادنا تعاكس التوقعات: فعوض ان تمسي الكتائب اللبنانية فاعلية ضعيفة في لبنان، أزددنا قوة وأصبحت الكتائب اللبنانية فاعلية مؤثرة في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي يتم البحث في شعوب المنطقة مع دولها، يتعلق تقرير مصير لبنان الى حد بعيد بمواقف حزب، هو الكتائب اللبنانية. فلبنان هوية الكتائب، والكتائب ضمان للبنان. هو مبرر وجودها، وهي قوة دفع لاستمراره.

ان رهان بيار الجميل على لبنان لم يتغير، تعززه التطورات الدولية على تلكؤها، وتؤكده التحولات الإقليمية على تعثرها، ويثنيه وعي مسلمي لبنان. حين اسس بيار الجميل الحزب سنة الف وتسعمائة وست وثلاثين راهن على تحرر اللبنانيين من الحزبية الضيقة، وسنة الف وتسعمائة وثلاث واربعين على التفاهم حول الإستقلال، وسنة الف وتسعمائة وثمان وخمسين على تمسكهم بالسيادة. وهو، منذ الثالث عشر من نيسان الف وتسعمائة وخمس وسبعين يراهن على ان لا بد للبنانيين من أن يرفضوا الإحتلال. وها هم اليوم يرفضونه وها هو بيار الجميل يربح رهانه كما كل مرة.

ان كل جيل من الأجيال المنضوية في الكتائب، مر في التجربة، وشهد في النتيجة للرهان. الا ان ميزة مؤسسي الحزب، انهم واجهوا، اضافة الى تحديات جيلهم، تجارب سائر الأجيال المتعاقبة. ومع ذلك لم يتعبوا ولم ييأسوا، بل ثابروا وانتصروا.

ورهان بيار الجميل هو ايضاً رهان كميل شمعون، الرئيس الذي توافقنا واياه في الخيار العقائدي فترافقنا واياه في العمل الوطني وأتت الحرب لتعميق هذا التحالف.

والإستنتاج البديهي من كل ذلك، ان وحدة لبنان كانت وستبقى المشروع الكتائبي، بينما تقسيمه كان ولا يزال مشروع الآخرين. ولكن يجب ان يكون الولاء المطلق للبنان ملازماً لوحدته مثلما يجب ان تكون الحرية ملازمة لأمن اللبنانيين. وهذا هو، بكلمة، الوطن الذي نريد. ومن جهتنا، نحن ثابتون في اختياراتنا، ومصممون على مواصلة نضالنا حتى يتم الحل الشامل للقضية اللبنانية. وبمقدار ما نرفض الحل الجزئي لأنه استمرار للأزمة، نرفض الحل القائم على مساومة، لأنه طمس للحقوق. ان سبع سنوات حرب تكفي. وكل ماجرى يجعل العرب والعالم يتفهمان موقفنا ويقتنعان بمطالبنا العادلة والمحقة.

ومثلما نرفض المساومات، نرفض الحمايات، خصوصاً واننا عرفناهما توأمين، عاشا معاً وسقطا معاً. نحن نريد حماية أنفسنا، فلا نبقى عالة على أحد: لا عبئاً على مسيحيي الغرب ولا شوكة في خاصرة مسلمي الشرق. ولدينا كل الثقة بقدرتنا على ممارسة دور فعال في منطقة الشرق الأوسط، لا على الصعيد الحضاري فحسب، بل على صعيد تبادل العلاقات الإستراتيجية في اطار السيادة الوطنية. ان لبنان المؤمن بالقيم، قد ينظر اليه عالم اليوم على انه من كمالياته، بينما يجد في لبنان المؤمن للعلاقات الدولية، حاجة حيوية. وهذا شيء كشفته الحرب في لبنان ولا بد من أخذه في الإعتبار، لأن التحولات الإقليمية والدولية في اتجاه قضيتنا، لم تبرز الا بعد صمودنا بقوانا الذاتية.

لكن المفارقة، ان حزب الكتائب، الذي هو ركيزة اساسية في هذه القوة الذاتية اعطى الوطن اللبناني تضحيات سخية من دون ان يسأل الدولة اللبنانية حقوقه السياسية. فهو حزب يزرع، وغيره يقطف. يبني وغيره يسكن. يحوك، وغيره

يلبس. يطلق النور وغيره يستنير. فلنضع حداً لهذا التقليد، وليتحرر الحزب من عقدة الحياء السياسي المزمنة. وكما لا نخجل من النضال العسكري للحفاظ على وطن حر وآمن، فلا نخجلن، استطراداً، من العمل السياسي لإقامة، دولة راقية وقوية. ان التجرد عن الحكم ليس مثالية. وانما التجرد في الحكم هو هو المثالية.

من هنا، وبحق وفخر وجرأة، نهتم بانتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة وتعلن منذ الآن ان البلاد تحتاج الى رئيس قوي، وتلفظ رئيساً ضعيفاً. وحري بالأشخاص الذين لا تنطبق عليهم صفات رجل الإنقاذ، الا يتسللوا باسمائهم الى لائحة المرشحين، لأن وصول احد هؤلاء الضعفاء الى سدة الرئاسة، هو قضاء على ما تبقى من طموح وحلم لدى شعب لبنان.

نريد رئيساً تأتمنه المقاومة اللبنانية على انجازاتها ومكاسبها فلا يستعملها للمقايضة بل للمواجهة.

نريد رئيساً يقيم علاقات متناسقة بين خواص الوطن المختلفة، ويكون صاحب رؤية وطنية تبلغ حد الحلم، لا صاحب شهوة سياسية لا تتعدى حدود الحكم.

نريد رئيساً وقف ولو مرة واحدة أمام قبر شهيد.

نريد رئيساً يستعمل افعال الغضب، وادوات التحذير، واحرف الرفض، واسماء الجزم.

نريد رئيساً يصرّف فعل لبنان بصيغة المستقبل، يأتي لينقض لا ليكمل.

نريد رئيساً ينقل لبنان من حالة التعايش مع الأزمة ومشاريع الحلول، الى حال الخروج من الأزمة وفرض الحلول.

ولكن من اين للبنانيين أن ينتخبوا بحرية رجلاً قوياً، مع وجود ثلاثين ألف جندي سوري والوف من عناصر المخابرات وستمائة الف فلسطيني على أرضنا؟ ان انسحاب الجيش السوري من لبنان، ضرورة وشرط لإجراء انتخابات رئاسية نزيهة.

ماذا يفعل، بعد، الجيش السوري هنا؟ اذا كان باقياً لترويض الفلسطينيين ومنعهم من عرقلة الحل السلمي، فان منظمة التحرير الفلسطينية سبقت النظام السوري الى الحلول السليمة. واذا كان باقياً لمنع اللبنانيين من التصادم مع الفلسطينيين فان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية افضل حالاً من العلاقات السورية ـ الفلسطينية. واذا كان باقياً للإشراف على تقسيم لبنان، فانه ادى المهمة على أكمل وجه. لكنه غفل عن ان ارادة العيش المشترك لدى جميع اللبنانيين، اقوى من كل مشاريع التقسيم. اما اذا كان باقياً للقضاء على المسيحيين بغية احتلال لبنان نهائياً، فان التجارب السابقة يجب ان تكون كافية لردع اطماعه ودحر احلامه واسقاط رهانه.

وتذكيراً: ان المعارك التي خاضتها المقاومة اللبنانية، وهي كانت اعتداءات علينا، انما خطط لها السوريون ونفذوها. وكما لم نكن البادئين بحرب المئة يوم سنة الف وتسعماية وثمان وسبعين وبحادثة عين الرمانة سنة الف وتسعماية وخمس وسبعين، كذلك لم نكن نحن البادئين بمعركة الثاني من نيسان ان في بيروت أو في زحلة. ان المقاومة اللبنانية لا تزال منذ بدء الأحداث حتى اليوم في موقع الدفاع، وستظل هكذا ما دامت تناضل داخل الأراضي اللبنانية المعترف بها دستورياً ودولياً. واي نظرة معاكسة، تلتقي حكماً مع مشروع تقسيم لبنان وتجزئة سيادته وتفتيت سلطاته.

ولكن هل لبنان معرض للتقسيم أم للإقتسام؟

في اعتقادي ان لبنان ليس معرضاً للتقسيم بين مسلميه ومسيحييه، انما لأن يتقاسمه الغرباء السوريون والفلسطينيون. وغداً حين يكتب التاريخ لن يقال ان سوريا حافظت على وحدة لبنان، بل سعت الى فرز اراضيه.

وهكذا اذا كان الدور السوري في لبنان هو لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية حيناً، ولمصلحة الإتحاد السوفياتي حيناً آخر، فهو لم يكن مرة واحدة لمصلحة لبنان والعرب. بالتالي فهو لا يؤمن الحل العربي للأزمة اللبنانية، انما بات اليوم يضمن الوجه العربي لامتداد الشيوعية الدولية في لبنان والمنطقة. وهذا واضح من طبيعة الوجود السوري وتحالفاته في المناطق اللبنانية المحتلة، ولا سيما منها في البقاع وفي المنطقة الغربية من بيروت.

ان اعتبار النظام السوري، ان البقاع منطقة أمن سورية، يجعل اسرائيل تعتبره في المقابل منطقة أمن اسرائيلية. فالبقاع متاخم للحدود الإسرائيلية ـ السورية معاً، وادخاله في استراتيجية أمن احدى الدولتين يحوله تلقائياً الى منطقة غير آمنة للاثنتين.

وحدها لبننة البقاع تضمن الأمن للجميع. ناهيكم عن أنها تصون أساساً وحدة الأراضي اللبنانية والسيادة. لكن سوريا لا تبحث في البقاع عن أمن، بل عن ارض، تماماً على غرار ما فعل الفلسطينيون في الجنوب. اذ ان الجنوب الذي كان هادئاً وآمناً ـ حين كان تحت اشراف الجيش اللبناني ـ أصبح اليوم، المنطقة الأكثر سخونة في الشرق الأوسط بعدما تحول منطقة عمليات للفلسطينيين. اذ على النظرية الفلسطينية القائلة ان الجنوب هو المدى العسكري للعمليات الفلسطينية، رد

الإسرائيليون بنظرية مضادة تقول ان الجنوب هو ايضاً المدى الأمني للمستوطنات الإسرائيلية الحدودية. واذا استمرت سوريا في طرح نظريتها الأمنية التوسعية في البقاع، فإنه سيتحول الى جنوب آخر، مع ما يستتبع ذلك من ارسال قوات دولية، وفرز ارضه الى بقاع جنوب الليطاني وبقاع آخر شماله. فلا ننسى ان نهر الليطاني الذي يصب في الجنوب، ينبع من البقاع ويمر فيه. وبذلك تكون سوريا تلعب اليوم في البقاع، الدور الذي يلعبه الفلسطيني في الجنوب من ضمن اطار المشروع المستمر والرامي لا الى توطين الفلسطينيين فحسب، بل الى تفتيت وحدة الأراضي اللبنانية وتوزيع اطرافها على افرقاء المنطقة، وكأن لبنان في الشرق الأوسط، مصرف للقروض الجغرافية الطويلة المدى والقصيرة وبفائدة مخفضة ومن دون كفالة استرداد.

أما المنطقة الغربية من بيروت فقد جعلها الإحتلال السوري عملياً قاعدة لتصدير الإرهاب الدولي الى العرب والعالم. ويجد الإرهاب الدولي في الإحتلال السوري للمنطقة الغربية، تلك المظلة التي تؤمن له حرية التصرف والتحرك أكثر من أي مكان آخر. إن هذا الإحتلال سيستمر وسيتفاقم بعد الخطة العسكرية السورية التي نفذت أخيراً في المنطقة الغربية تحت شعار التدابير الأمنية، فيما هي، واقعاً، تدابير قمعية. فأي أمن هو، هذا الأمن. العاري من الحرية، واللابس ثوب الإحتلال؟

اذا كنتم سمعتم بالأمن العثماني ايام جمال باشا، وبالأمن النازي في باريس، وبالأمن الشيوعي في افغانستان، ترون اليوم، الأمن السوري في المناطق اللبنانية المحتلة. ان الذي نفذه السوريون في المنطقة الغربية لا يتعدى فرض استسلام تحت غطاء امني، على غرار حملات الإستسلام التي كان يطبقها العثمانيون في الجبل. لئلا نذهب بعيداً: على غرار تدابير القمع التي ينفذها النظام السوري حالياً في المدن السورية.

ولكن المسلم اللبناني الرافض الإحتلال، يتلمس الطريق الى الإنتفاضة، غير انه لا يملك بعد اداة المقاومة او تنظيماً رائداً يقود انتفاضته. ونحن، اذ نقدر الوعي المتنامي لدى المسلمين، ونتفهم الصعوبات التي تواجه مسيرة تحررهم، نود ان يتخطوا هذه الصعوبات، مع اعترافنا السابق بأن ذلك يحتاج الى تضحيات وبطولات.

ان التقاء كل اللبنانيين في مقاومة واحدة ضد الإحتلال، يكفل لاحقاً اتحادهم في دولة تساوي في ما بينهم استناداً الى بذلهم المتبادل تجاهها.

ويغمر شعبنا فرح كبير وتحيا فيه آمال الوحدة مجدداً، اذ يرى مواقف القيادات الإسلامية حيال القضايا الوطنية، تنتقل من التأييد العاطفي الى التأييد السياسي واحياناً الى التحرك العسكري.

لقد حان الأوان لأن نلتقي لبنانيين، نكون مجتمعاً مميزاً. والمسيحيون الذين رفضوا في حرب السنتين القبول بتحول الفلسطينيين الى الشريك الآخر في صيغة التعايش، يرفضون اليوم، التسليم بمحاولة الحركة الشيوعية طرح نفسها الشريك الجديد في تلك الصيغة. والنداء الذي وجهته الى المسلمين في مثل هذه المناسبة من السنة الماضية في يوم الوعد لا يزال قائماً ويتعزز ايماني به يوماً بعد يوم.

لقد آن ان نجلس معاً لنخرج بصياغة دستورية جديدة لمبدأ التعايش، توفر الأمن والحرية لمختلف المجموعات الحضارية في لبنان، تساوي في الواجبات والحقوق بين اللبنانيين انطلاقاً من مميزات هذا الوطن وتقاليده واعرافه.

وحقوق فئة ما، لا تكون باعطائها مركزين عوض مركز واحد، وامن فئة اخرى لا يكون باعطائها بندقيتين عوض بندقية واحدة، انما بخلق مفهوم وطني يجعل الدولة شجرة نزرعها ونعتني بها، لا ثمرة نقطفها.

وها انني ارى هذه الذهنية تتحرك تدريجاً في ضمائر اللبنانيين في المناطق الحرة كما في المناطق المحتلة، غير ان نموها في المناطق اللبنانية المحتلة يحتاج الى اطار أمني. فلماذا اذا لا يدخل الجيش اللبناني المناطق اللبنانية المحتلة؟

واذا كان ثلاثة وعشرون الف جندي لبناني عاجزين عن الإنتشار في بيروت الغربية وضواحيها لاعادة الأمن والحرية الى كل اهاليها وسكانها، فأي عدد تحتاج اليه مثل هذه العملية؟

ان تسعين مقاتلاً من القوات اللبنانية واجهوا الجيش السوري طوال ثلاثة اشهر في زحلة مع الأهالي دفاعاً عن المدينة. افلا يستطيع الجيش اللبناني بالوف جنوده ان يعيد العز والعزة الى بيروت الغربية، خصوصاً ان القيادات الإسلامية تطالب به؟

ان انتظار الجيش اللبناني الضوء الأخضر او القرار السياسي ليقوم بالمسلمات من واجباته، هو انتظار محال. ذلك ان التحفظات الموضوعة اليوم، على الجيش اللبناني كانت قائمة منذ عهد الإستقلال وعلى مر الأزمات، مع فارق مهم هو ان المتحفظين على الجيش اليوم هم الغرباء بينما المسلمون اسقطوا تحفظاتهم السابقة بعدما صدموا بنتائج الرهان على غيره.

فالمسلمون اليوم متحمسون للجيش اللبناني. وقد يأتي يوم يطالب فيه الفلسطينيون أيضاً بقوات أمن لبنانية تقيهم الإحتواء السوري اذ مثلما يحاول النظام السوري ان يفرض احتلاله على المسلمين اللبنانيين بواسطة تنظيمات شيوعية نصبها

ولية عليهم، يسعى كذلك الى ان يفرض ارادته على الفلسطينيين بواسطة جيش التحرير ومنظمات، خلقها ودسّها بين المنظمات الفلسطينية. بتعبير آخر، ان النظام السوري يسلب اللبنانيين استقلال دولتهم ويسلب الفلسطينيين استقلال قرارهم.

ولكن، ألم ينحرف الفلسطينيون عن مرحلية وجودهم وانضباطيته في لبنان كما انحرف السوريون عن دورهم؟ ان الفلسطينيين يحتلون اجزاء واسعة من لبنان. مما يعرضه ارضاً وصيغة لمخاطر شتى. بكلمة: ان الوجود الفلسطيني حالياً هو وجود استيطاني يجعل العالم غير متحمس لايجاد كيان فلسطيني، ما دام هو يجد الفلسطينيين ينشئون دولة على جزء من الأرض اللبنانية ان ربط منظمة التحرير الفلسطينية مصير الجنوب بمصير الضفة الغربية يعقّد حل القضية اللبنانية والمشكلة الفلسطينية معاً.

فليبادر الفلسطينيون الى تصحيح علاقاتهم مع لبنان، اذ لا يجوز ان تتجه منظمة التحرير الفلسطينية لمعالجة قضاياها ونزاعاتها مع الجميع سلمياً وسياسياً، بينما تحتكم الى السلاح في التعاطي مع اللبنانيين، كما انه عار ان تلتزم المنظمة اتفاق وقف النار مع اسرائيل، من دون ان تحترم ايضاً سيادة لبنان وقوانينه. ولا يعقل استطراداً ان تكون منطقة الشرق الأوسط ساحة تبادل الحلول السلمية فيما لبنان وحده يخضع لحلول عسكرية.

من هنا، ان الحاجة ماسة الى فتح ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. والدعوة التي نوجهها الى الفلسطينيين، نوجهها ايضاً الى السوريين، لأن المستقبل في نظرنا يظل اهم من الماضي والحاضر.

ان تصحيح العلاقات الفلسطينية والسورية مع لبنان يمكن ان يتم مباشرة عبر الدولة والفاعليات، او في صورة غير مباشرة عبر لجنة المتابعة العربية. واساساً قبلنا بقيام لجنة المتابعة لتضطلع بهذه المهمة وللإفساح في المجال امام السعودية والكويت وجامعة الدول العربية لرعاية حل القضية اللبنانية والشهادة على الممارسات السورية والفلسطينية.

ولكن صراحة نقول: اننا الى هذه الساعة، نساعد لجنة المتابعة لتنجح في دورها اكثر مما تساعدنا هي لنتخلص من ازمتنا. هذا الواقع لن يدوم لئلا تتحول التسهيلات التي نقدمها تنازلات تؤدي حتماً الى اطالة عمر الأزمة، وهو امر نواجهه ونرفضه، فضلاً عن ان استمرار الأزمة سيعيدها الى ساحتها الأصلية والطبيعية. اي الى العواصم العربية.

لذلك فان السعودية الحريصة على ان تنجح في دورها على صعيد ازمة الشرق الأوسط، يجب ان تنجح سلفاً في مهمتها على صعيد ازمة لبنان، وبالتالي ان نجاح الدور السياسي للسعودية في المنطقة ولبنان مرتبط ايضاً بنجاح دورها الأمني في المنطقة ولبنان. وان اقتصار الدور السعودي على الشق السياسي في داخل لجنة المتابعة العربية، ليس كافياً لانجاح اعمال لجنة المتابعة. فلتتقدم السعودية والكويت وجامعة الدول العربية ونحن مستعدون لأن نتجاوب معها ومع اي مبادرة اخرى مخلصة، عربية كانت او صديقة.

ولكن يفترض الا توظف اي دولة عربية او صديقة ثقتنا بها في اطار غير لبناني كأن تجري مقايضة بين التسليم بالدور السوري في لبنان في مقابل تسليم سوريا بحلول معينة لأزمة الشرق الأوسط.

نحن نريد ان نحل قضيتنا، وفي سبيل ذلك لن نبخل بأي موقف من شأنه ان يُسهم في الحل، لأن انقاذ لبنان يتعدى سائر الإعتبارات الضيقة والمرحلية.

واليوم، ومع بروز عدد من مشاريع الحلول الدولية والعربية حيال لبنان، نجد ملائماً ان نطرح من موقع لبناني، تصورنا لحل الأزمة اللبنانية، وهو تصور يرتكز الى ما يأتي:

في القواعد الأساسية:

اولاً: استرداد لبنان سيادته على كل اراضيه واستعادة الدولة اللبنانية سلطاتها كاملة وتمكنها من ممارستها في شكل شامل وثابت هما الأساس لأي حل للأزمة اللبنانية.

ثانياً: عودة القوات السورية الموجودة في لبنان الى بلادها في صورة نهائية، وتعزيز التدابير الذاتية الآيلة، في نطاق السيادة الوطنية، الى استمرار الأراضي اللبنانية مصدر طمأنينة لسوريا.

ثالثاً: انضباط منظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها والأطر المتفرعة عنها، بمقتضيات السيادة اللبنانية الشاملة والإنتقال بالعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية من حال العداء الى حال الثقة بما يتناسب مع متطلبات مرحلية الوجود الفلسطيني في لبنان.

رابعاً: تأكيد توافق اللبنانيين على ان اي خلاف في ما بينهم لا يستدعي بته الإحتكام الى السلاح، انما اعتماد التفاوض السياسي وسيلة لإرساء صيغة الإتفاق اللبناني، وهي صيغة مرشحة بحكم التعددية اللبنانية لأن تظل موضع تجدد وتداول مستمرين، على ان تستند اي صيغة الى ثوابت ضامنة للكيان اللبناني وهي:

أ ـ وحدة الأرض
ب ـ الأمن والحرية والعدل لجميع اللبنانيين في ظل نظام ديموقراطي يكفل الحريات العامة للمواطنين والمساواة في ما بينهم.
ج ـ الإنتماء الطبيعي للبنان الى محيطه وانتساب الدولة اللبنانية الى جامعة الدول العربية.
ـ في الأطر العملية:
أولاً: العمل على المحافظة على الهوية اللبنانية للجنوب من خلال مبادرة الدولة الى تأمين كل الخدمات الإجتماعية والتربوية والإنمائية المتعثرة او المقطوعة، توطئة لاسترداد الدولة سيادتها الكاملة على الجنوب بكل أشكالها.
ثانياً: قيام لجنة المتابعة العربية، وبعد ضم الأطراف العرب الراغبين في الإلتحاق بها، بالتحول على مستوى السفراء الى لجنة عملانية تتولى في مهلة تنتهي في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٨٢ تنفيذ التدابير الآتية في نطاق العاصمة اللبنانية:
أ ـ وقف نهائي للنار.
ب ـ انسحاب القوات السورية، وجيش التحرير الفلسطيني.
ج ـ ضبط الوجود الفلسطيني.
د ـ تشكيل قوة امنية تشترك في قيادتها وتركيبتها مرحلياً، القوى اللبنانية الفاعلة، تقوم بالتعاون مع القوى الأمنية الرسمية بتسلم زمام الأمن في النطاق الجغرافي المحدد. وفور الإنتهاء من معالجة وضع العاصمة تنتقل اللجنة الى التدرج في معالجة اوضاع المناطق الأخرى من لبنان، على ان تنهي كل اعمالها في غضون مهلة حدها الأقصى الخامس عشر من ايار ١٩٨٢.
ثالثاً: اتخاذ رئيس الجمهورية اللبنانية المبادرة بتشكيل وفد وطني برئاسة رئيس الحكومة اللبنانية، يكلف بالتعاون مع لجنة المتابعة العربية الإتصال بمن يلزم خصوصاً الحكومة السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض معهما في شأن إرساء علاقات ثابتة وصحيحة تكفل استرداد الدولة اللبنانية سيادتها وسلطاتها في صورة شاملة.
وانا اذ نطرح هذه المبادرة، بقواعدها الأساسية، واطرها العملية، فليس ليقبلها تلقائياً من يؤيدنا ولا ليرفضها تلقائياً من يعارضنا. انها مبادرة سياسية منفتحة قابلة لمناقشة تهدف من خلال طرحها الى نقل النزاع بين المتخاصمين في لبنان وحوله، من المجال العسكري الى المجال السياسي، وايجاد طرح عملي للخروج من الأزمة، لئلا نصل الى الطريق المسدود الذي يفتح الأبواب امام الإحتمالات الأخرى.
ان المرحلة التي نجتازها، مليئة بكل الإحتمالات. لكنني مؤمن بقدرتنا على تخطي الصعاب المختلفة كما انني مؤمن بالمستقبل اكثر من اي يوم مضى. فالواقع الحالي سيزول تدريجياً والوطن الحر الأمين سيظل. لا تدعوا الريبة تتسلل الى قلوبكم. اليس المضيق هو باب العبور الى البحر الواسع؟ قضيتنا اصبحت مطروحة في كل محفل، لا يلتقي اثنان او تنعقد مؤتمرات او تجري محادثات الا ويكون لبنان احدى التوصيات. مرحلة الوحدة انقضت والخطر الكبير ينحسر.
ان ثقتي بالنصر تتعدى الوقائع اليومية، الى التراث والتاريخ، الى التضحيات والشهداء الخمسة الاف، الى شعب بلغ انتشار بنيه القارات الخمس، يواجه اخصامه بقرار الإستشهاد فيعطل تلقائياً قراراتهم، الى مكاسب حققناها بقوتنا الذاتية. فانتصارنا هو ثمرة صمودنا الذي لا شريك لنا فيه. واننا قادرون على الصمود، بعد، أكثر مما يتصور المراهنون على سقوط مجتمعنا، فاما ان يعم سلام الآخرين على لبنان، واما ان تتعمم عليهم حرب لبنان.
«عاشت الكتائب يحيا لبنان».

نص البيان الذي صدر عن الحركة الوطنية
في ٥ نيسان ١٩٨٢ الداعي الى انتخاب «المجالس المحلية في مناطق نفوذها»

«اولاً: اكد المجتمعون على قرارهم السابق القاضي بانتخاب مجالس محلية وهيئة مؤتمر شعبي لمدينة بيروت، علماً ان هذه المجالس قائمة منذ الثامن عشر من نيسان ١٩٨١، وان الإنتخابات التي ستجري تهدف الى تنظيم جماهير بيروت وتوحيدها في مجالس شعبية محلية وهيئة مؤتمر شعبي لمدينة بيروت بغية الضغط على السلطة الشرعية وعلى المؤسسات الرسمية والمرافق العامة لتحقيق مطالب بيروت الإجتماعية والمعيشية والخدماتية والعمرانية.
ثانياً: شكل المجتمعون لجاناً اعلامية وتعبوية وتنظيمية ولجنة اتصالات عامة مع كل اطراف الصف الوطني والإسلامي لقيادة التحرك الشعبي التعبوي والتنظيمي وانجاحه على طريق انتخاب المجالس المحلية وهيئة المؤتمر الشعبي لمدينة بيروت.

ثالثاً: قرر المجتمعون اقامة مهرجان شعبي جماهيري الخميس في ٨/٤/١٩٨٢ الساعة الخامسة مساء في قاعة سينما كونكورد لطرح مطالب بيروت وحاجاتها الحياتية والإجتماعية والخدماتية.

رابعاً: ودعا المجتمعون ابناء العاصمة وسكانها واللجان الشعبية والنوادي والجمعيات وكل الهيئات والمنظمات الجماهيرية والطالبية والنسائية والكشفية الى المشاركة في المهرجان الجماهيري يوم الخميس والى المشاركة في انتخابات المجالس الشعبية المحلية وهيئة المؤتمر الشعبي.

خامساً: دان المجتمعون حملات الدسّ والتحريض والإستصراح لقوى وهيئات وهمية من قبل اجهزة الإعلام الرسمية من اذاعة وتلفزيون ومن قبل اجهزة الإعلام الإنعزالية والمبالغة في تغطية بيانات هذه القوى والهيئات الوهمية في الوقت الذي تهمل بيانات وتصريحات وتحركات القوى الوطنية والتقدمية والشعبية والهيئات الإسلامية التي تمثل تمثيلاً فعلياً وصادقاً آمال ابناء بيروت وتطلعاتهم والتي اجمعت على اجراء انتخابات المجالس المحلية وهيئة المؤتمر الشعبي لمدينة بيروت».

وحضر الإجتماع:

«تجمع اللجان والرابطات الشعبية» «انصار الثورة»، «الطلائع التقدمية اللبنانية»، «التنظيم الطليعي»، «التنظيم الثوري الناصري ـ قوات ناصر»، «منظمة قوات الثورة العربية»، «الحزب الديموقراطي الشعبي»، «الحزب الديموقراطي الكردي في لبنان ـ البارتي»، «حزب رزكاري الكردي اللبناني»، «الحزب الديموقراطي القيادة المركزية»، «هيئة تنسيق المنظمات الشبابية في لبنان».

ومن «الحركة الوطنية» واحزابها:

الدكتور اسامة فاخوري، السيد محمد قباني، الحزب التقدمي الإشتراكي، الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الإجتماعي، منظمة العمل الشيوعي في لبنان، «حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون»، حزب البعث العربي الإشتراكي، «الإتحاد الإشتراكي العربي»، «الحركة اللبنانية الديموقراطية»، «الإتحاد الإشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري»، «الإتحاد الإشتراكي العربي ـ الأفواج العربية»، «التنظيم الشعبي الناصري»، «التنظيم الناصري في لبنان ـ قوات ناصر»، «حزب العمل الإشتراكي العربي»، «حزب البارتي الكردي اليساري».

بيان المجلس الشرعي الإسلامي

الذي صدر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٨٢ الرافض لمشروع المجالس المحلية

«في الساعة الثانية عشرة ظهر الأحد الواقع فيه ١٧ جمادي الآخرة العام ١٤٠٢ الموافق ١١ نيسان ١٩٨٢م تابع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى جلسته المفتوحة برئاسة سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد وحضور اعضاء المجلس الإستشاري للإفتاء، وبحث في موضوع اعلان الحركة الوطنية عزمها على اجراء انتخابات لانشاء مجالس محلية في بيروت الغربية في ٢٥ نيسان الجاري.

وبعد الإستماع الى البيان الشامل الذي ادلى به رئيس المجلس سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية عن النشاط المكثف الذي قام به من خلال الإتصالات واللقاءات التي اجراها مع القيادات الإسلامية والوطنية، وبعد الإستماع الى ما ادلى به اعضاء اللجنة المكلفة متابعة الموضوع والتي التقت الفعاليات الإسلامية والوطنية المعنية واطلعت على آرائها المؤيد منها والمعارض هذه الإنتخابات. وبعد التشاور في الظروف الخطيرة التي يمر بها لبنان خصوصاً في الجنوب، يسجل المجلس ما يأتي:

أولاً: يرى المجلس ان موضوع الإنتخابات والمجالس المحلية على اهميته قد اخذ حجماً خطيراً في ادق الظروف المصيرية واخطرها على لبنان والمنطقة وفي جو من التهديدات الإسرائيلية المتمادية.

ثانياً: يرى المجلس ان هذا الموضوع هو موضوع سياسي واجتماعي وتنظيمي، لذلك فانه يدعو الى حصر معالجته في نطاق المسؤولية الوطنية وحدها.

ثالثاً: يرى المجلس ضرورة الحفاظ على المنطلقات الوطنية التوحيدية لدى معالجة الموضوع وذلك بعيداً عن منطق تقسيم بيروت ما بين شرقية وغربية، ولذلك يدعو اللبنانيين جميعاً الى التسامي في هذا الموقف بالذات والنظر الى بيروت على انها عاصمة واحدة لوطن واحد.

رابعاً: ان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بناء على ما سبق يدعو الأطراف المعنيين الى التزام ما يأتي:

١ ـ وجوب التحول بسلبيات الواقع التقسيمي الى ايجابيات توحيدية لبنانية توظف فوراً لمصلحة الوفاق اللبناني تدعيماً للشرعية اللبنانية من دون اي تأخير.

٢ ـ دعوة الدولة الى تنظيم الخدمات لمدينة بيروت على اساس من الوحدة الفعلية والعدالة التامة، بحيث يطبق على بيروت الشرقية ما يطبق على بيروت الغربية من اجراءات تنظيمية واحدة.

٣ ـ يدعو المجلس الى صرف النظر في هذه الظروف عن عملية انتخابات المجالس المحلية المقترحة في بيروت الغربية، كما يدعو بقوة اشد الى الغاء الهيئات الشعبية والحزبية المهيمنة على المرافق العامة والموانىء والكف عن فرض الخوات في بيروت الشرقية، هذه الخوات التي تطول المواطنين في المنطقتين الشرقية والغربية على حد سواء، وذلك لتمكين الدولة من تحمل مسؤولياتها كاملة في خدمة المواطن في بيروت الموحدة ولبنان الواحد.

٤ ـ اعتبار هذا التنظيم التوحيدي المطلوب لمدينة بيروت مدخلاً الى الوفاق اللبناني ـ اللبناني.

ان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يؤكد على ان المطالب الإسلامية الوطنية كانت ولا تزال واحدة في منطلقاتها وجوهرها واهدافها، وان المسلمين يقفون صفاً واحداً وراءه لا يفرق بينهم اشكال عابر.

ان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى يتمنى على الحركة الوطنية التي تعي مسؤولياتها خصوصاً في هذه المرحلة المصيرية، ان تبادر الى اعلان تجاوبها مع دعوته ورؤيته الإسلامية، على امل ان تتجاوب الدولة كذلك مع هذه الدعوة، بما يؤدي الى وضع حد للتفاوت القائم بين الوضعين في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية من بيروت.

واخيراً ان المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى تحسساً منه بمسؤوليته الإسلامية الوطنية، وتجاوباً منه مع مقتضيات الظروف الدقيقة، يؤكد عزمه على الإستمرار في نهجه حتى تتحقق المطالب الإسلامية الوطنية».

ونقلت «الوكالة الوطنية للأنباء» الرسمية عن المفتي قوله تعليقاً على البيان: «انني ارجو ان يقرأ الجميع بيان المجلس قراءة متأنية ليدركوا اننا كنا نهدف وما نزال الى الحفاظ على وحدة الصف الإسلامي الوطني، متماسكاً فلا نغلب فيه رأي فئة على فئة اخرى ولا يجوز ان يظن احد داخل الصف الواحد ان هذا البيان كان لمصلحته دون اخيه. فالمصلحة الوطنية، التي تكمن مصلحة المسلمين فيها هي المصلحة التي توخينا الوصول اليها. ونحن اذا كنا قد دعونا في بياننا الى صرف النظر عن انتخابات المجالس المحلية في الظروف الراهنة فقد اطلقنا هذه الدعوة ايضاً وفي المقابل بقوة اشد الى الغاء الهيئات الشعبية والحزبية في بيروت الشرقية وكل منطقة من لبنان، على ان تبدأ الدولة فوراً وفي الوقت نفسه بالمبادرة الى اقامة سلطتها الشرعية في المنطقتين على اساس من وحدة بيروت ولبنان كله.

وتبدأ مسيرة الوفاق من هذا المنطلق ميسرين بذلك دخول خطوة الوفاق العامة.

ونحن نطلب من الدولة في هذه المناسبة ان تثبت قدرتها بالتعاون مع جميع الأطراف على تسلم السلطة من الهيئات الشعبية والحزبية في المنطقة الشرقية لتتفادى كل احتمالات اقامة مجالس وتنظيمات محلية في المنطقة الغربية على غرار ما هو متبع في المنطقة الشرقية، خصوصاً بعد زوال الظروف الراهنة التي اشرنا اليها في البيان».

بيان الحركة الوطنية في ١٢ نيسان ١٩٨٢
ازاء رفض مشروع المجالس المحلية في بيروت

«اولاً: تؤكد الحركة الوطنية مجدداً مضيها في التحضير لقيام المجالس المحلية في بيروت على اساس اعلان لوائح المرشحين لعضويتها في ١٩ نيسان واجراء الإنتخابات في موعدها المقرر في ٢٥ نيسان الجاري. وتشدد على ضرورة بذل كل الجهود من اجل انجاح هذه العملية الديموقراطية الحيوية. وفي هذا الإطار شكلت الحركة الوطنية لجاناً للإعلام والتعبئة الشعبية وتلقي الترشيحات وتنظيم الإقتراع والالة الإنتخابية، اضافة الى لجنة ادارية مهمتها وضع كل طاقات الأحزاب والتنظيمات والشخصيات الوطنية والتقدمية والقوى الشعبية في تصرف العمل الجبهوي المشترك الهادف الى اجراء الإنتخابات في موعدها المقرر.

ثانياً. تدعو الحركة الوطنية المستقلين الوطنيين القادرين على الإضطلاع باعباء الخدمة العامة الى ترشيح انفسهم لعضوية المجالس المحلية التي لا بد من ان تضم في صفوفها نخبة من اصحاب الكفاية والسمعة الوطنية والجدارة الخلقية مثلما ينبغي ان تشمل ابرز الفعاليات النشطة في مناطق بيروت المختلفة واحيائها وقطاعاتها الحيوية. وتجدد في هذا المجال حرصها على ابعاد كل صبغة فئوية عن هذه المجالس، لأن في طليعة اغراضها رفع كل وصاية عن الجماهير على اساس الثقة الكاملة بوعيها وادراكها لمصالحها.

ثالثاً: ترى الحركة الوطنية لزاماً عليها ان توضح مرة اخرى ان الهدف من اقامة المجالس المحلية المنتخبة ديموقراطياً يتمثل في تنظيم جماهير بيروت وتمكينها من التعبير عن ارادتها، وتوفير مقومات الصمود الوطني والإجتماعي لها، وانتزاع حقوقها ومطالبها، وتأمين الحصانة الأمنية للمناطق في وجه الإختراقات المعادية والمشبوهة.

رابعاً: تتوجه الحركة الوطنية الى جماهير بيروت داعية اياها الى الإنخراط النشط والواسع في حملة التعبئة الشعبية العامة، والى الإقبال على عملية الإنتخاب في ٢٥ نيسان الجاري من اجل ان تأتي المجالس المحلية في مستوى الآمال المعلقة عليها. لأنه على قاعدة انتظام اوسع الجماهير ضمن هذا التوجه الديموقراطي يتحقق التماسك الشعبي المطلوب ويتم القضاء على ظواهر التشرذم والفوضى، ويبرز القرار الوطني اللبناني المستقل بكل وزنه ليكون سلاحاً فعالاً من اجل ازالة سياسة الافقار والحرمان والإهمال المسلطة على المناطق الوطنية عموماً، وعلى بيروت الغربية خصوصاً.

خامساً: تشدد الحركة الوطنية على ان عملية انتخاب المجالس المحلية تتم اولاً واساساً ضمن افق توحيدي، لأن تنظيم الجماهير الوطنية هو سبيل اكساب النضال الوطني من اجل تحقيق وحدة لبنان وتكريس عروبته وحق شعبه في التطور الديموقراطي، قاعدته الصلبة المنيعة والقادرة على الوقوف في وجه القوى التقسيمية الساعية الى تفكيك وحدة البلاد وطمس هويتها الوطنية وانتمائها القومي العربي.

سادساً: تعبر الحركة الوطنية في هذه المناسبة عن التزامها العميق هدف وحدة الصف الوطني البيروتي ضمن اطار سعيها الى تحقيق وحدة الصف الوطني اللبناني وهي تأمل في ان تتفهم كل الفعاليات الوطنية، السياسية والإجتماعية، الدوافع الديموقراطية التوحيدية الكامنة وراء فكرة انشاء المجالس المحلية. لذا تعلن الحركة الوطنية ترحيبها بمشاركة اي طرف وطني في هذا العمل الكبير الهادف الى تنظيم الجماهير الوطنية ورعاية شؤون مناطقها.

فلتكن التعبئة الشعبية الشاملة من اجل انجاح عملية انتخاب المجالس المحلية في بيروت منطلق نهوض وطني عام وبداية نضال حثيث من اجل تعميم هذه الصيغة الديموقراطية على سائر المناطق الوطنية».

بيان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
في ١٢ نيسان ١٩٨٢ الرافض مشروع المجالس المحلية للحركة الوطنية

«ان العدو الإسرائيلي يجدد تهديداته باجتياح الجنوب اللبناني ويحشد قواه لهذه الغاية مستفيداً من حالة التمزق العربي ومن الفوضى الداخلية في لبنان الجنوبي التي ألغت كل أثر فاعل للدولة ولسلطة القانون. ولطالما نبه هذا المجلس الى ان الخطر على الجنوب حقيقي وشامل وان ضياعه سيؤدي الى اعظم الكوارث على العرب والمسلمين في لبنان والعالم العربي. لكننا أمام لامبالاة عربية ودولية تشجع الفوضى الداخلية على ان تستشري وتتعمق وتساهم دائماً في ايجاد حوافز النزوح لدى المواطنين.
كما ان هذه اللامبالاة تجعل الإحتلال الإسرائيلي القائم فعلاً يترسخ وينتشر ظله البغيض وأفعاله الإجرامية الى أبعد من حدوده الجغرافية مما يجعل حياة المواطنين عذاباً ومعاناة مستمرة.

ومنذ ١٩٧٨ حتى الآن لم يقم المجتمع الدولي وبخاصة القوى الفاعلة في مجلس الأمن الدولي بجهد فعال لتحويل قرارات مجلس الأمن المتخذة باجماع اعضائه واجماع المجموعة العربية في الأمم المتحدة الى واقع ملموس ابتداء من القرار ٤٢٥ الى القرار ٥٠١، مما يبعث على الإعتقاد ان المطلوب هو ابقاء الوضع على حاله وجعل الأمر الواقع حالة دائمة.

كذلك الحال بالنسبة الى مؤتمر القمة العربي، فان قراراته المتكررة في شأن الجنوب ولبنان عموماً ما زالت حبراً على ورق وكأن الأمر لا يعني العرب الا بمقدار ما يصدرون قراراً يفتقر الى التنفيذ.

أمام هذه اللامبالاة والإهمال من الجانب العربي والدولي تعود الكارثة لتطل هذه المرة جدياً.

ويهم المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى امام هذا الواقع الخطير ان يعيد التذكير بالحقائق الآتية:

أولاً: ان المجلس يحذر الجميع من الوقوع في خطأ توهم امكان حل قضية الشرق الأوسط على حساب الجنوب واهله بترك الأحداث تتفاعل والدفع بها الى ان تحتل اسرائيل الجنوب وتهجر اهله منه وتفرض التوطين كأمر واقع تحت هذا الشعار او ذاك. ان هذا الخطأ اذا ارتكب يتسبب في خلق حالة خطيرة على كل مساحة العالم العربي وغيره، ويفجر الوضع في المنطقة بكاملها.

ثانياً: ان مواجهة اسرائيل ووضع حد لبغيها واستعمارها يكون بقرار حرب حقيقي مبني على استراتيجية عربية جدية ولا يكون ابداً بالسعي وراء السلام الوهم الذي لا تريده اسرائيل الا استسلاماً وخضوعاً لمشيئتها.

واذا كان الوضع العربي يحول الان دون الإعتماد الفوري لهذا الأسلوب في المواجهة، فان بقاء الوضع في جنوب لبنان على حاله ليس فراراً من المشكلة بقدر ما هو وقوع في المزيد من أخطارها لأن ذلك يجعل العدو الصهيوني قادراً في كل وقت على الإستفادة منه وتوسيع رقعة احتلاله وجعل الجنوب ورقة جديدة في يده، وجعل شعبه لاجئين، وتهديم لبنان الذي لا يمكن ان يستمر من دون الجنوب ومن ثم تهديد العالم العربي كله

ثالثاً: ان الضرورة تقضي في هذه الحالة بالعمل الجاد على الصعيدين العربي والدولي لتأمين تنفيذ للقرار ٤٢٥ تنفيذاً كاملاً. وما لحقه من قرارات مجلس الأمن في شأن الجنوب خصوصاً والأزمة اللبنانية عموماً. وذلك بغية انهاء حالة الإحتلال الإسرائيلي القائمة فعلاً ووضع حد لتهديدات اسرائيل المستمرة في العدوان هذا من جهة اولى، ومن جهة ثانية بغية مساعدة الدولة اللبنانية على اعادة سلطتها وفرض سيادة القانون في الجنوب، بالسعي المخلص الى بناء الدولة العادلة.

ان الهدف الآني هو مواجهة العدوان الإسرائيلي المرتقب والإحتلال الإسرائيلي القائم فعلاً، بموقف عربي ودولي يضع حداً لها ويمكن المواطن اللبناني في الجنوب من الإستقرار ويمكن النازحين من العودة لجعل شعار «الحد الأدنى من الأمن من أجل الحد الأعلى من الصمود» حقيقة واقعة، والا فان استمرار الوضع سيلغي مقولة الصمود ويجعل من الشعب الصامد شهداء لاجئين.

ان المجلس يطلب من الدولة ان تخرج من اطار العمل على استمرار وقف النار وهو ما يجعل الوضع القائم غير المقبول امراً واقعاً ويجعل الإحتلال الإسرائيلي والفوضى الداخلية امراً مسكوتاً عنها، وكأن وقف النار غاية في حد ذاته وليس وسيلة لانهاء الأوضاع الشاذة في الجنوب، الى العمل الجاد والفعال على كل الصعد الدولية والعربية لانهاء حالة الإحتلال الإسرائيلي والفوضى الداخلية وذلك بتطبيق القرارات الدولية والعربية في شأن الجنوب.

وفي هذه المناسبة يعيد المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الى الأذهان موقفه الثابت والمستمر في شأن وجوب ارسال الدولة الجيش اللبناني الى الجنوب على نحو فاعل من أجل القيام بمهمته الوطنية والأساسية في الدفاع عن حياض الوطن، لأن في ذلك المقدمة الحقيقية الجدية لتنفيذ مضمون المقررات العربية والدولية.

وفي هذه المناسبة ايضاً لا يسع المجلس الا ان يستنكر التعرض لضباط قوى الجيش اللبناني والأمن الداخلي وأفرادها ويدينه أشد الإدانة، خصوصاً محاولة اغتيال العقيد قاسم سبليني.

واما في صدد فكرة المجالس المحلية موضوع الجدل القائم، فيرى المجلس بادىء ذي بدء ان الوضع الراهن بالنسبة الى توقع عدوان اسرائيلي لا يسمح باثارة اي جدل او خلاف على الساحة الداخلية أياً كانت المبررات.

ان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى من خلال مواقفه المستمرة منذ ١٩٧٦ حيث طرحت فكرة حكومة الظل مروراً بما قرره بالإشتراك مع الهيئات السياسية والشعبية التي اسسها سماحة الإمام موسى الصدر عام ١٩٧٧ في ورقة العمل الإسلامية الشيعية والتي رفضت ودانت جميع الأفعال والمحاولات الرامية الى الحلول محل الدولة في سلطاتها في أي بقعة من ارض الوطن وتحت اي شكل من الأشكال، لان ذلك يصب بشكل او بآخر في مصلحة تقسيم لبنان وتمزيقه وتفتيت كيانه الوطني ويجعل من شعارات الوفاق الوطني والوحدة الوطنية مجرد شعارات وهمية لتغطية التقسيم والتمزيق والتفتيت.

ان الحرص على وحدة المسلمين الطوعية والحقيقية والحرص على وحدة الوطن هي التي أملت هذا الموقف وهذا بعينه من يدعو الى التوقف عند الظاهرة الشاذة وغير الشرعية في المنطقة الشرقية من بيروت حيث نرى فيها مساهمة خطرة ومثيرة للإرتياب في الغاء دور الدولة وتعميق حالة الإنقسام الوطني.

ان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى اذ يؤكد موقفه الثابت والمستمر في رفض كل ما من شأنه المس بكيان الشرعية اللبنانية ووحدة الوطن فانه يناشد جميع الأطراف الإنتباه الى المعاني الخطيرة التي تترتب عن مثل هذه الطروحات وبالتالي التجاوب مع الرغبة الإسلامية والوطنية الشعبية الواسعة في العدول عن فكرة المجالس المحلية وانتخاباتها والتعاون مع جميع القوى الإسلامية والوطنية لتمكين الدولة من ممارسة صلاحياتها بفاعلية تجعل الخدمات الحكومية في بيروت العاصمة كلها فضلاً عن ضواحيها في مستوى واحد، لا افضلية فيها لمنطقة على منطقة ولا لفئة من السكان على فئة.

ودرس المجلس موضوع الإعتداء على المسجد الأقصى، فأعتبر ان الإعتداء الإجرامي على حرمة المسجد الأقصى وعلى المسلمين فيه وحوله على يد جيش الإحتلال الإسرائيلي من أعظم الجرائم التي ترتكبها الصهيونية ضد المسلمين ومقدساتهم وهي فوق ذلك تستخدم مؤسساتها القمعية من جيش وشرطة ومنظمات ارهابية لاسكات أصوات الإحتجاج العادل الذي يقوم به المسلمون في الاراضي المحتلة.

ان هذه الأعمال الإجرامية ينبغي ان تحمل العالم على اعادة النظر في شرعية وجود اسرائيل المعتدية الغاصبة لفلسطين

المنتهكة لجميع المقدسات الإنسانية والايمانية.

ان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى اذ يؤيد ويتضامن على نحو مطلق مع الهيئة الإسلامية العليا في القدس في دعوتها الى الإضراب العام احتجاجاً على هذه الأعمال الإسرائيلية الإجرامية، يؤيد كل اجراء احتجاجي وكل مقاومة للإحتلال يقوم بها شعبنا في الأرض المحتلة وقياداته الوطنية المخلصة. ويدعو جميع المسلمين في العالم الى القيام بأبسط مسؤولياتهم امام الله تعالى لتحرير القدس وفلسطين من رجس الصهيونية ونبذ الخلافات لمصلحة الإسلام العليا للتحرر من الصهيونية.

ان المجلس تأكيداً لتضامنه والتزامه مع الإنتفاضة الشجاعة في الأرض المحتلة وتأكيداً لاستنكاره وادانته الأعمال الصهيونية العدوانية وبخاصة على مقدسات الأمة الإسلامية فانه يدعو جميع الخطباء وائمة المساجد في لبنان الى تخصيص خطبهم ودروسهم الجمعة المقبل للتنديد بهذا الإعتداء الإسرائيلي الخطير وتوعية المسلمين على مسؤولياتهم في التضامن مع اخوانهم ابناء فلسطين في الأرض المحتلة.

كما يعلن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الدعوة الى الإضراب العام يوم الجمعة المقبل ١٦ الحالي، تضامناً مع دعوة الهيئة الإسلامية العليا في القدس.

وستبقى جلسات المجلس مفتوحة».

نظرة الرئيس سليم الحص
حول الوفاق واللامركزية - حزيران ١٩٨٢

ان الحديث عن لبنان المستقبل يجب ان يكون حديثاً عن مستقبل الإنسان في لبنان. ما كان يذكر لبنان في الماضي إلا وكانت تذكر معه الحرية والإزدهار، حتى وقعت الأحداث الدامية، فافقنا على واقع مرير، هو أن الإنسان في لبنان في محنه، في بلد الحرية والإزدهار الإنسان في محنه.

ان تجربة اللبناني مع الحرية والإزدهار كانت تجربة متعثرة. اما الحرية فكثيراً ما كان اللبناني يخطىء ممارستها في شتى المجالات: في السياسة والإقتصاد والصحافة وغيرها.

والإزدهار، تحت سطحه البراق، كان يخفي مكامن ضعفه: فوارق اجتماعية، مناطق محرومة، حزام بؤس حول العاصمة، نزوح من الريف الى المدن، هجرة أدمغة الى الخارج وما الى ذلك.

انني لا أذكر لمجرد ابداء السلبيات والنواقص، ففي الواقع ان ما من شعب مارس الحرية على النطاق الذي اتيح للبناني ولم يقترف تجاوزات عليها، وما من نظام ديمقراطي طبق في بلد إلا وكانت له هنات وعثرات... ولكن من ناحية اخرى، ما من بلد عاش المحنة التي عانيناها. وقلما وجد بلد فيه من دقة الأوضاع ما في بلدنا. لذلك ان أبرز إيجابيات الوضع عطلتها الى حد بعيد سلبيات الممارسة. وبالتالي فان التركيز في الحديث عن لبنان المستقبل، اذا اعتبرنا من دروس الماضي، لا بدّ أن يكون حول مستقبل الإنسان في لبنان لا حول النصوص والأنظمة.

لو كان لي أن أوجز أسباب المحنة التي تعترضنا لها بعبارة واحدة لقلت: انها تعود الى اننا عبر ما ينوف على الثلاثين سنة منذ الإستقلال وحتى انفجار الأحداث لم نفلح في بناء الدولة الصالحة ولا في بناء المواطن الصالح.

كان هذا ما قلته في مناسبة سابقة،

لا مجال هنا للخوض في بحث موضوع بنا الدولة الصالحة والمواطن الصالح من مختلف جوانبه. فهذا حديث يطول جداً، ولا أزعم انني أملك الرؤية الكاملة للاحاطة بالموضوع هذا مع العلم ان الموضوع هو على قدر من التشعب يصعب معه على اي شخص ان ملـ بكل جوانبه الماماً كافيا.

وبناء الدولة الصالحة والمواطن الصالح هو بطبيعة الحال موضوع عمل دؤوب في السياق الطويل، وبالتالي فانه يشكل هدفاً يقتضي رسم الطريق الى تحقيقه مع الزمن وتطوير وسائل الوصول اليه مع تطور واقع المجتمع اللبناني ومعطياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ولكن عملية البناء تلك لا يمكن اعتبارها مخرجاً عملياً جاهزاً من أزمة خانقة ما انفك لبنان يتخبط فيها منذ عام ١٩٧٥.

وعندما يجري الحديث عن الوفاق الوطني فانما المقصود في الواقع ايجاد صيغة تخرج من الأزمة ان لم يكن فيها الحل الحاسم للقضايا العالقة التي تفرق بين اللبنانيين ففيها على الأقل معالم الطريق للوصول الى مثل هذا الحل.

الهدف هو تحقيق الإستقرار السياسي. ونظراً لتدخل الشأن السياسي مع الشأنين الإجتماعي والإقتصادي، فمن

المسلم به أن أي صيغة للوفاق السياسي لن تكون مجدية ما لم تقترن بسياسة انمائية واجتماعية تستهدف تحقيق العدالة الإجتماعية وتنمية القدرات الإنتاجية في آن. فمن العبث الحديث عن استقرار سياسي بمعزل عن الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي.

ان مواضيع الوفاق عديدة ومتشعبة. ولا بدّ أن تشمل جميع المسائل السياسية التي كانت حتى اليوم موضع خلاف أو نقاش بين الفئات اللبنانية، ومن أبرز عناوينها الطائفية السياسية والتنظيم الإداري للدولة وهوية لبنان العربية وبناء الجيش وتنظيم العلاقة مع المقاومة الفلسطينية وغير ذلك من المواضيع.

واذ نعرض لموضوع الوفاق لا بدّ لنا من جلاء بعض النقاط فيما يتعلق بمفهومنا للوفاق:

ان الوفاق في رأينا ليس مرادفاً للمصالحة. اننا لا ننظر الى قضية الوفاق على انها قضية خلافات أو نزعات بين أفراد أو شخص، مهما بلغ شأوهم في زعامة أو قيادة أو وجاهة، حتى تكون موضوع مصالحة بينهم. وانما القضية هي قضية مشاكل عالقة بين الفئات اللبنانية. فان تحقق الحل لهذه المشاكل، فالمصالحة اذ ذاك تتجسد في الممارسة، في المشاركة في الحكم بين مختلف الفئات على خط وطني واحد وواضح. ولا نرى جدوى من الأخذ بالمنطق القائل ان لا وفاق من غير حوار، ولا حوار من غير مصالحة، مع اننا لا نعارض في هذا المنطق لو كنا نرى أن تحقيقه ميسور في الوقت الحاضر. الحوار في نظرنا لا يعني بالضرورة حديث الكل مع الكل وانما حديث الكل مع الدولة. والمصالحة الوطنية، من هذا المنطلق، تبدأ بالمصالحة مع الدولة.

وأول شروط المصالحة مع الدولة هو تسليم الدولة ما هو اساساً من حقها، وذلك بالتخلي عن المظاهر المسلحة وعن وسائل الإعلام غير الشرعية، والكف عن سائر الممارسات المخلة بالأمن والنظام وعن الجبايات غير المشروعة وعن تهريب البضائع المستوردة عبر المرافىء غير الشرعية وما الى ذلك. وقد استفحلت ظاهرة التحدي للشرعية حتى غدت تشكل قضية قائمة بذاتها كادت تحجب بأبعادها ومضاعفاتها سائر القضايا، بما فيها قضية الوفاق الكبرى، وذلك بما يترتب على تلك الظاهرة من انعكاسات تهدد وحدة البلد واستقراره الإجتماعي وركائز الدولة فيه. ومشكلة الغلاء المستشري هي الى حد وجه بارز من أوجه تلك الظاهرة. وظاهرة التحدي للشرعية هذه لا ترتبط فقط، كما يروق للبعض أن يقول أحياناً، بجذور الأزمة اللبنانية بحيث أن أسباب استمرارها تتلازم مع مسببات الأزمة أساساً، وانما تعكس ايضاً، وبصورة أكثر تلازماً اليوم، تشبث المستفيدين من استمرار أجواء التأزم بالمصالح التي آلت اليهم بنتيجة الظروف التي رافقت الأزمة أو التي تولدت عنها، حتى بتنا نسوب أن سر استمرار الأزمة يكمن الى حد ما في أن الحرب انتهت وبقيت «مؤسساتها»، ومؤسسات الحرب هي الآن في ما يشبه الوفاق على الدولة فهي تجسد مصالح المستفيدين من انفجار الأزمة واستعارها ومن ثم من استمرار اجوائها. الراهن هو وجود وفاق على الدولة، والمطلوب ايجاد وفاق مع الدولة.

والوفاق في مفهومنا ليس مرادفاً للإتفاق، والا لوجب علينا ان نحدد الفرقاء ونعقد الحوار المباشر بينهم وصولاً الى صيغة اتفاق فيما بينهم على حلول محددة للقضايا العالقة. وهذا امر دونه صعوبات وعقبات لا حد لها على المستوى الاجرائي والتنفيذي والعملي مما يجعله بعيد المنال وعديم الجدوى في ظل الإنقسامات الحادة التي ما زالت تستبد بالوضع، والتباين الساطع في المنطلقات بين هذا الفريق وذاك، وتشرذم الفرقاء الى حد يصعب حصره.

الوفاق لا يفرض فرضاً وانما يبنى على قناعات مشتركة أساسها الايمان بلبنان الواحد الموحد. وهو في مفهومنا صيغة تتضمن حلولاً للقضايا العالقة بين اللبنانيين يتبناها الحكم ويلتف حولها اللبنانيون من مختلف الفئات. فالوفاق الوطني بهذا المعنى هو وفاق الحكم، والصيغة هي محصلة الإستنتاجات والقناعات التي يتوصل اليها الحكم بنتيجة الحوار الذي اقامه ويقيمه مع مختلف الفرقاء. وأول شروط الوفاق هو توافر الإستعداد لدى الفرقاء الأساسيين جميعاً للتلاقي مع الدولة على مواقف واحدة، وهذا يتطلب أن لا يرهن الوفاق بأية قضية أخرى وان لا تقدم على الوفاق أية قضية أخرى.

قد يكون هناك أسباب عديدة حالت دون تحقيق الوفاق حتى اليوم، ولا ريب أن في مقدمتها، من جهة، البعد الإسرائيلي في الأزمة اللبنانية، ومن جهة ثانية، اختلاف الرؤية بين مختلف الفرقاء حول أولويات المعالجة المطلوبة، ولا سيما فيما يتعلق بثلاثة عناوين رئيسية هي: تحقيق الوفاق الوطني وتنظيم العلاقة مع المقاومة الفلسطينية وتصحيح الوضع الأمني على كل الأراضي اللبنانية.

فبين اللبنانيين فريق يعطي الأولوية للوفاق الوطني ولا يرى امكانية لتصحيح الوضع الأمني عن طريق فرض سلطة الدولة من غير التصدي لحل القضايا السياسية العالقة، كما لا يرى المنطق في أن يكون تنظيم العلاقة مع المقاومة الفلسطينية شرطاً لازماً لتحقيق الوفاق، خصوصاً بالنظر الى هذه المسألة لها أبعادها التي تتعدى حيز العوامل والإعتبارات السياسية الداخلية.

وبين اللبنانيين فريق آخر يرى في تنظيم العلاقة مع المقاومة الفلسطينية مفتاح الحل لكل القضايا العالقة وذلك موقع تقدير هذا الفريق لاهمية تلك المسألة كعامل من عوامل تفجير الأزمة اللبنانية أساساً ومن عوامل استمرارها اليوم، كما يرى هؤلاء ان معالجة الوضع الأمني في البلاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح انطلاقاً من اعتبار هذا الوجود ظاهرة امنية لا يمكن تجاهلها هذا فضلاً عن أن أي ترابط يمكن أن يكون قائماً بين القضية اللبنانية وقضية الشرق الأوسط يمر بالضرورة، في نظر هؤلاء، عبر الوجود الفلسطيني في لبنان، ومنه الوجود المسلح.

وهناك فريق آخر يقول بأولوية الحل الأمني على ما عداه من جهة على أساس أن الخلل الفادح في الوضع الأمني هو مكمن الداء المباشر الذي يعاني منه المواطن والمجتمع في الوقت الحاضر، ومن جهة أخرى على أساس أن لا جدوى من حوار يدور حول سائر القضايا في ظل سطوة السلاح والمسلحين. واذا حصل مثل هذا الحوار في ظل الوضع القائم فان النتيجة قد لا تعبر تعبيراً صادقاً عن ارادة سواد اللبنانيين. وهذا الوضع هو الذي حال حتى اليوم دون اجراء انتخابات نيابية.

وكان موقف الحكم حتى اليوم في مواجهة دوامة الأولويات هذه يقضي بضرورة المباشرة حيث تمكن المباشرة، وذلك على أمل أن أي تقدم ملموس يتم احرازه على صعيد أي مجال من المجالات الثلاثة لا بدّ أن ينعكس ايجاباً على احتمالات التصدي والمعالجة في المجالين الآخرين وكانت هناك محاولات للدخول الى ميدان المعالجة من باب هذا المجال أو ذاك من المجالات الثلاثة في أوقات مختلفة، ولكن أياً من تلك المحاولات لم تؤت الثمار المطلوبة لأسباب لا مجال لبحثها هنا.

وإذ ركزت في حديثي عن أولويات المعالجة على عناوين ثلاثة هي الوفاق والأمن وتنظيم العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، فانني لم أقصد في حال من الأحوال تجاهل العوامل الخارجية في الأزمة اللبنانية، وبخاصة تلك المتجسدة في الترابط أو التداخل القائم بين القضية اللبنانية والقضية الفلسطينية ومن ثم قضية الشرق الأوسط وانما الواقع ان البحث في تلك العوامل يخرج عن نطاق هذه الدراسة. وما اختياري لهذا الموضوع دون سواه إلا لاعتقادي، أولاً، أنه من مواضيع الوفاق التي يمكن ان تكون محور نقاش عقلاني علمي هادىء بعيداً عن الحساسيات والنعرات التي يمكن أن تثيرها سائر مواضيع الخلاف، وتنقلب الى مواضيع وفاق عندما تلتقي الفئات المتنازعة على حلول مشتركة لها مع الدولة أو عبرها، ثانياً، أنه موضوع حي كثيراً ما يطرح سلباً أو ايجاباً في مواقف اعلامية أو في شعارات حادة دون التطرق الى مضامين الفكرة أو محتواها على وجه التحديد، فينشأ حول الموضوع من الإنقسامات في الرأي ما قد لا يكون له مبرر.

وفكرة اللامركزية الإدارية ليست بالجديدة في لبنان. فقد طرحت لا أقل من عشر مرات في بيانات وزارية منذ اوائل الخمسينات ولكن الواقع ان المحاولات التي جرت لتطبيقها كانت خجولة، فاقتصرت حتى اليوم على البلديات الى حد ما وعلى التوسع نوعاً ما في تطبيق اللاحصرية في تنظيم نشاطات بعض الإدارات والمؤسسات العامة. واللاحصرية هي غير اللامركزية في معناها الدقيق كما سنرى ولا حاجة بي الى التأكد أن الأفكار التي أطرحها هي مجرد أفكار شخصية لا تلزم أحداً سواي، وقصدي من طرحها هو اثارة حوار عقلاني وعلمي هادىء حول موضوع من المواضيع الأساسية. بعبارة اخرى فان قصدي من ذلك فتح الحوار حول هذا الموضوع لا اغلاقه على أفكار مسبقة. والأهم فيما نطرح الخطوط أو المبادىء العامة للفكرة. أما النقاط التفصيلية المتعلقة بالتطبيق فلا تذكرها الا استكمالاً للصورة أو على سبيل المثال كنماذج عما يمكن اعتماده.

منطلق التفكير الذي يرتكز عليه المشروع التالي هو التسليم بضرورة الأخذ بنظام يتسم بأكبر قدر ممكن من اللامركزية واللامركزية واللاحصرية في الإدارة. مع الحرص على أن لا يتعدى تطبيق هذا النظام النطاق الإداري الصرف الى النطاق السياسي. فالمبدأ الذي لا يمكن التفريط فيه، لا من قريب ولا من بعيد، هو مبدأ المحافظة على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات وطنية. وفي تصوري أن أي نظام للامركزية يخترق دائرة المفهوم الإداري الى دائرة المفهوم السياسي سيكون بمثابة الخلل في بنية الدولة الذي يمكن أن يفضي الى زعزعة وحدة الوطن ان عاجلاً أو آجلا.

المطلوب من أي نظام جديد يرسم: من جهة، اختصار المسافة ما أمكن بين المواطن ومصدر الخدمة التي يطلبها من المرافق والمؤسسات أو الإدارات العامة فيكون المبدأ، في حدود الممكن عملياً، ايصال الخدمة الى المواطن بدلاً من حمل المواطن على الإنتقال مسافات بعيدة سعياً وراءها كما هي الحال في ظل نظام من المركزية والحصرية الإدارية. ومن جهة ثانية، السعي لتحسين مستوى الخدمات بمشاركة ديمقراطية شعبية في السهر على حسن سير النظام الإداري الذي يفرز تلك الخدمات.

اما الفوائد المرجوة من تطبيق مثل هذا النظام فلا تقتصر على ما يعود به على الفرد من وفر وراحة، مما ينعكس ايجاباً على مستوى معيشته، وانما تشمل كذلك ما يترتب على مثل هذا النظام من آثار ايجابية على الأوضاع المعيشية العامة في المناطق من

مختلف وجوهها مما يساعد على الحد من حركة النزوح من الريف الى المدن. ولا بدّ أن يترتب على كل ذلك نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية طيبة على المناطق ومن ثم على البلاد ككل.

ان الأخذ بمبدأ اللامركزية أو بمبدأ اللاحصرية أمر نسبي - حيث ان العمل بهذا أو بذلك يمكن أن يتم بمقدار يقل أو يزيد حسب المطلوب وحسب الإمكانات. من البديهي أن المنطق الذي يحدو الى اعتماد نظام اللامركزية ونظام اللاحصرية يقضي حكماً بالأخذ بهما الى أبعد الحدود الممكنة. والممكن هو ما تسمح به الموارد المالية والبشرية المتاحة. حيث أن الإمعان في تطبيق مبدأ اللامركزية، وكذلك مبدأ اللاحصرية، يقتضي المزيد من العناصر البشرية العاملة أو ذات الإختصاص لتشغيل المرافق والإدارات كما يقتضي المزيد من الموارد المالية لتغطية نفقات ذلك التشغيل.

يقصد باللاحصرية في هذه الدراسة تحديداً نوع الممارسة تحتفظ فيها الإدارة المركزية بمسؤوليتها كاملة بالنسبة لنشاطات ومهام تنشىء في مختلف المناطق مكاتب أو شعباً أو فروعاً لها تفوضها صلاحيات واسعة يمكن أن تبلغ حد البت النهائي بالمعاملات التي تتولى تصريفها دون مراجعة مسبقة، مع احتفاظ السلطة المركزية بحقها كاملاً في المراقبة المؤخرة أو المحاسبة اللاحقة أو الإشراف اليومي ومع بقاء المسؤولية في عنق الإدارة المركزية.

ويقصد باللامركزية الإدارية نوع من الممارسة تتخلى فيها الإدارة المركزية عن مهامها ومسؤولياتها في ميادين محددة الى السلطات المحلية في المناطق، تلك السلطات التي تقترن بنيتها أو هيكليتها بنوع من التمثيل الشعبي المباشر أو غير المباشر.

لا محذور من المباشر في أي وقت بتطبيق مبدأ اللاحصرية في كل المجالات التي يمكن تطبيق هذا المبدأ فيها، ومن الممكن السير في تطبيقه الى أبعد الحدود فورا. فاللاحصرية تجمع بين مركزية المسؤولية ولامركزية الصلاحية. وتفويض الصلاحيات مبدأ مسلم به في الإدارة حاليا. ولو بدرجات متفاوتة بين ادارة واخرى. والتوسع في تطبيقه مطلب قديم لا يحتمل أي خلاف

أما اللامركزية فشأن آخر. ففي نظام اللامركزية تحل الإدارة المحلية في مهام ونشاطات معينة محل الإدارة المركزية في المسؤولية والصلاحية معا. من هنا فان اللامركزية، ولو ادارية الطابع، ما لم تكن الإدارة المركزية قوية بالقدر الكافي، قد تفقد الإدارة المركزية دورها في الدولة وقد تكون بالتالي عامل وهن في تماسك الدولة ربما افضى مع الزمن الى التفكك السياسي، وهذا ما يتحتم تلافيه. وهكذا فان اللامركزية الفعالة تفترض وجود ادارة مركزية قوية، والا فتطبيقها لا يخلو من الخطر على وحدة الدولة والوطن.

ولما كانت الإدارة المركزية في لبنان اليوم ضعيفة الأوصال، فان من المفروض العمل على تقويتها قبل الشروع في تطبيق اللامركزية بشكل واسع أو مع تطبيقها في آن واحد.

لا بد مبدئياً من رسم خط أحمر، هو الفاصل، كما نراه في ضوء معطيات لبنان في الظرف الراهن، بين حقل المضمون الإداري المحدد وحقل المضمون السياسي الأوسع لأي نظام لامركزي يعتمد. ويتمثل هذا الخط بمجموعة من «اللاءات» ان صح التعبير هي:

لا لتجزأة قوى الأمن الداخلي. فالأمن أساساً لا يتجزأ في أي بلد، فضلاً عن أن تجزأة قوى الأمن تحمل بذور التقسيم السياسي كما تنطوي على الكثير من المحاذير بالنسبة لفعاليتها وجدواها، وقد تدفع الى سباق في التسلح بين قوى المناطق مما لا يحمد عقباه في السياق البعيد. الا ان هذا التحفظ لا يتنافى مع وجود شرطة بلدية وضرورة تعزيز فعاليتها.

لا لتجزأة الجيش والنظام الدفاعي. وما يقال عن قوى الأمن الداخلي يمكن أن يقال أكثر منه عن الجيش، ولا سيما وان مهمة الدفاع لا تقف عند حدود منطقة من المناطق وانما تشمل حدود الوطن كوحدة. وان سلامة الأوطان لا تقبل التجزأة.

لا لتمايز المناهج التربوية، فتمايز المناهج يؤدي مع الزمن الى تمايز في تنشئة الأجيال ومن ثم بروز تنافر بين فئات المواطنين، فالمحافظة على وحدة المناهج التربوية ركيزة أساسية من ركائز الوحدة الوطنية لا يجوز التهاون فيها.

لا لتجزأة الخزينة العامة. فلا يجوز وقف أي عنصر من عناصر الموارد العامة للإنفاق على المناطق التي تتولد فيها، والا كان في ذلك سبب لاتساع التفاوت الإقتصادي والإجتماعي مع الزمن بين منطقة واخرى، بحيث تزداد المناطق الغنية غنى وتزداد المناطق الفقيرة فقراً، مما يزرع بذور الشقاق المتعاظم بين المناطق ويعزز أسباب الفرقة بينها.

لا لتجزأة التخطيط الإنمائي. وما قيل عن وحدة الموارد العامة ينطبق على وحدة الخطة الإنمائية. الوطن الواحد لا يمكن إلا أن يكون وحدة انمائية متكاملة من حيث الرؤية والتخطيط.

وبطبيعة الحال أيضاً، من بديهات منطق المحافظة على وحدة الوطن السياسية، نضيف:

لا لتجزأة التشريع: لا بديل عن مجلس نيابي واحد يمارس السلطة التشريعية الواحدة.

لا لتجزأة الإعلام الرسمي، فالإعلام مصدر اساسي من مصادر التوجيه الوطني الواحد الذي هو أساس وحدة المواطنية.

لا لتجزأة التمثيل الخارجي، وهذا مبدأ مسلم به حتى في ظل الأنظمة الفدرالية في العالم.

لا أزعم ان هناك رؤية واحدة مقبولة لتنظيم الدولة اداريا. هناك بلا ريب احتمالات عديدة، وعلينا ان نكون منفتحين لتقبل أي منها، خصوصاً اذا كانت تراعي الحدود العامة التي رسمناها لأنفسنا. ففضلاً عن احتمال تباين المشاريع المرشحة للظهور تبعاً لتفاوت عناصر تقدير المعطيات لدى واضعي تلك المشاريع، فان الأخذ بمبدأ اللامركزية عند التطبيق لا بدّ أن يقف، كما سبق أن أشرنا، عند حدود ما تسمح به الموارد البشرية والمالية المتاحة في البلاد. فاللامركزية ثمن، هو ما يقتضيه تطبيقها من الموارد البشرية والمالية التي يمكن أن توظف في مجالات اخرى. ولا بدّ أن يختلف مشروع عن آخر تبعاً لتقدير صاحبه لامكانات واستعدادات المجتمع لتحمل ذلك الثمن.

من هنا فانني إذ أسمح لنفسي بعرض مشروع محدد للتنظيم الإداري اللامركزي في خطوطه العامة لا أقصد في حال من الأحوال طرح صيغة فريدة لا بديل لها، وانما أقصد عرض نموذج، على سبيل المثال، لما يمكن أن يكون عليه مثل هذا التنظيم في لبنان في اطار الحدود والمبادىء العامة التي رسمناها لانفسنا.

فيما يلي المعالم الرئيسية لمشروع مقترح:

يقسم لبنان في تطبيق التنظيم الإداري الى المحافظات وأقضية وفقاً لما هو معمول به اليوم.

المحافظة هي وحدة جغرافية ادارية تطابق حدودها حدود المحافظات في امتدادها الراهن، ويطبق على أساسها نظام اللاحصرية بالنسبة للنشاطات والفعاليات التي لا تنطبق عليها اللامركزية وانما تنطبق عليها اللاحصرية: بما فيها قوى الأمن وجباية الموارد العامة والقضاء وأنظمة الرقابة المركزية من تفتيش مركزي وخدمة مدنية وديوان محاسبة، والضمان الإجتماعي وغيرها.

القضاء هو وحدة جغرافية ادارية تطابق حدودها الأقضية في امتدادها الراهن، ويطبق على أساسها نظام اللامركزية بالنسبة للنشاطات والفعاليات التي تخضع لنظام اللامركزية، أي الإدارات العامة باستثناء تلك التي تخضع لنظام اللاحصرية: كالأشغال العامة والموارد المائية والكهربائية والمواصلات والإقتصاد والصناعة والزراعة والصحة العامة والشؤون البلدية والنفوس والتربية (الإدارة دون المناهج) والشؤون الإجتماعية والمالية (تنفيذ موازنة القضاء) وغيرها.

من الأفضل أن لا يجري أي تغيير في عدد أو حدود الأقضية والمحافظات كما هي مرسومة حالياً مخافة أن تثير اعادة النظر فيها حساسيات واعتبارات قد تشكل عثرة في طريق الإصلاح المنشود.

لكل قضاء «مجلس ادارة» يتكون من عدد معين من الأعضاء (كأن يكونوا أربعة أو خمسة، مثلاً) ينتخبهم رؤساء البلديات من بينهم. وينضم اليهم نواب المنطقة. هذا باستثناء العاصمة بيروت التي يمكن أن يتألف مجلس ادارتها من أعضاء المجلس البلدي انفسهم مضافاً اليهم نواب المدينة. ولما كان رؤساء البلديات في الأحوال العادية، وبطبيعة الحال نواب المنطقة، من المنتخبين شعبياً، فان تكوين مجلس ادارة القضاء من هؤلاء من شأنه تأمين صفة التمثيل الشعبي في المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر.

لمجلس الإدارة رئيس ينتخبه المجلس من بين اعضائه. ويمكن النص على امكان انتخاب رئيس من خارج المجلس بشروط خاصة.

يعين بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء مندوب عن الإدارة المركزية يدعى محافظاً، يحضر اجتماعات مجلس الإدارة ويشترك في مداولاته دون أن يكون له حق التصويت فيه.

اذا اعترض المحافظ على قرار اعتبر لاغياً وفي حال اصرار مجلس الإدارة على القرار يرفع الأمر الى مرجع أعلى للبت به، ويمكن أن يكون ذلك المرجع الوزير المختص أو مجلس الوزراء حسب أهمية القرار موضوع الخلاف وحسب طبيعته.

ينتدب المحافظ الواحد لمجالس الإدارة في جميع الأقضية الواقعة في محافظة واحدة.

يجوز أن يعين نائب أو أكثر للمحافظ يمكن لهذا الأخير أن ينتدبه لتمثيله في اجتماعات مجالس الإدارة.

يلتئم المحافظون في مجلس يدعى مجلس المحافظين، ويحضره الوزراء والمدراء العامون، حسب الحاجة، وينعقد برئاسة وزير الداخلية. ويبحث المجلس في شؤون الأقضية.

كل موظفي الإدارات الخاضعة لنظام اللامركزية وبخلاف اللاحصرية هم في ملاك القضاء. أما الملاكات فتحدد بقوانين تصدر عن المجلس النيابي.

يتولى مجلس الإدارة تنفيذ الموازنة، ويوقع عنه ويمثله رئيس مجلس الإدارة.

يحق لكل قضاء أن ينشيء، الى جانب موازنته العادية، موازنة انمائية واعمارية رديفية، وهي غير الموازنة الإنمائية العامة، وتمول من المصادر التالية:

- الإقتراض ضمن حدود معينة لتمويل النشاطات المجزية مالياً: كالمشاريع الزراعية والحرفية والصناعية والسياحية ذات الأهمية الإنمائية للمنطقة، على أن تسدد القروض من مردود تلك المشاريع.
- قبول الهبات وتخصيصها لوجوه الإنفاق التي لا تدخل ضمن أبواب الموازنة العادية، كالمشاريع المجزية مالياً أو المشاريع الإجتماعية أو خلافها من المشاريع التي تهم المنطقة.
- رسوم محلية تنظم بقوانين
- عائدات المشاريع المجزية ماليا

.. تدار النشاطات والفعاليات المركزية الخاضعة لنظام اللاحصرية على أساس المحافظات، بحيث يكون لتلك النشاطات أو الفعاليات نقاط تمثيل: مكاتب أو فروع وشعب على الأقل في مركز كل محافظة، ويمكن انشاء نقاط تمثيل اخرى حسب الحاجة في مختلف الأقضية. وليس من الضروري ان تنشأ نقطة تمثيل في كل قضاء. ويمكن أن يكون هناك أكثر من نقطة تمثيل واحدة في كل قضاء، كمخافر قوى الأمن الداخلي مثلاً، التي يمكن أن تعمم على القرى في كل قضاء، ويمكن أن تمنح أوسع الصلاحيات ضمن نظام اللاحصرية.

يمكن ان تنظم الموازنة المركزية العامة على النحو الذي يعكس نظامي اللامركزية واللاحصرية، فتتضمن باباً لكل قضاء وباباً لكل نشاط أو فعالية مركزية.

الباب المختص بالقضاء هو الموازنة العادية لذلك القضاء، فتغذّى من الموارد المركزية وتنفق على الأبواب المحددة فيها بمعرفة واشراف مجلس الإدارة ممثلاً برئيسه

أما الموازنة الرديفية في كل قضاء، والتي تغذي من القروض والهبات، وربما بعض الرسوم المحلية التي تنظم بقوانين فتنفق على تنفيذ وتطوير المشاريع الإنمائية المحلية ذات الإمكانات المالية الذاتية من زراعية وحرفية وصناعية وسياحية وربما تجارية. ان الموازنة المحلية الرديفية هي من خصائص النظام المقترح التي تتيح فسحة رحبة للإدارات المحلية للقيام بنشاطات انمائية واسعة خارج الخطة الإنمائية العامة وبأدنى حد من التقييد من الإدارة المركزية. وأهمية المجال الذي تتيحه هذه الموازنة تكمن في الإمكانات الواسعة للتمويل التي لا بدّ أن تتوفر سواء عن طريق الإقراض أم عن طريق الهبات، من المغتربين اللبنانيين في شتى أرجاء العالم ومن اللبنانيين المقيمين في البلدان العربية، ولا سيما وان الكثير من هؤلاء دلت التجربة على ان جذوة غيرتهم على مسقط رأسهم في المناطق اللبنانية لا تخبو مهما طال الزمن.

من خصائص النظام المقترح:

أولاً، انه يتجاوب مع المطالبة بنظام موسع للامركزية، وذلك بمعنى انه مصمم على أساس القضاء، كوحدة ادارية ويقترن بتطبيق واسع لمبدأ اللاحصرية، وبالتالي فانه يتجاوب الى حد بعيد مع المطلب القاضي بتقريب مصادر الخدمة العامة ومصدر تصريف المعاملات من المواطن.

ثانياً، انه ينشيء ادارات محلية مبنية على تمثيل شعبي غير مباشر، وذلك من خلال مجلس ادارة منتخب من رؤساء البلديات الذين يرأسون مجالس بلدية منتخبة من الشعب، مضافاً اليهم نواب المنطقة.

ثالثاً، انه يلحظ امكانية تطوير مشاريع انمائية محلية من خلال الموازنة الرديفة التي تتيح للإدارة المحلية مجالاً حيوياً من المرونة وحرية التصرف، مما يعزز روح المبادرة الذاتية لدى السلطات المحلية في تنفيذ المشاريع الإنمائية التي تهم المنطقة بشكل مباشر.

رابعاً، انه يحافظ على وحدة الوطن والدولة محافظة تامة من حيث انه يراعي في تطبيق اللامركزية (بالمقارنة مع اللاحصرية)، بمنتهى الدقة عدم تخطي النطاق الإداري الى النطاق السياسي. فلا تفريط على الإطلاق في أي عنصر من العناصر أو أي مظهر من المظاهر التي ترتكز عليها مقومات وحدة الدولة والشعب والمواطنية، وذلك من خلال التشدد في المحافظة على مركزية الأجهزة والنشاطات ذات المدلول السياسي من قوى أمن وجيش ومنهج تربوي وخزينة عامة وتخطيط انمائي وتشريع واعلام وتمثيل خارجي.

خامساً، انه يقيم نوعاً من الربط الوثيق بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية عن طريق المحافظ والموازنة العامة.

سليم الحص

مشروع نظام تعايش وطني
أعده السيد كمال اسبر الغريب على اسس طائفية حديثة ـ حزيران ١٩٨٢

المقدمة :

من الصعب أن يلجأ المفكرون والسياسيون والقانونيون الى وضع صيغة سياسية لنظام لبناني يحقق التعايش الوطني المنشود، دون ولوج ابواب الطائفية التي هي أهم ركائز لبنان منذ وجوده.

ان لبنان بحكم واقعه الجغرافي يجب ان يتميز بنظام سياسي حديث، يكون نموذجاً فريداً في نوعه بين اقرانه من الدول المجاورة، ومثالاً بين الأنظمة والدساتير العالمية، وذلك بفضل طوائفه الست وملحقاتها من الأقليات، والتي تشكل أساس العائلة اللبنانية.

من هنا كان تفكيرنا في وضع صيغة تعايش، أو بالأحرى نظام حديث يوافق كل الطوائف دون أي تمييز بينها أو فرق، ويصبح الولاء للبنان من المسلمات البديهية، وينتهي الاشكال في عروبته فيعترف بكيانه، كياناً أزلياً سرمدياً!

ان نظاماً اجتماعياً وسياسياً يتعاطف مع الأنظمة الطائفية لا يعرقل مسيرة لبنان واللبنانيين، بل على العكس يدفع بالمواطن الى الإهتمام بالنواحي الإجتماعية، متناسياً الشؤون السياسية المختلف عليها حالياً، إذ ليس ما يضر بمصالح المواطنين والوطن، مثل الإنشغال المستمر في الشؤون السياسية، ومهما حاول المفكرون في استحداث أنظمة عقائدية تقوم على أسس سياسية، فسيظل هناك فئة تعطلها، بل ترفضها، ويستمر الصراع بينها الى ما لا نهاية له. ودليلنا على ذلك تلك الأنظمة التي تكرس حياة المجتمعات العالمية من يمين أو يسار، لا يزال الجدل قائماً حولها، ولا يمكن اعتبارها أنظمة نهائية لا رجوع عنها بعد الآن!

الشرائع السماوية وحدها هي المتفق عليها بين البشر، ولا يمكن نكرانها أو تجاهلها، فهي وان كانت مستوحاة اصلاً من مبادىء روحانية قد لا تصلح جميعها لبناء الأوطان، أو تنظيم المجتمعات، الا انه يمكن ان يستخلص لتعايش الناس فيما بينهم، والحد من الإقتتال حول شعائر لا وجود لها اصلاً في جوهر الدين.

المهم اننا على رغم ضعفنا في اعطاء صيغة مثلى لتعايش اللبنانيين، فان ما نقدمه الآن هو باكورة لتصور صادق قد يحقق نظاماً سياسياً واجتماعياً يرتكز على دعائم طائفية بحل الأزمة المستعصية حالياً، الى ان تتحقق العلمنة الشاملة في لبنان التي في رأينا هي الضمان الوحيد لتعايش اللبنانيين وتطورهم وتقدمهم:

١ ـ الولاء للبنان

لبنان جزء من أرض عربية، لغته الرسمية اللغة العربية، وهو بالتالي عضو اصيل في جامعة الدول العربية، وقوانينه وشرائعه مستمدة من واقعه كصلة وصل بين الشرق والغرب.

٢ ـ الإنتخابات النيابية والرئاسية

جعل الإنتخابات النيابية والرئاسية في لبنان مباشرة بواسطة الشعب. على أساس الدائرة الفردية، (مدة ولاية النواب والرؤساء اربع سنوات) وتعتبر المحافظة دائرة مستقلة. لكل ناخب الحق في اختيار مرشح واحد فقط في المحافظة، يسجل اسمه على ورقة الإقتراع طبقاً للأنظمة والأصول المرعية في عمليات الإنتخاب. وبنتيجة فرز الأوراق يختار نواب كل طائفة من الحائزين على أكثرية الأصوات بالتسلسل العددي.

أما الرؤساء الثلاثة للجمهورية والنواب والحكومة فيختارون من ابرز الفائزين والحائزين على اغلبية الأصوات للطوائف التي سيكون دورها في الحكم، وتأتي على الوجه التالي:

الرئاسات الثلاثة

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية مارونياً ويكون نائبه شيعياً، يكون رئيس مجلس النواب درزياً ونائبه ارثوذكسياً، يكون رئيس الحكومة سنياً ونائبه كاثوليكياً.

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية سنياً ويكون نائبه ارثوذكسياً، يكون رئيس المجلس النيابي كاثوليكياً ونائبه شيعياً، يكون رئيس الحكومة مارونياً ونائبه درزيا.

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية كاثوليكياً ونائبه درزياً يكون رئيس المجلس النيابي شيعياً ونائبه مارونياً، يكون رئيس الحكومة ارثوذكسياً ونائبه سنيا.

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية شيعياً ونائبه كاثوليكياً، يكون رئيس المجلس النيابي سنياً ونائبه كاثوليكياً، يكون رئيس الحكومة درزياً ونائبه مارونيا.

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية ارثوذكسياً ويكون نائبه سنياً، يكون رئيس المجلس النيابي مارونياً ونائبه درزياً، يكون رئيس الحكومة شيعياً ونائبه ارثوذكسيا

ـ عندما يكون رئيس الجمهورية درزياً ونائبه مارونياً يكون رئيس مجلس النواب ارثوذكسياً ونائبه سنياً، يكون رئيس الحكومة كاثوليكياً ونائبه شيعيا.

رئيس الوزراء يختار وزراءه طبقاً للنظام القائم حالياً:

ومن حسنات هذا النظام الجديد انه يجمع الطوائف التي تتألف منها العائلة اللبنانية في حكم واحد مشترك دورياً ولمدة أربع سنوات. ولا يجوز للرؤساء الثلاثة تجديد ولايتهم مرة أخرى، ولكن يمكن ان يعاد انتخابهم نواباً في دورتين متتاليتين فقط.

أما فوائد النظام الإنتخابي المقترح للنواب، فانها تقضي على الإقطاعية السياسية، وتلغي بالتالي نظام اللائحة الذي كثيراً ما يفرض على المواطنين نواباً لا أهلية لهم ولا شعبية، فيفوزون باصوات غيرهم، كما انه لا يعود للمال من تأثير في توجيه الناخبين وتسخير ضمائرهم، فتمتنع الرشوة، وتتأمن النزاهة في اختيار ممثلي الأمة، كما انه لا يعود هناك من تأثير لزعماء الإقطاع أو لرؤساء الأحزاب على الناخبين لصالح المرشحين، فكل مرشح يصبح مضطراً الى تأمين اصوات له فقط. وبذلك تبرز اهلية وشعبية كل مرشح للنيابة، يكون همه الخدمة العامة لا الخاصة...

لقد جرى تقديم هذا الإقتراح الى رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي جرى تسجيله تحت رقم ٤٣٠ بتاريخ ٣ آذار ١٩٦٠ واحيل الى رئاسة مجلس الوزراء لدرسه. ونذكر هنا أن الرئيس شهاب استدعانا يومذاك الى قصر الرئاسة في الزوق، وناقشنا في مضمون الإقتراح، وابلغنا اهتمامه الشخصي لهذا الإقتراح قائلاً: ان مثل هذا النظام يصلح للشعوب المتطورة والمتقدمة مثل شعوب اسكندينافيا، أما في لبنان، فأخشى ان يعارضه رؤساء الكتل الذين ليس لهم مصلحة من الإنتخابات إلا الحسب المادي، واضاف: لا بأس في طرحه لعل الشعب يستفيق من غفوته ويصر على تحقيق مثل هذه المشروعات المتقدمة والحديثة.

ملاحظة: في سياق البحث مع الرئيس شهاب، طرح رأي يجعل مخافر الشرطة والدرك والجيش كمراكز للإقتراع، وذلك لتسهيل مهمة الناخبين القاطنين في دوائر انتخابية اخرى، والإقتراع يكون اجبارياً!..

٣ ـ في النظامين الإقتصادي والإجتماعي

يعاد النظر في الأسس التي ترتكز عليها المؤسسات التجارية والإقتصادية والسياحية والتربوية والإعلامية في لبنان، والتي يزيد رأسمالها على المليون ليرة، بحيث تخضع كلها لنظام مجالس الإدارة، مؤلفة من اعضاء ينتمون الى جميع الطوائف التي تمثل العائلة اللبنانية الواحدة، ولا يعطى تراخيص بعد الآن بانشاء مؤسسات من هذا النوع إلا بعد التأكد من ان مجالس ادارتها تتألف من اعضاء محمديين ومسيحيين مساهمين فيها، شرط ان يكونوا لبنانيين منذ أكثر من عشر سنوات.

٤ ـ في شؤون الأحوال الشخصية

يحق لكل شخص الحصول على الجنسية اللبنانية اذا كانت له اصول في لبنان، أي ان له عائلة ينتمي اليها اسمياً، ومن الطائفة ذاتها التي هو منها، وذلك بعد اثبات هويته رسميا. ويستحسن الإبتعاد عن الأسماء الطائفية. واستبدال اسماء جميع المؤسسات الإجتماعية والتربوية والصحية في لبنان والتي بها اسماء طائفية باسماء لبنانية ووطنية فقط.

في اصول تملك الأراضي والمؤسسات

حرية التملك في جميع المناطق اللبنانية تكون من حق اللبنانيين فقط، وعلى كل لبناني ان يكون مالكاً بيتاً لسكنه هو وعياله، ولا يحق لأي غريب عن لبنان سواء كان عربياً أو أجنبياً ان يكون مالكاً، بل مستأجراً فقط. واذا رغب احدهم في المساهمة بعمليات استثمار لمشاريع انتاجية من سياحية أو اجتماعية أو صناعية أو تربوية أو اعلامية عليه أن يعتمد القوانين ذاتها المعتمدة في بلاده مع الغرباء، بحيث يكون شريكه صاحب امتياز المشروع لبنانياً وللمؤسسات المعنية ان تخضع بدورها لنظام مجالس الإدارة.

الجيش

توحد جميع القوات المسلحة في لبنان تحت اسم «قوات الأمن اللبناني المسلحة» وتخضع لقيادة موحدة مشتركة يكون قائدها الفخري دائماً رئيس الجمهورية. والمؤسسة العسكرية يجب ان تبقى مستقلة في ادارتها وتوجيهها، وتراعى الأقدمية في ترقيات عناصرها، وتخضع بالتالي للتشريعات التي يضعها لها مجلس النواب.

في نظام الموظفين

جميع وظائف الدولة تخضع لنظام الإمتحانات، وتراعى فيها الكفاءة والأهلية، لا الطائفية. وتجرى في حرم الجامعة اللبنانية وباشراف لجنة مستقلة عن الدولة.

في نظام الأحزاب

الأحزاب السياسية المرخص لها سابقاً تحصر نشاطها في التوجيه السياسي والإجتماعي والثقافي لما يعود في صالح لبنان واهله. وتخضع هي أيضاً لنظام مجالس الإدارة حيث ينضم الى المؤسسات الحزبية عناصر من جميع الطوائف، وبذلك ينصهر اللبنانيون في بوتقة واحدة، ويتأمن النظام الديمقراطي السليم.

هذه بعض الأفكار التي جالت في خاطري منذ عدة سنوات، وهي تهدف الى خلق نظام جديد للبنان جديد، وكما يقول احد كتاب «العمل» لسان حال الكتائب اللبنانية: «مرة اخرى نطرح القضية ولو لمرة واحدة، من منطلق اقل تذمتاً، وأقل تعسفاً، فالقضية، يقول الكاتب، ان يكون لبنان مختلفاً عن محيطه، والا يكون نسخة طبق الأصل عن سواه، لا من قبيل المفاخرة والتعالي، بل من قبيل الحاجة الى ان تكون له شخصيته المستقلة، والمميزة...»

لذلك كان لا بدّ لنا من طرح مشروعنا هذا على أمل ان يتقبله الجميع بروح رياضية، ويناقشوه ويطوروه باخلاص، فهو الآن فكرة جديدة تضاف الى افكار اخرى طرحت من قبل، إذ من حقنا كلبنانيين، بل من واجبنا ان نفكر في الطريقة المثلى لتحقيق وفاق دائم في لبنان، يبنى على التعاضد والإلفة والمحبة بين جميع ابناء طوائفه، ويتضافر الجميع في خدمته، والتفاني في تطويره ليكون انموذجاً فريداً في العالم، دون التلهي في النقاش حول كيانه، أو هويته، فهذه كلها لا تجدي نفعاً، ولا تحقق الغاية المرجوة من نظام يكون اساسه العدالة الإجتماعية، مع الحفاظ على المبادىء الدينية التي هي اساس كل المجتمعات في العالم المتقدم. فالشيوعية مثلاً حتى الآن لم تستطع بلوغ اهدافها، ولا تزال تتعثر في تحقيق العدالة الإجتماعية في العالم، وذلك بسبب موقف الكنيسة الكاثوليكية من جهة، وموقف الإسلام من جهة أخرى، في مواجهة تلك المبادىء والأنظمة التي تتعارض مع الأديان السماوية، حتى ان الأنظمة الإشتراكية ذاتها لا تزال تتعثر في بلوغ اهدافها وغاياتها.

المهم، ان محاولتنا هذه نطلقها، كمحاولة صادقة يمليها علينا واجبنا الوطني، والمهني، واذا لم تنجح، فلا يعني ذلك ان النية كانت سيئة، بل الصحيح هو ان لبنان في تركيبته الفريدة ينبغي له نظاماً فريداً ايضاً يتعاون عليه الجميع دون استثناء، الى زمن لا يعود للنفوذ الطائفي من تأثير في العالم، وهذا امر في الوقت الحاضر بعيد المنال، واغلب الظن صعب!

كمال اسبر الغريّب

مشروع ميثاق وطني جديد

اقترحه الدكتور منوال يونس*[1]

للمآسي كالتي تعصف حالياً بلبنان حصيلة ايجابية واحدة مقابل كل ما تحدثه من ويلات. هي الفرصة النادرة التي تتيحها المآسي للشعوب لاعادة النظر العميق في الأسس التي ترتكز اليها نظم حياتها وبقائها. هي جذور الإنتفاض واليقظة التي تحركها في النفوس العواصف الكبرى في التاريخ.

مواطن الخلل التي تشوب نظام الحياة العامة في لبنان، منذ ولادة الجمهورية حتى هذا التاريخ، كانت هي الثغرة التي نفذ عبرها الإقتتال والدمار الى صميمنا. فعبثاً ننسب الى الآخرين جميع اسباب اضطراب شؤوننا، إذ أولى بنا أن نبدأ باصلاح ما في نظامنا وحياتنا من خلل واخطاء.

كلنا نشعر اليوم، بان الإصلاح الذي نحتاج اليه في نظامنا وحياتنا، لا يمكن ان يكون عادياً أو جزئياً كما في سائر الظروف. هو الإصلاح الذي يعقب العاصفة التي كادت تقوض بقاءنا الموحد على ارض وطننا، وتقضي على تراثنا الحضاري وليد عشرات القرون من الجهد المتواصل. فلا بدّ من ان يكون اصلاحاً في مستوى الآلام التي عاناها شعبنا طوال تاريخه

١) لصاحب هذه المقترحات دراسة في صدد هذا اللاانحياز القانوني على الصعيد العربي، نشرت في سلسلة محاضرات الندوة اللبنانية ـ النشرة ٨ ـ سنة ١٩٦٣.

الحديث، وخاصة خلال المأساة العارمة التي نحياها الآن. الإصلاح الثابت الدعائم، الشامل، الذي يقينا الإقتتال في المستقبل، ويضع الأساس لبناء نظام عادل وآمن في دولة متطورة حديثة.

ولعل ما اقترحه في هذه الدراسة المتواضعة من اصلاحات وحلول يحظى بقبول الساعين وراء غد أفضل للبنان، رغم علمي بأن الإصلاح الحقيقي الذي يدرك مواطن انقسام الناس في الصميم، لا يلقى في ساعات التطرف والإنفعال، سوى الاعراض والفتور. إذ لا يعقل في مثل هذه الساعات ان يتقبل جميع اطراف النزاع بسهولة، جميع محتويات الحلول الجذرية التي تصلح لفض ما ينقسمون حوله ويقتتلون.

ولا بدّ لي من الإشارة هنا، الى ان هذه المقترحات تؤلف في مبادئها الأساسية كلا متكاملاً لا يتجزأ، لأنها تقتصر على نقاط النزاع بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، وتهدف الى تحقيق التكافؤ، والى استقامة كفتي التوازن بينهم. اما سائر الإصلاحات التي يفتقر اليها النظام العام ولا تمت بصلة مباشرة الى مواضع هذا النزاع، فيجب ان يوضع في صددها مقترحات ومشاريع قوانين مستقلة، تسهيلاً للرؤيا وتحقيقاً للغرض الذي نتوخاه عبر هذه الدراسة.

كل صيغة لا تنطلق من واقع لبنان السياسي، ومن حقيقته التاريخية والبشرية يكون مصيرها الفشل، واقع لبنان هو واقع شعب معقد التركيب. جميع مشكلاته المصيرية هي ذات طابع ثنائي أو اكثر. والحلول الصحيحة لهذه المشكلات لا بدّ من ان تكون هي ايضاً من ذات طبيعتها. اي انه لا بدّ لها من ان تتصدى لطبيعة شعبنا وتركيبه المعقد.

فكل ما في لبنان من معضلات قائم على التباين والتوازن بين فئاته. وكل معالجة صحيحة لهذه المعضلات يجب ان تهدف، الى الجمع بين المتناقضات، والى استواء الموازين ضمن اطار وحدة البلاد وحرية ابنائها. كل تصور آخر لمشكلاتنا الحاضرة يراد به الإختصار أو التبسيط، يكون ضرباً من الكسل أو الهروب من الواقع. فحلول مشكلات الشعوب التي لا تنبع من حقيقتها تكون دائماً، اما على حساب وحدتها، واما على حساب حرياتها.

هذا هو التحدي الكبير الذي يواجه الصيغة المرجوة للبنان: التحدي في قدرتنا على التوفيق بين التباينات التي تميز معضلاتنا المصيرية مع الحفاظ على وحدة الوطن وحرية المواطنين. والتحدي في قدرتنا على بلوغ هذا التوفيق دون الاضطرار الى طمس اي من هذه التباينات والفوارق، أو تغليب بعضها على البعض الآخر. هذا هو العمل الشائك الخطير الذي يرفعنا الى مستوى المسؤولية التاريخية ويقينا اخطار طمس قيمنا وحرياتنا. فليس اشد خطراً على عملنا الوطني، في الوقت الحاضر، من اثر المفاهيم القديمة النابعة من الفكر الحماسي الجارف الذي ميّز السياسة في القرون الأخيرة. هذه المفاهيم انتهت بمجتمعات كثيرة الى تفريغها من محتوياتها الروحية والإنسانية.

أما الأسلوب الفكري الجديد الذي ندعو اليه، فهو الذي يتفق واحدث التيارات الفلسفية في هذا العصر، وينبع في آن واحد من معطيات لبنان الأساسية ومن حقيقته التاريخية والبشرية.

هذا الأسلوب يمكننا من بناء صيغة للبنان تقينا الوقوع في أي المنزلقين التاليين: الأول، العيش في ظل وحدة قسرية أو كيفية قائمة على اساس طمس الفوارق وتجاهل ارادة الفئات، دونما التفات الى ما قد ينجم عن ذلك من ظلم أو تقهقر. والثاني، الاستمرار في طريق التفتت والإنقسام الى دويلات أو اقليات تنغلق على ذاتها، وتغرق في بحر من العنصرية وروح العداء.

فالصيغة التي ننشدها للبنان، اذن، هي التي تضمن له وحدته ولا تقضي على فوارقه الروحية والسياسية، بل تؤلف بينها جميعاً، وتضع كل ما في كل منها من خير وايجابية في خدمة جميع اللبنانيين. هذه هي القاعدة الذهبية التي لا مفر من اعتمادها مهما تطلب ذلك من عناء وطول اناة. فكل عمل خطير وبناء في التاريخ هو بالضرورة صعب ومعقد وشاق.

انطلاقاً من هذه القاعدة يمكننا تحديد أهم مواضع الخلاف التي لا يزال ينقسم حولها المسلمون والمسيحيون في لبنان، منذ ميثاق ١٩٤٣ حتى هذا التاريخ:

أولاً: ليس ما يبرر تردد المسيحي في التسليم بعروبة لبنان الكاملة سوى شعوره بالخوف على حرياته وعلى تراثه الديني من الضياع في اي مفهوم مغلق أو جارف للقومية العربية. إذ انه يتحسس، بقلق شديد، حقيقته كاقلية دينية، ازاء الواقع الديمغرافي في العالم العربي. واما المسلم فيأخذ على المسيحي هذا التردد، مدركاً من الموضوع جوانبه الواقعية الأخرى التي تجعل من كل لبناني، مسيحياً كان أو مسلماً، مشدوداً، بطبيعة حقيقته الحضارية والوطنية، وبطبيعة واقعه الجغرافي والإقتصادي، الى العالم العربي أكثر من اي اتجاه آخر.

التوفيق بين هذين الموقفين لا يكون إلا في ان يسلم المسيحي كلياً بواقع عروبة لبنان، بعد ان يطمئن الى سلامة كيان بلده من اي احتواء قسري من الخارج، والى سلامة كيانه الشخصي والديني من اي طغيان سياسي أو عددي من الداخل.

ثانياً: ان اطمئنان المسيحي الى سلامة كيان بلده وسلامة كيانه الشخصي والديني، يقضي بالضرورة على اسباب مطالبته أو تمسكه بكل امتياز او ضمان طائفي، كرئاسة الجمهورية وسواها من المراكز المعينة في الدولة. لقد كان لهذه الإمتيازات، بالإضافة الى كونها تتنافى مع أبسط مفاهيم المساواة الديمقراطية، اثر مرير في نفوس معظم المسلمين، وربما ايضاً في نفوس معظم المسيحيين غير الموارنة.

ازاء هذا التناقض، لا بدّ من الإسراع الى اسقاط كل امتياز طائفي في الصيغة العتيدة، مقابل نصوص دستورية تضمن احترام كل فئة لبنانية ـ اقلية كانت أو اكثرية ـ واحترام حقها في الإشتراك المتساوي في تقرير الأمور المصيرية. إذ ان بلداً معقد التركيب والأهواء والمصالح كلبنان، لا تستقيم الإرادة الديمقراطية فيه على يد اكثرية واحدة، مهما بلغت هذه الأكثرية.

ثالثاً: من القواعد الثابتة في تاريخ لبنان الحديث، تأثر وحدة ابنائه السريع بالنزاعات التي تعصف، من حين الى آخر، بالبلدان العربية. الوحدة الوطنية في لبنان هي شرط بقائه، امامه تتضاءل سائر الشروط هي مصدر ثروته الروحية والإنسانية، وسبب تفوقه وقدرته على القيام بدوره العربي والعالمي. زوال هذه الوحدة أو اضطرابها قضاء على حيويته الحضارية. فكما ينبغي ان نحمي هذه الوحدة من الأخطار الداخلية الناجمة عن النزاعات بين اللبنانيين، هكذا ينبغي ايضاً ان نحميها من الأخطار الخارجية الناجمة عن النزاعات بين الدول العربية. كل جنوح لبناني الى طرف من اطراف النزاع بين الدول العربية، أو كل تدخل عربي في شؤون لبنان الداخلية، يصيبان وحدته في الصميم. النتيجة هي دائماً تناقض في الإتجاه، ومواجهة في الإتجاه، ومواجهة في ردات الفعل الفورية بين الفئات اللبنانية. ذلك ان كل ما في لبنان قائم على تحسس مرهف عميق بتوازن القوى والمصالح.

المحافظة على سلامة الوحدة الوطنية في لبنان من اثر النزاعات العربية، لا يتحقق إلا بالتزام الدولة اللبنانية بموقف عدم الإنحياز القانوني حيال هذه النزاعات. هذا في حال عجزها عن الإسهام في حل هذه النزاعات أو في الحؤول دون حدوثها. كل موقف آخر، ينال حتماً من وحدة الشعب ومن قدرته على اداء دوره الرائد في خدمة العرب والإنسانية. هذه هي حصيلة اختباراتنا المريرة عبر تاريخنا الحديث.

رابعاً: على ضوء هذه المبادىء، نرى ان انفتاح مفهوم الديمقراطية، في هذا العصر، في اتجاه احترام مبدأ المساواة، واحترام الإرادات والفوارق بين فئات الشعب، في آن معاً، من شأنه ان يتيح لنا بناء وحدة وطنية عضوية ومتكاملة، تضمن لجميع هذه الإرادات والفوارق تفاعلها وتناغمها التامين في خدمة جميع المواطنين. أما اللجوء الى انصاف الحلول أو الى الحلول المفروضة بدافع الحسم أو العجلة، فليس سوى مضيعة للوقت وانصراف عن الجوهر. فالعمل الحضاري الذي يليق بلبنان وتراثه، والذي ينبغي ان ترتقي السياسة الى مستواه، هو العمل الدائب على انقاذ وحدة شعبه العريق وسط فوارق ابنائه وتباين نزعاتهم. فلا الإرغام ولا الإغفال: الإرغام ينتهي الى طمس الإرادات والخصائص البارزة عن طريق الصهر بالقوة والإغفال ينتهي الى التفتت والإنفصال عن طريق الإنحلال والفوضى.

ان اعظم ما يستطيع لبنان ان يقدمه الى عالمه العربي، السائر بصورة حتمية في طريق الإتحاد، هو هذه الفلسفة وهذا النمط من الوحدة القائمين على اساس احترام الفوارق والتوفيق بين المتناقضات. وكي يفلح لبنان في اداء هذه الرسالة العظيمة في خدمة العرب، عليه، قبل كل شيء، ان يجعل من نفسه ومن نظامه النمط الناجح والمثال الحي لمثل هذه الفلسفة وهذا النظام.

المبادىء الأساسية للميثاق الجديد*[٢]

في الكيان:

أولاً: لبنان بلد عربي ديمقراطي ومستقل في حدوده الحالية.

ثانياً: على الدولة اللبنانية ان تلتزم قانونياً بموقف عدم الإنحياز، ازاء كل نزاع هام ينشأ بين الدول العربية لأي سبب كان

ثالثاً: على الدولة اللبنانية ان تبلغ جميع الدول العربية نص المواد الدستورية المتعلقة بمضمون المبدأين المذكورين اعلاه، وذلك بواسطة مجلس الجامعة العربية.

رابعاً: يتولى السلطة التشريعية في البلاد مجلسان: مجلس نواب ومجلس شيوخ.

خامساً: تنتخب كل محافظة ممثليها في مجلس النواب وفقاً لعدد سكانها، وتنتخب ممثليها في مجلس الشيوخ بمعزل عن

٢) سبق لواضع هذه الدراسة ان تقدم بهذا الإقتراح، حول انشاء مجلس رئاسي، الى حركة التقدم الوطني، بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧، وقد كان آنذاك أميناً عاماً لها. كما اقترح الرئيس صائب سلام اقتراحاً مماثلاً منذ عدة سنوات.

عدد السكان والمساحة، فتتمثل المحافظات بعدد متساو من الشيوخ.
سادساً: لا يبرم أي قانون إلا بموافقة كل من المجلسين.
سابعاً: يمارس كل من المجلسين مهامه باستقلال عن الآخر.
ثامناً: يضطلع باعباء السلطة الإجرائية مجلس رئاسي مؤلف من ستة أو ثمانية اعضاء، وذلك بعد نهاية ولاية الرئيس الحالي.
تاسعاً: ينتخب اعضاء مجلس الرئاسة مجلسا النواب والشيوخ باكثرية كل من المجلسين.
عاشراً: ينشأ في لبنان عدد من المحافظات تحقيقاً للامركزية.
حادي عشر: تنتخب كل محافظة مجلساً اقليمياً يعني بانظمتها وشؤونها الداخلية.
ثاني عشر: ينتخب المجلس الإقليمي في كل محافظة لها يتولى الحكم المحلي.
ثالث عشر: تلغى الطائفية السياسية في جميع مراكز الدولة ووظائفها، ما عدا المجلس الرئاسي ومجلس الشيوخ.
رابع عشر: لا يمكن تعديل هذه المبادىء الأساسية أو أي منها إلا بموافقة أكثر من ثلثي عدد المقترعين في ما لا يقل عن ثلاثة ارباع عدد المحافظات. وذلك بواسطة استفتاء شعبي عام.

خطاب الشيخ محمد ابو شقرا في عاليه
ونص بيان المؤتمر الدرزي في حاصبيا

ايضاح: في الخامس عشر من تشرين الأول سنة ١٩٨٢ عقد مؤتمران درزيان:
ـ الأول في عاليه بحضور الأمير مجيد ارسلان وابنه الأمير فيصل الذي ألقى كلمة والده أكد فيها الوقوف بحزم ووعي لخنق الفتنة واثبات الوجود. وحضور السيد فؤاد سلمان الذي ألقى كلمة السيد وليد جنبلاط الموجود في باريس ثم ألقى الشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد ابو شقرا اذاع فيها مقررات المؤتمر.
ـ الثاني في حاصبيا وقد عقده مشايخها تلا بعده الشيخ ابو شقرا بياناً صادراً عنهم.
ونورد أولاً: نص كلمة الشيخ ابو شقرا في المؤتمر الدرزي في عاليه مع نص المقررات:
بسم الله الهادي الى الخير، والى سواء السبيل.
احييكم يا من لبيتم الدعوة أو تداعيتم الى هذا البيت الكريم، بيت الزعامة الإرسلانية الأصيلة.
احييكم يا ابناء معروف، يا من فطرتم على مكارم الأخلاق، وعلى التضحية في سبيل كرامتكم وصيانة وطنكم.
أليست الشجاعة والنجدة من شيمكم، اليس بذل الأرواح رخيصة في سبيل الواجب، من عاداتكم؟؟ أوليس لبنان الدولة من صنع ايديكم؟؟ وانتم الوارثين لاسلافكم؟ ليست بنا حاجة لقراءة التاريخ فتاريخ لبنان هو تاريخكم يا دروز.
جبل لبنان نسب اليكم، وسمي باسمكم جبل الدروز، واعلامكم رفرفت طويلاً في ارجائه واليوم تزعزع امواج المؤامرات كيان لبنان، وتهزهز الأهواء والمطامع وجوده واستقلاله، فعليكم ان تضحوا من اجله فهو وطنكم، وموطن عزتكم ولا وطن لكم الاه.
والتضحية على أنواع، فتضحية بتغليب العقل وضبط النفس، وتضحية بالإحتمال والصبر، وتضحية بالفداء والبذل اذا اقتضى الأمر، فلن يؤخر نفساً اذا جاء اجلها، لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون.
ما تعودنا العدوان، ولا تعودنا قبول الهوان، عشنا ونعيش كراماً شرفاء أو نموت كراماً شرفاء
ما لنا من هذا وذاك والقليل النافع خير من الكثير في مثل هذا الظرف.
اننا امام مؤامرة تحاك، فالاقدام غير المدروس يورطنا، والحماسة دون الرأي العاقل توقعنا في شرك المؤامرة.
نحن واياكم في الساحة، نرافقكم ولا نتخلى عنكم، وسنزودكم لما نرى فيه خيركم وخير الطائفة العزيزة والله يرعاكم وهو نصير الحق ونصيركم.
والآن اصيغوا الي اسماعكم: الواقع لا يخلو من الخطورة والصعوبة ويجب ان نكون على المستوى المطلوب من اليقظة والوعي، فعليكم:
أولاً: ان تتخلوا عما بينكم، من مواخذات ومطالبات، وان تتخلوا ايضاً عن خصوصياتكم، وكونوا يداً واحدة يجمعكم موقف موحد، فالسوء لا سمح الله اذا حصل، لن يطال شخصاً أو فريقاً، بل يطال الجميع دون تفريق.

ثانياً: كونوا على استعداد وعلى حذر وروية، لا تهور ولا تفرد ولا تسرع في التصرفات والمواقف.
وارجعوا الى الهيئة العليا التي تألفت، من العاجز الذي يكلمكم، وعطوفة الأمير مجيد الاسلان، ووليد بك جنبلاط يمثله اثناء غيابه معالي خالد بك جنبلاط.
ولجهة المساعي والمراجعات، فقد اسفرت عن وعد مسؤول، بوضع حد مستعجل لما يجري. والوضع مال الى شيء من الهدوء. واننا بالنتيجة النهائية، والقضاء على الفتنة لمنتظرون، وستتواصل المساعي ونأمل ان ننتهي الى نتيجة مطمئنة ان شاء الله.

أما المقررات فهي التالية.
أولاً: ادخال وحدات من الجيش اللبناني الى منطقة عاليه.
ثانياً: قيام هذه الوحدات بتسلم الأمن في منطقة الجبل وخاصة في منطقة التوتر.
ثالثاً: ازالة جميع المظاهر المسلحة الغير الشرعية، ورفع الحواجز من الطرقات.
رابعاً: ازالة التكتلات العسكرية الغير شرعية القائمة في اكثر من مكان واجلاء المسلحين عنها.
خامساً: اعادة جميع المخطوفين.
سادساً: تعليق الإضراب الى ما بعد صدور بيان، عن الهيئة العليا المؤلفة، عما توصلت اليه المساعي وما يجب ان يكون عليه الموقف.
سابعاً: قيام هيئة سميت اسماء من تألفت منهم.
ثامناً: تعتبر الهيئة في حالة انعقاد دائم لمواجهة ما يطرح وابلاغكم ما قد تتوصل اليها مساعيها وما يقتضي ان يكون عليه الموقف في بيان تصدره في اقرب وقت.

ونورد ثانياً نص البيان الذي تلاه شيخ العقل الدرزي محمد ابو شقرا بعد المؤتمر الدرزي المنعقد في حاصبيا في ذات التاريخ:
«في يوم الخميس في ١٤ الجاري زار فضيلة الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في اسرائيل الشيخ امين طريف خلوات البياضة على رأس وفد من مشايخ الطائفة واعيانها في اسرائيل وهضبة الجولان، وكان في استقبالهم مشايخ يمثلون جميع المناطق اللبنانية. وفي اثناء قيامهم بالواجبات الدينية، حضر وفد من أهل الدين يمثل قرى منطقة عاليه ونقل الى المجتمعين أخبار المعارك الدائرة رحاها بين ميليشيات الكتائب اللبنانية والدروز وما يرافقها من تعديات أثيمة في محور كفرمتى - عبيه - بعورته وفي بتاتر وسواها من قرى منطقة عاليه. وعلى الفور تقرر التوقف عن القيام بمتابعة الشعائر الدينية واجتمع ممثلون عن المشايخ لتدارس الوضع الراهن وما آل اليه من خطورة تهدد بقية مناطق جبل لبنان وغيرها وتقرر بالنتيجة ما يأتي:
١ - قطع الزيارة المقررة ورجوع الوفد الإسرائيلي الى اسرائيل.
٢ - ان الشيوخ المجتمعين يؤكدون انه ما دام جيش الدفاع الإسرائيلي موجوداً في مناطق لبنان التي يسكنها الدروز، فالحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن سلامة المواطنين بحيث لا يعقل ان تقوم فئة بقصف بيوت المواطنين الدروز الذين لا يملكون سوى البندقية.
٣ - الدعوة الى اجتماع عام لدروز اسرائيل وهضبة الجولان يعقد السبت ١٦ تشرين الأول الجاري للتعبير عن التضامن مع اخوانهم الدروز في لبنان.
٤ - الدعوة الى اضراب عام للمؤسسات الدرزية في اسرائيل وهضبة الجولان. (...)
٥ - اجراء مقابلات مكثفة مع المسؤولين لاطلاعهم على خطورة الموقف ومطالبتهم بازالة كل المظاهر والتكتلات العسكرية غير الشرعية في جبل لبنان واعادة المخطوفين الى ذويهم كما جاء في بيان الهيئات الدينية والسياسية والإقتصادية لدروز لبنان المؤرخ ١٤/ ١٠/ ١٩٨٢».
وعلق الشيخ ابو شقرا على البيان قائلاً: «ان قطع المشايخ صلاتهم في اسرائيل شيء مهم. بلغني انهم قد يعلنون الإضراب ويقومون بتظاهرة تأييداً لهذا الموقف».
واعلن انتهاء الإجتماع وتفرق الجميع.

كلمة النائب بطرس حرب
باسم
تجمع نواب الموازنة المستقلين
في جلسة الثقة بحكومة الرئيس الوزان بتاريخ ١/ ١١/ ١٩٨٢

منذ ست سنوات تنفس اللبنانيون الصعداء وتأملوا زوال الكابوس وعودة الاستقرار والامن إلى حياتهم والسيادة الوطنية إلى أرضهم .

إلا أن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن وتجدد الدمار والاقتتال وتم احتلال كل لبنان من قبل جيوش غريبة .

واليوم بعد خيبة الأمل تلك . يتملك اللبنانيون الشعور عينه . فبالرغم من استمرار احتلال لبنان بمعظمه نرى العالم بكامله يمد إلينا يد العون ليساعدنا على النهوض من كبوتنا وبصورة خاصة نرى الادارة الاميركية تشاركنا مشاركة كاملة في مسيرة النقاهة وتحرير البلاد من الغرباء في ظل ظروف دولية أكثر ملاءمة من سنة ١٩٧٦ .

إلا أن هذه اللمحة المتفائلة عن واقعنا يجب أن لا تخدعنا وتخدعكم فبين ما نحن عليه وما نصبو إليه وما يجب أن نصل إليه مسافات شاسعة يجب إجتيازها بروح التضحية والشجاعة والاخلاص والوطنية لكي نخرج من مستنقعات الآلام والدم التي يتخبط فيها شعب لبنان البطل .

أيها السادة .

لقد تم اختياركم لمعاونة فخامة رئيس البلاد في قيادة سفينة الانقاذ في المرحلة المصيرية القادمة وعلى جهودكم وجديتكم واخلاصكم يتوقف نجاح رحلة الانقاذ .

إلا أنه يجب ألا يغيب عن بالكم أن لبنان لم يعد قادراً على تحمل الاختبارات والتجربات بعد كل ما أصابه وأن عملكم يجب أن يكون ضربات معلم وليس مجرب .

فالمسؤولية الملقاة على عاتقكم تاريخية والمهام الموكولة اليكم دقيقة وشبه مستحيلة والاستحقاقات التي ستواجهكم متعددة ومعقدة ، فضعوا نصب أعينكم ، أن ايمانكم بلبنان وترفعكم فوق الصغائر واتباعكم السراط المستقيم سراط الحقيقة والجرأة ، سبيلكم الوحيد في إنجاح رسالتكم وأن الامتحان الصحيح لنا ولكم هو في اجتياز المراحل القادمة باعتبار أن مستقبل لبنان وأولاده معلق بها .

أيها السادة ،

لقد مررنا من هنا وأدركنا من خلال تجربتنا ماهية البيانات الوزارية التي لا تتعدى ما يسمى باعلان النوايا الحميدة لخدمة البلاد وبصورة خاصة متى كانت الحكومة من خارج المجلس ومن غير السياسيين وبالنظر لعدم المام الوزراء الجدد بالمشاكل الاساسية في وزاراتهم .

فكم من بيان وزاري أحتوى الوعود والاحلام ولم ينفذ منه شيء وكم من بيان مقتضب دون شعارات ووعود قد تعدته الحكومات فحققت أكثر من محتواه .

إذاً وبدون أن نطوي صفحته ومع تسجيلنا للخطوط العريضة التي احتواها نتعداه مؤقتاً على أن نرجع إلى محتواه لعرض تصوراتنا المنطلقة من تعايشنا الوثيق للاحداث ولما قاساه شعب لبنان ولحاجاته ، لعل في كلامنا ما يساهم في توجيه

سياستكم وفي انجاح مهمتكم وتوضيح الخطوات الواجب اعتمادها لتأمين مستقبل مستقر للاجيال الصاعدة فلا تكون عرضة لهزات جديدة كالتي ضربته مؤخراً .

قد تكونون حكومة عادية تأليفاً واختياراً إلا أن ما يطلب إليكم انجازه فهو غير عادي . فلستم حكومة انتقالية أو حكومة أمنية أو حكومة تسيير أعمال كما شيّع البعض . فاللبنانيون يرفضونكم بهذه الصفات ويطالبونكم بالانقاذ إنقاذ لبنان بدءاً بالانسان مروراً بالمؤسسات وإنتهاء بالوطن .

فمن بين الانقاض تتعالى أصوات الامهات الثكالى والأطفال اليتامى طالبين إليكم الامانة وإلا الانسحاب قبل فوات الاوان .

ولكي تنجحوا في إداء الامانة يجب أن تعلموا ماذا يريد اللبنانيون منكم وما هي العبر التي استخلصوها وهم على طريق الجلجلة ؟

إن شعب لبنان يريد أن يرتاح .

إن يرتاح من المحتلين ، من المبتزين ، من المتاجرين ، من الكاذبين ، من أصحاب الدكاكين ، من المسلحين . ممن هم على القانون خارجين ، من أصحاب الشعارات الفارغين ، من القادة المصطنعين ومن الزعماء المزيفين ، من المساومين والمرتهنين .

يريد أن يرتاح من فاقدي الاخلاق ، من عديمي الحس الوطني .

يريد أن يرتاح من الاشقاء المزيفين الذي حضروا جنازته ضاحكين غير مبالين ، ناصحين ، موجهين ، متدخلين ، مقصرين .

يريد أن يرتاح من المدافع والخطف والقتل والازلال والتشريد .

يريد أن يرتاح من وصاية الاخرين عليه ، يريد استعادة كرامته الوطنية ، يريد المحافظة على حريته السياسية ، يريد استقراراً وإطمئناناً لمستقبل أولاده ، يريد سيادة القانون ويريد استعادة دوره الرائدي الحضاري في العالم .

إن شعب لبنان يريد بالمختصر وطناً يعتز به . يريد إنفتاحاً لا وصاية يريد مسؤولين يتمتعون بالخلقية الوطنية قادرين على الدفاع عن معتقداتهم الوطنية غير مساومين . وهو يريد في الوقت عينه عدالة إجتماعية تؤمن له العيش الكريم .

هذه هي بالأختصار مهمتكم وهي شاقة جداً . وأننا في معرض منحهم ثقتنا كممثلين لهذا الشعب نعلقها على تحقيق ذلك .

أيها السادة ،

إياكم تفويت الفرصة السانحة لتحرير لبنان ، كل لبنان ، لبنان ١٠٤٥٢ كلم ٢ فالوقت لم يكن يوماً لمصلحتنا فقد يأتي يوم نفقد إحدى حلقات الاهتمام الدولي بنا فنعود إلى ما كنا عليه .

فالشعب اللبناني يطالبكم بإتمام تحرير لبنان من كل الغرباء .

والشعب اللبناني يرفض توقفكم أمام عقدات النقص تجاه الغير . فبعد أن أحتل كامل الوطن ولم تبق قدم همجية إلا وداست ترابنا المقدس يرفض اللبنانيون توقفكم أمام أي اعتبار من قبيل التضامن ومراعاة الخواطر ، أي اعتبار يحول دون استعجال عملية تحرير الوطن .

فبعد أن دخل الاسرائيلي حرم القصر الجمهوري مع ما لهذا الأمر من أبعاد لا يجوز إتباع سياسة النعامة وخسارة الوقت والزخم الدولي المتوفر لنا اليوم للوقوف أمام عقدة التمثيل في لجنة الهدنة أو غيرها .

فبعد أن خذلنا العرب ورفضوا اقتراح لبنان بوضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة اسرائيل وبعد أن تركونا نصارع الموت طوال ثماني سنوات يشارك بعضهم في صناعته على أرضنا ويتفرج البعض الآخر منهم وبعد أن قطعوا عنا

حتى المعونات التي التزموا فيهـا لا يجب أن نتوقف عنـد تفاصيـل لا تمس بالأسس والمبـادىء التي يلتزم لهـا لبنان كعضـو في الجامعة العربية . فالمعاملة يجب أن تكون بالمثل والسير يجب أن يكون بالاتجـاهين . فلقـد كفانـا تضحية وعـطاء وليت من مقدّر .

فلبنان لن يوقع صلحاً منفرداً مع اسـرائيل كـما فعلت الشقيقة الكبـرى مصر إلا أن هـذا الموقف المبـدئي لا يجوز أن يحول دون تحررنا لتحرير وطننا .

ولكم منا ملء الدعم لأي موقف يتفق والكرامة والمبادىء التي التزمنابها إختيـارياً ويؤدي إلى تحـرير أرض لبنـان من الاحتلال الاسرائيلي أكان عن طريق المفاوضة المباشرة أم غيره . فالهدف التحرير والوسائل لا يجوز توفيرها .

إلا أن تحرير أرض لبنان من الاحتلال الاسرائيلي فقط ليس هو المطلوب .

فالشعب اللبناني يطالبكم بتحرير كل لبنان من أي وجود عسكري غريب . لقد انتفى مبرر وجود القوات السـورية في لبنان بعد إنهاء المهمة التي كانت موكولة إليها وبعد رفع الغطاء العربي عنها بل أكثر من ذلك أصبح لهذا الوجود أكثر من معنى وتفسير لا يتفق والسيادة الوطنية خـاصة وأنه يكرس تقسيـماً للبنان ويفسـح في المجال أمام المسلحين غـير اللبنانيـين للدخول إليه خلافاً للقانون ولبعض اللبنانيين ارتكاب الجرائم والاعتداءات بحق الآخرين عطفاً على الحصار الذي يفرضه على بعض المدن اللبنانية كطرابلس وزحلة وقطع أوصال لبنان .

ولا يكفي أيها السادة أن يعلن فخامة رئيس البلاد من أعلى منبر دولي وجوب انسحاب كل القوات الغريبة عن لبنان بل يجب عليكم وفي أول إجتماع لمجلس الوزراء الطلب رسمياً إلى الحكومة السورية سحب كافة قواتهـا من كل الأراضي اللبنانية دون ربط هذا الانسحاب بأي مقولة كالتزامن مع الانسحاب الاسرائيلي أو الدفاع عن سوريا في لبنان .

فإذا ما أدلى الاسرائيلي وهو العدو بحجة وجوب الانسحاب السوري والفلسطيني من لبنان لانسحابه فهو أمر نفهمـه دون أن نقبله إذ قد يكون له مصلحة في تجميد الوضع على ما هو عليه لتبرير بقائه في لبنان .

أما أن يتذرع السوري والفلسطيني بذلك وهو ما يبرر استمرار احتلال الاسرائيلي فهو ما لا نفهمه أو نقبله .

أما بالنسبة للوجود الفلسطيني في لبنان فلا داعي لتذكيركم به وبوجوب الانتهاء وبصورة نهائية من وجهه العسكري ومن الداخلين خلسة إليـه . فاللبنـانيون جميعـاً والعالم بكـامله لن يقبلوا ببقائهم في أي بقعـة من بقاع لبنـان وأنهم يجب أن يخرجوا منه قبل أن يسببوا بكارثة جديدة قد تصيب طرابلس أو بعلبك تفتيشاً عن إخراج مسـرحي لخروجهم المشـرف من لبنان كما حصل في بيروت .

هـذا من جهة ، ومن جهـة أخرى لم يعـد من الجائز بأيـة صورة أن نفسـح في المجال للجـدل حول أي اتفـاق مـع الفلسطينيين عقد في الماضي . فقد آن الآوان لازالة اتفاق العار معهم اتفاق القاهرة . وبالرغم من كل المقـررات الدوليـة التي تتعارض مع أحكامه وتنقضه وتلغيه يجب بنظرنا أن تعلن الحكومة اللبنانية وفي أول جلسة تعقدها إلغاء هـذه الاتفاقيـة خاصة وأن بعض القادة الفلسطينيين لا يزالون يعلنون أنها تعطيهم حقوقاً معينة في لبنان .

كما يجدر بنا وقبل إقفال هذا الباب من التأكيـد عليكم بأنـه من غير الجـائز أن تبقى العـلاقة اللبنـانية السـورية عـلى شكلها القائم بل يجب تحديدها وتنظيمها بصورة تتفق والاعراف الدولية بإنشاء علاقات ديبلومـاسية بـين الدولتـين بحيث يستطيع الممثلون الديبلوماسيون من تطوير توضيح العلاقـات بين البلدين بشكـل يعود بـالنفع لكليهـما . وإذ نقترح ذلـك نلتقي مع دولة الرئيس سلام بالذات ومع تصريح للرئيس الأسد حول استعداده للبحث في هذا الموضوع .

وألفت إلى أن لا غضاضة في ذلك خاصة مع علمنا أن بين دولة الفاتيكان القائمة في عاصمـة الدولـة الايطاليـة وبين الدولة الايطالية تمثيلاً ديبلوماسياً .

إن التحـرير يجب أن يستمـر من خلال عملية تمشيط عسكرية لكل الأراضي اللبنـانية بغيـة إخـراج كـل الغـربـاء الداخلين خلسة إليه وبصورة خاصة الفرق المسلحة من ليبيين وايرانيـين وصوماليين وسـودانيين وجـزائريـين وعراقيـين

وبنغلاديشيين الخ . . . والطلب إلى الدول التي ينتمون إليها تحمل مسؤولياتها تجاههم وتجاه لبنان تحت طائلة قطع علاقاتنا الديبلوماسية معها .

هذه هي أولى المهمات الملقاة على عاتقكم واسمحوا لي أن أقول لكم والأسهل بالنظر للدعم الدولي المتوافر للبنان الآن آملين أن لا تتأخروا بإنجازها وألا تكونوا خاضعين لمركبات النقص التقليدية لئلا يفوتكم القطار ويسقط لبنان من التاريخ وتفوته الحياة .

أيها السادة ،
أما ماذا بعد التحرير الكامل للـ ١٠٤٥٢ كلم٢؟
وماذا بعد عودة الامانة كاملة للبنانيين ؟
فما هي العبر التي استخلصناها من الاحداث وما هي التدابير التي يجب اتخاذها لتحصين لبنان مستقبلاً لعدم تكرار المأساة ؟

هذا هو الجزء الشاق جداً من مهمتكم التاريخية . فلا يكفي أن نحرر لبنان الآن ونعود للبناء فوق الرمال ليهوي الهيكل على أبنائه مجدداً عند كل هبة ريح .

ما يجب عليكم وعلينا اليوم هو وضع الأسس الصالحة والثابتة للبنيان الوطني الشامل المتين الذي يجب أن يصمد بوجه كل الاعاصير مهما تويت فيؤمن لأبنائنا غداً مستقراً آمناً ووطناً عزيزاً مستقلاً

إن ما أودى بنا إلى هذه الحقبة الحزينة والمخجلة من تاريخنا هو إكتفاؤنا بالتغني بالاستقلال دون صونه وهو تسابقنا على مغانم الوطن وكأنه إبن الغير وهو الغموض الذي إكتنف علاقتنا ببعضنا وبوطننا وهو جهلنا لقيمة السيادة والاستقلال .

واليوم بعد معمودية الدماء التي خضع لها أبناء لبنان ، وبعد فقدان الاستقلال والسيادة ، وبعد سقوط أحلام القوميات والتضامن والأخوة ، وبعد سقوط مقولات الامهات الحنونة وهي لم تكن بعد أن أصبح سعر البترول أغلى من سعر عاطفة الامومة والحليب . وبعد أن انكشفت علينا الحقائق وسقطت الشعارات المزيفة . يجب علينا مواجهة الواقع على بشاعته والتصدي له بواقعية لئلا تزل بنا القدم ثانية في الأوهام .

فالاوطان لا تقوم على المساومات والمراضاة .
والاوطان لا تقوم على السلبيات .
والاوطان لا تقوم على المصالح المتبادلة لأبنائها .
إن الأوطان تستند إلى شعب يريد الحياة المشتركة على أرض واحدة لتحقيق أهداف واحدة .
وكل غموض أو لبس في هذا الموضوع يضعف الأوطان ويقضي عليها

ومن أجل بناء الوطن والأمة اللبنانية كحقيقة تاريخية ومستقبلية ثابتة يجب علينا تحديد الأسس والأهداف الوطنية التي ترسم لنا إطار حياتنا المشتركة لنتفاعل ضمنه بحيث يعتبر الخروج عنه خيانة وطنية .

وتصورنا لهذه الأسس والأهداف هو التالي :

أولاً : إن لبنان وطن سيد حر مستقل نهائي . فلا هدف للبنان غيره ولا عقيدة غيره ولا طموحات غيره .
ثانياً : أن الولاء لغير الأمة والدولة اللبنانية خيانة تخضع لأحكام القانون . فلا ولاء لأمة ودولة وعقيدة غير الأمة والدولة اللبنانية .
ثالثاً : إن لبنان يجدد التزامه بميثاق جامعة الدول العربية الحالي وبالقضايا العربية ضمن حدود قدراته وإمكاناته ومصلحته الوطنية بحيث تسقط كافة هذه الالتزامات عند تعارضها مع مصلحته ، كل ذلك على أساس المعاملة بالمثل وإسقاط كل مركبات النقص تجاه أي دولة قريبة كانت أم بعيدة . فلبنان أولاً وأخيراً وبعده القضايا الأخرى .

رابعاً : إن لبنان دولة منفتحة يتعاون مع كل دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وضمن حدود القوانين والاعراف الدولية وفي إطار منظمة الأمم المتحدة محترماً شرعة حقوق الانسان مستقياً من أسسها كافة تشريعاته محافظاً على صداقته التاريخية دون أي استزلام أو تبعية مصادقاً من يصادقه معادياً من يعاديه .

خامساً : إن علة وجود لبنان الأساسية قيمته الحضارية المميزة في العالم فيجب أن يبقى ملتقى للثقافات والحضارات العالمية لتتفاعل على أرضه وتشع على محيطه فيحافظ بذلك على دوره وطابعه الرائد .

سادساً : إن لبنان والحرية توأمان يموت الواحد بموت الآخر . فلا نظام سياسياً أو قانونياً يعتمد في لبنان يتنافى والحريات العامة والشخصية ويجب أن يبقى لبنان ملاذاً للحرية وملجأ لكل مظلوم مضطهد على أن يخضع للقوانين اللبنانية وألا تتحول الأرض اللبنانية مركزاً للدسائس والمؤامرات على الدول الأخرى .
فبين الحرية المسؤولة والفوضى عالم واسع يجب تحديده .

سابعاً : إن الانتماء الوطني هو الأساس الوحيد لعلاقة المواطن بالوطن والدولة وكل الانتماءات الشخصية الأخرى من طائفية أو حزبية يجب أن تسقط . وكل تقديم لهذه الانتماءات على الولاء الوطني يخضع لاحكام القانون .

ثامناً : إن اللبس والغموض في علاقة اللبنانيين فيما بينهم ومع الدولة يجب أن يزول من خلال التوضيح لواقعنا وللمبادىء التي قام عليها مجتمعنا المنظم في إطار الدولة بصورة جلية فنسقط بذلك شعارات الخوف لدى فئة والغبن لدى الأخرى .

إن أقصى طموحنا الوطني على هذا الصعيد أن نتخلص من العقد الطائفية في لبنان وأن نعتمد العلمنة الشاملة فنستقيم الامور وتسود العدالة الاجتماعية والسياسية إنطلاقاً من المساواة الكاملة المعتمدة الوطنية والكفاءة والاخلاق كأسس لكل المجتمع .

هذا مع علمنا بأن فريقاً من المسلمين يرفضون هذا الطرح لتنافيه وبعض أحكام الدين الاسلامي .
فمع تقديرنا واحترامنا لدوافع ومبررات أصحاب هذا الرأي وهو ليس موضع إجماع من قبل أخواننا المسلمين فأننا ومن خلال دراسة علمية لهذا الموضوع نعتبر أن العلمنة الشاملة لا تلزم المسيحي أو المسلم خلافاً لأحكام دينه بل تترك له باب التقيد بالديانة التي يعتنقها في حال رغب بذلك .

ولنا في الميراث الدليل مثلاً :
ففي حين ينص المذهب الحنفي مثلاً على أن للذكر في الأرث مثل حظ الانثيين تنص القوانين المدنية الحديثة بامكانية المورث تخصيص أولاده بأكثر من حصصهم الارثية القانونية المتوازية في حدود نصف الميراث .

مما يعني بأن المسلم الذي يود التقيد بأحكام ديانته يستطيع ومن ضمن أحكام القوانين العلمانية المدنية إحترامها . فلا إكراه في الدين أيها السادة بل هو اختيار بملء الارادة الواعية .

بالأضافة إلى ذلك نتساءل كيف خولت بعض الدول الاسلامية العريقة لنفسها العلمنة الشاملة ولم تخرج عن الدين ونحن لا نستطيع ذلك مع إقرارنا جميعاً بأنها الوسيلة الوحيدة لانقاذ لبنان من واقعه الطائفي .

فمع تمسكنا الوجداني والوطني بمبدأ العلمنة الشاملة والسعي المتواصل لتحقيقها مستقبلاً وبإنتظار نوع من التوافق عليها قريباً إن شاء الله وحرصاً منا على ايجاد صيغة سياسية صالحة لحياة مستقرة في المستقبل نطرح تصورنا البديل لميثاق متطور جديد يأخذ بالاعتبار مسببات ونتائج الاحداث التي حلّت بلبنان .

واسمحوا لنا أيها السادة أن نكون صريحين وواضحين ووطنيين ومسؤولين في طرحنا وفي تعرية واقعنا لنراه على بشاعته وخطورته لنقدم الحلول السلمية ونتفادى وتتفادى معنا أجيالنا الطالعة مستنقعات الدم والاقتتال من جديد .

لقد خاف اللبناني المسيحي وتسلّح للدفاع عن نفسه عندما شعر أن الدولة المناط بها الحفاظ على حياته وحريته

واستقراره ومستقبله عاجزة عن ذلك للشلل الذي أصاب الارادة الوطنية المسؤولة والناتج عن تشابك الصلاحية وفقدان المسؤولية والممارسات الخاطئة .

لقد خاف المسيحي اللبناني وتسلّح للدفاع عن وجوده عندما داهمه خطر انفتاح فريق آخر أو قسم فاعل منه (إنصافاً للحق) لدعوات غريبة من داخل أو خارج الحدود ، دعوات طائفية متطرفة تدعو إلى تحويله من مواطن يعيش بحرية وكرامة وشرف إلى مواطن درجة ثانية (ولنا في تصريحات الرئيس القذافي ولو كانت متقلبة وفي طروحات الثورة الايرانية أكبر إثبات) .

لقد خاف المسيحي اللبناني وتسلّح عندما شعر بأن حرية الحكم اللبناني قد تقيدت بوصايات عربية أو دولية وأن هذه الوصاية قد ساهمت في تباعد المعتقدات وتناقضها أحياناً وترك البلاد في حالة النزاع يقضمها هذا الفريق الشقيق ويهيمن عليها ذلك ويحتلها الأعداء .

لقد خاف المسيحي وتسلّح لارتباط الدعوات الغريبة والوصاية العربية بتشجيع على التسلح والتمويل لفريق بوجه فريق وللدعوات للبحث في أخذ عدد الطوائف بعين الاعتبار لاعادة النظر بتوزيع المراكز الرئيسة في البلاد .

لقد تسلّح المسيحي وخاف بعد أن سمع من رافق وضع الميثاق الوطني يحاول تزويره أو على الأقل تزوير وتحريف مبرراته ويطالب بالغاء الامتيازات كما وصفها هذا البعض وبالعلمنة السياسية فقط .

يقابل هذا الأمر ويرافقه شعور بالغبن لدى المسلمين خاصة وأن المسؤولين مسلمين ومسيحيين قد أغفلوا الناحية الاجتماعية والاقتصادية في إنماء المجتمع اللبناني مما ولّد انعدام نسبي للتوازن في الاستفادة من الخدمات العامة وللعدالة الاجتماعية ومما أفسح في المجال أمام نشوء حركات إجتماعية ارتدت الطابع السياسي كحركة المحرومين وغيرها .

أيها السادة ،

فلنقر أن الممارسات السياسية كانت خاطئة إن لم نقل مجرمة بحق لبنان . إلا أن الأقرار بهذا الواقع يجب أن لا يدفعنا إلى رجم الصيغة لأنها شيء والتطبيق أمر آخر .

إن ما وصفنا أعلاه وما رافقه من ممارسات مردود أما إلى الخروج عن روحية وأبعاد الميثاق والصيغة أو الغموض في النصوص وأما إلى الخلقية السياسية التي أدت إلى إبدال المبادىء بالمساومات والمصالح .

لم تعط رئاسة الجمهورية للموارنة في لبنان لأنهم الأكثر عدداً بل لأن هؤلاء ، وبالرغم من كونهم أقلية في المحيط العربي ، كانوا ولا يزالون يحتاجون إلى تطمين لمستقبلهم نوع من ضمانة لحرياتهم السياسية ولوجودهم وتشجيعاً لهم على الانفتاح على العالم العربي الاسلامي وترك الغرب مع كل ما كان يقدم لهم من ضمانات واستقرار وخاصة وأنهم قد لاقوا الكثير من الاضطهاد والتمييز في القرون السابقة .

إلا أن هذا الأمر قد فات بعض السياسيين أو بقي مجهولاً من الكثير من المواطنين الذين اعتبروا دعوات الغاء ما كان يسمى بالهيمنة السياسية المارونية محقة .

وما نأمله اليوم أن تكون للاحداث المؤلمة نتيجة ايجابية واحدة على الأقل وهي تفتيح أبصارنا على بعض الحقائق التي كانت في أساس بناء الوحدة الوطنية .

فالحقيقة الاولى :

إن ما نص عليه الميثاق الوطني من تقدمات للمسيحيين لم يكن يوماً امتيازات بل كان وسيبقى ضمانات .

والحقيقة الثانية :

إن إعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة لم يستند إلى عدد هذه الطائفة بقدر ما كان تأكيداً لدورها ولحرياتها السياسية ضمن الاطار الوطني .

والحقيقة الثالثة :

إن أي تغيير على الصعيد الديمغرافي لا يجوز أن يغيّر من الواقع وأن يسقط الضمانة للمسيحيين . مما يعني أنه يجب أن ينظر إلى الطوائف في لبنان كمجموعات متعايشة مشاركة في المصير الواحد بمعزل عن عدد افرادها .

والحقيقة الرابعة :

إن كل خروج عن روحية الميثاق ومحاولة الاجتهاد من خلال تفسيرات تتعارض والأسس التي أرتكز إليها يؤدي بنا إلى الخلاف والخوف وبالتالي الغبن مما يفرض علينا إعادة تكريس هذه الروحية من خلال التأكيد الواضح لتوزيع المراكز السياسية .

فانطلاقاً من هذه الحقائق الأربع إسمحوا لي أن أدخل وإياكم باب القانون الدستوري توضيحاً أو حسماً لنظريات وجدليات كثر طرحها خلال الاحداث .

لقد طرح فريق من المسيحيين الصيغة الفيديرالية بين المجموعات الطائفية في لبنان بغية المحافظة على حقوقها وحرياتها من جهة وعلى الوحدة الوطنية من جهة أخرى . ولقد اعتبر فريق من المسلمين أن الفيديرالية هي قناع مزيف لتقسيم لبنان وأعلن تمسكه بالوحدة السياسية للبنان .

إن الصيغة اللبنانية بميثاقها ودستورها تخفي بصورة لبقة صيغة فيديرالية فريدة النوع تحافظ من جهة على الدولة الوحدوية وتسمح ببعض ظواهر الفيديرالية من جهة أخرى .

فليس في القانون الدستوري نظام وحدوي يخصص إحدى فئات مجتمعه بمركز سياسي محدد أو بمركز إداري معين .

إن هذا التخصيص يحصل في الدول ذات النظام الفيديرالي بحيث تحافظ كل من الولايات أو الكونتونات المتحدة على خصائصها وتنوعها من خلال استقلالية محددة في إدارة شؤونها الداخلية ، استقلالية لا تتعارض ووحدة الدولة الفيديرالية ، وتحافظ في عين الوقت على حقوقها فلا تصبح تحت وصاية الولايات أو الكونتونات الكبيرة . وذلك بصرف النظر عن مساحة أو كثافة سكان الولاية أو الكونتون ومن خلال تمثيل كل منها بعدد موازي للمثلين في المجلس التمثيلي الاتحادي .

مما يعني وبصورة عملية بحتة أن لبنان الدولة الوحدوية اعتمد في صيغته بعض أوجه الفيديرالية التي اعتمدت المجموعات الطائفية التي يتألف منها مجتمعنا بدلاً من الولايات والاقطار .

اقتضى هذا التوضيح لاستخلاص العبر التالية والاختيارات التالية : أما ترك الامور كما كانت في الغموض والجدل فنقع من جديد وفي فترة قريبة في مجزرة جديدة يذبح فيها أطفالنا ، أو باعتماد صيغة الفيديرالية القانوني لحسم كل جدل أو ، وهذا ما يمثل رأينا ، أن نوضح الصيغة بشكل يحول دون أي إشكال ويضع حداً للمهاترات والمزايدات فيطمئن الجميع ونعيش بسلام .

تاسعاً : وجوب إدخال بعض التعديلات الضرورية على الدستور والتقيد فيما بقي بالنصوص وإسقاط الممارسات والاعراف والتقاليد الدستورية التي تتناقض ونصوصه وذلك خلافاً لما ورد في البيان الوزاري .

فمما لا جدل حوله هو أن النظام السياسي في لبنان هو نظام ديمقراطي برلماني وأن الشعب الممثل في السلطة التشريعية مصدر السلطات وأن رئيس البلاد غير مسؤول إلا في حالات حددها الدستور حصراً .

ومن مراجعة الدستور اللبناني لتحديد صلاحيات الرئيس نلاحظ أن رئيس البلاد هو السلطة الوحيدة التي تقسم يمين المحافظة على دستور البلاد وقوانينها واستقلال الوطن وسلامة أراضيه . (العادة ٥٠) .

وأن لرئيس البلاد حق تعيين الوزراء واختيار رئيساً منهم وإقالتهم (م. ٥٣) .

وأن لرئيس البلاد حق اتخاذ قرار بحل المجلس النيابي بموافقة مجلس الوزراء (م. ٥٥) .

وله أيضاً حق طلب إعادة النظر بالقوانين (م . ٥٧) وحق عقد المعاهدات الدولية وإبرامها . (م . ٥٢) .

فمن مراجعة هذه الصلاحيات كيف يريد البعض إعتبار رئيس البلاد دون أية سلطة وكيف يطلب إليه ممارسة هذه الصلاحيات .

إن الأنظمة البرلمانية متنوعة جداً فمنها ما يعتبر رئيس البلاد مديراً للتشريعات وساعياً للبريد بين الحكومة والمجلس النيابي ومنها من يولي الرئيس مسؤوليات وصلاحيات فيكون بالفعل رئيساً لمجلس الوزراء .

فالدستور اللبناني فسح لرئيس الجمهورية صلاحيات تتعدى ما تخوله دساتير الأنظمة البرلمانية العادية . وهذا يدفعنا اليوم وبعد الشلل الذي كانت تصاب به السلطة الاجرائية في لبنان بنتيجة تضارب وتشابك الصلاحيات وخلافات أهل الحكم مما أطال الازمات وكاد يقضي علينا جميعاً إن هذا يدفعنا اليوم إلى الطلب وبإلحاح إلى الانتهاء من هذا الجدل العقيم وأن نضع حداً لحكم الرأسين الذي أدى وسيؤدي مستقبلاً ، في حال استمراره ، إلى خراب لبنان .

ويكفي موقف الدول العربية سنة ١٩٧٦ لنتّعظ عندما رفضت في مؤتمر القمة في القاهرة وضع القوات العربية بتصرف الحكومة اللبنانية وأصرت على وضعها بتصرف رئيس الجمهورية شخصياً لتطمئن إلى مصيرها وإلى قيادتها المسؤولية .

فالشعب اللبناني يريد الانتهاء من هذا الواقع المؤلم ويريد أن يعلم من هو المسؤول عنه عن أمنه وحياته واستقراره في حال تضاربت آراء الرأسين لئلا يتهدد وطنه وأمنه بسبب الشلل في الارادة السياسية الحاكمة .

فهناك أمور ملّحة تستدعي القرار السريع من هيئة معينة أو شخص محدد للحؤول دون وقوع أضرار لا يمكن معالجتها أو التعويض عنها فيها بعد كموضوع السيادة والأمن .

وكما خوّل الدستور رئيس البلاد حق توقيع الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإبرامها وحق تعيين الوزراء واختيار رئيساً من بينهم وحق إقالتهم يجب منحه حق اتخاذ التدابير المستعجلة والضرورية للحؤول دون الاعتداء على السيادة والاخلال بالأمن ومواجهة الاضطرابات وذلك من خلال تكريس حقه بقيادة الجيش وقوى الأمن والأمن العام في مثل هذه الظروف على أن يصار إلى المصادقة على تدابيره ومقرراته من قبل السلطات المختصة في فترة لاحقة نحددها في الدستور . فنعطيه بذلك الصلاحيات المعطاة في القضاء لقاضي الأمور المستعجلة الذي تنحصر صلاحياته باتخاذ القرارات المستعجلة للحؤول دون وقوع ضرر أو تعاظمه في القضايا الملحة التي لا يمكن أن تنتظر الأصول الطويلة أمام قضاة الأساس على أن لا تمس قراراته أساس النزاع .

فالشعب اللبناني يرفض هذه الازدواجية وإمكانية شلها الارادة الوطنية في القضايا الوطنية الملحة وبصورة خاصة التي تتعلق بأمنه واستقلاله وسيادته .

أيها السادة ،

إذا كنا نعتبر المسيحيين في لبنان لبنانيين وجديرين بالثقة خاصة وأن جميع الفئات تشارك في اختيار رئيس منهم ، يجب أن نفك عقدة الشلل وأن نحد من استمرار هذه المهزلة الدراماتيكية مهزلة خلاف أهل الحكم وتضارب الصلاحيات .

فإما أن نقر صلاحيات لرئيس البلاد تمكنه من إنقاذها في ظروف قاهرة محددة ومستعجلة على أن تبقى الرقابة عليها من قبل السلطات التي يجب أن تقرها أو تنقضها وتبقى الحكومة التي يرئسها مسؤولة تجاه المجلس النيابي دون أن نحوّر نظامنا البرلماني إلى نظام رئاسي وإما أن نستمر عرضة للشلل والتردد والمزايدات والانحلال وبالتالي للضعف والتدمير السهل كما حلّ بنا أخيراً .

إن التصدي لهذه المشكلة أمر ملح لا يقبل تأجيلاً أو إهمالاً إذ بإقرار ما نقترح فقط يطمئن الشعب اللبناني بأسره مسلماً كان أم مسيحياً إلى مصيره ونظامه القادر على مواجهة كل التطورات والظروف بسلام .

عاشراً : إنطلاقاً مما نطلب أعلاه ولكي لا يصار إلى أية إساءة لاستعمال هذا الحق وغيره من غير الجائز عدم تطبيق أحكام المادة ٨٠ من أحكام الدستور التي تنص على وجوب تشكيل المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء في حال خرق

الدستور والخيانة العظمى والاخلال بالواجبات المترتبة عليهم وإصدار القانون الخاص بأصول المحاكمات الواجب إتباعها أمامه خاصة وأنه المرجع الوحيد الصالح لمحاكمة هؤلاء .

حادي عشر : من غير الجائز أيضاً ترك التشريع يسير على الشكل الحالي ودون أية رقابة على مدى دستورية القوانين التي تنشر مما يفسح في المجال في صدور قوانين متعددة تتناقض وأحكام الدستور . وهذا ما يدفع رئيس الجمهورية إلى الاكثار من ممارسة حقه بطلب إعادة النظر بالقوانين ومما يعرقل سير التشريع في أمور هامة ومستعجلة .

كل هذا يستدعي الاسراع في إقرار إنشاء محكمة دستورية القوانين تفادياً لهذا الواقع .

أيها السادة ،

أيكفي أن نضع الأسس الثابتة والصالحة للبنيان الوطني وأن نوضح علاقاتنا بوطننا وفيما بيننا لتصطلح الامور وتستقيم الأوضاع وتتأمن ضمانة حياة لبنان ومستقبل أبنائه ؟

فمهما أصلحنا من النصوص وأوضحناها فلا حياة لنا إذا لم نصلح النفوس فلا حياة للبنان ولأي دولة أو وطن إن تعطلت الاخلاق وفسدت الادارات وفقد الحس الوطني .

فلا حياة لأي دولة أو وطن إذا لم يكن هناك إرادة وطنية متحفزة للذود عنه وأداة صالحة صناعتها الموت في سبيل حياة الأمة .

فلا حياة للبنان إذا لم نحيي الحس الوطني لدى المواطنين الذي يجب أن ينمو ليشكل الركيزة الأساسية بحيث يعلم الجميع أن بمقدار ما لهم على دولتهم عليهم لوطنهم وذلك من خلال مساهمة كل منا بواجبه بإعادة الاخلاق إلى مجتمعنا والنظام إلى حياتنا .

فالشعب اللبناني يطالبكم بأمنه قبل رغيفه .
يطالبكم بالمحافظة على كرامته الوطنية .
يطالبكم بدق مصادر الشر مهما علا مقامها .
يطالبكم بتطمينه إلى مستقبله وإلى حياته .
يطالبكم بسيادة القانون فوق رأس الجميع .

وإذا لم تؤمنوا له ذلك فسيستمر النزف في الجسم وسيسقط البنيان من جديد على رأس بنيه .
فالأمن والسيادة هما الأساس .
ولا أمن ولا سيادة بدون جيش وقوى أمن .

وجيشنا الذي كان قدوة في الانضباط والاعداد والوطنية قد خربناه من خلال شلل الارادة السياسية وغياب وعجز القرار الوطني عن الصدور . وفي محاولة يائسة حاولنا إعادة بنائه بعد أن أختلف أهل الحكم على صيغة موحدة لقانونه فوضعنا قانوناً للدفاع جاء بكل أسف غير متآلف والحاجات والاصول فأدى إلى تقسيم الجيش إلى جيوش ومديريات وتحولت القيادة إلى مجلس طائفي ساده مبدأ «حك لي تا حك لك»

عليكم اليوم تعديل هذا القانون وبالسرعة القصوى لتعيدوا إلى الجيش التراتبية والصلاحيات والأصول التي تحافظ عليه وتحميه وتبقوا المسؤولية السياسية لوزير الدفاع . عليكم اليوم المباشرة وبسرعة بتطبيق قانون خدمة العلم خاصة سيطلب إلى الجيش انجازها تستدعي تعزيزه . فبدون قانون دفاع سليم لا جيش قادر وبدون جيش قادر لا حياة للوطن .

أما بالنسبة لقوى الأمن فمن الضروري تعزيزها عدة وعدداً وتطويرها لتصبح قادرة على ضبط الأمن في لبنان دون صرف الجيش عن مهماته في حماية حدودها الشاسعة والواسعة من الاعتداءات والتسللات .

إلا أنني أسارع إلى القول أن النصوص لوحدها لا تكفي يجب علينا أن نسقط نظرية الأمن بالتراضي والأمن بالتوازن .

فأما أن يكون هناك أمن قسري وحيث يجب أو لا يكون .
فأما أن يكون هناك حزم ووطنية أو لا يكون هناك أي اسقرار فمتى تغاضيتم مرة عن تطبيق القانون وبشدة تفلت الامور من أياديكم ويكسر عليكم كل الخارجين على القانون .

ومن هذا المنطلق والقناعة أجد نفسي مضطراً للتوقف قليلاً عند بعض المجريات الأمنية في الفترة الأخيرة بعد تأليف حكومتكم .
كل ما نرجوكم أن لا تتخذوا قراراً لستم واثقين من قدرتكم على المضي في تنفيذه حتى النهاية .
فيا حصل في قضية الابنية المتهدمة في الاملاك العامة والبدء بهدمها دون إتمامها بعد مداخلات وضغوط سياسية أو إنسانية هو الأنموذج الذي نلمح إليه .

فكنت أتمنى لو لم تباشروا بالهدم أبداً وتحاولوا حل الجانب الانساني من الموضوع كما كنت أرجو أن تتابعوا الهدم بعد أن باشرتم به بالرغم من كل العوامل مهما سمت والضغوط مهما كثرت .

فالانطباع الذي تركته هذه القضية سيء أيها السادة ونأمل أن تتعظوا منها يا دولة الرئيس معالي وزير الداخلية .
كل ما نأمله أن لا تدخلوا المعادلات السياسية في مجال تطبيق القوانين وإن كنا نلفت النظر فلأننا سجلنا عليكم تقصيراً فاضحاً في تطبيق القانون وإليكم الدليل :

لقد شكوتم في بيانكم الوزاري من أن الجيش قد تعرض لحملات تجاوزت أحياناً سلامة القصد والنية واستهدفت شرذمته وشله وحرمان الوطن من ساعديه وقبضته .
إلا أنكم وبالرغم من شكواكم هذه لم تواجهوا تكرار هذه الموجة في فترة ليست بعيدة .

بعد أن باشر الجيش اللبناني بالتعاون مع القوات المتعددة الجنسيات بعمليات التفتيش عن السلاح وجمعه في المنطقة الغربية طالعتنا إحدى وسائل الاعلام المسموعة بموجة دس لخلق جو الفتنة والمس بالمؤسسة الوطنية والدعوة إلى الاقتتال الطائفي . ويعلم دولة الرئيس وزير الداخلية وهو المحامي اللامع ومعالي وزير العدل وهو نقيب المحامين سابقاً أن هذا الأمر يشكل جرماً جزائياً يقتضي الملاحقة وكنا ننتظر منكم أن تقمعوا وسيلة الاعلام هذه وأن توقفوا المسؤولين عنها والموجهين لها وتحيلوهم إلى المحاكمة . فلم يحصل أي شيء من هذا مما ترك أسوأ الانطباع لدينا . وهذا ما يدعونا إلى رفض شكواكم لأنها لا تبدو جدية لأن المطلوب إليكم أن تتصدوا لهذه الممارسات لئلا تعود الكارثة من جديد .

فاحزموا أمركم وأضربوا بشدة من يخالف القانون ولبنان بأسره من ورائكم يساندكم ويدعمكم ويؤيدكم .
فمتى شعر المواطن بعدكم وحزمكم تجاه الجميع عندئذ يطمئن فيرمي سلاحه طوعاً إيماناً منه بأن مؤسسات الدولة الشرعية كفيلة بتأمين الضمانات والعدالة والأمن له . وإلا فاسمحوا لي أن أؤكد لكم بأن السلاح سيبقى متفشياً بين أيادي المواطنين وستبقى المؤسسات العسكرية غير الشرعية قائمة وحتى بتشجيع من هؤلاء المواطنين .

أيها السادة ،
نعود للأساس لنقول أن كل المجهودات ستسقط وتذهب هباء إذا لم نصب إهتماماتنا على الناحية الاخلاقية في مجتمعنا .

فنحن من القائلين جهاراً أن ما أصابنا مرده إلى أن الأخلاق قد تدنت إن لم تكن قد زالت من مجتمعنا فأصبح السارق «شاطر عا سلامته » والامين المخلص «حمار ما بيعرف يدبر حاله» .

ومن أولى بهذا الاهتمام غيركم . والقاعدة الاولى لنجاح مهمتكم هي أن تكونوا القدوة الصالحة أمام مرؤوسيكم وأن تباشروا إلى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز أو تفريق . فالادارة أيها السادة يجب تنقيتها من العناصر الفاسدة لأن فسادها يفسد المجتمع ويفقد المواطنين ثقتهم بدولتهم ويعطل القوانين . ومن أجل ذلك إبدأوا برفع الحصانة عن كل الموظفين وافسحوا في المجال أمام من يود الإستقالة في مهلة معينة وامنحوا أنفسكم صلاحية رفض استقالة

من تودون الحفاظ عليه من العناصر الجيدة وإلى إقالة العناصر الفاسدة التي لم تترك الادارة طوعاً . كل ذلك على أن تشكلوا لجنة ممن أشتهر بالخلقية والوطنية للنظر بأوضاع الادارات . وأن تحولوا دون دفش أصحاب الوساطات فيها وهي لجنة نقترح تحويلها يوماً إلى وزارة للتنظيم الاداري

وهذا ما يقودنا إلى دعوتكم إلى فتح ملف التفتيش الاداري والقضائي لتساءل وإياكم عنهم وعن صلاحياتهم وعن عناصرهم وعن كيفية انتقائهم وعن التزاماتهم وعن قدراتهم على إجراء مهماتهم .

أن إصلاح التفتيش وهو السلطة الموجلة بالرقابة يجب أن يحظى بهمكم الأول . أعيدوا النظر بتركيبه أصرفوا الكسولين الفاسدين وحافظوا على الجيدين وهم كثر .

ويكفي للتدليل على أهمية هذه المشكلة أن نراجع وإياكم ملفات التفتيش الاداري والقضائي والمجلس التأديبي للموظفين لتعلم عدم جدوى هذه الأجهزة بشكلها الحالي .

وما يدعونا للتشدد على هذا الموضوع هو أن بيانكم الوزاري قد تلافى طرح موضوع رفع الحصانة مكتفياً بتكرار خطوط عريضة ترددت في بيانات وزارية سابقة . وكما نحرص على الأخلاق أساساً لمجتمعنا وعلى الجيش سياجاً حامياً لوطننا فلذلك نحرص على تربية صالحة لاجيالنا بغية إنشاء المواطن الصالح منذ مقاعد الدراسة والمحافظة على مستوانا الثقافي .

فالاحداث أصابت التربية والثقافة أفدح الاصابة وكادت أن تقضي عليها وأن الجهود التي بذلتها في هذا المضمار والتي تابعها معالي الاستاذ رنيه معوض للنهوض بالتربية من خلال إعادة الاعتبار للشهادة اللبنانية ورسم سياسة تربوية واضحة قد تم وضعها وإعلانها تعذر ترجمتها عملياً لاستقالة الحكومة التي كنت فيها .

إن كل ذلك لم يف بالغرض ففي التربية العدو الأكبر هو الوقت فلا تعتمد عليه يا معالي الوزير بل سابقه وأنني أدعوك وبكل إخلاص أن تطلع على السياسة التربوية التي وضعت لعلك تتبناها بسرعة وتترجمها مشاريع قوانين تمكنك من إنجاز ما عجزنا عنه بالنظر لضيق الوقت وهي سياسة شاملة لكل مشاكل التربية في لبنان مع نظرة مستقبلية واضحة للحلول .

أيها السادة ،

إن الامانة في نقل صوت ورأي المواطنين إليكم تدعونا للاسترسال في عرض المشكلات والمقترحات ، إلا أن اللياقة بالاضافة إلى النظام الداخلي يحولان دون الاسترسال بذلك ، مما يضطرنا إلى العودة السريعة إلى البيان الوزاري الذي تطلبون على أساسه الثقة والذي ضمنتموه مشروع قانون معجل يطلب بعض صلاحيات استثنائية على أن يعتبر التصديق على الثقة تصديقاً على القانون المذكور وإقراراً لأحكامه المحصورة بمادة وحيدة .

تعلمون جيداً مدى استعداد هذا المجلس بالذات للتعاون معكم ولمنحكم ثقته تسهيلاً لمهمتكم الانقاذية .

وتعلمون كيف أن هذا المجلس قد أجمع على انتخاب فخامة رئيس البلاد وكأنه يقترض ترجمة هذا الاجماع بمنح حكومته الاولى الثقة .

إلا أن ، هذا شيء ، ومفاجأة المجلس بطلب الصلاحيات الاستثنائية الواسعة والواسعة جداً وليس بعض الصلاحيات الاستثنائية كما ورد في بيانكم شيء آخر .

فأننا نشكركم على عبارات المديح الجميلة للمجلس النيابي التي وردت في بيانكم إلا أن هذه العبارات تتناقض مع هذا التهكم الهائل من الصلاحيات التي تطالبون المجلس بالتنازل عنها لصالحكم .

فما فاجأنا هو شمولية الصلاحيات الاستثنائية بحيث لا تبقى للمجلس أي صلاحية .

فالمجلس النيابي يعتبر معكم أن المرحلة المصيرية التي تجتازها البلاد تستدعي القيام بمبادرات سريعة تستوجب إشتراع قوانين جديدة في مواضيع معينة تتصل مباشرة بالاهداف المحددة .

والمجلس على إستعداد لذلك .

أما أن تكون الصلاحيات شاملة لكل الميادين المتصلة أو غير المتصلة بالأهداف السريعة الواجب تحقيقها فهذا إسقاط لدور المجلس النيابي ولقدرته على التشريع ولوجوده كسلطة تشريعية خاصة وأن مدة الصلاحيات الاستثنائية محددة مبدئياً بنهاية ولاية هذا المجلس بالذات .

هذا من جهة، أما من جهة ثانية تساءلنا والزملاء الكرام عن قدرة مجلس الوزراء الجدد البعيدين عن أجواء الادارات والسياسة والجاهلين، إلى إشعار آخر، لمشاكل وزاراتهم على الوصول إلى تصورات صحيحة للحلول وهم يدخلون عالماً بعيداً عنهم يجهلون حتى خطوطه العريضة.

ومن هنا تساؤلنا عن العجلة الملحة في إدماج مشروع قانون الصلاحيات الاستثنائية مع البيان الوزاري .

وتوفيراً للاحراج لن أطلب توضيحاً تصحيحاً أو تأكيداً لما أقول من الوزراء بالذات .

وبالرغم من كل هذه الاعتبارات نحن على استعداد لمنح هذه الحكومة الفرصة التي تطلبها إلا ما لا يسمح به الدستور وما لا تسمح به الكرامة وما يساهم بطمس أو إزالة دور السلطة التشريعية ركيزة النظام البرلماني الديمقراطي الذي نعيشه .

فموقفنا من هذا الموضوع يلخص بما يلي :

الموافقة على المبدأ تجاوباً مع السلطة التنفيذية وتقليص شمولية الصلاحيات على الميادين الممكنة دستورياً .

إن الدستور اللبناني قد نص في بعض مواده على وجوب التقيد بالقوانين في بعض الامور المحددة مما يعني عدم جواز التنازل عن الصلاحيات حولها للسلطة التنفيذية .

فالمادة ٣ من الدستور تنص على ما حرفيته :

«لا يجوز تعديل حدود المناطق الادارية إلا بموجب قانون » مما يسقط فوراً إمكانية إعطاء الصلاحية للحكومة إعادة النظر بقانون تنظيم وتحديد المناطق الادارية .

كما نصت المادة ٨٢ على ما حرفيته :

«لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون » مما يسقط أيضاً صلاحية إعادة النظر بقوانين الضرائب .

كما نصت المادة ٨٨ على ما حرفيته :

« لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزينة إلا بموجب قانون » .

مما يسقط إمكانية منح الصلاحيات في حق الاقراض والاستقراض .

فالتجمع يرفض إعطاء صلاحيات في ميادين وحول مواضيع حظرها الدستور .

بالاضافة إلى ذلك يعتبر التجمع أن إعطاء الحكومة صلاحية تعديل قانون الانتخابات العامة غير مجدي تبعاً لعدم جواز تعديل قانون تنظيم وتحديد المناطق الادارية لأن أي تعديل لقانون الانتخاب يأتي مبتوراً وغير متكامل إذا لم يتم تعديل المناطق الادارية . بالاضافة إلى أن الوزراء المحترمين ، وهم من غير السياسيين ومن غير المدركين لكثير من جوانب هذا الموضوع الهام الذي ستترتب عليه صحة التمثيل الشعبي ، أن الوزراء غير مؤهلين لبت هذا الموضوع من كل جوانبه .

فالتجمع يرفض أيضاً منح الصلاحيات الاستثنائية الرامية إلى تعديل قانون الانتخابات العامة ويعتبر أن الوسيلة الوحيدة للتعديل هي التوافق السياسي العام عليه .

بقي موضوع أخير إستوقف التجمع كثيراً وهو الجواز للحكومة « بأن تنشىء وتلغي شركات إقتصادية بما فيها شركات مختلطة وأن تلغي مرافق عامة أو تدمجها بهذه الشركات أو بالادارات العامة أو المؤسسات العامة »

بالفعل لم نفهم ما يعني هذا الأمر وما استوقفنا فيه كثيراً هو حق إلغاء الشركات الاقتصادية الشامل وقـد عجزنـا عن تفسيره لدرجة أننا اعتبرنا أن هناك خطأ في الطبع أو خطأ مادي . لأنـه من غير المعقـول أن نعطي لنفسنـا ، فكم بالحـري للحكومة حق إلغاء شركات إقتصادية دون تحديد نوعها وأهدافها والأسباب الواجبة لذلك .

وإمعاناً منا بمحاولة تفسير ذلك رجعنا إلى المشـروع الذي ارسلتـه حكومـة الرئيس الحص عنـدما طلبت صـلاحيات استثنائية مماثلة فوجدنا حول هذا الموضوع تفاوتاً مهما إذ أن المشروع المـذكور قـد طلب حق إنشاء شـركات إقتصـاد مختلط وإلغاء المرافق العامة وأن تدمجها بهذه الشركات أو بالادارات العامة وهو مطلب منطقي خلافـاً للمشروع مـوضوع البحث اليوم .

وتجاه هذا الموضوع الخطير الذي يخالف النظام الاقتصـادي الحر والحـرية والملكيـة نتوقف معلنـين رفض النص كما ورد طالبين تعديله كما جاء في مشروع حكومة الرئيس الحص أو الرجوع عنه كلياً .

أيها السادة .

قـد يتساءل البعض لماذا منحنا حكـومـة الـرئيس الحص سنـة ١٩٧٦ صـلاحيـات استثنـائيـة شـاملة نـرفض منحهـا لحكومتكم ؟

والجواب بسيط جداً . لقد غضينا الطرف آنذاك بالنظر لاعتبـارات متعددة وتسهيـلاً للمهمة دون أي جـدوى وتبين أننا أخطأنا .

فمن غير الجائز أن يصبح الخطأ قاعدة تتكرر بـل من الواجب ونحن نبدأ « مسيرة الاصلاح والتحـولات والانتقال من عصر إلى عصر والاعداد لمستقبل أفضل » أن نبدأ بدون أخطاء ووفقاً للاصول والدستور خاصة وأن ذلك الخـطأ حقق عكس أهدافه .

فبالاختصار نحن ضد فصل الثقة عن مشروع القـانون وليس كـما يطرح البعض تقليص الصـلاحيات وحـذف حق الأقراض والاستقراض وحق تعديل قانون الضرائب . وحق تعديـل قانـون تنظيم وتحـديد المنـاطق الادارية وحق تعـديل قانون الانتخابات العامة وحق إلغاء الشركات الاقتصادية .

أيها السـادة ،

كل من يحسدكم على وضعكم يكون إمـا مغروراً طـامعاً بجـاه إما جاهلاً غـير مدرك لمسؤوليـاتكم . فمهمتكم شبه مستحيلة وخضم المشكـلات المطلوب تصديكم لها يفـوق كل تصـدر خاصـة وأن كلا منكم يتحمـل عبء أكـثر من وزارة بالرغم من جديتكم وكفاءاتكم .

كل ما نأمله أن يعينكم الله وأن تعينوا أنفسكم فتتحـرروا من أي التزام سيـاسي أو طائفي أو عقـائدي غير الالتـزام بمصلحة الوطن وأن تتسلحوا بالشجاعة والجدية والـوطنية وأن تبتعـدوا عن المصالـح الشخصية لتكـونوا قـدوة للاصـلاح المنشود لأنه بذلك قد تنجحون فتشكرون .

ونحن على أمل أن تتراجعوا عن ما لا نوافق على منحكم إياه من صلاحيات وعلى أمل أن تكونوا على مستوى الآلام والآمال بمنحكم ثقتنا آملين أن نجددها في جلسات المناقشة القادمة .

وفقكم الله لما فيه خير لبنان ولئلا تذهب الدماء الذكية التي جبلت ترابه هدراً .

عاش لبنان.

مقال باسم الجسر: حول الوفاق الوطني بعنوان:
«التعددية عنصر نزاع ام عامل سلم» (السفير ١/٣/١٩٨٣)

في اطار موضوع لبنان: «الحرب والسلم»، اقامت الحركة الثقافية ـ انطلياس، ندوة عنوانها: «التعددية اللبنانية: عنصر نزاع ام عامل سلم؟» شارك فيها الدكتور باسم الجسر والدكتور جورج شرف وادارها الدكتور سامي عون. وهنا نص المداخلة التي قدمها الجسر ونشرتها جريدة «السفير» بتاريخ ١/٣/١٩٨٣:

قبل الخوض في متاهات التعددية لا بد من تحديدها. فالعبارة جديدة في قاموس السياسة عامة ـ والسياسة اللبنانية بنوع خاص. هل التعددية تعني الـ Pluralisme الحزبي او الطائفي فقط ام انها نقيض للإنصهار الوطني Integration؟ هل يقصد بها احترام وجود الطوائف وخصائصها كواقع تاريخي وسياسي؟ ام يقصد بها بناء دولة مركزة على تكريس خصائص الطوائف وتقدمها على اي عوامل اخرى مكونة للوطن او للدولة؟

ام هل تعني التعددية نظاماً سياسياً قائماً على الفيدرالية او الكونفيدرالية الجغرافية التي هي شكل اخر وغير مباشر للتقسيم الطائفي للبنان؟ ام تعني كونفيدرالية طائفية مؤسسية دستورية؟ ام تقتصر التعددية في شكلها ومؤداها السياسي على التمثيل الطائفي في الحكم واستقلال الطوائف في ادارة شؤون احوالها الشخصية والتربوية؟ ام المقصود بالتعددية بقاء لبنان وطناً مؤلفاً من عدة طوائف متمايزة ممارسة لخصائصها، منفتحة على بعضها ومحافظة على بعضها البعض وعلى حرية كل المعتقدات وعلى ممارستها؟ ام التعددية تعني التسليم بضرورة وجود عدة طوائف وعدة طبقات وعدة مناطق وعدة ثقافات للشعب وللوطن وللمجتمع اللبناني وضرورية لاستمرارها؟

التعددية كما طرحت قبيل المحنة اللبنانية واثناءها هي دعوة سياسية جديدة، نشأت في الوسط المسيحي كرد فعل على ظاهرتين:

ـ ظاهرة الايديولوجيات القومية والدينية والطبقية التي برزت في لبنان بشكل احزاب ثورية او حركات عنيفة متصلة اتصالاً عضوياً بالمحيط العربي ورافضة للخصائص اللبنانية والصيغة الوطنية السياسية لنظام الحكم فيه او مقدمة على مصلحة الكينونة والإستقلال اللبناني الرؤية والمصالح التي تفرضها تلك الايديولوجيات.

ـ ظاهرة اختلال ميزان التعادل السكاني في لبنان لمصلحة الطوائف الاسلامية. والخوف من ان يؤدي النمو الديموغرافي الإسلامي في لبنان (لا سيما وان فكرة توطين الفلسطينيين كانت واردة او محتملة و راهنة) الى بروز اكثرية اسلامية تفرض على المسيحيين باسم الديموقراطية التمثيلية او بالعنف الثوري نظام حكم وتشريعات تتعارض مع امانيهم ومصالحهم.

ومما زاد من عمق وقوة رد الفعل المسيحية التي تولدت فكرة التعددية منها الظروف السياسية الداخلية التي نشأت قبيل ١٩٧٥ كمطالبة المسلمين بالمشاركة (مقال حسين القوتلي ـ ازمة ١٩٦٩ الوزارية ـ ازمة ١٩٧٣ الوزارية) وبعد ١٩٧٥ (قمة عرمون حيث تكرس تحالف اسلامي ـ يساري ـ فلسطيني) كذلك الظروف الإقليمية غير المؤاتية لمصلحة الصيغة الميثاقية اللبنانية (طغيان القضية الفلسطينية على القضية اللبنانية ـ تنازع الأنظمة العربية في لبنان وعلى حساب السيادة والمصلحة اللبنانية ـ قيام التحالف العسكري الإسلامي ـ اليساري ـ الفلسطيني ومعركة الجبل) كذلك قيام الثورة الإيرانية وامتداد تأثيرها الى لبنان. اما الخلفيات الفكرية ـ العقائدية لدعوة التعددية فلقد عبرت عنها منشورات «الكسليك» اثناء الحرب ومقالات الأستاذ فؤاد افرام البستاني وكتب وابحاث نشرت اثناء المحنة خلاصتها:

«١ ـ ان الإسلام هو دين ودولة وبالتالي فإن ولاء المسلم يذهب الى الأمة الإسلامية اولاً واخيراً. ومواطنيته تبقى دينية لا مدنية.

٢ ـ ان الأقليات المسيحية كانت وستبقى مهددة بالواقع الإسلامي البشري والسياسي والعقائدي. ومن حقها ان تدافع عن كياناتها ومعتقداتها وخصائصها ولا سيما في لبنان حيث استطاعت ان تقيم دولة لا يحكمها الشرع اسلامي.

٣ ـ ما دامت الأنظمة العربية تطبق الإسلام كشريعة سياسية او تكرس الإسلام ديناً للدولة. وما دامت هنالك حركات ودعوات ايديولوجية دينية تعصف بالمنطقة ولا تعترف بالكيانية اللبنانية او بالدولة الديموقراطية الحديثة التي تكرس حرية الانسان وحقوقه كما تنص عليها حقوق الانسان، فان من حق المسيحيين واللبنانيين منهم بنوع خاص ان لا يطمئنوا وان يبحثوا عن صيغة وطنية وسياسية تحميهم او تحافظ على خصائصهم ومنجزاتهم وحريتهم وكرامتهم ومصالحهم».

ولكن اذا كانت تلك هي الخلفيات او الأسباب الموجبة لتولد فكرة او دعوة التعددية فما هي الصيغة السياسية والوطنية التي يمكن ان تتجسم فيها او تمارس بها؟

اذا كان تقسيم لبنان الى دولتين مسيحية ومسلمة، لم يعد وارداً باعتبار ان التعددية تفترض مبدئياً وجود وطن واحد ودولة واحدة لتمارس فيها التعددية فهل الكونفيدرالية او الفيدرالية او ما سمي بنظام الكونتونات هو الاطار والقاعدة الأفضلين لتطبيق التعددية؟ لو كان لبنان اكبر مساحة (كالإتحاد السوفياتي او البرازيل) او لو كان مركزه الجغرافي في غير بقعة من العالم. او لو كان موضوع نظام الحكم فيه مطروحاً في القرن السابع عشر او الثامن عشر، او لو لم يكن هنالك سياسي عمره ستون سنة، او لو لم يكن توز ع سكان لبنان طائفياً هو على الشكل الذي هو عليه (اي ليس هنالك منطقة جغرافية ذات اكثرية طائفية ساحقة (باستثناء كسروان) لربما كان نظام الكونتونات او الفيدرالية او الكونفيدرالية جائزاً او ممكناً. ولكن لبنان هو ما هو عليه الآن وممارسة التعددية عن طريق الفيدرالية او الكونفيدرالية او الكونتونات، اي جغرافياً، هو طريق غير عملي وصعب جداً ومن شأنه ان يولد تناقضات ونزاعات جديدة· فهو يؤدي، اولاً، الى تقسيم غير مباشر للبنان، وثانياً، الى تهجير سكان من منطقة الى منطقة، كما يؤدي الى خلق اقليات جديدة في كل منطقة، كما يطرح عشرات بل مئات المشاكل الجديدة حول علاقة الكونتونات بالدولة المركزية، والضرائب والمواصلات وشؤون الدفاع والسياسة الخارجية.

ان الفيدرالية على أساس جغرافي طائفي لا تهدم لبنان وطنياً وسياسياً بل تولد نزاعات جديدة بين الطوائف والمناطق بل ضمن كل طائفة. ولكن اذا كانت الفيدرالية التعددية خطرة وكانت صيغة ميثاق ١٩٤٣ «فاشلة» وكانت التعددية مطروحة كردة فعل طبيعية على واقع راهن يعتبره المسيحيون خطراً فما هو الحل الوطني والسياسي الأفضل لتركيز لبنان على اسس وطنية وسياسية متينة تبدد المخاوف او تبعث الثقة في النفوس الكافرة بصيغة ١٩٤٣ او غير المطمئنة الى الغد او الى الجوار العربي او الى الشريك المسلم في هذا الوطن؟ لا بد قبل محاولة الاجابة من بعض الملاحظات:

أولاً: ليس هنالك في التاريخ او في العالم ما يسمى بحالة سلام او استقرار دائمة. فالنزاعات هي عملية مستمرة وجدليتها باتت اكثر من معروفة.

ثانياً: ان ما حدث في لبنان بعد ١٩٤٣، لم يكن وليد الميثاق الوطني او التناقضات الطائفية والسياسية الداخلية، ولكن نتيجة قيام اسرائيل على حدوده وما اثاره ذلك من ردود فعل عنيفة في الجدار العربي. بالاضافة الى الصراع السوفياتي - الأميركي. ولذلك فإن التناقضات الداخلية ليست اصل العلة وان كانت احد اسبابها الهامة.

ثالثاً: ان اي حل لأي قضية في أي وطن وعبر التاريخ انما هو حل مؤقت وغير كامل وغير مثالي. بل من شأنه وهو يطوي صفحة من الخلافات والنزاعات ان يفتح صفحة نزاعات جديدة.

هذه الملاحظات موجهة لفريقين من المفكرين السياسيين: العقائديين الراديكاليين والمثاليين الطموحين، للتذكير بالتاريخ والتجارب التي مرت بها الدول التي حكمها الراديكاليون او العقائديون او المثاليون، وادى حكمهم الى الحرب او الى الثورة وفي الفضل الإحتمالات الى الخراب الإقتصادي او الدكتاتورية السياسية، وللتنويه فإن كل شيء في الوجود ابتداء من علاقة انسانين ببعضهما البعض وانتهاء بدوران الأرض والكواكب في الفضاء الأعلى، انما يقوم على التوازن والتناغم وان الثورة والتطرف والعنف، ليست حالات دائمة، واذا وجدت، فإنما تمهيداً لقيام نظام توازن جديد.. والسؤال الحقيقي الذي يطرح لا بصدد التعددية بل ربما بصدد كل مشكلة سياسية في لبنان، لا سيما بعد المحنة التي لم تنته بعد هو: ما هو المطلوب حقيقة من قبل المسيحيين والمسلمين في لبنان؟ بل من قبل اكثرية اللبنانيين الساحقة؟ المطلوب بعد انحسار المحنة وازالة اثارها عن الأرض وفي الواقع الرسمي والحياتي:

١ - المحافظة على الكيان الوطني اللبناني وسيادته واستقلاله.

٢ - وجود دولة قادرة على المحافظة على السيادة والأمن.

٣ - وضع نظام سياسي يخفف من حدة النزاعات والتناقضات الطائفية والاجتماعية والسياسية ويساعد على بناء الدولة الحديثة ويوفر التناغم الوطني والتطور والإزدهار مع المحافظة على الحرية والديموقراطية.

ان الصيغة الوطنية والسياسية الأفضل بالنسبة للشعب اللبناني قد تكون تلك التي تجعل من لبنان دولة ديموقراطية لا طائفية، اجتماعية. اي دولة ذات نظام سياسي واجتماعي شبيه بالنظام البريطاني او الفرنسي (مع العلم بأن الفرنسيين والبريطانيين يشكون من انظمتهم، وبأن هذه الأنظمة السياسية المتطورة التي حلت مشاكل حياتية وسياسية واجتماعية، لم تحمل السعادة للانسان الفرنسي او البريطاني). ولكن الواقع اللبناني يختلف عن واقع شعوب اوروبا الغربية كذلك المرحلة التاريخية التي يمر بها، كذلك نوع التحديات التي تجابهه.

ولكن اذا سلمنا جدلاً بأن نظرية التعددية تشكل قاعدة لطمأنة المسيحيين في لبنان ضد المخاطر والمحاذير، وانها تتلاءم ومصلحة التوازن السياسي الداخلي اللبناني، فاننا نرى تطبيقها او ممارستها على النحو الوطني والدستوري المؤسسي التالي:

١ ـ دولة مركزية حديثة موحدة لشؤون السيادة والدفاع والأمن والانماء الوطني المتكامل قوامها:

أ ـ رئاسة الجمهورية للموارنة (ومن الأفضل لو فتحت على كل الطوائف المسيحية) ورئاسة حكومة للسنة (ومن الأفضل لو فتحت على الشيعة والدروز)، وحكومة تتمثل فيها الطوائف الست الكبرى. (ملاحظة: هناك صيغ واشكال اخرى للسلطة التنفيذية كمجلس الرئاسة المؤلف من ستة اعضاء يتعاقب على رئاسته احد الأعضاء او رئيس جمهورية منتخب من الشعب. . . غير ان كل صيغة من شأنها في هذه الظروف الراهنة اثارة الرواسب والتناقضات المطلوب اخمادها ولذلك فإن الصيغة الميثاقية تبقى هي الأفضل مع امكانية انفتاحها على كل الطوائف المسيحية والإسلامية الأخرى تأميناً لمبدأ المساواة وازالة لشعور الغبن السياسي وخصوصاً لكسر الحلقة السياسية المفرغة التي يشكلها تنافس العائلات المارونية والسنية على الرئاستين وما يولده ذلك من خلل ديموقراطي وخصومات تاريخية ضمن الطائفتين، تعطل بدورها انتظام الديموقراطية السياسية في لبنان).

ب ـ انشاء مجلس شيوخ على اساس طائفي تتمثل فيه كل الطوائف اللبنانية بنسبة واحدة (على غرار مجلس الشيوخ الأميركي حيث تتمثل كل ولاية بشخصين مهما بلغ سكانها) صلاحية مجلس الشيوخ، بالاضافة الى ممارسة ضبط التشريع، تشمل كل القضايا الوطنية الأساسية. كتعديل الدستور وشؤون السيادة والجنسية والحرب. في هذا المجلس تتجسم الى حد بعيد فكرة التعددية دون ان يؤدي تكريسها الى فصل الطوائف عن بعضها البعض.

ج ـ مجلس نواب على اساس غير طائفي وحزبي، ويمكن تطبيق نظام انتخابي مزيج من النظام الإنتخابي الالماني والاسرائيلي. حيث تتبلور الاتجاهات السياسية الكبرى في البلاد الى ثلاثة او اربعة (محافظ وسط محافظ، وسط تقدمي، يساري) تنعكس من مجلس النواب بثلاث او اربع كتل تتألف الحكومة من الكتلتين المؤلفتين للاكثرية ويجري الحكم على اساس برامج واضحة.

ان وجود مجلس شيوخ طائفي ثابت من شأنه ضبط التحولات المفاجئة او تحكم الأكثرية العددية بالأقلية. ولكن تلافي المخاطر قد يقود الى جمود الحكم او شلله او ازدواجيته. ولا بد من حكم قادر يتجاوب مع العصر واماني الشعب المتطورة، ومع المصالح البشرية والاقتصادية والوطنية الشاملة. ولا سبيل لقيام مثل هذا الحكم بدون قيام حكم الأحزاب الديموقراطية المتجاوزة للواقع الطائفي والمتصلة بحقائق الحياة العصرية.

ان تجميد السياسة والحكم حول الواقع الطائفي والاقطاعي او العائلي قاد الأجيال اللبنانية الى احضان الأحزاب الايديولوجية القومية او الثورية. والمطلوب اليوم ليس القضاء على الأحزاب الايديولوجية بالعنف او تعميق وتدعيم الواقع الطائفي السياسي، بل اعطاء الواقع الطائفي ومبررات استمراره الحجم الوطني والسياسي المفروض لها واتاحة الفرصة امام اللبنانيين ولا سيما الأجيال الطالعة ـ لكي يتجاوزوا الواقع الطائفي ويلتقوا او يتنافسوا، حول مصلحة الوطن، على اسس اكثر عصرية واوفر علمية واقرب الى حاجات المجتمع المعاصر. وان افضل حل ممكن اليوم هو اعتماد فكرة المجلسين مجلس الشيوخ الطائفي ومجلس النواب الحزبي (على أساس الدائرة المنفردة او لبنان دائرة واحدة).

د ـ القاعدة الثالثة هي اللامركزية الادارية والاقتصادية الواسعة التي يفترض فيها ان تؤمن حسنات وايجابيات الفيدرالية دون الوقوع في سلبياتها.

هـ ـ انشاء محكمة دستورية عليا

و ـ انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي اعلى.

ز ـ تطبيق نظام خدمة العلم والخدمة الاجتماعية.

ح ـ تطبيق مبدأ لا طائفية الوظيفة، مع انشاء لجنة خاصة اما من مجلس الشيوخ او لدى المحكمة الدستورية العليا تكون مهمتها مراقبة التوازن الطائفي العام في الإدارات العامة ولفت نظر الحكم الى الإنحرافات الخطيرة فيه.

ط ـ تكريس الحرية الدينية والثقافية في الدستور وتشديد العقوبات على التجاوزات الماسة بها.

ك ـ تكريس حرية القول والكتابة والرأي والصحافة وتعددية وسائلها وتوفير الضمانات المؤسسية والوظيفية لها.

ل ـ ربط الإزدهار الإقتصادي بالعدالة الإجتماعية عن طريق الإنماء المتكامل الوطني والإقليمي ونظام ضمانات اجتماعية وصحية اكثر شمولاً ودقة وملاءمة للواقعين الإجتماعي ـ الطائفي والإقتصادي الإقليمي.

ان هذا الإصلاح ـ البرنامج الذي يتطلب تعديلات دستورية وانشاء مؤسسات جديدة وتعزيز المؤسسات القائمة، هو الذي يكرس التعددية في لبنان دون ان يجعلها اداة لتفكيك لبنان او لزرع بذور تناقضات ونزاعات جديدة في ارضه او في قلوب ابنائه.

ان تخوف المسيحيين على معتقداتهم ومنجزاتهم الانسانية وطريقة حياتهم وحريتهم ومصالحهم من طغيان الأكثرية العددية الإسلامية في لبنان ومن تأثرها المباشر او غير المباشر بالتيارات الثورية او الدينية العربية والإسلامية . واقع لا يمكن انكاره او تجاهله، خصوصاً، بعد السنوات الثماني الأخيرة. كذلك يقظة المسلمين اللبنانيين على حقوقهم ومصىبهم بالمساواة وتكافؤ الفرص وصلاتهم وتأثرهم، بما يجري في المحيطين العربي والإسلامي بالاضافة الى ما تولده ردات الفعل المسيحية المستجدة من تيارات سياسية هو ايضاً واقع لا يمكن انكاره ولا تجاهله. واذا كان ميثاق ١٩٤٣ جاء كحل وطني وسياسي مؤلف وموفق بين مقتضيات الواقعين الإسلامي والمسيحي انذاك ومتجاوب مع معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومصلحة المحيط العربي. فإن الميثاق الوطني المعدل او «الشهابية» التي طبقت ابتداء من ١٩٥٩، كان ايضاً حلاً وطنياً سياسياً موفقاً. خدم، كميثاق ١٩٤٣، عشر سنوات وكان من المفروض تطويره بعد عام ١٩٦٨، واليوم، لا بد من ميثاق وطني جديد، واذا كانت كلمة ميثاق تثير ردة فعل لدى الأجيال الطالعة المطالبة بالحلول الجذرية، فلنقلع عن استعمالها ولنقل «بشرعة وطنية دستورية» تعترف بخصائص الواقع، دون ان نجعل من هذه الخصائص جداراً في وجه التطور او وسيلة لتكريس امتيازات او اداة لتعميق الهوة بين اللبنانيين او للتمهيد لتقسيم لبنان في المستقبل.

ان التعددية قد تحول الى وسيلة لتدعيم الديموقراطية واخصاب التجربة اللبنانية وخدمة الفكر المسيحي والإسلامي وبلورة صيغة مثالية للمجتمعات الانسانية شرط ان تكون الغاية من ورائها ديموقراطية انسانية منفتحة على التطور والمحبة والتعاون. . وقد تتحول الى عامل نزاع ومولدة لتناقضات جديدة ضمن كل منطقة وكل طائفة اذا كانت منطلقة من افكار مسبقة او من عقدة تميز او خوف، وهادفة الى تفكيك الوطن او رفض مغامرة الحياة المتطورة ابداً. وفي مطلق الأحوال، وسواء كانت التعددية فكرة ايجابية او سلبية فإن الصيغة الوحيدة الممكنة لتطبيقها هي من خلال اصلاحات دستورية وسياسية على مستوى الحكم والممارسات وباشراك الشعب وعن طريق الديموقراطية وباتجاه المستقبل. . وضمن اطار الكيان اللبناني وعلى اساس سيادة لبنان واستقلاله.

وكل صيغة اخرى ايديولوجية ثورية او تقسيمية فإن حروب السنوات الثماني الأخيرة قد اسقطتها ولسنوات طويلة . .

نص مبادرة السيد وليد جنبلاط الوفاقية
١٩٨٣/٣/١٠

«من الضروري مواجهة المستقبل آخذين في الإعتبار الظروف الراهنة بأبعادها الداخلية والخارجية، وعلى هذه المواجهة يتقرّر مصير هذا البلد من حيث استقلاله وديمومة هذا الإستقلال، من حيث هويته الوطنية وتحديد هذه الهوية، من حيث نظامه السياسي وتطوير هذا النظام، ومن حيث علاقات الطوائف وحقوقها، ومن حيث الثروة الوطنية وسبل توزيعها، وبالتحديد ماذا نقصد؟

اذا كان استقلال لبنان، لبنان الكبير، اتى من خلال تسوية استعمارية، اي اتفاقات سايكس - بيكو، ومن خلال صفقة محلية - فرنسية، ولاحقاً من خلال تسوية دولية في العام ١٩٤٣، فهذا لا يعني ان معنى هذا الإستقلال مفهوم وواضح عند الجميع، وأكبر دليل ما جرى منذ العام ١٩٧٥ الى اليوم، ولن اذكر خضات مماثلة تقريباً في السابق.

إن الإستقلال اذا لم يحدّد بوضوح ليلتقي وطموحات الشعب لا معنى له، يبقى شعاراً فارغاً كشعار الـ ١٠٤٥٢ كيلو متراً مربعاً زائد طبعاً مزبلة النورماندي. السؤال اذن توضيح معنى الإستقلال. وهنا لا بدّ لنا ولا مفر من ان نطرح قضية الهوية الوطنية اللبنانية، والهوية الوطنية اللبنانية تحدد من خلال قراءة واحدة موحدة للتاريخ، الحديث والقديم للبنان. ماذا أقصد باختصار؟ . . من خلال أمثلة بسيطة، نستطيع ان نجيب عن هذا السؤال:

لماذا فخر الدين بطل وطني؟ هل هذا لاعتبارات طائفية ام موضوعية؟ لماذا بشير الشهابي كبير؟ لاعتبارات طائفية ام موضوعية؟ الكلام نفسه يطبق على احداث ١٨٦٠. نقرأ في الكتب المدرسية ان احداث ١٨٦٠ كانت نتيجة خلاف بين ولدين احدهما درزي من بعقلين والآخر ماروني من دير القمر. هذا سخيف ومضحك. وقد امتد هذا الخلاف لاحقاً ليشمل جميع القرى المسيحية والدرزية. من قال مثلاً ان شهداء ٦ ايار شهداء لبنان؟ انني اطالب بالحقيقة في هذا الموضوع ١٩٤٣؟ ولماذا تكتب احداث ١٩٥٨ باختصار لا يتجاوز صفحتين في كتب الدراسة؟ ومن الذين سيكتبون تاريخ هذه الحقبة؟ حتماً سيقولون ان بشير الجميل بطل وطني، وان ريمون اده، اذا انصفوه، فقد يتذكرون انه نائب جبيل.

نخاف من الحقيقة ونخشاها، ونزورها، ونعلم الحقد والتعصب وندعي، ويا لها من كذبة تاريخية، ان لبنان بلد الاشعاع والنور! نخاف من حقيقة صبرا وشاتيلا لماذا؟ لماذا لا نقول الحقيقة عما جرى في صبرا وشاتيلا، حتى ولو كان البعض في الحكم او خارج الحكم يتحمل هذه المسؤولية؟ علينا ان نعطي العالم الحد الأدنى من المصداقية. اما التزوير والإستمرار كما فعلوا اخيراً عندما قلدوا فيليب حبيب وساماً واقترحوا تسمية احد شوارع بيروت باسمه، فهذا معيب وخطير.

لقد نفذ الرجل سياسة بلاده، فليقلده ريغان وساماً اذا اراد ولكن لماذا يقلده اللبنانيون هذا الوسام.

ان قراءة واحدة وموضوعية للتاريخ تحدد بالتالي الهوية الوطنية على اسس صحيحة وتجنب الإقتتال الطائفي، وتزيل سلطة الاقطاع الديني والسياسي وتعطي الاستقلال تضموناً حقيقياً، لأنه حتى لو انسحبت الجيوش الأجنبية اليوم اكانت اسرائيلية او سورية او فلسطينية، فلا معنى للاستقلال اذا لم يوضح هذا الاستقلال وتوضح الهوية الوطنية، وتزيل عن الأرزة هذه المسحة الطائفية لتجعلها شامخة وطنية، وتجعلنا بالفعل نؤمن باننا كلنا للوطن ويكون الميثاق بذلك وطنياً لا ميثاقاً طائفياً.

اما النظام السياسي، فهل من المعيب تطوير هذا النظام بحيث يتلاءم وطموحات الشعب؟ وفي هذا الصدد سأعود بكم الى مقررات الجبهة الوطنية الاشتراكية في العام ١٩٥٢، جبهة قامت آنذاك وكان الذين الفوها: كمال جنبلاط، كميل شمعون، غسان تويني، جوزف خوري، انور الخطيب، راجي السعد، فضل الله تلحوق، نهاد ارسلان وغيرهم. ومما جاء في برنامج الجبهة.

«اولا: مشروع تأمين تعويض البطالة للعمال والفلاحين وارباب الفكر.

ثانياً: مشروع العلم للجميع، مجانية التعليم على درجاته المختلفة الابتدائية والثانوية والعالية، وجعله الزامياً في المرحلة الابتدائية.

ثالثاً: مشروع الضمان الصحي للجميع، توفير التطبيب المجاني والعلاج والمستشفيات للعمال والفلاحين وللفئات المتوسطة.

رابعاً: مشروع بيوت السكن لموظفي الدولة والعمال والمزارعين تحقيقاً لمبدأ كل مواطن ملاك، وكل مواطن مالك بيته.

خامساً: مشروع استقلال القضاء تنفيذاً لمبدأ العدل للجميع (مش عدل اسعد جرمانوس طبعاً).

سادساً: مشروع تعديل نظام المطبوعات تحقيقاً لمبدأ حرية النشر والقول. (الظاهر كان في مراسيم كالمرسوم الرقم ١٠ انذاك ايضاً. غريب كيف التاريخ يكرر نفسه في هذا البلد. وفي هذا الصدد اذكر بان الأستاذ محمد بعلبكي نقيب الصحافة الحالي، عندما سجن في عهد بشارة الخوري، ارتفعت اصوات الدفاع عنه منها صوت كمال جنبلاط. فكنت اتمنى على الأستاذ بعلبكي ان يتذكر هذه السابقة، خصوصاً انه اضطر كما يبدو تحت ضغوط معينة، ان يعطي، ويا للأسف، كاسيت تحوي حديثاً لشيخ العقل الى جهات ليس لها علاقة، جهات الأمن العام ليس لها علاقة، نحن نطالب الصحافة بان تكون مجردة ونزيهة وبعيدة عن الضغوط التي ليس ضرورياً ان تتعاطى معنا).

سابعاً: مشروع تحويل الشركات الاستثمارية تعاونيات وطنية يشترك في ارباحها وفي ادارتها العمال والمستخدمون، تحقيقاً لمبدأ كل عامل ملاك.

ثامناً: مشروع الغاء الألقاب، «لا ميزة لامرىء الا ميزة المعرفة والنشاط» هذا في العام ١٩٥٢ ونحن في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ماذا زدنا غير الغاء الطائفية وتعديلات اخرى.

فهل معيب ان نطالب بتطوير النظام السياسي، سؤال اوجهه مثلاً الى كبير المنسقين الأستاذ غسان تويني الذي وقع هذه الوثيقة في العام ١٩٥٢.

وعلى صعيد علاقات الطوائف وتحديد حقوقها او امتيازاتها، فاننا نقولها صراحة ان شعار الخوف عند البعض جعله يستأثر بكل مقدرات هذا البلد، من سياسية واقتصادية وعسكرية. وهذا امر، اذا استمر، يهدد مجدداً استقلال الوطن اذا تم هذا الإستقلال ويطعن في الهوية الوطنية. اذا كان لا بد ان تكون للطوائف حقوق او امتيازات، فلتحدد من خلال مؤتمر وطني او مؤتمر روحي او مجلس تأسيسي على ان يعتمد مبدأ فصل الدين عن الدولة، وان تحترم المعتقدات الدينية والشعائر بعيداً عن المزايدات السياسية. واذكر في هذا الصدد ان الطائفة الدرزية من الطوائف الأساسية في هذا البلد تطالب بانصافها وانصافها فقط، وترفض الاستعباد وتقبل لبنان وطناً لكنها تطالب بشرعية العدل والقانون والمساواة.

وما يجري اليوم في الجبل محاولة يائسة للسيطرة تقوم بها مجموعة من القتلة تدعي حماية المسيحيين وبينها وبين المسيحية هيكل كبير من الحقد والمذابح والدم. لذلك اناشد جميع المسيحيين المخلصين ان يردعوا هؤلاء المجانين قبل فوات الأوان، حفاظاً على ما تبقى من مسيحيين في الجبل، ومن وحدة وطنية في الجبل. ان معركة الجبل ليست بمعركة طائفية، انها معركة وطنية لتثبيت الخط الديموقراطي في لبنان في مواجهة نهج فاشي. انها معركة جميع الأحرار في لبنان على اختلاف طوائفهم او مذاهبهم انها امتداد لمعركة الجنوب ولمعركة بيروت الكبيرة. فليحاول الحكم اللبناني اذا اراد واذا صدق مع اقواله وخطاباته ان يستفيد من هذه المعركة لخدمة لبنان، ولن اقول اليوم اكثر من ذلك.

واخيراً ما من ديموقراطية سياسية بمعزل عن ديموقراطية اجتماعية واقتصادية. واذا كانت الجمهورية اللبنانية ستتحول الى جمهورية مساهمة لبنانية مغفلة او محدودة المسؤوليات على شاكلة «السونابور» فهذا امر خطير وانحراف له مدلول وله عواقب اجتماعية وسياسية اقلها حرب اهلية جديدة. ان الثروة الوطنية ملك للشعب اللبناني، وليست ملكاً لشركات او لاحتكارات. لذلك وجب النظر في هذا الأمر للتوصل الى الحد الأدنى من المساواة والعدالة».

مشروع «فعل ايمان بلبنان»
الذي اراد اعداده الشيخ بشير الجميل

ايضاح: بعد انتخابه رئيساً للجمهورية كان الشيخ بشير الجميل يستعدّ بعد تسلمه سلطاته الدستورية لتنفيذ برنامج عمل تمهيدي للحكم مدته من ٢٣ ايلول ١٩٨٢ حتى ٣١ كانون الأول ١٩٨٢.

ارتؤي ان يقدم الشيخ بشير «فعل ايمان بلبنان» وقبل الإنتخاب تألفت لجنة تحضيرية له ضمّت: الأستاذ انطوان نجم، الدكتور سليم الجاهل والدكتور شارل مالك الذي وضع المسودّة الأولى، نوقشت وانجزت ووضعت في الصيغة النهائية... ولكن الرئيس الشهيد... لم يتسنّ له الإطلاع عليها.

Dossier I

فعل إيمان بلبنان (مشروع أول للبحث والمناقشة) حصيلة القراءة الثانية
إستهلال

حرصُنا الأول ان لا يكون شهداؤُنا الذين ماتوا كي يحيا لبنان ويشمخ قد هدروا دماءهم عبثاً. لذلك نُزمع أن نَبني لبنانَ نَصْب شرفٍ وتكريمٍ وتخليدٍ لهم، بحيث يقال عنا إنّا لم نجحدْ استشهادَهم بل استحققناه.

١ ـ الأسس البنيانية

١ ـ لبنانُ ذاتٌ، كُلٌّ، مميَّزٌ.

٢ ـ حدودُ لبنان هي حدودُه المنصوص عليها في الدُستور والمعترف بها دولياً، ولذلك سيادتُه التامة تُبسط على كلِّ شبرٍ من أرضِه وكلِّ مقيم فيه.

٣ ـ لبنانُ يحترم كلّ إنسان أياً كانت ديانتُه، ويتّسع لكلّ الديانات ولما انبثق منها من حضارات.

٤ ـ لبنانُ دولةٌ ومجتمعٌ وجماعات.

دولة لبنان حرةٌ سيدةٌ مستقلةٌ معترفٌ بها دولياً.

مجتمع لبنان يتميَّزُ بأنه مجتمعٌ حرٌّ، منفتحٌ، ديمقراطيٌّ، تعدديٌّ، بالمعاني المعترف بها عالمياً لهذه الصفات الأربع.

جماعاتُ لبنان الأساسية، التي تتكوَّن منها تعدديتُه، هي طوائفُه الدينية بمذاهبها المتعددة. والنظام السائد بينها هو التلاقي والتعاون والتفاعل، في كلِّ النشاطات، في إطار الدُستور والقانون، وبالاحترام المتبادل. حريةُ كلٍّ منها وأَمْنُها مضمونان.

الجامعُ المشتركُ بين الدولةِ والمجتمعِ والجماعاتِ هو الحريةُ المسؤولة.

يتميَّزُ لبنان عن سواه من دول المنطقةِ بأن مجتمعه وجماعاتِه هي الأصْل ودولتُه إنما هي نَبْتٌ من تربة هذا الأصل. الدولة تمثّل الأصل دولياً وتحميه. الدولة هي من أجل الشعبِ والمجتمعِ، وليس المجتمعُ والشعبُ من أجل الدولة.

٥ ـ يهدف لبنان الى الحفاظ في أعرافه على كل قيمة إيجابية، مجذرة في تربته، نابعةٍ من تراثاته الحية المتراكمة.
٦ ـ لا تنفردُ بِبناء لبنان فئةٌ معينةٌ، بل يبنيهِ ويحميهِ ويشاركُ في توجيه سياستِه وتنظيمِ إدارته اللبنانيون كلهُم، مقيمون ومنتشرون في جميع أنحاءِ الدنيا.

٢ ـ لبنانُ واجبُ وجودٍ

١ ـ لم يتآمرْ لبنانُ يوماً ضد أحدٍ، ولم يعتدِ على أحدٍ، ولم يؤذِ أحداً. بل كان دوماً مصدرَ خيرٍ ونورٍ وحريةٍ وخدمةٍ لكلِّ من احتك به.
٢ ـ لا مثيل لبنان في شرقي البحر الأبيض المتوسط ولا بديل عنه، بإنسانيته وعالميته. لذلك لبنانُ واجبُ وجودٍ، لذاتِه، لشرقي البحر الأبيض المتوسط، للعرب، وللعالم.
أ) لِذاتِه: لأنّه يريدُ الوجود في ذاتِه، وما صمودُه العنيدُ الرائع عبر القرون في وجه المِحنِ، دفاعاً عن كيانه وحرياتِه وذَوْداً عن قِيمِهِ الفريدة الذاتية، سوى تجسيدٍ تاريخيٍّ لهذه الارادة.
ب) لشرقي البحر الأبيض المتوسط: لأن قيام نظام تفاعلي سلمي بين شعوب شرقي البحر الأبيض المتوسط أمرٌ محتمٌ تاريخياً، ولبنان مدعوٌّ، بمجتمعهِ الحرِّ المنفتحِ الديموقراطيِّ التعدديِّ، لتمثيلِ دورٍ فعّالٍ خلّاقٍ في وسط هذا النظام.
ج) للعرب: لأن مناخه مناخ الحرية الخلّاقة، ولأنّ المجهود الشخصي من صلبِ وجودِه.
د) للعالم: لأنّ لبنان، في جوهر كيانه، متأصِّل في الحضارة العالمية الانسانية الواحدة، وقد أعطى العالم والانسان، ويُعطيهما اليوم، عطاءات كثيرةً، خصوصاً في الحقلِ الفكريِ، وفي مجالِ العامل المادي والبشري.

٣ ـ لبنانُ وطنُ الحريةِ والانسانِ

١ ـ لبنان كِفاحٌ دائبٌ دائمٌ للابقاء على نفسه وطناً للحرية المسؤولة وللحقيقة الحق وللانسان الانسان. الحرية الشخصية المسؤولة والفرحُ الكيانيُّ الخلّاق، هذان ما يطمح لبنان الى تثبيتهما وتعميقهما.
٢ ـ همُّ لبنان الأوّل ضمانُ الحريات الفرديةِ والجماعيةِ لِكُلِّ بنيهِ، ولِكُلِّ مؤسساته، في إطار القانون.
مشكلةُ شرقي البحر الأبيض المتوسط الأساسيةُ والأولى، بل مشكلةُ الشرقِ الأوسط كلِّهِ وما أوسع من الشرق الأوسط، هي مشكلةُ الأقليات. والأقلياتُ الأساسيةُ في هذه المنطقة هي الأقلياتُ الدينية.
لبنان ذاتُه، بتاريخه، وكيانه، ثورةٌ على مشكلةِ الأقليات الدهرية في الشرق الأوسط.
لذلك يهدف لبنانُ الى حلِّ مشكلةِ الأقلّياتِ بحيثُ لا يكون فيه أيُّ غبنٍ او إجحاف في حق أيّة طائفةٍ من طوائفه.
٣ ـ المسيحية في لبنان تحتل مركزاً خاصاً، نظراً لتفرُّدِها عبر القرون بتاريخٍ حرٍّ متواصل. لذلك يفهم لبنان جيداً كيف أنَّ المسيحية في لبنان تحرص على أنْ تبقى بالفعلِ حرةً، آمنةً، سيدةَ نفسها وقِيَمِها ومصيرها.
غير ان لبنان يشدِّد على أنْ يتمتعَ المسلمون والدروزُ واليهودُ وغيرُهم من أبناء سائر الأديان والمذاهب في لبنان بنفس الحرية التي تتمتع بها المسيحية.
الشرط الأساسي الطبيعي لهذه المساواة بالحرية هو الاحترام المتبادل التام بين الطوائف، بصرف النظر عن قلة عدد ايٍّ منها أو كثرته.
الحدُّ الطبيعي الوحيد لممارسة الحرية المسؤولة هو عدم المسّ بحرية الآخرين.
٤ ـ يفكر لبنان ويخطط ويتصرف بوحي قناعة يستمدها من طبيعة الأشياء، وهي أنّ المستقبل ليس للقهرِ بل للتحرر، ليس لتقليص الحرية الكائنة بل لتوسيعها وتعميقها، ليس لتوسيع العبودية وترسيخها، بمختلف فنونها، بل لتحجيمها والتخلّص منها، ليس للتمييز ضد الأقليات الدينية بل لانالتها المساواة التامة في المسؤوليات والحقوق والواجبات، ليس للظلام والانقفال بل للنور والانفتاح.

٥ ـ لبنان بالمسيحية فيه، خميرةُ الحريةِ ومنارتُها. وهو يطمح الى أنْ يستقطب، بالروح إنْ لم يكن بالجسدِ، كلِ ناشد للحرية الكيانية الشخصية المسؤولة ومؤمن بكرامة الانسانِ، بحيث يشعر الآتي من أرض الأحرار أنّه لم ينتقلْ الى مناخ آخر في لبنان، والآتي من الأرضِ المكبلة للحرية يشعر فوراً إذْ تطأ قدماه لبنان أنه انتقل الى عالَمٍ آخر. العنايةُ عبر الدهور عنت لبنان كياناً لهذه الغاية بالذات. المستقبلُ للحريةِ لا للعبودية، ولذلك يعرف لبنان تماماً أنّ كيانه راسخٌ في أصالةِ الوجود الباقي الثابت.

٦ ـ وجودُ لبنان يثير سؤالين أساسيين:
(١) هل المسيحيةُ الحرَّةُ حقاً هي بالأمرِ الممكنِ الدائمِ في شرقي البحر المتوسط؟
(٢) هل التعدديةُ الحقيقيةُ حقاً هي بالأمر الممكنِ الدائمِ في شرقي البحر الأبيض المتوسط؟
يتشرف لبنان بأن يكون قدرُهُ الكياني والمصيري إثارةَ هذين السؤالين بالذات، والثبات في محاولةِ تحقيق هذين الامكانين بالفعلِ. ذلك لأنَّ السؤالين يبرزان مشكلة الانسان والحرية بشكليها المطلق.
٧ ـ لبنانُ لا ينفصل عن الحضارةِ الانسانيةِ العالميةِ الواحدةِ، التي وحدها تواصلتْ بلا انقطاعٍ وتراكمتْ وتفاعلتْ بعضُها مع بعضٍ لستة آلاف سنة، والتي فعل لبنانُ دوماً فيها وفعلتْ هي دوماً فيه.
٨ ـ العملُ مقدسٌ. إنّه قيمةٌ تكوينيةٌ لانسانيةِ الانسان. الباطلُ عن العمل أو رافضُهُ أو المستغْني عنه، ينقصُ إنسانيته شيء هام. ثمرة العملِ للعاملِ الذي صنعه، وللمعني بالافساح في المجال لصنعه، وللفكر الذي خطط له.

٤ ـ الولاء للبنان فقط

لا يجوزُ للبناني أنْ يكونَ له ولاءٌ يتعارضُ وسيادةَ لبنان واستقلالَه. ظاهرةُ الولاءين المتناقضين في بلدٍ سيِّدٍ مستقل واحدٍ مرفوضةٌ وغيرُ معترفٍ بها في العالم كله. ولذلك لا يمكن للبنان أنْ يشذَّ عن هذه القاعدةِ العالميةِ وإلّا فَقَدَ احترامَ العالمِ لهُ كدولةٍ مستقلّةٍ. ولأن لبنان موجودٌ ويريد البقاء، لن يفقدَ احترامَ العالم له.

٥ ـ الأخطار الأربعة

أخطارٌ تقطيعيةٌ أربعةٌ يرفضُها لبنان رفضاً باتاً:
١ ـ قطعُ لبنانَ عن جذورِهِ المتأصّلةِ والمتواصلةِ، نسبياً، في التاريخ.
٢ ـ قطعُ صلتِهِ الحميمةِ بالحضارةِ الانسانية العالمية الواحدة.
٣ ـ قطعُ تفاعلِهِ الخلّاق التقليدي، أو تحجيم هذا التفاعل، مع محيطه في شرقي البحر الأبيض المتوسط ومع محيطهِ العربي.
٤ ـ قطعُ صِلاتِهِ العضويةِ الحيَّةِ، أو إضعافُ هذه الصِّلات، مع أبنائِهِ المنتشرين في العالم.

٦ ـ السياسةُ التربوية

١ ـ يبني لبنانُ سياسته التربوية على أسس ستة:
أ) القناعةُ بأن للتربيةِ دوراً جوهرياً في التعبيرِ عن أصالةِ كلِّ عنصرٍ من عناصر التعدديةِ في لبنان وفي تعزيزِ هذه الأصالة.
ب) إمكانُ تواجد المؤسساتِ التربويةِ الأجنبية والوطنية في نطاق القانون.
ج) إمكانُ تواجد المؤسسات التربوية الوطنية الخاصة والعامة في نطاق القانون.
د) تعزيزُ العلومِ الوضعيةِ والتكنولوجية والمهنية الى مستوى عالمي رفيع.
هـ) تعزيزُ الخَلْقِ الفنيِّ والأدبي والفكري بشتى ألوانهِ، وقَدْرِ الجَمال.
و) الانفتاحُ المسؤول التام على جميعِ مصادر العقل والروح في التاريخ وفي العالم، المكثف والمتمم للأصالة الذاتية، ولذلك يرفضِ لبنانُ أنْ تكونَ أيةُ قِمَّةٍ من قِمم الفن والفكر والروح، في التاريخِ وفي العالم، في غيرِ متناول بنيه.
٢ ـ همٌّ أوليٌّ من همومنا إرجاعُ الأدمغةِ والطاقات التي هجرت لبنان. إنهم كنزٌ لا يُثَمَّن. نقدرُ تماماً حنينَهم وتوقَهم للرجوع اليه. لذلك نحرص أشدَّ الحرص على أن نؤمّن لكل منهم مركزاً محترماً لائقاً به.

٧ ـ حماة لبنان

لبنانُ يحميهِ أبناؤه. وحماةُ لبنان يقظون وحاضرون دوماً للذود عن حياضه. وهُم لن يعرفوا ولاء إلَّا لَهُ ولِقِيَمِه. وسيكونون خميرةَ المجتمع المُتَكَوْكِبِ حولَ لبنان ولاء وإخلاصاً. وسَيَمْتلكون القدرات كافةَ الآيلةَ الى الدفاع عن لبنان.

٨ ـ لبنان مصدر أمان لجيرانه

لبنان الحرُ السيِّدُ المستقلُ مصدرُ أمانٍ واستقرارٍ لجميعِ جيرانه، شرط ألاّ يتدخّلوا في شؤونه الخاصةِ ولا يستعملُه أحدُهم مطيةً للعدوانِ عليه أو على غيره.

٩ ـ القانون وحقوق الانسان

١ ـ القانونُ فوق الجميع، وفوقَ كُلِّ قانونٍ الدُّستورُ. ثِقَةً منه بنزاهةِ القضاءِ وعدالةِ القانونِ فيه، يُطبِّقُ لبنانُ القانونَ تطبيقاً صارماً على الجميع بلا إجحافٍ ولا محاباة.
٢ ـ اعتبارُ الاعلانِ العالمي لحقوق الانسان بمثابةِ قانونٍ لبناني، وتعديلُ القوانينِ التي تتعارضُ مع بنودِهِ كي تصبحَ مطابقةً له.

١٠ ـ المجتمعية اللبنانية الجديدة

نطمح الى مجتمع يتسم بالحرية الشخصية، الكيانية، الانسانية، المسؤولة، وتعبَقُ فيه رائحة المحبة والالفة والتضامن والخدمة؛ يتميّز بالفرح الداخلي الأصيل، بالوثوق المتواضع بالنفس، بالتطلع الى الأفق البعيد الأكيد، بالعدالة التي تُكافِىءُ الكفاءة، بالصدق والصراحة، بالنبل والشرف، بالانضباط الذاتي، بسلامة النفس، بالجدية الأصيلة؛ يسعى الى توسيع إطار الضمانات المجتمعية، ويبثُّ القيم والفضائل واحترام القانون واحترام الغير؛ يُشدِّدُ على أنْ لا جَنْيَ بالسِحر، بل لكل معلول علةٌ ولِكُلِّ جَنْيٍ ثمن، وعلى أنَّ كل حقّ يقترن به واجبٌ؛ وعلى أنَّ كلَّ عملٍ مشروعٍ شريفٌ؛ يزكي الفضول العقلي ويشجّع معرفةَ أسمى العقول والنفوس في التاريخ؛ يفسح في المجال للتوق الى نعمة الايمانْ، يُلحُّ على القدوة الصالحة لدى القادة في كل نشاط ومسؤولية ومطلب، يحارب كلَّ ارتخاء كياني، وكلَّ انهيار خلقي؛ يعلو فيه الخير العام على أي مصلحة شخصية؛ ويعظِّم فضيلة العمل والانتاج.
الحقيقة هي أنَّ مجتمعنا الليفانتيني، إلى حدٍّ بعيد، غير معروفٍ اليوم بهذه القِيم، لدى الأوساط الرفيعة في العالم، القادرةِ على الحكم في هذه الشؤون.
لكن بتحقيق هذا الطموح يتسنى للانسان اللبناني، مع الزمن، بأن يكون شريفاً، نبيلاً، رفيعاً، أميناً، حراً، مسؤولاً، صادقاً، صريحاً، منصفاً، منضبطاً، مجتهداً، جدياً، مثابراً، رفيع الخلق، سليم النفس، متواضعاً، ذا ثقافة عميقة أصيلة، مجذراً في أصلٍ وتراث.
إنَّ تغييراً مجتمعياً شاملاً كهذا لا يُحقَّقُ بين ليلة وضُحاها ولا بمجرد الكلام والتمنّي. يكفينا الآن أنْ نعي ضرورته ونُصمِّم تصميماً صارماً على إرساء قواعده. ولذلك نعتزم على البدء في تحقيقه وترسيخه في العائلة، في المدرسة، في التعليم الديني، في الأدب والفنّ الشعبيين، في وسائل الاعلام والدعاية، في المعاملة المجتمعية، في القانون، وعلى الأخص في قدوة القادة في شتى النشاطات

خاتمة

بالتعاونِ السلمي مع جيرانِهِ جميعاً، القائم على الاحترام الحقيقي المتبادل، يتطَلَّعُ لبنانُ، بثقة تامة، الى الاسهام في تطوير الحضارة في شرقي البحر الأبيض المتوسط، حضارةٍ فريدة في المنطقة، تتّسِمُ بالابداع والفرح والوجود الأصيل. ويُمكنُنا القولُ من الآن إنّ كلَّ طاقة طبيعية وبشرية في لبنان ستجد مجالاً خصباً ملائماً لها في هذا الخَلق الرائع. إنَّ ازدهار هذه الحضارة في شرقي البحر الأبيض المتوسط وعطاءَها العالمي سيكون لهما قيمةٌ إنسانيةٌ وروحيةٌ سامية

ميثاق جبهة الخلاص الوطني وهيكليتها
١٩٨٣/٧/٢٣

«تتسارع الأحداث والتطورات الخطيرة بعد الاجتياح الاسرائيلي لجزء كبير من لبنان. ولعل أبرز هذه الأحداث وأخطرها وأكثرها تأثيراً على مستقبل الوطن الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني الأخير الذي دشن عصراً جديداً من العلاقات التي يجهد أرباب الحكم والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل للوصول اليها.
ازاء هذه المخاطر نرى ان المسؤولية التاريخية تحتم علينا مواجهة فعالة واضحة وقادرة على النهوض الوطني في مواجهة

التحديات المفروضة علينا بفعل التسلط والهيمنة والعدوان.
ان المواجهة الفاعلة هي مواجهة كل الوطنيين للاتفاق الذي يحاول الحكم جاهداً تمريره متجاهلاً الحقائق والوقائع الآتية:

١ ـ ان هذا الاتفاق يعرض الوحدة الوطنية لخطر انقسام حاد يزيد الوطن مآس، انه في الحقيقة تخل واضح عن ميثاق ١٩٤٣، وعن القاعدة التاريخية الا يكون لبنان للاستعمار مقراً او ممراً.

٢ ـ ضرب وحدة المؤسسة العسكرية والادارية من خلال تكريس واقع سعد حداد وميليشياته وقيام سلطته الامنية، ومن خلال اعطاء اللجنة المشتركة صلاحيات مطلقة، اي مشاركة اسرائيل في ادارة الحكم في الوقت الذي يحرم ابناؤه من حق المشاركة.

٣ ـ الخروج على القسم الدستوري وذلك بسلخ، الجنوب اللبناني والحاقه تدريجياً وعلى مختلف المستويات والتنازل عن السيادة والثروات الطبيعية التي تزخر بها المناطق الحدودية.

٤ ـ الغاء كل توجه ديموقراطي وحرمان اللبنانيين من حق التعبير والانتماء والتفكير السياسي الحر وسائر الممارسات التي كفلها الدستور اللبناني.

٥ ـ فتح البوابة اللبنانية امام الاشخاص والمنتجات والأموال الاسرائيلية مع ما ينتج من ذلك من تأثير اقتصادي ليس على لبنان فحسب بل على المحيط العربي برمته.

ان الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني يشكل بمضمونه الفعلي وببنوده العملية تخلياً لبنانياً رسمياً عن انتماء لبنان العربي وخروجه على كل المواثيق والالتزامات ومقررات القمة وتحويله عملياً قاعدة تهديد أمني وعسكري للمشرق العربي عموماً ولسوريا خصوصاً.

إن هذه الحقائق والوقائع التي تضمنها الاتفاق ليست في النهاية الا المقدمات العملية لتخلي ارباب الحكم عن اجزاء من لبنان بغية احداث تغيير في بنيته يساعد على قيام لبنان الصغير، هذه الدولة العنصرية المرفوضة لبنانياً وعربياً، انه كيان ستكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل وحدة المنطقة بصفته مدخل التقسيم الفعلي.

في مواجهة هذا الوضع الخطير المفروض علينا وازاء المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقنا لا بد لنا من العمل على:

١ ـ تدعيم لقاء زغرتا وتعزيزه باعتباره قاعدة العمل الجبهوي المواجهة للاتفاق وما ينجم عنه، والعمل على توسيع قاعدة انطلاقه وتمثيله بما يكفل له فعالية أكبر وقدرة اوسع على النهوض الوطني.

٢ ـ تنظيم القوى الفاعلة الوطنية في أطر تنسجم مع خصوصيات الوضع الراهن الناتج من الاحتلال من جهة والظروف التي تتحكم بكل منطقة على حدة (راجع الملحق).

٣ ـ العمل على مواجهة هيمنة حزب الكتائب وتسلطه على مقدرات الحكم ومؤسساته ووضعه تحت المظلة الأميركية.

٤ ـ العمل على تعزيز صمود المناطق الوطنية غير الخاضعة للاحتلال وتحصينها في وجه المخاطر السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ ـ الدعم السياسي والعسكري للمواجهة البطولية للاحتلال.

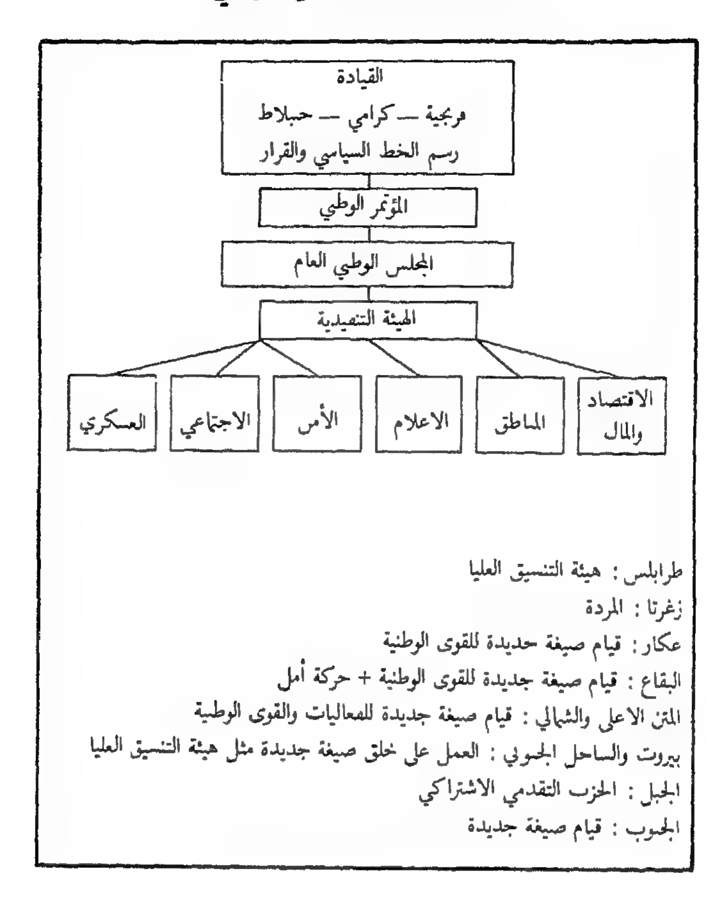
ان تطور هذه المواجهة وتصاعدها هما بوابة العبور الى لبنان الجديد الذي نريد، لبنان الديموقراطي والمساواة للجميع، لبنان الوطن الذي يجسد تطلعات اللبنانيين في بناء دولة عصرية بعيدة عن الامتيازات والقهر والعدوان والتبعية والتسلط والارهاب».

ولدت في ١٩٨٣/٧/٢٣ في بعلبك واهدن.

ـ التقدمي الإشتراكي
ـ الشيوعي اللبناني
ـ منظمة العمل الشيوعي
ـ المردة
بقيادة فرنجية كرامي وجنبلاط.

ـ السوري القومي الاجتماعي
ـ منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي
ـ الحزب العربي الديموقراطي
ـ الاتحاد الاشتراكي العربي

هيكلية «جبهة الخلاص الوطني»



حديث الرئيس رشيد كرامي لصحيفة «السياسة» الكويتية
يحدد فيه شروط الوفاق (٢٨/ ٩/ ١٩٨٣)

نحن في الواقع انما نعمل من اجل لبنان الحر السيد العربي، بعيداً عن الارتهان لاسرائيل او للاستعمار، ومن هنا جاء موقفنا من الاتفاقية المشؤومة وطلب الغائها، وكذلك نحن ضد ان يقع الحكم تحت هيمنة الحزب الواحد، ولبنان هو بلد الطوائف التي تتعايش في ظل صيغة حضارية ديموقراطية تشكل نموذجاً فذاً. ومن هنا، نحن نرفض ان تسيطر طائفة على ١٦ طائفة، فهذا امر يبدو غير منطقي وغير واقعي ومستحيل. ونحن كذلك مع نظام ديموقراطي برلماني تسوده العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين.

ونحن نطالب بمحكمة لمحاكمة الرؤساء والوزراء والنواب عندما يقصرون او يخطئون، كما نطالب بمحكمة لدستورية القوانين ومراقبتها. ونحن نطالب بالمناصفة في مجلس النواب وفي جميع المراكز والوظائف، وعلى ان تستبدل هذه الوظائف كل ثلاث سنوات حتى لا تبقى حكراً على طائفة او اخرى. ونحن نقترح ان يضعوا النظام الذي يريدون، شرط ان يطبق على الجميع بالتساوي، وان يكون الوصول الى الوظائف والمراكز رهناً بالكفاءة والثقة. الى جانب ذلك كله نحن نطالب بالمؤسسات المتوازنة.

على كل حال ان الذي يتحدث عن هذا هو ضالع في المؤامرة، وهو يعمل ضد لبنان، لأنني لا يمكن ان اتصور لبنان الا دولة موحدة مستقلة عربية، ولكن الفيدرالية او الكونفيدرالية، واللامركزية السياسية والكانتونات، كلها اوجه مختلفة لعملة واحدة، وهي ما تسعى اسرائيل والاستعمار من اجل قيام الدويلات الطائفية في المنطقة العربية، وذلك لضمان بقاء اسرائيل وديمومتها.

انني ارى بأن من ينصح رئيس الجمهورية ممن يدعوهم ويجتمع اليهم وهو يعرفهم، لا يصدقونه القول، ولا يسدونه النصائح البريئة، وربما يسعون لخلق الصعوبات من حوله لأسباب لا يجهلها. ونحن نذكره عندما حدد في خطاباته المبادىء المسلمات، ورسم السياسة الوطنية الصحيحة، كيف ان الجميع ايده، ونحن في طليعتهم. نريد ان نقول بأننا طلاب اصلاح حقيقي ومن اجل لبنان ديموقراطي سيد وحر. ولذلك نعتبر بأن الذين يحاولون افشال حكم الشيخ امين الجميل هم اصحابه واهله وحزبه. ولذلك قلنا بأن اي حكم يتوصل الى الفشل بنتيجة الخطأ فأخذ امرين: اما ان يصحح واما ان الحلول الأمر الى اهله. وعن الحل العربي والحل الدولي للمسألة اللبنانية قال:

كل الحلول ليست في الواقع حلولاً، وانما هي مساعدات ووساطات واما الحل الأساسي فهو ينبع من لبنان ومن الوفاق الوطني ومن الحوار بين القيادات المعنية، وكل ما عدا ذلك لن يجدي نفعاً.

وقيل للرئيس كرامي: اذا كانت اسرائيل تقول انها حريصة على عدم تغليب فئة على اخرى في الجبل الم يصبح ايقاف القتال برأيكم هدفاً في مواجهة المخطط الاسرائيلي؟ فأجاب:

نحن لم نكن مع القتال ولم نرده اصلاً، ولكن اؤكد بأن ما جرى في الجبل بالنسبة للوطنيين هو دفاع عن النفس، وكلكم يذكر من هم الغرباء عن الجبل، ومن الذي استولى على الثكنات ومن تسلمها من العدو ومن ارسل الميليشيات التي اخذت تعيث فساداً في الجبل، وهذا ما ادى الى توحيد الصف الدرزي في مواجهة ممارساتهم الظالمة. ولذلك طالما توجهنا بالطلب كي ينسحبوا من الجبل ليمنعوا الاقتتال فيه ولم يفعلوا.

ومن هنا، نحن مع الحل السياسي ومع الوفاق الوطني، وكلما طرحنا هذا كان جوابهم التحرير قبل الوفاق، ونذكر تصريحات الشيخ بيار الجميل الذي نادى بالحرب كي ينتصر القوي واعلن انه مع سياسة الغالب والمغلوب. فكل هذا يوضح من هم الذين سعوا الى الحرب.

دراسات ومقالات حول الوفاق الوطني اللبناني في الحوار

بقلم نواف سلام
النهار ١/ ١٠/ ١٩٨٣

الحوار ملازم للبنان ـ لبنان الكيان والوطن والدولة. فالحوار ليس شكلاً او وسيلة سياسية يمكن الاخذ بها او الاستغناء عنها. الحوار به تأسس الوطن الذي قام على ميثاق ١٩٤٣. فكان الاتفاق على الكيان ـ الوطن والتوافق على الصيغة. غير ذلك اساطير تاريخية خلقتها الجماعات ـ الطوائف بنفسها ولنفسها. فالـ«٥٠٠٠» سنة، و«حضارة» فينيقيا، والفتح «العربي» و«استقلال» الامارة، و«قاعدة» المتصرفية... فصول من التاريخ. انما لبنان لا يختزل بها، انه يتعداها. وحتى «لبنان الكبير» الذي رسم الفرنسيون، بالضم والفرز، حدوده عام ١٩٢٠ كان شيئاً من الجغرافيا ولبعض اللبنانيين، حيث انه بقي مرفوضاً من ابناء مناطق وطوائف ساهمت بعدها في عملية الحوار التي تولد منها الميثاق الوطني، مؤسساً وطنياً للبنانيين على قاعدة «لا وصاية غربية ولا اندماج في وحدة عربية». لبنان، الكيان الذي «من الناقورة الى النهر الكبير ووطن الملايين الثلاثة او الأربعة ومن يعلم؟!ـ من حملة الجنسية اللبنانية، هو اذن الذي بالحوار اتفق عليه مسلموه ومسيحيوه عام ١٩٤٣. وكما كان الاتفاق على الكيان ـ الوطن بالحوار، كذلك اعتمدت صيغة للدولة والحكم ترتكز آليتها على تمثيل الوحدات التكوينية للمجتمع ـ اي الطوائف ـ ومشاركتها. المبدأ ان لا سياسة تصاغ ولا قرار يؤخذ الا نتيجة حوار واتفاق بين ممثلي الطوائف هذه. وكل تجاوز بالفرص، او التفرد، لقاعدة الحوار ـ الاتفاق هذه قاد الى انقسام الوطن والمجازفة بمصيره.

فالقول منذ ١٩٧٥ بصيغ ليس اقلها «الحسم العسكري» ولا آخرها «فلتكن الحرب ولينتصر من ينتصر»، قادت مرة بعد مرة ابعد فابعد، خارج البلاد، مقامرة بالوطن حتى حافة الزوال. ولأن بنية الوطن وتوازناته لا تسمح بالغالب والمغلوب ـ وان اجازت بارجحية ما يتجه الفرقاء الداخليون الطامعون او الطامحون الى الدعم الخارجي. ويعتقدون ان انتصارات القوى الخارجية ستكون انتصاراتهم، بل هكذا يصرحون، في السر والعلن. بديهي ان للدول التي يلجأون اليها سياساتها ومصالحها المتميزة عن اهداف الفرقاء الداخليين اما الاقل بديهية، والذي اصبح بينا بعد التجارب المتكررة هو ان

انتصارات القوى الخارجية كي تصبح انتصارات «حاسمة» للفرقاء الداخليين، لا يجدي هؤلاء الخروج من الوطن وحده، بل عليهم الخروج عن الوطن. لأننا وصلنا جميعاً خلال الستة الاخيرة، بعدما استنفد كل فريق لعبة التحالفات الخارجية، الى عتبة الخيارات هذه ـ اي المؤدية الى الخروج عن الوطن ـ اضحى رجوع الطامحين او الطامعين الى الوطن ممكناً ـ ذلك ان لبنان لا يزال بالنسبة الى هؤلاء الفرقاء جميعاً، وان بدرجات متفاوتة واستجابة لمصالح متباينة، كياناً تفضله على بدائله من تقسيم او تصغير او الحاق. . . او على الاقل هكذا يبدو. طريق العودة الى الوطن، مهما بعدت المسافة، هو الحوار. فالحوار وحده يسمح بمواجهة التحديات القائمة، ويفتح افق معالجتها.

لا بد من تجديد الاعتراف بتعددية المجتمع اللبناني. فطوائفه ليست مجرد روابط روحية او ثقافية بل جماعات كونت لنفسها على مر العصور ذاتيات اشمل، تغار عليها ويستحيل نكرانها ـ وهي بفعل حرب، او حروب، السنوات الماضية قد اشتد تماسكها وقوي تنظيمها الداخلي، وتحولت شبه مؤسسات سياسية، بل وذات جيوش. فتجاوز الطوائف او تجاهلها ان بالدعوة الى «علمنة» المجتمع او «بالغاء الطائفية السياسية» امران، ببساطة، غير ممكنين ولا جائزين. ولن يقودا اليوم الا الى زيادة عصبية الطوائف وشراستها. هكذا حلول تؤمن نظرياً افضل شروط العدالة والمساواة بين المواطنين، الا ان تحقيقها يفترض ان فكرة المواطن ـ الفرد قد تغلبت على كل من الانتماء والولاء الطائفيين. وهذه قصية تحولات اجتماعية ثقافية، بل حضارية، جذرية وطويلة ـ اي انها تبقى مسألة مفتوحة امام الاجيال المقبلة.

ما كان امن الوطن ومعه مصير الكيان ليتهدد، ولا الفرقاء اللبنانيون ليخرجوا عن حدوده، ولا الاطراف الخارجية لتخترقه، الى الحد الذي نشهد، ولا الخيارات البديلة منه لتطرح، لو كان كل فريق داخلي راضياً بما له مطمئناً الى غده في لبنان. واقع الأمر هذا، كاف وحده للدلالة على ما وصلت اليه من فشل صيغة ١٩٤٣ ـ ولعل مفيد التذكير بان صيغة ١٩٤٣ هي غير الميثاق الذي به كان «لبنان» الكيان والوطن، بينما الصيغة تعني لبنان الدولة، وهي قابلة لاعادة النظر، بل اصبح ذلك ضرورياً من اجل انقاذ الكيان والوطن. الوقت ليس «للتنظير» حول الاصلاح السياسي المرغوب منه او الممكن. . . لذلك سنحصر كلامنا في مسألة الضمانات.

حديث الضمانات اقتصر حتى ١٩٧٥ على مسيحيي لبنان، وعندهم خوفان يكادان لا ينفصلان: فهم يخافون على ذاتيتهم، داخل لبنان، من لبنانيين «آخرين» باتوا يفوقونهم عدداً. وهم يخافون من بدائل منه، هي الاتحاد السوري والوحدة العربية والدولة الاسلامية التي يرونها مفتوحة امام مسلمي لبنان، فان اختاروها اطاحوا بالوطن ومسيحييه. الحقيقة انه كما ان التقسيم، وان كانت فكرته راودت بعض العقول خلال السنوات الماضية فهددت باستخدام «المقص» ـ لم يشكل خياراً واقعياً ـ على اقل تقدير ـ للمسيحيين، فان اطروحات الوحدة والاتحاد كخيار تاريخي، بما يعني من الغاء للكيان اللبناني، هي في تراجع مستمر، خفي او ظاهر، بين مسلمي لبنان منذ ١٩٤٣، وذلك على رغم بعض النتوءات كما في العام ١٩٥٨. وما دفعه مسلمو لبنان من تضحيات من اجل نصرة قضايا العرب، وبخاصة كفاح شعب فلسطين من نيسان ١٩٦٩ حتى ١٩٨٢ (حصار بيروت) جعلهم يتجاوزون اي مركب نقص في «عروبتهم» واية عقدة «ذنب» تجاه العرب الآخرين. . . بالذات عرب «المواجهة» وعرب «الصمود والتصدي». ورافق ذلك عند مسلمي لبنان نمو الشعور بـ«لبنانية» تعبر عن تمسكهم بقيم وانماط حياة تعتمد الحرية والانفتاح اساساً لها. المعنى الأول لهذه «اللبنانية» هو في اختلافها عن خيارات بقية الدول العربية واوضاعها. الا ان ما حال دون اعطاء هذه اللبنانية» كل ما تختزن هو استمرار اللبنانية الأخرى ـ ما يسمى اللبنانية ـ «الاصلية» ـ في تحديداتها الفئوية للهوية: فعناصر «الاسطورة» التاريخية اللبنانية، اما سابقة للفتح العربي (فينيقيا، الخ. . .) او «مختارات» عثمانية (الامارة، المتصرفية الخ. . .). ورمزية «لبنان» بقيت ايضاً محض قروية ـ جبلية.

يبقى ان الخوف «العربي ـ الاسلامي» هو امتداد للخوف الداخلي. وعلاج الاخير هو المدخل لحل العقدتين معاً. فالارجحية المسيحية في الدولة والحكم، التي عكست نتائج احصاء ١٩٣٢، اضحت اليوم بفعل التغيرات الديموغرافية تعني شيئاً آخر، اصبحت تشكل «ضماناً سياسياً» لمسيحيي لبنان، غايته ان يحول دون انتقالهم من شركاء كاملين في الدولة والحكم الى اقلية سياسية محكومة. هذا ما يجب الاقرار بشرعيته التوقف عن تهديده. وانما من لب المشكلة ايضاً ان المسلمين اليوم، لا المسيحيون وحدهم، هم في حاجة الى ضمانات سياسية. فكما انه لا يمكن ان تحول الاقلية العددية اقلية سياسية دائمة، عوضاً عن الشراكة، فينتفي معها لبنان، كذلك لا يمكن ان تبقى الاكثرية العددية في وضع الاقلية السياسية الدائمة، اي ما يسميه المسلمون «مواطنية الدرجة الثانية»، فتبقى مهددة امن لبنان. المشكلة اذن ذات شقين: تأكيد الضمانات للمسيحيين وتثبيتها والتوقف عن تهديدها. وانشاء ضمانات حقيقية للمسلمين تؤمن شراكتهم في الوطن على قاعدة المساواة الامر اذن، يحتاج في الاساس الى تسوية تاريخية جديدة. والمدخل اليها هو الاقرار بان لبنان لا يقوم على نظام الاكثرية العددية، ولا على امتياز طائفة على غيرها، بل بالتساوي بين فريقيه الاسلامي والمسيحي في التمثيل السياسي والحكم. هذا هو المبدأ، اما الصيغ فهي

عديدة: منها بنود في الوثيقة الدستورية، ومنها امكان استحداث مجلس للشيوخ، ومنها ايضاً اقتراحات مختلفة لتعديل قانون الانتخاب بهذا الاتجاه.. وغيرها.

اذا كان تكريس الاعتراف بالطوائف كوحدات اساسية وبحصصص مضمونة لها شرطاً لا تقوم الدولة بمؤسساتها السياسية من دونه، فان نتائج اعتماد نظام الطائفية في الاجهزة الادارية هي على نقيض ذلك. هنا الغاء الطائفية في كل مستويات الادارة، واعتماد مبدأ الكفاية من دون غيره، يعطيان وحدهما هذه الاجهزة فعالية ويقدمان للمجتمع الانتاجية الاكبر، وذلك بالحد من الطاقات التي تهدرها المحسوبيات والتوازنات وابواب الرشوات التي تفتح. والاخذ بالغاء الطائفية في اجهزة الدولة الادارية يوفر شروط العدل لكل من فئتي الموظفين والمنتفعين، فيتساوى المواطنون جميعاً امام القانون وانظمة الادارة. وهذا هو الشرط الأول لقيام الدولة العصرية والعادلة المنشودة. اما شرطها الثاني فهو اقتصادي ـ اجتماعي، اذ من دون سياسة انماء دينامية تهدف الى ردم التفاوت المتزايد اليوم، بين المناطق والفئات الاجتماعية، تكون عملية اعادة بناء الدولة كمن يبني على رمال متحركة ـ او لنقل، ومن وحي الحرب، كمن يبني على قنابل موقوتة.

اذن الى جانب الضمانات المتوجبة للطوائف، هنالك ايضاً ضمانات متوجبة للمواطن ـ الفرد. وبهما معاً تكتمل شرعية الدولة.

هذا هو اليوم، المدخل الى استعادة الاستقلال اللبناني، بعدما ذهب كل فريق بعيداً في تحالفاته الخارجية. الضمانات المطلوبة لن تحرر وحدها، الأرض، الا انه لا بد منها لتحرير ايدي الفرقاء اللبنانيين وعقولهم، بل وقلوبهم. وكذلك لتجديد ولاء المواطن ـ الفرد للدولة. ان احتلال الوطن قد يطول بفعل العوامل الدولية والاقليمية، الا اننا بانشاء الخيار اللبناني على اسس داخلية منيعة، من خلال الحوار ـ في «الهيئة» وخارجها ايضاً ـ لا نمنع فقط شبح البدائل عن الوطن، بل نضع ركيزة لبنانية فعلية للتحرير... وبها نصمد في وجه التحديات الاقليمية والدولية المختلفة، ونستعيد الجمهورية، بل نحققها.

مؤسسة الحوار الوطني

بقلم الأب انطوان ضو
النهار ٨/ ١٠/ ١٩٨٣

الحوار الوطني مطلب كل اللبنانيين، من القاعدة الى القمة، لأنهم يرون فيه المدخل الاهم، بل الوحيد، الى حل المشكلة اللبنانية. وبرغم اهمية الموضوع فهنالك خلافات بين اللبنانيين، كل اللبنانيين، سواء حول المشاركين في الحوار، او ما يسمى مسألة التمثيل، لأن الدعوات التي وجهت مراراً الى الحوار لم تكن لتمثل الشعب اللبناني تمثيلاً صحيحاً، او مواضيع الحوار بالذات: اي المواضيع الوطنية الجوهرية: الكيان، الصيغة، القضايا الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والانمائية. هذه الخلافات العميقة ليست وليدة الحرب فحسب ولا صيغة ١٩٤٣ فقط، انها خلافات تاريخية جذورها في مئات ومئات من السنين.

من هنا ضرورة التصدي لموضوع الحوار الوطني بصراحة وعمق ودقة وليس باساليب وطروحات للحكم والمعارضة، لأن جمع بعض الشخصيات الوطنية على غرار ما حدث في ١٩٤٣ لا يحل المشكلة اطلاقاً، وما نسمعه اليوم لن يحل المشكلة اللبنانية اطلاقاً. وحدها المنهجية العلمية تضمن السبل الصحيحة لبحث المواضيع الوطنية بانواعها ودرسها بعمق بعيداً عن التشنجات الطائفية، والمصالح الانانية، في سبيل الحلول الصحيحة والمتطورة، والعبور بلبنان من الحرب الى السلام، من دولة الطائفية والاقطاعية والتخلف الى وطن الوحدة في المحبة بين الشعب، والحكم الديموقراطي والعدالة والمساواة والانماء والعلم، من صيغة ١٩٤٣ الى صيغة جديدة اكثر تطوراً، من الجمهورية الأولى الى الجمهورية الثانية.

انطلاقاً من المنهجية العلمية اشارة الى المسلمات في خصوص المتحاورين والتذكير ببعضها:

١ ـ لبنان دولة حرة ديموقراطية: اذن كل مواطن له حق الادلاء برأيه في المواضيع الوطنية ولا سيما الحوار.

٢ ـ جميع الطوائف اللبنانية، وبدون استثناء، لها حق المشاركة في الحوار.

٣ ـ كل الاحزاب السياسية والفاعليات والنقابات والتجمعات لها الحق بل من الواجب اشراكها في عملية الحوار.

٤ ـ الجامعة اللبنانية والجامعات على ارض الوطن واهل الفكر والرأي والاعلام لهم دورهم الاساسي في مسيرة الحوار.

٥ ـ المناطق اللبنانية بدون استثناء يجب اشراكها في الحوار، كما علينا الاعتبار باعمار اللبنانيين وتكثيف تمثيل جيل الشباب.

٦ ـ ان المرأة اللبنانية وهي نصف لبنان يجب تمثيلها تمثيلاً صحيحاً في الحوار.

ومن اختيار المحاورين الى العمل الجماعي والبحث والنقد الذاتي، ربما ان الحوار عمل جماعي فلا بد من مؤسسة للحوار يديرها اصحاب الاختصاص العلمي. وهكذا فالحوار لن يكون في القصر الجمهوري في بعبدا، ولا في بيت الدين، ولا في الصرح البطركي في الديمان، ولا على ظهر باخرة اجنبية في عرض البحر، ولا في المدن العربية والاجنبية كما جاء في الطروحات، بل في لبنان فقط وفي مركز خاص يسمى «مركز مؤسسة الحوار الوطني» يتم تجهيزه كما تجهز المراكز العلمية، ليتمكن المحاورون من العمل بحرية ومنهجية علمية.

والذي يدير الحوار لا يمكن ان يكون رئيس الجمهورية او رئيس المجلس النيابي او رئيس مجلس الوزراء او المعارضة او الاحزاب وانما لجنة علمية، تأخذ لها مكاناً محدداً، تتفرغ وتدير الحوار بحيث تأخذ رأي جميع الاحزاب والطوائف والنقابات والفاعليات والشخصيات والمناطق، وحين الضرورة ترسل فريق عملها سواء الى المناطق ام الى الأفراد لتأتي برأيهم، ومن ثم تقيم في داخل المؤسسة الندوات واللقاءات والمناقشات، وتكلف الاختصاصيين اعداد الابحاث على ان تستعين بهم حتى من خارج الوطن. ثم تصدر المحاضر والبيانات والنشرات والدراسات وتستعين بكل وسائل الاعلام لتنوير الرأي العام.

وعندما تنهي هذه المؤسسة دراساتها ترفع النتائج الى رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي والحكومة لدرسها ومناقشتها واقرارها بالطرق االقانونية. تبقى مسألة اشراك غير اللبنانيين في الحوار. المنهجية العلمية تجد حلاً حتى لهذه المسألة.

قلت ان الاختصاصيين غير اللبنانيين يمكن الاستعانة بهم. واذا بعض الدول تريد الاشتراك شخصياً او عبر ممثلين لها في لجنة الحوار لتفرض رأيها ومخططاتها التي لا تتناسب مع المصلحة الوطنية فالأمر مرفوض كلياً. اما الحوار فمسألة تتعلق بالإنسان اللبناني والمجتمع والوطن، وما نعانيه في لبنان تعانيه كل دولة عربية ان لم نقل دول العالم قاطبة فالطائفية والقضايا السياسية والاجتماعية والفكرية وتطور المجتمع وتجدده تهم الانسان العربي والدول العربية بكاملها.

اذا لماذا التخوف من اشراك بعض الدول العربية في مسألة الحوار؟ هنالك قضايا مشتركة بيننا. ومن واجبنا كلبنانيين ان نمثل في لجنة الحوار كل دولة عربية لننقل الى هذه الدول والى الانسان العربي افكارنا في الحرية والديموقراطية والعدالة والمساواة.

هذا هو دور لبنان لا ان يحمل الخير الى ابنائه فحسب بل الى كل انسان عربي. واذا الانظمة العربية لعبت دور الحرب في لبنان، فعلى لبنان ان يلعب دور السلام والمحبة والتطور والحرية والتجدد في قلب العواصم العربية بل في قلب كل انسان عربي. اذا انطلقنا بالحوار من هذه المنهجية العلمية تنحل جميع المشاكل التي يطرحها الحكم في وجه المعارضة او التي تطرحها المعارضة في وجه الحكم وحتى التي تطرحها بعض الدول العربية والاجنبية، في وجه اللبنانيين. فاذا كان الحكم لم يمثل كل الطوائف والاحزاب في دعوته الى الحوار عندما استثنى مثلاً الأرمن كطائفة وحزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الوطنية وسائر الطوائف والاحزاب، فان المعارضة رفضت بدورها تمثيل الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن كطوائف لتبرر مقولة الهيمنة المارونية حتى على المسيحيين، كما استثنت الحزب القومي و«المرابطون» وحزب البعث والحزب الديموقراطي الاشتراكي وغيرهم من الاحزاب. دون ان نذكر الفيتو السوري على بعض الشخصيات اللبنانية.

المناطق اللبنانية غير متمثلة في لجنة الحوار. لماذا لم يتمثل البقاع وسائر المناطق اللبنانية؟ وهل يجوز ان يكون اغلب اعضاء لجنة الحوار من مواليد العهد العثماني؟

اذن فالمنهجية العلمية تتلافى اخطاء المعارضة والحكم. وحدها تنقلنا الى الحوار الصحيح، والمصارحة الصادقة، والنقد الذاتي في سبيل التوافق والتراضي بالمحبة، والى عهد جديد من الحكم الديموقراطي نعيشه ولا نتغنى به فحسب، ونبرهن للوطن وللعالم اننا شعب حضاري بالفعل وليس بالقول.

عملية الحوار الوطني ليست بالامر السهل، والمشاكل اللبنانية كبيرة وتاريخية لا تحل في جلسة حوار. وبقدر ما ان رجاء اللبنانيين اصبح كبيراً في انهاء الحرب هي المسؤولية كبيرة على عاتق الحكم والمعارضة ولجنة الحوار في ايجاد الحلول السريعة والنهائية. هذه المؤسسة التي ندعو الى انشائها لن تكون مرحلية، وانما وطنية علمية للحوار هدفها تجديد الانسان والمجتمع في لبنان الآن وفي المستقبل.

صياغة دستورية جديدة للنظام اللبناني
بقلم عصام نعمان ـ السفير ٢١/١٠/١٩٨٣

اللبنانيون مدعوون، بضغط من العرب والعالم، الى الإنتقال من النار الى الحوار. وإذ ينحي المقاتلون السلاح على مضض يرفع المفكرون اصواتهم بارتياح بعد صمت قسري طويل. وحتى قبل ان يتفق المتحاورون على جدول الأعمال تتراكم على مائدة الحوار افكار وصيغ ومشروعات. ولكنها، لغالبيتها، لا صفة لبنانية جامعة لها. انها من لبنان بل من صنع لبنانيين، ومع ذلك فهي «ثوابت اسلامية» أو «ثوابت مسيحية» مذكرة من هذه الطائفة أو مشروع من تلك. لقد أصبح معظمنا مترعاً باحساس مرهف بالهوية المذهبية ومحرجاً بحسه الوطني لدرجة فقدنا معها النظرة الشمولية الى الأمور.

غير اني وآخرون ما غادرنا مفهوم الوطن لنعود اليه، اننا ننطلق دائماً منه اليه. لذا اجرأ اليوم، وغيري غداً، على ان أرفع الى المتحاورين والى قادة الرأي مشروعاً لبنانياً تأليفياً للتوافق الوطني، ينبع من حاجات اللبنانيين بشتى فئاتهم وتلاوينهم، ويخاطبهم لجمهور موحد في آلامه وآماله ومصالحه وصبواته. ويستلهم افكاراً ومشروعات مختلفة.

اني اتحدث كمواطن مسؤول، وبهذه الصفة اتحمل وحدي مسؤولية الأفكار والصيغ التي أطرح لاغناء الحوار، واعادة تكوين رأي عام لبناني موحد.

ما هي ازمة لبنان؟

لبنان بلد تعددي. انه فسيفساء حية تحتضن ثلاثة اديان، يتفرع عنها سبعة عشر مذهباً، وتخالطها عدة اثنيات.

ازمة لبنان مزمنة ومستحكمة انها ازمة تفاوت في الحقوق والسلطة بين شتى طوائفه وجماعاته. اسهمت التدخلات الأجنبية المتواصلة في تعميقها واستغلالها في سياق الصراع على مناطق النفوذ والمصالح في المنطقة العربية.

بسبب ذلك التفاوت وتلك التدخلات عجز اللبنانيون عن اقامة دولة ديموقراطية عادلة وقادرة. لبنان، نظام وليس دولة انه نظام لشركة طوائف تتوزع فيما بينها وبمقادير مختلفة آلية التقرير السياسي.

والواقع ان فريقاً قيادياً من المسيحيين الموارنة سعى دائماً الى اقامة كيان لبناني في غرب سوريه يتخذ من تكوينه التعددي مسوّغ وجود، من التماهي Identification مع الغرب سبيل حماية، ومن تخصيص الموارنة بامتيازات سلطوية ضمانة لتخليد النظام باعادة انتاج نفسه.

في المقابل، سعت الطوائف الإسلامية بقواها الذاتية تارة وبالاستقواء بمحيطها العربي تارة اخرى الى تصحيح المعادلة السياسية السائدة بما يؤمن حقوقها ويزيد من مكاسبها.

وفي غمرة هذا الصراع عرفت القوى الخارجية الطامعة، على مر الزمن، كيف تستغل الأزمة المزمنة لتباعد بين الجماعات اللبنانية المتناحرة وتكسب على حسابها.

غير أن الأزمة اللبنانية دخلت بقيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، مرحلة تاريخية خطيرة ففي حين سعت القوى الإستعمارية الغربية الى اسواق ومناطق نفوذ واستغلال اقتصادي، فإن اسرائيل تميزت دون سائر القوى الأجنبية بأنها طامعة، فوق ما تقدم ذكره، بأرض لبنان ومياهه وبأراضي سائر البلدان العربية المحيطة بها لبنان الآن هو ضحية احدى حلقات التوسع الإسرائيلي المرحلي. وقد اضحى، فوق ذلك، خط تماس بين الدولتين العظميين في سياق عملية الإستقطاب الدولي المحمومة.

لذا فالأزمة اللبنانية تتحول تدريجياً من صراع اهلي داخلي الى انقسام سياسي قد يتحول، بفعل التدخلات الأجنبية، الى تقاسم لأرضه ومياهه.

ـ ان ازمة بهذه الحدة والخطورة لا يمكن معالجتها بتسوية عابرة تتحول في وقت وجيز الى مجرد هدنة بين حربين. المطلوب تسوية تاريخية ذات قواعد موضوعية تنتقل باللبنانيين من شركة الطوائف الى دولة سيادة القانون والصالح العام والإتحاد في مواجهة الأخطار الخارجية.

كيف السبيل؟

صيغة الإصلاح الوطني الديموقراطي - المبادىء والمناهج

اذا كانت معضلة لبنان الأساسية هي انعدام الولاء الوطني الواحد وافتقار اهاليه الى مفاهيم واهداف مشتركة، واذا كان عجز نظامه السياسي عن مواجهة مستحقات التحول الإجتماعي الداخلي والتحديات الخارجية المصيرية قد ادى الى تفاقم حال الشتات الأهلي وتفكك الدولة وقيام عدة سلطات فعلية على ارض الواقع فإن غاية العمل الوطني يجب ان تنصب على معالجة التناقضات والأزمات والأخطار التي اشرنا اليها. ولعله من المفيد ان نرسم، بادىء الأمر الأهداف المرجوة للعمل الوطني في هذه المرحلة، ومن ثم نقترح بعض الإصلاحات المطلوبة على الصعيدين الدستوري والإنتخابي لضمان عملية توحيد البلاد واعادة بنائها، قبل ان نعرض، ختاماً، لوسائل تحقيق الأهداف المرجوة. ان نهوض البلاد من حال الشتات والتناحر الى حال التناظم الوطني Integration يتحقق من خلال المبادىء والمناهج الآتية:

أولاً - تحقيق التناظم الوطني: من الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع لبناني أو شعب لبناني إلا من قبيل نسبة الشيء الى مكان. فاللبنانيون، بسبب التعدد المذهبي، والتمييز الطائفي، والتشرذم السياسي، وتنوع مصادر الالهام الثقافي، والجروح والشروخ التي خلفتها الحرب الأهلية هم تجمع وليسوا مجتمعاً، وهم «أهالي» وليسوا شعباً واحداً، بمفاهيم علم الإجتماع السياسي. من هنا فإن المطلوب هو تطوير العلاقات السياسية والإجتماعية فيما بينهم عن طريق مؤسسات مشتركة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تحضنها صيغة حقوقية سياسية تكفل الارتقاء باللبنانيين من حال التجمع الى حال المجتمع، ومن حال شركة الطوائف الى حال الدولة الديمقراطية الإجتماعية الحديثة.

ولأن عملية التوحيد القومي والوطني عملية تاريخية طويلة فإن الحديث عن تحقيق وحدة وطنية عضوية بين اللبنانيين هو بالمفهوم العلمي، أمر سابق لأوانه ولا يعدو كونه شعاراً سياسياً أو اعلامياً ليس الا. الأصح ان نعمل وندعو الى التناظم الوطني، اي الى انتظام المواطنين من تلقاء انفسهم او بفعل القانون في مؤسسات وهيئات ونقابات واحزاب وجمعيات وتعاطيهم فيما بينهم في اطار شبكة علاقات مقوننة تحضنها جميعاً دولة القانون. فالقانون، في شتى ميادين الحياة، هو ارقى مظاهر التوافق الوطني والإجتماعي. من هنا فإن الإلتزام به ومراعاته هو جوهر القدرة على ممارسة حياة مشتركة. وهو في لبنان يكتسب اهمية مضاعفة نظراً لما تنطوي عليه البلاد من تعددية.

كيف يتحقق التناظم الوطني؟ ثمة مبادىء ومناهج نوجزها على النحو الآتي:

أ - الغاء الطائفية وعلمنة «قوننة» مؤسسات الدولة بطريق مساواة المواطنين امام القانون وفي المراكز والفرص وفي المنزلة الإجتماعية دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الظروف الشخصية أو الإجتماعية. والمقصود بالعلمنة أو «القوننة». في المفهوم اللبناني النابع من التجربة التاريخية المساواة امام القانون دونما تمييز، وهي ايضاً وضع التشريعات التي تحمي هذه المساواة وتسهم في توحيد المجتمع وضمان تماسكه وحماية حرية الإنسان الفرد في اطار مجتمع متضامن. فالتشريع العلماني من اجل المجتمع الموحد يستلهم جميع العقائد والنصوص والتجارب التي يعتنقها المجتمع ويختزنها ويعانيها ويمكن لعقل الإنسان ان يستوعبها ويطورها. لذا فهو منفتح على العقائد الدينية مثلما هو منفتح على التجارب الدنيوية. همه الأساسي اكتناه واقرار ما يتناسب مع حاجات المجتمع ككل دون المساس بمعتقدات المواطن الشخصية. لا سيما على صعيد العبادات، وحريته التامة في ممارستها شرط عدم الإخلال بالنظام العام. فالعلمنة، باختصار، هي قوننة العلاقات السياسية والإجتماعية في الدولة بهدف مساواة المواطنين امام القانون.

ب - التوافق على تحديد هوية لبنان من حيث هو وطن عربي نهائي، ودولة مستقلة، كاملة السيادة تتطور نحو نظام ديموقراطي علماني يقوم على الحرية والمساواة والعدالة في اطار جامعة عربية تجمعه واعضاءها روابط التاريخ والمصالح والمصير وفي مجال عالم أوسع يحرص اللبنانيون، مقيمين ومغتربين على ان يتابعوا فيه دورهم الحضاري في صنع المعرفة ونشرها وتعزيز قيم الحرية والعدالة والمساواة بين الأمم.

ج - كفالة حرية العقيدة بصورة عامة، وفي طليعتها العقائد الدينية، واعلانها بالطريقة المناسبة والدعوة لها ومباشرة شعائرها بصورة علنية أو غير علنية شرط عدم الاخلال بالنظام العام.

د - جعل السيادة الوطنية ملكاً للشعب الذي يمارسها بواسطة ممثليه، وعن طريق الإستفتاء العام.

هـ - الإعتراف بحقوق الإنسان التي لا تمس، ولا سيما حقه في الحرية وفي العمل، وكفالتها له بوصفه فرداً وباعتباره عضواً في التشكيلات الإجتماعية التي يمارس فيها شخصيته وتكريسها في دستور عصري يلزم الدولة بأن تؤدي له الواجبات التي يفرضها التضامن السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

و ـ وضع برنامج وطني عصري للتعليم في شتى مراحله وفروعه تكون الجامعة اللبنانية قاعدته الصلبة وذلك من اجل بناء اجيال ذات ولاء وطني واحد وقيم خلقية واجتماعية متناظمة، وتربية الكفايات العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتطوير البلاد وانمائها، وتنظيم التعليم الخاص وضمان حريته بما لا يتعارض مع اهداف برنامج التعليم الوطني المار ذكرها.

ز ـ الإعتراف بحقوق الأسرة كمجتمع طبيعي يقوم على الزواج المبني على المساواة الأدبية والقانونية للزوجين وفق التشريعات المذهبية النافذة أو وفق قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

ح ـ جعل الدفاع عن الوطن واجباً مقدساً على المواطن عن طريق الخدمة العسكرية والإجتماعية الإلزامية.

ط ـ وضع قانون للجنسية يكفل صون مبدأ التناظم الوطني وحماية القوة العاملة واجتذاب المواهب العقلية والتقنية وفق حاجات البلاد، والأخذ بقاعدة، «اللبناني هو من يحمل الجنسية اللبنانية وحدها».

ثانياً ـ احلال الضمانات الوطنية محل الإمتيازات الطائفية: الطوائف متحدات اجتماعية لا يمكن الغاؤها. الطائفية سلوك سياسي واجتماعي يمكن تهذيبه وتعديله وصولاً الى الغائه.

ولأن الطائفية تنطوي، بالضرورة، على التمييز فإنها متناقضة مع التناظم الوطني ومتعارضة بالتالي مع الولاء الوطني الواحد. واذا كنا نسعى الى تكوين الولاء الوطني الواحد فلا بد، اذن من الغاء الطائفية.

غير ان الطائفية ليست سلوكاً فحسب. انها سلوك يرفده ويغذيه نظام للإمتيازات والحصص المحفوظة. بل انها، في عرف البعض، ضمانة لعدم طغيان الأكثرية الإسلامية في لبنان وسائر انحاء محيطه العربي على الأقليات المسيحية فيه.

والواقع انه اذا كان لاضطرابات ١٩٥٨ ولحرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) وللصراع المتواصل الذي اعقبها من فائدة فهي انها اسقطت الإمتيازات الطائفية كضمانات مصيرية.

ولعل الذين افاقوا من سكرة الحرب يرون الآن ان الضمانات الحقيقية تنبع من التوافق الوطني ليس الا. فالتوافق الوطني هو مولد الإستقرار، والإستقرار هو مناخ الإزدهار، والإزدهار في الأوطان كالكرم في الرجل يطمس العيوب، المطلوب، اذن، احلال الضمانات الوطنية محل الإمتيازات الطائفية لطمأنة الأقليات الخائفة، لسبب أو لآخر، على مصيرها. المطلوب ان تحمي استقلال لبنان ضمانات نابعة من ذاته، من وحدة شعبه وتوافق قياداته ومؤسساته. واستقرار حياته السياسية والإجتماعية وتفاهمه وتعاونه مع الأسرة العربية. ولعل ذلك يتحقق من خلال المبادىء والمناهج الآتية:

أ ـ الغاء الطائفية في جميع الميادين والمراكز والسلطات والمؤسسات العامة والخاصة ما عدا مجلس الشيوخ كما سيأتي بيانه.

ب ـ اقرار قانون ضد التمييز الطائفي والفئوي ينطوي على عقوبات مشددة ضد المخالفين.

ج ـ احداث مجلس للشيوخ، تتساوى في عضويته الطوائف اللبنانية الست الكبرى وذلك في اطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ليكون ضمانة للأقليات الخائفة على مصيرها، وليشارك مجلس النواب المنتخب على اساس وطني لا طائفي، في بت القضايا المصيرية والأساسية وهي: تعديل الدستور، اعلان الحرب واقرار الصلح، المصادقة على المعاهدات الدولية، وضع قوانين الأحوال الشخصية المذهبية وتعديلها، حماية المعتقدات الدينية والحريات العامة، الجنسية، الموازنة العامة، اعلان حالة الطوارىء، اجازة تعيين رؤساء مجالس الإدارة والرؤساء والمديرين العامين للإدارات والمؤسسات العامة، التنظيم الإداري للدولة (الأقاليم)، قانون البلديات، تنظيم القوات المسلحة بمختلف فروعها، قانون انتخابات مجلس الشيوخ.

د ـ تعديل التنظيم الإداري بتقسيم لبنان الى ثلاثة عشر اقليماً على ان يراعى في تحديدها عوامل التجانس الإجتماعي والتوافق السلوكي واستقرار التعامل الإداري مع مركز اداري معين، وتماثل الظروف النفسية والإقتصادية الخ.

هـ ـ جعل الأقاليم دوائر انتخابية لانتخاب اعضاء مجلس الشيوخ، ويكون لكل ناخب في هذه الدوائر الحق في انتخاب مرشح واحد فقط من المرشحين المتقدمين لملء المقاعد في كل دائرة. ومن شأن هذا الترتيب، اضافة الى عوامل التجانس والتوازن والإستقرار النفسي في تحديد الأقاليم، أن يترجم تعددية لبنان الفئوية بصورة متكافئة داخل مجلس الشيوخ وان يحصرها في جسم سياسي واحد بدلاً من تعميمها على كل مؤسسات الدولة.

و ـ اعتماد الشعب في انتخاب رئيس الجمهورية بهدف جعل الرئاسة الأولى رمزاً للوحدة الوطنية ومحوراً للسلطة المركزية المتحررة من الضغوط الفئوية والإقليمية، والحكم العادل عند اختلاف وجهات النظر ومرور البلاد في ظروف استثنائية.

ز ـ التصويت في استفتاء عام على كل مشروع قانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة، أو بالتنظيم الإداري (الأقاليم) أو باقرار تشريعات تتعلق بحريات التعبير والعقيدة والدين والإجتماع، أو خاص بالأذن بالتصديق على اتفاق أو معاهدة يكون من شأنها التأثير على سير مؤسسات الدولة.

ح ـ الإقتراع على مشروع تعديل الدستور، سواء كان مقدماً من رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء أو من اعضاء مجلس النواب والشيوخ، في استفتاء عام.

ثالثاً ـ اصلاح السلطات العامة وتحقيق التوازن بينها: توازن السلطات مبدأ عظيم الأهمية في القانون الدستوري اهميته في كونه ضمانة عدم طغيان سلطة على اخرى. ذلك ان لكل من السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية اختصاصاً متميزاً تنهض كل منها بمسؤولياته باستقلال عن الأخرى. واذا ما استولت سلطة ما على اختصاص سلطة اخرى أو اعتدت عليه اختل توازن الجسم السياسي برمته وسادت البلبلة وضاعت الرقابة والمسؤوليات.

على انه في لبنان يكتسب مبدأ توازن السلطات اهمية اضافية. انه ليس ضمانة عدم طغيان سلطة على اخرى فحسب بل عدم طغيان طائفة على اخرى.

ذلك ان المراكز والوظائف العامة هي، في نهاية المطاف، الرجال الذين يشغلونها. فاذا حدث وكان احد شاغليها متعصباً ومنحازاً انعكس ذلك على الرأي العام وافسح في المجال للاعتقاد بأن الطائفة التي ينتسب اليها ذلك المسؤول أو الموظف المنحاز هي التي تمارس الإنحياز وتستفيد منه.

من هنا اهمية توازن السلطات العامة. فهو لا يضمن صحة الجسم السياسي فحسب بل صحة المجتمع السياسي ايضاً انه ضمانة الدولة وضمانة التناظم الوطني في آن معا.

غير ان توازن السلطات العامة، وحده، لا يكفي. فهو يحقق نوعاً من التكافؤ بين السلطات في المركز ولكنه لا يلغي احتكار المركز للسلطات أو استئثاره بها على حساب الأقاليم. لذا يقتضي، تأكيداً للديموقراطية اعادة توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم على نحو يؤمن فعالية المركز في القضايا الأساسية التي تهم مجمل البلاد وفعالية الأقاليم في القضايا التي تهمها بصورة مباشرة والتي يتعذر معالجتها بعيداً عن وسطها ومحيطها. ولعل علاج ذلك يكمن في اعتماد اللامركزية الإدارية الإنمائية التي تنطوي، بالضرورة، على قدر من سلطة التقرير السياسي تعطى للأقاليم في القضايا والشؤون غير الوطنية بمعنى غير الشمولية. من هنا يقتضي ايجاد صيغة تنبع من خصوصية لبنان هدفها التوفيق بين سلطات عامة مركزية ومتوازنة تضطلع بأعباء القضايا الأساسية ذات الطابع الشمولي من جهة وبين سلطات اقليمية تضطلع بأعباء القضايا ذات الطابع الإقليمي من جهة اخرى، كل ذلك بهدف تحقيق المزيد من التناظم الوطني والفعالية والإنتاجية وعدم الإنزلاق الى مزيد من التمايز والتباعد والإنقسام، وبكلمة، المطلوب هو التوفيق بين مطلب التوحد مع مراعاة واقع التعدد.

في ضوء ما تقدم يتضح انه من الصعوبة بمكان استعارة مفهوم دستوري جاهز أو نظام سياسي ناجز لتطبيقه في لبنان فالصيغة التي تناسب لبنان ستكون، بالتأكيد، لبنانية أي نابعة من خصوصيته ومن فرادته، ومتطورة وفق حاجاته في ضوء الإختبار والتجربة.

ولعل ذلك يتحقق من خلال المفاهيم والمناهج الآتية:

أ ـ اقامة نظام الديموقراطية التكاملية Intergral Democracy اي تحقيق التكامل بين المركز والأقاليم من خلال الديمقراطية وبما ان معظم الأقاليم اللبنانية ينطوي على غلبة للون مذهبي معين فإن من شأن الديموقراطية التكاملية تحقيق التكامل ليس بين المركز والأقاليم فحسب بل بين الطوائف ايضاً التي تتوزع فيما بينها سكنى هذه الأقاليم وتطبعها، الى حد ما، بطابعها المميز.

ب ـ اعطاء سلطة المركز أو السلطة المركزية ولاية واختصاصات شمولية في كافة الميادين، وسلطات الأقاليم اختصاصاتها باستقلال عن السلطة المركزية. واذا شاء المركز أو السلطة المركزية ان تمارس بحكم ولايتها الشاملة اختصاصاً ملحوظاً للأقليم فإن ذلك الإختصاص يصبح اختصاصاً مشتركاً بين السلطتين على ان تتولى تنفيذه، في نطاق الإقليم، سلطة الإقليم نفسها باستثناء بعض الإختصاصات التي يعود امر تنفيذها لأجهزة السلطة المركزية نفسها كشؤون الدفاع والأمن القومي والتنمية الوطنية الشاملة الخ.

ج ـ تعزيز التكامل الوطني والسياسي بين المركز والأقاليم بجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة لانتخاب رئيس الجمهورية واعضاء مجلس النواب. ومن شأن هذا الترتيب توجيه الشعب، في شتى الأقاليم، لمواجهة القضايا المشتركة في ساحة مشتركة وتشجيع قيام ثنائية سياسية في البلاد من خلال تحلق القوى السياسية حول قطبين رئيسيين: المرشح الفائز بالرئاسة ورفاقه من المرشحين الفائزين (والخاسرين) اي التكتل المعارض وهذا يستلزم، بادىء الأمر، بل هو يؤدي قطعاً الى نشوء تكتلات سياسية ائتلافية واسعة على مستوى البلاد تتجاوز حدود الطوائف والأحزاب الضيقة القاعدة وذلك لمواجهة الأعباء والتحديات الناجمة عن اتساع الدائرة الإنتخابية. ولا شك في ان الإئتلافات العريضة ـ شأن الكتلة

الدستورية والكتلة الوطنية والنهج الشهابي ـ هي علامات صحة في تاريخ لبنان السياسي كونها تكتلات جامعة غير طائفية.

د ـ تطوير التوزيع العرفي للرئاسات باتجاه التوافق على اختيار مسيحي لرئاسة الجمهورية، شرط اعتماد الإصلاحات والقواعد والترتيبات السياسية والإنتخابية المبنية اعلاه، وتحرير الرئاسات الأخرى من اي قيد او اعتبار وتركها حرة للعبة السياسية. ان اختيار مسيحي لرئاسة الجمهورية هو فعل ايمان بالعروبة كرابطة قومية. وبأن اللبنانيين يشددون على مفهومها هذا عن طريق اختيار مسيحي لرئاسة بلد عربي، الأمر الذي يطمئن سائر المسيحيين في شتى انحاء الوطن العربي الكبير.

هـ ـ الإشتراط لفوز المرشح لرئاسة الجمهورية ليس اكثرية اصوات الناخبين فحسب بل فوزه ايضاً بأكثرية الأصوات في ما لا يقل عن نصف مجموع الأقاليم زائد الإقليم المركزي. وفي حال تعذر ذلك في الدورة الأولى يجري انتخاب رئيس الجمهورية في جلسة مشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب وذلك بأكثرية ثلثي اصوات اعضاء المجلسين.

و ـ اضطلاع رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بأعباء السلطة التنفيذية.

ز ـ يسمي مجلس النواب رئيس الوزراء، ويصدر رئيس الجمهورية مرسوم تكليفه مصدقاً بذلك على اختيار المجلس.

ح ـ حصر حق رئيس الجمهورية باقالة الحكومة في حالتي موافقة رئيس الوزراء أو استقالة اكثر من نصف اعضاء مجلس الوزراء.

ط ـ حصر حق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب بحالتين:
- رده الموازنة العامة برمتها بقصد شل يد الحكومة.
- حجبه الثقة عن الحكومة مرتين خلال سنة واحدة.

ي ـ عدم الجمع بين الوزارة والنيابة باستثناء رئيس الوزراء.

ك ـ تحقيق الإستقلال التام للسلطة القضائية بجعل المجلس الأعلى للقضاء المرجع الوحيد لتعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم وانهاء خدماتهم وحصر صلاحية وزير العدل بتوجيه النيابات العامة، وتخويل المجلس الأعلى للقضاء صلاحية اقتراح القوانين والأنظمة الآيلة الى رفع مستوى القضاء، واعطائه حق الطعن بدستورية القوانين والأنظمة امام المحكمة الدستورية العليا، واختيار اعضائه بالإقتراع السري المباشر مرة كل اربع سنوات.

ل ـ انشاء محكمة عليا للنظر في المنازعات المتعلقة بالمشروعية الدستورية للقوانين والمراسيم والأنظمة والتدابير التي لها قوة القانون وفي الإتهامات الموجهة ضد رئيس الجمهورية والوزراء وفقاً للدستور، على ان يكون للمتضررين من اشخاص القانون العام والأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجلس الأعلى للقضاء حق الطعن والمداعاة امامها.

م ـ حصر صلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم التي يرتكبها عسكريون وتنظيم مشاركة العسكريين في هيئات القضاء العسكري واجهزته وحصر عمل المحاكم العرفية والميدانية في وقت الحرب فقط.

ن ـ اخضاع رجال الشرطة القضائية للسلطة القضائية مباشرة.

رابعاً ـ اصلاح ديموقراطي للتمثيل الشعبي وتعزيز الحريات العامة الديموقراطية الصحيحة تعني التناوب على السلطة. فلا ديموقراطية مع احتكار السلطة من قبل فرد أو فئة أو حزب. ومن مساوىء نظامنا اللبناني انه، منذ الإستقلال على الأقل، جعل التمثيل النيابي امتيازاً لفئة محدودة من اللبنانيين يتوارثون النيابة ويحتكرون الحكم ويمنعون، بالتالي، نشوء قيادات جديدة تستطيع ان تتناوب السلطة فيا بينها. ولعل مرد ذلك الى قانون الإنتخاب الذي لا يشجع البتة على تطوير النظام الحزبي ويحابي رجال الإقطاع السياسي والمتمولين ومثيري العصبيات الطائفية. من هنا اهمية اعتماد قانون للإنتخاب يقوم على الأسس التالية:

الغاء لطائفية السياسية ـ جعل لبنان كله دائرة انتخابية واحدة ـ الأخذ بنظام التمثيل النسبي، على ان يحصر توزيع المقاعد باللوائح الأربع التي تنال اكبر عدد من الأصوات ـ نائب لكل ثلاثين الف مواطن ـ تخفيض سن الإنتخاب لثمانية عشر عاما. اعتماد البطاقة الإنتخابية ـ تأمين مراكز الإقتراع في اماكن السكن ـ الإستخدام المتساوي والمجاني لأجهزة الإعلام الرسمية في الدعاية الإنتخابية ـ اعتبار الرشوة جناية والتشدد في معاقبتها ـ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب لترسيخ مبدأ التكتل البرلماني ـ انشاء لجنة قضائية عليا للإشراف على الإنتخابات وبت الطعون ـ الغاء الضمانة المالية ـ اخضاع النائب لرقابة ديوان المحاسبة ـ اطلاق حرية تشكيل الأحزاب والكتل السياسية ـ ازالة القيود اللاديموقراطية التي تحد من حرية الصحافة والإعلام.

غير انه يقتضي، لتفادي التشرذم السياسي، اعتماد القواعد الآتية في تطبيق نظام التمثيل النسبي:

ـ كل لائحة لا تحصل على عشرة بالمئة من اصوات المقترعين لا تنال اي مقعد.
ـ ينحصر توزيع المقاعد باللوائح الأربع التي تنال اكبر عدد من الأصوات.
ـ ان المقاعد التي تبقى بعد توزيع المقاعد على اللوائح الفائزة يتم ملؤها باعطاء اللائحة التي حصلت على اعلى كسر المقعد الباقي الأول، واللائحة صاحبة ثاني اعلى كسر المقعد الثاني، وهكذا دواليك لغاية ملء جميع المقاعد الباقية.

ان من شأن هذه الترتيبات اختزال القوى المتصارعة بطريقة الدمج او الإئتلاف وتقليص التشرذم الذي طالما طبع المجلس النيابي بطابعه وشل فعاليته وحال دون تكوين الأكثرية والأقلية اللازمتين لحسن اداء النظام البرلماني.

خامساً ـ اعتماد اللامركزية الإدارية والإنمائية وتعزيز الحكم المحلي

يتحقق هذا المبدأ من خلال المناهج والقواعد الآتية:

أ ـ تقسيم الجمهورية الى اثني عشر اقليماً ادارياً اضافة الى اقليم المركز أو الإقليم المركزي (منطقة العاصمة) على النحو الآتي:

١ ـ الإقليم المركزي ويتألف من العاصمة بيروت بصيغتها الكبرى، اي من نهر الموت شمالاً الى الدوحة وحارة الناعمة جنوبا ومن شاطىء البحر غرباً الى المكلس والكحالة وبدادون وحومال وبعبدا والحدث ووادي شحرور وكفرشيما والشويفات ودير قوبل شرقا. بما في ذلك برج حمود وسن الفيل وفرن الشباك وعين الرمانة والشياح والغبيري وحارة حريك وبرج البراجنة وحي السلم. كما يكون قضاء البقاع الغربي تابعاً للإقليم المركزي كونه يضم مشروعاً انمائياً مشتركاً وضخماً (بحيرة وسد القرعون والمعامل الكهربائية) وكذلك طريق بيروت ـ دمشق حتى الحدود السورية.

٢ ـ اقليم طرابلس ـ الضنية ـ عكار.
٣ ـ اقليم زغرتا ـ بشري
٤ ـ اقليم الكورة ـ البترون
٥ ـ اقليم جبيل ـ كسروان.
٦ ـ اقليم المتن الشمالي.
٧ ـ اقليم جبل لبنان الجنوبي (المتن الأعلى وعاليه والشوف)
٨ ـ اقليم صيدا ـ شحيم (بلدات وقرى اقليم الخروب)
٩ ـ اقليم الجنوب (من نهر سينيق شمالاً الى الحدود جنوباً بما في ذلك قرى الزهراني واقضية النبطية وصور وبنت جبيل وقرى جبل عامل).
١٠ ـ اقليم جزين ـ مرجعيون (على ان تضم اليه قرى اقليم التفاح في قضاء صيدا بما في ذلك الميه وميه ومغدوشه)
١١ ـ اقليم وادي التيم (قضاءا حاصبيا ومرجعيون).
١٢ ـ اقليم زحله (مدينة زحلة مع قرى القضاء).
١٣ ـ اقليم بعلبك ـ الهرمل (قضاءا بعلبك والهرمل).

ب ـ يتولى الإقليم الإختصاصات الآتية:

١ ـ حفظ الأمن والنظام العام.
٢ ـ الشرطة وتشمل الشرطة البلدية.
٣ ـ السجون والاصلاحيات الاقليمية.
٤ ـ الحكم المحلي اي شؤون البلديات.
٥ ـ الصحة العامة ـ المستشفيات والمستوصفات الاقليمية.
٦ ـ اعانة العاجزين وغير الصالحين للعمل.
٧ ـ المدافن والمقابر.
٨ ـ المكتبات والمتاحف الاقليمية.
٩ ـ المواصلات والطرق والجسور الاقليمية.
١٠ ـ الزراعة والتعليم الزراعي وتربية الدواجن وحماية الثروة الحيوانية.
١١ ـ المياه وموارد المياه والشواطىء الاقليمية.
١٢ ـ الملكية العقارية في حدود القواعد العامة التي تنظمها السلطة المركزية بقانون.

١٣ ـ الغابات والأحراج.
١٤ ـ مصايد الأسماك
١٥ ـ تنظيم وحماية الثروة المعدنية الاقليمية.
١٦ ـ الصناعة والتجارة الاقليمية.
١٧ ـ التخطيط الإقتصادي والإجتماعي للإقليم
١٨ ـ اجهزة ومؤسسات توزيع الوقود والطاقة
١٩ ـ الأسواق والمعارض.
٢٠ ـ مراقبة الموازين والمقاييس.
٢١ ـ المنشآت السياحية والفنادق.
٢٢ ـ المسارح ودور السينما والملاهي والملاعب الرياضية.
٢٣ ـ الرهان والقمار.
٢٤ ـ المشروبات الروحية.
٢٥ ـ الأشغال والأراضي والمباني المملوكة للإقليم او التي في حيازته
٢٦ ـ مرتبات وبدلات وتعويضات موظفي الإقليم وعماله.
٢٧ ـ الإدارات والمؤسسات والمرافق العامة للإقليم.
٢٨ ـ ضرائب ورسوم الأراضي الزراعية والأملاك المبنية.
٢٩ ـ الرسوم على استهلاك الكهرباء.
٣٠ ـ الرسوم على الإعلانات غير الإعلانات المنشورة في الصحف والسينما والتلفزيون.
٣١ ـ الضرائب على المهن والتجارة والوظائف.
٣٢ ـ الرسوم على وسائل الترفيه بصورة عامة.
٣٣ ـ غش المواد الغذائية وغيرها من السلع.
٣٤ ـ المؤسسات الخيرية واعمال البر والمؤسسات الدينية الإقليمية.
٣٥ ـ الإحصاءات الإقليمية.
٣٦ ـ استملاك الأراضي والمباني للمشاريع والأشغال العامة الإقليمية.
٣٧ ـ الرقابة على الأسعار.
٣٨ ـ الغرامات المفروضة عن مخالفة القوانين والأنظمة الإقليمية.
(معظم هذه الإختصاصات يتضمنها قانون البلديات).

ج ـ يتولى سلطة التشريع في حدود الإختصاصات المنوه بها في الفقرة «ب» المجلس الإقليمي المؤلف من رؤساء المجالس البلدية في الإقلسم. وينظم القانون طريقة عمل المجلس الإقليمي ودوراته واجهزته.

د ـ للسلطة المركزية ان تمارس، بحكم ولايتها الشاملة، اي اختصاص يعود للإقليم وذلك بموجب قانون. وكل قانون يصدر عن السلطة المركزية يكون نافذاً ومقدماً على اي قانون او نظام اقليمي.

هـ ـ يمكن ان تمارس السلطتان المركزية والإقليمية الإختصاص نفسه، فيكون في هذه الحال اختصاصاً مشتركاً ينظمه القانون.

و ـ يتولى السلطة التنفيذية في الإقليم محافظ تعينه السلطة المركزية من بين اعضاء المجلس الإقليمي بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، أو يمكن اقالته بالطريقة نفسها.

ز ـ للمجلس الإقليمي ان ينشىء وينظم الإدارة والأجهزة التنفيذية التي تعاون المحافظ.

ح ـ تفصل المحكمة الدستورية العليا في النزاعات الناشئة بين الإقليم والسلطة المركزية.

ط ـ يكون لكل مدينة وبلدة وقرية بلدية والبلدية هي حكومة محلية ذات صفة عامة وشخصية معنوية وتتمتع بالإستقلال الإداري والمالي، ولا يجوز للسلطة الإقليمية ان تحل محلها إلا في حالات استثنائية محددة يعينها القانون.

ي ـ تخضع جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات في الإقليم الى الرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة لدى السلطة المركزية.

السبيل الى توحيد الوطن وبناء الدولة بصيغة الديموقراطية التكاملية.

ان المبادىء والمناهج والإصلاحات والتجديدات المقترحة تبقى غير ذي موضوع اذا لم يستعد لبنان وحدته السياسية والدولة وحدتها الإدارية وتتحرر اراضيه من احتلال الجيوش الأجنبية. ولكي يتحقق ذلك يقتضي. بادىء الأمر. ان يبادر رئيس الجمهورية، بالإتفاق مع زعماء البلاد وممثلي القوى الحية، الى عقد مؤتمر وطني للمصالحة وللتوافق على جدول اولويات للقضايا والمهام الوطنية الملحة. ان الوثيقة التي يتوصل اليها المؤتمر الوطني يمكن ان تشكل اساساً لبرنامج حكومة اتحاد وطني موسعة تأخذ على عاتقها، في الظروف الإنتقالية الصعبة، ان تلعب دور برلمان مصغر قادر على ان يقرر، بمراسيم اشتراعية، القواعد اللازمة لمعالجة القضايا الملحة المتفق عليها في وثيقة المؤتمر الوطني الذي سبقت الإشارة اليه. ولعل في رأس هذه القضايا سن قانون لانتخاب جمعية تأسيسية يتضمن الإصلاحات الإنتخابية المقترحة انفا. وفور انجاز جلاء الجيوش الأجنبية واستتباب لأمن يجري انتخاب الجمعية التأسيسية التي ستتولى وضع دستور جديد للبنان. والمرجح ان يتضمن الدستور الجديد الإصلاحات والتجديدات التي يكون المؤتمر الوطني قد اقر خطوطها العريضة في وثيقته. وغيرها من الإصلاحات التي يتقدم بها اعضاء الجمعية التأسيسية والأحزاب السياسية واهل الفكر والقانون الدستوري والعلوم السياسية والإجتماعية.

اقتراح الرئيس كميل شمعون
لقانون جديد للدفاع الوطني من اعداد لجنة خاصة ـ العمل ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٣

«دولة رئيس الحكومة الأستاذ شفيق الوزان المحترم،

ارفع لدولتكم ربطا مشروع قانون جديد للدفاع الوطني، وذلك للأسباب الموجبة المرفقة ربطا.

ان المشروع وضع من لجنة خاصة تابعة لحزب الوطنيين الأحرار واقر بالإجماع من قبل المجلس السياسي الأعلى.

ارجو عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ الموقف المناسب منه».

وجاء في المستندات المرفقة: تحديد السياسة الدفاعية، والأسباب الموجبة لقانون الدفاع، ومشروع قانون الدفاع الجديد.

وهنا نص تحديد السياسة الدفاعية:

١ ـ لا دولة من دون جيش والعالم والتاريخ امامنا حتى سويسرا المسلم بحيادها ادركت انها لن تتمكن من تأمين هذا الحياد إلا بانشاء جيش قوي.

٢ ـ ولقد ثبتت صحة هذه النظرية في الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما فضلت الجيوش الجبارة الألمانية اجراء حركة التفاف واسعة النطاق عبر هولندا وبلجيكا لمهاجمة فرنسا بدلاً من محاولة اختراق سويسرا على رغم انه كان يوفر على المانيا اضعاف المسافات.

٣ ـ ولبنان بتكوينه الجغرافي والسياسي يشبه الى حد بعيد سويسرا، ولكن امنه غير مضمون وهو مهدد بالخطر من الخارج ومن الداخل نسبة للتيارات العديدة التي تعصف به من وقت الى آخر، لذلك اصبح من المحتم بناء جيش قوي متراص من كل ابنائه وبجميعهم قادر على درء الأخطار الخارجية والداخلية.

٤ ـ ودليل اقوى من المحنة الأخيرة التي المت بنا إذ عندما انهار الجيش انهارت الدولة واخذنا نستقدم الجيوش الغريبة لنجدتنا مما زاد وضعنا تعقيداً على تعقيد.

٥ ـ اذا اردنا ان نبني جيشاً قوياً متراصاً لا نخشى في المستقبل انهياره ثانية، علينا ان نتفق على هوية لبنان ونحدد سياستنا الدفاعية ومن ثم نبني على هذا الأساس جيش لبنان.

٦ ـ من البديهي ان ليس للبنان مطامع توسعية جغرافية أو سياسية أو اقتصادية يعمل لتحقيقها بقوة السلاح ولهذا لن تكون سياستنا الدفاعية سياسة هجومية.

٧ ـ لكن علينا ان نعد العدة تحسباً للأخطار الخارجية والداخلية المحدقة بنا ولا سيما ان لبنان تعرض مرات عديدة لمثل هذه الأخطار التي كادت تطيح به وبكيانه لعدم وجود الجيش القادر والمهيأ لدرء هذه الأخطار.

٨ ـ ان المبادىء التي وردت هي الخطوط الرئيسية للسياسة الدفاعية، ولكن هناك بعض الإعتبارات التفصيلية التي يتوجب الأخذ بها لتحديد تفاصيل هذه السياسة.

الوسائل الدفاعية

«ان ضيق مساحة الأراضي اللبنانية من جهة وطبيعتها الجبلية من جهة ثانية تقضي بالأخذ في الإعتبار المبادىء التالية:

أ ـ نرى ان الحماية الجوية يجب ان تتم بواسطة الطيران اللبناني وفي صورة خاصة بواسطة الأسلحة المضادة للطائرات المجهزة تجهيزاً كاملاً ومتطورا.

ب ـ لما كان العدو بغية التمكن من التوغل داخل الأراضي اللبنانية الوعرة يتحتم عليه السيطرة على هذه المحاور، لذلك يقتضي استعمال الأسلحة المضادة للدروع اكثر من استعمال المدرعات حيث لا انبساطات ومجالات كافية لتحرك هذه الوحدات.

ج ـ بالنسبة الى ما ورد في البندين ١ و٢ يجب اعطاء الأفضلية لنوعية الجندي والسلاح اكثر من العدد وذلك يقودنا الى تبني جيش يكون الجندي المحترف فيه عموده الفقري ونجهزه باسلحة متطورة قليلة العدد كبيرة الفاعلية.

٩ ـ بعد دراسات دقيقة ومستفيضة تبين انه يلزم لتأمين حماية لبنان ثمانية الوية مؤلفة من ٤١٢٥ عسكري يكون كل لواء متكاملاً متكافئاً يضم كل الأسلحة من مشاة ومدرعات ومدفعية الخ... مما يمكنه من العمل في صورة مستقلة.

فاذا اخذنا بهذه النظرية يكون مجموع عديد الجيش كما يلي: ٣٣٠٠٠: عديد الألوية ٤١٢٥ × ٨.

٥٠٠٠: عديد سلاح الطيران وسلاح البحرية والدفاع الجوي والمدفعية والهندسة الثقيلة والنقل.

٥٠٠٠: عديد الأركان الخاص والعام والمصالح.

١٠٠٠: عديد جهاز مدربي المعاهد.

٦٠٠٠: عديد الجنود الاغرار قيد التدريب.

٥٠٠٠: فيكون اذا العدد الإجمالي اللازم خمسين الف عسكري تقريبا.

١٠ ـ ونظراً الى ضرورة استعمال الأسلحة الحديثة المتطورة التي يقتضي لها التدريب لمدة طويلة.

وحيث ان توقيف العدو على الحدود بالذات نسبة الى عدم توافر العمق الجغرافي امر محتم.

وحيث انه من الصعب استدعاء عدد كبير من الإحتياطيين بالسرعة المفروضة لتعبئة الوحدات لتمكينها من صد الهجوم في الوقت المناسب.

«لكل هذه الأسباب يتوجب ان يكون السواد الأعظم من الجيش من المحترفين، الا تقل هذه النسبة عن ستين في المئة من عديد الجيش فتكون نسبة المجندين اربعين في المئة كحد اقصى فيصبح العدد كما يلي:

ـ العسكريون المحترفون ٥٠٠٠٠ × ٦٠ في المئة = ٣٠٠٠٠.

ـ العسكريون المجندون ٥٠٠٠٠ × ٤٠ في المئة = ٢٠٠٠٠.

المجموع ٥٠٠٠٠.

١١ ـ يمكن الإكتفاء في وقت السلم بـ٤٥٠٠٠ عسكري، وذلك بانقاص عديد الحظيرة وهي اصغر وحدة مقاتلة عنصرين مما يوفر لنا خمسة الاف عسكري. ثلاثة آلاف من المحترفين والفين من المجندين على ان نؤمن هذه العناصر من الإحتياط الأول بخلال ساعات.

١٢ ـ ان الكلفة المقدرة لهذا الجيش بلغ: ٥٠٠٠٠ عسكري × ٤٠٠٠٠ ل.ل. = مليارين ليرة لبنانية سنويا.

«اذا افترضنا ان الدخل القومي السنوي هو عشرين مليار ليرة يكون نسبة ما ننفقه على الجيش ١٠ في المئة من الدخل القومي. ان ذلك هو رقم قياسي لا يجوز تخطيه ولا في صورة من الصور بل يتوجب تخفيضه اذا امكن.

على سبيل المقارنة، فيما يلي نعطي هذه النسب في دول اخرى:

بلجيكا: ٣,٣ في المئة.

بريطانيا ٥,١ في المئة.

فرنسا: ٣,٩ في المئة

الولايات المتحدة: ٥,٥ في المئة

اسرائيل: ٢٣,٢ في المئة

سوريا: ١٣,١ في المئة

الأردن: ٢٥,٠ في المئة

السعودية: ٣١,٠ في المئة

كوبا: ٨,٥ في المئة.

الأسباب الموجبة

وهنا الأسباب الموجبة لقانون الدفاع:

«تحاول السلطات منذ بدء الأزمة في لبنان ١٩٧٥ وضع قانون دفاع يمكن من تنظيم استخدام الجيش في صورة صحيحة، ولكن للأسف هذه الجهود ذهبت هدرا.

«بقيت السلطة العسكرية محصورة بشخص قائد الجيش مما شل مرؤوسيه وارهق كاهله باعباء ثقيلة لم يتمكن من مواجهتها فاقيل المرة تلو المرة فكان كبش محرقة.

«اما في ما يتعلق بالسلطة السياسية اي وزير الدفاع ـ رئيس الحكومة ـ رئيس الجمهورية، فبقيت سلطتهم غامضة متشابكة تمارس في صورة مزاجية.

«واليوم بعد مضي ما يقارب العشرة اشهر على اعطاء الحكومة سلطات تشريعية، لم تتمكن من اصدار قانون الدفاع الجديد، واكتفت باصدار المرسوم الإشتراعي رقم ١٠ الذي عاد في صورة لم يسبق لها مثيل وحصر كل الصلاحيات بيد قائد الجيش فاجهض دور وزير الدفاع ودور باقي كبار معاوني هذا الوزير.

«فتجاه هذا الوضع الشاذ الذي لن يمكن من قيام ما نصبو اليه ارتأى حزب الوطنيين الأحرار وضع نصوص قانون دفاع جديد يلغي من الجيش كل تنظيم طائفي أو فئوي ويطبق الأصول المعمول بها دولياً مع الأخذ في الإعتبار وضع لبنان الخاص.

المشروع الجديد

وفيما يلي الخطوط العريضة لهذا المشروع:

١ ـ يكون وزير الدفاع السلطة العسكرية المكلفة اعداد الجيش للقتال (تطويع ـ تدريب ـ تجهيز ـ ادارة) يعاونه في ذلك:

- ـ رئيس اركان (تطويع تدريب) عوضاً عن قائد الجيش.
- ـ مدير ادارة (تجهيز وادارة).
- ـ مفتش عام (السهر على حسن سير العمل).
- ـ مدير عام وزارة الدفاع: مستشار الوزير والمنسق بين السلطات العسكرية الثلاث السابقة.

٢ ـ يكون المجلس الأعلى للدفاع المؤلف من رئيس الجمهورية رئيساً ورئيس الحكومة كنائب للرئيس ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والإقتصاد. اعضاء السلطة العليا المنوط بها تنفيذ السياسة الدفاعية والأمنية المقررة من قبل مجلس الوزراء، ومن اجل ذلك يكون المجلس الأعلى السلطة التي تستخدم القوى المسلحة باتخاذ القرارات المناسبة وتوجيه الوزارات المعنية في حقل الدفاع.

٣ ـ الغاء منصب قائد اجيش والإستعاضة عنه بمنصب رئيس الأركان كما ذكرنا سابقا.

اذا استوجبت العمليات استخدام اكثر من وحدة كبرى (لواء) يتولى التنفيذ قائد عملاني برتبة ضابط عام يعين بقرار يتخذ في المجلس الأعلى للدفاع الوطني بناء على اقتراح وزير الدفاع.

٤ ـ ادخل في هذا المشروع الأنظمة المتعلقة بطريقة استخدام الجيش للمحافظة على الأمن وفي حال الطوارىء وبالعسكريين الإحتياطيين وبخدمة العلم والقيت بالتالي القوانين المتعلقة بهذه المواضيع.

٥ ـ اسناد الوظائف واجراء الترقيات على اساس الكفاية والجدارة من دون الأخذ في الإعتبار الوضع الطائفي أو المحسوبيات.

«ان الجيش القادر الذي يكون من الجميع وللجميع هو خشبة الخلاص للبنان.

فاما ان يكون لكل لبنان أو لا يمكن ان يكون لطائفة، او لفئة. هذا ما سعينا الى تحقيقه في هذا المشروع. وعلى هذا الأساس نرفعه للحكومة وللمجلس النيابي راجين ان نتعاون جميعاً بغية اقراره بالقريب العاجل».

مشروع قانون الدفاع
لحزب الأحرار ايار ١٩٨٤

الأسباب الموجبة

وجاء في الأسباب الموجبة:

جاءت قوانين الدفاع الوطني المتعاقبة منذ فجر الاستقلال غير سليمة لأنها بنيت جميعها على أسس خاطئة لا مثيل لها في العالم المتحضر.

حصرت السلطة العسكرية بكاملها في شخص واحد، وهو قائد الجيش، مما شل روح كل مبادرة عند مرؤوسيه، وأرهق كاهله بأعباء ثقيلة جعلت منه كبش المحرقة فأقيل مرة تلو الأخرى.

ترك الى هذا القائد تقدير كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية، وتعيين العسكريين في مراكزهم ومناقلاتهم وترقياتهم ومكافآتهم ومعاقباتهم.

أغفل دور السلطة السياسية من وزير الدفاع الوطني الى رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية وجعل من قائد الجيش دولة من ضمن الدولة.

تجاه هذا الوضع الشاذ يرى حزب الوطنيين الأحرار ضرورة وضع قانون جديد للدفاع الوطني مبنياً على أسس عسكرية علمية بعيداً عن كل فئوية او طائفية يأخذ بالاعتبار وضع لبنان الخاص.

اما اهم ميزات هذا القانون فهي التالية:

- الغاء منصب قائد الجيش.
- ايجاد قيادة عسكرية عليا، وهي المجلس الأعلى للدفاع الوطني الذي يضم رئيس الجمهورية رئيساً، ورئيس الحكومة نائباً للرئيس، وكل من وزير الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والاقتصاد اعضاء.
- رفع شأن وزير الدفاع الوطني يجعله رئيساً فعلياً للإدارة العسكرية.
- توزيع المسؤوليات في وزارة الدفاع الوطني بين رئاسة أركان عامة من ثلاث مديريات عامة.
- حصر القيادة العسكرية إقليمياً بقادة المناطق، وهي بعدد المحافظات وعملانياً بقادة الوحدات الكبرى او قادة مجموعات هذه الوحدات.
- وضع قواعد واضحة لتعيين العسكريين في مراكزهم ولمناقلاتهم وترقياتهم ومكافآتهم ومعاقباتهم وتدريبهم.
- تحديد المدة للخدمة في خارج الوحدات المقاتلة.
- توضيح قواعد خدمة العلم وخدمة الاحتياط وحال الطوارىء وحال المنطقة العسكرية واستخدام الجيش في حفظ الأمن، وضمها الى قانون الدفاع الوطني.
- توضيح وتبسيط قواعد الاعتلال والضمائم والتعطيل.
- يكون الجيش على هذه الأسس سليماً وقادراً فهو من الجميع وللجميع وهو خشبة الخلاص للبنان.

السياسة العامة للدفاع الوطني

لا دولة من دون جيش. والجيش ليس غاية في ذاته بل وسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة المنشودة للدفاع الوطني.

ليست للبنان مطامع توسعية جغرافية أو سياسية أو اقتصادية يعمل لتحقيقها بقوة السلاح. لهذا لن تكون سياسة العامة للدفاع الوطني هجومية بل دفاعية. تحدق بلبنان أخطار خارجية وداخلية.

لا يمكن للبنان بوسائله الذاتية درء الأخطار الخارجية لاتساع حدوده الأرضية والبحرية والجوية ولضخامة التكاليف اللازمة لذلك.

لا يرغب لبنان في التحالف مع أحد بل يفضل ان يبقى محايداً ومعتمداً على ذاته. لكنه يمكن للبنان أن يكلف العدو الخارجي خسائر فادحة تجعله يفكر أكثر من مرة قبل ان يقدم على أي عدوان عليه، ببناء جيش قوي نوعياً، وبتنظيم المقاومة الشعبية المسلحة في داخل خطوط العدو وفي المناطق المحتلة.

ففي هذا السبيل ولافتقاره لصناعة متطورة لا بد للبنان من أن يكوّن بعض الصداقات الخارجية لتأمين حاجات قواته المسلحة من المعدات العسكرية على أنواعها.

اما في ما خص العدو الداخلي فللبنان كل الامكان لدرء خطره بوسائله الذاتية.

ميزات الجيش وحجمه

يجب التركيز في بناء الجيش على نوعية الجندي ونوعية السلاح. سلاح متطور وفعال وجندي محترف ومتقن التدريب.

لكن في سبيل الاقتضاء يمكن الاستعانة بالمجندين بنسبة لا تفوق عن الأربعين في المئة من العديد العام.

باعتبار طبيعة الأراضي اللبنانية وهي جبلية لا تمكن العدو من التوغل سوى عبر المحاور، ولا تسمح بالانتشار كثيراً، من الأنسب أن تكون وحدات الجيش العتيد ذات احجام متوسطة سريعة الحركة كثيفة النيران ومتكاملة من حيث تشكيلها لتتمكن من العمل في صورة كاملة الاستقلال.

يجب التركيز في الدفاع الأرضي على الأسلحة المضادة للدروع والأسلحة الصاروخية لاستبعاد المجابهة المدرّعة على أكثرية الأراضي اللبنانية لوعورتها ولفعالية وسرعة تنقل الأسلحة الصاروخية.

اما في الدفاع الجوي والدفاع عن الشواطىء البحرية، فيجب التركيز على الأسلحة الصاروخية المضادة للطائرات والبوارج ومراكب الانزال لفعاليتها وسرعة حركتها.

يجب الا تتعدى نفقات الدفاع الوطني السنوية العشرة في المئة من الدخل الوطني المقدر بعشرين ملياراً وهذا ما يمكن من بناء جيش يناهز عديده الخمسين ألف عنصر.

وعلى سبيل المقارنة نذكر في ما يلي نسب نفقات الدفاع الوطني في بعض البلدان:

- بلجيكا ٣,٣ من الدخل الوطني.
- بريطانيا: ٥,١٪ من الدخل الوطني.
- فرنسا: ٣,٩٪ من الدخل الوطني.
- الولايات المتحدة الأميركية: ٥,٨٪ من الدخل الوطني.
- اسرائيل: ٣٣,٢٪ من الدخل الوطني.
- سوريا: ١٣,٩٪ من الدخل الوطني.
- الأردن: ٢,٥٪ من الدخل الوطني.
- كوبا: ٨,٥٪ من الدخل الوطني.

دور مجلس الوزراء

ويحدد المشروع دور مجلس الوزراء بأنه يقرر:

١ ـ السياسة العامة للدفاع الوطني ويعين أهدافها.

٢ ـ الاجراءات الواجب اتخاذها لبلوغ الأهداف المعنية في المادة السابقة، بالعمل على:

- اعداد الأمة لاداء واجب الذود عن أرض الوطن.
- اعداد وسائل الدفاع المسلح لحماية ارض الوطن والدولة.
- اتخاذ التدابير لاعداد مرافق البلاد وتوجيه صناعاتها واقتصادها لحاجة الدفاع الوطني.
- تعزيز قدرات الدولة وانماء طاقاتها وتقوية صداقاتها الدولية.

ويشير المشروع الى أن مسؤولية المحافظة على الأمن والنظام الداخلي تقع على عاتق وزير الداخلية، وهو يتصرف في هذا السبيل بقوى الأمن الداخلي والأمن العام.

حال الخطر

ويحدد أوضاع حال الخطر بما يلي:

«اذا تعرض الوطن أو جزء منه لخطر مداهم ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو اعمال أو اضطرابات تهدد النظام العام والأمن او عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة تعلن:

١ ـ حال التأهب في كل أراضي الوطن أو في جزء منها.

٢ ـ حال التعبئة العامة أو الجزئية.

ـ تهدف حال التأهب الى ضمان حرية تحرك الدولة، والى الحد من تعرض السكان والمنشآت الحيوية للخطر، والى أمن عمليات التعبئة واستخدام القوى المسلحة.
ـ تهدف حال التعبئة العامة أو الجزئية الى تنفيذ كل الخطط المقررة أو بعضها.
ـ تعلن هذه الحالات بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء. يمكن أن تتضمن هذه المراسيم احكاماً تهدف إلى:
أ ـ فرض الرقابة على مصادر الطاقة وتنظيم توزيعها.
ب ـ فرض الرقابة على المواد الاولية والانتاج الصناعي والمواد التموينية وتنظيم استيرادها وخزنها وتصديرها وتوزيعها.
ج ـ تنظيم وسائل النقل والمواصلات والاتصالات ومراقبتها.
د ـ مصادرة الأشخاص والممتلكات وفرض الخدمات على الأشخاص الحقيقيين والمعنويين.
وفي هذه الأحوال فقط يجتمع المجلس النيابي للنظر في هذه التدابير المبنية في الفقرات أ ـ ب ـ ج ـ د السابقة في مهلة ثمانية أيام وان لم يكن في دور الانعقاد.
٣ ـ حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية في كل الأراضي اللبنانية أو في جزء منها.
ـ تهدف حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية الى اعطاء السلطة العسكرية المعنية صلاحيات استثنائية وصلاحية الدفاع، والمحافظة على الأمن، والى وضع كل القوى المسلحة تحت تصرفها في هذا السبيل.
ـ تعلن حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أن يجتمع المجلس النيابي للنظر في هذا التدبير في مهلة ثمانية أيام، وان لم يكن في دور الانعقاد.

صلاحيات السلطة العسكرية

ويحدد المشروع صلاحيات السلطة العسكرية في حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية بما يلي:
فور اعلان حال الطوارىء او المنطقة العسكرية تتولى السلطات العسكرية المعنية صلاحية المحافظة على الأمن وتوضع تحت تصرفها كل القوى المسلحة.
«تثابر هذه القوى على القيام بمهامها وفقاً للقوانين والأنظمة الخاصة بها. غير انه يحق للسلطة العسكرية المعنية استعمال هذه القوى بمهام عسكرية تتناسب ومؤهلاتها. عندئذ تخضع هذه القوى الى قوانين الانضباط في قوى الجيش.
ويحق للسلطة العسكرية المعنية:
ـ فرض التكاليف العسكرية بطريق المصادرة، وهي تشمل الأشخاص والحيوانات والأشياء والممتلكات.
ـ تحري المنازل في الليل والنهار.
ـ الأمر بتسليم الأسلحة والذخائر والتفتيش عنها ومصادرتها.
ـ فرض الغرامات الاجمالية والجماعية.
ـ ابعاد المشبوهين.
ـ تحديد اقاليم دفاعية وحيطة واخضاع الاقامة فيها لنظام معين.
ـ فرض الاقامة الجبرية على الأشخاص الذين يقومون بنشاط يشكل خطراً على الأمن، واتخاذ التدابير لتأمين المعيشة لهؤلاء الأشخاص ولعائلاتهم.
ـ منع الاجتماعات المخلة بالأمن.
ـ الأمر بإقفال قاعات السينما والمسارح والملاهي وأماكن التجمع المختلفة في صورة مؤقتة.
ـ منع تجول الأشخاص والسيارات في أماكن وأوقات محددة.
ـ منع النشرات المختلفة والاذاعات والتلفزيونات والأفلام السينمائية والمسرحيات.
ـ ان تُحيل أمام المحكمة العسكرية الجرائم التي تقع من ضمن المنطقة المعلنة فيها حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية والمبينة في ما يلي:
ـ الجرائم الواقعة على أمن الدولة وعلى الدستور وعلى الأمن والسلامة العامة.
ـ جرائم اجتياز الحدود بقصد الأعمال العدوانية أو المخلة بالأمن.
ـ كل مخالفات هذه المادة من هذا القانون.
ـ عند رفع حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية تتابع المحكمة العسكرية النظر في الجرائم التي أحيلت عليها.

حال الحرب

ويشير المشروع الى أن حال الحرب تعلن بموجب قانون معجل يقترحه مجلس الوزراء، ويقره المجلس النيابي بأكثرية ثلثي أعضائه، على ان تطبق احكام حال الطوارىء أو المنطقة العسكرية في أثناء حال الحرب في كل أو جزء من الأراضي اللبنانية وفقاً للضرورة، بموجب قرار يصدر عن المجلس الأعلى للدفاع الوطني من دون العودة الى المجلس النيابي.

ويقترح المشروع أن ينشأ مجلس أعلى للدفاع الوطني على الشكل التالي:

- رئيس الجمهورية رئيساً.
- رئيس الوزراء نائباً للرئيس
- نائب رئيس الوزراء، وزير الدفاع الوطني، وزير الداخلية، وزير الخارجية، وزير المالية، وزير الاقتصاد، أمانة سر عامة: اعضاء.

ويحق لرئيس المجلس أن يشرك في اجتماعات المجلس سواهم من الوزراء للأمور العائدة الى وزاراتهم. كما أنه يحق له استدعاء من يشأ من غير الوزراء للاستماع الى آرائهم في المجلس.

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة الى ذلك، يتم النصاب في حضور رئيس الجمهورية، وكل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية ووزير الخارجية. وتتخذ قرارات المجلس بالأكثرية.

ولنائب رئيس المجلس ولكل من اعضائه صوت واحد حتى ولو كان يتولى أكثر من حقيبة وزارية.

المجلس الأعلى للدفاع

أما دور المجلس الأعلى للدفاع الوطني فينحصر في ما يلي:

يقرر المجلس:

- الاجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ السياسة العامة الدفاعية والامنية كما حددها مجلس الوزراء.
- توزيع المهام الدفاعية والأمنية على الوزارات المعنية، واعطاء التوجيهات والتعليمات اللازمة في شأنها ومتابعة تنفيذها.

يتولى المجلس ادارة الدفاع الوطني والأمن العليا بإصدار التوجيهات العامة العائدة الى الدفاع والأمن الوطني، واتخاذ القرارات العليا لإدارة العمليات، وباجراء التنسيق بين الوزارات المعنية بالدفاع والأمن الوطني.

أما العمليات المقررة فيتولى تنفيذها قادة الوحدات المعنية. اذا استوجبت العمليات استخدام أكثر من وحدة كبرى يتولى التنفيذ قائد عملاني برتبة ضابط عام يعين بقرار يتخذ في مجلس الأعلى للدفاع الوطني بناء لانهاء وزير الدفاع الوطني.

مشروع دولة لبنان الفيديرالية!

النهار العربي والدولي عدد رقم ٣٤٩ تاريخ ٩ - ١٥/ ١/ ١٩٨٤

يكثر الكلام حالياً على مشاريع تبحث ومقترحات تدرس في خصوص وضع المستقبل اللبناني سواء على صعيد المساحة الجغرافية أو التركيبة الديموغرافية أو نظام الحكم ونوعه...

المشاريع المطروحة عديدة، منها ما كشف النقاب عنه، ومنها ما زال طي الكتمان. بعضها من طرح أطراف داخليين، وبعضها الآخر من وضع أطراف خارجيين. أما النظرة الى هذه المشاريع فتختلف وفقاً لطبيعتها: بعضها تفاؤلي نظراً لكونها تعترف بحدود لبنان الحالية وبعضها الآخر تشاؤمي لسعيها الى تفتيت الكيان اللبناني وتوزيعه حصصاً على الأطراف الإقليميين أو المحليين.

وقد برز في الأسبوعين الماضيين تيار جديد، يترسخ يوماً بعد يوم في أذهان المراقبين السياسيين، والمطلعين على خفايا الأمور، خصوصاً بعد المعلومات التي تحدثت عن توجه اميركي واسرائيلي وحتى اوروبي نحو وجوب إحداث تغيير ما في لبنان إن على الصعيد التقسيم الجغرافي أو على صعيد التوزيع الديموغرافي والنظام السياسي. هذا التيار يقول أن كل ما يجري من أحداث سياسية وعسكرية في لبنان لا ينبىء بالتقسيم أو التقاسم فحسب، بل هو بداية تجسيد الأمر الواقع الجديد على الأرض اللبنانية من الناحية العملية، بدءاً بالإنسحاب الإسرائيلي الجزئي من الجبل مروراً بنتائج حرب الجبل والتغييرات التي أحدثتها ووصولاً الى السعي الراهن لسحب القوات المتعددة الجنسية من بيروت إضافة الى «الهجمة» الديبلوماسية الأميركية

في اتجاه سوريا بعد التوصل الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل، مما دفع بالبعض الى التأكيد أن إدارة الرئيس ريغن في صدد التحضير لصفقة جديدة مع سوريا ـ على حساب الكيان اللبناني ـ بعد تلك التي عقدتها مع اسرائيل، قوامها التقسيم والتجزئة.

المشروع الأميركي

يعود المشروع الأميركي لتقسيم لبنان الى بداية الحرب في العام ١٩٧٥. غير أن الإجتماع الأخير بين وزيري الدفاع والخارجية الأميركيين السابقين هارولد براون وهنري كيسنجر أعاد طرح هذا الحل للمشكلة اللبنانية. وبدل ان يتم توزيع لبنان على اللبنانيين كما اتفق سابقاً، تطرح اليوم فكرة تقاسم لبنان بين سوريا وإسرائيل ذلك ان مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا تنحصر في الشأن الأمني اللبناني، بل تتجاوزه لتصل الى وجوب تأمين طرق النفط في الخليج ومنع قيام حرب جديدة بين العرب والدولة العبرية. من هنا دعوة الوزير السابق هنري كيسنجر الى إستعمال لبنان كثمن لحل مشاكل الشرق الأوسط عن طريق توزيع بعض مناطقه بين إسرائيل وسوريا. وتقضي خطة كيسينجر، حسبما نشرتها جريدة «النيوزويك تايمس» أخيراً، بابقاء الوجود السوري في البقاع والشمال، والوجود الإسرائيلي إن المباشر ـ من خلال الإحتلال ـ أو غير المباشر ـ من خلال تحركها ـ في الجنوب، على إلا تتجاوز الرقعة الجغرافية التي ستسيطر عليها الحكومة اللبنانية مساحة بيروت الكبرى المعروفة حالياً. تضاف إليها في أحسن الحالات بعض المناطق المجاورة كالمتن الأعلى والضاحية. وعلى الصعيد العملي يقترح تيار الوزيرين كيسينجر وبراون أحد أمرين لتغيير الوضع الراهن وتحقيق مشروعهما: فإما سحب مفاجىء لجنود مشاة البحرية الأميركية من لبنان بهدف إحداث نوع من الفراغ والفوضى يستتبعهما إنهيار نظام الرئيس أمين الجميّل، او سحب «المارينز» والوحدات الأخرى المشاركة في القوات المتعددة الجنسية خلال فترة لا تتجاوز الخريف المقبل، على أن تعدّ الإدارة الأميركية الخطط العملية الهادفة الى تقسيم لبنان بالتفاهم مع الأطراف المحليين إذا قبلوا، أو حتى من دونهم إذا رفضوا.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن مثل هذه الخطوات لا تمس بالضرورة المصداقية الأميركية في المنطقة لأن الولايات المتحدة قادرة على تجاوز هذا الموضوع مع عرب الإعتدال من خلال ضمان منع وقوع حرب عربية ـ إسرائيلية جديدة، والتدخل السياسي والعسكري لحماية منابع النفط وطرق تصديره في الخليج.

المشروع الإسرائيلي

على صعيد آخر، وعلى رغم اتفاق التعاون الاستراتيجي الأخير بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، فإن كلا من الجانبين لا يزال ينظر الى حل المشكلة اللبنانية من منظاره الخاص ووفق مصالحه الحيوية. فإسرائيل ترى أن الحل الأنسب لما هو قائم في لبنان يكمن في تقسيمه دويلات طائفية وكيانات مستقلة بعضها عن البعض الآخر، مع إمكان ابقاء بيروت الكبرى وبعض ضواحيها كجمهورية لبنانية مستقلة لا سلطة لها على أي من الدويلات. وتعمد سوريا وإسرائيل في هذه الحالة الى توقيع معاهدات صداقة وتعاون مع الكيانات المستحدثة في مختلف المجالات لا سيما منها العسكري والإقتصادي، بحجة ضمان استمرارها ومنع ذوبانها في محيط قد يقوى عليها عسكرياً. . . ويرى متتبعو السياسة الإسرائيلية أن الدولة العبرية تتعامل منذ بداية الحرب عام ١٩٧٥ ـ ولا تزال ـ مع الأطراف اللبنانيين على هذا الأساس. فقد تمكنت اسرائيل من استغلال التناقض في المواقف اللبنانية لبناء أطار علاقات مستقلة ليس مع الحكومة ـ بحجة ضعفها وعدم تمكنها من بسط سلطتها على كامل أراضيها ـ بل مع كل من الطوائف اللبنانية التي يمكن أن تضع يدها عليها فيما لو تحقق مشروعها.

المشروع الأوروبي

في المقابل، وبسبب سعي الدول الأوروبية في لبنان كما في العالم للحفاظ على إستقلالية معينة عن الولايات المتحدة في بناء سياستها الخارجية، عمدت اوروبا وتحديداً فرنسا بالتعاون مع سويسرا منذ العام ١٩٧٦ (مع مجيء السيد كوف دو مورفيل) الى طرح الحلول التي يراها مناسبة للمشاكل القائمة، في محاولات جادة لإنقاذ لبنان بحدوده الحالية. وعلى رغم أن المشروع الأوروبي يأخذ في الإعتبار التوزيع الطائفي الجغرافي فانه لا يمس بلبنان الواحد بل يسعى الى عدم تجاهل دروس الحرب ومراعاة خصوصيات المجتمع اللبناني بكل تشعباتها. وقد نال هذا المشروع آنذاك بركة دولة الفاتيكان التي تتمسك بوجوب المحافظة على ما دأبت على تسميته «المعجزة اللبنانية»، وهو يعني بها صيغة التعايش المسيحي ـ الإسلامي مع اعطاء

الضمانات لكل الطوائف على حد سواء.

وفي هذا الإطار، أكد مصدر سياسي واسع الإطلاع لـ«النهار العربي والدولي» أن الرئيس الياس سركيس كان وضع في أجواء المشروع المذكور، وأعطى موافقته المبدئية عليه بعد ادخال بعض التعديلات لجهة تسمية النظام الجديد. «اللامركزية ـ الإنمائية»، والتشديد على وجوب الإحتفاظ بسلطة مركزية قوية.

وكشف المصدر حقيقة المشروع الذي عاد الى التداول من خلال بحث بنوده في اجتماعات ولقاءات تمت في السرّ والعلن خلال الأسبوعين الماضيين، موضحاً أن اقتناع الأطراف اللبنانيين لوجوب تطبيقه بات شبه مؤكد إذا ما أرادوا فعلاً المحافظة على لبنان الواحد، غير أن ذلك يستلزم انسحاباً إسرائيلياً من الجنوب وانسحاباً سورياً مقابلاً من البقاع والشمال.

التوزيع الجغرافي الجديد

يعترف المشروع بلبنان وطناً واحداً ـ بحدوده الحالية المتعارف عليها دولياً ـ جامعاً وحدات اقليمية (وفق الخرائط المرفقة) من شأنها ضمان استمرار جميع الفئات بما فيها الدولة وسلطتها:

المشروع الأول

الوحدة الأولى وهي منطقة بيروت الكبرى التي تعتبر مقر الدولة الفيديرالية، وتتمتع بنظام خاص يختلف عن انظمة الوحدات الأخرى.

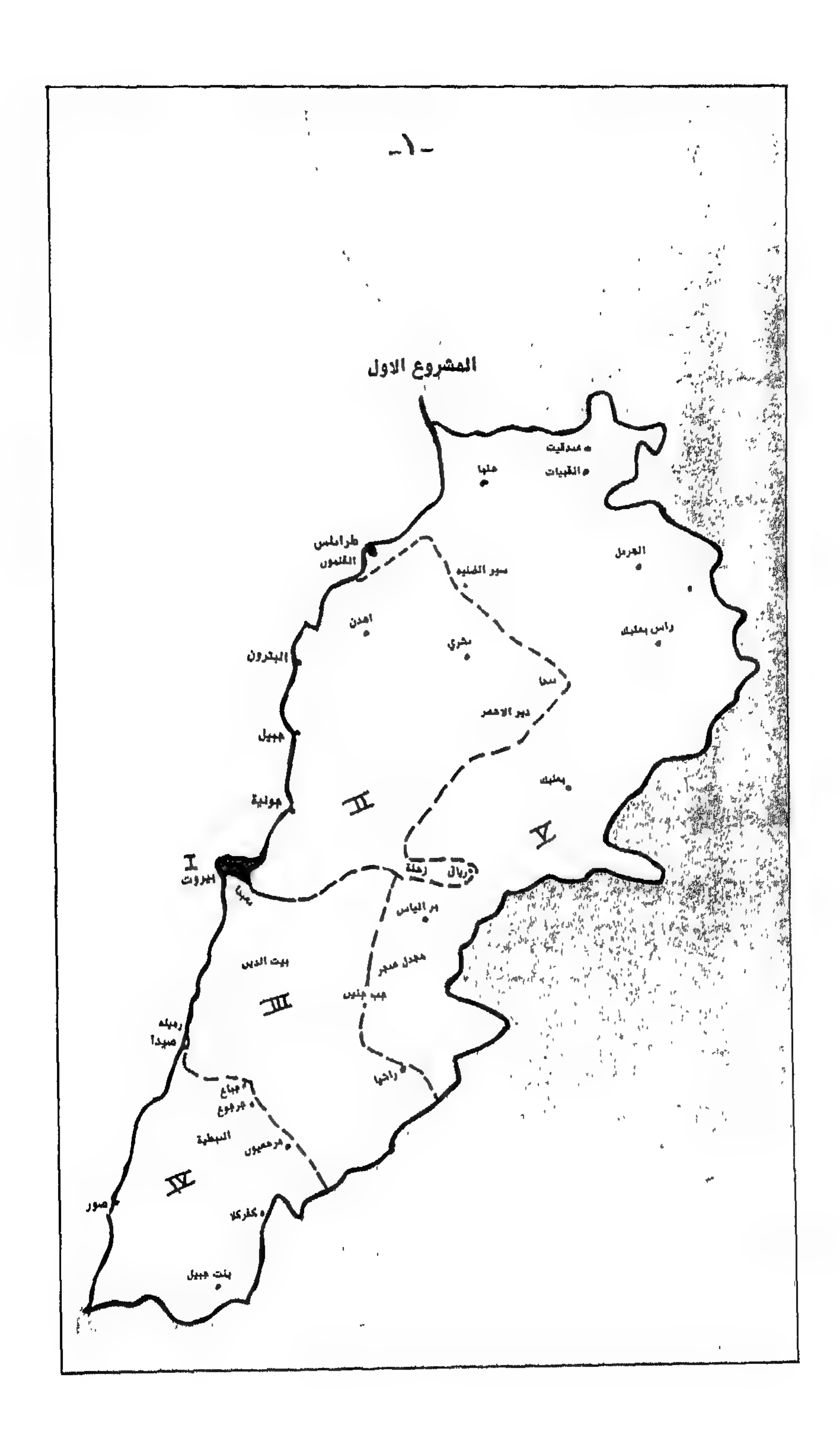
الوحدة الثانية وتضم الأكثرية المسيحية اللبنانية وتمتد حدودها وفقاً لما يأتي:

- القلمون ـ زغرتا ـ سير الضنية شمالا.
- رياق ـ زحلة شرقاً.
- طريق الشام جنوباً، مع امكان استعادة مدن عاليه وبحمدون وصوفر الواقعة الى شمال الخط المذكور.

الوحدة الثالثة وفيها غالبية درزية. تحدها طريق الشام شمالاً، والحدود اللبنانية السورية واللبنانية ـ الإسرائيلية شرقاً، وخط يمتد من الرميلة حتى حاصبيا جنوباً والخط البحري الدامور حتى الرميلة غرباً.

الوحدة الرابعة، تميزها الأكثرية الشيعية الموجودة في المنطقة الممتدة من صيدا حتى الحدود الإسرائيلية وهي تشمل مناطق النبطية وبنت جبيل ومرجعيون.

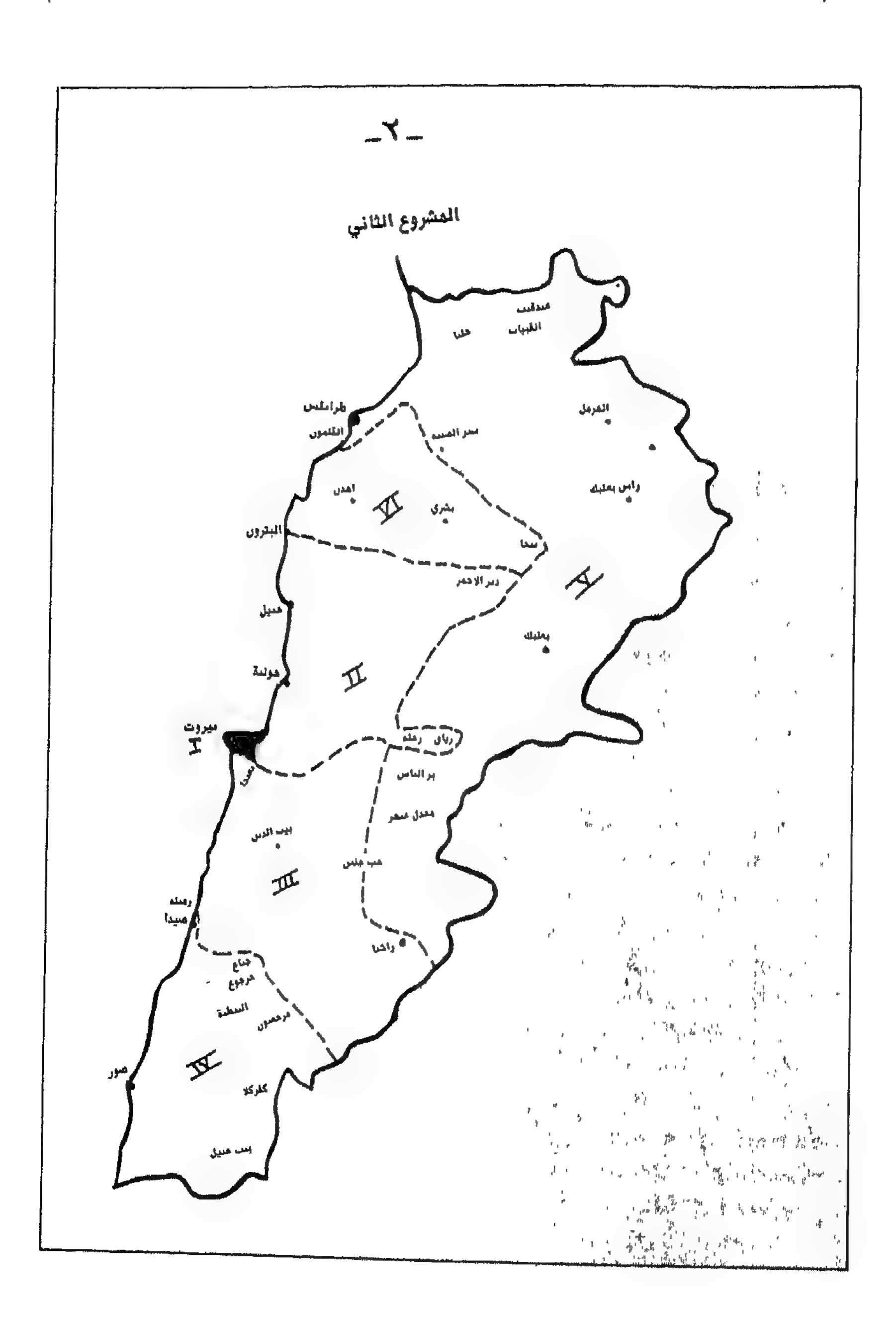
الوحدة الخامسة، وفيها وجود مشترك سني ـ شيعي، تمتد من راشيا الوادي شرقاً حتى طرابلس غرباً والحدود اللبنانية ـ السورية شمالاً، وتضم مناطق الهرمل وحلبا وطرابلس (الخريطة الرقم ١).



-١-
المشروع الاول
القبيات
حلبا
طرابلس
القلمون
الهرمل
اهدن
بشري
راس بعلبك
البترون
دير الاحمر
جبيل
بعلبك
جونية
II
V
I
بيروت
زحلة
رياق
بر الياس
بيت الدين
جب جنين
III
رميله
صيدا
راشيا
جباع
جرجوع
النبطية
مرجعيون
IV
صور
كفركلا
بنت جبيل

المشروع الثاني

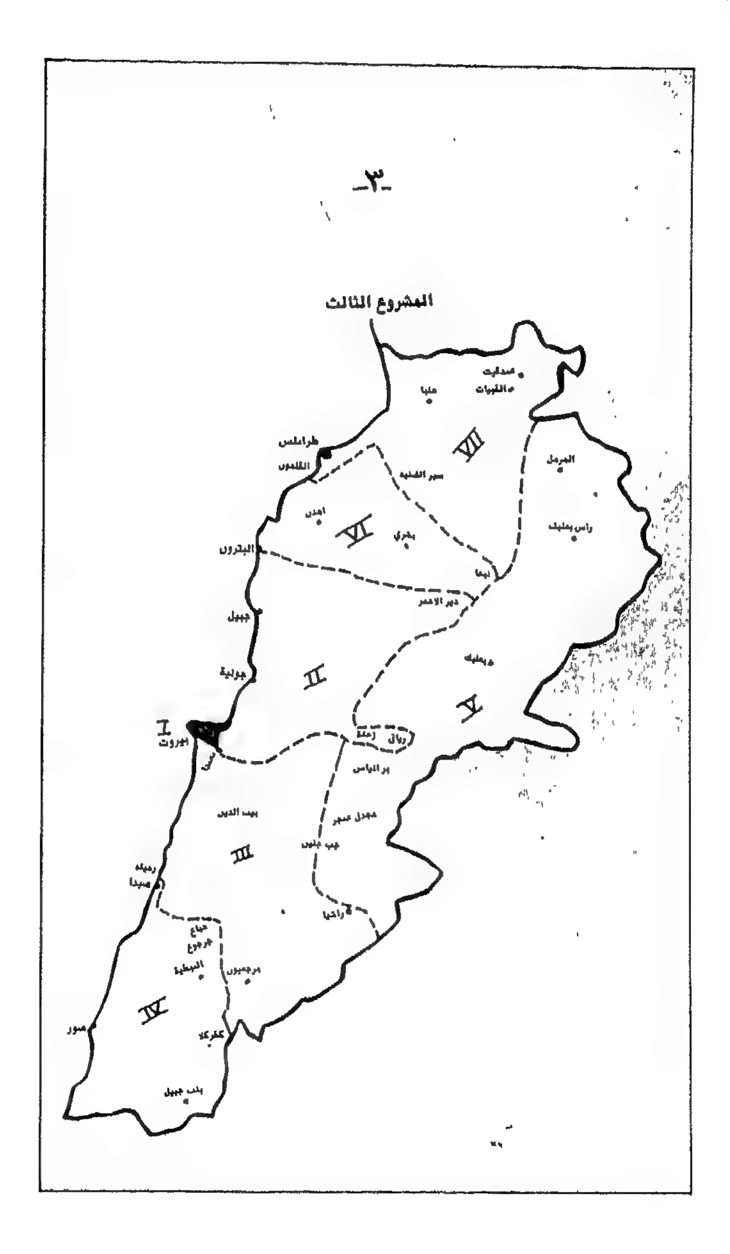
يشمل جميع الوحدات المذكورة في المشروع الأول مع فارق هو ان الوحدة المسيحية تصبح وحدتين. الأولى تمتد من طريق الشام حتى البترون والوحدة المسيحية الثانية تمتد حتى القلمون زغرتا سير الضنية شمالا. (انظر خريطة الرقم ٢).



المشروع الثالث

نفس الوحدات السابقة الواردة في المشروع الأول مع فارق بسيط هو ان الوحدة المشتركة الشيعية ـ السنية تنقسم الى وحدتين، الأولى وهي الشيعية تمتد من راشيا الوادي شرقاً حتى الهرمل شمالاً، اما الثانية وهي السنية فهي تمتد من طرابلس الى الحدود السورية اللبنانية شمالاً والهرمل شرقاً. (انظر الخريطة الرقم ٣).

وقد أوضح المصدر السياسي ان توزيع الوحدات على الطوائف اللبنانية اخذ نوعاً ما في الإعتبار تأمين منفذ حيوي لكل منها الى البحر.



النظام الجديد

وينص المشروع الجديد الموضوع كأحد الحلول الممكنة للأزمة اللبنانية على استبدال اسم الجمهورية اللبنانية بدولة لبنان الفيديرالية على أن يرئس السلطة الإجرائية فيها رئيس دولة مسيحي ترشحه المجموعة المسيحية في مجلس النواب بالأكثرية المطلقة أو تختاره اختياراً، على أن ينتخبه المجلس في هيئته العامة بالأكثرية المطلقة أيضاً.

يعاون رئيس الدولة الفيديرالية رئيس وزراء سني ترشحه المجموعة الإسلامية في مجلس النواب بالأكثرية المطلقة، وينتخبه المجلس في هيئته العامة بالأكثرية المطلقة كذلك.

أما أعضاء الوزارة الفيديرالية فيختارهم رئيسا الدولة والوزارة مجتمعين على أن تقتصر الحقائب الوزارية الفيديرالية على الخارجية والدفاع والمال والتربية وتوزع بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

من هنا فان صلاحيات الوزارة الفيديرالية تنحصر في السياسة الخارجية والتمثيل الديبلوماسي مع الدول الأجنبية، وفي الأمور المالية العامة لجهة العملة والنقد والجمارك وموازنة الدولة الفيديرالية والرسوم والضرائب المركزية والنظام المالي العام. وتشمل مهمات السلطة التنفيذية الفيديرالية شؤون الدفاع الوطني، فيكون لدولة لبنان الفيديرالية جيش واحد، نسبة معينة من عناصره ثابتة والباقي من المواطنين المدعوين لخدمة العلم التي تشمل جميع السكان اللبنانيين في كل الوحدات الجديدة. أما مهمات الجيش فتنحصر في شكل أساسي على الحدود، ولكن يحق له التدخل في شؤون الأمن الداخلي لوحدة معينة في حال واحدة وهي طلب حاكم الوحدة. أما تمويل الجيش فشأن منوط بالدولة الفيديرالية، كما أن الوزارة الفيديرالية تكلف شؤون اقتراح القوانين المدنية والجزائية وتنفيذها، فضلاً عن القانون المدني الإختياري للأحوال الشخصية، وقانون الملكية العقارية الذي يحظر التملك على الأجانب. وتعتبر السلطة التنفيذية الفيديرالية المسؤولة الأولى عن التخطيط العام لجهة شؤون السياحة والتنمية والمواصلات والماء والكهرباء والعمل الإجتماعي والبحث العلمي والأمن الإجتماعي.

أما الحالات التي يمكن أن تقال فيها الحكومة الفيديرالية فهي:

- اذا سحبت الأكثرية الإسلامية ثقتها من رئيس الوزراء.
- اذا سحب مجلس النواب الفيديرالي ثقته من الحكومة.
- اذا تقدم أكثر الوزراء باستقالاتهم.

عند احدى هذه الحالات، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الإقالة من دون الحاجة الى أي توقيع آخر.

من جهة السلطة التشريعية، فان مشروع النظام اللبناني المقترح الى قيام مجلس نواب فيديرالي مبني على أساس جغرافي بمعنى أن كل وحدة من الوحدات تتمثل فيه بعدد معين من النواب، يكون موحداً بالنسبة الى جميع الوحدات مهما كبرت مساحتها الجغرافية أو كثر عدد سكانها الذين يتولون اختيار ممثليهم على أساس لا طائفي، مع الاشارة الى أن بيروت لا تمثل كونها العاصمة الفيديرالية وليست وحدة مستقلة ويعتبر مجلس النواب السلطة التشريعية في ما يعود الى الأمور العامة المشتركة بين الوحدات (الخارجية، المعاهدات، الموازنة الفيديرالية، الدفاع. . .) وهو في مجموعة وحدة تشريعية قائمة بذاتها، وفي هذه الحالة يقرّ مشاريع القوانين بأكثرية ثلثي أعضائه.

أما رئيس المجلس فشيعي، تستمر رئاسته طيلة مدة ولاية المجلس.

وقد ورد في المشروع اقتراح انشاء مجلس للشيوخ يمثل الطوائف في لبنان بنسبة متساوية يراعي قاعدة ٦ و٦ مكرر المعمول بها في الوظائف الكبرى حالياً، على أن تنتخب كل طائفة شيوخها. وتعتبر دولة لبنان الفيديرالية في هذا الإطار دائرة انتخابية واحدة ويمنع على النائب أن يكون عضواً في مجلس الشيوخ في الوقت ذاته.

صلاحيات مجلس الشيوخ تكمن في اعادة النظر أو تعديل أو وضع اللمسات الأخيرة على المشاريع التي يقرها مجلس النواب الفيديرالي. كما يتمتع مجلس الشيوخ بحق نقض أي مشروع حتى لو وافق عليه المجلس النيابي.

يكون رئيس مجلس الشيوخ من الطائفة الدرزية وتستمر مدة رئاسته طوال فترة ولاية المجلس.

التركيبة الداخلية للوحدات

تضمّ الوحدة عدداً من الاقاليم على رأسها مجتمعة حاكم يختاره السكان ويعاونه في ادارة شؤون الوحدة وتنظيمها مجلس اقليمي هو بمثابة مجلس نواب محليّ ينتخبه الشعب ويتعاطى كل الامور الداخلية الاقتصادية والانمائية لجهة التشريع المحلي.

كما تعاون الحاكم ادارة اقليمية هي بمثابة الوزارة، يختار الحاكم أعضاءها من المجلس الاقليمي عادة، وهي السلطة التنفيذية المحلية.

ويعطي المشروع المقترح للوحدة أوسع صلاحيات ممكنة على مختلف الاصعدة شرط عدم تعارضها مع أحكام الدستور الفيديرالي. وللسلطتين التشريعية والتنفيذية صلاحية اقرار الامور المتعلقة بالامن الداخلي الذاتي، والموازنة المحلية واقرار نظام خاص بالضرائب المحلية، وتسيير شؤون الحياة الاجتماعية والموافقة على اقامة غير اللبنانيين أو رفضها.

لكن المشروع يمنع على سلطات الوحدة فرض رسوم واقامة حواجز جمركية بين الوحدات، غير انه يسمح لها باعفاء البضائع التي تستوردها من خارج الأراضي اللبنانية من الرسوم الجمركية. ويشير المشروع الى أن الإرادة الإقليمية مسؤولة أمام حاكم الوحدة وليس أمام السلطات العليا في الدولة الفيديرالية.

نظام بيروت

لا يعتبر المشروع مدينة بيروت وحدة مستقلة كبقية الوحدات بل هي عاصمة الدولة الفيديرالية وبعكس بقية الوحدات فأنه ليس لبيروت مجلس اقليمي بل مجلس بلدي. وتكون العاصمة مركزاً للحكم الفيديرالي والثقل الإقتصادي، ومصرف لبنان، والوزارات الفيديرالية...

أما أمنها فعائد الى الجيش الفيديرالي دون غيره.

أي من هذه المشاريع الثلاثة سيطبق في لبنان؟ وهل يتفق اللبنانيون على واحد منها، أم أن الدول صاحبة القرار ستفرض علينا نظاماً معيناً يتلاءم ومصالحها هي؟

ديبلوماسي غربي كبير في بيروت قال لـ«النهار العربي والدولي» ان هذه الأسئلة في محلها اليوم، نظراً لما يحضر للبنان في مطابخ القرار خصوصاً الأميركية منها. وأكد المصدر أن المطروح اليوم لم يعد الخيار بين توحيد لبنان أو تقسيمه، بل بين تقسيم لبنان على اللبنانيين أو تقاسمه بين سوريا واسرائيل، أي الزوال النهائي. ذلك أن جميع الأطراف اللبنانيين ماضون في تصلبهم والتمسك بمواقفهم، وكل منهم يسيطر على منطقة نفوذه، ويسعى الى اكسابها مناعة لمواجهة امكان عودتها الى كنف الشرعية.

ويرى المصدر الديبلوماسي أن الحل اليوم يكمن في خطوة واحدة يمكن الزعماء اللبنانيين أن يتخذوها وهي التفاهم على صيغة لا مركزية معينة تضمن لكل طرف حقوقه وتؤمن للبنان استمراريته. والا فلا حاجة لاستقدام الجيش السوري الى البقاع والشمال، والجيش الإسرائيلي الى الجنوب لأنهما موجودان في تلك المناطق اللبنانية أصلاً، كما أنه لا حاجة لطلب ترحيل القوات المتعددة الجنسية من بيروت لأن دولها في حال عدم اتفاق اللبنانيين ـ لن تنتظر من السلطات اللبنانية طلباً رسمياً في هذا المعنى لتنفيذ انسحابها.

نوفل ادوار ضو

وثيقة حزب الكتلة الوطنية ومقترحاته
١٩٨٤/١/١٥

«إن المرحلة الراهنة التي يعيشها لبنان اليوم بعد مضي تسع سنين في المآسي والويلات التي ما برحت مستمرة بعناد، باتت تهدّد الوطن العزيز في انسانه ومقوماته وفي بقائه بلداً موحّد الأرض والشعب سيداً حراً مستقلاً، وتهدّد بالتالي كيانه ومصيره، وقد أصبح في الواقع معرضاً لشتّى أنواع التقسيم والتجزئة والإجتزاء والتفتت البشري.

«وكان في الوضع الذي تفاقم تفاقماً خطيراً في الأشهر الأخيرة بفعل التطورات والمستجدات قد حمل الحكم وحمل معه الهيئات الرسمية والدينية والسياسية المختلفة على التحرك الحثيث في كل الإتجاهات وعلى كل المستويات الدولية والعربية والداخلية في سبيل انقاذ الوطن من شر المصير.

«الموضوع المطروح اليوم في إلحاح هو موضوع مصير لبنان. ونحن نعتبر ان هذا المصير، أياً كانت الصيغة المعدّة له، لا يمكن ان يتقرّر نهائياً إلا بوفاق وطني يحصل في مرحلة لاحقة بين جناحي لبنان عن طريق حوار شامل، بناء، صادق، على المبادىء الأساسية والثوابت المعلنة والتي سيعلنها الطرفان.

«فالحوار، اذاً، هو الأساس ايماناً منّا بأنه المدخل الوحيد إلى تحقيق الوفاق الوطني، وبالتالي لإنقاذ لبنان. وهذا ما نادى به حزب الكتلة الوطنية ودعا إليه منذ اللحظة الأولى للأحداث وفي أثنائها، يقيناً منه أن العنف يولد العنف ولا يحل مشكلة في لبنان. واليوم بعد السنين التسع الطويلة من القتل والخطف والتهديم والتدمير، ما زال الحزب على هذين الإيمان واليقين.

ـ يؤكد الحزب تمسّكه بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات وبوجوب العمل على استعادة هذه الوحدة سياسياً وادارياً

وأمنياً، ويؤكد رفضه التوطين وكل أشكال التجزئة والتقسيم.

ـ يؤكد الحزب حرصه على السيادة الوطنية الكاملة وعلى وجوب بسط سلطان الدولة والقانون على كل الأراضي اللبنانية، علماً بأن تحقيق ذلك يستلزم تحقيق الأمور الآتية:

١ ـ متابعة السعي باصرار على تحرير لبنان من الإحتلال الإسرائيلي وفق قرار مجلس الأمن الرقم ٥٠٩ الذي اتخذ بالإجماع، وعلى انسحاب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية انفاذاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٥٢٠ وبناءً على الطلب الرسمي الصادر عن رئيس الجمهورية اللبنانية، وعلى انسحاب جميع القوى العسكرية الأخرى الموجودة على أرضه وجوداً غير شرعي، كل ذلك بغية تحقيق السيادة الوطنية على كل الأرض اللبنانية وعلى الوجه الأكمل.

٢ ـ تسوية العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. ونحن نريدها وفق الطروحات التي أعلنّاها غير مرّة، وهي التي تأخذ في الإعتبار التطوّرات التي طرأت على الساحات الداخلية والعربية والدولية، على أن تتوافق مع قراري مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ و ٤٢٦ والقرار الرقم ٤٥٠ الذي يؤكد على معاهدة الهدنة بين لبنان واسرائيل، مع التأكيد على مطلبنا المستمر بوجوب الغاء اتفاق القاهرة.

٣ ـ استكمال بناء الجيش اللبناني وتقويته وجعله جيشاً وطنياً فاعلاً وقادراً على القيام بدوره الوطني كاملاً وعلى أحسن وجه.

٤ ـ حصر السلاح بيد الجيش وقوى الأمن الداخلي، باعتبار ان أمن المواطن والمحافظة على النظام العام وسيادة القانون هي من مسؤوليات الدولة وحدها.

ـ يؤكد الحزب ايمانه بلبنان السيد الحر المستقل وطناً نهائياً لجميع ابنائه يدينون له بالولاء المطلق وينعمون بالعيش المشترك على أرضه وتحت سمائه في ظل الصيغة الفريدة التي يجب احياؤها وتطويرها

ـ يؤكد الحزب ان لبنان دولة عربية، عضو في جامعة الدول العربية، ملتزم ميثاقها. وقد الزم نفسه تبني القضية الفلسطينية المحقّة العادلة وذهب في الدفاع عنها إلى حدّ جعل منه، كما هي حاله الآن، قضية مطروحة على العالم ومجهولة المصير.

ـ يؤكد الحزب تمسّكه بالنظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني لأنه الأفضل، ولأنه الأكثر ملاءمة لطباع اللبنانيين وتقاليدهم وطموحاتهم، وعلى وجوب المحافظة على الحريات العامة والحريات الشخصية وعلى النظام الإقتصادي الحر والمبادرة الفردية، وعلى وجوب تحقيق العدالة الإجتماعية على مدى أوسع.

ـ يؤكد الحزب مطلبه في تحقيق علمنة الدولة، وفي وجوب القيام بالإصلاحات الإدارية عن طريق اعتماد اللامركزية الإدارية في شكلها الأوسع، والإصلاحات الإنتخابية وغيرها، والقيام بالإصلاحات الدستورية عند الإقتضاء

ـ ويؤكد الحزب تمسّكه بالصيغة اللبنانية التي عاش اللبنانيون في ظلها عشرات السنين مع وجوب احيائها وتطويرها بما يتلاءم مع متطلبات العصر والتطورات المستجدة ووجوب المحافظة على ما حققته للبنانيين من ايجابيات على مستوى الوطن والمواطن.

ـ ويحذّر الحزب من مغبة استمرار التدهور الأمني ومن ارتداداته على الوضع الإقتصادي العام في البلاد وعلى خزينة الدولة وما سوف يؤدّي إليه من أعباء خطيرة على موارد الأجيال الطالعة.

ـ ويؤكد الحزب أخيراً مطالبته بوجوب الإهتمام الكلي بقضية المهجرين كافة، وهم مواطنون لهم الحق في العودة إلى قراهم ومنازلهم حيث يجب ان يؤمن لهم العيش الكريم بأمان واطمئنان».

* * *

مشروع «الحياد» لمجموعة المثقفين اللبنانيين

ايضاح: نص المشروع، الذي اقترحته مجموعة من المثقفين اللبنانيين لحياد خاص للبنان التي ضمّت الأب يواكيم مبارك والدكتور باسم الجسر والدكتور جورج قرم، الدكتور عصام خليفة، الدكتور غسان سلامة، السيد امين المعلوف والسيد رؤوف ابو زكي نشرته جريدة النهار في زاوية «الموقف هذا النهار» بعنوان «الحلول المتأخرة» بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٢

«ان مجلس الأمن الدولي

بناء على المذكرة التي تلقاها المجلس من الحكومة اللبنانية في تاريخ...

بناء على القرارات السابقة للمجلس في شأن لبنان، ولما كان تهديد كيان الجمهورية اللبنانية وسلامة اراضيها يهدد السلام والأمن العالميين.

وحرصاً على عدم تكرار مثل هذا الوضع المتناقض مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه،

يقرر ما يأتي:

البند الأول: يؤكد المجلس ان حدود الجمهورية اللبنانية، كما اثبتها الدستور اللبناني، حدود نهائية، ويشدد على منع استعمال الأراضي اللبنانية لأي عمل عسكري من اي طرف غير لبناني.

البند الثاني: يطلب المجلس ان يتم فوراً الجلاء غير المشروط للقوات الإسرائيلية عن كل الأراضي اللبنانية، وانهاء الوجود العسكري السوري والفلسطيني في لبنان.

البند الثالث: يؤكد المجلس استمرار صلاحية اتفاق الهدنة للعام ١٩٤٩ الذي وضع باشراف الأمم المتحدة. ويأخذ المجلس علماً باعلان الحكومة اللبنانية رسمياً اعتبار اتفاق القاهرة للعام ١٩٦٩ لاغياً، كما يأخذ علماً بموقف لبنان في ربط اي تطبيع لعلاقاته مع اسرائيل بالحل الشامل للنزاع العربي - الاسرائيلي. كذلك يأخذ المجلس علماً بتأكيد لبنان عضويته في جامعة الدول العربية وباعلان تجميد مشاركته في معاهدة الدفاع العربي المشترك

البند الرابع: يشكل المجلس قوة دولية لحفظ السلام تشترك فيها دول غير مشتركة مباشرة في النزاع العربي - الإسرائيلي، ويوفر لهذه القوة كل الإمكانات لضمان تنفيذ مهماتها.

البند الخامس: تشمل مهمات القوة الدولية مساندة السلطات الشرعية اللبنانية في تنفيذ الأهداف الآتية:

أ - حل كل الميليشيات المسلحة ودمج العناصر المؤهلة منها في صفوف الجيش اللبناني، والتأكيد على ضرورة كون الجيش اللبناني قوة وطنية موحدة تعمل على صهر المجتمع وعلى حماية الحدود والمؤسسات الدستورية وعلى انماء المناطق اجتماعياً واقتصادياً.

ب - اجراء انتخابات نيابية حرة ليقوم برلمان جديد يتولى اجراء التعديلات اللازمة في النظم اللبنانية، بما يضمن حقوق كل الفئات والطوائف والمواطنين عموماً، على اساس مبادىء الحرية والديموقراطية والمساواة.

ج - عودة جميع الذين هجروا منذ عام ١٩٧٥ بسبب الأعمال الحربية الى منازلهم وتأمين الحماية لجميع السكان المدنيين.

البند السادس: يعتبر المجلس هذا القرار بمثابة اعلان لوضع قانوني دولي جديد للجمهورية اللبنانية، وتضمن الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس هذا الوضع القانوني، كما تضمن التنفيذ الفوري لهذا القرار بكل الوسائل التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة».

«مشروع حل دولي تاريخي للقضية اللبنانية»

للحل في لبنان. طرحه السيد نبيل خليفة. العمل ١٨ آذار ١٩٨٤

تقديم: - ١ -

... لأن القضية اللبنانية هي قضية شاملة لا تمكن معالجتها بحلول مجزوءة.

ولأن الحرب اللبنانية هي حرب أهلية - اقليمية - دولية لا تمكن معالجتها الا بحل يأخذ في الاعتبار الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية في آن واحد.

ولأن القضية اللبنانية هي مواجهة اجتماعية - سياسية - حقوقية - استراتيجية بين جهات داخلية وخارجية متشابكة الأهداف والمصالح تتصارع فيها القيم الميتافيزيقية والايديولوجية والبراغماتية، فلا تمكن معالجتها الا بتأمين الحد الأدنى من الحقوق للجميع.

- ٢ -

واحترام القيم الميتافزيقية لدى الجميع.

وتحييدها في الصراع الستراتيجي تجاه الجميع.

ولأن القضية اللبنانية هي:

ناتج الجغرافية كموقع وشكل ومساحة،

وناتج التاريخ كنقطة لقاء وافتراق، ووصل وعزل،

وناتج المسار البشري للجماعات في الشرق الأدنى كمستجمع للتكسّر العلبي داخل الحضارات الكبرى (الأديان الكبرى)

. . . هذه الفسيفساء الكوسموبوليتية اللبنانية إما أن تستمر في العيش المتناغم في واقع الإعتدال والتوازن، في حدودها الجغرافية الضيقة، وإما ان تستسلم للعنف والتطرف فتفقد واحداً من اثنين:

إما حرّيتها وإما وحدتها. . (أو الاثنين معاً)!

. . . فإن المدخل الوحيد الى الحل هو الفكر السياسي العلمي الذي ينطلق من تحليل الواقع اللبناني ويستلهم كل حالة شبيهة لها في العالم: كيف عولجت وماذا اقترح لها من حلول ناجعة.

هذا المشروع (مشروع ـ الحل) الذي نعرضه والذي استوحيناه من عمق المعضلة اللبنانية ليس ناتج طرح ايديولوجي، وإلا فقد معنى وجوده ومبرره بالذات.

وليس ناتج طرح فئوي لأن كل طرح من هذا النوع، في معضلة من هذا النوع، يولد ميتاً.

إن قوته هي في أنه مشروع يتجاوز الآفاق الفئوية والأيديولوجية المحدودة ويتخطاها ليصل الى عمق الوضعية التاريخية للشعب اللبناني.

ـ ٣ ـ

إن الأمم تحتاج، على المفارق الصعبة والمصيرية من تاريخها، الى رؤية نيّرة ومواقف تاريخية.

كل لبناني،

كل سياسي،

كل حزب أو فئة أو جماعة أو مؤسسة أو تجمع أو نقابة،

كل دولة أو منظمة أو جهة معنية ومهتمة بقضية لبنان،

كل معني بموضوع الحرية والسلام في المنطقة والعالم،

كلهم مدعوون الى قراءة هذا المشروع المتوازن وفهمه وتحليله والتبصر فيه من دون أفكار مسبقة.

وكلهم مدعوون الى الأخذ به وتبنيه والدفاع عنه والعمل بموجبه.

لأنه مستوحى من روحية قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية اللبنانية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومستوحى من عمق الفهم الجغراسي (نسبة الى الجغرافية السياسية) للمشكلة اللبنانية.

إنه يهدف الى تحقيق كل التطلعات المشروعة لجميع اللبنانيين وبجميع المعنيين بالقضية اللبنانية.

إنه الخيار اللبناني بامتياز.

بل يكاد يكون الحل اللبناني الوحيد والمناسب.

فمن بين جميع الخيارات الموضوعة أمام الحكم اللبناني (وأمام اللبنانيين) يبرز هذا المشروع كخيار وحيد:

ـ يحمل الخير للجميع (لبنانيين وإقليميين ودوليين) من دون ان يشكل ضرراً على أحد منهم.

ـ ويؤمن مصالح الجميع من دون ان يفتئت على مصلحة أحد منهم. ميزته أنه مفيد للجميع وغير ضار بأحد.

وكل خيار آخر سيحمل في ذاته عناصر فشله لأنه سيكون خياراً متحيزاً في مشكلة متوازنة.

إن نواب الأمة، وعلى رأسهم دولة رئيس المجلس، عبروا في أكثر من مناسبة، ومجال ونشاط عن مواقف لهم مشهودة خلال المحنة، ساهمت في انقاذ الشرعية والديموقراطية في لبنان.

واليوم باتخاذهم توصية للحكومة بتبني مشروع الحل هذا وتقديمه الى مجلس الأمن الدولي، يكونون قد انقذوا، ليس فقط الشرعية والديموقراطية في لبنان، بل وجوهر الوجود اللبناني بالذات الذي من دونه لا وجود ولا معنى للشرعية والديموقراطية،

ووضعوا حجر الأساس لبناء لبنان المستقبل.

وإننا لعلى يقين تام بأنهم سيفعلون.

. . . وهذا هو مشروع الحل:

مشروع حل دولي للقضية اللبنانية

ترفعه الحكومة اللبنانية الى مجلس الأمن الدولي بناء لتوصية من مجلس النواب اللبناني:

مشروع قرار

إن مجلس الأمن الدولي،

إذ يذكر بقراراته المتعلقة بموضوع لبنان والتي تحمل الأرقام. ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦(١٩٧٨) و ٤٢٧ (١٩٧٨) و ٤٣٤ (١٩٧٨) و ٤٤٤ (١٩٧٩) و ٤٥٠ (١٩٧٩) و ٤٥٩ (١٩٧٩) و ٤٦٧ (١٩٨٠) و ٤٧٤ (١٩٨٠) و ٤٨٣ (١٩٨٠) و٤٨٨ (١٩٨١) و ٤٩٠ (١٩٨١) و ٤٩٨ (١٩٨١) و ٥٠١ (١٩٨٢) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥١٢ (١٩٨٢) و٥١٣ (١٩٨٢) و ٥١٥ (١٩٨٢) و ٥١٦ (١٩٨٢) و ٥٢٠ (١٩٨٢) و ٥٢١ (١٩٨٢).

بناء على الكتاب الذي تلقاه من الحكومة اللبنانية بتاريخ...

والمتعلق بالقرارات والاجراءات التي ترغب من المجلس اتخاذها لايجاد حل ثابت ودائم للقضية اللبنانية بما يحقق العدالة والمساواة لجميع اللبنانيين والأمن والسلام للبنان وجميع الأطراف والدول المعنية بقضيته،

مبدياً قلقه العميق من تدهور الأوضاع الأمنية في لبنان ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة والعالم،

مبدياً قلقه الخطير من خرق سلامة اراضي لبنان واستقلاله وسيادته،

مستنداً الى المواد ٢ و ٢٥ و ٣٦ من الميثاق،

آخذاً علماً بتقرير الأمين العام:

١ ـ يعيد تأكيد قراراته السابقة بالدعوة الى الاحترام الكامل لسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه ضمن حدوده الدولية المعترف بها (قرار ١٩٧٨/٤٢٥ وقرار ١٩٨١/٤٩٨).

٢ ـ يطالب اسرائيل بسحب قواتها العسكرية فوراً ومن دون أي شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً (قرار ١٩٨٢/٥٠٩).

يشدد على منع استعمال الأراضي اللبنانية لأي عمل عسكري من قبل اي طرف غير لبناني ويطالب جميع أطراف النزاع الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية (قرار ١٩٨٢/٥٠٨ و١٩٨٢/٥٠٩ و ١٩٨٢/٥٢٠).

٤ ـ يأخذ العلم مجدداً بتصميم لبنان على تأمين انسحاب كل القوات غير اللبنانية من أراضيه (قرار ١٩٨٢/٥٢٠) ويشدد على تأمين هذا الانسحاب في أسرع وقت ممكن. ويرغب الى المنظمات الإقليمية المساعدة على تأمين هذا الانسحاب.

٥ ـ يدعو الأمين العام الى تجديد الجهود لاحياء اتفاق الهدنة المشتركة بين لبنان واسرائيل الموقع في ٢٣ آذار ١٩٤٩ وخصوصاً لجهة عقد اجتماع قريب للجنة (قرار ١٩٨٢/٥٠١).

٦ ـ يشدد على ضرورة احترام وإقرار السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان، ولكل دولة في منطقة الشرق الأوسط وحقها في أن تعيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها محررة من التهديد أو اعمال القوة (قرار ١٩٦٧/٢٤٢).

٧ ـ يأخذ المجلس علماً بإعلان الحكومة اللبنانية رسمياً:

- اعتبار اتفاقية القاهرة مع منظمة التحرير ١٩٦٩ لاغية.
- اعتبار اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ مع اسرائيل لاغياً.
- التمسك بكافة الالتزامات التي يفرضها انتماء لبنان العربي بصفته عضواً مؤسساً وفاعلاً في جامعة الدول العربية مع تجميد مشاركته في معاهدة الدفاع المشترك المعقودة في حزيران ١٩٥٠ والمنفذة في آب ١٩٥٢، وذلك طبقاً للمادتين ١١ و ١٢ من المعاهدة المذكورة.
- جعل كل تطبيع لعلاقات لبنان مع اسرائيل متصلاً بالحل الشامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي وعلى قاعدة السلام العادل والدائم وفقاً للقرارين ١٩٦٧/٢٤٢ و ١٩٧٣/٣٣٨ بما يكفل:
- انهاء حالة الحرب
- انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

ـ تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٨ ـ يقرر، في ضوء طلب حكومة لبنان أن ينشىء فوراً وتحت سلطتها قوة مؤقتة «لكل لبنان» بهدف تأكيد انسحاب كل القوات الغريبة وإعادة السلام والأمن العالميين ومساعدة حكومة لبنان على التأكد من عودة سلطتها الفعلية الى «كافة انحاء البلاد» (قرار ٤٩٨/ ١٩٨١) وفي ضوء حل سياسي تقترحه لجنة المصالحة الوطنية اللبنانية ويهدف الى تأمين كل التطلعات العادلة والمشروعة لجميع الفئات اللبنانية من دون استثناء على قاعدتي العدل والمساواة وحق جميع العائلات الروحية اللبنانية في الأمن والحرية الثقافية والدينية والعيش الكريم وانطلاقاً من قاعدتي انتماء لبنان العربي والخصوصية اللبنانية.

٩ ـ يدعم الجهود لتنفيذ كل صيغة للحل تتفق عليها لجنة المصالحة الوطنية وتتبناها الحكومة اللبنانية الشرعية ويقرها مجلس النواب اللبناني وتضمن تحقيق المبادىء والأسس الواردة اعلاه.

١٠ ـ يعتبر المجلس هذا القرار بمثابة اعلان لوضع قانوني جديد للجمهورية اللبنانية. وتضمن الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس هذا الوضع القانوني كما تضمن التنفيذ الفوري لهذا القرار بكافة الوسائل التي ينص عليها الميثاق.

١١ ـ يرجو كل الدول الأعضاء التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار.

١٢ ـ يقرر ابقاء يده على المسألة ويطلب الى الأمين العام الاستمرار في محادثاته مع الحكومة اللبنانية والأطراف المعنيين من أجل تقديم تقرير حول المتطلبات الضرورية لتحقيق المزيد من التقدم في برنامج مرحلي للعمل مع الحكومة اللبنانية لتنفيذ هذا القرار.

محاضرة السيد مروان حماده
حول الفديرالية واللاطائفية السياسية العمل ص ٤ ـ الأحد ٦ ايار ١٩٨٤

«ان الكلام على التناقضات الجوهرية في السياسة اللبنانية تتجاوز السياسة الى المصير، تتجاوز العبارات الى المضامين.

«نحن نصر على ان اللبنانيين شعب واحد، هو خلاصة تطور مجتمعي تكونت فيه معالم عيش حضاري صاهر.

«ونحن نصر على ان منطلقات مجتمعنا واحد واذا كانت المنطلقات واحدة فلا بد من ان يكون المجتمع موحداً، وان تصونه ارادة نافية لكل تناقض في الجوهر.

«واذا كان التعدد في الأفكار، والتنوع في الإجتهاد عنى حضاري وثروة ثقافية، فانه ينقلب الى تخريب لركائز المجتمع عندما يتعدى جوهر الوجود.

«ان التعدد موجود في كل مظهر من مظاهر الحياة، الخاصة منها والعامة. فالأمم الحضارية تتميز عن غيرها بالثراء الفكري. ان الروافد التي تصب في النهر الكبير تجعل منه كبيراً، يحيي الموات من الأرض. فرنسا، التي هي، المثل الكامل، للوحدة، متعددة، اعني ان كل فرنسي، كل حزب، كل فريق فيها يحمل تجربته المتميزة، ووسائله الخاصة، كل عبقرية من عبقرياتها. في الثقافة والصناعة والتجارة، والسياسة، تختلف في تقديمه نصيبه واسهامه ولكن ذلك كله يصب في خانة التوحيد ولا يمكن ان يؤدي الى تقسيم الوطن، وتمزيق المواطنين وخلق التناقضات الجوهرية. ولكن ذلك كله لا يجر الا الى الكونفدرالية ولا الى اللامركزية السياسية، ولا الى الفيدرالية» (...)

وتطرق الى موضوع الفيدرالية، فقال: «ان الفيدرالية هي الطريق الى التوحيد، اذا كان البلد مقسماً. ان البلدان لا تبدأ بالوحدة لتنتهي الى الفيدرالية، بل على العكس من ذلك، والأمثلة التاريخية كلها، تبرز المرحلية في تكوين الدول. فالمجموعات البشرية حتى تلك التي تقوم بينها فوارق العنصر والتاريخ، وحتى الجغرافيا، تعمل على تدعيم وجودها وتأمين مصالحها بالتضامن فتتعاقد على توحيد قدراتها ضمن كيان اتحادي وهذه هي المرحلة الاولى في تكوين الدول الموحدة. ونظرة مجردة الى الفيدرالية القائمة في اوروبا واميركا تثبت انها تتجه شيئاً فشيئاً الى تقليص الخصوصيات تذويب امتيازاتها التعاقدية في صلاحيات الدولة المركزية. هذه حال المجموعات المختلفة المنطلقات الأثنية والحضارية.

«اما الشعب اللبناني الواحد فقد مر صاغراً بمراحل التقسيم، هذه المراحل التي ولدت لنا الكوارث» (...)

وتحدث حماده عن الميثاق المكتوب في البيان الوزاري الأول، وتناول موضوع الغاء الطائفية بقوله: «الغاء الطائفية هو اذا الطريق الى الخلاص والانبعاث، لذلك نصر على اقرار اللاطائفية السياسية ومن اجل ذلك نجابه بالرفض والعنف وبالاتهام. على اننا لن نتنازل عن هذا المطلب، واذا كان مطلبنا يقابل بالعاصفة الهوجاء فاننا، على يقين بأننا منتصرون في النهاية، ولو بعد حين، منتصرون من اجل لبنان والوطن والمواطن.

«ان نظام الطائفية، يزج الأديان فيما ليس منها. بل ان النظام الطائفي كفر اذ يتسلح بلغة الشيطان ضد الأديان وروحانيتها وتسامحها، وديمقراطيتها الاتية من الأصول. الأديان توحد والطائفية تفرق. فهي اذا عدو لله وللخالق». (...)

وادعى ان العمل المضاد للثورة الاصلاحية تركز على فتح ثغرات في الصف الوطني، وعددها:

١ ـ الغاء دور المسيحيين الوطنيين.

٢ ـ تنمية التناقضات المذهبية.

٣ ـ تفجير كل جبهة سياسية يكون لها طابع الشمولية.

وتحدث عن مؤتمري لوزان وجنيف، وقال: ان التناقض الجوهري ظهر في النظرة الى الاصلاح السياسي: خط يقول «باللاطائفية» السياسية المطلقة وخط يدعو الى اللامركزية المطلقة اي الى تكريس النظام الطائفي بوضع جيو ـ سياسي يرسم على الأرض كما في المؤسسات حدوداً للطوائف.

اضاف: «وبين المركزية اللاطائفية واللامركزية الطائفية ظهر من يصر على الابقاء على الوضع الحالي بصفته اهون الشرور.

«امام هذه التناقضات لم تصمد الجبهات ولا المحاور. وفي نظري ان ظاهرة انفراطها طبيعية لا بد من تقويمها بعيداً عن الانفعال. ذلك ان، «جبهة الخلاص الوطني» لم تكن يوماً جبهة للاصلاح الوطني بل بقيت محددة الأهداف، محصورة الغايات: الغاء اتفاقية ١٧ ايار، انهاء الهيمنة الكتائبية على الحكم والمناطق، فرض انسحاب القوات المتعددة الجنسيات، اخراج الجيش من الصراع الداخلي، اقامة حكم اتحاد وطني، تحريك قضية تحرير الجنوب والبقاع الغربي، فتح الحوار الهادىء حول الاصلاح الدستوري.

ولخص المواقف بعد لوزان وقمة دمشق بالتالي:

اولاً: موقف اصلاحيي النظام الذين لم يعودوا يؤمنون بصيغة ١٩٤٣ فمنهم من اطلق الدعوة الى الغاء الطائفية الغاء شاملاً حتى في التمثيل الشعبي ومنهم من دعا الى النظام الطائفي المسيج بالكانتونات والمؤسسات الفيدرالية.

ثانياً: موقف اصلاحيي الممارسة والذين تمسكوا بالصيغة القديمة واكتفوا بالدعوة الى اعادة التوازنات التي اطاحت بها العوامل الخارجية كالاجتياح الاسرائيلي وافرازاته.

اضاف: «وبين الموقفين اشتبكت المصالح قبل الرؤية. وتفرقت حتى صفوف الصف الواحد، اسلامياً كان او مسيحياً او وطنياً، فالغاء الطائفية في الوظيفه مثلاً تبناه المسيحيون التقليديون وعارضه المسلمون التقليديون. والغاء الطائفية في التمثيل الشعبي عارضه تقليديو الطائفتين بينما تبناه تقدميو الطائفتين ولو باسماء مختلفة: قسم سماه العلمنة وقسم نعته بالغاء الطائفية السياسية. وكذلك بالنسبة الى مشروع جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة واعتماد التمثيل النسبي: فقد وافقت عليه الأحزاب وعارضته الشخصيات.

اضاف: «وهكذا كرت مسبحة التناقضات: الفريق الطائفي يطالب اما بسلطة مركزية تنحصر السلطات فيها برئيس الجمهورية مع تكريس انتمائه الى طائفة معينة واما بلا مركزية تشمل الادارة والامن والانماء وحتى السياسة والفريق التقدمي يصر على التوازن الدقيق بين السلطات ويتمسك بلا مركزية ادارية تخدم المواطن من دون ان تقسم الوطن. فريق يطالب بالجنسية للمغتربين وفريق يصر على تسوية اوضاع المكتومين مع اعتبار اللبناني من يحمل الجنسية اللبنانية دون سواها. فريق يصر على الاحصاء واعتماد الاستفتاء الشعبي للبت في الأمور المصيرية، وفريق يرفض حتى الخوض في هذه الأمور ولو من الناحية العلمية، فحالات التناقض لا تنتهي ولا تحصر غير ان محاولات مخلصة جرت في لوزان من اجل تخطيها ولفتح صفحة جديدة يرسم شعب لبنان فوقها بالتكافل والتضامن والقناعة الحرة صورة ومعالم الوطن الذي يريد ولو اتيح لهذه الورقة ان تمر لكان عنوانها العريض: (نحو الغاء الطائفية السياسية) اي العنوان ذاته الذي طرحه المرحوم كمال جنبلاط في برنامجه المرحلي العام ١٩٧٥.

«وبعد التذكير باهم بنود اتفاق لوزان المعدل في دمشق والذي يحدد الاصلاحات والمبادىء التي سترتكز اليها حكومة الوحدة الوطنية الجديدة قال حماده: ان ذلك الاتفاق لا يشكل ميثاقاً. غير انه مرشح ليكون مرحلة وصكاً اضافياً على طريق الدستور الجديد دستور الغاء الامتيازات وتثبيت المساواة.

ثم تطرق الى الوضع الحكومي فقال: «نحن اليوم امام حكومة تشكلت وركائز للاصلاحات وضعت، ولكن السؤال يبقى مطروحاً: هدنة، استراحة، انطلاقة، تحول، بماذا نصف المرحلة التي نعيش؟ فأي المصطلح الذي نختار لهذا الغرض تبقى قصتنا مع الاصلاح قصة مستمرة متواصلة تعيش فصولاً ومحطات من دون ان تفقدنا الفصول العسكرية قدرتنا على

التحكم بما هو اصلاً صراع سياسي.

«نحن لم نحمل السلاح لفرض الاصلاح بالقوة. نعم، حملناه مرتين انما كان ذلك للدفاع عن النفس: المرة الأولى عندما فجر الوضع في لبنان سنة ١٩٧٥ بهدف مزدوج: توريط المقاومة الفلسطينية في صراع جانبي ابان فصل القوات في سيناء والتحضير لعملية كامب ديفيد كمنطلق لتطويع العالم العربي، ووقف الاندفاع الملحوظ في المطالب الديمقراطية الشعبية في منتصف السبعينات فعندما تبين للفئات الحاكمة والمتمسكة بامتيازات معينة ان هذه الامتيازات باتت مهددة بالزوال، تسلح اصحابها بالحل العسكري في ظل الخلط بين سيادة الوطن وسيادتهم على المواطنين.

وزعم انه «وفي المرة الثانية ايضاً لم نحمل السلاح لفرض الاصلاح بالقوة. لقد حملناه عندما اجتاح العدو الاسرائيلي مناطق واسعة من لبنان. بالتواطؤ مع فئات سارعت الى غزو المناطق الوطنية لفرض هيمنتها عليها، فكان الغزو عسكرياً في الجنوب والجبل والضاحية وبيروت وكان الغزو سياسياً في السلطة والادارات والجيش.

وانتهى الى القول ان الحزب من خلال التناقضات الجوهرية يتطلع الى اصلاح سياسي اجتماعي اقتصادي جذري لمجتمعنا.

قانون يتعلق بانتخاب اعضاء المجلس النيابي
أعده عدد من الإخصائيين

الفصل الأول: في عدد النواب والدوائر الانتخابية والدعوة للانتخاب وشروط الترشيح

المادة الأولى: يتألف مجلس نواب الجمهورية اللبنانية من تسعة وتسعين عضواً وتكون مدة ولايتهم اربع سنوات.

المادة الثانية: تتألف الدائرة الانتخابية من القضاء شرط ان لا يقل عدد النواب فيه عن اثنين والا ضم الى القضاء المجاور.

يستثنى من هذه القاعدة مراكز المحافظات، ويجوز فصلها عن القضاء او تقسيمها الى اكثر من دائرة.

المادة الثالثة: يحدد عدد نواب كل طائفة في كل دائرة وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون.

المادة الرابعة: جميع الناخبين في الدائرة الانتخابية على اختلاف طوائفهم يقترعون للمرشحين عن تلك الدائرة.

المادة الخامسة: يكون الاقتراع عاماً وسرياً وعلى درجة واحدة.

المادة السادسة: لا يجوز ان ينتخب عضواً في المجلس النيابي الا من كان لبنانياً مقيداً في قائمة الناخبين، اتم الخامسة والعشرين من عمره، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، متعلماً، ولا يجوز انتخاب المتجنس بالجنسية اللبنانية الا بعد انقضاء عشر سنوات على تجنسه.

المادة السابعة: تدعى الهيئات الانتخابية بمرسوم وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الانتخابية ثلاثين يوماً على الأقل.

وتجري الانتخابات العامة خلال الستين يوماً التي تسبق موعد انتهاء ولاية المجلس النيابي وذلك فيما خلا الحالة التي يحل فيها المجلس.

يعين موعد الانتخاب في يوم واحد لجميع الدوائر ويجوز ان يعين موعد خاص لكل محافظة اذا اقتضت ذلك سلامة الأمن على ان تتم الانتخابات في جميع الدوائر خلال المهل المبينة في الفقرة السابقة.

المادة الثامنة: اذا شغر احد المقاعد بسبب الوفاة او الاستقالة او لاي سبب اخر، تجري الانتخابات للمقعد الشاغر خلال ستين يوماً ابتداء من تاريخ شغوره ويعتبر المركز شاغراً من تاريخ الوفاة ومن تاريخ قرار المجلس في الحالات الأخرى.

غير انه لا ينتخب خلف للنواب الذين تشغر مراكزهم قبل انتهاء ولاية المجلس النيابي بستة اشهر او اقل.

الفصل الثاني: في من يجوز ان يكون ناخباً

المادة ٩: لكل لبناني او لبنانية اكمل الحادية والعشرين من عمره الحق في ان يكون ناخباً اذا كان يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وغير موجود في احدى حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في القانون.

المادة ١٠: يحرم من ممارسة حقوقهم الانتخابية:

١ ـ الاشخاص الذين حكم بحرمانهم الحقوق المدنية.

٢ ـ الاشخاص الذين حكم بحرمانهم مؤبداً الرتب والوظائف العمومية.

اما الذين حرموا وظائفهم الى اجل فلا يجوز قيد اسمائهم الا بعد انقضاء هذا الأجل.
٣ ـ الاشخاص الذين حكم عليهم من اجل جناية او جرم شائن.
تعتبر شائنة الجرائم التالية: السرقة، الاحتيال، سحب شك بدون مقابل، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، اليمين الكاذبة، الاغتصاب، التهويل، التزوير، استعمال المزور، الجرائم المخلة بالاخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، الجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة والاتجار بها.

ملاحظات عامة إضافية*[1]:

أولاً: يمكن للمجلس، بصورة استثنائية، وإلى حين، الدعوة إلى انتخابات عامة، وبدون الأخذ بالمهلة الممتدّة إلى ستة أشهر المذكورة في الفقرة أعلاه، أن ينتخب وفق الأصول المعتمدة لأنتخاب رئيس الجمهورية، خلفاً للنائب الذي شغر أو يشغر مركزه وذلك من ضمن لائحة المرشحين الذين يقدّمون ترشيحهم إلى مكتب المجلس مع اعفائهم من الكفالة المالية. واذا لم تتضمّن اللائحة سوى مرشّح واحد فيعتبر منتخباً حكماً.
ثانياً: يعيّن رئيس المجلس النيابي موعد جلسة الإقتراع، في فترة لا تتعدى ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون. كما يُحدّد بقرار منه مهل فتح باب الترشيح وقفله، وايّ تدبير آخر يؤمن سلامة الإقتراع.

دراسة المحامي موسى برنس حول
زيادة عدد أعضاء مجلس النواب سنة ١٩٨٤

«اذا كان عدد اعضاء مجلس النواب المرتقب محدداً بـ ١٣٠ عضواً، فتكون تركيبته على اساس ٦٥ عضواً مسيحياً، و ٦٥ عضواً محمدياً، وفقاً للوثيقة الدستورية.
ويكون عدد الاعضاء المطلوب تعيينهم ١٣٠ - ٩٠ = ٤٠ نائباً، هذا مع الاعتبار ان عدد مجلس النواب في الوقت الحاضر هو ٩٠ نائباً فقط، وبالتالي فان مجلس النواب ينقص ٩ اعضاء: ٥ محمديين (ثلاثة دروز وواحد سني، وواحد شيعي) و ٤ مسيحيين احدهم مركز رئيس الجمهورية الذي اصبح شاغراً (ثلاثة موارنة وواحد ارمن كاثوليك).
فعدد النواب المطلوب تعيينهم من المحمديين ٢٥ ومن المسيحيين ١٥ نائباً:
أ ـ النواب المطلوب تعيينهم من المحمديين، كما يلي: ٦٥ ـ ٤٥؛ ٢٠. ٥ بدل الذين توفاهم الله المجموع ٢٥.
فيقسم العدد الأول اي ٢٠ (هذا مع مراعاة تزايد عدد السكان) ويحصل تعيين الاعضاء الجدد على الوجه التالي:
١٠ للشيعة ـ ٧ للسنة ـ ٣ للدروز.
كما يصار الى تعيين نواب بدلاً من الذين شغرت مراكزهم:
١ ـ للشيعة ـ ١ ـ للسنة ـ ٣ ـ للدروز:
ب ـ النواب المطلوب تعيينهم من المسيحيين هو كما يلي: ٦٥ - ٥٤ = ١١ زائد ٤ = ١٥.
على ان يقسم العدد ١١ كما يلي على اساس تزايد عدد السكان:
٤ ـ للموارنة ـ ٣ ـ للروم الأرثوذكس ـ ٢ ـ للروم الكاثوليك ـ ١ للارمن الأرثوذكس ـ ١ للارمن الكاثوليك.
ويصار الى تعيين اعضاء من الذين شغرت مراكزهم بالوفاة ام بانتخاب رئاسة الجمهورية ٣ للموارنة ـ ١ ـ للارمن الكاثوليك.
ان جميع المطلوب تعيينهم من النواب سوف يكون كما يلي:
١١ شيعة ـ ٨ سنّة ـ ٧ موارنة ـ ٦ دروز ـ ٣ روم ارثوذكس ـ ٢ روم كاثوليك ـ ١ ارمن ارثوذكس ـ ١ ارمن كاثوليك ـ ١ اقليات هذه مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور التالية:
١ ـ ١١ شيعة على اساس: ٤ محافظة البقاع بمن فيهم ١ مكان صبري حمادة. ٣ ـ محافظة الجنوب ـ ٢ ـ محافظة جبل لبنان ـ ٢ ـ محافظة بيروت المجموع: ١١
ب ـ ٨ سنّة: ١ ـ محافظة البقاع ـ ٢ محافظة الجنوب ـ ١ محافظة جبل لبنان ـ ٢ ـ محافظة الشمال منها ١ مكان مرشد الصمد ـ ٢ ـ محافظة بيروت المجموع: ٨

*[1] إن هذه الملاحظات هي ملاحظات قدمتها شخصياً الى عدد من الأعضاء الذين ناقشوا واقرّوا هذا القانون وادرجها هنا للتوضيح.

ج ـ ٧ موارنة: ٤ محافظة جبل لبنان بمن فيهم مكان الشيخ امين الجميل والدكتور عزيز عون. ٢ محافظة الشمال بمن فيهما مكان طوني فرنجيه ـ ١ ـ محافظة بيروت المجموع: ٧

د ـ ٦ دروز: ٤ ـ محافظة جبل لبنان بمن فيهم مكان: كمال بك جنبلاط والمير مجيد ارسلان والشيخ بهيج تقي الدين ـ ١ ـ محافظة الجنوب ـ ١ ـ محافظة بيروت ـ المجموع ٦

هـ ـ ٣ للروم الأرثوذكس

١ ـ محافظة جبل لبنان ـ ١ محافظة الشمال ـ ١ ـ محافظة بيروت المجموع: ٣

و ـ ٢ للروم الكاثوليك: ١ ـ محافظة البقاع ـ ١ ـ محافظة جبل لبنان.

ذ ـ ١ للأرمن الاورثوذكس: ١ ـ محافظة جبل لبنان.

١ ـ للارمن الكاثوليك: ١ ـ محافظة بيروت.

١ ـ للارمن الكاثوليك: ١ ـ محافظة بيروت مكان جوزيف شادر.

ملاحظات هامة: يبقى من المستحسن.

١ ـ انتخاب الاعضاء الجدد صورياً من المجلس النيابي على اعتباره حل محل الشعب بعد التجديد لنفسه او تعيينهم من قبل الحكم بعد التصديق على التعيين من قبل المجلس.

٢ ـ اعتبار اعضاء الهيئة التأسيسية المنوي تعيينها من اصل عدد النواب الجدد المعينين، وذلك بغية اضفاء الشرعية الدستورية على الهيئة التأسيسية لا سيما انه يطلب منها القيام باعمال لها علاقة بالدستور.

٣ ـ توزيع النواب في الدوائر الانتخابية في المحافظات يتم وفق القاعدة العددية ما عدا بيروت، اذ يؤخذ بعين الاعتبار وضعها الخاص في التوازن الطائفي ما بين المسيحيين والمسلمين.

٤ ـ تراعى في عملية التعيينات مكان المتوفين حقوق الدوائر الانتخابية التي يعود اليها المتوفون، على ان يصار الى توزيع الزيادة المقررة على عدد اعضاء المجلس النيابي حسب مقتضيات الحال.

نص «مشروع وثيقة» لتسوية لبنانية شاملة

اعده فريق عمل مشترك من حزبي الكتائب والأحرار وطرحه بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٨٤

«لقد كان طبيعياً في وسط هذه الهزات والاضطرابات التي تتوالى على لبنان منذ ما لا يقل عن عشرة أعوام، ان تنتابنا الشكوك حيال أهلية الكيان اللبناني للحياة وقدرته على تحقيق الأغراض التي انشىء من أجلها ومنها تحقيق الأمن والحرية للعائشين في اطاره وبخاصة للمسيحيين.

«ولكن ما ليس طبيعياً أو جائزاً، هو ان نظلّ حتى هذه الساعة في حيرة من أمرنا لا نعرف أي لبنان نريد ولا أي مصير نريد، الأمر الذي يجعل عقيدة الحزب نفسها عرضة للأخذ والرد، والنسيان أحياناً، وهل لا تزال الكتائب على المبادىء الوطنية التي قامت عليها وتضمنها «البيان الأول» العام ١٩٣٦ أم لا، وهل التراجع عن هذه المبادىء ممكن من دون المساس بكيان الحزب ووجوده بالذات؟

«ان بعض ما يعانيه الحزب في مجالات عدة هو من ابتعاده عن الجذور نتيجة تعرّض الوجود المسيحي للخطر، ونتيجة تعرّضه هو نفسه لهجمة طائفية استهدفت وجوده بالذات أيضاً. لماذا شيء من الاضطراب والبلبلة ينتاب الكثيرين من الكتائبيين على المستوى العقائدي، واذا ضرورات الدفاع عن الوجود اليومية، تطغى على المنطلقات المبدئية، منطلقات العام ١٩٣٦، وعلى المشروع الوطني الذي حملته الكتائب، ورمت من ورائه الى تأسيس وطن يتخطّى النزاعات الطائفية الى نوع من التعايش والتلاقي بين الأديان والحضارات وعلى مستوى انساني رفيع.

«وغني عن القول ان على هذا النحو عنيت الكتائب بمستقبل المسيحيين في لبنان ومحيطه، واعتبرت ذلك الضمان لأمنهم وحرياتهم اضافة الى أمن المسلمين أيضاً وحرياتهم. فهل تراجعت الكتائب عن مشروعها؟ وهل تستطيع ان تتراجع من دون ان تتراجع عن وجودها وتلغي نفسها بنفسها؟ وهل يعني ان على الكتائب ان تفتش لنفسها عن عقيدة أخرى لكي تبقى... وهل هذا ممكن ومستطاع؟

«وإن صحّ أن لا أحد يطرح هذه التساؤلات، فممّا لا ريب فيه أن الكتائب، كمؤسسة، تعانيها من دون أن تدري ربما، الأمر الذي زاد المسيحيين حيرة وهي التي كانت دائماً تنقذهم من حيرتهم ومن ذلك التمزق الذي طالما عانوه عبر تاريخهم

الطويل في لبنان والشرق. ويجب ان نعترف هنا بأن هذا التمزق هو حال ملازمة للوجود المسيحي في هذه المنطقة من العالم، ولا غنى في كل حين عن حركة، مثل الكتائب، قادرة على تخطّي حال اللاقرار الى حال القرار الواضح والصريح، وبخاصة على المنعطفات التاريخية.

«ويصدف ان يكون لبنان، اليوم، على واحد من هذه المنعطفات الذي قد يكون أخطرها وأشدّها تأثيراً في المستقبل والمصير. لكن مواجهته لا تتم كما في السابق والحيرة هي صفتها الغالبة، الأمر الذي تسبّب في شرذمة الصف المسيحي وقيام اكثر من متطوّع واحد للتقرير باسمهم، بعضهم الى يمين الكتائب وبعضهم الى شمالها. بعضهم يريد الانفصال عن المسلمين، وبعضهم يتهيّب ذلك ويطرح مشاريع حائرة بين الانفصال وعدمه.

«وقد انعكس ذلك على مجرى الصراع في البلاد، والموقف من الشرعية اللبنانية، وموقف الشرعية نفسه التي اذا سألت المسيحيين ماذا يريدون، فهم لا يجيبون الا اجابات متباينة حائرة ومتناقضة، واذا قرّرت لهم لا يستجيبون. واذا الحرب تستحيل حرب استنزاف متواصلة ولا قرار بمواصلة الحرب او بوقفها، ولا قرار بتجديد الاتفاق مع المسلمين او بعدمه. الأمر الذي يشجع الطوائف الاسلامية على اعتماد المنطق الانقلابي في التعامل مع المسيحيين والشرعية اللبنانية خصوصاً. وها نحن نشهد الآن احدى ظواهر هذا المنطق في الصراع من اجل السلطة. فيحار المسيحيون بين التساهل وعدمه، بين الاتفاق وعدمه، من دون ان يحول ذلك دون التنازلات، الواحد تلو الآخر، ودون استمرار الحرب والفلتان الأمني على كل الجبهات. والمصير، طبعاً، باقٍ معلقاً ومتروكاً للزمن ولفعل الآخرين ولتفاعل الأحداث الذي قلّما يأتي مؤاتياً لمن لا يفعل فيها أو يتهيأ لها ويعد العدة لمواجهة ما قد تحمله من مفاجآت.

«لا سبيل الى تخطّي هذه الحال الا بالاجابة عن هذا السؤال: «أي لبنان نريد؟ وهو سؤال ينبغي ان تطرحه الكتائب على نفسها وعلى حلفائها والهيئات المسيحية عموماً قبل ان تطرحه على المسلمين. ففي ضوء الجواب عن هذا السؤال تعرف، أو تتحدّد، كل الأجوبة عن كل الأسئلة الأخرى اللاحقة. ومنها المتعلقة بنوع العلاقة التي يجب ان تكون بين المسيحيين والمسلمين في صورة خاصة، وبين لبنان ومحيطه الأقرب والأوسع في صورة عامة.

«وفي ضوء الجواب عن هذا السؤال أيضاً نعرف كيف نتعامل مع المشكلات والقضايا الراهنة والمطروحة، من أمنية وسياسية وعسكرية لذلك يجب ان يطرح السؤال الآن لا غداً. وكل تأجيل له هو تأجيل لكل القرارات وتعطيل لها. وهو التأجيل ما أقعدنا عن الحركة وأفقدنا دور المبادرة والتأثير في الأحداث. ومردّ ذلك الى بعض الأفكار والاستنتاجات الخاطئة التي انزلت في منزلة الحقائق. ونلاحظ ان المسيحيين لو سئلوا هل يريدون التقسيم أم لا لكان جوابهم «لا». لكن الاستنتاجات المشار اليها لا تزال تشكل عائقاً دون القرار النهائي. لذلك وجب الحكم ببطلانها تسهيلاً للقرار والحسم النهائي. فلنقرّر، اذا وسوية ما يأتي:

أولاً: ليس صحيحاً ان هناك «حلاً نهائياً» للمسألة اللبنانية أو لمسألة الوجود المسيحي في الشرق، يستأصل اسباب الاضطرابات ويلغي الصراع ويمنع الحروب في صورة نهائية. فلا ترجمة عملية لهذا القول. فضلاً عن انه مناف لطبيعة الحياة ولحقائق المنطقة ولبنان. أو بالأصح، وان كان من «حل نهائي»، فهو لا يكون الا على الطريقة النازية، اي بالتصفية، تصفية احد فريقيه روحياً او جسدياً. ولا حلول نهائية لأي مشكلة من مشكلات الانسان على الأرض.

«وكيفما كان لبنان وكيانه وجغرافيته وحدوده ونظامه، سيكون دائماً في صراع مع محيطه، وسيكون المسيحيون دائماً أمام تحدّي الكثرة الإسلامية لوجودهم وحرياتهم. فلا إن كانوا في دولة لهم مستقلة منفصلة عن المسلمين وعن هذا المحيط، ولا إن كانوا في دولة مركبة مختلطة، سيعفون من مشقة المواجهة ويطمئنون. والصراع مستمر ما استمرّت الحياة وتعدّدت الانتماءات الدينية في المنطقة.

«وليس صحيحاً أن المسيحيين اذا انفصلوا عن هذا المحيط تقل المخاطر التي تهددهم. العكس هو الصحيح.

«ثانياً: المراهنة على تقسيم المنطقة كيانات سياسية حدودها حدود المجموعات الدينية او الأثنية العائشة فيها، وعلى نحو ما هو الكيان الاسرائيلي مثلاً، مراهنة في غير محلّها. فلا اللعبة والمصالح الدولية ستسمح بهذه الشرذمة، ولا الشرذمة نفسها تنهي الصراع بين كل هذه الأقليات أو تضمن سلامها بل على العكس من ذلك ستزيد الصراع حدّة والخطر على أمن هذه المجموعات وسلامها دائماً ومضاعفاً.

«ام مستقبل هذه المنطقة وشعوبها سيكون على نحو ما هو الاتجاه العام السائد في هذا العصر: لا مركزية في داخل الأوطان والكيانات القائمة يقابلها تعاون على المستوى الإقليمي والدولي والقاري. وفي هذا الاتجاه يجب ان نفتش عن مستقبل لبنان لا في أي اتجاه آخر.

«وتأسيساً على ذلك يجب الا ننظر الى مستقبل العلاقة مع الاسلام والمسلمين نظرة تشاؤم. فالآتي لن يكون، حتماً، بظلام الماضي وسواده.

«ثالثاً: ان اي قرار مثل القرار الذي نحن مدعوون اليه هو هو، بالتأكيد، برهان. فلا خيارات مضمونة وخيارات غير مضمونة. وكل الخيارات هي مراهنة على مستقبل يصنعه الانسان وتتساوى فيه او تتقارب احتمالات الفشل والنجاح. ويصدف ان تاريخ لبنان مليء بتجارب الانفتاح والانغلاق، فلم يكن نظام القائمقاميتين مثلاً أفضل من «لبنان الكبير»، ولا كان «نظام الجبل» أو نظام المتصرفية أقوى على الدوام من سواه وهي تجارب واختبارات تعيننا على اختصار البحث والتنقيب وتغليب المعروف على المجهول.

«ان كنا متفقين على ما تقدّم ذكره ـ ويجب ان نتفق عليه ونحسم أمره في صورة نهائية ـ يكون الخيار واحداً وهو ان لا بديل من الكيان الجامع بين المسيحيين والمسلمين والمنفتح على محيطه، من ضمن السيادة الكاملة، طبعاً، والاحترام المتبادل.

«أما كيف يكون ذلك ومن خلال أي نظام سياسي أو أي مؤسسات فأمر ينظر فيه في ضوء هذه الملاحظات:

«١ ـ كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة. فلا أنظمة دائمة أو أبدية. وكلّما بدا النظام مقصّراً عن الأدوار التي انشىء من أجلها وجبت اعادة النظر فيه بغية تصحيح الخلل في مؤسساته وجعله اكثر انطباقاً على روح العصر ومتطلبات الحياة.

«ان اعادة النظر في هذه المؤسسات أمر طبيعي وضروري أيضاً، وبخاصة بعد الهزات العنيفة التي تعرّضت لها في المرحلة الأخيرة.

«وكل اعادة نظر تعني تغييراً في المؤسسات القائمة، كلياً أو جزئياً، لا تأكيداً عليها أو تشبثاً بها.

«٢ ـ لقد ثبت أن الضمانات التي أعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت جدواها منذ مدة طويلة فضلاً عن تزايد اعتراض المسلمين عليها اعتراضاً بلغ اكثر من مرة حد التمرّد المسلح. وقد عطّلها هؤلاء أكثر من مرة أيضاً وسيواصلون تعطيلها كلّما أتيح لهم ذلك. وقليلة هي «العهود» التي لم تنته في نصفها الثاني بثورة أو انقلاب أو حركة تمرد واعتراض على سيد «العهد» وتعطيل شبه كامل للحكم وقراراته.

«لذلك، يجب ان يفتش عن هذه «الضمانات» في أماكن ومواقع اخرى لا في المواقع التي فقدت كل حصانة فيها وكل منعة.

«٣ ـ ان ثمة خللاً اساسياً في دولة الأربعينات كشفت عنه الأحداث الأخيرة وبينت عظم التناقض بين هذه الدولة من جهة وطبيعة المجتمع اللبناني من جهة ثانية، فهي دولة حائرة بين الفدرالية وعكسها. تحاول ان تكون معبّرة عن تركيبة لبنان السوسيولوجية، من خلال قاعدة التمثيل الطائفي، لكنها في الوقت نفسه تعود فتحصر السلطة في حكم مركزي هو أقرب الى النظام الرئاسي منه الى النظام البرلماني، الأمر الذي جعل هذا الحكم موضع نزاع بين الطوائف اللبنانية لا يهدأ. . . والأمر الذي أجاز للمسلمين تحدّي المسيحيين على هذا النحو:

ـ «اما الغاء قاعدة التمثيل الطائفي وبخاصة في الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في ادارات الدولة، فتكون السلطة المركزية من دون أي لون طائفي.

ـ «واما المضي في منطق التمثيل الطائفي حتى النهاية وتكون السلطة المركزية لكل الطوائف من خلال توزيع آخر للصلاحيات والمناصب يضمن العدل بين هذه الطوائف والمساواة.

«٤ ـ لكل خيار منطقه. ومن يختر طريقاً يجب ان يمشيها قابلاً منطقها وكل اعبائها. وللتعايش المسيحي ـ الإسلامي منطقه واعباؤه فليس معقولاً، بالتالي، أن ننادي بالتعايش ولا نعمل بموجب منطقه او لا نقبل اعباءه.

«التعايش يفترض، طبعاً، وجود فريقين له او أكثر، ويفترض ايضاً الإقرار بأن لكل فريق شخصيته وخصائصه، فهما، بالضرورة، مختلفان. ومعناه أن لا بدّ من أن يعترف الواحد بالآخر وبحقه في الاختلاف ايضاً لكي يتعايشا ويتفاهما على أصول الحياة المشتركة.

«ومن موقع المسيحيين، يجب ان نعترف للمسلمين اللبنانيين بكل خصائصهم، فلا نفترض ان يكون موقفهم من العروبة مثلاً او من الاسلام اجمالاً، او من اسرائيل والعالم الغربي، موقف المسيحيين بالذات. وان صح ان ثمة اعترافاً مماثلاً يجب ان يبديه المسلمون ويلتزموه فالصحيح أيضاً ان ثمة خطوة يجب أن يخطوها أحد الفريقين في هذا المجال ويكون هو البادىء. وليس ما يضير المسيحيين ان كانوا هم البادئون، ولا خسارة في ذلك ولا أي مجازفة.

«وتكون ترجمة ذلك في العلاقة بين الجانبين، وفي الصراع السياسي أيضاً وفي الاتفاق على سياسة البلاد الخارجية

والداخلية، وفي التوجيه والاعلام والتربية. وغني عن القول ان اللبنانيين لم يتربّوا على هذه القواعد، بل على عكسها، اي على انكار وجود الآخر وحقه في الاختلاف.

«٥ ـ منطق التعايش يقضي بقيام مشاركة حقيقية من افرقائه في حكم البلاد وادارة اعمال الدولة. ان دولة الأربعينات نفسها تقضي بذلك وهي القائمة على فدرالية الطوائف. وكل اصلاح لها يجب ان يسير في هذا الاتجاه. وكل خطوة تأتي في هذا الاتجاه يجب ان نشجع عليها لا ان نعترضها.

«وتأسيساً على ذلك يجب ان يتمثل المسلمون في الحكم بأقواهم لا بأضعفهم، وبأكثرهم تمثيلاً لخصائصهم وتوجهاتهم لا بأقلهم تعبيراً عن هذه الخصائص وأمانة لها.

«٦ ـ لقد أثبتت الحروب المتتالية في بلادنا ان ما من طائفة تستطيع ان تلغي الأخرى او ان تشطبها من الوجود او ان تحرمها ادوارها في حياة البلاد.

«وان صح ان روح التسلّط والسيطرة لا تزال تتحكم ببعض النفوس هنا او هناك فالصحيح ايضاً ان لا أحد يحلم في السيطرة على الآخر او يجهل الحدود التي تقضي عليه بأن يلتزم حدوده. ان ثمة توازناً يفرض نفسه على الجميع. وهي فرصة تسنح للفريقين معاً في أن يرسوا تعايشهم على توازن حقيقي مستمدّ من طبيعة البلاد لا من خارجها.

«في ضوء ما تقدّم، يعمل فوراً على الدخول في تسوية للنزاع على السلطة مع الطوائف غير المسيحية تتم في اتجاهين اثنين:

«١ ـ اقامة توازن حقيقي على مستوى الحكم المركزي من خلال الحكومات المتوازنة، ومن خلال توزيع عادل ومتوازن للمناصب الرئيسة ووظائف الفئة الأولى في مؤسسات الحكم والادارات العامة.

«٢ ـ اقامة لامركزية توفق بين حاجة الطوائف اللبنانية الى الشعور بالأمان من جهة، والحاجة الأخرى الى قيام علاقة ثقة متبادلة بين هذه الطوائف من جهة ثانية.

«وفي هذا الاطار يصار الى استبعاد أي طرح لامركزي، انفصالي الروح والنزعة، أو كان من شأنه الايحاء الى المسلمين بأنه كذلك. ان اي نظام لامركزي يقتضي انعقاد ارادة افرقائه عليه وحيث لا تنعقد هذه الارادة لا يستقيم اي نظام.

نص الصيغة المنقحة لمشروع التسوية في لبنان

التي اعلنها نائب رئيس حزب الكتائب الدكتور ايلي كرامه العمل ١٨/ ٧/ ١٩٨٤

«اراني في غنى عن تذكيركم بالاجتماع الاستثنائي الذي سيعقده المكتب السياسي في الخامسة من بعد ظهر الأربعاء المقبل (اليوم) لدراسة صيغة التسوية «من اجل ميثاق وطني جديد».

ومعلوم ان نقاط هذه التسوية، هي:

اولاً: كل نظام سياسي هو نظام لمرحلة معينة فلا انظمة دائمة او ابدية.

ثانياً: ثبت ان الضمانات التي اعطيت للمسيحيين في النظام السياسي القائم فقدت الكثير من جدواها.

ثالثاً: ان ثمة خللاً اساسياً في دولة الأربعينات كشفت عنه الاحداث الأخيرة وبينت التناقض بين هذه الدولة من جهة وطبيعة المجتمع اللبناني من جهة ثانية.

رابعاً: للتعايش المسيحي ـ الاسلامي منطقه واعباؤه فليس معقولاً بالتالي ان ننادي بالتعايش من دون ان نعمل بمنطقه ومن دون ان نقبل بحمل اعبائه.

خامساً: يقضي منطق التعايش بقيام مشاركة حقيقية بين كل افرقائه في حكم البلاد وادارة الدولة.

سادساً: لا تعايش مسيحياً ـ اسلامياً اذا لم يعمل باستمرار على تقوية الحضور المسيحي في لبنان وتعزيزه.

اما المقترحات، فهي:

اولاً: ان لبنان مجموعة عائلات روحية متساوية وهو لا يسأس بحكم الأرقام ولا بمنطق الأكثرية العددية.

ثانياً: يجب اقامة توازن حقيقي على مستوى الحكم المركزي من خلال الحكومات المتوازنة.

ثالثاً: يجب اقامة لامركزية توفق بين حاجة الطوائف اللبنانية الى الشعور بالأمان من جهة والحاجة الأخرى الى قيام علاقة ثقة متبادلة بين هذه الطوائف من جهة ثانية.

فهرس الجزء الرابع

رقم الصفحة	العنوان

رقم الصفحة	العنوان

